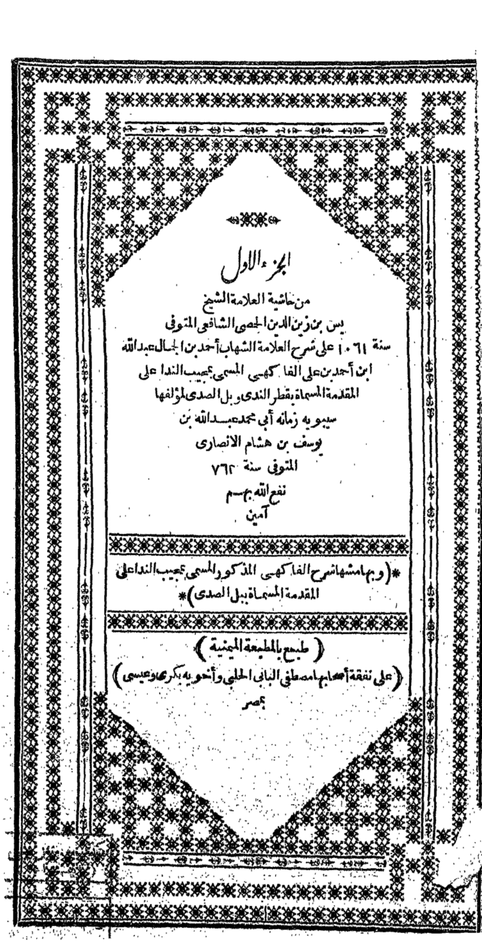


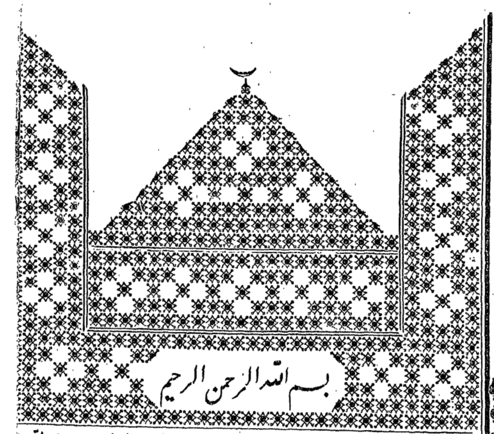


الجزء الأول

من حاشية العلامة الشيخ
يس بن زين الدين الحمصي الشافعي المتوفى
سنة ١٠٦١ على شرح العلامة الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله
ابن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب الندا على
المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى لمؤلفها
سيبويه زمانه أبي محمد عبد الله بن
يوسف بن هشام الأنصاري
المتوفى سنة ٧٦٢
نفع الله بهم
آمين

*(وبهامشها شرح الفاكهي المذكور المسمى بمجيب الندا على
المقدمة المسماة ببل الصدى)*

(طبع بالمطبعة الميمنية)
(على نفقة أصحابها مصطفى البابي الحلبي وأخويه بكري وعيسى)
بمصر



الحمد لله الذي لا يخيب من نحاه الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه والصلاة والسلام على من رفعه الله على
الافاضل ونصبه علما لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد واسطة قلادة الانبياء الكرام ودرة تاج رؤساء
الاصفياء العظام وعلى آله وصحبه الأئمة الاعلام ما باكر قطر الندى الفواكه الجنية غب الغمام (وبعد)
فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمي الحمصي سامحه الله وبلغه ما يتمناه انى ولله النعم
التى لا تحصى لدى العد والمنن التى لا ينضبط لها رسم فضلا عن حد ممن دب من العلوم فى حجرها وارتضع
أفاويق درها والتقط من محيط بحرها يتيم درها واقتطف من رياضها يانع زهرها واستضاء فى أفقها
ببدورها وزهرها قد ساومتها ببرد الشباب القشيب وصرمت لاجلها كل حبيب صبا قلبى نحوها زمن
الصبا فما غوى وأتانى هواها قبل أن أعرف الهوى سيما النحو الذى هو يتيمة قلادتها وأول جريدتها
وبيت قصيدتها فقد بذلت الجهد فى تحصيل مباحثه النفيسة واستخدمت فى صيد شوارده الاعضاء الرئيسة
ولما فتح الله الكريم بما يسر تحصيله بفيض فضله العميم ومنحنى بجواهر أبحاث أنفس من عقود الجواهر
وأتحفنى بتحقيقات أبهج من رياض الازاهر أردت جمع ذلك خوفا عليه من الضياع وليعم به الانتفاع
وألهمنى الله جل جلاله وتنزهت عن الاحصاء آلاؤه أن أطرز بتلك الفوائد وأرصع بتلك الفرائد
شرح القطر للفاضل اللوذعى واللبيب الالمعى عبد الله بن أحمد بن على الشهير بالفاكهى ومن الله أستمد
الصواب فى القول والعمل والحماية من الزيغ والزلل وأسأله بلوغ القصد والامل انه على ذلك قدير
وبالاجابة جدير ولخصت ما يتعلق بالشرح المذكور من حواشى العلامة الهمام الولى العارف بالله تعالى
مولانا الشيخ أبى بكر الشنوانى رحمه الله آمين التى وصل فيها الباب الحال مع أبحاث نفيسة ضممتها اليها
وفوائد شريفة نبهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله
الرافع من انخفض لعزه وسلطانه) لا يخفى ما فيه ونظائره الآتية من براعة الاستهلال وبيان الفعل المحمود
عليه والتنبيه على استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفصيلى واللام فى قوله لعزه للتعليل

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد
خاتم النبيين والمرسلين وآله
وصحبه أجمعين * الحمد لله
الرافع من انخفض لعزه
وسلطانه

لاصـله لانخفض لان الانخفاض للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات وقد منع بعضهم كما نقله القرافي من
قولهم سبحان من تواضع كل شئ لعظمته وقال قوم يجوز هذا الاطلاق قال القرافي وهو الصحيح وعظمة الله
هو المجموع من الذات والصفات وهـذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده والتواضع
له الى آخر ما أطال به في كتاب الفروق ومنه وان أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وانما حصل
التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كفرا وهو الظاهر وان أراد بالتواضع غير العبادة وهو
القهر والانقياد لارادة الله تعالى وقضائه وقدره فهذا أيضا معنى صحيح انتهى وبقي عليه أن محل المنع
اذا جعلت اللام صلة تواضع وان جعلت للتعليل فهو معنى صحيح والعز خلاف الذل والسلطان الحجة
والبرهان (قوله المفيض على من نحاه) من أفاض الاناء ملأه لا من فاض الماء اذا كثر كما توهمه
صنيع المحشي وقرابه فكأن الواهب ما زاد على موضعه فسال من جوانبه لا يأتي الا مع رفع سحائب ولا
يخفى بطلانه وبالجملة فالمفيض مستعار للواهب استعارة تبعية بان اعتبر التشبيه بين الواهبية أعني اصدار
المواهب وبين الافاضة ثم اشتق من الافاضة مفيض ولا يشكل اطلاق المفيض عليه تعالى مع ان أسماءه
وصفاته توقيفية على الاصح لان محل الخلاف اطلاق اللفظ على ذاته لا اطلاقه على مفهوم صادق عليه
والفرق واضح وان خفي على كثير من الناس والعفو ترك عقوبة المجرم والستر عليه بعدم المؤاخذة
والغفران ستر ما صدر من نقص ولا يستدعي سبق ذنب ولو قال سحائب جوده وامتنانه كان أنسب لما
قبله وان كان لما قبله وجه وهو ان من شأن الكريم العفو عن المذنبين وفي ايراد الصفات مسرودة بلا
عاطف تنبيه على استقلال كل صفة على حيالها (قوله المغني بواسع فضله) من اضافة الصفة الى موصوفها
وسعة الشئ كثرة أجزائه ومساحاته فسعة الفضل كثرة تعلقاته مجازا والجود كما قال السعد صفة هي
مبدأ افادة ما ينبغي لمن ينبغي لا للعوض فهو أخص من الاحسان (قوله والصلاة الخ) آثر الفصل بين
جملتي البسملة والحمدلة تنبيها على استقلال كل بالمقصودية بالابتداء بخلاف الصلاة لانه لم يطالب بها
الابتداء (قوله على سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى والصحيح جوازه بدليل وسيدا وحصورا
وقيل لا يطلق الا على الله وقيل يمتنع اطلاقه عليه وحكي عن مالك والسيد المتولي للسواد أي الجماعة الكثيرة
والذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك (قوله
من خلاصة العرب) يعني قرشيا هاشميا (قوله بالآيات والمعجزات) لا يبعد أن يراد آيات القرآن فيكون
عطف المعجزات الشامل بجميعها عطف عام على خاص ويحتمل ان المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء
كانت عند دعوى النبوة أولا فالعطف على عكس ما قبله (قوله الجمة) أي الكثيرة وفيه نعت الجمع بالمفرد
وهو سائغ في جمع ما لا يعقل والافصح المطابقة لجمع العاقل مطلقا بخلاف جمع الكثرة لما لا يعقل فالافصح
فيه الافراد (قوله العباد) جمع عبد وهو يقال على أضرب منها وهو المقصود هنا عبد الايجاد وهو المعنى
بقوله الا آتي الرحمن عبدا (قوله وبيان أحكامهم) تفسير لتمييز أحوال العباد ومن الحل والحرمة تفسير
للاحكام وشمل متعلقات الاحكام كلها اذ الحلال ضد الحرام فيتناول الواجب والمندوب والمباح والمكروه
وخلاف الاولى ويتناول الصحيح والحرام والباطل بناء على تناول الحكم لها (قوله ونعته بصفات) أي
وصفه بها بقوله يا أيها النبي انا أرسلناك الآية (قوله بنطقه) أي بأن نطق صلى الله عليه وسلم بذلك لان نطقا
مصدر مجرد فالمصدر مضاف الى فاعله وينبغي تقدير مضاف أي بخلق نطقه وهو مصدر مضاف للمفعول بعد
حذف الفاعل أي بخلق الله نطق محمد صلى الله عليه وسلم ليكون وصفا لله فيتناسب الكلام ولعل هذا وجه
جعل المحشي النطق متضمنا معنى الجعل حيث قال أي بجعل الله له ناطقا فهو مصدر مضاف لمفعوله (قوله
بفصل الخطاب) اشارة الى القرآن والفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول لانه يتبينه
من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل لفصله بين الحق والباطل والصواب والخطأ (قوله عموما)
أي عطف عموم أو عطفا عاما أو ذا عموم فهو مفعول مطلق (قوله كما أخبر) أي بقوله وما أرسلناك الا رحمة

المفيض على من نحاه
وقصده سحائب عفوه
وغفرانه المغني بواسع فضله
من افتقر لجوده واحسانه
الفاعل لما يشاء فلا معاند
في فعله ولا مماثل في شانه
والصلاة والسلام على سيدنا
محمد الذي بعثه الله من خلاصة
العرب بالآيات والمعجزات
الجمة ونصبه لتمييز أحوال
العباد وبيان أحكامهم في
الكمال وأكد ذلك بنطقه
بفصل الخطاب والحكمة
الحل والحرمة ونعته بصفات
وعطف على الانام عموما
بارساله فكان كما أخبر للعالمين
رحمة وخص من آمن به
بجعل له بدل الحسنة

عشرة أمثالها فيا أشمل جوده وما أعمه فضل لامته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة * موصولا بالسعادة الابدية والامن من العذاب والعقوبة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المقتفين لاوضح المسالك أئمة الهدى صلاة وسلاما دائمين عدد حبات الارض وقطر الندى (أما بعد) فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة فى علم العربية المسماة بقطر الندى وبل الصدى العالم

للعالمين قال السيد الصفوى لم يتعرضوا لبيان نفى الغضب منه وقد قصد من بعثته أن لا يؤمن به قوم فيعذبهم وليس بحصر نظرا الى العموم لا للبعض اذ اللائق حينئذ دخول اداة الحصر على ما يفيد العموم لا على الرحمة فيقال ما أرسلناك الا رحمة للعالمين لانها تدخل على ما أريد اثباته ويجاب بان المقصود بالذات الرحمة والغضب بالتبعية بل فى حكم العدم فالحصر فيها مبالغة وبان المعنى لاجل الرحمة على الكل لا الغضب على الكل أو لاجل الرحمة عليهم فى الجملة ويكفى فى المطلوب اثبات الرحمة (قوله عشرة أمثالها) أى جزاء عشر حسنات أمثالها وهذا مأخوذ من الآية الشريفة وهى وان نزلت فى الذين آمنوا بعد الهجرة ضوعفت لهم الحسنة بعشر أمثالها وللمهاجرين بسبعمائة لكن الظاهر عموم من جاء وعموم الحسنة وحصر العدد فيما ذكر كما فى النهر (قوله فضل لامته الخ) دليله وما جعل عليكم فى الدين من حرج أى ضيق بتكليف ما شق عليكم القيام به وقد وضع عن هذه الامة التكاليف الشاقة كقرض موضع النجاسة والفوائد جمع فائدة وهى لغة ما استفيد من علم أو مال واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك وسميت فائدة لتعلق الفوائد بها (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) كرر الصلاة اظهارا لعظمته صلى الله عليه وسلم وجمع بين الجملة الاسمية والفعلية لافادة الاولى الثبات والدوام والثانية التجدد والحدوث والمطلوب بجملة الصلاة أمر زائد على ما حصل له فى كل وقت فان نعمه تعالى لا نهاية لها ففيه حذف أو استعمال العام فى الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول (قوله المقتفين) أى المتبعين من الاقتفاء وهو الاتباع يقال اقتفيت أثره أى اتبعته فهو متعد بنفسه الى واحد (قوله لاوضح المسالك) اللام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاما) منصوبان على المفعولية المطلقة لصلى وسلم المذكورين على ما فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاط وسلم فسلاما منصوب بمحذوف على القول بجواز حذف عامل المصدر المؤكد ويشهد له فطفق مسحا وعطف وسلاما حينئذ على ما قبله من عطف الجمل وقوله دائمين نعت لهما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما لكن يلزم قطع نعت النكرة مع انه لم يسبقه نعت آخر وقوله عدد حبات نعت مقطوع كذلك لذلك ولتعريفه بالاضافة الى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت لا حال من ضمير دائمين لان شرط الحال التنكير وجاز افراده مع ان المنعوت متعدد لجموده والنعت بالجامد لانه مصدر لا لانه اسم عدد ونص الرضى على النعت بالجامد اذا كان اسم عدد لان عددا ليس من أسماء العدد والاقرب ان عددا منصوب على الظرفية على حذف مضاف أى قدر عدد فتأمل هذا ويحصل للآتى بمثل هذه الصيغة أجر زائد على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل الى مرتبة من عد الصلاة والسلام بذلك المقدار (قوله لطيف) من اللطافة وهى فى الاصطلاح رقة القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد انه مختصر صغير الحجم اذ كون الشئ شفافا بسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فاطلق اسم المسبب على السبب ومن قال المراد رقيق لا يهتدى اليه الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل وكان العلاقة هنا اللزوم فى الجملة لان من شأن رقيق القوام والشفاف ان لا يدرك الا بنظر دقيق بناء على انه يكفى فى العلاقة مطلق اللزوم وفيه ان مطلق اللزوم قدر مشترك بين مطلق العلاقات فلا بد من بيان جهة اللزوم ثم ان النظر الذى لا يهتدى الى دقيق المسائل الا به بمعنى الفكر والنظر الذى يدرك رقيق الجرم بمعنى البصر (قوله على المقدمة) سماها مقدمة نظرا الى انها ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وما يأتى (قوله فى العربية) أى فى علم العربية كما فى بعض النسخ وهو علم يحترز به عن الخلل فى كلام العرب لفظا أو كتابة وينقسم الى اثنى عشر قسما والمراد هنا علم النحو (قوله العالم) صفة للمقدمة بناء على تجويز أن يقدر المتعلق معرفة أى المنسوبة للعالم وهو المناسب لقوله الموضوعة وأل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت حرف تعريف لا موصولة فلا يلزم من تقدير المعرف حذف الموصول الاسمى وبعض الصلة وقاعدة ان الظرف كالجملة بعد المعرفة حال اذا قدر المتعلق فعلا ويجوز تقديره منكرا فيكون حالا اذ لا مانع من ذلك هنا وان امتنع فى غيره مما يلزم فيه مجئ الحال من المبتدا على ما فيه ويجوز أن يكون ظرفا لغوا للمقدمة وان لم

وردبها معنى مصدري على ما جوزه بعضهم من اعمال القصة والبناء والخبر في الظرف غير مراد بهما المصدر خاصة لتضمنها معنى الحصول والكون (قوله المحقق) من التحقيق وهو اثبات المسائل بالدلائل القطعية ويطلق على العلم بالاشياء على ما هي عليه وعلى بيان تحقيقة الشيء على الوجه الحق (قوله والامام) من أمك اى صار أمامك أى قدامك وهو المقتدى به والمتبع ويقال آم بهمزة ممدودة وميم مشددة وأصله آمم كضارب فأدغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام فامام يكون مفردا وجمعا كما في القاموس فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما (قوله المدقق) من التدقيق وهو اثبات دليل المسئلة بدليل آخر وفي ذكره بعد المحقق ترق ويطلق على امعان النظر والغوص على الغوامض وعلى بيان حقيقة الاشياء على وجه الدقة (قوله امام هذه الصنعة) بدل مما قبله بدل معرفة من معرفة لتخصيصه بالاضافة لمعرفة فليس على حد بالناصية ناصية والعلم ان لم يتعلق بكيفية عمل كان مقصودا في نفسه وخص باسم العلم وان تعلق بكيفية عمل كان المقصود منه ذلك العمل ويسمى صناعة في عرف الخاصة وينقسم الى قسمين قسم يمكن حصوله بمجرد النظر كالطب وقسم لا يحصل الا بالمزاولة كالخياطة ويختص هذا بالصناعة في عرف العامة (قوله شريعتها) اى طريقتها وحاكمها تفسير لما قبله والمراد نفاذ تصريفه فيها (قوله جمال الدين) قدم اللقب لاشتهاره به فهو على حد المسيح عيسى أو جريا على اصطلاح المؤرخين ثم ان الشارح عكس كنية المصنف واسمه على ما في النسخ لان كنيته أبو محمد واسمه عبد الله (قوله رحمة الله عليه) جملة خبرية لفظا انشائية معنى قصد بها الدعاء للمصنف بعد الثناء عليه عملا بما يلزم في مكارم الاخلاق من الثناء والدعاء من الشارح للمصنف لاعترافه له بالفضل وأتى بها اسمية اظهارا للرغبة في الثبات والدوام وخبرية تفاؤلا بالاجابة وان كان الاصل في الدعاء لفظ الامر (قوله يتكفل) نسبة التكفل الى الشرح مجازية طرفاها حقيقيان والنسبة الحقيقية للشارح ويحتمل التجوز في المسند بجعله مجازا مرسلا أو استعارة تبعية وفي المسند اليه بجعله استعارة بالكناية واثبات التكفل له تخييل وتقرير ذلك لا يخفى على العارف به ولا يفيد غيره (قوله بحل ألفاظها) أى فك تراكيبها ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك وفي الكلام استعارة أصلية لتشبيه الفك بالحل واطلاق اسمه عليه أو مكنية قرينتها تخييلية بان شبه ألفاظ المقدمة بالاشياء المعقودة التي تحل وأثبت لها الحل (قوله وتبيين معانيها) الظاهر ان بينه وبين حل الالفاظ عموما وخصوصا مطلقا لانه يلزم من حل الالفاظ بالمعنى المتقدم بيان المعنى فليتدبر (قوله ممتزجا) حال من فاعل يتكفل (قوله مع الاتيان) أى مصحوبا بالاتيان بما ذكر فمع واقعة موقع الحال وهي قيد في عامل صاحبها الذي هو الضمير المستتر في ممتزجا ويجوز أن يكون حالا من الضمير في يتكفل فيكون من الحال المترادفة (قوله بدليل المسائل) جمع مسئلة وهي الحكم من حيث يسئل عنه أما من حيث انه يطلب بالدليل فطالب ومن حيث انه يبحث عنه فمبحث ومن حيث انه يستخرج بالحجة فنتيجة ومن حيث انه يدعى فمدعى وقد تطلق المسئلة على مجموع القضية وعليه فالتقدير أحكام المسائل (قوله وتعليلها) أى المعلل به فهو بمعنى المفعول ويصح المصدر وهو ذكر العلة (قوله الايجاز المخل) أراد بالاخلال النقص عن القدر الذي يتضح به المعنى المراد والاطناب الزيادة عليه والظاهر ان نسبة الاملال الحقيقي وهو احداث السآمة وضجر النفس لا يتعلق بالاطناب وانما يتعلق بالآتي به ففي الممل استعارة تبعية (قوله وعليه أتوكل) أى عليه أعتمد لا على غيره لان التوكل هو الاعتماد على الغير قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت لفلان بمعنى توليت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته قال الله تعالى وعلى الله فليتوكل المؤمنون ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره لان الحصر اضافي بالنسبة الى الاصنام أو المراد الاعتماد عليه في تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى أو ان المقصود بالاعتماد انما هو الله تعالى والاعتماد على غيره صوري ومعنى اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان (قوله واليه أضرع) أى أدعو بخضوع وذلة قاصدا اليه لان الضراعة لغة الذلة والخضوع وقد تكرر استعماله مع الدعاء في الكتاب العزيز

المحقق والامام المدقق امام هذه الصنعة وعالمها وقاضي شريعتها وحاكمها أبي عبدالله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الانصاري رحمة الله عليه يتكفل بحل ألفاظها وتبيين معانيها ممتزجا بكلامها مع الاتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب جانبت فيه الايجاز المخل والاطناب الممل حرصا على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها وسميته مجيب الندا الى شرح قطر الندى وبالله أعتصم وعليه أتوكل واليه أضرع

فاشتهر اطلاقه فى ألسنة أهل الشرع مرادا به الدعاء بخضوع وذلة (قوله أن ينفع) قال الراغب النفع ما يستعان به فى الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا (قوله لوجهه) أى ذاته (قوله للفوز) هو النجاة والظفر بالخير مع حصول السلامة (قوله الامل) أى الرجاء يقال أملت الشئ مخففا آمله بمد الهمزة كا ٓكل يا ٓكل وأملته بالتشديد أؤمله أى رجوته (قوله انه خير) بكسر همزة ان على انه تعليل مستأنف ويصح الفتح أى لانه والموفق لا يطلق على غيره تعالى نخير افعل تفضيل على حد أحسن الخالقين أو بمعنى صفة مشبهة وهو استئناف يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كانه قال لان النفع لا يكون الا بالتوفيق والاعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق أو علة لاختصاص السؤال به (قوله ولا مأمول الاخيره) أى مرجو وخبر لا محذوف وخير مرفوع على البدلية من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البدل من اسمها لان لا انما تعمل فى نكرة منفية وفى الحصر ما تقدم فى وعليه أتوكل (قوله اعلم) أتى به لزيادة الاهتمام واستدرار الاصغاء اليه ليقبل عليه السامع فيتمكن فضل تمكن والا فالعلم بكل ما فى الكتاب مطلوب وهو من باب الخطاب العام عموم الشمول كاستعمال المشترك فى معانيه لا البدل لانه يقضى بصيرورة الضمير وهو أعرف المعارف فى معنى النكرة ونحو لئن أشركت ليحبطن عملك وما أشبه ذلك فهو صلى الله عليه وسلم ليس مقصودا بالخطاب ولا هو المخاطب والمقصود غيره بل الخطاب عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما أسند فيه الحكم لغير من هو له كما ظن (قوله الخوض) أى الشروع (قوله على الوجه الاكمل) ذكروا ان للشروع مراتب أصلية شروع يتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما على نزاع للدوانى فى ذلك وشروع على بصيرة ويتوقف على ما فى الشرح وشروع على كمال البصيرة ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخر كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه ووجه تسميته باسمه والظاهر ان مراد الشارح المرتبة الاخيرة فكان عليه أن ينبه على عدم الانحصار فيما ذكره (قوله ينبغى له) أى من حقه ذلك فلا ينافى وجوب تصور ذلك عليه (قوله بحده أو رسمه) أى باحدهما ليمتاز عنده فيصح توجهه اليه وفى قوله بحده اشكال لان معرفة الحد لا تمكن الا بعد الوقوف على جميع المسائل فلا تكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح فى شرح الحدود عن القطب ويجاب بان ذلك بالنسبة للواضع لا للطالب الذى يذكر له أوائل الشروع ذلك فليتأمل (قوله على بصيرة) أى نفس بصيرة أى شديدة الابصار ويحتمل انه مصدر بمعنى تبصر اذ لو تصوره بامر عام ككونه شيأ نافعا شمله وغيره (قوله فى طلبه) أى الشروع فيه وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما فان طلب ما لم يعلم بوجه محال (قوله متن عمياء) المتن الظهر وهو قوام البدن تبنى عليه سائر اعضائه ويستعار لاصل العلم وهو أمهات مسائله اذ به تتقوم نكته ولطائفه واضافة متن الى عمياء بيانية أى ركب طريقة لا يهتدى سالكها لان الاعمى لا يهتدى غيره للطريق وقيل عمياء صفة لمحذوف أى متن ناقة عمياء والعشواء ناقة فى بصرها سوء تخبط مرة وتصيب أخرى وأضاف الخبط للراكب وان كان صفة للناقة على تقدير حذف موصوف عميا لان فعل الدابة يضاف لراكبها ولعل وجه التشبيه حينئذ مع ان المشبه فى الظاهر أقوى وذلك لعدم اهتداء العميا بالكلية المقصود أن خبط العشواء أشد لعدم توقيها فى الحركة ووجه الشبه هنا هو الخبط اذ التقدير خبطا مثل خبط العشوا فوجه الشبه فى المشبه به أظهر (قوله وان يعرف موضوعه) عبر أولا بالتصور وهنا بالمعرفة اشارة الى انه لا يكفى تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته (قوله عن عوارضه الذاتية) العارض هو الخارج عن الشئ المحمول عليه والعوارض الذاتية التى تلحق الشئ لذاته كلحوق الادراك للانسان بالقوة أو لجزئه سواء كان أعم كالتحيز اللاحق للانسان لانه جسم أو مساوله كالتكلم اللاحق للانسان لانه ناطق أو لامر خارج عنه مساوله كلحوق التعجب للانسان لانه مدرك وأما ما يلحقه لامر خارج أعم كالحركة اللاحقة للابيض لانه جسم أو أخص كالضحك العارض للحيوان لانه انسان أو مباين

وأتوسل ان ينفع به طالبه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وأن يبلغنى أحسن الامل ويوفقنى فى القول والعمل انه خير موفق ومعين لارب غيره ولا مأمول الاخيره (مقدمة) اعلم أن من أراد الخوض فى علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغى له أن يتصور أولا حقيقته بحده أو رسمه ليكون على بصيرة فى طلبه فان من ركب متن عمياء خبط خبط عشواء وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له

كالحراوة العارضة للماء بسبب النار فاعراض غريبة ومعنى البحث عن اعراض الموضوع الذاتية حملها عليه نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف أو على جزئه نحو الكلمة امامعربة أومبنية أوعلى نوعه نحو الحروف كلهامبنية أوعلى اعراض النوع نحو المعرب امامرفوع أومنصوب أومجرور (قوله وان يعرف غايته الخ) قال السيد رحمه الله الشروع فى العلم فعل اختيارى فلابد أن يعلم أولا أن لذلك العلم فائدة ما والا امتنع الشروع فيه كما بين فى موضعه ولابد أن تكون تلك الفائدة معتدابها بالنظر الى المشقة التى تكون فى تحصيل ذلك العلم والا لكان شروعه فيه وطلبه بعدان عبثا عرفا وبذلك يفتر جده فيه قطعا ولابد أن تكون تلك الفائدة هى الفائدة التى تترتب على ذلك العلم اذلولم تكن اياها لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه فى تحصيله عبثا فى نظره وأما اذا علم الفائدة المعتدبها المرتبة عليه فانه تكمل رغبته فيه و يبالغ فى تحصيله كما هو حقه و يزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة انتهى و به يعلم حكمة قول الشارح وان يعرف دون يتصور وتعليله يدل على ان المراد أن يعرف انها فائدة معتدبها وأما معرفة ان له فائدة ما فلايمكن الشروع بدونها على ماقاله السيد وان نوزع فى ذلك فهى مما يتوقف عليه أصل الشروع كما مر (قوله علم بأصول الخ) المراد بالعلم هنا الادراك كما هو المعنى الاصلى له وان أطلق على الملكة والمسائل لقوله بأصول وأتى بالباء لانه يقال علمه وعلم به أو ضمنه معنى الاحاطة وهى جمع أصل وهو والقاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة والمراد بأحوال الاواخر الامور العارضة له وخرج بذلك ماعدا النحو والصرف حتى اللغة لانها يعرف بها نفس الابنية لا أحوالها وأما الصرف فخرج معه مايعرف به أحوال غير الاواخر من أبنية الكلم وبقى مايعرف به ذلك كالقلب والادغام والتخفيف اذا كانت فى الاواخر فأخرجه بقوله اعرابا و بناء ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط منها ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أى فرد يوجد منها امكننا أن نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود مالانهاية له محال فالاستغراق عرفى والمراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبر أولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الاصول أمور كلية تنطبق على ماتحتها من الجزئيات لتتعرف أحكامها منها والاحوال أمور جزئية ومن عادتهم استعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات وهذا تعريف للنحو باعتباره فى نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وأما تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم و باعتبار كونه آلة فهو آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ فى المقال من حيث تأديته أصل المعنى واعلم ان العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور وانه الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات وانما يغاير المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم اندفع ما أورده التقى السبكى من ان القصد من الحد تصور الحقيقة وليس فى هذا الحد تعريف الحقيقة بل ماينشأ عنها مع بقائها على جهالتها فالعلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفا بقى ان معرفة الاحوال اعرابا و بناء لا تنافى معرفة غيرها فلا يرد ان النحو يعرف به غير ذلك من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والتعدى واللزوم ولعل وجه الاقتصار على ماذكر أن غيره ليس من النحو بل تتمة له أولى رجوعه اليه كما يعلم بتدقيق النظر (قوله لانه يبحث الخ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لان الكلمات العربية حيثيات مختلفة يقع البحث باعتبارها ولما لم يكن البحث عن سائر حيثياتها من أجزاء العلم قيد بالحيثية وتخصيص الحركات بالذكر لانها الاصل والا فالحروف مثلها و بالبحث المذكور لما مر آنفا (قوله ولما كان الخ) بيان لسبب ايراد تعريف الكلمة فى مفتتح هذه المقدمة ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض من تحصيله لان كتابه للصبي الذى لايكون تحصيله الاقسريا فلا ينفعه فى التحصيل البصيرة ولا مايوجب الرغبة (قوله بدأ) جواب لما والمراد ابتداء عرفيه وهى ذكر الشئ قبل المقصود بالذات ان أراد به كتابه الذى منه البسملة فان أراد به مسائل كتابه فالبداءة حقيقية (قوله ببيان الموضوع) ان أراد بيان أن موضوع العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك وان أراد انه بين حقيقة ما هو موضوع النحو فى نفس

وأن يعرف غايته وهى الثمرة التى لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث * فحد هذا العلم الذى نحن بصدده علم باصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا و بناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيها عن الحركات الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز عن الخطا فى اللسان والاستعانة على فهم معانى الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية وكان البحث فى كل علم عن أحوال موضوعه بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة

الامر يذكر تعريفه الذى هو من قبيل المبادى لم يناسب سوق الكلام لان الذى من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر ثم ان الموضوع الكلمات كما أسلفه لا الكلمة التى هى قول مفرد لان البحث فى النحو عن الكلمات فى حالتى الاجتماع والانفراد ولهذا قال بعضهم فى هذا المقام وانما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لان النحو يبحث عن أحوالهما وعن أحوال ما تتوقف معرفته على معرفتهما من أقسامهما وما لم يعلم الشئ لا يمكن أن يحكم عليه لكن قال العصام فى شرح الكافية ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهر وأما البحث عن حال الكلام ان كان مرادفا للجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك وحينئذ كان الاولى تعريف الجملة لان البحث عنه انما يقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام أخص من الجملة فالبحث عن الكلام خفى الا أن يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب أن تكون كم فى صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة أيضا لانها يبحث عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعم ما فعل الزمخشرى فى المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى وكأنه لم يلتفت للبحث عن الكلام فى قولهم الكلام اما خبر أو انشاء لانه ليس بحثا نحويا محضا ولهذا لم يذكره فى الكافية (قوله تبركا) هو وما عطف عليه علة للابتداء فان جعل كل علة فالتبرك علة لما تضمنه الابتداء من الاتيان اذ الخاص يستلزم العام فلا يرد ان التبرك فى البسملة لا يتوقف على الابتداء (قوله أفصح) لا يخفى ان المحدث عنه بالفصاحة انما هو الكلمة لا حركاتها لانه قال الكلمة بفتح الخ أفصح ولم يقل فتح الكاف الخ أفصح من كسرها فانما لزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسقط ما قيل مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المتصف بهما فلا يرد ان الفصاحة انما يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ومعنى كون ذلك اللفظ أفصح كثرة استعماله (قوله وهى لغة تقال للجمل المفيدة الخ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة تقال لان الذى يقال أى يطلق على ما ذكر لفظ الكلمة وباعتبار معناها بالنسبة لقوله واصطلاحا قول الخ والمراد بالجمل الجنس الصادق بالجملة والا كثر لان لام التعريف التى للجنس تبطل معنى الجمع والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه وهذا الاطلاق مجازى كما يأتى فلا وجه لانكاره وان كان المنكر كونه حقيقة فلم يدعه أحد ويقال أيضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الاطلاق مدلولها الحقيقى ولهذا سكت عن بيانه لانه علم من ذكره الاطلاق المجازى أن معناها الحقيقى لغة مساو للاصطلاحى (قوله وهو من اطلاق الخ) فهو مجاز مرسل وقيل ان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة فاطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فالعلاقة تفيد ان اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر التقييد وقول شيخنا العلامة الغنيمى بعد ذكر توجيه الاستعارة وأقول ربما يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذ الارتباط لا يكون فى غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يخفى كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذى هو فى المشبه به أتم ولا فائدة فى الكلمة وانما الارتباط بين حروفها (قوله قول) لم يقل قوله ليطابق الخبر المبتدا فى التأنيث لان من شروط المطابقة أن يكون الخبر مشتقا أو فى حكمه والقول هنا وان كان بمعنى المشتق أى مقول الا انه مصدر ويجوز اعتبار الاصل فى مثله واعتبار حاله المنتقل اليها على ان الرضى صرح بان التاء لا تلحق من المصادر الا ما وضع وصفا ثم ان التاء فى الكلمة للوحدة لا للتأنيث قيل الجمع بين لام الكلمة وان كانت للجنس لا للعهد وتعريفها تعريف المعروف بناء على ان الجنسية كالعهدية لا تدخل الا على ما حصل معناه فى ذهن السامع ورد بان اللام انما تقتضى التعين فى ذهن السامع من وجه وهو تعين اللفظ لا مطلقا فالمعنى هذه اللفظة معناها ذلك الشئ على طريق التعريف الاسمى ثم تغاير المحكوم به المحكوم عليه من حيث الوضع والحمل لا يقتضى المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة القول المفرد الكلمة لانه شئ من المحكوم به محكوم عليه وأما الجواب بان المغايرة فى المفهوم لا تنافى الاتحاد فى الماصدق فانما يجرى فى القضية المحصورة وما هنا طبيعية وعدم استعمالها فى مسائل العلوم لا فى

تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبى العظيم كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر أى أقطع (الكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما وهى لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها وكلمة الله هى العليا وتمت كلمة ربك وهو من اطلاق الجزء مرادا به الكل واصطلاحا (قول) أى مقول تحقيقا

المبادى

للمبادى التى منها ما نحن فيه هذا والحق انه لا حجر فى التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصوير وسيأتى قريبا ما يتعلق بذلك ثم ان اختلاف لفظ المعرف والتعريف بالافراد والتركيب لا ينافى ان مفهومهما واحد فلا يرد ان المعرف هنا مفرد والمعرف مركب ولا شئ من المفرد بمركب (قوله أو تقديرا) أى كالضمائر المستترة واطلاق القول عليها وان كان مجازا لغويا لكنه حقيقة عرفية فلا يلزم استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ولا الاشتراك فى الحد وتسمية ما فى النفس قولا فى وأسروا قولكم ويقولون فى أنفسهم لغوية والالفاظ انما تطلق بحسب معانيها فى الاصطلاح والقول فيه لا ينطلق على ما فى النفس فلا اشتراك فى القول باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك فى الحد (قوله وهو اللفظ الخ) المراد ما هو لفظ حقيقة أو حكما فتدخل كلمات الله لان من شأنها أن يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالى فلا يرد انه يلزم كون القول أعم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال قول الله وذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع بناء على ان الوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى لا تخصيص شئ بشئ بحيث اذا فهم الاول فهم الثانى لفظا كان أو غيره لان الدلالة الالتزامية مهجورة فى التعاريف على ان اللفظ ذكر قبل الموضوع والمعنى مع كونه مأخوذا فى الوضع بناء على تجريده عنه وخرج بالموضوع المهملات والالفاظ الدالة بالطبع وبقوله لمعنى حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب وأورد ان معنى نكرة فى موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك قولا وأجيب بان الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل (قوله ما يتلفظ به الانسان) أى حقيقة ومنه المحذوفات أو حكما وذلك كالضمائر المستترة فانها كما قال الرضى ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها للتدريب ومراده ان المستتر ليس بموجود أصلا بل اعتبارى محض كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شئ أو بجوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف وانما خص الحرف والصوت بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا لكن خفى على بعض فظن انه من مقولة أخرى فقال لا أدرى من أى مقولة هو وعلى بعض آخر حيث قال هو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسميا أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فاطلاقه انه ليس بصوت ليس على ما ينبغى انتهى ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتبارى الذى جعله النحاة جزأ الكلام كما اعترف هو به فى قوله اذا رجع الضمير الى الصوت والامور الخارجية لا تكون جزأ من الكلام ومنه أيضا كلمات الله والملائكة والجن وقيل فى توجيه دخول ما عدا الضمائر انه مما يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان أو من شأنه ان يتلفظ به الانسان وأورد عليه ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما يتلفظ به غيره وأجيب بانه تدقيق فلسفى غير ملتفت اليه عند الادباء وانما قيد بالانسان تقريبا لتصوير اللفظ من الفم واعترض بان أخذ اللفظ فى تعريف اللفظ دور وأجيب بان اللفظ المعرف الاصطلاحى والتلفظ المعرف بمعنى ايجاد اللفظ أى الكلام اللغوى المعلوم لكل أحد وبان هذا شرح لمفهوم اللفظ لا لماهيته لا يقال وجود اللفظ محال لان الحروف لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لامتناع التلفظ بالساكن ابتداء والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بأنفسها فيلزم الدور لانا نقول يجوز أن يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور المعية جائز كما فى الاضافات فان أبوة الاب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس (قوله مهملا كان أو مستعملا) المهمل الذى لم يوضع ويقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من المستعمل الا أن يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكن لا تظهر نكتة العدول ودعوى انها الاختصار فى مقابلة من غير ايهام لان مهملا أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الابصار (قوله المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى) أى الذى هو مفهوم مفرد وهذا بناء على ان المعنى ما يعنى من الشئ أعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعنى من اللفظ أى ما يمكن ان يعنى أو ما يعنى بالفعل ونبه بهذا على صحة الاخراج وان المعنى خرج مما يتناوله المفرد

أو تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان أو مركبا مفيدا كان أو غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به الانسان مهملا كان أو مستعملا فالقول أخص منه لاختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا ينعكس بالمعنى اللغوى فخرج بالقول غيره كالدوال الاربع وهو الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى وصح الاخراج به

وان كان جنسا لما تقرر من ان الجنس اذا كان بينه و بين فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ماتناوله عموم فصله والقول مع فصله الذى هو (مفرد) كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان أجزاءه هى ذوات حروفه الثلاثة التى هى زى د وكل منها لا يدل على معنى وليست أجزاؤه الزاى والياء والدال خلافا لما فى الشرح بل هذه أسماء مسمياتها أجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المبانى وتطلق بازاء حروف المعانى التى هى قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة ابن أبى شريف فى حاشيته على المحلى وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك فى تعريفها فى التسهيل مستقل لاخراج أبعاض الكلمات الدالة على معنى

و يؤيده قوله بعد وصح الاخراج الخ فذكر الاخراج صحيح وقول الجامى والدوال الاربع غير داخلة فى اللفظ فلاحاجة الى قيد يخرجها وكذا قال المصنف فى شرح اللمحة وذكران بذلك يستغنى عن الاعتذار الذى أشار اليه الشارح بقوله وصح الخ مسلك آخر فتفطن (قوله وان كان جنسا) فان قيل مقتضى كونه جنسا انه جزء للكلمة ولاشك انه اسم لقبوله علامات الاسماء فيكون جزئيا والجزء والجزئى متنافيان لحمل الكلى على الجزئى دون الجزء قلت القول له اعتباران فهو جزئى باعتبار خصوص مادته و جزء باعتبار مفهومه ومثله يقال فى مفرد لان الفصل جزء وبهذا الجواب يسقط ان فرد الشئ لا يكون جنساله لان الفرد خاص (قوله عموم من وجه) أى وخصوص من وجه ففى الكلام اكتفاء (قوله والقول مع فصله الخ) الظاهر انه لا يمتنع تركب الماهية ولو حقيقية من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل ان ماهية الانسان مركبة من الحيوانية والناطقية وذكر المناطقة ان الناطق يقال على غير الحيوان كالملك لان الحيوان يعتبر فيه النمو والملك لا ينمو نعم نقل عن امام الحرمين اتصافهم بالحيوانية لكن الكلام فى اصطلاح المناطقة ثم انه يرد على كون الكلمة ماهية اعتبارية انها قول والقول موجود فى الخارج ويجاب بان القول يكون مسموعا ومخيلا وبان القول يعتبر فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية لتوقفه على المنتسبين والمركب من الحقيقى والاعتبارى اعتبارى (قوله كذلك) أى بينهما عموم وخصوص من وجه وفيه نظر ستعلمه (قوله مالا يدل) أى لفظ موضوع لا يدل لان هذا تعريف للمفرد بالاصطلاح المنطقى وهو من أقسام اللفظ الموضوع ويدخل فيه عندهم الاعلام المركبة والمحققون من النحاة على انها مركبات وبذلك يصرح كلامهم فى مالا ينصرف والمفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف اذ نظرهم فى اللفظ من حيث الاعراب والبناء والعلم المركب قد يشتمل على اعرابين وانما كانت مفردات عند المنطقى لان نظره فى المعانى اصالة وبما تقرر علم ان المفرد من أقسام اللفظ فى الاصطلاحين وعلى هذا يشكل قول الشارح انه ينفرد عن القول فتدبر واضافة جزء من تعريفى المفرد والمركب للعهد الذهنى بالاصطلاح البيانى فلا تفيد تعريفا فيكون الجزء فى تعريف المفرد نكرة فى سياق النفى فيفيد العموم بخلافه فى المركب فانها فى الانبات فالمعنى ان المفرد مالا يدل شئ من أجزائه والمركب مايدل شئ منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين طردا وعكسا لان الغين مثلا لا تدل والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق علما على التعريفين طردا وعكسا أو ان قيد الحيثية مراد فى تعريف مما يختلف بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وان دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء وقد صرح السيد بان اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين ولا محذور فيه فلا حاجة لقيد القصد وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع أو حين استعماله فى المعنى فلا يلزم عليه ان لا يكون لفظ النائم والساهى ومن لم يرد معنى مركبا بل مفردا أولا يكون مفردا أيضا (قوله زى د) صوابه زه يه ده بالحاق هاء السكت على ماهو قاعدة الرسم المشهورة (قوله خلافا لما فى الشرح) يمكن حمل مافيه على تقدير مضاف أى مسمى الزاى والياء والدال على ان الحكم على اللفظ و به حكم على معناه أو به الا لقرينة (قوله فكل منها لا يدل) أى باعتبار وضع اللغة فلا يرد دلالة الحروف فى بعض الاصطلاحات على الاعداد (قوله حروف المبانى) سميت بذلك لان الكلمات تبنى وتركب منها (قوله حروف المعانى) سميت بذلك لانها توصل معانى الافعال الى الاسماء (قوله العلامة) هو لغة كثير العلم موضوع للمبالغة فالوصف به بهذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان صحت فلا تدل الا على انه الفائق فى أهل عصره ولا تدل على انه جمع جميع اقسام العلوم على انه لو سلم ان ذلك صار اصطلاحا لهم فمخالفته لغرض صحيح (قوله على المحلى) أى كتابه أو سماه باسم مؤلفه (قوله مستقل) أراد به كما قال فى الشرح ماهو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيد ولا بعض فعل كالف ضارب وعلى هذا الايرد ان الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها واعترض البدر الدمامينى على ابن مالك بان المشهوران المستقل ماليس مفتقرا الى غيره فتفسيره بماذكر مخترع لم تنصب عليه قرينة لا ينبغى مثله فى مقام البيان

وبانا لانسلم ان شيأمماذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع وانما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته وبان تعريفه المستقل يقتضى توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ولاشك ان معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة فيلزم الدور (قوله كحروف المضارعة) الاضافة للملابسة أى الحروف التى هى سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة المضارعة التى تزاد فى الكلمة المشابهة للاسم (قوله لما جنح اليه الرضى) أى مال الى مثله بمعنى ان المصنف جنح لمثل ذلك فاسقط ذلك القيد لاقتضائه ان تلك الابعاض غير كلمات حقيقة وليس كذلك وانما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج وبهذا يندفع ان الرضى انما ذكر ذلك اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل اسقاط المصنف به هذا والاقرب ان المصنف انما أسقطه لان الابعاض ليست بكلمات لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الدماميني والسيد فهى خارجة بقيد القول (قوله على آخره) أى آخر ماهى فيه وهذا ظاهر فى الابعاض المذكورة فى الشرح لافى المثنى وجمع المذكر السالم الداخلة تحت الكاف فى كلامه وصرح بهما غيره فان الاعراب لم يجعل فيهما على اخر مافيه العلامة بل نفس آخر ماهى فيه وذكر الرضى من الابعاض التنوين ولام التعريف ولايخفى ان الاعراب فى نحو الرجل انما هو للجزء الثانى الذى استحقه لا للمجموع المركب منه ومن الحرف الاول ولما كان أصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وأيضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى ألا ترى الى سقوطه فى الوقف وفى الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث وانما لم يدر الاعراب على نون التوكيد على القول بان الفعل معها معرب كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتها التنوين والاعراب قبل التنوين لاعليه ولمشابهتها له تقلب الفا فى نحو لنسفعا (قوله للاستغناء بتعبيره بالقول) فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت اترامية مهجورة فى التعاريف (قوله لاغير) أى لاغير الموضوع لمعنى وهو المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجاله فلاحاجة لقيد آخر لاخراجه (قوله لكن خالف) لاموقع لهذا الاستدراك لان مخالفته فى تعريف الكلام لاتنافى أن اسقاط الوضع فى تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غايته انه يحتاج اسقاطه فى تعريف الكلام لنكتة والاستدراك انما يتجه على نكتة اختيار القول هنا على اللفظ فلو أخره كان أظهر (قوله لكونه جنسا قريبا) لوقال لهذا ولكونه جنسا الخ افاد ان الايثار لامرين اذ لاشك ان اغناءه عن قيد الوضع يمكن ان يكون علة للايثار ككونه جنسا قريبا (قوله بالنسبة الى اللفظ) قد يقتضى هذا انه جنس متوسط والظاهر انه قريب كما صرح به فى الشرح نعم اللفظ متوسط لانه قريب بالنسبة للصوت بعيد بالنسبة للقول (قوله بطريق الاشتراك) ان أراد بحسب الاصطلاح فممنوع لانه لايطلق فى الاصطلاح حقيقة الا على اللفظ المخصوص واطلاقه على غيره مجاز وان أراد بحسب العرف فلا يضر كما لايخفى ربهذا يعلم ان التعبير به أولى من اللفظ واماماذكره من الاعتماد على القرينة فلا يكفى لانه قد يقال القرينة تدل على ان المراد باللفظ الموضوع اذهى قرينة المقام فيهما فتدبر (قوله وقدم تعريف الكلمة) قد يقال لاحاجة لنكتة تقديمها فقد أسلف ان المصنف بدأ بها لانها موضوع هذا العلم على مافيه (قوله والجزء مقدم على الكل طبعا) الاقرب ان طبعا صفة مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة والمقدم طبعا انما يجب ان يقدم وضعا اذا كان المقدم والمؤخر موضوعين اما اذا وضع أحدهما وترك الآخر لظهوره وشهرته فلا يجب فاندفع ماقيل كان الوجه ان يبدأ بتعريف القول لانه جنس للكلمة وكل جنس مقدم ومالم يعارضه أمر آخر كما فى تقديم بعضهم الكلام (قوله اذبه يقع التفاهم) أى فهو المقصود بالذات لالتعبير به عن المقاصد وأوردان الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما فى التعداد وأجيب بان الغالب فى المقاصد التركيب (قوله واللام فى الكلمة الخ) أى لفظ اللام كائن أومستعمل لماهية هى جنس الكلمة أى للاشارة الى المفهوم الكلى لمدخوله لالأفراده وقوله لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعنى ان مفهومها وحقيقتها مفهوم قول مفرد فالمفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للمفهوم بالمفهوم ولم يرد بالجنس والماهية معناهما المنطقى ليرد انهما لايكونان شيأ واحدا فلا يصح القول بان

كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف المفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها وأسقطه المصنف كغيره لعله لما جنح اليه الرضى من انها مع ماهى فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المزجى وأسقط أيضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لاغير ولكن خالف فى تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول وآثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره والقول وان أطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله فى الحد أولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه أهم اذبه يقع التفاهم والتخاطب واللام فى الكلمة كما قال الرضى لماهية

الجنس والماهيــة قول مفرد واختار كونها للعنس لانه الغالب فى التعريف وما قيل انه ليكون التعريف للحقيقة لا للفرد يرد عليــه ان من جعلها للعهد أراد الكلمة المستعملة عند النحاة والمراد مفهومها الكلى لا فرد معــين كزيد فيرجــع العهد للعنس وبه يندفع قول بعضهم لا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وهنا ليس كذلك لكن يجب حينئذ ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة ليكون المعنى المقصود بالتعريف فردا منــه و بجعل أل للعنس علم ان قوله الكلمة قول مفرد طبيعية مستلزمة للكلية لا مهملة وهى فى قوة الجزئيــة فلا تناسب المراد وهو ان كل كلمة قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير مستعملة فى العلوم مخصوص بمسائل العلوم كما فى عبارة بعضهم لا مطلقا فلا ينافى استعمالها فى المبادى كما هنا والقول بانها محصورة كلية مبنى على ان أل للاستغراق هذا والحكم بان ما ذكر من القضية بأى نوع مبنى على ان المعرف محمول على المعرف وفيه خلف فمشى السعد على ان المعرف محمول على المعرف حمل مواطأة بجعــل المعرف موضوعا ذكريا لا حقيقيا اذ المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقى للمعرف الافراد كما أشار اليه الحفيد بقوله حملا بحسب الظاهر لا الحقيقة وانكر السيد الحمل وقال ان التعريف تصور محض لا حمل فيه وأجاب الدوانى بانه لا يلزم من كونه تصورا محضا انتفاء الحمــل فان المقصود من الكليات التصور مع انها تحمل وعلى كلام السيد فانما أعطى المعرف أو أجزاؤه حركة الرفع لتجرده وحكاية له على أول أحواله فتدبر (قوله من حيث هى هى) الضميران فيه عائدان معا على ماهيــة الجنس لكن الاول باعتبار ذاتها والثانى باعتبار وصفها أى من حيث ان الذات المسمــاة بماهية الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا تنافى التاء الخ) جواب عما يقال اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير لكونها للاستغراق والتاء تفيد عدمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان اللام للجنس لا للاستغراق ولا منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا جواب جدلى والتحقيق أن التاء ليست لوحــدة جنس أشار اليه اللام بل لجعل افراد هــذا الجنس مشروطة فى كونها أفراداله بالوحــدة حتى لا يصلح جعــل كلمتين معا فردا هذا المفهوم وهــذا لا ينافى الكثرة التى يستدعيها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم التنافى على تقدير الاستغراق الا لو كانت التاء للوحدة الشخصية ولا داعى لارادته لجواز كونها للوحدة النوعية كما قاله الهندى أو الجنسية كما قاله الجامى والمعنى جميع افراد هذا النوع أو هــذا الجنس وهو محل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التاء فى مثل هذا بل فى نحو دحرجــة واستخراجة وفى صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسيــة ليست ثابتة فى كلامهم نعم قد يقال التاء للوحــدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقــة الكلمة ولا تنافى بينها وبين الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده فى ضمن الكل أو البعض وانما التنافى بينها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس وقولهم التاء فى مثل ثمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضى التنافى بل الخلاف وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم بأن الوحدة مأخوذة فى حقيقة الاولى دون الثانية على أنه يمكن تجريد التاء عن ارادة الوحدة بقرينة أل فالجمع بينهما كالجمع بين العام ومخصصه واللفظ الدال على الحقيقة وقرينة المجاز والا كان معنى أل الاستغراقية جميع الافراد لا كل فرد فرد بدلا عن الآخر وامتناع وصف مدخولها بالجمع يدل على المعنى الثانى واذا كان كل فرد بدلا عن الآخر لا منافاة اذ لا تنافى بين ارادة الواحــد وبين ارادة كل واحــد بدلا عن الآخر فان الثانى يستلزم الاول والملزوم لا ينافى اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله القــلة والكثرة لا ينافى الوحــدة ولكن ما الفائدة فى ملاحظتها فى مقام التعريف (قوله وهى اسم وفعــل وحرف) أنت خبير بأن هذا تقسيم والتقسيــم ضم قيود متباينة أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليــه مفهوم أخص منه اما بحسب الصدق كما فيما نحن فيــه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم فان المعدوم المطلق مباين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو مجموع المقسم والقيــد والضمير فى قوله وهى اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها

الجنس من حيث هى هى من غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافى التاء التى للوحدة والفائدة فى ملاحظة التاء فى مقام التعريف التنبيه مــن أول الامر عــلى أن الكلمة لا تصــدق عــلى افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقــال لمجموع زيد قائم مثــلا انه كلمة (وهى)

ومفهومها ينقسم الى الثلاثة لان القول المفرد ينضم اليه الدال على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان فيحصل
مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم قالوا وليست بمعنى أواذهى منقسمة اليها الا الى أحدها فاندفع أن
الضمير ان عاد للفظ الكلمة ورد أن لفظها لا يكون الا اسما أو الى معناها ورد أنه ليس بمؤنث فلا يصح هى
وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفى اطلاق ان المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى
ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كاسماء الافعال وأسماء المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل
والمصدر بل الكلمة فان معناها لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذى بين المبتدا
والخبر ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفى فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدر عامل الظرف هكذا انحصرت
بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم من التصورات التى لا يقام عليها الدليل
كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم وهو لا يقتضى الا ضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال
بعضهم والاغلب أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم فى الاقسام والحصر اما عقلى بان يحكم العقل بمجرد
ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار وقد يكون استقرائيا يحتاج فى الحكم به الى التتبع للاقسام وقد يوجد
حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبيه أو برهان ويسمى حصرا قطعيا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة)
اشارة الى أن مجموع قوله اسم الخ خبر واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
العطف مقدما على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذى استحقه المجموع لتعذر اعرابه وكون اعراب
بعض دون آخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه
اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم
الخبر لدفع ذلك وقال التقدير وهى منقسمة الى الاسم والفعل والحرف أى وهى صادقة على ذلك فان الكلمة
من حيث هى هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هى أعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم
الحمل لانه يصير من حمل الخاص على العام بقى ان الضمير اذا كان معاده مذكرا وخبره مؤنثا أو على العكس
كان رعاية الخبر أحسن فكان الاولى وهو ويمكن أن يكون تقدير الشارح ثلاثة لدفع هذا أيضا فتدبر
(قوله اما أن تدل) هو بتأويل المصدر خبران واسمها الكلمة فيصير المعنى لان الكلمة اما دلالتها على معنى
فى نفسها أولا وهو غير مستقيم لان المصدر لا يحمل على الذات فلا بد من تقدير مضاف اما من الاسم أى لان حال
الكلمة أو دلالتها أو من الخبر أى لانها ذات دلالة ورجح هذا بأن الضرورة انما نشأت من الخبر فالاليق
التأويل فيه ولان تقدير الحال والدلالة لا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بأن الثانى اسم وفعل
ويحوج الى صرف قوله الثانى الحرف واخواته عن الظاهر ويستدعى عدم صحة الحصر على الاول لان
حال الكلمة لا ينحصر فى الدلالة وعدمها وعدم صحة الحمل على الثانى لان دلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها
وقيل أن تدل بتأويل مصدر مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر ان أى لانها اما دلالتها على معنى فى نفسها ثابتة
أولا ويجوز أن يجعل الحمل من باب الاسناد المجازى أو يكون المصدر المؤول بمؤولا باسم الفاعل فلا تقدير
على ان السيد فرق بين صريح المصدر والفعل المؤول به لان من رجع الى المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط
بالذات من غير تقدير أو تأويل والثانى يرتبط به من غير حاجة الى شئ منهما وسيأتى ما يتضح به معنى هذا
التقسيم فى حدود الكلمات الثلاث (قوله على معنى فى نفسها) أى بحيث كونه يفهم منها معنى بحسب
الوضع بأن يكون تمام الموضوع له أو جزأه فشمل الفعل لان المعنى الذى يدل عليه بنفسه وهو الحدث جزء
معناه لا خارج عنه وان كان بعض أجزائه وهو النسبة الجزئية المخصوصة لا تدل عليه بنفسه وكذا الزمان
على ما سيجئ (قوله أولا) أى أو لا تدل على معنى كذلك أو التقدير أو تدل على معنى لا يكون بنفسها بل بغيرها
والمراد أن لا تدل الا به بأن يحتاج فهم المعنى الى ذكر متعلق مخصوص لا يحذف الا نادرا كما فى الحروف
الجوابية وهذا وجيه وان كان غير مشهور لان العبارة عليه نص فى المقصود وهو ثبوت الدلالة وأن
لا يكون المعنى بنفسها بخلاف الاول فان لا تدل على معنى بنفسها يحتمل نفى الدلالة مطلقا لكن يحتاج اذن

بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ولان الكلمة اما أن تدل على معنى بنفسها أولا

الى قيد فقط لان الفعل يدل على معنى لا بنفسه وهو النسبة (قوله الثانى الحرف) استئناف كأن سائلا
قال ما الاول وما الثانى فقال الثانى الحرف وقوله والاول الخ معطوف على الجملة الاستئنافية ولك أن تعطف
أولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال فيما بعده وذكر بعض الاقسام بالعطف و بعضها بدونه سلوكا
لطريق الاستئناف البيانى للمبالغة والعطف على الاصل (قوله من تقسيم الكلى الخ) سبق معنى التقسيم
والكلى الذى يشترك فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئى قسيمه والكل المجموع من
حيث هو مجموع والجزء بعض الشئ والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد و يكون الحكم
ثابتا للكل بطريق الالتزام و يقابلها الجزئية وهى الثبوت لبعض الافراد و يكون ما هنا من ذلك التقسيم
فسقط ما قيل أن كلام المصنف يقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان الواو
توجب الجمع و وجه السقوط أن محل كون الواو كذلك فى تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا بد من اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه فى الوجود ليترتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسم على كل جزء
بطريق الحقيقة لا فى تقسيم الكلى الى جزئياته فان الواو فيه لمطلق الجمع الافرادى الثابت فى كل فرد لان
مورد التقسيم فيه لا بد أن يكون مشتركا فيصح اطلاق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة (قوله
فهو من تقسيم الكل الخ) رده فى شرح المنهجية بان تقسيم الكل الى أجزائه يتوقف على صدق المقسوم على
جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال انتهى فهى
ليست أقساما للكلام بالمعنيين وقول بعضهم الكل انما ينعدم بانعدام جزء حقيقى لا اعتبارى انما ينفع
فى عدم توقف ماهية الكلام على الحرف لانه جزء اعتبارى دون الفعل كما لا يخفى (قوله صدق اسم المقسوم)
الاولى المقسم والصدق فى المفردات بمعنى الحمل و يستعمل بعلى وفى القضايا بمعنى التحقق و يستعمل بفى
والتقسيم ضم قيود الى أمر مشترك ليحصل أمور متعددة هى أقسام له وكل من تلك الامور بالقياس الى
الكلى الاعم يسمى قسما و بالقياس الى الاخص الحاصل من ضم قيد آخر قسيما والكلى الاعم بالقياس الى
تلك الامور المخصوصة مقسما والتقسيم الذى أقسامه متباينة كما نحن فيه حقيقى وهو المتبادر عند الاطلاق
وما ليس كذلك اعتبارى (قوله بخلاف الثانى) وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو الحج
عرفة أى معظم أركانه عرفة و وجه ايراده على ما هنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة بالحج وأن يقال
عرفة الحج والا فنفس التركيب انما حمل فيه القسم على المقسم و يرد نصا على كون الخاص لا يصح الاخبار
به عن العام (قوله للاخبار به وعنه) أى لصحتهما بحسب الوضع فلا يرد نحو غدر وخبث مما هو ملازم للنداء
أو أراد بالاخبار الاسناد وما هو ملازم للنداء مسند اليه فى المعنى لانه علق به طلب الاقبال وأوقع على وجه
لا يحتمل صدقا وكذبا لانه بصيغة النداء الانشائية ولا يصلح للاخبار عنه لان الاخبار عن الكلمة تعليق شئ بها
على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب والاسماء المسند اليها فى الجمل الانشائية لم يخبر عنها والاسناد
اليها أعم (قوله للاخبار به) أى وضعا فلا يرد أن الامر والنهى والتعجب وما ضاهاها أفعال مع انها لا تصلح
لان يخبر بها أو يقال الامر والنهى وان لم يكن خبرا بصريحه لفظا لكنه راجع اليه ألا ترى أن معنى قولك
اضرب أطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا لا شك أنه خبر واعلم أن صلاحية الفعل للاخبار به انما هو
باعتبار جزء معناه وهو الحدث لاستقلال هذا الجزء بالمفهومية وأما مجموع معناه فغير مستقل فلا يصلح الذات
كما لا يصلح للاخبار عنه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه و به يكون ملحوظا بالذات وكذا النسبة
الداخلة فى مفهومه والزمان لانه اعتبر فى معنى الفعل على أنه قيد للحدث والحدث الكائن فى الزمان المخصوص
اعتبر من حيث انه منتسب الى الغير (قوله لعدم مهمافيه) معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرا
عنه بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف فى ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل
ماض (قوله وكذا الحدود) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف لها (قوله وان كان الحد أضبط) أى والحال أنه
أضبط فهو أتم فائدة وأكثر تحقيقا (قوله لاطراده وانعكاسه) الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس

الثانى الحرف والاول
اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلاثة أولا الثانى الاسم
والاول الفعل وتقسيمها
الى هذه الثلاثة من تقسيم
الكلى الى جزئياته كانقسام
الحيوان الى انسان وفرس
ومن جعلها أقساما للكلام
أو للكلم فهو من تقسيم
الكل الى أجزائه كانقسام
السكنجبين الى خل وعسل
وعلامات الاول صدق اسم
المقسوم على كل من أقسامه
بخلاف الثانى فقد ظهر
الفرق بينهما وقدم الاسم فى
الذكر للاخبار به وعنه
وأتبعه بالفعل للاخبار به
لا عنه وأخر الحرف
لعدمهما فيه ولكل من
الاقسام الثلاثة علامات
وكذا حدود تعرف بها
و يتميز بها عن قسيميه
وآثر التمييز بالعلامة على
الحدود وان كان الحد أضبط
لاطراده وانعكاسه

بخلافها إذ لاتنعكس تسهيلا على المبتدئ فقال (فاما الاسم) وهو مادل على معنى فى نفسه

استلزام العدم للعدم (قوله بخلافها) أى العلامة وهى الخاصة فلا تنعكس قيل ان المراد أن الخاصة يجب اطرادها ولايجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها الجواز كونها شاملة وقال السيد لاحاجة للعدول عن الظاهر لان المطرد المنعكس يسمى عند النحويين حدا أى معرفا انتهى وانما قال أى معرفا لان الحد انما يكون بالذاتيات قال بعضهم فقولك الاسم يعرف بالجر صحيح وقولك الاسم مايقبل الجر غير صحيح انتهى ووجه عدم الصحة أن الحصر فيما يقبل الجر باطل قال السيد اذا كانت الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند اليه وبالعكس فالمرجع فيه للقرائن فسقط ماقيل يجوز أن يكون معنى التعريف بالعلامة أن الاسم مايقبل هو أو معناه احدى هذه العلامات أو مجموعها أو مايقبل بعض أفراده الجر وهذا صحيح مطرد منعكس واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة ولو اضافية لان المعتبر فى المعرف كونه موصلا الى التصور اما بالكنه أو بوجه ما سواء ميز الشئ عن جميع ماعداه أو بعضه (قوله تسهيلا) علة لآثر فهو مفعول لاجله فان قلت شرطه الاتحاد فى الزمن ولم يتحد اذ وقت الايثار ليس وقت التسهيل قلت لعل المراد قصد التسهيل وزمنه وزمن الايثار واحد (قوله على المبتدئ) بالهمز وبالياء وهو الذى ابتدأ فى العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل بتصوير المسائل فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد على ذلك باستحضار غالب الاحكام وأمكنه اقامة الادلة فهو المنتهى (قوله فقال) معطوف على آثر بالفاء المفيدة للتعقيب الذكرى أو لتعقيب مفصل أو مجمل (قوله فاما الاسم) أى ماصدقاته فى الجملة قال العهد الذهنى على رأى المغاربيين ويجوز جعل أل للحقيقة والجنس وذلك لا يقتضى تمييز كل فرد اذا لجنس يوجد ويتحقق فى ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد أنه لاتمييز بها فى كيف مثلا وأن تكون للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه فلا يرد ماتقدم أيضا والاقرب ان أل فى كلامه للعهد الخارجى أى الاسم المتقدم فى التقسيم ويرجح ذلك لاحتمال الحقيقة لان المراد بالاسم المنكر الواقع فى التقسيم الحقيقة كما علم مما مر وكان المقام مقام الاضمار ولكن العدول للاظهار لئلا يتوهم عود الضمير للفعل أو الحرف لقربه فالظاهر أوضح خصوصا للمبتدى المقصود من الكتاب بالذات (قوله وهو مادل) أى كلمة بقرينة التقسيم فلا يردان فى ما ابهاما والحدود تصان عنه واندفع النقض بالدوال الاربع وهو ظاهر وبنفس الحد لانه مركب والكلمة قول مفرد والفعل الواقع فى التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجازا مشهورا فالمعنى كلمة ذات دلالة وهذ تعريف للمفهوم بالمفهوم فلا يتوجه انه عرف الاسم بالاسم والفعل والحرف ثم عرف كلا منهما بالثلاثة (قوله فى نفسه) فى بمعنى الباء أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجة الى الغير والنفس تطلق حقيقة على معان من جملتها الذات كسكنت البصرة نفسها ومنه قوله تعالى ولا أعلم مافى نفسك وليس ذلك للمشاكلة تعلم مافى نفسى بدليل كتب ربكم على نفسه الرحمة ولامشاكلة ولا تختص حقيقة بماله حياة ليكون اطلاقها على غيره مجازا فيلزم أخذ المجاز فى الحد والضمير فى نفسه عائد الى ما والمراد ان لاتحتاج الدلالة عليه الى ذكر المتعلق المخصوص بان لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه وقول السيد فى شرح المفتاح ان الحرف دال بنفسه أراد به ان الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر الى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر الى فهمه منه فى نفس الامر وانما احتاجت من مثلا فى الدلالة على الابتداء الى كلمة أخرى لانه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما بل لكل واحد من الابتداآت المخصوصة كالكائن بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين فما لم يعقل طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت فى الدلالة على المعنى الى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين احداهما الفعل أو شبهه والاخرى مايذكر بعده لا على ذكرهما وانما لم يجوزوا حذف مابعده مع القرينة كما فى المبتدأ وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه لان معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققا وتعقلا فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى واكتفى

غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا (فيعرف) أى يتميز عن قسميه (بأل) المعرفة من أوله (كالرجل) اذهى المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا أريد غيرها قيدت فيقال أل الموصولة أو الزائدة واختصت به لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك

بذكر ما بعده لحصول المحاذاة فى الجملة دون العكس لان معنى الفعل كثيرا ما يكون امرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالبا فهو بالذكر أولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما فى حروف الايجاب نحو نعم وبلى فان قلت حيث كان من موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما فالحرف كالفعل دال تضمنا على معنى مستقل قلت لم يؤخذ الابتداء فى مفهومه مطلقا أى لا المطلق ولا المقيد الا من حيث كونه آلة لملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث فى الفعل والابتداء فى لفظ من فلا يفهم منه أصلا الا ما كان رابطا فان المطلق الذى فى ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط وقد يجاب بان المعتبر فى مفهوم الحرف أمر اجمالى يصدق عليه انه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى مع خصوصيته ليلزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستقل هذا ولا يخرج ذو ونحوه لعدم الاحتياج فى فهم معناه منه الى المتعلق وانما وجب المتعلق لغرض آخر ولا اسماء النسب لعدم توقف فهم المعنى الى متعلق مخصوص (قوله غير مقترن) حال من فاعل دل أى حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقا والمراد السلب الكلى فيخرج الفعل لان أحد معنييه المستقلين مقترن واندفع أن معنى الفعل غير مقترن لان الزمان جزؤه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج الفعل من تعريف الاسم لان ذلك انما نشأ من جعل غير صفة للمعنى أو حالا منه لقربه وعدم التقدير ولا حاجة لما قيل فى دفعه ان معنى الاقتران عدم الانفكاك وتمام معنى الفعل لا ينفك عن جزأيه ولما قيل المراد بعدم الاقتران أن لا يجعل الواضع أحد الازمنة جزء المعنى وبالاقتران أن يجعل أحدها جزأه (قوله بأحد الازمنة الثلاثة) أى المشهورة المستغنية عن البيان فلا اشكال فى وقوعها فى التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازا مشهورا ولم يكتف بقوله بالزمان لئلا يخرج نحو صبوح مما اقترن بمطلق الزمان ولو حذف أحد لصح لان أل فى الازمنة تبطل معنى الجمعية الا أنه ذكره فى مقابلة الفعل واقتران المضارع بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد ولا يخرج لفظ الماضى والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين لانه من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضى معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود منتظر ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولهما ومعنى الفعل ثبوت الحدث فى الزمان المعين فمعنى الاول شئ ماض والثانى شئ فى زمن ماض (قوله وضعا) تنصيص على أن المراد الدلالة على معنى فى نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف الدالين على معنى بنفسه غير مقترن بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا يرد ما استعمل فى زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل وما لم يقترن فى الاستعمال بالزمان من الافعال كأفعال المقاربة والمدح والحاصل انه لا عبرة بما يعرض فى الاستعمال وان كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الاول الا انه يشكل بالاعلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فاما ان يقال هى أسماء وأفعال باعتبارين والامور المختلفة بالاعتبار قيد الحيثية يراعى فيها أو يقال انها أسماء دائما بعد النقل لانه لم يبق فيها شئ من آثار الوضع الاول من العمل وطلب الفاعل بخلاف نحو أفعال المقاربة هذا تحرير المقام من غير خلط فى الكلام ولم يرد بقوله وضعا ان يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقية كما توهم والا لخرج الفعل بقوله فى نفسه لانه فى الدلالة على تمام المعنى يحتاج ولان يكون المعنى بعض ما وضع له والا لخرج الاسماء الموضوعة لمعان لا لاجزائها كلفظ الجلالة بل المعنى الاعم من أن يكون المعنى موضوعا له فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره فى معناه وحده أو مع غيره فتشمل الاسماء والافعال (قوله عن قسميه) أى كل فرد من افراد كل واحد من قسميه (قوله بال) أى بدخولها (قوله من أوله) الظاهر تعلقه بقوله يعرف أى يعرف من جهة أوله (قوله على الاطلاق) أى من اطلاق أل وعدم تقييدها أو عند الاطلاق أو معه (قوله واختصت به) لما كان امتياز الشئ بالعلامة فرعا عن اختصاصه بها بين الاختصاص (قوله لانها موضوعة الخ) أى لانها للاشارة الى تعريف مدخولها وتعيينه وغير الاسم لا يصلح لهما الا ان ذلك

متوقف على التوجه الى الشئ وملاحظته بالذات وأورد ان جزء معنى الفعل وهو الحدث ملاحظ لذاته فلم لم تدخله لتعيين هذا الجزء كما ان الاسماء المشتقة عرفت لتعيين بعض معناها الا ان تمامه غير ملحوظ لذاته لان منه النسبة وممن صرح بان النسبة معتبرة فى مفهوم المشتقات السيد الآن يجاب بان جزء معنى الفعل انما هو الحدث المبهم من حيث انه مبهم فلو عين خرج عن وضعه وقد يمنع أن الواضع اعتبره فى الفعل من حيث انه مبهم بأن يكون الابهام من شرط تحقق الموضوع له بل الظاهر انه اعتبره ساكتا عن ابهامه وعدمه ويمكن أن يقال لما كان الملاحظ فى المشتقات أولا هو الذات جاز دخول اللام لمجرد تعريفها وأما ما ليس بهذه المثابة فمنع دخول اللام لتعريفه على الاصل وأورد أيضا انه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان الا ان يدعى اعتبار ابهامه أيضا (قوله ومراده به ما يمكن الخ) أى ما يصدق عليه الاسم فى الجملة وليست أل فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل لا يسمى علامة الا ما لا ينعكس على ما مر ولا ينافى هذا ما اسلفناه من جواز ارادة الاستغراق والجنس لان ذاك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ويمكن ارادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا (قوله وأكثر الاعلام) يوهم انها تدخل فى بعض الاعلام وليس كذلك لان الكلام فى المعرفة وأل فى الاعلام اما للمح أو لتنكير ما دخلته (قوله ما هو أعم لتدخل الخ) فيه ان ذلك يشمل الاستفهامية وهى انما تدخل على الفعل الماضى كما حكاه قطرب فى قولهم أل فعلت لكن ذلك غريب كما فى المغنى فلا يرد (قوله وكل منهما مختص بالاسم) أى فصح ان يجعل علامة عليه (قوله وذلك لموافقتهما أل المعرفة صورة وحكما) انظر ما المراد بالموافقة فى الحكم اذ لا يصح كونه الاختصاص بالاسم لانه المعلل فتلزم المصادرة وعبارته فى الفوا كه الجنية ظاهرة حيث قال واما الموصولة والزائدة فلموافقتهما المعرفة صورة اعطيا حكمها انتهى والعجب من المحشى حيث لم يتعرض لكلام الشرح وانما قال فان قلت لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل حملا على المعرفة للتحسين وفيه نظر لان الزائدة هى المعرفة لكن لم يرد بها التعريف فلا حاجة الى الحمل على انه لم يحمل تنوين الترنم والغالى على التنوينات الاربع فالحمل فى بعض المواضع دون بعض تحكم اه فاوهم ان الشارح لم يتعرض لذلك وأيضا لم يتعرض لاختصاص الموصولة وأغرب من ذلك دعواه ان الزائدة هى المعرفة المخالفة لكلامهم كما لا يخفى وأعجب العجب ان شيخنا العلامة الغنيمى لم يتعقبه بشئ غير انه كتب قوله وفيه نظر فيه نظر لان الزائدة مؤكدة وفيه كلام يراجع فى بحث الحقيقة والمجاز (قوله على انه ضرورة الخ) أى والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو المتبادر من اطلاقه (قوله بل قال الجرجانى الخ) توقف فيه بعض الفضلاء لان تجويز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالدلالة الواردة عنهم (قوله وهذا الاحتمال الخ) يتأمل هذا مع ما سبق من ان المعرفة هى المتبادرة من الاطلاق اذ كيف يكون غير المتبادرة هو ظاهر الاطلاق (قوله اذ لا يقال الخ) هذا يقتضى الامتناع لا الاولوية الا ان يقال المراد لا يقال فى الكثير الفصيح (قوله لشموله الخ) فيه ان التعبير بال شامل لذلك بل والقول بانه الهمزة وحدها لانه لم يضف التعريف لمجموعها ولا لجزئها والهمزة لا تفارقها فلو قال لشموله حرف النداء كان أولى وان كان المصنف لم يتعرض له لظهور اختصاصه وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا (قوله ولام بدلها) قد يقال العلامة فى الحقيقة صحة دخول أل لا دخولها بالفعل وكل ما تدخله أم تدخله أل فلا حاجة للاعتذار بانه ترك ذلك لعدم شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك لا ينافى الاولوية (قوله بالتنوين) هو فى الاصل مصدر نونت الكلمة اذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما توهمه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلى بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه العلامة قوله ألام على لو لان لو هنا علم لارادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها الجر وهذا بناء على انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ لان مثل ذلك موضوع بوضع ضمنى لا قصدى لشئ بعينه غير متناول

الاسم ومراده به ما يمكن دخول أل عليه كما مثل لان كثيرا من الاسماء لا يدخلها أل كالمضمرات والمبهمات وأكثر الاعلام ويجوز ان يراد بأل ما هو أعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم أيضا وذلك لموافقتهما أل المعرفة صورة وحكما ويحتمل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة أو شاذ بل قال الجرجانى انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفى الشذور لكن الاول هو مقتضى كلامه فى الاوضح والجامع وتعبيره بال أولى من تعبير من عبر بالالف واللام اذ لا يقال فى هل الهاء واللام ولا فى بل الباء واللام وتعبير غيره باداة التعريف أحسن من تعبيره بأل لشموله لال واللام على قول من يراها وحدها هى المعرفة ولام بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام فى امسفر (و) يعرف أيضا من آخره (بالتنوين) وهو نون ثبتت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة

غيره فيكون علما وهو مامشى عليه جماعة منهم السعد ورده السيد فى بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح لانه مبنى على دلالة الالفاظ على نفسها وهى ان سلمت فليست بالوضع واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة انما هو اذا استعملت فى معناها م (قوله ساكنة) أى اصالة لئلا يخرج تنوين محظور التطر مما حرك لالتقاء الساكنين ولئلا ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحذفوه اذا حرك كما حذفوا النون الخفيفة فى اضرب القوم لانهم قصدوا ان يجعلوا النون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة للفعل لشرف الاسم ويخرج المتحركة اصالة كالنون الاولى فى ضيفن وحذف قول غيره تلحق الا آخر لان قوله لا خطا يغنى عنه لانه يخرج اللاحقة لغير الا آخر كنون انطلق ومنطلق ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا بعد فتحة لان الظاهر انه أراد بالخط ان تكتب بصورتها أو بعوضها من ألف ومن ثم أسقط قول غيره لغير توكيد المزيد لاخراجها وقوله استغناء الخ علة لعدم ثبوتها فى الخط لا لاخراج نون التوكيد الخفيفة بعد الالف بناء على انه أراد بالخط رسم النون نفسها كما وهم والمراد السقوط خطا قياسا فلا يرد ان التنوين فى كائن لم يسقط خطا بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل فى التركيب أشبه النون الاصلية ويكفى فى السقوط خطا بعض الاحوال فلا يرد رأيت زيدا فى الوقف لانه يسقط رفعا وجرا وأما سقوطه فى الدرج فلا يكفى فى دفع الايراد المبنى على ثبوته خطا لما تقرر ان حق الكلمة ان تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو والتعريف مبنى على الاعم الاغلب وبهذا يجاب أيضا عن الثبوت خطا فى كائن (قوله وأقسامه المختصة الخ) وانما اختص التنوين بالاسم حتى صح أن يجعل علامة عليه لان المعانى التى أتى بتلك الاقسام لاجلها لا تتصور فى غير الاسم وكان على الشارح ان يتعرض لذلك كما أسلف فى أل واستشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور لان معرفة تلك الاقسام فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها اذ لا يعرف أن التنوين للتمكين الا اذا عرف ان مادخله اسم معرب منصرف وهكذا وأجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذى يعرف بمجرد ثبوته لفظا لا خطا لا بخصوص الاقسام أو انه تعريف لفظى يخاطب به من عرف تلك الاسماء ولو بالتوقيف ثم يقال له التنوين فى هذا للتمكين وهكذا ورد على ماذكره من أن المختص هو الاربعة ان ماعدا الترنم والغالى مما أثبته فيما يأتى مختص أيضا ولهذا قيل ماعدا هما راجع للاربعة أوليس بتنوين لان تنوين صرف مالا ينصرف والمنادى تنوين تمكين لان الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الصرف فى الاول والاعراب فى الثانى وان نوزع بوجود العلتين فى الاول وسبب البناء فى الثانى وتنوين الحكاية ليس مستقلا لان الذى كان قبل التسمية حكى بعدها وأما تنوين الشذوذ فاختار ابن مالك فيه انه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ونظر فيه فى المغنى واعترضه الدمامينى (قوله أحدها) أى أولها عدل عنه دفعا من أول الامر لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال الى المدلول اذ التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية وبه اندفع ماقيل الاولى التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لا على وصف الواضع الذى هو التمكين ولا حاجة الى دعوى ان التمكين مصدر المجهول واندفع أيضا ان الاولى التعبير بالامكنية لان التنوين يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ماعدا الجمع بالف وتاء) أى والمضاف والعلم الموصوف بابن والمعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل انها منصرفة لقبولها التنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يعتذر عن عدم استثناء المضاف والمعرف بأل بان التنوين لا يتصور فيهما (قوله كرجل ورجال) أى كتنوينهما وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير لكون مدلوله نكرة وغلط بانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمى به مذكر وقد يمنع بطلان اللازم بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين وأيضا يرد مسه اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه فى الاصل للتنكير وأيضا لا منافاة بين التمكين

والتنكير

وأقسامه المختصة بالاسم أربعة أحدها تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ماعدا الجمع بالف وتاء اشعارا ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك (كرجل) ورجال الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء

(٢) قول المحشى قوله ساكنة ليس فى نسخة الشرح المقابل عليها ولعلها سقطت من بعض النسخ اه مصححه

المبنية اشعارا بان المراد غير معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها و يقع سماعا فى باب اسم الفعل كصه وقياسا فى العلم المختوم بويه كسيبويه الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بألف وتاء كمسلمات

والتنكير معا أما كونه للتمكين فلان الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلانه وضع لشئ لا بعينه فان سمى به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين كما اختاره الرضى وعليه لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سيأتى لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت أل لانا نقول زواله ليس لزواله بل لان بينه وبين أل تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بحسن ثم أدخلت عليه أل لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك رجل (قوله المبنية) يفهم ان التنوين فيما نكر من الاعلام نحو صمت رمضان ورمضانا آخر ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضى وأما التنوين فى نحو أحمد وابراهيم فليس بمتمحض للتنكير بل هو للتمكين أيضا لان الاسم منصرف وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا وعليه فالمختص ببعض المبنيات المتمحض للتنكير ويرد على تعريفه تنوين هؤلاء فانه لحق مبنيا وليس للتنكير الا أن يقال الشاذ لا يرد نقضا (قوله ويقع الخ) لو عبر بدل قوله فى العلم المختوم بويه باسم الصوت كان أولى ليفيد انه انما لحقه لكون آخره صوتا وليفيد اختصاصه بالصوت واسم الفعل مطلقا أو اذا كان متمحضا عند الرضى ومن تبعه لكن عذره فيما عبر به انه انما يطرد فى الاعلام المختومة بويه من أسماء الاصوات وأما غيرها فكأسماء الافعال كما فى التصريح فليراجع وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذى هو بمعناه كما فى أسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد اللفظ به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لان معنى ايه حدث الحديث المعهود وانما لم يجر التعريف والتنكير فى الفعل بهذا الطريق لان اسم الفعل من جملة الاسماء فاجروه مجراها ولا ضرورة تدعو لمثله فى الفعل واطلاق التنكير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين فى جميع أسماء الافعال دليل التعريف وانما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين وبما تقرر اندفع قول التصريح كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبنى على ان مدلوله المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامه يوهم انه على القول بان مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة مطلقا وانه علم جنس لم يبعد لان لفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتنكير فى ذاته باعتبار التعلق بمعين وعدمه وأما الفعل اذا استعمل فى معناه مثل ضرب فى ضرب زيد فهو نكرة معنى وليس الكلام فى ذلك فتأمل (قوله كسيبويه) قال فى التصريح وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني انتهى وقوله كانت معرفة فيه نظر فان أسماء الاصوات المحاكى بها ليست أسماء فضلا عن ان تكون معرفة أو نكرة وممن صرح بانها ليست أسماء الجامى وان كان لها حكم الاسماء وقد يقال معنى كونه معرفة انه محاك لصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان هذا وما صرح به الجامى مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من ان أسماء الاصوات كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين فى بعضها فليراجع كلامهم فان ما هنا مبنى عليه (قوله وهو اللاحق للجمع بألف وتاء) وليس للتمكين كما قال الربعى والزمخشرى والا لم يثبت فى قوله تعالى من عرفات مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وقول الزمخشرى انه لم يسقط لان التأنيث فى عرفات ضعيف لان التاء التى كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع مردود بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا واختار الرضى انه للتمكين وعلل عدم سقوطه فى عرفات بانه لو سقط تبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع اذ الكسر فيه متبوع لا تابع ولا عوضا عن الفتحة والالم يوجد فى الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة

سمى بذلك لان العرب جعلوه
فى مقابلة النون فى جمع
المذكر السالم الرابع تنوين
العوض وهو اللاحق لاذ
وكل وبعض وأى عوضا
عن مضافها اذا حذف نحو
وأنتم حينئذ وكل فى فلك تلك
الرسل فضلنا بعضهم على
بعض أياما تدعوا والجمع
المتناهى المعتل اللام اذا
حذفت ياؤه كجوار وغواش
فالتنوين فيهما عوض عن
الياء المحذوفة على الصحيح
وأما التنوين

فما هذا العوض فان قيل هذا القائل يرى ان الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض منعها قلنا منع الفتحة أمر لازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا لاجتمع العوض والمعوض عنه وعلى ما اختار الرضى انه لا مانع من افادة حرف فائدتين لكون تنوين نحو مسلمات غير علم للتمكين والتنكير والمقابلة وعلما للمقابلة فقط (قوله جعلوه فى مقابلة النون) فى الدلالة على تمام الاسم فقط قال الرضى لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون أقوى وأجلد بسبب حركتها انتهى لكن ذكر البيضاوى فى قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات ان أل تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فليحرر (قوله تنوين العوض) الاضافة بيانية ثم صار لقبا للتنوين الدال على المعنى المذكور فاندفع ان الاولى التعبير بالتعويض لتكون الاضافة حقيقية وهى من اضافة المسبب الى السبب أى تنوين سبب الاتيان به التعويض أى قصده (قوله وهو اللاحق لاذ الخ) فيه قصور لانه لا يتناول ما هو عوض عن حرف زائد كجندل فان تنوينه عوض عن ألف جنادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وانه تنوين صرف بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهاب الالف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من جوار ولا ما هو عوض عن حرف أصلى نحو أعيم ويعيل مصغرى أعمى ويعلى ومراده عضافها ما تضاف اليه ولو عبر به كان أولى وأشار باذ للعوض عن جملة أو جمل نحو يومئذ تحدث أخبارها فانه عوض عن الجمل فى اذا زلزلت الخ والذى يظهر كما قال أبو حيان ان حذف ما تضاف اليه اذ جائز لا واجب وقد يحذف جزء الجملة فيظن من لا خبرة له انها أضيفت الى المفرد نحو * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا * أى اذ ذاك كذلك وقال الاخفش التنوين اللاحق لاذ تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازمتها البناء وأنها كسرت حيث لا شئ يقتضى الجر نحو وانت اذ صحيح وبأنه يسبق لاذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة له الا كونه مضافا للمبنى وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه بنى على الكسر تارة لانه الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف وانظر هل يلحق غير اذ وكل وبعض وأى العوض عن المفرد وما ذكره فى كل وبعض وافق فيه الرضى وقيل تنوينهما تنوين تمكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها وقيل لا مخالفة فى الحقيقة لان تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا انه تنوين صرف لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبنى انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما يدل على انه ليس بتنوين صرف لكن ما المانع من كونه للتنكير أيضا بناء على أنه لا يختص باسم الفعل والصوت الا اذا كان متمحضا للتنكير فلا يتم قوله لا غير على اطلاقه الا على المشهور من الاختصاص الا ان يقال عوض الاضافة مثلها مانع من التنكير هذا ويرد على التعليل الاول ان الزوال عند الاضافة الخ خاصة لكل تنوين لا لتنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهب سيبويه ومقابله أقوال مذكورة مع ردها فى المغنى وغيره واختلف فى تفسير كلام سيبويه فقيل ان منع الصرف مقدم على الاعلال كما يشهد له لغة من أثبت الياء حالة الجر مفتوحة فأصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين والا لم يكن منع الصرف مقدما وان وقع للرضى ومن تبعه خلافه استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد فى آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها وقد أعل فى الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا خلا من أل والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة وفسره بعضهم بأن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من أحوال الكلمة بعد تمامها فأصله جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد صيغة الجمع الاقصى موجودة تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لا يجرى الاعراب

على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء ليقطع طماعية رجوعها (قوله لروى البيت) أى عوضا عن حرف المد كقوله وكان قدى ويسمى تنوين ترنم أو عوضا عن حرف غيره ويسمى الغالى كقوله وان والاعاريض المقفاة والمصرعة فان كان بدلا عن حرف مد فتنوين ترنم نحو * أقلى اللوم عاذل والعتابن * أو غيره فتنوين غال نحو * قالت بنات العم ياسلمى وانن * والعروض اسم لآخر جزء من النصف الاول من البيت والمقفاة المماثلة للضرب من غير تغيير والمصرعة التى غيرت لتوازى ضربها عند حذف حرف الاطلاق والضرب اسم لآخر جزء من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشئ باسم ما يشاكله (قوله وثبوته خطا الخ) ذكر الزمخشرى ان تنوين الترنم يقع فى انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف وهو نص فى أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد على اطلاقه هنا) أى اطلاق التنوين أو اطلاق المصنف التنوين اضافة للمصدر الى مفعوله أو الى فاعله وهذا أولى من الجواب بأن أل فى التنوين للعهد اذ لا معهود ينصرف اللفظ اليه عند من تذكر له العلامات وبانهما لقلتهما واختصاصهما بالشعر لم يعتبرهما لكن يرد على جواب الشارح ان ما عداهما من أقسام التنوين غير مختص بناء على قوله ان المختص الاربعة المتقدمة (قوله زاد الخ) مراده الاشارة الى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر وتنوين الترنم وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما اذا سميت بعاقلة لبيبة وحكيته على ما كان عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله وتنوين المهموز كقول بعضهم هؤلاء قوم حكاه أبو زيد وانظر لم لا أدخل تنوين المنادى فى تنوين الضرورة (قوله وبالحديث عنه) أى اللفظ أو القول كما يشهد اليه قول الشارح فيما سيأتى على ان جماعة اعتبروا فى الاسناد القول الخ أو الشئ أو مثل هذه العبارة كالمفعول به لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والمعنى بالحالة التى يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم ليلزم الدور ولان معرفة الاسناد الى الاسم تتوقف على معرفة الاسم قال فى الفوا كه الجنية وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه انتهى وقوله لان الفعل وضع مسندا أى لانه وضع للحدث مع نسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق الا مسندا بعض معناه الى الفاعل فهو بهذا الاعتبار مسند لا تمام معناه والافعال الناقصة دالة على الحدث فى أصل وضعها ضرورة (قوله أى الاسناد اليه) هو أعم من الحديث والاخبار عنه على ما علمت فيما سبق وفى هذه العلامة خلاف فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند اليها قلبيا وباقترانها بمعلق عن العمل (قوله ان يضم اليه) أى اللفظ أو الشئ (قوله ما) أى لفظ وقوله تتم به الفائدة قاصر اذ لا يشمل زيدا فى ان قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما هو واقع فى المركبات الناقصة فالظاهر أن مطلق الاسناد ولو ناقصا علامة على الاسم (قوله كتاء ضربت) أى كالحديث عنه والاسناد اليه الذى فى تاء ضربت ففى التاء الاسناد اليه بمعنى انه مسند اليه أى متصف بذلك والا فالاسناد فعل الفاعل وهو ليس فى التاء (قوله بتثليثها فى الحركات) القرينة على ذلك النظر فى المعنى المتبين به مساواة الحركات أو التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث فى نفسها (قوله وكمن وضرب) أى فانهما اسمان والسكون والفتحة فيهما للحكاية ويدل على اسميتهما الاخبار عنهما وعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل وخلوها عن الفاعل ودخول حرف الجر فى نحو من فوع بضرب فان قيل التقدير بكلمة ضرب لزم كون المضاف اليه غير اسم كما فى المغنى وعدم ذكر متعلق لمن وانما أعاد الكاف فى قوله وكمن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول حرف الجر عليه ولانه نوع من الاسناد غير ما قبله ولان الكاف الاولى من كلام المصنف (قوله من قولك من الخ) أى مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما

اللاحق لروى البيت وهو الحرف الذى تعزى له القصيدة وللاعاريض المقفاة والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته أل وثبوته خطا ووقفا وحذفه فى الوصل نص عليه ابن مالك فى التحفة وتبعه ابنه فى نكت الحاجبية والمصنف فى الاوضح فلا يرد على اطلاقه هنا وقد انهى ابن الخباز فى شرح الجزولية أقسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم فى قوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها
فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد
رنم أو احك اضطرر غال وما همزا

(و) يعرف أيضا (بالحديث عنه) أى الاسناد اليه وهو ان يضم اليه ما تتم به الفائدة (كتاء ضربت) بتثليثها بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب (وكمن وضرب فى قولك من حرف جر وضرب فعل ماض) فان قيل اذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثانى بانه فعل وهل هذا الا تناقض

بعده بدل أو بيان **(قوله وهل هذا الا تناقض)** أى لغة فالاشارة الى الاسمية وعدمها الذى استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك اشارة الى القضيتين المندرجتين بالقوة فى قوله من حرف جر ضرب فعل ماض اذ الاول فى قوة قولك من اسم من حرف والثانى فى قوة قولك ضرب اسم ضرب فعل **(قوله قلت قال الرضى الخ)** نقل لكلامه بالمعنى وحاصله ان الاخبار عنهما باعتبار معناهما فهو نظير الاخبار فى قولك زيد قائم ألا ترى انك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه قال السيد وماذكره كلام ظاهرى ليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على نفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها فى الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على أنفسها مما لا يقدم عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما فى مباحث الالفاظ وذهب الى انه لا وجه لاسميتهما على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم يسند اليه وما ذكروا من اسمية المبتدأ وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف فهى أحوال كلمات اذا استعملت فى معانيها وعلى هذا فقس ضرب فعل ماض لانه موضوع لمعناه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل فى معناه لا يسند اليه متوجها الى المعنى أو معناه لا يسند اليه معبرا عنه بلفظه فقط وكذا الحرف والحكم فى المثالين غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال وفى كلام العضد ما يقتضى ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال السيد وليس بوضع قصدى بل ضمنى ومثله لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر فى الاشتراك الوضع القصدى والمدلول مغاير للدال **(قوله على ان جماعة الخ)** انظر ما موقع هذه العلاوة فانها تعود على الحكم الذى أصله من اسمية من وضرب فيما ذكره بالبطلان لان ابن مالك لا يرى اسميتهما ولعله يحتج لما مال اليه السيد فلا يشكل عليه عدم اسمية المبتدأ ونحو ذلك مما مر وأيضا هذه العلاوة تقتضى ان الكلام اولا مبنى على ان الاسناد ولو للفظهما من علامات الاسم وان من اللفظى من وضرب فى التركيبين ولو كان الامر كذلك لزم التناقض المذكور فى السؤال ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضى ملاقيا له لانه نص فى ان الاسناد الى معناهما فتدبر فالاظهر ان يمثل الاسناد اللفظى بمثل ضرب ثلاثة أحرف ومن حرفان مما لا داعى فيه لاعتبار الاسناد لمعناه لعدم التناقض فيه هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكر انما هو بالنظر لما جرى عليه فى شرح التسهيل فلا ينافى انه فى الكافية والشافية وافق الجمهور كما هو ظاهر قوله وان نسبت لاداة حكما ✱ فاحك أو اعرب واجعلنها اسما ✱
وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيهما صحيحا وهذا بخلاف ما لو جعل نحو ذلك علما لغير اللفظ فانه لا يضعف اذا كان الثانى صحيحا ويجعل من باب ما حذفت لامه نسيا وهى حرف علة قاله الرضى وبين سر ذلك وهذا الاخير هو الذى اقتصر عليه فى التسهيل لانه لا يرى جعل الكلمة علما للفظها فلا يرد عليه انه ترك ذكر التضعيف فيما ثانيه صحيح ولا انه كيف يعرب من غير تضعيف والشبه الوضعى موجود فيه ووجه دفع هذا انه على ثلاثة أحرف بحسب الاصل ثم اذا تحققت المقام أشكل دعوى ان الخلف لفظى من مولانا شيخ الاسلام وغاية التوجيه له ان ابن مالك أثبت الاسناد اللفظى فى التركيبين وجعله غير مختص بالاسم وغيره لم يثبته بل جعل الاسناد معنويا كما علمت وقولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا لقرينة لكن حرف جر وضرب فعل ماض مبنى على كلام ابن مالك والسيد وأما عند الرضى وابن هشام فالصواب أن يقال الا لقرينة كزيد ثلاثى **(قوله اسناد ما لمعناه)** أى اسناد شىء ثابت لمعناه كزيد قائم فقائم ثابت لمعنى زيد وهو مسماه وقد أسند الى لفظ زيد متصف بالقيام فان قلت الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم أجيب بانا لا نسلم لان معنى قائم شىء ولا شك ان هذا ثابت لمسماه اذ هو شىء متصف بالقيام **(قوله الى تسمع)** أى وهو فعل ولم يرد لفظه **(قوله فؤول)** أى على حذف ان وهما فى تأويل المصدر أى سماعك فالاسناد فى الحقيقة اليه وهو اسم وقال البيضاوى الفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم فى الاضافة والاسناد اليه انتهى وانظر على هذا هل فى نحو ينفع من هذا يوم ينفع ضمير مستتر أو صار حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل ينفع وحده فى محل جر أو جره مقدر وانما أطبقوا على التأويل فى أمثال هذا

قلت قال الرضى ليس المراد انهما فى هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا له كرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصى اعتبروا فى الاسناد الى القول اسناد ما لمعناه ليخرج ما أسند اليه ما للفظه كالمثالين المذكورين وأما اسناد خير الى تسمع فى قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فؤول (وهو) أى الاسم

للعلم اليقيني بان المعنى الفعلي غير مراد هذا وفي عبارة الشارح مساهلة لان المؤول المسند اليه لا الاسناد وعبارته في الفواكه واما تسمع الخ فعلى حذف ان أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التركيب) أما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا مبني وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك أنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل أن الشارح يوافق ابن مالك وانما قيد بذلك لان الاسماء المذكورة لا تنقسم الى معرب ولا مبني لان انقسام الشئ الى أقسام لا يقتضي انقسام كل منها الى تلك الاقسام قال شيخنا وهذا القيد ظاهر في المعرب على القول بان الاسماء قبل التركيب ليست معربة كما سيأتي وأما بالنسبة للمبني ففيه نظر اذ قضيته أنه لا يتصف بالبناء الا بعد التركيب وأما قبله فلا وليس كذلك فان الاختلاف انما هو في الاسماء القابلة للاعراب كما سيعلم مما يأتي (قوله ضربان) الضرب والنوع والقسم بمعنى قال في الفواكه الجنية وتقسيم الاسم الى معرب ومبني من تقسيم الشئ الى ماهو أخص منه مطلقا لا من تقسيم الشئ الى ماهو أعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المقسم انتهى وستقف أول تعريف المعرب على ايضاحه (قوله أي الغالب) أي الراجح في نظر الواضع فاندفع أنه لا معنى للاصالة والفرعية في الانواع على أن ذلك في الانواع المنطقية لا مطلقا وصح عموم قولهم الاصل في الاسماء الاعراب وسقط ما قيل انه يخرج منه صنفان أسماء الاصوات لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها غير كلمات في الاصل والثاني أسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلام ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية الا لفظة لا لعدم امكان النطق بالالف الساكنة (قوله في الاسماء) متعلق باصل لانه بمعنى متأصل أو بمحذوف أي وجوده أي وجود اعرابه على أن الضمير يحتمل رجوعه للاعراب المفهوم من قوله معرب ويدل لذلك قوله وانما كان الاصل فيه الاعراب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل وانما حكم بان المعرب هو الاصل والاصل في الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب بل مبنية فالاصل البناء لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت أصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعي (قوله ويسمى متمكنا) أي في الاسمية أو فيها وفي الاعراب (قوله أمكن) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن بانه اسم تفضيل من تمكن وبناؤه منه شاذ ورد بانه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبناء قياسي جار على القاعدة (قوله بتعاقب معان) أي تركيبية (قوله بخلاف الفعل) يأتي بيان ذلك في بحث اعراب المضارع (قوله فينبغي الكلام عليه أولا) اشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه ولم يتكلم على الاعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بانه قدم حد المعرب نظرا الى أنه محل للاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقدمه بمنزلة تقديم المحل على الحال هذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي لعل مراده بقوله اذ معرفة المشتق الخ في الجملة والا فالمعرب الاصطلاحي لا تتوقف معرفته على الاعراب عند التأمل الصادق ولو سلم فالجهة منفكة فتأمل (قوله البيان) قال في شرح الحدود والمناسب من معانيه الابانة اذ القصد به ابانة المعاني المختلفة انتهى وقال في الفواكه ان التغيير انسب بالمعنى الاصطلاحي هذا وقد انهى بعضهم معاني الاعراب اللغوية الى عشرة منها التحبب ومناسبته ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع والتكلم بالعربية لان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واعربت معدة البعير الخ) في كلام ابن فلاح وغيره وقيل انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اذا فسدت وأعربتها أي أفسدتها والهمزة للسلب كأشكيت الرجل اذا أزلت شكايته وعليه حمل قوله تعالى ان الساعة آتية أكاد أخفيها أي أزيل خفاءها حتى تظهر والمعنى ان الاعراب أزال عن الكلام التباس معانيه وقيل انه منقول من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت وأعربتها اذا أفسدتها والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي لحقه فظاهر التغيير فساد وان كان

بعد التركيب (ضربان) أي نوعان أحدهما (معرب) وهو الاصل في الاسماء أي الغالب ولهذا قدمه ويسمى متمكنا وكذا أمكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من الاعراب فينبغي الكلام عليه أولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها وأعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجارية عروبة أي حسناء واصطلاحا على

صلاحا فى المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق لكلام الشارح نعم ان وجد فى اللغة عرب وأعرب من باب فعل وأفعل اتجه ما هنا (قوله أثر) أى حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهذا التعريف للمصنف وهو معنى قول التسهيل ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف لكن ابن مالك فصل الاثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وأنه يكون ظاهرا أو مقدرا مع الايجاز فلله دره (قوله ظاهر) أى موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ بهما وان تعلقا بملفوظ ولو عبر بموجود كان أولى لان المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر (قوله مقدر) أى معدوم مفروض الوجود (قوله يجلبه العامل) أى يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يكون اعرابا لان العامل لم يجلبها (قوله فى آخر الكلمة) الظرفية مجازية فان المعرب بالحروف الاثر فيه نفس الآخر لان النون فى المثنى والجمع بمنزلة التنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النون وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة كأنه واقع بعد الكل وشملت الكلمة المعرب من الاسماء والافعال ولم يقل فى آخر المعرب فرارا من الدور وان أجيب عنه والغرض من هذا القيد بيان محل الاعراب من الكلمة وليس باحترازا اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها قال المصنف فى شرح الشذور وحركة ما قبل الآخر فى نحو امرئ اما اعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها لوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين فلا تدخل وأما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون ان حركة الاعراب صارت الى ما قبلها وانما يريدون أنها مثلها كما قال أبو البقاء أو ان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وانما جعل الاعراب فى الآخر لان المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن الذات والدال على المتأخر متأخر (قوله أو ما نزل منزلته) أى كدال يد لأن ما بعدها ترك نسيا منسيا وكألف اثنا عشر لان عشر حال محل النون وهى بمنزلة التنوين (قوله وعليه المصنف فى الاوضح الخ) هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعانى والتمييز انما يكون بالاثر ولو مقدرا وهو فى حكم الملفوظ ولا يرد عليه قولهم حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران لانه يكفى فى التغاير كونهما من قبيل اضافة العام الى الخاص وأيضا قد اتفقوا على ان أنواع الاعراب رفع ونصب وجر ونوع الجنس يستلزم حقيقته أى توجد حقيقة الجنس فى النوع فوجب كونه لفظيا ويحتاج من يقول انه معنوى الى أن المراد نوع ما يدل على الاعراب فعبر عن المعنوى باللفظى مجازا (قوله وعلى القول بانه معنوى) نسب لظاهر كلام سيبويه وقواه الرضى بان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات انتهى وانظر تفسير الضد بالعدم فانه لا يخلو عن تأمل ولا يخفى ان ابن مالك يطلق البناء على الحركات (قوله تغيير) أى تغيرا طلاقا للمصدر وارادة الحاصل به أو هو مصدر مبنى للمفعول أى كون الاواخر مغيرة لكن قال أبو حيان فى تفسير قوله تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منعه (قوله أواخر الكلم) أى ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة كالمثنى والجمع جرا ونصبا أو حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو صار الشيئين بعد ما كانا الشئ واحدا اذا كان اعرابه بالحروف أو صفة بان تتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة كما فى زيد نصبا وجرا أو حكما كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه اذا كان اعرابه بالحركة والمراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب الاصل فيدخل تغيير آخر الجزء الاول من المركب الاضافى على أن آخر الجزء الاول منزل منزلة الآخر وصار الحد جامعا وخرج به التغيير فى غير الآخر لتصغير أو نحوه وان أمكن خروجه بما بعده لانه لم يكن لعامل لكن قيد اختلاف العوامل لم يأت الا بعد واضافة أواخر الكلم جنسية كلام الكلم ليطلان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة أواخر التى هى أقل الجمع لثلاث كلم التى هى أقل الجنس الجمعى (قوله لاختلاف العوامل) أى تغيرها ودخول أحدها بعد الآخر والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف

القول بانه لفظى أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة أو ما نزل منزلته وعليه المصنف فى الاوضح والشذور وعلى القول بانه معنوى تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل

لان الاختلاف يستلزم الوجود فدخل اعراب المعرب ابتداء وعبر بالاختلاف لشاكلة تعبيره أل في العوامل للجنس فتبطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بنقل واتباع وتغيير نحو غلامي بالياء فليس باعراب بل الاعراب التغير التقديري وصار الحد مطردا منعكسا (قوله الداخلة عليها) أي الحاصلة والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر والمعنوي أو المسلطة عليها كما يدل عليه كلام الشارح في تعريف المعرب فيدخل ماذكر ويخرج العامل الداخل غير المسلط كالمؤكد في نحو انّك أنّك اللاحقون فسقط ما قيل ان قيد الداخلة لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يكون التغير بسبب العوامل الا وهي داخلة على انه لو لم يفسر بالتسلط يمكن أن يكون احترازا عن حركة الحكاية فانها بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم (قوله لفظا أو تقديرا) حالان من تغيير على انهما مصدران بمعنى اسم المفعول أي ملفوظا أثره لان نفس التغيير ليس ملفوظا أو مقدرا وذلك نحو عصا فانه استحق الاعراب ولم يظهر لمانع فقدر انه متغير بخلاف المبني الواقع في محل المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان في محله معرب لتغير آخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديري والمحلي واعلم ان عدم استحقاق الاعراب اما لان اللفظ لا يقبله أصلا كما في المبني أو لان العامل لا يقتضيه كما في نحو مررت بزيد كذا قيل وفيه نظر لانه لا يتناول المجرور بحرف زائد مع ان اعرابه محلي وفي هذا الاعراب مجيء الحال من الخبر ووقوعها مصدرا منكرا وهو مع كثرته لا ينقاس ويجوز نصبهما على المصدرية وهما بمعنى المفعول أيضا أي تغييرا ملفوظا أو مقدرا على ما سلف وعلى التمييز المحول عن المضاف اليه والاصل تغيير لفظ أواخر الكلم أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التقدير فالاضافة لادنى ملابسة لان الآخر محل التغيير فالتقدير متعلق به وعلى الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها أي سواء كان ماذكر لفظا الخ ويجوز أن يكون قوله لفظا وتقديرا تفصيلا لتغيير الاواخر واختلاف العوامل على انه من باب تنازع المصدرين مبني على ان التنازع يجري في العاملين الجامدين وصرح في الاوضح بالمنع (قوله وهو ظاهر تعريفه الخ) قال في شرح الحدود انه قضية ذكرانه تعريف بالمفهوم وان تعريفه باللازم ما سلم من مشابهة الحرف (قوله أي الذي أو شيء) اشارة الى ان ما يحتمل أن تكون موصولة وان تكون موصوفة وهو أولى لفظا لانها خبر صورة لقوله وهو شأنه التنكير لكن التعريف حقيقة للمفهوم بالمفهوم قيل ولئلا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فلا تكون كلمة ما جنسا فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال بقي ان ما على كل تقدير واقعة على الاسم لانه قسم الاسم الى المعرب والمبني ثم عرف كلا منهما فدل على أن التعريف للقسم وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون اعم منه وتجويز اعميته مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبني أعم لشموله الفعل فليس القسم الا الاسم المعرب فدل على انه اخذ الاسم في التعريف ولا يستلزم تعريف الشيء بنفسه لان المحتاج الى التعريف انما هو المعرب اذ الاسم قد علم وما كان كذلك يشار في تعريفه الى المعلوم مجملا ويفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم الانف الافطس أنف ذو تقصير فكانه قال الاسم المعرب كلمة تقبل أل والتنوين والاسناد بتغيير آخرها بحسب العوامل الخ (قوله ما يتغير آخره) أي يستحق ما هو آخره التغيير على ماذهب اليه ابن الحاجب أو ما يصلح لاستحقاق التغير بعد التركيب كما هو مذهب الزمخشري ويوافق ابن الحاجب قول ابن مالك ان الاسماء قبل التركيب مبنية واعلم ان المراد بالافعال في التعاريف مجرد ثبوت الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمان وعلى كل فهي مجاز مشهور فلا ضرر في وقوعها في الحد وحينئذ لا يتناول التعريف الاسماء حال عدم تركيبها اذا سبق تركيبها فيما مضى ان عبر بتغير ماضيا أو أريد تركيبها بعد ان عبر بيتغير ان كان مضارعا ولو دلت تلك الافعال على الزمان تناول التعريف ذلك لانها تغيرت فيما مضى أو تتغير فيما يأتي (قوله هيئة آخره) أي حالة شبيهة بالهيئة والصفة لا هيئة وصفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له وتقدير الهيئة لانه لا تغير له في ذاته لا يقال هذا واضح في الاعراب بالحركات والسكون أما الحروف فهو تغيير واقع في ذات الآخر

الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وعليه كثير من المتأخرين وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله (وهو ما) أي الذي أو شيء (بتغير) هيئة (آخره) لفظا أو تقديرا (بسبب العوامل) المختلفة المقتضية رفعا أو نصبا

لافى حاله لانا نقول لما وقع الحرف نائبا عن الحركة صح ادراج الحروف فى هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فاطلقنا هذا الاسم على نائبه اعطاء للنائب حكم المنوب عنه أو نظرا للاصول لانها المقصودة والفروع محمولة عليها أو الى التحقيق من ان الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا فى مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضر ذكر الاعراب بالحروف بعد ذلك لانه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى فى الفواكه على التعبير فى المعرب بالحروف بتغيير الذات هذا وفى تقدير هيئة تغيير لاعراب المتن لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قيل المعنى بتغيير آخره تقديرا لاختلاف العوامل أجيب بالمنع لان الاعراب التقديرى أن يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير لمانع من الظهور كالتعذر والاستثقال والمبنى لا يقدر على آخره لان المانع فى جملته وهو مشابهته المبنى وقد يكون فى آخره كما فى جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبنى فى محل الرفع مثلا أى فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حققه الرضى وتلقوه بالقبول ومن هنا يشكل دعوى ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر المجرور به والظرف اذا وقع خبرا نحو والركب أسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أى بجنسها لان اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة المختلفة لبيان ان المراد الاختلاف فى العمل وليس لدفع النقض بمثل ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب بزيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان أل للجنس وهذا النقض أورده الجامى فى قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كتلك ومن ظن الاتحاد وقع فى الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لانه يخرج العوامل المعنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولك جاء زيد وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب فى الاعراب وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدا محذوف ثم الكاف ان كانت اسما فهى خبر فى محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور فى موضع الخبر ويجوز أن يجعل كزيد مفعول فعل محذوف أى أعنى كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشيا عن اطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كاطلاق الفصل على المختص ببعضها لان الجنس الحقيقى ما تحته ماهيات متحققة فى الخارج لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية أخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه فى الاولى دون البعض الآخر كدلالته على خصوص الزمان المعين فالماهية المركبة من الكيفية والخاصتين موجودة فى الخارج بوجود جزئياتها فيه والمشترك الاعم من أجزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان (قوله التغيير الكائن الخ) أى ذو التغيير أو التغيير بمعنى المتغير لان الداخل المتغير لا التغيير ولو حذف الكائن كان أظهر لان الظرف اذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عاما وجب حذفه الا أن يقال هو بمعنى كون خاص أو مبنى على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج بآخره تغيير الخ) فيه ما علمت ثم المراد خروج ذى تغيرهما اذا لم يكن معه تغيير الآخر بان لم يكن معربا أو مطلقا لكن من حيث تغيير الاوائل والاواسط أما من حيث تغيير الآخر فداخل لانه معرب ونسب خروج ما ذكر لهذا القيد لسبقه وان كان ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا لفظا الخ) منه يعلم ان أو فى قوله أو تقديرا فى الموضعين للتقسيم لا للشك فلا ينافى التعريف (قوله لفظى الخ) لو قال ما يظهر اعرابه وما يقدر كان أخصر وأولى لان الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو الاعراب (قوله ما يظهر فيه الاعراب) أى نفسه على القول بانه لفظى أو أثره على القول بانه معنوى (قوله كالفتى الخ) أى الموقوف عليه والمحكى والمتبع (قوله ومنه نحو القاضى) فصله عنه لتقييده بقوله رفعا وجرا وقس عليه ما بعده والاول مطلق (قوله وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم) والواو مقدرة استثقالا عند ابن الحاجب وتعذرا عند غيره وهو وجيه وأما المثنى المضاف الى ياء المتكلم

أو جرا (الداخلة عليه) لفظا أو تقديرا وذلك (كزيد) وموسى فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغيير الكائن فى الاوائل والاواسط وخرج بقوله آخره تغيير الاوائل والاواسط والمراد بالآخر ما كان آخره حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد وقولنا لفظا أو تقديرا اشارة الى أن المعرب نوعان لفظى وهو ما ظهر فيه الاعراب كزيد وتقديرى وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامى ومنه نحو القاضى رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم

فاعرابه ظاهر بالحروف فى الاحوال الثلاثة تقول جاء مسلماى فهو مرفوع بالالف مضاف الى ياء المتكلم ورأيت مسلمى منصوب بالياء المفتوح ماقبلها المدغمة فى ياء المتكلم ومررت بمسلمى مجرور بالياء المدغمة كذلك (قوله رفعا فقط) أما فى حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء المدغمة فى ياء المتكلم وانما قدرت الواو فى الرفع لان العامل يقتضى خصوصها وهو غير موجود وان وجد بدلها وهو الياء (قوله والمثنى رفعا) أما فى حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة وانما لم تحذف لعدم مايدل عليها بخلاف الالف فى حالة الرفع الدال عليها موجود وهو الفتحة (قوله ماتغير آخره بسبب غيرها) أى من حيث تغير آخره بسبب غيرها أما من حيث تغير آخره تقديرا بسببها فداخل قيل والاولى ان يقول ماتغير آخره لا بسببها ليشمل ماتغير آخره لا بسبب كحيث اذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالحركة اتباعا أو نقلا أو حكاية أو تخلصا من سكونين انتهى وفيه نظر اذ حيث لم يتغير آخرها اذ فيها لغات متعددة وهى من حيث كل لغة على حدة لم تتغير (قوله اشارة الى ان آخر المعرب الخ) اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط فيدخل العامل المتأخر بل والمعنوى وليس اشارة الى أن هذا القيد لبيان الواقع كما ظن بل انه يمكن ان يكون احترازا عما تغير آخره بسبب عامل مسلط مؤكد بعامل غير مسلط بالنسبة لذلك العامل المؤكد وان تكون الداخلة وان لم تفسر بالمسلطة للاحتراز عما تغير بسبب عامل غير داخل فى كلام المتكلم كالمحكى من حيث ذلك التغير على ماعلم فى تعريف الاعراب ثم انظر ماوجه الاشارة فى كلام المصنف لما قاله والظاهر أن يقول والمراد بالداخلة المسلطة فتدبر (قوله والعوامل جمع عامل) اعترض بان فاعلا وصفا لا يجمع على فواعل وأجيب بان العامل بغلبة الاستعمال صار اسما وفاعل الاسمى يجمع على فواعل فلا حاجة للقول بانه جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة على انه انما يمتنع جمعه وصفا عليه اذا كان لمذكر عاقل وقد نص سيبويه على اطراد طوالع فى نجم طالع (قوله وهو ماأثر الخ) هو تعريف بالاخص لانه لا يتناول العامل المعنوى لانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ولا العامل اذا كان جارا ومجرورا ولا العامل فى المحل لانه لا يؤثر فى الآخر ثم المراد ماأثر فيما ذكر أثرا له تعلق بالمعنى التركيبى فخرج مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة نحو من ابنك لكونه لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره وانما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ ودخل العامل الزائد نحو ماجاء من رجل فانه أثر كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبى من حيث انها علامة على ان مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق (قوله والاصل فيه الخ) لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث والتحقق والحروف المختصة انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل فيه والاختصاص موجب للعمل ليظهر اثر الاختصاص والاسم انما يعمل فى الاسم لشبهه للفعل كاسم الفاعل عند الاعتماد أو الحرف كالمضاف اذا عمل فى المضاف اليه وفى الفعل لتضمنه معنى الحرف كاسم الشرط الجازم للفعل ولا يعمل الاسم فى الحرف بل هو المعروض للعوامل فيه وعبارته لا تفيد ان عمل الاسم بطريق الفرعية ثم ان كون الحرف أصلا فى العمل محل خلاف قال فى شرح الجمل العمل أصل فى الافعال فرع فى الاسماء والحروف فما وجد منهما عاملا لا ينبغى ان يسئل عن الموجب لعمله (قوله ولا يؤثر العامل أثرين فى محل واحد) أى من جهة واحدة فلا يرد المصدر اذا جر فاعله أو مفعوله فان جهة الجر غير جهة الرفع أو النصب أو المراد أثرين لفظيين وفيما ذكر أحد الاثرين محلى اذا كان المضاف للمصدر ظاهرا بناء على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات وفيه ماعرفت قريبا أو هما محليان اذا كان ضميرا (قوله ولا يجتمع عاملان الخ) أى لا يجوز اجتماعهما عليه لان العوامل النحوية وان كانت علامات الا انهم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ومن ثم رد على من قال ان المبتدأ والابتداء عاملان فى الخبر ونحو ذلك ولا اجتماع فى نحو فان لم تفعلوا لان لم عملت فى تفعلوا لفظا وان فى لم تفعلوا محلا وقولهم لا يحصل للحرف من الاعراب محمول على حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره أما مع غيره فقد يكون له محل وذلك اذا لم يكن زائدا ولا شبيها به لانه مطلوب لما

رفعا فقط كمسلمى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقا والمثنى رفعا اذا أضيفت الى كلمة أولها ساكن نحو جاء أبو الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد فى حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان آخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا أم تأخر كزيدا ضربت ولا فرق فى ذلك بين ان يكون العامل ملفوظا به كما هنا أو مقدرا كما فى بكم درهم اشتريت اذ التقدير بكم من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا أو تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر فى آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين فى محل واحد ولا يجتمع عاملان على

يعمل فيه ألا ترى ان معنى لم فيما ذكر مطلوب لان اذا المعلق نفى الفعل لا الفعل ومعنى الباء فى نحو مررت بزيد مطلوب لمر لانه لا يتعدى الا به بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع أيضا فى نحو زيد عندك وان كان عندك منتصبا بالاستقرار فى محل رفع على الخبرية لان المنصوب لفظا باستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير فتدبر والمراد انهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو ما جاءنا من بشير فانه توالى على بشير عاملان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بان المعمول لجاء مجموع من بشير ولمن بشير وحده لان الحرف هنا زائد فلا مجال لكونه مع مجروره فى محل اعراب كما أشرنا اليه آنفا وأما زيد وعمرو قائمان ففى قوة معمولين ويستثنى ما اذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان لان تماثلهما نزلهما منزلة العامل الواحد (قوله ولا يمتنع ان يكون له معمولات) عدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافى ان الفعل المتعدى يجب عمله فى مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جاز الحذف لبعضها على ما يعلم من محله وقد تنتهى المعمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء (قوله فان كانا من نوع واحد) أى بان كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع الا فيهما لان الفعل لا يعمل فى مثله والحرف لا يعمل فى مثله وأما اختلاف النوع فله ثلاث صور لان الحرف يعمل فى الفعل والاسم والفعل يعمل فى الاسم ولا يعمل الفعل فى حرف ولا الاسم فى حرف وبه يعلم ان الصور العقلية تسعة (قوله فلمشابهة العامل الخ) أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالاول كعمل اسم الفاعل والثانى كعمل المضاف فى المضاف اليه قال شيخنا العلامة الغنيمى وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدا عند من جوزه والتمييز من المفرد نحو عشرين درهما (قوله والصحيح فى الاعراب انه زائد الخ) جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها ووهاه أبو حيان والظاهر ان محل الخلاف فى الاعراب بالحركات أما بالحروف فليس زائدا وان محله أيضا على القول بان الاعراب لفظى (قوله ومقارن للوضع) أى والصحيح ذلك قال الزجاجى فى أسرار النحو ان الكلام سابق الاعراب فى المرتبة وهل تلفظت به العرب زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعانى فاعربته أو نطقت به معربا فى أول تبلبل ألسنتها ولا يقدح ذلك فى سبق رتبة الكلام كتقديم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف النحاة وفى اللباب لابى البقاء أن النحويين على الثانى لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضى ان يضع الكلام معربا *(تتمة)* الصحيح فى الاعراب بالحركات انه مقارن للحرف الاخير وهو مذهب سيبويه وقيل قبله وقيل بعده قال الفارسى وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال ويشهد لمن قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على أن الواو فى نحو يعد انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لانه يدل على ان الواو فى يوعد بين الياء التى هى أدنى اليها من فتحتها وكسرة العين التى هى أدنى اليها من العين بعدها ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو فى يوعد بين فتحة وعين ولمن قال انها بعده ان الحركة ثبت انها بعض الحرف وكان الحرف لا يجامع حرفا آخر فكذا بعضه لا ينشأ مع حرف آخر لان حكم البعض فى هذا حكم الكل ولا يجوز أن يتصور أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقيته بعده فى غير ذلك الحرف لا فى زمان واحد ولا فى زمانين وبانه لما لم يدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على أن بينهما حاجزا وليس الا الحركة والمسئلة مبسوطة فى الاشباه والنظائر (قوله ما كان بخلافه) لو قدر لفظ كائن كان مع اختصاره وموافقته لقولهم ينبغى تقليل المحذوف ما أمكن أظهر لسلامته مما يلزم على تقديره من حذف الموصول وبعض صلته لان من تمام الصلة لفظ بخلافه هذا والظاهر ان الباء فى قول المصنف بخلافه زائدة فى الخبر ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر فلا تتعلق بشئ ومجرورها لفظا هو الخبر واعرابه مقدرا ومحلى على ما فيه (قوله أى ما لم يتغير آخره) أى على الوجه المتقدم فى تعريف المعرب فدخل ما لا يتغير أصلا ومنه الاسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل

معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل مخالفته مع المعمول فى النوع فان كان من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح فى الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها ومقارن للوضع (و) الثانى (مبنى وهو) ما كان (بخلافه) أى المعرب أى ما لم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان

الداخلة عليه بحيث لكن يدخل فيه ما حرك بحركة اتباع أو نحوها ولا يندفع بانه قد تغير قبل بسبب العوامل الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لانه قد يحرك في أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل في التعريف لا يدل على زمان على ان هذا انما يمكن فيما هو قابل للاعراب وأما في غيره نحو من ابنك ومن اوني ومن أكرم فلا فتأمل (قوله لان الاعراب ضد البناء الخ) أي فيفيد التصريح بعدم الاجتماع ولا يحتاج في ذلك الى معونة فلا ينافي الاولوية ان المراد ملتبس بحالة مخالفة لهما يتنافيان ولا يجتمعان كما فهم من قوله وهو ضربان لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل في التقسيم ومن قوله الآتي في لزوم الكسر في لزوم الفتح الخ لانه ظاهر في أن المبني يلزم طريقة واحدة قيل والاولى أن يقول وهو نقيضه لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال صرح بعضهم في غلامي والمتبع والمحكي أنه لا معرب ولا مبني فرعاية هذا القائل لا بأس بها وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين لا لغة لان نقيض كل شئ رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب فلا يصح التعبير بالنقيض الا على وجه المسامحة باعتبار ان أحدهما مساو للنقيض لان لا معرب مثلا هو المبني فتدبر بقي هنا شئ وهو أن التضاد انما يكون بين الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به ولا خفاء أن المعرب والمبني ليسا من الاعراض وتضادهما باعتبار تضاد وصفيهما واليه يشير قول الشرح لان الاعراب ضد البناء ولم يقل لان المعرب ضد المبني فتفطن (قوله يراد بها الثبوت) احترز به عن الوضع لا على تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بناء لغة (قوله لا لبيان مقتضى العامل) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) من فيه لبيان الجنس أتى به لرفع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما بمعنى أي من الامر المشابه للاعراب في كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفا وكونه في آخر الكلمة لا في أولها ولا في حشوها وخرج نحو فتحة لام فلس وضمة لام أفلس (قوله وليس حكاية الخ) أي وليس هو أي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو من زيدا فان الحركة المذكورة ليست اعرابا ولا بناء وكذا بقية الحركات المذكورة لكن ما هي فيه معرب تقديرا وتلك الحركات مانعة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتعذر ان كان اسما غير مشبه للحرف أو فعلا مضارعا نحو لم يكن الذين كفروا ومبني ان كان اسما مشبها للحرف أو فعلا غير مضارع أو حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فهي حركة بناء نحو كيف وذه ومنذ وأمس والا قدر ما يستحقه فنحو عض مبني على سكون مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع وقد من قد افلح مبنية على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل وقل من قل ادعوا مبني على سكون مقدر منع منه حركة التخلص من الساكنين وبهذا يجمع بين ما هنا وما سيأتي في أسباب البناء على الحركات وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية اعراب والمحكي بمن خبر في الرفع ومفعول فعل مقدر في النصب وبدل في الجر وقيل انه مبني لان الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه وقيل المحكي بمن واسطة لا معرب ولا مبني (قوله أو اتباعا) كقراءة زيد بن علي الحمد لله بكسر الدال اتباعا لحركة اللام وقيل ان المتبع واسطة وقيل انه مبني والصحيح انه اما معرب تقديرا ان كان ما فيه الاتباع اسما غير مشبه للحرف أو فعلا مضارعا كما مر واما مبني ان كان غيرهما واتباع الشئ للشئ هو الاتيان به تبعا ومناسبا له وتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم في عسيت بفتح السين عسيت بكسرها اتباعا للياء ثم كسرة الاتباع اما الكسرة متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو فلامه الثلث بكسر الهمزة واما الياء متأخرة كما في غلامي وعسيت أو لياء متقدمة نحو في أم الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخوين ثم الكسرة التي تتبع اما لغير الاتباع كما قدمنا واما للاتباع نحو كسرة عين عصي فانها لاتباع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء وقولهم لتسلم الياء غير محرر بدليل السلامة في نحو ظبي ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة في نحو وغلامي اتباع للياء ولا شك أن تفسير الاتباع بما ذكر يشملهما ولا نص ينافيه لكن الجمهور يقولون كسرة ميم نحو غلامي لمناسبة الياء وعليه فيزاد عدها في

أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وليس حكاية أو اتباعا أو

ثلاث الحركات (قوله أو تخلصا من سكونين) نحو من يشأ الله يضلله ولا يشكل عدهم من أسباب البناء على الكسر حركة التخلص من الساكنين لان ذلك للفرار من التقاء الساكنين والمحترز عنه ما يكون للتخلص من التقاء الساكنين إبالفعل أو أن ذلك فيما كان مبنيا وهذا فيما هو معرب فتدبر وكذا يقال فى الاتباع لانهم عدوا حركته بناء هذا غاية ماحاوله بعض الفضلاء وأسلفنا من التحقيق ما يغنى عن ذلك فتأمل فان الاول خلاف الظاهر والثانى منقوض بالاتباع فى المبنى مع كون الحركة ليست بناء نحو فروض وشد وكذا التخلص نحو قل ادعوا بقى هنا شئ وهو أن هذا التعريف صادق على الضم فى ضربوا والسكون فى ضربت على المختار من أن الماضى فيهما مبنى على فتح مقدر وان الضم للمناسبة والسكون لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وليسا للبناء فكان ينبغى أن يزاد فى التعريف لاخراجهما ولا للمناسبة ولا لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا أن يقال هو تعريف بالاعم على القول بجوازه فتدبر (قوله لزوم آخر الخ) لزوم جنس وخرج باضافته للآخر لزوم ماعداه حركة واحدة فليس بناء كما أنه ليس اعرابا وخرج بقوله حالة واحدة المعرب المختلف الآخر وبقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة للزومه عاملا واحدا كالظروف الغير المتصرفة وما لزم النصب على المصدرية وقوله ولا اعتلال لا حاجة اليه لان المعرب المعتل مختلف الآخر تقديرا الا أن يقال آخره لم يختلف من حيث لفظه فالاحتراز عنه من هذه الحيثية وأورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث وقد يقال المراد باللزوم المذكور عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل أو ان ثلاث الحركات لغات وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة فهى لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية (قوله وانما يبنى الاسم اذا أشبه الحرف شبها قويا الخ) اقتضى كلامه أمرين الاول حصر سبب البناء فى شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافا لابى حيان بل صرح به غير واحد كابن جنى والزجاجى وابن العطار لكن أورد أنه ذكر فى باب الاضافة من أسباب البناء الاضافة لمبنى وأجيب بانه حذف هنا قيد الغالبة أى لشبه من الحروف غالبا بدليل كلامه فى باب الاضافة أو ان الكلام هنا فى المبنى لزوما ولا سبب له الا شبه الحرف بخلاف المبنى جوازا فقد يكون سببه نحو الاضافة لمبنى وحينئذ فالاسم معرب ومبنى وجوبا بالشبه من الحروف ومبنى جوازا لغير شبه من الحروف بدليل باب الاضافة وظهر حسن تعبير الالفية بمنه الثانى حصر البناء لشبه الحرف فى واحد من تلك الانواع ويرد عليه أن أسماء الاصوات انما بنيت لكونها أشبهت الحروف المهملة من حيث أنها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا آخر وهو الشبه الاهمالى وأجيب بانه يمكن ادخاله فى الشبه الاستعمالى فهو قسم منه لا زائد عليه وزاد بعضهم أيضا الشبه الجودى وهو أيضا يرجع للمذكور وزاد بعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر ابن مالك أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية كما ذكر ابن الحاجب الاولين والمصنف الثلاثة فى المغنى لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجه فى الوضعى بناء على أنه لا يشترط فى الثانى كونه حرف لين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا للبناء بل مجوزا كما هو صريح كلام المغنى فى الباب الثامن والكلام فى أسباب البناء الواجب بقى هنا شئ وهو أن هذا الكلام يقتضى وضع الحرف قبل وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه لم يتحقق علة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم أشبهه وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات كالاسم وانما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود ويجاب بعدم لزوم ذلك ويكفى فى تحقق علة البناء تقدمه فى التصور وان تأخر فى الوجود الخارجى (قوله يدنيه منه) أى يقرب الشبه الاسم من الحرف والجملة صفة كاشفة لقويا (قوله فى الوضع) ضابطه أن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين اما مطلقا أو بشرط كون الثانى حرف لين كما قاله الشاطبى ودل كلامهم هنا على ان أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافى ما فى الصرف ان الاصل فى كل كلمة أن تكون على ثلاثة لان الاصل فى مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجى

نقلا أو تخلصا من سكونين وعلى القول بانه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه المصنف فى شرح الشذور وظاهر عبارة المتن تقتضيه وانما يبنى الاسم اذا أشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه فى الوضع

أى الكثرة الخارجية فالاول هو المراد فى الصرف والثانى هو المراد هنا وانما اعرب نحو أب وأخ ويد ودم لانها على ثلاثة أحرف وضعا وأعلت بحذف حرف العلة اختصارا او الظاهر أنه حذف اعتباطى اذ قياس أب وأخ القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ماقبله كما فى عصى وقياس يد ودم الاثبات لسكون ماقبل حرف العلة كما فى ظبى ودلو ومما هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر ابن مالك والمختار عند الرضى ولامها المحذوفة الالف المنقلبة عن ياء والاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ماقبلها ان أضيفت ويرد أن ذلك انما يكون فيما حذفت لامه نسيا ولو كان حذف اللام نسيا لم يقدر الاعراب فيها ان أفردت وجعله نسيا فى حال دون أخرى تحكم وقيل انما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثنائية وضعا لان أغلب أحوالها الاضافة التى هى من خواص الاسماء فأبعدت شبه الحرف ثم ان الشبه الوضعى ذكره ابن مالك وقال أبو حيان لم أقف عليه لغيره واعترضه المصنف بقول سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت أب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب ورد الاول بان عدم وجدان السابق لايدل على عدم الوجود والشبه الوضعى معتبر فى لسان العرب كزيادة ان بعد ما المصدرية لمشابهتها ما النافية والثانى أن كلامهم صريح فى الفرق بين باب التسمية وغيرها فانهم أعربوا المسمى ولو كان على حرف أو حرفا نحو ويانحو عن فكأن وضع التسمية لما كان طارئا مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالاعراب بالتسمية (قوله أو المعنى) ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كالاستفهام أولا كالاشارة تضمنا لازما بأن يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانا أو مكانا للمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بفى ويدخل المنادى لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادى مخاطب غير حاصل بدونه واسم لا فان المقصود من التضمن وهو التنصيص على نفى الجنس غير حاصل بدونه لكن يرد على هذا ان المقصود فى اسم لا يحصل بأن يصرح بمن الاستغراقية كما فى قوله * ألا لا من سبيل الى هند * الا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لاشذوذ فيه أو بمعنى أنه خلف حرفا فى معناه أى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى فى والتمييز معنى من فان قيل الالفاظ التى تشبه الحرف فى المعنى حروف لا اسماء قلت نعم لو لم توضع لغير هذه المعانى كان الشرطية لكنها وضعت لغيرها أولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل يتضمن دون وضع (قوله أو الاستعمال) ضابطه كما فى الاوضح أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كان ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه وكأن يفتقر افتقارا متأصلا الى جملة فدخل فيه الافتقارى والاهمالى بناء على أن الحروف أعم من المستعملة أو المهملة وقوله الى جملة أى افتقار الازما الى جملة أى أو عوض منها كالتنوين فى اذ أو قائم مقامها كالوصف فى أل الموصولة ويرد عليه ذو الطائية والذين عند من أعربهما ويجاب بأن الكلام فى الاسباب الموجبة للبناء فى المشهور وفى لغة الجمهور والكلام على هذا الضابط يطلب من الاوضح وشرحه (قوله فلو عارض الخ) تفريع على قوله شبها قويا وبيان لان المراد به مالم يعارض وذلك كالتثنية فى اللذان واللتان وهذان وهاتان ولزوم الاضافة لمفرد فى أى الشرطية والاستفهامية فان قيل كيف صح جعل الاضافة دافعة للبناء مع مجئ قد زيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة فالجواب أن ملازمتها للاضافة دافعة لتحتم بنائها ولذا جاز اعرابها وهى لغة قيسية قيل وأحسن منه أن يقال المعارض لزوم الاضافة ولو سلم لزومها فلم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه أقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه انتهى ومنع لزوم اضافتها الذى أشار اليه بقوله ولو سلم لزومها غير ظاهر لانها لاتستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض مامر من القول بمعارضته فى مع وجرى على ذلك القول فى الهمع وعلى قوله ان ما هو بصورة الحرف أقوى ما أسلفنا من أن الشبه الصورى اذا لم يكن من الوضعى مجوز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوى ولا حاجة فيه اذا تخلف الى دعوى أنه عورض

أو المعنى أو الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضى الاعراب استصحب

لانه الاصل فى الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بنى الاسم لمشابهته له لعدم المقتضى لاعرابه اذ لا تعتوره المعانى حتى يعرب لبيان ما أريد منها *(تنبيه)* اختلف فى الاسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالى فيها لانها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة حكما وقيل موقوفة لعدم المقتضى للاعراب وسبب البناء وهذا هو المثبت للواسطة واعلم أن المبنى على أربعة أقسام مبنى على الكسر ومبنى على الفتح ومبنى على الضم ومبنى على السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركة جريا على العادة فى تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته فى البناء وخص الكسر بالتقديم لانه الاصل فى تحريك البناء واليه أشار فى المثال فى قوله (كهؤلاء فى لزوم الكسر) فى الاحوال الثلاثة وهو من أسماء

لان تخلفه جائز فتدبر (قوله لانه الاصل فى الاسم) أى دون الفعل فهو فرع فيه لما تقدم وعكس بعضهم وقال الكوفيون أصل فيهما وقوله فى الاسم متعلق بالاصل لانه بمعنى متأصل أو بمحذوف والتقدير لان وجوده الاصل فى الاسم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب الضمير واتصل (قوله وانما لم يعرب الحرف الخ) اشارة الى سؤال وجواب تقريرهما ظاهر وحاصل الجواب أن مطلق المشابهة لا يوجب اعطاء حكم أحد المتشابهين للآخر بل لابد من المشابهة فى علة الحكم لكن يرد على الجواب ان علة بناء الحرف ليست من الامور التى أشبهه الاسم فيها بل عدم تعاقب المعانى التركيبية عليه فكل منهما لم يشبه الآخر فى علة حكمه والحق فى الجواب ان الحرف لما كان قارا لم يتنزل عن وضعه لم يؤثر فى المشابهة لكنه لا يدفع قول السائل لابد من المشابهة فى علة الحكم فتدبر (قوله اذ لا تعتوره المعانى) أى الطارئة بالتركيب فلا نقض بالمشترك من الحروف كمن والاعتوار التداول يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اذا تداولوه أى أخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع (قوله تنبيه) أى هذا تنبيه فهو معرب لا مبنى كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرأ ساكنا وهو ممنوع لان مقتضى البناء ليس الا عدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه والتنبيه هنا بالمعنى اللغوى وهو الايقاظ لا بالمعنى الاصطلاحى وهو عنوان بحث تدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بادنى تأمل كما لا يخفى فالمشار اليه بهذا اما الالفاظ أو المعانى ومن ظن أنه بالمعنى الاصطلاحى قال المناسب هنا الالفاظ لكونها العنوان بخلاف المعانى لان عنوان الشئ ما يدل عليه وفى كون معانى الالفاظ بحيث تدل عليها الالفاظ السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم تذكر لعلمت منها بادنى تأمل نظر اه (قوله فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالى الخ) تقدم أن الشبه الاهمالى داخل عند المصنف فى الاستعمالى وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب لكن علله بعدم التركيب (قوله وقيل معربة حكما) بناء على أن عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لانها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها ومنه يعلم أن الكلام فى أسماء لم تشبه الحرف شبها قويا مما اتفق على اقتضائه البناء أما هى كالمضمرات وأسماء الاشارة فمبنية اتفاقا فتنبه له ولا تغتر بالاطلاق فى الاسماء وأما الافعال قبل التركيب فهل يجرى فيها هذا الخلاف محل تأمل وهذا القول اختيار الزمخشرى وقد صرح فى الكشاف بأن أسماء السور التى هى من جملة تلك الاسماء معربة وسكونها للوقف لا للبناء وبسط الكلام فى ذلك فعلم أنه يرجع حاصل الخلاف الى أن السكون فى نحو با تا ثا هل هو سكون وقف أو سكون بناء وانظر هل هناك ثمرة نطقية يتوقف عليها الخلاف أو هو مجرد تحرير فى الاصطلاح (قوله لعدم المقتضى الخ) أى ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف وليس فى الاسماء ما يكون كذلك ولو قال لعدم موجب كل منهما كان أخصر وهذا اختيار أبى حيان (قوله وهذا هو المثبت للواسطة) أى التى الكلام فيها وهى الاسماء قبل التركيب أو ان المقصور هو المثبت للواسطة على القول بالوقف لا أن القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة فلا يرد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بما ذكر اذ منه من يقول ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب وسماه خصيا ومن قال المحرك حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبنى نعم لو قال وهذا من المثبت للواسطة كان أظهر (قوله على أربعة أقسام) أى صادق عليها ولو حذف على كان أخصر وأظهر وليس المقصود الحصر لان العدد لا مفهوم له فلا يرد بناء الامر والمنادى واسم لا على ما يذكر فى أبوابها على أن هذه فرعية والحصر يعرض قصده للاصول (قوله جريا على العادة) العادة تكرر الامر دائما أو غالبا على نهج واحد وعلل بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة لكونها وجودية ويتوقف فهم السكون عليها فانه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه على فهم المضاف اليه (قوله لانه الاصل فى تحريك البناء) عبارة بعضهم لانه أبعد الحركات من الاعراب وأقربها الى أصل البناء لانه لا يوهم اعرابا اذ لا يكون اعرابا الا مع التنوين أو ما عاقبه (قوله كهؤلاء) أى والمبنى كهؤلاء أو وذلك

كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعني وقوله في لزوم الكسر أي بلا تنوين في الاشهر فلا ينافي أنه جاء ضمه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضا والظرف متعلق بمعنى الكاف ابيان وجه الشبه (قوله والهاء فيه للتنبيه) ها المذكور ليس بعد ألفه همزة كما ضبطه الدماميني في باب أسماء الاشارة وهو علم على الكلمة نكر ودخلت عليه ال كما تدخل الاضافة في قولهم ها التنبيه (قوله لتضمنها معنى الاشارة) علة لبناء أسماء الاشارة وأما علة اعراب ذين وتين فشبههما بتثنيات الاسماء وانما قال على قول لان ابن الحاجب قال ببنائهما وان ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع وذين وتين للنصب والجر والاضافة في معنى الاشارة للبيان (قوله وان لم يوضع له حرف) نوزع فيه بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب أنها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية وانظر وجه تقييده بذهنا فانه يشار بها الى معهود خارجا غير أن هذه الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع اسماء الاشارة ولا يضر ذلك في المنازعة لانه لا فرق بين الذهنية والخارجية وما ذكره من أن أسماء الاشارة بنيت لتضمنها معنى الاشارة هو ما قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان وقال الذي ذكره الناس انها بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه قال ويمكن أن يتمحل لما ذهب اليه ابن مالك أن الاشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام ونحوه لكن العرب لم تضع لها حرفا والى هذا أشار الشارح هنا ولا يخفى أنه لا يظهر في أسماء الاشارة ضابط الافتقار عند المصنف لانه اشترط فيه الافتقار المتأصل الى جملة (قوله وانما كان) أي تضمن الحرف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر من الدلالة على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي بان تضمن معنى غير مستقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة بجامع ان كلا معنى غير مستقل ملحوظا تبعا لان المقصود وجود جامع وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وحينئذ فلا حاجة الى ما قاله أبو حيان من التمحل لكلام ابن مالك ولا موقع لنزاع بعضهم فتدبر وبه تعلم ما في كلام الشارح أولا وثانيا (قوله في ذلك) أي ما ذكر من الدلالة على معنى في غيره (قوله من شأن الحروف) أي عادتها (قوله وبني على الكسر) أي وذلك يستلزم البناء على حركة وقوله للتخلص من التقاء الساكنين علة لبنائه على مطلق حركة وقوله بالحركة الاصلية علة لكون الحركة خصوص الكسر فظهر ان كلامه مطابق لقولهم ما بني من الاسماء على حركة يسئل عنه ثلاثة أسئلة (قوله مع حرف العطف) أي وحرف العطف يغني عن الاتيان بالكاف لانها مقدرة مع العاطف (قوله للاشارة الى أن المبني الخ) أي ولولا الكاف توهم رجوع قوله في لغة الحجازيين لهؤلاء فلم يفد الكلام ان المبني نوعان بقي أنه ما الحكمة في الاتيان بلفظة ذلك وهلا قال وكحذام ويكون مشارا كالهؤلاء في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المفعولية للفعل المحذوف ويكون من عطف المفردات وأما على ذكر ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لان كذلك خبر مقدم وحذام وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له (قوله مما هو على وزن فعال بفتح أوله) أي معدولا كما قيد بذلك في التسهيل وقال شراحه واحترز بقوله معدولا عما ليس بمعدول اسما مفردا نحو جناح أو مصدرا نحو ذهاب أو صفة نحو جواد أو اسم جنس نحو سحاب فلو سميت بشيء منها انصرف قولا واحدا الا اذا كان مؤنثا كعناق فممنوع من الصرف وبه تعلم ما في اطلاق الشارح ان فعال علما لمؤنث مبني عند الحجازيين فان ذلك انما هو في المعدول وما في اطلاق المحشي ان هذه الاربعة معربة منصرفة (قوله علما لمؤنث) افهم أنه لو سمي به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث لغيره ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله (قوله مطلقا) أي سواء ختم بالراء أم لا كما لا يخفى لا رفعا ونصبا وجرا (قوله قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر) أي فانه مبني باتفاق تميم وأهل الحجاز قال في التسهيل واتفقوا

الاشارة والهاء فيه للتنبيه وكلاهما مبنية الا ذين وتين على قول لتضمنها معنى الاشارة فانه من معاني الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدى به كما وضع للتمني والترجي وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره كان مشبها للحرف في ذلك اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من شأن الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك وأتى بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله (وكذلك حذام وأمس في لغة الحجاز) للاشارة الى أن المبني على الكسر نوعان متفق على بنائه كهؤلاء وقد مر الكلام عليه ومختلف فيه كحذام وأمس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح أوله علما لمؤنث كوبار اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس ومصاح بمهملة في آخره اسم للكذابة التي ادعت النبوة فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام

على كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جارية مجرى الاعلام أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدولة عن مؤنث فان سمى ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمى به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين انتهى وبه مع ماسلف تعلم أن فعال بفتح أوله أكثر من ثمانية أقسام وان المعدول أكثر من أربعة ومثال الامر نزال والمصدر فجار وجاد والحال نحو بداد من قوله

وذكرت من لبن المحلق شربة * والخيل تعدو بالصغير بداد

والصفة الجارية مجرى الاعلام نحو خلاق للمنية وهمام للداهية والملازمة للنداء نحو يافساق وقوله فهو كعناق أى فيمنع الصرف وقوله وقد يجعل كصباح أى فينصرف هذا ووجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث ووجه العدل فى المشبه به أن نحو نزال معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما قال الجمهور ووجه علمية نزال المؤنث انه علم لصيغة انزل وبناء ماذكر لشبهه بما ذكر لاينافى ماسبق من حصر سبب البناء بشبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها وقيل علة بنائه تضمنه معنى ها التأنيث واليه ذهب الربعى وقيل توالى العلل واليه ذهب المبرد وقال لانهم اذا منعوا الصرف لسببين فليبنوا الثلاثة ورد بان أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو معرب وقد يجاب بانهم نبهوا باعرابه على أن اجتماع الاسباب مجوز للبناء لاموجب بقى أن الشارح لم يذكر سبب بنائه على حركة ولا كون الحركة كسرة اذ قوله فيما سيأتى وبنى على حركة الخ خاص بأمس بدليل ذكره فى أثناء الكلام على بنائها واعرابها اعراب مالا ينصرف وان كان ماقاله على مافيه يمكن اجراؤه فى فعال فتدبر (قوله وأكثر بنى تميم الخ) وذلك حرصا على الامالة التى هى مذهبهم اذ لو أعربوه اعراب مالا ينصرف كانت الراء مضمومة أو مفتوحة فلا تتأتى الامالة كذا قالوا ولايخفى مافيه لان الامالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ثم ان الامالة لاتوجب بناء مالم يوجد فيه سبب البناء فان كان للبناء سبب عندهم فهو المقتضى له والا فلا يصح البناء فليتدبر (قوله قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الخ) أى لان العدل مقدر والتأنيث محقق وأجيب تبعا للمرادى وغيره بان الغالب على الاعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وبان سيبويه لما وجد فيها اعتبار العدل من غير نزاع اذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء ليحصل سبب البناء اذ السببان وهما العلمية والتأنيث لايوجبانه فقد وافق المبرد فى هذه الحالة على اعتبار العدل فيما لم يختم بالراء للحمل على النظائر لا لتحصيل سبب منع الصرف وهذا محصل ما أجاب به الجامى كغيره وهو مبنى على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالى العلل وفيه ماعرفت (قوله ومر دهر على وبار الخ) قال فى شرح الشذور وقيل ان وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة ومابعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا بار وبالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول فيكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا (قوله وأعرب الثانى) لان قوافى القصيدة مرفوعة فالثانى مرفوع على انه فاعل هلكت (قوله مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا بلا تنوين وبه كما فى الهمع (قوله اذا أريد به معين) عبارة الاوضح اليوم الذى يليه يومك وعبارة البدر بن مالك اليوم الذى قبل يومك ثم قابلوا ذلك بما اذا نكر فبقى ما اذا أريد به معين من الايام الماضية ولا يبعد أن يكون حكمه حينئذ حكم ما اذا أريد به اليوم الذى قبل يومك ويكون التقييد بذلك لانه الغالب فى ارادة المعين وهو المناسب لقول الشرح تبعا للشذور بما اذا أريد به معين لكن فسره فى شرحه بما قاله ابن مالك (قوله ولم يصغر) اقتضى ان أمس يصغر ولكن سيبويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان على انه لايصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ماهو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة وأجيب بأن المبرد ذكر انهما تصغر وكذا ابن برهان فى الغرة (قوله وعلة بنائه تضمنه الخ) ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها لانه ليس بواقع وانما يتضمنها ماهو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى أمس لانه فى معنى الفعل الماضى وأعرب غد لانه فى معنى الفعل المستقبل وهو معرب واستدل

وأكثر بنى تميم يوافقهم فى كل ماختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره اعراب مالا ينصرف وغير الاكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه والعلمية والتأنيث المعنوى عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكليف الى غيره وقد جمع الاعشى بين اللغتين التميميتين فى قوله

ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الاول على الكسر وأعرب الثانى وأما أمس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا اذا أريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه عندهم تضمنه معنى

فى الاشباه والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين أحدهما انه معرفة فى المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثانى انه يوصف بما فيه الالف واللام كقولهم أمس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس أحد المعارف وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته (قوله وبنى على الحركة الخ) قد جرى هنا على التعرض لجواب الاسئلة الثلاث فيما بنى على حركة من الاسماء صريحا (قوله ليعلم أن له أصلا فى الاعراب) هذا وقع فى كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة ولم يذكره هو فيما سيأتى وفيه أن كل اسم له أصل فى الاعراب فلو كان من أسباب البناء على الحركة لزم بناء جميع الاسماء على حركة فالاولى أن يعلل بأن له حالة اعراب أو بالفرار من التقاء الساكنين وهو المناسب لما علل به كون الحركة كسرة (قوله مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا ونقل فى الهمع أن منهم من اعربه منصرفا مطلقا (قوله والعدل عن الامس) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه اظهار أل بخلاف التضمين فلذا أعرب المعدول وبنى المتضمن وبه يعلم سر اعراب سحر وبناء أمس عند الحجازيين وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها والتضمين استعمالها فى المعنى الأصلى مزيدا عليه معنى آخر (قوله يخص ذلك) أى اعرابه اعراب مالا ينصرف بحالة الرفع كقوله

اعتصم بالرجاء ان عن بأس * وتناس الذى تضمن أمس

(قوله فلا خلاف فى اعرابه) فيه نظر فان من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر السين وهو فى موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه فى تخريجه ان تكون أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هى المعرفة وجر على اضمار الباء فالكسرة اعراب لا بناء (قوله فبنى اجماعا) كذا فى الاوضح وقد تبع فيه ابن برهان واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم انه كسحر ظرفا ونقل الزجاجى ان من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فتلخص أن فيه خمس لغات حال غير الظرفية ولغتان حالها (قوله كأحد عشر وأخواته) أى نظائره شبه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل ثم أطلق اسم المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية (قوله الى تسعة عشر) بادخال الغاية وهو بيان لأخواته وفيه قصور لانه لا يتناول احدى عشرة وانه يصير الاستثناء منقطعا وشمل كلامه ثمانى عشرة ولا ينافيه انه يجوز فى يائه كل من الفتح والاسكان وحذفها مع بقاء كسر النون أو فتحها لان الفتح هو الاوجه (قوله فى لزوم الفتح) متعلق بمعنى الكاف من قوله كأحد عشر والمراد لزوم الفتح لآخر كل من الجزأين فى الاحوال الثلاثة فى الافصح باعتبار القياس أو بشرط الافراد فلا يرد أن العدد المركب اذا أضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك وخمسة عشر زيد يجوز فيه اعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا واعراب الصدر مع جر العجز بالاضافة لان ذلك ليس بقياس عند سيبويه خلافا لابن مالك والاضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام اتفاقا فى نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة من خواص الاسماء والمبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفرق الاخفش والفراء بين اللام والاضافة بان ذا اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو الآن والذى وأخواته وأما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدى وأخواتها ألا ترى الى اعراب أى للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه واعراب قبل وبعد وأخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع عنها وبناء حيث واذا واذ نحو قوله على حين عاتبت فعارض (قوله فلافتقاره الى الثانى) أى فشابه الحرف وفيه ان الشبه الافتقارى لا يوجب البناء الا اذا كان متأصلا لا يؤثر الى جملة والافتقار الى مفرد لا يؤثر كسبحان الله ويجاب بأن ذلك فى الشبه الذى هو من أسباب البناء الاصلى وما هنا بناء عارض بالتركيب وهو يكفى فى سببه الشبه فى مطلق الافتقار وعلل الجامى بناءه بوقوع آخره وسطا للكلمة الذى ليس محلا للاعراب وهو معنى ما فى بعض النسخ من قوله فلتنزله منزلة

لام التعريف وبنى على الحركة ليعلم ان له أصلا فى الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وأما بنو تميم فمنهم من أعربه اعراب مالا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا فبنى اجماعا كذا فى الاوضح وأشار الى القسم الثانى بقوله (وكأحد عشر وأخواته) من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة فى المذكر وتأنيثها فى المؤنث وعكس ذلك فيما دونها (فى لزوم الفتح) فى الاحوال الثلاثة وكلاهما مبنية على الفتح صدرا وعجزا أما الاول فلافتقاره الى الثانى وقيل لتنزله منزلة صدر

صدر الاسم واستشكل بأن جعل هذا سببا للبناء يعارض باعراب المركب الاضافى من الأعلام فان قيل انما أعرب هذا استصحابا للاعراب السابق قيل فهلا أعرب جزء العددى الاول أيضا لذلك فان قيل العددى صار كلمة واحدة بالمزج بخلاف الاضافى اذ لا مزج فيه قلنا ممنوع بل هو كلمة واحدة وان لم يكن فيه مزج ولذلك لا يدل شئ من أجزائه على جزء معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء العارض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب عند من حصره فى شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعا لابن مالك بقى هنا أمر آخر وهو أن البناء انما يكون فى الآخر كالاعراب ولا يخلص الجواب بأن المراد انه لم يعرب لما ذكروا اذا انتفى الاعراب خلفه البناء اذ لا واسطة أو بأنه لما دل الاعراب على وصف فى المعرب وجب بآخره بخلاف البناء كما لا يخفى ولا يبعد عندى أخذا مما يأتى عن شرح اللباب ان يقال انه بنى كالثانى لتضمنه معنى الحرف ويدعى تضمن المركب بتمامه لذلك (قوله فلتضمنه معنى الحرف) قال فى شرح اللباب وفى عباراتهم أن الثانى متضمن للحرف تساهل لان المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا أحد جزأيه الا أن الحرف لما قدر فى الثانى قالوا انه يتضمن الحرف (قوله لما مر) أى ليعلم أن له أصلا فى الاعراب (قوله وانما لم يمزج الاسمان الخ) قال الرضى وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين وأخواته ومائة ألف لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التى ألفاظها مفردة انتهى وهو أنسب مما فى الشرح (قوله موقع النون) بدليل انه لا يضاف كما يضاف أخواته فلا يقال اثنا عشرك لانه كاثنانك قال البدر ابن مالك فان قيل كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره قلت صح ذلك فى اثنى عشر لان ثبوت عشر بعد الالف منه متأخر عن ثبوت النون فى اثنان لما علمت أن التركيب متأخر عن الافراد والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح فى نحو خمسة عشر لان ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخرا عن ثبوت التنوين فى خمسة بل متقدما عليه لان تركيب المزج من الاوضاع المتقدمة على الاعراب المقارن للتنوين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى ولغموض هذا الكلام أشكل على بعضهم فلم يهتد بضيائه للمرام وايضاحه ان الاوضاع ثلاثة أوضاع المفردات وهى الاوضاع الاول وأوضاع المركب المزجى وهى أوضاع ثوان عن أوضاع المفردات لان تركيب المزج حقيقته ان تعمد الى مفردين فتمزج منهما واحدا وأوضاع المركبات الاسنادية وهى متأخرة عنهما ضرورة أن مركب الاسناد ان تعمد الى المفردات والممزوجات فتؤلف منها كلاما اذا عرفت هذا فاعلم أن التنوين انما يقع بعد الاعراب والاعراب انما يقع بعد التركيب الاسنادى فالتنوين انما يقع فى المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فانها تقارن الوضع الافرادى واذا علمت هذين الامرين فاعلم أن العقل شاهد بصحة دعوى وقوع المتأخر موقع المتقدم واستحالة العكس واذا عرفت هذه الامور الثلاثة استحال عندك دعوى وقوع العقد موقع التنوين لان التنوين انما يوجد فى المرتبة الثالثة والتركيب يوجد فى المرتبة الثانية ولم يمتنع عندك دعوى وقوع العقد موقع النون لان النون موجودة فى المرتبة الاولى والعقد موجود فى المرتبة الثانية وهذا حيث ثبت أن التركيب العددى من المزجى عندهم وان أشكل عليه ضابط المزجى بأنه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع أن الاول ملازم للفتح والاعراب على الثانى الا ان يقال انه تعريف للمزجى المعرب فينبغى أن يكون الجزء الثانى من اثنى عشر واثنتى عشرة لا محل له من الاعراب لان حق اعراب المزجى أن يكون فى آخره لانه صار كلمة واحدة وقد تعذر هنا للبناء واعراب الاول لما تقدم فلا يكون للثانى محل من الاعراب ويؤيده انه قائم مقام النون التى لا محل لها ويحتمل أن يقال محله الرفع الذى كان له قبل التركيب لكن قضية كلام الامام ابن هشام انه فى محل جر بالاضافة كما تعرفه قريبا (قوله وبنى العجز فيهما لتضمنه حرف العطف) قال المصنف فى الحواشى قلت الطالب لم بنى عشر فى اثنى عشر فقال لوقوعه موقع النون فى اثنان فقلت

الاسم وأما الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف أى الواو لان أصل أحد عشر مثلا أحد وعشرة حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا وكان البناء على الحركة لما مر وكانت فتحة قصدا لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب وانما لم يمزج الاسمان فى نحو لا رجل وامرأة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل وامرأة وأما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون فكما ان الاعراب ثابت مع النون أثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءه احالة على ما سيأتى من انه يعرب اعراب المثنى وبنى العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف وأشار الى الثالث بقوله (وكقبل وبعد وأخواتهما)

له يلزمك أن تبنى الصلاة فى والمقيمى الصلاة فقال آخر لتضمنه معنى الواو فقلت انما يتضمن معنى الواو اذا لم يكن لها ارتباط الا من جهة العطف كما فى حالة التركيب وأما اذا كانت مضافا اليها فهى كزيد فى غلام زيد فكما لا يصح أن يقال أصله غلام وزيد لا يصح فى اثنا عشر فسكتا ولك أن تقول الاضافة ضربان اضافة تحقيقية وهى التى يلزم فيها ما ذكرت واضافة تشبيهية ولا يلزم فيها ذلك نحو معدى كرب على لغة من يضيف وكذلك هذا فلا يمتنع أن يقال ببقاء معنى الواو حالة الاضافة وعلى هذا فقد يحاجى بهذا الموضع و يقال لنا اضافة على معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا دون بقية اخواته بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا على اعراب الصدر اما تنبيها على الاصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقتضى للبناء كالترجيح من غير مرجح انتهى وقد يقال ماقاله الطالب الاول قضية كلام البدر ابن مالك المتقدم (قوله كالجهات الست) أى كأسمائها والست نعت للجهات وأما أسماؤها فأكثر من ست والمراد بعضها والافذات اليمين وذات الشمال معربان وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات قال الرضى واعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل و بعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف ودون وأول ومن عل ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك انتهى فاشمله أسماء الجهات من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لكن ظاهر الاوضح يقتضى السماع فيها لانه ذكر يمين وشمال وأجرى التفصيل فيها ولم يتعرض لسماع وعدمه فى المقام و بظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمى فى حواشى الجامى كلامه تبعا للرضى (قوله وحسب) أى بسكون السين وأما بفتحها نحو هذا بحسب هذا أى بقدره وعدده فليست مرادة هنا وللساكنة السين استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة وحالا من المعرفة لانها لا تتعرف بالاضافة حملا على ما هى بمعناه واستعمال الاسماء فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية و بذلك يرد على من زعم أنها من أسماء الافعال الثانى أن تكون بمعنى لا غير فى المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو رأيت رجلا حسب كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون واقتضى كلام الالفية انها تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وكذا كلام الشارح خصوصا وسيقول ومثلها فى جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليها قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة هذا ملخص ما فى الاوضح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أوأل بوزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغم بدليل جمعه على أوائل وانه لا يستلزم ثانيا وانما معناه ابتداء الشئ بخلاف الاخير فيقتضى أولا وله استعمالان أحدهما أن يكون صفة أى افعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه والثانى أن يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا قال أبو حيان وفى محفوظى ان هذا يؤنث بالتاء والثانى هو المراد هنا لانه يستعمل استعمال الظروف كقولك جئتك أول النهار فيعطى حكم قبل من الاحوال الاربعة فليراجع الاوضح وشرحه (قوله ودون) هو فى الاصل ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل فى الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم فى مطلق التجاوز عن حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة أو عن محكوم عليه الى آخر نحو أكرمت زيدا دون عمرو وقال الرضى بمعنى ودون قدام نادرة التصرف و يدخلها معنيان آخران هى فى أحدهما منصرفة وذلك بمعنى أسفل نحو أنت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد و يتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون أى خسيس ومعناها الآخر غير ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أأتخذ من دونه آلهة كأن المعنى اذا وصلت الى الآلهة أكتفى ولا أطلب الله الذى خلقهم وراءهم فهم كأنهم قدامه فى المكان تعالى الله عنه انتهى (قوله حذف المضاف اليه) أى ترك من اللفظ (قوله فبنيا لذلك) أى عنده فاللام للتوقيت لا للعلة (قوله ومن قبل الخ) تمامه فما عطفت مولى عليه العواطف * وبحل

كالجهات الست وحسب وأول ودون (فى لزوم الضم) بشرط (اذا حذف) لفظ (المضاف اليه ونوى معناه) دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم فى قراءة السبع أى من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد و بعده وحذف ونوى ثبوت لفظه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة * أو حذف ولم ينو شئ أصلا كقوله

فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات فانهما فى هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية أو خفضا بمن لكن بترك التنوين فى الحالة الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه فى الثالثة لزوال ما يعارضه فى اللفظ والتقدير اذهما فى هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما اعربا فى الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود الشرط المذكور لشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذى هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل فى الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب فى الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا

الشاهد معلوم والمراد بالمولى هنا ابن العم ومولى الثانى بدل من الضمير فى عليه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته ليعينوه فيما هو فيه من حزن أو نازلة فما رجه أحد منهم ولا اجابه لدعائه (قوله فساغ لى الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فأدركه والشاهد ظاهر قال الدمامينى معنى كنت قبلا كنت متقدما ومعنى فما شربوا بعدما شربوا متأخرا ولا ينوى تقدم ولا تأخر على شئ معين وانما المراد فى هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر من حيث هو وأما فى حال الاضافة فالنية بهما التقدم والتأخر على شئ بعينه انتهى وأغص من غصص من باب علم يعلم والفرات العذب السائغ وروى بالماء الحميم أى البارد من الاضداد والفرات أنسب لان الحميم يطلق على الحار وليس مرادا قال الشاطبى عند قول ابن مالك * وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا الخ تخصيص النصب فى هذه الاشياء اذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم انتهى والشارح لم يخصص بالنصب بل ذكر الجر نعم لم يذكر الرفع (قوله أو خفضا بمن) اختصت من بذلك لكونها أم الباب ولكل باب أم تختص بخاصة دون اخواتها قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المنصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئتك من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية وقال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة وانظر ذلك مع أن مذهبه ان من لا تزاد فى الايجاب (قوله لزوال ما يعارضه فى اللفظ والتقدير) اذهما فى هذه الحالة نكرتان والتنوين فيهما للتمكين قال ابن مالك فى شرح الكافية وذهب بعض العلماء الى ان قبلا فى قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا انه أعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من اللفظ بالمضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن انتهى واختار الرضى ما ذهب اليه ذلك البعض وعليه لا فرق فى المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها بخلافه على القول الاول فانه اذا أعرب كان المضاف اليه فى حكم الثابت واذا بنى كان المضاف اليه فى حكم الساقط نسيا وقيل الفرق بين معربها ومبنيها وان كان المضاف اليه فى الحالين محذوفا انها مبنية متضمنة لمعنى المضاف اليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن أين لحرف الاستفهام واذا أعربت كان المضاف اليه محذوفا فى نفسه لا ان شيأ يتضمنه فهى كالظروف فى قولك خرجت يوم الجمعة فى أن الحرف محذوف فى نفسه لا متضمن له وقال بعضهم انما أعربت لعدم تضمن معنى الاضافة لان معنى وكنت قبلا أى قديما وابدأ به أولا أى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد متقدما ومتأخرا لان من زائدة وكلام الشارح يوافقه (قوله اذهما فى هذه الحالة نكرتان) أى دائما بخلافه فى غيرها فتارة يكونان معرفتين وتارة نكرتين فاندفع ما قيل ان كلامه يفهم انهما فى باقى الاحوال معرفتان وفيه نظر لان المضاف اليه الملفوظ أو المقدر قد يكون نكرة كما قد يكون معرفة ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفى انما بنيتا على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة أما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه أولا انتهى وفى الارتشاف واذا قطعا عن الاضافة لفظا ونوى ما أضيفا اليه وكان معرفة بنيا على الضم وقد يتوقف فى تعريفهما بالاضافة الى معرفة لانهما متوغلان فى الابهام كما صرح به الشارح (قوله لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ) انما اعتبر فى بنائهما الشبه الكامل مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف فى البناء لعراقتهما بدليل اعرابهما فى أكثر الاحوال (قوله مع ما فيهما الخ) احتاج لذلك لما فى الاول من الخفاء على ما يعرف عند استحضار ضابط الشبه المعنوى ثم ان ذكر الشبه الجمودى هنا لا يناسب حصر شبه الحرف فى الانواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء فى شبه الحرف ويجاب عن ذلك كله بأن الكلام هنا فى بيان سبب البناء العارض بحذف المضاف اليه ونية معناه وما تقدم فى بيان سبب البناء الاصلى وهو المحصور فى شبه الحرف وتلك الضوابط له كما حقق فى شروح الالفية عند قولها الشبه من الحروف الخ وأشرنا اليه فيما مر قريبا (قوله والافتقار) يوافق قول الرضى وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوفة قال

فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها الاختصاصها بالاسماء انتهى وفيه ان الاضافة لم تظهر اذا حذف المضاف ونوى لفظه ولم تبن الظروف حينئذ مع ان الاحتياج بذلك المعنى ثابت كما لا يخفى الا ان يقال اذا نوى لفظ المضاف اليه الاضافة ظاهرة بالقوة ثم قال أما حيث واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا أن اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف محذوف ولما أبدل فى بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله وانما اختار وا البناء فى هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابى (قوله لما مر) أى ليعلم ان لهما أصلا فى الاعراب ومر ما فيه (قوله اما مجروران أو منصوبان) أى فى الاغلب (قوله لصيرورتهما الخ) أى الاصل فيهما ان تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبى وغاية الكلمة المضافة آخر المضاف اليه لانه من تتمته اذ هو المنسوب اليه وبه تعريفه فاذا حذف وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غاية ولم يسم كل وبعض غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه (قوله والاعراب) أى مطلقه لان خصوص النصب على الظرفية والجر بمن لا يجرى فى غير واعلم ان غيرا اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذى خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة ثم ان الشارح لم يمثل لحالة الاعراب فتقول اذا ذكرت المضاف اليه قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر وبنصبها على اضمار الاسم واذا حذفته ونويت ثبوته ليس غير بالفتح كذا فى المغنى والظاهر أنه يجوز فى هذه الحالة الرفع أيضا على حذف الخبر قال البدر الدمامينى ويجوز أن تكون غير حيث فتحت أضيفت أو قطعت لفظا هى الاسم والفتحة بناء لما ذكره بعد من جواز بناء غير اذا أضيفت لمبنى أى حيث قال ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كقوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة فى غصون ذات أوقال

قال الدمامينى وكان بعض الناس يسأل فقال كيف يقال ان غيرا فى البيت أضيفت الى مبنى مع ان هذا المضاف اليه فى تقديره معرب وهو النطق فلم تضف فى الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذى يؤول به وأما الحرف المصدرى وصلته فمبنى ألا تراهم يقولون المجموع فى موضع كذا انتهى والذى أوقع هذا البعض ظنه ان المضاف اليه المبنى جملة ان نطقت لان عبارة المغنى تحتمله والذى ذكره الرضى انه أن حيث قال وأما اذا أضيفت الى أن فلا خلاف فى جواز بنائها وأنشد البيت وجعل ان هى المضاف اليه على التوسع باعتبار انها صدر الجملة والجزء الملاقى أولا فلا ينافى ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبهذا تعرف ما فى قول المحشى ومحل اعرابها اذا ذكر المضاف اليه اذا لم يكن صدر ما تضاف اليه أن والا فيجوز فيها الاعراب والبناء كما ذكره الرضى ومثله فى المغنى ومن البناء قول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة فى غصون ذات أوقال

ففتح غير مع كونها فاعلا ليمنع ولكن ذهب ابن مالك الى انه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التى تكف سبب البناء وتقلبه فى غير ما موضع فكيف تكون داعية اليه وأول ما استدلوا به انتهى فتأمله وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه فى المغنى فى الباب الرابع وتقول اذا حذفت المضاف اليه ولم تنو شيأ ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين ولا يلحق الا المعربات أو للعوض وكان المضاف اليه مذكورا (قوله فاضمر اسم ليس الخ) يحتمل أن غيرا اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا ولذا قال فى الاوضح فهى اسم أو خبر فى المعنى وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غيرا شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسما وأن تكون

على الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصود ولم يكمل لهما جميع الحركات لانهما فى حال الاعراب اما مجروران بمن أو منصوبان أو لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما ومثلهما فى جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية فى النطق بعد أن كانت وسطا (تنبيه) الحق بهذه الظروف فى البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا أو ليس كما فى قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم أى ليس المقبوض غيرها فاضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيف اليه غير ونوى معناه فبنيت على

الضم لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضى ان الواقعة بعد لا
لا يثبت لها هذا الحكم كما
صرح به في شرح الشذور
وقال في المغني وقولهم
لا غير لحن والظاهر أنه
لا فرق بين المنفية بليس أو
بلا اذ الحكم ثابت لها على
كلا الامرين كما نص عليه
الزمخشري في المفصل وابن
الحاجب في الكافية وتابعه
على ذلك شارحو كلامه
ومنهم المحققون وقد سمع
وقوع غير بعد لا أنشد ابن
مالك في باب القسم من
شرح التسهيل قوله
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا
لعن عمل أسلفت لا غير تسئل
فيعمل به من غير توقف فما
وقع في المغني وشرح الشذور
لا يغتر به وأشار الى الرابع
بقوله (وكمن وكم في لزوم
السكون) في الاحوال
الثلاثة ولا فرق في من بين
أن تكون استفهامية أو
شرطية أو موصولة أو
نكرة موصوفة ولا في كم
بين أن تكون استفهامية
بمعنى أي عدد أو خبرية
بمعنى عدد كثير وبنيت من
في الجميع لشبهها بالحرف
في الوضع أو في المعنى فيما
اذا كانت شرطية أو
استفهامية وفي الافتقار
فيما اذا كانت موصولة أو
موصوفة وبنيت كم في
الحالتين لشبهها بالحرف
في الوضع أو في المعنى ولما
كان تأخيره السكون يوهم
انه خلاف الاصل أشار الى رفع ذلك التوهم بقوله (وهو أصل البناء)

خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة
كل وبعض وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين ويقول ليس غيرا بالفتح
والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين ولا يلحق الا المعربات
أو للعوض وكأن المضاف اليه مذكور (قوله لمشاركتها لها في الابهام) علة للالحاق ولابهام غير لا تتعرف
بالاضافة اما مطلقا أو اذا لم تقع بين ضدين وهي أشد ابهاما من مثل لانها لا تثنى ولا تجمع وقولهم غيران
وأغيار ليس بعربي كما في المغني ولذا لم يبن مثل على الضم (قوله أو بلا) أي التبرئة كما دل عليه قول الرضي لا
يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاجب في
الكافية) أي على ما في بعض النسخ (قوله وقد سمع وقوع غير بعد لا) منه يستفاد أن محل الخلاف هذا
المركب لا خصوص الضم حتى انه اذا قيل لا غيرا مثلا لم يكن لحنا باتفاق والقول بأن المراد سمع وقوع غير بعد
لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الممنوع خصوص الضم (قوله أنشد ابن مالك)
والظاهر انه لا يستشهد الا بما يصح الاستشهاد به (قوله في لزوم السكون) أي لآخرهما بحسب الوضع فلا
ينافي انهما قد يحركا لعارض كالتقاء الساكنين (قوله أو نكرة موصوفة) أي لا تامة فليس قضية كلامه
أن الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك بل هما نكرتان كنظائرهما في ما * (تنبيه) *
تأتي من أيضا نكرة تامة وذلك عند أبي على قاله في قوله * ونعم من هو في سر واعلان * فزعم ان الفاعل
مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف وقال ابن مالك من
موصول على ما بينه في المغني في مواضع وتأتي أيضا زائدة فيما زعم الكسائي في قوله
* وكفى بنا فضلا على من غيرنا * وذلك يسهل على قاعدة الكوفيين ان الاسماء تزاد والحق انها موصوفة
أي قوم غيرنا (قوله في الوضع) أي بناء على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين أن يكون الثاني حرف لين
ونقل الشاطبي ان ابن جني اعترض على من اعتل لبناء كم ومن بذلك ثم قال وعلى الجملة وضع الحرف المختص
به اذا كان ثاني الحرفين حرف لين (قوله أو موصوفة) فيه نظر لان الموصوفة لا تفتقر الى جملة لانها توصف
بالمفرد أيضا نحو مررت بمن معجب لك والشبه في الافتقار شرطه أن يكون الى جملة (قوله لشبهها بالحرف
في الوضع أو المعنى) أما الاول ففيه ما علمت وأما الثاني ففي الاستفهامية ظاهر وأما في الخبرية فلانها
تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أو رب أو حرف مقدر وضعه وعن ابن الحاجب والآمدي
تضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحرف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض فاشبهت ما تضمن معنى
الحرف قال بعض شراح الكافية فان قيل الخبر ينافي الانشاء فكيف قال في علة بناء كم الخبرية أو لتضمنها
معنى الانشاء قلت يعلم جوابه مما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله كم رجال عندي يحتمل
الانشاء والاخبار أما الانشاء فمن جهة التكثير لان المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال
والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق وان لم
يطابق فكذب والاخبار باعتبار العندية فان كونه عنده له وجود في الخارج فالكلام باعتباره يحتمل
الامرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين انتهى وذكر الرضي بعد أن ذكر ان الكلام المصدر بكم
يدخله التصديق والتكذيب وهو دليل كونها خبرية ما حاصله ان معنى الانشاء في كم الاستكثار والمتكلم
لا يقصد ان له خارجا بل هو الموجد له بكلامه بل يقصد أن في الخارج كثرة لا استكثارا فلا يصح ان يقال لمن
قال كم رجل لقيته كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وان صح أن يقال له ما لقيت رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح
ان يقال ليسوا بكثيرين لا ما تعجبت من كثرتهم (قوله وهو أصل البناء) أي أصل أنواعه ودعوى أنها
ليست أنواعا لعدم الجنس الشامل لها ممنوعة سيما ان قلنا ان البناء لفظي أي الارجح منها قال المصنف
وقولنا الاصل كذا له أحكام منها انه لا يستعمل الا فيما ينفك كقولنا الاصل في الاسماء الاعراب لانها
قد تخرج عنه فأما قول ابن الخباز الاصل في الحروف البناء فغلط في استعمال لفظة الاصل ومنها

انه لايستعمل فى شئ هو ملازم لغيره وقول ابن معطى الاصل فى البناء للافعال غلط لانه يقتضى انه فى الحروف فرع ومنها أنا اذا قلناه فى شئ امتنع السؤال عما جاء على وفقه فمن ثم لا يسئل عن بناء الحروف والفعل الماضى والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسئل عن بناء الاسم واعراب المضارع والبناء على الحركة وانما علل بناء المضارع لان الاعراب قد صار له أصلا وقال فى محل آخر نعم اذا وجد معارض يقتضى الخروج عن الاصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لانه راجع الى الفحص عن علة عدم تأثير ذلك المعارض مثال ذلك أن يقال لم لا بنى التميميون نحو حذام مع مشابهته لنزال ولم بنى المضارع مع نون التوكيد والاناث مع قيام المشابهة المقتضية للاعراب ولم بنى على السكون مع نون الاناث مع ان كل شئ كان البناء فيه بعد الاعراب استحق البناء على الحركة (قوله لخفته وثقل البناء) لعله لانه يلزم حالة واحدة وعلات اصالته أيضا بانه ضد الاعراب وأصل الاعراب الحركة فأصل البناء السكون وبأنه أخف من الحركة فناسب اصالته (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الاشمونى وأسباب البناء على الحركة خمسة وذكر ماذكره الشارح وحينئذ فالكاف استقصائية لكن بعضهم زاد أسبابا يستغنى عنها بما ذكر نعم ذكر الشاطبى من أسباب البناء على الحركة قوة الطلب للحركة نحو ذيت وكيت كنايتين عن الحديث بنيا على حركة لان تاءهما للتأنيث وهى تطلب تحريك ماقبلها فاحرى هى والفرق بين أداتين نحو أناوان ونحن أولهما بالحركة لمزيد الاسمية واقتصر فى البسيط على أربعة كما فى الاشباه والنظائر واسقط كونها عارضة الخ ولعله لان ماقبله يغنى عنه ان لم يكن عينه (قوله وكونها لها أصل فى التمكين) قد يقال هذا ينافى قولهم ان فائدة تنوين التمكين الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف فيبنى وقولهم ان المبنى لامتمكن ولاأمكن فانه يدل على ان كل مبنى غير متمكن والظاهر أن يقال بدل هذا وكونه له حالة اعراب أو وكونه متمكنا فى بعض أحواله فانهم لم يمثلوا له الا بما يعرب تارة ويبنى أخرى (قوله وشبهها بالمعرب) عبر فى البسيط عن هذا بقوله واما تفضيلا له على غيره كالماضى بنى على حركة تفضيلا له على فعل الامر (تنبيه) ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة وبقى الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث ولا بأس بذكره تكميلا للفائدة فأسباب البناء على الكسر الاصالة فى التخلص من التقاء الساكنين كامس ومناسبة العمل كباء الجر وكونه حركة الاصل نحو يامضار ترخيم مضار واسم فاعل على لغة من ينتظر ذكره المرادى والاشمونى وانظر فيه بان حركة البناء على هذه اللغة انما هى فى المحذوف والفرق بين اداة واداة كاللام الجارة كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو لموسى عبد والاتباع كفر أمرا من فروذه من أسماء الاشارة والاشعار بالتأنيث كانت وأسباب البناء على الفتح التخفيف كاين وشبه محلها بما قبل تاء التأنيث كبعلبك ومجاورة الالف كايان وكونها حركة الاصل كياء مضار ترخيم اسم المفعول وفيه مامر والفرق بين معنى اداة واحدة كيالزيد لعمرو والاتباع كعض أمرا من العض وأين وكيف عند قوم والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والاتباع فيهما وتمثيل بعضهم للاتباع بكيف وللتخفيف بأين ليس لتعينه فاندفع ما يقال ما الفرق وهلا قيل بالاتباع فيهما اذ الساكن غير حصين فيهما أو بالتخفيف فيهما وأسباب الضم أن يكون فى الكلمة كالواو فى نظيرتها كنحن ونظيرها هم وشبه المبنى بما هى فيه كذلك نحو اخشوا القوم قاله المرادى والظاهر ان هذا لالتقاء الساكنين لا لابناء كما قاله الشاطبى اما الضمة فى مذ اليوم فليست بحركة بناء ليمثل بها فى هذا الموضع وانما هى حركة التقاء الساكنين اهـ وقد اسلفنا ان حركة التقاء الساكنين قسمان فلا تغفل وأن لا تكون للكلمة حال الاعراب كقبل وبعد وشبه المبنى بما لا يكون له حالة الاعراب كيا زيد وكونه حركة الاصل نحو يا تحاج ترخيم تحاج (١) مصدر تحاج اذا سمى به وفيه ماعلم والاتباع كرد أمرا من رد ومنذ (قوله فى وقوعه صفة الخ) لا يخفى ان الواقع كذلك هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبره أو المراد وقوعه كذلك صورة (قوله كهل الخ) قدم الحرف لتوغله فى البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه (قوله ولما كان الكسر والضم

لخفته وثقل البناء واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب كالتقاء الساكنين فى نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات وكونها عرضة لان يبتدأ بها كلام الابتداء وكونها لها أصل فى التمكين كأول وشبهها بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا ومن أجل ان الاصل فى البناء السكون دخل فى الكلم الثلاث كهل وقم وكم ولما كان الفتح أقرب الحركات للسكون بحصوله بأدنى فتح الفم دخل أيضا فى الكلم الثلاث كسوف وقام وأين ولما كان الكسر والضم

ثقليين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله (وأما الفعل) وهو مادل على معنى فى نفسه واقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضعا (فثلاثة أقسام) عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على أنه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصر لهم المصنف فى المغنى وقواه وانما كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان فى ذلك

ثقيلين) ثقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة الى الفتح (قوله اختصا بالحرف والاسم) فى ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظر لان ثقل الضم والكسر ليس سببا لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما سببان لعدم دخولهما فى الفعل لكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف هذا ولم يعلل الشارح على سنن لانه علل دخول الساكن فى الكلم الثلاث باصالته فى البناء والفتح بقربه منه فكان المناسب لذلك ان يعلل عدم دخول الضم والكسر فى الفعل ببعدهما عن السكون أوكان يعلل دخول السكون والفتح فى الكلم الثلاث بخفتهما (قوله دون الفعل) أى فلم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين وأما وش فبنيان على الحذف ورد بضم الدال فبنى على السكون تقديرا والضم فى نحو ضربوا للمناسبة لا للبناء والبناء على الفتح تقديرا كما سيأتى على ان الكلام فى نفس الفعل مجردا عن اللواحق (قوله لثقله) أما لفظا فلانك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط وأما معنى فلدلالته على الحدث والزمان ولطلبه المرفوع بطريق الاصالة ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليهما عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه فى نصب المفعول ونحوه (قوله وهو مادل على معنى فى نفسه) أى كلمة دلت على معنى بالتضمن هو الحدث كائن ذلك المعنى فى نفسها أى يفهم منها من غير احتياج الى ذكر شئ معين معها وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه فهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين وبذلك علمت ان من قال هنا أى كلمة دلت ولو بالتضمن التبس عليه هذا المقام بمقام تقسيم الكلمة الى مايدل على معنى فى نفسه الخ وذلك يعم الاسم والفعل فالغاية ظاهرة بخلافه هنا لان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد يكون مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وبهذا القيد خرج الحرف فانه لا يفهم منه شئ من معناه الوضعى بلا ضميمة فان قلت الحدث المتعدى يتوقف فهمه على فاعل ومفعول فلم يكن مفهوما فى الفعل بنفسه قلت المراد انه لا يجب ذكر شئ معين ليفهم منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شئ ما يقوم به وآخر يقع عليه وشئ ما معلوم كل أحد فما أوجبوا ذكر متعلق معين ليفهم منها الحدث فصح انه لا يحتاج الى ذكر متعلق لفهمه وانما أوجبوا ذكر فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة فى مفهومه لا لاجل الحدث ولذا جوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم وتقدم فى تعريف الاسم ما اغنى عن الاعادة واعلم ان ما ذكرناه من ان دلالة الفعل على الحدث بالتضمن هو ماشاع عند القوم وكذا قالوا دلالته على الزمان بالتضمن وأنت خبير بان دلالة التضمن هى دلالة اللفظ على جزء مسماه والفعل انما دل على الزمان بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان نحو فعل يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيآن الحروف والصيغة كل منهما دال على معنى لا يدل عليه الآخر فيكون كل منهما دالا على معناه مطابقة لا تضمنا وكذا اللفظ المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان بالالتزام لانها الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات (قوله وانتصر لهم المصنف فى المغنى وقواه) قال فيه لان الامر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولانه أخو النهى ولم يدخل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأعتقت وأجابوا عن ذلك مع كونها أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر

لايمكنكم ادعاء ذلك فى نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فاذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى ورد ماذهبوا اليه بان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار قيل وبانه خلف من القول بناء على رأى امامهم الكسائى ان حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير وفى الهمع ومنشأ الخلاف أن الاعراب أصل فى الافعال أيضا أولى فعلى الاول هو معرب أيضا لانه أصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثانى هو مبنى لانه الاصل ولا مقتضى لاعرابه ورجاء الكوفيون ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كاصله والبصريون لايرون ذلك بل يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف فى اعرابه مبنى على الخلاف فى اصالته (قوله لان الفعل) أى وانما انحصر الزمان فى ثلاثة لان الفعل الخ (قوله علم اليوم والامس) اما أن يجعل نصبا على المصدرية أى اعلم علما مثل علم هذين اليومين أو يجعل مفعولا به بأن يقال أعلم بمعنى أحصل (قوله عمى) صفة مشبهة يقال رجل عمى القلب أى جاهل (قوله ماض) أصله ماضى استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين (قوله مادل وضعا الخ) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث أو زمان بان يكون جزء معناه حدثا وزمانا انقضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى تتكلم فيه أى قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو يقول زيد خرجت فان التلفظ به ليس متأخرا عن الزمان المدلول عليه بخرجت عند صدوره قبلية بالذات كقبلية أمس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون للزمان زمان فلا يشكل التعريف بلفظ الماضى فانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف الفعل أما اذا أريد به الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث حاصل فى الزمان الماضى وان أريد به شئ كان فى الماضى فلان الفعل مادل على معنى أى حدث معين وذا لا يدل الا على شئ من الاشياء غير معين ولا بيضرب فى لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضى عارضة ولا بالماضى المستعمل فى المستقبل وبدون الزمان كما فى الانشاء وعند الاشارة الى القطع بالوقوع أو عند النفى بلا وان فى جواب القسم وبعد كلم المجازاة غير لو وبعد ما النائبة عن الظرف نحو مادامت السموات وبعد همزة التسوية وبعد كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبى وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل أتانى وفى التعاريف أيضا لانه فى أصل الوضع للمعنى وهذا الاستعمال عارض بقى أن مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطلقا بزمانه وحينئذ ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله فى الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق ويجاب بانه يكفى فى ذلك توهم الفعل للزمان وللناصر اللقانى فى حواشى التصريح تحقيق تشبع به من ليس له فراجعه ان شئت (قوله اذ هو متفق على بنائه) هذا انما يناسب عند ذكر المبنى من الافعال الا أن يقال ماجاء على الاصل له قوة تقتضى تقدمه فى كل مقام (قوله الا بالزيادة) هى حروف المضارعة (قوله فرع عن المجرد) لا يشكل بالقعود من قعد اذا قيل باشتقاق قعد من القعود لان المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه لانه لم يعين القعود بانه زيد من قعد وان كان أزيد بمعنى ان الحروف فيه أكثر كما ان استخرج أكثر من ضرب وليس فرعه (قوله لمشابهه الاسم قوى وشرف) لان مشابهة الاشرف شرف ومشبهه اشرف مما لا يشبهه ورجح تقدمه أيضا بانه معرب وهو أشرف من المبنى والاشرف حقه التقديم فى كل مقام مالم يمنع منه مانع وان لم يكن عنده ذكر المعرب من الافعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن اعرابه وبنائه وبان معناه اما موجود أو مترقب وكلاهما خير من المعدوم وان سبق له وجود (قوله لتأخره فى الوجود) أى باعتبار الاتصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فان ذات الزمن الماضى متقدمة ولا باعتبار الاتصاف بالنسبة لذوات كيوم الجيس مع طرفيه اذ لا ترتيب فى الاتصاف بالاوصاف الثلاثة اذ يوم الجيس متحقق اتصافه بالحالية والاربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (قوله بتاء التأنيث) أى بصحة دخول مسمى تاء التأنيث أو قبوله والمراد بصحة الدخول استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة أن مادخلت عليه فعل فاندفع ان معرفة الفعل بصحة

لان الفعل الذى هو الحدث اما متقدم على زمان الاخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالاول هو الماضى والثانى الحال والثالث الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له مابين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير

وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم مافى غد عمى

(ماض) وهو مادل وضعا على حدث وزمان انقضى وسمى ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه ولان علامته مفردة وقدمهما على المضارع لانهما قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس فى الاوضح فقدم المضارع لانه لمشابهه الاسم قوى وشرف وأخر الماضى لتأخره فى الوجود لانه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم على هذا توسط الامر (ويعرف) أى عن قسيميه (بتاء التأنيث الساكنة)

دخولها دور لتوقف كل على الآخر (قوله الدالة على تأنيث فاعله) صفة للمقيد بدون القيد لان المتحركة اللاحقة للصفات كذلك فتاء التأنيث مطلقا لا تلحق الا ماله فاعل كالافعال والصفات لكن سكنت مع الافعال وحركت مع الصفات لما ذكر ولو قال مرفوعة لكان أولى ليشمل نائب الفاعل (قوله الا افعل التعجب الخ) أى وتبارك على ما فى شرح الكافية الشافية وان نقل البجائى فى شرح الآجرومية قبولها التاء التأنيث ومثله بنحو تباركت اسماء الله والظاهر أن مثله لا يقال الا عن سماع (قوله وحبذا) عبارة غيره وحب من حبذا (قوله فى قولهم كفى بهند) أى من كل تركيب هى فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية فانها تقبل التاء نحو كفت هندا ابنها أى وقته ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى وكفى الله المؤمنين فسقط ما قيل لا يخفى أنهم التزموا تذكير الفاعل فى غير كفى المذكورة (قوله ولا يقدح ذلك الخ) يعنى لا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التاء فى الاصل والعبرة بالاصل لا بالعارض وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من عدم قبولها التاء عدم الفعلية وفى قوله لان العرب التزمت تذكير فاعلها نظر بالنسبة لكفى فى كفى بهند بناء على أن هندا فاعل فالاظهر أن يعلل عدم القدح بالنسبة لكفى بان العرب التزمت تجريدها من علامة التأنيث وان كان الفاعل مؤنثا لغلبة زيادة الباء فيه فصار الغالب على فاعلها كونه فى صورة الفضلة وهى لا تؤنث لاجلها وفى المغنى فى حرف الباء ما يقتضى أن الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب حيث قال في الغالبة أى الزائدة الغالبة فى فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أى ليتق بدليل جزم يثب وتوجيه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك أحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسى والرمانى أجازا مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح وأجاز الكوفيون اعماله فى الظرف ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا ولفعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو أكرم بهند لان الاصح أن المجرور فاعل فالاظهر أن يعلل بنحو ما ذكر فى فاعل كفى وفى بعض النسخ الأفعل فى التعجب فلا اشكال لان فاعله مذكر وهو ضمير ما وكذا أفعال الإستثناء لان فاعلها ضمير مذكر فى مرجعه خلاف مقرر فى بابه (قوله وانما اختصت التاء الساكنة به) أى التاء المتقدمة والباء داخلة على المقصور عليه والقصر حقيقى بناء على ان المراد بها التاء الدالة على تأنيث فاعله وبمعرفة اختصاص التاء الساكنة بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه (قوله فحينئذ تكسر الخ) كان عليه ان يزيد أو تفتح نحو قالتا (قوله ولا بحركة التقاء الساكنين) أى من كسرة أو ضمة أو فتحة (قوله للفرق الخ) لو علل بخفتها وثقل الفعل لم يحتج لقوله ولم يعكس الخ (قوله الى ثقل الفعل) أى زيادة ثقله (قوله الساكنة بالذات) أى التى وضعت على السكون (قوله ولهذا قال المرادى الخ) كان يحسن ان يوطأ لهذا بانها تحرك للنقل أيضا لكنه اكتفى بدخوله تحت الكاف (قوله بحركة النقل) نحو قالت امة (قوله المتحركة) أى وضعا (قوله وعلى الحرف) فيه ان الكلام فى التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلة على الحرف لتأنيث اللفظ كما سيصرح به فى الساكنة اللاحقة له ولذا صرح غيره بان المتحركة مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولا وآخرا والمراد التاء المتمحضة للدلالة على التأنيث فلا يرد أن الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام فى التاء اللاحقة آخرا وعلى كل لا يرد ما قالوا فى باب الفاعل ان علامة تانيثه تاء ساكنة تلحق آخر الماضى أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون فى الاسم (١) حركة بناء) أى عارض وفى التسهيل انه يقال هنت موضع هنا وعليه فتدخل المتحركة بحركة بناء أصلى الاسم كذا قيل وفيه ان هنت هذه ساكنة لانه استدل عليها فى الشرح بقوله وذكرها هنت وانما حركت التاء نيسة للروى وقد رأيتها مضبوطة بخط المصنف بالسكون وفى بعض تعاليق التسهيل هذا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم اتصلت به تاء التأنيث الساكنة الا هذه انتهى وحينئذ المراد

الدالة على تانيث فاعله وتلحقه متصرفا كان أو جامدا الا أفعل التعجب وحبذا فى المدح وأفعال الاستثناء وكفى فى قولهم كفى بهند ولا يقدح ذلك فى كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها وانما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا يفضى ثقل الحركة الى ثقل الفعل والمراد بها الساكنة بالذات فلا يرد تحريكها العارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو قالت امرأة العزيز أو تضم نحو وقالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادى ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمت الا ان حركتها فى الاسم حركة اعراب وفى الحرف حركة بناء نحو لا حول ولا قوة وأما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على اطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هى فى مثل ذلك

(١) قول المحشى قوله وقد يكون فى الاسم الخ ليس مذكورا فى الشرح ولينظر ويحرر اه

باختصاص الساكنة بالفعل مالا شذوذ فيه (قوله لتأنيث اللفظ) معناه كما قال الشمني تبعا للدماميني ان
دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع انه ما مراد بها معانيها التي لا تتصف بتأنيث (قوله
فالمراد به تأنيث المعنى) لكن يرد عليه نحو قالت غلة اذا كان لمذكر فانه يجوز لحاق الفعل التاء وليست دالة
على تأنيث المعنى خلافا لمن وهم (قوله في بيان حكمه) أي ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان اخصر
واظهر وكأن وجه اثباته ان الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس بالتصديق به
ثم قصد بيانه بالكتابة والتلفظ وبيان اما مصدر من بان أي ظهر فاضافته للحكم اضافة الى الفاعل واما اسم
مصدر من بين أي اظهر فاضافته له اضافة الى المفعول (قوله لفظا) نحو ضرب وضربك ومنه ضربا على
الاصح كما قال الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الالفية يبقى النظر في نحو ضربا
فهل يقال انه مبني على فتحة مقدرة على الباء وهذه الموجودة لاجل الالف فلا تكون هي العلامة ونظير
ذلك مررت بغلامي فانهم يقدرون كسرة للعرلان الموجودة لاجل المناسبة أو يقال انه مبني على فتحة ظاهرة
ويفرق بينه وبين نحو غلامي محل تأمل انتهى والفرق ظاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل
فلم يكن بد من التقدير ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه بخلاف الفتحة في ضربا فانها موجودة قبل
وجود الالف ولم توجد لاجل مناسبتها بل اكتفى بها فتدبر (قوله أو تقديرا) نحو رمى وقضى وغزا (قوله
أو رباعيا) نسبة الى أربعة على غير قياس وكذا ما بعده (قوله لمشابهته المضارع فيما مر) أي في وقوعه
صفة وصلة وحالا وخبرا وتتمة التعليل والمضارع معرب والاصل في الاعراب أن يكون بالحركة فاستحق
أن يبعد عن السكون الذي هو أصل البناء الى أصل الاعراب الذي هو الحركة (قوله والاسم بوقوعه
موقعه) نحو مررت برجل ضرب أي ضارب فالمضارع لمشابهته الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب وهو
بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة (قوله طلبا للخفة) ولانه لو بني على الضم اجتمع
ضمتان في مثل شرف وظرف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وشرب (قوله الا اذا كان الخ)
مستثنى من علم عام محذوف والتقدير وبناؤه على الفتح في كل حالة الا حالة كونه مع واو الجماعة فهو تفريع
في الحال كما هو ظاهر (قوله للمناسبة) أي مناسبة الواو واعترض بان كونها للمناسبة ينافي كونها ضمة
بناء قال شيخنا ولا منافاة اذ قد صرحوا بان الكسر في امس للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين
فتأمل (قوله ففيه اعلال معروف) وذلك لان الاصل دعو واواشتر يوا تحرك كل من الواو والياء
وانفتح ما قبله فقلب ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وصار ما قبل الواو مضموما تقديرا (قوله
المتحرك) اراد ما يشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل كنا في ضربناز يدلان الحرف المتصل
بالفعل من نا متحرك (قوله كراهة توالي أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بانها قاصرة
اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فمراعاته أولى وبان
توالبها لم يهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ولو كان مقصود الاهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة
ولسد باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت
التاء والنون على نا للمساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو حمل الاقل على الاكثر لزم
التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالي فيه أصلا فمراعاته أولى والتاء طارئة على
أصل الكلمة وليست منها فكأنه لم يتوال في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت التاء معتبرة بدليل
قولهم قلنسوة وقمحدوة فلو لم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم
ما قبلها قلت الاصل في قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طار كما في الجمع نحو قلانس
وقماحد بخلاف نحو شجرة فان الاصل بدون التاء واما نحو علبط وعرتن وجندل فزال عن الاصل والاصل
علابط وعرانس مثل قرنفل وجنادل ثم ماذكر من منع العلة القاصرة أحد قولين ذكرهما ابن الانباري
وصحح الجواز بقي ان السكون حينئذ للبناء كما أسلفه وبناء الفعل على السكون جار على الاصل فلا يسئل عنه

لتأنيث اللفظ والمصنف
وان أطلق التأنيث فالمراد
به تأنيث المعنى كما أشرنا اليه
اذ هو المتبادر عند الاطلاق
ولما فرغ من تمييزه شرع
في بيان حكمه فقال (وبناؤه
على الفتح) لفظا أو تقديرا
ثلاثيا كان أو رباعيا
أو خماسيا أو سداسيا ولا
تزيد على ذلك وبني على
الحركة لمشابهته المضارع
فيما مر والاسم بوقوعه
موقعه وخص بالفتحة طلبا
للخفة (الا) اذا كان (مع
واو الجماعة فيضم) آخره
(كضربوا) لمناسبة الواو
وأما نحو دعوا واشتروا
ففيه اعلال معروف (أو)
كان مع (الضمير المرفوع
المتحرك فيسكن) آخره
تسكين بناء (كضربت)
بتثليث التاء كراهة توالي
أربع متحركات فيما هو
كالكلمة الواحدة لان

يحتاج لتعليله (قوله بجزء من الفعل) سيأتي وجهه في باب الفاعل (قوله وخرج بالمرفوع المنصوب) نحو ضربك اذ لا يلزم توالى ماذكر لان ضمير النصب في معنى الانفصال (قوله وبالمتحرك الساكن غير الواو) نحو ضربا فانه مبنى على الفتحة الظاهرة أو المقدرة على مامر وأما الواو فبنى معها على الضم على ماقدمه (قوله وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى) وهو قوله وبناؤه على الفتح (قوله عارضان أوجههما مامر) أى المناسبة وكراهة ماذكر وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدرة استثقالا منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة المناسبة في ضربوا كذا قيل ولا يخلو عن تأمل أما تقدير الفتحة استثقالا في ضربت فظاهر وصرح به بعضهم وأما تقديرها استثقالا في ضربوا فهو مشكل والمتبادر ان يكون التقدير فيه للتعذر اذ يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد ومما يؤيد انها للتعذر ماصرحوا به من أن تقدير الحركة في المحكى والمضاف لياء المتكلم للتعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية والمناسبة (قوله توهم ان الماضى الخ) أى وانه مبنى على السكون مع الضمير المذكور لكن بنوه عليه حينئذ لا يرد عليه شئ بخلاف بنائه على الضم مع الواو فمن ثم سكت الشارح عن التعرض له وعلى ذلك شرح الشارح الكلام ولعل الاقرب ان مراد المصنف وبناؤه على الفتح لفظا الامع الخ أى فلا يبنى على الفتح لفظا بل تقديرا ولعل هذا احكمة قول الشارح توهم دون يقتضى لكن حمله الكلام على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله فيضم فيسكن دون ان يقول فيبنى على الضم فيبنى على السكون مشعر بموافقة مافى الاوضح وبما تقرر علم ان مافى بعض النسخ من قوله وماذكرته من انه مبنى على الضم مع واو الجماعة هو مقتضى مافى المتن والشرح وبه صرح قريبه في حاشيته على الاوضح عن بعضهم لكن صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء على ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر فليتأمل انتهى مع انه غير ظاهر زائد لاحاجة اليه فمن العجب التحشية عليه وعدم التعرض لما فى اثباته فعليك بالتدبر التام هذا وقال الراعى فى شرح الالفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمها مجاورة الواو والضمير فى الفعل الماضى نحو ضربوا مانصه هكذا قالوا والظاهر فى الماضى والامر المسندين الى الالف والواو انهما مبنيان على حذف النون فانهما اخوان والامر يبنى على مايجزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضى عند اتصالهما به يبنى على حذف النون لان سيبويه رحمه الله قال فى باب التسمية بالحروف انك تعيد اليه النون اذا سميت به فتقول ياضربان وياضربون وهذا دليل على انه مبنى على حذفها (قوله ومنه) أى عند جميع البصريين والكسائى من الكوفيين (قوله لقبولهما) أى عند جميع العرب (قوله التاء المذكورة) فيه نظر لان التاء المذكورة الدالة على تأنيث الفاعل والتاء اللاحقة لنعم وبئس ليست كذلك لان مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لان معناهما ان كان أمدح أو أذم فواضح وان كان حسن وقبح فلان الفاعل هو الجنس الذى هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة أو هو مذكر الا ان يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم وقال الرضى ودليل فعليتهما لحاق التاء التى لا تنقلب هاء فى الوقف بهما وهى انما تلحق الفعل وأربعة أحرف لات وثمت وربت ولعلت (قوله من توضأ الخ) من شرطية وتوضأ فعل ماض والفاء فى فبها رابطة والضمير يرجع الى الرخصة والجار متعلق بمحذوف أى فبالرخصة أخذ ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل مستتر مفسر بتمييز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف والتقدير ونعمت رخصة الوضوء لكن قال بعضهم ان تمييز هذا الباب لا يحذف لبقاء الابهام وعدم مفسر الضمير حينئذ لانه كالعوض من الفاعل ولذا شرط فيه ان يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغيرا وأفعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشرى ولا يكاد يجمع بينهما قال ذلك البعض وانما حذف التمييز فى الحديث لانه عوض منه التاء وفى الرضى واعلم ان الضمير المبهم فى نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين أهل البصرة وكذا فى كلام غيره وعلله بعلتين لكن فى بعض شروح الالفية ما يخالفه فى التأنيث وجعل منه الحديث (قوله لقبولهما التاء الخ) فيه

الفاعل بجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو ففى هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا وأما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان أوجههما مامر وعليه المصنف فى الاوضح وعبارة المتن كالشرح توهم ان الماضى مع واو الجماعة مبنى على الضم وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر وقدمر ذلك تأمل (ومنه) أى من الماضى (نعم وبئس) لقبولهما التاء المذكورة ففى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه أيضا وأعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة (و) كذا (عسى وليس) لقبولهما التاء أيضا نحو عسيت هند أن تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء

ماعرفت لان مرفوعهما ليس فاعلا لعناهما لان معناهما النفي والرجاء ومرفوعهما لم يفعل النفي والرجاء الا ان يقال معنى ليس الانتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل ماتت هند ومن قال معناها النفي فراده به الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل بالمصدر أو لجعله مصدر المبني للمفعول والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من قام به الفعل (قوله بوكيل) الباء زائدة في الخبر (قوله ان توليتم) خبر عسى وعند الكوفيين بدل اشتمال (قوله أي الصحيح) أشار بذلك الى ان المقابل في غاية الضعف حتى انه لا صحة له (قوله وقيل ان نعم وبئس اسمان عند جمهور الكوفيين) لعل وجه بنائهما حينئذ تضمنهما الانشاء بحسب الوضع وهو من معاني الحروف وفيه ان الانشاء بالجملة لا بنعم أو بئس وحدها هذا واختلف في حكاية الخلاف على طريقين أحدهما ماذكره الشرح والطريق الثانية حررها ابن عصفور فقال لا خلاف في أن نعم وبئس فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس وذهب الكسائي الى ان الجملة كلها اسم للمذموم أو الممدوح نقلت عن أصلها وسمي بها وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد رجل نعم الرجل زيد فحذف الموصوف واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وذهب الرضي الى طريقة أخرى قال انها اغرب من دعوى الغيب لولا ان الاصول تدعو اليها وحاصلها انهما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها بجرد قطيفة فمعنى نعم جيد فكأنه صفة مشبهة وكأن تقدير نعم الرجل رجل في غاية الجودة فصارا جزء جملة بعد ان كانا جملة مستقلة فيكون نعم الرجل خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا أي زيد رجل جيد قال ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد واعلم ان الكلام في نعم وبئس الجامدين وذلك اذا استعملا لانشاء المدح أو الذم فانهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن أصل معاني الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبها الحرف لذلك أما اذا استعملا استعمال الافعال المتصرفة وبني منها المضارع والامر واسماء الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار بالنعمة والبؤس فليسا من محل النزاع وان عسى في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر وشرط اسمه ان يكون ضميرا وهو حينئذ حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بالفعلية سواء كان بمعنى لعل أم لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بالحرفية وان محل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال

لولا الحياء وان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أي قد اشتد (قوله لدخول حرف الجر عليهما) أي باطراد وكثرة كما قال الرضي بخلاف دخوله على نام في قوله بنام صاحبه أي لانه فعل متفق عليه بخلاف نعم وبئس (قوله نعم السير على بئس العير) قاله شخص قد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير وقول الدماميني في المنهل الصافي ان السير هنا جلد يوضع في عنق الحمار غفلة عن أصل القصة والعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو انسيا ووقع الى ان بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المصنف وكسر العين فقلت له فورا افتح عينك ولا يخفى لطف الاضافة (قوله أي بمقول فيه) عبارة التصريح وأجيب بان الاصل ماهي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه نعم العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامه فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف اه وقد يقال بحذف الموصوف بالجملة انما يكون في الضرورة أو حيث يكون الاسم بعضا من متقدم مجرور بمن أو في نحو منا ظعن ومنا أقام وما في قومها يفضلها أي فريق ظعن وفريق أقام و واحد يفضلها وكلا الامرين منتف في المثالين وانما احتيج الى تقدير القول لان الجملة انشائية لا تقع نعتا الا بالتأويل بخلاف نحو ما ليلي بنام صاحبه فالتقدير بليل نام صاحبه لان نام صاحبه جملة خبرية وحاصل الجواب ان علامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف علامة الاسمية لان حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما اتفاقا كما في بنام وماذكر من الجواب يقال في قوله

لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه الاربعة بالفعلية انما هو (على) قول (الاصح) أي الصحيح وقيل ان نعم وبئس اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قوله ماهي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وأجيب بان مدخول حرف الجر محذوف أي بمقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس العير وسيأتي الكلام في باب الفاعل على اعراب مرفوعيهما على هذا القول

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

ان كان طير مرفوعا لكن ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن البيت محمول على جعل نعم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية كما قال

ثبين الزبى لاان لاان لزمته * على كثرة الواشين أى معون

فأوقع الزبى على لا ثم أدخل عليها ان فأجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة الى أن يعامل لفظها معاملة الاسماء ولم يلزم من ذلك أن يحكم باسميتها (قوله وقيل ان عسى وليس حرفان) يحتاج حينئذ الى توجيه لحوق التاء لهما واتصال الضمائر بهما فنقول قال الفارسى وأما لحاق الضمير فى لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف وبمعنى كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق الضمير هاتاوهاتوا وهاتى مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته الافعال لفظا كما نقله الرضى قال الدمامينى فخلص من ذلك ان أبا على مخالف فى كون الضمير البارز من خواص الفعل وانه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه للفعل من اسم وحرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها (قوله والثانى حرف نفى) فى الارتشاف زعم الكوفيون انها تكون عاطفة فى المفردات تقول قام القوم ليس زيد وضربت القوم ليس زيدا ومررت بالقوم ليس زيد ولا يجوز هذا عند البصريين (قوله لعدم دلالتهما على الحدث والزمان) بين بعضهم عدم دلالة ليس على المضى بجواز ليس زيد قائما غدا اذ لو دلت على المضى لم يجز ذلك كما لا يجوز كان زيد قائما غدا واستدل على حرفيتهما أيضا بعدم تصرفهما وأجيب بان عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله ولان افادة الخ) هذا هو الدليل المثبت للمدعى وهو الحرفية وما قبله انما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه الحرفية (قوله بمنع الاول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أى لا نسلم انهما لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أى المذكور والا فالقياس ذينك قال فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى عوان بين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر اه والتأويل بالمذكور كالتاويل بما ذكر بناء على ان أل فى الوصف الصريح موصولة وان أريد به الثبوت وما اقتضاه كلامه من ان اسم الاشارة اذا كان مفردا ومرجعه متعدد يؤول بالموصول يخالف ما أشار اليه فى سورة الانعام فى تفسير قوله من اله غير الله يأتيكم بذلك اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة أو بما أخذ وختم عليه اه فانه صريح فى ان اسم الاشارة اذا خالف المشار اليه لا يحتاج الى التاويل وهو الحق اذ لا معنى للتاويل بما يحتاج الى تأويل مع امكان التاويل بالثانى أولا وقد اعترف بما أشار اليه فى سورة الانعام فى سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه بقليل كما لا يخفى على من راجع كلامه ولم يتنبه الناظرون فيه لما فيه من التناقض واعلم انه انما لم يحتج اسم الاشارة الى التاويل لانه كالموصول فى كون تثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لان احتياج كل واحد مما يعبر عنه من المفرد والمثنى والمجموع تذكيرا وتأنيثا انما هو ليتميز عند المخاطب وذلك انما يحتاج اليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضمائر الغيبة التى هى محل هذا الكلام بخلاف أسماء الاشارة فان معها الحس الباطن فانها انما تستعمل اذا كان المذكور معهودا بين المتكلم والمخاطب فهما يكتفيان فى التمييز واعلم انه اذا خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الاشارة لان تمييزه أقوى وهو الحس الظاهر ولان فيه تقليل التأويل لان فى تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ هذا فانه مهم وفى عبارة الشرح حزازة لانه لا وجه للمنع المذكور الا ان عدم دلالتهما على الحدث والزمان عارضة فى الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ وكان الاظهر فى الجواب ان يقال ان أريد عدم دلالتهما على ذلك وضعا فهو ممنوع وان أريد استعمالا فهو مسلم لكنه لا يفيد لان المعتبر الدلالة الوضعية وقوله وبان توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والاظهر أن يقال وبتسليم الثانى الا ان توقف افادة المعنى على الغير لا يقتضى الحرفية مطلقا بل اذا كانت الذات الكلمية لالامر عارض كما هنا فان توقف معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو الخ فليتأمل (قوله وأشار الى القسم الثانى) معطوف على متوهم أى قال كذا وأشار ومثله شائع والاشارة لغة الافهام باليد ونحوها وفى

وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج كلعل والثانى حرف نفى كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهما على الحدث والزمان عارض وبان توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه فى التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع وأشار الى القسم الثانى من أقسام الفعل بقوله

عرف البيانيين الكناية عن الشيء بوسائط قليلة غير خفية فقوله أشار بمعنى قصد استعارة (قوله وهو مستقبل أبدا) أي مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات هذا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه وأما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول ابن مالك الانشاء هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ان كل انشائي له زمن حالي من حيث كونه انشاء وان من الانشاء ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعت واشتريت وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشائي وهو الامر وهذا له زمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول واثبات الحال للافعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع فلا ينافي هذا نفي ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال الانشاء وان ذلك لا يقدح في فعليتها العروضه لان ذلك بالنظر الى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع فلم يتوارد النفي والاثبات على محل واحد (قوله أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله) قال المصنف الأن يراد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت والحالة هذه والا لكان أمرا له بتجديد الرمي وليس كذلك انتهى ويجوز أن يكون بمعنى اعتد بالرمي أي اعتقد الاعتداد به فيكون باقيا على الطلب وما ذكره من المقصود بالأمر هو الأصل وقد يخرج من ذلك لمعان الخ (قوله على الطلب) أي لحدثه (قوله لا بانضمام الخ) هو كالتفسير لما قبله (قوله ليخرج نحو لا تضرب) ولتضرب فان دلالته على الطلب بواسطة اللام والتمثيل به أولى لانه طلب فعل فتوهم دخوله أقرب ونحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيله فانه وان دل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وقبل ياء المخاطبة ليست دلالته على ذلك بنفسه بل باللام المقدرة ونحوه والمطلقات يتربصن وما أشبهه مما دلالته على الطالب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الاول وكان عليه أن يقول وليدخل ما استعمل من صيغة الامر في نحو الاباحة بقرينة لدلالته على الطلب بنفسه وانما استفيد الاباحة بقرينة أو وبما تقرر علم أنه لا يحتاج في كون العلامة مفيدة للتعميم مع الاحتراز مع قوله بنفسه الى قيد الوضع (قوله فان الدلالة على الطلب وان فهمت الخ) الظاهر ان هذا التركيب على حذ زيد وان كان غنيا فهو بخيل (قوله ولا بد مع ذلك الخ) الظاهر انه حل معنى ولم يرد ان مع متعلقة باسم لا المحذوف لان ثبوت مثل ذلك محل نظر والظاهر ان مع في موقع الحال من الضمير في بدلالته أي حالة كونه مصحوبا مع قبول الخ (قوله نحو كلي الخ) الاولى التمثيل بالمجرد من الياء لانه الذي يقبلها (قوله ياء الفاعلة) أي الموضوعة بطريق الاصالة للفاعلة أو المراد ياء الفاعلة الخاصة أو اللاحقة لفعل المضارع فلا يرد على قوله الآتي فهي فعل مضارع نحو ضربي زيدا اذا كان المتكلم به مؤنثا (قوله عند سيبويه والجمهور) وقيل انها حرف والفاعل مستتر في الفعل وكذا الالف والواو والنون وعليه المازني ورد بانها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء في التثنية كتاء التأنيث وبان علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع (قوله فهي اسم فعل الخ) قال شيخنا الغنيمي رحمه الله ظاهره ان ما ذكر يدل على الطلب بنفسه وفيه نظر فقد صرحوا بان اسم الفعل جميعه منقول اما عن المصادر الاصلية الكائنة في الاصل أصواتا أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور انتهى وهذا عجيب لما سيأتي في هذا الشرح من أن اسم الفعل اما مرتجل وهو ما وضع من أول الامر اسما للفعل أو منقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه وذلك أمر مشهور ومثلوا للمرتجل بنزال ونحوه مما يدل على الطلب (قوله بمعنى انته) تفسير المقصود من الردع والا فمعنى الانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع ولا يصح أيضا تفسير معنى الحرف بمضمون الكلام على انه منع دلالتها على الطلب بل معناها الردع والزجر (قوله أو فعل تعجب) فيه نظر اذ لا يقبل ياء المخاطبة ولا نون التوكيد الا شذوذا على ما في المغني (قوله فانه ليس أمرا) بل هو فعل ماض جيء به على صورة الامر وعليه فالظاهر انه مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر أو مبني على السكون لكونه على صيغة الامر وان كان بمعنى الماضي (قوله اذا كان صحيح الآخر) أي لفظا نحو اضرب أو تقديرا نحو اضربن

(وأمر) وهو مستقبل أبدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل (ويعرف) أي يتميز عن قسيميه (بدلالته على الطلب) أي بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك ولا بد (مع) ذلك من (قبوله ياء المخاطبة) نحو كلي واشربي وقري عينا أو نون التوكيد كما قبلن والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء والنون فهي اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا أو حرف نحو كلا بمعنى انته أو قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته والمراد بياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون في الاسم والفعل والحرف نحو مربي أخي فأكرمني ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال (وبناؤه على السكون) اذا كان صحيح الآخر ولم

الرجل وعض وهلم وقد اجتمعا في قوله   من أبا قاسم وأم أباه * ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لان من في الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به أي كذب أبا قاسم يا فلان وان شئت نصبت أبا قاسم على النداء وأم فعل أمر من أم يؤم وأباه مفعول به منصوب بأم أي اقصد ول فعل أمر مبني على حذف الياء من ولي يلي وزيدا مفعول به أي قاربه وأباه الثاني مفعول من الثاني أي كذب أباه والجهولا نعت أباه وألفه للاطلاق والذي يظهر أنه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تقييد المتن بذلك حتى يصير الاستثناء الآتي منقطعا لان المعتل لايدخل في الصحيح ونحو قوموا الخ لايدخل فيما لم يتصل به الضمير المذكور وانما المراد التنبيه من أول الامر على الاستثناء الآتي وان المستثنى ليس داخلا تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه * (تنبيه) * علم مما مر في ول زيدا ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقى منه الاحرف واحد

ومثاله محمد زيدا أخا الجود والفضل * واهمال ما أرجوه منك من البسل

لان محمد محم منادى مرخم ود فعل أمر من ودي يدي وزيدا مفعول به والبسل الحرام في بعض الوجوه وقد لاتبقى منه الا حركة كما أشار اليه الدماميني ملغزا بقوله

أقول يا أسماء قولي ثم يا زيد قل * وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لأن الاصل قل أي بمعنى عد ثم حذف الياء للبناء ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت (قوله ضمير تثنية) نحو قوما فانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير جمع) نحو قوموا فانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة) نحو قومي فانه يبنى على حذف النون ومحل بنائه على السكون أيضا اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا والا بني على الفتح نحو اضربن واضربن ومنه

يا راكبا بلغ اخواننا * ان كنت من كندة أو وائل

لان أصله بلغن بالنون الخفيفة فحذفت لالتقاء الساكنين وبقي الفعل مفتوحا (قوله وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوي وحينئذ اضافة المعتل الى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتعميمه الى ما يشمل ما أوله أو أوسطه حرف علة اصطلاح صرفي (قوله بناؤه) أشار الى ان قول المصنف على حذف آخره خبر لمبتدأ محذوف والجملة اسمية لانه المناسب لقوله أولا وبناؤه على السكون ولذا لم يقدر يبنى مثلا ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الاصل تقديم المبتدأ كراهة الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه ولانه ربما اوهم ذلك انه من كلامه (قوله لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم) أي من الضمائر فانه حينئذ يبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتي وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف ونحو قوموا الخ الا ان المتبادر من عطفه على ماقبله والتمثيل بالصحيح ان المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حمل الشرح الكلام عليه بعد (قوله أو نون النسوة) أي أو نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا والا بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله ومثله في البناء المذكور) الانسب أن يقول فان اتصل بالمعتل ذلك فكالصحيح كما صنع في لاحقه لان كلامه بيان لمفهوم قوله السابق لكن بشرط الخ فتدبر (قوله اغزوا) أصله اغزووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لالتقاء الساكنين فصار اغزوا على وزن افعوا (قوله اغزي) أصله اغزوي استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ثم كسرت الزاي لمناسبة الياء لئلا تنقلب الياء واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة وان شئت قلت نقلت حركة اللام الى ماقبلها بعد حذف حركته ثم حذفت لالتقاء الساكنين (قوله كالصحيح) نحو اضربن يا هندات وظاهر كلامه ان الصحيح المتصل به النون المذكورة مبني على السكون الظاهر لاجلها وان السكون الاصلي ذهب فليحرر (قوله ولو قال كما في الاوضح وبناؤه الخ) فيه انه لا يظهر في أمر جمع المؤنث صحيحا كان أو معتلا فانه مبني على السكون ومضارعه ليس بمجزوم ومابيناه على السكون وكونه في محل جزم على السكون بعيد خصوصا في المعتل وملاحظته مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل ولهذا

يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة (كاضرب) وانطلق واستخرج اذ مضارعه يجزم بالسكون (الا المعتل) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء (فعلى حذف آخره) بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة (كاغز واخش وارم) اذ مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبني على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعها مثلا (و) الا (نحو قوما) مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية (و) نحو (قوموا) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومي) مما اتصل به ياء المخاطبة (فعلى حذف النون) بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزي أو ان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قمن واقعدن واعلم ان المصنف لو قال كما في الاوضح وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان أحسن لكن لما ذكر ان الماضي ثلاثة أحوال أراد أن يذكر بالتنصيص ان للامر كذلك

زاد بعضهم فى القاعدة لاخراج هذا لو كان معربا ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذى لم يتصل به الضمير المتقدم اذا باشرته نون التوكيد فانه يبنى على الفتح صحيحا أو معتلا ولا يقال ان مضارعه مجزوم بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذى لا مضارع له كهات على ماقاله الجوهرى ولا يعلم منها حكم الامر الذى مضارعه ليس معربا على تلك الزيادة فدعوى الاحسنية غير حسن (قوله ومنه) فصله بمنه لان فيه خلافا (قوله هلم فى لغة تميم) أى على لغة تميم لانهم استعملوه على وجه علم منه انه فعل أمر فهى على لغتهم فعل أمر لا يتصرف ملتزم ادغامه واستعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا اهلم وقيل هى فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح ميمها والادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعل وحكى الجرمى فتح الميم وكسرها عن بعض بنى تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح أيضا وكذا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل ولا ينافى اسميتها لحوق الضمائر البارزة لها لما مر فى عسى وليس (قوله نحو قل هلم شهداءكم الخ) نبه المصنف فى شرحه على انه تبين من هاتين الآيتين ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية فان كانت بمعنى قرب وأحضر كانت متعدية وان كانت بمعنى أقبل فهى لازمة وقد تتعدى باللام نحو هلم للثريد (قوله وكذا هات) أشار بقوله وكذا دون ان يقول كما يقتضيه صنيع المتن ومنه الى أن قوله فى الاصح عائد الى هات وتعال فقط لا الى هلم وقوله الآتى بعد قول المصنف على الاصح صريح فى ذلك لكن قد عرف مما مر ثبوت الخلاف فيها عند النحويين فى لغة تميم وحينئذ فقول المصنف فى الاصح راجع للجميع كما أشرنا اليه عند قوله ومنه قال الرضى هات بمعنى أعط وتتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتى الى هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كان بك مهاتاة وما أهاتيك كما أعاطيك قال الجوهرى لا يقال منه هاتيت ولا ينبى منه مضارع فهو على ماقال ليس بتام التصرف ثم قال ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر لقوة مشابهته للافعال ويقول فى مهاتاة وهاتيت انه مشتق من أهاتى كاحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله انتهى وقال صاحب المفتاح والاصح عندى انه ليس باسم فعل وانما هو فعل أمر من أتى الشئ اذا أعطاه أبدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل (قوله مالم يتصل به ضمير جماعة الخ) فان اتصل به ضمير الاثنين نحو هاتيا يازيدان أو ياهندان ان استمر على كسر التاء وكان مبنيا على حذف النون (قوله لاغير) أى وان اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو قل تعالوا ولم يضم مع الواو ولخفة الفتحة بخلاف ما اذا كان قبل الواو كسرة فتقلب ضمة للثقل أو ضمة فتبقى على حالها هذا وقال الراغب قيل أصل تعال ان يدعى به الانسان الى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان وقال بعضهم أصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكانه دعاء الى مافيه رفعة كقولك غير صاغر تشريفا للمقول له قال تعالى قل تعالوا أتل ماحرم ربكم عليكم (قوله وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة) لم يقل أو نون التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال فى التصريح ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه خلاف فى علامة الامر أولا فيخالف ما اختاره أولا فيهما (قوله وتعالى) أصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فبقى تعاليى بياءين حذفت كسرة الياء الاولى للاستثقال والياء لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير (قوله فان أمرت بهما مذكرا) أى مفردا (قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة) أى ان لم تباشرهما نون التوكيد لفظا وتقديرا والا كان بناؤهما على الفتح (قوله وان أمرت بهما مؤنثا) أى مفردا وأما اذا أمرت بهما جمع مؤنث فانهما يبنيان على السكون نحو فتعالين وهاتين ياهندات ومثل المفرد فى البناء على حذف النون اذا أمرت بهما مثنى مطلقا أو جمع مذكر نحو تعاليا وهاتيا يازيدان أو ياهندان فى المثنى وهاتوا وتعالوا فى جمع المذكر ولو قال وحكم بنائهما علم من حكم بناء المعتل كان أولى (قوله وقيل انهما اسما فعلين الخ) قاله الزمخشرى للزومهما الامر ولحوق الضمائر بهما لقوة مشابهتهما لفظا للافعال فالحقا بها واعترض بانه يدل

(ومنه) أى من فعل الامر (هلم فى لغة) بنى (تميم) الملحقين بها الضمائر بحسب من هى مسندة اليه نحو هلم يازيد وهلمى ياهند وهلما يازيدان وهلموا يازيدون وهلمن ياهندات واما أهل الحجاز فهى عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (و) كذا (هات) بكسر التاء مالم يتصل به ضمير جماعة المذكرين فيضم نحو هاتوا (وتعال بفتح اللام) لاغير (فى الاصح) أى الصحيح لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتى وتعالى فاذا أمرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول هات وتعال كارم واخش وان أمرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول هاتى وتعالى كارمى واخشى اذ بناء الامر على مايجزم به مضارعه وقيل انهما اسما فعلين وأشار الى القسم الثالث بقوله

على ان هات لا تستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى للماضي كعاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه قال والله ما يعاطي وما يعاطى أى يأخذ (قوله ما دل وضعا الخ) أى فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير احتياج الى ذكر شئ معه ولا يقتضى ذلك انه تمام مدلوله لما عرف ان لمطلق الفعل الذى هذا من جزئياته مدلولا ثالثا وهو النسبة المعينة الى فاعل معين ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين ودخل بقوله وضعا المضارع المنفى بلم مثلا فانه يدل بالوضع على حدث غير منقض وان كانت لم تقلب معناه الى الحصول فيما مضى ومثله المضارع فى سياق لو نحو لو يطيعكم وخرج نحو نعم وبئس وعسى وحبذا وساوى الماضى فى سياق الشرط فان دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضى أمر عارض والعبرة باصل الوضع وبذلك صار التعريف جامعا مانعا لكن يرد على عموم قوله غير منقض الخ الامر لانه يصدق أنه دل على حدث وزمان غير منقض وذلك الزمان مستقبل فلو قال بدل قوله غير منقض حاضرا كان أو مستقبلا محتملا للحال والاستقبال كان أظهر غايته أنه نص فى أن المضارع مشترك وتصحيح التعريف أولى من الاشارة للاقوال فتدبر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم كان مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا خبر مقدم واو مستقبلا عاطف ومعطوف والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى للحال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآيات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال وظاهر كلامه أن المضارع من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه وأيدوه بان اطلاقه على كل منهما لا يحتاج الى مسوغ بخلاف اطلاقه على الماضى فانه مجاز لتوقفه على مسوغ واختار بعض المحققين أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لانه اذا تجرد عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كالأخويه واختار بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بانه لا يلزم من أسبقية المعنى أسبقية المثال وقيل انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة لان المستقبل غير محقق فى الوجود فاذا قلت زيد يقوم فمعناه ينوى أن يقوم غدا وقيل لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا ورد بان المراد بالحال الماضى غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضى والمستقبل فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور والمستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضى كسرها اسم فاعل لانه مستقبل كما يقال الماضى (قوله وسمى مضارعا الخ) علل التسمية فى هذا دون الامر لخفاءه فيه (قوله بعد التركيب) احترز بذلك عن المعانى الافرادية فلا يرد ان نحو من يحتمل معانى كبيان الجنس والتبعيض والابتداء وان الالباس يحصل فى بعض الحروف كلام الامر ولام كى لان صورتهما واحدة والمعنى مختلف وكذا لا فى النفى ولا فى النهى ولا حاجة الى الجواب بان الفرق يحصل بتقدم العامل على لام كى ووقوع لام الامر ابتداء وانه يؤتى بغير لا من أدوات النفى اذا خيف التباسها بلا الناهية على انه لا يفيد فى نحو جئتك لتضرب زيدا فان اللام تحتمل أن تكون للامر والتركيب جملتان وأن تكون لام كى والتركيب جملة وعلى أن العدول الى شئ آخر لو أفاد لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة) وذلك فى الاسم نحو ما أحسن زيد وفى الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان كلا من التركيبين يحتمل لمعان تقريرها واضح وهذا التعليل مختار ابن مالك وجعله سيبويه الاعراب المضارع وأورد عليه أن المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور كما يعلم قريبا أن الاسم اعرب لتوارد التعجب والنفى والاستفهام عليه فى تركيب واحد وليس كذلك وبان الماضى قد يتعاقب عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه يحتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف أو ولكن اعتكف

(ومضارع) وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان أو مستقبلا وسمى مضارعا من المضارعة وهى المشابهة لمشابهته الاسم فى ان كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة

أو معتكفا فالحق ان الاسم انما أعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه ومن جملة الاماكن التى
نظر فيها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تتصور فى الفعل المضارع لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال
أشبه الاسم مشابهة ما فأعرب (قوله وقضية ذلك الاشتراك فى الاعراب) انما تحسن هذه القضية لو ذكر
ان ذلك التعاقب سبب للاعراب ولم يجر لذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكر انه سبب للتسمية بالمضارع وذلك
مما لا نزاع فيه ثم ان كلامه هذا يقتضى عدم الاشتراك فى الاعراب وليس كذلك فكان ينبغى أن يقول
وقضية ذلك اصالته فى الاعراب لكن الخ وكأن ذلك مراده بدليل بقية كلامه والمعنى الاشتراك فى الاعراب
على وجه الاصالة فتدبر (قوله لكن لما كانت المعانى الخ) أورد انه يمكن تمييز كل من النفى والاستفهام
والتعجب من غيره كأن يقال ما أحسن الى زيد بشئ فى النفى وما أحسن زيد بعينه أم أنفه فى الاستفهام وما
أحسن زيدا على غيره فى التعجب ولهذا كان الحق ان توارد المعانى المقتضية لاعراب الاسم انما هى
الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله يميزها غيره) كاظهار العوامل المقدرة من ان فى النصب ولا الناهية
فى الجزم والقطع فى الرفع (قوله فرعا فى المضارع) هذا قول البصريين وقال الكوفيون أصل فيهما وقال
بعض المتأخرين أصل فى الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه (قوله فى
الابهام والتخصيص) لان الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف والمضارع يحتمل الحال
والاستقبال ويتخصص للزمان المستقبل بنحو السين وسوف ولا ينافى هذا قولهم فى باب الاضافة ان المضاف
لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وكلاهما لا يكون الا فى الاسم لان ما هنالك
حكم على المجموع أى مجموع الامرين لا يكون الا فى الاسم أو لا يكون أصالة الا فيه على أنه فرق بين
التخصيص فى الاسم والفعل المضارع بناء على أنه مشترك وأما على كونه حقيقة فى أحدهما فلا اشكال
أصلا (قوله وقبول لام الابتداء) لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان فى ذلك لعبرة وعلى الفعل نحو
ان ربك ليحكم (قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ) المراد مطلق الحركات لا شخصها فيدخل
نحو يقتل بالنسبة الى اسم فاعله والمراد الجريان لفظا أو تقديرا ليدخل يقوم بالنسبة لقائم لان أصل
يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها (قوله فرده ابن
مالك) فيه ان ابن مالك لم يرده من جهة انه علة فى التسمية وانما رده من جهة انه علة لاعرابه فقال اما الاول
والثانى فلان الماضى يقبلهما تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا أدخلت قد فقد تخصص
وأما الثالث فلان الاسم والماضى يشتركان فى قبول اللام اذا وقعا جوابا للواو أما الرابع فليس بمطرد
ولو سلم فالماضى يجرى أيضا على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جالبا وقال
ان المشابهة فى تلك الامور بمعزل عما جىء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة فى تعاقب المعانى وحاصل
ما ذكر ان ما قالوه ليس بتام فى نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هى السبب فى
اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى المضارع اعرابه لان شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولك
أن تقول انها وان لم تكن سبب الاعراب الا انه يصح الالحاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه
لكن فيه ان قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة الا أن يجاب بان قياس العلة متعذر لان علة
اعراب الاسم توارد المعانى التى لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا (قوله بلم) أى بصحة دخولها عليه والمراد بها
استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء فى امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه
مضارع فلا دور فى تعريف المضارع بها (قوله الطلبيتين) أى الموضوعتين لطلب الفعل والكف سواء
استعملا فيه أو فى غيره وانظر فى التثنية هل هى من باب التغليب أو يكفى الاشتراك فى مطلق الطلب (قوله
لان لها امتزاجا الخ) هذا انما يتجه على قول المبرد من صرفها معنى المضارع الى الماضى دون لفظه وأما على
قول سيبويه انها تصرف لفظ الماضى الى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجه هذا التعليل وأيضا
انما يتجه على القول بان لما مركبة من لم وما وهو قول الاكثرين أما على القول بالبساطة فيحتاج الى زيادة

وقضية ذلك الاشتراك فى
الاعراب لكن لما كانت
المعانى المتعاقبة على الاسم
لا يميزها الا الاعراب وعلى
المضارع يميزها غيره أيضا
كان الاسم أشد احتياجا
الى الاعراب من المضارع
فجعل الاعراب أصلا فيه
فرعا فى المضارع وما قيل
من أن العلة فى التسمية
مشابهته للاسم فى الابهام
والتخصيص وقبول لام
الابتداء والجريان على
حركات اسم الفاعل
وسكناته فرده ابن مالك فى
شرح التسهيل (ويعرف)
أى يميز عن قسيميه (بلم)
أى بدخولها عليه نحو لم
يلد ولم يولد ومما يميز به أيضا
دخول حرف التنفيس عليه
كسوف وكذا دخول
اللام أو لا الطلبيتين وانما
اقتصر المصنف على لم كابن
مالك فى ألفيته لان لها
امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى
الماضى حتى صارت كجزئيه
قاله الرضى (وافتتاحه)

في التعليل كأن يقال مثلا اقتصر على لم لما ذكر ولانها أقل حروفا فهي كالاصل للما أو لانها أدخل في الجزئية من لما بدليل حذف الفعل بعد لما دونها وعلل بعضهم الاقتصار عليها بانها أشهر عواملها بقي ان حرف التنفيس يخصص المضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولذا لم يعمل و يجاب بانه لا تغيير في التخصيص لبقاء المعنى تدبر (قوله بالرفع على الابتداء) وخبر المبتدأ قوله بحرف من نأيت ولولا كلام الشارح أمكن جره عطفا على لم ليكون علامة أخرى (قوله من أحرف نأيت) أي من الاحرف المجموعة في نأيت (قوله لوجودها في أول الماضي) نحو أكرم وترجس و يرنأ وتعلم (قوله تمهيد للحكم الخ) هو قوله و يضم أوله الخ كما صرح به الشارح قريبا والتمهيد التوطئة (قوله وهو ظاهر كلام المصنف) أي في المتن (قوله لعدم انفكاكها عنه) هذا ظاهر على كلام سيبويه والبصريين فيما اذا اجتمع تا آن مفتوحتان في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل نحو فانت له تصدى ونارا تلظى من ان المحذوف هو التاء الثانية وقيل الاولى وعزى لهشام والكوفيين وعدم الانفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد يفعل ذلك التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من تتنزل التاء الثانية لان المحذوف في القراءة المذكورة انما هي النون الثانية ومنه على الاظهر قوله تعالى وكذلك نجي المؤمنين في قراءة عاصم أصله ننجي ولذلك سكن آخره (قوله ولاتصالها به) أي على انها كالجزء منه (قوله بخلاف لم) فيه نظر (قوله وعليه فيشترط في الهمزة الخ) لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة لان أحرف نأيت صارت علما في الاصطلاح على ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها وانما قال المصنف ما تقدم لان الطالب قد يجهل ذلك و يغفل عنه سيما المبتدئ (قوله للمتكلم وحده) أي مذكرا كان أو مؤنثا والمراد لتكلم المتكلم فاندفع ما قيل الصواب أن يقول للمتكلم مع الانفراد وقس عليه ما بعده لان ما ذكره يوجب صدق حد الضمير على أحرف المضارعة واحترز به عن همزة لا تكون للمتكلم نحو أقام وأكرم فان قيل لك ما تقول في أخفي من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفي لهم فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض وقوله وحده حال من المتكلم لتأويله بالنكرة أي منفردا أو التعريف فيه للعهد الذهني المعهود ذهنا نكرة في المعنى فيعامل معاملتها أو مفعول مطلق للحال المقدرة أي يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحدا أو نصب على الظرفية يعني في حال وحدته لا مع غيره (قوله للمتكلم ومن معه) الظاهر من هذه العبارة أن الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره قال الدماميني والذي يظهر ان النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الاناث أو منهما ومقتضى عبارة المصنف يعني ابن مالك وكثيرين ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل (قوله أو للمعظم نفسه ولو ادعاء) أي أو للمتكلم المعظم نفسه لكونه عظيما اما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء وقيل انما استعمله المعظم لنفسه وحده حيث نزل نفسه منزلة الجماعة أولان اتباعه يشاركونه في غالب أموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ مثله في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به كما في المطول لا في الضمير ولا في غيره وأما فنادته الملائكة والمنادى جبريل وحده فلان الجمع المحلى باللام ينسلخ منه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد صرح السعد في المطول في بحث أن استغراق المفرد أشمل ان الجمع لا ينتهي بالتخصيص لواحد وان قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا مجاز فالاولى الجواب بمثله عن فنادته الملائكة وانه مجاز وأما نحو يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فمن باب تغليب المخاطب على الغائب أي اذا طلقت أنت وأمتك وانما خص بالنداء لان الكلام معه ولانه امام أمته وأما تجويز الكشاف والقاضي في فان لم يستجيبوا لكم أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجويز القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان

بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون (بحرف) واحد زائد (من) أحرف (نأيت) أي بعدت أو أنيت أي أدركت (نحو) قولك (نقوم وأقوم و يقوم) زيد (وتقوم) يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها في أول الماضي وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما سيأتي ومن النحاة من جعل افتتاحه باحدها من علامته أيضا وهو ظاهر كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها أولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع أمثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيشترط في الهمزة أن تكون للمتكلم وحده وفي النون أن تكون للمتكلم ومن معه أو المعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان تكون

اريد

أريد بالقلم القلم الذى خط اللوح فلا يدل على مجيئه بل على ان المجوز يرى ذلك هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به ومنه اياك نعبد ونحمدك اللهم (قوله للغائب المذكر مطلقا) أى مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره والمراد الفظ الغائب فلا يرد ان الياء تستعمل فى الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التذكير والتأنيث اذ هما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر فيستحيل على من هو فى كل مكان (قوله ولجمع الغائبات) أى ظاهرا كان الاسم كيقوم الهندات أو مضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى كما مر أو غيره نحو السموات ينفطرن جمعا سالما كان الاسم كما مر أو مكسرا نحو الهنود يقمن والاعين يدمعن ومذهب البصريين ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية بمفرده (قوله أن يكون للمخاطب مطلقا) أى مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره واذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر (قوله وللغائبة) أى لفظا أو بتأويل فيدخل ظاهرها نحو تقوم هند ومضمرها نحو هى تقوم والحقيقى كما مثل والمجازى نحو تنفطر السماء وهى تنفطر وما هو للغائبة بالتأويل نحو تجئ الكتاب على معنى الصحيفة ونحو تقوم الرجال والرجال تقوم للتأويل بالجماعة (قوله للغائبتين) تثنية غائبة وشمل الظاهر نحو تقوم الهندات والمضمر نحو الهندان تقومان والحقيقى كما تقدم والمجازى نحو تدمع العينان والعينان تدمعان لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول هما تفعلان بتاء فوقية تعنى امرأتين حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى أن الضمائر ترد الاشياء الى أصولها وهو قول ابن أبى العافية أو تقول هما يفعلان بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش والمرجع الاول وبه جاء السماع قال عمرو بن أبى ربيعة

أقص على أختى بدء حديثنا * وما لهما أن تعلما متأخر

لعلهما أن تبغيا لى حاجة * وان ترحبا سربا بما كنت أحصر

(قوله هو قوله ويضم أوله الخ) أى هو ما تضمنه قوله المذكور (قوله سواء كان كل حروفه أصولا) ينحصر فى الرباعى المجرد كما مثل والملحق به نحو بيطر وتجلبب (قوله أم بعضها زائد) هو الثلاثى المزيد فيه وهو ثلاثة أبواب باب الافعال كيكرم والتفعيل كيفرح والمفاعلة كيقاتل (قوله ويفتح أوله فى غيره) أى فى اللغة المشهورة وهى لغة أهل الحجاز (قوله ولا يكونان الا مزيدا فيهما) اما حرف واحد نحو يدحرج واما حرفان نحو انطلق أو ثلاثة نحو استخرج (قوله نحو خصم وقتل) يجوز فى فائهما الفتح بنقل حركة المدغم اليها والكسر لالتقاء الساكنين وهذا أولى لان للاول التباسا بماضى التفعيل ومن العرب من اذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فتقول خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء وقياس المضارع من الاول فى قتل مثلا يقتل بفتح القاف ومن الاخرين يقتل بكسرها ويقتل بكسر حرف المضارعة أيضا اتباعا للقاف ثم هذا التقدير منقاس فى كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال (قوله أدغمت التاء) أى بعد نقل حركتها الى ما قبلها (قوله وحذفت الهمزة) أى همزة الوصل استغناء عنها بتحريك ما بعدها (قوله فان الهمزة منه مكسورة على الافصح) قال الجوهرى الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بنى أسد وهو القياس (قوله وكذا نحو اهريق واسطيع) أى يستثنى ذلك وأهريق بسكون الهاء ليصح التقرير الآتى أما أهريق بفتحها فهو من هراق أبدلوا من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل بها لانهم انما حذفوها لكونها همزة فى يريق فلما صارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج فهو مدحرج قالوا يهريق فهو مهريق (قوله فان الهمزة فيهما مضمومة) احتراز عن مضارع اسطاع الموصول الهمزة لانه خماسى فانه مفتوح حرف المضارعة لان أصل ماضيه استطاع حذفت تاؤه لمجانسة الطاء كما يحذف أحد المثلين نحو ظلت ومست ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع (قوله ليس برباعى) بل خماسى (قوله فلا استثناء)

للغائب المذكر مطلقا أو لجمع الغائبات وفى التاء أن تكون للمخاطب مطلقا أو للغائبة أو للغائبتين وبهذا يظهر ان التعبير بأنيت أنسب بالنسبة للتضعيفية من تعبيره بنأيت والحكم الذى أشرنا اليه فيما مر هو قوله (ويضم أوله) أى المضارع أى الحرف المفتتح به (ان كان ماضيه رباعيا) سواء كان كل حروفه أصولا (كيدحرج) اذ ماضيه دحرج أم بعضها زائدا كيجيب (ويكرم) اذ ماضيهما أجاب وأكرم والهمزة فيهما زائدة لان وزنهما أفعل (ويفتح) أوله (فى غيره) أى غير المضارع الذى ماضيه رباعى بان كان ماضيه ثلاثيا (كيضرب) اذ ماضيه ضرب ولا يكون الا أصلى الحروف أو خماسيا أو سداسيا كينطلق (ويستخرج) اذ ماضيهما انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن الخماسى نحو خصم وقتل بالتشديد فان أصلهما اختصم واقتتل أدغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما ويستثنى من كلامه نحو اخال فان الهمزة منه مكسورة على الافصح وكذا نحو أهريق وأسطيع فان الهمزة فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق واسطاع ليس برباعى وقد يقال بانهما من الشواذ فلا استثناء

لان الشاذ لا يجب أن يدخل فى القواعد (قوله أو ان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس) والاصل اراق وأطاع هذا مذهب سيبويه أن الاصل أطوع مثلا نقلت حركة العين ثم قلبت ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها فى الآن ثم زيدت السين عوضا من ذهاب العين أى من ذهاب حركة العين أو من العين وان لم تذهب من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون اللام فى نحو لم يطع وأطعت فلا حاجة لقول ابن عصفور ومن والان السين زيدت لتكون عوضا عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضراوى ان كون الحرف عوضا من شئ فى حال دون آخر معدوم النظير ولا يرد اعتراض المبرد بان الشئ انما يعوض اذا لم يكن موجودا وحركة العين موجودة لانها نقلت الى الفاء انتهى وانما حكم بان أصلهما اراق وأطاع لانهما ليسا من أبنية الافعال ومعناهما معنى الرباعى كذا قيل ويوافقه فى اسطاع قول سيبويه انما هى أطاع لكنه معترض كما نقله ابن الزبير من المغاربة بان معنى استطاع قدر ومعنى أطاع انقاد ولم ينقل أحد من أهل اللغة عن العرب ان اسطاع بمعنى أطاع انتهى وأجود ما يتمسك به فى دفعه ما ذهب اليه ابن الطراوة ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وتذلل فلا يبعد أن يكون من كلامهم أطاع الرجل صيره منقادا نقلا من طاع واذا كان كذلك فقد آل معنى أطاع لمعنى استطاع من حيث ان القائل أطعت بمعنى صيرت غيرى منقادا كانه قال قدرت واستطعت فيكون سيبويه انما جعل استطاع من أطاع لالتقائهما معنى لان كل لفظة عين الاخرى انتهى وقال الكوفيون الاصل استطاع حذفت التاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع همزة الوصل فى الاختيار من غير موجب (قوله فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا) كان للتحقيق نحو * كأن الارض ليس بها هشام * فاندفع ان فى الكلام تسامحا لان كلا منهما فى التقدير رباعى قطعا (قوله على الاصح) فيه اشارة للقدح فى قول ابن مالك فى شرح التسهيل بنفى الخلاف فى بناء المضارع الذى اتصل به نون الاناث ومقابل الاصح ما ذهب اليه ابن طلحة والسهيلى وابن درستويه وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب فيه فهو يقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى وانما قدم حالة البناء على حالة الاعراب لان البناء هو الاصل فى الفعل كما سيأتى فى كلام الشارح ولان ضابط الاولى وجودى والثانية عدمى (قوله لفوات شبهه بالاسم الخ) فيه نظر اذ الشبه لم يفت نعم قد عورض باتصاله بالنون التى لا تلحق الاسماء وفى عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الاعراب فيه كما لم يمنع ذلك الاسم خروجه عن الاعراب لمشابهه الحرف انتهى وهذا كالصريح فى أن سبب الاعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال النون التى نزلت منزلة الجزء من الفعل فصارا كالشئ الواحد ومر عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء ما يدل لذلك وقد يوجه كلام الشارح بامرين الاول ان الشبه المقتضى لاعرابه مشروط بعدم المعارض فاذ وجد المعارض فقد فات الشبه بفوات شرطه اذ يلزم من عدم الشرط عدم مشروطه الثانى سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطا بشئ لكن لا نسلم ان الشبه المذكور باق اذ منه الجرى على حركات اسم الفاعل وسكناته وقد فات هذا لان النون صارت كالجزء من الفعل ولهذا سكن آخره كالماضى وان لم يتوال فيه أربع حركات فاشبه الماضى كما صرحوا به والماضى لا يلزم الجرى على حركات اسم الفاعل وسكناته فكذا ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمى وهو مبنى على ان الشبه الابهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وليس بمرضى عند الشارح تبعا لابن مالك بل تعاقب المعانى التركيبية كما تقدم ومر عن ابن مالك ان الماضى يجرى كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم الا أن يقال ما هنا مبنى على كلام الجمهور (قوله باتصاله بالنون الخ) أورد عليه بانه يلزم بناؤه اذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة وأجيب بانه انما أعرب والحالة هذه لشبهه بالمثنى والجمع واورد عليه أيضا انه يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس وبنحو لم الجازمة وأجيب بالفرق بين النون وما ذكر بان النون لما تصلت بالآخر وصارت كالجزء تعذر الاعراب بالحركة والحرف وتقديرهما لا حاجة اليه ولا داعى له لانه رجع الى الاصل (قوله وحملا على الماضى) الاقرب

أوأن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا (ويسكن آخره) تسكين بناء على الاصح ان كان (مع نون النسوة نحو) والمطلقات (يتربصن والا أن يعفون) و بنى الفعل معها رجوعا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لا تتصل الا بالفعل و بنى على السكون لانه الاصل فى البناء كامر وحملا على الماضى المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو

فتأمله (قوله جملة الشرط وجوابه أو القسم وجوابه) تبع فيه المصنف والذى فى الرضى أن جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لانه قيد الاسناد المعتبر فى الكلام بالمقصود لذاته وأخرج الذى فى الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد الجزاء وقال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفى الجزاء يظهر بالتأمل فى قولك ان ضربتنى ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا و يكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله فى الواقع بالكلية وتحقيق البحث يعلم من المطول وحاشية السيد فى بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب) أى جوز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأى منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا نقض بالاخبار التى لا يجوز العقل صدقها أو كذبها كالارض فوقنا والنار حارة والمراد فى التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهى الذى يعرفه كل أحد وان لم يعرف معنى الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والاصح انحصاره فيهما) مقابله أنه ينقسم الى ثلاثة أقسام لان ما لا يحتمل الصدق والكذب ان تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب فطلب وان قارنه فانشاء قال الشمس البرماوى ويظهر ترجيحه لانه اما اصطلاح فلا مشاحة فيه أولا فقائله قد ميز بين الطلب والانشاء وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظى فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب أو الانشاء لمعنى واحد متفاوتة افراده ومن ثلثها جعل كلا منهما لفرد من ذلك المعنى انتهى ولك أن تقول كلام المصنف فى شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الافراد لان نحو اضرب مدلوله طلب الضرب وهو مقارن للفظه وانما يتأخر الامتثال وايجاد المطلوب فتدبر (واعلم) ان قولهم ان اللفظ فى الكلام الانشائى لانشاء المعنى يتم فى الاصطلاحيات كبعت فانه ينشئ معناها الذى هو التمليك ويوجده فلا يتحقق بدونه لا فى نحو اضرب وما أحسن زيدا فلا بد من تاويل قولهم بالنسبة له اما على ان المراد فى نحو اضرب أنه لانشاء الطلب اللفظى وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى فى قولهم انه لانشاء المعنى على المسامحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لثبوته وان لم يوجد اللفظ لان الطلب ميل النفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا وكذا التعجب الذى هو انفعال النفس عند ادراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيدا أم لا واما على ان المراد بانشاء المعنى وايجاده فهم ذات المعنى منه وان اللفظ وضع للمعنى لا لحكايته وبيان ثبوته كما فى الخبر (قوله وان الجملة اعم منه) أى والاصح أن الجملة أعم من الكلام عموما مطلقا اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والاصل فى الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ومقابل الاصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشرى واطلاق الجملة على ما تقدم مجازى باعتبار ما كان لان كلا منها كان جملة قال فى شرح الحدود والاعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر الى المفهوم وأما بالنظر الى الاستعمال فهو على بابه انتهى (قوله وأقل ائتلافه) يرد عليه الاماء على ما مر (قوله كهذا زيد) لو أسقط ها التنبيه كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل بزيد بعمرو ونحوه مما لا ينصرف فلا يكون فيه تنوين لان التنوين حرف (قوله او حكما) منه نحو جسق مهمل لان اللفظ اذا أريد به نفسه تجرى عليه أحكام الاسم وان كان مهملا وأما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة لانه يبقى الاشكال فى أنه مضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما (قوله مع مرفوعه المستتر) كذا قيد فى التصريح وقضيته أن الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة وليس فى حكم المفرد وهو ما اقتضاه كلام المغنى فى تقسيم الجملة الى صغرى وكبرى وفى المختصر للسعد فى بحث تقديم المسند اليه أنه كالوصف مع مرفوعه المستتر فى باب المبتدى والخبر وعلله فى المطول بانه جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه قال وهذا معنى قول السكاكى وأتبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه أى جعل تابعا لعارف المسند الى

فعل وأربعة اسماء جملة الشرط وجوابه أو القسم وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما وان الجملة أعم منه (واقل ائتلافه) عند النحاة خبرا كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكما (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم الاسم المفرد

الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد انتهى وقضية كلام الشارح كالتصريح أن الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم المفرد مطلقا وفى المطول بعد قوله ولهذا لم يحكم بانه مع الضمير جملة ما نصه وأما فى صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما وفى صورة لام التعريف على صريح الفعل انتهى وفيه ان المقرر أنه شبه الجملة كالظرف لا جملة وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس بجملة ذكره فى باب الفصل والوصل وسنذكر كلامه لكن قال السيد فى حواشيه هنالك وأما نحو أقائم الزيدان فكلام وجملة لانه مؤول بالفعل فاسناده أصلى وأيضا مقصود بالذات والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لكون اسنادها أصليا التأويلها بالفعل وليست بكلام اذ ليس اسنادها مقصودا لذاته انتهى وذكر نحوه فى حواشى شرح المفتاح وعموم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل المضمر فيكون موافقا لما مر عن المطول وقوله وأما نحو أقائم الخ مأخوذ من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه معتمدا ويدخل فيه المعتمد على المبتدا وغيره مما قرر فى باب اعمال الصفات وحينئذ فالوصف مع مرفوعه فى نحو قائم أبوه جملة وهذا يخالف ما ذكره السعد والسكاكى فى بحث تقديم المسند اليه ورأيت بخط المصنف فى هوامش ابن الناظم فى باب المبتدا والخبر ان قلت اذا قلنا زيد قائم أبوه هلا كان الوصف مع مرفوعه جملة فهذه مسئلة كثيرا ما يسئل عنها وفيها جوابان أحدهما ان جريان الوصف مجرى الفعل فى العمل انما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدأ فيكون المبتدا شرطا فى كون الوصف وفاعله جملة فما صدق انا جئنا للمبتدا بخبر هو جملة اعترض بانه يلزم منه أن لا يكون قام فى زيد قام جملة لان الفاعل انما جاء بعد المبتدا اذ لو قدر أصله قام كان لا مرجع له والجواب ان قام مع فاعله جملة قطعا جاء المبتدا أو لم يجئ ولا يتوقف فاعله على أن يجئ مبتدأ بدليل قام زيد وانما توقف على المبتدا هنا هذا الفاعل الخاص وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف فيتوقف على المبتدا أو ما يكون بمنزلته الجواب الثانى أن الوصف وفاعله المسمى واحد فهما كشئ واحد والشئ الواحد ليس بجملة فكذا ما نزل منزلة الشئ الواحد ولا كذلك الفعل والفاعل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما غيران فلا يمكن أن ينزلا منزلة الشئ الواحد وهذا الجواب قد يعترض بان المبتدا والخبر جملة مع انهما بمنزلة الشئ الواحد لانهما المسمى واحد وقد يجاب بالفرق وهو أن مشابهة الوصف ومرفوعه للشئ الواحد من ثلاثة أوجه كونهما المسمى واحد وهذا يشاركه فيه المبتدا والخبر وأن الفاعل أبدا مع رافعه كالشئ الواحد وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل وان فاعل الوصف فى بعض الاحيان يكون كالشئ الواحد الذى لا وجود له وذلك لانه اذا كان ضميرا لم يكن له لفظ اذ لم ينفصل سواء كان لغائب أو غيره تقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم وانما يستتر فى الفعل ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباك الوصف به للزوم استتاره فيه فان قلت هلا قيدت كلامك بالالف والواو قلت ليست الالف والواو فى قائمان وقائمون مثلهما فى يقومان ويقومون بدليل انقلابهما للعوامل وانما هما بمنزلة رجلان وزيدون انتهى وهو صريح فى أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس بجملة وان اعتمد على المبتدا ولا فرق بين الاعتماد على المبتدا أو غيره من نفى أو استفهام فنحو أقائم الزيدان وما قائم العمران ليس بجملة ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدا الواقع خبرا ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو مررت برجل قائم أبوه وبين غيره فتدبر وبان بهذا ان بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهى اذ لا شبهة ان الوصف مع مرفوعه الظاهر كلام اذا اعتمد اتفاقا وان لم يعتمد عند الاخفش وابن مالك ومن تبعهما لانه لا يشترط فى الكلام الاسناد الاصلى نعم من يشترطه كالرضى لا يجعل المصدر والصفات المسندة الى فاعلها كلاما وتبعه فى المطول فقال فى أول باب الفصل والوصل الاصطلاح المشهور على ان الجملة أعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته أولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست جملة ولا كلاما لان اسنادها ليس أصليا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا أو حالا جملة

وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته انتهى وهذا غير معهود فان القوم لم يذكروا في النسبة بينهما الا التساوى أو العموم والخصوص المطلق نعم أورد بعضهم على ذلك أن الاماء كلام لا جملة و يجاب بأن ذلك ليس متفقا عليه وأيضا فهو فرد نادر نظر فيه لجانب المعنى و بملاحظته يكون جملة ولولا ملاحظة المعنى لزم وجود الكلام بلا اسناد كما لا يخفى (قوله بدليل انه لا يبرز في تثنية ولا جمع) أى والالف في قائمان والواو في قائمون علامة اعراب بدليل انقلابهما للعوامل كما مر عن المصنف لا ضمير كما في يقومان و يقومون واستدل السكاكى بعدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل (قوله فليتأمل) لعل وجه الامر بالتأمل أن كون الاسمين في حكم اسم واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين (قوله أو من فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر (قوله ونعم العبد) أشار به الى انه لا فرق في الفعل بين المتصرف وغيره لكن قال شيخنا العلامة الغنيمى لا يظهر التمثيل به بناء على كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبره فتأمل أى لانه حينئذ يكون من التأليف من اسم وجملة بخلافه اذا جعل المخصوص خبر المبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف لانه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم لكن أنت خبير بان المخصوص في المثال غير مذكور فلا يعد من اجزاء الكلام (قوله أن يتلفظ بهما معا) معية لفظ لا آخر بمعنى البعدية أومع لا تقتضى الاتحاد في الزمن كما صرح به بعضهم (قوله على الصحيح) مقابله ماذهب اليه ابن طلحة ومر ما فيه (قوله ووقوع الالفة الخ) الظاهر ان المراد بالالفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى أو اضافتها اليها او وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شئ من ذلك كجاء قام (قوله فهو أخص من التركيب) أى مطلقا

(فصل) هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنها أو مفصولة عنها وتقدم عند قول الشارح تنبيه من جهة الاعراب ما يجرى نظيره هنا (قوله وعلاماته) أى علامات أنواعه وكان الظاهر وعلاماتها لذكر الانواع قبل الضمير التى العلامات لها في الحقيقة (قوله وأنواع الاعراب) أى من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب اسم أو فعل فلا يرد أنه ان أراد أنواع اعراب الاسم أو الفعل فهى ثلاثة فقط وان أراد أنواع اعرابهما فهى ستة والواو في قوله وأنواع استئنافية وهو قليل جدا والمعهود مجىء الجملة للاستئناف بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمى في حواشى الحفيد على المختصر والنوع والضرب والصنف والقسم ألفاظ متقاربة المعنى أو متحدته يعنى ان بعض افراده مسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا منطقية لان كونها كذلك يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا كان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا وقول الشارح الذى هو جنس لها عند النحاة يشير لذلك (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال والتفصيل ولانه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللاشارة الى ان الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما مرت الاشارة لنظيره (قوله بالاستقراء) أى لا العقل (قوله وهى رفع) جعل قوله رفع وما عطف عليه خبر المبتدا المحذوف والظاهر أنه بدل مفصل من مجمل وعلى كل يحتاج لجعل العطف سابقا على الاخبار أو البدلية على ما علم مما مر في نظائره ثم الاولى وهو بالتذكير مراعاة للخبر (قوله بحركة أو حرف) أى يتحقق و يتصور بهما فلا ينافى ان الرفع هو الحركة والحرف على الاصح من أن الاعراب لفظى فكان الظاهر أن يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص وقس عليه ما بعده وأو للتنويع فاندفع ما قيل ان الرفع ليس احد الامرين من غير تعيين ومثله ما بعده (قوله بذلك) أى المذكور وليس افراد الاشارة لانها بعد العطف بأو لان أو التى يفرد بعدها نحو الاشارة التى للشك لا التى للتنويع كما هنا (قوله أو حذف) أى للنون (قوله وكلاهما يوجد) ظاهره انه جعل قوله في اسم وفعل خبر مبتدأ محذوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب والمزج

بدليل انه لا يبرز مع التثنية أو الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط كذا قيل فليتأمل (أو من فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد ولا يشترط في جزأى الكلام أن يلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الآخر كاستقم وقد لا يلفظ بهما كالمقدر بعد نعم في جواب من قال أقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح والتاليف وقوع الالفة بين الجزأين فهو أخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى أخرى فاكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوى

(فصل)

عقده لانواع الاعراب وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا (وأنواع الاعراب) الذى هو جنس لها عند النحاة (أربعة) باستقراء وهى (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بذلك أو بحذف وكلاهما يوجد (في) المعرب من (اسم وفعل)

لايصير المجموع كلاما واحدا حقيقة بل نصيره كالكلام الواحد فلا يضر التصريح بمتعلق الخبر مع كونه كونا عاما فى المزج على ان ماذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا تقديره يوجد هذا وقدر فى التصريح هنا يشتركان وفيما بعده مختص فقال رفع ونصب يشتركان فى اسم وفعل وجر مختص بمعنى فى اسم وجزم مختص بمعنى فى فعل اهـ وذلك هو المناسب لانه انما يقدر المتعلق عاما حيث لم تقم قرينة على الخصوص وكان الشارح عدل عنه لان الرفع والنصب لايشتركان فى الاسم والفعل بل الامر بالعكس ثم انه قدر أولا الفعل وثانيا الاسم اشارة لجواز الامرين وأما تقديره ثانيا بمعنى فلان الاختصاص لا يتعدى بفى بل بالباء (قوله نحو زيد يقوم) أى نحو الرفع فى ذلك وقس عليه مابعده (قوله ولان كل مجرور) أى بحرف أو بالمضاف فلاحاجة الى زيادة أن المضاف اليه فى الاضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف اليه أو تخصيصه وهما من خواص الاسم والاضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها (قوله بسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) لحرف العلة من المعتل أو النون من الافعال الخمسة ولو قال وجزم بحذف كان أحصر (قوله وقيل انما اختص الخ) نقله ابن مالك وذكر قبله مانصه انما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول عامله على الفعل وانما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخول عامله على الاسم وقيل الى آخر ماهنا ولعل وجه التمريض انا لانسلم انه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وذلك لان التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يؤدى وجوده الى عدمه وأيضا فتحريكه يؤدى الى عدمه فى اللفظ لافى التقدير نحو لم يكن الذين كفروا وقال شيخنا الغنيمى يمكن أن يوجه بانه يجوز دخوله حيث لايؤدى الى محذور بان يدخل الاسماء التى لاتنوين فيها كما ان الجر بالكسرة لايدخل كل الاسماء وانما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الدخول فتأمله (قوله فيحرك الساكن الاول) يعنى كما هو الغالب (قوله لعدم استغناء الكلام عنه) أى بالنسبة الى النصب والجر او دائما فى جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما دائما فاندفع ماقيل ان الكلام قد يتألف من كلمتين مبنيتين وان أجيب عنه بان المراد بالرفع ولو حكما واندفع أيضا ايراد نحو ألا ماء فانه كلام ولارفع فيه (قوله لاشتراك الاسم والفعل فيه) أى فهو أعم والاعم اقدم واسبق الى البال فناسب أن يقدم فى الذكر لكن فيه أن المشترك كالمركب والمختص كالبسيط والمركب من شيئين يوخر عنهما ويجاب بان النكات لاتتزاحم (قوله وكون الحركات) أى والحروف والحذف لايقال اذا كانت الحركات والحروف أنواع الاعراب وقد تقرر أيضا انها انواع البناء لزم اجتماع الاعراب والبناء على ذات واحدة وهو مستحيل لانهما ضدان لانا نقول ليست المذكورات بمجردها اعرابا ولا بناء حتى يلزم ماذكر بل ان كانت مجلوبة للعامل فهى اعراب والا فان لزمت الآخر فهى بناء والا فهى أعم من الاعراب والبناء والرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة عند البصرى بالاعراب والضم والفتح والكسر بالبناء وأما الضمة والفتحة والكسرة فتعم الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما كضمة قاف قفل والكوفى يطلق كلا على كل فان قيل جعل المذكورات انواعا ينافى جعل بعضها أصولا وبعضها فروعا لان الاصالة والفرعية لاتعقل فى الانواع بخلاف العلامات قلت الانواع التى لا يعقل فيها ذلك المنطقية وليست مرادة ولو سلم ارادتها فالممتنع تفرع بعض افراد النوع على بعض من حيث كونها افرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الافراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح فى نظر الواضع ومثل هذا معقول فى الانواع أو دائما فى جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما دائما (قوله ما اختلف به آخر المعرب) ما عبارة عن حركة أو حرف أو سكون أو حذف فاندفع النقض بالعامل والمقتضى والاسناد والمتكلم والسكون المقدم أو اللاحق والمركب منها ومن الحركة فان كلا منها وان كان سببا للاختلاف لكن ليس بحركة ولا حرف وبقى النقض بما اذا كان العامل حرفا واحدا كحرف الجر فلو أريد بحرف حرف المبانى وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة أو أريد بحرف آخر لم يتجه ورود ذلك ولو جعلت

فالرفع فيهما نحو (زيد يقوم) والنصب فيهما نحو (ان زيدا لن يقوم وجر) بحركة أو حرف ولايوجد الا (فى اسم) لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه فى المعنى والمخبر عنه لايكون الا اسما (نحو) مررت (بزيد) فزيد فى المعنى مخبر عنه بانه ممرور به (وجزم) بسكون أو حذف ولايوجد الا (فى فعل) وذلك (نحو لم يقم) لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر فى الاسم لما فاته من المشاركة فيه فحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك أن المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدى وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب جار على مذهب المصنف من ان الاعراب ما اختلف به آخر المعرب

ماعلى عمومها خرج العامل ومابعده بالسببية القريبة المفهومة من الباء وان نوزع فيه بالنسبة للمركب منها ومن الحركة لانه سبب قريب وخرج بقيد الآخر مابه يختلف وسط المعرب نحو جاءني امرؤ فان ماقبل الآخر تابع للآخر وباضافة الآخر الى المعرب مابه يختلف آخر الاسم المبني نحو من ابنك ومن أبوك وآخر الحروف نحو من أبيك ومن البصرة ومن زيد وخرج مابه اختلاف آخر غلامي و بصري وضارب به بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبني لان كسر آخر الغلام وراء بصري وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المبني ومن قال لابد من تقييد الاختلاف بالحيثية أي اختلاف آخر المعرب من حيث انه معرب لاخراج هؤلاء لم يتنبه لذلك فان قلت لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه آخر الكلمة ولا يكون الشئ سببا لاختلاف نفسه قلت الآخر أعم من كل حرف مخصوص فالالف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء الى كونه ألفا ولولاها لكان بحاله فان قيل لا يحصل الاختلاف الا بحركتين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما ولا على اعراب المعرب ابتداء اذ لا اختلاف فيه أجيب بأن المراد بالسببية أن يكون له دخل في الاختلاف أو ما يحصل بحصوله بلا احتياج الى شئ بعده وكل حركة كذلك في نفس الامر ولو في بعض المواضع لا بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب أو سكون (قوله لأنه) أي الاعراب (قوله اختلاف آخر المعرب) أي تغيره ذاتا أو صفة حقيقة أو حكما وبقي من التعريف لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا وشرحه يعلم مما مر (قوله لان الاعراب عنده لفظي) قال شيخنا الغنيمي يعني فيكون الرفع نفسه وكذا مابعده هو الاعراب لا لقبا على الاعراب هذا معنى كلامه ولك فيه نظر وهو أنه يجوز أن يكون لفظ الرفع ومابعده لقبا على الاعراب يعني على أنواعه وهي الآثار المخصوصة وذلك غير مناف لكون الاعراب لفظيا خلافا لما فهمه الشارح وبتأمل ماقررنا يندفع قوله ولان من حق اللقب الخ فان المراد بقوله وألقاب الاعراب ألقاب أنواعه فكلامه على حذف مضاف كما هو واضح وبعبارة أخرى من قال ان الاعراب لفظي فسر الرفع ومابعده بأنه أثر مخصوص ومن قال انه معنوي فسره بانه تغيير مخصوص وحينئذ فلا فرق بين التعبير بانواع الاعراب وألقاب الاعراب اذ من البين أنه ليس المراد بالانواع لفظ الرفع ومابعده بل معناه نعم من عبر بألقاب الاعراب أراد أن لفظ الرفع مثلا لقب على النوع وتفسيره حينئذ تابع لتفسير الاعراب فان فسر بانه لفظي فسر مسمى اللقب وهو الرفع مثلا بانه أثر مخصوص وان فسر بانه معنوي فسر بانه تغيير مخصوص فتأمله انتهى (قوله أي المرفوع) اشارة الى أن نائب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذي استلزمه يرفع وأراد بالمرفوع ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل الحاصل أو أراد بيرفع معنى يوجد ويتحقق ويصح أن يكون نائب الفاعل ضميرا عائدا على اسم وفعل بتأويلهما بما ذكر ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمة أي يوجد الرفع ويتحقق بوجود الضمة من تحقق الكلي في جزئيه لكنه لا يناسب الاستثناء الآتي ويحتمل أن يقرأ فترفع بالبناء للفاعل على انه مسند لضمير المخاطب وقس على جميع ذلك نظائره بعده (قوله فالضمة علم ومسماه الرفع) اشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعا للقوم ولهذه الانواع الاربعة علامات الخ بأنه انما يتجه على القول بان الاعراب معنوي لا لفظي وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم الخ ورد بما حاصله انه ان أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع انه مصروف قطعا أو علم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لسائر افراد الرفع وأجيب أيضا عن الاعتراض بانه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب فهي اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبان العلامات هي الحركات والسكنات البنائية وهي الضم والفتح والكسر والسكون وذو العلامات هي الحركات والجزمات الاعرابية وهي الرفع والنصب والجر والجزم وان اتحدا في الخارج كما في الحد والمحدود وهذا ان رد الى ماقبله فذاك والا فالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجلوبة للعامل والحركات الاعرابية يعتبر فيها أن تكون مجلوبة له وشئ واحد لا يكون مجلوبا وغير مجلوب فكيف

لانه اختلاف آخر المعرب على ماهو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع دون الالقاب المعبر بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظي ولان من حق اللقب أن يصدق على مالقب به كان يقال الاعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزام حمل الاخص على الاعم ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع نائبة عنها أشار الى الاول بقوله (فيرفع) أي المرفوع من اسم وفعل (بضمة وينصب) أي المنصوب منهما (بفتحة ويجر) أي المجرور من اسم (بكسرة ويجزم) أي المجزوم من فعل (بحذف حركة) فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وقدم أمثلتها هذا هو الاصل

لان الاعراب بالحركات والسكون أصل للاعراب بالحروف والحذف اذلا يعدل عنهما الا عند تعذرهما وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النائب سبعة أبواب أعربت بغير ماذكر وتسمى أبواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل ووجه انحصارها فى سبعة أن النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء (٧٠) الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم أو حركة عن حركة وهو باب الجمع بألف وتاء وباب مالا ينصرف أو حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وهو باب الامثلة الخمسة أو حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى والمجموع وأتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها فى غالب الاحوال لكن كان الاولى أن يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة كما فى التسهيل والشذور لان ذلك أقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة فكان ينبغى أن يثنى بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله (الا الاسماء الستة) وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتى منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل

(وهى أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذومال)

أى صاحبه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن منكرا لجواز اتمامه كما سيأتى والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة للاضافة كلفظى العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة رضى الله عنهم وان أطلقت على غيرها فتوسع والحم أقارب الزوج أبا كان أو أخا أو غيرهما ولذا أنث الضمير وقد يطلق على أقارب الزوجة والهن اسم يكنى به عن أسماء الاجناس وقيل يختص بما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة ومثل ذو مال أى المضافة الى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الى علم نحو أنا الله ذو بكة أو وصف نحو وفوق كل ذى علم عليم أو جملة نحو

يتصور اتحادهما فى الخارج وأيضا فالاعراب هو الاثر الخارجى والقصد من وضع العلامة تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد فى الخارج لا يتصور تميز ولا دليل ومدلول واختار بعضهم فى الجواب ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوى جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين لهم فى ذلك من غير قصد (قوله لان الاعراب الخ) هذا لا يفيد اصالة الفتحة بالنسبة للكسرة فى الجمع بالف وتاء ولا اصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ولا اصالة الفتحة بالنسبة الى حذف النون فى الافعال الخمسة (قوله الا عند تعذرهما) قد يقال ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الاعراب بالحركات لجواز تقدير الحركات ولهذا ذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه وقد صرح فى الاسماء الستة بان اعرابها بالحركات ممكن (قوله باعتبار المحل) أى المواضع التى تقع فيها النيابة (قوله لا النائب) أما باعتباره فعشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وأربعة عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحد عن السكون (قوله لشبهه بالفعل) يفيد تأخيره عما قبله وأما تقديمه على الامثلة الخمسة فلانه أشرف منها لانه اسم (قوله فكان ينبغى الخ) فيه أن النكات لا تتزاحم وقد أسلف أن تأخيره لشبهه بالفعل (قوله وان لزم منه الفصل الخ) به يعلم أن الشارح لم يبال بقطع النظير عن نظيره فسقط ما قيل أن المصنف ذكر المثنى وجمع المذكر السالم الى جانب الاسماء الستة لانهما شريكاها فى الاعراب بالحروف فتأخيرهما عنها قطع للنظير عن نظيره ثم ان المصنف لم يذكر شيأ من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير جهة النيابة فلا معنى للقول بانه يلزم على ما قاله الشارح القطع فى الاحكام وانما كان يظهر لو تكلم المصنف على شئ من أحكامهما كضابط ما يجمع بالالف والتاء وذكر أحكام ما لا ينصرف الآتية هذا وليس فى كلام الشارح ما يقتضى أنه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى ليلزم عليه الفصل بين ما لا ينصرف وجمع المؤنث وهما النظيران فى الاعراب بالحركات وبتسليم انه أراد ذلك فهو لا يبالى بالفصل بين النظائر (قوله الا الاسماء الستة) أى فى احدى لغاتها (قوله وما عطف عليه) أى القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا يخفى ان المنصوب عليه الاسماء الستة لا الا الاسماء الستة ومنصوب خبر عن المبتدا وهو قوله بمعنى مقوله وما بعده وهو قوله الا الاسماء الستة بدل أو بيان وما قبله وهو قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بقرينة الاستثناء لان النكرة فى الاثبات قد تعم نحو علمت نفس ما قدمت وأخرت أى الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ثابت فى كل اسم والجزم بحذف حركة ثابت فى كل فعل الا الاسماء الستة وما عطف عليها (قوله بنقص الهن) قال شيخنا العنيمى لم يقل باسقاط الهن لما فى التعبير بما ذكره من التورية الظريفة والمقابلة اللطيفة (قوله لجواز اتمامه) أى اثباته واعرابه بالحروف (قوله على هذه الامثلة) أى على كلماتها (قوله وان أطلقت على غيرها) هل الضمير يرجع الى العشرة أو العبادلة أو الاسماء الستة كأن أطلقت على ما يشمل ذو الطائية (قوله على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للذكر ويقال حموه أى أقارب زوجته (قوله يكنى به عن اسماء الاجناس) فاذا لم يضف كان كناية عن النكرات واذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة وقد زعم بعضهم انه اذا لم يضف يكنى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله أعطاك فضلا من عطيته * على هن وهن فيما مضى وهن * يعنى حسنا وعبد الله وابراهيم بن حسن وقيل المراد بالهن فى كلامه الحقير وظاهر كلام الشارح كالمصنف فى الشرح انها كناية عن الالفاظ الدالة على الاجناس وهو ظاهر قول بعضهم انها تكون كناية عن العلم لكن فى الصحاح انها كناية عن نفس الشئ لا عن لفظه ويمكن ارجاع القولين لمعنى (قوله بما يستقبح التصريح به) أى من العورة والافعال القبيحة (قوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس ظاهر الخ) أى الاضافة لازمة وما الا انها ملازمة

للاضافة لغير الياء كما فى الاوضح ومثل مبتدأ خبره قوله ذو المضافة وقوله أو وصف عطف على علم وقوله
أو جملة عطف على علم أيضا ومراده بالوصف المعنى القائم بالغير لا الوصف النحوى ومراده أيضا غير المشتق
كما مثله بقوله وفوق كل ذى علم عليم لا المشتق فانها لا تضاف اليه لانه أتى بها وصلة لما لا يصح الوصف فيه نحو
العلم والحسن والمال والذهب والفضة وجوز بعضهم اضافتها للمشتق وخرج عليها قراءة ابن مسعود
وفوق كل ذى عالم عليم وأجاب الاكثرون عنها بان العالم هنا مصدر كالباطل أو بان ذى زائدة والمراد باسم
الجنس ما يقابل الصفة كما قاله الفهامة الدمامينى فى شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يضفن أى ذو وفروعه
الا الى اسم جنس ظاهر قال فى الشرح أى يشترط فى الاسم الذى يضفن اليه أن يكون ظاهرا احترازا من
أن يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة أى المشتق
ولهذا اصح قوله بعد ذلك ظاهر فلا يقال ذو عاقل وعلل ذلك ثم قال وقد توهم بعض الاغبياء ان المراد باسم
الجنس النكرة واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان تصل ذا رحمك وغاب عنه مواضع
فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذى الطول ذى الجلال والاكرام انتهى كلامه مفرقا
وتتعين مراجعته ليعلم منه ما وقع للشارح هنا من الاختصار المخل فان قوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس
ظاهر ذو المضافة الخ ان أراد انها مثلها فى مطلق الاعراب بتلك الحروف فهو مسلم لكن يرد عليه ان قوله
أو وصف نحو وفوق كل ذى علم عليم يقتضى أنه ليس باسم جنس ظاهر وقد علمت من كلام الدمامينى ان
المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ فيدخل فيه نحو وفوق كل ذى علم وقد مثل فى شرحه لاسم الجنس
بقوله نحو ذو علم وذات حسن وحينئذ فلا حاجة الى قوله هنا أو وصف المقتضى للمغايرة أو تشبيه الشئ
بنفسه أى ما يصدق عليه فتأمله وان أراد بقوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الى العلم الخ
أن المثلية فيهما باطراد كما ان اضافتها الى اسم جنس باطراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع فان الاضافة الى
المذكورات ليست قياسية مطردة كما صرح به أيضا الدمامينى رادا على أبى حيان ومن تبعه هذا ما حرره
شيخنا العلامة الغنيمى قال وما كشف عنى غمة هذا المحل الا البدر الدمامينى وذكر الرضى انه انما جازت
الاضافة الى العلم فى ذو يزد وذوى آل محمد لتأويل العلم بالجنس أى صاحب هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم
(قوله اذهب بذى تسلم) أى فى وقت صاحب سلامة فالباء ظرفية وذى صفة لزمن محذوف نكرة وهى بمعنى
صاحب وقيل بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلته والاصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ورده
فى الباب الثانى من المغنى وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك كما تقول افعله مقرونا بسعادتك
وقيل للقسم وهو خبر فى معنى الدعاء أى والله يسلمك (قوله لكان أحسن) لشموله للمضافة للعلم وما بعده
قال شيخنا وفيه ان المصنف كغيره اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام فى الاسماء
المعربة التى خرجت عن الاصل فتأمل أقول تأملناه فوجدناه غير ظاهر لان المصنف نطق بذى مضافة لاسم
الجنس واعرابها المذكور لا يتقيد بذلك وقوله على ان الكلام الخ لم يظهر معناه (قوله والتقييد بالمعرب
الخ) قال شيخنا لا حاجة للمصنف بهذا القيد فانه نطق بها مضافة وتلك غير مضافة وأقول هو لم يدع الاحتياج
للاخراج بل للشمول وبعد ذلك حصل الاخراج (قوله ذو الطائية) فانها موصولة بمعنى الذى وأخواته
والفرق بينها وبين ذو بمعنى صاحب ان التى بمعنى الذى لا تقع صفة الا لمعرفة لانها معرفة بالصلة والتى بمعنى
صاحب يوصف بها النكرة ان أضيفت لنكرة والمعرفة ان أضيفت لمعرفة (قوله فان المشهور بناؤها)
أى على السكون كما فى الشذور وسيأتى فى الشرح فى الموصولات ولزوم الواو فى الاحوال كلها غالبا وفى الهمع
انها مبنية على الواو وقيل مبنية على الضم قال الشارح فى الموصولات وهو وهم وليست حرفا واحدا بل
حرفان (قوله وقد تعرب الخ) أى فتكون مرفوعة بالواو ومنصوبة بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكل
اعرابها على كون الشبه الافتقارى موجبا للبناء اما لان ذلك فى المشهور ولغة الجمهور أو لان افتقارها
ليس متأصلا ولا على حصر أبواب النيابة فى سبع لان من اعربها أدرجها فى تلك الابواب كما يؤخذ من

اذهب بذى تسلم فلو قال كما
فى العمدة وذو المعرب لكان
أحسن والتقييد بالمعرب
لاخراج ذو الطائية فان
المشهور بناؤها وقد تعرب
فتجرى مجرى ذى المعرب

قول الشارح فالاسماء حينئذ سبعة ويجرى ماذكر فى اعراب اللذين رفعا عند بعضهم (قوله فالاسماء الخ) أى التى تعرب الاعراب المذكور لا الاسماء الستة قال شيخنا الغنيمى ويمكن أن يقال ان الاسماء الستة حيث كانت علما بالغلبة على ما أعرب بهذه الحروف صح أن يكون مراده الاسماء الستة غاية الامر انها ستة بحسب اللفظ وان كانت معانيها أكثر وقريب من ذلك ماقيل فى الافعال الخمسة (قوله فترفع بالواو) علة لكون باب الاسماء الستة من أبواب النيابة ولو قال فان رفعها الواو كان أولى (قوله فلو ثنيت) نحو أبوان وأخوان وحموان وبه استدل على ان لامه واو وقيل ياء من الحماية لان احماء المرأة يحمونها وذوا مال وهنوان وفوا الزيدين (قوله والمجموع الخ) ظاهر كلامه انها تجمع بالالف والتاء وفى الحاشية وان جمعت بالالف والتاء بأن أريد بالاب وماذكر معه مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيمى وعموم كلامه شامل للحم والهن فليحرر وقال المصنف فى شرحه لم يجمع منها جمع تصحيح الا الاب والاخ والحم انتهى وظاهره سماع هذا الجمع فى الحم وقال ابن مالك ولو قيل فى حم حمو لم يمتنع لكن لا أعلم انه سمع قال أبو حيان ينبغى أن يمتنع لان القياس يأباه وحكى بعضهم سماع هنون وذوو ون وعن ثعلب أنه يقال فى فم فون وفين قال أبو حيان وهذا فى غاية الغرابة (قوله لغير ياء المتكلم) التقييد بالمتكلم ايضاح لان الياء المضاف اليها لا تكون لغيره ودخل فى كلامه لا أبا لزيد فانه جائز بدون شذوذ لانه مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه عند سيبويه والخليل والجمهور وغير متعديها ولهذا أعرب ماقبلها بدليل ثبوت الالف وانما يعرب اسم لا اذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف ويشكل عليهم لا أبالى وانما تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت مضافة لا للياء ولكنها معتدبها من جهة ان اسم لا التبرئة لا يضاف لمعرفة (قوله ولو تقديرا) هو ماجوزه ابن مالك تبعا للكوفيين والاخفش وخصه البصريون بالضرورة (قوله كقوله) أى العجاج وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكى له (قوله على الاصح بحركات مقدرة) أى كسائر الاسماء المضافة الى الياء وقال المبرد والكوفيون وابن مالك يجوز رد ما حذف منها وادغامه فيقال أبى بالتشديد قال

فلا وأبى لا أنسالك حتى * ينسى الواله الصب الحنينا

وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل فى البيت لاحتمال أن يكون جمع أبا جمع سلامة وذكر ابن مالك أن المبرد جوز ذلك حتى فى الحم والهن فلا عبرة بماذكره ابن الحاجب كالزمخشرى من انه لا يجوز الرد فى الحم والهن قطعا لان الاثبات فى كلام الثقات مقدم على النفى ويقال فى فم فى فى الاكثر ويجوز فى وأصله فوه بالفتح والسكون حذفت الهاء وانقلبت الواو ميما لانهما شفويتان حذرا من سقوطها وبقاء الاسم على حرف واذا أضيفت ردت الواو وقلبت ياء وكسر ماقبلها قال الشهاب ابن قاسم فى حواشى ابن الناظم والثانى يعنى من الامرين ان هذه يعنى أخى وأبى وفى بالادغام ورد المحذوف اذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا فى جمع المذكر السالم اذا أضيف للياء نحو جاء مسلمى فيه نظر ولا يبعد أنه كذلك ولا ينافيه قول المصنف أول الكتاب وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا لليا لانه مبنى على عدم رد هذه الاسماء عند الاضافة الى الياء اه واعلم أن كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وانما اقتصر على الثلاثة لانها محل وفاق والا فما قاله يجرى فى الحم والهن على مانقله ابن مالك والذى لم يستبعد كلامهم يصرح به كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للصحيح من ان الاعراب بحركات مقدرة فقوله على الاصح متعلق بقوله بحركات مقدرة أو باعربت باعتبار تعلق الظرف به لا باعربت بقطع النظر عن ذلك ليكون اشارة الى القول بانها مبنية أولا ولان ذلك معلوم من الخلاف فى مطلق المضاف للياء الذى من افرادها هنا بقى هنا شئ وهو ان الفم اذا أضيف الى الياء ردت له الواو وقلبت ياء عند الجمهور أيضا فهل يقال انه معرب بالحروف المقدرة رفعا ونصبا للثقل والظاهرة جرا أو معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من اطلاقهم انها اذا أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة قال العصام القول بأن

كما قاله ابن مالك فالاسماء حينئذ سبعة (فترفع بالواو) نيابة عن الضمة نحو أبونا شيخ كبير (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة نحو ان أبانا لفى ضلال مبين (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى أبيكم ولاعرابها بهذه الاحرف شروط أربعة أن تكون مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى والجمع وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة وان تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله

خالط من سلمى خياشيم وفا *

أى خياشيمها وفاها فلو أضيفت الى الياء أعربت على الاصح بحركات مقدرة

الاعراب بالحركة لا يظهر اذ الفرق بينه و بين مسلمى تحكم الآن يقال لو قيل فى حال النصب فأى لوجب الحكم بان الياء فى فى اعراب فلما قيل فى مطالقا علم ان الياء المدغمة فى الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابه ما كان عليه فى حال افراده دون اضافته انتهى وحاصله أنه لو كان معربا بالحروف لظهرت الالف حال النصب ولم تقلب ياء لعدم المقتضى لقلبها كما لم تقلب ألف التثنية لكن نقل فى الاشباه والنظائر عن ابن يعيش الفرق بين الالفين لانه وجد فى ألف التثنية سبب واحد يقتضى قلبها وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها فى التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها فقوى سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض (قوله الا ذو) فانها لا تضاف للضمير مطلقا بل تلزم الاضافة الى اسم جنس غير صفة فلا ينافى كلام الشارح السابق وذهب بعضهم الى جواز اضافتها الى المضمر واحتج بكثرة ما جاء من ذلك و يدل على شذوذه انه لم يستعمل مضافا الى مضمر الا جمعا لا مفردا (قوله باشتراط الاضافة) اذ لا توجد الاضافة مع النسبة وأما أبويك فالمضاف فيه الشخص المنسوب الى الاب لا الاب الذى هو من الاسماء الستة (قوله واستغنى عن التصريح بذكرها الخ) يقال عليه الاستغناء ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم فان المفهوم من النطق بها مضافة اما خصوص ما أضيفت اليه وحينئذ فتلزم أن يختص اعرابها بالحروف فيما اذا كان المضاف اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به واما عمومه فيشمل ما اذا أضيفت الى ياء المتكلم وقد تقرر عدم اعرابها بالحروف فى تلك الحالة ولهذا نص بعضهم على اشتراط اضافتها لغير ياء المتكلم وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك (قوله كما استغنى الخ) وذلك لانه نطق بفوها يا من الميم و بذ ومضافا وذو لا بمعنى صاحب لا يضاف واعلم ان صاحبا أعم من ذو فانها تضاف الى اسم الجنس وغيره (قوله ودونه) أى التضعيف وقوله منقوصا أى محذوف الآخر حال من ضمير ميمه وان كان مضافا اليه لان المضاف جزؤه (قوله و بحركات) عطف على بحركات السابق (قوله قصرا ونقصا) قيل كان ينبغى أن يقول وتضعيفا فان من اللغات العشر تثليث الفاء مع التضعيف وهو وهم سرى من قول التسهيل و يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها بعد قوله بتثليث فاء الفم مقصورا أو منقوصا فتوهم منه ان المضعف ليس منقوصا وليس كذلك وعذر ابن مالك فى افراد المضعف عن المقصور والمنقوص انه لم يذكر فى المضعف اللغات الثلاث فى المنقوص والمقصور والشارح ذكرها فى المضعف قاله شيخنا (قوله واتباعها لميمه) لم يقل لحركة اعرابه ليدخل مثل هذا فى بكسر الفاء تبعا لحرف الاعراب باعتبار حركته التى ليست اعرابية (قوله أفصحها) أى الفصيحة من بينها (قوله واقتصر فى التسهيل الخ) لانه أسقط الكسر مع التضعيف وهى أضعف اللغات وحكاها صاحب اليواقيت (قوله لان الحروف وان كانت الخ) مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع الا و الا و لكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام (قوله فاختار وا هذه الاسماء) لو قال أسماء لكان أولى لقوله بعد وخصوا هذه الاسماء الخ (قوله فى ان آخرها حرف علة يصلح للاعراب) أى سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد فانه لم يسمع فيها اعادة المحذوف عند الاعراب والمراد ان فى آخرها ذلك فى الجملة ونظرا الى المجموع فلا يرد ان الفم ليس لامه حرف علة وانما هى ياء حذفت اعتباطا أو ان المراد آخرها حرف علة أى الموجود المنطوق به وان لم يكن لاما وعبارة بعضهم وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحية لام بعضها وعين الآخر انتهى وهى أحسن من عبارة الشارح (قوله وفى استلزام كل منها الخ) أى معانى كل منها لان كلا من المثنى والمجموع لفظ لا معنى والاستلزام المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما ففيه خفاء ثم ان ظاهر كلامه جعل كل وجها للشبه وفيه ان الولد والوالد والقريب الى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى فالاولى واستلزام بدون اعادة فى ولا يرد ان مجموعهما وجد فى ابن لان همزة الوصل فيه بدل من اللام فكان البست حرف علة ثم الاولى أن يجعل وجه الشبه ان فيها حرفا بعد ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع المضاف اليه والتنوين واللام هذا وقد بين الجامى وجه الشبه بغير ما ذكره

وكلها تضاف الى الياء الا ذو وأن تكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات نبه عليه ابن الصائغ والهوارى وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط أعربت بالحروف واستغنى عن التصريح بذكرها فيها النطق بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو من الميم فان لم يخل منها أعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصا ولك تثليث فائه قصرا ونقصا واتباعها لميمه فهذه عشر لغات أفصحها فتح فائه منقوصا واقتصر فى التسهيل على تسع وانما أعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا أنها أقوى منها لان كل حرف علة لحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختار وا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون فى المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وخصوا هذه الاسماء لشابهتها المثنى والمجموع فى أن آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفى استلزام كل منها ذاتا

الشارح وذكر وجه اختيار كونها ستة فليراجع وقال العصام الاقرب أن يقال المعرب بالحروف فى الفروع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع أصلا انتهى وفيه ان الفروع أزيد كما يعلم من الاوضح وغيره (قوله لتظهر تلك اللام الزائدة) فيه أمران الاول ليس المراد بالزائد هنا الزائد على الحروف الاصول بل المراد به الزائد على الكلمة فى حال افرادها وعدم اضافتها بدليل جعل الزائدة وصفا للام والثانى ان كون الظاهر اللام لا يأتى فى فوك وذو مال فان الظاهر انما هو العين ولام الكلمة محذوفة اما فوك فاصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم فى الجمع أفواه وفى التصغير فويه وتفوه فلان بكذا وهذا أفوه من هذا وأفواه لا تدل على تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو حوض وأحواض فحذفت الهاء اعتباطا غير مطرد وقلبت الواو ميما لانها لو لم تقلب لانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحينئذ يلتقى ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف لذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز وحكاية الكوفيين شربت ماشاذة فلا يعتد بها وكان القلب الى الميم لانها من أحرف الزيادة وهى من مخرج الواو وفيها غنة كما فى الواو ومد فكانت أولى من غيرها من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمى والامران فى الحاشية وأقول فى الرضى ما نصه وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة انتهى المقصود منه وحينئذ فما فى الشرح تحريف وصوابه لتظهر تلك الذات اللازمة فيسقط الامران وأما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجرى على الكلامين لان قوة المشابهة بظهور اللام التى هى حرف علة وبظهور اللازم الذى هو الذات الاخرى بقى هنا شئ وهو انه على ما فى نسخ الشرح يقتضى انها لو لم تضف لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع الاعراب بالحروف ووجه ذلك ما قاله بعضهم فى توجيه اعرابها بالحروف حين الاضافة أنه يلزم اجتماع الساكنين فى المنكر مطلقا وفى المعرف حال كونه موصوفا نحو الابو الكريم والابا الكريم والابى الكريم وأما فى حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما فى مثل أبو العلاء الا انه قليل بالنسبة الى ما يلزم فى حال غير الاضافة (قوله هو المشهور من أقوال عشرة) نصره ابن مالك بأن الاعراب انما جىء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة هذا وفى الهمع أن الاقوال فى اعراب هذه الاسماء اثنا عشر فراجعه (قوله ورد بأن الاعراب الخ) رد أيضا بثبوت الواو قبل العامل وأجيب بان ذلك لا يمنع من كونها اعرابا (قوله بانه لا محذور الخ) أى فلم تبق الكلمة على حرف واحد وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضى بقاء الكلمة على حرف واحد فقول الراد الاعراب زائد على الكلمة ان أراد به زيادته تحقيقا دائما فممنوع وان أراد ولو اعتبارا فمسلم لكنه لا يستلزم ما ذكره من البقاء به على حرف واحد (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر فعاو جرا) أى ثم سكن الآخر لانه بعد الاتباع استثقلت الضمة والكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو فى حالة الجر ياء لسكونها بعد كسرة وقيد بقوله رفعا وجرا لانه قيل فى حالة النصب ان الواو تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا قيل وهذا أولى لتوافق الحالات كلها فى الاتباع فان قلت حركة الباء عارضة فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا قلت حركة الباء فى الاصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير أنهم قدروا حذفها والاتيان بحركة الاتباع ليجرى الباب كله على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الاصلية فى ايجابها القلب حرف العلة المتحرك بعدها فلحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة الاصالة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية (قوله وصححه المصنف) أى فى غير هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول المشهور ويحتمل انه تسامح فى جعله الاعراب بالاحرف لكون الحركات لا تظهر والحروف تفيد ما تفيده الحركات لو ظهرت (قوله ورجحه بغير ذلك الخ) حيث قال ولهذا القول مرجح آخر وهو أن من الاسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقوله أبو جاد هواز فلو كانت الواو من الاسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الاعراب لساوتها فى التوقف على

عامل

أخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها معربة بالحروف هو المشهور من أقوال عشرة ورد بان الاعراب زائد على الكلمة فيؤدى الى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد ولا نظير لذلك وأجيب بانه لا محذور فى جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه فى المثنى والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع وقيل انها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة كما فى المقصور واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعا وجرا وهو مذهب الجمهور وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ورجحه بان الاصل فى الاعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فاذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد أمكن فى هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه (والاصح

أستعمال هن) مضافا (كغد) أي منقوصا معربا بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذفت لامه اعتباطا وجعل الاعراب على عينه فهذا هنلك مثلا أفصح من هذا هنوك ومنه الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا واعلم ان لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هي أفصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان يبق على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قاله في شرح الشذور وفي كلامه هذا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة أسماء لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظى من الفضل باوفر نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي أي حذف الآخر وجعل ما قبله آخرا ولا يختص بالهن بل يجوز نقله في الاب والاخ والحم ومنه قوله * بأبه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم * وحكى أبو زيد بيانا فيه أخلك والفراء

عامل وفي عدم ذلك دليل على ان الامر بخلاف ذلك وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء ان اعراب الاسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات أو الحركات دون الحروف لان ذلك كله غير متوقف على عامل في المثال المذكور وما أشبهه واذا بطلت تلك الاقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير اليه ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصر به القول المشهور وابن مالك قدم ذكره قبل ذلك فثم في كلام الشرح للترتيب في الاخبار (قوله مضافا) أي لغير الياء كما علم مما مر ومضافا حال من هن لان المضاف عامل في المضاف اليه لكونه مصدرا وقيد بذلك لانه اذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح (قوله أي منقوص معرب) الظاهر ما في بعض النسخ أي منقوصا معربا الخ لان المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد أي عطف بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتنكير كالنعت كذا بخط شيخنا الغنيمي وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكر على النسختين لان التفسير لمجموع الجار والمجرور لا للمجرور فقط والمجموع في محل نصب على انه مفعول ثان لاستعمال فان قيل فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا قلنا نعرب ما بعد أي هنا بدلا لا بيانا لانهم جوزوا فيه الامرين والبدل يجوز تخالفه مع المبدل منه في ذلك (قوله مما حذفت لامه) من فيه للبيان لكن على تقدير مضاف أي من باقي ما حذفت لامه فلا يقال يلزم عليه ان البيان أعم من المبين (قوله اعتباطا) أي لا لعلة موجبة للحذف (قوله من تعزى الخ) عطف بيان أو بدل كل من الحديث ومعنى تعزى انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان وقوله فأعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف ومعنى لا تكنوا اذكروا له صريح اسم الذكر (قوله واعلم ان لغة النقص الخ) جواب عما يقال لغة النقص وان كانت أفصح بمعنى أكثر استعمالا الا انها ليست أفصح بمعنى انها غير مخالفة للقياس لان القياس يقتضي رد اللام المحذوفة عند الاضافة لان الاضافة ترد الكلمة الى أصلها وحاصل الجواب ان الاضافة لا ترد كل أصل بل الذي حذف لعلة والذي لم يحذف لعلة كيد حقه ان يبقى على نقصه حال الاضافة لكن بقي انها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع تحركها وانفتاح ما قبلها وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الاتمام في هن وفي باقي الاسماء الستة وبه تعلم ان القصر في أب وأخ وحم جاء على وفق هذا القياس وان الاتمام في هن مخالف لقياسين هذا والمذكور في الشرح وللاستعمال الكثير فتدبر وهذا الكلام من الشارح وقوله الآتي وفي كلامه اشارة الخ يدل على تفسيرا الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوي والا لم يكن لهذا الكلام موقع ولم تصح الاشارة اذ لولا ذلك لم يشر كلامه الا الى ان اعرابه بالحروف غير فصيح لا قليل ومن ثم صح قول المصنف والافصح الخ الدال على انه في الحالين فصيح مع ان حد الفصاحة باصطلاح المعاني لا ينطبق على المنقوص لمخالفته للقياس وهو قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا حذفها ولا على التام لمخالفته للقياس المذكور في الشرح وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعاني ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحوي كما في المختصر والمطول ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح للفصاحة نحوي (قوله فحقه ان يبقى) أي ما ينبغي ان يكون عليه (قوله الى ان اعرابه بالحروف) لو قال الى ان اتمامه لغة قليلة يعني سواء كان معربا بالحروف أو بحركات مقدرة عليها أو غير ذلك من الاقوال لكان أولى (قوله النقص اللغوي) أي أحد ما صدقات النقص اللغوي وقد يقال يدخل فيه فوك وذو مال لان الآخر فيهما محذوف والموجود انما هو العين كما صرح به الرضي واحترز باللغوي عن الاصطلاحي كقاض (قوله ومنه قوله بأبه الخ) أي ومن النقص في الثلاثة المذكورة النقص في أبه وأبه وأخلك وحمك في قول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي وما عطف عليه واختلف في معنى نفي الظلم فقيل ما ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقيل ما ظلمت أمه حيث لم تزن بدليل مشابهة الولد لابيه ورد هذان القولان بأن اسم الشرط عليهما لم يعد اليه ضمير من خبره (قوله وهو الزام الالف مطلقا) أي المنقلبة عن

لام ن فى الاحوال الثلاثة فتعرب بحركات مقدرة (قوله فدل ذلك على انه لغة لا ضرورة) فيه رد لقول بعضهم انه حذف فى البيت الاول الياء من الاول والالف من الثانى للضرورة فان نقل أحد من الأئمة انه لغة فذاك والا لم يثبت نقص أب بهذا الشاهد ومعلوم انه لا قائل بالتفرقة بين أب وأخ وحم فى ان النقص فيهن لغة وقد يجاب أيضا بأن المسئلة ظنية ولا شك ان الظاهر النقص (قوله ان أباها الخ) صدر بيت قاله أبو النجم عجزه * قد بلغا فى المجد غايتاها * والشاهد فى أبا فى المواضع الثلاثة لانه لما ثبت القصر فى الثالث قطعا علم انه قصر فيما قبله وان كانت ان بمعنى نعم فالقصر قطعا فى الجميع وألف غايتاها للاشباع اذ لا معنى للتثنية والضمير المتصل به للمجد وانثه حملا له على معنى الرفعة ويحتمل أنها للتثنية وجاء على لغة من يعرب المثنى بالحركات المقدرة على الالف وضمير غايتاها السلمى فى قوله واها السلمى وأراد غاية المجد من جهة أبيها وغايته من جهة أمها (قوله مكره أخاك لا بطل) مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وذكر الاخ للاستعطاف ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده وبطل معطوف بلا على مكره كما أعربه غير واحد قال شيخنا وهل يشكل عليه قولهم شرط العطف بلا ان لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر وهل يجاب بعد التسليم ان مكره فى قوة قولك جبان فلم يصدق أحد متعاطفيها على الآخر (قوله انه يقال للمرأة حماة) استدلال على القصر فى الحم ووجهه انه اذا قيل للمرأة ما ذكر استدعى ان يقال للرجل حمى لان صيغة المؤنث هى صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة (قوله والا المثنى) أى فى احدى لغاته اما سيأتى أنه فى بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو ما دل الخ) أى اسم دل وضعا على شيئين اثنين مذكرين أو مؤنثين أو مذكرا ومؤنثا وأغنى عن المتعاطفين فما دل جنس وعلى اثنين فصل أول يخرج لما دل على أقل كرجلان وجلمان أو أكثر كصنوان ومنه فارجع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثنى وانما هو ملحق به كلبيك وسعديك ولا دلالة للفعل فى التعريف على زمان فلا نقض بما سمى به من المثنى وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان يخرج لنحو كلا وكلتا وأما قوله فى كلت رجلاها سلامى زائده * فالالف محذوفة للضرورة وشفع وزكا بالتنوين اسم للشيئين بناء على قول البدر ابن مالك انهما يدلان على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لا يدلان عليهما الا ان شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا يدل عليه فخرجا بالفصل الاول وان أجيب بانه يدل عليه عموما لا خصوصا وأورد على التعريف انه صادق على الضمير فى أنتما قائمان وعلى اثنين واثنتين اذ هى مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ويجاب عن الاول بان المراد متعاطفين معربين أخذا من الشروط كما أجاب الشارح بنظيره عن باب التغليب أو المراد بما فى قوله ما دل اسم معرب بقرينة ان الكلام فى باب المعربات وعن الثانى بان المراد كما هو ظاهر متعاطفين من لفظه لا من معناه (قوله فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أى عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض ممنوع الا فى الضرورة كقوله

* كأن بين فكها والفك * وربما جاء فى النثر شذوذا أو لقصد التكثير كقوله * لو عد قبر وقبر كان أكرمهم ميتا * أو فصل ظاهر نحو جاءنى رجل طويل ورجل قصير أو مقدر كقول الحجاج انا الله محمد ومحمد فى يوم أراد محمد ابنى ومحمد أخى قال الرضى وقد تكرر للتكثير بدون عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وكراهية بياء مخففة (قوله لشموله لنحو العمرين) فانه لا يغنى عن المتعاطفين المتفقين فى اللفظ بل يقال أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المصنف غير مضر لان باب التغليب عنده مثنى حقيقة نعم فى أصله تجوز ولينظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة والمجاز لعدم الاتحاد فى المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتى بل فى كلام السعد ما يقتضى وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل (قوله

هذا حك فدل على انه لغة لا ضرورة ويجوز فى الاب وتاليه القصر أيضا وهو التزام الالف مطلقا فى آخرها وهو أشهر فيها من النقص كقوله * ان أباها وأبا أباها * وقول بعضهم مكره أخاك لا بطل وحكى الاصمعى انه يقال للمرأة حماة (و) الا (المثنى) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين كالزيدان أصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان فى اللفظ بدليل اشتراطهم فى التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع لشموله نحو العمرين ويشترط فى كل ما يثنى

ثمانية شروط) قيل بقي شرطان آخران أحدهما أن يكون فيه فائدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة فيهما وكذا الاسماء المختصة بالنفي كأحد وعريب لافادتها العموم وكذا اسم الشرط وان كان معربا لافادته ذلك ثانيهما ان لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون الا على لغة أكلوني البراغيث قال شيخنا الغنيمي يمكن ان يقال اشتراط الفائدة معلوم من قوله واتفاق المعنى فانه يقتضي تعدده وفي تثنية كل المعنى واحد لا تعدد فيه بل هو في التثنية والافراد سواء فان قلت قد يكون متعددا وذلك فيما اذا أريد بكل مثلا مجموع الرجال و بكل أخرى مجموع النساء فتقول في التثنية كلان عندي من الرجال والنساء قلت الذي نظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة كما رأيت ويؤيد ذلك قولهم في اسم الجنس لا يثنى الا اذا تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أي ضربين منهما وأما الاشتراط الثاني فالمانع فيه عارض نشأ من التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان يثنى (قوله الافراد) فلا تجوز تثنية المثنى ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة ومنهما ما يسمى به منهما اذا أعرب اعرابهما للزوم المحذور فيه فان أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف فتقول في رجلان ويدان رجلانان ويدانان لانه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة أحرف وان اجتمع في آخره أربع زوائد بخلاف ما تجاوز خمسة أحرف فانه يخرج عن منهاج كلامهم مع اجتماع ما ذكر ونحو مستخرجان وان جاوز الاصول لم يجتمع في آخره ذلك ولا المكسر المتناهي لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أي ضربين منهما وندر قولهم في الجمع لقاحان سوداوان وقولهم عند التفرق في الهيجاء جمالين وفي اسمه قوله * قوماهما اخوان * وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع قال ومنها قد كان لكم آية في فئتين يوم التقى الجمعان واسم الجمع والجمع المكسر ما لم يمنع عن ذلك عدم شبه الواحد كمساجد ومصابيح قال ومقتضى الدليل ان لا يثنى ما دل على جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا أن الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغني عن العطف بالتثنية حيث لا محذور (قوله والاعراب) فلا يثنى ولا يجمع المبني خلافا للمبرد ومنه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الافعال والزيادة في منان ومنون للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا وكل من التثنية والجمع في بابي لا والنداء سابق على البناء ونحو ذان واللذان وضع للمثنى وليس مثنى أولما ثني أعرب واللذون وضع للجمع اتفاقا (قوله وعدم التركيب) فلا يثنى المركب تركيب اسناد نحو تأبط شرا ولا يجمع اتفاقا ولا المزجي خلافا للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم بويه خلافا لبعضهم واختاره السيوطي فان ثنيت أو جمعت المزجي على من جعل الاعراب في الآخر قلت حضرموتان وحضرموتون أو على من أعربه اعراب المتضايفين قلنا حضراموت وحضر وموت والمختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف وقيل بحذف عجزه وأما الاعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فيقولون أبوا البكرين وآباء البكرين ويتوصل الى تثنية ما منع منه وجمعه بذوا وذوو قال الرضي واضافة ذو ههنا ومتصرفاته من اضافة المسمى الى الاسم كما في ذات تمرة واستشكل بما تقرر من ان ذو لا تضاف الا الى اسم جنس فينبغي التوصل بتثنية صاحب وجمعه وذكر الجوهري انه يتوصل الى التثنية بكلا والى الجمع بكل هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط الافراد بان يراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا مركبا لان المفرد يطلق على ما يقابل كلا من المثنى والمجموع والاسماء الخمسة ومن المركب الى غير ذلك من اطلاقاته وليس له اطلاق على ما يشمل الاعم (قوله والتنكير) فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل اذا أريد ذلك قدر تنكيره ولهذا كان الاجود ان يحلى بال عوضا عما سلب من تعريف العلمية وان اختلف التعريفان لانه غاية المجهود في الخلاص من التنكير الشنيع وطريق تنكيره ان يؤول بواحد من الامة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم

ثمانية شروط وهي الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير

لكل فرعون موسى والطريق الثاني لا يجري في أعلام الاجناس لان من شرطه أن يوجد اشتراك في التسمية والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه الا أن يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ثم ورد الاستعمال فيه مرادا به واحد من المسميين به ولا يثنى ويجمع ما لا يقبل التنكير كالكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة وأسماء الاشارة والموصولات للازمتها التعريف ونوزع فيه ويستثنى من سلب التثنية والجمع العلمية نحو جمادين اسمي الشهرين وعمانين اسمي جبلين وأذرعات وعرفات فلا تسلب العلمية ولذا لم تدخلها أل ولم تضف وقضية الاستثناء أن اشتراط التنكير لا يختص بالمثنى وجمع المذكر فافهم (قوله واتفاق اللفظ) فلا يثنى ولا يجمع الاسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر والثريا اذا قصدت الحقيقة وأما قولهم شموس وأقمار فلتكاثر مطالعها جعلوها متكاثرة وأما قولهم قمران للشمس والقمر فتغليب ومر ما فيه والكلام على تعريفه وشروطه ومجازيته يطلب من رسالتنا الموضوعة لذلك (قوله واتفاق المعنى) هذا أحد أقوال ثلاثة وعليه فيمتنع تثنية المجاز والمشترك وجمعهما باعتبار مدلولاتهما المختلفة والثاني عدم اشتراطه فيجوز ذلك قياسا على العطف ولوروده في واله آبائك ابراهيم واسماعيل واسحاق والايدي ثلاثة والقلم أحد اللسانين والثالث الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع (قوله ووجود ثان له في الخارج) فلا يثنى ولا يجمع نحو شمس وقمر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ (قوله وأن لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته) الاولى أن يقال وأن لا يستغني بغيره عن تثنيته فلا يثنى بعض وسواء وضبعان اسم الذكر للاستغناء بجزآن تثنية جزء وسيان تثنية سي وضبعان تثنية ضبع اسم المؤنث على أنه حكى ضبعانان وسواآن ولا يثنى ولا يجمع أسماء العدد خلافا للاخفش غير مائة وألف لانه يغني عن تثنية ثلاثة وجمعها ستة وتسعة ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنه بجمع شمال (قوله فاذا توفرت الخ) لو قال فاذا ثني ما توفرت فيه هذه الشروط كان أظهر (قوله بنصب الميم) فيه تسمح لان الميم حرف مبني ليس بكلمة فضلا عن كونه منصوبا وانما هو محل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السالم أي على أنه صفة جمع أي السالم مفرده عن التغيير ولا يتعين ذلك بل يجوز جره على انه صفة للمذكر بل هو أولى لانه الموصوف بالسلامة حقيقة (قوله وعطفه على ما قبله) أي وهو الاسماء الستة على الراجح والمثنى على غيره (قوله لجمعهما الخ) علة في الحقيقة لعدم انهاء الكلام تأمل (قوله على أكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث فانه انما دل على أكثر من ثنتين (قوله مع سلامة بناء واحده) أي لفظا أو تقديرا فخرج به جمع التكسير المتغير واحده لفظا كرجال أو تقديرا كصنوان والمراد مع سلامة ماذكر لغير اعلال لئلا يخرج منه ما تغير فيه بناء واحده للاعلال نحو قاضون والاعلون (قوله ما اشترط في المثنى) قد نبهنا فيما تقدم على ذلك ومن جملة ما اشترط في المثنى التنكير وحينئذ فلا بد من اشتراط تنكير العلم اذا جمع مع انهم اشترطوا لمفرد الجمع اذا لم يكن صفة ان يكون علما كما ذكره الشارح ومن هنا اتضح قول الدماميني

فيسئل ما أمر شرطتم وجوده * لامر فلم تقض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * أبيتم حصول الحكم الا بفقده

والجواب ان العلمية شرط للاقدام على جمعه والتنكير شرط لثبوت الجمع بالفعل (قوله علما) أي غير معدول عند المازني فانه منع تثنية عمر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر وقال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه مع قول العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علما كرجيل وغليم وسكيران (قوله لمذكر عاقل) أي فلا اعتبار باللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا بزينب أو سلمى جمعته بالواو والنون واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر الا ما شذ من ضبعان والقياس ضبعانات أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيد والهندان مقبلون وزيد والحمير منطلقون فالشرط ان يكون بعض الآحاد مذكرا عاقلا

واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له في الخارج وان لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ (بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة (و) الا (جمع المذكر السالم) بنصب الميم وعطفه على ما قبله قبل انهاء الكلام على المثنى لجمعهما في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا في العبارة وهو ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيه ما اشترط في المثنى وزيادة على ذلك أن يكون مفرده علما لمذكر عاقل

والتعبير بالعاقل أولى من التعبير بعالم لانه أدل على المقصود ولا يرد جمع أسمائه تعالى لان أسماءه توقيفية وما جمع منها مقصور على السماع وليس لاحد غيره أن يجمع شيأ منها وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد أو صفة لمذكر عاقل لان الجمع فيها أيضا لا ينقاس ولا يرد على التعبير بهما جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو أتينا طائعين لان ذلك لتشبيه غير أولى العلم بهم فى الصفات لكون مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله فى الفعل وكل فى فلك يسبحون هذا تحرير المقام وخص أولى العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم أشرف من غيرهم والصحة فى الجمع أشرف من التكسير (قوله خال) صوابه خاليا لانه صفة لعلماء ويمكن أن يقال انه نعت مقطوع ونعت النكرة يقطع اذا كان قبله نعت والامر هنا كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجرورا على الجوار (قوله من تاء التأنيث) احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع حبلى وسلمى وأسماء وحمراء اعلاما لرجال وعبر بتاء التأنيث دون هائه ليشمل نحو أخت وبنت ومسلمات اعلام رجال ثم العلة فيما ذكر أنه لا يخلو اما أن يحذف له التاء أولا ويلزم على الثانى الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الاول الاخلال لانها حرف معنى وقد صارت لازمة بالعلمية لان الاعلام تصان عن التغيير وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء هذا الجمع فقالوا طلحون لانه سمع علاقون وربعون فى جمع علانية للرجل المشهور وربعة لمعتدل القامة وقياسا على ماورد من جمعه جمع تكسير وان أدى الى حذف التاء كقوله * وعقبة الاعقاب فى الشهر الاصم * وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بان جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث فى جمع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى البيت فلا يقاس عليه مع امكان أن يجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم (قوله المغايرة لتاء عدة وثبة) أى ونحوهما من كل علم ثلاثى عوض من فائه تاء التأنيث فانه يجمع هذا الجمع وترك بعضهم هذا القيد لان جمع ذلك ليس بجمع تصحيح بل ملحق به كما سيأتى (قوله أو صفة الخ) عطف على علما وانما خص من بين العقلاء العلم والوصف دون غيرهما نحو رجل وانسان جبرا للعلم بالتصحيح لما فاته من زوال التعريف العلمى وصونا له عن جمع الكسر الذى يكثر فيه التغيير المنافى لمنصب العلمية ولتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذى يجرى عليه فى الجمع كعلامة الفعل الذى وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه معلا باعلاله مصححا بتصحيحه وهى فى الفعل واو فكذا فى الوصف وان كانت واو الاسم حرفا وواو الفعل اسما (قوله قابلة لها) أى لتاء التأنيث والاولى أن يجعل الضمير المضاف بدون المضاف اليه أى قابلة للتاء وان لم تكن للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث بان تكون للمبالغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول نحو رحيم لانه يقال امرأة رحيمة كما صرحوا به وأما رحمن فينبغى امتناع جمعه لانه مختص بالله تعالى وأسماؤه توقيفية لكن صرحوا بانه لا يقال الرحيمون ولا الحليمون لما ذكر ويؤخذ من ذلك الجواز فى الرحيم اذا أريد به غيره تعالى ويبقى النظر فيما اذا أطلق على الله وعلى فرد من آخرين قال أبو حيان نعم يبقى صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصى قال المرادى اذ لا يقصد به معنى التأنيث ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا امسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس (قوله أو دالة على التفضيل) أى أو لم تقبلها لكن تدل على التفضيل يعنى وهى معرفة بال أو مضافة الى نكرة نحو الافضلون وأفضلو بنى فلان بخلاف اسم التفضيل الذى ليس كذلك فلا يجمع بل يلزم التوحيد وهذا معلوم من باب أفعل التفضيل فلا اعتراض على اطلاق قوله أو دالة على التفضيل فان قيل الشرطان منقوضان بجمع ذو قلت جمع ذو شاذ لانه ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتأمل وانما اعتبر فى الصفات قبول التاء لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت ويعرى منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل الحاقا به فى أنه اذا وصف به المذكر لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو قاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فاشبه الفعل فى الفرعية

خال من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها أو دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع

فحمل عليه وجوز الكوفيون ان يجمع هذا الجمع من الصفات مالا يقبل التاء واستدلوا بقوله

منا الذى هوما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

فجمع عانسا وهو من الصفات التى تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه (قوله نحو رجل) أى مما ليس بعلم ولا صفة فان جعل علما لمذكر عاقل جمع هذا الجمع (قوله وزينب) أى ونحو زينب مما كان علما لمؤنث فان جعل علما لمذكر جمع هذا الجمع قال البدر الدماميني وانظر لاى شئ قيل زيينب فلم ترد التاء فى التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث ولم يقل فى زينب منقولا الى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة (قوله وواشق) أى ونحو واشق مما كان علما لغير عاقل فان جعل علما لعاقل جمع هذا الجمع (قوله وطلحة) أى من كل علم فيه تاء التأنيث قال الدماميني وانظر لاى شئ امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل فى العدد ثلاثة طلحات بالحاق عدده حرف التاء فدل على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى قال بعض الافاضل المراعى المعتبر عندهم أولا وبالذات انما هو المعنى فاذا وجد ما يمنع من مراعاته روعى اللفظ ثانيا وبالعرض ففى باب العدد ليس هنالك ما يمنع من مراعاة المعنى فى طلحات فراعوه وفى باب جمع المذكر السالم هنالك ما يمنع من مراعاة المعنى فى طلحة وهو تاء التأنيث فلم يقولوا طلحون وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث لئلا يفوته الامران (قوله وسيبويه وبرق نحره) لا وجه لذكر ذلك هنا لانه بصدد بيان ما زاد من الشروط على ما سبق فى المثنى والاذكر بقية محترزات الشروط السابقة وبرق بفتح الراء بمعنى لمع (قوله ولا نحو حائض) أى مما كان صفة لمؤنث فهذا شروع فى محترزات قوله أو صفة وما ذكر قبله محترز قوله أن يكون مفرده علما (قوله وسابق) أى ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أى ونحو علامة من كل ما فيه التاء وليست للتأنيث بل للمبالغة نحو ملول وملولة وفروق وفروقة وراو وراوية (قوله وجريح الخ) أى ونحو جريح وما عطف عليه من كل ما لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل لكونه على وزن فعيل بمعنى مفعول فانه يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين ما هو بمعنى فاعل ولم يعكس لان الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع والحكمان المذكوران غالبان ويؤخذ مما تقرر أن محل منع جمع ما ذكر اذا ذكر الموصوف لانه انما يستوى المذكر والمؤنث حينئذ أما اذا لم يذكر فينبغى أن يجمع هذا الجمع فليحرر أو فعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول لحقته التاء نحو ناقة ركوبة أو صفة مؤنثها على فعلى فانها لا تقبل الا عند بنى أسد أو مؤنثها على فعلاء (قوله فاذا توفرت هذه الشروط) الاولى فاذا اجمع ما توفرت فيه هذه الشروط (قوله كل من الاسم وتلك الصفة) أى من جمعهما (قوله ولو تقديرا) نحو جاء مصطفون بفتحة قبل الواو وأصله مصطفيون استثقلت الضمة فحذفت ثم الياء للساكنين ويبعد أن يرجع قوله ولو تقديرا الى الرفع بالواو أيضا لانه لم يذكره فى المثنى (قوله ويجران) قدم الجر لما سيأتى من أن النصب محمول عليه (قوله ولو تقديرا) نحو مررت ورأيت المصطفين وأصله مصطفيين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للساكنين وهل التقدير يجرى فى المثنى أم لا فليحرر (قوله وفى المثنى بالعكس) أى والنون فى المثنى ملتبسة بالعكس أو ما ذكر فى المثنى كائن بالعكس فيفتح ما قبل الياء وتكسر النون (قوله حملا للنصب على الجر) ولم يعكس لما سيأتى فى قوله وانما الخ (قوله فى كون كل منهما فضلة) أى اعراب فضلة كالمفعول والمراد انهما كذلك فى الجملة وبحسب الاصل فلا يرد خبر كان واسم ان ومفعولا ظن ولا يخالفه قول ابن مالك فى التسهيل ان النصب للفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رأيت غلام زيد ويقع فى موضع العمدة نحو يعجبنى قيام زيد وفى موضع الفضلة نحو هذا ضارب عمرو وانما كان النصب للفضلة لان علامته الاصلية الفتحة وهى أخف الحركات والفضلة أكثر دورا فناسب أن يجعل لها النصب لخفة علامته والجر لما

نحو رجل وزينب وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران وأحمر فاذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة (بالواو) المضموم ما قبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون وأشار الى ما اشتركا فيه بقوله (ويجران وينصبان بالياء) المكسور ما قبلها ولو تقديرا المفتوح ما بعدها فى الجمع وفى المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما فى كون كل منهما فضلة مستغنى عنه

بينهمـا لان علامته الاصلية الكسر وهى متوسطة بين الخفة والثقل فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر ملفوظ به أو مقدر (قوله فانه عمدة) أى اعراب ماهو عمدة كالفاعل (قوله بالنسبة اليها) وكذا بالنسبة للياء لان الياء أخف من الواو (قوله وحرك مابعد علامة التثنية) ما نائب فاعل حرك وهى عبارة عن النون (قوله المزيد لدفع توهم الخ) برفع المزيد على انه صفة لما أما توهم الاضافة ففى نحو جاء خليلان موسى وعيسى اذ لولا النون لتوهمت الاضافة وأما توهم الافراد ففى نحو جاءنى هذان اذ لولا النون لتوهم الافراد كذا مثل المرادى وليس بجيد لان هذان ليس مثنى حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الخوزلان تثنية الخوزلى فى لغة والا فالكثير قلب الالف اذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حمل مالم يوجد فيه هذا التوهم على ماوجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد وقوله لدفع الخ علة لقوله المزيد وقوله فرارا علة لقوله وحرك (قوله بالحركة الاصلية) يعنى ان أصل هذه النون أن تكون ساكنة لانها حرف مبنى الا انها حركت لالتقاء الساكنين والاصل فى تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لا ينافى انها حركت لكونها على حرف واحد وقوله فى ذلك أى فى الفرار من التقاء الساكنين (قوله وربما فتح) أى مابعد علامة التثنية وهو النون (قوله مع الياء) هو لغة لبنى أسد كقوله * على أحوذيين استقلت عشية * الرواية بفتح النون وقيل لا يختص فتح النون بصاحبة الياء بل يكون معها ومع الالف فى لغة من يلزم المثنى الالف ويعربه بحركات مقدرة عليها كالمقصور كما قيده بذلك ابن عصفور لكن المصنف أطلق فى الاوضح ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض للفتح مع الالف فقول المحشى ان ظاهر كلامه كالاوضح ان الفتح يجرى مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى أمر عجيب بقى انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

ورووه هكذا ومنخرين بالياء وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الالف بلغة من يلزمه الالف فتدبر (قوله وضم مع الالف) هو كما قال الشيبانى لغة لانها أشبهت بالف غضبان ومنه قوله

ياأبتى أرقنى القذان * فالنوم لا تألفه العينان

(قوله وفتح ماقبلها) عطف على حرك لا فتح كما قد يتوهم (قوله دليلا على شدة الامتزاج) يقتضى بظاهره أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر وقد يوجه ذلك بان أصل الاعراب بالحركات ثم تشرع عليها الحروف المجانسة لها المأخوذة منها فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج فى الجملة فاذا كان قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمله كذا بخط شيخنا الغنيمى (قوله وليسلما) أى الواو والياء من التغير عما هو المناسب لهما وقوله والانقلاب من عطف الاخص على الاعم وذلك لانه لو كسر ماقبل الواو لانقلبت ياء لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ولو ضم ماقبل الياء لانقلبت واوا لان كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واوا (قوله وحركت نون الجمع المزيدة الخ) أما توهم الاضافة ففى نحو مررت ببنين كرام أو كرماء اذ لولا النون لتوهمت الاضافة وأما توهم الافراد ففى نحو مررت بالمهتدين وبالقاضين وبالمتقين اذ لولا النون لتوهم الافراد ثم حمل مالم يوجد فيه هذا التوهم على ماوجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد وماذكره من أن النون فى المثنى والجمع زيدت لما ذكر هو ما اختاره ابن مالك وأورد انه لو اعتبر توهم الافراد لامتنعت اضافة الجمع المنقوص المنصوب أو المجرور كرأيت قاضيك ومررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد وأجيب بان ماهنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه لانه توقف عليه حينئذ برد النون ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لو لم ترد النون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتى وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل أن سقوط النون الذى به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك مانحن فيه على ذلك التقدير وقال سيبويه النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه أى لفظا كالزيدين أو تقديرا كالاجرين والحركة وان كانت مقدرة على الحرف لكن لما لم

بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء أن تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهى بعض الياء واختص المثنى فى الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو ولان المثنى أكثر دورانا فى الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم مايستخفون ويقل مايستثقلون قاله ابن اياز فى شرح الفصول وحرك مابعد علامة التثنية المزيد لدفع توهم اضافة أو افراد فرارا من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية فى ذلك وربما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ماقبلها لان الالف لا يكون قبلها الا فتحة والياء محمولة عليها وضم ماقبل الواو وكسر ماقبل الياء فى الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلما من التغير والانقلاب وحركت نون الجمع المزيدة أيضا لدفع

توهم اضافة أو افرادهربا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا فى اللفظ لان قبلها فى الرفع واوا قبلها ضمة وفى الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت أو كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة واعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه فالاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثنى وكان صحيحا أو معتلا جاريا مجراه أو منقوصا أو مهموزا غير ممدود أو ممدودا همزته أصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ماقبلها ورد ياء المنقوص وأما المقصور فالفه ان كانت زائدة

تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام فثبتت النون معها اثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذفت معها ولم يعكس لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف لا يقال فى القول بان الاحرف قائمة مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز لانا نقول الاحرف عوض عما فات من الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معا (قوله هربا الخ) علة لقوله وحركت والتعبير هنا بهربا وفيما تقدم بفرارا الظاهر انه تفنن كقوله هنا وحركت نون الجمع وفيما تقدم وحرك مابعد علامة التثنية (قوله وفتحت تخفيفا فى اللفظ) علله بعضهم بطلب الفرق ثم قالوا انما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذ لقائل ان يقول هذا التخلف لا يضر لحصول التمييز فى نحو المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة ماقبل الآخر لان الالف فى نحو المصطفى تحذف فى الجمع وتقلب ياء فى المثنى ففى الجمع يقال جاء المصطفون وفى المثنى المصطفيان كما سيأتى وحينئذ فيقال فى النصب والجر فى الجمع المصطفين بياء بين الفاء والنون وفى المثنى المصطفيين بياءين بينهما لان ألف المثنى تقلب ياء فلا اشتباه فيهما على أنه اذا كان الفرق بحركة النون لتخلف الفرق بحركة ماقبل الآخر فى نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين لسقوط النون الذى فرق بحركتها وكان يكفى أن يقال لم يكتف بما ذكر مبالغة فى الفرق (قوله لثقل اللفظ جدا) أى ثقلا بليغا فجدا منصوب على انه مفعول مطلق (قوله ضرورة) أى وليس بلغة خلافا لابن مالك وذلك كقوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

(قوله ثم الاسم) أى المتقدم المستوفى للشروط وقوله اذا ثنى أى أريد تثنيته (قوله وكان صحيحا) وهو ماليس آخره حرف علة كزيد ورجل هذا هو المصطلح عليه لكن عطف قوله أو مهموزا الخ يقتضى تخصيصه بغير المهموز (قوله أو معتلا جاريا مجراه) وهو ما كان آخره واوا أو ياء قبلهما ساكن كظبى ودلو وعلى ومرمى ومغزو (قوله أو منقوصا) قيل المراد به النقص اللغوى حتى يشمل أبوان وفيه نظر ظاهر لان قوله بعد ذلك ورد ياء المنقوص يعين أن المراد به المنقوص اصطلاحا لكن يصير المعنى ورد ياء ان كانت محذوفة كقاض منكرا وعلى العموم فشذ أبان وأخان وفى شرح الكافية لابن مالك واذا ثنى ماليس مقصورا ولا ممدودا رد اليه ماحذف منه ان كان يرد فى الاضافة والا فلا فيرد نحو قاض وأب وأخ وحم وهن لا اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم وشذ فميان وفموان وقوله *يديان بيضاوان عند محكم* ضرورة انتهى وقيل انه على لغة من قال فى المفرد يدى كرحى كما جاء رحيان ودميان على لغة من قال دمى (قوله أو مهموزا غير ممدود) كرشأ ودخل فيه نحو ماء فان أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه اذ ألفه واو فى الأصل (قوله أو ممدودا همزته أصلية) كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضىء وخرج ما اذا كانت الهمزة غير أصلية فان كانت عوضا من ألف التأنيث كحمراء قلبت واوا لكونها زائدة محضة فهى بالابدال الذى يناسب الحذف أولى من غيره وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب فى الثقل وحملا على النسب وان كانت بدلا من أصل ككساء فان أصله كساو قلبت الواو همزة لتطرفها اثر ألف زائدة ترجح اقرار الهمزة على قلبها واوا نظرا للصورة الاصلية وان كانت بدلا من حرف الالحاق كعلباء وأصله علباى وبياء زائدة للالحاق بقرطاس ثم أبدلت الياء همزة ترجح الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح تشبيها بهمزة حمراء من جهة أن كلا بدل من حرف زائد غير أصلى وكل ذلك باعتبار الاصل المطرد (قوله من غير تغيير الخ) وشذ فى ألية وخصية أليان وخصيان والقياس أليتان وخصيتان وقيل هما تثنية ألى وخصى المذكورين وشذ قراوان بقلب الهمزة الاصلية واوا وفى كلام بعضهم مايقتضى انه لم يسمع وأما قولهم قائمان فى قائم وقائمة فلأن العلامة انما لحقت قائما لانه المغلب (قوله وأما المقصور) لم يات لأما بعادل والظاهر وان كان مقصورا (قوله فالفه ان كانت زائدة الخ) أى بان تكون رابعة كحبلى

وملهى أو خامسة كمعطى أو سادسة كمستدعى فتقلب الالف ياء فتقول حبليان وملهيان ومعطيان ومستدعيان وشذ قولهم مذروان لطرفى الالية والاصل مذريان لانه تثنية مذرى فى التقدير لكن علة تصحيحه أنه لم يستعمل الا مثنى فلم تثبت ألف قط فى مفرده حتى تقلب وقهقران وخوزلان بالحذف (قوله أو بدلا) يعنى أو لم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء كفتى فترجع الى أصلها فى التثنية قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ فى تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان حكاه الفراء فان ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان وقد يكون للالف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية فى لغة من قال رحيت وواوية فى لغة من قال رحوت فيجوز رحيان ورحوان والياء أكثر (قوله أو مجهولة الاصل أو أصلية وأميلت) أى أو ثالثة مجهولة الاصل وأميلت أو ثالثة أصلية وأميلت فقوله وأميلت راجع للاصلية والمجهوله قال الرضى وان كانت الالف الثالثة أصلا غير منقلبة عن شئ كمتى وعلى واذا أعلاما فان الالف فى الاسماء العريقة البناء أصل أو كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع فى متمكن الاصل ولم يعرف أصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هنالك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو أولى لانه أكثر وقال بعضهم بل الياء فى النوعين أولى سمعت الامالة أو لا لكونه أخف من الواو انتهى وصرح الدمامينى برجوع القيد لهما لكنه لم يمثل للمجهولة الممالة فلينظر (قوله والافواو) أى وان لم يكن كذلك تقلب واوا وذلك أن كانت ثالثة بدلا عن واو نحو قفا وعصا فتقول قفوان وعصوان أو كانت مجهولة الاصل ولم تمل نحو ددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كما فى الحديث لست من الدد ولا الدد منى ومتمما بالنون ددن ومقصورا فلا يدرى هل ألفه عن واو أو عن ياء لان الالف فى الثلاثى المعرب لابد أن تكون عن أحدهما والثانى أكثر فتقول ددوان حملا على الاكثر أو كانت أصلية ولم تمل نحو على واذا اذا سمى بهما فتقول علوان واذوان وهذا مذهب سيبويه وهنالك أقوال أخر منها ان الالف الاصلية والمجهولة تقلب ياء مطلقا (قوله وحكمه) أى حكم الاسم (قوله من غير تغيير) أى زائد على المثنى فلا يرد أن الممدود الذى همزته غير أصلية يغير (قوله ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص) قال فى التسهيل الا أن آخر المقصور والمنقوص يحذف فى جمع التذكير وتلى علامتاه فتحة المقصور مطلقا قال الدمامينى أى سواء كانت منقلبة عن أصل نحو ملهى أو زائدة كالف أرطى وحبلى اذا سمى بهما وعلم من قوله فى جمع التذكير ان آخر المقصور والمنقوص لا يحذف فى جمع التأنيث ووجه الفرق ان علامة جمع التذكير ثقيلة وهى الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور وعلامة التثنية وعلامة جمع المؤنث خفيفة فجاز أن تجامعهن اما علامة جمع تصحيح المؤنث فالالف مطلقا ولاحرف أخف منها واما علامة التثنية فالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا بخلاف ياء الجمع فانه مكسور ما قبلها انتهى وقيل انما قلبت فى المثنى ولم تحذف مع التقاء الساكنين فيه لئلا يلتبس فى الرفع اذا أضيف بالمفرد نحو جاء نى أعلى اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول أعلوا اخوتك وأعليهم فلا يلتبس به (قوله فان آخرهما) وهو الالف فى المقصور والياء فى المنقوص (قوله يحذف لالتقاء الساكنين) كما فى وأنتم الاعلون فى المقصور فان أصله الاعليون تحركت الياء المبدلة من واو فى الاصل لانه من العلو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذفت للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها وهذا بخلاف المثنى من ذلك لا حذف فيه بل فيه قلب فى المقصور وزيادة ياء فى المنقوص ان كانت محذوفة نحو قاض (قوله ويضم ما قبل آخر المنقوص) فتقول فى جمع القاضى مما ياؤه أصلية والداعى مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل فيه القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التى كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تكن منهما)

على ثلاثة أو بدلا عن ياء أو مجهولة الاصل أو أصلية وأميلت قلبت ياء والافواو وحكمه اذا جمع كما اذا ثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص فان آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل آخر المنقوص فى الرفع ويكسر فى غيره مناسبة للحرف وقد ألحق بكل من المثنى والمجموع ألفاظ شابهتهما فى الدلالة على معناهما وان لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط

حال أى والحال انهالم تكن منهما (قوله منها) متعلق بفقد (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب وانما قيد به لان ماألحق لا ينحصر فى الاربعة المذكورة بل منه ماسمى به كما سيأتى فى الشرح وغير ذلك فانظر النكت وغيرها وماذكره فى كلا وكلتا هو اللغة المشهورة وكنانة يعربونهما مضافين الى المظهر أيضا اعراب المثنى ومن العرب من يلزمهما الالف فى الاحوال كلها أضيفا الى مضمر او مظهر نقله صاحب العبر قال الرضى ولا أدرى ماصحته (قوله وهما كلا وكلتا) فيه تغيير لاعراب المتن فان كلا وكلتا مبتدأ أو معطوف عليه والخبر كالمثنى وكذا جعله مع المضمر خبرا لكان المحذوفة مع اسمها وانما هو حال من ضمير كلا وكلتا المستتر فى الخبر مع ان حذف كان هنا غير مشهور وتقدم مافيه وألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لانه الغالب فى المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو ولئلا يختلف مع كلتا فان لامها عن واو ومثل تجاه وبنت وأخت لا عن ياء كليان اذ لا ثانى له وأما الامالة فللكسرة أو للرجوع الى الياء جرا ونصبا وألف كلتا عند سيبويه للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرمى الالف لام والتاء للتأنيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمى ويرد عليه انه لا يعرف وزن فعتل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو على انما أبدلوا الام كلتا لانها وقعت قبل ألف التأنيث ولا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت ألفا الا ترى انهم قالوا أحد واحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف فى غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذى علامة تأنيثه التاء (قوله ولا ينفكان عن الاضافة الخ) قال الرضى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف كما يجىء فى بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين أو معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا فى الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث أفصح من تجريده نحو كلا المرأتين اه وفى المغنى نحوه مع بسط ونقل فى المغنى ان ابن الانبارى أجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاى وكلاك محسنان وأجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوع يدها أى تاركة للغزل وبه يعلم مافى اطلاق الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدلالة على اثنين (قوله مع المضمر) قال الرضى وهو ثلاثة أشياء كلاهما وكلاكما وكلانا اه وهو ظاهر كما فى المغنى أيضا فى امتناع كلاكم لانه جمع اللهم الا اذا تجوز به عن الاثنين (قوله لانهما فى الاغلب) ومن غير الغالب أن تقول كلاهما جاءنى بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا وهل يقال ان من غير الاغلب أيضا زيد وعمرو كلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما اذا أضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب) نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما فانهما والحال ماذكر وان كانا تابعين للضمير وهو مثنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثنى فى الاصطلاح لان شرطه كما تقدم ان يكون مفرده معربا فلا يصح فى ذلك أن تكون كلا تابعة لاعراب ماقبلها اذ هو مبنى فقيل بالطرد هذا معنى كلامه وحينئذ فلا يخالف قول الرضى انهما فى هذه الحالة جاريان على المثنى لانه أراد بالمثنى مادل على اثنين لا المثنى فى الاصطلاح قال شيخنا الغنيمى لكن قضيته وقضية كلام الرضى انه اذا أضيفا الى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثنى المعرب وأقول قد صرحوا فى باب النداء انه يقال ياتميم كلهم وكلكم ومثله ياغلامازيد كلاكما أو كلاهما على الاصل وحينئذ ففى هذه الصورة قد تبع المثنى المعرب مع الاضافة الى ضمير المخاطب اللهم الا أن يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه (قوله فانهما لا يجريان على المثنى أصلا) قال الرضى لا يقال جاءنى أخوالك كلا أخويك اه (قوله وكذا اثنان واثنتان) أى ومثل المذكور من كلا وكلتا فى انهما كالمثنى اثنان بالمثلثة للمذكرين والمذكر والمؤنث واثنتان بالمثلثة للمؤنثين ومثله ثنتان فى لغة تميم وهما من أسماء التثنية وقيل انهما مثنيان حقيقة (قوله مطلقا) أى حال كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ماقاله الشارح (قوله الى ظاهر) أى غير مثنى قال فى التوضيح فى باب العدد ولا يجمع بينهما أى بين الواحد والاثنين وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا

منها فالملحق بالمثنى هنا أربعة ألفاظ لفظان بشرط (و) هما (كلا وكلتا) ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر أو مضمر والشرط فى الحاقهما كونهما (مع المضمر) فحينئذ يرفعان بالالف ويجران وينصبان بالياء (كالمثنى) لانهما فى الاغلب اذا أضيفا الى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تأكيداله كجاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما فى الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا أضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب بخلاف ما اذا أضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان على المثنى أصلا فلذا لم يلحقابه وجعل اعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور نظرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليهما أشار بقوله (وكذا اثنان واثنتان مطلقا) أى سواء أضيفا الى ظاهر أو الى مضمر أم لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين بحقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد

فيعرب باعرابه (وان ركبا) مع العشرة كما فى اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما الى كل مضمر وليس كذلك

فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما أو المرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه نبه عليه فى شرح اللمحة (تنبيه) لم يذكر فيما ألحق بالمثنى فى الاعراب ماسمى به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما ألحق بالجمع الآتى ماسمى به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه أن يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله ألا يا ديار الحى بالسبعان * (و) الملحق بالجمع المذكر السالم فى اعرابه أربعة أنواع أحدها أسماء جموع وهى مالا واحد لها من لفظها فمنها (ألو) بمعنى أصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى ونحو ان فى ذلك لعبرة لاولى الالباب (وعشرون) اسم جمع وليس مفرده عشرة والا جاز اطلاقه على ثلاثين

لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ووجب أن يقال عشرون بفتح العين والشين (واخواته) وهى من ثلاثين الى تسعين بادخال الغاية (وعالمون) بفتح اللام اسم جمع لعالم لاجعاله لاختصاصه بمن يعقل والعالم علم فيه وفى غيره والجمع لايكون أخص من مفرده وايضا

رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معدودا بل كان المراد من اثنين شخصين مضافين الى شخصين آخرين وهو المعبر عنهما برجلين جازت الاضافة لانتفاء اضافة الشئ الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك فى اضافتهما الى ضمير المثنى ويتعين ذلك فى الاضافة الى المفرد وهذا معنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الاوضح أن محل الامتناع اذا أضيفا الى المعدود وأما اذا أضيفا الى صاحبه فلا منع نحو جاء اثناهما أى غلاماهما (قوله فيعرب باعرابه) الفاء للسببية والمعنى لان وضعهما وضع المثنى فبسبب ذلك يعرب باعراب المثنى وليست هى الفاء التى ينصب المضارع بعدها اذا تقدم نفى كما يقع فى الوهم لفساده (قوله وكلامه يوهم الخ) يقال عليه هذا الايهام بعينه لازم لك حيث أطلقت الاضافة الى الظاهر وليس كذلك فان اضافتهما الى المثنى ممتنعة كما تقدم (قوله فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممتنعة) قضية ذلك صحة اضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال مثلا اثناه واثناهم وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف وحينئذ فنقول وكذا القول فى الاضافة الى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه والذى تحرر عندى فى تحرير المسئلة ولم أره منقولا أنه ان أريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الاضافة مطلقا لا فرق بين المثنى وغيره من ضميره وغيره وان أريد بالمضاف والمضاف اليه شئ واحد امتنعت الاضافة مطلقا أما المثنى فلما فيه من اضافة الشئ الى نفسه وأما الى غيره فلعدم التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض شيخنا الغنيمى (قوله نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه) يؤخذ منه امتناع اضافتهما الى مادل على اثنين بالنص (قوله وكان الاولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال بل ذكره لانه أراد بالمثنى ماسمى مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما ألحق بالمثنى كذا قيل ولا يخفى أنه لا يدفع الاولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله فيرفع بالالف الخ) هذا واضح اذا سمى بصورته حال الرفع فهل كذلك اذا سمى بصورته حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ أن يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويؤيده انهم اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجر فكذا اذا سمى بغير المرفوع يجوز أن يرفع بالالف وهل يجوز أيضا مع التسمية بصورة المنصوب أن يعرب اعراب مالا ينصرف بأن يحول الى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على النون وفيه نظر والجواز بعيد (قوله فيعرب اعراب مالا ينصرف) قيده فى التسهيل بان لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيبابان لم يجز اعرابه بالحركات (قوله واذا دخل عليه أل) كذا فى التصريح وهل يؤخذ منه انه اذا سمى به مقرونا بأل يمنع من الصرف لان أل جزء كلمة محل نظر (قوله ألا يا ديار الحى بالسبعان) صدر بيت عجزه * أبى علها بالبلى الملوان * قاله تميم بن أبى مقبل والشاهد فى السبعان فانه فى الاصل تثنية سبع وأجراه مجرى سلمان اذ لو أجراه مجرى التثنية لقال بالسبعين وهو اسم موضع (قوله وهى مالا واحد لها من لفظها) أى غالبا فلا يرد أن العالمين اسم جمع لعالم (قوله لا واحد له من لفظه) لانه لم يأت أول فى المفرد بخلاف ذو وفانه جمع ذو حقيقة (قوله بفتح العين والشين) فان قيل ان شين عشرة ساكنة فى لغة الحجاز وتكسر فى لغة تميم أو تفتح قلت هذا فى التركيب نحو اثنتا عشرة عينا قرئ بالسكون والكسر وأما فى غير التركيب فمفتوح الشين والعين كما ذكره الشارح فالقياس فى جمعه كذلك (قوله لاختصاصه بمن يعقل) منع بعضهم ذلك ونقل عن الراغب انه يشمل غيرهم أيضا وانما غلبوا فى جمعهم بالواو والنون لشرفهم ويؤيده ماسلف أن كون العقل لبعض المجموع كاف وبتقدير الاختصاص فهو جمع لعالم مرادا به العاقل وعلى التقديرين لايكون الجمع أخص من مفرده بل اما مساو أو أوسع دائرة لان عمومه شمولى وعموم المفرد بدلى لكن هذا لا يقتضى كونه جمعا حقيقة وان وقع ذلك فى شرح التوضيح لان المفرد ليس علما ولا صفة بل اسم جنس فهو من الجموع التى لم تستوف الشروط كما قاله الشارح الا أن يقال انه اسم جرى مجرى الصفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط لكن بملاحظة أن الذى جمع انما هو المراد به العاقل أو انه المغلب اذا الصفة

أبي سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة (و) الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير فانهما ليس علمين ولا صفتين (و) الثالث جموع تكسير وهي مالم يسلم فيها بناء واحدها منها (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما ورد في مقام الاستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * سدوس خطيب فوق أعواد منبر (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو أو هاء لقولهم في الجمع سنوات أو سنهات ولمجيء الفعل على سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلاثة أحرف (وبابه) وهو كل ما كان جمع الثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو ثمرة لعدم

لابد أن تكون للعاقل كما لا يخفى هذا وقال بعضهم الجمع قد يكون أخص من المفرد اذ قائمون أخص من قائم اذ قائم يطلق على غير العاقل بحسب مفهومه (قوله أبي سيبويه) أي امتنع (قوله يعم الحاضرين والبادين) الحاضرون سكان الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهي أرض فيها زرع وخصب والبادون سكان البادية وهي خلاف الحاضرة (قوله والاعراب خاص بالبادين) ان كان المراد البادين من العرب فالامر ظاهر وان كان المراد ان الاعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب أو العجم كما قيل به فيكون بين الاعراب والعرب عموم وخصوص من وجه (قوله يكون جمع تصحيح الخ) وذلك بأحد الطريقين المتقدمين اما منع اختصاص الجمع بالعقلاء وسوغه التغليب أو ادعاء أن المراد بالمفرد العقلاء فقط فتدبر (قوله ليسا علمين ولا صفتين) اعترض بان الاول صفة لقولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بان الكلام في الاهل بمعنى ذي القرابة لا بمعنى المستحق للشيء ولو سلم أن الكلام فيه فهو لا يقبل الباء المقصود بها التأنيث ولا يدل على التفضيل (قوله وهي مالم يسلم فيها بناء واحدها) أي لغير اعلال فلا نقض بنحو الاعلون من جمع التصحيح المتغير للاعلال والمراد عدم السلامة اما لفظا أو تقديرا ليدخل نحو صنوان جمع صنو مما تغير تقديرا بان تقدر حركة صنو وسكونه مثلهما في سلم وحركة صنوان وسكونه مثلهما في غلمان وأما دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التصحيح فتحكم الا أن يفرق بان تلك زائدة على حقيقة الجمع لمعنى بخلافها في التكسير والقول بان نحو صنوان جمع تصحيح لكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف لتخلف ذلك فيما لم يستوف الشروط لا يخفى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم ان أرضون مما شذ من باب سنين لان مفرده أرض وهي لفظ ثلاثي لم يحذف منه شيء فكان ينبغي تاخير أرضين عن سنين وذكره مع بنين لينبه على شذوذهما (قوله بفتح الراء) انما فتحت لانه ناب عن أرضات قال المصنف ويجوز اسكانها في الشعر وعبارة الدماميني وحكى اسكانها وانما كان الاصل أرضات لان الارض مؤنثة نحو قوله تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده وقولهم في تصغيرها أريضة (قوله ولامها واو أو هاء) أو فيه للشك العارض من الجمع ومن مجيء الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم في الجمع الخ) أي لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها واعترض بان فيه دورا لان الجمع فرع الافراد وقد توقف العلم باصالة ذلك الحرف في المفرد على اصالته في الجمع وأجيب بمنع الدور لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف (قوله ولمجيء الفعل الخ) أي والفعل المسند الى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الاشياء الى أصولها وانما حذفوا الواو والهاء وعوضوا عنه التاء في محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها وقد يقال لا دلالة في الجمع ومجيء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور لجواز أن يكون له أصلان باعتبارهما اختلاف الجمع ومجيء الفعل على ما ذكر (قوله جمع الثلاثي) عبارة ابن الناظم ثلاثي في الاصل وفي بعض النسخ ثلاثي الاصول وقضيتها أن منه مزيد الثلاثي لانه لم يتعرض لسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع الذي هو محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء كسنة فتكسر في الجمع وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالضم ومكسورها كعضة فتسلم في جمعه غالبا وقد تضم نقله الصاغاني في عزين ومضمومها كثبة فيجوز في الجمع ضمها وكسرها (قوله ولم يكسر) أي تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافي قوله أولا والثالث جموع تكسير (قوله كعزة) بكسر العين المهملة وفتح الزاي الفرقة من الناس وأصلها عزي فالهاء عوض من الياء التي هي لامها وتجمع على عزى وعزين والعزين الفرق من الناس المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى (قوله وعضة) أصله عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا فلامها هاء وقيل أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته فلامها واو ويدل للاول تصغيرها على عضيهة والثاني جمعها على عضوات لان كلا من التصغير والجمع يرد الشيء الى أصله (قوله بخلاف

تمرة) أي وبخلاف الرباعي (قوله ونحو عدة وزنة) أي من كل ما كانت الهاء فيه عوضا عن الفاء وأصلهما وعدو و زن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الفاء فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولدة وهي المساوي في السن ومحل ماذكر اذا لم يكونا علمين لمذكر فان كانا علمين له جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون وهذا بخلاف شفة وشاة اذا جعلا علمين فلا يجمعان هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسر لها قبل العلمية كما صرح به الدماميني وكان ينبغي للشارح أن يذكر محذوف العين في المحترز عنه (قوله ونحو يدودم) أي مما حذفت لامه ولم يعوض منها شيء وأصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال والمبرد الى فتح الميم (قوله وشذ أبون) أي لعدم التعويض ولو قال فشذ بالفاء لكان أولى وكأ بينما جمع بالواو والنون من الاسماء الستة على ما مر (قوله لان العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل في اسم وتاء التأنيث في بنت والفرق بين التاء والهاء أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وقيل ان التاء في بنت وأخت ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح والصيغة كاملة التأنيث وقيل للالحاق بجذع أو للثناثي بالثلاثي ولو سمي بأخت وبنت مذكر لم يجمعا هذا الجمع خلافا للفراء فانه أجاز حذف التاء وجمعهما بالواو والنون (قوله ونحو شاة وشفة) أصل شاة شوهة بسكون الواو فلما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكسير وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ نحو ظبين جمع ظبية مع انهم كسروها على ظباء ولام ظبية المحذوفة واو قالوا اظبوته اذا أصبته بالظبة وهي طرف السيف (قوله وبنون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة وهي ليست من الانواع الاربعة ولعله قصد بها الاشارة الى انها خالفت باب سنين ولو جعلها الشارح مما خرج بقيدها التأنيث وقال بعد اسم وشذ بنو جاد (قوله لعلة تصريفية الخ) قيل هي خفة التثنية وثقل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه وبنون جمع ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على أصل ابن وهو بنو بحذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذفت في الواحد وان جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كانهم أرادوا أن ينبهوا على ان الفاء في الاصل مفتوحة انتهى وهو مأخوذ من كلام الدماميني في شرح التسهيل وكتب شيخنا الغنيمي قد يقال ولم أره منقولا ان صورة المعوض عنه وهو الواو موجودة في الجمع ولا كذلك في التثنية أو يقال لم تحذف في التثنية ويقال بنان لوجود اللبس بالبنان وهي الاصابع انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش نسخته شرح التوضيح ما نصه وذلك لان ابنا أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعلة والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة وأما في التثنية فلو رجعت الواو ولم يكن هناك ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون (قوله فنه عليون) أي مما سمي بالملحق وانظر حكمة التمثيل به دون أن يمثل بما سمي به من الجمع (قوله اسم لاعلى الجنة) استدل على ذلك في التصريح بقوله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وفيه ان بقية الآية تدل على ان عليين اسم للكتاب المرقوم الا ان يصار الى اضمار والتقدير محل كتاب وفي الرضي وهو اسم لديوان الخير على ما فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس أن يقال في المنسوب اليها علي ككرسي في المنسوب الى كرسي وان كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة على ان معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب

الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يدودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه (وبنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة (د) الرابع ماسمي به منه أو مما ألحق به فنه (عليون) اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل

مرقوم فهو شاذ لعدم العقل (قوله جمع على) لم يستوف الشروط فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل علما
فان قيل ماسند الشارح فى ان المصنف أراد عليون المسمى به اذ يحتمل انه من جموع التصحيح التى لم تستوف
الشروط لانه مفرد ليس بعلم ولا صفة قلت لو أراد ذلك ذكره مع أهلين ولم يفصل بينهما بسنون وبابه ومعلوم
انه ليس من باب سنين لعدم تغيير واحده (قوله وشبهه) معطوف على الاول وهو قوله ألو والضمير يرجع
للجمع وهل يصح أن يرجع الضمير الى عليين مع العطف عليه أو على ألو تأمل (قوله فهذا وماقبله الخ)
اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن قوله ألو وماعطف (قوله ويجوز فى هذا ان يجرى مجرى غسلين) أى
يجوز فى هذا النوع الرابع ان يجرى مجرى غسلين والغسلين هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم
وبعضهم يطرد هذه اللغة فى الجمع نفسه كالملحق به والشرط فى الاجزاء المذكور أن لا يتجاوز سبعة أحرف
كاشهيبابين فان تجاوزها اعرب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالاول اعرابها بالحروف ومما
استشكل به ان أصل الاعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير خروج عن الاصل الثانى ان الاعراب مقدر
فيما قبلها وهو الدال وهو رأى الاخفش ومن جملة مارد به انه تقدير فى غير الآخر والاعراب لا يكون الا
آخرا وبأنه لم يحتج الى تغييرهما كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم الثالث ان الحروف
دلائل الاعراب بمعنى انك اذا رأيتها فكأنك رأيت الاعراب وبه فسر أبو على مذهب الاخفش واستشكل
بأنه يؤدى الى أن تكون الكلمة معربة وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود فى الاسماء الرابع أن
الاعراب ببقاء الالف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا وعليه المازنى وطائفة وهو مبنى على ان
الاعراب معنوى قال ابن عصفور كأن الاصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون فلما دخل العامل
لم يحدث شيأ فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب والجر قلب الالف والواو فكان
التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر
اذ ليس فى المعربات ما ترك العلامة له علامة وبهذا التقرير تعلم ان قول الشارح ومذهب الخليل وسيبويه
الخ خارج عن المذاهب الاربعة خلافا لمن خلط وخبط قاله شيخنا (قوله فقد رد بما هو مذكور الخ) قال
الرضى وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول ورده ابن مالك أيضا بلزوم ظهور النصب
فى الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها وأجاب أبو حيان عن الاول
بانهم لما حملوا النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا
الفتحة تحقيقا للحمل وعن الثانى بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره وان كان
القياس ماذكر من القلب ولذلك لاحظه من العرب من يجرى المثنى بالالف مطلقا انتهى وأجيب أيضا بانه
ليس للمقدر حكم الملفوظ وأوردوا على جواب أبى حيان الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات
مقدرة ولا حمل على ذلك التقدير لان النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة مقدرة على الياء فما معنى
ذلك الجواب ويمكن أن يجاب بان المراد بانهم قلبوا الالف ياء فى حالة الجر وان يكن اعرابا لبقاء صورة
الكلمة فى أحوالها ولما كانت الياء أنسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التى هى الجر حملوا النصب
على الجر لمناسبته له فى أن كلا فضلة ولما حملوه عليه ناسب أن يوافقه فى تقدير اعرابه وان تقلب الياء
موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله ورده الرضى) بانه لم يحذف المعطوف فى خمسة عشر بل حذف
حرف العطف فبنى اما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف ولو سلم انه كان مكررا بحرف
العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذى لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن
معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين أو الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا
واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان أصله كان كذلك
وجعل المفرد فى المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا الا أن كلا لما
تقع على المفرد لم تحتج الى علامة المثنى لعدم اللبس بخلاف زيد وكذا جعل المفرد فى الجمع واقعا على

جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو (وشبهه) مما سمى به كزيدون علما فهذا وماقبله من الانواع (كالجمع) المذكر السالم فى اعرابه بالحروف ويجوز فى هذا أن يجرى مجرى غسلين فى لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ان لم يكن أعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين وأعرب اعراب مالا ينصرف وما تقدم من أن المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور ومن أربعة مذاهب فيهما وكلها مشكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف محل للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم وهو أقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه فى المطولات وذهب الزجاج الى أنهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل فى هذان واللذان عند غيره ورده الرضى ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعربه بحركات مقدرة

اشياء

أشياء كلفظ كل الا أن كلا لم يحتج الى علامة الجمع اذ لا تلتبس بالمفرد لانها لم توضع له وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنا الواو العطف والا وجب بناء ألفاظ العدد كخمسة ونحو كل ورجال بل اذن لم توضع كلمة واحدة للمجموع ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما انتهى ملخصا (قوله كالمقصور) وأما نونه فى هذه الحالة فظاهر كلامه انها مكسورة وقال ابن عصفور بجواز فتحها على هذه اللغة (قوله ويعرب بحركات ظاهرة الخ) حكى الشيبانى هذان خليلان (قوله والأولات) قيل انما قدمه مع كونه ملحقا لعله لنطقهم باعرابه كذلك ولا يخفى ما فيه اذ فى جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات ومع ذلك أخرها الا أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغى نقضه وقال بعض الافاضل انما قدمه ليتصل بالملحقات قبله وان لم يكن من جنسها ويمكن أن يقال انما قدمه على قوله وما جمع لئلا يقع فى الوهم أن قوله وما جمع الخ عطف على مدخول الكاف فى قوله كالجمع فيتوهم أنه من الملحق بجمع المذكر وان قوله فينصب بالكسرة يختص باولات قال شيخنا وأصل أولات أوليات بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات وهو كذو يلزم الاضافة الى اسم جنس ظاهر (قوله ولم يذكر الخ) أى بناء على ما فى بعض النسخ والذى فى غالبها ذكر وما سمى به منهما أى من أولات وما جمع بالف وتاء مزيدتين (قوله كاذرعات وعرفات) قيل فى التمثيل بذلك نظر اذ لا واحد لكل منهما فانه لم يوجد أذرعة وعرفة وقول الناس عرفة شبيه بمولد وليس بعربى محض كما فى الصحاح عن الفراء ويجاب بان ما فى الصحاح عجيب فقد ثبت فى الحديث الحج عرفة وعرفة كلها موقف لكنه يبقى النظر بالنسبة لاذرعات ويمكن الجواب على بعد بان الضمير فى قول الشارح منه راجع الى ما فى قوله مما حمل عليه أو راجع الى جمع المؤنث السالم بناء على أنه علم أو كالعلم على ما أعرب بالاعراب المخصوص وان لم يكن جمعا ويكون فى الكلام شبه استخدام وقد يقال انه مثال لغير أولات وجملة ومثله ما سمى به منه معترضة والضمير للجمع غاية الامر انه لم يمثل له لظهوره (قوله بالتنوين فيهما) وهو للمقابلة فلا يردان حقهما منع الصرف (قوله مراعاة العلمية والتأنيث) أى مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففى ذلك مراعاة الجمع فى الاعراب وما لا ينصرف فى حذف التنوين وان لم يكن الصرف لكونه مشبها له فى الصورة قال الاشمونى فى شرح التوضيح وتكون الكسرة فى حال الجر نائبة عن الفتحة لانه عند هؤلاء غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى وقضية ذلك انه لو سمى به مذكر كان مصروفا ووجهه أن التأنيث اللفظى هنا غير معتبر لانهم صرحوا بان مثل هذه التاء ليست للتأنيث وبان تاء التأنيث التى تمنع الصرف هى التى تقلب فى الوقف هاء فما اقتضاه كلام ابن عقيل فى شرح التسهيل من انه لا فرق بحيث مثل له بهندات علم رجل أو امرأة محل نظر الا على قول غير الجمهور انها كهاء التأنيث (قوله تنورتها من أذرعات وأهلها) صدر بيت لامرئ القيس الكندى فى محبوبته عجزه * بيثرب أدنى دارها نظر عالى * ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبى وأدنى أقرب الى الارض وهو مبتدأ خبره نظر أى منظور أو ذو نظر قال شيخنا عبد الله الدنوشرى المراد المكان الذى يقرب من دارها صاحب نظر عالى أى الرائى اذا أراد أن ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر فى محل عال فكيف بمن هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال (قوله بالف وتاء مزيدتين على مفرده) أى بان لا يكونا فى المفرد أصلا أو يكونا لكن لا يقابلان بالفاء والعين واللام كفاطمة وبنت وأخت كما نبه عليه الدمامينى فى شرح لامية العجم ردا على الصفدى وانما وجبت له علامتان ليكونا كزيادتى جمع المذكر وخصت الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقى وكل واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والحالة وضاربة لكن قال الراعى فى شرح الالفية دلالة الالف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية وانما تفهم الجمعية من أبنية الجموع (قوله وان كان جريا على الغالب) وقد يقال انه صار فى الاصطلاح اسما لما جمع بالف وتاء

على الالف كالمقصور ومنهم من يلزمه الالف دائما او يعرب بحركات ظاهرة على النون اجراء له مجرى المفرد (و) الا (أولات) بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناها وهو ذات ونظيره ألو فى كونه اسم جمع الا أن ألو مختص بالعاقل ولم يذكر هنا مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثله ما سمى به منه كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعاة العلمية والتأنيث وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعاة للتسمية وقد روى بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس
تنورتها من أذرعات وأهلها
(وما جمع بالف وتاء مزيدتين) على مفرده وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب كما قال الخبيصى الى ما قاله تبعا لابى حيان ليشمل ما كان مفرده مذكرا

مزيدتين ومع ذلك فتعبير المصنف أولى لانه لا ابهام فيه (قوله كحمامات) لو قال طلحات كان أولى وتجمع حمام على حمامات غير مطرد على ما سيأتى (قوله كما ذكر) أى فى قوله خلق الله السموات وهذا بناء على أن ذكر بصيغة الماضى المبنى للمعلوم فان كان بصيغة المبنى للمجهول فالمراد كما ذكر فى قول الشارح حمام وحمامات (قوله كسجدات) بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها وكحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات ألا ترى أن الالف قلبت ياء والهمزة قلبت واوا وكغرفة وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرة وسدرات بكسر الدال وفتحها (قوله فهو المفرد الخ) أنت خبير بان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الاعراب بل المعرب هذا الاعراب مجموع المضموم والمضموم اليه فالاولى الجواب بان المراد الجمع الذى جمع بهما أى الذى آلة جمعيته الحاقهما (قوله ضم غيره) وهو الالف والتاء (قوله لا المفرد قبل ضم غيره) اذ لا يصدق عليه والحال ما ذكر أنه جمع بهما بخلافه مع اعتبار الضم اليه وما له أن الذى يعرب هذا الاعراب هو المسمى بالجمع بهما يعنى ما يطلق عليه ذلك تأمل (قوله أصليتان) وهى الياء فى الاول والواو فى الثانى لانقلاب ألف قضاة وغزاة عن أصل فان أصلهما قضية وغزوة بفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضموها بعد قلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فرقا بينها وبين المفرد كفتاة وانما قدروا كذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا الوزن فى الصحيح والمعتل اذا اشكل أمره يحمل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك وأما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة (قوله قال جدى الخ) أى تبعا لغيره من شراح الالفية وغيرها وهو مبنى على أن الباء صلة جمع وذلك لانه يؤخذ من باء الآلة المتعلقة بجمع زيادة الالف والتاء فلا حاجة للتقييد بزيادتهما وما هنا تبعا للتسهيل مبنى على أن الباء للملابسة وهى مع مجرورها فى موضع الحال من فاعل جمع أى ما جمع ملتبسا بذلك فقيد مزيدتين لا بد منه فكلا الامرين صحيح وينقدح من هذا ان تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة لان خروج المحترز عنه بدونها مبنى على أمر غير متعين لاحتمال غيره على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها بالالف والتاء واصالة أحدهما لا تنافى ذلك (قوله لان ذلك) أى قضاة وأبيات (قوله قياسا مطردا) أى جمعا مقيسا أو ذا قياس وقوله مطردا وصف مفيد للتأكيد (قوله خمسة أنواع) أى وما سواها مقصور على السماع وذلك كارضات وسجلات وحمامات وسرادقات وهو ما قاله ابن مالك وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما لم يكسر من نحو سرادق وحمام وهو ما نقله الرضى عن الفراء فى كل خماسى أصلى الحروف لاستكراه تكسيره (قوله ذو التاء مطلقا) أى تاء التأنيث المبدلة فى الوقف هاء كثمرة والساكن ما قبلها كبنت وأخت وكذا كيت وذيت لو سمى بهما ولو مذكرا وشمل قوله مطلقا العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة كنسابات (قوله وعلم المؤنث كذلك) أى مطلقا سواء كانت العلامة ظاهرة كعزة وسلمى وخنساء أو مقدرة كزينب وهند وسواء كان لعاقل أو غيره وقول ابن أبى الربيع شرطه ان يكون لعاقل لا يعرف لغيره (قوله الا ما استثنى منهما) أما الاول فاستثنى منه المرادى شفة وشاة وأمة وامرأة ومرآة وقلة فى النداء فلا يجمع هذا الجمع استغناء بتكسيرها ونازعه الدمامينى فنقل ما يصرح بجمع شفة على شفهات لا شفات برد ما ذهب فى الواحد كما فى فعل فى التكسير وفى الصحاح ان الناقص من شفة الواو ولانه يقال شفوات وحكى فى المحكم لجمع أمة أمثلة منها أموات وأما الثانى فيستثنى منه ما تقدم اذا كانت أعلاما وباب قطام فى لغة أهل الحجاز (قوله وصفة مذكر لا يعقل) كجبال راسيات وأيام معدودات فلا حاجة لقول أبى البقاء انه أجرى معدودات على لفظ أيام وقابل الجمع بالجمع مجازا والاصل معدودة كما قال سبحانه الا أياما معدودة أو جاء الجمع على معنى ساعات الايام لان الايام تشتمل على الساعات لانه بناء على ان معدودات واحدها معدودة واليوم الذى هو واحد الايام لا يوصف بمعدودة وأنت قد علمت ان واحد معدودات معدود وأن صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والتاء بخلاف صفة المؤنث كحائض والعاقل كعالم نعم ان كانت صفة المؤنث خماسية الاصول جمعت هذا الجمع كما فى نص الرضى (قوله ومصغره) أى مصغر المذكر الذى لا يعقل نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات وخرج بذلك مصغر المؤنث نحو أرينب

كحمامات وما سلم فيه بناء الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان الذى جمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الصائغ ان الذى جمع بهما معناه الذى وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره اليه واشترط كغيره أن تكون الالف والتاء مزيدتين احترازا عن نحو قضاة وأبيات اذ الالف فى الاول والتاء فى الثانى أصليتان قال جدى رحمه الله تعالى فى شرحه على الآجرومية ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بألف وتاء اذ المتبادر من ذلك أن تكون الالف والتاء مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله

* وما بتا وألف قد جمعا *

والذى يجمع بألف وتاء قياسا مطردا خمسة أنواع ذو التاء مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثنى منهما وصفة مذكر لا يعقل ومصغره

واسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثنى منه وتحذف له التاء فان كان قبلها ألف أو همزة فكالتثنية وتجمع حروف المعجم فما كان فيه ألف جاز قصره ومده بالاجماع فينصب بالكسرة وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه انه ينصب بها وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى ان محذوف اللام اذا لم ترد اليه لامه فى حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وفى التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه فى الاوضح وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما على الاصل وحينئذ يعلم استواء جره ونصبه فى الاعراب بالكسرة وانما تخالف الفرع عن الاصل فى الاعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع وهى انه ليس فى آخره حرف يصلح للاعراب (خلق الله السموات) فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجانى والزمخشرى وابن الحاجب ورجحه فى المغنى بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذا تا لان الله سبحانه وتعالى موجد للافعال والذوات جميعا ومثله فى هذا الخلاف خلق الله العالم (وأصطفى البنات) أفاد بذكر المثالين ان هذا الجمع بعضه مقيس كبنات فى جمع بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سماء

وخنيصر تصغير ارنب وخنصر وهما مؤنثان (قوله واسم جنس مؤنث بالالف) أى المقصورة أو الممدودة اسما أو صفة وخرج باسم جنس العلم كموسى وزكرياو بمؤنث اسم جنس لمذكر لم يجمع جمع تكسير فالجمهور على عدم اطراده كحمامات وسرادقات خلافا للفراء فى اطراده وقوله بالالف أخرج المؤنث بالتاء فقد تقدم انه يجوز مطلقا والمؤنث بغير علامة فانه لا يجوز مطلقا كعين وسن فلا يجمع بالالف والتاء وشذ من ذلك أم حيث جمعت بهما (قوله الا ما استثنى منه) وذلك فعلى فعلان كسكرى مؤنث سكران وفعلاء افعل نحو حمراء مؤنث أحمر كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون نعم ان جعل سكرى وحمراء علمين جمعا هذا الجمع ولو كانت العلمية حكما نحو بطحاء فانه فى الاصل صفة مقابلة لا بطح الا انها غلب استعمالها بدون موصوف فاشبهت الاسماء فجمعت جمعها فقيل بطحاوات (قوله وتحذف له التاء) أى وجوبا استغناء بتاء الجمع ولئلا يجمع بين علامتى تانيث (قوله فان كان قبلها ألف) أى قبل التاء المحذوفة ولا يختص الحكم بذلك بل حكم المقصور والممدود تقدمه تاء أو لا حكم التثنية فان كان قبلها ألف أو همزة قلبت الالف ياء فى نحو فتاة وواوا فى نحو قناة وأقرت الهمزة فى نحو سقاءة أو قلبت واوا فتقول فتيات وقنوات وسقاآت وسقاوات وتقول فى حبلى حبليات وفى متى مسمى به أنثى متيات بالتاء وفى عصا واذا مسمى بهما أنثى عصوات واذوات بالواو والهمزة التى تلى الفاء زائدة تصح ان كانت أصلية نحو قراءة وقرا آت ويجوز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من أصل نحو بناءة وبنا آت وبناوات وانما قيد الحكم بما ذكر لئلا يفهم انه يخالف التثنية لانه لم يبينه فى التثنية (قوله وتجمع حروف المعجم) أى أسماء حروف الخط المعجم أى التى وقع عليها الاعجام فالمعجم كالمدخل والمخرج وهو النقط واطلاقه عليها تغليب لان النقط فى بعضها أو المعنى حروف الاعجام أى ازالة العجمة وذلك بالنقط وانما يتم هذا اذا جعل الهمزة مقيسا أو مسموعا فى هذه الكلمة وعلل فى الهمع جمعها بانها أعلام وفيه نظر فقد صرح الرضى وغيره بانها نكرات بدليل وصفها بالنكرات نحو هذه ياء حسنة ودخول الالف واللام عليها كالباء والتاء (قوله فما كان فيه ألف) أى فما كان آخره ألفا فخرج نحو دال ذال صاد ضاد (قوله جاز قصره ومده) فيقال على القصر بايات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باآت بالاقرار للهمزة (قوله فينصب الخ) صريح فى اعرابه وزعم الاخفش انه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه (قوله وذهب بعض النحاة) هو هشام من الكوفيين وأجاز غيره منهم نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا (قوله اذا لم ترد اليه لامه الخ) فان ردت فى الجمع كسنوات أو سنهات نصب بالكسرة نحو اعتكفت سنوات أو سنهات وسمع رأيت بناتك بفتح التاء حكاها ابن سيده (قوله وانما تخالف الفرع الخ) جواب عما يقال قد كملت مزية كون جمع المؤنث السالم معربا بالحركات فهلا كملت مزية نصبه بالفتحة أيضا (قوله ليس فى آخره) لو قال ليس آخره كان أخصر وأظهر ولعل وجه ما قاله ان المراد فى موضع آخره حروف تصلح للاعراب أو آخره أعم من الحروف المذكورة والعام يصلح أن يكون ظرفا للخاص (قوله ما كان موجودا قبل فعل الفاعل الخ) أى فايقاع الخلق أى الايجاد عليه مستحيل اذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر اذ ايقاعه عليه انما يقتضى وجود الموقع عليه حال الايقاع وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه انما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم وقال الاصفهانى فى شرح الحاجبية المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيأ آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعى ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا والا كان تحصيلا للحاصل (قوله وبعضه مسموع) كسموات لان مفرده ليس واحدا من الانواع الخمسة المتقدمة فانه وان كان اسم جنس لكنه ليس مؤنثا بالالف الممدودة ولذا صرف فى قوله تعالى وأوحى فى كل سماء أمرها لان ألفه زائدة وهمزته بدل من واو أصليه لانها لام الكلمة قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما فى كساء وليست الهمزة بدلا من ألف التأنيث

لان ألف التأنيث لابد أن تصحب أكثر من أصلين لانها من أقسام الالف الزائدة (قوله وأن ما فيه تاء التانيث الخ) أى كما فى بنت وأخت وهذا بناء على ان التاء فيهما للتأنيث وتفصيل الكلام فى ذلك فى باب النسب من التوضيح (قوله والا مالا ينصرف) أى ما يصدق عليه مالا ينصرف أى الاسم الفاقد للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الاعراب وهى التنوين أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أى بالحركات قال الرضى وانما لم يظهر أثر منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين فى نحو أحمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وأيضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمى بهما واعرب باعراب المفرد أى جعل النون مفتقر الاعراب وجب منع صرفها للعلتين لان فيهما تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر (قوله الذى هو التنوين) أى المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل فدخل جوار واعيم تصغير أعمى (قوله وحده) أى دون الجر بالكسرة عند المحققين لوجوه منها انه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى التصويت اذ لا صوت فى آخر الاسم الا التنوين ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع انه لا جر فيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من من الصرف الذى بمعنى التصرف والتقلب فى الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ولذلك قيل انه أمكن أى أشد تصرفا فى حركات الاعراب من غير المنصرف ونوزع فيه بانه ان سلم انه مشتق من التصرف فى الجهات مع امكان منعه لكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه به فى الحركات (قوله لوجود علتين الخ) أى شيئين مسميين بعلتى منع الصرف معتبرين فلا يشكل بهند اذا صرف والعلة فى اللغة عارض غير طبيعى يستدعى حالة غير طبيعية وفى اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغى ان يختار المتكلم عند حصوله أمرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاقه العلة على كل واحد مجاز الان كل واحد جزء علة لا علة تامة اذ الحكم انما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما وادعى العصام ان اطلاق العلة على المجموع هو المجاز وان كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل فى التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب وما جمع بألف وتاء مزيدتين علما كاذرعات وما جمع بواو ونون علما لمؤنث كمسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين فى جميع ذلك ولم يبن الاسم لمشابهته للفعل فى علتين كما ذكر لضعفهما اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يمتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى هذه الاسماء بسبب هذه لعلل غير ظاهرة كما يجىء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة وحصر العلل فى التسع استقرائى (قوله بدليل ان الشاعر الخ) قيل فى توجيه ذلك ان الجر بالكسرة عاد فى حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية الى اعادته اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (قوله وانما حذف الخ) عطف على قوله فليس داخلا الخ وضمير حذف للجر بالكسرة قال الرضى وقوّوا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة انتهى وقال بعضهم الصرف هو الجر والتنوين معا فقد فيهما للعلتين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام ان غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه معا

وان ما فيه تاء التانيث اذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتى تانيث فى كلمة واحدة (و) الا (مالا ينصرف) وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف الذى هو التنوين وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتى آخر الكتاب وأما الجر فليس داخلا فى مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعا لحذف التنوين ولانه لو جر بعد حذف

بطريق الاصالة أو الممنوع انما هو التنوين والكسر بطريق التبع (قوله لالتبس بالمبنى على الكسر) لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين أو الالف واللام أو الاضافة وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم وانما حذفت واجتزى بالكسرة كما فى هذا غلام بالكسر من غير ياء فقد حكى أبو عثمان انها لغة فى غير النداء وعليه أنشد * شرقت دموع بهن فهى سجوم * أراد دموعى وقيل لان التنوين خاص بالاسم والجر خاص أيضا فتبع الخاص الخاص (قوله فيجر بالفتحة) لا نقض بما سمى به مؤنث من الجمع بالف وتاء وما ألحق به بناء على انه معرب اعراب أصله لانا لا نسلم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشرى أولا يوصف بالانصراف وعدمه سلمنا ولكن ما سبق يخصص ما هنا فانه يفيد انه على اللغة الفصحى يعرب باعراب جمع المؤنث السالم (قوله الا مع أل) استثناء من محذوف والتقدير فيجر بالفتحة فى سائر أحواله الا حالة كونه مع أل أو مع الاضافة (قوله أو بدلها) كام فى لغة حمير (قوله موصولة) كقوله

*وهن الشافيات الحوائم * بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهى جمع حائمة (قوله بالافضل) مثال لما فيه أل المعرفة فان أل الداخلة على أفعل التفضيل معرفة وكذا الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان على الاصح كما فى المغنى وغيره (قوله وباليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

بخفض يزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل انه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل أل عليه للتعريف كما قال المصنف فى شرحه وعليه فلا شاهد (قوله تبيت بليل الخ) مثال لما معه بدل أى يبيت بليل الارمد والولوق شبه الجنون (قوله نحو بافضلكم) التمثيل به أولى من بعثماننا لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر واذا صار نحو عثمان نكرة زالت منه احدى العلتين ودخل فى باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ولم يذكر المصنف جواز الصرف للضرورة والتناسب لقلته وانما يتعرض فى المختصرات للامور المشهورات (قوله وظاهر كلامه) فان الحكم الثابت للمستثنى نقيض ما قبله وما قبله هو الجر بالفتحة فيكون الثابت لما بعد الا هو عدم الجر بالفتحة والظاهر بقاء ما كان على ما كان من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم لا ثمرة لهذا الخلاف وبعد هذا البناء الذى ذكره الشارح يضمحل الخلاف بالكلية (قوله الصرف مطلقا) وذلك لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر قويت جهة الاسمية فرجع الى أصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجامع أل ولا الاضافة (قوله لفقد التنوين) لم يقل كسابقه بناء على ان الصرف والتنوين لعله لان القول بالمنع مطلقا يتمشى على القول بان الصرف هو التنوين وحده أو مع الجر وذلك لان الممنوع بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل التى هى سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر أيضا من خصائص الاسماء لانا نقول هو ليس من الخصائص الممتزجة بالاسم الصائرة معه كلمة واحدة بخلاف ما ذكر الا ترى ان العامل يتخطى أل ويعمل فيما هو مدخولها وان المضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف وغيره ويصير المضاف اليه علامة تمامه (قوله والتفصيل ان زالت الخ) قال الاستاذ الصفوى وفى وجه الخلاف اشكال لان الظاهر منه ان منهم من قال انه غير منصرف سواء بقى العلتان أولا واذا لم تبق العلتان فما وجه القول بمنع الصرف اذ لا بد فى منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا بالعلتين قبل اللام والاضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمة والتأنيث وان زالت انتهى وقوله وان زالت كان يقال مثلا فى ابراهيم اذا نكر انه غير منصرف لان العلتين فيه قبل التنكير وقد يلتزم ذلك القائل هذا المقدار بالنسبة للتسمية بذلك لا لاجراء حكم ما لا ينصرف عليه فتأمله وقال ابن جماعة الحق انه لا اختلاف

التنوين لالتبس بالمبنى على الكسر كنزال ودراك فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة أقرب منها الى الضمة فحملت على الاقرب (نحو مررت بافضل منه) وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه (الا مع أل) أو بدلها سواء كانت أل موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) مررت (بالافضل) وباليزيد ونحو قوله * تبيت بليل أم أرمد اعتادا أولقا (أو) مع الاضافة ولو تقديرا (نحو) مررت (بافضلكم) وقوله * أبدا أبدا من أول * فى رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه فانه حينئذ يجر بالكسرة لفظا أو تقديرا على الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه أل لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه فى ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفى المسئلة ثلاثة أقوال الصرف مطلقا بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوين والتفصيل ان زالت منه احدى العلتين بالاضافة أو بال أو صرف كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة

أو بدخول أل عليه والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل وحينئذ يعلم أيضا استواء جره ونصبه فى الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل أو التابع (و) الا (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة أسماء باعيانها وانما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان أو يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقى وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله المصنف فى شرح اللمحة (وهى) كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نحو (يفعلان) بالياء التحتية للغائبين (و يفعلون) بالياء كذلك للغائبين (و) نحو (تفعلان) بالتاء الفوقية للمخاطبين (وتفعلون) بالتاء كذلك للمخاطبين (وتفعلين) بالتاء كذلك للمخاطبة ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون أو علامتين فى لغة طيئ نحو يفعلان الزيدان و يفعلون الزيدون وأما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه الامثلة كانت ثمانية كما قاله

وتخريج القوانين المطلقين على هذين الحالين (قوله بدخول أل) أى المعرفة اذ الزائدة لا تزول بها العلمية (قوله والا الامثلة الخمسة) أى ما يصدق عليه الامثلة الخمسة لا انفسها (قوله سميت بذلك) أى بالامثلة الخمسة كما هو الظاهر المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته وان كان التعليل وهو قوله لانها ليست الخ ناظرا للموصوف فقط لانه انما يتعلق به لان ذلك لا يقتضى رجوع الضمير الى الموصوف فقط المخالف للظاهر اذ اعتبار الصفة لا ينافى التعليل (قوله لانها ليست الخ) انظر هل هذا يقتضى منع ان يقال لها الافعال الخمسة مع انه يقال لها ذلك وعبر به كثير (قوله وانما يكنى بها) أى يعبر بها فالمراد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية لانها لا تظهر هنا كما لا يخفى (قوله وسميت خمسة) الظاهر أن يقول وعدت خمسة لانه المطابق للمراد والموافق لقوله بعد والاحسن أن تعد ستة (قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الشهاب القاسمى وأقول على قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا للغائبتين كما ستعرفه (قوله قاله المصنف الخ) أى ما ذكر من قوله سميت بذلك الى هنا (قوله وهى كل فعل مضارع الخ) اعترض ادخال كل فى التعريف بوجهين الاول ان التعريف للماهية وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جائز والثانى انه يفهم ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فيختل بصدق الحد على المحدود وأجيب بان التعريف بما بعد كل وانما جئ بها لبيان الاطراد و بان المحدود فى الحقيقة آحاد الامثلة الخمسة (قوله ألف اثنين) أى شخصين اثنين مخاطبين كانا نحو أنتما تفعلان أو مخاطبتين نحو أنتما يا هندان تفعلان أو غائبين أو غائبتين نحو الزيدان يفعلان والهندان تفعلان وتعبيره بالف اثنين أحسن من التعبير بالف المثنى لشموله لنحو زيد وعمرو يقومان (قوله أو واو جماعة) أى جماعة الذكور حاضرة نحو أنتم تقومون أو غائبة نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع لشموله لنحو زيد وعمرو وبكر يقومون (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو الزيدان يفعلان (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو الزيدون يقومون والمراد بالغائب غير المخاطب (قوله للمخاطبين) أى المذكرين نحو أنتما يا زيدان تقومان وكذلك المؤنثتان نحو أنتما يا هندان تقومان المخاطبتان وكذلك الغائبتان المؤنثتان نحو الهندان تقومان فانه مغاير لما قبله لان التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لان الفاعل غائب وفى الاول للخطاب لان الفاعل مخاطب بقى لو كانت الغائبتان بلفظ ضميرا الغيبة فهل يقال هما تفعلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى أن الضمائر ترد الاشياء الى أصولها أو يفعلان بالتحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين ذهب الى الاول ابن أبى العافية وهو المرجح وبه جاء السماع والى الثانى ابن الباذش كما قد تقدم فى بحث الفعل المضارع فظهر ان المعانى سبعة والالفاظ خمسة (قوله ولا فرق بين ان تكون الالف الخ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف بالف اثنين الخ أولى من تعبير غيره بضمير الخ (قوله أو علامة) أى حرفا دالا على التثنية والجمع وذلك فى فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكر الغائب وقد مثل الشارح للغائبين ولجمع الغائبين وبقى عليه المؤنثتان الغائبتان نحو تقومان الهندان وكان ينبغى ذكر ذلك لخفائه وشهرة ما ذكره وليكون توطئة لما يأتى عن المكودى (قوله فلا يكون الا ضميرا على الاصح) وقيل انها حرف خطاب عند المازنى والاخفش (قوله واذا بسطت) من حيث كون الالف والواو علامة وضميرا (قوله كانت ثمانية) لان الواو تكون علامة فى جمع المذكر والالف تكون علامة فى مثنى الغائب المذكر وفى مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ما قاله المصنف وابن قاسم فهى عشرة كاملة ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر الى انه قد يغلب مذكر على مؤنث وان كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو أنت والزيدان تفعلون بالتاء الفوقية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو أنتما يا هندان والزيدان فهل يقال تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغائبين وان كانا مذكرين أو محل الكلام فيما اذا اتحدا تذكيرا وتانيثا وحينئذ فيقال فى المثال المذكور يفعلون بالتحتية تغليبا للذكور وغير ذلك والى انقسام المؤنث الى حقيقى التأنيث ومجازيه وما تانيثه باعتبار اللفظ وما تانيثه بالتأويل نحو الكتاب تجيئان

المكودي وكلها خرجت عن الاصل في جميع الاحوال (فترفع بثبوت النون) المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد اختيها نيابة عن الضمة نحو أنتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم (وتجزم وتنصب بحذفها) نيابة عن السكون والفتحة (نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) ولا فرق فيما ذكر بين أن يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر أو معتله وان لحقه شئ من الحذف أو التغيير كما في نحو أنت تدعين لعلة تصريفية وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص وأما نحو أتحاجوني فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لا نون الرفع لفقد الناصب والجازم وما قيل من ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي جيء بها لاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في الشذور وعكس في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك وقد تقدم انها تحذف أيضا لتوالي الامثال وأما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله

أبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي (و) الا (الفعل المضارع

على تأويلهما بالصحيفتين وقد يقال ان العدد باعتبار النظر الى مجرد الالفاظ لا الى معانيها فليتأمل (قوله بثبوت النون) أي بالنون الثابتة وانما أعربت هذا الاعراب لانهم أرادوا أن يعربوها بالحروف كما أعربوا نظيرها من الاسماء لانها مثل ضاربون وضاربان وضاربين في مطلق الحركات والسكنات ولا يمكنهم جعل الواو والالف والياء علامة فيها لادائه الى اجتماع مثلين فجعلوا النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف العلة ولذا تدغم في الواو والياء وزيدت ساكنة في نحو جحنفل كما زيدت الواو في كوكس وياء سميدع وألف عذافر وأبدلت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما حملوه على الجر في نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجر في الاختصاص وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خصوصا اذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد واعرابها بما ذكر هو المشهور وقيل انها معربة بالالف والواو والياء كما انها في المثنى كذلك وعليه فهي حروف والفاعل مستتر فليحرر وقيل الاعراب مقدر قبل هذه الاحرف (قوله المكسورة بعد الالف) أي على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وقيل تشبيها بالمثنى (قوله غالبا) وقد تفتح بعد الالف قرئ أتعدانني أن أخرج وقد تضم معها كما ذكره ابن فلاح في تفسيره واستدل بما قرئ شاذا طعام ترزقانه بضم النون (قوله المفتوحة بعد أختيها) أي الواو والياء للخفة وقيل تشبيها بالجمع (قوله لانها شبيهة بالواو) وهذا انما يظهر في ما كان متصلا بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلا بالالف والياء عليه وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا يحوج الى القياس فهو أظهر وان اقتصر الرضي واتباعه على التخصيص (قوله فان لم تفعلوا) تفعلوا مجزوم بلم ولم تفعلوا في محل جزم بان وعدم اعراب الحرف انما هو حيث لم ينضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلاهما عامل في تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنازع في الحرف الا على قول ابن العلج (قوله أنت تدعين) أصله تدعوين حذفت حركة اللام التي هي الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها الياء ولئلا تنقلب الواو ياء فصار وزنه تفعين بعد ان كان تفعلين (قوله وأما نحو أتحاجوني) جواب سؤال مقدر نشأ من ان الافعال الخمسة ترفع بثبوت النون فما بالها حذفت فأجاب بان المحذوف انما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع واعلم انه اذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والاثبات مع الادغام والفك وقرأ نافع بالحذف في تأمروني أعبد أيها الجاهلون وقرأ ابن عامر تأمرونني بالفك وقرأ الباقون بالادغام وأراد بنحو تحاجوني ما اجتمع فيه نون الاعراب مع نون الوقاية واحترزنا بنون الاعراب عن نون الضمير ونوني التوكيد فانها لا يجوز حذفها مع أحدهما واقامتها مقامها لان نون الاعراب كنون الوقاية في أن كل واحد منهما لامر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التوكيد (قوله لا نون الرفع الخ) ولان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة عليها ولان نون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف (قوله فصحح ان المحذوف نون الرفع) لامور منها ان نون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعرابه مقدر (قوله وقد تقدم الخ) أي في نحو لتسمعن بضم العين والحذف لتوالي الامثال واجب ولتوالي المثلين كما هنا جائز (قوله فشاذ) فلا يقاس عليه في الاختيار (قوله نثرا) كقوله تعالى في قراءة ساحران تظاهرا أي أنتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا (قوله كقوله أبيت اسري الخ) أبيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوبا وجملة أسري في محل نصب خبر والشاهد في تبيتي وتدلكي ان كان المقصود مجرد الاخبار وان كان المقصود انكار حالها أو التعجب وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبيتي منصوبا بان مضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام والتقدير أأبيت أسري وتبيتي تدلكين أنكر قضية الجمع بين الحالين أو التعجب منها فالشاهد اذن في تدلكي فقط

اذ هو مرفوع قطعا قاله الدماميني قال شيخنا الغنيمي لم لا يجوز أن يكون بدلا من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعا فتأمل بلطف (قوله المعتل الآخر) باضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أى الذى اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر فقوله المعتل الآخر بدل أو نعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان أو نعتا غير مقطوع لانه تابع لمعرفة (قوله وهو ما آخره) أى فعل آخره فى اللفظ ما ذكر ان كان الضمير راجعا للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعا ويصح رجوعه للمعتل الآخر لا بقيد كونه فعلا مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل باقسامه ومثل المضارع فقط لانه المقصود (قوله ألم يأتيك الخ) البيت لقيس بن زهير والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمى بفتح التاء الفوقية تنتشر فى الاطراف وفاعل يأتى ما لاقت والباء زائدة فيه وجملة والانباء تنمى معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما بناء على ان يأتى وتنمى تنازعا ما فاعمل الثانى واضمر الفاعل فى الاول فلا اعتراض ولا زيادة والمعنى على الاول أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمى بهذا و بغيره واللبون جماعة الابل ذات اللبن والشاهد فى يأتى حيث أثبت الياء مقدرا جزمها ونحوه ولم تهجو ولا ترضاها فاثبت الواو والالف مقدرا جزمهما ومنع بعضهم ذلك فى الالف محتجا بان الواو والياء يحركان نصبا فى النثر ورفعا فى الشعر قياسا للرفع على النصب عند الضرورة فاذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ولا يتأتى ذلك فى الالف لانها لا تحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وقيل المقدرة وعليه فيجوز اقرار الالف ويشهد له قوله ولا ترضاها والاولى تأويله على الحال أو الاستئناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدماميني أن السكون مقدر على أحرف العلة و يكون فيها سكونان وخصوصا فى الالف ظاهر ومقدر لاجل الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضى فتقدر أنها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم (قوله ولغة عند ابن مالك) لعله فى غير التسهيل أما فيه فقال فيقدر لاجلها أى الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف التى هى اللامات والحروف الموجودة حروف اشباع تولدت عن الحركات (قوله وهو محل الاعراب) أى آخر الكلمة المطلقة و يحتمل آخر الكلمة المعتلة لان الكلام فيها وقوله ظاهرا أو مقدرا المتبادر رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه لمحل أيضا تأمل (قوله مؤول بما قاله فى شرح التسهيل) من ان من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتقى جائز بل هو الواجب واسكان الراء ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج التنزيل عليه انتهى ودخلت الفاء فى الخبر لان المبتدا أشبه الشرط فى العموم وقيل انه جار على القول بأن الاثبات مع الجازم لغة وعليه خرج لا تخف دركا ولا تخشى (قوله نحو ويمح الله الباطل) أى بناء على أن يمح مرفوع وليس مجزوما بالعطف على يختم قال المصنف فى حواشى الالفية يدل عندى على رفعه أمران أحدهما استئناف الظاهر معه وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به فى ويحق والثانى رفع ويحق وهذا عديله فليكن مثله انتهى ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لاخبار الله تعالى بمحوه وبعض الباطل واقع لان المراد هنا باطلا معينا فأل للعهد وهو الذى قالوه (قوله اذا كان أصليا) أى ليس مبدلا من همزة فلا يرد أن ألف يخشى ليس أصليا بل هو مبدل من ياء ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة مفتوح ما قبلها أو مكسور أو مضموم (قوله وأجازه ابن عصفور الخ) اعلم أن الابدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهى متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ وقد قال ابن عصفور وتبعه المصنف فى الاوضح فى هذه الحالة يجوز الحذف والاثبات بناء على الاعتداد بالعارض وهو الابدال وعدم الاعتداد بالعروض فعلى الاول يحذف حرف العلة الجازم لانه كالاصلى وعلى الثانى يثبت حرف العلة لانه لا يحذف الا الحرف الاصلى وعدم الاعتداد هو الاكثر فى كلامهم وعليه الاكثرون وأما اذا كان الابدال بعد دخول

المعتل الآخر) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء وسميت أحرف علة لان من شأنها أن ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشئ عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع اذ لا احتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه (فيجزم بحذف آخره) وهو حرف العلة نيابة عن السكون لان أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فيتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات (نحو) زيد (لم يغز ولم يخش ولم يرم) بحذف أواخرهن والحركات أدلة عليهن وأما نحو قوله

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا أو مقدرا وقوله تعالى انه من يتقى و يصبر على قراءة قنبل مؤول وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله الباطل سندع الزبانية *(تنبيه)* محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان أصليا وأما العارض فلا يحذف عند الاكثر وأجازه ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه فى الاوضح وما ذهب اليه من أن علامة الجزم فيها

تحذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر فيها (٩٧) الاعراب فى حالة الرفع والنصب لانا انما قدرنا
الاعراب فى الاسم لانه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة فى الجسم فالجازم ان وجد فضلة أزالها والا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه أو على قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم يحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق نبه عليه المصنف وغيره فقوله هنا ان الجزم بحذف الآخر لا يناسب ما سيأتى قريبا من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب

(فصل) فى الاعراب التقديرى وهو جار فى الاسماء والافعال وهو فى كل منهما قسمان لان المقدر فى المعرب اما جميع حركاته أو بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيآن هنا المضاف الى ياء المتكلم والمقصور وقد أشار اليهما بقوله (وتقدر جميع الحركات الثلاث (فى نحو غلامى) من كل ما أضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا

الجازم فهو ابدال قياسى لسكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسى وحينئذ يمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التى كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيأ آخر هذا ما فى الاوضح وشرحه قال شيخنا وبتأمله يظهر ما فى كلام الشارح من الايجاز المخل فان ظاهره أنه لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم وليس كذلك فان الخلاف انما هو فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ويمكن على بعد أن يكون قوله فيما اذا كان الابدال الخ متعلقا بقوله فلا يحذف عند الاكثر فتأمله واذا أثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم بسكون مقدر كما قالوه لكن هل يقدر على الالف مثلا أو على ما قبلها وهل تقديره للثقل أو للتعذر (قوله انما يتمشى على قول ابن السراج الخ) كلام الرضى يدل على أنه يتمشى على غير قوله لانه ذكر فى تعليل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع ما نصه لان الجازم عندهم يحذف الرفع فى الآخر والرفع فى المعتل محذوف للاستثقال أى أو التعذر فلما دخل لم يجد فى آخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى لكنه لا يأتى فى كلام المصنف لتصريحه فى شرح اللمحة بان الجازم على قول سيبويه لما دخل حذف الضمة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت الخ وأورد على ما قاله الرضى انه هلا حذف الحركة المقدرة التى هى علامة الرفع (قوله فلا حاجة لتقديره) يعنى مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمى أى لانه اذا لم يقدر الاعراب فما الاعراب ولهذا قيل انها عنده مبنية وقيل معربة ولا اعراب لها والذى يلوح فى المقام أخذا من تحقيق أبى حيان انها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الاحرف لكن يبقى النظر فيها عنده فى حالة النصب (قوله وذهب سيبويه الخ) أيده أبو حيان بان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذفها فالقياس أنه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور ومنع الشهاب القاسمى ما قاله اذ ما المانع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زائدا كما فى الاسماء الستة ولا مانع من حذف الاصلى كما جاز جعله اعرابا كما فى الاسماء الستة ومما يدل على أن الحرف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه أيضا ولو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا التمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل أحدهما لفظى والآخر معنوى الا أن يقال قد يفطن حذف العامل

(فصل) فى الاعراب التقديرى (قوله أما جميع حركاته) لم يقل جميع الحركات بل أتى به مضافا لما سيأتى أن نحو يخشى يقدر فيه حركتان فقط لان الجر لا يدخل الافعال كما هو ظاهر فالمقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه لا جميع الحركات الثلاث (قوله شيآن هما الخ) فى نسخة بدل هنا وهى حسنة لما فيها من الاشارة الى أن الذى يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر (قوله نحو غلامى) دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو دلوى وظبيى وكرسى فيقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافته الى ياء المتكلم وهو كذلك (قوله الى ياء المتكلم) أى ملفوظة كانت أو مقدرة نحو ياغلام ولبدل الياء حكم الياء نحو ياغلاما بقلب الياء ألفا وياأبت وياأمت بالتاء وياأبتا وياأمتا والتعليل الآتى واف لان مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة والفتحة نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكأن التعبير بذلك وقع فى بعض نسخ الشارح فاعترضه المحشى بالقصور (قوله وليس مثنى) ولو مقصورا أو منقوصا أما المثنى فيعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا من غير تقدير تقول جاء مسلماى ورأيت مسلمى ومررت بمسلمى وقوله ولا مجموعا الخ ولو مقصورا أو منقوصا أيضا أما الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستثقال فتقول جاء مسلمى وتظهر الياء جرا ونصبا نحو رأيت مسلمى ومررت بمسلمى وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره ان الحركات الثلاث تقدر فيه عند اضافته الى ياء المتكلم

مطلقا لاشتغال المحل وليس كذلك فان جمع التكسير المنقوض نحو جوار وغواش وليال اذا أضيف الى ياء المتكلم وكذلك جمع التكسير المقصور نحو حبالى جمع حبلى يقدر فيه الحركات الثلاث لكن للتعذر فى الاول لا لاجل الادغام وفى الثانى كذلك لكن لاجل أن ذات الالف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالاى والحاصل ان جمع التكسير فيه تفصيل فنه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لاجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو رجالى وغلمانى ومنه ما يقدر لغير ذلك كما تقدم وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع سلامة لمذكر وداخل فى المستثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لاشتغال محله بحركة المناسبة كغلامى فتقول فيه مسلماتى وهنداتى فى الاحوال الثلاث ولا تفصيل فيه لصحة آخره بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل كما سبق وحينئذ فقوله ولا منقوصا ولا مقصورا يمكن أن يكون مقيد المفهوم قوله ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر فى الجملة لما علمت من التفصيل فى جمع التكسير وقوله ولا منقوصا أما لو كان منقوصا فانه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر فتقول جاء قاضى بادغام الياء فى ياء المتكلم وكذا رأيت قاضى ومررت بقاضى ووجه استثنائه ظاهر لان التقدير فيه ليس لاشتغال محل الاعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التى اقتضتها الياء لا حركة الاعراب وأيضا المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم قسما مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا لهما لان الاصل تباين الاقسام وأما المقصور نحو جاء فتاى ورأيت فتاى ومررت بفتاى فيقدر فيه الاعراب قبل الاضافة وبقى معها على ما كان فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب فيه باشتغال محل الاعراب بحركة المناسبة والظاهر عدم تقدير حركة المناسبة على الف فتاى وعلى ياء المنقوص نحو داعى (قوله لاشتغال المحل بحركة المناسبة) المتقدمة على العامل لوجود مقتضيها وهو الاضافة الى الياء والعامل انما يدخل على الاسم بعد ثبوته فى نفسه ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثر العامل والا لزم تحصيل الحاصل وانما جاز جعل علامة التثنية والجمع اعرابا لانها أحد الامرين وهما الالف أو الياء فى التثنية والواو أو الياء فى الجمع ومعنى التثنية والجمع لتحصيل أحدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما قيل والمراد لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو فتاى وداعى فيكون التقدير فيهما للتعذر لسكون ما قبل الآخر فيهما والظاهر انه لا تقدر الكسرة فيهما لمناسبة الياء وفيه انه انما يحتاج للحيثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف اعرابهما عند الاضافة لياء المتكلم وأدخلا فى الاسم المضاف الياء فى بيان نحو غلامى لكن الشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لقيدها (قوله ورد بانها مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا وقد يستشكل بان الالف فى المثنى والواو فى الجمع مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيهما تقدير ألف وواو انتهى ومر جوابه فان قيل لم لا يجوز فى حال الجر زوال الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها مع بقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشئ على ما كان وان العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصا اذ لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب) خرج بالاسم الفعل نحو يخشى والحرف نحو على والى وبالمعرب المبنى نحو اذا وهذا وما ومتى (قوله آخره) أى فى اللفظ (قوله لازمة) المراد باللزوم فى الالف والياء لزوم الوجود فى أحوال الاعراب كلها لفظا كالفتى والقاضى أو تقديرا كفتى وقاض لكنه يشكل بخروج ما فيه الالف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرى والمقرى اسمى مفعول وفاعل من يقرى مضارع أقرى فان التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الاصل وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقض بالشاذ شاذ (قوله لتعذر تحريك الالف الخ) لانها هوائية تجرى مع النفس لا اعتمادلها فى الفم والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا اذا حركت الالف انقلبت همزة (قوله لامتناع مده) لانه منع المد لان صوت الالف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعده ويقابله الممدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو دعا مقصورا اذ ليس فى الفعل ممد ود وأما نحو

لاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين فى آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة وأما الكسرة فهى ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها (و) يقدر جميعها أيضا فى نحو (الفتى) من كل اسم معرب آخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها ألفا (ويسمى هذا (مقصورا) لامتناع مده

شاء و يشاء فلا يسمى عند الاكثرين ممدودا لان الالف التى قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين (قوله أو لانه قصر الخ) قال فى شرح الحدود فان قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو يخشى يسمى مقصورا قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لتقرى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة انتهى ولو ذكر بدل نحو يخشى المضاف كان أولى لانه اسم وبالجملة فالتعليل الاول أولى (قوله ومثله المدغم) أى المدغم آخره فيما بعده نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا والمتبادر ان مثلية المدغم والمحكى للمقصور فى تقدير الحركات الثلاث أما فى المدغم فاتفاقا وأما فى المحكى بمن فعلى الاصح فيما اذا كان المحكى مرفوعا وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب التقدير ويحتمل أن المثلية فى ذلك وفى كونه للتعذر وكون السبب التعذر صرح به المحشى فى حواشى الازهرية فى المدغم وقياس قوله الآتى فى المسكن للتخفيف وقول الرضى فى الموقوف عليه أن يكون السبب فى المدغم الاستثقال والحاصل ان سبب التقدير اما التعذر أو الاستثقال وانما الكلام فى تعيين واحد منهما فى كل موضع ومعلوم ان التعذر فى المقصور ذاتى وفيما اشتغل آخره بحركة المناسبة عرضى وفى المنقوص لا تعذر أصلا وما عدا ذلك هل يلاحظ انه مع عروض المانع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستثقال أو يلاحظ خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله لغيره فالسبب التعذر هكذا ينبغى تحقيق المقام وينبغى أن يعلم أن الجارى على ألسنة المعربين فيما عدا المقصور والمنقوص من قولهم منع من ظهور الاعراب حركة كذا أو السكون العارض لكذا محتمل للامرين وظاهر فى أن التقدير فى تلك الاحوال واسطة بين التعذر والثقل فليتفطن لذلك (قوله والمحكى بمن) الوجه ترك التقييد بمن لان مما يقدر فيه الاعراب الجملة اذا جعلت علما نحو تأبط شرا فان الذى رجحه السيد انه معرب تقديرا والمحكى فى نحو قولك فى الاعراب زيدا مفعول به قال فى جمع الجوامع كالتسهيل ويحكى المفرد المنسوب للفظه حكما أو يجرى معربا بوجوه الاعراب اسما للكلمة أو للفظ انتهى فاندفع ان فى الاوضح وشرحه ان حكاية المفرد فى غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل ذلك الاعراب الواقع فى كلام المصنفين لم يقع منه وان فرض وقوع جزئى منه من كلام من يوثق بعربيته فالامر مقصور على ذلك الجزئى فلا يقاس عليه غيره *(تتمة)* اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير اشارة لعدم الحصر تقصير فمما يقدر فيه حركات أيضا ما سكن آخره وقفا والتقدير فيه للثقل لا للتعذر كما صرح به الرضى وان وقع لبعض الفضلاء خلافه فان قيل اذا وقف بالسكون تعذر ظهور الحركة معه لانهما نقيضان قلت الوقف بالسكون ليس متعينا لانه قد يروم الحركة فيقف بالروم وهو الاتيان ببعض الحركة لكن الاتيان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الى السكون وما اشتغل آخره بحركة الاتباع وما سكن آخره للتخفيف فالتقدير فيه للاستثقال كما صرح به المحشى فى حواشى الازهرية وان وقع لذلك البعض انه للتعذر ثم ان الحركات كما تقدر فى الفعل المعتل تقدر فى غيره وكذا السكون يقدر فى الفعل فى مواضع خلافا لما توهمه اقتصار المصنف والشارح فتقدر الحركة فى الفعل الصحيح اذا سكن آخره للادغام نحو يضرب بكر وأما لم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجازم قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وانظر اذا دخل الجازم عليه وهو مدغم وما سكن آخره للتخفيف نحو ان الله يأمركم بسكون آخره وهو كقراءة وبعولتهن بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال فى النثر كالشعر كما ذهب اليه ابن مالك وقال ان أبا عمرو حكاه عن لغة تميم خلافا لمن منعه مطلقا ولمن منعه فى النثر ويقدر السكون فيما كسر آخره لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا وفى المهموز اذا أبدل لينا محضا على اللغة الضعيفة وفى نحو لم يلد مضارع ولد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت نحو لم يلده أبوان وفيما كان الحرف الاخير منه مدغما فيه نحو لم يشد وهل التقدير فى ذلك للتعذر أو للثقل وما حرك فى الوقف من القوافى وتقدم انه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة

أولانه قصر عن ظهور الحركات فيه أى منع منها ومثله المدغم والمحكى بمن واعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى الى تقديرها أيضا فيه لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كما تجد للثقل

ولاثقل مع التقدير والقسم الثاني من الأسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله (والضمة والكسرة في نحو القاضي) من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة لثقلها على الياء هذا مالم يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر في المقصور وانما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها (ويسمى) هذا (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات أو لانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل هذا ما يقدر في الاسماء وأما ما يقدر في الافعال فاشار الى القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله (والضمة والفتحة في نحو) زيد (يخشى ولن يخشى) من كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكها والى الثاني منها بقوله (والضمة في نحو) زيد (يدعو ويقضي) من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما (وتظهر الفتحة في) المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو أو الياء (نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو) لخفتها *(تنبيه)* قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى أن جزمه بحذف آخره والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم الحرف اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل الحروف أيضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف لياء

للضرورة (قوله ولاثقل مع التقدير) قال المحشي رد بان الفتحة ثقلت لنيابتها عن ثقيل انتهى وهذا مما يتعجب منه وكأنه التباس لان هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو مررت بجوار ولا يصح القول به هنا لانه لا يصلح جوابا عما قاله ابن فلاح لانه اذا لم تقدر الفتحة في نحو مررت بموسى لنيابتها عن الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فماذا تقدر ومن الغريب ان شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعرض لهذا المحل بشئ في هامش الحاشية ولا الشارح (قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو يرمي وبالمعرب المبني نحو الذي وذي وباللازمة غيرها كياء المثنى جرا ونصبا وبقبلها كسرة نحو ظبي (قوله لثقلهما على الياء) أي الياء المذكورة وهي المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تستثقل الحركات كظبي وكرسي (قوله هذا اذا لم يكن الخ) اما لو كان على صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة نحو مررت بجوار بالتنوين للعوض هو مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك نحو أعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وكذا نحو قاض علم امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو يرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة الرفع والجر وتظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان منصرفا لكان أشمل وربما أشار الشارح بقوله كما مر في المقصور يعني من كونه مخصوصا بالمنصرف الى هذا التعميم ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف (قوله كذا قيل) يرجع لكل ما سبق قال في التصريح وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا انتهى ومر ما يؤخذ منه الجواب وهو ان وجه التسمية لا يلزم اطراده (قوله وتظهر الفتحة في المنقوص) يستثنى منه المركب المزجي اذا أعرب اعراب المتضايفين وكان آخر الجزء الاول ياء كمعديكرب فلا يظهر في آخر الاول الفتحة بلا خلاف استصحابا لحكمها حالتي البناء ومنع الصرف قاله أبو حيان ونقل الدماميني عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها حالة النصب اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا سواء كان مضافا أولا نحو والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة فخرج نحو مصطفو الناس فان اعرابه بالواو والواقعة بعد فتحة الفاء وحذفت نونه للاضافة واعرابه ليس مدة لفتح ما قبلها ولاجل ذلك لم يحذف حرف اعرابه بل يحرك (قوله كالواو في جمع المذكر السالم الخ) وكالواو والياء فيه *(لطيفة)* أنشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموي مع بلاغة المعنى ولطف المبنى

النذل مفروض له رزقه * والحر بالاقتار مرفوض
لذلك المنقوص لم يخفض * وأشرف الاسماء مخفوض

والالف في المثنى اذا لاقى ساكنا بخلاف الياء فلا تقدر لانها لا تحذف لعدم ما يدل عليها بل تبقى وتحرك بالكسر والاحرف الثلاثة في الاسماء الستة اذا أضفن الى كلمة أولها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستثقال كما صرح به ابن الحاجب واعترض عليه بان التلفظ باعراب مسلمي قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر فلم جعل اعراب نحو الفتى من المتعذر ونحو مسلمي من المستثقل وأجيب بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب ابدال الحرف بآخر فلما قلبت الياء أو الواو ألفا تعذر الاعراب لعدم قبول الالف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى للتعذر لا لاستثقال الحركة لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذر واما مسلمي فاعرابه قبل الاعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك وثقلها يوجب ابدال

نحو مسلمى كما مر والنون في نحو ليضربان وليضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن وصلا نبه عليه في الجامع ومن ذهب الى أن الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في القسم التقديرى

(فصل) في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه (يرفع) الفعل (المضارع) اذا سلم من نونى التوكيد والاناث وكان مع ذلك (خاليا) من ناصب ينصبه (وجازم) يجزمه (نحو يقوم زيد) باجماع من النحاة وأما قول على رضى الله عنه

محمد تفد نفسك كل نفس

فالجازم فيه مقدر أى لتفد وقول بعضهم

* فاليوم أشرب غير مستحقب فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه وهو الاصح وما قيل من أن التجرد أمر عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمى

الحرف لا الاسكان أجيب بأن المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله ويجرى كل من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستثقال مع انه فيهما قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وكالمثنى والجمع حال الحكاية فانه يقدر اعرابهما للتعذر كقولهم دعنا من تمرتان في جواب ألك تمرتان أو نحو ذلك ومعناه دعنى من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا المعنى وكذلك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين وأما الاسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علما نحو وأبو بكر فتحكى بمن وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو أبو زيد وفى حكايتها خلاف وتارة مضافة الى نكرة فراجع باب الحكاية (قوله والنون في نحو ليضربان) أى من كل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة او ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة أو ما عدا ألف الاثنين وأكد بالخفيفة وانما حذفت النون في الاول لتوالى الامثال والثانى حملا للخفيفة على الثقيلة (قوله مطلقا) أى وصلا ووقفا (قوله وصلا) خرج الوقف لان نون التوكيد الخفيفة لا تقدر فيه لانها اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يجب حذفها في الوقف وردما كان حذف لاجلها فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربى برد واو الضمير وبائه وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء والنون هذا وقال أبو حيان الذى يظهر لى ان دخولها في الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذى جاءت له انتهى واما اذا وقعت بعد فتحة فانه يجب ابدالها ألفا كما تقول في قفن اذا وقفت عليه قفا

(فصل يرفع المضارع) (قوله يرفع المضارع) ان قلت قضية صنيعه حيث قال في المنصوب ينصب بكذا وفى المجزوم يجزم بكذا ولم يقل في المضارع يرفع بكذا مثلا أن الرافع له ليس هو التجرد قلت لعل وجه عدوله ليكون جاريا على كل المذاهب مع ما فيه من الايماء الى ما اختاره من ان رافعه التجرد على ما في الاوضح لان تعليق الحكم على وصف يشعر بالعلية (قوله اذا سلم الخ) لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء بما أسلفه أو أراد بيان رفعه ولو محلا وقدم الرفع لكونه أقوى الحركات والانسب بتوقفه على معرفة الناصب والجازم تأخيره عن النصب والجزم (قوله وكان مع ذلك خاليا) أشار الى ان خاليا خبر لكان محذوفة وفيه انه من غير الاشهر والاولى جعله حالا من المضارع (قوله عن ناصب ينصبه وجازم يجزمه) احترز بقوله ينصبه ويجزمه عن الناصب والجازم المهملين نحو ان تقرآن ولم يوفون والمصنف لم يحتج للتقييد لان الوصف حقيقة في المتلبس بالفعل (قوله محمد تفد الخ) محمد منادى حذف منه حرف النداء ونفسك مفعول لتفد وكل فاعل مضاف ونفس مضاف اليه والتبال الوبال أبدلت واوه تاء كما في تجاه وتراث وقال العينى الفساد وقيل الحقد والعداوة فالجازم فيه مقدر أى فلا يرد على قول المصنف ان المضارع يرفع اذا خلا عن الناصب والجازم لان المراد اذا خلا لفظا وتقديرا وتقدم يخل من الجازم تقديرا (قوله فاليوم أشرب الخ) صدر بيت وعجزه * اثما من الله ولا واغل * فضرورة أى والضرورة لا ترد نقضا وقضيته انه مجزوم مع خلوه مما ذكر والذى قاله المصنف وغيره انه مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربغ منزلة عضد لانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما في شرح الشذور والقول بان الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أصحها الجواز في السعة كما اختاره ابن مالك (قوله وهو الاصح) أيد بأن رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدوران يشعر بالعلية (قوله هو الاتيان الخ) هو أولى من قول البدر بن مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره اذ الوجودى له معنيان أحدهما الموجود ثانيهما ما ليس في مفهومه سلب والعدمى يقابله فيهما والتجرد بالمعنى الذى ذكره ليس وجوديا بواحد من المعنيين أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان في مفهومه سلبا لان التخلص فيه معنى النفى ونحوه ما في التصريح من انه كون المضارع خاليا من ناصب وجازم لان الخلو فيه معنى النفى ولو سلم ان التجرد بالمعنى الذى قالاه وجودى بالمعنى الثانى لكان الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودى بالمعنى الاول بالوجودى بالمعنى الثانى

فانه موجود لانه عبارة عن الضمة أو النون على وجه مخصوص وكل منهما أمر موجود (قوله لانه هنا علامة لامؤثر) أى حقيقة فلا يرد ان الرضى صرح بأن عوامل النحو عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ولهذا منعوا من اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله وقيل رافعه حلوله محل الاسم) هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب أو مجرور كما فى مررت برجل يضرب أو منصوب نحو رأيت رجلا يضرب لانه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه يكون اذن كالاسم فأعطى أسبق اعرابه وأقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك فى الماضى وان وجد فيه لانه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه العامل واعترض على هذا القول بأن المضارع يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب ونحو سيقوم وفى نحو خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان وفى نحو هلا تضرب فان الاسم لا يقع بعد التحضيض ويمكن الجواب عنها كلها ماعدا يقوم الزيدان بأن الرفع استقر قبل دخول تلك الامور فلم تغيره اذا أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر وأما يقوم الزيدان فاجاب عنه الرضى بما فيه تكلف وأجاب فى المفصل بأنه من مظان صحة وقوع الاسماء لان من ابتدأ كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان تكون أول كلمة يفوه بها اسما أو فعلا بل مبتدأ كلامه موضع خبره فى أى قبيل شاء (قوله وقيل غير ذلك) من الغير قول الكسائى ان رافعه حروف المضارعة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وبانه يلزم ان يكون مرفوعا أبدا ورد بان عامل النصب والجزم أقوى فعزله عن عمله قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطق (قوله وعامل الرفع معنوى) فيه قصور بالنسبة لقول الكسائى ان العامل أحرف المضارعة لانها ليست من العامل المعنوى فلو اقتصر على قوله لكونه قويا كان أولى الا ان يقال لم يعتد بمذهبه لكنه لا ينبغى لان الرضى قواه على مذهب البصريين فذكر ما حاصله ان الرفع لما حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من احالته على المعنى الخفى كما هو مذهب البصريين بقى هنا شبهة تختلج بالبال وهى ان الترجيح انما يظهر عند اجتماع العاملين وهما لا يجتمعان على القول بان الرافع التجرد ولا الحلول محل الاسم اذ بدخول عامل النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب (قوله الملازمتها النصب) أى فى الاكثر المشهور ولغة الجمهور والا فقد حكى الكسائى ان الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله ابن مالك وخرج عليه ما وقع فى صحيح البخارى من قول الملك فى النوم لعبد الله بن عمر لن ترع بحذف الالف وقضية كلام الشارح ان الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب وفيه انه قيد كى بكونها مصدرية وهى لا تكون الا ناصبة فالاولى تقديمها لمشاركتها لن فى ذلك وتميزها بالاتفاق على بساطتها بخلاف لن فقيل بانها مركبة (قوله وهى حرف نفى الخ) أى انتفاء الحدث فى الزمان المستقبل فالمراد بالنفى الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبنى للمفعول ولا يخفى ان النصب ليس معنى لها بل حكم من أحكامها وليس المرادات كلا من هذه الثلاثة داخل فى معناها كما يتوهم من هذه العبارة (قوله هى لتأكيد الخ) أراد بالتأكيد ما يشمل التابيد الذى هو نهاية التأكيد ولا ينبغى أن يحمل على تأكيد لا يشمل التأبيد (قوله وفى الانموذج) أى فى بعض نسخه وفى بعضها على التأكيد وانتصر الحفيد للزمخشرى فقال واعلم ان قول النحويين لن ليست لتأبيد النفى مع انها النفى سيفعل متناقض وذلك لان سيفعل مطلق ونقيضه لن يفعل الدائمة فلو لم تكن لتأبيد النفى لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولهم سيفعل لانه على ما قالوه من عدم التابيد يجوز ان يكون النفى على حالة والاثبات على أخرى فالحق انها لتأبيد النفى كما ذكره الزمخشرى لاسيما ومدلولات الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد أحد وهو عندل وقد نقله انتهى واعترض بانا لا نسلم الملازمة ولا نسلم بطلان التالى ومن أين وجب ان يكون لن يفعل نقيضا لسيفعل حتى يلزم ان تكون لن لتأبيد النفى بل نقيضه لن يفعل أبدا وكانه ظن ان نقيض الموجبة سالبتها مطلقا وليس كذلك بل نقيضها السالبة على وجه مخصوص ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان بجمادا نقيضا لبعض الانسان جماد فبطل قوله فالحق الخ وأما قوله وهو عندل الخ فجوابه انه نقل بحسب ما فهمه

ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل فى الوجودى بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظى وعامل الرفع معنوى (وينصب المضارع بحرف واحد من أربعة بدأ منها (بلن) لملازمتها النصب وهى حرف نفى ونصب واستقبال ولا دلالة لها على تابيد النفى ولا تأكيده خلافا للزمخشرى فى ذلك قال فى المفصل هى لتأكيد نفى المستقبل وفى الانموذج لنفى المستقبل على التابيد ومحل الخلاف فى انها هل تقتضى التابيد أم لا فيما اذا أطلق النفى أو قيد بالتابيد اما اذا قيد بغيره نحو فلن أكلم

وغيره عدل نقل خلافه مع ان ما نقله لا ينافى نقل غيره لجواز أن يكون استعمالهم لها فى التأبيد لكونه من افراد معناها الذى هو النفى على الاطلاق قاله الشهاب القاسمى (قوله فلا خلاف بينهم الخ) قال شيخنا الغنيمى لم يظهر لى وجه هذا الكلام اذ الخلاف بين الزمخشرى وغيره انما هو فى موضوع لن لغة فالزمخشرى فهم عن اللغة ان معناها الحقيقى هو التأبيد فاذا استعملت فى غيره كما فى الآية كانت من باب المجاز وغير الزمخشرى فهم انها موضوعة لمطلق النفى فاستعمالها فى الآية المذكورة ونحوها من استعمال الشئ فى بعض ماصدقاته فيرجع الخلاف بينهم فى تعيين معنى لن فى اللغة حقيقة فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلا بما ذكره اللهم الا أن يثبت عن الزمخشرى انه يقول ان لها فى حالة الاطلاق وضعا وفى حالة التقييد وضعا آخر فيتجه تقييد الخلاف حينئذ لكن لم نره عن الزمخشرى والظاهر خلافه فرارا من دعوى الاشتراك فى الحرف (قوله من رد الخ) كمكى فى حاشية الاوضح وقال لو كانت لن للتأبيد كان ذكر الابد فى ولن يتمنوه أبدا تكرارا انتهى قال الشمنى ولقائل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان أبدا لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهى رفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفى بناء على استبعاد نفى تمنى الموت منهم على جهة التأبيد (قوله اعتقاده الباطل الخ) نظر فيه بعضهم بان الاعتقاديات لا دخل لها فى الاوضاع اللغوية اذ هو ثقة فى النقل هذا وقد يقال المنفى على التأبيد هو الرؤية على وجه اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئى فى محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل (قوله كما قيل خلاف الظاهر) القائل مكى كما علمت الا انه عبر بقوله للتكرير ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت (قوله وهل تأتى للدعاء) أى لكون الفعل الذى بعدها للدعاء وليس المراد انها موضوعة للدعاء وليس فى كلامه ما يدل على اختصاصها بهذا المعنى واعترض عليه بان هذا ليس خاصا بها بل جميع أدوات النفى كذلك نحو لا زلت منصورا على الاعداء على أن دعواه العموم غير صحيحة فلم يأت لذلك غير لا (قوله والحجة فى قوله لن تزالوا الخ) أى لان المعطوف بثم فى البيت دعاء لا خبر وعطف الانشاء على الخبر الانشائى هو اللائق للمناسبة وان لم يعين كون المعطوف عليه دعاء والمسئلة ظنية فاندفع ما للدمامينى وقول بعضهم ان الفراء قائل بجواز الاستئناف بثم فيمكن الحمل هنا على مذهبه وأيضا كون المعطوف عليه دعاء يغنى عن التأويل ان قيل بامتناع عطف الانشاء على الخبر بأن يقدر القول بعد ثم أى ثم أقول لا زلت لكم أى ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولا أى أقول لن تزالوا فيكون المعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الانشاء عليه لان محل المنع فيما لا محل له قال الشمنى وأيضا فقوله لن تزالوا لو كان خبرا لكان المنفى فى الاستقبال ولا معنى له هنا ويجاب بان معناه الاخبار ببقائهم على هذه الحال التى هم عليها الآن بناء على ما فى عرفهم من القرائن المقتضية للبقاء عادة أى أنتم لا تزول عنكم فى المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم فى المستقبل وهذا معنى صحيح (قوله والاصح انها بسيطة) لان الاصل عدم التركيب وانما يصار اليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك واستدل سيبويه على بساطتها بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيدا لن أضربه وظاهر أن الكلام فى غير الفاعل ومنه التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة وان قال أبو حيان كان ينبغى استثناؤه من الجواز هذا ووجه الاستدلال انه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش فى الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشئ بالتركيب ومنع الاخفش جواز التقديم لان النفى له صدر الكلام وقيل مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين ورد بامور أقواها أنه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين (قوله على وضعها الاصلى) وقال الفراء أصلها لا النافية فأبدلت الالف نونا ورد بأن الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وبان المعهود ابدال النون ألفا كنسفعا الا العكس (قوله ولا يفصل) أى والاصح انها لا تفصل لانها محمولة على سيفعل ولذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال أن لا

اليوم انسيا فلا خلاف بينهم فى انها لا تفيده فقد ظهر ان من رد على الزمخشرى فى قوله بتأبيد النفى بهذه الآية وشبهها مما قيد فيه بنفيها منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق فى المسئلة ورد ما ذهب اليه الزمخشرى بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له على أن لن لتأبيد النفى اعتقاده الباطل من ان الله تعالى لا يرى فى الآخرة جعلنا الله من أهل الرؤية وأما استفادة التأبيد فى نحو لن يخلقوا ذبابا ونحو ولن يخلف الله وعده فمن خارج كما فى قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا وكون أبدا فيه للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر وهل تأتى للدعاء أم لا فيه خلاف اختار فى المغنى الاول قال فيه وتأتى لن للدعاء وفاقا لجماعة والحجة فى قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم * خالدا خلود الجبال لكنه صرح فى الشرح وفى الاوضح بخلافه والاصح انها بسيطة على وضعها الاصلى ولا يفصل بينها وبين معمولها الا فى ضرورة كقوله

تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل والفراء بالاول والظن والشرط (قوله لما رأيت) أصله لن ما أدغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز وانما حقهما أن يكتبا منفصلين والالغاز فيه أن يقال أين جواب لما وبم انتصب أدع وجوابه علم وقوله أدع منصوب بلن المدغم نونها في ما وفصل بينها وبين معمولها بما الظرفية وصلتها للضرورة فان أدع عامل فيما وصلتها والتقدير لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا زيد مقاتلا وحينئذ كيف يجتمع قوله لن أدع مع قوله لن أشهد الهيجاء وجوابه ان أشهد بالنصب ليس عطفا على أدع بل منصوب بان مضمرة بعد حرف العطف وان والفعل عطف على القتال أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد ولبس عباءة وتقر عيني (قوله وأتبعها) عطف على بدأ (قوله بكي المصدرية) يعني التي بمعنى ان (قوله تقدم اللام عليها) لفظا أو تقديرا (قوله نحو لكيلا تأسوا) أي تحزنوا فالتقدير لعدم أساكم قال في المصباح وأسي أسا من باب تعب حزن فهو أسي مثل حزين انتهى وبه تعرف أن قول بعضهم التقدير لعدم تأسيكم اشتباه لان تأسيت به وائتسيت بمعنى اقتديت وليس المعنى في الآية عليه كما لا يخفى (قوله لان حرف الجر لا يباشر مثله) لعل المراد في الفصيح أو مع امكان الاحتراز عنه بدليل ما يأتي (قوله تخرج لكي التعليلية) فان النصب بان مضمرة وجوبا بعدها عند البصريين ولا تظهر الا ضرورة ويجوز عند الكوفيين (قوله وعلامتها ظهور أن الخ) أي مع عدم اللام قبلها لما سيأتي (قوله كي أن تكرمني) قال أبو حيان والمحفوظ اظهار أن بعد كي الموصولة بما كقوله * كيما أن تغر وتخدعا * ولا يحفظ من كلامهم جئت كي أن تكرمني (قوله أو اللام) مجيء كي قبل اللام نادر (قوله أما في الاول) وهو ما اذا ظهرت أن بعدها (قوله والحرف المصدري لا يباشر مثله) أي مع امكان الاحتراز عنه بدليل ما يأتي (قوله وأما في الثانية الخ) وهي ما اذا ظهرت اللام بعد كي فلا يجوز كون كي مصدرية لما ذكره الشارح فتعين انها جارة وهي داخلة على اللام الجارة للتوكيد وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق لان حرف الجر لا يباشر مثله وأقول لعل السر والله أعلم في جواز دخول الجار على الجار هنا وعدم جوازه فيما اذا تأخرت كي أن كي عند التأخر يصح أن تكون ناصبة بنفسها مصدرية فلا ضرورة الى جعلها جارة مؤكدة وأما في صورة تأخر اللام عنها اضطررنا الى جعلها حرف جر اذ لا يصح أن تكون ناصبة للفعل باللام ولا يصح أن تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لان اللام ليست ناصبة فتعين أنها جارة واللام مؤكدة لها فتأمل كذا بخط شيخنا وهو شرح لقولهم المراد لا يباشر مثله مع امكان الاحتراز عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتي فيما اذا ظهرت اللام قبلها وأن بعدها كما أوضحه شيخنا وأشار والجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو أن المراد نفي المباشرة في الفصيح ومجيء اللام بعد كي نادر كما عرفت (قوله فلئلا يلزم الخ) ودعوى زيادة كي مردودة بانه لم تعهد زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه (قوله أردت لكيما الخ) صدر بيت عجزه * فتتركها شنا ببيداء بلقع * يقال طار به اذا ذهب سريعا وتترك بالنصب عطف على تطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثان لتترك وقيل حال من مفعوله والبيداء الارض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض التي لا شيء فيها (قوله جاز الامران) جواب المسألتين اما جواز الامرين في الاولى فظاهر ولا محذور فيه فان جعلت كي مصدرية قدرت اللام قبلها وان جعلتها تعليلية قدرت أن بعدها عند البصريين قال أبو حيان وانبنى على هذا فرع وهو انه ان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لا وان قدرناها الناصبة جاز وأما جواز الامرين في الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين اما دخول حرف مصدري على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك لعدم امكان الاحتراز عنه كما علم مما مر فان جعلت مصدرية فان مؤكدة لمعنى السبك أو تعليلية فهي مؤكدة للام قبلها (قوله والثاني أرجح الخ) انما ترجح كون أن ناصبة في هذه الحالة لانها أم الباب فاعتني بشأنها ولان ما كان أصلا لا ينبغي أن يجعل تأكيدا لغيره ولان أن وليت الفعل فكانت أحق بالعمل لمجاورتها بخلاف البعيد قاله المصنف في

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا *
أدع القتال وأشهد الهيجاء
(و) أتبعها (بكي المصدرية) المشاركة لها في العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها (نحو لكيلا تأسوا) اذ لا يجوز حينئذ كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية تخرج لكي التعليلية الجارة وعلامتها ظهور أن المفتوحة بعدها نحو جئتك كي أن تكرمني أو اللام نحو جئتك كي لتكرمني اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية أما في الاول فلوجود أن المصدرية بعدها والحرف المصدري لا يباشر مثله وأما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو كيلا يكون دولة أو ظهرتا معا كقوله
أردت لكيما أن تطير بقربتي *
جاز الامران أي كونها مصدرية وكونها جارة والثاني أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا وقد تكون مختصرة من كيف كقوله * كي تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

الحواشي ولان توكيد الجار بجار أسهل من توكيد حرف مصدري بمثله وسكت الشارح عن الترجيح في المسئلة الاولى ونقل في التصريح عن المصنف في باب حروف الجر أن الاولى أن تكون مصدرية ناصبة بتقدير اللام قبلها لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها والحمل على الغالب عند التردد أولى (قوله كي تجنحون) أي كيف تجنحون أي تميلون والسلم بالكسر والفتح الصلح وثرت مبني للمجهول من ثارت القتيل قتلت قاتله ولظى مبتدأ وجملة تضطرم الخبر وهي مع المبتدأ حال (قوله لطول الكلام عليها) فيه أن هذا انما يناسب أن يكون علة لتأخير أن لا لما ذكره وقد يقال انه علة له باعتبار ما تضمنه من تأخير أن (قوله وهي حرف جواب وجزاء) أي معناها الجواب والجزاء ومعنى كونها جوابا انها لا تقع الا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر اما تحقيقا واما تقديرا فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب لا لفظا ولا تقديرا والجواب في الحقيقة هو الجملة التي وقعت اذن فيها لا اذن وحدها ومعنى كونها جزاء أن مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر كما قاله الدماميني ردا على ما تردد به المصنف في حواشي التسهيل (قوله وتكلف تخريج الخ) فقال في المثال الآتي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (قوله أحبك) أي أنا متصف الآن بمحبتي لك (قوله اذن أصدقك) أي أو أظنك صادقا ومدخول اذن فيه مرفوع لانتفاء استقباله المشروط في نصبها (قوله ولا يتصور هنا الجزاء) لضرورة ان التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع في الحال ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل اذ الشرط والجزاء كما قال الرضي اما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال (قوله والاصح انها حرف) هو مذهب الجمهور وقال بعض الكوفيين انها اسم والاصل في اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك برفع أكرم ثم حذفت الجملة التي أضيفت اذا اليها وعوض عنها التنوين كما في حينئذ وأضمرت أن فانتصب الفعل الواقع صدرا للجملة الجوابية ولعل المفرد المؤول بأن عنده فاعل أي اذا جئتني وقع اكرامك لا مبتدأ وخبره محذوف أي حاصل والا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذا جئتني فاكرامك حاصل (قوله وعليه فالاصح انها بسيطة) أي لا مركبة من اذ أن ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها الى الذال الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل في أحد أقواله (قوله وأنها الناصبة بنفسها) أي لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي ولما جرت عادتهم أن يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وان كان كلاما غير محقق لان الذي أضمرت أن بعده ليس الناصب وانما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا (قوله لعدم اختصاصها) قال المصنف في بعض تعاليقه ووجه الضعف الاحق لاذن انها غير مختصة كذا قال الناظم ولا أعرفه لغيره وكأنه نظر الى نحو وان تفعلوا اذا أبدا فرأى لفظة اذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى ومن خطه نقلت (قوله وشرط اعمالها الخ) الغاؤها مع استيفاء الشروط لغة حكاها عيسى بن عمرو وتلقاها البصريون بالقبول الا انها نادرة جدا ولذلك أنكرها الكسائي والفراء (قوله بأن كان ما بعدها الخ) سيأتي قريبا ان الاهمال لا ينحصر في هذه الصور الثلاثة كما هو ظاهر عبارته كغيره وذلك لانه يكون فيما اذا تقدمها العاطف اللهم الا أن يقال ان المراد انه في هذه الصور يتعين الاهمال ولا يجوز غيره وفيما سيأتي يجوز الوجهان وان كان بالنظر الى الاعتبار يتعين الاهمال أو الاعمال وقضية الحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو يازيد اذن أكرمك بل وقضيته أيضا الاعمال فيما اذا تقدم المعمول نحو زيدا اذا أكرم وفي المسئلة خلاف فذهب الفراء الى انه يبطل عملها وأجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها أن لا تعمل ويحتمل أن يقال تعمل لانها مصدرة في النية لان النية في المفعول التأخير انتهى ويؤخذ من تعليله الثاني عدم العمل قطعا عند البصريين في نحو يازيد اذن أكرمك (قوله أهملت) لضعفها بسبب وقوعها حشوا (قوله خبر لما قبلها) أي في الاصل أو في الحال كما أشار اليه بالمثالين (قوله أن يكون جزاء الشرط الذي قبلها) أي صناعة لا معنى فلا يرد ان اذن أكرمك

أي كيف تجنحون (و) أتى (باذن) قبل أن لطول الكلام عليها وهي حرف جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال أزورك غدا اذن أكرمك فقد أجبته وجعلت اكرامك جزاء زيادته وبجيئها لهما هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تتمحض عنده للجواب فاذا قلت لمن قال أحبك اذا أصدقك فقد أجبته ولا يتصور هنا الجزاء والاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة وأنها الناصبة بنفسها وكان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ولكن أعملوها حملا لها على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها ثلاثة أمور الاول أن تكون (مصدرة) في أول الكلام فان وقعت حشوا فيه بان كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها أهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع الاول أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك واني اذن أكرمك الثاني أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو

ان تأتنى اذن أكرمك الثالث أن يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لأخرجن وقوله لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لأقيلها * ولا يقع المضارع بعدها فى غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ماقبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة فى غيرها نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيدا انتهى نعم ان تقدمها واو أو فاء جاز النصب بها على قلة الشرط الثانى واليه أشار بقوله (وهو) أى المضارع الذى يليها (مستقبل) فان كان حالا أهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن أصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل فى الحال للتدافع وما أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤول الشرط الثالث واليه أشار بقوله (متصل) ذلك المضارع بها (أو منفصل) عنها اما (بقسم) أو بلا النافية كما فى المغنى والشذور وأشار الى مثالى الاتصال والانفصال بقوله (نحو اذن أكرمك واذن والله نرميهم بحرب) على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية نحو اذن لا أفعل واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جىء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر فى قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وبلا النافية لان النافى كالجزء من المنفى فكأنه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك أشار بعضهم حيث قال وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة

جوابا لمن قال أزورك غدا اجزاء لشرط مقدر أى ان تزرنى غدا اذن أكرمك لانه انما هو جواب لشرط مقدر من حيث المعنى ومثل ذلك لايخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق مابعدها صناعة لا معنى (قوله وقوله) أى ونحو قول كثير عزة (قوله لئن عاد لى الخ) اللام موطئة لمجىء الجواب للقسم السابق فى البيت قبله وهو

حلفت برب الراقصات الى منى * تقول الفيافى نصها وذميلها

والضمير فى مثلها ومنها يعود للمقالة الاولى وذلك ان كثيرا مدح عبد العزيز بقصيدة فأعجب بها فقال تمن على أعطك فقال أكون كاتبك فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة كذا قال غير واحد ولكنه لايناسب قوله فى هذه القصيدة

عجبت لتركى خطة المجد بعدما * بدا لى من عبد العزيز قبولها

فانه يدل ان كثيرا لم يرض مع اجابة عبد العزيز وجملة اذن لأقيلها جواب القسم السابق وجواب الشرط محذوف وجعل فى المغنى الجملة جواب الشرط وجواب القسم محذوفا وهو مخالف للقاعدة المشهورة انه اذا توالى شرط وقسم فالجواب للاسبق لكن ماقاله جائز أيضا ولم يجزم الجواب لان الشرط ماض (قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ) صادق بأن لا يقع المضارع بعدها أصلا وبأن يقع غير معتمد على ماقبلها والذى ذكره فى قوله بل يقع الخ هو الاول فالنفى فى قوله ولا يقع الخ متوجه الى القيد والمقيد معا هذا وكون اذن فيما ذكره من نحو من يقعد اذن زيد هى التى الكلام فيها محل نظر يقوى بما مر عن ابن هشام فتدبر (قوله نعم ان تقدمها واو أو فاء) أطلق السيوطى وغيره العاطف ولم يقيدوه بالفاء والواو وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو المضمرة ان بعدها وجوبا وبين المنصوب باذن نحو لالزمنك أو اذن تقضينى حقى (قوله جاز النصب بها على قلة) أى وجاز الرفع والجزم ان اقتضاه الحال وانما اقتصر الشارح على النصب لان الكلام فيه قال فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى أزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان مابعدها مستأنف أو لان المعطوف على الاول أول انتهى ووجه جواز الامرين عند تقدم العاطف النظر الى أمرين فمن حيث ان اذن فى أول جملة مستقلة هو متصدر فينتصب الفعل ومن حيث كون مابعدها من تمام ماقبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فيرتفع لفقد الشرط ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت قولا واحدا أو على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما صرح به فى المغنى أيضا (قوله مستقبل) انظر استقباليته بالنظر الى ماقبلها كما اذا قال شخص جاءنى زيد أمس فقلت واذن أكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه فى الامس والتكلم بذلك حالا وحرره (قوله لان نواصب الفعل الخ) فيه شئ اذ لا يكفى ذلك فى اشتراط الاستقبال فى اذن (قوله وما أوهم خلاف ذلك الخ) كان ينبغى أن يذكره قبل الشرط الثانى فانه مذكور فى كلامهم بعد الشرط الاول فمن ذلك قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فهو اما ضرورة أو مؤول على حذف خبر ان أى انى لا أستطيع ذلك أو نحوه ثم استأنف مابعده بالنصب لتحقق شرطه (قوله بقسم) قال فى الارتشاف الا ان كان بقسم محذوف الجواب (قوله أو بلا النافية) أو بهما معا كما يؤخذ من كلامهم والصحيح منعه بغير لا اذ لم يسمع وان كان التعليل الآتى يفيد جواز الفصل بكل ناف (قوله ابن بابشاذ) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بالشين والذال المعجمتين معناه الفرح والسرور كذا صحح السيوطى والظاهر أن باءه الثانية مفتوحة كالاولى على ماهو قاعدة المركبات المزجية (قوله نرميهم) جواب اذن وجواب القسم محذوف على ماهو القاعدة من اجتماع شرط وقسم واذن هنا كسائر أدوات الجزاء (قوله بالنداء) نحو اذن يا عبد الله أكرمك وزاد أبو حيان نقلا عن ابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء نحو اذن يغفر الله لك يدخلك الجنة (قوله بالظرف وشبهه) المراد بشبهه الجار والمجرور نحو اذن يوم الجمعة أو فى الدار أكرمك واما الفصل

بمفعول

بمفعول الفعل نحو اذن زيدا أكرم فالارجح عند الكسائي النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي بطلان العمل في الفصل بين كي والفعل بمعموله ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانهما اسم واحد قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه وقيل في توجيهه فانه جزء من الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها وانظر هل صورة المسئلة أن يكون الظرف معمولا لفعل اذن أي ولو كان معمولا لمعمولها في الرضي ما يقتضي الاول فليراجع (قوله أعمل اذن الخ) ذيل بعضهم هذه الابيات ببيت ذكر فيه مسئلة تقدم العاطف فقال

وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين ان لا تعملا

(قوله المنسبكة مع مدخولها) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعية والاصالة ألا ترى انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان لا جاء السلطان مع الوزير فلا توهم العبارة ان المنسبك هو ان وحدها خلافا لمن وهم فيه بل تفيد أن المنسبك هو المجموع والاصل ما بعدها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للمفسرة الخ) اخراجه لما ذكر لا ينافي اخراجه لغيره أيضا فانه مخرج لان الاسمية فانها ترد ضميرا للمتكلم في قول بعض العرب ان فعلت وضميرا للمخاطب في نحو أنت وأنت الخ (قوله هي المسبوقة بجملة الخ) خرج بقوله المسبوقة بجملة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فآخر مبتدأ ودعواهم مضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وهي عاملة في ضمير شان مقدر وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبر ان وهي وخبرها خبر آخر دعواهم وبقوله فيها معنى القول نحو قلت له ان افعل لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز أن تكون زائدة وفي شرح الجمل انها تكون مفسرة بعد صريح القول قال الدماميني ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح قال شيخنا الغنيمي قال السيد في شرح اللباب عند قول المتن وتختص أي ان التفسيرية بما فيه معنى القول دون صريحه ما نصه أي صريح القول لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وبقوله المتأخر عنها جملة نحو ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بأي أو ترك حرف التفسير وبقوله ولم تقترن بجار نحو كتبت اليه بان افعل وكتبت اليه ان افعل اذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله وأوحينا اليه أن اصنع) الجملة مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف انها مفسرة للفعل وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال الكافيجي والظاهر ان الايحاء متعلق بها ههنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل انتهى فتأمله (قوله التالية لما) أي التوقيتية كما في المغني احترازا عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الا (قوله كأن ظبية الخ) صدره ويوما توافينا بوجه مقسم والبيت لارقم اليشكري وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أي صار ذا ورق والسلم بفتحتين شجر والشاهد في كأن ظبية بجر ظبية وان زائدة بين الجار ومجروره وروى نصب ظبية على انها اسم كأن المخففة من كأن ورفعها على انها مهملة أو عاملة في ضمير محذوف أي كأنها ظبية (قوله فاقسم ان لو الخ) تمامه * لكان لكم يوم من الشر مظلم * والشاهد فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة المعروفة من انه اذا توالى شرط وقسم وليس هناك الا جواب واحد فهو للسابق منهما لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة واضطرب كلام ابن مالك في التسهيل في الشرط الامتناعي فدل كلامه في الجوازم على ان جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو وفي باب القسم ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب القسم (قوله فامهله الخ) المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجيم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا غطاه ومعاطي خبر كان وفي لجة متعلق بغامر وغامر صفة لمعاطي والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقاذه مما كان فيه الى أن وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناوله من ينقذه وهذه حالة الغريق والشاهد في البيت ظاهر (قوله وان لم يكن

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على * رأي ابن عصفور رئيس النبلا
أو ان تجئ بحرف عطف أولا * فاحسن الوجهين أن لا تعملا

وينصب المضارع أيضا (بان المصدرية) أي المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي أم الباب لعملها (ظاهرة نحو والذي أطمع (أن يغفر لي) ومضمرة كما سيأتي والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالاولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك والثانية قال في أوضحه هي التالية لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * أو بين القسم ولو كقوله * فاقسم ان لو التقينا وأنتم * زاد في المغني والواقعة بعد اذا كقوله * فامهله حتى اذا أن كانه * معاطي يد في لجة الماء غامر * ومحل النصب بان المصدرية (ما لم تسبق بعلم) أي بلفظ دال على اليقين وان لم يكن

بلفظ العلم) نحو رأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم وخرج بتفسير العلم بما ذكر ما اذا أول العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك ان تقوم أو كان بمعنى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب (قوله أهملت) أى لم تعمل النصب فى المضارع ولو عبر به كان أولى اذ هى لم تهمل بالكلية بل اسمها ضمير شان محذوف غالبا فيهما والجملة خبرها والظاهر ان الضمير فى قوله مالم تسبق يرجع الى ان المصدرية لا بقيد الناصبة للمضارع فان تلك ثنائية الوضع والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع لانها مخففة كذا حرره شيخنا العلامة الغنيمى وبهذا يندفع ان كلامه يوهم انها بعد العلم هى أن الناصبة وأهملت وليس كذلك وانما هى المخففة من الثقيلة وانما أهملت لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لان بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد أفعال التحقق بخلاف المخففة فانها تقتضى تأكيد الشئ وثبوته وقال فى المتوسط وليست يعنى المخففة الواقعة بعد العلم هى الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق انتهى يعنى فيلزم التنافى (قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة) وهى ثلاثية الوضع اذ هى مخففة من الثقيلة وهى مصدرية أيضا كما صرح به الشارح حيث قال ويحمل النصب بأن المصدرية مالم تسبق كما ان أصلها المخففة هى منه كذلك وكما ان الثنائية الوضع التى تنصب المضارع وتوصل به وبالماضى والامر مصدرية (قوله فان سبقت بظن الخ) أى ولم يكن هناك فاصل غير لا فان كان هناك فاصل غير لا نحو خلت ان ستكون أو خلت ان لن تقوم لم يجز النصب للفصل وتعين المخففة (قوله وان لم يكن بلفظ الظن) كأن كان بلفظ العلم مثلا لكن استعمل فى معنى الظن الغالب القريب من العلم أو جرى مجرى الاشارة كما علم مما مر (قوله اجراء الظن مجرى العلم) أى لتأويله به بأن يحمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة (قوله وهو أرجح) أى فى القياس لانه الاصل والاكثر فى كلامهم * (تتمة) * افهم كلام المصنف تعين النصب اذا كان الفعل السابق على ان عاريا من كونه فعل علم أو ظن ومثله فى كلام ابن الحاجب واعترض عليه بانه اذا كان عاريا عنهما يكون على وجهين لان الفعل فى هذا القسم اما أن يكون صالحا للمخففة كافعال الرجاء والطمع أو لا يكون فان كان منافيا تكون ان ناصبة وان لم يكن منافيا يجوز الوجهان قاله النجم سعيد وبجواز الوجهين فيه صرح أبو حيان (قوله ومن العرب من يجزم الخ) قال فى المغنى نقله اللحيانى عن بعض بنى صباح (قوله اذا ما غدونا الخ) البيت لامرئ القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب بجمع الحطب (قوله حملا على ما أختها) أى المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وظاهر كلامه اختصاص الاهمال بها وعليه فيقال لم اختصت بهذا الحكم دون كى مع ان الاخرى مصدرية (قوله أن تقرآن الخ) تقرآن اما فى محل نصب بدلا من تحملا أو من حاجة فى قوله قبله

وتحملا حاجة لى خف محملها * وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

واما فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أى هى أن تقرآن قال المصنف فى المغنى والشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعترض بانه لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر (قوله نحو ما روى فى الحديث الخ) كذا فى المغنى قال الدمامينى ولا حاجة الى أن تجعل ما هنا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نظما ونثرا الى ان قال ولا داعى الى ارتكاب أمر لم يثبت قال فى المغنى والمعروف فى الرواية كما تكونون وفى الرضى وتجىء ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى فلا تقتضى الكاف ما تتعلق به لان الجار انما يطلب ذلك ليكون المجرور مفعولا والمفعول لابد له من فعل أو معناه الى أن قال ومنه قوله عليه السلام كما تكونون يولى عليكم شبه التولية

بلفظ العلم فان سبقت به أهملت وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة (نحو علم أن سيكون) أفلا يرون أن لا يرجع (فان سبقت بظن) أى بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن (فوجهان) الرفع والنصب (نحو وحسبوا أن لا تكون) قرئ بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على أصله من غير تأويل وهو أرجح ولهذا أجمعوا عليه فى الم أحسب الناس أن يتركوا ومن العرب من يجزم بان كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب *

ومنهم من أهملها حملا على ما أختها أى المصدرية كقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روى فى الحديث كما تكونوا يولى عليكم (ومضمرة) واضمارها

عليهم المكروهة بكونهم المكروه أى بحالهم المكروهة ثم ذكر انه يجوز ان تكون نافية وما أشبهه مصدرية (قوله اما جوازا أو وجوبا) أى جائزا أو واجبا أو ذا جواز أو ذا وجوب (قوله وهو هنا الخ) أى لانه لم يسمع النصب الامع الاربعة قال أبو حيان ولا يجوز فى غيرها (قوله باسم خالص الخ) أى سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل أو غير مصدر كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس فى تأويل الفعل (قوله الشفوف) بضم المعجمة وفاءين فى الاصل مصدر والمراد الثوب الرقيق الذى لا يحجب عن ادراك ما وراءه (قوله فتقر منصوب) يجوز رفعه تنزيلا له منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه كذا قاله المحشى تبعا للعينى وغيره وقال المصنف فى الحواشى لا يجوز الرفع لان المعنى يفسد به اذ يصير المعنى ولبس عباءة أحب الى من لبس الشفوف ثم يقول وتقر عينى وليس المراد ذلك وان لبس العباءة مطلقا أحب اليه من لبس الشفوف بل المراد أن اجتماع هذين الشيئين أحب والواو لعطف المصدر المنسبك على الاسم المتقدم وفيهما معنى مع فقد رأيت الرفع يخل بالمقصود والنصب لازم نبه عليه عبد القاهر انتهى والظاهر أن هذا لا يخالف ما قاله العينى والمحشى لانهما لم يجيزا الرفع على الاستئناف بل على أن يكون الفعل معطوفا على المبتدا قبله لتنزيله منزلة المصدر وأحب خبر عنهما لانه أفعل تفضيل مجرد من أل والاضافة وهذا يؤدى معنى النصب كما لا يخفى فتأمل (قوله لولا توقع معتر الخ) صدر بيت عجزه * ما كنت أوثر أترابا على ترب * المعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق السائل أو المعترض للسؤال وأرضى منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان أرضى فى تأويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائى اياه وتوقع ليس فى تأويل الفعل والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل لدنه وهو الذى ولد فى الوقت الذى ولد فيه (قوله انى وقتلى سليكا) صدر بيت لأنس بن مدركة الخثعمى عجزه * كالثور يضرب لما عافت البقر * وسليكا اسم رجل مفعول قتل المضاف الى فاعله وأعقل مضارع عقل القتيل أعطى ديته منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان أعقل فى تأويل مصدر معطوف على قتل وهو ليس فى تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل أن يصح حلول ان أو ما والفعل محله لا يقتضى تأويله بالفعل كما لا يخفى وكالثور خبر ان والمراد بالثور ثور البقر وقيل ثور الطحلب وهو الذى يعلو الماء (قوله عطفا على وحيا) أى من قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب كانه قيل وما صح له أن يكلمه الله الا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلا فيكون الكل مصادر وقعت أحوالا من الفاعل أما الوحى والارسال فامرهما هين وأما من وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف كانه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو اسماعا من وراء حجاب أو ارسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بان يوحى أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به بواسطة حرف الجر وأما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال الاستثناء ههنا منقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام وظاهر كلام المصنف وجوب النصب بعد العاطف المذكور ويشكل عليه القراءة بالرفع فى أو يرسل والجواب انه حينئذ مستأنف والفعل خبر لمبتدا محذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أو للاستئناف والاستئناف بعد الواو والفاء جزم فى الاخبار وأما بعد أو ففيه نوع من الاضراب لانك اذا قلت الزمن يدا او يقضيك حقك وجعلته مستأنفا المعنى أو هو يقضيك حقك أى يقضيكه على كل حال سواء الزمته أم لم تلزمه فكانه قال بل يقضيك (قوله وخرج بقوله خالص الخ) لم يذكر ما خرج بقوله اسم وذلك أن يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى أن تضل احداهما فتذكر فى قراءة من نصب وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقولهم اما أن تنطق بالحق أو تسكت فان النصب فيما ذكر ليس بان

اما جوازا أو وجوبا أما (جوازا) ففى موضعين (أحدهما بعد عاطف) وهو هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو (مسبوق) ذلك العاطف (باسم خالص) من تأويله بالفعل مثاله بعد الواو (نحو) قول ميسون زوج معاوية رضى الله عنه (ولبس عباءة وتقر عينى) أحب الى من لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل فى تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل بالفعل والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى وربما وقع فى بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف وهو تحريف نبه عليه المصنف فى شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء قول الشاعر

لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت أوثر أترابا على ترب

وبعد ثم قوله

انى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

وبعد أو قوله تعالى أو يرسل رسولا بالنصب فى قراءة غير نافع عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف

مضمرة جوازا وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل الشارح لم يذكر هذا لانه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ولان خروج العطف على مصدر متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادي فانه يجب فيه اضمار أن بخلاف مسئلتنا فان الاضمار جائز بل نص في شرح العمدة على أن الاظهار أحسن لان هذا انما يخرج بتقييد الاسم بكونه صريحا ولذا قيد في الشذور بكونه صريحا لاخراج ذلك (قوله الطائر فيغضب الخ) أل اسم موصول مبتدأ نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة الحرف و يغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا كذا في التصريح قال شيخنا اذا كان من عطف الجمل ففي اخراجه حينئذ نظر لان المحترز عنه انما هو الفعل المعطوف على اسم غير خالص لا الجملة فتأمل هذا وقال الشاطبي وأما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم في حكم كاهل وغارب فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يعجبني فاضل و يتكرم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب و يشتم بالنصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذي يعطي معنى الفعل اعمالا للمعنى واهمالا للفظ فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن الحكم بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول المحشي تبعا للشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم هلا أمكن أن ينصب و يجعل أن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متأول من اسم الفاعل فانه كالفعل في دلالته على الحدث وسيأتي أن الفعل يتأول منه المصدر معمولا لكون محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طيران فيغضب زيد الذباب (قوله ليغفر لك الله) علة لاجتماع الامور الاربعة في الآية للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة (قوله أم العاقبة الخ) قال أبو حيان في شرح التسهيل وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهبا البصريين وانما هو مذهب الكوفيين وقد عزاه بعضهم الى الاخفش وأول البصريون ذلك على انها لام السبب على جهة المجاز لانه لما كان ناشئا عن التقاطه كونه صار عدوا صار كانه التقط لذلك وان كان التقاطه في الحقيقة انما كان لان يكون لهم حبيبا وابناو هذا أحسن لانه اذا تعارض المجاز و وضع الحرف لمعنى متعدد كان المجاز أولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله أم التأكيد) وهي الزائدة و بعضهم أدخلها في لام التعليل (قوله فان مضمرة جوازا) وأجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بعد اللام باضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها نحو جئت لكي أكرمك ومذهب الجمهور أن كي لا تضمر لانه لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع (قوله بعدها) أي اللام (قوله بلا) ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لا شئ وجئت بلا زاد و يجب ادغام النون في لا نافية أو زائدة ليقارب مخرجيهما (قوله كراهة اجتماع لامين) فان التلفظ به ثقيل جدا (قوله بكون) أي ناقص كما هو المتبادر و يعلم من كلامه الآتي اختصاصه بذلك دون بقية اخواته كاصبح ودون غيرها ككباب ظن لانه لم يسمع وان أجاز كلا بعض وأجازه بعضهم في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جئتني لتكرمني وهو فاسد لان هذه لام كي (قوله ماض) فلا يجوز أن يكون ليفعل بخلاف لام كي فتقول سأتوب ليغفر الله لي قال أبو حيان ان الفعل المنفي لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد أمس ليضرب عمرا بخلاف لام كي وظاهره ولو كان غير ظرف زمان نحو ما كان زيد في الدار ليقوم فانظر علته وحرره (قوله ولو معنى) هو المضارع المنفي بلم (قوله منفي بما أو لم) يعني مالم ينقض فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا و يجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال والفرق ان النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وذلك على مذهب البصريين وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه وخرج بالتقييد فقط لن لانها تخلص

بالمستقبل

عليه كقولهم الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال أي الذي يطير (و) الثاني بعد (اللام الجارة سواء كانت للتعليل كما (في نحو) انا فتحنا لك فتحا مبينا (ليغفر لك الله) ما تقدم من ذنبك وما تأخر أم للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرأفتهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة فلا يراه أحد الا أحبه فقصدوا أن يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى أن صار لهم عدوا وحزنا أم للتأكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء كانت مؤكدة كالتي (في نحو لئلا يعلم أهل الكتاب) أم نافية نحو (لئلا يكون للناس فتظهر) ان وجوبا (لا غير) كراهة اجتماع لامين (و) الا في (نحو ما كان الله ليعذبهم) مما هو مسبوق بكون ماض ولو معنى منفي بما أو لم فقط منفي

لما أسند اليه الفعل المقرون باللام كما في المغني (فتضمر) وجوبا (لا غير) وتسمى هذه اللام (١١١) لام الجحود من تسمية العام بالخاص

واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفي الى أنه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب البصري الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في بعض كلام العرب قال

* سموت ولم تكن أهلا لتسمو *

فصرح بالخبر الذي هو قوله أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال لا غير وقد صرح في المغني بان قولهم لا غير لحن وفي الشذور بانه لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه وأما اضمار ان وجوبا ففي خمسة مواضع أحدها هذا والثاني أشار اليه بقوله (كاضمارها) أي أن وجوبا (بعد حتى) الجارة نظما ونثرا ومجرورها ان كان اسما صريحا فهي فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو

بالمستقبل ولا كذلك ما ولم اذ نفي غيره بها قليل ولما لانها وان نفت الماضي لكنها تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم وأما ان ففيها خلاف قوي واستدل المرادي على وقوع لام الجحود بعد المنفي بها بقراءة غير الكسائي وان كان مكرهم لتزول منه الجبال ونظر فيه في المغني واستظهر انها لام كي وان شرطية (قوله لما أسند اليه الخ) فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن لام الجحود نحو ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز ذلك في لام كي نحو قام زيد ليذهب عمرو (قوله فيضمر وجوبا) علل بان ما كان زيد ليفعل نفي كان زيد سيفعل أوسوف والموجب ليس معه أن لا ظاهرة ولا مقدرة فارادوا المطابقة لفظا بينهما فكما لا يجمع بين ان والسين وسوف لا يجمع بين ان واللام وأجاز بعض النحويين حذف اللام واظهار ان نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى أي ليفترى وأجيب بانه لا حجة في الآية لان أن وما بعدها في تاويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فاخبر عن المصدر بمصدر وهو بمعنى المفترى والا فالقرآن هنا بمعنى المقروء فلا داعي لتقدير اللام (قوله بالخاص) أي باسم الخاص لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وبهذا يندفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها لام النفي (قوله الى انه خبر كان) كما تقول ما كان زيد يقوم فالنفي مسلط على المنصوب (قوله واللام للتوكيد) أي زائدة فلا تتعلق بشئ لان الزائد لو كان جارا لا يتعلق فكيف وهي عندهم غير جارة بل هي ناصبة بنفسها عندهم ووجه التوكيد فيها عندهم أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زائدة لتقوية النفي كما أدخلت الباء في ما زيد بقائم فهي عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه واعترض قولهم بان اللام الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب بانهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فانه لا يجوز على رأي البصري لان ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأي الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها ويشهد للكوفيين قوله

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

(قوله وجرى عليه ابن مالك) أي على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد (قوله لكنه يقول الخ) أي فيلزم أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله انها مؤكدة وبه صرح ولده لكنه قال في شرحه على التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أوهاما لان يفعل انتهى وحينئذ فقد يقال ما قاله لا يخالف قول البصريين فليتأمل فان قلت اذا كانت ان مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أجيب بان الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل على انه يحتمل ان يكون في الكلام حذف كما لا يخفى على عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا في الظرف والمجرور وانه خبر تجوزا لا تحقيقا (قوله وان هذه اللام متعلقة الخ) أي فهي عندهم حرف جر معد لمتعلق الخبر قال المرادي قولهم انها متعلقة بالخبر يقتضي انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضي انها زائدة مقوية للعامل انتهى وفي المغني ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه واستشكله الدماميني بان التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة نفي المسبب (قوله ولم تكن أهلا لتسمو) هل للكوفيين ان يقولوا ان ذلك ضرورة أو شاذ أو انهم لا يدعون أن الفعل خبر الاحيث لم يوجد خبر يحرره (قوله ففي خمسة مواضع) مثل ذلك في التوضيح وأقره شارحه ولم يذكر من الاضمار الواجب اضمار أن بعد كي التعليلية (قوله أحدها هذا) وهو الاضمار بعد لام الجحود المتقدمة (قوله حتى مطلع الفجر) أي الى مطلع الفجر والجار والمجرور متعلق بسلام ويجوز ان يتعلق بتنزل وجملة سلام هي ليست أجنبية لانها

متصلة بالكلام ومشددة له فلذا فصلت بين العامل والمعمول أو هي في موضع الحال من الضمير في تنزل وهي مبتدأ وسلام خبره قدم عليه للتخصيص أو حتى مطلع الفجر خبر لانه لما اختصت ليلة القدر من بين الليالي بفضائل كانت مظنة لتغاير حالها الحال سائرها فاخبر عنها بانها على حال غيرها فصلت الفائدة ويجوز أن ترتفع هي على الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول ضرب زيد (قوله لاسيرن حتى تطلع الشمس) أي الى أن تطلع الشمس وظاهره انه لا يصح في هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى كي لان السير لا يكون سببا لطلوع الشمس (قوله وتارة بمعنى كي) وذلك عند بعضهم مجاز وعند المتأخرين حقيقة وضعف واختلف في علاقة المجاز فقيل انتهاء الحكم بما بعدها لان الفعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهي بوجود الغاية وتعقبه السعد بانه لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل الصدر الامتداد وهو السبب والجزاء أعني المسبب الانتهاء اليه واختار ان العلاقة مقصوديته أي كون ما بعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من المغيا ونوقش فيه بان الغاية لا تستلزمه بدليل أكلت السمكة حتى رأسها ونحوه فان الرأس ليس مقصودا بالاكل واستوجه الكمال ابن الهمام الاول (قوله علة لما بعدها) أي مفضيا الى المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بان لا يصلح المصدر قبلها الى الامتداد الى ما بعدها ولا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه عنده نعم ان أريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا يكون الدخول منتهاه وحتى حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة (قوله حتى تفيء) فحتى حرف جر وأن والفعل في محل جر بها متعلق بقاتلوا اما تعلق الغاية أي الى ان تفيء وهو الظاهر المناسب لسياق الآية واما تعلق التعليل أي كي تفيء فيكون للتعليل (قوله بمعنى الا أن) كذا في النسخ تبعا للتعليل والصواب حذف ان لان حتى بمعنى الا الاستثنائية استثناء منقطعا كما ذكر ابن مالك وابن هشام الخضراوي وان مضمرة بعدها وقال الدماميني وسواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا أفعل الا أن تفعل متصلا مفرغا بالنسبة الى الظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك وفي البيت الآتي منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع انها بمعنى الا لان عمل الجر يثبت مع افادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجر بهما (قوله في قوله ليس العطاء الخ) العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد هنا وقد يجيء بمعنى العطية اسم ليس ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه وسماحة خبر ليس والسماحة الجود وان والفعل اسم تأويلا في محل جر بحتى متعلق بليس والمعنى ان اعطاءك من زيادات مالك لا يعد سماحة الا أن تعطي في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والواو في وما لديك للحال وما مبتدأ موصولة أو موصوفة ولديك صلته أو صفته وقليل خبرها والجملة حال من مفعول تجود المحذوف أي حتى تجود بشيء حال كونه قليلا عندك ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل وزعم بعضهم أن حتى تجود بدل من سماحة في محل نصب أو مستثنى منها ورد بانه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها (قوله مع ان احتمال الخ) هذا لا ينافي استظهار المصنف لانه احتمال مرجوح وانما ينافي الاستظهار الاحتمال اذا كان راجحا وقول المحشي وانما ينافيه القطع يوهم أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافي الاستظهار وفساده لا يخفى على ذوي الابصار والمعنى على الغاية ان انتفاء كون اعطائك معدودا من السماحة ممتد الى زمن اعطائك في حالة قلة مالك فاذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك والمعنى على التعليل اني أحكم بان اعطائك من فضول المال ليس سماحة لاجل أن أبعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال (قوله لانها) أي نفسها سواء كانت جارة باضمار ان كما ذهب اليه الكسائي عكس مذهب البصريين أم بنفسها كما ذهب اليه بعض الكوفيين لشبهها بالى (قوله لا تكون عوامل الافعال) أي من جهة واحدة فلا يرد أي رجل تضرب أضرب فان الجهة في أي مختلفة فان جزمها من جهة تضمنها معنى

لاسيرن حتى تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتحتملهما في نحو حتى تفيء الى أمر الله هذا مذهب الجمهور وأثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا أن واستظهره المصنف في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

مع ان احتمال الغاية متأت وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها بان مضمرة لانها لانه قد ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل هنا لان لما تقرر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال أبو حيان لان النصب بكي أكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار

الشرط وجرها من جهة الاضافة ومع اتحاد المعنى فلا ترد اللام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة وتقدم قريبا في لام الجحود ان الكوفي لا يرى كلية هذه القاعدة (قوله والاشتراك خلاف الاصل) كأنه جواب سؤال تقديره ان الاصل عدم الاضمار وهلا كانت ناصبة بنفسها فتكون مشتركة بين الاسماء والافعال فاجاب بان الاشتراك خلاف الاصل (قوله ولانها بمعنى واحد) تعليل ثان يستفاد منه الفرق وحاصله انه لم يمكن أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لان معناها مع الاسماء غير معناها مع الافعال فلم يلزم أن عوامل الاسماء تكون عوامل الافعال (قوله الا ان كان مستقبلا) لان نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال (قوله نحو لن نبرح عليه عاكفين) مثل به تبعا لغيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم أيضا وقد يقال ان هذا من القسم الثاني فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد وزلزلوا حتى يقول الرسول في الآية الآتية وأجيب بأن قوله قالوا لن نبرح عليه عاكفين فيه حكاية لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور فيه حكاية كلامهم اذ ذاك لا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اخبار من الله سبحانه أو امر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه فتأمل وحتى يرجع متعلق بنبرح على تقدير مضاف أي زمان رجوع موسى (قوله وزلزلوا) أي أزعجوا ازعاجا شديدا مشبها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله في قراءة غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تتعلق من حيث الاعراب بما قبلها والفعل مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك (قوله بالنظر الى زمن التكلم) أي قص ذلك علينا والمراد زمن التكلم في الآية السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكي عنهم (قوله بالنظر الى زلزالهم) أي الماضي الذي أخبر الله عنه الآن (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله

ومن يكلمهم في المحل انهم * لا يعلم الجار منهم انه جار

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أي يعاملونه هذه المعاملة الى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو يختار مفارقتهم وقوله أو ان يبين جميعا أي يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختار لذلك غير مضطر (قوله قال أبو حيان الخ) قال شيخنا قد وقفت عليه في شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا الكلام بيسير ما نصه ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجازوا الاظهار ان بعدها قالوا الوقت لا سير حتى ان أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيدا كما أجاز واذلك في لام الجحود انتهى فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على ما ادعاه فتأمله ثم أقول أيضا ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهو أن يبين عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة بنفسها وذلك كما تقول جئت لكي تكرمني وأن تحسن الي فهل يمتنع عطف أن تحسن الي على كي تكرمني فحرره (قوله لان الثواني تحتمل الخ) ادعى بعضهم أن ان في البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بان وجوز بعضهم ان تكون مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على تأويل المصدر باسم الفاعل أي كي يكون عزيزا أو بائنا (قوله والابتدائية) أي التي تبتدأ الجمل أي تستأنف بعدها الا التي يلزم وقوع المبتدا والخبر بعدها لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح وليكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لانه لا يدخل الا على المفردات أو ما في تأويلها خلافا للزجاج وابن درستويه حيث زعما انها جارة وان الجملة في محل جر بها ومما يبطل ما زعماه انهم اذا أوقعوا ان بعدها كسروا همزتها (قوله حتى ماء دجلة أشكل) عجز بيت لجرير صدره * فما زالت القتلى تمج دماءها * والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطات (قوله أو مؤولا به) قال المصنف الا ان الحال تارة يكون محققا وتارة يكون مقدرا فالاول كقولك سرت

والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت الفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب المضارع بان بعدها لا (ان كان مستقبلا) بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا أيضا بالنظر الى زمن التكلم (نحو) لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع الينا موسى) أم لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زلزالهم وقد تظهر ان مع المعطوف على منصوبها كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو ان يبين جميعا وهو مختار قال أبو حيان وفي هذا دليل على دعوى البصريين من ان أن مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت في المعطوف لان الثواني تحتمل ما لا تحتمله الاوائل والتقييد بالجارة يخرج العاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما سيأتي والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله * حتى ماء دجلة أشكل * وقولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون الفعل الذي بعدها الا حالا أو مؤولا به بخلاف

حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول والثانى كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال (قوله فانه يتعين أن يكون مستقبلا أيضا) لما ذكرنا آنفا من ان النصب بعدها باضمار ان وهى تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الامر كذلك فهلا شرطوا ان يكون الفعل مستقبلا فى كل ما ينصب بعده باضمار ان وما الخصوصية لحتى الجارة (قوله فان انتفى وجب الرفع) ظاهر كلام المصنف بل صريحه ان الفعل الحالى لا يكون الامر فوعا وانه لا يدخله التاويل بالمستقبل حتى ينتصب و يوافقه كلام الدمامينى حيث قال وتلخيص مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب انتهى يعنى بالنسبة الى زمن التكلم فانه الذى يجب نصبه كما صرح به فى المغنى واما ان كان استقباله بالنظر الى ما قبلها فالوجهان واذا تقرر هذا فقول الشارح وقد علم من كلامه الخ مشكل لانه ان أراد ان الاستقبال بقسميه الذى قدمه فى شرح قوله مستقبلا شرط فى وجوب النصب فيخالفه كلام المغنى وان أراد أن الاستقبال الذى هو شرط للوجوب انما هو الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم فخصوص هذا لم يعلم من كلامه و يشكل عليه أيضا قوله فان انتفى وجب الرفع اذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة (قوله مسببا عما قبلها) لانه لما بطل الاتصال اللفظى بينهما المانع وجب الاتصال المعنوى جبرا للمنافات ولتحقق الغاية التى هى مدلولها نحو أيهم سار حتى يدخلها لان الاستفهام عن السائر لا عن السير فانه محقق وأما فلما سرت حتى أدخلها فان أردت نفى السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضى ولو لم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها وجب النصب اذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير فى الاول ودخول البلد لا يتسبب عن عدم السير فى الثانى وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه وأجاز الاخفش الرفع بعد النفى على أن يكون الكلام ايجابا ثم ادخلت أداة النفى على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك قال بعضهم ويجرى مثل ذلك فى الاستفهام قال الرضى و يجوز ما سرت الا يوما حتى أدخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفى انتقض بالا وأما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما الحصر الشئ كقولك انما سرت أو قعدت اذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان الحصر كالنفى وأما الاقتصار على الشئ كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم انما أنت شجاع أى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح (قوله فضلة) فلو لم يكن فضلة وجب النصب نحو سيرى حتى أدخلها فان سيرى مبتدأ وحتى أدخلها خبره لو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستانفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه فسقط ما قيل انه يمكن تقدير الخبر أى سيرى حاصل وكذلك كان سيرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو أمس خبر الكان فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيرى أو ناقصة وأمس متعلقا بمحذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى (قوله مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه فى قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعليه و يحتمل انه مثال للحال التاويلى على معنى انه بحيث لم يرجوه فى الماضى والتعبير بالمضارع كانك قلت حتى قلنا لا يرجونه (قوله العاطفة) أى المصدر مؤول من ان والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها كما أشار اليه الشارح فيما سياتى وكون النصب بان مضمرة هو الصحيح لان أو حرف عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها

الجارة فانه يتعين أن يكون الفعل مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه ان الاستقبال شرط فى وجوب النصب فان انتفى وجب الرفع لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فضلة نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه (و) الموضع الثالث مما يجب فيه اضمار ان أشار اليه بقوله (بعد أو) العاطفة

الصالح في موضعها الى أو الا فالاول (نحو) قولك (لالزمنك أو تقضيني حقي) أي الى ان تقضيني حقي وكقوله لا استسهلن الصعب أو أدرك المنى
(و) الثاني (نحو) قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم* (كسرت كعوبها أو تستقيما) أي الا أن تستقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك وليكونن مني كسر لكعوبها أو استقامة منها (و) أشار الى الرابع والخامس بقوله (بعد فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء (أو واو المعية) وهي المفيدة معنى مع حال كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي خالص من

ولا يفصل بينه و بين الفعل لكن انظر الفصل بالقسم وما قيل بجواز الفصل به في اذن ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل بالشرط وذهب الكسائي الى ان أو ناصبة بنفسها والفراء الى ان النصب بالمخالفة (قوله الصالح في موضعها الى أو الا) أجود من قول بعضهم التي بمعنى الى أو الا كما وقع في بعض نسخ المتن فانه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة وأحسن منه قول الخلاصة اذا يصلح في موضعها حتى أو الا ان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فتشمل كلامه نحو لارضين الله أو يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل وتتعين الغاية في لانتظرنه أو يجيء والاستثناء في لاقتلن الكافر أو يسلم و يصلح للتقديرات الثلاث لالزمنك أو تقضيني حقي وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح في موضعها واحدة منهما فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوازا كما تقدم لكن يرد عليه الصالح في موضعها كي كما عرفت (قوله لا ستسهلن الخ) صدر بيت عجزه * فما انقادت الآمال الا لصابر * وجوز أبو حيان كونها في هذا البيت بمعنى الا قال الدماميني وليس بشيء وفيه نظر لان كون أو بمعنى الا مجمع عليه كما في شرح العمدة وهو الذي اقتصر عليه سيبويه قال الرضي أو في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد أو فسيبويه يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف أي لالزمنك الاوقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل أو وعند من فسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى انتهى ومع هذا لا يقال ان كلام أبي حيان ليس بشيء وقول الرضي ان الجر بأو خلاف ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالا والى تقدير معنى واعراب ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها (قوله متصيد من الفعل السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور ومما يؤول منه المصدر (قوله بعد فاء السببية أو واو المعية) أي العاطفتين كما يعلم من متن التوضيح وغيره وألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو قال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضا (قوله وهي التي قصد الخ) أي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن العطف الى النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها قال المصنف في بعض تعاليقه انما نصبوا بعد الفاء في تلك المواطن لانهم لما قالوا لا تنقطع عنا فنجفوك لم يمكن عطف نجفوك على تنقطع والا لجزم فيصير المعنى ولا تجفك والمراد ان ينبهوا على ان الانقطاع سبب الجفاء فنزلوا لا تنقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصار عطف اسم على اسم أي لا يكن منك انقطاع فجفاء منا فهذا يدل على السببية وهكذا الكلام في اخواتها لما شاركوا الثاني مع الاول في اعرابه علم انه داخل في معناه ولما عدل به عن اعرابه علم انه غير داخل وبهذا علم انه لا يغني عن أن يأتوا بالفعل اتيانهم بالمصدر لانهم لو قالوا لا يكن منك اتيان فاعطاء منا جاز ان يظن انك تنفي كلا المصدرين بخلاف ما اذا أتيت بالفعلين وخالفت بين اعرابهما وعلى هذا اذا كان الفعل موجبا نحو يطير الذباب فيغضب زيد لا يحتاج الى اضمار ان لان دخول الثاني في اعراب الأول لا يغير معناه فاذا صح المراد لم يكن للعدول عن الأصل وجه فأما * فألحق بالحجاز فاستريحا * فضرورة واذا كان الفعل الثاني موافقا للاول في المعنى لا يجوز النصب نحو ما أقوم فاحدثك اذا أردت نفي الفعلين وانما ينصب اذا كان مخالفا له في معناه ولا يصح عطفه عليه (قوله وهي المفيدة معنى مع) أي التي قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد وعلم بذلك ان النصب بعد

الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر فان الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول الأول كالجزاء (قوله فخرج نحو ألم تأتنا فنكرمك) أي من كل نفي دخل عليه أداة استفهام وأريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي فان الاستفهام التقريري لايجاب ولهذا لم ينصب جوابه في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وهذا ما في التوضيح لكن صرح بعضهم في هذا بجواز النصب بل والجزم أيضا ويوافقه انهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

ولاشك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله تعالى أولم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وتوجيهه ان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الايجاب ومعنى وهو الايجاب فيجوز ان راعى لفظه فينصب وان راعى معناه فلا ينصب وقيل ان عدم النصب في فتصبح أولى لعدم السببية لان الرؤية ليست سببا لاصباح الارض مخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعل الرؤية عندهم في مثل هذا ملغى ولذا أجازوا البدل في ما رأيت أحدا يقول ذلك الازيدا دون ما جاءني أحد الازيد فلم تر في معنى ألم ينزل الله قلت ذلك وان صح في فعل الرؤية الا انه ليس على سبيل الوجوب والمراد صحة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ولا يخفى ان هذا كله يؤدي الى أن المحكوم بالنصب في جوابه أو بأنه لايجاب الاستفهام نفسه وأصل المسئلة مفروض في جواب النفي وانه هل يجاب اذا تقدمه الاستفهام المذكور أم لا فليحرر ثم هل يمكن أن يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم ينصب أو النفي أجيب فالوجهان بالاعتبارين فليحرر (قوله وما تزال تأتينا فتحدثنا) فانه بمعنى الايجاب وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال نحو قلما تلقاني فأكرمك (قوله وما تأتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقض النفي فيه بالا قبل الفعل بخلاف المنتقض بالا بعده نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار كما يأتي في كلام الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا الرفع ويتفرع على ذلك ما لوقات ما جاءني أحد الازيدا فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى انه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل لان بعض أنواع الطلب ليس بصيغته (قوله حسبك الحديث فينام الناس) الجمهور على ان ضمة حسب ضمة اعراب وانه مبتدأ خبره محذوف أي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقيل انه مبتدأ لاخبر له لانه في معنى ما لا يخبر عنه وهو اكتف وقيل ان الضمة ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل وبني على الضم لانه كان معربا وأجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر (قوله وبالمصدر) قال المصنف في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وينبغي ان لا يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه (قوله وباسم الفعل) هذا قول الجمهور لان اسم الفعل لايدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق وخالفهم الكسائي فاجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجازاه اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ولا من معناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك قال في شرح الشذور وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على صريح الفعل) فان الفاء لمجرد العطف من غير سببية نحو ما تأتينا فتحدثنا فيجب الرفع أي فما تحدثنا وكذا الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اذا جزمت تشرب (قوله والمستأنفتان) فان الفاء لمجرد السببية حينئذ لا للعطف نحو ما تأتيني فاكرمك بمعنى فانا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والواو لمجرد الاستئناف لا للعطف نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ان رفعت تشرب وظاهر هذا انه اذا نصب تشرب تكون الواو عاطفة ويوافقه ما صرح به في شرح اللمحة انه لا يصح كونه مفعولا معه لانه لا يكفي فيه الاسم تاويلا لكن قال حفيد الموضح كغيره انه مفعول معه وحينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضمر ان بعدها وانما تضمر بعد العاطفة كما صرحوا به هنا فليحرر (قوله نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) على معنى لا يقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون أي

معنى الاتيان فخرج نحو ألم تأتنا فنكرمك وما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا (أو طلب بالفعل) لا غير لاصالته في ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وبالمصدر نحو سقيا فيرويك وباسم الفعل نحو صه فنكرمك فلا يجوز النصب بعد شيء منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان وشمل قوله بنفي محض النفي بالحرف (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) وما تأتينا

لا يكن قضاء عليهم فيموتوا وانما قدر واهذا التقدير فيه وفيما يأتي لان أل تجعل ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه وهو ما قبل الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الاعراب (قوله وبالفعل) هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كما سيأتي في الاستفهام (قوله وبالاسم) نحو غير آت فتحدثنا بالنصب نظرا الى أن غير قائم مقام النفي في المعنى وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك والاكثرون على المنع نظرا الى أنه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا قل رجل وأقل رجل لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي الصرف في الاستعمال (قوله ولما يعلم الخ) قال في شرح الشذور والمعنى والله أعلم انكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو في قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى وحاصل ما أشار اليه أن العلم في الآية مجاز عن المعلوم وانه انتفى لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما للنفي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر (قوله وشمل قوله أو طلب الخ) في شموله للاستفهام والعرض والتحضيض نظر وقد يقال لعله أراد بالفعل مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف ولينظر لم كان الطلب بهذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضا وكان بنحو ليت ولعل طلبا محضا مع انه قد قيل انهما ليسا موضوعين للطلب بل لحالة تستلزمه فان اريد انه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بانه موضوع لمعنى الفعل (قوله وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية) ففيه تجوز والاصل المعبر عن أجوبتها بالاجوبة الثمانية و المعبر عنها بذي الاجوبة (قوله قول الشاعر) أي بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم العجلي (قوله يا ناق الخ) منادى مرخم أي يا ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير ونصبه على أنه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي سيرا عنقا والفسيح الواسع نعت (قوله فقلت ادعي الخ) قاله الاعشى وقيل غيره ادعي مثل اخرجي فاستثقل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل وكذا قال أبوه في شرح الكافية وفي ايضاح أبي علي ما نصه وتقول للمرأة اغزي ادعي فتشم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم الثبات وقوله وأدعو محل الشاهد وأندى أبعد صوتا والنداء بعد الصوت وأندى خبر مقدم وان ينادي في تأويل مصدر مرفوع على انه الخبر ونظيره في مجيء اسم ان نكرة وخبرها معرفة قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة (قوله وفي جواب النهي الخ) شرط النهي عدم النقض بالا قال في شرح الشذور ولو نقض النهي بالا قبل الفاء لم ينصب نحو لا تضرب الا زيدا فيغضب فيجب في يغضب الرفع ويمتنع النصب انتهى فان نقض بعدها لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك الا تأديبا وانظر تقييده بالاهل يخرج غيرها (قوله لا تنه عن خلق) صدر بيت لابي الاسود الدؤلي عجزه * عار عليك اذا فعلت عظيم والشاهد في وتأتي وعار خبر مبتدأ محذوف أي ذلك عار عليك وعظيم صفته واذا فعلت معترض بينهما والخلق بضم اللام ملكة تصدر بها الافعال بسهولة (قوله وفي جواب الدعاء) بشرط أن يكون بفعل أصلي تخرج الدعاء بالاسم نحو سقيا لك والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة (قوله هل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة في المبتدا ولنا خبر مقدم ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أي هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا (قوله أتبيت ريان الخ) كذا أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أهو مسموع أو مصنوع انتهى أقول هو من كلام الشريف الرضي نقيب الطالبيين وهو وان كان أشعر الطالبيين بل القرشيين كما قال صاحب اليتيمة لكنه من المولدين كما يعرف من ترجمته في اليتيمة والريان ضد الظمآن والكرى النعاس والمراد به

فتحدثنا الا في الدار وبالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكاملك وبالاسم نحو أنت غير آت فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين) وقس الباقي وشمل قوله أو طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا

مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر

يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا *

وقوله

فقلت ادعي وأدعو ان أندى * لصوت أن ينادي داعيان

وفي جواب النهي قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقول الشاعر

لا تنه عن خلق وتأتي مثله *

وفي جواب الدعاء نحو قولك اللهم تب علي فأتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا فأحج عليه وفي جواب الاستفهام نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله * أتبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

لكن يشترط فيه أن لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب وفى جواب العرض قوله
يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا
ونحو ألا يقوم فأقوم وفى جواب التمنى نحو يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين فى قراءة النصب وفى جواب التحضيض نحو هلا تقيت الله فيغفر أو يغفر لك وفى جواب الترجى عند القائل به لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب فى قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلى أراجع الشيخ فيفهمنى ولم يسمع النصب بعد الواو فى المواضع المذكورة الا فى خمسة النفى والامر والنهى والتمنى والاستفهام وقاسه النحويون فى الباقى صرح بذلك فى شرح الشذور (تنبيه) نواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هى ولو لدليل فلو قيل أتريد أن تخرج لم يجز أن تجيب بقولك زيدان وتحذف أخرج وأجازه بعضهم محتجا بما وقع فى صحيح البخارى فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول فى فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شئ فى كلام العرب (فان سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) ولو بلفظ الخبر تؤمنون

فى البيت النوم والملسوع اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر قال فى المغنى وذكر لى رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى وأنشد هذا البيت وقال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكى ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب فى الاول مستفاد من تاء المضارعة يعنى والهمزة فيه للاستفهام لا همزة المضارعة والتكلم فى الثانى مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثانى منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة (قوله لكن يشترط فيه الخ) ويشترط فى الاستفهام أيضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك أخذا من رد أبى على تجويز الفارسى والزجاج فى وتكتمون من قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون النصب فتسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجمعون ذا وذا بان اضمار ان هنا قبيح لان تكتمون معطوف على موجب مقرر وليس يستفهم عنه وانما استفهم عن السبب فى اللبس واللبس موجب قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا بل اذا تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا ما فى معناه واما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل مضى الفعل فانما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فاضربك أى ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب منا وتقدم الكلام على الاستفهام التقريرى (قوله يا ابن الكرام الخ) الشاهد فى فتبصر والاداة عرض وما موصولة والعائد محذوف تقديره ما قد حدثوك به والفاء فى فما للتعليل وراء مبتدأ خبره كمن سمعا أى كمن سمعه وألفه للاطلاق (قوله وفى جواب التمنى) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الاول أو لغيره نحو ليتك تأتينا فتحدثنا وليته يأتينا فيحدثنا اذ التقدير ليت أتيانا منك فحديثا منا وليت أتيانا منه فحديثا منه ولا يجوز أن يكون التقدير ليته كان منه اتيان فحديث لان ذلك زيادة متجاوزة الحد وأما اذا كانت ليت داخلة على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع فان كان الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتينى فيكرمنى فيصح أن يقال انه فى تقدير ليت الشأن يكون منك اتيان فاكرام وليت الشأن تفعل اتيانا فاكراما والتقدير فى الآية يا ليت لى كونا معهم ففوزا (قوله فى قراءة النصب) وأما فى قراءة الرفع فليس مما نحن فيه (قوله عند القائل به) وهو الفراء قال فى الباب الخامس من المغنى وهذا الاجيزه بصرى ويتأولون قراءة حفص اما على أنه جواب للامر وهو ابن لى صرحا أو على العطف على الاسباب على حد قوله * ولبس عباءة وتقر عينى * أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو أن أبلغ على حد قوله * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا * ثم ان ثبت قول الفراء أن جواب الترجى منصوب كجواب التمنى فهو قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها انتهى وظاهره ان التخريج على حد ولا سابق غير قليل وهو كذلك لانه وقع فى القرآن كثيرا كما يعلم من كلامه فى العطف على المعنى من الباب الرابع (قوله وأجازه بعضهم) أى بعض المغاربة (قوله محتجا بما وقع فى صحيح البخارى فيذهب كيما الخ) هذا وقع فى تفسير قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة من كتاب التوحيد قال الحافظ بن حجر الثابت فى النسخ التى وقفت عليها ذكر لفظة يسجد حتى ابن بطال ذكرها بلفظ كى يسجد بحذف ما والضمير فى يذهب عائد على ما كان يسجد لله رياء وسمعة لان لفظ الحديث كل مؤمن ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب الخ (قوله فان سقطت الفاء الخ) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق وجود (قوله ولو بلفظ الخبر) أشار الى أنه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهمه اعادة النكرة معرفة الغالبة فى التوافق بل ما يعمه وغيره كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوعة للطلب والخبرية اذا أريد بها الطلب وقال بعضهم الفعل الخبرى لفظا الامرى معنى لا ينقاس والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وجعل بعضهم منه قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم الى قوله يغفر لكم ذنوبكم فان الجزم فى جواب

(وقصد) به (الجزاء) للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه (جزم) ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط (نحو) قل (تعالوا أتل) فاتل تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى تعالوا فان تاتونى أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثاله أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدى أو تستريحى * وكذلك يجزم المضارع بعد الترجى اذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه قال أبو حيان فى الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجى واستشهد له فى شرح التسهيل بقول الشاعر

لعل التفاتا منك نحوى ميسر * يمل منك بعد العسر عطفيك لليسر *

قال المرادى وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفى أو بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزاء وجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم بالاداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الاصح كما فى المغنى وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه فى الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط

تؤمنون بالله وتجاهدون لانه امستأنفة معناها الطلب أى آمنوا وجاهدوا وليس الجزم فى جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم فى جوابه تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله وقصد به) أى بالمضارع (قوله الطلب السابق) أى المطلوب بالطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه أى عن المطلوب بالطلب المذكور (قوله جزم) أبهم الجازم ليجرى كلامه على كل الاقوال الآتية وفى شرح الكافية الجزم عند التعرى من الفاء جائز باجماع (قوله باداة شرط مقدرة) أى بعد الطلب مدلولا عليها به وهل يتعين تقدير ان قال الرضى ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا انتهى وفيه ان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير كما ياتى (قوله فان تاتونى الخ) قال فى شرح الشذور ولا يجوز ان يقدر فان تتعالوا لان تعالى فعل جامد لا مضارع له ولا مضى حتى توهم بعضهم انه اسم فعل (قوله اين بيتك ازرك) أى ان تعرفنيه ازرك (قوله وحسبك حديث ينم الناس) أى ان تكف عن الحديث ينم الناس وذكر لفظ حديث وقع فى النسخ ثابتا وفى خط المحشى وهو لا يوافق ما مر من انه محذوف وجوبا (قوله مكانك تحمدى الخ) عجز بيت لعمرو بن الاطنابة صدره * وقولى كلما جشأت وجاشت * وجشأت اضطربت وجاشت خافت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وهو فى الاصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى الزمى مكانك تحمدى بالشجاعة أو تستريحى بالقتل من آلام الدنيا (قوله يمل) مضارع مجزوم فى جواب الترجى وعلامة جزمه السكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه انه لا يلزم من الجزم بعد اسقاط الفاء النصب مع ثبوتها بدليل الجزم بعد اسم الفعل والخبرى لفظا الامرى معنى (قوله وهو الخبر المثبت والمنفى) لان الجزم يتوقف على السببية وهى مفقودة فيهما أما الاول فظاهر وأما الثانى فلانك اذا قلت ما تاتينا فتحدثنا لا يكون انتفاء الاتيان سببا للحديث ولهذا رد على الكوفيين والزجاج فى اجازة الجزم فى جواب النفى بانه لا سماع معهم ولا قياس لكن قد يقال النفى قد يكون سببا نحو ما تعظمنا نهنك (قوله وجب الرفع) اما على الوصف ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى على قراءة الرفع كذا قالوا وفى تفسير البقاعى المسمى بالمناسبات وقد استشكل القاضى العضد فى الفوائد الغياثية كون يرث على قراءة الرفع صفة بانه يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه السلام لان يحيى عليه السلام قتل فى حياته ولا يكون وارثا الا اذا تخلف بعده وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ووهبنا له يحيى قال فتجعل استئنافية ولا يلزم حينئذ الا تخلف ظنه عليه السلام هكذا نقل لى عنه وأنا أجله عن ذلك لانه لا يلزم تخلف دعائه ولا يجترأ على مقامه باخلاف ظنه بان الاخبار عن قتله قبله ان كان عن النبى صلى الله عليه وسلم وصح السند كان تسمية العلم الذى أخذه عنه فى حياته ارثا مجازا مرسلا باعتبار ما يؤول اليه فى الجملة لا سيما مع جواز أن يكون يحيى عليه السلام علمه لمن عاش بعد أبيه عليهما السلام وذلك لان النبى صلى الله عليه وسلم سمى العلم ارثا على وجه الاستعارة التبعية بقوله عليه الصلاة والسلام العلماء ورثة الانبياء ولا شك ان من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع فى تسميته ارثا وحينئذ ضرورة يؤول من وراثى بما غاب عنه وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجه السؤال أصلا فان التواريخ القديمة عن اليهود وهو لا شئ ونقل البغوى أول سورة بنى اسرائيل ما يقتضى موت زكريا قبل يحيى أو على الحال ان كان ما قبله معرفة يصح مجئ الحال منها نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستئناف نحو * وقال رائدهم ارسوا نزاولها * أو على العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون اذ المعنى نفى الاذن فى الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النفى الداخل على الاذن معناه نفى الاذن فى الاعتذار قوله تعالى لا تعتذروا اليوم (قوله وهو الاصح كما فى المغنى) قال فيه لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل لكن فى التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وأيضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير ولان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى

كما أن النصب بضربا فى قولك ضربا زيدا بالنيابة عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسى والسيرافى (وشرط الجزم) بعد الامر صحة حلول أن تفعل محله كما فى التسهيل والجامع نحو أحسن الى احسن اليك بخلاف لا أحسن (و بعد النهى) عند غير الكسائى (صحة حلول ان) الشرطية مع (لا) النافية (محله) أى النهى مع صحة المعنى وظاهر عبارة الألفية ان لا هذه ناهية بالهاء لا نافية بالفاء وشرحها على ذلك الشاطبى والمكودى وذلك (نحو لا تدن من الاسد تسلم) اذ يصح أن يقال ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو (بخلاف) نحو لا تدن من الاسد (يا كلك) اذ لا يصح أن يقال ان لا تدن من الاسد يا كلك لان الا كل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع فى ولا تمنن تستكثر وأما قوله عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا فالجزم على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه وأما الكسائى فلم يشترط ذلك وجوز الجزم فى نحو لا تدن من الاسد يا كلك بتقدير ان تدن بغير نفى محتجا بالسماع والقياس وعبارة التسهيل توهم اجراء خلاف الكسائى فى مسئلة الامر (و يجزم) المضارع (أيضا بلم) وهى حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا (نحو لم يلد ولم يولد) وقد تهمل حملا على ما أولا فيرتفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة أو لغة فيه خلاف والنصب بها لغة حكاها اللحيانى وقرئ ألم نشرح لن

الشرط ومراده بالحرف فى قوله تضمين معنى الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ومما حقه أن يوجد فلا يرد عليه ان افعال الانشاء كعسى ونعم متضمنة لمعنى الحرف الذى حق الانشاء أن يؤدى به واعترض ابن مالك القول بان الجزم باداة شرط مقدرة بقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لانه لو كان التقدير ان يقل ليقيموا الصلاة يقيموها استلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال والتخلف واقع وأجيب عنه باجوبة أحسنها ان الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتوفيق هنا (قوله كما ان النصب بضربا الخ) هو الاصح كما فى التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب بالفعل المحذوف أى اضرب ضربا زيدا وقيل الجزم بلام مقدرة (قوله وشرط الجزم بعد الامر) غير الامر من أنواع الطلب ما عدا النهى كالامر فى الشرط المذكور نحو أين بيتك ازرك أى ان تعرفنيه أزرك بخلاف قولنا أين بيتك اضرب زيدا فى السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه أضرب زيدا فى السوق وقس الباقى (قوله ولهذا أجمعت السبعة الخ) وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فاجاب عنها المصنف فى الشرح بثلاثة أجوبة منها ان تكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أى لا ترى ما تعطيه كثيرا وهو وان رجحه أبو حيان واستظهره السمين نوزع فيه باختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثانى (قوله وأما قوله عليه السلام) جواب عما احتج به الكسائى ومثله فى الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الادغام نحو ويجعل لكم لا للجزم (قوله محتجا بالسماع والقياس) أما السماع فكالحديثين المتقدمين وأما القياس فهو ان المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك فكذلك اذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب لان المعنى ان تفتروا ومر الجواب عن السماع وأما القياس على المنصوب بعد الفاء فلا يحسن لان الفاء قد تكون فى النفى ولا جزم فيه ورد بان الكوفيين يجوزون الجزم بعد النفى أيضا قال العصام والاظهر ان الخلاف لفظى اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهى والكسائى أثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور فى هذه الصحة وكيف ينازع فى حذف الشرط بقرينة كما لا نزاع له فى أن سبق النهى لا يستدعى تقدير المثبت (قوله توهم اجراء الخ) فيجوز عنده أيضا أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار (قوله أيضا) أى كما يجزم فى جواب الطلب (قوله حرف جزم) أى حرف يعمل الجزم (قوله لنفى المضارع) أى لانتفاء حدثه ففى الكلام ايجاز بحذف المضاف ومجاز باطلاق المصدر وارادة الحاصل به أو النفى مصدر المبنى للمفعول (قوله وقلب زمانه ماضيا) المضارع اذا انقلب ماضيا لا يكون حقيقة فى المعنى الاول بل يكون منقولا حقيقة فى المعنى الثانى وتسميته مضارعا باعتبار ابقاء الشئ على ما كان وبهذا الاعتبار يجوز ان يكون حقيقة فى المعنى الاول لا سيما ان الاثبات هو الاصل فى الاستعمال والنفى فرع له وكون لم ولما يقلبان زمن المضارع ماضيا مذهب المبرد لانهما عنده يصرفان معنى المضارع الى معنى الماضى دون لفظه وان الاصل يفعل فدخلتا عليه وصرفتا معناه الى المضى وبقى اللفظ على ما كان عليه ومذهب سيبويه انهما يصرفان لفظ الماضى الى المضارع دون معناه لانه جعل لم نفى فعل ولما نفى قد فعل قال أبو حيان قال أصحابنا والصحيح مذهب سيبويه بدليل انك اذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت لم يقم وان قال قد قام قلت لما يقم هذا ولما كان القلب من لوازم لم نزله منزلة المعنى المستفاد منها والا فمعنى لم هو النفى لا غير (قوله وقد تهمل) كقوله لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (قوله حملا على ما) أى كما يقول الجمهور وقوله أولا أى كما يقول ابن مالك وقولهم أولى لان ما تنفى الماضى كثيرا وهو بلا قليل (قوله لكن هل هو الخ) القول بانه ضرورة هو ما ذهب اليه السعد وظاهر كلام ابن مالك انه لغة (قوله حكاها اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرئ ألم نشرح) قال فى المغنى اعطاء لم حكم

لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحمل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقى الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف وقال الدماميني يحتمل أن حركة الحاء اتباع لحركة الراء التي قبلها أو اللام التي بعدها (قوله أختها) احتراز من الوجودية والتي بمعنى الا وانتقد بان هذين لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لخروجهما بقوله لنفي المضارع الا أن يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم أعني نفي المضارع لئلا يفهم عموم هذا الحكم لافراد لما ففي هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح اطلاق الحكم وتنبيه على انتفائه عن لما غير النافية (قوله من لم) أي الجازمة وما أي النافية وهذا مذهب الجمهور وقيل انها بسيطة (قوله متوقعا ثبوته) بفتح القاف أي منتظرا وقوع حصول الفعل وذلك لان لما النفي قد يفعل بخلاف لم فانها النفي يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من أنهما يقلبان زمن المضارع وان كان المناسب لمذهب سيبويه قول المحشي لان لما النفي قد فعل بخلاف لم فانها النفي فعل وجعل الرضي نفي لما المتوقع غالبا قال وقد تستعمل في غير التوقع بدل المتوقع أيضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم (قوله لما يقض ما أمره) أي لم يفعل ما أمر به ربه وما موصولة والعائد محذوف فان قدر مجرورا أي ما أمره به ورد ان شرط حذف المجرور ان يجر الموصول بمثل ما جر به وان قدر غير مجرور ولان أمر قد يتعدى للثاني بنفسه فان قدر متصلا لزم اتصال الضميرين مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو منفصلا وهو لا يحذف لان حذفه مفوت الغرض الذي انفصل له ويجاب عن الاول بانه لا يلزم من منع ذلك ملفوظا به منعه مقدرا لزوال القبح اللفظي وعن الثاني بانه انما يمتنع لاجل اللبس الحاصل ولا لبس هنا (قوله وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما) دخولها على لم أكثر من دخولها على لما والاكثر كون الهمزة الداخلة على لم للتقرير والاعتراف بما بعد النفي فيجاب ببلى وقد تأتي لغير ذلك كالابطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا (قوله بصاحبة أداة الشرط) أي بجواز ذلك بخلاف لما قال الرضي وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله يريد بشبه الحرفي أسماء الشرط كمن تقول من لم يكرمني أهنه ولا تقول من لما قال الدماميني هذا تصريح من الرضي بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك وقال السمين في اعراب فان لم تفعلوا الآية ان الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله نحو هل أتى الخ) كذا مثل أبو حيان واعترضه تلميذه البهاء السبكي في العروس بان الحال هنا مقيدة بالحين التقدير ولم يكن فيه شيأ مذكورا ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق ان النفي الذي تكلم في انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه فاذا كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراق النفي الظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل وأما القيام فيما بعد أمس فلا تعرض في النفي اليه لا بنفي ولا اثبات بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فانه يستغرق الاوقات التي لا غاية لها الى زمن النطق (قوله ومن ثم) أي من أجل انفراد لم بما ذكر اللازم منه ان لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها وجواز لم يكن ثم كان مترتب على الحكم المصرح به وامتناع لما يكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل (قوله بجواز حذف مجزومها) أي لدليل كما في المغني والتسهيل لان لما النفي قد فعل وقد يجوز حذف مدخولها كقوله وكأن قد فالنفي على الاثبات وأورد الدماميني ان لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل (قوله يوم الاعازب) يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد (قوله فضرورة) أي فلا يرد نقضا (قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لان فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله ولما يدخل توقيت لما أمروا به ان يقولوه وقال الزمخشري وما في لما من معنى التوقع دليل على ان هؤلاء قد آمنوا بعد قال أبو حيان ولا أدري من أي وجه يكون المنفي بلما يقع بعد ورد بان النفي قد فعل وقد التوقع (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل

(ولما) أختها وهي مركبة من لم وما وقيل فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته (نحو لما يقض) ما أمره ويشترك كان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للماضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وتنفرد لم بصاحبة أداة الشرط نحو ان لم ولو لم وبجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان قال الدماميني لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا نقول قاربت البلد ولما أي ولما أدخلها وأما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

فضرورة وبتوقع منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال (و) بجزم

المضارع أيضا (باللام ولا الطلبيتين) أى الدالتين على الطلب فدخل فى ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء (نحو ليقض) علينا ربك ولا الناهية نحو (لاتشرك بالله) ولا الدعائية نحو ربنا (لاتؤاخذنا) ان نسينا أو أخطأنا وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير قال الرضى على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفى الارتشاف ما يخالفه وأما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بنى للفاعل أم للمفعول وما فى الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم وأما اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل وأقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا أيضا للفاعل وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا (وبقية الادوات الآتية تجزم فعلين) متفقين أو مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مختلفين مضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم وهى (ان واذما) وهما موضوعات للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (وأى) بالتشديد وهو موضوع بحسب ما يضاف اليه فهو فى نحو أيهم يقم أقم معه لمن يعقل وفى نحو أى الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفى نحو أى يوم تصم أصم للزمان وفى نحو أى مكان تجلس أجلس للمكان (وأين وانى) وهما موضوعان للدلالة على المكان ظاهره ثم ضمنا معنى الشرط (وأيان ومتى) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط (ومهما وما) وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط (ومن) وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (وحيثما) وهو كأين وأنى مثال الجزم

وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى أن المحال قد يتمنى (قوله الدالتين على الطلب) لو قال الموضوعتين للطلب كان أولى فان اللام قد يراد بها ويصحبها الخبر نحو قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعنى وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك وخرج بهما غيرهما كلامى التعليل والجحود ولا النافية والزائدة وسمع الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة وهو قليل ولذا لم يتعرض له (قوله فدخل فى ذلك الخ) دخول ما ذكر لا ينافى دخول غيره كالالتماس كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا وما ذكر من انقسام الطلب لما ذكر ظاهر على القول المرجوح فى الاصول والراجح أن كل ذلك يسمى أمرا ويحتمل أنه جار على ذلك وانما عبر بذلك تأدبا (قوله نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) قال فى الكشاف ان قلت النسيان والخطأ متجاوز عنهما فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة فيهما قلت الدعاء راجع الى سببهما وهو التفريط والغفلة قال السيوطى وهذا على مذهبه فى منع التكليف بما لا يطاق لانه دعاء بتحصيل الحاصل ونحن نقول بجواز الدعاء بتحصيل الحاصل لانه ممكن باعتبار الاصالة (قوله وفى الارتشاف ما يخالفه) وهو أن الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته فلا يسرف فى القتل (قوله فقليل جدا) منه نحو * لا أعرفن ربربا حورا مدامعها * وهو ممن أقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا يكن ربرب فاعرفه والربرب القطيع من البقر الوحشية وانما كان قليلا لان الانسان لا ينهى نفسه الا تجوزا وتنزيلا لها منزلة المخاطب (قوله قليل) نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم أى لاجلكم والفاء زائدة وانما كان قليلا لنحو ما مر فى النهى (قوله وأقل منه الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهى فعل الامر واختص المخاطب المذكور بالامر بالصيغة وغيره باللام لان أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعلا واحدا) أى بالاصالة والا فقد يتعدد المجزوم بها بعطف أو غيره نحو لا تضرب زيدا وتشتم عمروا (قوله تجزم فعلين) لعله أراد بالثانى ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيله الآتى ثم هذا الحكم بالنظر الى الغالب فان ان اذا جىء بها فى مقام التوكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط تجزم فعلا واحدا ولا تحتاج الى جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وكذلك اذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع (قوله كمضارعين) أى معربين والكاف للافراد الذهنية وكان الاولى فان كانا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء قال أبو حيان نصوا على ان الاحسن ان يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير ثم ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فالجمهور خصوه بالضرورة وجوزه ابن مالك تبعا للفراء اختيارا (قوله وعكسه) لا حاجة اليه مع التعبير فى سابقه بالواو دون الفاء أو ثم (قوله ايمانا) أى تصديقا بانها حق وطاعة واحتسابا أى طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله للدلالة على مجرد الخ) اللام للتعليل والغاية لا صلة للوضع لان ما وضع له مجرد التعليق لا الدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه (قوله بحسب ما يضاف اليه) لعل المراد باعتبار ما يضاف اليه بمعنى انه موضوع لشئ يكون من جنس ما يضاف اليه (قوله لما لا يعقل) ومنه الحدث نحو أى ضرب تضرب أضرب (قوله معنى الشرط) أى معنى هو الشرط الذى هو التعليق أو ضمنا معنى حرف الشرط فان الشرط قد يطلق على اداته (قوله وهما موضوعان الخ)

بان (نحوان يشأيذهبكم) وباذمانحو وانك اذما تات ما أنت آمر * به تلف من اياه تامر آتيا وباى نحو أياماتدعوافله الاسماء الحسنى وباين نحو أينما تكونوا يدرككم الموت وبانى نحو قوله

خليلى أنى تاتيانى تاتيا * أخاغير ما يرضيكما لايحاول

وبايان نحو

أيان نؤمنك تامن غيرنا *

وبمتى نحو

متى تاته تعشوالى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

وبمهما نحو ومهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وبمن نحو (من يعمل سوأيجز به) وبما نحو (ماننسخ من آية أوننسها نات بخير منها أومثلها) وبحيثما نحو *

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان

فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة أقسام ولها صدر الكلام وهى بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها أربعة أقسام الاول ماهو حرف باتفاق وهوان الثانى ماهو اسم باتفاق وهو الباقى ماعدا اذما ومهما الثالث مافيه خلاف والاصح انه حرف وهواذما الرابع مافيه خلاف أيضا والاصح انه اسم وهومهما ثم ماهواسم ان وقع على زمان أومكان فظرف أو حدث فمفعول مطلق والافان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط على ماصححه فى المغنى أومتعدواقع عليه فمفعول به أوعلى ضميره أومتعلقه فاشتغال وكذا القول فى أسماء الاستفهام (ويسمى) الفعل (الاول) من الفعلين المجزومين باحد

ظاهره انهما مستويان وذكر البدر ابن مالك ان مهما أعم من ما (قوله نحوان يشأيذهبكم) أى نحو جزم ماذكر أوالجزم بمعنى المجزوم وقس عليه (قوله وانك اذما الخ) الشاهد فيه ظاهر وتأت وآتيا من الاتيان وتلف من ألفى اذا وجد (قوله أياماتدعوا الخ) أى أى اسم تسموافاى واقعة على الاسماء مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة (قوله خليلى الخ) الشاهد فيه ظاهر وغير منصوب بيحاول من حاولت الشئ أردته (قوله أيان الخ) صدر بيت عجزه واذا * لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا * والشاهد فيه ظاهر ومنا حال ولم تزل جواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المعجمة خبر لم تزل (قوله متى تأته الخ) الشاهد فيه ظاهر وتعشو من عشا يعشواذا أتى نارا وجملة تعشو من الفعل والفاعل المستتر فيه حال اى عاشيا (قوله مهما تأتنا الخ) الضميران فى به وبها عائدان كما قال الزمخشرى على مهما حملا على اللفظ وحملا على المعنى لانها بمعنى الآية والاولى كما فى المغنى ان يعود ضمير بها الى الآية ومن آية فى موضع نصب على الحال من الهاء فى به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير فى به يكون العامل فيه تأت لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لايقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل أواسم المتعلق على المتعلق وهذا الجواب يؤدى الى الغاء ماصرحوا به اذلا يقع الجار والمجرور حالا حقيقة ومافى فما نحن لك بمؤمنين حجازية والجار والمجرور فى محل نصب على الخبرية لها لان الخبر لم يجئ فى التنزيل مجردا من الباء بعدما الا وهو منصوب (قوله ماننسخ من آية الخ) من للتبعيض متعلقة بمحذوف لانها صفة لاسم الشرط ويضعف كما فى المغنى جعلها زائدة وآية حالا وآية مفرد وقع موقع الجمع أى أى شئ ننسخ من الآيات وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط والمزيل لابهامه الحاصل من عمومه (قوله حيثما تستقم الخ) الشاهد فيه ظاهر قال فى المغنى وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان أى لتصريحه بالزمان فى قوله فى غابر الازمان وذلك ظاهر فى أن حيث للزمان وان لم يكن قاطعا هذا مراده فلا اعتراض عليه باحتمال خلافه (قوله ولها صدر الكلام) لانها كادوات الاستفهام والعرض والتمنى تغير معنى الكلام والسامع يبنى الكلام الذى يصدر بالمغير على أصله فلو جوز ان يجئ بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ماقبله بالتغيير أم مغير لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ولكون لها الصدر لايتقدم عاملها عليها وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

ففى ان ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها) أى والاتفاق عليها (قوله فظرف) محله مالم يدخل عليه حرف أومضاف والناصب لما كان ظرفا فعل الشرط (قوله أوحدث فمفعول مطلق) وذلك يتصور فى أى لانها بحسب ماتضاف اليه وقد تضاف للحدث نحو أى ضرب تضرب أضرب وفى ما لانها موضوعة لما لايعقل ومن جملته الحدث وقد جوز فى مامن قوله تعالى ماننسخ من آية أن تكون مفعولا به لننسخ أى أى شئ ننسخ وان تكون واقعة موقع المصدر ومن آية هو المفعول به والتقدير أى نسخ ننسخ آية قاله أبو البقاء وغيره وقالوا مجئ ما مصدرا جائز ولكن رد على هذا القول بانه يلزم خلو جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط وان من لاتزاد فى الموجب والشرط موجب (قوله على ماصححه فى المغنى) قال فيه لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر فى الذى يأتينى فله درهم انتهى وقال فى المباحث المضيئة المتعلقة بمن الشرطية ويشهد لما ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وانه لايفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الآخر أخرجه الامام أحمد من ملك ذا رحم محرم فهو حر فان ضمير هو حرا انما يعود الى المملوك لا الى من الواقعة على المالك وممن ذهب الى انه لايلزم عود ضمير من جملة الجواب الى اسم الشرط أبو البقاء العكبرى فى اللباب وساق عبارته ومقابل ماصححه فى المغنى ان الخبر فعل الشرط وحده أومجموعهما (قوله أوعلى ضميره أومتعلقه فاشتغال) فالاول نحومن رأيته فأكرمه ويحتمل أن يكون منه مهما تأتنا به والتقدير مهما يحضر تأتنا به فتأتنا

هذه الادوات شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى الثانى منهما جوابا لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء أيضا لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط وتسميته جوابا مجاز وكذا جزاء لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا وهذا مفقود هنا وأسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولولا أن المشهور فى اذا أنها لا تجزم الا فى الشعر خاصة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة * فاصبر فكل غمامة فستنجلى وفى كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك وأجاز الكوفى الجزم بها قياسا على غيرها وكذا أجاز الجزم بها دون ما وأما لو فلا اصح

مفسر لمحضر لانه من معناه والثانى نحو من رأيت أخاه فاكرمه واذا جرى الاشتغال فيما له الصدر قدر المحذوف مؤخرا عنه كما أشرنا اليه فى الآية هذا وبقى ما لو وقع بعدما لا يكون واقعا على زمان أو مكان فعل ناقص فانه لا يتصف بتعد ولا لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولا به ولا مبتدأ بل يكون فى محل نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو من كان أبوك وأما لو وقع الناقص بعدما هو واقع على الزمان أو المكان فهو باق على انه ظرف وهو مع ذلك خبر وكونه ظرفا لا ينافى كونه خبرا كما قالوه فى أينما تكونوا يدرككم الموت وبقى أيضا ما اذا وقع بعده فعل متعد لكنه عمل فى غيره ولم يتسلط عليه ولا عمل فى ضميره فانه فى هذه الحالة يكون مبتدأ كما فى من يعمل سوأ يجز به وجوزوا فى مهما تأتنا به من آية ان تكون مهما فى محل رفع على الابتداء (قوله لتعليق الحكم عليه) لو قال لانه شرط لتحقق الثانى لكان أولى والمراد ان الاداة دالة على جعله شرطا وان الثانى مسبب له اذا كان على صورته الطبيعية وليس المراد سببيته فى الخارج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس بالنظر الى الخارج عكس ما قيل واحترزنا بقولنا اذا كان على صورته الطبيعية من نحو أنت طالق ان دخلت الدار فانها شرطية مع أن الثانى ليس بسبب والحاصل ان معنى شرطية الاول ان العقل يحكم بوجود الثانى عند وجود الاول معلقا عليه لانه شرط فى الواقع يتوقف عليه وجود الشئ كما فى المطول وعبارة بعضهم أدوات الشرط ما تدخل على شيئين فتجعل أولهما سببا لثانيهما والمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ آخر بل ملزومية شئ وجعلها دالة عليه ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح ان يوردها فى صورة السبب بل اللازم والملزوم كقولك ان شتمتنى أكرمتك فالشتم ليس سببا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله جوابا وجزاء) قال الدمامينى فهما عندهم لفظان مترادفان وشرط الجواب الافادة كخبر المبتدأ فلا يجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله (قوله لان مضمونه الخ) فهو ينبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل (قوله وتسميته جوابا الخ) هو ما قاله أبو حيان وقد يمنع كونهما مجازا اصطلاحا بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة (قوله لا تجزم الا فى الشعر خاصة) لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه وهذا ما جرى عليه ابن مالك فى الكافية وظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة وهو ما صرح به فى التوضيح فقال هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير وجعل منه قوله عليه السلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما اذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعا وثلاثين الحديث وذهب بعضهم الى انها تجزم فى النثر اذا زيد بعدها ما قال أبو حيان فى شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل بها الربط قال وينبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الادوات انتهى وظاهره ان الخلاف جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما فى المغنى فليراجع (قوله واذا تصبك الخ) الشاهد فيه ظاهر (قوله قياسا على غيرها) رد بان معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل وكيف لو علقت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرى والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها ذلك لخفائها وبان من الافعال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح ان يعلق عليه حال ووافق قطرب الكوفيين ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنى لا عملا لمخالفتها الادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قال فى المغنى قالوا ومن ورودها شرطا قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها

انتهى

انه لا تجزم أصلا ومن أجازه خصه بالشعر كقوله لو يشأ طار بها ذو ميعة * لاحق الآطال نهد ذو خصل وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو الاصح وأما غيرهما فهو قسمان قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى وقسم يجوز فيه الامران وهو أين وان وأي ومتى وأيان وما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي أهل البصرة واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب وأجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر وقيل ان الشرط والجواب تجازما كما قيل ان المبتدأ والخبر ترافعا (واذا لم يصلح) الجواب (لمباشرة الاداة) أي أداة الشرط كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفي بحرف نافٍ غير لا ولم أو مقرون بقد أو بحرف تنفيس (قرن بالفاء) وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه ثم ان كان مضارعا

انتهى (قوله ومن أجازه) هو ابن الشجري كما في المغني (قوله لو يشأ الخ) الضمير في يشأ عائد الى فارس في البيت قبله والميعة النشاط وأول جري الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة وهي الخاصرة ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم مشرف وخصل جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف وهي لفيفة من شعر وخرج المانعون الجزم بلو هذا البيت على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حد قولهم العألم والخأتم ويؤيده انه لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء (قوله وهو الاصح) لانه لم يسمع فيهما الا مقرونين بما وقال الفراء يجوز الجزم بهما دونها قياسا على ان وأخواتها (قوله وهو أين) في نسخة بدل أين ان وينبغي ذكرهما لان حكمهما في ذلك واحد (قوله وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الخ) أي ليس لنا عامل يتعدد عمله الا والحال ان عمله يكون مختلفا كرفع ونصب سواء تعدد أحد المختلفين أم لا ولا يجوز أن يتعدد من غير اختلاف والجوازم على هذا القول تعدد عملها ولم يختلف وبهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله أن قول الشارح فيما يأتي وبان تعدد العمل الخ لا يصلح جوابا عن هذا الاعتراض لان العامل في بابي ظن وأعلم اختلف عمله لرفعه الفاعل فيهما وعدم اختلاف ما تعدد من بقية معموله لا يدفع ذلك كما لا يخفى (قوله لما كان لتعليق حكم الخ) أي فهو مقتض للفعلين (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لان فعل الشرط مستدع للجواب بما أحدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام والاداة ضعيفة عن عملين وربما استغرب عمل الفعل الجزم وأما ضعف الاداة عن عملين فاجيب عنه بان ذلك يجوز اذا اقتضت شيئين كان وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لارتباطهما ولان حرف الشرط لا يقدر على عملين فيقوى بالثاني كما ذكر في عامل الخبر ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر كاذما وحيثما وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل لا ينفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك وأجيب عن الثاني بان الشرط هو المحذوف وهذا مفسره ورد أيضا بان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط لزم بقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة لبقاء أحد معموليها فيكتفي به (قوله جملة اسمية) أورد عليه نحو وان أطعتموهم انكم لمشركون وأشار الرضي الى الجواب بان القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام مقدرة ولا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك فيبقى الايراد لان الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار وجود الفاء أو عدمها اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذي الجواب (قوله غير لا ولم) أي غير المضارع المنفي بهما أما المضارع المنفي بهما فيجيء شرطا أما لا فلانها لكثرة استعمالها لا يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال وأما لم فلتغييرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفها أما لما أختها فكثيرة الحروف وأما الماضي المنفي بلا فنص الرضي على أنه لا يصير شرطا فلا يجوز ان لا ضرب وان لا شتم لقلة دخولها في الماضي فاذا وقع جوابا وجبت الفاء (قوله أو مقرونا بقد) ماضيا أو مضارعا (قوله قرن بالفاء) في كلام الجماعة وصرح به في المغني في محال ان المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء اذا كان الجواب مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء لان الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك ان أكرمتك أتكرمني كانك قلت أان أكرمتك تكرمني قال الله تعالى أرأيت الذي يكذب الآية وأما غير الهمزة فيجوز جعله عليها لانها الاصل ويجوز دخول الفاء فيه لعدم عراقته فليراجع الرضي (قوله امتنع دخولها عليه) ظاهر كلام الالفية عدم وجوب الاقتران بالفاء لامتناعها وأقره المصنف في الحواشي ونقل في التصريح عن ابن الناظم

مثبتا أو منفيا بلا فوجهان كما فى الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضى وماذكره قانون كلى يحسن فى ضبط ماتدخله الفاء وقد سبقه اليه ابن مالك قال أبو حيان وهذا أحسن وأقرب مما ذهب اليه بعض أصحابنا من تعداد ماتدخله الفاء فالجملة الاسمية (نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) والفعلية التى فعلها طلبى نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة والتى فعلها جامد نحو ان ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى والمنفى نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ونحو وان توليتم فما سألتكم من أجر والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل و بحرف تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلان

أو ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والا استمتع بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله

ومن لا يزل ينقاد للغى والهوى
سيلفى على طول السلامة نادما

والربط بها متعين فى غير الجملة الاسمية وأما فيها فيكون بها كما تقدم (أو باذا الفجائية) لشبهها بالفاء فى كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) لكن لا بد فى الجملة المقترنة بها أن لا تكون طلبية نحو ان أطاع زيد فسلام عليه ولا مقرونة باداة نفى نحو ان قام زيد فما عمرو قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم فان كانت أحد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع للشروط الثلاثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه فى الشرح وظاهره أيضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب بعد ان وغيرها من أدوات الشرط ووقع فى بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان فجرى عليه المصنف فى أوضحه والمعتمد الاطلاق لقوله تعالى فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون لكن قال أبو حيان السماع انما ورد فى ان واذا من أدوات الشرط فيحتاج فى اثبات ذلك فى غير ان واذا الى السماع وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء

ان الجواب اذا كان صالحا للشرط الاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف ثم قال وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية انتهى وفى جمع الجوامع للسيوطى يرفع الجواب وجوبا ان قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أم مضارعا نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف وانما رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء كان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت رفع الفعل فعلم انها غير زائدة (قوله أو منفيا بلا) أما المنفى بلم فلم تدخله الفاء أصلا على القاعدة لانه يقع شرطا كاملا وقال أبو جعفر يجوز دخول الفاء وتركه ولم يثبت (قوله وجزم به الرضى) قال أما الفاء فلانهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تأثيرا ظاهرا كما أثرت فى فعلت ولم أفعل وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما الا انهما كانا صالحين للحال والاستقبال وهو نوع تأثير (قوله أحسن وأقرب الخ) لعل وجه ذلك انه أخصر ولان تعليق حكم باصل أوعب من تعليقه بالفاظ عنيت بالتعداد لجواز الغفلة فى الثانى عن بعضها (قوله نحو وان يمسسك الخ) هذا جرى على ما هو الظاهر والتحقيق كما فى المغنى فى الباب الخامس أن الجواب فى هذا محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل شئ قديرا ثابت سواء وجد الامساس بخير أولا (قوله فلن تكفروه) ضمن كفر معنى حرم فلذا عداه لاثنين أولهما اقام مقام الفاعل وهو انما يتعدى لواحد (قوله فقد سرق أخ له من قبل) أورد على جعله جوابا أن الماضى بعد قد محقق معنى فيقتضى تقدم سرقة أخ له فلا يصح أن يكون جوابا للشرط مستقبل وأجيب بان المراد فقد حكمنا بانه قد سرق ورد بانه لا يفيد فى دفع الايراد كما لا يخفى والاظهر الجواب بان حرف الشرط خلص الماضى الداخل عليه قد للاستقبال وفائدة قد تحقق ترتب نسبة السرقة الى أخ له لكن لا بد من التأويل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ مقدمة فى نفس الامر والمعنى فقد حكمنا بانه سرق أخ له من قبل على ان لنا أن نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان يسرق فحكمنا بانه قد سرق (قوله من يفعل) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه * والشر بالشر عند الله سيان * ويروى مثلان والشاهد ظاهر والشر مبتدأ خبره بالشر وسيان أو مثلان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما (قوله والا استمتع بها) قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها فادها اليه وان لا يجئ فاستمتع بها والضمير فى صاحبها عائد على اللقطة (قوله ومن لا يزل الخ) الغى الضلال والشاهد فى سيلفى ونادما مفعول ثان (قوله بما قبلها) لعله تحريف من الناسخ وصوابه بما بعدها ويجوز أن يقرأ قوله قبلها بفتح القاف وكسر اللام فساوى ماذكر (قوله واستغنى عن ذكرها الخ) لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغى أن يبينه (قوله وقد اعتذر عنه فى الشرح) بقوله وانما لم أقيد فى الاصل اذا الفجائية بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا عليها فأغنانى ذلك عن الاشتراط (قوله ووقع فى بعض نسخ التسهيل الخ) كلامه فى التسهيل فى الشروط الجازمة فلا يرد عليه انه ورد الربط باذا الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله لانها عوض عن الفاء

فلايجتمعان فعلى الأول كلمة أوفى عبارته لمنع الخلو أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد فى قولنا وقد يجمع

(فصل) فى تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة

(الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان) فقط (نكرة) وهى الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشئ أول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمى اذا ولد يسمى ذكرا أو أنثى أو انسانا أو مولودا أو رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب (وهو) أى الاسم النكرة (ماشاع فى جنس موجود) فى الخارج تعدده كرجل فانه شائع فى جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بنى آدم وتعدده فى الخارج موجود مشاهد (أو مقدر) وجود تعدده فى الخارج (كشمس) فانها تصدق بتعدد لانها موضوعة للكوكب النهارى الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد فى الخارج الاهذا الفرد الواحد فالمعتبر فى النكرة صلاحيتها للتعدد لاوجود التعدد وأما جمعها كما فى قوله

فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس

فباعتبار تجدد الشمس فى كل يوم وخاصتها انها ما يقبل أل المؤثرة للتعريف أو تقع موقع ما يقبلها والنكرات تتفاوت فى بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض

فلايجتمعان) يؤخذ من التعليل أن محل المنع اذا كانت نائبة عن الفاء وعوضا عنها فلا تجامعها حينئذ وانما تجامعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لانائبة عنها فسقط قول بعضهم قضية هذا انها لاتجامعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا اذا هى اذا الفجائية وهى تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هى شاخصة أو فهى شاخصة كان سديدا

(فصل فى تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة)

(قوله بحسب التنكير والتعريف) أى باعتبارهما (قوله فقط) هو ماذهب اليه الجمهور من انه لاواسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم فى الخالى من التنوين واللام نحو ماومن (قوله لاندراج كل معرفة تحتها) لان أنكر النكرات شئ ومعلوم وكل موجود ومعلوم يندرج تحتهما والاندراج دليل على الاصالة كاصالة العام بالنسبة الى الخاص ولاصالة النكرة قدمت على المعرفة وان كانت المعرفة أشرف لان النكات لاتتزاحم وهذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء مالزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر وقال الشلوبين لم يثبت هذا سيبويه الا حال الوجود لاماتخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان الاجناس هى الاول ثم الانواع ووضعها على التنكير اذ كان الجنس لايختلط بالجنس والاشخاص هى التى حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض ولايخفى أن ماقاله الشلوبين هو الذى أشار اليه الشارح بقوله ولان الشئ أول وجوده الخ فكان ينبغى أن يسقط العاطف ليكون تعليلا لقوله لاندراج الخ لاتعليلا ثانيا للاصالة فتدبر (قوله أى الاسم النكرة) لاحاجة فى تذكير الضمير الى جعله راجعا الى موصوف النكرة لان الضمير اذا عاد الى مؤنث وأخبر عنه بمذكر أو بالعكس جاز مطابقته للخبر كما يجوز مطابقته لما عاد اليه والاولى مراعاة الخبر نحو من كانت أمك (قوله ماشاع فى جنس الخ) ظاهر صنيع الشارح أن لفظ النكرة شائع فى الجنس نفسه وان الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق أن الشياع فى أفراد الجنس أى المفهوم الكلى الصادق بالنوع والصنف وغيرهما لاخصوص الجنس المنطقى لافى الجنس نفسه لانه شئ واحد ومعنى الشياع فى الافراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك الافراد لايخص بعضا دون بعض بل يستعمل فى كل منها استعمالا حقيقيا فلفظ رجل مثلا شائع فى زيد وعمرو وبكر وغيرهما من الافراد لمفهوم الآدمى الموضوع له هذا اللفظ فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لامن حيث خصوصه وحينئذ ففى كلام المصنف مضاف مقدر أى ماشاع فى أفراد جنسه والحق أيضا أن الموصوف بالوجود فى الخارج هو أفراد الجنس لاهو وانما يحصل فى الخارج فى ضمن أفراده على نزاع كبير فيه فى محله وأما الحصول الذهنى فهو ثابت لسائر الاجناس فالمراد بالجنس الموجود أفراد المفهوم الحاصلة فى نفس الامر سواء كانت مما له تحقق فى الاعيان أولا وبالمقدر أفراد المفهوم التى لاحصول لها فى نفس الامر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم فان أراد الشارح بما قاله ظاهره ورد عليه أن تعدد الجنس أمر معنوى لاوجود له وان أراد الافراد فكان اللائق تقدير لفظ الافراد أولا وثانيا فتدبر هذا وتعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها من المعارف بناء على مختار السعد انها كليات وضعا كما لايخفى والشارح جار عليه كما تعرفه (قوله وأما جمعها) جواب عما يرد على قوله وان لم يوجد فى الخارج غير هذا الفرد (قوله ما يقبل أل المؤثرة الخ) فالاول كرجل وامرأة والثانى كمن بمعنى انسان وما بمعنى شئ فانهما لايقبلان أل لكنهما واقعان موقع مايقبلها وهو انسان وشئ والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد النكرات اللازمة للتنكير كاحد وعريب لانها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع وعدم القبول عارض من جهة التزام الواضع استعمالها على وجه التنكير واحترز بكون أل مؤثرة التعريف من العلم المنقول من صفة أو مصدر كفضل وحارث فانه

قابل لال الا انها لا تؤثر فيه التعريف بل مدلول فضل والفضل سواء واعلم أن القبول نزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف باللام وأما أسماء الفاعل والمفعول المجردان من أل فكل منهما نكرة ويقبل أل الموصولة وهى معرفة لا تعرفه ولكن كل منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه وكذا المقرونان بأل نكرتان أيضا ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها النصهم على انهما مع أل نعت فى صورة الاسم وأجيب بان اسم الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل أل المؤثرة التعريف فيقال الشخص الذى صدر منه الفعل أو قام به وبان المراد بتأثير التعريف الدلالة عليه ولو مع غيره فتدخل الموصولة لانها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله فانكرها شئ) قيل عليه الشئ عند أهل السنة خاص بالموجود فالاظهر ان أنكر النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم (قوله ثم متحيز) أى لشموله للجسم وهو المركب من أجزاء لا تتجزأ وللجوهر الفرد الذى لا ينقسم فليس جسما (قوله ثم حيوان) لشموله لما ليس بماش من الحيوانات كالسمك (قوله ماوضع ليستعمل فى معين) كذا فى المطول قال السيد أى المعتبر فى المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان لفظ أنا مثلا لا يستعمل الا فى اشخاص معينة اذ لا يصح أن يقال أنا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة أوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلى شامل لتلك الافراد والحق ما أفاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا فى شئ منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما يتوهمون لكانت أنا وأنت وهذا مجازات لا حقائق لها بل لا يصح استعمالها فيها أصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة فى عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى أن يتمسك فى ذلك بأمثلة نادرة انتهى وأورد على التعريف المعرف بلام العهد الذهنى فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل فى معين وأجيب بانه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست فى حكمها وبانه يستعمل فى الجنس والجنس معين فى نفسه تعيينا معتبرا فيه بخلاف النكرة فان تعيينها غير معتبر على القول بانها موضوعة للجنس وان كان باعتبار وجوده فى فرد ما غير معين (قوله والمضاف الى واحد منها) أى اضافة محضة وليس المضاف متوغلا فى الابهام كما سيأتى وسواء كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى معرفة (قوله وهو المنادى الخ) أى بناء على ما صححه من أن تعريفه بالقصد لا بال محذوفة والالم يحتج لزيادته (قوله ويقال له المضمر) تسميته مضمرا أجرى على قياس التصريف لانه من أضمرته أى أخفيته فهو مضمر وأما الضمير فعلى حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقد (قوله ليس بصريح) اى باسم صريح (قوله لانه أعرف المعارف على الاصح) قال المصنف فى بعض تعاليقه مراد النحاة بقولهم بعض المعارف أعرف من بعض أن ما تطرق الاحتمال اليه أقل أعرف من الذى تطرق الاحتمال اليه أكثر وبهذا ينحل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن حزم حيث قال المعارف كلها سواء فى رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لانك لا تقول عرفت هذا أكثر من هذا اه هذا وأورد على التعبير باعرف ان أفعل التفضيل لا يبنى مما لا يقبل التفاضل قياسا فاللائق التعبير بارفع ومقابل الاصح أقوال مشهورة فى محلها ستعرف بعضها واعلم انه كما تفاوتت أنواع المعرفة فى التعريف فافراد تلك الانواع متفاوتة أيضا فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من ضمير الغائب وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم للجنس بقى هنا أمر ان الاول جعل الضمير أعرف المعارف مع القول بانه كلى وضعا جزئى استعمالا كما مشى عليه طائفة منهم الشارح كما مر فى غاية الاشكال بل ولو قيل بانه جزئى وضعا لا ينبغى القول بانه أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئى وضعا بخلافه وقد يؤخذ من كلام المصنف السابق فى بيان مراد النحاة بالاعرفية دفع الاشكال

فانكرها شئ ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط أن النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهى أنكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهى بالاضافة الى ما يدخل تحتها أعم وبالاضافة الى ما تدخل تحته أخص (و) الضرب الثانى (معرفة) وهى الفرع لما مر وهى ماوضع ليستعمل فى معين (وهى ستة) أقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بال والمضاف الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود وتبعه المصنف فى الاوضح ولعله انما تركه لذكره له فى باب المنادى كما سيجىء الاول (الضمير) ويقال له المضمر أيضا والكوفى يسميه كناية ومكنيا لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه أعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله تعالى ويليها العلم ثم الذى بعده

وهكـذا الى آخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض بثم (و) الضمير (هو ما دل) وضعا (على متكلم) كانا (أو مخاطب) كانت (أو غائب) كهو ولابد له من مفسر فان كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له أو لغائب فمفسره اما معلوم أى متعقل

فليتأمل الثانى جعل الموصولات من المعارف مخالف لما ذكره الاصوليون من انها من ألفاظ العموم وقد
تدفع المخالفة بان لها استعمالين ذكر الاصوليون أحدهما والنحويون الآخر لكن ذكر الاصوليون
خلافا فى أن الصيغ المذكورة للعموم هل هى حقيقة فيه أو فى الخصوص أو مشتركة بين العموم
والخصوص أو لا يدرى الحال فيها ورجح السبكى الاول وقضيته انه ليس لها الا استعمال واحد حقيقى وهو
العموم وان الخصوص معنى مجازى لها فالاشكال بحاله وحمل كلام النحويين على بيان معنى مجازى
للموصولات فى غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضى الموصولات معارف وضعا لما قلنا ان وضعها على أن
يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة المعارف انتهى ولعل الاقرب أن يجاب بان النحويين
ثبت عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثانى أو على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا أحد
المعنيين وهو الخصوص فى هذا الباب ويؤيد انها عندهم موضوعة على الاشتراك انهم فى باب المبتدأ قالوا
ان المبتدأ اذا أشبه الشرط فى العموم دخلت الفاء فى خبره ومثلوا ذلك بالموصول نحو الذى يأتينى فله
درهم وهذا يدل على ان الموصولات عندهم تاتى للعموم ثم رأيت فى شرح ألفية البرماوى له ما نصه استشكل
جعل الموصولات من صيغ العموم مع اشتراطهم فى الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب الا اذا
قصد الابهام تهويلا لتذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم ولهذا كانت
الصلة هى المعرفة للموصول خلافا لمن قال ان المعرف له هو أل ظاهرة أو مقدرة فيما ليست فيه كمن وما
والعهد ينافى العموم كما سيأتى وصرح به ابن الحاجب وغيره قلت قد يجاب بان العهد ليس فى نفس
الموصول المدعى عمومه بل فى قيده وقيد العام انما يخصص محل عمومه ولا يسقط عمومه كما عددت لعبادى
الصالحين ما لا عين رأت الحديث فوصفهم بالصلاح لم يخرج عبادى عن العموم بالكلية فان قلت العهد
يجعل المدلول معينا والعموم استغراق بلا حصر بخلاف ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجعله
الا معينا فى الذهن لا فى الخارج فاذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذاك بحسب الواقع ولهذا قال البيانيون
فى التعريف بالموصولية انه قد يكون لتنبيه المخاطب على خطابه نحو قوله

ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

فانه ليس المقصود معينا فى الخارج بل كل من ظن بهذه الصفة وقد يكون بالايماء الى وجه بناء الخبر نحو ان
الذين يستكبرون الآية ليس المراد قوما باعيانهم وبهذا التقرير يعلم أن نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم لم
يخرج عن العهد لان كل ما يتخيله المخاطب فى ذهنه يصير به عهدا بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لا عهدا خارجيا
ولا ذهنيا فانه مخصوص حقيقة أو تقديرا فتأمله فان قيل الحكم بانه معهود فى المحلى بال انما هو فى الاسم
الداخل عليه أل وهو الذى يقضى بعمومه حيث لا عهد فلم لا قيل بعمومه ولو كان فيه عهد كما فى الموصول
قلت المعهود هو الاسم وأل قرينة العهد وأما المعهود فى الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل
مقيد بما فيه العهد انتهى سقناه برمته لنفاسته وكثرة فوائده (قوله وهكذا الى آخرها) أى ومثل هذا
القول وعلى قياسه يقال قولا منتهيا الى آخرها بان يقال ثم الموصول ثم المعرف بأل وسيأتى ان المضاف فى
رتبة ما أضيف اليه الا المضاف للضمير فانه فى رتبة العلم ويحتمل انها ليست حرف تنبيه بل اسم فعل بمعنى خذ
فيتعلق به كذا أى وخذ الباقى وعده كذا أى خذ المذكورات وانته فى العد والاخذ الى آخر المعارف
(قوله وضعا) خرج به قول من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك عن زيد الغائب زيد فعل
كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا لذلك (قوله على متكلم)
أى شخص يحكى به عن نفسه فخرج لفظ متكلم فقوله أو مخاطب أى شخص توجه اليه الخطاب به فيخرج
لفظ مخاطب وقوله أو غائب أى شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور وخرج بقوله المتكلم الخ
اللواحق فى اياى واياك واياه لانها دالة على التكلم والخطاب والغيبة لا على متكلم الخ فهى حروف دالة
على المعانى ولا دلالة لها على الذات البتة ونحوها حروف المضارعة وكذا الكاف اللاحقة لاسم الاشارة

وليس قول الشارح كانا وما بعده من جر الكاف الضمير المنفصل على حدما انا كانت لان المراد هنا اللفظ لامعنى الضمير الذى هو كناية عن الذات (قوله انا أنزلناه) الضمير للقرآن فخمه باضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهة المغنية عن التصريح كما عظمه بان أسند انزاله اليه ونقل بعضهم ان الضمير لجبريل وقيل لغيره فدعوى الامام اتفاق المفسرين على أنه للقرآن محل نظر ثم انه يرد على كونه للقرآن أن من القرآن نفس انا أنزلناه فيلزم الاخبار عن الشئ بنفسه لانه قد أخبر بلفظ انا أنزلناه عن لفظ انا أنزلناه لانه من القرآن المخبر عنه بالانزال وأجيب بانه لامحذور فى ذلك بناء على جواز مثل أتكلم مخبرا عن تكلم حاصل بهذا اللفظ و بان الضمير راجع للقرآن باعتبار جملته لا باعتبار أجزائه على التفصيل فيكون الاخبار بلفظ انا أنزلناه عن جملة القرآن وان كان منه انا أنزلناه لان الاخبار عنه حينئذ فى ضمن الجملة لا على التفصيل وحاصله انه يجوز ان يكون الشئ اشارة الى نفسه فى ضمن غيره لامستقلا و بان الضمير راجع للقرآن ماعدا انا أنزلناه (قوله متقدم) أى ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان الضمير ان عاد على متقدم فتارة يعود عليه لفظا أو تقديرا من كل وجه نحو زيد ضربته وهو الغالب وتارة يعود عليه لفظا لا تقديرا نحو عندى درهم ونصفه أى و نصف درهم أى درهم آخر لا نصف درهم الاول الذى أخبرت بانه عندك ومنه قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين يعنى آدم ثم قال جعلناه نطفة وهذا الولد لان آدم لم يخلق من نطفة وقوله تعالى لاتسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم ثم قال قد سألها يعنى أشياء أخر مفهومة من لفظ أشياء السابقة وليس هذا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطى فى الاتقان لان قاعدة الاستخدام ان يكون للفظ معنيان ويذكر مرادا به أحدهما ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ويذكر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى ثم ضميرا آخر بمعنى آخر ولفظ الانسان والاشياء ليس له الا معنى واحد لكن ماصدقاته متعددة وهى التى اختلفت بالارادة فى الآيتين كما اختلفت ماصدقات الدرهم فى له عندى درهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى على من له اتقان ولا يحتاج الى نظر وامعان وتارة يعود عليه من أحد وجهيه وذلك كقوله سبحانه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره فالهاء لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح ان تقول لا ينقص من عمر معمر آخر لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات فالضمير عاد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى ما ينقص من عمر شخص آخر فتدبره فانه مما لم يحرروه (قاعدة) اذا تعددت الضمائر فالاصل توافقها فى المرجع وقد يخرج عن الاصل كما فى قوله تعالى ولا تستفت فيهم منهم أحدا فان ضمير فيهم لاصحاب الكهف ومنهم لليهود قاله ثعلب والمبرد ومثله ولما جاءت رسلنا لوطا سئ بهم وضاق بهم ذرعا قال ابن عباس ساء ظنه بقومه وضاق بهم ذرعا باضيافه وبه يعلم أنه لاعيب على من جعل فى قوله تعالى أن اقذفيه فى التابوت فاقذفيه فى اليم الضمير الاول للتابوت والثانى لموسى وانه لا هجنة فى ذلك ولا تنافر خلافا للزمخشرى وان أقره المصنف فى شرحه بانت سعاد والسيوطى فى الاتقان وهو عجيب منه لانه معترف بان ذلك انما هو الاصل وقد عدل عنه فى التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هجنة وتنافر لصين النظم المعجز عنه وعجبت من الزمخشرى أيضا لانه اعترف به فى قوله تعالى فمن بدله بعدما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه فانه أشار الى ان ماعدا الضمير الثالث راجع الى الايصاء الواقع من المحتضر والثالث راجع الى التبديل والى الايصاء المبدل المفسر وقد أشار البيضاوى فى آية طه الى الرد على الزمخشرى حيث جعل ارجاع الضمائر كلها لموسى أولى فاشار بدعوى الاولوية الى انه لا اخلال فى مخالفته واعلم ان اختلاف مرجع الضمائر انما يكون مخلا بالفصاحة وموجبا للهجنة اذا أدى الى التباس فى الكلام واشتباه فى المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام وآية طه ليست من هذا القبيل اذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى (قوله نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه) فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر رتبة لانه مفعول ورتبته التأخير عن الفاعل (قوله فأوجس الخ) فان موسى المفسر للضمير متأخر لفظا متقدم رتبة لانه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات وقيل فاعل أوجس ضمير مستتر وموسى بدل منه فلا

دليل

فى الذهن نحو انا أنزلناه وامامذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه أولفظا لارتبة نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه أو رتبة لالفظا نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى أو متأخر لفظا ورتبة وهو منحصر فى سبعة مواضع

ذكرها في المغني والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة والافقيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة نحو جاءني رجل فاكرمته أو واجبه فنكرة نحو ربه رجلا وربه رجل وأخيه وعليه جرى في شرح الشذور (وهو) أي الضمير (اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا وهو ماليس له صورة في اللفظ بل ينوى (كا) لضمير (المقدر) اما (وجوبا) وهو مالايخلفه ظاهر ولاضمير منفصل وذلك (في) ثمانية مواضع أحدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة أو النون نحو (أقوم ويقول) ثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر المسند الى واحد نحو استقم خامسها أفعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا سادسها أفعل في التعجب نحو ما أحسن زيدا سابعها اسم الفعل غير ماض كأوه ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد في الاوضح مما يجب فيه الاستتار أفعل التفضيل نحو هم أحسن أثاثا فعلى هذا تكون تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل كما سيأتي (أو جوازا) وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة (في زيد يقوم) وهند تقوم أو بالصفة المحضة نحو زيد قائم أو مضروب أو حسن أو باسم الفعل الماضي

دليل في الآية لا يقال البدل حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة لانا نقول هو على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى (قوله ذكرها في المغني والشذور) وهو ضمير الشأن والقصة والضمير المخبر عنه بمفسره نحو ماهي الاحياتنا الدنيا اي ما الحياة الاحياتنا الدنيا والضمير في باب نعم ورب وباب التنازع ان أعملت الثاني واحتاج الاول لمرفوع والمبدل منه ما بعده والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر (قوله مختصا) أي معرفة (قوله مطلقا) سواء عاد الى واجب التنكير او جائزه (قوله وقيل نكرة مطلقا) لانه لايخص من عاد اليه من بين امته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا واجيب بانه يخصصه من حيث هو مذكور واعترض بانه انما يتم اذا كان المعود اليه مخصوصا قبل بحكم نحو جاءني رجل فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص بشئ قبله كربه رجلا فينبغي ان يكون نكرة (قوله نحو جاءني رجل فاكرمته) انما كان المرجع فيه جائز التنكير لانه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة (قوله ربه رجلا الخ) انما كان المرجع فيه واجب التنكير لانه في المثال الاول تمييز وهو لايكون الا نكرة وفي الثاني مجرور برب وهو لايكون في الفصيح الا نكرة (قوله اما مستتر) انما بدأ به لان أصل الضمائر المتصل المستتر لانه أخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (قوله ولا يكون الا مرفوعا) لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون ما أبقي دليلا على ما ألقي (قوله ماليس له صورة في اللفظ) أي ضمير ليس له صورة وهيئة في اللفظ أي التلفظ وانما له صورة في العقل ويجوز أن يراد في اللفظ الملفوظ به ويشمل التعريف المستتر جوازا فانه وان جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة الاستتار لاصورة له واذا برز صار ظاهرا فلا يضر أن له صورة في اللفظ على أن التحقيق ان الضمير المستتر نفسه لايبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي وقول النحويين أي هو مثلا لضيق العبارة عبروا عنه بالمرادف وأورد أنهم اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شئ لان الدلالة تابعة للفظ ويلزم أن يكون الكلام من كلمة واحدة وان تنتفي المرادفة لان المرادفة انما تكون باعتبار وضع اللفظين بمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتأمل ولا يصدق التعريف على المحذوف لما سيأتي (قوله وجوبا) أي تقديرا وجوبا اى ذا وجوب او تقديرا واجبا فهو وصف مصدر محذوف لاتمييز والا كان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالتقدير الوجوب وهو فاسد (قوله وهو مالايخلفه الخ) اى مالايصلح ان يخلفه ذلك في اعرابه والوقوع موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) اى همزة المتكلم واطلقها لان المضارع لايبدا بهمزة الابهام وكذا قوله والنون وانما كان الاستتار واجبا في هذه الامكنة لان معه مايرشد الى الضمير فكان الضمير بارزا لان الاتيان بالبارز انما هو للدلالة على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم مثلا تنبئ عن الضمير بانه بارز (قوله بتاء خطاب واحد) خرج المبدوء بالياء التحتية والمبدوء بتاء الغيبة كهند تقوم فانه مستتر فيه جوازا والمبدوء بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز ولايستتر (قوله المسند الى الواحد) خرج المسند الى الواحدة كقومي والمسند الى الاثنين والجماعة كقوما وقوموا فانه يبرز ولايستتر (قوله أفعال الاستثناء) قال ابن مالك وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي الا فكما أنه لايظهر بعدها سوى اسم واحد فكذا بعدما أجري مجراها انتهى (قوله ونحوهما) لعل من فوائد العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز الكاف بيان عدم الانحصار في الخارج اذ الكاف ربما تكون باعتبار الافراد الذهنية (قوله افعل في التعجب) لعله لم يضفه لما كاهيئة ما كني به عنه (قوله غير ماض) أما الماضي فيرفع الظاهر نحو فهيهات العقيق فلا يكون الاستتار واجبا وغير نصب على الاستثناء أو الحال (قوله المحضة) أي الباقية على الوصفية ويشمل

افعل التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب وكالصفات المذكورة وبمعنى صاحب والمنسوب كدمشق (قوله نحو زيد هيهات) ففى هيهات ضمير مستتر جوازا عائد على زيد وهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل اثر فيه محلا وفيه مخالفة لكلامهم والاولى التمثيل بهيهات العقيق هيهات وهو حينئذ من توكيد الجمل وقد يقال الواقع خبرا الجملة والذى قالوه ان اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل ونظيره انهم اجمعوا على ان الحرف لاحظ له فى الاعراب ومرادهم لاحظ له فيه وحده فلا ينافى حكمهم فى مواضع على حرف الجر مع مجروره بانه مفعول او نائب فاعل هذا وقد اشار فى شرح التوضيح فى باب اسماء الافعال ان المراد من كون أسماء الافعال أبدا عاملة غير معمولة أنها غير معمولة لعامل يقتضى الفاعلية او المفعولية فلا ينافى انها تكون معمولة لعامل لا يقتضى ذلك كالمبتدأ فاحفظه ومن المستتر جوازا المرفوع بوصف نحو زيد ضارب وعمرو مضروب وبكر حسن والظرف نحو زيد عندك وعمرو فى الدار وتقسيم الضمير المستتر الى ماذكر تقسيم ابن مالك وغيره وانظر فيه فى الاوضح فليراجع مع ما يتعلق به (قوله فهو قسيم له) ظاهر هذا ان المستتر ليس بمتصل لان المتصل قسم من البارز وقسم قسيم الشئ لا يكون قسما للشئ وقد جعل فى الاوضح فى باب العطف المتصل مقسما وقسمه الى مستتر وبارز الا أن يقال المتصل الذى هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز أن يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقا به وبالمستتر فلا يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم مقسما (قوله ماله صورة فى اللفظ) اى ضمير له صورة فى اللفظ أو الملفوظ به وينبغى أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف والفرق بين المحذوف والمستتر ان المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف احسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولذا اختص بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما كذا قاله الناصر اللقانى وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز أن يترك ابتداء على ان المستتر ليس لفظا على ما مر فيكفى فى الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر (قوله وهو ما لا يبتدأ به الخ) أى ضمير لا يصح أن يبتدأ به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق بالمتصل فى الافتتاح ممكن عقلا وفائدة الوصفين مع ان احدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يغنى عن مباشرة الفعل من آخره لفظا وتحصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبدوأ به الكلام ولا بعد الا الفعل مفصولا عنه ومراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا ينتقض التعريف بالمستتر ولا يرد على دخول المستتر فى التعريف نقد برهم له بنحو انا انت وحكمهم بانه يبرز فى نحو زيد هند ضاربها هو حتى صرح البدر ابن مالك بانه فاعل الوصف لما مر من ان التقدير بما ذكر لضيق العبارة ولان البارز ليس بفاعل بل توكيد فان قلت يرد على الحد ضمير الغائب نحو ضربتهم فانه يبتدأ به نحو قولك هم فعلوا قلت المراد أن المتصل ما لا يقع فى أول الكلام على معناه الذى كان عليه قبل وقوعه فى أول الكلام فخرج الضمير المذكور لانه فى نحو ضربتهم مفعول به واذا قيل هم ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ وانما يرد لو صح أن يقال هم ضربت على ان هم مفعولا به لضربت لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة بين الاتصال والانفصال ولا نظير له فى الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل فالاولى الجواب بان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفى هم ضربوا كلمة هم بتمامها (قوله اختيارا) بخلاف الضرورة كقوله * أن لا يجاورنا الاك ديار * قال فى التسهيل هنا وشذ الاك فلا يقاس عليه وذكر فى شرحه فى باب الاستثناء انه يليها اختيارا والصواب المذكور هنا (قوله وينقسم الى مرفوع الخ) ان قيل المرفوع وما بعده من أقسام المعرب والضمير من أقسام المبنى فكيف يصح أن يقال فيه مرفوع ونحوه قلت ذلك مجاز وقرينته التنصيص على ان الضمائر كلها مبنية والمراد ان بعض الضمائر مرفوع لانه يقوم مقام المرفوع وهكذا وقال الناصر اللقانى الاسناد فى قولهم الضمير

نحو زيد هيهات فالضمير فى هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم أبوه أوما يقوم الا هو وكذا الباقى (وأبارز) عطف على مستتر فهو قسيم له (وهو) ماله صورة فى اللفظ ثم هو (اما متصل) بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع (كتاء قمت) والى منصوب نحو (كاف أكرمتك و) الى مجرور نحو (هاء غلامه) وينقسم

أيضا بحسب مواضع الاعراب الى ثلاثة أقسام ما يختص بمحل الرفع وهو أربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي أكرمني وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكاعرف بنا فانما نلنا المنح (أو منفصل) عطف على متصل فهو قسيمه وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع (كانا) للمتكلم وحده وفرعه نحوله ومعه غيره أو المعظم نفسه حقيقة أو ادعاء (وأنت) للمخاطب وفرعه أنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين وأنتن للمخاطبات وأنتم للمخاطبين (وهو) للغائب وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات (و) الى منصوب نحو (اياى) للمتكلم وحده وفرعه ايانا له ومعه غيره أو المعظم نفسه (واياك) للمخاطب وفروعه اياك للمخاطبة واياكما للمخاطبين مطلقا واياكن للمخاطبات واياكم للمخاطبين (واياه) للغائب وفروعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا واياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير على المختار في ذلك هو ان وايا وما عداهما في ذلك حروف تبين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير

مرفوع حقيقي اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله (قوله مواقع الاعراب) أي أنواع جمع موقع أي أماكن وسميت مواقع لان المبنى يقع فيها وقال الناصر اللقاني الاضافة بيانية أي مواقع هي الاعراب كما في قولهم محل الرفع (قوله ما يختص بمحل الرفع) أي ضمير متصل يختص بمحل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى ان المراد بالاختصاص المذكور انه حيث كان له محل فلا يكون الا الرفع فلا ينافي انه قد لا يكون له محل كما لو كان فصلا وقلنا انه لا محل له وهو الاصح وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) صوابه خمسة كما في الاوضح بزيادة ياء المخاطبة (قوله التاء) أي تاء الفاعل أو نائبه وأطلقها يعم تاء المتكلم والمخاطب وتنبيها على ان الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التاء وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله مشترك) قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله وهو نا خاصة) يرد عليه ان الضمائر الثلاثة المشتركة بين محلي النصب والجر قد تقع في محل رفع أيضا نحو عجبت من كوني أو كونك أو كونه قائما ولك أن تقول ان وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة والكلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد فلا يرد أن الياء قد تكون في محل رفع بطريق الاصالة نحو اضربي لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر للمتكلم وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص على الاصح من جواز حذف عامل المؤكد وينبغي منع الحالية لانك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة والتقدير عليها وهو نا حالة كونها مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة (قوله وهو ما يبتدأ به الخ) يعلم بالقياس على ما مر في المتصل (قوله ومعه غيره) صادق بكون الموضوع له المتكلم لكن مشروط بمصاحبة غيره والاظهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره (قوله مطلقا) أي مذكرين كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله تعالى به مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون آخر فتستحيل على من هو في كل مكان (قوله وفروعه ايانا الخ) جعل المنصوب على وتيرة المرفوع في الاصول والفروع ويمكن كما قال بعضهم أن يكون أصل صيغ المنصوب كلها اياى لان اللواحق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهي اياى بخلاف المرفوع فانه أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة فتدبر (قوله ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا) أي بطريق الاصالة والا فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو ما أنا كأنت ولا أنت كأنا (قوله لئلا يلزم الخ) عبارة غيره لانه ما يصح الابتداء به والمخفوض لا يصح الابتداء به لان خافضه اما حرف أو مضاف ولا يتقدم المجرور على الجار والمضاف اليه على المضاف (قوله والضمير على المختار الخ) أراد بان ان في أنت وفروعه لا في أنا لقوله وما عداهما حروف تبين الخ اذ ليس في أنا الذي للمتكلم حرف يبين حالا وانما فيه الالف وهي زائدة عند البصريين ومن جملة الضمير عند الكوفيين وأيضا نون أنا مفتوحة لا ساكنة زيدت بعدها الالف لفتحها لكن كلام المغني يقتضي أن الضمير في أنا أيضا هو النون الساكنة فتأمل فان قيل كون الضمير هو ان وايا واللواحق حروف تبين الحال يوجب عدم صدق تعريف الضمير على ان وايا أجيب بانهما على هذا وضعا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغائب وكل مشترك دال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك اللواحق والقرينة لا يتوقف عليها أصل الدلالة بل تعين المدلول فان قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف قلت الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان من نحو أنت دال على الخطاب بشرط اقترانه باللواحق لان الخطاب مدلول اللواحق والا لم يصدق التعريف حينئذ عليه فليتأمل ومقابل المختار ما ذهب اليه الخليل والمازني واختاره ابن مالك ان اللواحق أسماء مضمرة أضيف اليها الضمير الذي هو ايا لظهور الاضافة في قوله فاياه وايا

وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه أن كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى أن المتصل أصل برأسه المنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصاص والمتصل أخصر من المنفصل والضمائر كلها مبنية اشبهها بالحروف وضعا كالتاء فى ضربت والكاف فى أكرمك ثم أجريت بقية الضمائر كنحن مجراها طردا للباب وقيل لشبهها به فى احتياجها الى المفسر أعنى الحضور فى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى وأخصها أعرفها فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وذا أخص من ضمير الغائب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم أو تأخر ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل قال (ولا فصل) للضمير فى الاختيار (مع امكان) الاتيان بالضمير (المتصل) فنحو قمت وأكرمتك لا يقال فيهما قام أنا ولا أكرمت اياك واما قوله

وما أصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم

فضرورة (الا فى) صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال احداهما ان يكون عامل الضمير عاملا فى ضميرا آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك (نحو الهاء من) قولك لشخص فى عبد (سلنيه) فيجوز فيها الانفصال (بمرجوحية) ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال راجح لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا اتى به التنزيل مثل قال تعالى ان يسألكموها أنلزمكموها اللهم الا أن يكون ذلك العامل اسما فالفصل أرجح نحو عجبت من حبى اياه وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه (وظننتكه) فالفصل أرجح أيضا عند الجمهور لانه خبر فى الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله

الشواب فاياه ضميران أحدهما مضاف الى الآخر وهو مردود بشذوذه ولم يعهد اضافة الضمائر ولو كانت ايا مضافة لزم اعرابها الا أنها ملازمة لما ادعوا اضافتها اليه والمبنى اذا لزم الاضافة أعرب وماذهب اليه الفراء من ان اللواحق هى الضمائر وايا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل وماذهب اليه الكوفيون من ان مجموع ايا ولواحقها هو الضمير (قوله أصل برأسه) لما كان الرأس فى كل شئ أصله الذى يبنى عليه سائره عبر به عنه والباء الداخلة عليه للملابسة فى محل نصب على الحال ويجوز أن تكون للسببية والرأس بمعنى النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازا أى أصل بالنظر الى نفسه الا الى شئ آخر (قوله وذهب بعضهم الخ) هو مذهب الجمهور (قوله وقيل لشبهها به الخ) وقيل غير ذلك قال بعضهم ولا مانع من أن يقال ان الضمير بنى لهذه العلل كلها (قوله فضمير المتكلم الخ) انما كان يحسن هذا لو اسلف اختلاف مرتبة الضمير فى التعريف (قوله غلب الاخص الخ) فيقال أنا وأنت وأنت وانا فعلنا وانا وهو وهو وانا فعلنا ولا يقال فعلتما ولا فعلا ويقال أنت وهو وهو وأنت فعلتما ولا يقال فعلا (قوله مع امكان الوصل) احترز عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية آخر الباب فى قوله ويتعين الانفصال ان انحصر الخ (فنحو قمت وأكرمتك) مبتدأ خبره لا يقال فيهما والعائد محذوف أى لا يقال فيهما منه أى من نحوه وأتى بالفاء لان معرفة هذا ناشئة عما سبق فهو مسبب عنه (قوله وأما قوله وما أصاحب الخ) محترز قوله فى الاختيار والبيت لزياد التميمى ومن زائدة وقوم مفعول وفاذكرهم بالنصب جواب النفى ويجوز الرفع عطفا على أصاحب وحبا من حبب مجهول لوصله بالى والا لوصله بلهم أو فيهم مفعول ثان ليزيدو سقط النون لان فاعله ليس واوا ولا ألفا ولا ياء وهم فى يزيدهم مفعول أول ليزيدهم فى آخر البيت فاعل يزيد وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة وهل الاصل الا يزيدون أنفسهم أو الا يزيدونهم خلاف بين ابن مالك والمصنف مبنى على ان الضمير ين لمسمى واحد فلا يجمع بينهما فى فعل واحد من غير أفعال القلوب أولما له فليراجع المغنى فى بحث على (قوله فى ضميرا آخر أعرف منه الخ) ما بعد ضمير نعت وخرج بذلك مالو كان فى ظاهر فيجب الفصل نحو العبد سل زيدا اياه أو كان عاملا فى ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو أعطاه اياك أو اياى وأعطاك اياى أو كان أعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو ضربته (قوله نحو سلنيه) أى استعطنيه أى فهو من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم (قوله لكنه فر الخ) قد يقال الاتصال الارجح لم يفر فيه من ذلك فدل على انه ليس مرجحا للانفصال وأيضا يشكل بقوله الآتى ولا مرجح لغيره (قوله ان يسألكموها) السؤال هنا طلب الاعطاء والواو فى هذا ونحوه تولدت من اشباع الضمة (قوله أنلزمكموها) الاستفهام فيه للانكار التوبيخى أى لا ينبغى ان يكون أى أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام (قوله اللهم الا أن يكون العامل اسما) دخل فى الاسم الوصف نحو الدرهم أنا معطيكه ومعطيك اياه والمصدر وسواء كان الاول مجرورا أو منصوبا ولا يكون منصوبا الا عند هشام والاخفش كما ذكره الرضى وانما كان الفصل أرجح لان الانفصال فيما ولى الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب لان الفعل أقعد فى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما للمشابهة وماذكره الشارح فى الاسم هو فى اسم من فعل غير ناسخ بدليل انه ذكره عقبه قبل ذكر الناسخ وسكت عن الاسم من الفعل الناسخ ويحتمل أن يلحق به كما ألحق الاسم غير الناسخ به وههنا شبهة وهى ان الضمير المتقدم فى حسبى اياه كما انه مجرور محلا بالاضافة مرفوع محلا على الفاعلية وشرط هذه الصورة أن لا يكون الضمير المقدم مرفوعا فكيف يدخل

مثل هذا المثال فى ضابط هذه الصورة الاان يقال المراد أن لا يكون مرفوعا فقط (قوله أخى حسبتك الخ) أخى امامبتدأ خبره مابعده واما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده وليس منادى بحذف حرف النداء كما زعم العينى اذ كيف يناديه بالاخوة وهو يخبران نواحى صدره ملئت بماذكر والارجاء النواحى جمع رجا بوزن عصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع احنة بكسر الهمزة وهى الحقد أيضا فهو من عطف المرادف (قوله اذ يريكهم الله) أشار به الى أن تعليل الجمهور لا يتأتى فى ذلك لانه ليس خبرا فى الاصل بل هو مبتدأ والخبر فى الاصل هو قوله قليلا (قوله بلغت صنع امرئ الخ) صدر بيت عجزه * ان لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا * بر أى صادق واخالكه بكسر الهمزة وهو الافصح وان كان القياس فتحها وفيه الشاهد حيث لم يقل اخالك اياه (قوله فتارة وافق الخ) وافقهم فى التسهيل وفرق بينه و بين باب كان بان الضمير هنا عجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشرله فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما وخالفهم فى الخلاصة فاختار فيها الاتصال وعلى مافيها فالمسائل ثلاث باب سلنيه باب خلتنيه باب كنته وقد ذكر الشارح وجه مغايرة باب كان لباب سلنيه و بذلك يغاير باب خلتنيه لسلنيه ووجه مغايرة باب خلتنيه ان الفعل فى باب سلنيه يشترط أن لا يكون ناسخا و يغايره أيضا بما مر عن ابن مالك (قوله بان ذلك يقتضى الخ) أى لان الاول مبتدأ فى الاصل وحق المبتدأ الانفصال وأجيب بانه عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا وجب اتصاله (قوله والصورة الثانية أن يكون الخ) أى ذات أن يكون ليطابق قوله الصورة الثانية فانه واقع فى المسئلة وهى القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها والمراد الضمير الذى يتأتى اتصاله (قوله أو احدى أخواتها) هو ما فى شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن الحاجب والذى جزم به أبو حيان فى شرح التسهيل نقلا عن البديع الغرة ان ذلك خاص بكان وان الفصل متعين فى اخواتها وقولهم ليسنى وليسك شاذ وعلى الاول لا تدخل كاد لان خبرها يندر كونه غير مضارع والنادر أن يكون ماضيا فسقط تردد الشهاب القاسمى فى ذلك (قوله نحو الصديق كنته) أى نحو الضمير الذى يتحقق فى هذا الكلام ولك فى الصديق النصب والرفع على حد زيد ضربته (قوله لئن كان الخ) قائله عمر بن عبد الله بن ربيعة المخزومى واللام موطئة للقسم والمراد بالانسان الانسان الكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالطريق الاولى والتقدير فماطننك بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل أوجح) لكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته (قوله و يتعين الانفصال) أى انفصال الضمير القابل للفصل والا انتقض بنحو انما مررت بك (قوله بالا) مثاله أمر أن لا تعبدوا الا اياه (قوله أو انما) هو ما قاله ابن مالك ومثاله انما يدافع عن احسابهم انا أو مثلى وذلك بناء على ان ما كافة وقد يقال انها موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما ولا يضر فوات الحصر المستفاد من انما لحصوله على طريق المنطلق زيد لكن فيه اطلاق ما على من يعقل لغير ضرورة وغلط أبو حيان ابن مالك فى هذا الموضع وتلا آيات شريفة نحو انما أشكو بثى وحزنى الى الله قال ولو كان كما زعم لكان التركيب انما أشكو بثى وحزنى أنا قال البهاء السبكى والصواب مع ابن مالك ولسان حاله يتلو انما أشكو بثى وحزنى الى الله وذلك لانه بنى كلامه على ان انما للحصر وان المحصور بها هو الاخير لفظا والاول عليه أكثر الناس والثانى أجمع عليه البيانيون وحينئذ يصح ما ادعاه لان الوصل يؤدى الى الالتباس و بين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى (قوله أو رفع بمصدر الخ) كقوله

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد * اغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

فلو نصب بمصدر مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربكه ومن ضربك اياه ولا يجب الفصل الا اذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو عجبت من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح و يحتاج لتقييد كلامه بأن يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بأن نفصل بين المتضايفين نحو عجبت

* أخى حسبتك اياه *
وعند جماعة الوصل أرجح لانه الاصل وقد أمكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله
بلغت صنع امرئ بر اخالكه
وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم وردما قالوه من كونه خبرا فى الاصل بان ذلك يقتضى جواز الانفصال فى الاول وذلك ممتنع وما أفضى الى الممتنع ممتنع والصورة الثانية أن يكون الضمير منصوبا بكان أو احدى أخواتها سواء كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت الاولى (و) ذلك نحو الصديق (كنته) وكانه زيد فيجوز فى الهاء الانفصال (برجحان) كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله
ولو كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير
وعند جماعة الوصل أرجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم و يتعين الانفصال ان حصر بالا أو انما أو رفع بمصدر مضاف

من ضربه الامير بجر الامير كقوله * فان نكاحها مطر حرام * فى رواية جر مطر وفى رواية قتل أولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء على أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا اعتراض عليه (قوله أو صفة جرت على غير صاحبها) كقولك زيد هند ضاربها هو ويحتمل أن الصفة مسندة الى الضمير المنفصل كما فى كافية ابن الحاجب ولا تكون مسندة الى المستكن والبارز تأكيد له اذ رفعه بالصفة صادق بالامرين وكالصفة الفعل اذا حصل اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو كما قال ابن مالك واطلاق الصفة مردود بمسئلة زيد قائم أبوه لا قاعد ان فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير (قوله أو اضمر عامله) نحو اياه لمن قال من أضرب ومنه فاياك اياك المراء (قوله أو أخر) نحو اياك نعبد واياك نستعين (قوله أو كان معنويا) المراد بالعامل المعنوى الابتداء نحو أنت تقوم (قوله أو حرف نفى) أى أو كان العامل حرف نفى نحو ماهن أمهاتهم وما أنتم بمعجزين (قوله أو فصله متبوع) أى فصل العامل عن اتصاله بالضمير متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم واكرمتهم حتى اياك فان أردت حتى الجارة لم يجز لانها الضمير والمبرد يجيزه فيظهر الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل ولم يقل أو كان الضمير تابعا له ليشمل مسئلة غريبة ذكرها أبو حيان فى تفسيره فى قوله تعالى واياى فاتقون فانه جعل اياى مفعولا مقدما والياء فى اتقون توكيدا فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ولم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل مفصولا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل (قوله أو ولى واو مع) كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

(قوله أو اما) أى أو ولى الضمير اما كقولك قام اما أنا واما أنت (قوله أو لاما فارقة) كقوله

انى وجدت الصديق حقا لايا * ك فرنى فلن أزال مطيعا

ولم يقل لام ابتداء وان شمل نحو ان الكريم لانت لان الفارقة ليست لام ابتداء عند أبى على الفارسى وابن جنى فلا تشملها لام الابتداء ولان الفصل فى نحو ان الكريم لانت ليس من جهة اللام لحصوله قبلها من جهة كونه خبر الان (قوله ان اتحدا رتبة) وذلك بأن يكونا ضميرى متكلم أو مخاطب أو غائب نحو علمتنى اياى وعلمتك اياك وعلمته اياه فان كان الضمير الذى قبله مرفوعا نحو علمتنى لم يجز الفصل (قوله وربما اتصلا الخ) من ذلك ما حكاه الكسائى من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها وهو قليل جدا والوجه الانفصال فان اتفقا فى الغيبة وفى التذكير أو التانيث وفى الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال نحو فأعطاه اياه وأعطاها اياها وهكذا * (العلم) * هذا ثانى المعارف وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره ابن معطى ووجهه ان الاشتراك فى العلم بطريق العروض ولا كذلك الضمير حتى قيل انه كلى لا جزئى ولان الضمير يحتاج الى ما يعينه ولانه يعود على النكرة ولانه قد يجر برب (قوله ما وضع لمعين الخ) أى تعيينا خارجيا أو ذهنيا فيتنا ول علم الشخص وعلم الجنس وناقل العلم واضع بالنسبة اليه فيدخل المنقول من غير احتياج الى التعبير بعلق بدل وضع والمراد عدم التناول من حيث الوضع له كما سيأتى فى تعريف العلم الشخصى فلا يخرج الاعلام المشتركة فان تناولها غيرها باوضاع متعددة والامور التى تختلف بالاعتبار قيد الحيثية مراد فى تعريفها فلا حاجة الى زيادة بعضهم بوضع واحد ودخل فى التعريف العلم بالغلبة لان المراد الوضع حقيقة أو تنزيلا وحكما وغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك ولا ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لان الانتقاض يتوقف على كونه موضوعا باوضاع متعددة للخصوصيات وهو ممنوع لا دليل عليه لاحتمال انه موضوع للمفهوم الكلى أو للخصوصيات بوضع واحد فمن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون ذلك خرط القتاد (قوله فخرج بالمعين النكرات) لانها لا تعين فى معناها من حيث الوضع وان عرض بعد الوضع لامر عارض كشمس وقمر ولا

لمنصوب أو صفة جرت على غير صاحبها أو اضمر عامله أو اخر أو كان معنويا أو حرف نفى أو فصله متبوع أو ولى واو مع أو اما أو لاما فارقة أو نصبه عامل فى مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا واتحدا رتبة * (ثم) الثانى من المعارف (العلم وهو) ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لان يستعمل فى معين خاص بحيث لا يستعمل فى غيره لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل فى واحد لم يشركه فيما اليه استند

حاجة فى اخراج نحو ذلك لزيادة قيد على وجه منع الشركة وأورد أن الواضع انما يضع لمعين وأجيب بان المراد وضع لمعين باعتبار تعيينه والنكرة وان وضعت لمعين لم يرد تعيينها (قوله وأل صالحة الخ) المناسب لقوله و بما بعده بقية المعارف الخ أن يقول والمعرف بأل صالح لكل واحد من أفراده فاذا استعمل فى واحد عرفه وقصره على شئ بعينه وقول التوضيح فنحو الرجل انما يعين مسماه مادامت فيه أل مفهومه أن المعين للمسمى هو لفظ رجل فى قولك الرجل لا أل ولا مجموعهما بل أل قرينة فقط (قوله وهذا معنى قولهم الخ) أى قول بعضهم ومر ما فيه و بيان القول الآخر (قوله باعتبار تشخصه الخ) أى تشخص مسماه وعدمه والشخص ما به يصير الشئ بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه (قوله وهو قسمان) أى على الاصح وقيل الاعلام كلها منقولة وقيل كلها مرتجلة قال أبو حيان التقسيم اليهما فى العلم الوضعى وأما العلم بالغلبة فخارج عنه انتهى وقد يدعى أن تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم (قوله وهو ما استعمل الخ) أشعر قوله استعمل أنه لا بد فى العلم من أن يستعمل وكلام السعد ظاهر فى عدم اشتراط الاستعمال وأورد على الحد أنه غير مانع لصدقه بما استعمل علما ثم نقل علما أيضا كأسامة فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه منقول لا مرتجل (قوله كسعاد الخ) أشار الى أن المرتجل اما مقيس بان يكون موافقا حكم نظيره من النكرات وهو كثير كسعاد وفقعس قال فى القاموس فقعس بن طريف أبو حى من أسد علم مرتجل قياسى واما شاذ بان يكون مخالفا حكم نظيره من النكرات كموهب فانه مفعل من وهب فالقياس يقتضى أن يكون موهبا بكسر الهاء لان ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة وفى التسهيل العلم المرتجل اما مقيس واما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل أو اعلال ما يصح انتهى فالشاذ بالفك كمحبب فانه مفعل من الحب فالقياس يقتضى أن يكون محبا بالادغام لانه ذلك حكم مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد والشاذ بفتح ما يكسر كما ذكر الشارح والشاذ بكسر ما يفتح كمعد يكرب فان القياس يقتضى أن يكون معدى لان نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمى ومسعى والشاذ بتصحيح ما يعل كمدين ومكوزة فان القياس يقتضى اعلالهما بقلب الواو والياء ألفا والشاذ باعلال ما حقه التصحيح كداران وهامان والقياس دوران وموهان كجولان وطوفان ودوران (قوله كزيد الخ) الاول منقول من مصدر والثانى من اسم عين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس من فعل مضارع والسادس من فعل أمر وفى شرح التسهيل لمصنفه أن هذا غير صحيح لوجهين أحدهما أن الامر بالصمت اما أن يكون من أصمت واما أن يكون من صمت فالذى من أصمت مفتوح الهمزة والذى من صمت مضموم مهما مضموم الميم وأصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثانى أنه قد قيل فيه أصمتة بهاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث واذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية تعين كونه مرتجلا انتهى ويجاب بانه جاء فى صمت يصمت بكسر الميم أيضا ولا حاجة لدعوى الرضى أنه من تغييرات التسمية لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل ولحاق الهاء له اعلام بانه فارق موضعه من الفعلية والسابع من جملة فعلية والثامن جملة اسمية ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وانما قاسه النحاة بقى أن حكم المنقول من جملة الحكاية كما فى الاوضح وغيره وفى حواشى المتوسط للسيد ما نصه جعل الشارح مثل تأبط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قيل والحق أن الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما ليست مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى الاصل وان كانت أجزاؤها معربة وأما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجرى الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تأبط شرا مشغولا بالاعراب الحكى للدلالة على القضية امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضى التعدد فى أجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف (قوله هو ما وضع لمعين فى الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لان قوله فى الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة من بقية المعارف ويخرج علم

واحد وأل صالحة لان يعرف بها النكرة فاذا استعملت فى واحد عرفته وقصرته على شئ بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه (اما شخصى) وهو ما وضع لمعين فى الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له (كزيد) وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمر ومسمى به كل من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل من أول الامر علما كسعاد وفقعس وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية فى غيرها كزيد وأسد وحارث وشمر ويشكر وأصمت وشاب قرناها وزيد منطلق (وجنسى) وهو ما وضع لمعين فى الذهن

أى ملاحظ الوجود فيه (كاسامة) علم للسبع أى لماهيته الحاضرة فى الذهن فهو فى التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك أسامة أجرأ من ثعالة بمنزلة قولك الاسد أجرأ من الثعلب ودليل اعتبار التعيين فى علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من أل والاضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث فى أسامة وثعالة ومجىء الحال منه هذا أسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه فى الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا أى بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع يقال أسد أجرأ من ثعلب كما يقال اسامة أجرأ من ثعالة و يعبر عنه بالنكرة أيضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمى اسم جنس ومطلقا أو مع قيد الوحدة السابقة سمى نكرة ومثلها فى الابهام المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رأيت الاسد أى فردا منه ففر منه ثم استعمال علم الجنس أو اسمه معرفا أو منكرا فى الفرد المعين أو المبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما كنى به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة

الشخص أيضا (قوله أى ملاحظة الوجود فيه) خرج به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة فى وضع أسماء الاجناس النكرات وقد قال بعضهم فى الفرق بين علم الجنس واسمه ما نصه فى اسم الجنس النكرة مذهبان أحدهما انه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لا اشكال لان علم الجنس ليس موضوعا للفرد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للماهية وحينئذ يحصل الاشكال والجواب ان فى علم الجنس لوحظ الحضور الذهنى وفى اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظة بازاء معنى لا بد ان يلاحظ المعنى وكذلك القائل جاءنى زيد لا بد وان يلاحظ معناه قلت قوله ولم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور الذهنى وان كان حاصلا لم يلاحظ فى النكرة بخلاف المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشئ ليس اعتبارا لعدمه انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الدلالة ان الاحكام المذكورة تستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود فى الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود فى الذهن وليس مغايرا له دالا على ان الصواب ان يقول فيما تقدم أى ملاحظ التعيين ليتميز عن سائر الصور الذهنية اذ الوجود فى الذهن مشترك بين الجميع لان هذا غفلة عن قوله ملاحظ الوجود وانما كان يصح لو قيل أى موجود الوجود فتدبر (قوله يقال أسد أجرأ من ثعلب) جعل الجراءة نظرا الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد لا يخلو عن خفاء (قوله أى بلا تعيين) أى بلا ملاحظة تعيين كما علم مما مر (قوله بلا قيد) أى بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها ودخل فى غيرها قيد التعيين الذهنى فانه قيد فى علم الجنس دون اسمه (قوله بالاعتبار) أى اعتبار الواضع لان الدلالة انما تتوقف على اعتباره دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا أطلق دل على معناه الوضعى اعتبره المتكلم وأراده أم لا (قوله ومثلها فى الابهام الخ) الا أن النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو أدخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان (قوله ان كان من حيث اشتماله على الماهية) أى مع قطع النظر عن الشخص (قوله فحقيقة) أى لانه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداء وهذا مبنى على المرجح من أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى أما على مقابله وهو أنه وضع لفرد مبهم فليس استعماله معرفا بلام الحقيقة حقيقة كما حققه السيد معترضا به اطلاق السعد أنه حقيقى لانه اذا كان موضوعا للفرد مبهم من أفراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة أريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد وقد استعمل فى جزء معناه فيكون مجازا قطعا وفيما ذكره الشارح بحث وهو ان التعيين الذهنى معتبر فى وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون فيه حقيقة والجواب ان الغرض اطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها كما صرحت به عبارته ولا يخفى ان مآل هذا هو اطلاق على الحقيقة بشرطها فى ضمن الفرد المعين أو المبهم فلا اشكال وأورد ان قضية توقف كون الاستعمال حقيقيا حيث كان هناك حمل على الحيثية مجازية زيد فى نحو زيد حيوان حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله على ماهية الحيوان وهو فى غاية البعد وأجيب بمنع اقتضائه ذلك بل انما يقتضى مجازية لفظ الحيوان فى زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه من حيث خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لا علام الاناسى من باب اسامة لا نطلاقهما على كل علم منها فهما موضوعان لحقيقة اعلام اناسى من يعقل فان لها حقيقة ذهنية كما ان لجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسامة واستشكل كونهما علمين لما ذكر بانهما ألفاظ فاذا قلت قال زيد جاءنى فلان فمعناه جاءنى مسمى فلان وانما مسماه لفظ وليس هذا كزيد فى جاءنى زيد لان مسماه ذات وأجيب بان معنى جاءنى فلان جاءنى مسمى مسمى فلان فكما صح الاسناد الى لفظ زيد والمراد مسماه صح الاسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الاعداد المطلقة) أى التى لم تقيد بمعدود مذكورا ومحذوف وانما دل بها على مجرد العدد والدليل على علميتها ان كلا منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فاذا

انضم الى العلميــة ماتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله والاصح ان أسماء الايام الخ) هذا مذهب الجمهور فانهم قالوا انها اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل التى للمح الصفة ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والثانى والثالث والرابع والخامس وقال المبرد انها غير اعلام وأل فيها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات (قوله وان التصغير الخ) أى والاصح ان التصغير مطلقا لا يبطلها وقيل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جنى بقوله * وكان حريث فى عطاء جاهدا * يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لادخل عليه أل (قوله أو جنسيا) لا يلزم جريان جميع الاقسام فيه فقد قال المصنف فى حواشى الألفية مانصه وفهم من هذا أعنى الاقتصار على التمثيل بالكنية والاسم ان اسم الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو ما أشعر الخ) أى باعتبار مفهومه الاصلى فان ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد فى حواشى الاصول وأراد بذلك كما قال ان اشعار اللقب بالمدح انما هو من جهة ان له مفهوما آخر يلاحظ فى الجملة ويلتفت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل المقصود هو المعنى العلمى وهو الذات التى وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمى لم يتصور فيه اشعار فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنه اذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك الكمال فيلزم أن يكون لقبا والتزامه بعيد نعم اذا سمى شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقبا وبهذا يعلم وجه التعبير باشعر دون دل أو وضع لان العلم انما وضع لتعيين الذات والمراد اشعار قوى بحيث يقصد عادة ولذا قال الرضى وهو ما يقصد به الخ ولا يخفى ان كلا من تفسير اللقب والكنية صادق على نحو أبى الخير وأبى لهب فيلزم أن يكون بينهما عموم وجهى لاجتماعهما فى ذلك وانفراد اللقب فى نحو كرز والكنية فى نحو أبى بكر ولا مانع من ذلك ويوافقه قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم لا يضر فقول الشارح والفرق بينها وبين اللقب الخ محمول على غير مادة الاجتماع بقى هنا شئ وهو ان ظاهر كلامهم ان ما أشعر بما ذكر لقب وما صدر بما ذكر كنية وان وضعه الابوان ونحوهما ابتداء والظاهر ان ما وضع ابتداء اسم مطلقا ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض على أمير افريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهى عنه فاجاب بانه اسمه لا كنيته وقد يقال ان الفرق بين الاسم وبينهما اعتبارى أيضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل فى تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلى أى لاشعارها بالمدح اشعارا قويا وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ما صدر بأب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر الاشعار وعليه تكون الاقسام متباينة ولا يكفى فى تباينها اعتبار ان ما وضع أولا اسم ثم ما استعمل بعد ذلك ان اشعر لقب أو صدر كنية لانه يبقى ان ما أشعر وصدر كأبى الخير يصدق عليه تعريف الاخيرين فتفطن (قوله وهى ما صدر بأب أو أم) أى علم مركب مضاف صدر بذلك فخرج بالمضاف نحو قولك اب لزيد جاء اذا سميت به أو أبو زيد قائم اذا سميت به فان الاول لا اضافة فيه والثانى الاضافة لجزء العلم لا لكله وزاد الفخر الرازى فى العلم الجنسى ما صدر بابن أو بنت كابن دأية للغراب وبنت طبق لنوع من الحيات (قوله تصريح بتلقيب الاناث) فيه نظر فقد صرحوا فى قول امرئ القيس * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * بان عنيزة لقب فاطمة المناداة على طريق الترخيم فى قوله أفاطم مهلا وبان ماء السماء لقب أم المنذر اشتهر به وورد ان لقب الصديقة رضى الله عنها حميراء (قوله ويؤخروا اللقب الخ) لانه فى الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة فلو قدم توهم ان المراد مسماه الاصلى وذلك مأمون بتأخيره فلم يعدل عنه ولانه أشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيره عن الكنية أيضا واختاره بعضهم وقضيته أيضا ان الكنية التى من افراد اللقب كأبى الخير على ما مر يجرى فيها ما تقرر فى اللقب المحض على قياس تقديم المانع اذا اجتمع مع المقتضى (قوله غالبا) احترازا عن قوله * بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا * فان تقديم اللقب شاذ وعما اذا اشتهر اللقب على الاسم فانه يقدم على الاسم كما نص عليه ابن الانبارى ومنه انما

والاصح ان أسماء الايام اعلام ولامها للمح وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية (و) العلم (هو) باعتبار ذاته شخصيا كان أو جنسيا (اما اسم) وهو ما عدا الكنية واللقب كما (مثلنا) من زيد وأسامة (أو لقب) وهو ما اشعر برفعة المسمى (كزين العابدين) أو بضعته كبطة (وقفة أو كنية) وهو ما صدر باب أو أم (كأبى عمرو وأم عمرو) قال الرضى والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها *(فائدة)* ليس فى كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن (ويؤخروا اللقب) فى اللفظ (عن الاسم) غالبا اذا اجتمعا ويجعل (تابعا له) فى

اعرابه بدلا أو عطف بيان (مطلقا) أي سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين أم مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا المحذوف جوازا أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف (أو مخفوضا باضافته) أي الاسم الى اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى وبالثاني الاسم ان افردا وذلك (كسعيد كرز) فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول وهو الاقيس والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجمهور البصريين يوجبونها أخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم ابن مالك في الألفية وخالفهم في التسهيل واعتذر في شرحه عن سيبويه بأن الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة أحدهما الى الآخر اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج الى تأويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة الشئ الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الى تأويل ولا يوقعان في مخالفة أصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار ويليه الآخر معربا باعرابه مع جواز قطعه نعم اذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وان لم أرفي ذلك نقلا لانه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقدمه على الاسم نفسه وهو ممنوع (ثم) الثالث من المعارف (اشارة) على حذف مضاف أي أسماؤها حذفه للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمى واشارة اليه والاشارة تعريف

المسح عيسى وقول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بدلا أو عطف بيان) قال شيخنا العلامة أو توكيدا ولم أر من صرح به وذلك داخل في تعريف التوكيد اللفظي حيث قالوا فيه اعادة الاول بلفظه أو مرادفه واللقب مرادف للاسم قال لي بعض مشايخنا العل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يعربوه توكيدا فاورد عليه الكنية التي لم تشعر بشئ من ذلك فالتزم اعرابها توكيدا بل كاد ان يعين فيها ذلك ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال اللهم الا أن يكون أشهر من الاسم فيعرب كذلك وبعد فالمسئلة تحتاج الى تحرير (قوله يجوز القطع الخ) ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسيأتي في باب البدل النص على انه يقطع جوازا ووجوبا واستحسانا وأما البيان فلم أر نصا فيه والظاهر انه كالبدل لانه أخوه فلا حاجة لقول بعضهم انه ليس قطعا اصطلاحيا بل برفع رفعا مستقلا أو ينصب كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الا شيأ يحكى عن بعضهم في البيان ومسئلة في البدل انتهى وانظر ما معنى قوله بل يرفع الخ وهل ذلك الا معنى القطع الاصطلاحي (قوله محذوف جوازا) قياس ما قالوه في النعت المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفا وجوبا وكذا الفعل وان سكت الشارح عن وجوب حذف الفعل (قوله أو مخفوضا باضافته) أي بسبب اضافة الاسم اليه فلا ينافي ان الخافض على الصحيح هو المضاف لان السبب أعم من العامل والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين (قوله مرادا بالاول المسمى وبالثاني الاسم) أي فهو من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز جاءني ملقب هذا اللقب وانما لم يعكس ويجعل من اضافة الاسم الى المسمى قال الرضي لانهم ينسبون الى الاول ما لا تصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز انتهى قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون الى الاول ما لا تصح نسبته الى المعاني نحو كتبت سعيد كرز فليتامل أقول هذا شئ خارج عن القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد به قولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا لقرينة (قوله ان أفردا) قضيته امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه وفاقا للرضي حيث قال وان كانا مفردين أو أولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب انتهى وذلك لان المضاف اليه يجوز أن يكون مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) الكرز اللئيم والحاذق (قوله وهو الاقيس) لعل وجه الاقيسية ما يلزم على الاضافة من المحذور الآتي في رد ايجاب الاضافة (قوله حيث لا مانع منها) فان كان مانع من الاضافة بان كان في الاول أل فليس الا الاتباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره والحصر اضافي أي لا الاضافة والا فالقطع جائز كما هو صريح كلام الشارح اذ لا مانع منه (قوله بين سيبويه) جواب لما في قوله بان الاضافة لما كانت الخ (قوله كنت في تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم ان مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب امتناع تقديم اللقب على الكنية وان الكنية التي من افراد اللقب كاللقب المحض

(الاشارة)

هذا ثالث المعارف وزعم ابن السراج انه أولها لان تعريفه بالعين والقلب وغيره لا يتعرف الا بوجه واحد ولانه لا يقبل التنكير مطلقا بخلاف المضمر والعلم (قوله على حذف مضاف) لا ضرورة الى ذلك لان الاسماء الآتية كما تسمى باسماء الاشارة تسمى بالاشارة فلها اسمان (قوله واشارة اليه) أي حسية بالجوارح لا عقلية لان مطلق الاشارة حقيقة في الاولى فلا يرد ان الضمير يشار به للمعهود عليه والمظهر النكرة يشار به الى واحد من الجنس غير معين والمعرفة الى واحد معين فلا يطرد التعريف لكن قضية هذا ان تكون أي الاشارة اليه من جملة الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن الموضوع له كما يدل عليه اخراج اسم الاشارة عن طلقا من

تعريف العلم باسم يعين المسمى مطلقا ولو كانت من جملة الموضوع له لم يصلح لذلك لان جزء الشئ لا يكون قرينة على تعين اللفظ للجزء الآخر ثم ان قضية التعريف أن يكون الأصل ان لا يشار بهذه الاسماء الا الى مشاهد محسوس فان أشير بها الى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمشاهد قال الرضى اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد أعنى ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار اليه كضمير راجع الى ماقبله انتهى وليتأمل تصريحه بالتجوز فى البعيد مع تصريحه بالوضع له الا أن يكون ممن يرى الوضع فى المجاز والاشارة المحدودة الاصطلاحية والواقعة فى التعريف لغوية فلا دور (قوله اما لمفرد الخ) استعمال المفرد وما عطف عليه فى المعنى كما هنا قليل والغالب استعمال ذلك فى اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك (قوله للمذكر المفرد) أى ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق وقال المصنف فى حواشى الالفية وقد يشار بها الى الاثنين نحو عوان بين ذلك والى الجمع كقوله * وسؤال هذا الناس كيف لبيد * والى كل شئ وذلك فى حبذا على القول بان كلا منهما باق على أصله ولا يرد على كونها للمذكر قوله

نبئت نعمى على الهجران زاوية * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاوى

لان المعنى لذلك الشخص أو الانسان وقول الزمخشرى الاشارة للصفة مثل ذلك الكتاب مردود فيما بال الصفة ذكرت (قوله وذى) بكسر الذال ثم ياء ساكنة عن ألف ذا (قوله وذه) بقلب ياء ذى هاء وقفا لبيان الياء ثم أجرى الوصل مجراه (قوله وتى) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال ذى فياء ساكنة ففيه الجمع بين البدلين التاء والياء (قوله وته) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال فهاء (قوله وتا) بقلب ذال ذا تاء (قوله بالاختلاس) أى بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشباع (قوله بالضم) قال المصنف فى حواشى التسهيل هى فى النسخ مضبوطة بكسر التاء ولست على يقين من ذلك فان صح فتكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كفاق وقال أيضا الاشارة ذا والتاء للتأنيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليست بصفة (قوله المفرد) أى ولو حكما لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة وذى الطائفة (قوله وذان وتان) اما ذان فتثنية ذا وأما تان فتثنية تا لامرين أحدهما أن يكون المؤنث كالمذكر وتا نظيرة ذا فلتكن هى المثناة دون غيرها والثانى انها التى تثنيتها أقل عملا فلا تحتاج الى أكثر من حذف الالف للساكنين وزعم السيرافى انه يصلح أن يكون تثنية لتاوتى وته وانهم لم يثنوا ذى وذه لئلا يلتبس المؤنثان بالمذكرين (قوله ويشار بالاول منهما للمثنى الخ) جعل المثنى فى كلام المصنف بمعنى الاثنين والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين فى الاول ومجرورين أو منصوبين فى الثانى ويحتمل ان المعنى وذان وتان ثابتان للمثنى فى حالة الرفع وذين وتين ثابتان له فى حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جرا ونصبا من ثبوت الجزئى لكليه (قوله والاصح الخ) أى لقيام علة البناء فيها كما فى المفرد والجمع وهى صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقيل ذيان والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب المبنية عليه تمييزا بينهما فهى صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة لانه خلاف الظاهر ولا سنده الاماذكر وقد علمت جوابه وحيث كانت صيغ تثنية فالتثنية التى هى من خواص الاسم معارضة لشبه الحرف كما عارضت اضافة أى شبهه فاعربت ودعوى ان هذه الاسماء مما توغل فى شبه الحرف وما شابه ذلك بمعزل عن الاعراب ممنوعة لانها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى انها تنعت وينعت بها وتصغر (قوله وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف) لابن مالك أن يمنع انها لا تقبل تقدير التنكير وان لم يقبل التنكير (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) حاصل الاعتراض عليه بان ماذكره ملفق من قولين ويجاب بان الوصف بصورة المثنى لا ينافى أنه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته وغاية الامر أنه موهم فالتلفيق ممنوع (قوله ممدودا ومقصورا) حالان من أولا ومجيء حالين متضادين من

اما لمفرد مذكر أو مؤنث أو لمثنى كذلك أو لجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هى له خمسة وان تعددت ألفاظ بعضها كما سيجيء (وهى ذا) للمذكر المفرد (وذى وذه وتى وته) باسكان الهاء وذهى وتهى وتا وذه وته بالاختلاس وذات بالضم للمؤنث المفرد (وذان وتان) ويشار بالاول منهما للمثنى المذكر وبالثانى للمثنى المؤنث ويعربان (بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا) عند القائل بتثنيتهما حقيقة الاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جىء بهما على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب وكلامه فى الاوضح عند أنواع الشبه يقتضى ان ثم لنا قولا يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد (وأولاء) ممدودا ومقصورا

جمعهما) أى المذكر والمؤنث والمدلغة أهـل الحجاز وهى الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتى والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر

مجيئه للعـقلاء وقد يجىء لغيرهـم كقوله والعيش بعد أولئك الايام * وهذه الالفاظ المتقدمة فى المشار اليه القريب (و) اما (البعيد) فيشار اليه بها لكن ملحقة وجوبا (بالكاف) الحرفية فى الآخر لتدل على البعد ولافرق فى الكاف بين أن تكون (مجردة من اللام) فى جميع أسماء الاشارة (مطلقا) أى سواء كان المشار اليه مفردا أم مثنى أم مجموعا وهـذه الكاف تتصرف فى الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها أحوال المخاطب من افـراد وتثنيـة وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة أحوال وان كان أصلها ستة وقد تقدم ان للمشار اليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعى وانما حكموا بحرفية الكاف فى ذلك لعدم محل لها من الاعـراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لان أسماء الاشارة لاتضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لابد أن تكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل الاضافة وفى الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف أحوال المخاطب وهذه هى امتناع

لفظ واحد باعتبارين صحيح والمقصور والممدود ضربان من ضروب الاسماء المتمكنة لا يقالان فى الافعال والحروف فقولهم فى هؤلاء مقصور وممدود تسمح فى العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا ذلك مع مافى أسماء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله جمعهما) أى موضوع لجماعة الذكور والاناث فالمراد بالجمع الجماعة وهى الآحاد المجتمعة لئلا يتوهم ان أولاء جمع أو المراد جمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا جمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه الجمع مجازا (قوله والعيش الخ) عجز بيت لجرير صدره * ذم المنازل بعد منزلة اللوى * وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره أى كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء ممدود وقصره للضرورة والشاهد فى أولئك حيث استعمله فى غير العقلاء وهى الايام و يروى الاقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة وجوبا بالكاف) قضية اطلاقه ان الكاف تلحق جميع اشارات المؤنث لكن صرح غيره بانها لا تلحق منها الاتى وتا وذى قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيلك فقد أوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذيلك فانه خطأ واعلم انه قد يستعار للقريب ذو اللام لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك ياموسى ولعظمة المشار اليه نحو ذلكم الله ربى ونحو فذلكن الذى لمتننى فيه بعد أن قلن ماهذا بشرا والمجلس واحد لانه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ويستعار للبعيد المجرد لحكاية الحال نحو هـذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليناه كقوله تعالى ذلك نتلوه ثم قال ان هذا لهو القصص كذا فى الجامع وفى الرضى وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الاشارة بلفظ الغائب وذلك اذا كان المشار اليه لفظا مسموعا لانه بالتلفظ به زال سماعه كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم والمشار اليه ضرب المثل الحاضر وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (قوله تصرف الكاف الاسمية) وربما استغنى عن جمع الميم باشباع ضمة الكاف كقوله * وقد يكون القول الا ذلك (قوله غالبا) اشارة الى اللغتين الآتيتين (قوله خمسة أحوال) أى وان كان أصلها ستة وقوله فذلك خمسة وعشرون أى حاصلة من خمسة أحوال المشار اليه الخارجية فى خمسة أحوال المخاطب الخارجية ولا شك ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا ضربت الاحوال الخارجية للمشار اليه فى الاحوال الخارجية للمخاطب فلو ضربت الاحوال العقلية لاحدهما فى الاحوال العقلية للآخر وأسقطت القسمين المتداخلين لزم أن تكون الأقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانه اذا ضربت الستة فى مثلها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنان مضروبة فى ستة باثنى عشر فايتأمل ذلك فان هـذه طريقة صحيحة فى الحساب فما الموجب لاختلالها وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشئ فى ذلك وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب فى الستة بل فى خمسة فقلت يلزم أن تكون الاقسام الخارجية ستة وعشرين والله أعلم (قوله وانما حكموا الخ) فيه انه لا يلزم من عدم المحلية من الاعراب الحرفية بدليل أن ضمير الفصل اسم على الاصح ولا محل له من الاعراب ثم فى الحصر نظر فقد قال بعضهم والحامل للجماعة على دعوى الحرفيـة فيها انها تجردت عن معنى الاسمية ودخلها معـنى الحرفيـة فى افادتها معنى فى غـيرها وتلك الفائدة هى كون اسم الاشارة الذى قبلها مخاطبا به واحدا أومثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حرفا مع انه بقى فيـه التصرف الذى كان له فى حالة الاسمية وأورد الرضى عليه ان لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى فى غـيرها كأسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها ودالة على معنى فى غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك وأجاب بان بينهما فرقا لان أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها وعلى معنى فى غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للحرف هو الذى لا يدل الا على معنى فى غـيره وقال أيضا ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر

امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله الثانية افرادها مفتوحة الخ) منه ذلك خير لكم ووجه الافراد أنه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع ان المراد الجميع أوانهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكأنه قيل يا فريق أو يا جمع وعلى هذا يجوز الافراد والتأنيث بتأويل الفئة والفرقة وقال الرضى وقد يستعمل ذلك فى موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك ادنى أن لا تعولوا كما يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتأويل المثنى والجمع بالمذكور (قوله بها) أى باللام واغا حركت اللام بالكسر فى ذلك وسكنت فى تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحذفها فحركت بالكسر للساكنين وكذلك فى تيلك لان الياء التى بعد الفتحة قريبة من الالف فى الخفة وأما تالك فادخلت اللام التى فيها على تى ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذن بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين وأما ذيلك بقلب ألفه ياء فلغة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول ابن مالك مشكل لانك تقول ان ذا اشارة والكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت فى قولهم ولزمك أن لا تقول ذلك للبعيد لان الذى أفاد البعد اللام ولكنه لا يراه فان قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل الخطاب الا مع البعيد قلت ولاى شئ على مذهبهم لم يستعمل الا معه ومع المتوسط ولم يستعمل مع القريب جوابهم واحد وهو ان غير القريب مما ينبغى أن يؤتى فى الاشارة اليه بحرف الخطاب ليتيقظ له وينتبه لحاله فالكاف فى ذلك بمنزلة أن تقول ذا يا زيد فافهمه كذا فى التذكرة للمصنف وفى قوله ان قلت حرف زائد دال على البعد نظر لان الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكد للبعد الحاصل بالكاف وقد قال فى حواشى ابن الناظم ما نصه ومن ثم اتجه للناظم فى التصريف الحكم بان اللام زائدة ولو كانت للبعد كما قيل كانت حرف معنى بمنزلة الكاف وتحرر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلى القول الآخر كل منهما كلمة وذكر السبكى قولا غريبا ان اللام لبعد المشار اليه فهذه ثلاثة أقوال لمجرد التوكيد لبعد المشار اليه لبعد المخاطب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبنى على أنها لا تدل على معنى أصلا ولا التأكيد (قوله لا يأتون باللام مطلقا) يستثنى منه الجمع كما صرح به الاشمونى فى شرح التوضيح (قوله بألف غير مهموزة) قال الدمامينى ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وانما هو علم على الكلمة المركبة من هاء وألف ثم نكر وأضيف الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله * علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم * ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلا واعلم أن دخول ها التنبيه المجرد من الكاف كثير والمقرون بها قليل وانها لا تدخل جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على المقرون بالكاف فى المثنى والجمع فلا يقال هذانك ولا هؤلائك قال أبو حيان وهذا بناء على ما اختاره انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد فى السماع بخلاف من قال فى قوله * من هؤليائكن الضال والسمر * وهو تصغير هؤلاء وقد يجاب بان كلام ابن مالك فيما يكون مطردا وهذا لا يرد وورد بيت بخلافه وانه يجوز فصل ها التنبيه من اسم الاشارة المجرد من كاف الخطاب بان واخواتها من الضمائر كثيرا نحو ها أنتم أولاء ولا يقال ها أنا ذاك لانه غير مجرد ولحاق هاء له قليل وأما ها أنا ذلك فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثيرا بالكاف نحو أهكذا عرشك * وما هكذا يا سعد تورد الابل * وقد تستعمل على الاصل كقوله * ولا هكذا الذى هو مطلوب * وباسم الله تعالى فى القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لا ها الله ذا يقال بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف من غيرها وحذفها وبغير ذلك قليل على ما قاله الدمامينى والذى فى الرضى والتسهيل أن الفصل بغير الضمير قليل (قوله كراهة كثرة الزوائد) علة امتناع اللام فى هذه المواضع الثلاثة وقيل علته لانها تدل على قرب المشار اليه واللام على بعده وهو منتقض بالكاف فانها تجتمع معها وهى للتوسط أو البعد وقيل لانه يتوهم انهما كلمتان ها كلمة وذا كلمة (قوله لكن الجمهور الخ) ورده ابن مالك باشياء منها أن الشاعر قال

الفصحى الثانية افرادها مفتوحة فى الاحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة فى التذكير مكسورة فى التانيث فلها على هذه اللغة حالتان أو (مقرونة) تلك الكاف (بها) مبالغة فى البعد (الا) فى ثلاث مسائل (فى المثنى مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث (وفى الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد وأما بنو تميم وان كان لغتهم القصر فلا يأتون باللام كأهل الحجاز كما نبه عليه فى أوضحه حيث قال وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا (وفيما تقدمه) من أسماء الاشارة (ها التنبيه) بالف غير مهموز كراهة كثرة الزوائد فتقول هذالك ولا يجوز هذا لك وسميت الهاء ها التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار اليه وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى وبعدى وهى طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربى وهى المجردة من اللام والكاف وبعدى وهى المقرونة بهما

أولئك قومي لم يكونوا أشابة * وهل يعظ الضليل الا أولالك

فاشار باولئك وأولالك الى شيء واحد وهو قومه فلو كان ذو اللام للبعيد وذو الكاف دون اللام للذي التوسط لزم التناقض في العبارة والتناقض باطل فدل على الترادف ومنها أن الحجازيين لا يأتون بهما معا فلو كان كما قال الاكثر لم يسغ ذلك وأما غيرهم فمشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد وقال المرادي هذا الوجه أقواها قال بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجازيين والتميميين أن لا يعلمه غيرهم (قوله وبالنون المشددة الخ) صريح في أن التشديد دال على البعد فلعله لا مانع من ذلك وكونه عوضا عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال في الالفية

والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا

(الموصول)

هذا رابع المعارف لان وضع الموصولات على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة لاشتراط كونها معهودة له بخلاف النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع فمعنى لقيت من ضربته على الموصولية لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وعلى الموصوفية لقيت انسانا مضروبا لك فتخصيصه بكونه مضروبا لك لا بالوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه فان قلت الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلم فالمخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا وطويلا لا تخصيص في كل منهما منفردا بل مع التقييد والمراد بالمعلوم أعم من أن يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من حيث هو أو في ضمن جميع الافراد أو بعضها فلا ينافي ان الموصول ينقسم انقسام المعرف بال وان انقسامه كذلك لا يخرجه عن كونه معرفة كالمعرف والموصول في الاصل اسم مفعول واصطلاحا ما سيأتي (قوله حرفي) قدمه لانه أشبه من الاسمي بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك وقدم غيره الاسمي لانه أكثر استعمالا (قوله وهو ما أول الخ) أي ما صح أن يؤول وقوله ما أول جنس يتناول نحو صه فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون ونكرة ان نون والفعل المضاف اليه هو نحو هو من اعدلوا هو أقرب للتقوى ويخرج بقوله مع صلته بمصدر لانها مؤولة لا مع شيء يليها وأورد على الحد همزة التسوية وأجيب بان المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة والجواب بان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة بدليل أن الانذار لا استفهام فيه وفيها استفهام لا يخفى ما فيه وأورد ان العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور وأجيب بان المراد الصلة اللغوية أي ما اتصل به وبانه تعريف لفظي واحترز بقوله ولم يحتج الخ عن الذي الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذي خاضوا اذا قيل التقدير كالخوض الذي خاضوه ويظهر من هذا انه ليس المراد بالتاويل السبك بل التفسير ولذا صح أن يقال دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما مر بقي أن عدم الاحتياج الى العائد لا ينفي صحة تعلق العائد به والمراد الثاني لا الاول وكان الاولى التفسير بما يقتضيه وان الظاهر ان المؤول بالمصدر الصلة فقط لا هو مصحوبا بصلته (قوله وهو ان) أي بفتح الهمزة وتشديد النون وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني أن زيدا ذاهب بلغني ذهاب زيد وكذا بلغني انك في الدار أي استقرارك فيها لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد أي زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفروسية وقال المصنف يقدر بالكون وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة (قوله وان) أي المفتوحة الهمزة الساكنة الناصبة للمضارع لا المخففة ولا المفسرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا فانظر المغني (قوله وما) وتوصل بفعل متصرف غير أمر وأكثر ما يكون ماضيا ولا يشترط أن يكون عاما نحو أعجبني ما صنعت لا خاصا نحو ما جلست بدليل قوله تعالى بما رحبت خلافا للسهيلي وشذ وصلها بليس في قوله

في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المصنف في شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب (ثم) الرابع من المعارف (الموصول) وهو ضربان حرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد وهو أن وأن وما

وكى ولو واسمى وهو المراد هنا بقرينة ذكره فى المعارف التى هى أحد قسمى الاسم وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه وهو قسمان نص ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد (وهو الذى) للمفرد العالم وغيره (والتى) للمفرد المؤنث العاقل وغيره (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث ويعربان (بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا) عندا لقائل بتثنيتهما حقيقة والاصح انهما مبنيان جىء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مر وكلامه فى الاوضح عند أنواع الشبه يقتضى ما قلناه فى ذين وتين فكن على بصيرة فى ذلك ولك فى نونهما وجهان اثباتها مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت قاله فى شرح الشذور وظاهر كلامه فى الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع (ولجمع المذكر) شيا آن (الذين) ويستعمل (بالياء) رفعا وجرا ونصبا ولذا قال (مطلقا) وربما جاء فى حالة الرفع بالواو كقوله * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وانما لم يعرب كما أعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة انه أخص من مفرده اذ هو خاص بالعاقل والذى يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل

أليس أميرى فى الامور بأنتما * بما لستما أهل الخيانة والغدر

وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفا للجمهور واستدل بقوله كما ما امرؤ فى معشر غير رهطه * فان الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة لانها تكون مع صلتها فى موضع جر فلم يصرف شئ عما هو له بخلاف ما اذا جعلت كافة ولان ما المصدرية تنوب عن الظرف الزمانى وهو يوصل بالجملتين مضافا اليهما فاذا وصلت بالجملتين كان فى ذلك اعطاؤها حكم ما هى مناسبة له حتى انها نابت عنه واذا ثبت ذلك فى الوقتية فلا يبعد جوازه فى غيرها (قوله وكى) وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظا أو تقديرا (قوله ولو) قال فى التسهيل وصلتها كصلة ما أى فتوصل بفعل متصرف غير أمر ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفى نحو وددت لو لم يقم قال المصنف وقد اختار ابن مالك أن ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك فى لو فينبغى أن يقيد ومراده انها لم توصل باسمية نصة لانها قد وقع بعدها أن وصلتها نحو ولو أنهم بادون فى الاعراب وقد قيل ان موضع أن وصلتها رفع بالابتداء والخبر محذوف فقد وصلت بالاسمية هنا على هذا الرأى (قوله وهو ما افتقر الخ) أى ما احتاج دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله وعائد أو خلفه أى أو ما يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر كقوله

* سعاد الذى أضناك حب سعادا * كما يأتى قريبا فى كلام الشارح يخرج نحو اذ واذا لانهما يفتقران أبدا الى جملة لكن لا يفتقر الى عائد أو خلفه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابله (قوله الذى) أصله عند البصريين لذى زيدت اللام لئلا يتوهم أن الجملة التى بعدها صفة لان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن ذو الطائية لما شابه كل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات وفى الذى والتى خمس لغات منها ثبوت الياء مشددة جارية بوجوه الاعراب كما فى التصريح وظاهره انها تعرب على هذه اللغة وبذلك صرح الجزولى وهو مشكل لوجود المقتضى لبنائها وليس التشديد بموجب له كما قاله الرضى (قوله للمفرد) وان دل على جماعة كالفريق والجمع المركب كذا قيل وانما يأتى لو أريد بالمفرد اللفظ لا الواحد كما هو الظاهر (قوله للمفرد العالم) وقع فى عبارة غيره للمفرد المذكر العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالمذكر المستحيل اتصافه به تعالى لا فرق بين التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام فى استعمال اللفظ فى الحادث فعدول الشارح الى قوله للمفرد حسن لوجهين لسلامته من اطلاق المذكر على الله وليكون للتعبير بالعالم فائدة (قوله والاصح انهما مبنيان) يجىء فيه ما تقدم فى ذان وتان (قوله لما مر) من أن شرط التثنية قبول التنكير ومر ما فيه (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) مر ما فيه (قوله على بصيرة) أى نفس شديدة الابصار أو على تبصر (قوله ولجمع المذكر) أى لجماعته (قوله بالياء مطلقا) أى متلبسا بالياء حالة كونه مطلقا عن التقييد بحالتى الجر والنصب أى فى أحواله كلها البنائية عند أكثر العرب على الفتح (قوله نحن اللذون) صدر بيت للعقيلى بجزه

* يوم النخيل غارة ملحاحا * اللذون خبر نحن وصبحوا الصباحا مفعول أول ويوم النخيل موضع بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب اللذون على هذه اللغة بلامين دون لغة من ألزمه الياء لانه حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فاغتفروا عدم ظهورها خطا حال البناء لئلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيه بالحروف وأظهروها حال الاعراب لالغاء شبه الاعراب لكن المقرر فى علم الرسم أن لام التعريف تحذف من الموصول الا مثنى الذى خاصة فتثبت فيه فرقا بين الجمع وبينه (قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع) ظاهره ان اللذين واللتين يأتيان على سنن المثناة لفظا ومعنى وبذلك صرح فى التصريح وانما يظهر ذلك على القول بانهما تثنية اللذ واللت لا الذى والتى والافلم يأتيا على سننها لفظا اذ القياس اللذيان واللتيان (قوله كذا قيل) قائله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدمامينى لمنعه كون العالمين جمع العالم ورد عليه فى المحلين أن المفرد يخص بالعاقل ثم يجمع أو انه غلب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك

وحذف نونه لغة وكذا حذف أل منه (١٤٦) (و) الثاني (الألى) بالقصر أشهر من المد (والجمع المؤنث) شيا ن أيضا (اللائي واللاتي)

باثبات الياء وقد تحذف وقد يتعارض الالى واللائي فيقع كل منهما مكان الآخر قال الشاعر

محا حبها حب الالى كن قبلها * أي اللائي وقال

فما آباؤنا بامن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

أي الألى والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث والتثنية كل منهما وجمعه واليه أشار بقوله (وبمعنى الجميع) من الذي وفروعه (من) وهو موضوع للعالم نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل احداها ان ينزل منزلة العالم نحو يدعو من دون الله من لا يستجيب له اذ بدعائهم الاصنام نزلوهم منزلة العلماء الثانية أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق لشموله الآدميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيأ الثالثة أن يجتمع معه في عموم سابق فصل بمن نحو فمنهم من يمشي على بطنه لشمول دابة لهما من قوله والله خلق كل دابة من ماء (وما) وهو موضوع لغير العالم نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو أعجبني ما اشتريته وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تأتي له مع العالم نحو سبح لله ما في السموات وما في الأرض

قال

نفسه في باب النعت فان قيل فلم لم يعرب حينئذ قلت لان ذلك لا يخرجه عن مخالفته سنن الجموع لان شأنها أن لا يكون الواحد أعم في نفسه منها حتى يحتاج لمخصص أو نحوه عند جمعه وعلل بعضهم كونه اسم جمع لا جمعا واطلاق الجمع عليه لغوي لا اصطلاحي بان الجمع يستدعي سبق التنكير والذي معرفة بصلتها وهي لا تفارقها وبان الجمع من علامات الاعراب والموصولات مبنية لا حظ لها فيه ويرد عليه بان اللذين واللتين من المثنى اتفاقا والمثنى كالجمع فيما ذكر ولا يمكن أن يقال نظير ما مر لا مانع من تقدير التنكير بان يقدر عدم عهدية الصلة لان المثنى والجمع هنا من المعارف فيلزم أن الصلة قدر عدم عهديتها ثم أعيدت عهديتها وهو بعيد لا فائدة فيه (قوله وحذف نونه لغة) قال الرضي وقد تحذف النون من الذون تخفيفا قال قومي الذو بعكاظ ومن الذين أيضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم ويجوز في هذا البيت أن يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى أي وان الجمع الذي كقوله كمثل الذي استوقد نارا أي الجمع الذي فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الآية مخففا من الذين لم يجز افراد العائد اليه (قوله وكذا حذف أل منه) كما قرئ صراط لذين وفي التسهيل انها تحذف أيضا من الذي واللذان والتي واللتان واللواتي ونازعه أبو حيان فانه لم يذكر شاهدا لجميع ذلك ولا ينبغي القياس في مثله (قوله الالى) تكتب بغير واو بخلاف الموصولة (قوله أيضا) أي كالجمع المذكر وليس في كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافي أن لجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعا أو أزيد والمراد الجمع اللغوي لا الصناعي (قوله وقد تحذف) أي الياء اجتزاء بالكسرة (قوله وقد يتعاوض الخ) أي يقع كل منهما مكان الآخر ويعين المراد منهما عود الضمير اليهما من الصلة (قوله محا حبها الخ) صدر بيت لمجنون ليلى عجزه * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل * والشاهد في الالى حيث أوقعه مكان اللائي بدليل عود ضمير المؤنث عليها وحل اما مبني للمفعول ونائب فاعله مستتر فيه أو مبني للفاعل ومن فاعله أي لم يكن حل فيه من قبلها (قوله فما آباؤنا الخ) ما بمعنى ليس وبأمن خبر والباء زائدة والضمير في منه راجع للممدوح والشاهد في اللائي حيث أوقعه موقع الالى (قوله بمعنى الجميع) حال مما بعده أي حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعا له (قوله للعالم) بكسر اللام عدل عن التعبير بالعاقل لان من تطلق على الله كقوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق ومن عنده علم الكتاب ولا يوصف الباري تعالى بالعقل لعدم الاذن لايهامه ولهذا يقسمون العقلاء الى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والانس والجن وبهذا يعلم ان الكتاب العزيز ورد باطلاق المبهمات عليه فلا حاجة لما تكلفه الحفيد أول حاشية المختصر من الاستدلال له بما في بعض الروايات (قوله وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل) هي فيها مجاز لاستعمالها في غير ما وضعت له الاولى من مجاز الاستعارة والاخريان من مجاز التغليب (قوله ان ينزل الخ) هذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره وحقيقة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شيء في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيا أو اثباتا الا الى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل ولا مدخل في تعيين المعتقد لذلك فيه (قوله فصل بمن) أي الموصولة أو بمن بكسر الميم (قوله فمنهم من يمشي على بطنه) انما لم يذكر ومنهم من يمشي على رجلين لانه اجتمع مع العالم كالآدمي فيما وقعت عليه من وقد تقدم وكان ينبغي ان يذكر قوله ومنهم من يمشي على أربع لانه مثل من يمشي على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال ان من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها (قوله وهو موضوع لغير العالم) ذهب جماعة الى انها تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف انه مذهب سيبويه وفي التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثرون على انه للعقلاء وغيرهم (قوله وقد يأتي له مع العالم) لو قال وقد تأتي للعالم مع غيره كان جيدا فان الذي يحتاج الى الاعتذار عنه اطلاقها على العالم واطلاقها على غيره على أصلها وقد تقدم فالاختلاط انما كان سببا في اطلاقها على العالم قال في الفواكه الجنية والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز انتهى أقول بل الظاهر ان هذا من مجاز التغليب والظاهر أيضا انه يصح استعمال من هنا نظرا للعاقل ويكون أيضا من مجاز التغليب

قال فى الكافية وعند الاختلاط خير من نطق * فى أن يجىء منهما عما اتفق

فاما أن يغلب الاكثر أو الأشرف و يدل على ذلك استعمال من فى المسئلة الثانية من المسائل الثلاثة السابقة
و به يعلم ما فى قول الزمخشرى عند قوله تعالى ولله يسجد ما فى السموات وما فى الارض فان قلت فهلا جىء بمن
تغليبا للعقلاء قلت لو جىء بمن لم يكن فيه دليل على ارادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة فجىء بما هو
صالح للعقلاء ولغيرهم ارادة للعموم (قوله وللمبهم أمره الخ) استعمالها فى هذا والذى بعده حقيقة
ولا يجوز استعمال من فيهما لانهما ليسا من أماكن استعمالها كما هو ظاهر وقوله لا يدرى ما هو أى لا يعرف
انسانيته وعدم انسانيته وكذا لو عرف انسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه انى
نذرت لك ما فى بطنى محررا بقى ان الظاهران يقال بدل وللمبهم أمره ولما لا يكون للمتكلم التفات الا اليه
من حيث هو فيجعله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زائد ليتناول نحو لما خلقت بيدى فان الذم انما
كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا (قوله ولانواع من يعقل) عبارة غيره
واصفات من يعقل وفى كليهما نظر كما فى التصريح قال فى شرح الجمل أى انكحوا الانواع الطيبة لكم أى
الابكار أو الثيب أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الاماء واعلم ان بعضهم زاد كونها لآحاد من يعقل
واستدل بقوله تعالى ولا أنتم عابدون ما أعبد وعبر عن ذلك السهيلى بقوله أو تقع على من يعلم اذا أريد تعظيمه
كقوله تعالى والسماء وما بناها ويجاب بان ما فيهما مصدرية ولا يرده فى الآية الثانية ضمير الفعل
لاحتياجه الى من يرجع اليه لانه راجع الى غير مذكور مثل ما ترك على ظهرها من دابة ومن أقسام
المصدرية سبحان ما سخركن لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده لكنها ظرفية وحذف تنوين سبحان للعلمية
أو تقدير مضاف فان قيل ليس المراد التسبيح فى هذه المدة فقط قلنا انما معناه ما دام متصفا بذلك (قوله الى
معرفة) قال الرضى لتكون معرفة انتهى واستشكل على القول بان تعريف الموصولات بصلاتها وان أل
فيما فيه أل زائدة وأجيب بان أيا محتاجة الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف
عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فانها تحتاج الى الثانى فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها
ما معناه نسبى سوى أى فهى مفتقرة الى المضاف اليه لتوضح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر الى جنسه
ومفتقرة الى الصلة لتوضحه بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية ان اسما يحتاج الى معرفين ولكن
من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس يقتضى جواز اضافة أى الى نكرة لا لتعريفها لحصوله
بالصلة بل لبيان الجنس التى هى بعض منه لحصوله بالنكرة فكانهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة
اصلاح اللفظ كيلا يضاف ما أريد به التعريف الى ما هو نكرة فيحصل تدافع فى الظاهر فان قلت يلزم من
تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا تشخص معناها علم جنسه قلت ممنوع فان الفرد قد يتشخص ببعض
صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى انك قد تشاهد شخصا مميزا عندك ببعض الصفات ولا تعرف من أى جنس
هو فعند هذا اذا جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه (قوله خلافا للبصرى) المنقول عن
البصريين انه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم ان يتقدم العامل وان يتأخر نحو أكرم أيهم جاء وأيهم
جاء أكرم (قوله فلم تلح العلة الخ) ادعى ابن السراج ان العلة لاحت له وان مراده بقوله أى كذا خلقت
انها خلقت على العموم والابهام وعبر عن الوضع بالخلق مجازا والمضارع مناسب لها بخلاف الماضى
فهو معنى الجواب الذى بعده (قوله وأجاب غيره الخ) أجاب ابن الباذش أيضا بان أيا موضوعة على
الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما
محصوران فلما كان الابهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموضوعة على الابهام وورد
الجوابان لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (قوله تعرب فى ثلاث منها) هو مذهب
سيبويه وذهب الخليل ويونس والكوفيون الى اعرابها مطلقا قال ابن الناظم واعربت أى دون
أخواتها لان شبهها بالحروف فى الافتقار الى جملة معارض بلزوم الاضافة فى المعنى فبقيت على مقتضى

وللمبهم أمره كقولك من
رأى شبحا من بعد لا يدرى
ما هو أنظر الى ما ظهر
ولانواع من يعقل نحو
فانكحوا ما طاب لكم من
النساء مثنى وثلاث (وأى)
نحو لننزعن من كل شيعة
أيهم أشد وهى ملازمة
للاضافة لفظا أو تقديرا
الى معرفة ولا تضاف الى
نكرة خلافا لابن عصفور
ولا يعمل فيها الا مستقبل
متقدم كما فى الآية خلافا
للبصرى وسئل الكسائى
لم لا يعمل فيها الماضى فلم
تلح له العلة فقال أى كذا
خلقت وأجاب غيره بان أيا
وضعت على العموم
والابهام والمضارع مبهم
ففيه مناسبة لها بخلاف
الماضى اذ لا ابهام فيه
فيحصل التنافى والخروج
عما وضعت له واشترط
كون العامل متقدما لتمتاز
عن الشرطية والاستفهامية
لانهما لا يعمل فيهما الا
متأخر واعلم ان لأى
أربع حالات تعرب فى
ثلاثة منها وهى ما اذا
أضيفت وذكر صدر صلتها
نحو يعجبنى أيهم هو قائم
أو ذكر صدر صلتها ولم
تضف نحو يعجبنى أى هو
قائم أو لم تضف ولم يذكر
صدر صلتها نحو يعجبنى أى

الاصل فى الاسماء انتهى أى من الاعراب قال العز بن جماعة وفى هذا اشارة الى تحقيق نفيس لما تلقيناه من الاشياخ من ان محل قول أئمة الاصول المانع مقدم على المقتضى اذا لم يتعدد المقتضى والا فالمقتضى مقدم لسلامته حينئذ من المانع انتهى وكأن المراد بالمقتضى المتعدد هنا الاسمية ولزوم الاضافة (قوله وتبنى فى الرابعة) قال الزجاج ما تبين لى أن سيبويه غلط الا فى موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت قال الشهاب القاسمى قد يفرق بانها عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لافتقار المضاف الى المضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفى أى هو أظهر فى مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج اليه مع وجوده لوجود دافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الاول لانا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه فليتأمل أقول لا يخفى ان هذا يقتضى بناء أى حيث أضيفت مطلقا والغرض حكمة تخصيص بنائها بما اذا أضيفت وحذف صدر صلتها فاظهر مما ذكره قول بعضهم انما بنيت والحالة هذه لانها كالمنقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار الى جملة أما لفظا فلقيام ما هى مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة لكون ما بعده فى اللفظ غير صالح للوصل لانه مفرد وأما نية فلانه لا ينوى المضاف اليه الا عند فقده من اللفظ وهو موجود (قوله تشبيها بالغايات) لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله وبهما رد على ثعلب) أى بالآية والبيت لانها لو لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما ويمنع من استفهاميتها فى الآية ان ننزع ليس بفعل قلبى حتى يعلق وانما هى موصولة وهى المفعول وضمتها بناء لا اعراب وأشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة ويمنع من استفهاميتها فى البيت رفعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة وله ان يقول هى استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتا للمجرور بعلى محذوفا أيضا أى سلم على شخص مقول فيه أى فى طلبه أيهم أفضل كما قيل فى ما ليلى بنام صاحبه واعلم انه كما رد بالآية والبيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث ذهبا الى ان أيا فيهما استفهامية معربة ثم قال الخليل مفعول ننزع فى الآية محذوف والتقدير لننزعن من كل فريق الذى يقال فيهم أيهم أشد ويرده انه لا يجوز أن يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق ننزع عن العمل لاجل الاستفهام ورد بما مر لكن نقل الرضى انه يجيز التعليق فى غير أفعال القلوب نحو اضرب أو اقتل أيهم أفضل وقال انه ليس بشئ لان المعلق يجب كونه فى صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب أو اقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام أو نفى أو لام ابتداء وأى بعد نحو اضرب واقتل لا يكون جملة اذ لا معنى لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هى موصولة بعده ويبطل مذهبهما جميعا قوله فسلم على أيهم أفضل فى رواية من رواه بضم أى لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته (قوله وأل) مذهب الجمهور ان اللام التى من الموصولات اسم موضوع برأسه وفى الكشاف عند قوله تعالى كمثل الذى استوقد نارا ان أل فى الصفات بعض الذى وانه لكثرة الاستعمال متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على أل قال الرضى والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذى لان لام الذى زائدة بخلاف اللام الموصولة وقال كان حق الاعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية فى صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا الكائنة بمعنى غير اه وبذلك يجاب عن استدلال المازنى لكونها موصولا حرفيا والاخفش لكونها حرف تعريف بان العامل يتخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها موضع قيل ويشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك معرب وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك

قائم وتبنى فى الرابعة على الضم تشبيها بالغايات وهى ما اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو أيهم أشد وقوله فسلم على أيهم أفضل وبهما رد على ثعلب المنكر لموصولية أى (وأل

فى وصف صريح) أى خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية (لغير تفضيل) وذلك كاسمى الفاعل والمفعول (كالضارب والمضروب) بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل أو على ما غلبت عليه الاسمية كالابطح والاجرع أو على مادل على تفضيل كالافضل والاعلم فان أل فى ذلك كله حرف تعريف وأما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فذهب ابن (١٤٩) مالك الى انها موصول اسمى وجرى عليه المصنف فى الشرح والاوضح فى باب ما لا ينصرف لكن قال فى المغنى وليس بشئ لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف تعريف وبه صرح فى الاوضح فى باب الصفة المشبهة وعلى الاول أجيب بان الصفة المشبهة تعمل فى الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من ان أل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمى هو الاصح بدليل عود الضمير عليها فى نحو قد أفلح المتقى ربه وليست موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على مدخولها وأيضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها فى اعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابهته للفعل واللازم منتف قال الرضى وهذا الخلاف ان لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما فى قولك جاءنى ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام فى حرفيتها ووصلها بالظرف كما فى قوله * من لا يزال شاكرا على المعه * وبالجملة الاسمية كما فى قوله * من القوم الرسول الله منهم * ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما فى قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته

الا بأن يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكأن المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفى الرضى اشارة اليه بقى أن كون الكلمة على صورة الحرف لا يقتضى نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناءها وكونها فى محل اعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل أن يظهر اعراب الموصول فى آخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أل مفردا جىء بالاعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع مردود بأن حق الاعراب فيه ان يدور على الموصول وانما جىء بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب فى أى الموصولة وفى اللذان واللتان واللذون على رأى من أعربهن (قوله فى وصف) أى مع وصف (قوله كاسمى الفاعل والمفعول) أى المراد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما حرف تعريف كما فى المطول وقال ان كلام صاحب المفتاح والكشاف يفصح عنه فى غير ما موضع أقول عند ارادة الثبوت يخرجان عن كونهما اسمى فاعل ومفعول ويصيران صفة مشبهة كما يعلم من حد اسمى الفاعل والمفعول وحد الصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة فى ذلك (قوله كالابطح والاجرع) معنى الاول فى الاصل ذات ما ثبت لها البطح ثم صار مختصا بالمسيل الواسع الذى فيه دقاق الحصى واجرع معناه فى الاصل ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيأ (قوله بدليل عود الضمير الخ) أى والضمير بالاستقراء انما يعود على الاسماء وقول المازنى يرجع الى الموصوف المقدر مردود بان لحذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها الا ضرورة وليس هذا منها وبان حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى لان حذف المنكر أكثر (قوله لما مر) من عود الضمير عليها (قوله ولانها لا تؤول الخ) ولو كانت موصولا حرفيا لأولت مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقراء واللازم باطل (قوله لعدم تقدم الخ) أى لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز ورد أيضا القول بانها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو الترضى واليجدع (قوله ولجواز عطف الفعل الخ) نحو فالمغيرات صبحا فأثرن ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا وفيه أنه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وان لم يكن أل وبالعكس كما قال فى الخلاصة واعطف على اسم الخ واستدلوا له بما من جملته فالق الاصباح وجعل الليل سكنا (قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى أن اسم الفاعل لا يعمل مع أل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت عجزه * فهو حر بعيشة ذات سعه * والشاهد فيه ظاهر أى الذى معه ومن مبتدأ وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط وحر بفتح الحاء المهملة وكسر الراء أى فهو جدير بعيشة واسعة واعلم أنه ينبغى بل يجب تقدير متعلق الظرف اسما و يستثنى من قولهم ان الظرف اذا وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم (قوله من القوم الخ) صدر بيت عجزه * لهم دانت رقاب بنى معد * والشاهد فيه ظاهر حيث وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدأ ومنه خبر أى من القوم الذين رسول الله منهم ولهم بدل من القوم وقيل اللام من الذين مبقاة والباقى محذوف للضرورة (قوله ضرورة) فيه ان اللام دخلت على الاسمية فى غير الشعر على ما حكى الفراء ان رجلا أقبل فقال له آخر ها هو ذا فقال السامع نعم الهاهو ذا (قوله ما أنت بالحكم الخ) صدر بيت للفرزدق عجزه * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل * والشاهد فيه ظاهر حيث أدخل اللام على ترضى وهو مضارع * (تنبيه) * قال الدمامينى فى حاشية المغنى ان الجماعة أطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب و ينبغى ان يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لأل اما مع القول بان ذلك لا يكون الا ضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بان ذلك يجوز فى السعة قليلا ان كانت فعلية

(وذو فى لغة طيئ) خاصة دون غيرهم من العرب كقوله وبئر ذو حفرت وذو طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثانى منهما ساكن والبناء انما يكون فى الآخر ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذى المعرب كامر وخصه ابن الضائع بحالة الجر لانه المسموع كقوله

فحسبي من ذى عندهم ما كفانيا *

واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض وما جزم به هنا من أن ذو تطلق عند طيئ على المؤنث أيضا هو المجزوم به فى سائر كتب ابن مالك وخصه فى الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ويختصان بطيئ ومنهم من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طيئ بعد تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الصائغ الافصح امتناع اطلاقها على المؤنث (وذا) حالة كونه (بعدما) باتفاق البصريين (أو بعد (من الاستفهاميتين) على الاصح عندهم والمرجع فى ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا أنزل ربكم وقال الشاعر

ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة فى هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وتعقبه الشمنى بقوله لانسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد أل ليس للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة أل فعل فى صورة الاسم وبهذا يعمل بمعنى الماضى ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة أل لا محل له والاعراب الذى فيه بطريق العارية من أل فانها لما كانت فى صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما فى الا بمعنى غير انتهى المراد منه وعليه فاذا قلت جاء الضارب فالفاعل هو أل فقط وهى فى محل رفع كما تفعل فى قولك جاء الذى يضرب وهو واضح ويلزم على كلام الدمامينى وقوع الجملة غير مراد بها لفظها فاعلا وذلك ممتنع ويؤخذ مما قرره الشمنى ان صلة أل اذا كانت وصفا جملة فى المعنى وبه صرح صاحب المفصل وتبعه السعد فى المطول فى بحث تقديم المسند اليه لكن رد ذلك السخاوى فى شرح المفصل وتعقبه الشهاب ابن قاسم فى حواشى ابن الناظم وذكر المصنف فى حواشى ابن الناظم ان الوصف من شبه الجملة وعلى كل فمقابلته للجملة وشبهها فى قولهم صلة أل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة أو شبهها باعتبار اللفظ فتفطن (قوله على المختار فى تفسير الضرورة) وهو انه ما لا يوجد الا فى الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما اذا فسرت بما لا مندوحة للشاعر عنه لتمكن قائل البيت المذكور ان يقول المرضى حكومته وانما كان المختار التفسير الاول لان الثانى يكاد يسد باب الضرورة اذ كل ما يدعى انه ضرورة يمكن أن يدعى تمكن الشاعر من تغييره لكن يلزم تخيل الشاعر جميع العبارات التى يمكن أداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه (قوله خاصة) أى موصوليتها خاصة بطيئ لانهم الذين يستعملونها كذلك وطيئ على وزن سيد أبو قبيلة من اليمن (قوله من العرب) احترز به عمن تشبه بطيئ من المولدين (قوله وبئرى الخ) الحفر معروف والطى بناء البئر بالحجارة والشاهد فى ذو حيث جاءت موصولة بمعنى التى أى التى حفرتها والتى طويتها وزعم ابن عصفور أنه ذكر البئر على معنى القليب (قوله والمشهور عندهم افرادها الخ) أى فى كل الاحوال ويظهر المعنى بالعائد فعدها من المشترك باعتبار المشهور (قوله ومنهم من يعربها الخ) تشبيها بذى بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه منقولة منها لاشتراكهما فى التوصل الى الوصف بهما (قوله بل حرفين) صوابه بل حرفان والنصب يقتضى أنه معطوف على الخبر فيكون النفى مسلطا عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو غير صحيح (قوله انما يكون فى الآخر) انظر هذا مع قولهم الجزء الاول من بعلبك بنى لانه وسط الكلمة الا أن يقال صيرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا ينافى البناء (قوله فحسبي من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستشكل الخ) يمكن الجواب بما أسلفناه فى الاسماء الستة وبان الافتقار الى جملة عارضه لزومها للاضافة فى المعنى فبقيت على مقتضى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب (قوله ومنهم من يصرفهما ويعربهما) صريح فى أن تصريف ذو الطائية تصريف ذو بمعنى صاحب خاص بحالة الاعراب ومثله فى الرضى لكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على ان التصريف يجرى على البناء أيضا ويوافقه ما فى نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومنهم من يصرفهما ومن يعربهما ثم الظاهر على التصريف والاعراب تنوين المفرد وجمع المؤنث ونصبه بالكسرة اذ لا مقتضى لسقوط التنوين وان سقط فى ذى بمعنى صاحب للاضافة اذ لا اضافة هنا الا ان سلم ما قيل ان ذو الطائية ملازمة للاضافة معنى ثم الظاهر أن كلا من التثنية وجمع المذكر يختم بالنون فيقال ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون وذوين وانه على لغة التصريف والبناء يكون كل من التثنية وجمع المذكر معربين وان كان المفرد مبنيا وجمع الذى مبنيا لان اعراب الجمع هنا حملا على جمع ذو بمعنى صاحب (قوله فحكى العموم الخ) أى بقوله ومن يستعمل ذو للجميع (قوله بعدما) أى واقعا بعدها (قوله على الاصح) قال مقابله الصحيح فى ذا كونها للاشارة فلما دخلت عليها ما وهى فى غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذى فى ما (قوله

وقصيدة

وقصيدة الخ) الشاهد فيه ظاهر حيث استعمل من ذا بمعنى الذى أى من الذى قالها (قوله أمنت الخ) عجز بيت صدره * عدس ما لعباد عليك امارة * وعدس ان كان اسما للبغل فهو منادى حذف منه حرف النداء وان كان زجرا للبغل فلا محل له من الاعراب وامارة بكسر الهمزة أى حكم مبتدأ خبره ما لعباد واحتجوا أيضا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم بقوله وما تلك بيمينك وأجيب بان جملة تقتلون حال وكذا بيمينك وجوز ابن عصفور تعلق بيمينك باعنى محذوفا ولا ينبغى أن يعول عليه لان أعنى متعد بنفسه لا بالباء (قوله ولا حجة فيه) لان الظاهر ان ذا اسم اشارة بدليل دخولها التنبيه عليه مبتدأ وطليق خبر وتحملين حال من ضميره والتقدير وهذا طليق محمولا لك أو خبر أول وطليق خبر ثان وهو أظهر لان طليقا صفة مشبهة وبعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها اذا كان صفة مشبهة هذا وقد قال المصنف فى حواشى الالفية وهذا ينفى ما قيل فى تخريج البيت وان ذا للاشارة لا يمشى لان الطليق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه وهل لأحد أن يقول هذا قام أو هذا كتب ويشير الى نفسه ولا أظن أحدا يقول ذلك ولا يفوه به وله أن يقول الذى كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك الكتاب خطه انتهى وفى شرح الالفية للجلال السيوطى وقال السراج البلقينى يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذى تحملين على حد قوله

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أى ما الذى نلتم قال ولم أر أحدا اخرجه انتهى أقول نص فى المغنى على أن حذف الموصول الاسمى مذهب الكوفيين وان ابن مالك تابعهم لكن شرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر وأنت خبير بان المقصود تخريج البيت على طريق البصريين (قوله بل جميع أسماء الاشارة الخ) قد قدمنا انهم احتجوا بما ظاهره مجىء هؤلاء وتلك من الموصولات (قوله وأبلغ من ذلك الخ) من الموصولات عندهم أيضا الاسماء المضافة نحو * يا دار مية بالعلياء فالسند * فالعلياء صلة لدار مية والنكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته صلة لرجل قال أبو حيان ولينظر على مذهبهم فى الاسماء المذكورة هل هى مبنية أو معربة وعلى الاعراب يشكل بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض (قوله لعمرك أنت البيت الخ) كأن الداعى للكوفيين على جعل البيت فى هذا البيت اسم موصول انه لا يصح الاخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسما معرفا بال ويمكن أن يجاب بانه على حذف مضاف أى أنت صاحب البيت ونحوه وقوله أكرم فعل مضارع وأهله مفعوله كما يدل عليه قول الشارح أى أنت الذى أكرم أهله لان الصلة لا تكون الا جملة فما فى بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل واضافته الى أهله ليس كما ينبغى فتدبر (قوله دالا على الاستفهام) فيه أن الالغاء لا ينحصر فى الاستفهام فقد ذكر الدمامينى ان لها حين الالغاء معنيين أحدهما الاستفهام والثانى أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب * دعى ماذا علمت سأتقيه * فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعى ثم قال السيرافى وابن خروف موصول بمعنى الذى وقال الفارسى نكرة بمعنى شئ لان التركيب ثبت فى الاجناس دون الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح له لقلته حتى قيل انه لا يوجد الا فى الشعر (قوله لا يعمل فيه متقدم) بذلك رد ابن عصفور كون ماذا فى قوله دعى ماذا علمت مفعولا لدعى بناء على انها للاستفهام لكن صرح بعضهم بان ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وقد ذكر ابن مالك هذه المسئلة فى توضيحه واستشهد عليها بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الافك أقول ماذا وقول بعض الصحابة رضى الله عنهم فكان ماذا لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح فى البيت لان المعنى ليس عليه (قوله فذا غير ملغاة) لانه بدل من ما وهو مبتدأ وذا وصلته خبر (قوله كانت ملغاة) لانه حينئذ بدل من ذا لانه منصوب على انه مفعول مقدم (قوله مع دخول الجار الخ) أى لتوسطها فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان الاستفهامية اذا دخل عليها الجار حذفت

وقصيدة تاتى الملوك غريبة
قد قلتها ليقال من ذا قالها
والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله
* أمنت وهذا تحملين طليق *
أى والذى تحملينه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين أسماء الاشارة بذلك عندهم بل جميع أسماء الاشارة يجوز أن تكون عندهم موصولات وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل الموصولات كقوله
لعمرك أنت البيت اكرم أهله *
وأقعد من افنائه بالاصائل
أى لانت الذى اكرم أهله فاكرم صلة البيت ومحل كون ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن للاشارة فان ألغيت بان كانت مركبة مع ما أو من لم تكن موصولة بل تكون مع ما قبلها اسما واحدا دالا على الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدم ويظهر أثر ذلك فى البدل اذا قلت مثلا من ذا ضربت زيدا أم عمرا فان رفعت البدل فذا غير ملغاة وان نصبته كانت ملغاة ويدل على الغائها أيضا اثبات ألف ما مع دخول الجار عليها فى

ألفها التطرف فها فرقا بينها وبين الموصولة نحو عما يقولون لان الصلة والموصول كالاسم الواحد الا ماشذ كما
ورد في صحيح مسلم وأقول بم ذا أخرج من سخطه بحذف الالف مع كون ما مركبة مع ذا (قوله وكذا ان
كانت للاشارة الخ) تلخص مما ذكره الشارح ان ماذا لها ثلاث استعمالات وبقي عليه رابع وهو أحد
قسمي الالغاء وهو ان تكون اسما واحدا موصولا وقد ذكرناه وتفصيل ذلك يطلب من المغني وحواشيه
(قوله لانها حينئذ تدخل على المفرد) أي وهو لا يكون صلة لغير أل قال الناصر اللقاني لا يخفى ان ذا مشتركة
بين الاشارة والموصولة وقد نص الاصوليون على اطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح
فاشتراط أن لا تكون ذا للاشارة انما ينبني على المرجوح اذ لا استحالة في اجتماع معرفين على شئ واحد
باعتبارين مختلفين أقول الاشتراك المذكور ليس مبنيا على ما ذكر بل لان الموصولة توصل بالجملة وما بعد
الاشارية مفرد كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر (قوله وشرطها الخ) قال ابن مالك في شرح الكافية
ولا توصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه (قوله خبرية) لانه يجب أن تكون
مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد
ايراد صيغها وأما قوله   واني لراج نظرة قبل التي * لعلي وان شطت نواها أزورها
فعلى اضمار القول أي التي أقول لعلي أو الصلة جملة أزورها وخبر لعل محذوف كذا في المغني في بحث الجملة
المعترضة وقال في حواشي الالفية وقوله قبل التي لعلي وان شطت نواها أزورها عندي كقولهم ان
جئتني لاكرمنك أعني انه في نية التقديم في قوله لاكرمنك على ما قبله وهو ان جئتني على تقدير حذف شئ
مدلول عليه بالمؤخر وأصله قبل التي أزورها ولكنه قدم الترجي وأما تقدير القول فلا يذوقه عاقل وتقع
القسمية صلة نحو وان منكم لمن ليبطئن فهي مستثناة من الانشائية وقيل الصلة جملة الجواب وهي خبرية
وجملة القسم وان كانت انشائية فلم تذكر لذاتها بل لتقوية ما بعدها وتأكيده ويستثنى من الخبرية
التعجبية بناء على انها منها فلا توصل بها لانه عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفي
سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح (قوله وهي المحتملة الخ) مر في بحث الكلام
ما يتعلق به (قوله فيحسن ابهامها) لا يخفى ان المبهمة ضد المفصلة والمجهولة ضد المعهودة فاستثناء المبهمة من
المعهودة ليس على ما ينبغي اذ المبهمة معلومة للمخاطب على الاجمال ولو من الكلام الذي قبل الموصول
فالوجه أن يقول معهودة مفصلة الا في مقام الخ فان قيل الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة
فلا ابهام قلنا ذلك بالنظر الى أصل الوضع لكن قد يعدل عنه كما في المعرف بلام العهد الذهني قيل وقد وردت
أيضا غير معهودة في غير ذلك كقوله تعالى واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة وكون النار توقد بالناس
والحجارة غير معلوم عندهم وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من أهل الكتاب أو من النبي صلى
الله عليه وسلم أو سمعوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية التحريم وان كانت سورة
مدنية لانها مكية كما يقتضيه قول الزمخشري في توجيه تعريف النار في سورة البقرة وتنكيرها في سورة
التحريم ان الآية في سورة التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة
البقرة مشارا بها الى ما عرفوه انتهى فقد اعترضه الجلال البلقيني بانه يلزم عليه ان تكون سورة التحريم
مكية وليس كذلك لانها مدنية والبقرة مدنية قال والعجب ان أبا حيان تبع الزمخشري في سورة
البقرة مع جزمه في سورة التحريم بانها مدنية ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء
الا بنقل ويدل على أنها أيضا مدنية نزولها في شرب العسل عند زينب بنت جحش وتظاهر عائشة وحفصة
على الكلام الذي قالاه كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أيضا فلم تنزل فيه الآية ولا معارضة بينه وبين القصة
الأولى خلافا للنووي في شرح مسلم لان القصة متعددة والأولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل
فيها شئ ولذا ثنى الضمير في ان تتوبا وان تظاهرا (قوله فلا يقال جاء الذي لكنه الخ) ولا جاء الذي
حتى أبوه قائم لان فيه استعمال حتى من غير تقدم مغيا وقس عليه ما أشبهه (قوله غالبا) من غير

نحو قولهم عماذا تسأل وكذا
ان كانت للاشارة لانها
حينئذ تدخل على المفرد
نحو من ذا الذاهب وماذا
التواني والمفرد لا يكون
صلة لغير أل ولما أنهى
الكلام على الموصولات
شرع في بيان الصلة فقال
(وصلة أل) الموصولة
(الوصف) الصريح وقد
مر الكلام عليه (وصلة
غيرها) من الموصولات
(اما جملة) وشرطها اسمية
كانت أو فعلية أن تكون
خبرية وهي المحتملة
للصدق والكذب في نفسها
من غير نظر الى قائلها وان
تكون معهودة للمخاطب
ليتميز بها الموصول الا في
مقام التهويل والتفخيم
فيحسن ابهامها نحو فأوحى
الى عبده ما أوحى وأن
لا تكون مستدعية كلاما
قبلها فلا يقال جاء الذي
لكنه قائم لان فيه استعمال
لكن من غير استدراك ولا بد
أن تكون الصلة (ذات
ضمير) غالبا

(طبق الموصول) أي مطابق له في الافراد والتذكير وفروعهما ليربطها به وهذا الضمير يسمى (عائدا) لعوده الى الموصول وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله سعاد التي أضناك حب سعادا أي حبها وأجاز ابن الصائغ خلو الصفة منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يقوم أخوك فيغضب هو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة ولابد للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه لانها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ولهذا سمي ناقصا ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل ويجوز حذفها كالموصول ان دل عليها دليل كقوله

نحن الالى فاجمع جمو
ع ثم وجههم الينا

أي نحن الالى عرفوا بالشجاعة * (تنبيه) * اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان أحدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك والثاني مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك مالم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من

الغالب ما أشار اليه بقوله وقد يخلفه الظاهر وبقوله أجاز ابن الصائغ (قوله طبق الموصول) المراد بالمطابقة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الامران أو يتعين أحدهما على ما يأتي (قوله ليربطها بالموصول) لان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه فلابد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه وذلك النائب هو الضمير ولو لم يذكر في الصلة لبقي الحكم أجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها (قوله وقد يخلفه الظاهر) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فان المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر اذ لم يستفد من ذلك قلة وجود الخلف (قوله سعاد الخ) صدر بيت عجزه * واعراضها عنك استمر وزادا * ومثله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * قال بعضهم وسيبويه لا يجيز هذا في خبر المبتدأ فأحرى ان لا يجيزه في الصلة (قوله ولابد للموصول من الصلة) اى ملفوظة أو منوية بدليل قوله ويجوز حذفها الخ وانما افتقر الموصول اليها ليتعرف بالعهد الذي فيها كما مر (قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقدمها ولا شئ من أجزائها على الموصول لان الموصول كصدر الكلمة والصلة كعجزها فحقيق أن يتصلا ولا تتقدم الصلة ولا شئ يتعلق بها وأما وكانوا فيه من الزاهدين اني لعملكم من القالين اني لكما لمن الناصحين وأنا على ذلكم من الشاهدين بحرف الجر في ذلك وأمثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة والتقدير مثلا زاهدين فيه من الزاهدين لا أعني من الزاهدين كما يقول المبرد لان أعني لا تتعدى بحرف الجر وهل من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء أو صفة مبينة أي زاهدين بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا في الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون عريقا في الزهد بحيث يعد في الزاهدين اذا عدوا أو يكون خبرا ثانيا كل محتمل وذهب ابن الحاجب في الامالي الى ان الظرف في ذلك كله متعلق بنفس الصلة لان أل لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمتنع التقديم فيها ولهذا فارقت غيرها بجعل صلتها الوصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد (قوله ولهذا اسمى ناقصا) أي لاجل ان الصلة من كماله الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل) وكذا بينه وبين معمولها وبين بعض الصلة وبعض والمراد فاصل أجنبي ومنه تابع الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كمعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو الذي اياه ضربت ومثله الجملة المعترضة كقوله * ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا * لانها تفيد الكلام تقوية فليست كالاجنبي الصرف وشذ الفصل بالاجنبي كقوله

وأبغض من وضعت الى فيه * لساني معشر عنهم أذود

فالى متعلق بابغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لساني وفيه وهو أجنبي من وضعت الذي هو صلة وما عملت فيه لتعلقه بالمضاف الى الموصول وهو أبغض والاصل تأخيره بعد لساني أي وأبغض من وضعت فيه لساني الى معشر ويستثنى من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا بغير الاجنبي كالمعمول كالموصول الحرفي (قوله ويجوز حذفها الخ) عبارة التسهيل وقد يحذف ما علم من موصول غير الالف واللام ومن صلة غيرهما انتهت وفيها استثناء الالف واللام من الموصول وصلتهما من الصلة واشتراط الدليل لحذف الموصول كالصلة وعبارة الشارح لا تفيد هذين الامرين ثم ان هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاخفش ومذهب البصريين المنع وما ورد مخصوص بالشعر وأما قوله تعالى آمنا بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم فانزل اليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ولا يكون المنزل كتابا واحدا لان المراد كل مكتوب والالف واللام في الكتاب للجنس لا للعهد هذا ومراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على ابهامهما بغير صلة مبينة (قوله جاز في العائد وجهان) يستثنى منه أل فيلزم في ضميرها اعتبار المعنى كما في الجامع كالضارب والضاربان والضاربون لانهم لما نزلوا صلتها منزلة الموصول في الاعراب نزلوها منزلته في المعنى والمراد بالعائد ما يعود الى الموصول المذكور سواء كان هو العائد اصطلاحا أو كان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ له لفظ

سألتك ولا يقال من سألت أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب حينئذ مراعاة المعنى ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض نحوها وتصوح * والغالب في العائد المشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع ان كان فاعلا أو نائبا عنه أو خبرا لمبتدأ أو ناسخ أو اسما له لم يجز

ومعنى مختلفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو كم وكأى ومن وما الشرطيتين واعلم انه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال في الجامع فتقديم مراعاة اللفظ نحو بلى من أسلم وجهه الآية أولى من تأخيرها نحو لانت الهلالى الذى * كنت مرة سمعنا به انتهى أى فراعى معنى الذى فقال أنت بالخطاب ثم لفظه فقال به بالغيبة وفي التمثيل بالبيت نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو موضوع المسئلة فالاولى التمثيل بنحو قوله تعالى ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه اياتنا وبه يعلم ما في قول العلم القرافي ولم يجئ في القرآن البداءة بالحمل على المعنى الا في موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا فانث خالصة حملا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر وقال محرم انتهى وقد يقال كلام القرافي فيما اذا لم يكن الامر اعاة لفظ ومعنى مرة واحدة وهنا روعى اللفظ مرة أولا في يشترى ثم المعنى في أولئك ثم اللفظ في عليه ففي الحقيقة المتقدم مراعاة اللفظ تأمل وفي التسهيل ما يدل لذلك وعبارته ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك وفي شرحه للدماميني والرضى ما ينبغي مراجعته (قوله ولا يقال من سألك) اذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع ارادة المؤنث حصل الالباس بالمذكر فان قيل الالباس بالمفرد موجود لو قيل فيما سلف يستمع فهلا روعى دفعه أجيب بان في الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل في سياقها فلا لبس (قوله أو قبح نحو من هي الخ) لانه لو قيل من هي احمر أمك أو من هو حمراء أمك لزم الاخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث وبالعكس ولو قيل من هو احمر امك لزم تخالف الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشئ واحد فكانك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث وظاهر اطلاقه انه لا فرق في الوصف الواقع خبرا في جملة الصلة بين أن يكون مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث أو مما يستوى وأجاز ابن السراج رعاية اللفظ اذا كان مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو من هو محسن أمك لان محسنا شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من العلامة وهو مردود بانه قريب في القبح من قولنا هي أحمر أمتك نعم قال في التسهيل ان حذف هي سهل التذكير فتقول من محسن أمك اذ ليس فيها من القبح ما في الذى قبلها قال بعضهم وينبغي أن يجوز عنده من هي ظريف ومن هي كريم أمك لشبه ظريف وكريم بجريح بل يلزمه ان يجيز من هي أحمر لشبهه بمن هو أفضل لكنه منعها واعلم ان المصنف في الجامع ذكر هذه المسئلة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز اجتماعهما وضم اليها مسئلة أخرى وأشار لصحة كلام ابن السراج فقال ويمنع أى من جواز اجتماع الحملين ما أدى الى مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه نحو من كان يقومان أخواك بخلاف الا من كان هودا أو الى ايقاع ما لا يؤنث بالتاء من وصف خاص بالمذكر على المؤنث أو بالعكس نحو من كانت حمراء وشيخا جاريتك ومن كان حمراء أو عجوزا أمتك انتهى (قوله سابق) أى سابق على الضمير سواء سبق على الموصول كما في البيت أولا كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا في من أنث تعمل وانما اختير مراعاة المعنى حينئذ لما حصل من الاعتضاد الذى قوى جانبه ولكن لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور فلم ينته الى رتبة الوجوب (قوله كقوله وان من النسوان الخ) فان قوله من النسوان عاضد لمعنى التأنيث في هي ويقال هاج النبت يبس وكذا تصوح (قوله ان كان فاعلا الخ) ولا يجوز الحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا بالبناء ضربا للمفعول ولا في نحو جاء الذى القائم هو ولا في نحو جاء الذى ان عمرا هو ولا في نحو جاء الذى ما هو منطلقا ولا في نحو جاء اللذان كانا منطلقين لان الفاعل ونائبه لا يحذفان وكون الضمير خبر مبتدأ قليل فلا يكون في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا وحكم خبر الناسخ حكم خبر المبتدأ واسم الناسخ كالفاعل كذا قالوا برمتهم قال شيخنا العلامة أنت خبير بان الفاعل يحذف في مسائل فينبغي تقييد عدم حذف عائد الموصول اذا كان فاعلا بغيرها أخذا من التعليل وان اقتضى اطلاقهم خلافه فيجوز جاء الذى ضرب بزيد حسن على انه مصدر مضاف

الى

الى المفعول أى الذى ضربه زيدا حسن فضرب مبتدأ مضاف الى الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول وزيدا مفعول وحسن خبر فليحرر (قوله ان أخبر عنه بمفرد) احترز به عن نحو جاء الذى هو يقوم أو هو فى الدار أو هو عندك فلا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة فلم يكن فيما أبقى دليل ما ألقى وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح لان تكون صلة لعدم العائد وبه صرح بعضهم (قوله ولم يكن بعد نفى الخ) احترز به عن نحو جاء الذى ما هو مسافر والذى ما قائم الا هو والذى انما فى الدار هو والذى زيد وهو منطلقان والذى هو وزيد منطلقان لان حذفه وحده فى الاول من هذين يؤدى الى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد بمثنى وحذفه فى الثانى يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا ويشترط أيضا أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لقمت لان الخبر بعد لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع الاجحاف (قوله الا ان طالت الصلة) اما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر كالآية أو تأخر نحو ما أنا بالذى قائل لك سوأ وانما لم يشترطوا الطول فى صلة أى لان ملازمتها الاضافة لفظا ومعنى قائم مقام الطول (قوله وهو الذى فى السماء اله) أى لطول الصلة بالعطف وبالمعمول وانما احتيج الى الاضمار فى الآية لان المرفوع ان قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير البتة أو مبتدأ ففى الظرف ضمير للمبتدأ الا للموصول قال فى الباب الثامن من المغنى ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه والتقدير وفى الارض اله كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغى أن يكون سببه التخلص من محذور فاما أن يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبر لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصفة من عائد ان عطف (قوله قليل شاذ) لو اقتصر على قوله شاذ كفى وعبارة الجامع ونحو مثلا ما بعوضة شاذ انتهت ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر تماما على الذى أحسن بضم النون أى على الذى هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طالت فيه الصلة أى على الذى أحسن من غيره (قوله لا سيما زيد بالرفع) أى بناء على ان ما موصولة لا نكرة موصوفة والاصل لا مثل الذى هو زيد لا مثل شئ هو زيد (قوله ان كان منفصلا لم يجز حذفه) لان المنفصل قائم بنفسه فجرى مجرى الظاهر وأيضا لو حذف فاتت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام قال فى التصريح وانما حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة فى ضمير الغيبة وهو قليل اه وأنت خبير بان هذا انما يصلح حكمه لتقديره منفصلا لا لحذفه الا أن يقال ان مراده هذا المنفصل فى قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه خيفة ما ذكر وهو أمر لفظى فليتامل وهذا ينبنى على مسئلة هى ان المنفصل هل يمتنع حذفه مطلقا أو ان كان لغرض معنوى كالحصر فى قولك جاء الذى لم أضرب الا اياه والخصوص كقولك جاء الذى اياه لم أضرب لان حذف الاولى يستلزم حذف الا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره والثانى مفوت للاختصاص لانه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا ظاهر التعليل الاول الاول وهو ظاهر اطلاق التسهيل وشروحه والاوضح وظاهر التعليل الثانى الثانى وبه صرح فى الجامع فقال وهو اما متصل أو منفصل لغرض لفظى نحو فاكهين بما آتاهم ربهم انتهى أى بالذى آتاهم اياه ولا يقدر آتاهموه لما قال فى التصريح فالفصل فى ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضى بان الممتنع حذفه هو المنفصل بالا فقط (قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذى ضربته فى داره زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب اذ يستغنى عنه بالمجرور ولا يدرى حينئذ أزيد المضروب أم غيره وبذلك علم ان محل الامتناع اذا أريد حذفه مع ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم فى المقام وقول المصنف فى الحواشى وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى ووجه دفعه ان صلاحية المجرور للربط بحسب الظاهر لا ينافى تعيين المنصوب

حذفه وان كان مبتدأ جاز حذفه ان أخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفى ولا أداة حصر ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره (نحو) لننزعن من كل شيعة (أيهم أشد) أى الذى هو أشد ولا فرق فى جواز حذف المرفوع بين صلة أى وغيرها لكن لا يكثر الحذف فى صلة غيرها الا اذا طالت الصلة نحو وهو الذى فى السماء اله والا فالحذف قليل شاذ الا فى قولهم لا سيما زيد بالرفع فانه مقيس غير شاذ تنزيلا للاسيما منزلة الا الاستثنائية والمنصوب ان كان منفصلا لم يجز حذفه أو متصلا متعينا للربط

وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل العائد عليها المنصوب جاز حذفه نحو (وما عملت أيديهم) أى عملته كما قرئ به وقوله
ما الله موليك فضل فاحمدنه به * أى الذى الله موليكه فضل وأما قوله
ما المستفز الهوى محمود عاقبة
فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وان اشتركا فى الجواز وليسا متساويين فى الحذف كما توهمه عبارة الالفية والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو (فاقض ما أنت قاض) أى ما أنت قاضيه وقوله
لعمرك ما تدرى الطوارق بالحصى *
ولا زاجرات الطير ما الله صانع
والثانى يجوز حذفه أيضا ان تعين للربط وكان الموصول

باعتبار ما قصد من الكلام (قوله وناصبه فعل تام أو وصف) لان الضمير حينئذ فضلة وخرج بالتام الناقص نحو جاء الذى ليسه زيدا وكانه زيدا وينبغى اعتبار التمام فى الوصف وخرج بالفعل والوصف ما ناصبه حرف فلا يحذف لعدم فضلته ولعدم استقلال الحرف بدونه ان لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه ان حذف معه ولا يشكل على ذلك نحو بزهم فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أن يكون التقدير تزعمون أنهم شركاء لان الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا ولا يجوز مستقلا كحذف الفاعل تبعا الفعل فى نحو زيدا ضربته هذا ولقائل أن يقول محل ما ذكر من الشروط اذا لم يكن العائد بعض معمول الصلة والا جاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو أين الرجل الذى قلت انه ثم قلت انه يأتى أو نحوه نص عليه ابن مالك وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب شروطا منها ان يكون غير متبع فلا يجوز الحذف فى نحو جاء الذى ضربته نفسه أو وزيدا (قوله غير صلة أل العائد عليها) نحو جاءنى الضاربه زيد فلا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير أحد الدلائل عليها واحترز بقوله العائد اليها عما لو عاد الموصول قبلها نحو جاء الذى أنا الضاربه فان العائد المنصوب ليس عائد الأل بل للذى فلا يمتنع حذفه والعائد لأل الضمير المستتر فى الوصف (قوله المنصوب) لا حاجة اليه لانه موضوع المسئلة (قوله ما عملت أيديهم) مثال لما ناصبه فعل (قوله ما الله موليك الخ) مثال لما ناصبه وصف غير صلة أل وهو صدر بيت عجزه * فالذى غير نفع ولا ضرر * فما موصول اسمى مبتدأ خبره فضل والله موليك صلة ما والعائد محذوف (قوله وأما قوله ما المستفز الخ) جواب عما يقال ان فى هذا البيت حذف العائد المنصوب بوصف هو صلة وتقرير الجواب أن البيت شاذ فلا يرد نقضا وعجز البيت * ولو أتيح له صفو بلا كدر * والمستفز بمعنى المستخف اسم ما ان قدرت حجازية وخبرها المحمود وأتيح بمعنى قدر والمعنى ليس الذى استخفه الهوى محمود عاقبته ولو قدر له صفو خالص من الكدر قال الحفيد ويمكن ان يقال لا حذف فى البيت بان يقال فى مستفز ضمير مستتر فاعل به والهوى مفعول والمستفز بمعنى المختبر (قوله كثيرا) لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف (قوله كما توهمه عبارة الالفية) توهم أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة لأل والذى هو صلتها مع ان منصوب صلة أل لا يحذف وما ذكره الشارح من قلة حذف المنصوب بغير صلة أل هو ما فى الاوضح وكلام شيخ الاسلام زكريا والسيوطى صريح فى تسليم كثرة حذفه (قوله وصفا عاملا) أى ناصبا للعائد تقديرا بان توجد فيه شروط العمل لان اضافته حينئذ كلا اضافة فالضمير فى محل نصب فهو مثل المنصوب فى المعنى (قوله ليس اسم مفعول) لو قال بدله وليس نائبا عن الفاعل كما عبر فى المحترز كان أولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعدى الى اثنين أو ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نائبا عن الفاعل فلا يمتنع حذفه (قوله فاقض ما أنت قاض) أى ما أنت قاضيه يجوز عند الرضى أن يكون الاصل قاض اياه لانه انما يمتنع حذف المنفصل الواقع بعد الا وقولهم متى تأتى الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير قال المصنف فى الحواشى وما هذه يحتمل أن تكون مصدرية أى اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل انما تقتضى هذه الحياة الدنيا (قوله ما الله صانع) أى ما الله صانعه (قوله ان تعين للربط) لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره ورب ما حذف وان لم يتعين نحو الذى مررت زيد أى مررت به وان احتمل مررت له أو معه ومذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بها (قوله وكان الموصول الخ) ستأتى أمثلتها على الترتيب واعلم ان هذه شروط للحذف القياسى فلا يرد على ما قالوه نحو ذلك الذى يبشر الله عباده حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لان الحذف فيه جائز غير قياسى وانما كان جائزا لان الحرف متعين

أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل
ولا موقعا حذفه في لبس
نحو (ويشرب مما تشربون)
أي منه وقوله لا تركنن الى
الامر الذي ركنت * ابناء
يعصر حين اضطرها القدر
أي ركنت اليه وقولك
مررت بغلام الذي مررت
أي به فان لم يتعين العائد
للربط كمررت بالذي مررت
به في داره أو جر امعا بغير
حرف كجاء غلام الذي أنت
غلامه أو لم يجر الموصول
أصلا كجاء الذي مررت به
أو جر بحرف مماثل لما جر
به العائد لفظا لا معنى
كمررت بالذي مررت به لان
أحد الحرفين للسببية أو
لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت
بالذي مررت به أو كان
محصورا كمررت بالذي ما
مررت الا به أو نائبا عن
الفاعل كمررت بالذي مر
به أو حذفه ملبسا كرغبت
فيما رغبت فيه لم يجز
الحذف في الصور كلها واعلم
ان هذه الشروط التي
ذكرناها للصحة جواز
حذف العائد من حيث هو
لم يصرح بها ولعله انما
تركها احالة على الامثلة
فانها جامعة للشروط وصلة
غير أل اما جملة كما مر (أو
ظرف أو) جار ومجرور
تامان أي تتم بهما الفائدة
كجاء الذي عندك أو في
الدار فلا يوصل بما لا يكون
كذلك وكلاهما اذا وقعا
صلتين (متعلقان باستقر) وشبهه مما هو فعل حال كونه (محذوفا) ويجوز بالا يستقر ولا شبهه مما هو اسم

والحرف اذا كان متعينا جاز الحذف سماعا لا قياسا كما قاله ابن مالك ونازعه أبو حيان بانهم انما ذكروا ذلك في الخبر لا الصلة فلا يذهب اليه الا بسماع ولا ينبغي القياس وذهب يونس ومن تبعه الى ان الذي في الآية موصول حرفي ولا حذف وانما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياسا لان الضمير عبارة عن الموصول والجار لهما من جهة المعنى واحد فاذا حذف الجار مع المجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وما كأنه بدل عنهما (قوله أو المضاف للموصول) أي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ويحتمل ان المضاف للموصوف بالموصول كذلك نحو مررت بغلام الرجل الذي مررت به (قوله أو الموصوف بالموصول) انما أقيم الموصوف بالموصول مقامه لانه نفسه في المعنى (قوله معنى) أي سواء تماثلا لفظا أولا وقوله ومتعلقا أي لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولك انا أشرب بالماء الذي شربت منه فان كلا من الباء ومن للتبعيض فهما متماثلان معنى ومتعلقا وان اختلف لفظهما وقال المرادي وان تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف فاشترط المثلية في اللفظ وكأن الشارح لم يعتبره لان ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقد مثلوا بقول * فقم لان منها بالذي أنت بائع * ومثل في الألفية بمر بالذي مررت وجوزوا في الاول أن يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول (قوله أي منه) ولا يقدر تشربونه اذ الذي يستقر مشرو بالهم لا يشربه أحد (قوله لا تركنن الخ) قائله كعب بن زهير والامر الفرار من القتل ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة (قوله بالذي مررت به) التمثيل به أولى من التمثيل بمر ليكون اختلاف الجار معنى مستقلا بمنع الحذف فانه في مر ممتنع لذلك ولان المجرور نائب عن الفاعل والغرض عدم تداخل أمثلة المنع (قوله لان أحد الحرفين للسببية) أي والآخر للالصاق (قوله أو كان محصورا) لان حذفه حينئذ يفسد المعنى (قوله أو نائبا عن الفاعل) لان نائب الفاعل لا يحذف مع ان نائب الفاعل في المثال المذكور انما هو الجار والمجرور (قوله أو حذفه ملبسا كرغبت الخ) فانه لو حذف لتبادر الى الذهن ان المحذوف عنه (قوله لم يجز الحذف) أجاز ابن مالك في الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله

لو ان ما عالجت لين فؤادها * فقسا استلين به للان الجندل

أي عالجت به وذكر غيره انه ضرورة (قوله من حيث هو) أي لا من حيث كونه مجرورا أي سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا (قوله فانها جامعة للشروط) فيه ان من جملة شروط حذف المنصوب أن يكون ناصبه فعلا أو وصفا والمجرور أن يكون الموصول أو المضاف الى الموصول أو الموصوف مجرورا بمثل ما جر به العائد واعتذر بعضهم عن تركها بأنه انما يلزم ان يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بهذا الباب وقد علم أن كل ما أوقع في لبس امتنع حذفه وان نائب الفاعل كالفاعل في أحكامه ومنها امتناع حذفه وان الفضلة اذا حصرت امتنع حذفها (قوله أي تتم بهما الفائدة) أي بدون ملاحظة المتعلق والا فنحو جاء الذي بك وجاء الذي أمس من أمثلة غير التامين تتم به الفائدة اذا لوحظ ان التقدير حصل بك واستقر أمس وقال أبو حيان ضابط التمام أن يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة نحو زيد في الدار وزيد عندك (قوله بما لا يكون كذلك) أي تاما فلا يقال مررت بالذي اليوم ولا بالذي في مكان لان الصلة أتي بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيل للابهام حتى يحصل له البيان ولا يقع البيان بهما الا اذا كانا ناقصين (قوله وشبهه) من حصل وثبت ونحوهما مما سموه كونا عاما أو مطلقا بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في الموصول نحو نزلنا الذي البارحة أو في موصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل الذي البارحة وبحث بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما اذا لم يقم الدليل عليه والا لم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع وهو قياس ما ذكروه في خبر المبتدأ (قوله محذوفا) والعائد عليه المنتقل الى الظرف نحو جاء الذي عندك أو في الدار أو ما لا بسه

لافراده وهما فى اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين فى اصطلاح الفقهاء اذا أطلق أحدهما شمل الآخر واذا ذكرا فلكل معنى ولذلك نظائر منها الايمان والاسلام والمشرك والكافر *(ثم) الخامس من المعارف (ذو الاداة) أى أداة التعريف (وهى أل) بجملتها للتعريف (عند الخليل وسيبويه) (١٥٨) لكن الخليل الهمزة عنده أصلية فهى همزة قطع كهمزة أم وان حذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه فى أصالة الهمزة فهى عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد بها فى الوضع هذا ما حكاه ابن مالك فى شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه وأطال فى تقريرها ونازعه أبو حيان فى ذلك وردها وأنكر أن يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس فى كلام الخليل ما يدل على ان الهمزة أصلية مقطوعة فى الوصل كهمزة أم وأن (لا اللام وحدها) للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه فى أحد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك فى سبك المنظوم واختاره المصنف فى حواشيه وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو يجاب عنه لكنه رجح فى الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفى الشذور وانما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر أو بالفتح التبست بلام الابتداء أو بالضم فلا نظير لها وعن المبرد أن الهمز للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وتكون) أل (للعهد) وهى التى عهد مصحوبها

فاعله نحو جاء الذى عندك أخوه والذى فى الدار أبوه (قوله لافراده) قال فى المغنى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة أن يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا قال الدمامينى ينبغى أن يعلل المنع بان شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقى صالحا للوصل به وهو متخلف فى قولك جاء الذى فى الدار ضرورة انك اذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت قد حذفت مع صلاحية الباقى للوصل به اذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خير من التعليل بقلة ذلك واطراد هذا

(المعرف باللام)

(قوله أى أداة التعريف) أى آلته وأداة التعريف تنصرف الى أل فهو فى حكم المقيد فلا يقال ان هذا اطلاق فى محل التقييد (قوله وسيبويه يخالفه الخ) حاصل قوله ان أل بجملتها تعرف وان الهمزة زائدة لا أصلية وفى صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان أل بجملتها تعرف الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائده لا أن يجاب بأن المنافى لوضع أل التعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة فى حرف التعريف بمعنى انها ليست حرفا أصليا بدليل سقوطها ولذلك نظائر منها استفعل فانه موضوع للطلب مع ان الهمزة والسين والتاء فيه زوائد ومنها العل فانها موضوعة للترجى مع أن لامها الاولى زائدة ومنها العلم الذى قارنت أل وضعه فانها زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوه) قال الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير أحدها تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثانى وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزنا باللزوم ونفى السبب من همزة أيمن فى القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها لئلا ينتقل من كسرة الى ضمتين دون حاجز حصين الخامس أن المعروف الاستغناء بالحركة المنقولة الى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الا شذوذا السادس انها لو كانت همزة وصل لم تقطع فى قولهم يا ألله ولا فى قولهم أفألله لأفعلن (قوله ونازعه أبو حيان الخ) وذلك لانه اعترض الاول بلعل فان اللام الاولى زائدة والثانى بانه لا يلزم سيبويه انما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها والثالث بانه مشترك الالزام بان عدم النظير يلزم على مذهب الخليل لانه لا توجد همزة قطع التزم وصلها والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها والخامس بان اقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذا وان كان الاقرار أشهر وقرأ بهما ورش والسادس بان فى قطعها فى هذين الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك وانما العمل بالاكثر (قوله وضعت ساكنة الخ) فان قيل ما فائدة وضع اللفظ ساكنا أو ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل فى ابتداء الكلام فالجواب حصول الخفة فى اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام (قوله ورجحه ابن مالك فى سبك المنظوم) وصرح فيه بمخالفة الخليل وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا بخلاف ما رجحه فى سائر كتبه لانه قصد فيه تلخيص المفصل فأتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة فى ترجيح فتنبه لذلك (قوله وهو ظاهر عبارته هنا) فيه أن كلام المصنف هنا صريح فى ذلك لقوله لا اللام وحدها (قوله فلا نظير لها) يرد م فى لغة من ضم الميم وقيل بحرفيتها (قوله وتكون ال للعهد) أى لتعريف ذى العهد أى الشئ المعهود ففى كلامه حذف مضافين (قوله التى عهد مصحوبها) أى عهد مدلول مصحوبها

أى مسمى الاسم الذى صحبته (قوله اماذ كرا) وذلك بتقديم ذكره صريحا كما مثل به أو كناية كما فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان الذكر اشارة الى ماسبق كناية فى رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا (قوله لتوهم انه غيره) لان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى غالبا فانظر المغنى فى الباب السادس (قوله أوذهنا) أدرج هذا القسم أهل المعانى مع العهد الذكرى تحت العهد الخارجى وجعلوا الذهنى أن تكون الاشارة باللام الى الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن بعض الافراد ولعل هذا مراد النحاة بلام الجنس الذى ذكروا فى باب النعت انه يجوز أن ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم له بانه نكرة معنى لالفظا ويحتمل ان تركهم له هنا لذلك أعنى كونه نكرة فى المعنى والكلام فى المعارف (قوله أوحضورا) ظاهر صنيعهم هنا ان مصحوب أل الحضورية كغيره مما عرف بال فى المرتبة الخامسة من التعريف ومقتضى مانقله المصنف فى المغنى فى بحث أل فى الباب الخامس فى جواب اشكال تجويزهم فى مررت بهذا الرجل كونه نعتا أو بيانا والنعت لايكون أعرف من المنعوت والبيان لايكون الا بالاعرف من ان أل اذا جعلت للحضور فمصحوبها بيان لان مصحوب أل الحضورية أعرف من اسم الاشارة وان كانت للجنس فمصحوبها نعت فليحرر فلم أر من تعرض لذلك (قوله أوللجنس) أى لتعريفه (قوله وهى التى لم يعهد مصحوبها) أى مدلول مصحوبها أى مسمى الاسم الذى صحبته (قوله أى لاباعتبار شئ) تفسير لقوله من حيث هى ولايخفى انه لايلزم من عدم اعتبار الشئ عدمه فصح جعل بعضهم العهد الذهنى باصطلاح المعانى فردا من تعريف الحقيقة وتفصيل المقام أن المعرف بلام الجنس أى المشار به الى الطبيعة والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده امافى ضمن بعض الافراد كما فى العهد الذهنى أو فى ضمن الكل كما فى الاستغراق فصارت الماهية مشروطة بشرط وقد لايعتبر الوجود فاما أن يعتبر عدم الوجود خارجا كما فى قولنا الانسان نوع أو لايعتبر الوجود والعدم أصلا كما فى المعرفات فان التعريف صادق على الافراد كلا وبعضا (قوله من الماء) قيل أل فيه لحقيقة ماصدق عليه ماء ولو مثل بالرجل خير من المرأة كان أظهر فان الحقيقة لاوجود لها فى الخارج (قوله المعروف) أى لامن كل شئ اسمه ماء (قوله وهذه لايخلفها كل لاحقيقة ولامجازا) نقض بنحو ادخل السوق حيث لاعهد فى سوق خاص أى ادخل سوقا فان كلا لاتخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم وستعرف جوابه واعلم انه لايصح الاستثناء من المعرف بلام الحقيقة قطعا لان النظر فيه الى الحقيقة والماهية من حيث هى لا الافراد حتى يخرج منها فرد أو أكثر (قوله أو لاستغراق افراده) أى لتعريف الجنس الذى يراد به استغراق افراده فان أريد هو فى ضمن جميعها والمراد بالافراد المستغرقة فيما اذا كان مصحوبها جمعا وهو الآحاد لا الجموع على مافى شرح التلخيص واستدل له بصحة جاءنى القوم أو العلماء الازيدا وامتناع جاءنى كل جماعة من العلماء الازيدا على سبيل الاستثناء المتصل لكن فى التلويح فى بحث ألفاظ العام انه يصح الاستثناء فى قولنا جاء القوم الازيدا مع انه لايتناول كل فرد باعتبار أن مجئ المجموع لايتصور بدون كل فرد وبذلك قال السيد فى حواشى التلويح فى بحث الاستثناء ومما يرد ذلك انه يصح الاستثناء فى أسماء العدد فى قولنا أكلت الشاة الا رأسها مع أن المستثنى جزء لافرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق الفرد (قوله حقيقة) حال من فاعل كل واعلم انه اذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار لفظه فيماله من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ فى النعت نحو والجار ذى القربى والجار الجنب لايصلاها الا الاشقى الذى كذب وتولى وقد يقال ان أل فى ذلك لتعريف الماهية واعتبار المعنى كأهلك الناس الدينار الاصفر والدرهم الابيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار وكل درهم ولادلالة فى قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على ذلك لان الطفل يستعمل باصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ فى غير النعت نحو وخلق الانسان ضعيفا أى كل انسان فاعتبر لفظه فى الحال الواقعة منه فافرد واما اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى يا أيها الانسان انك كادح الى ربك ثم قال لتركبن بفتح الباء على خطاب الانسان وبالضم

اماذ كرا (نحو زجاجة الزجاجة) وفائدتها التنبيه على أن مصحوبها هو الاول بعينه اذلو جئ به منكرا لتوهم انه غيره أوذهنا نحو اذهما فى الغار (وجاء القاضى) فى قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه أوحضورا نحو اليوم أكملت لكم دينكم (أوللجنس) وهى التى لم يعهد مصحوبها أصلا وهى ثلاثة أنواع كالتى للعهد لانها اما أن تكون لبيان الحقيقة من حيث هى هى أى لاباعتبار شئ (كاهلك الناس الدينار والدرهم) أى جنسهما (وجعلنا من الماء) أى من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى (كل شئ حى) وهذه لاتخلفها كل لاحقيقة ولامجازا (أولاستغراق افراده) وهى التى تخلفها كل حقيقة (نحو وخلق الانسان) أى كل فرد من افراد الانسان (ضعيفا) وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفى خسر

الاالذين آمنوا (أو لاستغراق (صفاته) وهي التي تخالفها كل مجازا (نحو زيد الرجل) أي الجامع لصفات الرجال المحمودة اذا وقيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة اصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي المأوى وقيده ابن مالك بغير الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وأبو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب وقد تلخص من كلام المصنف ان ل المعرفة اما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أنواع كما مر وقد تكون أل زائدة كاللات ونحو ادخلوا الاول فالاول وقد مر انها تكون موصولة (وابدال اللام) في أل المعرفة (مما لغة حميرية) كقولهم في الرجل والفرس امرجل وامفرس وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل أمن امبر امصيام في امسفر فقال ليس من امبر امصيام في امسفر ونقلت هذه اللغة أيضا عن نفر من طيء قال شاعرهم

على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأتى بضمير الجمع وان كان مصحوبها مثنى نحو نعم الرجلان الزيدان أو مجموعا كقوله تعالى قد أفلح المؤمنون لم يجز فيما له من نعت وغيره الا اعتبار اللفظ (قوله الا الذين آمنوا) قد بين الرضي أن المفرد المعرف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فالمعنى ان كل انسان لفي خسر في مساعيه وصرف عمره في مطالبه الا كل واحد من الذين آمنوا (قوله أو لاستغراق صفاته) أي لتعريف الجنس الذي أريد به استغراق صفاته مبالغة في المدح أو الذم (قوله وهي يخلفها كل مجازا) اعترض بانه يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة فان كلا تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وليست أل في الصاغة موصولة بل معرفة على ما مر عن السعد خلافا لما في التصريح وأجيب بان الاستغراق العرفي أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة فلم تخلف كل بالاستغراق العرفي اللام مجازا بل حقيقة وبان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه وبانه يجوز التعريف بالاعم عند الادباء (قوله أي الجامع لصفات الرجال الخ) بيان لحاصل المعنى المراد لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة ثم التمييز في أنت الرجل علما ينافي ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا أو غيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان أل في نحوه للجنس أي الماهية مبالغة فيه قال في التلخيص في تعريف المسند باللام وقد يقصد قصر الجنس تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع وقد يقال المراد انها لشمول خصائص الجنس باعتبار العنوان الذي عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله فان الجنة هي المأوى) وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلو لم تكن أل في المأوى نائبة عن الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عنه عن عائد المبتدا (قوله بغير الصلة) فخرج نحو زيد الذي ضربت الظاهر والبطن أي ضربت ظهره و بطنه وكثير لم يتعرض لذلك فلا يقول أل عنده فيها مقام الضمير وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدري أي عنه فلا يطرد (قوله وجوز الزمخشري الخ) فانه قال في وعلم آدم الاسماء كلها أي أسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض عنه اللام كقوله واشتعل الرأس شيبا قال السعد انما احتاج الى هذا الحذف ليتحقق معنى مرجع الضمير من عرضهم و ينتظم معه أنبوني باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أي مسميات الاسماء لينتظم تعلق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد يبقى أن تكون أل نائبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى فوجب أن يحمل كلامه هنا على أن الاصل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فاتى بالتعريف اللامي قائما مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا عن المضاف اليه توفيقا بين كلاميه (قوله وأبو شامة نيابتها الخ) فانه قال في قوله * بدأت بسم الله في النظم أولا * ان الاصل في نظمي ولا يخفى ان ما أجازه أبو شامة أجازه الزمخشري كما يقتضيه قوله كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا لان الاصل رأسي (قوله وقد تكون أل زائدة) المراد بالزائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة للسقوط لانها قد تكون لازمة واللازمة لا تصلح للسقوط فاندفع بذلك قول الدماميني العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال انه زائد (قوله كاللات) جزم في التصريح بان اللات مخفف اللات بتشديد التاء وهو مع قوله انه علم مؤنث محل نظر ظاهر (قوله نحو ادخلوا الاول فالاول) اعلم انه قصد المتكلم به الاشارة الى الاول في علم المخاطبين ثم الاول بعده في علمهما أيضا فاللام فيهما للعهد الذهني لا زائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهو مترتبين ومر الكلام على أول في المبني على الضم (قوله لغة حميرية) أي منسوبة الى حمير قبيلة باليمن وزعم بعضهم ان لغة ابدال اللام ميما مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال المصنف ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله

ذالك خليلي وذو تواصلني * يرمي ورائي بامسهم وأمسلة (م) السادس

عليه وسلم ليس الخ (قوله ذالك خليلي الخ) ذالك مبتدأ خبره خليلي أي صاحبي وسلمة هنا بكسر اللام وهي واحدة السلام وهي الحجارة كما في الصحاح (قوله اضافة محضة) خرج ما اضافته لفظية كجاء ضارب زيد الآن أو غدا فانه لا يتعرف بالاضافة الى ماذكر لان اضافته في نية الانفصال (قوله ولو بواسطة) فيه خفاء لان قولك جاء غلام أبيك ليس الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى الضمير (قوله كغير ومثل) أي اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد كمالها الشخص أو ثبوت اضدادها كلها الشخص فقد تعين ومثلهما ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسوالك وشبهها وقال ابن بري اذا أضيفت غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية وحينئذ قدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل والجواب انه على البدل لا الصفة (قوله وانما هو كالعلم) يستثنى من ذلك المصدر المعرف المقدر من ان وان فانهم حكموا له بحكم الضمير كما في الباب الرابع من المغني واقتضى كلامه انه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره كما سنبينه في باب النواسخ فقولهم ان المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف الى معرفة في رتبتها مخصوص بغير ذلك فتفطن (قوله والا الماصح نحو مررت الخ) كذا في شرح الشذور ولك أن تقول لا دليل في ذلك لجواز أن يكون صاحبك بدلا لا نعتا وقد ذكروا في باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك فليحرر (قوله اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف) وذلك لان الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة وهو ظاهر على رأي الجهور وصحح ابن مالك جواز نعت المعرفة بما هو أخص أي أعرف من المنعوت نحو بالرجل هذا كما يجوز نعت النكرة بالاخص أي الاقل شيوعا نحو رجل فصيح وأيده بعضهم بقول ابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجهور لا دليل عليه انتهى وحينئذ فلينظر ما وجه ان المضاف الى الضمير في رتبة العلم عند هؤلاء فلم ينقل عنهم خلاف هنا (قوله قال المصنف ويدل على بطلانه الخ) قد يقال مراده في رتبة ما تحته ان كان لها تحت والا فالمضاف اليها في رتبتها فلا يبطل بما قاله المصنف لان ذا الأداة لا تحت له فالمضاف اليه في رتبته وحينئذ فانما وصفه بما هو في رتبته لا بأعرف فتأمله (قوله كخذروف الخ) الخذروف بالذال المعجمة ما يدوره الصبي وهو المراد بالوليد بخيط ليسمع له دوي كذا في الصحاح وذكر بعضهم انه خشبة مستطيلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط

(باب المبتدا والخبر)

(قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول ومنه تسمع بالمعيدي خير من ان تراه لانه على تقدير ان وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند ويضاف اليه وهو اسم حكما فالاسم أعم من الحقيقي والحكمي (قوله المجرد من العوامل اللفظية) أي لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه واللفظية صفة للعوامل أي المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ أي العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي قط لانه بتسليم سبق ذلك قد ينزل الامكان منزلة الوجود كضيق فم البئر واللام في العوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد نفي الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل يوجب نفي العموم لا عموم النفي ونفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما أضيف اليه الكل بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض على أن نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق ويتعين الاول بالدليل كما في ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل هنا شهرة الاصطلاح هذا كله ان سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة هنا ايجابية واثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد عامل على سبيل عموم النفي وأورد على الحد اسم ان ولا النافية

من المعارف (المضاف) اضافة محضة (الى واحد مما ذكر) من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده (وهو) في التعريف (بحسب ما يضاف اليه) عند الاكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة اسم الاشارة وكذا البواقي (الا المضاف الى الضمير) كغلامي (فـ) ليس في رتبة الضمير وانما هو (كالعلم) أي في رتبته والا لماصح نحو مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وقيل ان ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المصنف ويدل على بطلانه قوله كخذروف الوليد المثقب فوصف المضاف الى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف ولا يرد على اطلاق قولهم هنا ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الى معمولها والتوغل في الابهام والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الاضافة من ان كلا منها لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم في بابه لشئ كان قيدا للحكم الذي يذكر مطلقا في باب آخر

(باب) في ذكر المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام * والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل

الجنس فانه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ ولا يمكن الجواب فى لا بانها بمنزلة الزوائد وان أمكن فى ان
لان لا تغير المعنى قطعا وان لا تغيره وانما هى مقوية له ولا يصح الجواب بان الصفة المرفوعة محمولة على محل
المركب من لا واسمها الا على الاسم وحده والمركب مجرد عن العوامل لان المركب ليس باسم بل حرف مع اسم
الا أن يدعى انه صار بالتركيب كاسم واحد لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم اذا كان
مضافا ولا يصح دعوى التركيب هذا وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة
والوجه أن يجاب بان كلا من اسم ان ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحروف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا
اعتبر النصب (قوله أو حكما) ليدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه من ذلك قول العرب بناهيك بزيد
بناء على أن زيدا مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لان المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره
لما فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ وبزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهى
مع مدخولها خبر ناهيك أى ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم فان خالق مبتدأ خبره
محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة لخالق لا خبر لان هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز
وصف الخالق غير الله بالرازقية قلت التوصيف ههنا لمجرد تصوير النفى لا للاثبات فان الاستفهام فيه للانكار
وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال المحلى يرزقكم هو الخبر فلعل محل ما ذكر اذا كانت هل مستعملة
فى الاستفهام (قوله مخبرا عنه أو وصفا الخ) حال ومعطوف عليه من الاسم بناء على مجىء الحال من الخبر أو
خبر الكان المحذوفة من خلاف المشهور وأو للتقسيم والمراد أن المبتدأ اما ذو خبر أو ذو مرفوع يغنى عن
الخبر فخرج نحو نزال لانه ليس واحدا منهما وكذا الأعداد المسرودة وعلم منه صريحا اشتراط التجريد
فى الوصف بخلاف صنيع الاوضح فخرج من الحد نحو لاهية قلوبهم والمراد بالوصف ما يأتى والاولى اسقاطه
وان كان ذلك انما يطرد فيه لانه قد يأتى فى غيره نحو لا نولك أن تفعل فانهم اعربوا نولك مبتدأ وان تفعل
فاعله أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان الا ان يراد الوصف ولو بالتأويل ويدعى أن المضاف والمضاف
اليه كالشىء الواحد بقى انهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجاز هذا لانه فى معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فعل
بل صفة النكرة بعده مغنية عن الخبر كما صرح به فى التسهيل وأشار لقول آخر انها تجعل خبرا وقوله رافعا
أى من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتف به لان الحسن قام مقام
موصوفه وهو الشىء لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه وصف على أنه لا حاجة لذلك لان مرفوع
الوصف خبر لا مغن عنه وقوله لما انفصل أى لاسم مستقل غير مفتقر الى الاتصال بغيره فخرج الضمير المتصل
فانه لا يسد مسد الخبر فلا يقال فى أقائم زيد وقاعد ان قاعد مبتدأ وضميره المستتر فيه سد مسد الخبر قال
المصنف فى الحواشى خرج عن قوله لما انفصل حكاية المازنى أقائم أخواك أم قاعد ان فقاعدان مبتدأ لانه
عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون فى الثوانى ثم قال
وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان وان المعطوف الجملة انتهى والوجه انه انما أغنى فيه فاعل المبتدأ عن
الخبر وان لم يكن بارزا وتقييدهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء على ان المراد البارز ولو حكما والضمير
المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لامكان التنازع والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير
المنفصل ولو عبر بقوله لما استقل كان أظهر لئلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك غير متعين
اتفاقا بل صرح ابن الحاجب فى الامالى بان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحكى الاجماع فى ذلك لكن نسب
الى الوهم فقد ورد السماع بالجواز وقوله وأغنى أى ذلك المنفصل عن الخبر احترازا من نحو أقائم أبواه
زيد فقائم ليس مبتدأ اذ لا يغنى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه ضرورة
التباسه بالضمير المفتقر الى زيد المعود عليه فيتعين كون زيد فى المثال المذكور مبتدأ وقائم خبره مقدم
عليه وأبواه مرفوع بقائم وفيه نظر اذا علم المرجع كما اذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه اذ هو بمنزلة

الالفية لفظا أو حكما
مخبرا عنه أو وصفا رافعا لما
انفصل وأغنى عن الخبر

أقائم أبوا زيد وذلك يحسن السكوت عليه قطعا والاغناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفى فيه أن بواسطته وحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى صادق مع عدم الامكان فاندفع انتقاد الدمامينى فى شرح التسهيل حيث قال انه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلا حتى يحذف ويغنى عنه غيره أو يسد مسده ولو تكلف له تقدير خبر لم يات اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف ورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم آخر انه الذى يليه (قوله والخبر الخ) أورد انه يلزم الدور اذ الخبر حينئذ يتوقف على المبتدا والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبرا عنه وهو مشتق من الخبر وأجيب بالمنع اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوى والتعريف صادق على نحو النار حارة لحصول الفائدة فيه باصل الوضع وعلى نحو شعرى شعرى لانه بتأويل شعرى الآن شعرى الذى تعهده وعلى خبر المبتدأ الثانى لحصول الفائدة به بحسب الاصل قبل ان تجعل جملته خبرا ولا يرد ان الجملة الواقعة خبر الاسناد فيها فلا يكون فيه الفائدة التامة المرادة هنا ولا يصدق على يضرب فى زيد يضرب أبوه لانه خارج بالحصر المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون لغيرهما مدخل فاندفع انه حصلت به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملة بقى ان التعريف منتقض بنحو ذاهبة من زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب (قوله لمن يرى أنه أصل المرفوعات) ممن يرى ذلك سيبويه ووجهه انه مبدوء به فى الكلام وانه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تاخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير (قوله نظرا الى أنه أصلها) عزى القول بذلك للخليل ووجه بان عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى وانه انما ارتفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل فى الاعراب أن يكون للفرق بين المعانى (قوله لا يجدى فائدة) تعقبه الدمامينى بان فائدته تظهر فى أولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا ما يصلح لهما كما اذا قيل من قام فتقول فى جوابه زيد فانه يحتمل كونه مبتدأ أو كونه فاعلا فحينئذ يترجح تقديره ما قيل انه الاصل ثم أورد ان الترجيح هنا بمطابقة السؤال فانه جملة اسمية وأجاب بانه اسمية فى الصورة وفعلية فى الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا مانع من تعدد المرجح فيكون الترجيح بالاسمية لا ينافى الترجيح بغيرها فتدبر (قوله لمن يعتقد عدم ايمانه) أى كقول الشخص لمخاطب اعتقد عدم ايمان القائل ما ذكر ولعل هذا مبنى على مذهب من يشترط فى الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفى بالفائدة الوضعية أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام (قوله أصحها الخ) ابهم المصنف الرافع ليكون جاريا على كل الاقوال (قوله وهو التجرد الخ) مر فى رافع المضارع ما يتعلق بكون التجرد عاملا والمراد للاسناده الى غيره كالوصف أو اسناد غيره اليه كالاسم وأل فى التجرد للعهد أى التجرد المعلوم وهو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية حقيقة أو حكما فدخل ابتداء المبتدا المقرون بالحرف الزائد أو ما أشبهه وخرج تجرد المضارع وقيل الحق انه تجرد للاسناد فهو ابتداء ولا يلزم ذلك ان المضارع واقع مبتدأ بقى ان التعريف لا يتناول ابتداء المبتدا الذى لا خبر له ولا مرفوع يغنى عن الخبر نحو غير قائم الزيدان وأقل رجل يقول ذلك الا زيد (قوله وصح رفعه به الخ) جواب عما اعترض به على القول بان الرافع المبتدأ واعترضه أيضا ابن عصفور بان العامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدا يجوز تقديم الخبر عليه وأجيب بان ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل والحمل عليه وعمل المبتدا بطريق الاصالة وبان المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر أدى الى اعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير تبعية ولا نظير لذلك وأجيب بان ذلك انما يمتنع اذا اتحدت الجهة وهى هنا مختلفة لان طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر (قوله عمل فيه عند طائفة) أى وان كان الفعل لا يعمل فى الفعل لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه (قوله واعلم ان الأصل فى المبتدا أن يكون معرفة) وأما الخبر فالاصل تنكيره لانه مسند فاشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير اذ هما من عوارض الاسم ولا يصح

والخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور وبدأ هنا وفى الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعا لمن يرى انه أصل المرفوعات وخالف فى الشذور فبدأ بالفاعل نظرا الى أنه أصلها كما قال وذهب جمع الى أن كلا منهما أصل واختاره الرضى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى فائدة (المبتدأ والخبر) كلاهما (مرفوعان) باتفاق (كالله ربنا ومحمد) عليه الصلاة والسلام (نبينا) لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا فى رافعهما على أقوال أصحها ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية للاسناد والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان يقع جامدا لان أصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا لازما كما أن فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة واعلم ان الاصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ

تجريد الاسم عنهما لجردناه مما يطرأ أو يحتاج الى علامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل وهو التنكير وأما التعليل بانه مسند فينبغي أن يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغي أن يكون معلوما والذى ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه (قوله والاخبار عن غير معين لا يفيد) أى غالبا وأورد ان هذه العلة لا تقتضى خصوص التعريف بان يكون معلوما بوجه ما بحيث يفيد الحكم عليه والكلام فى مبتدأ يخبر عنه كما يدل عليه الكلام اذ الوصف الرافع المكتفى به لا ينفك عن كونه نكرة (قوله يخصص بالحكم المتقدم عليه) أورد انه يقتضى ان يجوز الابتداء بالنكرة عند تقدم الخبر وان لم يكن مختصا ويجاب بانه اذا لم يكن فى الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع من استماعه ويستمر على انصرافه لان الاسم لم يوضع أصالة لينسب الى غيره فلا يكون نكرة متعينا لان يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو بقرة تكلمت وحصاة سبحت فانه صحيح مع تقديم المبتدأ النكرة المحضة لان الحكم لما كان غريبا عادت النفس الى الاصغاء فيحصل المقصود وأما الفعل فوضع اصالة لينسب الى غيره ولا يصلح الا لذلك فلا ينفر السامع عند سماعه لعلمه بانه حديث عن الآتى بعده فينتظره (قوله وهذا وهم الخ) اعترض بان الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا والجاهل انما هو السامع اذ هو الذى يختلف الحال بالنسبة اليه فى التعريف والتنكير (قوله والفائدة تحصل) ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن (قوله فى الغالب) من غير الغالب اذا لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار فان الفائدة تحصل بقولك رجل قائم فى الدار ولا تخصص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفائدة جاز الاخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أم لا واستحسنه الرضى وقال ضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شئ واحد (قوله اذا تخصصت) أى تعينت وقل اشتراكها وابهامها أعم من أن يكون التخصيص حقيقيا كما فى النكرة الموصوفة أو حكميا كما فى النكرة المقدم عليها حكمها (قوله الى نيف وثلاثين موضعا) فى الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوى العين من ناف ينوف (قوله وذكر بعضهم الخ) هو أبو حيان قال فى منظومته

وكل ما ذكرت فى التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وذكر المصنف فى الشرح عقب ذلك قوله فليتأمل ويحتمل ان مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما فى رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصوده التنظير فيه لما فيه من التكلف والاوفق بجزمه فى المتن الاول وأورد ان العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل التعميم تخصيص وأجيب بانه ليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص وهو ان تجعل لبعض الجملة شيأ ليس لسائر امثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبئ عنه قول الشارح الآتى فاشبهت الخ ولا شك ان بذلك تنقطع الاحتمالات ويتعين ان المحكوم عليه كل فرد (قوله ان عم الخ) أى بذاته كاسماء الشروط والاستفهام أو بغيره كالنكرة فى حيز النفى والاستفهام الانكارى وسواء كان العموم شموليا أو بدليا كما فى النكرة بعد الاستفهام الغير الانكارى ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلى لان عمومها متوهم بخلاف ما ذكر فانه نص (قوله فاشبهت المعرف بال الجنسية) عبارة التصريح الاستغراقية وهى أظهر لان الجنسية أعم فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع فى سياق النفى من حيث ان الاول معرفة والثانى نكرة مع تساويهما فى المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا للمعين فهو معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين لعارض أم لم يتعين واللام وضعت للتعريف وأداة النفى لم توضع لذلك (قوله ومنه أإله مع الله) لعل وجه الفصل الاشارة الى الخلاف فى نحو المثال لان ابن الحاجب اشترط فى الاستفهام المسوغ للابتداء أن يكون بالهمزة المعادلة بأم (قوله ولعبد مؤمن) قال المصنف فى تذكرته الأولى جعل المسوغ فى ولعبد مؤمن لام الابتداء (قوله لان الوصف الخ) اقتضى المقام جواز حيوان آدمى فى الدار لان المبتدأ موصوف وامتناع آدمى فى الدار لعدم الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناهما وأجاب الاستاذ

يخبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان القصد من الكلام اعلام السامع بما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها أحد وانما يجهل الامور الجزئية وأورد على الاول مجئ الفاعل نكرة وهو مخبر عنه وأجيب بان الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضى وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة الا اذا أفادت والفائدة تحصل فى الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهى كثيرة وأنهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال (ويقع المبتدأ نكرة ان عم) كل فرد من جنسه (أو خص) فردا من ذلك الجنس فالعام (نحو ما رجل فى الدار) لان النكرة فى سياق النفى تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الجنسية (و) منه نحو (أإله مع الله) وكل له قانتون ومن يقم اقم معه (و) الخاص نحو (لعبد مؤمن خير من مشرك) لان الوصف يخصص الموصوف

الصفوى تبعا للعصام بأن العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها فالفرق بين ماذكر لا أمر معنوى بل لقاعدة حكموا بها ظهر أثرها فى مواضع أخر طرداً للباب انتهى وفى التصريح ولا بد فى هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والأورد على الظرف والجرور وعند الناس درهم وفى الدنيار جل وعلى النفى ما جار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة فى الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمله مع كلام الصفوى (قوله ويحتمل أن يكون من الاول) اشارة الى كلام ابن الحاجب فانه جعل المسوغ فى الآية كون النكرة فى معنى العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة وأطال فى بيان ذلك كما نقله الدمامينى (قوله كتبهن) أى أوجبهن يحتمل أنه خبر وأنه نعت لصلوات والخبر قوله فى اليوم والليلة وهذا أولى اذ يلزم على الاول أن فى اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة الا أن يجعل الجار والجرور على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله أمر بمعروف صدقة) التخصيص فيه بالعمل اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر (قوله رجل جاءنى) ليس فيه صفة مقدرة حتى يكون مما تقدم (قوله ويقع الخبر جملة) المراد به ما ليس جملة بقرينة مقابلته بها فيشمل المثنى والمجموع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه وعرفه بعضهم بما العوامل الاسماء تسلط على لفظه عاريا من اضافة وشبهها أو ملبسا باحدهما نحو زيد منطلق وعمرو قائم أبوه وذكر ابن مالك ان قولك قائم أبوه من هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ومر بيانه فى بحث الكلام بما لا مزيد عليه وقدم المفرد لانه الاصل فى خبر المبتدأ لان الخبر متحد بالمبتدأ دائما ولا يتصور الاتحاد بلا تأويل الا فى المفرد (قوله جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ) المراد بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه نحو هذا زيد وهذا أسد مشيرا الى السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بالمشتق لان الجامد لا يصلح لتحمل الضمير الا على تأويله بالمشتق والجامد اذا كان خبرا لا يحتاج الى ذلك لانه يكفى فى صحة الاخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ وخالف الكسائى فى ذلك فذهب الى ان الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك اطلاقه وقال الاشبه أن يكون حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى ملازم لا ينفك عنه كالاقدام والقوة للاسد وهذا يرجع للوفاق فى المسئلة لان ما قيد به معنى التأويل بالمشتق ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه الى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن الرمانى قال أبو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو (قوله ومشتقا فيتحمله) المراد بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات كذا فى شرح الكافية لابن مالك وفى تعليق المصنف المراد بالجامد فى هذا الباب وباب النعت ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه فتدخل أسماء الزمان والمكان والآلة وبالمشتق ما أخذ من مصدر لذلك قال ويستثنى المشتق الذى جرى مجرى الجامد فلا يتحمل ضميرا نحو هذه البطحاء وانما تحمل المشتق الضمير لانه بمنزلة الفعل فى المعنى فلا بد له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل اما ظاهرا أو مضمرا ولا يتحمل الا ضميرا واحدا وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران أحدهما للمبتدأ والآخر للموصوف الذى صار خلفا عنه نحو زيد ضارب أى رجل ضارب وان كانت صلة أل ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذى صار خلفا عنه ولأل فاذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه (قوله ما لم يرفع ظاهرا) أى لفظا نحو الزيدان قائم أبواهما أو محلا نحو الكافر مغضوب عليه اما اذا رفع ظاهرا فانه لا يرفع ضميرا (قوله أو ضميرا بارزا) فان رفع ضميرا بارزا لم يتحمل ضميرا نحو زيد قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أى بدلا منه ومنه ما سيأتى فى قوله ويجب ابراز المتحمل (قوله ويجب ابراز المتحمل) بفتح الميم (قوله اذا جرى الوصف على غير من هو له) أى على مبتدأ غير الاسم الذى الخبر له مثال ما ألبس غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام فان كانت لزيد فقد جرى الوصف على من هو له وانما وجب الابراز اذا كان اللبس مأمونا نحو غلام هند ضاربها هى اجراء لهذا

النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذى لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول أيضا (و) من الخاص قوله عليه الصلاة والسلام (خمس صلوات كتبهن الله على العباد) لتخصيصه بالاضافة وقوله أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وقولك رجيل جاءنى لانه بمعنى رجل صغير جاءنى (و) يقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا ومشتقا فيتحمله ما لم يرفع ظاهرا أو ضميرا بارزا ويجب ابراز المتحمل وان أمن اللبس اذا جرى الوصف على غير من هو له

النوع من الخبر على سنن واحد وما ذكر من ابراز المتصل لا يأتي على قول الرضي ان البارز تأكيد للمستتر أما اذا جرى الخبر لمن هو له فيستتر فيه وجوبا لان الابراز موضوع لكون الخبر لغير من هو له فاذا وقع الابراز مع كون الخبر لمن هو له لم يفهم منه الا كون الخبر لغير من هو له هذا حيث يتأتى الالباس اما حيث لا يتأتى نحو زيد هند ضاربته هي فينبغي جواز ابراز هي على الفاعلية على ما أجازه سيبويه في مررت برجل مكرمك هو من جواز فاعلية هو هذا تحرير المقام ومثل الوصف فيما ذكر الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال الرضي وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أو لم يلبس انتهى لمخالفته للمنقول وانما اقتصر على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد وحكم المشتق اذا وقع حالا أو نعتا كحكمه اذا وقع خبرا قال أبو حيان الا في مسئلة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فلم يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه عائدا على الابوين المضافين الى ضميره فصار كأنه قال مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه ولك أن تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن أبواه جميلان فليتأمل (قوله ويقع الخبر جملة) لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له قال في المغني وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما أو ظننته قائما وللدماميني في هذا المقام ما ينبغي مراجعته وقضية اطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو انشائية أو قسمية أو مصدرة بان أو حرف تنفيس حتى يصح زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك خلافا لابن الانباري حيث منع وقوع الطلبية خبرا لانها لا تحتمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك ورد بان الخبر الذي حقه ذلك ما قابل الانشاء لا خبر المبتدأ بل هو ما أسند للمبتدأ الا ترى انه يقع مفردا اجماعا ولا يحتمل ذلك وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله وادعى في المطول ان تقدير القول تعسف ونازعه السيد بما حاصله انك اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال الزيد الا باعتبار تعلقه به أو كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقول في حقه لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب الاول أي طلب ضربه لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه قال الرضي والاولى الجواز اذ لا معنى للمنع وفي المغني ان المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليست كجملة الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى واما كون جملة القسم انشائية ثم رد كلا من التعليلين ثم ينبغي الوقوف عليه فانظره في الباب الثالث (قوله فيها رابط الخ) انما احتاجت اليه لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر (قوله اسمية كانت أو فعلية) تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة (قوله ويجوز حذفه ان علم) أي بقرينة واحترز به من نحو زيدا أكرمته في داره فلا يجوز أكرمت في داره ولا أكرمته في دار ومن نحو الرغيف أكلت منه وكان ينبغي ذكر هذا بعد الضمير لانه الذي يحذف (قوله ونصب بفعل الخ) سيأتي في كلامه مثال ما نصب بفعل ومثال المنصوب بوصف الدرهم أنا معطيكه أي معطيك ومثال المجرور باسم الفاعل * وما كل من وافى منى أنا عارف * وأفهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو الزيدان قام أو بغيره نحو زيد هو القائم أو زيد القائم هو وبه صرح الرضي وشمل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو زيدان كان قائما يقوم عمرو فلا تقول زيدان قائما يقوم عمرو ومثل ان لو فانه يكثر حذف كان بعدهما وابقاء الخبر هذا وفي المغني ما نصه يحذف مرفوعا أي ولهذا ربطه يحذف مرفوعا نحو ان هذان

ويقع الخبر (جملة لها) أي فيها (رابط) وجوبا يربطها بالمبتدا الذي سيقت له اسمية كانت أو فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل أو وصف أو جر باسم فاعل أو حرف تبعيض أو ظرفية أو مسبوق بمماثل لفظا ومعمولا نحو وكلا وعد الله الحسنى وقوله

أصخ فالذى توصى به أنت مفلح ورابط الجملة بما هى خبر عنه أوصلها فى المغنى الى عشرة على خلاف فى بعضها واقتصر منها هنا على أربعة أحدها الضمير وهو الاصل فى الربط ومن ثم يربط به مذكورا (كزيد أبوه قائم) وعمرو قام أخوه ومحذوفا كما مر (و) الثانى الاشارة نحو (ولباس التقوى ذلك خير) ان قدر ذلك مبتدأ ثانيا والا بان قدر تابعا اللباس على انه بدل أو عطف بيان فالخبر مفرد والثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو زيد قام زيد وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتعظيم نحو (القارعة ما القارعة) فالقارعة مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما خبر الاول والتقدير القارعة أى شئ هى كما تقول أى رجل زيد اذا أردت التعظيم والتفخيم لشانه (و) الرابع العموم بان تكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعم من المبتدا فيكون المبتدا داخلا تحته نحو (زيد نعم الرجل) فأل فى الرجل للجنس وهو مشتمل على كل أفراده وزيد فرد منها فدخل فى العموم فحصل الربط ومنه قوله وأما الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم تبع فيه هنا وفى أوضحه جماعة من النحاة وذكره فى المغنى كالمتبرى منه ثم قال ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل فى الدار وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه

لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا الخ وأفهم أيضا ان المجرور باضافة غير صفة لا يحذف نحو زيد أبوه قائم ومثال المجرور بحرف تبعيض اذا الناس اذ ذاك من عز بزأى منهم والمجرور بحرف ظرفية *ويوم نساء ويوم نسر* أى فيه ومثال المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر حكمة التمثيل لاول الصور وآخرها فافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو زيد مررت به ووقع لابى البقاء فى قوله تعالى فى سورة الاعراف والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم أن الذين مبتدأ وما بعدها خبر والعائد محذوف أى لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور المذكورة واعلم ان فى التسهيل بعد ان قال وقد يحذف الى آخره قال ما نصه وقد يحذف باجماع ان كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار ويضعف ان كان المبتدأ غير ذلك ونازعه الدمامينى فى الاجماع لكن صنيعه يقتضى ان حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغى ادراجه فيه كما صنع الشارح ثم انه على كلام التسهيل ينظر ما مثال المنصوب بالفعل فقد مثله المرادى بثلاث كلهن قتلت عمدا وغيره بقوله تعالى أفحكم الجاهلية يبغون قال الدمامينى وفيهما نظر لان كلا من المسئلتين سيأتى فلم يتحقق الا آن له مثال سالم من النظر فحرره وان الحذف فى غير مسئلة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف ما يفهمه قول الشارح ويجوز حذفه (قوله اصخ الخ) صدر بيت عجزه *فلا تك الا فى الخيار منافسا* والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العائد المجرور لكونه قد جر بحرف سابق عليه مماثل للجار لفظا ومعمولا واصخ استمع (قوله واقتصر منها هنا على أربعة) الخامسة اعادة المبتدأ بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له السادسة ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس السابعة ان يعطف بالواو ومثل ذلك الثامنة شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسعة أل النائبة عن الضمير العاشرة كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى (قوله وهو الاصل فى الربط) اذ هو موضوع لمثل هذا الغرض قال فى المغنى قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل ربط وذلك فى ثلاث مسائل احداها أن يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو أو ثم هو والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة أن يكون بدلا نحو حسن الجارية أعجبتنى هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو فى التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من يجعل العامل فى البدل نفس العامل فى المبدل منه أن تصح المسئلة (قوله ومن ثم يربط به الخ) وأما غيره فلا يربط به الا مذكورا لان وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير (قوله نحو ولباس التقوى الخ) اشارة الى رد قول ابن الحاج ان المسئلة مخصوصة بما اذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة البعيد ثم التمثيل بالآية على قراءة الرفع وقرأ نافع وابن عامر والكسائى بالنصب نسقا على لباسا اى أنزلنا لباسا موارايا وزينة وأنزلنا أيضا لباس التقوى (قوله بدل أو عطف بيان) اى لا نعت خلافا للفارسى ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت (قوله اعادة المبتدأ بلفظه) أى ومعناه كما فى الاوضح (قوله فى مقام التهويل الخ) أى فوضع الظاهر موضع المضمر لهذا السبب وهو فى معرض ذلك جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قائم أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله التهويل) أى التخويف (قوله والقارعة خبره الخ) يجوز ان تكون القارعة مبتدأ وما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أى شئ هى (قوله والتفخيم) عطف تفسير (قوله أعم من المبتدا) أراد باعميته منه صدقه عليه حتى لا ينافى قوله فأل فى الرجل للجنس ولا ما قرروه فى باب نعم وبئس من أن أل فى فاعلهما للجنس دون الاستغراق (قوله وهو مشتمل على كل افراده) أى صادق عليه (قوله كالمتبرى منه) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ (قوله بما هو مذكور فيه) هو ان الرابط فى المثال المذكور اعادة المبتدأ بمعناه بناء على انه من الروابط كما أجازه أبو الحسن مستدلا بقوله تعالى والذين يمسكون

بالكتاب واقاموا الصلاة انا لانضيع اجر المصلحين وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف
على الذين يتقون الى غير ذلك وعلى القول بان أل فى فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس وفى البيت اعادة المبتدأ
بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لاصبر له عنها الا انه لاصبر له عن شئ انتهى قال الدماميني ظاهره
ان العموم جاء من قبل أن الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم
بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من فى العالم وانما قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله
للعموم غلط انتهى بقى انه قد يقال العموم باعتبار انه ليس لاحد عنها صبر وفى العينى والشاهد فيه حيث
سد العموم هنا مسد الضمير الراجع الى المبتدأ لان قوله فلا صبر نفى أن يكون لاحد صبر عنها وهو عام فصبره
داخل فيه هذا وفى التصريح والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لاغير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا
والزيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص
سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين أما العبيد فذو عبيدى وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم
وأما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء ثم أورد البيت] وأجاب عنه
وحاصل هذا انه لابد فى هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح مقصود وكان المناسب لما ذكره فى مسوغات
الابتداء بالنكرة أن يقيد الربط بها بذلك ثم يقول والاولى الربط بالاشارة كذا الخ فان ما سلكه هنا
يوهم ضعف الربط بما عدا الضمير واعلم أنه قال فى الجامع أو اعادة المبتدأ بلفظه والاصح انه ليس ضعيفا
ولا خاصا بالشعر ولا بموضع التفخيم نحو الحاقة ما الحاقة لاجازتهم أهل زيدا أحرز زيدا انتهى (**قوله نفس
المبتدأ فى المعنى**) المراد بالنفس هنا ذات الشئ والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى انها وقعت خبرا عن
مفرد مدلوله جملة كما قاله ابن مالك فى شرح التسهيل فاندفع انه ان كان المراد انها نفسه بحسب المفهوم
فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل والحاصل ان حق الخبر ان يكون صادقا على
المبتدأ على معنى ان ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذى يعبر عنه بهو هو وهذا يقتضى اتحادهما ذاتا
وتغايرهما مفهوما فان تغاير الذات ينافى هو هو واتحاد المفهوم يمنع اسناد أحدهما الى الآخر فان
الاسناد نسبة والنسبة مستدعية للمنتسبين المستلزمة للاثنينية المنافية لاتحاد المفهوم على انه يمكن اختيار
الثانى وكون كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة فى زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد
مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أى قائم الاب (تنبيه) كل من الخبر المشتق وغيره مغاير
للمبتدأ لفظا والا لزم الغاء الحمل متحد به معنى والا لزم حمل أحد المتباينين على الآخر حمل هو هو ويتحد به
لفظا الا على الشهرة وعدم التغير كقوله شعرى شعرى أى شعرى على ما ثبت فى النفوس من جزالته لم يتغير
عن ذلك وقال ابن الحاجب انه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشئ بنفسه باعتبارين أى وشعرى
الآن مثل شعرى فيما مضى أو لكل منهما متعلق مغاير لمتعلق الآخر نحو والسابقون السابقون أى
الى الخيرات والى الجنات ومغاير له لفظا ومعنى دال على التساوى حقيقة نحو وأزواجه أمهاتهم أى
مساويات لامهاتهم فى التحريم والاحترام أو مجازا كقوله

وجاشع قصب نخوت أجوافها ✻ لو ينفخون من الخوارة طاروا

أى مساوون للقصب الخاوية الاجواف فى طيرانها بالنفخ أو قائم مقام مضاف نحو هم درجات عند الله أى
ذو درجات أو مشعر بلزوم حال يلحق بمجاز العين بالمعنى نحو زيد صوم جعل نفس الصوم مبالغة وليس
بتقدير ذو لانه يصدق على القليل والكثير ولا يقال زيد صوم الا اذا أدمن الصوم والمعنى نهاره صائم (**قوله
ضمير المسؤل**) وهو الله عز وجل (**قوله أو بدل**) أى بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من
المعرفة اذا استفيد منها مالم يستفد من المبدل منه وأجاز الزمخشرى ان يكون خبر مبتدأ محذوف وأبو البقاء
ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه أحد فى وصفه مثل الوجوب
واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات أى لا تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل

على ذلك بقوله (الا فى نحو
قل هو الله أحد) مما الجملة
المخبر بها نفس المبتدا فى
المعنى أى فلا تحتاج الى
رابط اكتفاء بها عنه لانها
مفسرة للمبتدأ والمفسر
عين المفسر هذا ان قدر هو
ضمير الشان والا بان قدر
ضمير المسؤل عنه فالخبر
مفرد وهو الله وأحد خبر
بعد خبر أو بدل قال
الدماميني

الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد ولم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمه بصمديته بخلاف أحديته (قوله والتحقيق ان مثل هذا الخ) هو واضح فى غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن اذ من المعلوم انه ليس المراد بها اللفظ ولا يخفى ان المصنف لم يمثل الا بها ولم يذكر الشارح مثالا غيرها فلا وجه لايراد الشارح هذا التحقيق عند أهله هذا ويمكن الاعتذار بأنهم نظروا للاصل فاطلقوا انه جملة باعتبار انه مركب اسنادى غايته التجوز (قوله بل بالمفرد) يؤيده ما صرح به فى المغنى ان الجملة التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع فاعلا (قوله ويقع الخبر) أى فى الظاهر قال بعضهم تسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز لانه ليس نفس المبتدا أولا مشتبها به المبتدا ولان الظرف ليس بمرفوع انتهى وقد يقال انه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتماد المصنف ان الخبر المتعلق المقدر (قوله أيضا) أى كما يقع جملة (قوله منصوبا) قيد بذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينفك عن النصب لئلا يتوهم انه لا يقع خبرا ما دام منصوبا فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ معنى وليحترز عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا تركه فى هذا المختصر وسنبينه (قوله لفظا) أى ان كان معربا فان كان مبنيا كان منصوبا محلا (قوله بما تعلق به) وهو الاصح وقيل الناصب له المبتدأ وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاول فى المعنى ورد بمخالفته المشهور من غير دليل وبانه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة ورد بأنها معنى لا تختص بالاسماء دون الافعال فلا يصح أن تكون عاملة لان العامل اللفظى شرطه أن يكون مختصا فالمعنوى الاضعف أولى (قوله منصوب أيضا محلا بذلك) أى بما يقع به والتحقيق ان الذى فى محل نصب هو المجرور وحده لان الجار هو الموصل للعامل اليه كالهمزة والتضعيف لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا فى اللفظ وقالوا انهما فى محل نصب (قوله كالحمد لله) توهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور وفاء لا بناء على عمل الظرف وان لم يعتمد وان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور معمول للمصدر واللام للتقوية كما فى قولك أعجبنى الحمد لله (قوله بالمعنى المتقدم) أى فى الموصول والتقييد بالتمام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت أو خصت الذى هو عبارة عن حصول الفائدة وكانه لذلك حذف المصنف هذا القيد هنا بخلافه فى الموصول (قوله فلا يجوز زيد امس الخ) ظاهره ولو مع قرينة تدل على المتعلق الخاص أى سافر أمس وواثق بك لكن التعليل بعدم الفائدة يؤخذ منه جواز الاخبار مع القرينة (قوله ونحوه) نبه به على ان تعبيره بمستقر للتمثيل لا للتقييد (قوله بان المحذوف هو الخبر) هو الاصح وقيل الخبر هو الظرف والمجرور والعامل صار نسيا منسيا وقيل مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشئ فى الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقى باسم الخبر مجازا وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظى لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذى هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بانه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل بانه مجموعهما نظر الى المعنى المقصود (قوله منها ان اجتماع الخ) لك أن تمنع دلالة هذا على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز (قوله فانت لدى بحبوحة الخ) عجز بيت صدره * لك العز ان مولاك عز وان يهن * والهون بالضم الهوان والذل وبحبوحة الشئ بحاءين مهملتين وباءين مضمومتين وسطه قال الدماميني ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو كائن الذى هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنا فى البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد فى البيت وقال الشمنى الكون بمعنى الثبوت وهو الكون العام الذى يقدر انتهى وهذا لا يدفع كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقتضى للرسوخ وعدم التزلزل (قوله لامتناع ايلائهما الفعل) أى لا ظاهرا ولا مقدرا ورد بانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما والفاء بغير المفرد أو جملة

تبعا للمرادى والتحقيق أن مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما فى عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (و) يقع الخبر أيضا (ظرفا) زمانيا أو مكانيا حالة كونه (منصوبا) لفظا بما تعلق به (نحو والركب أسفل منكم) والرحيل غدا (و) يقع أيضا (جارا ومجرورا) منصوبا أيضا محلا بذلك (كالحمد لله) رب العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا أو مجرورا راجعا فى التقدير الى المفرد أو الى الجملة قال (وتعلقهما) حينئذ اما (بمستقر) ونحوه مما هو اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بأن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر الافراد وصححه فى الاوضح ورجحه ابن مالك بامور منها أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله * فانت لدى بحبوحة الهون كائن * ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به ومنها أن الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد أما واذا الفجائية لامتناع ايلائهما الفعل

(أو) بـ(استقر) ونحوه مما هو فعل وهو اختيار أكثر البصريين بخلاف المحذوف عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل أن يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة قال في المغني والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال (محذوفين) وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث

هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه في الاوضح لا الظرف وانما أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل قال في المغني وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى أي مقتول أو يقتل والأصل فيه أن يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه وفيه أيضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه عليه أنه اذا قدر في الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات*(فائدة)*اعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا أن المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا

تفريع

الشرط لانه لازم الحذف وهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات كما أجاب به الزعفراني وابن جني لما أجاز النصب في فاذا زيد ضربته وقال له ابن جني يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذور أعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم لو قدر قبل معموله أما لو قدر بعد المبتدأ بان يقال أما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا (قوله والاصل في العامل أن يكون فعلا) لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا وزمنا ومحلا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني (قوله والحق عندي الخ) أي لان المسألة متجاذبة الاطراف لان اصالة افراد الخبر واصالة الفعل في العمل متقابلان وتعين الاسم بعد أما واذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما لخصوص المحل فلا يصلح واحد منهما مرجحا وقول بعضهم في ترجيح الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل فيما ذكر ما نصه واذا تعين اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد غير جار على سنن الصواب لما علمت من تعين الفعل في الصلة (قوله وان جهلت المعنى الخ) معنى كلام المغني كما يعلم بمراجعته ان جهلت المعنى بان لم تدر هل أريد الماضي والحال أو الاستقبال وليس معناه ان جهلت المعنى بان لم تدر هل أريد معنى الاسم أو معنى الفعل وبه يعلم ما في كلام الشارح هذا وقال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال الشمني لا تهافت لان تقدير الوصف انما هو لصلاحه للازمنة كلها دون غيره انتهى بقي ان كلا منهما يقتضي ان المراد بالحال في قولهم الوصف حقيقة في الحال الحال الذي هو أحد الازمنة وهو ما جنح اليه الشهاب القرافي وبنى عليه الاشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القرآن والحق كما نبه عليه التقي السبكي ان المراد به حال التلبس فلا اشكال في كلام المغني (قوله وجوبا) لقيام القرينة وسد الظرف مسده (قوله الا شذوذا) منه *فانت لدى بحبوحة الهون كائن* (قوله وبجواز حذفه حينئذ) أي حين الدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو مقويا للدليل (قوله وقد يعرض الخ) فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها وهذا ما ذكره في المغني في الباب الثالث لكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو انه عامل في الظرف وأصل العامل ان يتقدم على المعمول الا أن يقدر المتعلق فعلا الخ (قوله ويلزم من قدر الخ) لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر لان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير وأجيب بان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فامتنع المقدر وان كان علة المنع لا توجد في المقدر (قوله ويتسلسل التقديرات) قال شيخنا لك أن تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله ما كان متعلقه خاصا) يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا (قوله انتقل الضمير الخ) هو مذهب البصريين وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق ثم الظاهر ان الانتقال مع الحذف ويحتمل أنه قبله ولا يضر انه يلزم

تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع لانا لانسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ الا أن يقال انه بعد الحذف ناب الظرف عنه فى تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف و يحتمل انه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ولا يضر انه يلزم حذف الفاعل لانه أمر اعتبارى تقديرى غير مستمر (قوله لاستقرار الضمير فيه) قضيته انه لا يسمى بذلك اذا رفع الظاهر نحو زيد فى الدار أبوه أو عنده أخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه الا أن يريد مامن شأنه أن يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحرر على انه لا يأتى على قول من يقول بحذف الضمير مطلقا أو اذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وان كان كونا خاصا وعلله بانه استقر فيه معنى عامله (قوله ليس بزائد) أى حقيقة أو حكما فشمل الباء ومن فى كفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله ولعل فى لغة عقيل نحو * لعل أبى المغوار منك قريب * ولولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير وانما لم يحتج الزائد لمتعلق لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر والزائد انما دخل فى الكلام تقوية له ولم يدخل للربط (قوله ولا مما يستثنى به) وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض وحينئذ فموضع المجرور نصب لانه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب فى قام القوم الا زيدا وترك عد كاف التشبيه من ذلك وان قال الاخفش وابن عصفور بانها لا تتعلق بشئ لانه اذا قيل زيد كعمرو فان قدر المتعلق استقر فلا دليل للكاف عليه أو فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف لما قاله فى المغنى والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر تدل على الاستقرار (قوله لا بد أن تتعلق بالفعل أو ما يشبهه) كقوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله أى وهو الذى هو اله فى السماء ففى السماء متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف ولا يوصف به وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود (قوله أو بما يشير الى معناه) عبارة المغنى أو بما فيه رائحة الفعل كقوله انا أبو المنهال منك فى بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد (قوله فى ثمانية مواضع) أحدها أن يقع صفة نحو أو كصيب من السماء الثانى أن يقع حالا نحو فخرج على قومه فى زينته فلما رآه مستقرا عنده فمعناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث أن يقع صلة نحو وله من فى السموات والارض الرابع أن يقع خبرا الخامس أن يرفع الاسم الظاهر نحو أفى الله شك السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه كقوله لمن ذكر ما تقادم عهده حينئذ الآن وأصله حين اذ كان ذلك واسمع الآن السابع أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لا كيدن أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح بالفعل فى ذلك وجبت الباء (قوله ولا يخبر باسم الزمان) أى منصوبا كان أو مجرورا بفى بل أو من فوعا فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحا وهذا تقييد وتفصيل لقوله ويقع الخبر ظرفا وزيادة فائدة (قوله المعبر عنه) أى عن اللفظ الدال عليه والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا ما اشتهر استعماله فيه فى الالفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته (قوله لعدم الفائدة) لان من شأن الذوات الاستمرار فى جميع الازمنة فلا فائدة فى الاخبار عنها بزمن مخصوص لانه لا فائدة لتخصيص شئ بزمان هو فى غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفائدة اما بناء على انه يشترط فى الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام أو بناء على انه يعتبر فى الفائدة الوضعية أن يكون الحكم مظنة أن يجهل وتقصد افادته والذوات التى لا تتجدد لكونها معلومة الوجود فى سائر الازمنة ليست كذلك بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلافها باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة (قوله كأن يكون المبتدأ الخ) قد يوجه حصول الفائدة فى ذلك بان اجتماع الذوات فى الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد ينتفى

لاستقرار الضمير فيه فهو فى الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة وهى فيه اختصارا لكثرة دوره بينهم كقوله فى المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شئ من متعلقه سمى لغوا أو ملغى كانه ألغى ولم يعتبر اعتبار الاول قاله الدمامينى *قاعدة* كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه والمتعلق اما أن يكون ملفوظا به أو مقدرا والمقدر اما واجب الحذف أولا وواجب الحذف فى ثمانية مواضع ذكرها فى المغنى (ولا يخبر) باسم (الزمان عن) المبتدا الجوهر المعبر عنه باسم (الذات) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا

الاجتماع فيه بخصوص البعض وقضيته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال الدماميني لا أدري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن انتهى وقيل وجه العموم صلاحية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر وقيل شموله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر الخاص لقرينة حالية أي داخلون في شهر كذا هذا وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناظم ما نصه سأل طالب أيجوز نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا يريدون في أم تتعين في فقلت مقتضى ضابطهم أن يجوز وظاهر أمثلتهم انه لا يجوز لانهم مثلوا بعده أمثلة التزموا فيها ذكر في (قوله وفهم منه ان المكان الى قوله وهو كذلك) أي ان أفاد فان لم يفد الاخبار بالمكان عن الذات أو المعنى امتنع نحو زيد مكانا والقتال مكانا وان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حينا امتنع ولهذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات ويفيد الاخبار به عن المعنى وان اسم المكان يفيد الاخبار به عن الذات وعن المعنى هذا وينبغي أن تلحق المعاني المستمرة كالالوان والطعوم والنعومة والخشونة لاستمرارها بالذات وكذا الطعوم الاصلية وقد تعرض للشئ طعم ولا يستمر فينبغي جواز الاخبار عنه بالزمان وكذا يقال في النعومة والخشونة اللذين يعرضان ويزولان والحركات التي لا استمرار لها فينبغي جواز الاخبار عنها بالزمان وشمل اسم المعنى أسماء الايام فيجوز الاخبار عنها بأسماء الزمان والاولى فيما يتضمن عملا كالجمعة والسبت والعيد والفطر والاضحى الرفع لغلبتها في معنى الايام ويجوز النصب نظرا للعمل كالاجتماع والسكون والعود بخلاف ما لا يتضمن العمل كالاحد فيجب فيه الرفع ولا يجوز النصب لانه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم وأجاز الفراء وهشام النصب لتأولهما اليوم بالآن فمعنى اليوم الاحد الآن الاحد والآن أعم فصح أن يكون ظرفه قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم *(فائدة)* اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو وحمله وفصاله ثلاثون شهرا أو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي خلافا للكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا وأوجب الكوفيون النصب وان وقع لا في الاكثر فالاغلب نصبه أو جره بفي وفاقا معرفا كان الزمان أو منكرا نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما الحج أشهر معلومات فلتأكد أمر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة وربما رفع نحو موعدكم يوم الزينة واذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك امتنع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو

أنت مني مكان قريب * ودارك مني يمين أو شمال

وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ أي مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أي أنت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ويكثر رفع المحدود المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدرا اضافة بعد اليه نحو زيد مني يومان أو فرسخان وأما المبهم نحو أنت مني زمان فلا يجوز رفعا ولا نصبا وكذا المختص نحو زيد دارك أو بستانك وغير المتصرف نحو فجوة يلزم النصب على الظرفية ويتعين النصب في نحو أنت مني فرسخين أي من أشياعي ما سرنا فرسخين وهذا تفسير معنى لا لفظا فلا يرد عليه أنه لا دليل على المحذوف وأنه يلزم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما أوردوه وان أردت تفصيل المقام فارجع الى الرضي وشرح التسهيل (قوله والمراد بالوصف الخ) مثال لاسمي الفاعل والمفعول ومثال الصفة المشبهة ما أحسن وجهه ومثال اسم التفضيل ما أفضل منك أحد

نحو نحن في شهر كذا أو في زمان طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد امامك وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفائدة (و) أما نحو قولهم (الليلة الهلال) مما ظاهره انه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو (متأول) بحذف اسم معنى مضافا هو المبتدأ في الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدأ ما لا خبر له لانه في معنى الفعل لكن له مرفوع يغني عنه نبه عليه بقوله (ويغني عن الخبر) في حصول الفائدة (مرفوع وصف) يكتفي به فاعلا كان أو نائبه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (معتمد) ذلك

وهل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره ومثال المنسوب بما قرشى أبو الثوأقرشى أبو الثو المعنى أمنسوب الى قريش أبوالك (قوله ليصح الاكتفاء بالمرفوع) هذا ما رجحه فى المغنى وقيل هو شرط للعمل (قوله حرفا كانت أو اسما وقوله أو أداة نفى كذلك) أى حرفا أو اسما هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان عليهما اذ لم يسمع سواهما لكن لابد أن يكون الباقى صالحا لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن (قوله أقاطن الخ) صدر بيت عجزه * ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا * والقطن الاقامة والظعن الرحيل والظاهر ان العطف فى أم نووا من عطف الفعلية على الاسمية والشاهد فى البيت ظاهر (قوله ليس قائم الزيدان) الوصف بعد ليس مرفوع على انه اسمها وفاعله سد مسد خبرها وفى شرح العمدة ان النواسخ لا تدخل على المبتدا الذى له مرفوع يغنى عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الاسماء كما لا تعمل فى الفعل ومن مقتضى هذا ان لا يعمل فيه الابتداء لانه من عوامل الاسماء لانه معنى فاشبه المعنى الذى يرفع به الفعل اذا قيل أيقوم زيد فجاز ان يعمل فيه (قوله غير ماسوف الخ) قائله أبو نواس وغير مبتدا وهو فى معنى النفى والوصف بعده مخصوص لفظا بالاضافة وهو فى قوة المرفوع بالابتداء فكأنه قيل ما ماسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن والنائب عن الفاعل الظرف وهذا ما قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك وفى البيت اعرابان آخران ذكرهما المصنف فى المغنى فى بحث غير (قوله خليلى الخ) صدر بيت عجزه * اذا لم تكونا لى على من أقاطع * والشاهد فى أنتما السده مسد الخبر بعد النفى وهو ضمير منفصل وهو وقوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم مما يقطع به على مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على انه فاعل به لان القول بان الضمير مبتدا يؤدى فى البيت الى الاخبار عن المثنى بالواحد وفى الآية الى فصل العامل من معموله باجنبى انتهى وأجيب عن الاول باحتمال أن يكون أنتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف بعهدى والتقدير أنتما يا خليلى اذا لم تكونا لى على من أقاطع فما أحد واف بعهدى وعن الثانى بان عن آلهتى متعلق بمحذوف والتقدير أراغب أنت ترغب عن آلهتى وما أجاب به فى التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يجدى لما صرح فى الامالى من أن الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا كما مر (قوله شرط لازم الخ) جوز الاخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدا من غير اعتماد (قوله وما أوهم الخ) منه قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

نخبير مبتدا او بنو لهب فاعل به لا خبر والا لزم عدم المطابقة وتاويله ان فعيلا يستوى فيه المذكر وغيره على حد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله الابتدائية) أى فيكون المرفوع مغنيا عن الخبر وقوله والخبرية فيكون المرفوع مبتدأ مؤخرا (قوله الا فى نحو الخ) لانه يلزم على الثانى عدم تطابق المبتدا والخبر فى التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الرافع لضمير المؤنث الحقيقى وذلك لا يجوز وأفهم الحصر انه لا يتعين فى أراغب أنت عن آلهتى خلافا لمن عينه وعلله بانه على الثانى يلزم الفصل بين أراغب ومعموله وهو الظرف باجنبى لان اللزوم ممنوع كما عرفت ولا فى أقائم رجل كما قيل لانه على الثانى يلزم وقوع النكرة مبتدأ بلا مسوغ وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص (قوله وهذا يقدح الخ) أى جواز الوجهين وأجيب عن القدح بان اللازم هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين هنا مخالف للاصل لان جعل المبتدا مسندا او تاخيره خلاف الاصل بخلاف الوجهين فى قام زيد فان كون زيد فاعلا موافق للاصل فسبق الذهن اليه فيحصل الالتباس وأوردا انهم أجازوا فى جئت أنا وزيد وجهين مع ان أصل الواو أن تكون للعطف وأجيب بان الحمل على الوجهين انما يمتنع اذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل على المفعولية والرفع على العطف واعترض بمثل جئت أنا وموسى وأجيب بتقييد المسئلة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو وأجاب بعضهم عن القدح بانه لا ضرورة فى تقديم الخبر فى زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفى أقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه فان

الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع (على) أداة (استفهام) حرفا كانت أو اسما (أو) أداة (نفى) كذلك أو فعلا فالاستفهام بالحرف (نحو *

أقاطن قوم سلمى) أم نووا ظعنا وبالاسم نحو كيف جالس العمران (و) النفى بالحرف نحو (ما مضروب العمران) وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان ومنه نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير مأسوف على زمن
ينقضى بالهم والحزن

والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو انما قائم الزيدان ولا فرق فى المرفوع أيضا بين أن يكون اسما ظاهرا كما مر أو ضميرا بارزا كقوله

خليلى ما واف بعهدى أنتما

وجعل النفى بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما أن يتطابقا أولا فان تطابقا افرادا نحو أقائم زيد جاز فى الوصف وجهان الابتدائية والخبرية الا فى نحو أقائم اليوم امرأة فيتعين الاول وهذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقدم

الخبر في الباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره وان تطابقا تثنية وجمعا نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتحمله الضمير وان لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف ومابعده فاعلا أو نائبا عنه مغنيا عن الخبر والاصل أن يخبر عن المبتدا الواحد بخبر واحد كما مر (وقد يتعدد الخبر) جوازا على الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده وان اختلف الجنس نحو فاذا هي حية تسعى والتعدد على ثلاثة أنواع احدها أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين أو الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فاذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا ثانيها أن يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعه بمنزلة الخبر الواحد اذ المعنى هذا مز خلافا لابي علي ولهذا امتنع توسط المبتدا بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثالثها أن يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله * يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظه * أو حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بان التعبير فيهما بغير

قالت الضرورة حاصلة في أقائم زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد أقائم بخلاف زيد أقائم (قوله وجمعا) أي جمع تصحيح كما يدل عليه المثال ونص الشاطبي على ان جمع التكسير مثله وقال السيوطي الجمع المكسر كالمفرد وكذا الوصف المنطلق على المثنى والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو أجنب الزيدان (قوله على اللغة الفصحى) احترازا من اللغة الضعيفة وهي لغة أكلوني البراغيث فانه لا يتعين عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان فمن أطلق التعيين مراده على اللغة الفصحى بدليل ما في باب الفاعل (قوله لتحمله الضمير) وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدا قال المصنف في حواشي ابن الناظم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة ولك أن تقول يجوز كونه مبتدا مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه في خير منه أبوه ومفسر الضمير موصوف مقدر انتهى ويلزم على ما جوزه الاخبار عن النكرة بالمعرفة في غير ما استثنى الا أن يجاب بان ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث جوز في أقائم أبوه زيد كون زيد خبرا عن قائم (قوله وقد يتقدم الخبر) أي في الحال أو الاصل ومنه يعلم جواز تعدد المعمول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء واطلاقه يشمل التعدد مع اختلاف الجنس بالافراد والجملة كما أشار اليه الشارح بقوله وان اختلف الجنس ولو قدمه على قوله على الاصح كان أولى ومقابل الاصح المنع مطلقا واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الاول مبتدأ وهو تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أبي علي (قوله فاذا هي حية تسعى) يجوز أن يكون جملة تسعى صفة لحية (قوله ثانيها أن يتعدد الخ) ضابط هذا النوع أن لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا وهذا الضابط يتناول نحو قولك للابلق هذا أبيض أسود لانه لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا أي حقيقة اذ لو أريد صحة الاخبار ولو مجازا اخرج نحو هذا حلو حامض عنه وقضية ذلك امتناع العطف فيه لكن صرح الرضي بجواز العطف فيه وهو قضية تصريحه أيضا بانه مثل قولك هما عالم وجاهل بل قضيته وجوب العطف وقال السيد ان نظر الى تأويله بالابلق كان الاولى تركه أي العطف وان نظر الى ان الخبر والمبتدأ متعددان معنى أي بعضه أبيض وبعضه أسود كان الاولى أن يؤتى به (قوله لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد) ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم خلو كل منهما على انفراده من الضمير فلزم خلو الخبر المشتق عن الضمير على انه يبطله وجوب التثنية في قولك هذان حلوان حامضان أجيب بان في كل منهما ضميرا استحقه المجموع كما أجرى على كل منهما اعراب استحقه المجموع دفعا للتحكم لان المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرابه وتحمل أحدهما للضمير واعرابه دون الآخر تحكم وبان في كل منهما ضميرا صرح به الرضي وغيره ونقل عن أبي علي ان المتحمل للضمير هو الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة الجزء وفي المقام تطويل لا يناسب المرام (قوله ولا يجوز في هذا العطف الخ) وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما يناقضه ونقل عن الاخفش جواز الصفة على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب القاتل ورديان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين (قوله اذ المعنى هذا مز) أي بضم الميم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة والمزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين (قوله ولهذا يمتنع توسط المبتدا الخ) أي لكون مجموعه بمنزلة خبر واحد لكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط ظاهر لان بعض الكلمة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر وأما كونه سببا للمنع تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما علله بعضهم بان الرمان حلو حامض جار مجرى المثل (قوله نحو بنوك الخ) اعلم ان تعدد الصاحب حقيقة له صورتان احداهما أن يكون اسما متعاطفة الثانية أن يكون مثنى أو مجموعا فاذا اختلفت الاخبار فالعطف بالواو وقالوا ولا يجوز غير ذلك (قوله يداك الخ) انشده الخليل وقيل انه لطرفة (قوله وهذا يجب فيه العطف) لا بد أن يقدر في مثله العطف سابقا على الاخبار وان لكل جزء اعرابا بما يستحقه المجموع دفعا للتحكم (قوله

لايقال الايجازا) يوافقه مافى الاوضح حيث اعترض على ابن الناظم فى جعله النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن نحو حلو حامض فى معنى خبر واحد وان قوله يداك الخ فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة الدنيا لهو ولعب الثانى تابع لا خبر ونظر فيه الاشمونى فقال أما ماقاله فى الاول فليس بشئ اذلم يصادم الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بان لايصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا وأما الثانى فهو أن كون يداك فى قوة مبتدأين لاينافى كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعددا الى اللفظ لا الى المعنى وأما الثالث فلانه لامنافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط الحرف بينه و بين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ انتهى وفى الجملة الاولى من الباب الخامس من مغنى اللبيب فى أثناء كلام مانصه وأما حينا فتعطف على الحال لا حال انتهى فلعله لايسلم الجواب عن الاعتراض الثالث وأما الجوابان الاولان فانما يثبتان التعدد مجازا وليس هو مناط الاعتراض والحاصل أن الاختلاف لفظى كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله فمافى الشرح الخ) الذى فى الشرح حكاية على عدم التعدد ولايصح أن يكون لفظ عدم محذوفا من سبق القلم فى عبارة الشارح لانه لايظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ لان قضية الجواب على هذا التقدير ان ابن مالك يخالف من تقدم فى دعوى عدم التعدد (قوله والمعنى أبو أخى الخ) فى شرح القواعد للكافيجى فى زيد أبوه غلامه منطلق فحاصل المعنى زيد غلام أبيه منطلق ومن قال فى بيان المعنى أن التقدير غلام أبى زيد منطلق فقد سها معنى ونقلا فتأمل انتهى وقياسه أن ماذكره الشارح كذلك والصواب زيد عم خال أخى أبيه قائم ولعل وجه ذلك أن الاسناد التام انما هو بين المبتدأ الاول وخبره بخلاف غيره فانما فيه اسناد تام يستحيل ربطه بغيره (قوله فتأتى بعد خبر الاخير الخ) هذه عبارة التسهيل وقوله لمتلولا يفى لفظ بمراده بل لابد أن يقال وكذا الفعلى فى الباقى الى أن تنتهى المبتدآت ولكنه ترك ذلك لوضوحه واشارة الى انه لايتعين الترتيب المذكور اذا أمن اللبس فلو قيل زيد هند الغلامان أحسنت اليهما عنده فى دارها لم يمتنع وكذا أحسنت فى دارها اليهما عنده (قوله زيد الاخوان الخ) يتفرع من هذين الطريقين طريقة ثالثة مركبة منهما وهى أن تجعل بعض الروابط مع المبتدا و بعضها مع الخبر نحو زيد عبداه الزيدون ضاربوهما (قوله الاصل فى الخبر) أى الاولى (قوله لانه وصف له فى المعنى) أى غالبا فلا نقض بالمنطلق زيد والمراد لان معناه وصف لمعناه لان المبتدا والخبر اصطلاحا لفظ زيد ولفظ قائم مثلا و يمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابقى وأورد ان الدليل جار فى الفاعل ولم يقدم وأجيب بان تقديم الحكم فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظى دون المعنوى لان اللفظى طار والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه و بان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل (قوله فحقه أن يتأخر الخ) أى اللائق والمناسب أن يتأخر عنه ذكرا لان تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ولاشك ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى أمر لائق (قوله حيث لامانع) أى من التقديم وذلك فى الصور التى يجب فيها تقديم المبتدا وأهمل المصنف ذكرها وهى مذكورة فى الالفية (قوله اما جوازا) أى تقدما جائزا أو ذا جواز (قوله فى الدار زيد) الجمهور يوجبون فى نحو هذا الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون ذلك وأن يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بان يكون له صدر الكلام) شرطه كما قال ابن مالك فى الكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون مفردا فلو كان جملة جاز تأخيره نحو زيد أين أبوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارته اذ خبر المبتدا الاول ليس له الصدر بل لجزئه وهو أين لان مايقتضى صدر الكلام يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لايتقدم عليه شئ من ركنى تلك الجملة ولا ماصار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها ككان وسائر مايحدث معنى من المعانى فى الجملة التى تدخلها فلا يقال ان من تضرب أضرب به وانما جاز الذى ان تضرب به يضربك لان الموصول لا يؤثر

لفظ الوحدة لايقال الايجازا فمافى الشرح من حكاية الاجماع على التعدد فيهما منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم *(فائدة)* اذا تعددت مبتدآت متوالية فلك فى الاخبار عنها طريقان أحدهما انه تجعل الروابط فى المبتدآت فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبر ماقبله وهكذا الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع مابعدها وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبو أخى خال عم زيد قائم والآخر ان تجعل الروابط فى الاخبار فتأتى بعد خبر الاخير بهاء آخر الاول وتال المتلو نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربو الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله فى كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله أبو حيان واعلم ان الاصل فى الخبر ان يتأخر عن المبتدا لانه وصف له فى المعنى فحقه أن يتأخر عنه وضعا كما هو متأخر عنه طبعا (و) لكنه (قد يتقدم) عليه حيث لامانع اما جوازا (نحو فى الدار زيد) أو وجوبا بأن يكون له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام (و) ذلك نحو

(أين زيد) اذلو أخر
لخرج ماله صدر الكلام
عن صدريته أو بغيره نحو
صبيحة أى يوم سفرك أو
يوقع تأخيره فى لبس ظاهر
نحو عندى درهم ولى
وطر اذلو أخر لتوهم أنه
صفة للنكرة فالتزم تقدمه
دفعا للالتباس أو يكون
المبتدا محصورا فيه
بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع
أحمد عليه الصلاة والسلام
أو معنى نحو انما قائم زيد
اذلو أخر لاوهم الانحصار فى
الخبر أو يعود ضمير
متصل بالمبتدا على بعض
متعلق الخبر نحو على التمرة
مثلها زبدا أو على مضاف
اليه الخبر كقوله
ولكن ملء عين حبيبها
اذ لو أخر لزم عود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة
(وقد يحذف كل من المبتدا
والخبر) جوازا للعلم به وقد
اجتمع حذف كل منهما
وبقاء الآخر فى (نحو
سلام قوم منكرون)
فسلام مبتدأ والمسوغ له
الدعاء والخبر محذوف
(أى عليكم) وقوم خبر
لمبتدا محذوف أى (أنتم)
قال ابن اياز واذا دار الامر
بين كون المحذوف مبتدأ
وكونه خبرا فايهما أولى قال
الواسطى الاولى كون
المحذوف المبتدأ لان الخبر
محط الفائدة وقال العبدى
الاولى الخبر لان التجوز
فى آخر الجملة أسهل وفى
المحذوف من نحو زيد وعمرو

فى صلته (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف وليس له صدر الكلام لان الخبر هو الظرف فى الصورة وانما جاز تقديم الخبر فى هذه الصورة مع التباس المبتدا بالفاعل لان الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة فى التقديم فى زيد قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقائم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام بقى أن ابن الحاجب مثل بهذا المثال للخبر المفرد الذى له الصدر وأورد عليه أن قوله ان أين هنا مفرد يناقض قوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر أنه مقدر بجملة وأجاب الرضى بان لفظ أين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بالجملة أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى وانظره مع قوله المفرد فى هذا الباب ما قابل الجملة وشبهها الظرف وعديله (قوله صبيحة أى يوم سفرك) أى لان الاستفهام له الصدر والمضاف اليه يسرى و يصير المجموع ككلمة واحدة (قوله لتوهم أنه صفة للنكرة) أى ابتداء والا فبالنظر فى الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم أن الظرف هو الخبر ووجه التوهم ابتداء ان حاجة النكرة المحضة الى الصفة ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها الى الخبر لتوقف الاخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة كما فى نحو زيد عندك ورجل تميمى فى الدار جاز فيه التقديم والتأخير فان قيل مع تقديم الخبر أيضا يلتبس بالحال فينبغى امتناع التقديم أجيب بانه احتمال فى غاية البعد فلا التفات اليه وبذلك يندفع ما فى حواشى الشهاب القاسمى على المختصر من أن التقديم وان رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية باق لان نعت النكرة اذا تقدم كان حالا (قوله اذلو أخر أوهم الخ) وانما لم يقدم المحصور بالا معها وان انتفى المحذور حملا على المحصور بانما وطردا للباب (قوله أو يعود ضمير الخ) انما قال بعض متعلق الخبر وفى الحقيقة فى المثال متعلق الجار والمجرور والمراد متصل بالمبتدا الذى يمتنع تقدمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل اذ لا يجب التأخير فيه ونوزع فى صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبى وهو عبده اذ المبتدا أجنبى من الخبر وأجيب بان الفصل بالاجنبى انما يمتنع اذا لم يكن مستقرا فى مركزه بدليل انهم جوزوا فى كانت زيدا الحمى تأخذ أن يكون الضمير فى كانت للقصة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيدا مفعول تأخذ مع وجود الفصل بالاجنبى فى الوجهين لان الاجنبى فى الوجه الاول مستقر فى مركزه بخلافه فى الوجه الثانى وخرج عليه بعضهم قوله تعالى وهم بالآخرة هم يوقنون ونازع الهندى فى ذلك بما يضيق عنه المقام ولو قال أو يعود ضمير ملتبس بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر لكان أولى لان الضمير فى عند هند من يحبها ليس متصلا بالمبتدا بل بما يتعلق به (قوله على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد يخلط بالتمر والظاهر على التمر بلا تاء لانه تعريف للتمر لا للتمرة الواحدة الا ان يدعى انه تعريف للتمر بانه على كل تمرة مثلها منه زبدا (قوله ملء عين حبيبها) عجز بيت لنصيب بن رباح الا كبر صدره

*أهابك اجلالا وما بك قدرة * على ولكن ملء عين حبيبها*

والشاهد فى ملء عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بان يدل عليه دليل حالى أو مقالى ثم الكلية منتقضة بنحو أن يقال أزيد حسن جميل فيقال ما أحسنه وما أجمله فلا يجوز أن يقتصر على ما ولا ان تحذف لان المثل وشبهه لا يغيران لكن الصورة الثانية لا نقض بها لان الحذف بلا دليل ولم يذكر الدواعى المقتضية للحذف لانها وظيفة أهل المعانى (قوله واذا دار الامر الخ) انما جاز فى الكلام الواحد ان يحتمل ذلك مع انه لابد فى الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لابد من القرينة المرشدة اليه باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف ويوضح ذلك ما ذكر فى التلخيص فى باب الايجاز فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه من انه يحتمل فى حبه لقوله قد شغفها حبا أو فى مراودته لقوله تراود فتاها فلا حاجة لما قيل انه فى صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة لانها دلت على ارادة غير المراد ولا يضر ذلك لان القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه (قوله وفى المحذوف الخ) ذهب سيبويه والمازنى الى أن المذكور خبر الاول وخبر الثانى محذوف وابن السراج وابن عصفور الى عكسه وآخرون الى التخيير وفى المغنى ان مذهب

سيبويه ان المحذوف فيه من الاول لسلامته من الفصل وكان فيه اعطاء الخبر للمعاو رمع ان مذهبه في يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني انتهى وعليه يتخرج قول المنهاج الاذان والاقامة سنة فلاحاجة أن يقال لتقدير كل منهما سنة والخلاف انما هو عند التردد والا فلا خلاف ان الحذف من الاول في نحو

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف

وان تكلف بعضهم خلافه ومن الثاني في قوله * واني وقيار بها الغريب * (قوله بنعت مقطوع) أي بنعت في الاصل والا فهو في حال كونه خبرا لا يكون نعتا وانما وجب الحذف حينئذ لانهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها قبل جعله خبرا وهو إيلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ وقيل غير ذلك (قوله مؤخرا عنهما) هذا القيد وان كان لا يضر لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما (قوله أو بصريح القسم نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس صريحا في القسم لانه يقال في ذمتي مال وانما يتعين له بقوله لافعلن وسيأتي ان الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسما به وفي بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى ثم ان قوله نحو في ذمتي يقتضي أن للمسئلة افرادا غير هذا وظاهر قول الاوضح وفي قولهم في ذمتي لافعلن بخالفه وانما وجب الحذف هنا لان جواب القسم سد مسده وان كان ذلك لا يلزم في وجوب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أي بدلا من التلفظ بفعله فلا يجمع بينهما اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض فاصل صبر جميل فاصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر ثم عدل عن النصب الى الرفع ليفيد الدوام والثبوت وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا لحالة النصب واجراء للحالة الفرعية مجرى الحالة الاصلية (قوله كصبر جميل) أي بناء على أن المحذوف المبتدأ وقيل المحذوف الخبر والتقدير صبر جميل أمثل من غيره ولكل مرجحات فانظر المطول وبقي صور يحذف فيها المبتدأ وجوبا مذكورة في النكت وغيرها (قوله في أربع مسائل) أي على ما في كلام المصنف وبقي صور أخرى ذكرها النكت وغيره منها خبر من في حكاية النكرات اذا لحقتها علامة الاعراب في الاسم فقيل منو ومنا ومني فتلك العلامة دليل الاعراب في الاسم السابق ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل بل منو أو من الرجل ويلغز في هذه المسئلة فيقال ما الذي يبني وفي آخره دليل الاعراب وقد أشار الى ذلك أبو سعيد فرج بن لب الاندلسي في نونيته بأربعة أبيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو

ما حرف اعراب بمبني وقد * ناب عن اسم حل في المكان

(قوله الامتناعية) احترازا عن التحضيضية فائدته التنبيه على بيان المحل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور والا فالتحضيضية لا تدخل الا على الافعال فلاحاجة للاحتراز وما ذكره المصنف مفرع على ان الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها وهو مذهب الجمهور ووراءه أقوال منتشرة (قوله الدالة على امتناع الخ) وهي الداخلة على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى قال الرضي وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال * قالت امامة لما جئت زائرها * هلا رميت ببعض الاسهم السود

لادر درك اني قد رميتهم * لولا حددت ولا عذرى لمحدود

أي لولا الحد وهو الحرمان (قوله لعمرك) الاصل تعميرك ففيه زيادتان التاء والياء فحذفتا ومعناه البقاء قال في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين أيضا ومنه لعمري فان قيل حكم الفقهاء بان لعمرك كناية لا ينعقد به اليمين الا بالنية قالوا والمراد من العمر البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لانه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات أجيب بامكان الجمع بان مراد النحويين بصراحة العمر اشعاره بالحلف مطلقا وعدم استعماله الا فيه وان لم يعتد به شرعا اذا حمل على العبادات ومراد الفقهاء بنفي صراحته نفي كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق والحاصل اذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف الا أنه لا يعتد به شرعا * (تنبيه) * عمرك في قولهم عمرك الله كيف يلتقيان ونحوه منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان

قائم أقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا ولم ينبه عليه هنا اذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كمررت بزيد الكريم أو بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما أو بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن أي يميني أو بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل أي صبري وأما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله (ويجب) أي الحذف (في الخبر) في أربع مسائل الاولى والثانية (قبل جوابي لولا) الامتناعية أي الدالة على امتناع الثاني لوجود الاول (والقسم الصريح) وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو لعمرك

منصوبا على ذلك مع فعله فى عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلف منه وحقيقته عمرت قلبك واما مرفوع على ماحكاه المازنى عن بعض العرب ووجهه ان المصدر أضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل (قوله وأيمن الله) بفتح همزة أيمن وضم ميمه وفيه لغات أخرى من اليمن وهو البركة ونظر بعضهم فى هذا المثال اذلا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز أن يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمى أيمن الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء اه ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال ولعل الحذف حينئذ غير واجب اذلم يسد الجواب مسده وان اقتضى كلام ابن الناظم الوجوب وقول المنظر لمكان اللام فيه يجوز أن تكون اللام داخلة على المبتدأ المقدر بينهما وبين عمرك كما قالوا فى أم الحليس لعجوز (قوله وأمانة الله) المراد بها مافرض الله على الخلق من طاعته كانها أمانة له تعالى يجب عليهم ان يؤدوها اليه (قوله نحو عهد الله) فانه يستعمل غير قسم نحو عهد الله يجب الوفاء به وعهد الله ايصاؤه وايحاؤه ومنه ولقد عهدنا الى آدم وكلامه الذى يوحيه الى عباده من اطلاق المصدر على المفعول وهو الذى يقسم به وعليها فعهد الله من اضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى لاصورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله أى أقسمت له بعهده فهو مضاف للمفعول (قوله فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف) فتقول على عهد الله لافعلن كذا وعهد الله لافعلن كذا ولك أن تقول القياس وجوب الحذف أيضا عند القرينة لتحقق شرطى الوجوب من الدلالة عليه وسد لفظه مسده ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا فى وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا معه أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لامن قرينة خارجة عن الكلام اعتناء بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة وقضية اطلاق ابن الحاجب هنا وفيما يأتى فى ضبط الوجوب بما موضعه غيره الوجوب فى عهد الله لافعلن لان الجواب فى موضع الخبر ويجاب أيضا بان المصنف لعله لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعينا لكونه فى ذلك الموضع بخلاف عهد الله لافعلن فان الجواب فيه متعين لذلك الموضع لجواز ان لايستعمل عهد الله قسما وكذا يقال فى الخبر قبل جواب لولا اذا كان كونا خاصا وفى الواو التى ليست نصا فى المعية نحو زيد وعمرو وجاآنى معا (قوله على نفس المبتدا) أى وجوده اذ المبتدأ ذات والذات لا يعلق بها (قوله كونا مطلقا) هو الذى لايخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما من الافعال العامة التى لايخلو عنها فعل والمقيد هو الكون الخاص كقيام وحداثة عهد ولعل المصنف لم يقيد هنا بالكون المطلق وان قيد به فى الاوضح لانه جرى على مذهب الجمهور حيث قالوا لايذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ فيقال لو لا مسالمة زيد ايانا أى موجودة (قوله فان تعلق على نسبة الخبر الخ) لاريب أنه هنا وفيما مر تعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدأ لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة وههنا النسبة المقيدة بأمر خاص ومن هنا عبر بعضهم بان يكون الخبر كونا مطلقا وفى هذا باب يكون كونا مقيدا (قوله وقبل الحال) لافرق فيها بين ان تكون اسما أو فعلا ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها لورود السماع بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدأ مصدرا) وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتوابع نحو ضربى زيدا كله أو ضربى زيدا الشديد قائما اختار ابن مالك وفاقا للكسائى الجواز ولم يذكر عليه شاهدا وقيل بالمنع لغلبة معنى الفعل عليه لاسيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه الى انه لاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما أضرب زيدا الاقائما وهل يجوز ادخال كان الناقصة عليه نحو كان ضربى زيدا قائما اختار السيرافى وابن السراج الجواز وابن عصفور المنع ووجهه ان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه خبر كان قبيح (قوله عاملا فى مفسر الحال) أى عاملا فى اسم مفسر لضمير هو صاحب الحال وشمل كلامه كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا فى المعنى نحو قيام زيد ضاحكا وكونه فاعلا ومفعولا نحو تضارب نا قائمين ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معا لا تمكن لان المراد بالاضافة النسبة وشمل أيضا نحو ضرب زيد عمرا قائما بلا اضافة وأورد على الضابط المذكور ضربى قائما شديد فان المصدر لم تعمل فى مفسر صاحب الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع (قوله أو مضاف الى المصدر المذكور) أى أو يكون المبتدأ مضافا

وأيمن الله وأمانة الله بخلاف غيره نحو على عهد الله فلا يعلم ذلك الابقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف فى الاولى ان تعلق الامتناع على نفس المبتدا كما هو الغالب فى لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك أى لولا زيد موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدأ جاز الحذف ان دل على الخبر دليل والا وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة (و) الثالثة قبل (الحال الممتنع كونها خبرا) عن المبتدا المذكور قبلها بان يكون المبتدأ مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال كما سيأتى أو مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربى السويق ملتوتا أو الى مؤول به نحو

أخطب مايكون الامير قائما ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله

لاتوسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا المبتدا فالرفع فيه واجب كضربي زيدا شديد وأما قولهم حكمك مسمطا أي حكمك لك مثبتا فشاذ (و) الرابعة (بعد واو المصاحبة الصريحة) في معنى المصاحبة بأن تكون نصا في المعية كما سيأتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو وأردت الاخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وأشار الى أمثلة ما تقدم من المسائل الاربعة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله (نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) فانتم مبتدا والخبر محذوف أي صددتمونا بدليل أنحن صددناكم وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم أن حذف الخبر فيه للدليل جائز لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو

المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لأتيتك لم يشك في أن وجوده منع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب

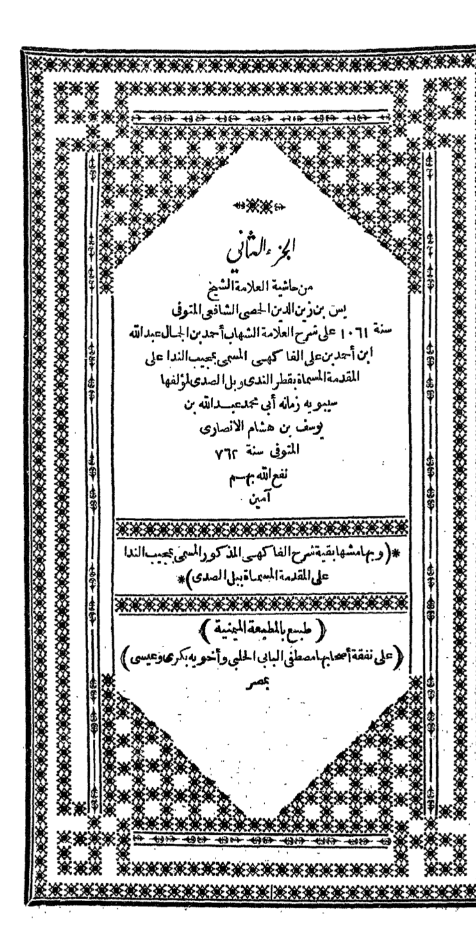
الى مصدر عامل في مفسر صاحب الحال المذكورة اضافة بعض لكل أو كل للجميع (قوله أخطب مايكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور التقدير أخطب أكوان الامير وانما قدرناه بالاكوان لاجل اضافة أفعل التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه فلابد من تعدده ولا يقدر بين ما والمصدر شئ وبعضهم يقدر بين ما والمصدر شيأ وبعضهم يقدر محذوفا أي أخطب أزمان كون الامير قائما وقيل ما نكرة موصوفة بالجملة بعدها وهي يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف والتقدير أخطب شئ يكون الامير فيه خطيبا اذا كان قائما فيه الذي قدرته خبر يكون والهاء من فيه هو العائد الى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم الخ) سواء تعدى المصدر أم كان لازما وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر أو مضمر وقيل يجوز اذا كانت من مضمر وعليه الكسائي وهشام وقيل يجوز اذا كان المصدر لازما (قوله وتوسط معمولها الخ) عليه البصريون والكسائي نحو ضربي زيدا فارسا راكبا وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل يمتنع وعليه الفراء (قوله وتوسطها بين المصدر ومعموله) أي لا يجوز نحو شربي ملتوتا السويق وهذا ما عليه الكسائي وهشام والفراء (قوله وخرج بقوله الممتنع الخ) وخرج بكون المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال مالو قدر المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه لا في مفسره فانه لا يغني الحال حينئذ عن الخبر نحو ضربي زيدا قائما على جعل قائما حالا من زيد فالعامل في الحال هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني الحال عن الخبر لانه من صلة المصدر بخلاف ما اذا كان عاملا في المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضربي زيدا شديد فلا يصح النصب على انه سد مسد الخبر لانه ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال ولان شديدا يصح أن يوصف به الضرب فيكون الخبر بنفسه فيتعين رفعه ولا وجه لنصبه واذا كان الخبر ملفوظا به فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذي وقعت فيه الحال المذكورة فالمعنيان مختلفان وفي مثال الشارح نظر لان شديدا وان كان صالحا لان يكون خبرا عن ضربي لا معنى لصلاحيته لكونه حالا من ضمير زيد وقد مثلها ابن مالك بقول الراجز * ما للجمال مشيها وئيدا * وقولهم حكمك مسمطا والاولى في مثله ان يذكر العامل أو يجاء بالمنصوب مرفوعا ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع الحال في الصورة الاولى اختيارا وهو كذلك واذا اضطر الى الرفع رفع لا على انه خبر ضربي بل خبر مبتدأ محذوف فاذا قيل ضربي زيدا قائم فالتقدير ضربي زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد أفعل مضافا الى ما الموصولة بكان أو يكون نحو أخطب ما كان أو يكون الامير قائم ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو في تأويل الكون والثاني الاخبار بقائم مع انه في الاصل من صفات الاعيان عن أخطب ما يكون مع انه من المعاني لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابهما أول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا وحينئذ فلعل الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافي انه يجوز مجازا لكن قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ما وجه الاختلاف فيه وما وجه المنع في المصدر الصريح وان لم يوجد مجاز لان باب المجاز لا حجر فيه ولا يشترط السماع في شخصه ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعتبرة (قوله فشاذ) وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ (قوله الصريحة في معنى المصاحبة بأن تكون نصا في المعية) الظاهر انهم أرادوا بالصريح والنص هنا معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص المشهور والا فالواو في مثالهم تحتمل العطف والمعنى كل رجل وضيعته مخلوقان أو معلومان له تعالى أو نحو ذلك وقوله الصريحة صفة الواو أي الصريحة في المصاحبة بان لا تحتمل غيرها أو المصاحبة المصرح بها فهو من باب عيشة راضية والمعنى المصرح بها أي بالواو بان لا تحتمل غيرها (قوله فالاولى الخ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونا مطلقا والاصل حاصل اذ كان أو اذا كان قائما فيكون محذوفا وجوبا (قوله بسد الجواب

مسده (و) نحو (لعمرك لأفعلن) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف اى قسمى للعلم به ووجب لسد الجواب مسده

وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمناطويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة (و) نحو (ضربى زيدا قائما) فضربى مبتدأ وهو مصدر عامل فى زيدا النصب وقائما حال من الضمير المستكن فى كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر والاصل حاصل اذا كان أو اذ كان قائما فحذف حاصل الذى هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربى لان الخبر وصف فى المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين أحدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربى زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (و) نحو (كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهى الحرفة سميت بذلك لانها اذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها أو ضاع بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف أى مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ووجب لقيام الواو مقام مع

مسده) أى وان كان محذوفا (قوله وهو ساد مسد الخبر) هذا بيان لكون الحذف واجبا ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع وقال فى الفواكه الجنية فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذى هو اذا أو اذ كان عليه لان الحال يشابه ظرف الزمان الاترى ان معنى جاءنى زيدا راكبا جاءنى زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطته انتهى وقال بعضهم وجه تقدير الظرف دون غيره ان الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به ولعل وجهه ان الحدث يتصف حقيقة بالمظروفية فى الزمان دون المكان وخصوا اذ واذا من ظروف الزمان لان الكلام فيه معنى الشرط لانه فى قوة انما اضرب زيدا بشرط أن يكون قائما (قوله والاصل حاصل اذ كان أو اذا كان قائما) هو مذهب جمهور البصريين وو راءه أقوال كثيرة قال الاستاذ الصفوى وأقول ان فى المثال شبهة سانحة منذ سنين وهو أن مذهب البصريين ان الظرف اذا وقع خبرا فالاصل والاولى أن يكون الخبر المقدر فعلا فما بالهم اطبقوا ههنا على تقديره اسم الفاعل ويمكن أن يقال ان الخلاف اذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لاحدهما وفى المثال المذكور لم يرد منه خصوص احد الازمنة أو المراد مجهول واللائق حينئذ تقدير الصفة قال فى المغنى واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة وان كان حقيقة فى الحال انتهى ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الازمنة قول المصنف فى الاوضح وخبر ذلك مقدر باذ كان أو اذا كان عند جمهور البصريين انتهى فظهر أن اذ كان لخصوص الزمان الماضى واذا كان لخصوص الزمان المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضى نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض واذا ما غضبوا هم يغفرون وعليه فيقدر اذا أريد الحال أيضا (قوله الثانى وقوع الجملة الاسمية الخ) اذ الخبر ليس من مداخل الواو الا على وجه التشبيه بالحال على خلاف الاصل كقوله * فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان * (قوله كل رجل وضيعته) استشكل بانه لا يصح أن يعود الضمير من ضيعته الى كل اذ لم تقترن ضيعة كل رجل بكل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون بضيعة رجل ما والجواب ان كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضميره ناب عن ضمائر كثيرة فضمير ضيعته اجمال لضمائر متعددة كل ضمير فى هذا المجمل راجع الى ظاهر فى ذلك المجمل فكأنه قيل زيد وضيعته وهكذا الى ما لا يحصى هذا وقال الرضى والظاهر ان الحذف فى هذا الباب غالب لا واجب لقول على رضى الله عنه أنتم والساعة فى قرن والقرن الجعبة وحبل يشد به بعيران وفيه انا لا نسلم انه قصد بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله فى قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو ولا نسلم ان قوله فى قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة على أن الساعة ليست نصا فى المقارنة كالضيعة (قوله ووجب لقيام الواو مقام مع) هذا مشكل فان الخبر ليس مع حتى اذا قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف واجبا وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذى قدر بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس ثم شئ يسد مسده وقال بعضهم انما وجب الحذف لقيام المعطوف مقامه قال فى الفواكه الجنية واستشكل بانه من تتمة المبتدا فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك أن تقول ان التقدير كل رجل مقترن بضيعته وضيعته مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجديك نفعا فى وجوب حذف خبر المعطوف وهو ضيعته لعدم سد شئ مسده انتهى وأجاب بعضهم بان المبتدأ الثانى يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من حيث انه خبر ولا يشترط الوجوب الحذف سد الشئ مسده من كل وجه وقال الكوفيون الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام فى كل رجل مع ضيعته بدون تقدير فكذا هذا ورفع ضيعته للخبرية لا لكونها تابعة لكن تستحقه الواو لانه الخبر فى الحقيقة الا أنه امتنع اعراب ما كان حرفا وأجرى على ما بعده وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام والله الموفق لنيل المرام والمامول من فيض فضله حسن الختام بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام

(تم الجزء الاول من حاشية يس على الفاكهى ويليه الجزء الثانى أوله باب النواسخ)

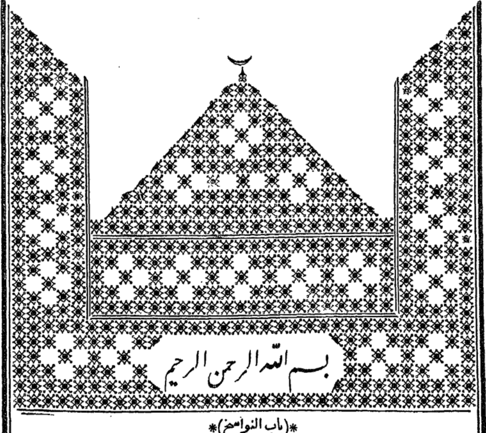


الجزء الثاني

من حاشية العلامة الشيخ
يس بن زين الدين الحمصي الشافعي المتوفى
سنة ١٠٦١ على شرح العلامة الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله
ابن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب الندا على
المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى لمؤلفها
سيبويه زمانه أبي محمد عبد الله بن
يوسف بن هشام الأنصاري
المتوفى سنة ٧٦٢
نفع الله بهم
آمين

*(وبهامشها بقية شرح الفاكهي المذكور المسمى بمجيب الندا
على المقدمة المسماة ببل الصدى)*

(طبع بالمطبعة الميمنية)
(على نفقة أصحابها مصطفى البابي الحلبي وأخويه بكري وعيسى)
بمصر



بسم الله الرحمن الرحيم

(باب)

فى ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر (النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة والثانى عكسه وهو ان وأخواتها وما حمل على ان والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها وسميت نواسخ لانها حكم المبتدا والخبر أخذ من النسخ وهو لغة الازالة وبدأ بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية (كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس) وفى معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وحار وراح وتحول الثانى ما يعمل

(باب النواسخ)

جمع ناسخ لان فاعلا وصفا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا العاقل ولفظ باب يقرأ بالضم والتنوين ويجوز ترك التنوين على الاضافة ولا يرد ان الباب ليس مما يضاف للجملة لان المراد من الجملة هنا لفظها ويجوز الوقف على سبيل التعداد (قوله من حيث العمل) وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان (قوله وأخواتها) أى التى جرت عادتهم بذكرها مع كان فى ترجمة واحدة ولذا احتاج الى قوله وما حمل الخ وان كان ذلك من الاخوات فى العمل الخاص وهو رفع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ومجرد اختصاص ما حمل باحكام لا يقتضى العطف على الاخوات لان ماذكر فى هذا الباب مختلف الاحكام كما لا يخفى (قوله على ثلاثة أقسام) أى صادقة عليها ولو أسقط على كان أخصر وأظهر (قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط) أى مما سيأتى فى تقديم النفى وشبهه وما المصدرية الظرفية فلا ينافى ما سيأتى من الشروط العامة لافعال هذا الباب والخاصة ببعض منها (قوله وفى معنى صار آض الخ) كقوله

ربيته حتى اذا تمعددا * وآض نهدا كالحصان أجردا

وقوله * ويرجعن من دارين بجر الحقائب *

وقوله وكان مضلى من هديت برشده * فلله مغو عاد بالرشد آمرا

وقوله ان العداوة تستحيل مودة * بتدارك الهفوات بالحسنات

وقوله وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقولك راح عبد الله منطلقا وقوله * لعل منايانا تحولن أبؤسا *

ومن النحويين من منع ذلك فى آض وعاد محتجا بانهما فعلان تامان يتعديان بالى والمنصوب بعدهما حال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد فيكم جزر الجزور رماحنا الآن يكون التقدير مثل جزر الجزور وما كان من المعرفة على معنى مثل فقد تجعله العرب حالا فى الشعر وكون راح بمعنى صار أو وقع فعله فى وقت الرواح

هو ماعليه جمع وألحقوا بافعال الباب غدا بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله فى وقت الغداة واستشهدوا بقوله
صلى الله عليه وسلم تغدو خماصا وتروح بطانا ومنع الجمهور الحاقه بصار وقالوا المنصوب حال اذ لا يوجد
الا نكرة وألحق أيضا أفعال أخر مذكورة فى المطولات منها قعد فى قعدت كانها حربة وجاء فى قولهم ماجاءت
حاجتك وحاجتك يروى بالرفع فما استفهامية فى محل نصب على انها خبر قدم لاجل الاستفهام والتقدير أية
حاجة صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاءت واسمها ضمير ما وصح تانيثه للاخبار عنه بالحاجة
مثل من كانت أمك ومقتضى كلام ابن الحاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب مجئ جاء بمعنى صار فانه قال
الاولى فى جاء البر قفيزين ان يكون قفيزين خبرا لان الحال فضلة والمعنى على الصيرورة والخبر محط الفائدة
ونظر فيه تلميذه اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل القصد انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من
الجهل الى العلم مجيئا الى العالم بعينه قفيزين وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المجئ على القفيزين (قوله بشرط
تقدم نفى الخ) انما اشترط فيما تقدم ماذكر لانها بمعنى النفى فلما دخل عليها النفى انقلبت اثباتا فمعنى
مازال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز مازال زيد الا قائما كما يجوز ماكان زيد الا قائما
(قوله مازال الخ) أى ما تصرف منها أى المواد وهو مادة أربعة فاندفع ان المذكورات أفعال ماضية والنهى
لا يدخل على الماضى (قوله ماضى يزال) زال هذه واوية العين وهى فعل بكسر العين يفعل بفتحها كخاف
يخاف (قوله لا ماضى يزيل) بفتح الياء وكان عليه أن يقول لا ماضى يزيل بمعنى ماز لان الكسائى والفراء
حكيا لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص ثم هلا ترك هنا هذا
الاحتراز ألبتة كما ترك هنا الاحتراز فى بقية الافعال عنها اذا وردت تامة وأخذ ذلك لما بعد هذا (قوله متعد
الى واحد) ومعناه ماز أى ميز (قوله ومصدره الزيل) بفتح الزاى لانه من باب ضرب ولم يذكر لزال التى من
هذا الباب مصدرا لانه لا مصدر لها ولا أمر (قوله والثانى قاصر) وزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب
نصر ينصر ومعناه الانتقال ولا يخفى ان الانتقال معنى زال ماضى يزال وأما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى
مازال بواسطة النفى الداخل عليها اذ نفى النفى يستلزم الاثبات أى استمر ثبوت الخبر وانما صارت الاولى
تامة والثانية ناقصة لان الاولى قصد فيها نفى انتقال النسبة التى هى مضمون الجملة بعدها فلابد من ذكر
الجملة والثانية قصد فيها نفى الانتقال عن المفرد كزيد مثلا فى قولك مازال زيد فكانت تامة أى مستغنية
بمرفوعها (قوله ومصدره الزوال) أى الانتقال (قوله وهذه الاربعة معانيها متفقة) لانها وضعت لاستمرار
ثبوت خبرها لفاعلها مذ قبله أى من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا (قوله ومنه تالله تفتؤ)
أى لا وليس منه قوله * فلا وأبى دهمى زالت عزيزة * أى لا زالت لان الحذف لم يسمع الا من مضارعاتها
بل هذا من الفصل بين لا والفعل بالجملة القسمية وان كان خلاف الاولى قال الرضى والاولى ان لا يفصل بين
لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز فى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتنى ولا أمس وذلك لتركب حرف
النفى معها لافادة الاثبات (قوله اذ الاصل لا تفتؤ الخ) انما جاز حذف لا لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون
ناقصة الا معها ولانه لو كان اثباتا لم يكن بد من اللام والنون والحذف فى جواب القسم كثير لانه ثابت فى غير
هذه الافعال نحو والله أقوم أى لا أقوم فكيف بها (قوله فقلت يمين الله الخ) صدر بيت لامرئ القيس عجزه
* ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى * ويمين الله مبتدأ خبره محذوف أى على ويجوز النصب لان
الحرف لما حذف وصل فعل القسم بنفسه الى المقسم به ثم حذف واليمين القسم والجمع أيمن والاوصال
المفاصل ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ماقبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسى لا أبرح
(قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر) عجز بيت لذى الرمة صدره * ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى * ومنهلا أى
سائلا بشدة خبرها مقدم والقطر اسمها مؤخر والجرعاء تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيأ (قوله
وقيده الخ) أى بناء على أن لن لا ترد للدعاء (قوله كاعط مادمت الخ) محل مادمت مصيبا النصب لان ما مع صلتها
نائب عن ظرف الزمان فاستحقت اعرابه كما يصرح به كلام المغنى فانه قال والزمانية نحو مادمت حيا أى

بشرط تقدم نفى أو نهى
أو دعاء (و) هو أربعة
(مازال) ماضى يزال لا
ماضى يزيل ولا يزول
فانهما تامان الاول منهما
متعد الى واحد ومصدره
الزيل والثانى قاصر
ومصدره الزوال (ومافتئ
وماانفك ومابرح) وهذه
الاربعة معانيها متفقة بلا
خلاف مثال النفى نحو ولا
يزالون مختلفين لن نبرح
عليه عاكفين ومنه تالله
تفتؤ وقوله
فقلت يمين الله أبرح قاعدا
اذ الاصل لا تفتؤ ولا أبرح
ومثال النهى قوله
صاح شمر ولا تزل ذاكر المو *
ت فنسيانه ضلال مبين
والدعاء قوله
ولا زال منهلا بجرعائك القطر
وقيده فى الارتشاف بلا
خاصة كما فى البيت والقسم
الثالث ما يعمل هذا العمل
بشرط تقدم (ما) المصدرية
الظرفية وهو (دام) لا غير
كاعط مادمت مصيبا
درهما أى مدة دوامك
مصيبا وسميت ما هذه
مصدرية ظرفية لانها تقدر
بالمصدر والظرف فلو لم
يتقدمها ما أو كانت
مصدرية غير ظرفية

مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلاة العصر ثم قال
وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا
مخفوض أي كل وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤول ينوب عن اسم
الزمان فان كان مستحقا النصب على الظرفية تخلفه فيهما أو الخفض بالاضافة فكذلك ولنيابة ما هذه عن
الظرف افتقر الكلام الى عامل فيها تتم به الجملة لان الظرف فضلة ومن هنا امتنع ان تقول ابتداء مادام
زيد مقيما الا انه عند التأويل لا يكون للظرف عامل (قوله لم تعمل) أي العمل المذكور فلا ينافي انها
ترفع الفاعل (قوله مادامت السموات والارض) أي بقيت وقد يقال ان دام في الآية تامة وسيأتي ان
غير دام مما لم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاما أيضا (قوله فان الفارسي ومن تبعه يذهب الخ) هو
نظير زيد وعمرو قائم فسقط ما قيل الاولى يذهبان وانه بتأويل كل (قوله هذه الافعال) لو قال أي هذه
الافعال كان أولى (قوله وكذا ما تصرف منها) التصرف هنا وفي قولهم المصدر ما يجيء ثالثا في تصريف
الفعل عبارة عن تحويل الفعل الى أمثلة أخرى من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين أو بطريق
الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر وهي في التصريف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس
اتفاقا ودام عند الفراء ومن تبعه والتصرف المراد هنا ان تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل فلا
اشكال في الحكم بان دام غير متصرفة مع ثبوت يدوم ودائم والدوام وغيرها خلافا للقاني حيث استشكل
ذلك وقال تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف لان أفعل التفضيل من المتعدي مشتق منه وان لم يعمل
عمله اهـ على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكر فتدبر وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال
وأخواتها فانها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها ولينظر اذا قيل ما انفك
عمرو قائما مثلا فمنفك مبتدأ لانه وصف معتمد وعمرو اسمه وقائما خبره لكنه يحتاج لما يغني عن خبره من
حيث الابتداء فهل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط ويشكل الاول بانه يلزم أن يقوم مرفوع ومنصوب
عن مرفوع ويشكل الثاني بان الفائدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل وكذا في قولك ما كائن زيد قائما
فكائن مبتدأ والمغني عن الخبر ماذا (قوله وفاعلا مجازا) لشبهه به وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها
تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذ المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما اصطلحوا على تسميته بذلك
وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة وانما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أي خبر اسمها
واندفع بذلك ما قيل من ان المرفوع ليس اسمها وانما هو اسم الذي وضع له واعلم أن دخول هذه الافعال
على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك
للحروف ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها ونصبوا وكان القياس ان لا تعمل لانها
ليست بافعال حقيقية وانما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشبهت بذلك الحروف فاذا
قلت كان زيد قائما فهو في قوة أمس زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائما فهو في قوة غدا زيد قائم الا انه لما جيء
بها لتقرير المبتدأ على صفة وهي الخبر أعملوها في الجزأين وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وأنكره
الفراء ورد بالسماع قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على ان في كان ضمير الشان اسمها والجملة في موضع نصب على الخبر وقيل
كان ملغاة لا عمل لها (قوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية) فان أخبر عنه بهما لم تدخل عليه فلا يقال
كان زيد اضربه أو لا تهنه أو غفر الله له لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الافعال لما عرف من معناها وبين ذلك
الرضي بما ينبغي مراجعته وقضية كلامه ان الطلب قسيم للانشاء والصحيح انه قسم منه كما مر وأما اذا كان الخبر
مفردا مشتملا على ماله صدر الكلام جاز اذ لم تصدر هذه الافعال بما لان ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو
أين تكن أكن وأين كنت (قوله وان لا يلزم التصدير) فما لزم التصدير كاسماء الشرط والاستفهام وما

لم تعمل وان ولي مرفوعها
منصوب فهو حال كجيت
مما دام زيد صحيحا أي من
دوامه صحيحا ولا يلزم من
وجود المصدرية الظرفية
وجود العمل المذكور
بدليل قوله تعالى مادامت
السموات والارض اذ لا يلزم
من وجود الشرط وجود
المشروط ولا توجد الظرفية
بدون المصدرية واتفق
النحاة على ان كان وأخواتها
أفعال الا ليس فان الفارسي
ومن تبعه يذهب الى
حرفيتها والصحيح فعليتها
لاتصال ضمائر الرفع البارزة
وتاء التأنيث الساكنة بها
كما تقدم (فيرفعن) هذه
الافعال وكذا ما تصرف منها
(المبتدأ) تشبيها بالفاعل
ويسمى (اسمالهن) حقيقة
وفاعلا مجازا (وينصبن
خبره) تشبيها بالمفعول
ويسمى (خبرالهن) حقيقة
ومفعولا مجازا لكن يشترط
في المبتدأ الذي تدخل عليه
أن لا يخبر عنه بجملة طلبية
ولا انشائية وأن لا يلزم
التصدير

أضيف اليها والمقرون بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الصحيح لاتدخل عليه وانما لم يجز أن يكون الاسم مماله الصدر و يذكر مقدما كما جاز فى الخبر مفردا طلبيا لان الاسم يمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم الفاعل لالتباسه بالمبتدأ بخلاف الخبر (قوله ولا الحذف) فما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله أهل الحمد برفع أهل لاتدخل عليه (قوله ولا عدم التصرف) أى عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر و يثنى و يجمع وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور فى الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الاعراب كما توهمه جماعة لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط وعلل الرضى اشتراط ذلك بان الاسم الجامد مشبه بالحرف والناسخ لايدخل على الحرف فكذا ما أشبهه ونظر فيه لما يلزم من أن من وما الموصولتين لاتدخل عليهما هذه النواسخ و بطلانه مقطوع به ومن ذلك أيمن الله فى القسم وطوبى للمؤمن و ويل للكافر وما التعجبية (قوله سواء كانت لنفسه) نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد وقولهم نولك أن تفعل كذا كما مثل به ابن مالك ورده أبو حيان بقول النابغة * فلم تك نولكم أن تشقذونى * بضم أوله مضارع أشقذ بهمزة فشين فقاف فذال معجمة أى طرده ونازعه ابن هشام وهذا واعترض على المثالين بانهما مما امتنع لمانع معنوى لانهم أقاموهما مقام ما لاتدخل عليه النواسخ لان الاول بمعنى ما يقول ذلك رجل والثانى بمعنى ينبغى لك ان تفعل (قوله أم المصحوب لفظى) مثله ابن قاسم بما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية وفيه نظر اذلا يمتنع فى لولا زيد سالم لهلك ان يقال لولا كون زيد سالما لهلك المراد امتناع دخول الناسخ الفعلى (قوله أم معنوى) نحو ما أحسن زيدا ولله درك ومثل ابن مالك لذلك بقولهم الكلاب على البقر وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير أرسل فان لزوم الابتدائية الآن يريد أنه اذا وقع لزم الابتدائية واعلم أن شرط ماتدخل عليه دام وليس والمنفى بما زيادة على ماسبق أن لايكون خبره مفردا طلبيا لان له الصدر وهذه لايتقدم خبرها وقد مرت الاشارة اليه وسيأتى أن شرط ماتدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها أن لايكون خبره فعلا ماضيا ونبين مايتعلق به (قوله وكونى الخ) صدر بيت عجزه ودلى دل ماجد صناع * (قوله فنادر) ومع ندوره هو مؤول بالخبر مثل فليمدد له الرحمن مدا اى كونى تذكرنى (قوله وهذا لايعهد فى الافعال) وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كما ذكر فى باب الفاعل فشاذ لايرد نقضا (قوله كما فى باب المبتدأ) أى الخبر الذى فى باب المبتدأ فان الاصل فيه التأخير (قوله وقد يتوسط الخ) أى يدخل بينهما فلفظ التوسط مجرد عن بعض معناه والمراد به مجرد الدخول و يتوسط يحتمل الزمانى والمكانى وخصه بالمكانى قوله بين الاسم والفعل والاعذب يدخل والتعبير بالفعل ذكره غيره وانظر هل هو لان الحكم مختص به أو لانه الاصل وغيره مثله (قوله على الاصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ومنعه الكوفيون فى الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على مايعود عليه وابن معطى فى دام و بعضهم فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به من حكى الاجماع على الجواز فيها كابن مالك ولا فرق فى الجملة بين الاسمية والفعلية ولا بين الفعلية التى فعلها رافع لضمير الاسم أولا خلافا لمن منع مطلقا ولمن منع اذا كان رافعا لضمير الاسم نحو كان زيد يقوم وصححه ابن عصفور قال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطها فيما ذكر على ان يقوم خبرا مقدما لم يرجعا الى ذلك (قوله فليس سواء عالم وجهول) عجز بيت للسموأل صدره * سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم * والشاهد فيه ظاهر (قوله لان الحرف المصدرى لا يجوز ان يليه معمول الصلة) هذا وقع فى كلام جماعة منهم الشهاب القاسمى والحق كما بيناه فى حاشية المختصر عند قوله فى الديباجة وعلم من البيان مالم نعلم ان الممتنع تقديم الصلة أو شئ من أجزائها على الموصول وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز ومنه تقديم معمول الصلة على العامل وايلاؤه الحرف المصدرى (قوله وتارة يكون واجبا) من ذلك اذا كان المقصود حصر الخبر فى الاسم نحو ليس قائما الا زيد وهذا واضح فى ليس لان خبرها لايتقدم عليها وانظر لو كان الناسخ غيرها نحو ما كان قائما الا زيد هل يجوز

ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه أو لمصحوب لفظى أم معنوى (نحو وكان ربك قديرا) وأما قوله وكونى بالمكارم ذكرينى فنادر لعله استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فانه جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فانهم لايجعلون لها عملا الا فى الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لايتصل الا بعامله و يلزم على مقابله أن تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا لايعهد فى الافعال والاصل تأخير الخبر عن الاسم كما فى باب المبتدا (وقد يتوسط الخبر) بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله فليس سواء عالم وجهول * وتارة يكون واجبا

نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري ولا تأخيره عن الاسم لاجل الضمير قال الدماميني وأما تمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر (٦) نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى صديقي وكتأخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه أو حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي (وقد يتقدم) الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل فأما اليتيم فلا تقهر وجوازهم نحو زيدا لم أضرب وعمرا لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى أن يستشهد ببيت العروض وهو قوله

اعلموا أني لكم حافظ
شاهدا ما كنت أو غائبا

وقد يجب التقديم كأن يكون له صدر الكلام نحو أيا كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال (الا خبر ليس) فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز أن يكون يوم منصوبا بفعل مقدر أي يعرفون لا بالخبر أو تقديمه أنه ظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيدا ذاهبا ولم يجز ما طعامك زيد آكلا لكن هذا يقتضي بجواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه (و) الا خبر (دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح أن هذا مجمع عليه

تقديم الخبر على الناسخ وتأخيره عن ما فيقال ما قائما كان الا زيدا ويفرق بين ما يشترط في عمله تقدم الثاني وبين غيره صرح في الاوضح في غير مسئلة الحصر بالجواز مطلقا والظاهر جريانه فيها وصرح الرضي بالاتفاق على المنع فيما اشترط لعمله تقدم نفي وعلله بان النافي نزل معه منزلة الجزء وأما تقديمه على النافي فغير جائز لما يأتي ومن ذلك اذا كان الخبر ضميرا وصل نحو كانه زيد كما في النكت ونقله المصنف عن المعرب ورده بان الفصل هنا جائز اتفاقا بخلاف ضربه زيد (قوله نحو يعجبني الخ) مثله آتيك ما دام في الدار صاحبها كما مثل به ابن الناظم لان ما مصدرية فيجري فيه تعليل الشارح (قوله لاجل الحرف المصدري) شامل لتقديم الخبر الذي هو في الدار على الناسخ دون الحرف المصدري الذي هو ان وعليهما جميعا لان الحرف المصدري لا يجوز ان يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولا ان يتقدم عليه لان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله (قوله لاجل الضمير) لانه لو قيل كان يعجبني أن يكون صاحبها في الدار لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فليس بصحيح) اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وجوابه انهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الاضافي أي بالنسبة للتأخير لا مطلق الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل (قوله كحصر الخبر) لان المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان الحصر بالا فان قيل ما المانع من تقديم الخبر مع الا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بان يقال الا قائما لم يكن زيد قلت لامتناع تصدير الا (قوله وكخفاء اعرابهما) لخوف التباس الاسم بالخبر (قوله وكتأخر مرفوع الخبر) أما تأخير المنصوب نحو آكلا كان زيد طعامك فلا يمنع تقديمه لكن يقبح ما لم يكن ظرفا نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك والا فلا قبح (قوله على الاصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة وجميع ما مر في التوسط يجيء هنا ومما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة الآية التي استدل بها الشارح (قوله كذا قيل) قائله ابن مالك في شرح التسهيل تبعا للفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وابن مالك وان أطلق القاعدة مراده ان ذلك هو الاغلب بدليل انه صرح بذلك في شرح الكافية فقال وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالبا واحترز بقوله غالبا عما ذكره الشارح في بيان عدم اللزوم (قوله بدليل فأما اليتيم فلا تقهر) لانه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز تقدمه لان أما لا يليها فعل (قوله وجوازهم زيدا لم أضرب) انما امتنع تقديم أضرب لانه معمول لعامل ضعيف وجاز تقديم زيدا لانه معمول لعامل قوي ولا يصلح هذا جوابا عن اللزوم كما لا يخفى (قوله كأن يكون له صدر الكلام) أي ما لم يصدر الناسخ بما كما مر (قوله مما مر) أي في وجوب التوسط من هذه الافعال أي من خبر هذه الافعال (قوله لجواز أن يكون الخ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوبا بل مبنيا على الفتح لاضافته الى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتداء وليس مصروفا خبره كما قاله ابن الانباري ويحتاج على هذا الى تقدير العائد وان يكون ظرفا لليس لما فيها من معنى النفي كما قاله الدماميني تبعا للرضي (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا ليس الامر كذلك بدليل قوله فيما سبق الا خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح فقد حكى فيه الخلاف وأمره مشهور اللهم الا ان يقال مراده أن المصححين لعدم الجواز في الخبر يجيزون تقديم معموله اذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهي انهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسع في غيرها فلعل هذا من جملة ما توسع فيه في الآية ألا ترى انهم يقولون ان بك زيدا مأخوذ وان غدا أخاك راحل فيقدم الظرف والمجرور وهما معمولا الخبر على الاسم مع أن الخبر لا يجوز

تقديمه البتة عندهم لافرق فى ذلك بين الجار والمجرور وغيره لان من جملة أدلة المانع من تقديمه أن ليس
أشبهت أختها ما وما لا يتقدم خبرها عليها مطلقا وأما تلك القاعدة وهى أن تقديم المعمول لا يجوز الا حيث
يتقدم العامل فهى منازع فيها ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ليس كابن مالك والجواب عنها بما
ذكر انما هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قرره الشاطبى بما لا مزيد عليه (قوله بعلتين) هما
عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله وكل منهما الخ) بدليل اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم
تصرفها وأجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية وقد يقال اختلافهم
فى ليس لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها وأيضا لا يلزم من الاختلاف فى الفصل المذكور فى الجملة
الاختلاف فيه هنا وقد يقال أيضا العله لم يعتد بالخلاف أو بنقله هذا وفى شرح التوضيح عند قوله الا خبر
دام اتفاقا ما نصه فلا يجوز تقديمه على ما دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز
توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدرى لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل
اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغى أن لا يجرى فيه الخلاف الذى فى
ليس وان قلنا بتصرفها فينبغى أن يجوز قطعا قاله الموضح فى حواشيه قال شيخنا ومن ذلك يعلم أن تشبيه
الشارح هنا الفعل المنفى بما دام مع قوله لا توسطه لا يخلو عن اجمال وابهام فليتأمل فى تفصيله وتحريره
(قوله واذا نفى الفعل بما الخ) هذا مذهب البصريين والفراء ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه
يشترط فى عمله تقدم النفى أولا ويترتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لان له الصدر ولا يمكن
تصدره لفوات تصدر ما قال شيخنا وهل يمكن توسطه الظاهر لا لانه بالتوسط يفوت صدارته وعموم قول
الشارح لا توسطه يقتضى خلافه ولكن فى الرضى ما يخالفه فينبغى تقييده ويخرج بما غيرها كلم ولن ولا وان
وجرى عليه السيوطى وقال المرادى ينبغى أن تكون ان كلا لان لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو وتظنون
ان لبثتم الا قليلا وأطلق ابن مالك ان لا تعلق فالقياس انها كما عنده وفى المغنى فى بحث اذا ان ما لها الصدر
مطلقا باجماع البصريين واختلفوا فى لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين
العامل والمعمول نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقيل ان وقعت فى صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها
محل أدوات الصدر والا فلا هذا هو الصحيح (قوله لا توسطه بينها وبين الفعل) أى بين ما والفعل ومنعه
بعضهم والصحيح الجواز وحينئذ فالتشبيه بدام انما هو فى التقدم فى الجملة فافهم ثم لا فرق فى الفعل بين أن
يكون الفعل شرط فى عمله تقدم النفى أولا كما فى منع التقدم فيجوز التوسط فى ما زال نحو ما قائما زال زيد
كما فى التصريح وقال الشاطبى وأما ما كان النفى من شرطه دخوله فى هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم قال
شيخنا ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفى لانه لما تلازما صارا كالشئ الواحد انتهى وهذا
ليس خاصا بما وحدها بل عام فى سائر حروف النفى فلا يصح ان يقال لا قائما زال زيد وما خارجا انفك عمرو
انتهى المراد نقله بحروفه (قوله فى جواز تعدده الخ) أى لا فى حذفه فانه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم
لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقله أبو حيان عن أصحابنا اما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فلانه صار عندهم
عوضا من المصدر لانه فى معناه اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد
يحذف فى الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه اختصارا وفصل ابن مالك فمنعه فى الجميع الا ليس اذا كان
اسمها نكرة عامة فيحذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة تشبيها بلا ولا يشكل على منع حذف الخبر ما قالوه فى
ان خير افخير لانه مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده اذ رب شئ يجوز تبعا ولا يجوز وحده ويخالف خبر
كان خبر المبتدأ فى اقترانه بالواو اذا كان جملة تشبيها بالجملة الحالية نحو فامسى وهو عريان (قوله حالات) أى
ثلاث (قوله مطلقا) أى سواء كان أعرف أولا (قوله فالاسم هو الاعرف على المختار) أى وجعل الاسم غير
الاعرف ضعيف كما يصرح بذلك قول المغنى واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير
لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان

أيضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبنى أن تكون عالما واذا نفى الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدا فى جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب أولا مطلقا

قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه فى التعريف انتهى وبين هذا وما اجازه ابن مالك من الاخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة فى باب النواسخ كما سيأتى بون عظيم ويؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى فان حسبك الله ومقابل المختار التخيير كما لو استويا تعريفا وتقييده فى المغنى بان وان اتفاقى لا للاحتراز بدليل اطلاقه فى الجهة السادسة من الباب الخامس ان الحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بان وان وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه فى حكم الضمير كما لا يخفى وقوله بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل أعجبنى ماصنع رجل حسن ولك على هذا ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما الا ان امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير هذا وأورد ان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيله منزلة الضمير فكم اسم لا يوصف وليس بتلك المنزلة وأجيب بانه جاز ان يكون فى ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى ولا شرطا فى وجوده واقتضى كلامه ان المصدر المقدر مما ذكر المعرف بالاضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بمثابة الضمير ولم ينقل عن أحد من الائمة ما يخالفه والامام ابن هشام ثقة يقبل منه ما يقول اذا لم يخالف المنقول وليس فى كلامه ما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان غير مسبوك بمنزلة الضمير خلافا للدمامينى (قوله فان علمهما الخ) فيه اشارة الى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافى كون الكلام مفيدا الا ان العلم بهما لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر لان السامع علم أمرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين فى الخارج فاستفاد انهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله مالم يكن أحدهما) فان كان أحدهما اسم اشارة اتصل به ماذكر تعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيدا الامع الضمير فان الافصح فى باب المبتدا أن تجعله المبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك فى باب النواسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على انه سمع قليلا هذا أنا (قوله فان لم يكن أحدهما اعرف فالتخيير) فتقول كان زيد أخاعمرو وكان أخو عمرو زيدا (قوله وكذا ان كانا الخ) أى مثل ذلك فى التخيير فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو وتعكس (قوله وان كان لاحدهما) نحو كان خير من زيد امرأة (قوله وان اختلفا الخ) نحو كان زيد قائما وأما اذا كان للنكرة مسوغ فالاحسن كما قالوا ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتعكس (قوله ولا تعكس الا فى الضرورة) كقوله * ولا يك موقف منك الوداعا * والبيت الآتى وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وان يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان أو آية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل أو خبر لمحذوف واما تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا من أن الاسم والخبر اذا اختلفا تجعل المعرفة الاسم واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم كذا فى المغنى (قوله اختيارا) بناء على طريقته فى تفسير الضرورة بتمكن الشاعر من أن يقول موقفى بالياء ويرفع مزاجها على ان كان شانية وقيل ان البيتين ونحوهما من القلب (قوله غير صفة محضة) فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قرشى زيدا (قوله وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار) فتفيد التقرر على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلا ماضيا كما قاله السيوطى وغيره وأما مجىء بات بمعنى صار وان ذكره صاحب الكشاف فليس بصحيح لعدم شاهد عليه وأما أين بات يده والنوم قد يكون بالنهار فيحتمل أن يقال انها خرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله اما باعتبار العوارض) نحو صار زيد غنيا فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هى الفقر الى صفة أخرى عارضة هى الغنى (قوله أو الحقائق) بان يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صار الطين خزفا وجعل تحول الحقيقة سببا لتحول الصفة لانه يلزم

فان علمهما وجهل انتساب أحدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار مالم يكن الآخر اسم اشارة اتصل بها التنبيه فان لم يكن أحدهما أعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تنكيرا وتعريفا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا يعكس الا فى الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء (وتختص الخمسة الاول) وهى كان وظل ومابينهما (بمرادفة صار) الدالة على تحول الموصوف عن صفته التى كان عليها الى صفة أخرى اما باعتبار العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحدا نحو

من تحول الحقيقة فحول الصفة وعبارته فى شرح المنهمة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة وتكون أيضا للانتقال من مكان الى مكان نحو صار زيد الى عمرو وانظر هل تكون للانتقال فى الزمان كأن تقول مثلا صار الربيع الى الصيف أم لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء فحرره بالنقل (قوله فكانت هباء منبثا) أى صارت غبارا منتشرا (قوله أمست خلاء) صدر بيت عجزه * أخنى عليها الذى أخنى على لبد * والاستشهاد انما هو باعتبار أمست خلاء لا باعتبار أمسى أهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضى خبرا ويقال أخنى عليه أتى عليه وأهلكه ولبد آخر نسور لقمان وهو منصرف لانه ليس بمعدول (قوله أضحى الخ) صدر بيت عجزه

* أبعد شيبى يبغى عندى الادبا * (قوله وما بعدهما) وهى ما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام وكذا ما بمعنى صار كما مر وان أوهم كلام الشارح خلافه وأما بقية أفعال هذا الباب فالبصريون على جواز كونه فعلا ماضيا وان كان بدون قد وشرط الكوفيون اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة وهو الصحيح خلافا لما أوهمه كلام السعد فى حاشية الكشاف مشيرا الى أنه مذهب النحاة قاطبة وذلك انه قال جعل خبر كان فعلا ماضيا من غير قد مما يأباه النحاة لكنه واقع فى التنزيل نحو ان كان قميصه قد من قبل فلا وجه للمنع انتهى وقد علمت التفصيل فى المسئلة *(فائدة)* قال فى المنهل وشرحه ويقعن خبرا لكان نحو كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصبح زيد كان صائما وذلك لان كان تدل على كون مطلق وأخواتها تدل على كون مقيد ففى وقوعها خبرا لكان فائدة جديدة تحصل فجاز الاخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة المسوغ للاخبار اذ الكون المطلق الذى تدل عليه كان فى ضمن الكون المقيد الذى يدل عليه أخواتها وانظر فى عموم قول المتن ويقعن خبرا لكان بلا عكس فانه يشمل ما زال وأخواتها والظاهر انه ليس مرادا (قوله وتختص غير ليس الخ) شمل ظل وبه صرح ابن مالك وقال تكون تامة بمعنى طال أو دام وقال الرضى قالوا ولم تستعمل ظل الا ناقصة انتهى ونقل عن المهاباذى قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو انها تكون تامة (قوله والصحيح انها الخ) لانها مختلفة فى المدلول ولا موجب للاختلاف الا الحدث فتعين انه مدلولها قاله اللقانى وفيه بحث لان الازمنة الماضية مختلفة فى نفسها بالصباح والمساء والضحى والليلية والنهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها أنفسها وأيضا فاذا كانت هذه الافعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص كان التامة بتفسيرها بحصل ودام التامة ببقى وهكذا الا أن يقال اذا كانت ناقصة فالمتصف بمعانيها هى النسبة لا المرفوع بعدها واذا كانت تامة فهو المرفوع وحده وحينئذ فلا اشكال فى التخصيص ويدفع البحث بان هذا لا يطرد لانه لا يظهر فى نحو أصبح زيد مقيما وأمسى مسافرا حيث يقال ان الزمان اختلف فيهما لانه فى الاول ماض صباحى والثانى ماض مسائى ولا يظهر فى نحو كان زيد غنيا وصار زيد غنيا اذ الماضى فى أحدهما لم يتميز عنه فى الآخر فان قلت اذا كانت دالة على الحدث فاين فاعله قلت مصدر خبرها مضافا الى اسمها وقوله الا ليس أى فانها لا تدل على الحدث والمراد انها لا تدل عليه استعمالا والا فكل فعل يدل على الحدث وضعا وحينئذ فلا ينافى قول الرضى انها تدل على الحدث لان مراده انها تدل عليه وضعا فتفطن (قوله بعشرة أمور) أحدها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لان الحدث جزء ماهية الفعل الثانى لو دلت على الزمان فقط لا أمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى الثالث لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض الرابع لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو الا أن يكونا ملكين ولم ينطق فى بعضها بالمصدر الصريح الخامس لو لم تدل عليه لم يبن منها اسم فاعل لانه لا دلالة له على الزمان بل الحدث السادس انها لو لم تدل عليه لم يبن منها أمر لانه لا يبقى مما لا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان لان الاولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالاولى أولى بالبقاء الثامن أن من جملتها دام ومن شرط اعمالها تقدم ما المصدرية ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جملتها انفك ولا بد معها من ناف فلو لم تدل على الحدث الذى هو الانفكاك لزم أن يكون معنى ما انفك

فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة وقوله * أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله تعالى فأصبحتم بنعمته اخوانا وقال الشاعر أضحى يمزق أثوابى ويضربنى وقوله تعالى فظلت أعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدا خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا ما دام زيد قعد وكذا البواقى لان هذه الافعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا (و) تختص (غير ليس وفتئ وزال) من هذه الافعال (بجواز التمام أى الاستغناء) بالمرفوع (عن الخبر) ويقال له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثرون الى أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان فعلى الاول معنى نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع وعلى الثانى دلالتها على الزمان فقط قال فى المغنى والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس وأبطل ابن مالك مذهب الاكثرين بعشرة أمور ذكرها فى شرحه على التسهيل وفى الارتشاف وهذا الخلاف ينبنى عليه

زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد العاشر الاصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل بلا دليل ولا يخفى ما في بعضها من النظر (قوله هل يتعلق بها الظرف الخ) حكى أبو حيان الخلاف في عملها في الحال وأما نصبها المصدر فالاصح منعه على القول باثباته لها لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازه السيرافي وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا قال في المغني واستدل لمثبتي التعلق بقوله تعالى أكان للناس عجبا أن أوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل انتهى وقوله وقد مضى عن قريب أي في الكلام على قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم فانه يجوز تعلق في الارض بسركم وجهركم ولا يرد بان فيه تقديم معمول المصدر لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الظرف بعجبا واعلم أن المصنف لم يفصح في المغني عن سر عدم تقدير المصدر فيما ذكر بان والفعل وسببه كما قال في شرح القصيدة انه ليس فيه معنى الحدوث وقال ولا يقدح ذلك عمله في الظرف لان الظرف يعمل فيه رائحة الفعل وبذلك يسقط قول الدماميني لم لا يجوز أن يكون مقدرا بما تسرون وما تعلنون (قوله كانت بمعنى فعل لازم) كذا في شرح التوضيح لكن يرد عليه أن ابن مالك في شرح الكافية ومتن التسهيل ذكر ان كان تاتي بمعنى كفل وبمعنى غزل نحو كان فلان الصبي اذا كفله وكان الصوف اذا غزله وأن صار تاتي بمعنى ضم نحو صار فلان الشئ بمعنى ضمه اليه وزاد في التسهيل ان صار تاتي بمعنى قطع فلعل المراد أن الاغلب كونها بمعنى فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال ثبوت كل شئ بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شئ معه وتارة بحدث نحو اذا كان الشتاء فادفؤني وتارة بحضر نحو وان كان ذو عسرة وتارة بقدر أو وقع نحو ما شاء الله كان انتهى قيل والتعبير بقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب انتهى وفيه نظر كما قال شيخنا لان شاء بمعنى أراد كما هو مقرر في الاصول (قوله بمعنى بقى) أي أو سكن ومنه في الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) بمهملات والراء مشددة والتعريس نزول استراحة بغير اقامة وأكثر ما يكون في آخر الليل وخصه بذلك الاصمعي وأبو زيد (قوله بمعنى نزل) أي ليلا بدليل ما بعده (قوله قالوا بات الخ) وقالوا بات فلان القوم ولا ينبغي أن تفسر هذه بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل بالباء بل ياتي (قوله بمعنى دام واستمر) العطف تفسيري (قوله بمعنى ذهب) أي أو ظهر كما في التسهيل وفي الصحاح ذهب الخفاء أي ظهر الامر كأنه ذهب السرور زال فجمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أي أو خلص قالوا فككت الاسير فانفك أي خلص وانفك فيهما مطاوع لفك بخلاف الناقصة فانها كانطلق ومعناها زال وتختص بالجحد فهذه فروق ثلاثة (قوله وفتئ) بكسر التاء اذ هي الملازمة للنقص وأما فتأ بفتح التاء فتستعمل تامة بمعنى كسر أو أطفأ كما في شرح التسهيل عن الفراء يقال فتأته عن الامر كسرته والنار أطفأتها وتوهم أبو حيان انه تصحيف من ابن مالك وانما ذلك فثأت بالثاء المثلثة وفيه انه ليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى ولابن مالك كتاب سماه إكمال ما اختلف اعجامه واتفق افهامه وقد انتصر صاحب القاموس لابن مالك وانظر لم لزم فتئ وزال النقص دون انفك وبرح مع أن المعنى واحد وما سره غير السماع (قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول) نحو قول الراجز

وفي جبا بغية تفجس * ولا يزال وهو ألوى أليس

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتاويله أن الخبر محذوف والتقدير ولا يزال متفجسا وهو ألوى أليس والتفجس التكبر والاليس الشجاع وقوله * انما يجزى الفتى ليس الجمل * وتاويله على جعل الجمل اسم ليس وخبرها ضميرا متصلا عائدا على الفتى أي ليسه الجمل ثم حذف لاتصاله (قوله وتختص كان الخ) أي هذه اللفظة من حيث هي لا الناقصة بخصوصها الآن من جملة الخصائص الزيادة والزائدة قسيمتها لا قسم منها

والمراد

بخلاف من انها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز تعلقهما بها ومن قال لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة) أي وان حصل وأمسى وأصبح بمعنى دخل في المساء وفي الصباح نحو فسبحان الله (حين تمسون) أي تدخلون في المساء (وحين تصبحون) أي تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها (ما دامت السموات والارض) أي بقيت وأضحى بمعنى دخل في الضحى نحو أضحينا أي دخلنا في الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أي عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أي انتقل وقد تاتي بمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الامور أي ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أي دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أي انفصل وأما ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص وما أوهم خلاف ذلك يؤول (و) تختص (كان)

بمرادفه لم يزل فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شيء مقتدرا و (بجواز زيادتها متوسطة) بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذي كان ضربته والموصوف وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطراد زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا) ومعنى زيادتها انه لم يؤت بها للاسناد وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضي وان غيرها من اخواتها لا تزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزاد في صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لان ما ذكر أولا يكون معتنى بشانه وما ذكر آخرا يكون محط الفائدة وكلاهما ينافي الزيادة وجوز الفراء زيادتها آخرا قياسا على الغاء ظن آخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه (و) تختص بجواز (حذف نون مضارعها المجزوم) أي بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف (وصلا) فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو ولم أكن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقوف عليه بهاء السكت كعه ولم يعه فلم يك كلم يسع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم يسع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم أكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون (ان لم يلقها ساكن) فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستندا الى نحو قوله

* اذا لم تك الحاجات من همة الفتى *

والمراد أنها تختص بكل واحدة من الخصائص التي تذكر لا باجتماعهن فلا يشاركها غيرها في شيء منها الا بشرط ولا بغير شرط ولا ينافي أن غيرها يختص بامور كما لا يخفى (قوله بمرادفه لم يزل) فيه نظر اذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل والذي يظهر ان يقال تختص كان بافادة استمرار خبرها لاسمها والاصل في كان أن لا تدل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك الى القرينة ولا يلزم من دلالتها على المضي الانقطاع خلافا لابي حيان لانه لا ملازمة بين مضي الشيء وانقطاعه (قوله متوسطة) أي داخلة كما مر وأطلق قوم منهم الجوهري الزيادة عليها في مثل وكان الله غفورا رحيما مع تصدرها (قوله ليسا جارا او مجرورا) فلا تزاد بينهما الشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو * على كان المسومة العراب * ضرورة أو شاذ خلافا للبدر ابن مالك والرضي (قوله ومعنى زيادتها الخ) أي والا فهي دالة على الماضي مع التأكيد أو مؤكدة فقط من غير دلالة على الماضي نحو من كان في المهد صبيا والا فان المعجزة وضيا على هذا حال وذكر الرضي ما حاصله ان كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضي وان ما تدل عليه كالزائدة نحو ما كان أحسن زيدا فالحكم بزيادتها فيه تجوز لدلالتها على الزمن الماضي وانها جردت عن الحدث ووجه بذلك عدم عملها لانها اذا جردت عن ذلك لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقيت كالظرف قال الشهاب القاسمي ان تجردها عن ذلك غير ضروري بل لا مانع من بقاء تلك الدلالة ويؤيده أن سيبويه قال بزيادتها في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * وقالوا ان عملها في الضمير ليس مانعا من زيادتها ولا فرق بين الضمير والظاهر بل جوز ابن مالك في نحو أ تالك اللاحقون الغاء الثاني ونسبة العمل لهما واذا جاز الغاؤه مع الظاهر الذي لا يتأتى معه دعوى التجرد عن الحدث فلتجز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث انتهى لكن نقل في المغني في بحث لعل في الكلام على هذا البيت أن الجمهور على أن الزائد لا يعمل (قوله بلفظ الماضي) لخفته (قوله وما ورد بخلاف ذلك فشاذ) نحو قولهم ما أصبح أبردها أي الغداة وأمسى أدفأها أي العشية وقيل الضمير ان للدنيا ونحو قول أم عقيل أنت تكون ماجد نبيل (قوله وجوز الفراء الخ) أجاز أيضا زيادة أفعال سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غيره اذا لم ينتقض المعنى (قوله نون مضارعها الخ) لم يقل ونون يكون بجواز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان ولا يفيده ما ذكر الا بتأويل بخلاف ما اذا أضيف المضارع الى ضمير كان وحذف هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من تكون له عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وانما اشترط كونه مجزوما لان الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة والحذف يؤنس بالحرف ولان النون في غير المجزوم محركة فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة ولا يخفى أن شرط الجزم يخرج نحو النسوة لم تكن قانتات اذ هو مبني وليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم (قوله والمجزوم بالحذف) انما اشترط أن يكون الجزم بالسكون لانه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكونها آخرا ولما اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر النون آخرا لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئه (قوله لان الفعل المجزوم الخ) ما قاله الشارح تبعا للمصنف هنا مخالف لقوله في الاوضح قال الناظم وكذا أي تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا أرادوا الوقف نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء انتهى وعلل ذلك بخوف الالتباس بالضمير المنصوب (قوله اذا لم تك الخ) صدر بيت عجزه * فليس بمغن عنك عقد الرتائم * والشاهد فيه ظاهر

وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتمد فى المنع بطلق الحركة على الضرورة كقوله * ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل * (ولا ضمير نصب متصل) فلا تحذف من المتصل به نحو ان (١٢) يكنه فلن تسلط عليه اذا اضمار ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم أك بغيا أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة (و) تختص أيضا بوجوب (حذفها) دون اسمها وخبرها (معوضا عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما (فى مثل) قوله (أبا خراشة أما أنت ذا نفر) * فان قومى لم تأكلهم الضبع * أصله افتخرت على لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير وصار ان أنت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة وأدغمت النون فى الميم لما بينهما من التقارب فى المخرج فصار أما أنت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل سيبويه بأما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وجوزه المبرد وجرى عليه فى الشرح (و) تختص أيضا بجواز حذفها حذف (مع اسمها) ضميرا كان أو ظاهرا دون خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين كما (فى مثل) قول الحريرى * فان وصلا ألذبه فوصل * وان صرما فصرم كالطلاق * وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم (ان خيرا فخير) وان شرا فشر أى ان كان عملهم خيرا

(قوله ونحوه) كقوله اذا لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

(قوله ولاك اسقنى الخ) عجز بيت للنجاشى يصف حاله مع ذئب عرض له فى السفر صدره * فلست بآتيه ولا أستطيعه * والشاهد فيه انه حذف النون من لكن وهى متحركة (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة فلا يرد مثل يد وذيك وفيك لان اليد وأخويه أصله غير مستعمل (قوله بكان الناقصة) أى بمضارعها لكن الحذف فى التامة أقل (قوله بعد الحذف) أشار به الى أن معوضا حال منتظرة منها (قوله ما الزائدة) خصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة فى قوله تعالى فبما رحمة من الله ولكثرة مشابهتها باخت كان وهو ليس وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقى اسمها وخبرها وما زائدة للتعويض هو الصحيح وبقى فيها أقوال مذكورة فى المطولات (قوله أصله افتخرت على الخ) أشار الى أن الجار متعلق بمحذوف تدل عليه القرينة وقال اللقانى تقدير فخرت يورث فى التركيب ركاكة وفى المعنى فسادا اذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لان قومى لم يأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت فى حال كونك مذكورا بالنفر فانى مثلك ذو نفر اذ قومى لم تأكلهم سنة الجدب حتى تترفع على بقومك ونفرك وهذا ينادى بكون اما نائبة عن مهما كما مر انتهى ويجوز أن يكون فان قومى تعليلا لمحذوف أى ولا اعتبار بفخرك فان قومى لم تأكلهم الضبع وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح وانما بين تقدير هذا المثال بقوله لان كنت الخ للرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كلمة شرط كالمكسورة ورجح فى المغنى مذهبهم والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة (قوله لافادة الاختصاص) أى والاهتمام (قوله فانفصل الضمير) لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به (قوله وجوزه المبرد) أى جوز الجمع بين ما وكان على ان كان زائدة لا عوض ولم يبد مستندا من جهة السماع (قوله وجرى عليه فى الشرح) كلامه ليس صريحا فى الجواز المقابل للوجوب لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقرينة تصريحه بان ما زيدت عوضا (قوله وتختص أيضا بجواز حذفها) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضى لما يذكر وكلامه يفهم انها لا تحذف وحدها جوازا وفى الاشمونى عند قول الخلاصة ويحذفونها ويبقون الخبر * ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها وحدها أو مع الاسم انتهى ولا شك ان كلام الخلاصة صالح لذلك اذ بقاء الخبر لا ينافى بقاء الاسم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) ادخل ضمير المتكلم نحو لأرحلن ان فارسا وان راجلا والمخاطب كقوله * انطق بحق ولو مستخرجا احنا * والغائب كاطلب العلم ولو بالصين ولا يجوز عند عدم اظهار الفعل الا النصب ورب ما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن فيه تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك والثانى بعد ان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترن ان بلا أو لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح وقيد التسهيل اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرداته (قوله وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين) قيل لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فتخفف بالحذف وخص بان ولو لان الاولى أم الادوات الجازمة والثانية أم غير الجازمة وفيه انهم قالوا أم غير الجازمة اذ قال فى التصريح الغالب فى ان ان تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا انتهى وحقه أن يقيد لو بالتى ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له فى شئ كأتنى بدابة ولو حمارا وبقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك قال المحشى وذلك فى ثلاث صور بعد هلا والا ولدن أقول وبقى صورة رابعة وهى بعد لكن نحو ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفة لاقترانها بالواو ولا الواو عاطفة لمفردين على مفردين لان معطوفيها المفردين لا يختلفان سلبا وايجابا (قوله الناس مجزيون بأعمالهم) فيه

حذف مضاف أي بجنس أعمالهم اذ الاعمال يجازى عليها الا بها (قوله فجزاؤهم خير) أي فالذي يجزون به خير وأشار به الى أن خير خبر مبتدأ محذوف (قوله لا يأمن الدهر الخ) لا نافية فما بعدها مرفوع ويحتمل أن تكون ناهية فما بعدها مجزوم وكسر لالتقاء الساكنين والدهر منصوب على الظرفية أي لا يأمن في الدهر الحوادث أو المفعولية أي لا يأمن غدرات الدهر والشاهد في ولو ملكا حيث حذف كان واسمها بعد لو وجنوده مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدا وخبره في محل نصب على انها صفة ملكا وفي البيت وقولهم ألا حشفا ولو تمرا رد على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم (قوله وأما حذف كان الخ) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي ووجه الضعف ان الخبر منصوب ففي بقائه دلالة على كان المحذوفة بخلاف بقاء الاسم قيل ولما فيه من كثرة الحذف وفيه انه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم الا أن يقال الخبر في صورة الفضلة والاسم كالجزء لا سيما اذا كان ضميرا متصلا وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف وليس كذلك هذا وفي حذف الخبر في خصوص هذا ضعف معنوي لانه اذا كان في العمل خير لا يلزم أن يكون جزاء جميع الاعمال خيرا (قوله أي ان كان في عملهم خير) اعترض بان الخير جزاء الخير الذي في العمل لا العمل الذي فيه خير كما هو المتبادر الا أن يقال انه على التجريد فيكون الكلام حينئذ مثل لهم فيها دار الخلد والمعنى ان كان عملهم خيرا كان المعنى انها نفسها دار الخلد قال في التسهيل واضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من اضمار التامة انتهى فتقدير ان كان في عملهم خير أولى من تقدير ان كان خير وان كان أقل لان كان التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف وأيضا فيضعف تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كأنه أجنبي عن الاول والمعنى على تعلقه به (قوله وقد يحذف الخ) أشار الى قلته وصرح بذلك في التسهيل (قوله أي ان كنت الخ) قال الدماميني ولا يحذف الفعل مع المكسورة معوضا عنه الا في هذا فلو قلت أما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة ولا يجوز أما أنت منطلقا انطلقت قال اللقاني ولا حاجة لما تكلفوه بلا دليل اذ الظاهر أن ما مزيدة لتأكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فان أداة شرط مؤكدة بما نظيرها ما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه عليه نظير ذلك في التقدير

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وان افتاك الناس وأفتوك (قوله ولا هي النافية للخبر) كذا في الاوضح والظاهر ان الخبر هو المجموع النافي والمنفي والمنفي جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه وتقديره فافعله (قوله تشبيها بها في نفي الحال الخ) الصحيح من مذاهب أربعة انه لا يلزم حالية المنفي بما وليس ثم الاصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه هذا وقد يقال انما يتوجه الالحاق ويظهر التوجيه به لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها الا أن يقال يصح الالحاق بسبب المشابهة في النفي وان لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة والقياس في اللغة انما يمتنع في المدلولات أما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه العز ابن جماعة على انا لا نسلم ان ذلك من القياس لجواز أن يكون من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق (قوله وفي دخول الباء في الخبر) ظاهره ان تميما لا تدخل الباء في الخبر وفي الجنى الداني وفي زيادة الباء بعد ما التميمية خلاف منعه الفارسي والزمخشري والصحيح الجواز لسماعه في اشعار بني تميم (قوله وبنو تميم لا يعملونها الخ) لم يقرأ على لغتهم الا شاذا روى الفضل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع وأما قول سيبويه وبنو تميم يرفعون الا من درى كيف هي في المصحف فانه يؤذن بان لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته من غير توقيف وذلك لا يحل قاله ابن فلاح اه وانظر كيف يتأتى لمن درى ان ينطق بغير لغته مع ان العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل لكن الحق خلافه وانه انما يمتنع نطقه بالخطا (قوله ولما كان عملها الخ) أي فانحطت عن ليس فليس تعمل دون شرط منها والاصل أقوى من الفرع فتعمل وان توسط خبرها وكذا

فجزاؤهم خير وقوله عليه السلام (التمس ولو خاتما من حديد) أي ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا *
أي ولو كان الباغي ملكا وأما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم فضعيف وعليه ان خير بالرفع أي ان كان في عملهم خير وفي هذا ونحوه أربعة أوجه مشهورة وان ضممت اليه ان شرا فشر كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان ولا هي النافية للخبر ولما فرغ من كان واخواتها أخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا ولات وبدأ بما فقال (وما النافية عند الحجازيين كليس) في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في الخبر وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة وهو القياس لانها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فاصلها أن لا تعمل قال شاعرهم
ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فاجاب ما قتل المحب حرام أي هو تميمي لا حجازي ولما كان عملها على خلاف الاصل شرط الحجازيون له أربعة شروط أشار الى الاول بقوله

ان تقدم على قول غير ابن مالك من البصريين وأما عدم السبق بان فأمر لازم و بمعمول الخبر فان ولى ليس فلا عمل لها وان ورد شئ منه كانت شانية وان سبق على نفس ليس ففيه اضطراب فليحرر مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك و يتقدم عند غيره من البصريين وتعمل وان سبق الخبر بالا عند الحجازيين دون التميميين نحو ليس الطيب الا المسك فانظر المغنى فى بحث ليس (قوله ان تقدم الخ) لانها عامل ضعيف لا قوة لها على شئ من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر وقيد بقوله على الخبر لانه لا يجوز تقديمه عليها الان لها الصدر فلا يتقدم ما فى حيزها عليها فلا يجوز قائما ما زيد ولو كان الخبر ظرفا (قوله ما مسئ الخ) يحتمل ان مسئ مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمعتب الذى عاد الى مسرتك بعد ما أساءك (قوله ولم يسبق الاسم بان) هو ان صدق بسبق أن على ما فغير مراد ذلك الصدق قطعا والمدار أخذا من التعليل على وجود أن وان اقترن باحدهما دون الآخر فيما اذا فصل بين ما والاسم بمعمول الخبر ولو عبر بالمرفوع كان أولى اذ المقترن بها ليس باسم لها (قوله الزائدة) بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الآتى وأول على ان ان نافية الخ (قوله بطل عملها وجوبا عند البصريين) يوهم انه لا يبطل عملها عند الكوفيين وليس كذلك فانها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدأ وخبر وانتصاب الثانى بنزع الخافض (قوله وأول على ان ان نافية الخ) هذا التخريج انما يتاتى على قول الكوفيين ان ان المقترنة بما هى النافية جئ بها توكيدا قال ابن مالك فى شرح التسهيل والذى قالوه مردود بوجهين أحدهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم يتغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما كما قال

لا ينسك الاسى تاسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

فكرر ما النافية توكيدا وأبقى عملها الثانى ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد ما التى بمعنى الذى و بعد ما المصدرية التوقيتية لشبههما فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ انتهى وفيه أمور الاول يتامل فى الرد مع انه نقل عنهم انهم يقولون ان ما لا عمل لها الثانى دل كلامه على ان ما اذا كررت لا يبطل العمل وفى كلام ابن عقيل والاشمونى فى شرح التوضيح خلافه كما سياتى الثالث انهم نقلوا ان ان تزاد بعد أن الاستفتاحية (٢) ومدة الانكار وحينئذ فلا ينحصر المسوغ للزيادة فى المشابهة (قوله ولا بمعمول الخبر) يعنى ولم يسبق بمعمول الخبر و يفهم منه انه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر وان لم يكن ظرفا أو مجرورا وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبر عليه دون الاسم جاز اعمالها كقولك ما زيد طعامك آكلا الا أن يكون الخبر موجبا بالا فلا يجوز اعمالها خلافا للكسائى والفراء كقولك ما زيد طعامك الا آكلا انتهى وانه لو سبق الاسم بمعموله لم يبطل عملها وان كان غير ظرف نحو قولك ما زيدا ضارب قائما وعبارة اللباب وشرحه ربما أفهمت خلافه ونصها ولا يجوز الفصل باجنبى بينه أى بين اسم لا وما و بين عامله وهو ما ولا فلا تقول ما طعامك زيدا آكل بنصب طعامك انتهى وانظر حكم معمول الخبر (قوله وما كل من وافى منى الخ) عجز بيت لمزاحم بن الحارث العقيلى صدره * وقالوا تعرفها المنازل من منى * والشاهد فيه حيث أبطل عمل ما بايلائها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا على رواية نصب كل واما من روى رفع كل فهو على الحجازية والجملة فى موضع نصب على خبر ما والعائد محذوف أى عارفه (قوله لضعفها الخ) قضية التعليل عدم تقدمه على ما نفسها بالاولى وامتناع الفصل بين ما واسمها بمعمول اسمها نحو ما زيدا ضارب قائما وقضيته أيضا منع الفصل بما ليس معمولا لاسمها ولا لخبرها وقضية كلام المصنف الجواز وقضيته أيضا انه يجوز تقديم معمول الخبر عليه اذا توسط بينه وبين الاسم وسياتى جواز توسط معمول خبر ان بين اسمها وخبرها اذا كان غير ظرف وجار ومجرور الا ان ان أقوى من ما كما يأتى بيانه (قوله بالتقديم) انظر حالة التوسط (قوله الا اذا كان ظرفا الخ) أى فانه لا يبطل ولو اجتمع الامران فهل يجوز الفصل بهما الا يبعد الجواز فانا وفى كلامه ما نعة خلو وكذا الا يبعد الجواز اذا تعدد الظرف أو الجار

(ان تقدم الاسم على الخبر) فلو قدم الخبر نحو ما مسئ من أعتب بطل عملها خلافا للفراء وان كان ظرفا أو مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثانى بقوله (ولم يسبق) الاسم (بان) الزائدة فلو سبق بها كقوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهب * بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت عن الشبه وروى ذهبا بالنصب وأول على أن ان نافية مؤكدة لما لا زائدة والى الثالث بقوله (ولا بمعمول الخبر) فان سبق به نحو

وما كل من وافى منى أنا عارف * بطل عملها وجوبا لضعفها فى العمل فلا يتصرف فى معمول خبرها بالتقديم (الا) اذا كان المعمول (ظرفا أو) جارا و(مجرورا) فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد مقيما وما بى أنت معنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ولم ينبه على هذا الشرط فى الشرح والى الرابع بقوله (ولا الخبر) بالرفع عطفا

والمجرور (قوله ولم يسبق الخبر بالا) فيه اشارة الى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد مقيما الا عندعمرو او الا في الدار وهو ظاهر لانه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة اليه وان انتقض نفي خبرها بغير الا وجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع بقي ان المتبادر من الكلام أنها تكون لايجاب الخبر وحينئذ فلو كانت سابقة على الخبر لكنها من تعلقات الاسم نحو ما القوم الا زيدا قائمون ينبغي أن لا يبطل عملها الان معنى ليس موجود في هذه الحالة ثم ان النقض بانما كالنقض بالا على ما في جمع الجوامع ولم يمثل في شرحه له فانظر مثاله (قوله أن لا تكرر) فان تكررت بطل عملها ومر عن ابن مالك خلافه (قوله وأن لا يبدل الخ) وذلك لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وما لا يقدر عاملها بعد قصد الاثبات لان عملها المشابهتها ليس في النفي وقد انتقض النفي بالا أي لم يبق معناه بعد الا لان الاستثناء من النفي اثبات للمنفي عما بعد الا ولما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يتمكن عملها فيه ومقتضى هذا التعليل أن النعت وعطف البيان كالبدل فالاول نحو ما زيد رجل الا كريما والثاني ما هذا عمر الا أبو حفص وليراجع جواز اقتران عطف البيان بالا (قوله ما زيد بشيء الخ) أي هو ملحق بالمعدومات فليس شيأ حقيرا فضلا عن العظيم وقوله الاشيء حقير لان التنكير للتحقير وقوله لا يعبأ به أي لا يبالي به ولا يلتفت اليه وهو صفة لشيء والظاهر أنه من تأكيد الذم بما يشبه المدح وشيء بالرفع بدل من شيء وهو خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فاعرب البدل باعراب المحل ولا يجوز أن يعرب المبدل باعراب المبدل منه اللفظي لان شيء حينئذ يكون مجرورا بالباء كالمبدل منه فتكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور أو حكما لظهور أثره فيه والمقدر كالملفوظ والباء هذه زائدة اذ المعنى ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به فانه أثبت له الشيئية فقوله الاشيء يفيد الاثبات فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدا مثبت وهي لا تزاد قياسا الا في خبر مبتدأ في الحال أو الاصل ويكون في الكلام استفهام بهل أو نفي (قوله تعين في المعطوف الرفع) أي على انه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهذا من باب القطع والاستئناف لان بل ولكن لا يعطفان الجمل وقد ذهب بعضهم الى أن الرفع حمل على محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا الى الاصل وكلامه يوهم تساوي بل ولكن وهو في بل مسموع وفي لكن بالقياس وتعين الرفع لا ينافي ما سيأتي في باب العطف لان العطف هنا امتنع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه (قوله لان المعطوف بهما موجب) هذا رأي الجمهور وأما على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز فيه النصب لانه منفي لان بل عنده تنقل النفي جوازا من الاول الى الثاني فقياسه انه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا ويختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب وقياس قول يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن لانه يرى ان بقاء النفي ليس بشرط في عمل ما لانه أجاز اعمالها مع انتقاض النفي بالا (قوله وأما المعطوف بغيرهما الخ) أما النصب فبالعطف على خبر ما وأما الرفع فعلى اضمار هو وقيل اتباعا على المحل وفيه ان الرفع منسوخ فلا محل للرفع ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل *(تتمة)* لا يجوز حذف اسم ما قياسا ولا خبرها كذلك فان كفت بان جاز تشبيها بلا نحو فما ان من حديث ولا اصال التقدير فما ذي حديث ولا اصال منتبه واذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغيرها عن العمل وأجاز الكسائي اضمارها وأنشد
* فقلت والله يدري مسافر * أي ما يدري ومنعه البصريون وشذ بناء النكرة معها تشبيها بلا نحو ما بأس عليك ولا يغني عن اسمها بدل موجب خلافا للاخفش (قوله عند الحجازيين) قال أبو حيان لم يصرح أحد بان اعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا المطرزي فانه قال بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طيء وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز (قوله كليس فيما تقدم) أي في رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد أقوال ثلاثة ثانيها انها عاملة في الاسم وهما جميعا في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر أصلا وثالثها انها غير عاملة واختاره الرضي وسماع نصب الخبر يبطلهما (قوله الا في الشعر) لم يقيد ابن الحاجب به بل عبر بقوله وهو

على الضمير المستكن في يسبق أي ولم يسبق الخبر (بالا) فلو سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطلان معنى ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر وأن لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس (نحو ما هذا بشرا) ما هن أمهاتهم واذا عطف على خبرها بلكن أو ببل تعين في المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدا محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعد أو بل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في منفي وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب أجود (وكذا لا النافية) للوحدة أو للجنس ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا لم يرد الا (في الشعر) خاصة (ويشترط) له مع ما تقدم في عمل ما من الشروط

الاربعة ماعدا الثانى وزيادة على ما ر (تنكير معموليها) فلا تعمل فى معرفة خلافا لابن جنى مستندا بقول النابغة

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا وأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه فى التسهيل بالندور وتأوله المانعون على جعل أنا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا (١٦) نصبا على الحال تقديره ولا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل والغالب فى خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره (نحو) قوله (تعز فلا شئ على الارض باقيا *

ولا وزر مما قضى الله واقيا

و) كذا يعمل عمل ليس (لات) خلافا للاخفش وهى لا زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا قال فى الاوضح وعملها باجماع من العرب انتهى و (لكن) لا تعمل الا (فى الحين) نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسماء الزمان وهو ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك فى التسهيل حيث قال وتختص بالحين أو مرادفه وصرح فى الشذور وشرحه بانها تعمل فى الحين بكثرة وفى الساعة والاوان بقلة وهذا منه كالمتوسط فى المسئلة (ولا يجمع) فى كلام (بين جزأيها) أى اسمها وخبرها لضعفها بل لا بد من حذف أحدهما لصحة عملها (والغالب) فى كلامهم (حذف) اسمها (المرفوع) وبقاء المنصوب (نحو ولات حين مناص) أى ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه وعليه قرئ شذوذا ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى أن حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا فى أصله وأفهم كلامه انه لا يشترط فى عملها تنكير معموليها ولم يتعرض لان النافية لان اعمالها نادر كما فى الاوضح

أى عمل ليس فى لا شاذ قال الجامى فيقتصر عمل لا على مورد السماع انتهى ولا يخفى أنه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده فى الشعر وقول التسهيل ويلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا ظاهره يخالف ذلك ولكن أبو حيان قال الصواب العكس فليحرر وعلى كل حال لا تعمل الا بالشروط المذكورة فلا يتوهم أن الشعر محل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ماعدا الثانى منها) وهو قوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة قال الشاطبى لانه لا يتاتى معها دخول ان فى القياس وان دخلت عليها فالحكم الاهمال انتهى وحينئذ فهذا الشرط لا يحتاج اليه وان صح اعتباره (قوله تنكير معموليها) لعل وجه ذلك أن لا النفى الجنس راجحا ونفى الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات أنسب وانظر هل يكون الخبر جملة لانها نكرة فى المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل عليها جار كما ذكر ذلك فى لا العاملة عمل ان فانظر سر ذلك (قوله فلا تعمل فى معرفة) وذلك لنقصان مشابهتها بليس لان لا للنفى المطلق بخلاف ما (قوله مع تصريحه فى التسهيل بالندور) أى والنادر لا يقاس عليه وقد قاس عليه المتنبى فى قوله

* فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فان قيل كيف يجعل نادرا وفى مثل سيبويه ماز بذاهبا ولا أخوه قاعدا قيل لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى ما (قوله نصبا على الحال) أى لا على انه خبر فلا دليل فيه (قوله ولا أرى) بالبناء للمفعول وأول أيضا بانه على حذف مضاف أى لا مثلى باغيا فدخول لا نكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا كما قيل فى لا التبرئة فى قضية ولا أبا حسن لها ويحتمل ان هذا مراد ابن جنى وقصده بعمل لا فى المعرفة عملها لا بطريق الاصالة بل بطريق النيابة (قوله حتى قيل بلزومه) قد يستشكل وجه الغاية هنا وجوابه ان ما بعد حتى ليس نهاية لما قبلها بل هو مسبب عنه (قوله تعز الخ) قد يقال لا دلالة فيه لامكان ان باقيا وواقيا حالان (قوله خلافا للاخفش) حيث قال ان المنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص أى لا أرى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر (قوله لتأنيث اللفظ) وعلى هذا فهى ساكنة وحركت لما ذكر وقيل زيدت التاء للمبالغة فى النفى وعليه فهى محركة فى الاصل قيل أولهما وفيه انه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متنافيين وضعا وهما السكون والتحرك (قوله وحركت الخ) قال الاشمونى حركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فانهما فيهما متحركة مع تحريك ماقبلها (قوله وعملها باجماع من العرب) انظر هذا مع ماسبق من خلاف الاخفش ولا يصح جواب اللقانى بانه لا ينقض دعوى الاجماع على العمل اذ ورود النصب بعدها اجماع منهم وان اختلف النحاة فى سببه لان الدعوى اجماع العرب على العمل لا على ورود النصب بعدها وقد يجاب بان الاجماع على جواز الاعمال لا وجوبه (قوله وعليه قرئ شاذا) أى قرآنا شاذا فهو صفة مصدر محذوف يقال قرأ قرآنا وقراءة وليس حالا لان تقديم الحال على صاحبها المجرور بالباء اما ممتنع أو ضعيف (قوله والغالب حذف اسمها الخ) لان الخبر محط الفائدة (قوله وأفهم كلامه الخ) لانه انما تعرض لشرطين كون معموليها اسمى زمان وحذف أحدهما وما أفهمه كلامه غير مراد لان لات لا تزيد على ما ولا فالظاهر انه يشترط لعملها تنكير ما يذكر من جزئيها وهو مراد الاشمونى بقوله انها انما تعمل فى نكرة فلا ينافى قول ابن مالك فى قراءة النصب ولا بد من تقدير المحذوف معرفة لان المراد نفى كون الحين الخاص حينا يتوصون فيه أى يهربون أو يتاخرون وليس المراد نفى جنس حين المناص والترتيب وبقاء النفى وفى كلام السيوطى ما يدل على اشتراط هذا الاخير حيث قال والعطف على خبر لات العاملة كالعطف على ما فينصب ويرفع فى نحو ولات حين جوع

تبعا لابن مالك وذهب الفراء وأكثر البصريين الى المنع واعمالها لغة أهل العالية كقول بعضهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وقول الشاعر* ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين (و) النوع الثانى من أنواع (١٧) النواسخ (ان) بالكسر والتشديد و(أن) بالفتح والتشديد وهما موضوعان (للتأكيد) أى لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما ونفى الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث أن ان المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها وأن المفتوحة تصيرها فى حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتؤول بمفرد وظاهر اطلاقه كغيره أن ان لتوكيد الايجاب والنفى ويشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيأ وهو الملائم لقول البيانيين ان زيدا ليس بقائم فيه توكيدان لكن ذكروا فى باب لا التبرئة ما ينافى الاطلاق (ولكن) بالتشديد وهى موضوعة (للاستدراك) وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من سمة الشجاعة الكرم فاذا أردت رفع هذا التوهم تأتى بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفى ولا بد أن يتقدمها كلام اما مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك أو ضد له نحو ما هذا أسود

لكنه أبيض أو خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرا أشار به ويمتنع أن يكون مماثلا له باتفاق قال أبو حيان فى النكت الحسان وقد تأتى للتوكيد نحو لو جاءنى أحسنت اليه لكنه لم يجئ (وكأن) بفتح الهمزة والتشديد (للتشبيه) المؤكد

ولات حين طيش ويتعين الرفع فى لات حين فات بل حين صبرا ولكن حين صبر (قوله تبعا لابن مالك) وقال أبو حيان الصواب ان اعمالها كثير لوروده نظما ونثرا ولمشاركتها ما فى النفى وكونه للحال (قوله الى المنع) لعدم اختصاصها (قوله العالية) بالعين المهملة والياء المثناة ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها ولم يذكر شرط عملها عندهم وشرط له فى الشذور نفى الخبر وتأخيره وان لا يليها معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وظاهره لا يشترط عدم تكرارها ويحتمل أن يجرى فيه ما جرى فى تكرار ما وانه لا يشترط تنكير ما يعمل فيه وذكر فى التحفة انها لا تعمل الا فى اسم معرفة عكس لا وانها تعمل فى المعرفة والنكرة انتهى وانظر قوله انها لا تعمل الا فى معرفة مع تمثيلهم بان أحد الخ وكذا فى اشتراط الشذور نفى الخبر مع انتقاضه فى هذا المثال والبيت (قوله وهما موضوعان للتأكيد) أشار الى أن قوله للتأكيد خبر لمبتدا محذوف ويجوز أن يكون فى موضع نصب على الحال أى موضوعين للتأكيد (قوله أى لتأكيد الحكم) اشارة الى أن اللام عوض عن المضاف اليه المحذوف على رأى الكوفيين وأما على رأى البصريين فالتقدير للتأكيد للحكم ولا يشكل على كون المفتوحة للتأكيد انك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا لان كون الشئ بمعنى الشئ لا يستلزم أن يساويه فى كل ما يفيده لكن الحق انها التوكيد ذلك المصدر المنسبك لا لتوكيد الحكم (قوله ونفى الشك عنه والانكار له) الاوفق أن يقول الشك فيه والانكار عنه لان الجار ان تعلق بالنفى فالتعدية بعن أو بالمصدر فالتعدية بفى أو اللام وعطف نفى الشك الخ على توكيد الحكم من عطف المسبب على سببه (قوله من الحكم) أى الايقاع والانتزاع ويعبر عنه بادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وقوله والتردد فيه أى الحكم وهو النسبة ففى الكلام استخدام وليس المراد بالحكم النسبة فى الموضعين لبعد أن الخلو من الحكم يستلزم التردد فيه (قوله ولهذا يقع الخ) ظاهره يقتضى ان الواقع موقع ما ذكر ما بعدها بدونها وليس كذلك وذكر الفاعل والمفعول والمجرور للتمثيل فان ما ذكرنا يقع نائبا عن الفاعل واسما لهذه الاحرف بشرط الفصل بالخبر الا ليت فبلا شرط نحو وليت انك عندى فتكون ان ومعمولاها سادة مسد جزأى ليت وهى فى محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع ومنصوب ولا مانع من اثبات محلين مختلفين لشئ واحد باعتبارين (قوله وظاهر اطلاقه الخ) بذلك صرح المصنف فى المغنى فى بحث انما (قوله ويشهد له الخ) يمكن أن يجعل ذلك من قبيل القضية المعدولة لكن فيه بعد من اصطلاح النحويين كما قاله حفيد الموضح ثم الظاهر أن المفتوحة كالمكسورة (قوله للاستدراك) أى التدارك (قوله رفعا شبيها الخ) لان قوله لكنه بخيل بمعنى الا انه بخيل (قوله وقد يأتى للتوكيد) ينبغى أن يكون منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك وعلى القول بانها للاستدراك فيه فلعل وجه كون هذا استدراكا مع أن مبناه على توهم الخلاف انه قد يذهل عن مناقضة الحركة للسكون فيتوهم انتفاء التحرك أيضا عند انتفاء السكون لتوهم امكان الواسطة (قوله لو جاءنى الخ) وذلك لان امتناع المجئ مفهوم من لو لانها حرف يقتضى امتناع ما يليه فقوله بعد ذلك لكنه لم يجئ توكيد لما دل عليه الكلام السابق وهذا مبنى على عرف أهل العربية من أن لو للدلالة على ان سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط وأما على عرف المناطقة من انها الدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالى أو بانتفاء التالى على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها وقد صرح الشريف الجرجانى بان كلا من الفريقين لا ينكر استعمالها فى اللغة بالمعنى الذى بينه غيره اذ الجميع يبحثون عن أحكام اللغة العربية (قوله للتشبيه المؤكد) أى لانشاء تشبيه اسمها بخبرها أى لبيان أن اسمها مشبه بخبرها ان قلت الذى يفهم من كأن على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد بان

عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا أسد اذ أصله ان زيدا كاسد فقدمت الكاف على ان ليدل (١٨) الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة كأن للجار وصار احرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتأكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب ويلزم عليه أن يكون لمطلق التشبيه ويليها المشبه دائما بخلاف الكاف ومثل فان الذى يليهما المشبه به (أو للظن) على رأى بعضهم نحو كان زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تأتى للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق وما أوهم خلاف التشبيه فمؤول به (وليت) وهى موضوعة (للتمنى) وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما فان عوده مستحيل عادة أو ما فيه عسر نحو ليت لى مالا فأحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التمنى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون فى الواجب ويجب فى التمنى اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والا صار ترجيا (ولعل) وهى موضوعة (للترجى) وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا (أو للاشفاق) وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع نفسك ولا يكون الترجى الا فى الشئ الممكن بخلاف التمنى فانه يكون فيه وفى الممتنع فافترقا وأما قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فجهل منه أو افك قاله فى المغنى ولو عبر بالتوقع لكان أخصر لشموله لما ذكر (أو علق للتعليل) على رأى الكسائى والاخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أى ليتذكر وهذا ونحوه عند الجمهور للترجى وترد للاستفهام

قلت قد ادعى ان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا كالاسد وهذا تشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف ايذانا بان الكلام مبنى على التشبيه من أول الامر (قوله لتركبها الخ) أى وانما كان كأن للتشبيه المؤكد لتركبها الخ (قوله سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والكوفيون هى للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا أسد وللشك ويعبر عنه بالظن ان كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه وجوابه ان المعنى كأنك شخص قائم ولما أقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا يقولون كأنى امشى وكأنك تمشى وأجاب بعضهم بان الشئ يشبه فى حالة بما به فى حالة أخرى فكأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما والتقدير كأن هيئة زيد هيئته قائما (قوله وفتحت همزة كأن) لو قال أن كان أخصر واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشئ على قولين أحدهما لا لانها فارقت الموضع الذى يمكن ان تتعلق فيه بمحذوف فزال ما كان لها من التعلق (قوله فهو مؤول به) قدم ما يتعلق بالظن ومثال ما قيل انه للتحقيق قوله * كان الارض ليس بها هشام * اذ لا تكون للتشبيه لانه ليس فى الارض حقيقة وتأويله ان المراد بالظرفية الكون فى بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغى ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لانه كالغيث لها ومثال التقريب كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وتأويله من وجوه منها ان الكاف حرف خطاب والباء زائدة فى اسم كأن (قوله وليت) يقال فيها لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء (قوله للتمنى) أى لانشائه واحداثه لا للاخبار بان التمنى حاصل وقس عليه ما بعده (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه الخ) لا يخفى ان هذا التعريف يتناول سائر أنواع الطلب من الامر والنهى والترجى وغيرها مع المحبة أو كون المطلوب لا طمع فيه أو فيه عسر فاما انه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين أو المراد ان المعتبر فى مفهومه هو ما ذكر فقط وغيره تعتبر فيه زيادة مع هذا كالاستعلاء فى الامر أو لا يعتبر فيه هذا بل بعضه كالنداء لا يعتبر فيه المحبة بقى ان التحقيق ان التمنى اسم لحالة نفسانية يلزمها الطلب والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود سواء أمكن الحصول أولا فلا يرد ان التمنى قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقل لا يطلب ما علم استحالته وقس عليه الترجى (قوله فان عوده الخ) أى ان فسر بعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخوخة والقول بأنه ممكن عقلا مبنى على تفسيره بالسن الذى لم يتجاوز ثلاثين سنة فامكان عوده يستلزم الجمع بين النقيضين (قوله ليت لى مالا) عبارة المصنف وقول منقطع الرجاء ليت الخ فان قلت هذا من النوع الذى قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء فى الحج قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه ان لا يطمع فيه أحد والمال الذى يحج به يتعلق به الاطماع غالبا (قوله ولا يكون فى الواجب) فيمتنع تمنى وقوعه فى وقته بقرينة قولهم فلا يقال ليت غدا يجئ فلا يرد تمنى الموت فى قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه (قوله وطماعية) بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال فيه طمع طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها والفرق بين التوقع والطمع ان الاول أبلغ ولذا أخر الطماعية ويستعمل فى الاول لعل وفى الثانى عسى (قوله والا صار ترجيا) يؤخذ منه ان الترجى والتمنى متباينان وسيصرح بذلك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن الترجى ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق (قوله أو الاشفاق) أى الخوف اذا عدى بمن فان عدى بعلى كان بمعنى العطف (قوله لعلك باخع نفسك) أى قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك (قوله لما ذكر) أى من الترجى أو الاشفاق قال التفتازانى فى حواشى الكشاف والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله الترجى) أى مصروفا للمخاطبين أى اذهبا على رجائكما (قوله وترد للاستفهام) ولهذا

علق الفعل فى الآية المذكورة وفى لاندرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والتقدير لاندرى الله يحدث وما يدريك أيزكى والمعنى لاندرى جواب ذلك لكن قال صاحب الكشاف فى وما يدريك لعله يزكى أى وأى شئ يجعلك داريا بحال هذا الاعمى لعله يزكى أى يطهر بما يلقى اليه من الشرائع وحينئذ فيدريك ليس متعلقا عما بعد لعل حتى يعلق عنه لانه جعل معموله بحال هذا الاعمى وبه يبطل كون لعل بمعنى أداة الاستفهام (قوله وعقيل تجيز الخ) مقتضاه ان غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم فى مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم فى كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات (قوله وجر اسمها) أى فالجر بها لغة وليس شاذا ولا على سبيل الحكاية كما قيل وانما جر وابها تنبيها على أن الاصل فى الحروف المختصة بالاسماء ان تعمل العمل الخاص بها (قوله فينصبن الخ) أى فى المشهور وبعض العرب ينصب بهن الجزأين كقوله ان حراسنا أسدا * وقوله كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمة وقوله * ياليت أيام الصبا رواجعا * وقد يرتفع بعدهن المبتدأ فيكون الاسم ضمير شان محذوف كقوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون أى انه من أشد والمصورون مبتدأ خبره الظرف المتقدم ويجوز حذف ضمير الشان نظما ونثرا عند ابن مالك بلا ضعف خلافا لابن الحاجب واعلم انه قال فى التسهيل وللجزأين بعد دخولهن مالهن مجردين اه قال شراحه من كون المبتدا عينا أو معنى وكون الخبر مفردا أو جملة الى غيره مما بينوه وبقى انه يقتضى جواز تعدد خبر هذه الاحرف وقال أبو حيان الذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين مع انه لم يسمع وانه يقتضى جواز الاتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرار ان نحو ان زيدا وان عمرا منطلقان ومنعه السيوطى لان الخبر يكون معمولا لعاملين لكن نص الرضى فى باب لا على جواز ذلك لكون العاملين متماثلين (قوله هذه الاحرف) لو قال أى هذه الاحرف لكان أظهر وسيبويه عبر بالحروف الثمانية وانتقدوا واعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة مجازا ولا حاجة اليه على ما قال السعد من أن الجمعين انما يفترقان فى الغاية لا فى مبتدأ فجمع القلة مختص بالعشرة فما دونها والكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة قال وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات واستدل على ذلك بان القوم لم يفرقوا فى مقام التعريف بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلا من أقتل المشركين وأكرم العلماء حيث جعلوا كلا شاملا للثلاثة وما فوقها فدل على أن الفرق بينهما منكرين انما هو فى جانب الزيادة وبذلك ينحل الاشكال عما لو أقر بدراهم حيث يقبل بتفسيره بثلاثة وأما الجواب بان جمع الكثرة قد يطلق على القلة مجازا ففيه انه لا يقبل من اللافظ بحقائق الالفاظ فى الاقرار التفسير بالمجاز ألا ترى ان من أقر بفلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد من صحة اطلاق الجمع على الواحد مجازا (قوله لكن يشترط الخ) أى فلا تدخل على مبتدا أخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية الى آخر ما تقدم ومن هنا يعلم ان جملتى نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وربما أدخلت ان على ما خبره نهى فيؤول نحو قوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما

وقد يكون خبر المخففة من الثقيلة طلبا اذ كر أبو حيان فى تفسيره ان غضب الله عليها انها المخففة من الثقيلة ورد بان المشهور أن الطلبية لا تقع خبر ان ولذا أولوا ان الذين قتلتم البيت انى عسيت صائما وفى الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لابد من قد وقال بعضهم الحق أن الطلبية يعنى الخبرية لفظا تجوز ومنع مبرمان وتبعه الحريرى وقوع الماضى خبرا عن لعل لأن لعل للترجى وهو انما يتعلق بالمستقبل ويرده وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر الحديث ومنع الاخفش وقوع سوف خبرا لليت لان ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت (قوله فى لزوم دخولهن) خرج باللزوم ألا وأما الاستفتاحيتان لانهما يدخلان على الاسمية تارة وعلى الفعلية أخرى (قوله والاستغناء بهما) أى عن دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام ولا يحتاج معهما الى شئ آخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية واذا الفجائية فانهما وان أشبها كان فى لزوم

عند بعض الكوفيين كقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا أعجلناك والآية عند المانع محمولة على الترجى والحديث على الاشفاق وعقيل تجيز حذف لامها الاولى وجر اسمها وكسر لامها الاخيرة وهى حينئذ غير عاملة عمل ان كما فى المغنى وكلامه فى الاوضح يشعر بخلافه (فينصبن) هذه الاحرف المتقدمة (المبتدأ) اتفاقا بدخولها عليه ويسمى (اسما لهن ويرفعن الخبر) أى خبر المبتدا ويسمى (خبرا لهن) لكن يشترط فى اسمهن ما تقدم فى اسم كان وأخواتها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة فى لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها فى الاخبار فكن كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا

اعراب العمد والفضلات كذا قيل فى تقرير العلة وهى متأتية فى ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها ويتبنى على هذا الخلاف خلاف فى جواز العطف بالرفع على اسم ان قبل استكمال الخبر فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ومن منع أجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة (٢٠) العمل لهن محله (ان لم يقترن بهن ما الحرفية) الزائدة فان اقترنت بهن (نحو انما الله واحد) وقل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد وكانما يساقون الى الموت ولكنما أسعى لمجد مؤثل * ولعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء ولهذا سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترن بها عن العمل ولا يستثنى من ذلك (الا ليت فيجوز حينئذ فيها (الامران) أى الاعمال وهو الارجح لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال حملا على أخواتها وقد روى بهما قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * قال ابن مالك فى شرح الكافية ورفعه أقيس وما اقتضاه كلامه من الالغاء فيما عدا ليت وجوازه فيها هو الراجح وقيل بجوازه فى الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال فى ليت وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله ولكن ما يقضى فسوف يكون * ومثلها المصدرية نحو ان ما فعلت حسن أى ان فعلك حسن ويحتملها قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس لك أن تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد ساحر ووقع فى الشرح وفى بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكن ما يقضى فسوف يكون لما الكافة وهو غير ظاهر (كان المكسورة) أى كما يجوز فى ان المكسورة ذلك حال كونها (مخففة) من الثقيلة بان سكن نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسماء وانما أعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم

المبتدأ أو الخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقارلولا الى جواب واذا الى كلام سابق (قوله فى تقرير العلة) أى جنسها الصادق بالعلتين لانتفاء ذلك لان الرافع المبتدأ لاغير (قوله ما الحرفية الزائدة) ماذكر من أن ما هذه حرفية زائدة كافة هو المعروف وقيل مانع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن فى التفخيم والابهام وفى أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده انها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان وأخواتها وقيل ان ما نافية وان ذلك سبب افادتها الحصر ورده فى المغنى (قوله ولعلما الخ) صدره * أعد نظرا يا عبد قيس * وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بانه يفعل فى الحمار الفعلة الشنعاء (قوله على الاصح) مقابله ما ذهب اليه ابن أبى الربيع وظاهر القزوينى من جواز ليتما زيدا ألقاه على الاعمال ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير لان ذلك يزيل اختصاصها بالاسم وينبغى أن يجوز عند ابن أبى الربيع وظاهر (٢) وان أعملت كان ما لمجرد الزيادة (قوله حملا على أخواتها) قد يتوقف فى صحة الحمل لعدم مشاركتها لاخواتها فى علة الاهمال التى هى زوال الاختصاص (قوله وهو الارجح) ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم (قوله ورفعه أقيس فى المغنى) وأما قول النابغة * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * فمن نصب الحمام وهو الارجح عند النحويين فى ليتما زيد قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال سيبويه وكان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة وهذا مبتدأ ويحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف أى ليت الذى هو هذا الحمام وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير أى مع عدم طول الصلة وقوى لتضمنه ابقاء الاعمال (قوله وقيل بجوازه فى الكل) أى قياسا على ما سمع وان كان نادرا قال الجاربردى المراد بالشاذ فى كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخزغال والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام كقرطاس بالضم انتهى فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه وان بينه وبين الشاذ عموما وخصوصا من وجه فتأمل ولانه يكفى فى صحة الاعمال قليلا الاختصاص الاصلى ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر اعتبر فيها الاصل منها ان المكسورة المخففة (قوله وقيل بوجوب الاعمال فى ليت) يشكل على قول ابن مالك ان جواز الامرين فيها اجماع (قوله ولكن ما يقضى الخ) عجز بيت صدره * فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * والدليل على أن ما فيه موصولة عود الضمير المستتر فى يقضى عليها ودخول الفاء على حرف التنفيس المصدر به خبرها لشبه الموصول بالشرط فى عمومه واستقبال الفعل بعده (قوله ويحتملهما) أى الاسمية والمصدرية وقضيته أن ما سبق لا يحتملهما وفيه أن ان ما فعلت حسن يحتمل الاسمية أيضا أى ان الذى فعلته حسن (قوله انما صنعوا كيد ساحر) محل احتماله لهما فى قراءة رفع كيد فان عاملة وما موصول محتمل للاسمى والحرفى أى ان الذى صنعوه أو ان صنعهم ومن نصب فما كافة كما أشار اليه الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما مر انما فيه موصولة (قوله لزوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتى ان المقتضى لعمل هذه الادوات الاختصاص وفيه انه مخالف لما قالوه من أن علة هذا العمل كونها أشبهت الافعال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سيأتى عن ابن مالك من الفرق بين ان المخففة المكسورة والمفتوحة وان الاختصاص انما يقتضى العمل الخاص ولهذا أخرت عقيل بلعل لا هذا العمل فتدبر (قوله وانما أعملت قليلا الخ) انما جاز اعمالها قليلا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة فى الموضعين زوال الاختصاص

الاختصاص لان الز وال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها و هو ما خلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها وتحل جواز الاعمال والاهمال ان وليها اسم فان وليها فعل فالواجب اهمالها ولا يجوز ادعاء الاعمال باضمار ضمير قاله شيخ الاسلام وظاهره ان المهملة في ظاهر اللفظ لا في نفس الامر اذا وليها اسم يجوز معها تقدير ضمير الشأن كالمفتوحة فتكون عاملة وهو ما جوزه بعضهم ومنعه أبو علي بل ظاهر اطلاق الرضي ان ذلك البعض يجوز ذلك فيما اذا وليها الفعل أيضا (قوله و يكثر كون الفعل الخ) انما كثر كونه ناسخا لانهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية لانها اذا دخلت عليه يكون مقتضاها موفرا عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد القائم فمعناه ان زيد القائم وانما كان الاكثر كونه ماضيا لان ان وأخواتها مشابهة للفعل لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الماضي ولان الماضي أشبه بالتأكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع وشرط الناسخ كونه غير ناف كليس وغير منفي كزال وأخواتها وغير صلة كدام وأفهم قوله والاكثر انه يكثر كونه مضارعا والمراد انه كثير في نفسه فلا ينافي كونه قليلا كما صرح به ابن الناظم ومع قلته فيقاس عليه خلافا لابن مالك في شرح التسهيل وهو مع قوله في متنه و يقاس على نحو ان قتلت لمسلما يجيب لورود الاول في القرآن نحو وان نظنك لمن الكاذبين بخلاف الثاني (قوله ان يزينك الخ) بفتح حرف المضارعة من يزينك و يشينك والهاء من لهيه للسكت ولا يقاس على مثل هذا التركيب باجماع (قوله وأما لكن الخ) اعلم ان لكن تكون خفيفة باصل الوضع واطريم تميز المخففة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية عن الخفيفة باصل الوضع (قوله لانها أشبه بالفعل) لان لفظها كلفظ عض مقصودا به المضي أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وفرق الرضي بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المفرد بخلاف المكسورة وحاصله انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة و بينها ارتباط معنوي أرادوا أن يكون بينهما ارتباط لفظي ليتطابق اللفظي والمعنوي وبهذا يندفع ما قيل ما وجه التفرقة بين المفتوحة والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظا ومعنى وبالتخفيف زال اللفظي وانه حيث فرقوا فينبغي أن تكون التفرقة على العكس لان المكسورة أصل والاصل أقوى من الفرع ووجه دفع الاول ظاهر والثاني انه لا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله (قوله وكونه) فيه اشارة الى تقدير معطوف وهو كون وان ضمير شأن خبر المعطوف المقدر ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الاوضح (قوله تبع في هذا الخ) فيه نظر اذ ليس في كلامه ظاهر ولا صريح بما ذكر بل ظاهره خلاف ذلك لان قوله ضمير شأن حال من المضاف اليه قال ابن الحاجب في شرح المفصل والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة ان العرب تقصده قال

في فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى و ينتعل

فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبر ههنا فالذي سوغ التقديم كونه جملة واقعة خبرا فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز لبطلان عمل أن فصار مبتدأ وخبرا والخبر نسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق زيد فدل على انهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من التشديد وانما أوجبوا عمل أن في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا اعمال المكسورة أعملوها في ظاهر لا مقدر لانه لما كانت المفتوحة فرعا كان في التزام اعمالها في الظاهر مزية للفرع على أصله في الظاهر فجعلوها في الظاهر كالملغاة وأعملوا المكسورة في اسم ظاهر ليروا في الظاهر انه قدر بالاصل على الفرع اذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا يظهر وجه اختصاص عملها في الضمير لانه فرع عن الظاهر الذي فسره (قوله حيث لم يذكر الاسم) وأما اذا ذكر فيجوز أن يكون مفردا كما يأتي (قوله كقوله) أي القائل أو الشخص لان البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب وقبله لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبر أفق وهبت شمالا

و يكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين و وقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع أندر كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه واذا أهملت لزم الخبر اللام في الغالب كما سيأتي لئلا يتوهم كونها نافية (وأما لكن) اذا كانت (مخففة) من الثقيلة (فتهمل) وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب (وأما أن) المفتوحة اذا خففت (فتعمل) وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة فانها أشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية (و) لكن (يجب في غير ضرورة حذف اسمها) وكونه (ضمير شأن) تبع في هذا ابن الحاجب وأما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز أن يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذور والاوضح (وكون خبرها جملة) اسمية كانت أو فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم وأما في الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم كقوله

بأنك وبيع وغيث مرتبع * وأنك هناك تكون الثمالا وكون الجملة (مفصولة من أن ان بدئت بفعل متصرف غير دعاء) اما (بقد) نحو
وتعلم أن قد صدقتنا (أو) بحرف (تنفيس) نحو علم أن سيكون وقوله فاعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ماقدرا
(أو) بحرف (نفي) نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة علم أن لن تحصوه أيحسب أن لم يره أحد (أولو) الامتناعية نحو أن لو نشاء أصبناهم
وقل من بعدها من النحاة و ربما جاء ذلك بلا فصل كقوله * علموا أن يؤملون فجادوا * وأطلق الناقي هنا وقيده في

الاوضح بلا ولن ولم فاقتضى ذلك أنه مقصور على أحدها وأفهم كلامه ان الجملة ان بدئت باسم أو فعل جامد أو دعائي لم تحتج الى فاصل بينها وبين ان نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للانسان الا ماسعى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة بعضهم (وأما) اذا خففت (فتعمل) وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على أن المفتوحة لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب كونه ضمير شان ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال (ويقل ذكر اسمها) في اللفظ كقوله

كأن ظبية تعطوا الى وارق السلم في رواية نصب ظبية (ويفصل الفعل) المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبريا (منها) باحد شيئين لا غيرهما (بلم) نحو كأن لم تغن بالأمس (أوقد) نحو فمعذورها كأن قد ألما * فان كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان * ويروى كأن ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان والحاصل أن ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة أقسام قسم يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو أن المفتوحة وكأن الملحقة بها (و) هذه الاحرف (لا يتوسط خبرهن) بينهن وبين اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى (الا) اذا كان الخبر (ظرفا أو) جارا و (مجرورا)

وبذلك صح الاستشهاد به على المخففة لانها لا بد ان يتقدم عليها لفظ دال على اليقين والغيث المطر والكلأ ومربع بضم الميم على الاول وبفتحها على الثاني والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله وكون الجملة مفصولة الخ) انما احتيج الى ذلك للتمييز بين المصدرية والمخففة لان المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينهما وبين ماتؤثر فيه لضعفها ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية ولا التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر كذا قالوا ويرد عليهم لان لا النافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وانه ما الحوج الى المميز اذا تقدم على المخففة مايدل على اليقين فانها لا تشتبه بالمصدرية الا أن يقال لما احتمل التأويل احتاجوا الى ذلك ولبعضهم هنا كلام لا يجدي نفعا في المرام (قوله اما بقد الخ) زاد في التسهيل والشذور أو أداة شرط قال المرادي مثل وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله قال الدماميني هذه فعلية والكلام في الاسمية نحو أعلم من زيدان من يسأله فهو محسن عليه والظاهر أن ان في الآية مفسرة لان نزل عليكم مضمن لمعنى القول وفي التسهيل والجامع أو رب كقوله

تيقنت أن رب امرئ قيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

(قوله علموا الخ) صدر بيت عجزه * قبل أن يسألوا أعظم سؤل * والشاهد ظاهر والسؤل بمعنى المسؤل (قوله فاقتضى انه مقصور على أحدها) قال الحفيد ولم أعلم له مخالفا وينبغي أن يتأمل وجه الاقتصار على هذه فان فيه دقة (قوله وآخر دعواهم الخ) يتأمل في التمثيل بذلك للمخففة مع انه لم يتقدم عليها مايدل على اليقين الا أن يقال اشتراط تقدمه أغلبي كما في التصريح (قوله فتعمل وجوبا عند الجمهور) وقيل تهمل وعليه الكوفيون وقيل تعمل في المضمر لا البارز واستظهر الحفيد القول باغلبية اهمالها لان الحاقها بالمكسورة أولى لمشابهتها لها بحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله بخلاف المفتوحة لانها مع معموليها بمنزلة المفرد (قوله لا يجب كونه ضمير شأن) بل قد يكون ضمير شأن كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

كذا قيل ولا يظهر تعينه لجواز كونه ضميرا عائدا الى المتقدم ذكره أي كأن الصدر وقد يكون غيره كالبيت المذكور في الشرح على رفع ظبية (قوله كأن ظبية) عجز بيت لعلباء بن أرقم اليشكري صدره * ويوما توافينا بوجه مقسم * والموافاة الاتيان والمقسم الحسن (قوله في رواية نصب ظبية) على انها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أي كأن ظبية عاطية هذه المرأة على عكس التشبيه وقيل غير ذلك (قوله ويفصل الفعل الخ) أي ليحصل الفرق بين كأن المخففة من الثقيلة وبين كأن المركبة من كاف الجر وان الناصبة للمضارع لكن لم يفصلوا في الفعل المذكور بين كونه دعائيا أولا وكان قياس ما تقدم في ان ذلك (قوله بلم) ذكر الجلال السيوطي ان مثلها لما لكن أبو حيان قال لم يحفظ الفصل بلما وينبغي أن يتوقف في جوازه (قوله أوقد) أي ان كان الفعل ماضيا مثبتا (قوله فمعذورها كأن الخ) قبله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب والشاهد فيه ظاهر (قوله لضعفهن الخ) علل أيضا بان التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه (قوله ولو ظرفا) أراد بالظرف مايشمل الجار والمجرور (قوله لذلك) أي لضعفهن في العمل وعلل أيضا بان لهذه الاحرف صدر الكلام سوى

ان

ان المفتوحة فهى بعكسها ولم يجز تقديم خبر المفتوحة حملا لها على المكسورة فانها فرعها (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب التوسط كما سيأتى قال فى الغرة ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ومثله فى المغنى وقيل يقدر قبل الظرف لانه الاصل فى العامل ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الاظهار (قوله وقد يجب ذلك) أى التوسط وقوله لعارض وهو لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فيما مثل به بقى انه قد يجب تأخير الخبر مع كونه ظرفا نحو ان زيدا لفى الدار بقيد كون اللام داخلة على الخبر وحينئذ فللخبر الظرفى ثلاث حالات (قوله مطلقا) أى سواء كان ظرفا أو مجرورا أم لا وعليه ما تقدم (قوله الا اذا كان ظرفا) كقوله

فلا تلحنى فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمهور على المنع وظاهره ولو ظرفا أو مجرورا وأجازه الحلوانى قال لانهم أجروا الحال مجرى الظرف وقد يشعر هذا بان الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمهور فليحرر وبقى معمول اسمها نحو ان ضربى زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد ومعمول صفة اسمها أو خبرها نحو ان رجلا ضاربا زيدا الآن حاضر وان زيدا رجل ضارب غدا عند عمرو ويريد السفر هل يجوز ايلاؤه فليحرر ويظهر أن معمول الصفة لا يجوز ايلاؤه لها لان معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا) أى سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت ان أم لا وذهب ابن مالك الى أنه لا يحذف الا اذا كان نكرة نحو ان محلا وان مرتحلا وذهب الفراء الى أنه لا يحذف مطلقا الا اذا كررت ان كالبيت ورد المذهبان بالسماع ففى التنزيل ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم الآية وان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله فالخبر محذوف وليس الاسم نكرة ولم تتكرر ان أى لهم عذاب شديد ويجوز تقديره فى الآية الثانية هلكوا وقيل الخبر يصدون والواو زائدة فان قيل تقدم امتناع حذف خبر كان مطلقا فما الفرق قلت لما منع تقديم الخبر فى هذا الباب جبر بجواز حذفه (قوله اذا سد مسده واو المصاحبة) حكى سيبويه انك وما وخيرا أى انك مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجوبا وحكى الكسائى ان كل ثوب لو ثمنه بادخال اللام على الواو (قوله أو حال) نحو ان ضربى زيدا قائما (قوله أو مصدر مكرر) نحو ان زيدا سيرا سيرا أى يسير سيرا (قوله وبعد ليت شعرى الخ) الشعر بمعنى الفطنة مصدر قولك شعرت أشعر كنصرت أنصر والمعنى ليت علمى بجواب هذا الاستفهام حاصل فحذف الخبر لكونه فى معنى ليت أشعر والتزم الحذف لان الاستفهام سد مسد الخبر وجملة الاستفهام فى موضع نصب بشعرى على المصدرية لكن استشكل الرضى ذلك بان محل خبر شعرى الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى أن جملة الاستفهام فى محل رفع خبر ليت ونسبه فى الايضاح الى سيبويه قال وتحقيقه ان شعرى بمعنى مشعورى والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط والذى ينبغى على تقدير كون شعرى بمعنى مشعورى أن يكون الاصل ليت مشعورى جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها لفظها أى جواب هذا اللفظ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلومى قيام زيد أو عدم قيامه لان أحد هذين الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا وبهذا يندفع أن ذلك يؤدى الى الاخبار فى هذا الباب بالجملة الطلبية (قوله قاله فى الكافية الكبرى) وكذا فى التسهيل (قوله ومن جوزه خصه الخ) هذا أحد أقوال منها انه حسن فى الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه الى أن يلى ان وأخواتها فعل فانه حينئذ قبيح ومنها أنه حسن فيهما ان لم يؤد الحذف الى أن يلى ان وأخواتها اسم يصح عملها فيه ومنها ان الحذف خاص بان (قوله غالبا) ومن غير الغالب ولكن زنجى عظيم المشافر * أى ولكنك و * ليت رفعت الهم عنى ساعة * أى ليتك

فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرهما عن العامل (نحو ان فى ذلك لعبرة) مثال المجرور (ان لدينا أنكالا) مثال الظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عند هند عبدها وان فى الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا ايلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب اذا سد مسده واو المصاحبة أو حال أو مصدر مكرر وبعد ليت شعرى اذا أردف باستفهام قاله فى الكافية الكبرى وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور وجزم به فى سبك المنظوم ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشان غالبا واعلم أن لهمزة ان ثلاث حالات

وجوب الكسر ان لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ووجوب الفتح ان سد ذلك وجواز الامرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقتصر المصنف وذكر من صورها أربعة فقال (وتكسر ان) اذا وقعت (فى الابتداء) أى فى ابتداء الكلام حقيقة أوحكما (نحو انا أنزلناه) ألا ان أولياء الله اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو لا يستقبل به الكلام (وبعد القسم) أى بان تقع جوابا له سواء وجدت معه اللام (نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين) أم لا كما فى (والكتاب المبين انا أنزلناه) لان جواب القسم يجب أن يكون جملة ولا يعارض ماهنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما فى الاوضح وغيره نحو أو تحلفى بربك العلى أنى أبو ذيالك الصبى لان من

(تتمة) سكتوا عن التعرض للنص على حذف هذه الاحرف اما وحدها أو مع الاسم أو مع الخبر أو معهما مع بقاء العمل وفى كلام المصنف ما يقتضى جواز عمل ليت محذوفة وذكر الدمامينى فى الكلام على قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا أن الاصل ان الغمد ثم حذفت ان وارتفع الاسم بعدها وفيه اشعار بانها اذا حذفت لا تعمل ثم رأيت الشاطبى وأبا البقاء وجها قراءة حمزة والكسائى بنصب آيات فى سورة الجاثية بكون أن مضمرة وهى العاملة للنصب ورده السفاقسى بأنه لا يصح لان ان لا تعمل مضمرة واذا لم تضمر ان وهى أم الباب فغيرها لا يضمر بالاولى انتهى ورده المصنف فى باب العطف على معمولى عاملين بقوله واضمار ان بعيد وكان السفاقسى أراد عدم الصحة عند الجمهور وقد ذكروا فى باب الاستثناء أن السيرافى حكى عن الكسائى ان ناصب المستثنى أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها وفى المغنى وغيره يجوز أن يكون تقدير أين شركائى الذين كنتم تزعمون أنهم شركائى وفيه حذف أن ومعموليها وأما حذف الاسم والخبر وبقاء الحرف فقال فى المغنى فى بحث ان المكسورة أنه لا يجوز وأيد بذلك كون ان فى قول ابن الزبير رضى الله عنهما ان وراكبها بمعنى نعم لكن يرد عليه قوله قالت وان وقوله وكان (قوله ان لم يسد المصدر الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول ان أريد يسد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شئ آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جوازا لانها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجىء وان أريد يسد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكر أو به مع تقدير شئ فما المانع من وقوع المصدر فى أكثر المواضع العشرة موقعها على أنه مبتدأ حذف خبره وقد يجاب بان الجملة المقرونة بان ان قصد بها ارادة نسبة اسنادية تامة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وان قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مسند اليها أو مفعولا أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بان ومعموليها فى المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ انتهى قال الشهاب القاسمى وقد يقال بانه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لاغنائه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان الاختصار مهما أمكن مطلوب اهـ فتأمله فلم يظهر منه ما يرفع الاشكال هذا وانما قال المصدر ولم يقل المفرد لانها اذا أولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما فى قولك ظننت زيدا انه قائم فهى هنا واجبة الكسر وان كانت فى موضع مفرد وهو المفعول الثانى كذا قيل واعترضه بعضهم بقوله أما انها مع جزأيها فى محل مفرد فصحيح وأما انها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم فى الجملة الحالة محل المفردات تؤول والتأويل انما يكون فى المصدرية انتهى ولا يخفى ان حاصل الاعتراض المنازعة فى التعبير بالتأويل والشارح كابن مالك انما عبر بالسد وحينئذ فيقال لم يقل المفرد لانها اذا سدت مسد مفرد غير مصدر لم تفتح كظننت زيدا الخ تامل (قوله الاعتباران) أى السد وعدمه فالاعتباران بمعنى المعتبرين (قوله أى فى ابتداء الكلام) أى لا التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة قال أبو حيان وليس وجوب كسرها مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بان المفتوحة أول الكلام فتقول ان زيدا قائم عندى (نحو انا أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقى وقد يتوقف فيه لسبق البسملة عليه وخصوصا على القول بان البسملة آية من كل سورة وتقدم الكلام على الآية فى بحث الضمير (قوله ألا ان أولياء الله) مثال للابتداء الحكمى لتقدم ألا الاستفتاحية عليها ومن الابتداء الحكمى الواقعة وسط كلام المتكلم اذا كانت ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا (قوله بان تقع جوابا له) أى للاسم المقسم به وما ذكر مذهب البصريين وقيل يختار الفتح وقيل يجب وأصل الخلاف ان جملة القسم والمقسم عليه هل احداهما معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا فمن قال نعم فتح ومن قال لا وانما هى توكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين أجاز الوجهين (قوله والكتاب المبين) الواو للعطف ان كان حم مقسما به باضمار حرف القسم لا للقسم حتى لا يلزم اجتماع قسمين

على مقسم واحد والا فالقسم وجواب القسم انما أنزلناه لا اعتراض بينهما المقسم به والجواب انا منذرون خلافا لابن عطية للسبق ولسلامته عن الفك فان قوله يفرق الآية من تتمة الاعتراض وقد تخلل بينهما المقسم عليه (قوله لم يجعلها جوابا للقسم) وانما يجعلها مع معموليها مفعولا لفعل القسم وهو تحلف بواسطة نزع الخافض أى على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه والمجرور وهنا هو المحلوف عليه وفى التصريح ان الفعل على الفتح اخبار بمعنى الطلب للقسم لا قسم اذ الاصل فى الجواب أن يكون مذكورا والمفتوحة لا تصلح له لانها فى تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة قال الشهاب القاسمى وكونه ليس قسما واضح فى مثل هذا البيت اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره ان يقسم وأما فى نحو قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع أن يكون قسما ولهذا قال فقهاؤنا فى حلفت أو أحلف أو أقسم أو أقسمت أنه يمين ان نواها أو أطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه وان لم يكن الجواب اصطلاحا (قوله محكية به أو بعد ما فيه معنى القول) نحو أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون أى تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما أن يكونوا خوطبوا بذلك فى الكتاب على زعمهم أو الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم (قوله قال انى عبد الله) الظاهر ان مقول القول انى عبد الله الى قوله حيا والتعبير بقال اما باعتبار ما سبق فى قضائه أو بجعل المحقق وقوعه كالواقع وقيل كمل الله عقله واستنبأه طفلا (قوله أو ما يؤدى معناها) أو المفرد اذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله تعالى يقال له ابراهيم ونائب الفاعل مفعول فى المعنى (قوله نحو ولا يحزنك الخ) فان العزة الخ ليس محكيا لفساد المعنى لان ذلك ليس من مقولهم لانه لا يحزنه قولهم ذلك وكونه من مقولهم على جهة السخرية فيحزنه خلاف الظاهر لا قرينة عليه (قوله فى نحو أخصك الخ) فانها فى الاول للتعليل أى لانك فاضل وفى الثانى مفعول للقول بمعنى الظن (قوله وقبل اللام الخ) سكت عن بقية المعلقات فلينظر الفرق بين اللام وغيرها من بقية المعلقات التى تتصور مع ان هذا وقال الرضى وتكسر أيضا اذا دخلت فى مبتدأ أى خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فى المعنى انتهى وعلى هذا كان الاولى ابقاء المتن على اطلاقه لان اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب وانما فتحت فى نحو علمت ان زيدا لفعل لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى من غير قد ظاهرة أو مقدرة (قوله وهذه اللام الخ) انما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل (قوله وتكسر أيضا الخ) قد يقال جميع ذلك داخل فى قول المصنف وتكسر فى الابتداء وأمثلة الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية (قوله فى أول الجملة الخ) انما وجب الكسر فى ذلك لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان ووجوب الكسر مبنى على اجازة ذلك وهو رأى البصريين والكوفيون يمنعون صحة التركيب أصلا والخلاف عائد الى أصل المسئلة لا الكسر وهما متلازمان وأما الواقعة خبرا عن اسم المعنى فتفتح نحو اعتقادى أنك فاضل (قوله وفى أول الصلة) أى صورة ولفظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمى والحرفى وانما وجب الكسر لان الصلة لا تكون الا جملة بخلاف الواقعة فى حشو الصلة صورة ولفظا نحو جاء الذى عندى انه فاضل والا فهى واقعة فى أولها بحسب المرتبة لانها فى الحقيقة أول الصلة لوقوعها مع معموليها فى محل المبتدأ والظرف قبله خبره وانما وجب كسرها فى نحو أعجبنى الذى أبوه انه فاضل مع وقوعها حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين (قوله والصفة) أى وتكسر أيضا اذا وقعت ان مع معموليها فى أول صفة قال فى التصريح لاسم عين قال شيخنا وانظر هل له محترز وانما وجب الكسر لان الفتح يؤدى الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتأويل مفقود مع ان وأما الواقعة فى حشو الصفة لفظا وصورة فتفتح نحو مررت برجل عندى انه فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر (قوله والجملة الحالية) أى وتكسر أيضا اذا وقعت فى أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد واو الحال أم لا لان الجملة تقع حالا ولا دليل على

فتحها لم يجعلها جوابا للقسم (وبعد القول) بان تقع مع معموليها محكية به (نحو قال انى عبد الله) لان محكى القول لا يكون الا جملة أو ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفتحها فى نحو أخصك بالقول انك صالح ونحو أتقول ان زيدا عاقل (وقبل اللام) الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل نحو (والله يعلم انك لرسوله) لوجود اللام اذ لو فتحت ان لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان تأخرت لفظا المانع فرتبتها التقديم على ان وتكسر أيضا اذا وقعت فى أول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفى أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل كاذ وحيث وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجملة

قال بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة لا يقتضى وجوب الكسر لان الاصل فى المضاف اليه أن يكون مفردا وامتناع اضافتها الى المفرد انما هو فى اللفظ لا فى المعنى على أن الكسائى جوز اضافتها اليه ومن ثم قال المرادى ويتخرج الفتح على مذهب الكسائى وعلى ذلك ينبغى جوازهما أيضا بعد اذ ويؤيده جوازهما فى اذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة * (تتمة) * تفتح أن وجوبا اذا وقعت فاعلا أو نائبا عنه أو مفعولا به غير محكية أو مبتدا أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها أو مجرورة بحرف أو بما لا يختص بالجمل أو تابعة لشئ من ذلك وتكسر ان أو تفتح اذا وقعت بعد اذا الفجائية أو فاء الجزاء أو أما أو لا جرم أو واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه أو وقعت فى موضع التعليل أو خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وقد بسط فى الاوضح الكلام على هذه الامور (ويجوز دخول اللام) الابتدائية

كونها فى تاويل المفرد * فان قلت افتحها لتكون فى تاويل المصدر والمصدر يقع حالا * قلت ذاك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به لانه يؤول بمعرفة وشرط الحال التنكير لكن ذكر السيرا فى أن موضع الموصول وصلته فى نحو قاموا ماخلا زيدا نصب على الحال كما يقع المصدر الصريح فى نحو ارسلها العراك وهذا لا يحتاج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو (قوله قال بعض العلماء) هو أبو عبد الله القاياتى ويؤخذ من التعليل ان جواز الوجهين لا يختص بحيث (قوله اذا وقعت فاعلا) أى اذا وقعت هى ومعمولاها فاعلا نحو أولم يكفهم انا أنزلنا أو نائب فاعل نحو قل أوحى الى انه استمع نفر من الجن لان الفاعل ونائبه لا يكونان الا مفردين (قوله أو مفعولا به) نحو ولا تخافون انكم أشركتم بالله لان المفعول لا يكون الا مفردا والاولى ان لا يقيد بقوله به لتدخل الواقعة مفعولا نحو جئتك انى أحبك ومفعولا معه كما قال ابن الخباز نحو يعجبنى جلوسك عندنا وانك تحدثنا (قوله غير محكية) كان عليه أن يقول وغير خبر للاحتراز من نحو ظننت زيدا انه قائم فيجب الكسر هنا (قوله أو مبتدأ) أى فى الحال نحو ومن آياته انك ترى الارض أو فى الاصل نحو كان عندى انك فاضل لان المبتدأ لا يكون الا مفردا (قوله أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) نحو اعتقادى انه فاضل فيجب الفتح ولا يجوز الكسر لانه يؤدى الى وقوع الجملة خبرا من غير رابط بخلاف قولى انه فاضل واعتقاد زيد انه حق فيجب الكسر لان الجملة فى الاول قصد حكاية لفظها فهى نفس المبتدأ فلا تحتاج لرابط أى قولى هذا اللفظ لا غيره وفى الثانى الرابط اسم ان وقال مكى لا يظهر وجه الكسر فى هذا الاخير ولعله لذلك أسقطه الشارح ولانه يرد عليه نحو عملى انى أحمد الله فان حمد الله صادق على عملى مع ان الفتح واجب وتحرير المقام يطلب من حواشى التوضيح (قوله أو مجرورة بالحرف) نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (قوله أو بما لا يختص بالجمل) نحو مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما صلة وذكر الحفيد ان هذا مما يجوز فيه الامران ووجهه ظاهر (قوله أو تابعة لشئ من ذلك) أى مما يجب فيه فتح ان ودخل فى التابعة المعطوفة نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وانى فضلتكم والمبدلة نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم والمؤكدة توكيدا لفظيا نحو يعجبنى انك قائم أنك قائم فالتعبير بالتابعة أولى من تعبير الموضح بالمعطوفة والمبدلة (قوله بعد اذا الفجائية) نحو * اذا انه عبد القفا واللهازم * فالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا والفتح على معنى فاذا العبودية أى حاصلة (قوله أو فاء الجزاء) نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوأ بجهالة الآية فالكسر على معنى فهو غفور رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة أى حاصلان أى فالحاصل الغفران والرحمة (قوله أو أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو أما انك فاضل فالكسر على انها حرف استفتاح والفتح على انها بمعنى حقا وهو قليل (قوله أو لا جرم) نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح وهو الغالب على ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة كما يقول سيبويه وقال الفراء لا جرم مركبة بمنزلة لا رجل بمنزلة لا بد ومن بعدها مقدرة أى لا بد من ان الله يعلم والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (قوله أو واو الخ) نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى فالكسر اما على الاستئناف أو بالعطف على جملة ان الاولى والفتح بالعطف على ان لا تجوع واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لى مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لى وفضل عمرو فيجب كسر ان (قوله أو وقعت الخ) نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف استئنافا بيانيا لانه فى المعنى جواب عن سؤال كأنه قيل لم فعلتم ذلك (قوله أو خبرا عن قول الخ) نحو قولى انى أحمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية أى قولى حمد الله فالخبر مفرد والكسر على انه بمعنى المقول أى مقولى أنى أحمد الله والخبر جملة وهى مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا فى المعنى ولو انتفى القول الاول فتحت نحو عملى انى أحمد الله أو القول الثانى أو اختلف القائل كسرت فالاول

نحوقولى انى مؤمن والثانى نحوقولى ان زيدا يحمد الله واعلم أن الضابط يصدق على أول قولى انى أحمد الله لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيصدق على أن ان وقعت خبرا عن قول فالفتح على أن المعنى أول أقوالى حمد الله تعالى من حيث هو بأى عبارة كانت والكسر على أن المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين قال شيخنا فيكون انى أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا انما يتجه اذا كان القول مؤولا بالمقول أى أول مقولاتى هذا اللفظ المعين بخلاف ما اذا لم يكن بمعنى المقول بل باقيا على مصدريته اللهم الا أن يقال يقدر مضاف قبل قوله انى أحمد الله أى قولى أنى أحمد الله ويحتمل أن قولى هذا المقدر خبر عن أول وجملة انى أحمد الله مقوله فان قلت قد لزم من كلامك أولا ان جملة أحمد الله مضاف اليها والجمل لا يضاف اليها قلت اذا كانت فى تاويل مفرد صح أن تكون مضافا اليها كما فى قوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض الدماميني على الرضى فى تقدير القول بمعنى المقول وقد علمت رده مما قدمناه انتهى وفى شروح التسهيل فى هذا التركيب ما ينبغى مراجعته للاريب (قوله عند ارادة المبالغة فى التأكيد) أشار الى أن فائدة اللام ذلك قال فى المغنى ولهذا زحلقوها فى باب ان عن صدر الجملة كراهة ابتداء الكلام بمؤكدين انتهى ولها فائدة ثانية وهى تخليص المضارع للحال وكأن الشارح تركها لان ابن مالك اعترضها بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة انى ليحزننى أن تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره وأجيب بان اللام فى ذلك لمجرد التوكيد مساوية الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال وأجاب فى المغنى بغير ذلك فليراجع (قوله على ما تأخر من خبر ان الخ) قال الرضى فاذا أردت دخولها فى خبر ان الذى فى أوله لام قسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزائدة انتهى وانظر جعله ما زائدة فان غيره جعلها موصولة أو موصوفة وراجع المغنى والتصريح وأفهم قوله على ما تأخر انها لا تدخل على ان وعلته مامر عن المغنى لكن اذا أبدلت همزة ان هاء جاز دخول اللام عليها عند سيبويه كقوله * لهنك من برق على كريم * لزوال لفظة ان وظاهر كلامه انه لا يشترط فى الخبر أن لا يكون جملة شرطية وقال الرضى لا تدخل هذه اللام على حروف الشرط فلا تقول ان زيدا لئن ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا وحذرا من التباسها بالموطئة لانها تصحب أداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانبارى دخولها على جوابه لانه غير صالح للتوطئة نحو ان زيدا من يأته ليحسن اليه لانه غير صالح للتوطئة ورد بانه لم يسمع ونص الفراء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان زيدا لئن أتاك يحسن (قوله وان تقدم معموله) نحو ان زيدا طعامك لآكل وان منع البدر ابن مالك من ذلك فقد وهمه المصنف والوارد من ذلك فى التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير فلا التفات لمن تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها الصدر لما يأتى انه لا صدارة لها فى باب ان (قوله وان زيدا لابوه قائم) نبه به على انه لا فرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضى واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخول اللام على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدير ان لا تتأخر عن الاسم وعن أول أجزاء الخبر وصرح المرادى فى شرح التسهيل بانه شاذ وفى كلام بعضهم ما يقتضى ان دخولها على الاول أولى وان دخولها على الثانى جائز من غير ضعف ومنه قوله

* وانك من حاربته لمحارب * وعلى هذا يخرج ان هذان لساحران ولا يحتاج الى تقدير مبتدأ (قوله منفيا) أى بحرف لان أكثر المنفى بما أوله لام فكره دخول لام على لام ثم أجرى النفى على سنن واحد أو فعل فلا يقال ان زيدا لليس قائما وتدخل على النافى اذا كان اسما نحو ان زيدا لغير قائم ويدل عليه لعندى غير مكفور فدخلت على معمول ما عملت فيه غير وعلم من قوله كما لو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا الخ أى فانه يمتنع دخولها عليه فى ذلك انها تدخل على ما ليس واحدا مما ذكر وهو المفرد نحو ان ربى لسميع الدعاء والجملة الفعلية التى فعلها مضارع نحو ان ربك ليحكم لشبهه بالاسم ولا فرق فى المضارع بين المتصرف كما تقدم وغيره

عند ارادة المبالغة فى التأكيد (على ما) أى الذى أو شئ (تأخر من خبر ان المكسورة) وان تقدم معموله نحو انى لو زروات زيد الابوه قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا متصرفا

ـثاليامن قدوهـذه اللام هى الداخلة على المبتدا وانما أخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفى تاكيد وتسمى اللام المزحلقة وزحلقت دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها (أو) من (اسمها) عن خبرها نحو ان فى ذلك لعبرة لاولى الابصار ولا يكون الخبر فى ذلك الاظرفا أوجارا ومجرورا أوعن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم تقتضى أن تاخر الاسم اعلى الخبر شرط فى دخول اللام وليس كذلك بل الشرط أن لايلى ان لئلا يجمع بين حرفى تاكيد كامثلنا (أوماتوسط) بين الخبر والاسم أو بين الاسم وغيره (من معمول الخبر) نحو ان زيدا لطعامك آكل وان فى الدار لعندك زيدا جالس فلو أخرعن الخبر امتنع دخولها عليه كالو كان مع توسطه حالا أو الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه وان صحبت الخبر أيضا وهو ماصححه ابن مالك وأبوحيان وصحح بعضهم المنع لان الحرف اذا أعيد للتأكيد لم يعد الا مع مادخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره الافى ضرورة وقضية كلام بعضهم أن توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط أن يفصل المعمول عن ان كامثلنا (أو من ضمير الفصل) نحو ان هذا لهو القصص الحق سمى به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه فى تأدية المعنى أولانه حافظ لما بعده حتى لايسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح أنه اسم وأنه لامحل له من الاعراب ومن فى قوله من خبر ان للبيان *(تنبيه)* لاتدخل اللام فى غيرماذكر وسمع فى مواضع وخرج على زيادتها نحو انه

نحو ان زيدا لبذر الشمر والجملة الاسمية وتقدم الكلام عليها والظرف والجار والمجرور نحو وانك لعلى خلق عظيم ومحله اذالم يقدر متعلقهما ماضيا والماضى الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل والمقرون بقد الظاهرة نحو ان زيدا لقد قام والمقرون بقد المقدرة كما يقتضيه اطلاقه نحو ان زيدا لقام بتقدير قد وفى الثلاثة الاخيرة خلاف فانظر التوضيح وظاهر كلامهم أنه لافرق فى المضارع والماضى بين الناسخ وغيره فتدخل على الاول مطلقا والثانى مع قد لكن يبقى الكلام فى دخولها على معمولاته فلم ينصوا على حكمه هنا نعم قال ابن مالك وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول أم حبيبة رضى الله عنها فى قولها انى كنت عن هذا لغنية فأشار الى قلته من جهة دخول اللام على الجزء المتأخر كما هو المتبادر ثم هو لايعارض ماسلف عن الرضى والمرادى فى الاسمية كما لايخفى وسيأتى عن الرضى أنها لاتدخل بعد الافعال الناسخة الاعلى الجزء الاخير (قوله وهذه اللام الخ) قضيته أنه ليس حقها الدخول على ان وفى المغنى مايخالفه فانه قال وليس لها الصدرية فى باب ان لانها مؤخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة لان أصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين الخ (قوله كراهة اجتماع حرفى توكيد) احترز باجتماع عن نحو ان زيدا لقائم وبحرفى عن نحو قام زيد نفسه عينه وفى المغنى وان لم يقيد بحرفين لكنه قيد بافتتاح فاخرج مثل هذا الاخير والاول خارج بما هو المتبادر من اجتماعهما لكن يرد على ذلك ان السكاكى ادعى أن سبب افادة انما الحصر ان للتأكيد وما كذلك وان ابن مالك قال فى التوضيح قد يجمع بين الا وما توكيد التنبيه وان فى مثل لسوف يقدم زيد اجتماع حرفى توكيد فليحرر المقام (قوله أو من اسمها) أى ويجوز دخول اللام على ماتأخر من اسمها الخ وحكى الكسائى دخولها على الاسم غير مفصول بشئ وذلك قول بعض العرب خرجت فاذا ان لغدا أنا وينبغى أن يقدر الفاصل أى فاذا ان بالمكان لغدا أنا (قوله أو عن معمول خبرها) قال الرضى ولا ينكر عمل مابعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر وماذكر من جواز تقديم المعمول هو الاصح ومنعه المغاربة وجرى عليه ابن عقيل أول الباب قال شيخنا وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التقدم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما وكذلك انظر الخبر اذا تكرر ان قلنا بجواز تكرره وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه فى دخول اللام عليه انتهى وفى شرح التسهيل للمرادى ان فى جواز الفصل بمعمول الاسم نحو ان فى الدار لساكنا زيد نظرا (قوله كما لو كان مع توسطه حالا) فانه يمتنع لانه لم يسمع وان اقتضاه القياس على المفعول مع انه فرق بين الحال وبينهما فانظر التصريح ومقتضى الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح انه لايجوز نيابته عن الفاعل وقال بعضهم ودخل فى المعمول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه على عامله اذا كان فعلا متصرفا انتهى قال أبوحيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا لقياما قائم وان زيدا لاحسانا زورك فهو مندرج فى قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغى ان يتوقف فى ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع (قوله غير صالح للام) أى غير صالح فى نفسه لدخول اللام فلا يرد مالو كان الخبر ظرفا مقدما وتعلق به جار ومجرور نحو ان عندك لفى الدار زيدا وقلنا بجواز دخول اللام على معمول الخبر المذكور لان الخبر فى نفسه صالح لدخول اللام عليه فى هذه الحالة لما تقدم بخلاف ان زيدا جالس فى الدار وان زيدا راكبا منطلق وان زيدا عمرا ضرب لتأخر معمول الخبر فى الاول ولكونه حالا فى الثانى ولكونه فعلا متصرفا خاليا من قد فى الثالث لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل (قوله وخرجت على زيادتها الخ) ظاهر الكلام انها فى هذه الحالة لاتدل على التأكيد كلام الابتداء ومما سمعت زيادتها فيه واو المعية المغنية عن الخبر حكى الكسائى عن بعض العرب انه قال ان كل ثوب لو ثمنه وقاس عليه بناء على قوله

أم الحليس لعجوز شهربه والكنى عن شيخها الغميد قال البدر بن مالك وأحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لذميمة * وخلائف طرف لمما الحقر (ويجب) دخولها (مع) ان (المخففة) المكسورة الهمزة (ان أهملت وان لم يظهر المعنى) لانها لما أهملت صارت بصورة ان النافية فخيف التبس فجيء بعدها باللام دفعاله وتسمى اللام الفارقة فان أعملت أو ظهر (٢٩) المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيدا لن يقوم أو معنوية كأن يكون الكلام سيق للمدح كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور ومقتضى كلامه في الشرح أن هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى انها لام أخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما أخرى فتحها (ومثل ان) المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر (لا النافية للجنس) لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيا وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة لانها تعمل عمل ليس لكن تقدم أن المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحمول على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب قال و يفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل أن لا تعمل لما تقدم في ما النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وانما تعمل بشروط أربعة الاول أن

انه لا حذف وان الخبر وضيعته لان الواو بمعنى مع (قوله أم الحليس الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه * ترضى من اللحم بعظم الرقبه * والشاهد فيه ظاهر والشهربة العجوز الفانية (قوله والكنى الخ) لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا راوه عدل والشاهد فيه ظاهر (قوله ان الخلافة الخ) ذميمة بالدال المهملة من الذمامة وهي الحقارة والخلائف جمع خليفة وطرف بضم الظاء المعجمة جمع ظريف وما بمعنى من أي لمن الذين أحقرهم بالنسبة الى من سلف وان كان الذين احقرهم ظرفا والشاهد في دخول اللام في قوله لمما وانما كان حسنا لدخولها قبل ذلك على خبران (قوله دفعا للبس) يؤخذ منه انها اذا كانت عاملة وخيف اللبس بان كان الاسم مبنيا أو معربا مقصورا لزمته اللام كما في الرضي قال الشهاب القاسمي أقول يلزم التباس العاملة بالمهملة نحو ان هذا لقائم وان الفتى لقاعد انتهى قال شيخنا قد يقال لا ضرر في هذا اللبس اذ المعنى الاصلي لم يتغير بخلاف اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور وقال ابن الحاجب تلزم اللام مع التخفيف مطلقا أما مع الاهمال فلما ذكر وأما مع الاعمال فللطرد (قوله بأن يكون الخبر منفيا) لانه يبعد ارادة النافية حينئذ والا كان نفيا للنفي ونفي النفي اثبات فلا حاجة للنفي بل الموضع موضع الاثبات (قوله انا ابن الخ) قاله الطرماح وأباة كقضاة جمع آب بمعنى ممتنع والضيم الظلم ومالك اسم أبي القبيلة والثاني القبيلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة للحي وصرف المعادن لدخول أل عليه لا للضرورة كما قيل والتمثيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الاهمال وان دخلت على الفعل (قوله وذهب بعضهم الخ) من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح قال الرضي واحتجوا بانها لو كانت للابتداء لوجب التعليق في علمت زيدا لقائما ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك والجواب ان المثال مخترع و يلتزم تعليقها الافعال القلوب لو دخلت على أول مفعوليها لكنها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ولما نصب الاول لخلوه عن المانع فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء واما ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك فشاذ فان قلت هذا يدل على ان اللام مع المفتوحة للفرق مع انها لا تلتبس بالنافية قلت قد يقال انها دخلت بعد المكسورة للفرق ثم لما أدخل الفعل على ان فانفتحت لاجل الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون الكسر وقصد الفرق سابقا عليه ثم تغير الحال بدخوله أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة مع القرينة (قوله كسر همزة ان) لان لام الابتداء لا تدخل الا على المكسورة (قوله فتحها) اذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها عليها قال أبو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت لمؤمنا الا الكسر لانها عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا انتهى (قوله النافية للجنس) أي لصفته وحكمه والا فالجنس لا ينفى واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشيء الى آلته (قوله وكانها تدل على البراءة منه) عبارة الدماميني كانه مأخوذ من قولك برأت فلانا عن كذا اذا نفيته عنه فهي مبرئة للجنس أي نافية له واطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في زيد عدل (قوله وهي التي دخولها الخ) يعني باعتبار اصل المعنى والا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد وخروجه يخل بذلك (قوله و يفرق بين ارادة الجنس الخ) من قرائن ارادة الجنس بل امرأة ومن قرائن ارادة غيره بل رجال أو رجلان (قوله لما تقدم في ما) أي من انها حرف لا يختص بقبيل فاصلها أن لا تعمل وذكر ابن مالك في شرح الكافية ما يفيد أن لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذا الداخلة على الفعل فقال اذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق

على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب الا عند ذلك القصد عمل فيما يليها ولا يمكن أن يكون جر النسلا يعتقد انه بمن فانها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الاحيان ولا رفعا لئلا يعتقد انه بالابتداء فتعين النصب انتهى مع اختصار (قوله نفى الجنس) أى جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر والا فليس المنفى الاسم بل الخبر ان مفردا فمفرد وان مثنى فمثنى أو جمعا فجمع ومعنى نفى الجنس والوحدة فى المثنى والجمع نفى كل مثنى وجمع ونفى فرد من افرادهما لكن كونها لنفى الجنس فى المفرد ظاهر اما الجمع والمثنى ففيه توقف فقد أشار السيد فى حواشى المطول الى أن نفى الجمع يحتمل نفى كل فرد ونفى قيد الجمعية وانه ليس نصا فى نفى الجنس فراجعه ولعل المراد انها النفى الجنس نصا فى الجملة وقضية كلام السيد ان ذلك جار على القول بان افراد الجمع آحاد فيكون لزوم ذلك فى غير النكرة المنفية بلا فليحرر (قوله أن لا يدخل عليها جار) فان دخل سواء كان مضافا نحو هو ابن لاشئ أو حرف جر نحو غضبت من لاشئ جر النكرة ولم تعمل لا لأن الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها (قوله أن لا يفصل الخ) فان فصل بطل عملها خلافا للرمانى لانها عامل ضعيف وأما لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشير زائرا فاسم لا فى الاولين محذوف أى لا أحد ورجلا تمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان خبرها ظرفا أو مجرورا أولا لكن هذا لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر أو معموله أو معمول الاسم عليها نفسها بناء على انها ليس لها الصدر فليحرر وأفهم كلامه انه يشترط فى لا هذه عدم تقدم خبرها وان اشترط فى العاملة عمل ليس قال فى اللباب وحكمه حكم خبر ان الا فى جواز تقديم الظرف قال الشارح فان خبر ان اذا كان ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه لا يتقدم على اسمها فانحطت مرتبتها عن مرتبة أصلها انتهى * بقى ان عموم كلامه يقتضى انه لا يشترط فى لا هذه عدم انتقاض نفيها وهو صريح فى قول شرح التوضيح فى الكلام على قوله

يحشر الناس لا بنين ولا آ * باء الا وقد عنتهم شؤون

ان جملة وقد عنتهم شؤون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها لكن صرح العصام فى شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصرحوا به فى باب الاستثناء وما فى شرح التوضيح مشكل كيف وفيه فى ذلك المحل ما يقتضى ان ما تعمل مع الانتقاض وهم مطبقون على خلافه وان وقع فى المطول ما يقتضيه وقد تقدم فى لا العاملة عمل ليس انه يجوز الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا فهل الامر كذلك هنا أو يفرق بينهما (قوله وان يكون هو والخبر نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهى مختصة بالنكرات وأما الخبر فعلى الاصل وخالف الكوفيون فى هذا الشرط وتفصيل مذاهبهم يطول وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو لا أباله ولا غلامى له ولا مسلمى له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وان اعترض وأجيب عنه بما هو مقرر فى موضعه وأجاب اللقانى بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط فى الجملة انتهى وأشار لذلك فى المغنى فى بحث اللام حيث قرر أنها معتد بها من وجه دون وجه وان لها منزلة بين منزلتين فراجعه (قوله واليهما أشار الخ) فى كونه اشارة الى اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفى (قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه) قال الرضى واعلم انه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينصب بلا التبرئة وتنزع منه لام التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن فى الحسن البصرى أو مما أضيف اليه نحو لا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة فى لفظى عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى ولتأويله بالنكرة وجهان أحدهما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام وذلك المضاف هو المنفى بالحقيقة وانما نزع اللام من المضاف اليه لرعاية اللفظ واصلاحه وهو فى الحقيقة معرفة ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الاخفش واما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى

يقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق الثانى أن لا يدخل عليها جار الثالث والرابع أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل وأن يكون هو والخبر نكرتين واليهما أشار بقوله (لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها) فلا تعمل فى معرفة وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا فى نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا

فمعنى

فعنى ولا أبا حسن لها ولا فيصل لها وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر انتهى ملخصا وقدره بعضهم بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم واعترض ابن مالك بان من الاعلام ماله مسميات كثيرة فتقديره بما ذكر كذب واعترض تقدير مثل بانه قد ذكر مثل فى قوله * يبكى على زيد ولا زيد مثله * وبان المتكلم انما يقصد نفى مسمى العلم المقرون بلا فتقدير مثل خلاف المقصود وبان المقابل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون فى نفى مثله فائدة نحو ولا نصرة لكم قال فالصحيح انه لا يقتصر على تقدير واحد بل يقدر فى كل موضع ما يليق (قوله ان كررت) أى على سبيل العطف ولم يذكر الاخبر واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل لا رجل فى الدار ولا امرأة خارجها فانه لا يجوز نصب الثانى ولا يرد لا رجل فى الدار ولا امرأة ولا فى الدار رجل ولا فيها امرأة ولا زيد ولا عمرو فانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز نصب الثانى ولا امرأة خارجها على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر (قوله ظهر نصبه وكان معربا باتفاق) هذا مبنى على الاعم الاغلب فلا يرد نحو لا كزيد عندنا فان اسم لا فيه مبنى على انه مضاف واعمال بن المضاف كالمفرد لتعذر التركيب وألحق به التشبيه فى عمله فى الثانى أو تخصيصه به قال فى التسهيل وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تنوينه انتهى وذلك نحو لا طالع جبلا بلا تنوين وهذا مبنى على ان الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه لا مانع لما أعطيت وسيأتى فى كلام الشارح انه من المفرد ويعرف وجهه (قوله ما تعلق به شئ الخ) ان أريد بالشئ اللفظ وهو يوصف بالتعلق ففيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا أن يقدر مضاف أى من مفهوم تمام معناه وأيضا فهم قد يصفون الالفاظ بصفات معانيها وان أريد به المعنى ففى وصفه بالتعلق الذى هو العمل تجوز وقول الشارح سواء الخ صريح فى الاول (قوله مرفوعا) نحو لا قبيحا فعله (قوله أو منصوبا) نحو لا طالعا جبلا حاضر (قوله أو مجرورا) نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله لعمله فيما بعده) قال شيخنا فيه نظر فقد عد بعضهم من الشبيه بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد وعمرو وثلاثة وثلاثين مسمى به فانه ينصب لانه مطول كما ينصب فى باب النداء فالشرط فيه أن يكون تابعا له من تمام معناه ولا يشترط أن يكون عاملا فيما بعده فعبارة بعضهم فيه بانه ما اتصل به شئ من تمام معناه أسد من قول بعضهم فى ضابطه أن يكون عاملا فيما بعده صرح بذلك بعض شراح الكافية (قوله على ما ينصب به) أى على شئ ينصب به من حركة أو حرف وقضيته انه بنى على حركة لاستحقاقه لها فى الاصل قبل البناء عكس ما علل به بناء المنادى على الضم من مخالفة حركة بنائه لحركة اعرابه ولعله للاشارة الى أن للضدين اعتبارين الموافقة فى الخيال لخطور أحدهما عند خطور الآخر والمخالفة فى الخارج ثم المراد انه بنى غالبا لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها (قوله لتضمنه معنى من الجنسية) أى الاستغراقية اه لان لا رجل فى الدار جواب سؤال محقق أو مقدر وهو هل من رجل فى الدار وكان الواجب ذكر من فى الجواب ليطابق السؤال الا أنه استغنى بذكرها فى السؤال واما الان لا رجل بالفتح أبلغ فى النفى من لا رجل لما أن الاول نص فى الاستغراق دون الثانى ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به كذلك الا بحرف مؤكد للنفى فى المسند اليه وهو من فانه يؤكد به النفى فى المسند اليه مثل ما جاءنى من أحد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا والباء وان كانت مما تزاد لتأكيد النفى الا انها لتأكيد نفى الحكم فى الخبر نحو ما زيد بمنطلق والقول بان علة البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور واعترض بان المتضمن لمعنى من لا نفسها لا الاسم بعدها وان من اذا ظهرت يحكمون عليها بانها زائدة مؤكدة لتنصيص عموم النفى ولا يدفعه الا دعوى ان كلا من لا ومن نص فى النفى الاستغراقى فاذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسم لا معناها وفيه ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف ورد وأيد بما هو مذكور فى التصريح هذا ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بما اذا كان اسمها مبنيا وكلام التوضيح كالتسهيل يخالفه وهو الحق ولا يشكل اعراب المضاف وشبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية

ان أفردت وجواز ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا (نحو لا صاحب علم ممقوت) أو شبيها به نحو لا حسنا وجهه فى الدار (ولا عشرين درهما عندى) ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به شئ من تمام معناه سواء كان ذلك الشئ مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وانما سمى شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف (فان كان اسمها غير مضاف) الى نكرة (ولا شبهه) بان كان مفردا أو مثنى أو مجموعا (بنى) معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى أو لفظا فقط أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث بنى (على

الفتح) كما في (نحو ولا رجل) ولا قوم (ولا رجال) ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت (و) بني (عليه أو على الكسر) مع عدم التنوين عند الجمهور ان كان مما جمع بالف وتاء كما (في نحو لا مسلمات) وقد روى بهما قوله

* تلذ ولا لذات للشيب *

فالكسر استصحابا للاصل والفتح نظرا للاصل في بناء المركبات قال المصنف وهو أرجح والتزمه ابن عصفور (و) بني (على الياء) على الاصح ان كان مثنى أو مجموعا على حده كما (في نحو لا رجلين ولا مسلمين) عندك وقد تقدم أن لا اذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال (ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله) من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد (فتح الاول) من الاسمين واذا فتحت (ففي الثاني) ثلاثة أوجه (الفتح) على اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما والكلام حينئذ جملتان (والنصب) على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو

* لا نسب اليوم ولا خلة *

بنصب الثاني والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على اعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان موضعهما رفع بالابتداء

فيصير الاسم بها الى ما يستحقه وهو الاعراب وألحق بها شبهها الاسم اوهذا التضمن ليس في أصل الوضع بل عارض وقد استشكل البناء لاجله لاشتراطهم في البناء لاجل تضمن معنى الحرف أن يكون باصل الوضع ومن ثم لم يبن الظرف مع تضمنه معنى في الا أن يقال التضمن الطارئ يجوز للبناء بالنسبة للواضع فان تركيبه في بعض المواضع اشارة لذلك ولذا اختار ابن الناظم ان علة البناء التضمن والتركيب (قوله كما في نحو الخ) تمثيل لقوله فان كان مفردا الخ وفيه مراعاة الترتيب وعلم منه ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه وان مثنى أو جمعا وقوله في الدار اما خبر لقوله لا هنود وخبر الباقي محذوف أو خبر للجميع لان تواردا العوامل المختلفة المتماثلة مغتفر لتنزيلها منزلة الواحد (قوله ومنه لا مانع الخ) أي من كل ما وقع فيه بعد اسم لا ظرف احتمل أن يكون متعلقا به وان يكون متعلقا بمحذوف نحو لا عاصم اليوم من أمر الله لا تثريب عليكم اليوم فان جعل الظرف متعلقا بالاسم كان شبيها بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن التسهيل وان جعل متعلقا بمحذوف كان من المفرد أي لا مانع مانع لما أعطيت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار واللام للتقوية فلك أن تقول تتعلق ولك أن تقول لا تتعلق وقد بين في الجهة الثانية من الباب الخامس في مغني اللبيب ذلك وأما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة فاقتصر على ان ذلك مخرج على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني بان ذلك لا يتعين وأطال في الكلام وأطنب فليراجع (قوله مع عدم التنوين) لانه وان لم يكن التمكين لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا للاسماء نظرا الى ان التنوين للمقابلة (قوله تلذ الخ) هو بعض من بيت لسلامة بن جندل لا مقبل خلافا لابن عصفور وتمامه * ان الشباب الذي مجد عواقبه * فيه وتلذ بالتاء الفوقية على انه تجريد أو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب وقال في التصريح بفتح الشين (قوله على الاصح) مقابله قول المبرد أن لا عاملة في لفظ المثنى والمجموع على حده فهما عنده معربان لا مبنيان وعلل مذهبه بما أورده الرضي فان قيل يشكل على الاصح انهم جعلوا مجيء الذين واللتين على صورة المثنى معارضا الشبه الحرف ولهذا أعربا فهلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف قلت أجاب الشهاب القاسمي بان الشبه هنا وهو تضمن معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هنالك وهو الافتقار الى جملة وبان التثنية هنالك وردت على المبني فاضعفت سبب البناء لان للوارد قوة وهنا بالعكس فان سبب البناء ورد على التثنية فاضعفها لذلك ويرد على الاول اعراب هذان وتان مع تضمن معنى الحرف وعلى الثاني اعراب المضاف مع ورود سبب البناء على الاضافة ويفرق بان الاضافة أخص بالاسم لوجود صورة التثنية والجمع في الفعل بل قيل بجمع الفعل انتهى فان قلت قد بني المثنى على الالف في نحو لا وتران في ليلة على لغة من يجري المثنى بالالف على كل حال قلت الظاهر انه على هذه اللغة مبني على فتحة مقدرة على الالف لانه لو نصب على هذه اللغة كان منصوبا بها بالالف ويدل لذلك قول التسهيل وبني على ما كان ينصب به (قوله من كل تركيب تكررت الخ) أي ولم يذكر الأخبر واحد الى آخر ما أسلفناه عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والكلام حينئذ جملتان) أي بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولا يتعين بل يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد والكلام حينئذ جملة واحدة أما على مذهب سيبويه فواضح لان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر وأما على مذهب غيره فلانهما وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملا واحدا (قوله زائدة) أي لتأكيد النفي (قوله على محل اسم لا قبلها) أي اسم لا قبلها باعتبار محله الذي هو النصب وقيل النصب باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعرابية كما في النداء وعليه الرضي (قوله لا نسب اليوم الخ) صدر بيت للعباس السلمي عجزه * اتسع الخرق على الراقع * ويروى بدل الراقع الراتق وهو انسب بالبيت قبله (قوله والكلام حينئذ جملة) أي بناء على تقدير خبر واحد لهما لان العامل لا وحدها فان قدر لكل خبر وهو واجب عند سيبويه لما بينه في التصريح فالكلام جملتان (قوله على اعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ما تقدم من ان عمل لا عمل ليس خاص بالشعر (قوله أو زيادتها) أي لتأكيد نفي لا الاولى (قوله على محل لا الاولى مع اسمها) أي على لا مع اسمها باعتبار المحل وقضيته ان لا من جملة المعطوف عليه فلا يكون المعطوف في خبرها فكيف تكون

لا الثانية زائدة لتأكيد النفي والوجه ان المراد العطف على اسم لا باعتبار محله مع لا (قوله لانهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد) استشكل بانه كيف تجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما الآن بمجموع لا واسمها ليس اسما مجردا ولا صفة معتمدة وأجيب بانا لا نسلم انه ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من مركب من كلمتين كخمسة عشر ولا يخفى عليك أنه ليس هنا تركيب اذ لو كان لم يكن لامتناع لاف النفي وانما هنا شبه تركيب (قوله والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان) لانه لا يجوز ان يقدر الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ليسا متماثلين لان خبر لا التبرئة مرفوع بها أو بما يرتفع به خبر المبتدأ ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب (قوله وهذه الاوجه الثلاثة الخ) لا يخفى ان النصب هنا على لفظ اسم لا الاولى لا على محله (قوله متصلة باسم لا المبنى) أى على فتحة أو كسرة أو ياء ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيب فان المفرد يشملهما ويستوى فيهما المفتوح والمنصوب قال الشهاب القاسمي ولا يبعد انه يجوز بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح ان كانت جمع تكسير وان كان هو مبنيا على الياء نحو لا بنين ظرفاء انتهى وانظر لو نعت جمع المؤنث المبنى على الكسر بمفرد هل يجوز أن يركب معه على الكسر كما ركب فى لا رجل ظريف على الفتح قال بعضهم الظاهر الامتناع لان التركيب يثقل مع الكسر بخلاف الفتح فاذا أريد تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هذا مقيدا لقولهم يجوز الوجهان أى ان لم يركب فليحرر وخرج بقوله المتصلة النعت الثاني وما بعده فلا يجوز فيه البناء نحو لا رجل ظريف عاقل والضابط المذكور صادق بنحو باردا فى المثال الآتى (قوله ولا ماء ماء باردا عندنا) قال فى التوضيح لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه تأكيد خطأ انتهى وتحرير المقام يطلب من شرحه والحواشى (قوله فالفتح على أن الصفة الخ) هذا قول ابن برهان والسيرافى وقد يقال أى حاجة الى اعتبار التركيب قبل دخول لا على القول بان بناء الاسم لتضمنه معنى من الذى قدمه الشارح وما المانع على هذا من أن تركب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم اذا كان تركيب الصفة مع الموصوف يقتضى البناء فهلا اعتبره الشارح فيما تقدم فى بناء الاسم اجراء للصفة والموصوف فى علة بنائهما على سنن واحد هذا والتركيب قبل دخول لا لا يقتضى البناء لان كلا من الاعراب والبناء انما يثبت بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق معه العامل بناء على قول من يقول ان الاسماء قبل التركيب معربة أما على القول بانها مبنية فهى مبنية بدون اعتبار التركيب فلا فائدة فيه فهلا أبدلوا قبل بمع الا أن يقال لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول لا عليهما بعد جعلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا واعرابا محلا فى آخر مجموعهما لا فى آخر كل منهما ويؤيده التشبيه بخمسة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة لمحل اسم لا) لانه فى محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا وهذا أولى بانه حمل على اللفظ لان فتحة لا رجل عارضة فى هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب كما فى النداء ووجه الاولوية ظاهر اذ لا ضرورة الى التشبيه المفضى الى وجود حركة اعرابية من غير عامل حقيقى ويمكن أن يفرق بين ما هنا والنداء بانه هنا أمكن اتباع النصب للاعراب الاشرف فكان أولى بخلافه فى النداء اذ لا اعراب رفعا للمنادى المبنى لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها) لان موضع لا مع اسمها رفع بالابتداء كما مر لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد وفيه ما مر ولا يختص ذلك بالاسم المبنى بل المعرب كذلك كما فى التسهيل بقى أنهم ان أرادوا مع ذلك ان الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه ان التى يبنى اسمها غير عاملة فى الخبر فهو مناف لكون لا لنفى الجنس أى نفى الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لا مع اسمها لا يتصور أن تكون لنفى الخبر بل ولا يتصور ما قالوه من أن لا الثانية فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله زائدة مؤكدة لنفى الاولى فلعلهم تسمحوا فى قولهم ان لا مع اسمها مبتدأ وأرادوا مع كون المبتدأ المجموع ان الخبر انما هو منسوب أى بالنفى للاسم وحده فليتأمل (قوله التوكيد اللفظى المتصل) نحو لا رجل رجل فى الدار وخرج باللفظى المعنوى فلا يتأتى هنا لامتناع توكيد النكرة به وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه

لانهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه الاوجه الثلاثة جائزة فى الثانى أيضا اذا كان اسم لا الاولى معربا نحو لا غلام رجل ولا امرأة (كالصفة) اذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبنى كما (فى نحو لا رجل ظريف) ولا ماء ماء باردا عندنا فالفتح على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد ان صارا كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة لمحل الاسم والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة فى ذلك التوكيد اللفظى المتصل وأما البدل

فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سيأتي نحو لا أحد رجلا وامرأة في الدار ومثله عطف البيان ان أجريناه في النكرات وان كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا أحد زيد فيها (و) لك فيه أيضا (رفعه) أي الاول على الابتداء أو على اعمال لا عمل ليس واذا رفعته (فيمتنع) حينئذ في الثاني (النصب) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا أو محلا ويجوز فيه الفتح على اعمال لا الثانية نحو * فلا لغو ولا تأثيم فيها * والرفع على اعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا ناقة لي فيها ولا جمل * ففي جملة التركيب خمسة أوجه وجهان في الاولى وثلاثة في الثانية ولو قلت لا رجل ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة (وان لم تكرر لا) مع المعطوف نحو لا حول وقوة (أو فصلت الصفة) عن موصوفها نحو لا رجل فيها كريما (أو كانت غير مفردة) بان كانت مضافة أو شبيهة به سواء أكان الموصوف مفردا أم لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا أو لا غلام سفر صاحب بر عندنا أو كانت مفردة وهو غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريف عندنا (امتنع) في المسائل الاربع في المعطوف والصفة (الفتح) لعدم لا في الاولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشئ واحد وجاز فيهما الرفع والنصب كقوله فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * يروى بنصب ابن ورفعه * (تتمة) * اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب عند بني تميم والطائيين نحو قالوا لا ضير أي علينا ولا اله الا الله أي موجود فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك أي لا بأس عليك (الثالث) من أنواع النواسخ (ظن) من الظن بمعنى الحسبان

البناء على الفتح ويجوز الرفع والنصب نحو لا رجل في الدار رجل ورجلا (قوله فكالصفة المفصولة) أي فيجوز فيه النصب نظرا العمل لا والرفع نظرا العمل الابتداء ويمتنع الفتح لانه لا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو في نية تكرار العامل ولا فرق بين أن يكون البدل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك وقيل يجوز البناء ان كان مفردا (قوله لا أحد رجلا وامرأة) بنصب رجل وامرأة ويجوز رفعهما وهذا يوهم ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لامكان بدل البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه ان يكون معرفة ولا انما تعمل في النكرات لانه لا يجب أن يضاف الى ذلك الضمير بل قد يكون بجرور ابعده على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لانه بدل غير صالح لعمل لا وانما لم يجعل البدل مستقلا هنا كالنداء لان استقلاله يقتضي تركيبه وهو ممتنع اذ لا جائز أن يركب مع المبدل منه للفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لانها معدومة من اللفظ والتركيب حكم لفظي فلا يتصور مع المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب وأما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل وان لم يكن فيه مانع لانه في معنى البدل ولهذا كل ما جاز اعرابه بيانا جاز اعرابه بدلا الا ما استثني (قوله وجب الرفع) لان مقتضى النصب منتف (قوله أو على اعمال لا عمل ليس) قال الحفيد ليس بجيد لان اعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيما هو أعم منه وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر (قوله فلا لغو الخ) صدر بيت لامية بن الصلت من قصيدة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها عجزه * وما فاهوا به أبدا مقيم * (قوله والرفع على اعمالها عمل ليس الخ) لا يخفى انه يتصور حينئذ أوجه لان لا اما ملغاة أولا وثانيا أو تعمل عمل ليس على ما فيه أو الاولى ملغاة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فعلى الوجهين الاولين يجوز تقدير خبر لكل وتقديره لهما أما في الاول فظاهر اذ لا عامل الا الابتداء اذ لا فرق بين سيبويه وغيره وأما على الثاني فلتماثل العاملين وعلى الاخيرين يجب تقدير خبر لكل لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وخبر المبتدأ مرفوع ولا العاملة عمل ليس منصوب (قوله ولا ناقة الخ) عجز بيت لعبيد الراعي صدره * وما هجرتك حتى قلت معلنة * وقوله لا ناقة الخ مقول القول وهو مثل لبراءتها منه وهو مثل مشهور في هذا المعنى (قوله لعدم لا في الاولى) وربما فتح منويا معه لا حكى الاخفش لا رجل وامرأة بفتح المعطوف وانظر هل يجوز على هذا ان ترفع الاول كما لو صرحت بلا (قوله فلا أب الخ) صدر بيت عجزه * اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا * وأراد بابنه عبد الملك (قوله اذا علم) أي بقرينة حالية أو مقالية (قوله ووجب عند بني تميم والطائيين) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه (قوله ولا اله الا الله) قد أكثر الناس من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نطيل بذلك (قوله لا أحد أغير من الله) في صحيح البخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص أغير من الله قال الحافظ بن حجر كذا وقع لهم ووقع عند ابن بطال بلفظ أحد بدل شخص فكأنه من تعبيره انتهى فكان الشارح اعتمد على رواية ابن بطال ثم انه لا دلالة على الرواية المشهورة على ان الشخص يطلق على الله ولذا لم يفصح البخاري باطلاق الشخص على الله بل أورد ذلك على طريق الاحتمال وجزم بعده بتسميته شيأ لظهور ذلك فيما استدل به من قوله تعالى قل أي شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم (قوله وقد يحذف اسم لا) أي مع وجود الخبر ولا يحذفان معا لئلا يكون اجحافا خلافا للفراء وأصحابه ولا حجة لهم في قوله * اذا الداعي المثوب قال يالا * بناء على أن أصله يالزيد يا آل زيد لجواز أن يكون الاصل يا قوم لا فرار فحذف المنادى وخبر لا (قوله بمعنى الحسبان) بكسر الحاء مصدر

لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم (و رأى) بمعنى علم لا من الرأى وقد ترد بمعنى ظن (وحسب) وهي كظن (ودرى) في لغية بمعنى علم والاكثر تعديها بالباء لواحد فان دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها (وخال) ماضي يخال وهي (٣٥) كظن لا ماضي يخول بمعنى تكبر (و زعم) وهي كظن والاكثر وقوعها على أن وأن وصلتهما تسد مسد معموليها والزعم قول يطلق على الحق والباطل وأكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى ومن استعماله في الصحيح قول أبي طالب

ودعوتني وزعمت انك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

(و وجد) بمعنى علم لا بمعنى حزن أو حقد (وعلم) بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وخرج بقوله (القلبيات) أي القائم معانيها بالقلب ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى أبصر كرأيت الهلال أي أبصرته وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالسبرص ودرى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله واستخفى له ليفترسه وخال بمعنى طلع يقال خال الفرس اذا ظلع وزعم بمعنى سمن أو هزل نحو زعمت الشاة أي سمنت أو هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى فصار ذا جِدة وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا انشقت وهذه الافعال المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدا والخبر

مصدر حسب فتفيد الرجحان (قوله لا بمعنى اتهم) أما الذي بمعناه نحو ظننت زيدا أي اتهمته فيتعدى لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى علم) أي فتفيد اليقين نحو اني ظننت أني ملاق حسابيه (قوله بمعنى علم) أي فتفيد اليقين لانه المتبادر من العلم فينصرف اليه الاطلاق انه بمعناه ولا ينافي ان العلم قد يأتي للرجحان (قوله لا من الرأى) أما التي منه فتارة تتعدى لمفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثانيهما مضاف الى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما ان علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضي وبهذا يعلم قصور قول من قال رأى من الرأى نحو رأى فلان كذا أي اعتقده انما تتعدى لواحد خلافا لمن قال انها تتعدى لاثنين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أي فتفيد الرجحان لانه المتبادر من الظن اذا أطلق وان جاء لليقين كما مر وقد اجتمع مجيئها لليقين والرجحان في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا (قوله وهي كظن) فالغالب كونه للرجحان كقوله * وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة * وقد تأتي لليقين كقول الآخر * حسبت التقى والجود خير تجارة * ومن العجب ما قيل ان ظاهر كلام الشارح انها لا تأتي لليقين (قوله ودرى في لغية بمعنى علم) أي فتفيد اليقين قال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل قوله * دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط * من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس (قوله فان دخلت عليها الهمزة الخ) كقوله تعالى ولا أدراكم ومحل هذا اذا لم تدخل الفعل أداة الاستفهام والا تعدى الفعل الى ثلاثة نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين (قوله وهو كظن) أي فيفيد الرجحان غالبا وقد يفيد اليقين فالاول كقوله * اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى * والثاني كقول الآخر * ما خلتني زلت بعدكم ضمنا * (قوله لا ماضي يخول بمعنى تكبر) لكن خال بمعنى تكبر ليست من أفعال القلوب فكان ينبغي للشارح عدم الاحتراز عنها فانه في باقي الافعال لم يحترز عن ذلك مع انها تأتي بمعنى أفعال غير قلبية لان الاحتراز عنها سيأتي (قوله وهو كظن) أي فالغالب كونه للرجحان وقد تفيد اليقين وظاهر صنيع الاوضح انه لا يستعمل الا في الرجحان (قوله والاكثر وقوعها على ان وان الخ) نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقول الشاعر * وقد زعمت اني تغيرت بعدها * (قوله بمعنى علم) ظاهره انه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لاصابة الشيء على صفة والعلم لازم له لان من وجد الشيء على صفة فقد علمه عليها وهذا هو المجوز لعده من أفعال القلوب كوجد والا فهما باعتبار معناهما الاصلي ليسا منها (قوله لا بمعنى حزن أو حقد) فانهما لازمان (قوله بمعنى تيقن) ظاهره انه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد صرح في التوضيح بانه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله أي تيقن وقال فان علمتموهن مؤمنات أي ظننتموهن وليس في قول العصام في شرح الكافية وهو أي علمت لليقين اتفاقا ما يقتضي انه لا يستعمل الا فيه كما لا يخفى (قوله لا بمعنى عرف) أما الذي بمعنى عرف فيتعدى لواحد نحو علمت الشيء وهل ذلك مقتض لفرق معنوي بينهما أم لا بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي وذهب ابن الحاجب الى الاول والرضي الى الثاني لكن ناقض الرضي نفسه في الكلام على كاد حيث قال كاد في أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد من المجيء ومعنى أوشك في الاصل أسرع وتستعمل على الاصل فيقال أوشك فلان في السير انتهى فقوله ولا تستعمل على أصل الوضع فيه أن مقتضى الاتحاد في المعنى عدم الاختلاف في التعدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو بكسر الراء وفتحها لحن للزوم الفعل (قوله فانها تدخل على المبتدأ والخبر) ليس فيه انها لا تدخل الا عليهما فلا يرد حسبت أن زيدا قائم أو ان يقوم زيد على مذهب سيبويه انه لا حذف فيه وذهب المبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير حسبت قيام زيد ثابتا أو مستقرا وذهب السهيلي الى أن مفعولي ظن ليس أصلهما المبتدأ

بعد استيفاء فاعلها (فتنصبهما) معا (مفعولين) لها عند الجمهور (نحو) وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه وقوله (رأيت الله أكبر كل شئ)
* محاولة وأكثرهم جنودا * وقوله * حسبت التقى والجود خير تجارة * وقوله * دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط * وقوله
ماخلتنى زلت بعدكم ضمنا *
وقوله
زعمتنى شيخا ولست بشيخ
وقوله تعالى انا وجدناه
صابرا وقوله فان علمتموهن
مؤمنات
والاصل فى هذه الافعال ان
يعملن ولكن قد يعرض
لهن ما يضعفهن عن العمل
فيعملن معه بترجيحه
(ويلغين برجحان) والالغاء
ابطال العمل لفظا ومحلا
لضعف العامل بتوسطه
أو تأخره (ان تأخرن) عن
المفعولين (نحو) قوله
(القوم فى أثرى ظننت)
فأخر الفعل وأهمل لضعفه
بالتأخر وماقبله مبتدأ وخبر
(ويلغين) بمساواة لاعمالهن
(ان توسطن) بينهما
(نحو) قوله
أبالاراجيز يا ابن اللؤم
توعدنى * (وفى الاراجيز
خلت اللؤم والخورا)
فتوسط الفعل بين اللؤم
والاراجيز وأهمل لضعفه
بالتوسط أيضا وانما كان
الالغاء والاعمال مع التوسط
على حد سواء لان ضعف
العامل بالتوسط سوغ
مقاومة الابتداء له فلكل
منهما مرجح قال أبو حيان
وقيل الاعمال أرجح لان
العامل اللفظى أقوى من
العامل المعنوى وبه جزم فى الاوضح وفهم من كلامه أن الالغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لا يجوز مع تقدم العامل على مثالان
المعمولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور (و) هذه الافعال (ان وليهن) ما له صدر الكلام وهو واحد من ستة وهى (ما) مطلقا
(ولا وان) فى جواب قسم ملفوظ به أو مقدر اذ ليس لهما صدر الكلام الا حينئذ (النافيات) ما وليهن نحو علمت ما زيد قائم وعلمت والله لا زيد

والخبر بل هما كمفعولى أعطى بدليل ظننت زيدا عمرا وأجاب الكافيجى بانه متاول بان المعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وكان قولك زيد حاتم بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل (قوله فتنصبهما مفعولين) ان قيل الفاء تقتضى نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معا والحال ان نصب المبتدا عقب الدخول عليه لا عليهما معا فالجواب ان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد والمراد تعقيب نصب الاول للاول ونصب الثانى للثانى (قوله عند الجمهور) مقابله قول السهيلى السابق (قوله فاغتبط) من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها (قوله ضمنا) بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم الزمن المبتلى (قوله فان علمتموهن مؤمنات) قد سلف ان العلم هنا بمعنى الظن والشارح اقتصر على ان علم بمعنى تيقن فكان ينبغى ان يمثل باعلم أنه لا اله الا الله (قوله ويلغين برجحان) قال الحفيد وانما جاز الغاء هذه الافعال دون غيرها لانها ضعيفة ووجه ضعفها أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهى القلب ثم ينضم الى ذلك اما تأخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما والعامل اذا تأخر عن المعمول ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز الغاؤها ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى وبه يعلم جواب ما يقال لم ضعفت هذه الافعال بما ذكر حتى بطل عملها بخلاف كان وأخواتها (قوله برجحان الخ) محل ذلك ما لم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب والا فلا يحسن الالغاء قال الرضى وتأكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر فى ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافى وأما توكيده بالضمير أو اسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا صريحين فى المصدرية (قوله القوم فى أثرى ظننت الخ) بعض صدر بيت بقيته * فان يكن * ماقد ظننت فقد ظفرت وخابوا * (قوله أبالاراجيز الخ) قاله منازل بن ربيعة واللؤم بالهمز أن يجتمع فى الانسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء والخور بفتح الخاء المعجمة الضعف (قوله جائز لا واجب) قد يكون سبب الالغاء موجبا قال الرضى ومصدر الفعل القلبى اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله فى الاعمال والتعليق نحو أعجبنى ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم وأما الالغاء فواجب مع التوسط أو التأخر نحو زيد قائم ظنى غالب أى ظنى زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ماقبله كما قيل وأما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل وكذا اذا حذف جوازا ففى الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبيح وأما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا أضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما أى ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر هو كما لو حذف جوازا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال أيضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل (قوله وان تقدم عليه غيره) الاولى غيرهما أى المعمولين ووجه الافراد التأويل بما ذكر (قوله على المشهور) مقابله قول الكوفيين والاخفش وابن مالك حيث جوز واذلك لكن من غير قبح عند غير ابن مالك وبقبح عنده وفى التوضيح فى الكلام على قوله * وما اخال لدينا منك تنويل * ما يقتضى موافقتهم (قوله مطلقا) أى سواء كانت فى جواب قسم أولم تكن فى جوابه (قوله فى جواب قسم) هذا هو الصحيح كما فى المغنى فى بحث اذا وقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها مطلقا (قوله النافيات لما وليهن) احترز به من غير النافيات كما الموصولة ولا وان الزائدتين وكان المخففة وقيد لا فى شرح اللباب بالتى لنفى الجنس احترازا عن التى بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضى (قوله علمت والله الخ) هذان

في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيدا قائم (أو لام الابتداء) نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية (٣٧) ومنه قوله اني رأيت ملاك الشيمة الادب

(أو) لام (القسم) نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتأتين منيتي (أو الاستفهام) سواء تقدمت اداته على المفعول الاول نحو وان أدري أقريب أم بعيد ما توعدون أم كان المفعول اسم استفهام كما سيأتي أم أضيف الى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت أبو من زيد فان كان الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا أبو من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك في شرح الكافية (بطل عملهن) أي عمل هذه الافعال (في اللفظ) دون المحل (وجوبا) لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام (ويسمى ذلك تعليقا) لانه ابطال عملها في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون عمدة (نحو لنعلم أي الحزبين أحصى) ونحو علمت متى السفر أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له صدر الكلام * (تتمة) * ذكر أبو علي في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان أدري لعله فتنة لكم وجزم به في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به

مثالان للقسم الظاهر واذا سقط القسم كانا مثالين للمقدر وجملة القسم وجوابه في الجميع معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لان المعلق متأخر عن القسم لان القسم مذكور أو مقدر قبله فكيف يعلق به عنه ولم يتصدر عليه الا أن يجاب بان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشئ الواحد وكأن المتصدر عليه متصدر على القسم * ان قلت بم يفترق الاعمال والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق فالجواب الجملة في نحو ذلك كجملة ما هؤلاء ينطقون لا محل لها بل لأجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها فليتأمل (قوله أو لام الابتداء) يندرج فيه نحو ان زيدا القائم ان قيل يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الا على جملة فان لام الابتداء تدخل على المفرد في نحو ان زيدا القائم فالجواب قد صرحوا بان الاصل فيها التقديم وأصله لان زيدا قائم ثم أخرت اللام لاصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله اني رأيت الخ) أي لان الاصل لملاك وبذلك يندفع ما يقال في البيت الغاء العامل في الابتداء وهو لا يجوز فان قيل يجب على هذا التأويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق العامل وليس كذلك والا لما وقع تردد في انه على التعليق ولما صح لابن عصفور في المقرب وغيره ولابن مالك في شرح الكافية أن يستدلوا على جواز الالغاء لاجل تقديم اني على رأيت قلت انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل والله يعلم انك لرسوله وهذا عجز بيت صدره * كذاك أدبت حتى صار من أدبي * (قوله ولقد علمت الخ) صدر بيت للبيد بن عامر عجزه * ان المنايا لا تطيش سهامها * وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من ان لتأتين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغني ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت الخ ونحوه في الرضي (قوله أو استفهام) اطلاقه يشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وأجيب بان هذا الاستفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما أخبر انه علمه والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين قال أبو حيان كلام العرب ثلاثة أقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو أظن ان تقوم فانه جائز دون أظن قيامك لاشتمال ان تقوم على جزء الاسناد وغلبة المعنى للفظ ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا الكلام * فان قلت يرد على التعليق بالاستفهام أرأيتك زيدا ما صنع وأرأيتك زيدا أبو من هو فانه واجب الاعمال قلت هو بمعنى أخبرني وليس من القلبية (قوله فالارجح نصب الاول) هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق موجبا وانظر المغني في بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحفيد انما كان له أي المعلق عمل في المحل أي محل الجملة دون محل كل واحد من جزأي الجملة لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها في مضمون الجملة ليس بطريق الاصل وحيث امتنع عملها في الجزأين رجع الى الاصل وهو محل الجملة قال الشهاب القاسمي ان قيل المعلق له الصدر فما بعده جملة لا مفرد فكانت الجملة في قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق * قلت العمل ثابت لمحل المعلق وما بعده معا لا لمحل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أي بينها وبين معموليها ويرد عليه بعض الامثلة فان المعلق فيه أحد المفعولين (قوله بدليل صحة العطف بالنصب الخ) قال في التوضيح فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره وقال شارحه كغيره استفيد من المثال انه لابد أن يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة فلا يقال علمت لزيد قائم وعمرا وهو يدل على منع عمرا جالسا بالنصب وفي كلام الرضي التصريح بجواز ذلك ولعل وجهه ان عمرا جالسا يتضمن معنى الجملة لانه جزآن ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة الى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها ويقتضي ان المعلق انما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هل اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أو لا كما يدل عليه التعبير بالجواز فليتأمل (قوله ان من جملة المعلقات لعل) وافقه أبو حيان لانه مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل

فيه وقال فى الجامع و يختص بدرى نحو وما يدريك لعله يزكى (قوله وجزم به فى التسهيل) لم اره ذكرا فى التسهيل عند ذكر المعلقات (قوله لو) قيد فى شرح الشذور لو بالشرطية ولم يذكر المحترز عنه وعد فى الشذور وشرحه من المعلقات كم الخبرية و بسط الكلام عليها فى شرح الشذور وفى بحث الاشياء التى تحتاج الى رابط فى الباب الرابع من المغنى ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وفى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ونص فى شرح الشذور وعن جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا القائم ثم قال والظاهر ان المعلق اللام لا ان الا ان ابن الخباز حكى انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى وليس مراد ابن الخباز بالجواز التخيير بل انه جائز بعد امتناعه قبل كسر ان وهو صادق بالواجب الذى هو المراد لما عرفت ان التعليق واجب ولم يستثنوا الا صورة واحدة وعلى الاول فالظاهر ان الاسم كالخبر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة و يستفاد من قوله والظاهر أن المعلق انما هو اللام أن المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها فى الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كما تقدم فهى مصدرة حكما (قوله لقد علم الخ) الشاهد فيه ظاهر و ثراء المال كثرته ونحوه والوفر الكثير يقال وفر المال ككرم ووعد كثر (قوله ولا يجوز الخ) أما عدم جواز حذفهما فعن سيبويه والاخفش و ابن مالك وعن الاكثرين الاجازة مطلقا وعن الاعلم الاجازة فى أفعال الظن دون افعال العلم وأما عدم جواز أحدهما فبالاجماع (قوله لانك اذا اقتصرت الخ) تعليل للمسئلة الاولى و بذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضى وأورد ان قولك فلان يعطى يراد به كثرة الاعطاء والا فالانسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو فى الاغلب عن اعطاء شئ وفلان يعلم بهذا المعنى يفيد انه كثير العلم على انه لا تنحصر الفائدة فى ذكر المفعولين بل يصح أن تحصل فائدة معتد بها فيقال علمت الآن أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن فى الآن أو تقول علمت علما أو ظننت ظن السوء الى غير ذلك وسكت عن تعليل المسئلة الثانية وهو ان المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ولا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بلا دليل قبل دخول الناسخ فكذا بعده انتهى وفيه نظر (قوله جاز ذلك) أى حذفهما وحذف أحدهما أما الاول فبالاجماع وأما الثانى فمنعه ابن ملكون وطائفة من المغاربة ووجهه مع رده فى التصريح (قوله مطلقا) أى نصبا مطلقا فيكون مفعولا مطلقا ويحتمل انه حال من الضمير المستتر فى ينصب أى سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شئ (قوله بمضارع مبدوء بتاء الخطاب) خرج المصدر والوصف والامر والمضارع المبدوء بغير تاء الخطاب (قوله بعد استفهام) أى بحرف أو باسم و يستفاد من قولهم بعد استفهام انه لا يشترط أن يكون مستفهما عنه فصح قول التوضيح الحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول فى قوله * فمتى تقول الدار تجمعنا * فلا يتم الرد على ابن مالك فى اشتراطه فى المضارع أن يكون حالا لا استقبالا فمن رد عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لا يكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا (قوله نحو أتقول الخ) الامثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى

(باب الفاعل)

(قوله هو اسم) أى صريح ظاهرا أو مضمر بارزا أو مستتر بقرينة مقابلته بالمؤول (قوله أو ما فى تأويله) ما واقعة على لفظ وفى للظرفية وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أى لفظ حاصل فى عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك ما بعده ولو قال أو مؤول به كان أظهر واخصر ثم التأويل لابد أن يكون بحرف سابك وهو هنا ان وان وما دون كى ولو أو بغيره فى باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة خلافا لبعضهم فانظر المغنى وشرح الشذور فى بحث الجملة التفسيرية وأجاز ابن مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبين لكم

فى التسهيل والمصنف فى الشذور وشرحه أيضا كقوله لقد علم الاقوام لو أن حاتما * اراد ثراء المال كان له وفر ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم تكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك *(تنبيه)* قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به أو منفصل عنه بظرف أو مفعول نحو أتقول زيدا منطلقا وأفى الدار تقول عمرا مقيما وأجهالا تقول بنى لؤى فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية

(باب) فى ذكر الفاعل وأحكامه (الفاعل) وهو اسم أو ما فى

تأويله قدم عليه فعل تام أو ما في تأويله وأسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه وله أحكام منها أنه (مرفوع) بما أسند اليه ورفعه اما حقيقة (كقام زيد) وعمرو قائم أبوه (ومات عمرو) وخالد ميت أبوه أو حكما كالمجرور بمن الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر أو باضافة المصدر اليه نحو ولولا دفع الله الناس

كيفية فعلنا بهم وفي أولم يهد لهم كم أهلكنا انه على تأويل أولم يهد لهم كثرة اهلاكنا (قوله قدم عليه فعل تام أو ما في تأويله) أي بان يكون بعده حقيقة أو حكما كما في الفاعل المستتر فان التقدم هنا حكمي كوجوده والضمير في عليه وتأويله وكذا ما بعدهما راجع الى أحد الامرين المستفاد من لفظة أو والتقدم المأخوذ في الحد تقدم العامل الذي هو وقوع الفاعل بعده أو المأخوذ فيما سيأتي حكما والمراد به وجوب الوقوع لا الوقوع فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لامكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل وخرج بقوله قدم الخ نحو زيد قام أو قائم فان كلام السعد في بحث التقوى صريح في أن المسند الفعل وحده لا أن الفعل مسند الى ضميره وهما مسندان الى زيد ومثله شبهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن اسناد الفعل في ضمنها بل هو المقصود بالاسناد فيصدق عليه وأسند اليه فعل أو ما في تأويله فيحتاج الى اخراجه ولو سلم فهو لدفع التوهم ودعوى أن ذلك كلام ظاهري ممنوع فان دفع التوهم أمر مهم وما جوزه الاعلم وابن عصفور في * وقلما * وصال على طول الصدود يدوم * من أن وصال فاعل يدوم قدم للضرورة غير مسلم بل وصال مبتدأ خبره يدوم ولو سلم لا يرد نقضا لان الضرورة لا يجب أن تدخل في التعريف فاندفع ما في شرح التسهيل للدماميني وخرج بالتام الناقص فان مرفوعه لا يسمى فاعلا اصطلاحا والمراد بما في تأويله ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيدا أن تخرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو أسد بمعنى شجاع نحو زيد أسد ففي أسد ضمير مستتر مرفوع محلا على أنه فاعل وقد يرفع الظاهر نحو زيد أسد غلامه (قوله وأسند اليه) أي نسب اليه وربط به أصالة له اصطلاحا ما ذكر باعتبار مدلوله وحيث فسر الاسناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل وزيد في ان ضرب زيد ولم يضرب زيد لظهور تحقق النسبة والربط ولا يشمل حينئذ المفاعيل ونحوها لخروجها بقيد الاصطلاح فانها تسمى متعلقا لا منسوبا والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة والمتبادر يحمل عليه التعاريف فخرج التوابع أي بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف البقية على أنا لا نسلم الاسناد في البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الاول (قوله وله أحكام) جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله منها انه مرفوع) أي على المشهور ولغة الجمهور وجاء نصبه ورفع المفعول نحو كسر الزجاج الحجر وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا وبعضهم ادعى ان الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا باللفظ وان كان المعنى بخلافه ويؤيده ما قيل انه من القلب وان الاعراب أبدا على حسب العلامة التي تكون في المعرب ألا ترى ان القرية من واسئل القرية انما تعرب على حسب حركتها الا على حسب الاصل (قوله أو حكما كالمجرور بمن الزائدة الخ) هذا ما ذكره جمع منهم ابن مالك والمصنف وهو مبني على ان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وقد مضى في بحث الاعراب انه يشكل عليه قول الرضي ان معنى كون الكلمة معربة محلا انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا وكذا فانه يقتضي ان ذلك لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معربة ويشكل عليه أيضا فرقهم بين الاعراب المحلي والتقديري بان المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير ولا شك ان المانع في المجرور بمن الزائدة ونحوه قائم بالحرف الاخير فالظاهر أن يكون الاعراب فيها تقديرا وبذلك صرح العيني في شرح الشواهد في الكلام على قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * في محل رفع لانها صفة للحكم وهو مرفوع تقديرا لانه خبر انتهى وهذا هو القياس على المتبع والمحكي والمدغم ونحوها لان اعرابها تقديري اتفاقا (قوله بما أسند اليه) أي على الاصح وورائه أقوال لا نطيل بها والمصنف أبهم الرافع ليجري على كل الاقوال (قوله اما حقيقة) أي لفظا أو تقديرا ولو عبر بذلك كان أولى (قوله كقام زيد) أي كرفع زيد من قام زيد (قوله أو باضافة المصدر اليه) الباء فيه

ومثل بمثالين تنبيها على أن الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني (و) منها (أنه لا يتأخر عامله عنه) بان يتقدم الفاعل عليه (٤٠) لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل أبو البقاء في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها أخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف كما في نحو وان أحد من المشركين استجارك واما نحو قول الزبا

ما للجمال مشيها وئيدا

فضرورة أو مؤول (و) منها أن عامله (لا تلحقه علامة تثنية) اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا (ولا) علامة (جمع) اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام (رجال و) قام (نساء) بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع وبه جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة (كما يقال) مع المفرد (قام رجل) بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الابهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وشذ) الحاقها بالعامل المسند لما بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر *وقد أسلماه مبعد وحميم* وقوله *يلومونني في اشتراء النخيل* أهلي فكلهم ألوم وقوله نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب وهذه لغة طيئ تسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث وقضية

للسببية والسبب أعم من العامل والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين أو اضافة بمعنى مضاف واضافتها الى المصدر بيانية ولا ينافي أن الصحيح أن العامل في المضاف اليه هو المضاف وكالمصدر اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء وقال الشاطبي ان فاعل المصدر اذا أضيف لا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمى زيد في زيد قام فاعلا ولا في زيد مضروب مفعولا وان كان المعنى في الجميع على ذلك وقياسه أن المجرور بالحرف الزائد كذلك وحينئذ فلا يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل ليحتاج الى تعميم الرفع لادخالها (قوله ومثل بمثالين الخ) وزاد الشارح مثالين تنبيها على أن ما في تأويل الفعل مثله في كونه نوعين (قوله لانهما لما كانا الخ) قد يقال هذا كما يقتضي منع التقديم يقتضي منع فصله عن عامله فلم جاز الفصل (قوله واستدل أبو البقاء الخ) قال في اللباب والدليل على أن الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجها أحدها أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى أربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو ضربنا لانه في حكم المنفصل والثاني أنهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك والثالث أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به والرابع أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس أنهم قالوا ألقيا وقفا مكان ألق الق وقف قف ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه السادس أنهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل لم يبق مع النسب السابع أنهم ألغوا ظننت اذا توسطت أو تأخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه التاسع أنهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها الحادي عشر انهم جعلوا ذا في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا في تصغير حبذا ما أحيبذه فصغروا الفعل والفاعل وحذفوا من الفعل احدى الباءين ومن الاسم الالف ومن العرب من لا يقول لا تحبذه فاشتق منهما (قوله كما في زيد قام) أي على الاصح وقال المبرد ومتابعوه برجحان ذلك على الفاعلية (قوله واما فاعلا بفعل محذوف الخ) أي على الاصح وجوز الاخفش والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الشرط أو نعته بالظرف بعده (قوله أو مؤول بان مشيها مبتدأ حذف خبره) أي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فانظر التوضيح وشرحه (قوله كما يقال مع المفرد الخ) ما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن يقال مجرور والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول ليقال أي يقال قولا كالقول قام رجل (قوله من مثنى ومجموع) أي حقيقة أو حكما فيشمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد أسلماه) عجز بيت لعبيد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * والمارقين الخوارج والمبعد اما اسم فاعل أو اسم مفعول والحميم القريب والشاهد في الحاق الالف في أسلماه (قوله يلومونني الخ) قائله أمية والشاهد في يلومونني حيث لحقته العلامة مع اسناده للظاهر وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول (قوله نتج الربيع الخ) الربيع الزمان المعروف والمراد بالمحاسن الازهار وضمن ألقحن معنى أولدن فلذا عداه الى ضمير المحاسن ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارات والشاهد في ألقحنها حيث لحقته العلامة (قوله وهذه لغة طيئ الخ) قال الدماميني وينبغي أن يكون أصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا قام اليوم أخواك جوازا واذا قالوا ما قام الا أخواك وجوبا كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي انتهى

وقضية هذا التخريج أن من يجوز الحاق التاء وعدمه مع الفصل بالاجوز الحاق الالف أيضا هنا وفى المغنى ومنع أبو حيان على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لانها لم تسمع الامع ما الفظه جمع وأقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الآتى جمع كان لحاقها هنا أولى لان الجمعية خفية وأطال فى ذلك فراجعه مع حواشيه *(فائدة)* قال الدمامينى اذا قال أرباب هذه اللغة قاما وقعدا أخواك وأعملوا أحدهما فانهم يضمرون فى الآخر ضميرا اثنين فيتصل بكل من الفعلين ألف ولكنها فى أحدهما ضمير وفى الآخر علامة انتهى وانظر لو قلت قام غلاماك أو اخوتك أو عكسه فان الفاعل غير واحد قطعا فهل يراعى ما اتصل بالعامل أو يجوز الحاق علامة التثنية أو الجمع ويظهر مراعاة ما اتصل بالعامل وفى المغنى ما يؤيده (قوله وعليها جاء ظاهر الخ) انما قال ظاهر لاحتماله لغيرها بان يكون مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير أو يكون ملائكة بدلا من الواو فى يتعاقبون ولكنه خلاف الظاهر (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة الخ) هو ظاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخارى وغيره ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تاتى طائفة عقب طائفة ثم تعود الاولى عقب الثانية (قوله أومخرجى هم) بفتح الواو لانها العطف وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها وقيل الهمزة فى محلها والمعطوف عليه محذوف وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة يخالف كلام ابن مالك فى التوضيح فانه انما ذكر ذلك على جهة التجويز وبدأ بقوله مخرجى خبر مقدم وهم مبتدأ مؤخر ولا يجوز العكس لئلا يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان اضافة مخرجى غير محضة قال ولو روى بتخفيف الياء على انه غير مفرد مضاف لجاز وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر كما تقول أمخرجى بنو فلان وقال ابن الحاجب انه خبر مقدم قال وكذلك جاء بتشديد الياء لانه جمع أى و يمتنع كون هم فاعلا لان مخرجى جمع الوصف وما بعده اذا تطابقا فى غير الافراد كان الاول خبرا مقدما والثانى مبتدأ مؤخرا ولا يجوز غير ذلك وقال السهيلى مخرجى خبر مقدم ولو خففت لم يجز لانه لا يكون هم مبتدأ مخبرا عنه بمخرجى اذ لا يخبر عن الجمع بمفرد ولا يكون مخرجى مبتدأ وهم فاعل لانه لا يجوز للعامل أن يكون ضميرا منفصلا الى جنب عامله لا تقول قام انا انما تقول قمت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو أومخرجى قوم قال وهذا فصل بديع (قوله وأصله أومخرجوى هم) الاصل الاصيل أومخرجونى سقطت نون الجمع للاضافة (قوله وكسر ماقبلها) أى بدلا عن الضمة للتخفيف كما فتحت الياء له (قوله وهو كذلك على هذه اللغة) أى على الاصح لقول الائمة ان ذلك لغة لقوم معينين وقيل انها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير وتابع على الابدال من الضمير بدل كل من كل والوجه الاول لا يتأتى فى قوله * وان كانا له نسب وخبر * لان ان الشرطية لا تدخل على الجمل الاسمية على الصحيح والوجه الثانى لا يتأتى فيما اذا كان الواقع بعد الفعل ضميرا منفصلا نحو ماقاما الا هما وماقاموا الا هم وماقمن الا هن لان الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع المتصل توكيد بالاجماع ثم ان التقديم والتأخير أو الابدال لا يختصان بلغة قوم باعيانهم الا أن يقال الذى لا يختص جواز التقديم والتأخير والابدال وأما وجوب أحدهما الذى هو المراد فهو مختص قطعا (قوله كالتاء فى قامت) أى بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والمجموع فرع الافراد والمؤنث فرع المذكر (قوله المتعاطفة) أى بغير أو فان عطفت باو قلت قام زيد أو عمرو وقال الدمامينى يمتنع اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان قلت قام أخواك أو غلاماك فينبغى أن تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد التعيين فان قلت قام أخوك أو غلاماك أو قام غلاماك أو اخوك فينبغى أن لا تلحق لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى أولى بالمنع لانك قدمت المفرد انتهى ويحتمل أن تلحق فى المثال الثانى لان الفاعل الاصطلاحى اثنان قطعا وعدم تحقق فاعليته من جهة المعنى لا دخل له فى ذلك وهل قياس ما فعله من اللحاق فى قام زيد وعمرو لحاق الواو فى قام أخوك وغلاماك فيقال قاموا أخوك وغلاماك وبقى مالو عطف بالفاء أو ثم وقد يؤخذ من قوله لان الفاعل واحد لا اثنان لحاق العلامة لان الفاعل اثنان وقوله المتعاطفة

وعليها جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار) وقوله أيضا لورقة بن نوفل (أومخرجى هم) بتشديد الياء حين قال له ورقة ليتنى أكون معك اذ يخرجك قومك وأصله أومخرجوى هم اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ماقبلها فصار أومخرجى هم وفهم من كلامه أن هذه الاحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت هند والصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة

نعت المفردات وحذف نعت المفردين لدلالته عليه (قوله خلافا للخضراوى) حيث قال لا أعلم أحدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر ورد عليه أبو حيان بقوله * وقد أسلفناه مبعدوجيم * وقوله وان كان له نسب وخبر وقياس ما ورد فيه ماقاموا زيد وعمرو وبكر قال فى المغنى وليس بشئ لانه يمنع التخريج لا التركيب (قوله يعلمان من لفظه دائما) لان المراد من علمهما من اللفظ ان علامتهما أبدا ظاهرة ولا تكون مقدرة بدليل ما بعده فلا يرد انه قد يسمى المفرد بمثنى أو جمع لكن قد يتوقف فيه فان مثل من الموصولة لا يعلم من لفظه ان المراد به اثنان أو جمع وقد مر عن المغنى ان علامة الجمع تلحق الفعل المسند اليها واعلم ان كلام الشارح يوهم انه لم يعلم مما سلف علة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع مع انه أسلف ذلك قريبا حيث قال اذ لو قيل قاما الخ فكان عليه أن يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ لما مر من رفع الالباس ثم يقول ولان هذا وفى قوله قد لا يعلم ادخال قد على الفعل المنفى وفى المغنى وجمع الجوامع انها مختصة بالمثبت (قوله بان يكون مقدرا به التأنيث) ولانه قد يكون مؤنثا لفظيا من غير تأنيث المعنى كطلحة (قوله مع ان فى الالحاق الخ) فيه تأمل وفرق فى التصريح بما هو أظهر فراجعه (قوله تلحقه علامة التأنيث) للايذان من أول الامر بان الفاعل مؤنث وسوى ابن مالك بالتاء بين النون (قوله ان كان ماضيا الخ) شمل قوله ماضيا فعل ضمير الوحدة المخاطبة أو المتكلمة مع انه لا يجوز أن تلحقه علامة التأنيث بل لا يمكن وقوله مضارعا مضارع الواحدة المتكلمة مع انه لا يجوز تأنيث فعلها وانما لم تدخل فى هذه المواضع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التكلم والخطاب معينة للمؤنث فلا التباس فالمراد أن عامله تلحقه علامة التأنيث حيث لا مانع يمنع من تأنيثه ويستثنى من الوصف ما يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل واسم التفضيل فى بعض أحواله وخرج بالماضى وما بعده الجار والمجرور والظرف واسم الفعل فلا تلحقها علامة التأنيث (قوله ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا) أى تأنيثا معنويا اما لفظا أيضا أو دون لفظ ويرد عليه ما لا يتميز مذكره من مؤنثه نحو برغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان وذكر ان ما فيه تاء التأنيث ولا يتميز مذكره من مؤنثه نحو نملة مؤنث وان أريد به مذكر والمسئلة مشهورة وما يتعلق بها من حكاية أبى حنيفة وللسمين مناقشة مع أبى حيان لا نطيل بها وقد نظمت فى المقام أبياتا لا بأس بايرادها وهى

ما فيه تا التأنيث حيث يعلم * تذكيره تذكيره محتم
كطلحة والتاء ليست تعتبر * الا اذا ميز أنثى أو ذكر
وحيث لم تميز واكنمله * فأنث الكل وجوز نقله
واحكم بتذكير الذى تجردا * من تاء تأنيث سوى ما وردا
مؤنثا فاحرص على اتباع * فذاك مقصور على السماع
هذا اذا كان مجازيهما * أما اذا كان حقيقيهما
فان تميزا فانث ان يرد * مؤنث واعكس كهند وأدد
أما اذا التمييز صار ساقطا * فذكر الكل فهاك الضابطا

(قوله وهو بخلافه) منه ما تأنيثه بالتأويل نحو أتته كتابى فاحتقرها فانث الكتاب لكونه فى معنى الصحيفة وما اكتسب التأنيث باضافته الى مؤنث اذا كان المضاف صالحا للحذف نحو كما شرقت صدر القناة من الدم (قوله متصل) هو الذى لم يفصل بينه وبين عامله شئ وأفهم ان غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الالحاق فشمل نحو كفى بهند فيوهم جواز الامرين فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه فى صورة الفضلة وهى لا يؤنث لاجلها فلذا استثناه بعضهم كذا قيل وفيه نظر لانه لا يقتضى عدم جواز التأنيث اذا جر الفاعل المؤنث بغير الباء لانه فى صورة الفضلة وسيأتى جواز الوجهين فى المجرور بمن وان التأنيث هو الاصل والتذكير انما هو لارادة الجنس والحق ان عدم التأنيث خاص بكفى فى نحو كفى بهند لان العرب التزمت ذلك كما مر فى

خلافا للخضراوى وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية لفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدرا به التأنيث مع أن فى الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم (و) منها ان عامله (يلحقه علامة التأنيث) فى آخره ان كان ماضيا أو وصفا وفى أوله ان كان مضارعا (ان كان) الفاعل (مؤنثا) حقيقيا كان وهو ماله فرج (كقامت هند) وتقوم دعد وزيد قائمة أمه أو مجازيا (و) هو بخلافه نحو (طلعت الشمس) وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب والحاقها له واجب اذا أسند الى ظاهر متصل حقيقى التأنيث

ولو مثنى أو مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات أو الى ضمير متصل عائد الى مؤنث مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة وأما قوله
ولا أرض أبقل ابقالها * فضرورة (ويجوز الوجهان) أى الحاق العامل العلامة وعدمه (٤٣) فى أربع مسائل والالحاق أرجح فى جميعها

أحدها (فى) العامل اذا أسند الى (مجازى التانيث الظاهر) المتصل (نحو) طلعت أو طلع الشمس والمنفصل نحو (قد جاءتكم موعظة) ونحو فقد جاءكم بينة وكلامه فى الشرح يقتضى ان التانيث فى هذا أرجح وكلامهم صريح (فى) خلافه كما ستراه (و) الثانية فى العامل اذا أسند الى حقيقى التانيث (المنفصل) من العامل بغير الا (نحو) قامت اليوم هند (وحضرت القاضى امرأة) ونحو اذا جاءك المؤمنات وقوله ان امرأ غره منكن واحدة وخرج بقوله الحقيقى غيره نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة أحسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره قاله الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذى ظهر لى خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية أحد

الاستعمالين دليل على أرجحيته فينبغى المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة فى ذلك أحسن انتهى وما بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح
والثالثة هو المشار اليها بقوله (أو المتصل) بعامله كما (فى باب نعم وبئس) وذلك نحو (نعمت) أو نعم (المرأة هند) فالتانيث على مقتضى
الظاهر والتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرأة

صدر الكتاب هذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذكر نحو قامت هند وزيد كوجوب التذكير فى
عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه السفاقسى (قوله ولو مثنى) وأما تمنى ابنتاى فضرورة كما قال ابن
مالك وذلك بناء على أنه ماض ولا ضرورة اليه كما فى المغنى لجواز جعله مضارعا محذوفا من أوله احدى التاءين
(قوله أو الى ضمير متصل) يحتمل أن المراد ما لم يتصل من العامل وان يراد به المنفصل اصطلاحا ويظهر
أثر الاحتمالين فى نحو غلام هند تقوم هى معه وقضية الاحتمال الثانى خروج المنفصل سواء انفصل بالا نحو
هند ما قام الا هى أو لا نحو غلام هند حضرت هى معه وصرح فى التصريح بوجوب التذكير فى المنفصل بغير
الا وفى كلام الدمامينى ما يفيد جواز الوجهين (قوله مطلقا) أى سواء كان حقيقى التانيث كهند
طلعت أو مجازيه كما مثل ومن المجازى اسم الجنس واسم الجمع والجمع المكسر وبحث الشهاب القاسمى
أخذا من الرضى أنه يجوز تذكير ضمير جمع التكسير وكذا اسم الجمع والرضى انما ذكر ذلك فى الخبر
قال الشهاب فاذا جاز فيه جاز فى الوصف قطعا اذ لا فرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول بعضهم الخ) هذا
متفرع على وجوب التانيث فى الاسناد الى الظاهر المتصل (قوله وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب
التانيث فى الاسناد الى الضمير المتصل وهو عجز بيت لعامر بن جوين الطائى صدره * فلا مزنة ودقت ودقها *
وانظر الكلام عليه فى التصريح واعلم ان البهاء السبكى ذكر فى عروس الافراح ان من اخراج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه قال فالاول لتفخيمه نحو فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز
تذكير كل مؤنث مجازى ومنه ولا أرض أبقل ابقالها لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان
وبذلك يتجلى لك انه لا ضرورة فى البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالظاهر المؤنث وبعود اليه ضمير الغائب
مذكرا فليتامل (قوله أى الحاق العامل العلامة) الظاهر الحاق العلامة للعامل ولعله أراد ذلك فقلب
(قوله والالحاق أرجح فى جميعها) فى الدمامينى ان الحذف أحسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع
كنسوة وجمع المذكر بالالف والتاء العاقل وغيره كطلحات ودريهمات لكون تانيثها بالتاويل وهو
كون كل منها جماعة (قوله اذا أسند الى حقيقى التأنيث المنفصل الخ) دخل فيه المنفصل بين وقال
المصنف فى حواشى الالفية لو قيل ما جاءنى من امرأة هل يجوز الفصل بمن قال الزمخشرى فى قوله تعالى ما يكون
من نجوى ثلاثة الآية من قرأ بالياء فعلى ان النجوى تانيثها غير حقيقى ومن فاصلة أو على معنى شئ من
نجوى انتهى وأقول محل النظر انما هو اذا كان المنفصل بمن حقيقى التانيث كما مثل المصنف والنجوى
ليست كذلك فكلام الزمخشرى ليس من محل النظر ثم انه لا حاجة فى الآية فى التذكير للفصل بمن ولا
للتاويل لان مجازى التانيث يجوز فيه الامران وسيأتى جواز التذكير فى مثال المصنف لا للفصل بل لارادة
الجنس ودخل المنفصل بالا ما مثل كفى بهند وتقدم انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير وبقى ما اذا
كان المؤنث الحقيقى المفصول منقولا من اسم مذكر كما لو سمى أنثى بزيد قال الجامى يتعين الاثبات دفعا
للالباس وقيده العصام بما اذا لم تقم قرينة على التانيث نحو جاءت اليوم زيد الكريمة فلا يجب التانيث
قال شيخنا وقد يقال القرينة فى هذا المثال مؤخرة والمطلوب دفع الالباس من أول الامر (قوله ان امرأ
الخ) صدر بيت عجزه * بعدى وبعدك فى الدنيا المغرور * والشاهد فيه ظاهر كمعناه يتقدر بغره منكن
امرأة واحدة وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لان التانيث مجازى هذا وقال ابن سيده أراد لمغرور
جدا ولولا ذلك لم يكن فى الكلام فائدة لانه قد علم ان كل من غر فهو مغرور وأى فائدة فى قوله لمغرور
انما هو على ما ذكرنا وفسرنا (قوله والذى يظهر لى الخ) ان كان ما ذكره أولا فى المجتزم منقول الائمة أمكن
الجواب بان كثرة الاثبات فى القرآن لعله لاقتضاء الحال اياها (قوله فى باب نعم وبئس) انما ذكر باب لان

الحكم لا ينقصر على نعم وبئس (قوله بل المراد الجنس) أي والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي وهذا يقتضي أن كل فرد حقيقي التأنيث اذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيرا من الرجل وصار وما أشبهه مما فيه جنسية وليس من ذلك ماقام من امرأة وان كان في معنى ماقام أحد من هذا الجنس لان امرأة هنا ليس المراد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم انما جاء من النافي قاله الشاطبي وقال قبل ذلك اذا قلت ماقامت امرأة فلا بد من التاء بخلاف ماقامت من امرأة فانت بالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس وقال المصنف لا يقال كفت بهند بل يتعين كفى فانظر الفرق بين الباء ومن الزائدتين وفي الرضي التسوية بينهما في جواز الامرين وأقول مر أن وجوب التذكير خاص بكفى في كفى بهند ومر وجهه وبه يعلم الفرق بين الباء ومن وان التسوية بينهما مطلقا لا تصح ونقل المصنف في التعليقة عن ابن عصفور ان الاكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التانيث لانها لا تدخل الا فيما يراد به الشياع وعموم الجنسية والظاهر خلافا للناصر اللقاني أن المراد بال هنا لام الحقيقة ولا ينافيه مامر في بحث خبر المبتدأ أن الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز أن يراد بالعموم صدقه على المبتدأ لاشموله للمبتدأ ولغيره بقي أن الحكم لا يختص بالاسناد الى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تمثيل المصنف والشارح كالالفية بنعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الاسناد الى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو نعم امرأة هند كما صرح به السيوطي وقال ابن أبي الربيع لا تلحق استغناء بتانيث المضمر (قوله اذا أسند لجمع) المراد به كما يعلم مما ياتي مايدل على جماعة لا الجمع الصيغي والا لم يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع *(فائدة حسنة)* قال ابن جني اذا أنث الجمع العاقل أعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته أعدته اليه مذكرا تقول قامت الرجال الى اخواتها وقاموا الى اخوتهم (قوله نحو قالت الاعراب) الصحيح انه اسم جمع (قوله أم لمؤنث الخ) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفردات نحو قال الهنود لان المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال (قوله أم اسم جمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وانه قيل انه جمع الذي انتهى وظاهره أنه لا فرق في المبني بين مايختص بالمذكر كالذين ومايختص بالمؤنث كاللاتي واللائي لكن في الشاطبي انه يجوز في اسم الجمع المبني الوجهان ومثل بذهبت الذون وذهب الذون وفي الاوضح في الجواب عن التذكير في اذا جاءك المؤمنات ان التذكير في جاءك للفصل أولان الاصل النساء المؤمنات أولان أل مقدرة باللاتي وهي اسم جمع قال في التصريح وتقدم انه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث وظاهر ان اللاتي اسم جمع مبني (قوله اسم جنس) أي جمعي بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيده في الهمع بالمؤنث وأطلق في اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فيهما كالجمع وفي الرضي كلام يتعين مراجعته (قوله على التأويل بالجماعة) أنت خبير بان التأويل بالجماعة في التأنيث عند الاسناد الى ظاهر المذكورات وبالجمع في التذكير عند الاسناد اليه يجري عند الاسناد الى ضمائرها من غير فرق فلا وجه للقول بانه يلزم على طرد تعليل التأنيث بالتاويل بالجماعة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث المسند اليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بان الجماعة مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر كما جاز الوجهان في الذي اذا أغنى عن الذين كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وقوله كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ماحوله ذهب الله بنورهم ولو كان الذي مخفف الذين بحذف النون لم يجز افراد الضمير العائد اليه نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى في لفظ جماعة اذا أسند الى ضميره نحو الجماعة قامت أو قاموا وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير لحكم ضمير الجمع فلا باس بذكر ذلك مع زيادة الامثلة فانه يستفاد منه ما أشرنا اليه وانه يجوز تاويل التذكير بغير الجمع فنقول ياتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرا لتاويله بجماعة نحو واذا الرسل أقتت وكضمير الغائب قليلا لتاويلهم بواحد منهم نحو وبالبدو منا أسرة

واحد بل المراد الجنس فمدحوه أو ذموه عموما ثم خصوا من أرادوا مدحه أو ذمه مبالغة بذكره مرتين (و) الرابعة (في) العامل اذا أسند الى (الجمع) سواء كان جمع تكسير لمذكر (نحو قالت الاعراب) أو لمؤنث كقامت الهنود أو اسم جمع كقامت النساء أو اسم جنس كأورقت الشجر فالتأنيث في ذلك على التأويل بالجماعة والتذكير على التأويل بالجمع ولا

يحفظوننا * اذا الاسد واحدمنهم نحو أحسن الفتيان أونبله ومنه وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعل التفضيل كثيرا ودونه قليلا ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو واذا النجوم انكدرت أو الغائبات نحو فابين أن يحملنها وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه باكثر جمعه وأقله والعاقلات مطلقا بالعكس (قوله الاجمعى التصحيح) هل المراد به فى هذا المقام ماحصلت فيه شروط ذينك الجمعين أو المراد به مايشمل الملحق بهما ظاهر كلام الشارح حيث قال وقضية هذه العلة جواز الوجهين فى نحو البنون ان المراد بهما مايشمل الملحق بهما حيث لم يتغير واحده لا مطلقا وهو مشكل فقد صرح الدماميني بان الوابلين حكمه جواز لحوق العلامة وحكم واحده امتناع لحوقها وأمر فيه بالتامل وشرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه وقال أيضا ماحاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد وليس فيه شروطه كارضين وعزين وسنين جاز فيه الوجهان فتقول مضت سنون ومضى سنون وذهب اللذون وذهبت اللذون وكذلك ما كان من هذا النحو بالالف والتاء نحو لدات حكم التاء معه التخيير ومن ذلك عند الناظم يعنى ابن مالك بنون وبنات فانهم لم يسلم فيهما بناء الواحد (قوله فى نحو جاء البنون) أى من كل مالزم فيه تغيير الواحد أو غلب قال بعضهم وقضيتها أيضا ان نحو المصطفين والقاضين يجوز فيه التأنيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعيد (قوله وهذا مذهب جمهور البصريين) وقال الكوفيون يجوز فى جمعى التصحيح التذكير والتأنيث ودليلهم وروده فى التوضيح (قوله واستثنوا) أى جمهور البصريين والضمير فى قوله منه يرجع الى جمع المؤنث السالم وهذه العبارة مشكلة وأشكل منها قول السيوطى أو جمعا بالالف والتاء لمذكر يعنى يستوى فيه الالحاق وعدمه من غير ترجيح نحو جاءت الطلحات بخلاف المؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت الهندات الاعلى لغة قال فلانة انتهى فانظر كيف اعتبر التذكير فقط فى جواز الوجهين واعتبر التأنيث فقط فى وجوب الالحاق الا انه علل بسلامة نظم واحده ولا يخفاك مافيه والذى تحرر عندى فى هذه المسئلة باختصار ان الكوفيين يجيزون الوجهين فى الجمعين من غير استثناء شئ أصلا وان جمهور البصريين يوجبون التذكير فى جمع المذكر السالم اذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف الملحق به ويوجبون التأنيث فى جمع المؤنث السالم اذا كان واحده مؤنثا حقيقيا سالما عن التغيير أيضا وماعداه من مذكر حقيقة أو حكما أو مؤنث حقيقى متغيرا أو غير حقيقى مطلقا يجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا وقضية جواز الوجهين فى المغير جوازهما فى حبليات وهو غير بعيد لان ابن الحاجب وأتباعه جوزوا الوجهين من غير تفصيل وفى الشاطبي ان جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام أحدهما مايكون للمذكر حقيقة أو حكما نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه ثم قال والثانى يكون للمؤنث المجازى التأنيث نحو ثمرات وخطوات فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه أيضا ثم قال والثالث يكون للمؤنث الحقيقى التأنيث نحو الهندات والزينبات وظاهر اطلاق النظم الخ (قوله فحكمه) أى كل واحد من طلحات وبنات (قوله ونقل الشاطبي الخ) كذا نقل فى التصريح عنه الاتفاق فى المتغير وليس فى كلامه تصريح بالاتفاق الا أن يكون فى نسخته تحريف أو اختلاف (فائدة) قال أبو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون فى أكثر الالسن قال وهذا من أحسن مايعتذر به عن التذكير فى قوله فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى فاشار بلفظ المذكر حكاية لقول ابراهيم ولم يكن فى لسانه فرق قال شيخنا وأحسن منه انه ذكر مراعاة للخبر أو باعتبار الكوكب (قوله ولما كان هنا مظنة سؤال) لاداعى لدعوى أن فيه استعمال هنا غير ظرف لكونه اسم كان مرفوع المحل والخبر مظنة سؤال لانه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدما ومظنة سؤال اسما لكان مؤخرا ولاوجه لاستبعاد ذلك فان تقديم الخبر خصوصا الظرف مما اشتهر (قوله لان الفاعل الخ) قضية هذا التعليل ان الفصل بغير الا من أدوات الاستثناء كالفصل بالا ولا ينافيه ان غير مثلا مذكر لانه يكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله ومابعد الا مبدل منه)

يستثنى من الجمع (الاجمعى الصحيح) المذكر والمؤنث فكمفردهما) أى فى التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الاصح فى (نحو قام الزيدون) مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب فى (نحو قام زيد) لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين فى نحو جاء البنون لتغير نظم واحده وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك (ويجب التانيث فى نحو (قامت الهندات) مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب فى نحو قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وصححه المرادى وغيره واستثنوا منه مايكون واحده مذكرا كالطلحات أو مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك أيضا فى الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة سؤال هو أن يقال قدمر أن الفاعل الحقيقى المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم منعتم التانيث فى نحو ماقامت الا هند مع أنه حقيقى التانيث أشار الى دفعه بقوله (وانما امتنع فى النثر) أن يقال (ماقامت الا هند) بتانيث الفاعل (لان الفاعل) فى الحقيقة ليس هو مابعد الا وانما هو (مذكر محذوف) والفعل مسند اليه ومابعد الا بدل منه والتقدير ماقام أحد

الاهند وقضية هذه العلة امتناع نحو ما طلعت الا الشمس وافهم كلامه جواز التانيث في النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر
ما برئت من ريبة وذم * في حربنا الا بنات العم وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في النثر وصححه المرادي بقلة وصرح المصنف في الشذور
بر جوحيته ومنه قراءة أبي جعفر ان كانت الاصيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد (كحذفه) اذا
وقع فاعل المصدر كما (في نحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) فاطعام مصدر وفاعله محذوف والتقدير أو اطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل (و) كحذفه في باب النيابة عن الفاعل (نحو قضى الامر) أصله والله أعلم قضى الله الامر (و) كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو (أسمع بهم وأبصر) أي بهم وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الامر وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سيأتي في بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفى لا بمعنى وقى فهذه أربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون واضربن يا هند كما قرر في محله (ويمتنع) حذفه (في غيرهن) لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز بل ان ظهر في اللفظ فذلك واضح والا فهو ضمير مستتر راجع اما للمذكور كهند قامت أو لما دل
عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها أي لا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره والظاهر في قوله ولا يزني الزاني أو لما دل عليه الحال أي المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي أي بلغت الروح (والاصل) في الفاعل (أن يلي عامله) لانه كالجزء منه ولذلك سكن له آخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالي أربع متحركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه أن ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لانه فضلة (وقد) يجاء بخلاف الاصل فيلي المفعول الفعل

هذا البدل يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء (قوله وقضية هذه العلة امتناع الخ) ظاهره ان امتناع التأنيث في نحو ما ذكره مما المسند اليه فيه مجازي التأنيث أخفى من امتناعه في نحو ما قامت الا هند حتى احتاج الى أخذه من تعليل ذلك ولا يخفى ما فيه لانه اذا امتنع التانيث فيما أسند الى الحقيقي التانيث امتنع في المسند الى مجازيه بالاولى (قوله ما برئت الخ) الشاهد فيه ظاهر وكون الفاعل بنات وهو جمع تكسير فليس نحو قامت الهندات مما يقوى حجة الاخفش لا مما يرد عليها كما ظن لانه اذا جاز في المكسر التانيث جاز في السالم بالاولى كما عرفت آنفا على أنه ينبغي أن يقول وليس نحو ما قامت الا الهندات ليكون مما الكلام فيه (قوله وصححه المرادي الخ) وجهه أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا عاما للمستثنى وغيره كبنات في البيت وصيحة في الآية وفي شرح الشذور ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ (قوله كحذفه اذا وقع فاعل المصدر) انما جاز حذفه دون فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة في مفهوم الفعل فانها تحتاج الى الفاعل المخصوص الغير المعلوم لا لاجل الحدث (قوله لا بمعنى وقى) أما التي بمعنى وقى فلا تزاد الباء في فاعلها نحو كفيت هندا بنها ومنه قوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال (قوله ويضاف اليها الخ) يضاف اليها أيضا نحو اضربوا القوم يا زيدون واضربا القوم يا زيدان واضربي القوم يا هند بحذف الواو والالف والياء لالتقاء الساكنين وحذفه اذا قام مقامه حالان نحو فتلقفها رجل رجل لان أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا لانهم أجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد فلما حذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه جعلا كشيء واحد ولم يتعاطفا وصار رفعهما كرفع واحد فرجل رجل بمنزلة قولك الناس مفصلين وبهذين والمسئلة التي زادها الشارح يعترض اطلاق قوله ويمتنع في غيرهن ويمكن الجواب فتدبر (قوله لانه عمدة وكالجزء من الكلمة) العلة مجموع الامرين لا كل على انفراده ليرد على الاول ان المسند عمدة ويحذف ويحتاج الى الجواب بان المسند اليه يتوقف عليه الاخبار والمسند لانه صفة له والصفة تتوقف على الموصوف والمسند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وان جزء الكلمة يحذف وقال بعضهم انما لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدأ لان الفعل عرض قام به فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه (قوله بل ان ظهر الخ) أي وجد حقيقة وهو ظاهر أو حكما بان يكون معدوما في حكم الموجود كما في صورة الحذف المتقدمة ولولا ذلك أشكل قوله والا فهو ضمير مستتر اذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا (قوله أي ولا يشرب الشارب) لو قال أي ولا يشرب هو أي الشارب كان أوفق بقوله والا فهو ضمير (قوله أي بلغت الروح) فيه ما عرفت قبله (قوله والاصل في الفاعل الخ) أي الاولى فمباحث الوجوب عديلة له ويدل عليه قوله وقد يجب ذلك الاصل ولم يعبر به مع انه أوضح لان في لفظ الاصل لمحا الى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس مجرد أولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام والولي القرب وباشتراط تقدم العامل عليه تعين الولي بالتأخير أي ان يتصل به ويتأخر عنه أي يقع بعده حقيقة أو حكما كالمستتر فان البعدية فيه حكمية كوجوده (قوله ولذلك سكن الخ) لا يقال هذا لا يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لانه ممنوع ولذا لم يسكن في نحو ضربك (قوله بخلاف المفعول الخ) لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الاصل في كل منهما أن يلي عامله كما قاله ابن جني والاخفش

و (يتأخر) الفاعل (عنه) اما (جوازا) كما في (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) وقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا (كما أتى ربه موسى على قدر) ولا يضر في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة (و) اما (وجوبا) وذلك في ثلاث مسائل احداها أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما (في نحو واذا ابتلى ابراهيم) اذ لو أخر لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (٤٧) وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة وأجازه ابن جني في النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقدمه الثانية أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل (و) ذلك (نحو ضربني زيد) اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تأتي اتصاله وهو لا يجوز الا فيما استثني الثالثة أن يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى الله من عباده العلماء أو بالا على الاصح نحو ما ضرب عمرا الا زيد (وقد يجب) ذلك الاصل الذي هو ايلاء الفاعل لعامله و (تأخر المفعول) عنه وذلك في ثلاث مسائل أيضا احداها أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل (كضربت زيدا) اذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك أن تأخير المفعول انما يجب اذا كان ضميرا متصلا أيضا والا فتقديمه على عامله جائز كما صرح به في الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بان كلامه في الالفية يوهم امتناع التقديم الثانية أن يخاف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر سواء كانا مقصورين أم اسمي اشارة أم موصولين أم مضافين الى ياء المتكلم (و) ذلك نحو (ضرب موسى عيسى) أو غلامي غلامي أو هذا ذاك أو من في الدار من على الباب فيتعين في مثل هذا كون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير و بان الاجمال من مقاصد العقلاء و بانه يجوز ضرب أحدهما الآخر و بان تأخير البيان لوقت الحاجة

والظاهر ان المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده و يحتمل أن يراد الاعم لكن قد يمتنع خلاف الاصل في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح في صحة الكلية (قوله جاء الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير الممدوح وأو بمعنى الواو وقدرا أي مقدرة من غير سعي والكاف للتشبيه وما مصدرية والجملة في محل نصب صفة لمصدر محذوف أي اتيانا كاتيان موسى (قوله اذ لو أخر لزم الخ) يؤخذ من هذا التعليل انه لو قدم المفعول على الفعل لم يمتنع المسئلة قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تأخير الفاعل وذلك في المفعول المتقدم على الفعل والمتوسط بينه و بين الفاعل انتهى المراد منه واعترض على جده في الاوضح حيث عد هذه الصورة وصورة الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره أو اذا تأخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثال المصنف ومثله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم هل واذ لا ٧ ويمنعان من التقديم عليهما أو على الفعل فقط وحرره (قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أي والفاعل ظاهر اذ لو كان ضميرا متصلا أيضا وجب تقديمه كما سيأتي وخرج بقوله متصلا نحو ما ضرب زيد الا اياك فان الضمير يجب فصله وتأخيره (قوله ان يحصر الفاعل بانما) ان قلت المحصور هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور فمحصور فيه قلت اذا حصر الفعل الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل أي من وقع منه ذلك الفعل في ذلك الفاعل المذكور فالمراد بالفاعل في كلامه مفهومه أي من وقع منه الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الامر الكلي ولم يؤخر بل الذي أخر فرده لانا نقول تأخير فرده تأخير له لاتحاده به مع ان المراد بقوله ان يحصر الفاعل انه لم يوجد غيره والذي لم يوجد غيره هو بعينه الذي أخر وتقدم عن الحفيد ان في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الاصح) مقابله ما ذهب اليه الكسائي وحجته وردها تطلب من التوضيح وشرحه (قوله اذ لو قدم على الفاعل الخ) بخلاف ما لو قدم على الفعل (قوله اذا كان) أي المفعول (قوله أيضا) أي كالفاعل أي ولا حصر في أحدهما كما في الاوضح وبه يعلم ان الشارح تصرف في عبارته (قوله والا) أي وان لم يكن ضميرا متصلا بان كان ظاهرا كما في مثال المصنف ويدخل تحت قوله والا ما لو كان ضميرا منفصلا أيضا نحو ما ضربت الا اياك وليس مرادا كما لا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه (قوله واعترض فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه حذف الواو مع معطوفها والتقدير ان أضمر الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الاضافي أي بالنسبة الى التوسط بين الفعل والفاعل أو يحمل كلامه على ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب عن المصنف هنا (قوله الثانية أن يخاف الخ) انما لم يجز في هذه الصورة تقديم المفعول على العامل ولا لبس بالفاعل لانه لا يتقدم لئلا يلتبس بالمبتدأ كما قاله الحفيد (قوله لعدم ظهور الاعراب) انما احتاج اليه ولم يكتف بقوله ولا قرينة لان القرينة لا تشمله اذ هي أمر بدلي لا بالوضع وان نوقش في هذا (قوله سواء كانا) أي الفاعل والمفعول لا يخفى ما في عبارته من القصور عن تمام الاقسام وكان ينبغي أن يزيد أم مختلفين وليس في عبارته أو ليقال انه المنع الخلو وهذا و بقي نحو ضرب سيبويه سيبويه أو الذي قام أبوه أو هذا أو غلامي أو عيسى وما لو كان أحدهما اعرابه مقدرا والآخر اعرابه ظاهرا وهناك لبس نحو ضرب مسلمي صالحي (قوله محتجا بان العرب) ما احتج به من الاوجه الاربعة الاول مبني على عدم الفرق بين اللبس الموجود هنا وهو أن يسبق الى الفهم خلاف المراد و بين الاجمال وهو ان يقف الذهن فلا يحكم بشئ وأما الوجه الخامس فقضية كلام ابن مالك في التسهيل خلافه و بتسليمه فليس في اللبس فيه محذور واذ ما صدق اسم زال وخبرها واحد وليسا متخالفين بخلاف الفاعل والمفعول

جائز عقلا بالاتفاق وشرعا على الاصح وبان الزجاجي نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم خبرها
وبالعكس (بخلاف) ما اذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما في (نحو أرضعت الصغرى الكبرى)
وضربت موسى سعدى الثالثة أن يحصر (٤٨) المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا أو بالا على الاصح نحو ما ضرب زيد الا عمرا (وقد
يتقدم المفعول على العامل
والفاعل اما جوازا نحو
فريقا هدى) وفريقا
حق عليهم الضلالة واما
وجوبا وذلك في مسئلتين
أن يكون له صدر الكلام
(نحو أياما تدعوا) فايا اسم
شرط مفعول مقدم لتدعوا
وما صلة وتدعوا مجزوم بايا
فكل منهما عامل في عامله
من جهتين مختلفتين الثانية
أن يقع عامله بعد فاء الجزاء
في جواب أما وليس للعامل
منصوب غيره مقدم نحو
فاما اليتيم فلا تقهر ونحو
وربك فكبر والحاصل أن
للفاعل ثلاث حالات تأخره
جوازا أو وجوبا وتوسطه
وجوبا وللمفعول أربع
حالات تأخره وجوبا وتوسطه
وجوبا وتقدمه عليهما
وجوبا وعلى الفاعل جوازا
ويوجد في بعض النسخ
(وان كان الفعل) العامل
في الفاعل (نعم وبئس
فالفاعل) اما ظاهر أو مضمر
فالظاهر يجب أن يكون
(معرفا بال الجنسية) على
أحد القولين أو العهدية
على القول الآخر
والقول بانها للجنس حقيقة
أو مجازا أو للعهد الذهني
أو الشخصي مذكور في
المطولات (نحو نعم العبد
انه أواب وبئس الشراب (أو مضافا للماهي) أي أل الجنسية فيه نحو ولنعم دار المتقين) وبئس مثوى وأجاز
المتكبرين أو مضافا الى مضاف لما هي فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط كون الظاهر بال أو مضافا لما هي فيه هو
الغالب كما قال المرادي فقد حكى الاخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة

(قوله قرينة لفظية) منها الاعراب الظاهر في تابع أحدهما نحو أكرم موسى الظريف عيسى واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى (قوله نحو أرضعت الخ) مثال لما القرينة فيه معنوية فان العقل يدرك ان المرضع الكبرى (قوله وضربت الخ) مثال للقرينة اللفظية وهي اتصال علامة الفاعل المؤنث بالفعل ولا يرد أن القرينة أمر يدل لا بالوضع والتاء موضوعة لتأنيث المسند اليه فكيف تكون قرينة لفظية لان التاء موضوعة لتأنيث مطلق المسند اليه لا لتأنيث هذا بخصوصه (قوله ان يحصر المفعول الخ) فيه نظير ما مر وانما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور فيه لانه لو أخر انقلب المعنى المراد كما لا يخفى قال المولى عبد الغفور وهو ظاهر اذا كان الفاعل خاصا أما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب أحد الا زيدا وذلك لانه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروبا له قال العصام قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما لا يخفى كذبه اذ أبقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في زيد والكواذب لا يبالى بها ولا تدخل تحت القصد والمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب أحد من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الاخبار العام بها وحينئذ يصح أن يكون زيد مضروبا للغير وأما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فذهول عجيب كيف وهو لا يصح في مثل ما خلق الله تعالى على أحسن الصور الا يوسف أن يقال فيه المقصود حصر خالقية الله تعالى في يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقا لغير الله تعالى فتحت بابا للنقض تاتي فيه الامثلة متسلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول معمولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز (قوله على الاصح) مقابله قول البصريين والكسائي والفراء وابن الانباري بجواز تقديمه مع الا فانظر التوضيح وشرحه (قوله بعد فاء الجزاء الخ) انما وجب التقديم حينئذ حذرا من أن تلي الفاء أما (قوله في جواب أما) أي الظاهرة أو المقدرة كما أشار اليه بالمثالين (قوله غيره) أي المفعول وقوله مقدم نعت منصوب احترازا عما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر ظرفا نحو أما اليوم فاضرب زيدا أو مفعولا آخر نحو أما درهما فاعطيت زيدا أو حالا نحو أما مجردا فانا ضاربك أو مفعولا مطلقا نحو أما ضرب الامير فانا ضاربك أو مفعولا له نحو أما تاديبا فانا ضاربك والضابط صادق على نحو أما زيد فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشئ آخر كان أولى وانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها لانها ليست في مركزها الاصلي بل مؤخرة من تقديم (قوله أو مضمر) أي مستتر أو بارز (قوله اما معرفا الخ) خرج ما فيه أل وليست معرفة نحو الله والذي (قوله مذكور في المطولات) فلا ينبغي أن يذكر في مثل هذا الشرح من المختصرات (قوله ولنعم دار المتقين الخ) ان قلت المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذاك اذا كان بمعنى الحدوث أما ما هو بمعنى الثبوت فكالصفة المشبهة أل فيه للتعريف لا يقال المصنف لم يقل مضاف للمعرف بال ليتجه السؤال بل لما هي فيه وذلك صادق بكونها موصولة لانا نقول لو كانت موصولة لم تكن الاضافة لما هي فيه بل لنفس أل ولو قال مضافا للمعرف بال كما عبر أولا بقوله اما معرفا بال كان أولى ليخرج ما مر (قوله أو مضاف الى مضاف الخ) قد يدخل في كلام المصنف بان يجعل المعنى أو مضافا لما هي فيه ولو بواسطة (قوله فقد حكى الاخفش الخ)

مفردة ومضافة وأجاز الجرمي أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ أو مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما وأما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط ينبغي أن يكون تابعا للنعم أو بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المضمر فقد أشار اليه بقوله أو ضميرا مفردا (مستترا) وجوبا (مفسرا) لكونه مبهما (بتمييز) بعده قابل لأل مذكور غالبا (مطابق) ذلك التمييز للمخصوص بالمدح أو الذم افرادا وتذكيرا وفرعيهما (نحو بئس للظالمين بدلا) ونحو نعم امرأ هرم ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها أو تأخر والرابط بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا اذا كان مضمرا فتأمل ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أى أيوب

(باب)
في ذكر النائب عن الفاعل

وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله * فنعم اخو الهيجا ونعم شهابها * قال الدماميني فان قلت هذا وان كان بعضهم اجازه قياسا فان الذي صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلت الذي أجاز في الاضافة الواهب المائة الهجان وعبدها * قياسا يلزمه ان يجيز هذا انتهى وقد يفرق بان نحو وعبدها تابع لما فيه أل ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره (قوله مفردة ومضافة) نحو نعم رجل زيد ونعم جليس قوم عمرو (قوله أو مؤول) أى على جعل ذلك المخصوص والفاعل مضمر حذف تفسيره (قوله فقال في البسيط الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أمران الاول انه يبقى الكلام في نحو نعم رجلا زيد يحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التي تضمنتها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل انه حال والثاني انه قياس ما ذكره في نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بنعم الولد أى ما هي بالممدوح الولد فلعلهم يروونه بالجر فان فرض انهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله أو تابع على المحل بجعل الباء زائدة في الخبر أو المبتدأ وكذا يقال في بئس العير ولينظر ماذا يقال في قول الراجز

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

فانه ان جر طير لزم اتباع نعم بنكرة اذ التقدير حينئذ بالممدوح طير لكنه لا مانع من ابدال النكرة من المعرفة ويحتمل ان جره باضافة نعم اليه وبنعم بدل من بخير انتهى والذي نقله عنه أبو البقاء في البيتين ان ما بعد نعم وبئس مرفوع بهما كما يرتفع بالممدوح والمذموم وعليه لا اشكال (قوله مستترا وجوبا) فلا يبرز في تثنية ولا جمع خلافا للكوفيين ونحو نعما رجلين ونعموا رجالا شاذ وذلك من أحكام هذا الضمير ومنها انه لا يتبع بشئ من التوابع لشبهه بضمير الشأن في قصد ابهامه تعظيما لمعناه وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ واما التمييز فيجوز وصفه نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط (قوله بتمييز) يشترط أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفردة في الوجود ولو قلت نعم شمس هذا اليوم جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس (قوله قابل لأل) لانه خلف عن فاعل مقرون بها فلا بد من صلاحيته لها فلا يفسر بمثل وغير وأفعل التفضيل وهذا يشكل على ما في نحو فنعما هي فانها تمييز عند الاكثرين الا أن يقال حلت محل ما يقبل أل (قوله مذكور غالبا) هو ما صححه ابن عصفور واختاره في التسهيل والكافية فقال

والعلم بالتمييز أغنى عنه في * بها ونعمت فلذا به اكتفي

ونص سيبويه على ان هذا التمييز لا يجوز حذفه فبها ونعمت شاذ (قوله بئس للظالمين بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ولا يفصل بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز (قوله نعم امرأ هرم) قطعة من بيت تتمته لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا * أى لخائف بها ملجأ (قوله فتأمل) امر بالتأمل لما في العموم في الضمير من الخفاء (قوله ولا نعم زيد رجلا) في الرضي ولا يجوز تأخير التمييز عن المخصوص وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر

(باب النائب عن الفاعل)

هكذا ترجم ابن مالك وترجم غيره بمفعول ما لم يسم فاعله قال في شرح الشذور والعبارة الاولى أولى لوجهين أحدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره والثاني ان المنصوب في قولك أعطى زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى ونازعه الجوهري بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار في العرف علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى وبذلك يجاب عما قيل ان العبارة الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربا القوم وقال الحفيد انما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم لانهم يرون ان الفعل اذا بني للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما اذا أسند الى

غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعانى وعلى هذا فعبارتهم أولى لانها لا تشمل غير المقصود وأما صدقها فمدفوع بان كلامهم فى المرفوعات وفيما قاله أولا وأيده بكلام أهل المعانى نظر لا يخفى على من للمعانى يعانى وذكر فى المغنى لبيان الاولوية وجهين غير هذين أحدهما انها أخصر والثانى انها أفصح فى المراد والمعرب ينبغى أن يختار الاوضح والاخصر قال الحميد الاخصرية موجودة فى كلامهم لانه لا عبارة أخصر مما ذكروا فى تادية ما قصدوا وأما الاوضحية فموجودة أيضا (قوله وهو ما الخ) أى لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو ضرب بزيد والمؤول بحرف مصدرى نحو يستحسن ماقمت أى قيامك أو بغيره نحو لا يبالى أقمت أم قعدت وقوله حذف أى ترك ولم يقصد وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والاضافة لادنى ملابسة والمراد فاعله الاصطلاحى فلا ينتقض التعريف بنحو انبت الربيع البقل حيث حذف فاعل انبت وقام الربيع مقامه وقوله واقيم الضمير المستتر فيه يرجع الى ما وقوله هو تاكيد للمستتر فيه تنبيها على مكانه والضمير فى مقامه يرجع الى فاعله وخرج بذلك بقية المفاعيل التى شملها قوله ما حذف فاعله (قوله للجهل به) قابله بالغرض اللفظى والمعنوى فاشعر انه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب فى ذلك ولم يخط الغرض وادخال ابن مالك له فى الغرض المعنوى ليس بظاهر وان تبعه بعضهم ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف فيه نظر لان الجهل انما يقتضى ان لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده الى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل سأل سائل وسام سائم وهذا لا يعوزك فى وقت ما ودفعه الدمامينى فى شرح التسهيل بان التقى السبكى ذكر انه يقال جاء شئ ولا يقال جاء جاء وان كان الجائى اخص من شئ لان جاء مسند والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فتى عرف المجئ فلا يبقى فى الاسناد فائدة والشئ قد لا يعرف مجيئه قال ولده البهاء فى العروس وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه أتى آت ونحو * هريرة ودعها وان لام لائم * فان التنكير فى ذلك لمعنى خاص وكلامنا انما هو فى جاء جاء من غير ارادة شئ انتهى أقول ارادة المعنى الخاص بالتنكير ممكن فى كل موضع فصح قول المصنف ان الاسناد الى اسم فاعل المصدر لا يعوقك فى محل وقول السبكى ومعرفة المسند اليه معناه ان هذا المعنى المقرر عندهم لم يتحقق فى نحو جاء جاء فان معرفة المسند اليه فى ذلك لم تكن سابقة لتحصل الفائدة بل هى مقارنة فلا فائدة فيه ولهذا قال فتى عرف الخ أى متى عرف المجئ وحينئذ فتى سمع جاء علم ان هنالك جاء أى شخص متصف بالمجئ وحينئذ فلا يبقى فى الاسناد الى جاء فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمى فى تعليل قول السبكى فلا يبقى فى الاسناد فائدة لان فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل بمعرفة المسند اليه لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكن لقائل أن يقول ان أراد عدم الفائدة بالنسبة الى المتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع لا افادة نفسه لانه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم وان أراد عدم الفائدة بالنسبة الى السامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند اليه أولا ففى سماع التركيب تستفيد بواسطة الاسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما نعم يتوجه انه لا حاجة الى هذا الاسناد لحصول المقصود منه بنحو حصل مجئ الا أن عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتامل انتهى وقوله فى توجيه المنع لانه لا يسمع المسند اليه أولا مبنى على ما فهمه عن السبكى من أن المراد بقوله فتى عرف المجئ المفهوم من المسند اليه فكأنه أخذه من قوله ومعرفة المسند اليه سابقة الخ وليس بجيد وانما معنى كلامه ما قررناه ثم اعترض على الدمامينى فى زعمه اندفاع نظر المصنف بما ذكره السبكى بان اندفاع هذا المسند الخاص للنظر لا يوجب اندفاعه وأسا لجواز أن يكون مسند آخر وهو كذلك هنا بان يقال الجهل انما يقتضى ان لا يصرح باسمه ولا يقتضى ان يحذف لجواز أن يعبر عنه باسم يشمله ويصدق عليه كانسان أو حيوان أو آدمى أو مخلوق اللهم الا أن يكون المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا فلو علم انه انسان أو حيوان أو آدمى لم يكن مجهولا فلا يتوجه انه يمكن التعبير به بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدعى ان التعبير عنه بنحو شئ أو مخلوق ولا يفيد لشدة الابهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليتامل وليراجع

وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه (يحذف الفاعل) للجهل به كسرق المتاع أو لغرض لفظى كتصحيح النظم أو معنوى كالتعظيم (فينوب عنه فى أحكامه كلها) من وجوب الرفع

انتهى

انتهى ويمكن أن يوجه النظر بان الظاهر من كلامهم ان المراد بالجهل به عدم معرفته ولعله أمر بالتأمل لان هذه الاستفادة التى زعم انها حاصلة من سماع التركيب حاصلة من المسند قبل سماع المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحدث بل لو قلنا انه يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل ما (قوله والتأخير عن العامل) أى وجوب التأخير عن العامل عند جمهور البصريين (قوله وتأنيث العامل لتأنيثه) أى جوازا ووجوبا ان كان مؤنثا ولا يرد نحو مر بهند لان القائم مقام الفاعل لفظا أعنى الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولذا لم يستثنه (قوله من الاحكام) أى من بقية الاحكام للفاعل المذكورة له فى بابه كثيرورته كالجزء منه فى البيان لكن على تقدير مضاف (قوله أحسن من عبارة الاوضح) وهى فينوب عنه فى رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة وذلك لانه اخل ببعض الاحكام لان منها اسناد الفعل أو شبهه اليه بان اسند اليه الفعل معنى فصار هو ومعه كلاما تاما وتفاوت الاسنادين لا يضر ثم لو قال فى وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان احسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة فى مطلق الرفع والعمدية لا فى رفع الفاعل وعمديته لكن يرد على عبارته هنا انه لا يجرى مجراه فى العمل لان الفاعل يرتفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور والامثلة والجامد الجارى مجرى المشتق ولا يرتفع النائب الا بالفعل واسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المنحل خلاف وانه اذا قدم الفاعل صار مبتدأ ولا يلزم فى النائب ذلك لانه اذا كان ظرفا أو عديله لا يكون مبتدأ اذا قدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيد الرجال والاصل اخترت زيدا من الرجال والجمهور على المنع (قوله ولهذا لا ينوب الخ) ولانه قد يكون فاعلا فى المعنى نحو أعطيت زيدا دينارا وضارب زيد عمرا حتى ان بعضهم جوز فى هذا أن يرفع وصف المنصوب كما يجوز نصب وصف المرفوع ولشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما ولان غير المفعول به انما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره والا لزم تقديم الفرع على الاصل بلا موجب ولانه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه ان معنى هذا ان الحمل على المعنى الحقيقى واجب لا أنه يجب التكلم به اذ لا مانع من التكلم بالمجاز مع امكان التكلم بالحقيقة ثم لا يظهر لكون الاسناد الى المفعول به حقيقة والى غيره مجازا وجه وجيه وذكر الاستاذ الصفوى ما يقتضى ان الاسناد الى غير المفعول به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك فى سبك المنظوم الى جواز نيابة غيره معه مطلقا والاخفش بشرط تقدم النائب (قوله ما اختص وتصرف من ظرف) فيمتنع نيابة نحو زمان ومكان اذا لم يختصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله صيم رمضان) ظرف زمان متصرف مخصوص لكونه علما (قوله وجلس امام الامير) ظرف مكان متصرف مخصوص بالاضافة (قوله وغيرها) كالفاعلية والمفعولية والاضافة ونحوها (قوله أو غيرهما كالوصف) نحو سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما يأتى فى المصدر لان الفائدة تحصل بالوصف اذ الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وانما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما فى الاول ووضعا فى الثانى ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم وقط وعوض لانها لا تتصرف فلا ترتفع ولو نابت لرفعت وعن الاخفش نيابة غير المتصرف مع بقائه على النصب (قوله لغير تعليل) وذلك كاللام والباء ومن لان المجرور بها مفعول لاجله والجمهور على منع نيابته خلافا للاخفش وعلة المنع كما قال الحفاف ان المفعول لاجله مبنى على سؤال فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة الحال وفى كون المجرور بحرف تعليل مفعولا له عند الجمهور نظر لانه لا يوافق المنقول عنه وانما هو مذهب ابن الحاجب هذا ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله * ويغضى من مهابته * لان النائب ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الخ) هذا المقدار لا يفى بتمام الغرض بل لا بد أيضا أن لا يكون المجرور به فى موضع الصفة أو الحال فقد صرح فى المغنى بانه

والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته فى الاوضح (مفعول به) اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو قضى الامر كما يفهم من قوله (فان لم يوجد) فى اللفظ (فـ)ينوب عنه (ما) أى الذى أو شئ (اختص وتصرف من ظرف) زمانى أو مكانى نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل فى الظرفية وغيرها والمختص ما اختص بعلمية أو اضافة أو غيرهما (أو مجرور) بحرف لغير تعليل نحو ولما سقط فى أيديهم ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الجار له وجها واحدا فى الاستعمال كمذ ورب وما خص بقسم أو

بشترط أن لا يكون حرف الجر متعلقا بمحذوف حالا أو صفة وأن لا يكون علة نحو خرج للاكرام عمرو وكان من حق الشارح أن يضم مسئلة الحال والصفة الى قوله بحرف لغير تعليل فان اقتصاره على ذلك يوهم جواز نيابة المجرور والمتعلق بمحذوف على انه صفة أو حال اللهم الا أن يقال انما امتنعا نظرا لأصلهما فى الحقيقة قال شيخنا ولم يبين كونه مختصا فقد يفهم منه انه لا يشترط فيه الاختصاص وهو محل نظر فقد صرح الرضى بما نصه وكذا تشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ و جلس مكان أو زمان أو فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها انتهى فتأمل عموم قوله وكذا تشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب الخ مع تمثيله بقوله أو فى موضع اذ يعلم منه انه لا بد من اشتراط التخصيص فى المجرور كما شرط ذلك فى المصدر أيضا انتهى ولا يخفى ان ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص فى المجرور كالظرف والمصدر وفى حواشى الالفية ما نصه والجار والمجرور شرطه أمران التصرف فخرجت السبعة التى قصرتها العرب على جر الظاهر وحصول الفائدة اما بالاختصاص بالاضافة نحو سير بابيك أو بال نحو بالرجل أو بالوصف نحو برجل حسن أو بالعلمية نحو سير بزيد أو بتقييد الفعل نحو سير فى طريق سيرا شديدا ولم أر أحدا ذكر شرطى الجار والمجرور الا أن ابن الناظم أطلق اشتراط التخصيص أو التقييد المذكورين فشملت الظرف والمصدر والمجرور ولا أرى ذلك فى المصدر بل لا بد من كون المصدر مختصا لان أحد شطرى الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا من الآخر (قوله وظاهر كلامه ان النائب الخ) انما قال ظاهر لاحتمال انه عبر بالمجرور عن الجار تسمية للكل باسم بعضه ثم لا فرق بين المجرور بحرف أصلى أو زائد نحو ما ضرب من أحد واعلم أن هذه الاقوال تجرى بعينها فى نحو مررت بزيد كما قاله الدمامينى (قوله مع مجروره) صوابه الجار ومجروره لانه الذى قاله ابن مالك فى التسهيل فليس المجرور هو النائب بالاصالة والجار تابع له كما تقتضيه مع لان وضعها الدخول على المتبوع ويدل على اصالة الجار فى النيابة عنده اقتصاره فى الالفية عليه فى الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لولا اصالته لم يحسن التجوز فتدبر (قوله الجار فقط) بناء على قوله ان الباء فى مررت بزيد فى موضع نصب (قوله أو مصدر) ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال فى سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون (قوله ما فارق النصب الخ) بخلاف ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فعله المقدر على أن الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ومنه معاذ الله وحنانيك (قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ) ولو بعهد نحو ضرب الضرب أى المعهود بخلاف المبهم نحو سير سير فيمتنع لعدم الفائدة فلو أفاد ولو بوصف محذوف جازت نيابته ففى المغنى أجاز واسير سير بتقدير الصفة أى واحد وفى نكت المصنف على الالفية قولهم فى المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطأ لانه قد يكون المراد الابهام فينوب قال تعالى فمن عفى له من أخيه شئ أى نوع ما من أنواع العفو وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين الاختصاص أو تقييد الفعل فلا يرد عليه الآية لكن الظاهر ان حصول الفائدة بتقييد الفعل لا يطرد بدليل اعتقد فى زيد أمر وأثبت له شئ ومر عن المصنف انه لا بد من كون المصدر مختصا فلا يكفى التقييد وفى شرح الشذور كلام يتعلق بالآية يرجع اليه وانما لم يكن مفعولا به لان عفا لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة فشئ فى موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما فى تنكير شئ من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره فى جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز أن يتعلق بالفعل وأن يكون حالا من شئ (قوله باو) أى الدالة على مطلق الجمع (قوله أولوية المصدر) لوصول الفعل اليه بنفسه واليهما بواسطة (قوله وفهم من تخصيصه الخ) أى مع كونه فى مقام بيان النائب والا فالنص على الشئ لا ينفى ما عداه (قوله انه لا يجوز نيابة الحال) أى ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا ضمير المصدر وخالف فى التمييز الكسائى ولا خبر كان وتوجيه ذلك يطلب من محله ومر بعضه وقال الاستاذ الصفوى وجاز عند البصريين نيابة

استثناء وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور فقط وهو ما نقله فى الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع مجروره وفى الارتشاف أنه لم يقل به أحد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو بعيد اذ الحرف لا حظ له فى الاعراب لا لفظا ولا محلا (أو مصدر) نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد وكونه اسم نوع وأفهم عطفه لهذه الاشياء باو أنه لا أولوية لبعضها على بعض واختار فى الجامع تبعا لابن عصفور أولوية المصدر وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر أنه لا يجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه ومن فى قوله من ظرف للبيان وقد أشار الى ما لا تتأتى النيابة بدونه بقوله (وابطم أول الفعل) المتصرف عند ارادة اسناده الى النائب لفظا أو تقديرا (مطلقا) أى ماضيا كان أو مضارعا ثلاثيا أو رباعيا مجردا أو مزيدا (وشاركه) فى الضم (ثانى) الماضى المبدوء بتاء زائدة

افعل

معتادة وان لم تكن للمطاوعة (نحو تعلم) وتضورب (وثالث) الماضى المبدوء بهمز الوصل (نحو انطلق و) استخرج (و يفتح ما قبل آخره لفظا) أو تقديرا (ان كان مضارعا) مجردا أو مزيدا فان كان مفتوحا فى الاصل بقى عليه وكذا ان كان أوله مضموما فى الاصل (و يكسر) كذلك (ان كان ماضيا كضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره و يضرب عمرو بضم أوله أيضا وفتح ما قبل الآخر وأما الفعل الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقا وفى كان وكاد وأخواتهما خلاف مذهب الجمهور الجواز وعليه فالاصح أنه لا يقام خبرها بل اقلنا انها تعمل فى الظروف

أقيم والا تعين ضمير المصدر ولم يتعرض لرافع النائب اذا كان اسما وذكر فى الجامع أنه لا يغير اذا كان مصدرا و يحول اسم الفاعل الى اسم المفعول (والثانى) فاء الفعل الثلاثى المعتل العين (نحو قال) مما عينه واو (و ع) مما عينه ياء (الكسر مخلصا) نحو قيل و بيع والاصل قول و بيع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء فى الثانى لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا (والكسر مشماضما) تنبيها على أن الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب الكسر شيأ من صوت الضمة ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغى أن يسمى روما مع أن الفراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى و بها قرأ ابن عامر والكسائى فى قيل وغيض (والضم مخلصا) نحو قول و بوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله * حوكت على نيرين اذ تحاك * وقوله * ليت شبابا بوع فاشتريت * وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث فى المعتل العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبو يه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحد الوجوه الثلاثة اجتنبت كبعت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر فى الاول ولا الضم فى الثانى وجزم به فى الجامع ومثل قال و باع نحو اختار وانقاد مما أعل عينه (باب الاشتغال) * أى اشتغال العامل عن المعمول وهو ان يتقدم اسم و يتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل فى ضميره

أفعل مضافا الى المصدر نحو ضرب أشد الضرب (قوله معتادة) انظر ما معنى الاعتياد وعدمه و بالجملة فهو احتراز عن ترمس الشئ بمعنى رمسه أى ستره فانها زائدة ولا يضم فعلها ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحب المعروف لان الظاهر انه مضموم التاء والميم (قوله تعلم وتضورب) التاء فى الاول للمطاوعة وفى الثانى لغيرها (قوله مجردا أو مزيدا فيه) فيه نظر لان المضارع لا يكون الا مزيدا فيه حرف المضارعة (قوله وأما الفعل الجامد) محترز قوله السابق المتصرف وكالجامد فعل الامر والافعال المراد بها الانشاء لانها مسندة الى المتكلم أبدا كما قاله بعضهم (قوله وفى كان وكاد الخ) ظاهره استواء بابيهما فى الخلاف وليس كذلك قال فى الارتشاف ان كان ناقصا من باب أفعال المقاربة فلا نعلم أحدا أجاز بناءه للمفعول الا الكسائى والفراء أجازا جعل يفعل فى جعل زيد يفعل انتهى المقصود منه (قوله انه لا يقام خبرها) أى المفرد خلافا للفراء والجملة خلافا له وللكسائى (قوله بعد اسكانه) لان الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين فى آن واحد (قوله ومعنى الاشمام الخ) هذا كلام الدمامينى وقيل غير ذلك فانظر التصريح (قوله بحذف حركة العين الخ) انما حذفت حركة العين لاستثقال الكسرة على حرف علة بعد ضمة فحذفت الكسرة وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها وقلبت الياء واوا لكونها اثر ضمة ففى ذوات الواو عمل واحد وفى ذوات الياء عملان (قوله حوكت الخ) صدر بيت عجزه * تختبط الشوك ولا تشاك * الحياكة النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره وردائه وكذا فيما بعده والثوب اذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها (قوله ليت الخ) عجز بيت صدره * ليت وهل ينفع شيأ ليت * وشبابا اسم ليت الاولى وجملة بوع خبرها وليت الثانية فاعل ينفع والثالثة توكيد للاولى فلا عمل لها والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكد وشيأ مفعول مطلق أى نفعا شيأ لا مفعول به خلافا للعينى (قوله كبعت وعقت) والاصل باعنى عمرو وعاقنى عن كذا ثم بنيا للمفعول وأبدل من ياء المتكلم تاء لاشتراكهما فى الدلالة على المتكلم فلو قيل بعت بالكسر وعقت بالضم لتوهم انهما فعل وفاعل وانعكس المراد فتعين فهم الاشمام أو الضم فى الاول والكسر فى الثانى (قوله نحو اختار وانقاد) يمكن ادخال ذلك فى كلام المصنف بان يراد بنحو قال و باع ما اعتلت عينه وهو ثلاثى أو على افتعل أو انفعل

(باب الاشتغال)

(قوله أن يتقدم اسم) أراد به الجنس فيشمل الواحد والاكثر قال الرضى وقد يتوالى اسمان منصو بان أو أكثر نحو زيدا أخاه ضربته أى أهنت زيدا ضربت أخاه وزيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه انتهى وعلم منه أن محل الجواز ان كان الناصب المقدر متعددا بعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للاكثر فعلا واحدا مقدرا امتنع الا عند الاخفش كما بينه الشاطبى (قوله و يتأخر عنه عامل) خرج به نحو ضربته زيد الا ان العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد اليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ أخبر عنه ما قبله وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أن يكون وصفا وهو هنا اسما الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها وان يكون عاملا وان يكون صالحا للعمل فيما قبله باعتبار ذاته (قوله مشغول عن العمل فيه) لو قال أو ملابسه لكان أولى ليتناول نحو زيدا مررت به

أوملابسه لولاذلك لعمل هو أومناسبه فيه والمراد بالعامل هنامايجوزعمله فيماقبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على خمسة أقسام مايترجح رفعه على نصبه ومايترجح نصبه ومايجب رفعه ومايجب نصبه ومايستوى فيه الامران هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنف فشرع فى بيانها بقوله (يجوزفى نحو) زيدضربته (أو) زيد (مررت به أو) زيد (ضربت أخاه) أورجلايحبه (رفع زيد) بالابتداء وهوالراجح لعدم احتياجه الى تقدير (فالجملة) فى محل رفع على أنها (خبره) والرابط بينهما الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين (ونصبه باضمار) عامل على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى أومعنى فقط مقدم على الاسم الالمانع فيقدر فى المثال الاول (ضربت) فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك (و) فى الثانى جاوزت فيقال جاوزت زيدا مررت به اذلا يصل مررت الى الاسم بنفسه

ويتبادرمن الشغل عن الشئ احتياجه اليه فيخرج المستغنى عمابعده نحو زيدفى الدارفا كرمه وجوازعمل ذلك العامل فيماقبله والالم يكن الضميرأوملابسه شاغلاله بحيث لوفرغ من الضميرأوملابسه عمل فى الاسم المتقدم فيخرج مايمتنع عمله فيماقبله لذاته كفعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فانها لاتصح أن تطلب المتقدم وقضية ذلك ان الاشتغال لايجرى فى المرفوعات لان الفاعل لايتقدم على رافعه فامتناع عمل الرافع المتاخرفيه ذاتى ويؤيده انه لماقال فى المغنى فى بحث اذا ومالايعمل فى هذا الباب لايفسر عاملا قال الدمامينى المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال انتهى فافادأن المرفوع على تلك الشريطة لايسمى اشتغالاو يؤيده قول التوضيح فى التتمات الرابع اذارفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذاشغل كمافى المنصوب لكن سيأتى أن الشارح يقول ان الاشتغال يجرى فى المرفوعات وصرح به السيوطى فى النكت وغيرها ويوافقه قول التسهيل وان رفع المشغول ضميرشاغله الخ وحينئذ فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال فى المنصوبات ومرادالشارح بالعمل وان أطلقه عمل النصب كماصرح به غيره واشتراط صحة عمل المشغول بالضميرفى الاسم المتقدم لولم يعمل فى الضميرخاص بالمنصوبات ولينظر وجه الفرق والمرادجواز العمل فى ذاته لامطلقا كماقررناه والاخرج مسائل وجوب الرفع لكن الشارح ذكرأنها انماذكرت تتمة وان الضابط غيرصادق عليها فكأنه فهم جواز العمل مطلقا وهوظاهر قوله والمراد الخ وهوفى ذلك تابع للمصنف فى الاوضح وقدتعقبه غيرواحدوفرقوا بين ماالمانع فيه ذاتى مما تقدم وبين هذه لكن يردعليهم قول الالفية

وسوّ فى ذا الباب وصفاذاعمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

اذهواحترازعن الوصف الواقع صلة لال مع أنه باعتبارذاته يصح عمله فيماقبله الاأن يقال التقييد لصحة النصب لالكونه من الاشتغال قال المحشى وترك من الشروط اتحادجهة النصب فى المشغول به والمشغول عنه لاخراج زيدا جلست مكانه فلايجوزلان زيدامنصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحوذلك لانه مختلف فيه انتهى وفيه أن قوله بحيث لوفرغ من الضميرالخ صريح فى ذلك الاشتراط فان جلست لايمكن أن يعمل فى زيد وقدصرح أبوحيان بان الصحيح انه لايشترط اتحادجهة النصب فى المشغول به والمشغول عنه لان الاخفش حكى فى الاوسط عن العرب أزيدا جلست عنده قال وبهذه المسئلة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك أن يكون المشتغل جائزالعمل فيماقبله (قوله أوملابسه) أى ملابس ضميره بان يعمل فى مضاف الى ضميره نحوزيدا ضربت أخاه أوغيرذلك كمافى التوضيح (قوله لعمل هو) أى ان لم يمنع مانع وقوله أومناسبه أى ان منع مانع (قوله والمرادبالعامل الخ) لاحاجة لذلك لعلمه مماقبله (قوله لعدم احتياجه الى تقدير) وان استلزم كون الخبرجملة والاصل فيه الافرادلانه أسهل من حذف الجملة (قوله ذات وجهين) أى اسمية الصدرفعلية العجز (قوله على الاصح) مقابله قول الكسائى النصب بالفعل الظاهر المؤخرعلى كونه ملغى غيرعامل فى الضمير ورد بان الضمير قدلا يتعدى اليه الابحرف الجر فكيف يلغى وينصب الظاهر وهولايتعدى اليه أيضا الابحرف الجر وأيضالايمكن الالغاء فى السببى لانه مطلوب الفعل فى الحقيقة نحوزيدا ضربت غلام رجل يحبه وقال الفراء الفعل عامل فى الاسم والضميرمعاورد بلزوم تعدى المتعدى لواحدلاثنين وهكذا وهوخرم للقواعد وقيل غيرذلك (قوله الالمانع) أى كالحصرأو كون الاسم ممايلزم الصدارة نحوأيهم ضربته أولانه يلزم على تقديمه الفصل بين أماوالفاء نحو وأما ثمود فهديناهم فى قراءة النصب (قوله وفى الثانى جاوزت) فيه بحث لان كون المجاوزة فى معنى المرور محل نظرلان مفهوم المرور بزيدمثلاهومحاذاته وقت السيرفيصدق حينئذعلى المجازى انه مار بزيد لامجاوز وكيف يكون المرور هوالمجاوزة فى قوله

أمرعلى الديارديارليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

ويجاب بان المفهوم من المرورالمعدى بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدى بعلى كالبيت فانه يرادف المحاذاة

والمانع فى الاول صناعى وفى الثانى معنوى و يقدر فى زيدا امررت باخيه لابست لاجاوزت وفى زيدا ضربت
عدوه أكرمت زيدا ضربت عدوه والمانع فيهما معنوى كالاول وقس على ذلك قال فى المغنى وليس المانعان
فى كل متعد بالحرف ولامع كل سببى ألا ترى انه لامانع فى زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار و بنفسه
وكذا مسئلة الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى
ظاهره بنفسه وكذا لامانع فى نحو زيدا أهنت أخاه لان اهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب (قوله وفى
الثالث اهنت) فى كون الاهانة من معنى الضرب نظر لايخفى نعم هى لازمة فان أريد بالمعنى مادل عليه اللفظ
بالمطابقة أو الالتزام كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال فيقدر فى المثال الاول ضربت وفى بقية الصور
من معناه أو لازمه أو قال من مناسب كان واضحا والمراد اللزوم العادى العرفى فلا يرد انه لا تلازم بين ضرب
شخص واهانة أخيه لانه قد يقال ضربت زيدا واكرمت أخاه وعلى هذا يجوز أن يقدر ضربت زيدا
ضربت أخاه و يكون الضرب المقدر كناية عن الاهانة (قوله أو رجلا يحبه) أشار به الى أن العلقة كما
تحصل بالاسم الشاغل تحصل بتابع الشاغل الاجنبى لكن يشترط أن يكون التابع للاجنبى نعتا كالمثال
لان الهاء من يحبه حصل بها الربط أو بيانا نحو زيدا ضربت عمرا أخاه اذا لم يجعل الاخ بدلا أو نسقا بالواو
خاصة بشرط أن لا يعاد العامل كما فى التسهيل نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه بخلاف ما اذا كان العاطف غير
الواو أو كان الواو وأعيد العامل لان الواو لمطلق الجمع فى المفردات فالاسمان أو الاسماء معها بمنزلة المثنى
أو الجمع لكن اطلق الرضى العاطف واستظهره الحفيد وفى القصريات ان بعض أصحابنا يجيزه مع اعادة
العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيدا للاولى وان سيبويه لم يقدرها الا معطوفة واستثناء البدل مبنى على ان
عامل البدل غير عامل المبدل منه على كلام فيه والا فهو كالبيان قال فى التصريح و بقى من التوابع التوكيد
ولا يصح بحيثه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى
وهذا فى المعنوى وأما اللفظى فلا ضمير فيه البتة وانظر هذا مع ما سلف عن القصريات (قوله فلا يجمع
بينهما) لا يرد عليه النقض بقوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين
لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها
باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا و يؤخذ من كلامه ان محل منع
الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندى عسجد أى ذهب وقول
بعضهم ان الاولى التعليل بالاحتراز عن العبث لئلا يرد نحو ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم
المذكور نحو أهنت زيدا ضربت أخاه فالاولى التعليل بما يعم جميع افراد الباب (قوله لكونها مفسرة)
أى والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح كما بينه فى المغنى وقال وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست
من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل بها تفسير وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر السين
الفعل المذكور لا الجملة باسرها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون جزئها لا محل له ألا ترى ان نحو ان قام
زيد قام عمرو والجزم فيه للفعل وحده لا الجملة باسرها (قوله فان لم يصلح كما فى رجلا أكرمته) لكونه نكرة
غير مخصصة (قوله خلافا للفارسى) فانه قال فى قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها انه منصوب على شريطة
التفسير و وافقه البدر ابن مالك وأيد بعضهم ذلك بان من المسائل التى يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه
النصب وهو لا يصح أن يكون مرفوعا بالابتداء فتامله وقد بين فى المغنى فى الجهة السادسة من الباب
الخامس سبب امتناع أبى على من جعل نصب رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه من الاشتغال وذكر ان
ابن الشجرى رد عليه فراجعه و به يعلم ما فى قول المحشى ان أبا على أجاز النصب على الاشتغال المشعر بانه أجاز
العطف (قوله ذو طلب) أى بنفسه أو بغيره لا فرق بين طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة الخبر) نحو
زيدا غفر الله له أو لا يعذبه والباء فى بصيغة للملابسة (قوله بل منعه بعضهم) أى واذا تردد أمر بين متفق
عليه ومختلف فيه فالحاقه بالمتفق عليه أولى وان كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للانشاء بخبر المبتدأ أعلى

(و) فى الثالث (أهنت)
فيقال أهنت زيدا ضربت
أخاه أو رجلا يحبه لان من
ضربه فقد أهان زيدا
فالاسم فى هذه الامثلة
منصوب بعوامل مضمرة
(واجبة الحذف) لان
المذكور عوض من المقدر
فلا يجمع بينهما (فلا موضع
للجملة) التى هى (بعده
من الاعراب لكونها
مفسرة وجملة الكلام
حينئذ فعلية ومحل جواز
الوجهين صلاحية الاسم
السابق للابتداء كما مر فان
لم يصلح كما فى نحو رجلا
أكرمته تعين نصبه خلافا
للفارسى (ويترجح النصب)
على الرفع (فى نحو زيدا
اضربه) أو لا تضربه مما
الفعل المشغول ذو طلب
ولو بصيغة الخبر وانما رجح
(للطلب) الواقع بعد الاسم
اذ فى الرفع الاخبار بالطلب
عن المبتدا وهو خلاف
القياس بل منعه بعضهم
وأول ما ورد

من ذلك وانما وجب الرفع في نحو زيداً حسن به لان الضمير في محل رفع (و) اما نحو (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فانما اجتمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع أن الفعل ذو طلب لانه (متأول) عند سيبويه على حذف الخبر المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لاتدخل عنده في الخبر في نحو هذا ومثله الزانية والزاني فاجلدوا (و) يترجح أيضاً في نحو (الانعام خلقها لكم) بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ولم يفصل ذلك العاطف باما وانما رجح (التناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو أولى من التخالف فان فصل عما قبله باما نحو قام زيد وأما عمرو فاكرمته ترجح الرفع لان أما تقطع ما بعدها عما قبلها وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته قاله في الأوضح (و) يترجح أيضاً في نحو (أبشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا رأيته) مما الاسم السابق واقع بعد شئ يغلب دخوله

مامر في باب المبتدأ والخبر (قوله وانما وجب الرفع الخ) جواب سؤال مقدر كما لا يخفى لكن السؤال لايتجه لان أفعل في التعجب لايدل على الطلب كما يأتي في بابه وان كان لفظه لفظ الطلب فالسؤال مبني على الظاهر (قوله في محل رفع) أي على الفاعلية وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شئ وكذا ان قلت الضمير في محل نصب لان التعجب جامد لايعمل فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا (قوله وأما نحو السارق الخ) جواب سؤال تقديره انه يرد على كون النصب راجحا قبل الفعل الطلبي لزوم اجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح وهو وان لم يكن ممنوعا غير واقع أو قليل الوقوع جدا وتقرير الجواب ظاهر هذا وذكر السعد عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود الآية أنه لايمتنع اجماع القراء على أحد الجائزين وان كان مرجوحا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل (قوله متاول) أي عند سيبويه بما ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره في التوضيح فاقتصار الشارح على تاويل سيبويه قصور يوهم ان غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح (قوله على حذف الخبر) جوز المهدي فيه أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هذا بيان حكم السارق الخ (قوله ثم استؤنف الحكم) اشارة الى أن الفاء استئنافية لاعاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر واذا كان مستأنفا لم تكن الآية من الاشتغال لان جزء جملة لايعمل في جزء جملة أخرى وشرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم السابق (قوله في نحو هذا) أي مما لم يكن المبتدأ موصولا وصلته فعل أو ظرف (قوله ومثله الزانية والزاني) لما كانت السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة قدم السارق والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة قدمت الزانية (قوله بعد عاطف له) أي للاسم السابق وفيه مسامحة اذ المعطوف عليه انما هو الجملة الفعلية كما يأتي وأطلق العاطف فشمل الواو والفاء وثم وأو (قوله على جملة فعلية) أي مصدرة بفعل وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها بخلاف الرافعة للفاعل فقط واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية نحو أحسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العوارض لاحقا بالاسماء واعترض بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لامعطوفة لانه لايصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقشة في المثال فيجعل المثال أحسن بزيد والله أحمده مع أن عمرا يضربه استعمل في انشاء التحزن والتحسر على أنه مبني على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام والمشهور خلافه قال العصام ومما أظنه ينبغي أن يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربه فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء (قوله لان اما الخ) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله فان قيل فلم ترجح رفعه قيل لعدم احتياجه الى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفا بعد اما أن الواو الداخلة عليها للاستئناف فلا معنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع ما لم يوجد مرجح النصب نحو وأما زيدا فاكرمه والا استوى الامران لتقابل المرجحين بلا مرجح ثالث لاحدهما عند بعض أو ترجح النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا عند آخر وفي حكم اما اذا الفجائية نحو رأيت عبد الله واذا زيد يضربه عمرو فان اذا من أدوات الابتداء وهي تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما (قوله كالعاطف) انما قال كالعاطف لان المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطاء حكمه (قوله نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته) هذا صريح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لامعطوف على المنصوب قبلها خلافا لما صرحوا به في قوله * والزاد حتى نعله ألقاها * من أن نصب الفعل بالعطف قاله اللقاني قال الشهاب القاسمي قد يجاب بانهم انما صرحوا هنالك بما ذكر لامكان جعل ألقاها على التوكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى وأقول قال ابن مالك اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه فحتى حرف ابتداء

فلما وليها فى اللفظ بعض ماقبلها أشبهت العاطفة فأعطى تاليها ما يعطى تالى الواو فان قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالاجود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرا ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة اذ لا يقع العاطف الا بين كل و بعض انتهى فانت تراه جعل الاجود هنا العطف و جعل جملة ضربته توكيدا وما اعترض به من أنه اذا دار الامر بين التوكيد والتأسيس فالحمل على التاسيس أولى والتأسيس هنا ممكن بجعل النصب هنا من باب الاشتغال لا يمنع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان قلت ماهو المؤكد قلت ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق بقى أن تعيين الرفع فى ضربت زيدا حتى عمرا ضربته محل نظر لانه اذا كان حتى الابتدائية مختصة بالاسماء لم يصح النصب بعدها اذا أشبهت العاطف فلا معنى ترجيحه وقد جوزه و رجحه والا فما المانع من جواز النصب هنا وتكون حتى داخلة على الجملة الفعلية وان كان الرفع أرجح اذ لا طالب للنصب (قوله كان ولا النافيتين) أى ولا بد أن يكون النافى أحد هذه الثلاثة كما فى التوضيح لان غيرها لم يقع بعده الاشتغال أصلا أو يقع لكن فى الشعر فالاول كليس والثانى كقول

ظننت فقيرا اذا غنى ثم نلته * فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

أراد فلم ألق ذا رجاء ألقه وفى التسهيل أن النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو لم ولما ولن وفى الرضى ان لم ولما ولن مختصة بالمضارع ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل فلا يقال لم زيدا تضربه مثلا وكأنه أراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفى فيما هو بصدده نفى وجوب التقدير فلا يرد أنه يجوز حذف فعل لما (قوله مجردة من ما) لانها تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يليها غالبا الا فعل فان اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح وظاهر كلام الرضى وشراح الكافية أن التى يترجح بعدها النصب هى التى لم يقصد بها المجازاة وأن ذلك القصد يكون بدون ما فليراجع (قوله لغلبة دخول الفعل بعد همزة الاستفهام) وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقى اخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات (قوله فالمختار الرفع) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم وهذا مبنى على أن أنت مبتدأ كما هو رأى سيبويه و رجح الاخفش النصب وهو مبنى على قوله ان الضمير فاعل فعل محذوف وانفصل بعد حذفه (قوله و يترجح النصب أيضا) ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية (قوله منصوب) اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته فرفع أى فانك تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية (قوله أو كان رفعه يوهم الخ) انما قال يوهم دون يلبس لان الرفع لا يستلزم اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة وترجح النصب لاغنائه عن تكلف القرينة ولو كان فى الرفع لبس لوجب النصب كما لا يخفى (قوله نحو انا كل شئ خلقناه الخ) قال فى التصريح لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة و يحتمل أن يكون خلقناه صفة لشئ و بقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يوهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هى المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التى لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم أن ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة هذا ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية لايهام الرفع الصفة المخلة بالمراد قال لانه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق ولا يريد بخلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية و يقع عليها اسم شئ فكل شئ فى هذه الآية ليس كما فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فمعنى كل شئ خلقناه بقدر على أن خلقناه هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول أعم منه مع التقدير الثانى انتهى قال الشهاب القاسمى انظر على هذا هل يكون الرفع أرجح اذ لا طالب لغيره ولا مسوى (قوله لان الصفة الخ) أى فيجب كون خلقنا ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل فنحو كل رجل

على الفعل كان ولا النافيتين وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه وانما رجح (لغلبة) وقوع (الفعل) بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيد تضربه فالمختار الرفع و يترجح النصب أيضا اذا وقع الاسم السابق جوابا لاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت أو كان رفعه يوهم أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شئ خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان الصفة لا تعمل فى الموصوف

ومالا يعمل لا يفسر عاملا كما أشرنا الى ذلك أول الباب (ويجب) النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد أداة شرط (فى نحو) ان (زيدا لقيته فاكرمه) ومتى عمرا تلقه فاحسن اليه أو أداة تحضيض كما فى نحو الاعمرا أهنته (وهلا زيدا أكرمته) أو أداة استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا حدثته وانما وجب (لوجوبه) أى لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالافعال وصرح فى الاوضح بان أدوات الاستفهام أى غير الهمزة وأدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر الا اذا كانت أداة الشرط اذا مطلقا أو ان والفعل ماض فيقع فى الكلام (ويجب الرفع) على الابتداء اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية كما (فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) لان اذا الفجائية لا يليها الا مبتدأ أو خبر نحو اذا الهم مكر فلا يجوز النصب بفعل مضمر (لامتناعه) أى لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر متعلق الخبر بعدها اسما كما مر فى باب المبتدا وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعدما صدر الكلام كالاستفهام

ضربته فى الدار ان علقت فى الدار بضربته صح أيضا فيه الاشتغال وان علقته بمحذوف خبر به امتنع لان الجملة الفعلية حينئذ صفة (قوله ومالا يعمل لا يفسر عاملا) أى فى باب المنصوبات على شريطة التفسير بان يكون المشغول عوضا فى اللفظ عن العامل المضمر اما المرفوعات على شريطته فيصح لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملا كما صرح به الدماميني فى شرح المغنى فى بحث اذا واعترض على المغنى فى بحث حيث لايهام كلامه خلاف ذلك وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا بالمنصوبات لقوله فيه لولا هو اعمل الخ و يحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك المنصوبات لا على تلك الشريطة بأن يكون المذكور دليلا على المحذوف من غير تعويض كما فى شرح التسهيل لمصنفه وقضية صحة النصب فى زيدا ما أحسنه اذا لم يكن من الاشتغال جواز التفسير فى نحو زيد قام أو يكون المفسر غير مشغول بضمير المفسر لكن منع من عمله فى الاسم المتقدم مانع كالتأكيد بأحد النونين و بهذا يندفع كثير من الشبه فاحفظه فان قيل الاسم المشتغل بالضمير حال عمله فى الضمير لا يصح أن يعمل فى المتقدم فكيف فسر عاملا قلنا المراد أخذا من التعريف وقولهم لولا هو الخ مالا يعمل لذاته بان يقوم به مانع ذاتى ككونه صفة لما قبله أو فعل تعجب أو عرضى غير العمل فى الضمير (قوله ومتى عمرا تلقه الخ) وجه الجزم فى تلقه مع أنه ليس بيانا ولا بدلا ولا فعل شرط انه مفسر للمجزوم فاعطى حكمه (قوله هل زيدا حدثته) فيه نظر لما يأتى عقبه والكلام مفروض فيما اذا كان الشاغل فعلا فلا يرد انه اذا كان بعد هل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيدا أنا ضاربه لا يتعين نصب الاسم الذى يليها نعم ليس فى كلامه اشعار بقبح هل زيدا ضربته وكلام الرضى صريح فى قبحه (قوله فلو جاز الرفع الخ) أى على الابتداء وامتناعه هو مراد المصنف بوجوب النصب فلا ينافى جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر اما لفظى كما فى * لاتجزعى ان منفس أهلكته * فى رواية رفع منفس أى ان هلك منفس أو معنوى كما فى * أتجزعى ان نفس أتاها حمامها * أى ان أهلكت أو ماتت نفس اذ ذاك لازم لاتاها حمامها (قوله الا فى الشعر) استشكله اللقانى بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى وقال الشهاب القاسمى يجاب باستثناء ذلك بدليل أن الفعل الذى يشترط أن يليها هو الشرط وشرط أما محذوف وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التى فى جواب أما فيما قبلها اذا كان من بعض أجزاء الجزاء كما بينوه فى مبحث أما فانظره ويحتمل أنه جرى على ان أما ليست أداة شرط كما نقله فى عروس الافراح عن شيخه أبى حيان وتصريح جمع بانها حرف شرط باعتبار تضمنها المعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة له والاضافة لادنى ملابسة (قوله مطلقا) أى سواء كان الفعل ماضيا أو غيره (قوله والفعل ماض) أى لفظا أو معنى نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره (قوله فى الكلام) أى فى نثر الكلام (قوله كاذا الفجائية) أى على الاصح وقيل يجوز النصب على الاشتغال بعد اذا مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه ومشى عليه ابن الحاجب وهو مع اعترافه بانها تلزم المبتدأ بعدها مشكل الا أن يريد اللزوم فى غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير أو يريد به غلبة الوقوع وقيل يجوز فى نحو فاذا زيدا قد ضربه عمرو والمنع بدون قد ووجهه المصنف بان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية وقد يحصل بها الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها (قوله لا يليها الا مبتدأ أو خبر) أى أو أن المفتوحة المؤولة بمبتدأ أو المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر والمراد لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر وأجاز الزعفرانى ايلاء المضمر اذا لزم الحذف فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالد ان رأيته أكرمه) ينبغى أن يقرأ أكرمه على صيغة المضارع المجزوم لا الامر والا فكان يجب فاكرمه بالفاء (قوله كالاستفهام الخ) أى من كل ماله الصدر ومنه أدوات العرض والتحضيض والتمنى بالا خلافا للجزولى حيث جعل توسط التحضيض وأخويه قرينة ترجح بها النصب أو يمتنع عمل ما بعده فيما قبله وان لم يكن له الصدر كان المفتوحة قال الرضى واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما

قبلها واعلم أنه يتبادر من كلامه أن بقية الاحرف النافية لا تكون كما وهو كذلك الا ان ولا على خلاف مر وفى الرضى وكذا أى من الواجب التصدر ما وان من جملة حروف النفى بخلاف لم ولن ولا اذ العامل قد يتخطاها قال

قد أصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

يروى برفع كل ونصبه ثم قال ومع هذا فالرفع راجح نظرا الى كونها للنفى الى جهة صدر الكلام وأداة الاستثناء نحو زيدا ما يضربه الا عمرو لانه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولهذا رد على من زعم فى وان كلا لما ليوفينهم كون ان نافية واللام من لما بمعنى الا وكلا منصوب بمحذوف يفسره ليوفينهم وفيه مانع آخر وهو لام القسم (قوله لعدم صدق ضابط الباب الخ) لانه اعتبر فى الضابط أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لعمل فى الاسم السابق وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى ولا يتقيد عدم صدق الضابط بكون العامل لو فرغ للمتقدم نصبه فاذا قد أشرنا فيما سلف بان المراد جواز العمل فى ذاته لا مطلقا (قوله بعد عاطف) أى أو ماهو بمنزلته وهو حتى وبل ولكن (قوله غير مفصول باما) احترازا عن زيد قام وأما عمرو فاكرمته فان الرفع فيه راجح ولا أثر للعطف ومحله كما يؤخذ مما تقدم اذا لم يوجد مرجح للنصب كأن يكون الفعل المشغول فعل طلب وانظر الفصل باذا الفجائية فان قضية كلام بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجيحه (قوله ذات وجهين) أى اسمية الصدر فعلية العجز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب عمرا وبكرا أكرمته بخلاف ما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم غلامه وبكرا كرمته لان مشابهته للفعل غير تامة وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير تعجبية) احترازا عن التعجبية نحو ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته فلا أثر للعطف على الفعلية والرفع هو المختار عند سيبويه ومر وجهه وما فيه (قوله لاجله) أو فعمرو أكرمته فالرابط اما الضمير من لاجله أو الفاء المفيدة للسببية (قوله ولا مرجح) فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذى هو السلامة من الحذف عورض بان النصب مرجح بقرب قرينته وهى معارضة بقرب المعطوف عليه قال الجامى فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى أيضا قرينة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب انتهى واعترضه العصام فراجعه بقى أن البعد على تقدير الرفع انما يتم اذا عطفت مفردات الجملة الثانية على الاولى وأما اذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الاولى فلا يتحقق بعد الا أن يقال بتقدير النصب تعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون حينئذ من عطف المفردات وفيه انه يلزم على عطف المفردات العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله يربطها بالمعطوف عليها) لعل المراد بمبتدأ المعطوف عليها (قوله جزم به فى الجامع) أى تبعا للتسهيل حيث قال وان ولى العاطف جملة ذات وجهين أى اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للاخفش ومن وافقه فى ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا انتهى واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قدرناه منازل قرأ الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وهى فى النصب معطوفة على تجرى من قوله تعالى والشمس تجرى لمستقر لها وليس فى الجملة المعطوفة ضمير يعود على الشمس وأجمع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (قوله ومنع النصب الخ) أى لانه لا يجوز العطف على الصغرى لان الخبر والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدأ اشتمالها على رابط يربطها به وهو منتف هنا ولانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل وأجيب عن الاول بانه أكثرى لا كلى فقد يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل نحو رب شاة وسخلتها وعن الثانى بان الاعراب لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا اعراب لها ثم انه ما المانع من النصب وتقدير الجملة الفعلية معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فان عطف الاسمية على الفعلية وعكسه جائز الا أن يقال امكان العطف على الكبرى جار مع الرفع والنصب فلا وجه لتخصيصه بالنصب (قوله تبعا للاخفش والسيرافى) انما منعا العطف بناء على الصغرى فلا ينافى ما سبق

وأما النافية وأدوات الشرط نحو زيد هل أكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رأيته أكرمه لان ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله فى الاوضح (ويستويان) أى الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما (فى نحو زيد قام وعمروا أكرمته) لاجله أو فعمروا أكرمته فيجوز فى عمرو الرفع والنصب (للتكافؤ) الحاصل على كل تقدير لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح وظاهر تمثيله هذا كرانه لا يشترط فى الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم به فى الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسى لكن خالف فى أوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب فى نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافى قال وهو المختار (وليس منه) أى من باب الاشتغال وكل

عن التسهيل من أن الاخفش ومن وافقه رجحوا الرفع (قوله وهو باطل) قال الجامى لانه يصير التقدير
فعلوا كل شئ فعلوه فى الزبر فقوله فى الزبران كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف أعمالهم ليست محلا
لافعالهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وان كان صفة لشئ مع
أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود أن كل شئ مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها
موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كائن فى صحائف أعمالهم مفعول لهم انتهى وانظر
حواشيه (قوله وفاقا لسيبويه) وأجاز السيرافى وابن السراج والمرادى نصب زيد فى المثال ونحوه
فيكون من باب الاشتغال فى المنصوبات على أن يكون المجرور فى موضع نصب والنائب عن الفاعل ضمير
المصدر المنوى الذى تضمنه الفعل ورده ابن مالك بان الفعل لا يتضمن الا مصدرا غير مختص والاسناد اليه
منطوقا به غير مفيد فكيف اذا كان غير منطوق به (قوله لامتناع اعماله النصب فيه) لان الجار والمجرور
فى موضع رفع بذهب اذ ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه أعنى اذهب قال الجامى فان قلت لا ينحصر المناسب
فى اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابسه أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه
الذهاب أو يلابسه أحد بالذهاب قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد المسند
اليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود وفى كلام الشارح ما عرفته مما سبق (قوله أو على اضمار فعل الخ)
هذا هو المختار لمكان الهمزة (قوله الاشتغال كما يجرى الخ) مر ما فيه (قوله باضمار فعل) أى بسبب
اضمار فعل والسبب أعم من العامل أو بفعل مضمر على أنه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فيجب
الابتداء الخ) أى يجب كون الاسم السابق مبتدأ فى نحو ما ذكر من كل ما وجد فيه مانع من الموانع
المذكورة فى النوع الاول لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل
مقدر (قوله ويترجح فى نحو زيد قام الخ) قال المرادى فيه نظر لان المعروف أن شرط تقدير الفعل فى
هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما أو اختيارا وهو مفقود هنا ولا نعلم من أجاز رفعه على الفاعلية أى
بفعل محذوف الا ابن العريف قال الدمامينى وزاد غيره المبرد وينبغى ان يزاد الكوفيون لانهم قائلون
بجواز تقديم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم
(قوله وتجب الفاعلية فى نحو ان امرؤ هلك) أى من كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل وبحث
فيه الناصر اللقانى بان اداة الشرط انما تقتضى فعلا ما أعم من أن يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك
تفسيرا لا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير انتهى وقد يجاب
بان الغرض التمثيل لا الاستشهاد والتمثيل يكفيه الاحتمال ولو سلم ان المراد الاستشهاد على وجوب الرفع
على الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر لكان أولى ليدخل نحو ان زيد
ضرب أو غضب عليه بالبناء للمفعول (قوله ويترجح فى نحو أبشر يهدوننا) أى يترجح الرفع أو النيابة عن
الفاعل على الابتدائية فى كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الافعال فيترجح الرفع
على ما ذكر فى كل موضع يترجح فيه النصب فى النوع الاول (قوله ويستويان فى نحو الخ) أى فيما اذا
عطفت الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية الصدر فعلية العجز وانما استويا لحصول التناسب
فيهما فان قلت يترجح الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذى هو خلاف الاصل * قلت عند قصد العطف
على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب بين المتعاطفين فى الفعلية أرجح من التخالف وهو يقتضى الرفع
بتقدير فعل وأيضا فقرب المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف ومر ما يأتى هنا

(باب التنازع)

(قوله عاملان) ويدخل فيه المذكوران والمحذوفان لقرينة كقولك زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت
وعليه فهل يجوز اعمال الاول فيضمر للثانى فتقول اياه زيدا بفصل الضمير بعد حذف العامل لكن ذكر فى
التصريح انهما لا بد أن يكونا مذكورين وانه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله

شئ فعلوه فى الزبر) أى
الكتب لعدم صحة تسلط
العامل على ما قبله اذ لو صح
لكان تقديره فعلوا كل شئ
فى الزبر وهو باطل فرفع
كل واجب على الابتداء
وجملة فعلوه فى موضع رفع
صفة كل أو فى موضع جر
صفة لشئ وفى الزبر خبر كل
والمعنى وكل شئ مفعول
لهم ثابت فى الزبر (و) كذا
ليس منه (أزيد ذهب) به
بالبناء للمفعول وفاقا
لسيبويه لعدم صدق ضابط
الباب عليه اذ لو سلط العامل
على ما قبله لامتنع اعماله
النصب فيه فرفع زيد
واجب اما على الابتداء
أو على اضمار فعل تقديره
أذهب زيد فذهب به ولم
ينبه على هذا فى الشرح
(تتمة) الاشتغال كما يجرى
فى النصب يجرى فى الرفع
بان يكون الرفع على
الابتداء أو على الفاعلية
باضمار فعل ويأتى فيه
الاقسام الخمسة ذكره فى
الاوضح والجامع وابن مالك
فى التسهيل والكافية
الكبرى فيجب الابتداء فى
نحو خرجت فاذا زيد يكتب
ويترجح فى نحو زيد قام عند
المبرد وتجب الفاعلية فى نحو
ان امرؤ هلك وتترجح فى نحو
أبشر يهدوننا ويستويان
فى نحو زيد قام وعمرو قعد
(باب التنازع)
فى العمل وهو أن يتوجه
عاملان

متصرفان) عبارة الاوضح فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرف واسم يشبهه انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه ويحتمل أن المراد أو اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا للمقيد بدون قيده وكذا قوله أو اسم يشبهه أى الفعل فى العمل بان يتضمن الحدث بخلاف الاسماء الجامدة التى ليس فيها معنى الحدث (قوله فاكثر) كذا وقع فى عبارة ابن عصفور قال المصنف فى الحواشى تبعا لابى حيان وهو يوهم انه سمع فى أكثر من ثلاثة وليس كذلك فالاولى ان يقال عاملان أو ثلاثة قال الدمامينى فى شرح التسهيل قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعيد فى شرح الحاجبية شاهدا على تنازع أكثر من ثلاثة قول الجاسى

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

(قوله ليس أحدهما مؤكدا للآخر) خرج نحو أتاك أتاك اللاحقون وقد يقال لا حاجة لهذا مع قوله أن يتوجه عاملان لان المؤكد لم يتوجه للمعمول أصلا ولم يطلبه لانه لم يؤت به للاسناد* (تنبيه)* لابد من رابط بين المتنازعين بان يكون الثانى اما معمولا للاول نحو قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا على الله وانهم ظنوا كما ظننتم أو معطوفا عليه نحو ارجو وأخشى وادعو الله أو جوابا له معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو صناعيا نحو آتونى أفرغ لانه بمعنى ان يستفتوك فقل وان يأتونى أفرغ قال المنصف فى الحواشى ولينظر فى هاؤم اقرؤا كتابيه فقد يقال ان الثانى مسبب عن الاول (قوله الى معمول فاكثر) شمل الظاهر والضمير وقول ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهرا ان أراد مقابل المستتر فذاك والالزمه أن لا يكون نحو ماضربت وشتمت الا اياك وقمت وقعدت بك من باب التنازع مع انه منه ولعله جرى على الغالب أولان فى الضمير تفصيلا كما بينه الرضى والجامى وحاصله انه لا يصح التنازع فى الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن ان يكون معمولا لغيره ولا فى المرفوع الواقع بعد الا كالظاهر الواقع بعدها لما سيأتى (قوله متأخر عنهما) علم منه انه لا يقع فى متقدم اذ المتقدم يأخذه الاول قبل وجود الثانى و يستحقه قبل وجوده فلا يكون فيه مجال تنازع لان الثانى قبل وجوده لا يمكن أن ينازع فيما أخذه الاول فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثانى لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثانى لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثانى و بينهما فرق جلى وقال ابن مالك لانك اذا قلت زيدا أكرمته و يكرمنى أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد ينازع فيه بان ذلك الاخذ انما هو بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير وجرد الى الاسم السابق فكل منهما طالب له وقد صرح الهندى بان التنازع فى القلب بمعنى ان يقصد توجه الفعلين مثلا الى اسم واحد أما بعد التركيب فلا تنازع لكن بحث فيه الهندى بان المحذوف فى باب التنازع محذوف نسيا كما أشار اليه الرضى ولا معنى له سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمفعول بجعل المتعدى كاللازم واللازم الحقيقى لا يقتضى المفعول فكذلك الجعلى و بان التنازع انما يتحقق فى المعمول المتأخر ولو كان فى القلب جرى فى المتوسط والمتقدم اذ التوسط والتقدم انما يكون فى التركيب دون القلب انتهى ولا يخفى ما فى هذا الاخير وأما الاول ففيه انه اذا نزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدى فى منصوب على انه معمول لهما اذ اللازم لا يطلب منصوبا وأجاز بعضهم التنازع فى المتقدم وعليه ربما وجب نحو أى رجل ضربت أو شتمت وعلى هذا فيترجح اعمال الاول لاجتماع صفتى القرب والسبق ولا فى متوسط لما تقدم فى تعليل المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسى فى ذلك وظاهر كلام الاوضح ان القائل بجوازه فى المتقدم لا يقول بجوازه فى المتوسط وان الفارسى لا يقول بجوازه فى المتقدم فليحرر ولينظر الفرق ان كان الامر عندهما كذلك ولينظر على قول الفارسى اذا تنازع ثلاث معمولات تاخر عن اثنين منها وأعملت الثانى هل يحذف الضمير من الاخير منها أولا لانه لا يلزم اضمار قبل الذكر والظاهر المتعين انه يضمر فى الاخير لعدم لزوم المحذور و يصدق ان الثانى أولى بالنسبة الى الاخير والظاهر أيضا على الجواز فى المتقدم جواز الاضمار فى الملغى أولا

متصرفان فاكثر ليس أحدهما مؤكدا للآخر الى معمول فاكثر متأخر عنهما (يجوز) لك اذا تنازع عاملان اتفقا فى العمل كقام وقعد أخواك أم اختلفا (فى نحو ضربنى وضربت زيدا اعمال الاول) منهما

كان أو غيره لانه لا يلزم فيه اضمار قبل الذكر (قوله في الاسم الظاهر) تبع فيه ابن الحاجب (قوله واهمال الثاني) أي ترك اعماله (قوله فيضمر في الثاني) أي يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلا أو نائبه أو مفعولا أو مجرورا ومنه يفهم انه لا تنازع في الحال والتمييز لانهما لا يضمران فاذا قلت قمت وخرجت مسرعا أو تصببت وامتلأت عرقا كان من الحذف للدليل لا من التنازع (قوله وقد يحذف منصوب للضرورة) كقوله

بعكاظ يعشى الناظرين * ن اذا هم لمحوا شعاعه

(قوله الا أن يمنع مانع فيظهر) وذلك اذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفا في الافراد والتذكير وغيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه نحو أظن ويظنان أخا الزيدين أخوين وقال في التوضيح الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في هذه المسئلة وشرحها والحق كما قاله الاشموني ومكي وغيرهما انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أظن واعماله (قوله اختاره البصريون) أي ان لم يكن في اللفظ مانع أو مرجح قال أبو حيان لابد من اشتراط ان لا يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله

كأنْ نحو أفى اجدل قرم * ولى ليسبقه بالامغر الحرب

فهذا من اعمال الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ يكون مفسر الضمير الذي في ولي ولام كي تمنعه ان يتخطاها الى تفسيره فانه لا يتقدم ما بعدها على ما قبلها لان المفسر نائب المفسر فكانه قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ ما يرجح أحد العاملين وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف الاضراب نحو ضربت بل اكرمت زيدا وجب اعماله وعكسه في نحو ضربت لا اكرمت زيدا والعامل الملغى نحو كان أري زيدا ذاهبا (قوله وسلامته من الفصل الخ) أي فيما اذا لم يكن الثاني من متعلقات الاول فلا يرد انه غير مطرد في نحو جاءني لا كرامه زيد وكاد يخرج زيد وهذا يجري في صورة العطف وغيرها وسلامته من العطف على الشيء وقد بقيت منه بقية في صورة العطف فان قيل الفصل بالاجنبي لامتناعه يقتضي وجوب اعمال الثاني قلت نص الرضي على جواز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق منهما مغن عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى والجواب بان الاقرب انما يعتبر اذا استويا قوة وضعفا بخلاف ما اذا اختلفا فالاعتبار للاقوى والمتقدم من الشرط والقسم أقوى لبقائه على التصدر بخلاف المتنازعين فان لكل منهما ما للآخر من القوة مردود بان التنازع قد يقع بين القوي والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمدار على السبق فيهما عند الكوفيين والقرب عند البصريين كما يؤخذ من اطلاقهم وصرح به ابن هشام في الحواشي فقال يخطر لي في وقت انه يترجح اعمال الاول في كان قائما زيد لانه فعل فهو أولى بالاعمال وقوي ذلك عندي قول الزمخشري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ولما وقفت على قول أبي خراش الهذلي

بلى انها تعفو الكلوم وانما * نوكل بالادنى وان جل ما يمضي

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما ألطفه وهذا البيت ما أحسن طباقه لمسئلتنا انتهى أي لانه قال انما نوكل الامر بالاقرب وان كان الماضي جليلا فادنى المصائب الى الانسان يشغله عن أبعدها عهدا منه وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أن محل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكتوا الخ) قال العصام في شرح الكافية واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب بغاية القرب انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه أفاد به الحكم مشيرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما اذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وان كان هناك بصدد ذكر العاملين على الخصوص انتهى وينظر كيف يقال ان الثاني أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين مع قوله

في الاسم الظاهر واهمال الثاني (و) هذا الوجه (اختاره الكوفيون) لقوته بالسبق (فيضمر في الثاني (المهمل) كل (ما يحتاجه من مرفوع) ومنصوب ومجرور مطابق للمتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة لانه معمول للاول نحو قام وقعدا أخواك أو قام وضربتهما أخواك وقام ومررت بهما أخواك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا أن يمنع مانع فيظهر (و) اعمال (الثاني) في ظاهر واهمال الاول (و) هذا الوجه (اختاره البصريون لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب أكثر من اعمال الاولى ذكر ذلك سيبويه قال المرادي واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال الشيخ خالد الازهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث أو الثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوي فيه الامران لم أر في ذلك نقلا (فيضمر في الاول) المهمل (مرفوعه فقط) فاعلا كان أو نائبه

مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه فى غير هذا الباب كباب نعم وبئس بل وفى
هذا الباب نثرا ونظما
(نحو) ضربونى وضربت
قومك حكاه سيبويه
وقوله
(جفونى ولم أجف الاخلاء
اننى)
*لغير جميل من خليلى مهمل
وأوجب الكسائى حذفه
هربا من الاضمار قبل
الذكر لفظا والفراء
اضماره مؤخرا ان طلب
الثانى منصوبا لما يلزم
من الاضمار قبل الذكر
أو حذف الفاعل والا
أعملهما فى المرفوع وهو
مشكل فان اجتماع مؤثرين
على أثر واحد ممنوع
فى الاصول والنحويون
يجرون العوامل كالمؤثرات
الحقيقية قاله الرضى وأفهم
كلام المصنف حذف غير
المرفوع وهو كذلك ان
استغنى عنه كضربت
وضربنى زيد ومررت
ومر بى زيد ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير ضرورة فان
لم يستغن عنه بان أوقع
حذفه فى لبس كرغبت
ورغب فى الزيدان عنهما
أو كان عمدة فى الاصل بان
كان العامل من باب كان
أو ظن نحو كنت وكان زيد
صديقا اياه وظننى وظننت
زيدا قائما اياه وجب
اضماره مؤخرا عن المتنازع
فيه لخوف اللبس فى الاول
ولكون المنصوب عمدة فى
الاصل فى الثانى لكن صحح فى الاوضح جواز حذفه فى الثانى قال لانه حذف الدليل (وليس) أى من هذا الباب

فى التصريح لم يسمع اعماله عند تنازع ثلاثة (قوله مطابقا للاسم الخ) أى غالبا كما فى التسهيل وقد
لا يطابقه أجاز سيبويه ضربنى وضربت قومك بنصب القوم أى ضربنى ومن ثم حكم بقبحه وأجازوا فى
*تعفق بالارطى لها وأرادها *رجال* أن ينوى الضمير فى تعفق مفردا باعتبار تاويله بالمذكور (قوله
لامتناع حذف العمدة) قال اللقانى هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه
انتهى وأجيب بان المقصود اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله
دليل آخر وهو لزوم التكرار كما قرر فى محله نعم فى هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف الفاعل فى مواضع
معروفة وعبارة بعضهم يسوغ تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر أو الاتيان به لمجرد التفسير كما فى
نعم رجلا زيدا أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما فى ضمير الشان والثلاثة مفقودة فى ضمير المتنازع فيه
(قوله لوقوعه فى غير هذا الباب الخ) بحث فيه اللقانى بان جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشئ مجملا ثم
مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا وأجيب بان المقصود الاستدلال على أن الاضمار قبل
الذكر فى حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ولا شبهة أن وروده فى غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك
اذ لو كان فى نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا فحاصل الكلام أنه لما ورد الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب دل
على أنه ليس ممتنعا فى نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعى اليه وهو امتناع حذف
العمدة واستقباح التكرار بالاظهار فتعين الاضمار فتأمله فانه واضح عند من كان له قلب أو ألقى السمع
وهو شهيد وانظر ما المانع من كون الغرض هنا الاجمال ثم التفصيل (قوله بل وفى هذا الباب الخ) فان قلت
هذا لا يفيد اطراد الجار لامكان أن يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قلت لو صح لم يثبت فى العربية حكم
من الاحكام لورود ذلك فى كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه
لا يقال ما تمسك به الكسائى يدل على خلافه لانا نمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تاويله باضمار المفرد فلا يقاوم
النظم والنثر الصريحين فى الاضمار قبل الذكر (قوله حكاه سيبويه) أى عن العرب فلا حاجة لقول المرادى
فان قلت قد قيل انه لم ينقله عن العرب بل هو مثال مخرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر (قوله جفونى
الخ) عزاه ابن الناظم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب الكسائى حذفه) قيل ما فر اليه
أشنع مما فر منه فان حذف الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده
وخطئ وهذه تخطئة فى القياس والخطئة التى لا مدفع لها هى ان العرب تضمر ولا تحذف وهذا هو المشهور
عن الكسائى وفى باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائى أنه يجيز حذف الفاعل
فى نحو ضربنى وضربت الزيدين باطل هو عنده مستتر فى الفعل مفردا فى الاحوال كلها انتهى وكلام
الشارح يفهم أنه ان أعمل الاول وألغى الثانى لم يحذف المرفوع عند الكسائى فتقول على هذا ضربت
وضربونى قومك كما يقول البصريون وفيه بحث (قوله والفراء اضماره الخ) اعلم ان النقل عن الفراء
مختلف وما نقله الشارح هو ما فى المغنى لكن قيد صورة استواء العاملين فى طلب بكون العطف بالواو نحو
قام وقعد أخوك (قوله حذف غير المرفوع) أى من منصوب لفظا أو محلا والمراد بالمنصوب لفظا ما يصل
اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة حرف الجر كما أشار اليه بالمثال (قوله كرغبت الخ)
وجه اللبس أن المتبادر من رغبت انما هو رغبت فى الزيدين بقرينة معمول الفعل الثانى مع ان المراد رغبت
عن الزيدين أما لو أريد رغبت فى الزيدين فينبغى جواز الحذف اذ لا لبس لان الذى يتبادر حينئذ هو المراد فقول
التصريح تعليلا للبس لانه مع الحذف لا يدرى هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه لا يناسب فانه اجمال
لا لبس والمحذور انما هو اللبس كما مر (قوله لانه حذف الدليل) هذا لا يجرى فى باب كان لان خبرها لا يحذف
قياسا للدليل كما مر فى باب كان وقال اللقانى ان قلت هذا الدليل يجرى فى الحذف من الثانى فيجوز وقد سبق
منعه ودليل المنع من الثانى وهو تهيئة العامل وقطعه جار فى الحذف من الاول فيمتنع وقد بين أنه جائز قلت
التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله فى لفظه وفيما رادفه

ولا يخفى أنه انما يجرى فى الثانى دون الاول لفصله من المعمول بالعامل الثانى وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهيئ بالمعنى الذى ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو ماقام وقعد الازيد الخ) بل هو محمول على ما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعترض بانه يلزم حذف الفاعل وأجيب بان الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الازيد فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وضعفه غير خفى وأشار الى أنه لافرق فى الاسم المرفوع الواقع بعد الا بين الظاهر والضمير وهو كذلك وان توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب على الضمير الاختصاص به وذهب بعضهم الى أن ذلك من باب التنازع فان أراد ان ذلك على قول الفراء فى رفع الفاعل بالفعلين فممكن لكن القصد تخريجه على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على أن التركيب مسموع (قوله لانعكاس معنى الخ) وذلك لانه يجب أن يكون فى أحد العاملين ضمير لانهما موجهان الى الفاعل وعند ذلك ينتفى أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه وعبارة ابن عقيل لو كان من التنازع لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم فى نحو ماقام وقعد الا أنا اعادة ضمير غائب على حاضر انتهى ووجه المصنف لزوم اخلاء الملغى من الايجاب بقوله لان الفعل المنفى انما يصير موجبا بمقارنة الا لمعموله لفظا أو معنى وعلى تقدير التنازع لم يقارن الا معمول الملغى لا لفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفى (قوله ولا نحو عزة الخ) هذا أولى من جعله فى الاوضح المدار على كون السببى مرفوعا لان الحق كما أشار اليه كلام الجامع وصرح به فى الحواشى ان المدار على الارتباط وعدمه لافرق بين السببى المرفوع والمنصوب والربط اما بالضمير أو العطف بالفاء فيجوز نحو زيد يقوم فيقعد أبواه كما قاله الدمامينى قال فى الحواشى يجوز فى السببى المرفوع فى نحو زيد قام عنده وقعد لاجله أخوه ويمتنع فى السببى المنصوب فى زيد ضربت وأكرمت أخاه انتهى والقول بعدم الارتباط فى البيت محل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله ابن مالك فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن والاصل يتربصن أزواجهم ثم جىء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف وقد قالت العرب زيد قائم أبواه لاقاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا هذا وأجاز بعضهم التنازع فى البيت على قول البصريين بالارتباط فى المعنى لكن يتعين اعمال ممطول كما قال ابن عصفور لان ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القياس وانما سمع فى الثانى لا فى الاول وقد أجاز سيبويه مررت برجل عاقلة أمه لبيبة ومنع مررت برجل لبيبة عاقلة أمه باضمار الام فى لبيبة وهذا يرجع الى قولهم يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل وقيل المانع من التنازع فى السببى المرفوع كالبيت ان غريمها ان رفع بمعنى كان فيكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول لزم ذلك وعمل الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه واعترض بان هذا لا يختص أيضا بالمرفوع فانظر التصريح ثم هذا لا يظهر مانعا على قول الكوفيين اذا جرت الصفة على غير من هى له وظهر المراد جاز استتارها واذا لم يكن البيت من التنازع تعين كون عزة مبتدأ أول وغريمها مبتدأ ثان وممطول معنى خبران أو ممطول خبر ومعنى صفة له بناء على أن المشتق يوصف وفيه مذهبان وبناء على أن الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها وصححوه يوصف بعد العمل لا قبله أو حال من ضميره لانه خفى الاعراب فجاز كونه منصوبا حالا من نفس ممطول خلافا لمن غلط لان المبتدأ لا يعمل فى الحال والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها عند الجمهور وجوز ابن سعدون وغيره كونه تأكيدا ومما يدل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون تأكيدا (قوله لفساد المعنى) انظر المغنى فى بحث الاشياء التى تحتاج الى رابط وحواشيه وقال العصام وما أجاب به عنه الكوفيون بانا لا نسلم ان الواو للعطف فلتكن واو الحال أو واو الاعتراض سلمنا انه للعطف فلتكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لا لما قيل ان الاحتمال الراجح فى الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح

نحو ماقام وقعد الازيد لانعكاس معنى المهمل ولا نحو

وعزة ممطول معنى غريمها

لزوال الارتباط قاله فى الجامع ولا قول امرئ القيس

ولو أن ما أسعى لادنى معيشة* (كفانى ولم أطلب قليل من المال)*

لفساد المعنى اذ الواجب كفانى ولم أطلب الى

قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لولامتناع الشئ لامتناع غيره فيلزم كون المثبت فى سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفى فيهما مثبتا اذ امتناع الاثبات نفى وامتناع المنفى اثبات فيكون السعى لادنى معيشة منفيا اذهو مثبت فى سياق لو ولو وجه ولم أطلب الى قليل لكان طلب القليل مثبتا اذهو منفى فى سياق جوابها وهما واحد فى المعنى فيؤدى الى اثبات الشئ ونفيه فى كلام واحد وهو باطل فتعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا تقديره ولم أطلب الملك والمجد ويدل عليه قوله بعد

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

(باب)

فى ذكر المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل فى النصب وغيرها محمول عليها فقال (المفعول منصوب) أبدا كما أن الفاعل مرفوع أبدا وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف الاكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول (وهو خمسة) على المشهور أحدها (المفعول به) وقدمه على غيره من المفاعيل لانه أحوج الى

للاستدلال لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى ترجح المرجوح بل لانه لافائدة فى التقييد بهذه الحالة والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن مفعول لم أطلب الملك والمجد بقرينة قوله *ولكنما أسعى لمجد مؤثل * ولا يخفى انه وان خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبى بين معمول كفانى ونفسه الا أن يجوز ذلك فى الشعر أو يقال ربما يقع فساد اللفظ فى كلام البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى الى قول الفرزدق

وما مثله فى الناس الا مملكا * أبو أمه حى أبوه يقاربه

ونحن نقول الحق مع الكوفى ولا تناقض لان المعنى ان كان سعى المشاهد لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلبه لان القليل من المال يحصل لمثلى على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير طلب لصالحة جميع الاشراف معى وانعامهم فى حقى ولكنما أسعى لمجد مؤثل فصار الناس خصمائى واحتجت الى طلب قليل من المال فيرد استدلالهم بان اختيار غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل أهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبئ عن الشرف والثانى عن الزيادة انتهى وفى كتاب ثمار الصناعة للدينورى ان معنى ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعد فلذلك لم يحفل به ولم يعمل الا الاول قال ولا أدرى كيف خفى على الافاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز اعمال الاول انتهى أقول والعجب أن هذا معنى ظاهر خفى على أصحابنا فتكلفوا ما تكلفوا (قوله لزم اجتماع الخ) أى طلب القليل وعدمه ولو قال لزم من ذلك التناقض كان أولى (قوله لان لولا الخ) أى تدل على امتناع الجزاء وانتفائه لامتناع الشرط وانتفائه غالبا يعنى ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورد اعتراضه السعد فى شرحى التلخيص والمطول (قوله فيلزم كون المثبت الخ) أى فى الواقع اذا كان صادقا والمقصود ان هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب (قوله وامتناع النفى اثبات) أى نفى النفى اثبات أى مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفى النفى يتوقف على تصور النفى وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فليس عينه (قوله وهما واحد فى المعنى) لان السعى هو الطلب والادنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعى (قوله فى كلام واحد) كان ينبغى أن يزيد فى وقت واحد وتقدم فى كلام العصام دفع المنافاة

(باب المنصوبات)

(قوله فى ذكر المنصوبات) جعل الذكر ظرفا لانه أعم من الباب الذى هو العبارات المخصوصة الصادرة من المصنف لحصوله بغير تلك العبارات أيضا والاعم كأنه ظرف ويجوز أن تكون فى للتعليل والتقدير باب معقود لذكر المنصوبات (قوله المفعول منصوب) أبهم ناصبه ليجرى على كل الاقوال والصحيح انه الفعل وشبهه ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتى لا الفاعل ولا مجموع الفعل والفاعل ولا معنى المفعولية (قوله لا يكون الا واحدا) أى لا يكون للفعل الواحد الا فاعل واحد وأما قتل لقفها رجل رجل فر أن الاسمين فيه فى معنى اسم واحد أى تلقفها الناس (قوله بخلاف المفعول) أى فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل (قوله والرفع أثقل) لانه بالضمة التى هى أثقل الحركات وبالواو التى هى أثقل الحروف وأما الالف فليس رفعا أصليا بل نصب أصلى على أن غلبة الثقل تكفى (قوله والفتح أخف) لو قال والنصب أخف لان علامته فتحة وهى أخف الحركات كان أولى (قوله وخفة الفتح) لو قال وخفة الفتحة كان أولى (قوله وهو خمسة) الضمير راجع الى المفعول المراد به الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من أن ارادة الجنس لا تصح الاخبار والاجاز الرجل ثلاثة والرجل قائمون ووجه الدفع ان عدم الصحة هناك لعدم ارادة التقسيم ألا ترى الى صحة الرجل ثلاثة عربى ورومى وهندى لارادته فتدبر (قوله على المشهور) مقابله ذكره المصنف فى الشرح (قوله المفعول به) قال العصام ولا ضمير فى المفعول به وضمير به الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر

في المفعول راجع الى الفعل أي الذي فعل فعل بسببه أو فيه أو لاجله أو معه ففيه ان الواجب حينئذ المفعول به أو فيه أو له أو معه لان مسنده صفة جارية على غير من هي له ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة الى اللام أيضا أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا بلاضافة وتنكير فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف أي شيء مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصفوي ان أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا والباء في به اما للسببية فتتعلق بالفعل أو للصلة فتتعلق بما تضمنه من معنى التعلق (قوله وهو ما وقع عليه الخ) أي اسمه اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولا به لان أبحاث النحاة لا تعلق لها بالاعيان الخارجية بل بالالفاظ من حيث الاعراب والبناء وقيل لا حاجة الى تقدير الاسم لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقية بل التضمنية لان المتضمن لمعنى الاستفهام مثلا دال على المعنى الاسمي مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام طارئة ولذا عد اسما والمراد أيضا ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر للعلم بالمقصود فخرج المبتدأ في نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على ما وقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على انه المسند اليه وانما اتفق انه وضميره في المفعول واحد فتوهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص فلا يرد ان المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل الاخفى معرفا للاظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة أو حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله وهذا انما يحتاج اليه لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار وقولهم المفعول به وفيه يصح أن يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعولا به أو فيه ودخل درهما في نحو اعطي زيد درهما لانه يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكر ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان أخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحي ويلزم خروج شبه الفعل والمساحة في اسناد الوقوع (قوله وذلك) اشارة الى ان قوله كضربت زيدا خبر مبتدأ محذوف (قوله فزيدا مفعول به) اشارة الى أن في العبارة مساحة والمراد كزيدا من ضربت زيدا (قوله من غير واسطة) خرج به ما تعلق به بواسطة حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا به لكن بواسطة فمن زاد بعد بلا واسطة أو بواسطة ويسمى بالظرف أراد الاعم (قوله بحيث لا يعقل الخ) أورد عليه ان كل واحد من المشخصات مثل زيد وعمرو لا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به في مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما وأجيب بان توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه فان قيل تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل لانهما كذلك أجيب بان المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل قياما واسنادا والتعلق مخصوص بالفضلات كما قاله السيد في حواشي الرضي على ان المفسر بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله السيد لدفع دخول عمرو في اشترك زيد وعمرو فقد نقض الرضي به التعريف وأشار الصفوي لدفعه ونحوه بجعل ما عبارة عن منصوب (قوله لخروج نحو ما ضربت زيدا الخ) اذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج نحو عبدت الله وشافهت زيدا أو وجدت ضربا وضرب زيد عمرا مع كذبه وأجاب العصام عن صورة النفي والكذب بان المراد بوقوع الفعل عليه عبارة والعبارة دلت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالته لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع لكن يبقى في تناول التعريف للمفعول

الاعراب ازالة لالتباسه بالفاعل (وهو) كما قال ابن الحاجب (ما وقع عليه فعل الفاعل) وذلك (كضربت زيدا) فزيدا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء فسقط ما قيل من أنه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل

الاول فى باب علم والثانى فى باب أعلم نظرا اذ العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فليتأمل (قوله اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل) اذ مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبنى على المسامحة لان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أى الاثر لا المصدر الذى هو التأثير ولتقاربهما لم يفرق أهل اللغة بينهما ثم المراد انه نفس الفاعل بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف فى اطلاقاتهم فلا يرد مصادر الفعل المنفى نحو ما ضربت ضربا ولا نحو ضربت ضربا كاذبا ولا نحو مات موتا وجسم جسامة لان ما ذكر ليس فعلا للفاعل الفعل المذكور وأجيب عن هذا أيضا بان الكلام مبنى على التسامح واعتبار الحقيقى والحكمى ولا يرد نحو ضربته سوطا لانه ليس بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا وأما نحو كرهت كراهتى ففيه كلام يطلب من الجامى (قوله اما فعل) أى متعد تام فلا ينصبه اللازم ولا الناقص (قوله أو وصف) يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصبه وكذا اسم التفضيل لانه التحق بافعال الغريزة (قوله وسمع رفعه ونصب الفاعل) مر ما يتعلق به فى الفاعل (قوله ورفعهما) قال فى المغنى كقوله

ان من صاد عقعقا لمشوم * كيف من صاد عقعقان وبوم

(قوله ونصبهما) قال فى المغنى كقوله * قد سالم الحيات منه القدما * فى رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله * هما خطتا اما اسار ومنة * فيمن رواه برفع اسار ومنة (قوله والضمير المجرور الخ) تقدم ما فيه (قوله للعلم به) أى القرينة مقالية كما مثل لان القرينة فيه سؤال السائل (قوله اما جوازا) أى جائزا أو ذا جواز (قوله قالوا خيرا) أى أنزل خيرا (قوله أو على الاختصاص الخ) كل من هذه له باب يتكفل ببيانه فليطلب من المطولات والتعرض له غير لائق بالمقام (قوله أو على النداء) أى وما نصب على تقدير فعل النداء ولاجل النداء وهو بكسر النون وضمها لان ما جاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه وضمها والهمزة فى آخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم اذا جلست معهم فى النادى وهو مجلسهم الذى ينادى فيه بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى) أى ومن المفعول به الذى عامله محذوف وجوبا الاسم المنادى عند سيبويه لان الناصب عنده الفعل وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما نحن فيه (قوله وهو المطلوب اقباله) أى المسؤل اجابته بذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد نحو يا الله وأما نحو يا جبال ويا أرض فمن باب الاستعارة بالكناية ونداؤها استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائى وذلك انه لما شبه الجبل بالحيوان المميز فى الانقياد للامر أثبت له طلب الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب الاقبال الحقيقى فى الادعائى قيل ويجوز ان يكون منه يا الله وفيه انه يستلزم تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل ويمكن الجواب بان الممنوع هو التصريح بالتشبيه لانه يوهم اثبات المثال المنتفى بالعقل والنص والا فاشتراك القديم والحادث فى ماهية الوجود والحياة والعلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات أمر لا مرد له فيمكن بناء الاستعارة على هذا الاشتراك وان وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال أداته ولا يخرج عن التعريف نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه يا فلان لان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهى ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان ولانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤل الاجابة وعن الثانى بانه من باب الاستعارة أولان المقصود طلب الاقبال اما حدوثا أو بقاء (قوله بحرف) متعلق بالمطلوب أى بواسطة حرف من حروف النداء (قوله نائب مناب أدعو) صفة حرف وقوله مناب ظرف نائب وانما حذف فى فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ مكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار أى بواسطة حرف قائم مقام أدعو فى شغل محله لا فى العمل والا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة (قوله لفظا أو تقديرا) دفع لما يوهم النيابة من وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان يا خاصة كما فى المغنى والتصريح الا فى ثمان مسائل ذكرها فى الاوضح وفى جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا

اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له اما فعل نحو وورث سليمان داود أو وصف نحو ان الله بالغ أمره أو مصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسم فعل نحو عليكم أنفسكم وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك والضمير المجرور فى قولهم مثلا المفعول به عائد الى أل أى الذى يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا أو وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم أو على الاختصاص نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو على الاغراء نحو السلاح السلاح أو على التحذير نحو الاسد الاسد أو على النداء كما أشار اليه بقوله (ومنه) الاسم المنادى بجميع أنواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا فان قولك مثلا يا زيد

أصله أدعوا زيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف وليدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه ثم المنادى قسمان معرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبنى وهو بخلافه والاول ثلاثة أنواع وقد أشار الى ذلك بقوله (وانما ينصب) المنادى لفظا اذا كان (مضافا) سواء كانت الاضافة محضة (كيا عبدالله) أم لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز أن تكون منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما (أو) كان (مشبهه) وهو ما اتصل به شئ تمام معناه اما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما فى فاعل (كيا حسنا وجهه) أى مفعول كيا ضاربا زيدا (ويا طالعا جبلا)

دغدغة يمكن دفعها بأن الناتب يحذف اذا كان له نائب كما فى ضربى زيدا قائما والقرينة هنا ثابتة (قوله أصله أدعو زيدا) المتبادر منه ان أدعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل فى العامل وهو خلاف ما نقل عن سيبويه أن الاصل يا اياك أعنى وكانه رأى أن المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص وتقدير أدعو أنسب بمقام النداء وأنسب منه تقدير انادى وتقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز أن يقصد به الانشاء الا أن الاولى تقديره بلفظ الماضى لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى فاندفع أن دعوى حذف الفعل وانابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كاصلها وهو خلاف المقصود منها وقال بعضهم يا زيد أصله أدعوك فاقيم المظهر مقام المضمر وحرف النداء موضع أدعو وقولنا أدعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا ما قام مقامه وهو يا زيد فاندفع أن أدعو زيدا يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح انابة يا زيد عنه لانه لا يحتملها وأورد على كون الاصل ذلك أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجها للمنادى وأجيب بان المراد بالغائب البعيد منك السامع نداءك فهو حاضر (قوله وليدل على الانشاء) أى نصا (قوله وهو ما يظهر فيه النصب) يرد عليه المستغاث اذا جر باللام والمضاف الى ياء المتكلم اذا كان مقصورا أو صحيح الآخر ويرد ذلك على طرد تعريف المبنى (قوله وهو بخلافه) أى ملتبس بمخالفته للمعرب فهو الذى لم يظهر فيه النصب (قوله لفظا) مراده به ما قابل المحلى فيدخل فيه النصب تقديرا نحو يا فتاى و يا غلامى لكن يرد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون و يا مثل ما ينفعنى و يا غير من يضربنى وقد يقال كلامه مبنى على الاعم الاغلب (قوله كيا عبدالله) التمثيل به للمضاف ظاهر ان لم يكن علما وان كان علما ففيه مسامحة لان العلم مجموع المضاف والمضاف اليه (قوله لاستلزامه اجتماع النقيضين) لو عبر بالتناقض لكان أولى لان دعوى الاستلزام قد تمنع لان دلالة الالفاظ وضعية لا يلزم من وجودها وجود المدلول والاولى التعليل بانه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب لان الكاف للخطاب والغلام غير الذى له الكاف وانما جاز فى الندبة لان المندوب ليس منادى حقيقة وأما قول بعضهم لم يجمع بينهما الا لان أحدهما يغنى عن الآخر ففيه نظر (قوله أو كان شبهه) وجه الشبه ان الاول عامل فى الثانى وانه يتخصص بما بعده و يفتقر اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق فى الشبيه بالمضاف بين أن يكون علما أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة لان النصب انما هو للمشابهة وهى فى الجميع و يظهر الفرق بالنعت فاذا سميت رجلا بطالعا جبلا أو واجهت رجلا بطالع الجبل بذلك كان نعته معرفة والا كان نكرة (قوله اما بعمل) أى فيما بعده فلو قلت يا ذاهب بنيت على الضم ولا نظر الى الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت زيدا على ذاهب بنيته أيضا على الضم أو على الضمير المستتر فى ذاهب نصبت ذاهبا لعمله فى زيد بواسطة الحرف ولذا وجب نصب مشترك من قولك يا مشتركا وزيد عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد (قوله قبل النداء) انما قيد بذلك اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة والحاصل انه اذا وجد العطف قبل النداء كان الثانى من تمام الاول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك لانه منفصل عنه (قوله فيمن سميته بذلك) ظاهره أنه لا بد من كونه علما وبذلك يصرح قوله لانه من العلم وعبارة بعضهم بان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد سواء كان علما له أو لم يكن علما لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانظر الاوضح وشرحه فى الكلام على هذا النوع (قوله اما فى فاعل) لو عبر بمرفوع شمل النائب نحو يا محمودا فعله (قوله و يا طالعا جبلا) فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر كان مفردا معرفة و يجب تعريف الطالع وقال المولى عبد الغفور وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقى شئ وهو ان طالعا جاز أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة الا أن يقال ان الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد تعريفه انتهى وقال الهندى تقدير الموصوف يدرجه فى باب يا رجلا صالحا فهو مما يمتنع تعريفه خلافا

للكسائى وقولنا ياطالعاجبلا معرفة بدليل تعريف صفته فى نحو ياطالعاجبلا الظريف وأجاب الهندى بان
تقدير الموصوف لايدرجه فى باب يارجلا صالحا لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف ياطالعا
جبلا اذ المنادى فيه الصفة القائمة مقام الموصوف ولايخفى ان امتناع قصد التعريف فى الموصوف المانع
لايستلزم امتناعه فى الصفة بعدما اقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانهدرت فيه جهة التبعية نعم
الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور ذكره الرضى وجعل طالعاجبلا من كلام المولدين ثم
لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لايصح قول الهندى فى الارشاد أصله ياأيها الطالع جبلا حذف
اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن أيها كما قالوا ان أصل يارجل ذلك انتهى على انه لادليل على هذا التقدير
الا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله أو مجرور) عمل المنادى فى المجرور النصب محلا (قوله ومن
المشبه به الخ) هو منه عند المصنف لان جملة يرجى فى موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه
والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وعند الرضى لانه جعل الاتصال اما بعمل أو عطف قبل النداء
أو نعت لانه لدلالته على معنى فى المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من الملحق بالشبيه لانه عبر عن
المضاف وشبهه بقوله لاعامل فيما بعده ولامكمل قبل النداء بعطف انتهى فاقتضى خروج النعت
واقتضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبيه بالمضاف وقضية ذلك تقدير الضم فى آخره وذكر الرضى
فى بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبيه بالمضاف وكلام ابن الحاجب فى الايضاح يدل عليه * (تنبيه) *
يشترط فى النعت أن يكون جملة أو ظرفا نحو ألا يانخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك لانه لو كان النعت
مفردا جاز جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يارجل الظريف بخلاف ما اذا كان
جملة أو ظرفا فانه لايجوز أن يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفا له لان الجملة والظرف لايقعان
صفة للمعرفة وفى جعلها صلة للذى يفوت الاختصار الذى هو المطلوب فى النداء ألا ترى الى ترخيم المنادى فى
السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف
مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه فى باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لاظريفا فى الدار بل يقال لاظريف فيها
ولايجوز أن يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء كذا فى الحواشى الغفورية وفرق بعضهم بأن
الموصوف بالجملة أو الظرف لابد وان يجعل من نداء الموصوف لامن وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة
بالجملة أو الظرف وهو لايجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفى لامن نفى الموصوف لم يلزم ذلك لان
اسم لا لايكون الا نكرة لكن فى التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وهو شامل للوصف
بالمفرد وفى شرحه للدمامينى والمسئلة مشكلة لانه قد تقرر ان الجملة لايوصف بها الا النكرة وكذا الظرف
والجار والمجرور ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز فى مثل يارجلا عالما ان يعتقد فى رجل انه معرف بالقصد
والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتمحل له انه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا
على الموصوف وصفته جميعا لاداخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى وينبغى أن يجوز تعريف
الوصف فتقول يارجلا الظريف افعل كما فى الشبيه بالمضاف اذا أريد به معين وبذلك صرح الرضى ونصه
وكان القياس فى الموصوف بالجملة أو الظروف أيضا أن يجوز نحو ياحليما لايعجل القدوس ويادارا تحرى
الدارسة لكن كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بتلك الصفات النكرة
قبل النداء فتقول ياحليما لايعجل غفار الذنوب انتهى (قوله ولانكرة لم تقصد) الصواب حذفه لانه ليس
معتبرا فى معنى المفرد فى باب النداء وأيضا فأخذه فى تعريف المفرد يوجب الاستغناء عن قول المصنف المعرفة
(قوله سواء كان معرفة قبل النداء) هو العلم نحو يازيد فان قيل العلم اذا أريد اضافته نكر فما الفرق قلت
الفرق انه ليس المقصود من الاضافة الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت
الاضافة لغوا العدم فائدتها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لالقاء الكلام فلا حاجة الى

أو مجرور كيا خيرا من زيد (ويارفيقا بالعباد) ومثال المعطوف عليه قبل النداء ياثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه من العلم ومن المشبه به عند المصنف والرضى قولهم ياحليما لايعجل وياجوادا لايبخل (أو) كان (نكرة غير مقصودة) سواء أكانت جامدة أو مشتقة (كقول الاعمى) وفى معناه الغريق (يارجلا خذ بيدى) وياواقفا أنقذنى وقد أشار الى الثانى بقوله (والمفرد) وهو ماليس مضافا ولاشبيها به ولانكرة لم تقصد (المعرفة) أى المعين سواء أكان

معرفة قبل النداء أم بعده ينصب محلا لان اعراب المبنى اعراب محلة (و يبنى) لفظا (على ما يرفع به) من حركة أو حرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو أدعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه و بنى على الحركة للاعلام بان بناءه غير أصلى و كانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر أولى من قول بعضهم يبنى على الضم لشموله المبنى على الضم (كيا زيد) و المبنى على الالف نحو (يا زيدان و) المبنى على الواو نحو (يا زيدون و) من المبنى على الضم النكرة المقصودة نحو (يا رجل لمعين) ثم المبنى على الضم ان كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة والا قدرت نحو يا موسى و يا قاضى و كذا ان كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام و يا سيبويه و يا برق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز أن ينون مضموما ومنصوبا وهو أقوى واذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم جاز أن يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يا زيد بن عمرو

(فصل) في الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف الى ياء المتكلم أو الى المضاف اليها (و يقول) في نحو (يا غلام) مريدا به الاضافة الى الياء يا غلام (با) لحركات (الثلاث) على الميم من غير ياء و بالياء (فتحا) أى مفتوحة نحو يا عبادى الذين أسرفوا (و اسكانا) أى ساكنة نحو يا عبادى فاتقون (و بالالف) نحو يا أسفا على يوسف فهذه ست لغات لكنها متفاوتة في القوة والضعف أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها ساكنة و مفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة أن

تنكير المنادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو النكرة المقصودة (قوله لفظا) انما قال ذلك لقول المصنف على ما يرفع به لانه لا يتناول المبنى وكان ينبغي ان يزيد أو تقديرا و يستثنى من كلامه المستغاث الذى في أوله اللام أو في آخره الالف (قوله على ما يرفع به) أى قبل النداء حالة الاعراب والمراد على ما يرفع به لو لم يناد فيدخل ما لا استعمال له الا في النداء و يرفع مسند الى الجار والمجرور و أعنى فلا ضمير فيه والمعنى على ما يقع الرفع به أو الى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى لان المنادى لا يرفع بحال و يبعده ان الضمير في يبنى عائد على المنادى فيلزم انتشار الضمائر وهو قبيح (قوله لمشابهته كاف الخطاب الخ) أى و كاف الخطاب مشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى في اياك فكأنهما متماثلان فلا يلزم الاستعارة من المستعير وهو ممنوع لكن في ذلك تطويل بلا طائل فلذا جعل السيد في شرح الكافية العلة مشابهته لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة (قوله من حيث الافراد) خرج المضاف و بطلت دعوى انه انما عرب مع وجود الشبه بالكاف لان الاضافة تمنع البناء لانها تعاقب التنوين المنافى للبناء لكنها لا ترفعه فلا ترد الظروف المبنية الملازمة للاضافة وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف أو الفعل (قوله اذ لو بنى على الكسر الخ) سيأتى ان المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند حذف يائه فكيف يحصل الفرق و يجاب بانه قليل وانما يفعل فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا (قوله أولى من قول بعضهم الخ) انما لم يحكم بفساده لاحتمال أن اقتصاره على الضم لانه الاصل أو من باب الاكتفاء (قوله والمبنى على الالف الخ) ان قيل العلم اذا ثنى أو جمع لزم فيه اللام فكيف صح يا زيدان و يا زيدون قيل صح لقيام يا مقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع اداتى تعريف (قوله ان كان صحيح الآخر) أى حقيقة أو حكما فلا يرد دلو وظبى مما هو معتل الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو يا قاضى) بحذف التنوين لحدوث البناء واثبات الياء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف لان النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فبقى حذفها بحاله و تقدر الضمة فيها (قوله و يا برق نحره) قضيته ان المحكى مبنى و به صرح الشيخ خالد وصرح السيد في موضعين من حاشية المتوسط بأن اعرابه تقديرى (قوله جاز أن ينون الخ) وجه الضم استصحاب الاصل والنصب انه لما نون أشبه المضاف وظاهر كلامه جواز الامرين ولو فيما ضمه مقدر و يفرق بين هذا وما يأتى بان القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفا بابن) أى مجردا عن التاء أو ملحوقا بها اعنى ابنة ولم يقيد العلم بالموصوف بالافراد وقيده في الاوضح به والكلام على هذه المسئلة مبسوط فيه فلا نطيل به

(فصل) (قوله الصحيح الآخر) أى حقيقة أو حكما فيدخل نحو ظبى و دلو وقيد الصحيح الآخر يخرج نحو يا مسلمى قال العصام وأما يا مسلمى جمعا وتثنية فينبغى أن يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة أو ما في حكمها وأما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغى أن يجوز نحو يا فتا اذا اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يخفى عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاى كذا القلب بالالف انتهى وفيه نظر في الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة اثبات يائه ساكنة (قوله أى مفتوحة) أو ذات فتح والتأويلان يجريان في قوله واسكانا (قوله افصحها حذف الياء) لانها أكثرها استعمالا (قوله ثم قلبها ألفا) وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم و ينبغى أن يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل جر بل قد يدعى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انها تغيرت صفتها و ينبغى

ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا أم لا تفعلي بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي ويا ضاربي فليس فيه الا اللغتان اثبات الياء مفتوحة وساكنة ومثله في وجوب اثبات الياء الا أنها مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو يا فتاى ويا قاضي ولا يجوز حذفها الا لالباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء (و) تقول في يا أبي ويا أمي زيادة على اللغات الست (يا أبت ويا أمت) بفتح وكسر للتاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر أكثر في كلامهم ولكن الفتح أقيس وسمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة في الاب والام مضافين للياء في النداء وسيأتي أن فيهما لغتين أخريين فالمجموع أحد عشر لغة على خلاف في بعضها (و) تقول فيما ذا نوى المضاف الى المضاف الى الياء وكان لفظ أم أو عم (يا ابن أم ويا ابن عم) أو يا ابنة أم ويا ابنة عم (بفتح) آخر كل منهما للخفة وقيل انهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح (وكسر) ذلك أيضا وهو الاكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء تخفيفا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحبي (والحاق الالف أو الياء للاولين وهما يا أبت ويا أمت (قبيح لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله * يا أبتا علك أو عساكا * وقوله * يا أمتا أبصرني راكب * يسير في مسحنفر لاحب وقوله يا أبتي لا زلت فينا فانما (والحاقهما للاخيرين) وهما يا ابن أم ويا ابن عم (ضعيف) لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله * يا ابنة عما لا تلومي واهجعي * وقوله يا ابن أمي ويا شقيق نفسي

أن يكون نصب يا غلاما فتحة مقدرة والفتحة الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله ثم ضم الاسم الخ) يظهر في توجيه ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبني على الضم قال أبو حيان ان حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء انتهى وقياس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدرا كما في سائر الصفات المضافات للياء والوجه وفاقا للمرادي انه معرف بالاضافة لا بالقصد والا لم يكن لغة في المضاف وحينئذ فنصبه مقدر ويجوز في تابعه الوجهان ودعوى أن الاتباع جرى على حكمه العارض لا دليل عليها (قوله وانما يفعل ذلك) أي الضم أو هو وحذف الالف احترازا عن قولك يا عدوي فلا يضم ولا تحذف ألفه (قوله مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص) وبان لا يكون في آخره ياء مشددة كنبيي فليس فيه الا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياآت مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين وليس بعد اختيار الشيء الا لزومه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل الثاني ان ثانية ياءي بني حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما في يدي ونحوه قاله ابن مالك في شرح الكافية وعلى القول بان أصلها السكون يوجه الفتح بانه لدفع التقاء الساكنين والفتح أخف (قوله فليس فيه الا اللغتان) ينبغي أن يستثنى منه المثنى والجمع على حده نحو يا ضاربي ويا ضاربي فليس فيهما الا اثبات الياء مفتوحة وانظر ما تقدم عن العصام (قوله المنادى المعتل) يستثنى منه نحو ظبي ودلو فان حكمه حكم الصحيح ونحو بني وأما أخ المحذوف لامه فلا ترد خلافا للمبرد (قوله لئلا يلتقي ساكنان) وتسكين ورش محياي من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله لثقلهما على الياء) أي الساكن ما قبلها (قوله يا أبت وامت) قال صاحب الكشاف فان قلت كيف جاز الحاق تاء التأنيث بالمذكر قلت كما جاز حمامة ذكر وشاة ذكر فان قيل كيف جاز تعويض تاء التأنيث من ياء الاضافة قلنا لان التأنيث والاضافة متناسبان في أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره انتهى واعلم ان كلا من يا أبت ويا أمت منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها الا على التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها (قوله يا ابن أم ويا ابن عم) قال الهندي لقائل أن يقول الالف عوض عن الياء فحذف الالف يستلزم حذف العوض والمعوض وذلك غير صحيح انتهى ومثله في الهمع عن أبي حيان لكن قال الدماميني لا نسلم ان العوضية تنافي الحذف بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا انتهى وفيه أن الالف هنا بدل عن الياء فهي بمنزلتها وفرق بين العوض والبدل (قوله أو يا ابنة أم أو يا ابنة عم) خرج لفظ بنت لكن قال الجامي انهم يقولون بنت أم وبنت عم على الاوجه الاربعة (قوله كحكمها في غير النداء) أي من ثبوت الياء لا غير وهي اما ساكنة أو متحركة (قوله والحاق الالف الخ) كان الظاهر أن يقول والحاق الياء أو الالف بتقديم الياء لانها الاصل ومن ثم قدم الشارح رحمه الله تعليل الحاق الياء لكنه راعى في التمثيل كلام المصنف (قوله وسبيل ذلك الشعر) مثله في الاوضح وظاهر كلام الرضي عدم اختصاص ذلك بالشعر ويؤيده انه قرئ يا أبتا بي نحاف وفي المرادي وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة أبي جعفر يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض (قوله يسير في مسحنفر) في القاموس المسحنفر الطريق استقام

(فصل) فى احكام توابع المنادى (ويجرى ما أفرد أو) ما (أضيف) حالة كونه (مقرونا بال من نعت) المنادى (المبنى) العلم والنكرة المقصودة (وتأكيده) وعطف بيانه (و) عطف (نسقه المقترن بال على لفظه) أى المبنى فيرفع مراعاة للفظ (أو) على (محله) فينصب مراعاة للمحل نحو يازيد الكريم أو الكريم الاب بالرفع والنصب ويا تميم أجمعون وأجمعين وياسعيد كرز وكرزا ويا جبال أوبى معه والطير قرئ بالرفع والنصب والاول مختار الخليل والمازنى تنبيها على أنه منادى ثان والثانى مختار أبى عمرو ويونس لان مافيه أل لا يلى حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه وفصل المبرد بين مافيه أل للتعريف فالنصب ومالا فالرفع كاليسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية فان من فى قوله من نعت المبنى بيان لما فى قوله ما أفرد أو اضيف وانما ألحق المضاف المقرون بال بالتابع المفرد فى جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم تعتد بها وخرج بالمبنى المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بال منصوب لاغير ولو كان مفردا نحو ياعبد الله الحسن أو الحسن الوجه ويابنى تميم أجمعين وياعبد الله كرزا وياعبد الله والحارث وسيأتى حكم البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف المجرد فقد أشار اليه بقوله (ويجرى ما أضيف) من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه (مجردا) من ال (على محله) دون لفظه فينصب فقط كما لو كان المنادى نحو يازيد صاحب عمرو وياتميم كلهم أو كلكم ويازيد أبا عبد الله وانما لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الاصل (و) يجرى (نعت أى) وأية فى تبعيته لمتبوعه (على لفظه) فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا أيها الانسان يا أيتها النفس وجوز المازنى نصبه على المحل وقرئ شاذا قل يا أيها الكافرون ولا تنعت الا بمافيه أل أو باسم اشارة عار من كاف الخطاب نحو يا أيهذا الرجل

(فصل فى أحكام توابع المنادى) (قوله وتأكيده) أى المعنوى واطلقه اعتمادا على اشتهار أمر اللفظى فقد علم أن حكمه حكم الاول حتى كأنه هو ألا ترى انك تقول يازيد زيد ليعملات فتأتى به على هذه الصفة فكذلك هنا (قوله المقرون بال) أى الممتنع دخول يا عليه احترازا عن لفظ الله (قوله على لفظه) أى حملا على لفظه والمراد به ما قابل المحلى بدليل معادلته له فشمل ما كان ضمه مقدرا مما كان مبنيا قبل النداء نحو ياسيبويه العالم ولا حاجة لما أطال بعضهم به (قوله تنبيها على انه منادى ثان) ان قلت فينبغى أن يختار الرفع اذا كان المتبوع غير مبنى على الضم لعين هذا الوجه أجيب بانه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما و ينبغى حال رفع التابع أن لا يكون محله نصبا اذ ليس مفعولا به بل تابع له (قوله لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية) حاصله من ضرب الاقسام الاربعة التى اشتمل البيان عليها فى القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين وما اقتضاه كلامه مشكل لان التأكيد المعنوى لا يتأتى فيه أن يكون مضافا مقرونا بال وكذا عطف البيان وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافا وان كان مقرونا بال نحو يازيد والضارب الرجل فتكون الصور التى يجوز فيها الامران ستة لا خمسة (قوله وانما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضى الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع المضاف المقرون بال وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقا قلت انما تعين النصب فى المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر أو بناء وانما جوزوا الرفع فى التابع لامكان التبعية فى ضم المتبوع المشبه للرفع فتأمله ولعله مراد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب نصب النعت المضاف لمفرد وأجاب الشهاب القاسمى فى حواشى الاشمونى بما لا يخلو عن نظر فانظره (قوله منصوب لاغير) لانه اذا وقع منادى نصب فنصبه اذا وقع تابعا أولى لان حرف النداء لا يباشره ويرد عليه تابع المستغاث المجرور باللام فانه لا يجوز فى تابعه الا الجر *(تنبيه)* تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما فى التسهيل فاذا قيل يازيد الظريف صاحب عمرو فان قدرت الثانى نعتا للمنادى نصب لاغير أو نعتا للنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت (قوله كلهم أو كلكم) لانه اذا جىء مع تابع المنادى بضمير جاز فيه أن يأتى بلفظ الغيبة باعتبار الاصل و بلفظ الخطاب نظرا لان المنادى مخاطب فى المعنى وانما لم يجز أن يقول المسمى بزيد زيد ضربت لانه ليس فيه دليل التكلم وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا (قوله وانما لم يجز رفعه) أجاز الكسائى والفراء وابن الانبارى الرفع فى يازيد صاحبنا وهو محمول عند الجمهور على القطع لكن جزم شيخ الاسلام فى حاشية ابن الناظم فى باب التأكيد بمنع قطعه (قوله لانه المقصود بالنداء) لا يرد عليه ان الصفة لا تكون مقصودة لان معنى كونها غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها الا انها غير مقصودة أصلا فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه يكون المنادى اذ لو كان كذلك لوجب أن تكون يا داخلة فيه لكنه مقصود فى الاصل والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ومع ذلك لا ينبغى أن يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له لكن فى كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه فى محل نصب ومع ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه وبين فاعل المصدر واسم ان حيث يصح الاتباع على المحل فيهما فليراجع (قوله الا بما فيه أل) أى الجنسية لا الغالبة على الاسم كالصعق ولا التى يعبر بها فقد العلمية كالزيدان وقد نبه على هذا فى التسهيل بقوله ويوصف بمصحوبها الجنسى وأراد بالجنسى ما قابل العلم لا ما يقابل الوضعى لجواز يا أيها النبى وأما قول المرادى ان أل صارت بعد أى للحضور فمراده ان مافيه أل لما وقع صفة لاى المفيدة للحضور ومعناه لكونه مقصودا كان معناه حاضر الآن المراد انها للعهد (قوله أو باسم اشارة الخ) لم

(والبدل والنسق المجرد) من أل (كالمنادى المستقل) فيبنيان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى و ينصبان حيث ينصب وإن

كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا أى مبنيا كان أو معربا نحو ياسعيد كرز و ياعبد الله كرز و يازيد و بكر و ياعبد الله وخالد وسبب ذلك ان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل وقيد النسق المجرد لانه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل اذ هى تمنع من تقديره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها (ولك) فى تكرار لفظ المنادى المبنى على الضم كما (فى نحو) قوله (ياز يد زيد اليعملات الذبل) تطاول الليل عليك فانزل و جهان الاول (فتحهما) على أن الاول مضاف لما بعد الثانى وهو مقحم بينهما ونصبه على التأكيد أو على أن الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما أضيف الى الثانى على أنه عطف بيان أو بدل أو باضمار يا أو أعنى وقال الفراء كلاهما مضافان الى ما بعد الثانى وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (و) الوجه الثانى (ضم الاول) منهما على أنه منادى مفرد معرفة وهو الارجح ونصب الثانى على ماسبق وفهم من كلامه أنه لا يجوز ضم الثانى ولا يختص الوجهان بالعلم بل

اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل رجل القوم و ياصاحب صاحب

عمرو *(فصل)* فى ترخيم المنادى وهو لغة ترقيق الصوت و تليينه يقال صوت رخيم أى رقيق واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه

يقيده بما اذا وصف بذى الالف واللام تبعا للتسهيل ولما فى شرحه من عدم التزام ذلك لقوله أيها ذان كلا زادكما (قوله وسبب ذلك أن البدل الخ) يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل فيه هو العامل فى المبدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع انه موافق على هذا الحكم ولكون البدل كالمستقل لا يصح الا اذا صح مباشرة حرف النداء له وحذفه منه فلا يقال يا صاحبنا الرجل لان الرجل لا يباشر حرف النداء ولا يا صاحبنا هذا لان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء (قوله لانه لو كان بال الخ) قضيته تعين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين يا وأل نحو يارسول الله والله وهو محتمل و يحتمل الاخذ باطلاقهم وحمل التعليل على امتناع التقدير على انه باعتبار ما من شأنه (قوله ولك فى تكرير لفظ المنادى المبنى على الضم مضافا) الظاهر ان تكرير بمعنى مكرر أى مكرر لفظ المنادى أى اللفظ الذى كرر به لفظ المنادى المبنى على الضم أى صورة فلا ينافى قوله مضافا وقد يقال المراد المبنى على الضم فى الجملة ومضافا فى الجملة و وصف الشئ بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا مجئ حالين متنافيين ولك أن تجعل قوله مضافا حالا من المنادى بدون صفته والمراد أنه مضاف فى الجملة فلا يرد عليه ان من جملة الوجوه الآتية ضم الاول على انه مفرد فلا اضافة حينئذ واحترز بالمبنى من نحو ياتيم عدى تيم عدى بتكرير المضاف اليه وهو توكيد و بقوله مضافا من نحو يازيد زيد فلك فى الثانى الضم على انه منادى ثان ولم يجز ابن مالك غيره و ردتجويز الاكثرين البدلية بانه لا يتحد لفظ البدل والمبدل منه الا ومع الثانى زيادة بيان ليست مع الاول أو توكيد لفظى والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل واعترض البيان بان الشئ لا يبين نفسه (قوله فتحهما) لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام جاريا على كل الاقوال (قوله وهو مقحم) أى الثانى زائد قال فى التصريح وهذا مبنى على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم اضافته انتهى قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف الا فى هذه المسئلة خاصة وظاهر كلام التصريح ان الاسم الثانى غير مضاف مطلقا وان المراد بزيادته الزيادة المرادة فى زيادة الحروف كالباء ومن فى النفى ففتحته حينئذ غير اعراب اذ هى حينئذ غير مطلوبة لعامل وانما جاء بها لانه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه ولا ينافى ذلك قولهم فى بيان هذا الوجه والاصل ياتيم عدى تيمه أو ياتيم عدى تيم عدى لجواز أن يكون المراد انه ترك هذا الاصل لكن صرح الشارح بان نصب الثانى توكيد و يوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظى وقال الدمامينى ان التأكيد اللفظى يأتى ولا يغير ما قبله وما بعده عما كان عليه انتهى ولا يصح أن يعرب حال اقحامه بدلا أو عطف بيان كما فى صورة الرفع لانه انما يبدل من الاسم بعد كماله والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الرفع فانه غير مضاف (قوله أو باضمار يا) فيكون على نداء مستأنف وهو منادى مضاف والفرق بين هذا الوجه والذى قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك فى البدل وان قيل ان البدل على تقدير تكرار العامل لانه كالتقدير المعنوى (قوله وهو ضعيف) لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد لكنه يقول به وقد يقال ان العاملين لما اتحدا معنى وعملا نزلا منزلة العامل الواحد (قوله على ماسبق) أى على انه عطف بيان على المحل أو بدل أو باضمار يا أو أعنى قال ابن مالك أو توكيد لفظى واعترضه أبو حيان والمصنف بما أجيب عنه

(فصل فى الترخيم) (قوله حذف بعض الكلمة الخ) المراد ما يتناول البعض تنزيلا فيشمل التعريف حذف الكلمة التى بمنزلة البعض كجزء المركب الاخير وتاء التأنيث وأما الجواب بانه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها ففيه انه لا يدل على ان مسمى الترخيم حذف بعض الكلمة وغيره والبعض شامل للآخر وغيره اذ لا يخفى ان هذا تعريف للترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف فى ترخيم التصغير غير الآخر والمراد بكونه على الوجه المخصوص أن يكون اعتباطا بجواز ليخرج الحذف فى باب عصا وقاض لان الحذف لعلة وكذا نحو أب أصله أبو فحذفت الواو لانها لو بقيت ساكنة لفات الامر المطلوب من الاعراب ولو تحركت لحصل الثقل

مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر فقال (ويجوز ترخيم المنادى) لامطلقا بل (المعرفة) لانها اكثر نداء فهاقيد خلها التخفيف بحذف آخرها فلا يرخم نحو يارجلا خذ بيدى لأنه نكرة وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكى خلافا لابن مالك ولا المبنى قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم قاله فى الجامع (وهو) اصطلاحا (حذف آخره تخفيفا) على وجه مخصوص وخص (٧٤) الآخر بذلك لانه محل التغيير ثم المنادى ضربان مختوم بتاء التأنيث ومجرد عنها (فذو التاء) يرخم (مطلقا) أى سواء كان علما أم لا ثلاثيا أم لا (نحو ياطلح و ياثب) فى نداء طلحة وثبة (وغيره) وهو المجرد منها انما يرخم (بشرط ضمه) فغير المضموم كالاضافى والمحكى لا يرخم وان كان علما (وعلميته) فغير العلم كالنكرة لا يرخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم أطرق كرا وياصاح وهو قياس على شاذ (ومجاوزته ثلاثة أحرف) فلا يرخم الثلاثى وان كان محرك الوسط وجوزه الاخفش مطلقا والفراء محرك الوسط اجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب فى ايجاب منع الصرف والمشهور ما ذهب اليه المصنف فاذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه (كياجعف) فى نداء جعفر ثم المرخم فيه لغتان احداهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقى كانه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه ولم يحذف منه شئ وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر فتقول فى جعفر ياجعف (ضما) أى بضم آخره وفى منصور يامنص بتقدير ضمه ضمة بناء غير تلك الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها وتلك لا وفى ثمود ياثمى بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدى الى عدم النظير اذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة (و) الثانية أن ينوى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعل ان كان حرف علة وهى الاكثر فى كلامهم فتقول فى جعفر ياجعف (فتحا) ببقاء فتح الفاء وفى منصور يامنص ببقاء ضمة الصاد وفى ثمود

فحذفها لعلة تصريفية ويخرج أيضا حذف لام يد ودم لانه واجب لكن يرد نحو دد فانه منقوص من الددن وهو اللهو واللعب واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت ان بعض الكلمات حذف آخرها اعتباطا جوازا مع انه ليس ترخيما (قوله المعرفة) المراد بها فى المؤنث بالتاء المعين ليشمل النكرة المقصودة نحو ياشاو ياجار لمعينين وفى غيره العلم (قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ) لما ذكر فى المطولات واشار الشارح الى ورود ذلك على اطلاق المصنف (قوله ولا المضاف) أى حقيقة أو حكما فيدخل فيه الشبيه بالمضاف (قوله ولا المحكى) المراد به المركب الاسنادى واحترز به عن المزجى و بعضهم يقول السماع مفقود من العرب فى ترخيم المركب المزجى وانما اجازه بعضهم قياسا على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما ان تاء التأنيث كذلك (قوله حذف آخره) أى المنادى وذلك متعين على كلام الشارح كما لا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا يجىء هنا تجويز الجامى ارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم والضمير المجرور الى الاسم وخرج بالآخر الحذف فى غير الآخر ولم يقيد الآخر بكونه حرفا كما قيد ابن الحاجب فشمل كلامه الحرف والحرفين وجزء المركب من غير تكلف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية *(تنبيه)* قال المرادى أجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفراء والسيرافى واستقبحه ابن السراج انتهى وظاهر انه على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تابعه مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار ففيه نظر اذ لا ضم فى اللفظ و يظهر جواز رفع تابعه لان الحرف الذى حقه الضم فى حكم الثابت و يؤيده جواز رفع التابع قبل النداء فتأمل (قوله أى سواء كان علما الخ) اشارة الى أنه أراد بالاطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرد لا أنه لا يشترط فيه شئ أصلا فلا ينافى أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة الى آخر ما تقدم (قوله قياسا على اجرائهم سقر الخ) قيل الفرق أن حركة الوسط ثمة اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وهاهنا فى حذف حرف أصلى وأيضا ليس الحذف هاهنا واردا على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس (قوله ثم المرخم فيه لغتان) ليس فى كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين فى كل ما رخم فلا ينافى انه لا يجوز الترخيم على نية المحذوف فيما فيه لبس علما كان أو صفة خلافا لمن قال ان اشتهار العلم بمسماه مما يزيل اللبس فى الغالب ولا يجوز الترخيم على عدم نيته وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان فى لغة من كسر اللام ونحوه مما فى المطولات (قوله وغيره) من الصحة والاعلال ومن ظهور الضمة ان كان حرفا صحيحا نحو ياهرق ولو وصف بابن نحو ياهرق بن فلان جاز الفتح و تقديرها ان كان معتلا نحو ياسارى وثبوت الياء دليل على التقدير كذا فى المرادى وفيه انه لا يتأتى الا على تقدير علمية سارية وتخصيص مسئلة اللبس بالصفة والافسارى ملبس وقضيته انه لا فرق بين الصفة والعلم التزام لغة من ينتظر فى نحو سارية وناحية وقد يقال قضية التزام لغة من ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين اذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم رأسا نحو فتاة فانه على الوجهين يلتبس بيافتى غير مرخم لكن قضية تجويز ابن مالك ترخيم نحو المثنى والجمع بحذف زيادتيه عدم موافقته على ما ذكر ولعل الفرق ان هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها (قوله أى بضم) فيه ان النصب بنزع الخافض سماعى والاولى انه منصوب على الحال أى حال كونه ضما أو ذا ضم (قوله وهى الاكثر فى كلامهم) لان المحذوف للترخيم

يا ثمو ببقاء الواو على صورتها من غير ابدال لانها في حشو الكلمة لنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل ببقاء فتح اللام ثم اعلم أن المحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كما مر واما حرفان واما كلمة وقد أشار الى الثاني بقوله (و يحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان) الحرف الاخير وماقبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ماقبل آخره حرف لين ساكنا زائدا مكملا أربعة أحرف فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا فتقول فيها يا سلم ويا منص ويا مسك بخلاف نحو سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق والى الثالث بقوله (ومن نحو معدى كرب) مما هو مركب تركيبا مزجيا (الكلمة الثانية) فتقول فيه يا معدى وشمل كلامه ما آخره ويه كسيبويه وما سمى به من العدد المركب كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون قياسا وقد تقدم أن المجرد انما يرخم بشرط ضمه وكأن هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء يجوز ترخيمه في الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادى ومجاوزته ثلاثة أحرف ان لم يكن بالتاء

(فصل) في الاستغاثة والندبة فالاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة و تتضمن المستغيث والمستغاث من أجله والمستغاث ولا يستعمل معها من أحرف النداء الا يا خاصة و يجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله ثلاثة أحوال احداها أن يجر باللام مفتوحة وهي أكثر أحواله الثانية ان يزاد في آخرها ألف تعاقب اللام الثالثة أن يجرد من اللام والالف و يجعل كالمنادي المستقل وهذه أقلها واذا

في حكم الموجود لانه مراد و يرد على قوله فيبقى الخ ما كان مدغما في المحذوف ولو لم يكن بعد ألف فانه ان كان له حركة أصلية حرك بها نحو مضار و محاج اسمي فاعل ومفعول مسمى بهما وان كان أصله السكون حرك بالفتح نحو اسحار اسم نبت اذا جعل علما وكذا نحو خويص تصغير خاص وتمود الثوب بالو سميت بهما (قوله اما حرف الخ) لم يرد الحصر لانه قد يكون كلمة وحرفا نحو اثني عشر واثنتي عشرة علمين لان عشر وعشرة بمنزلة النون لكن قال ابن الحاجب الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاقبة النون حذف الالف مع النون وقد يكون ثلاثة أحرف نحو رهبوتا و رغبوتا اذا سمى بهما عند الكوفيين فيقولون يا رغب و يا رهب ولم يحذف البصريون الا الالف (قوله وهو الغالب) لان الحذف خلاف القياس فتقليله أولى (قوله وكان ماقبل الآخر الخ) أي زيادة على تلك الشروط و يشترط أيضا لجواز حذف الحرفين أن لا يكون مختوما بالتاء لان مافيه تاء التأنيث اختص باحكام منها انه اذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها فتقول في عقبناة يا عقبنا بالالف (قوله ساكنا) المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف (قوله ولو تقديرا) كما في مصطفون ومصطفين مسمى بهما فحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة وانما هي مقدرة اذ أصل مصطفون ومصطفين مصطفيون ومصطفيين بياء مضمومة في الاول ومكسورة في الثاني فتقول في ترخيمه يا مصطفى بحذف الواو والنون كما مشى عليه ابن مالك وكان الاصل في ترخيمه أن يقال يا مصطف حذفت الالف لالتقاء الساكنين وترك ماقبلها على ماكان عليه من الفتح لكن هذا يؤدي الى الحذف من غير موجب اذ موجب حذفها واو الجمع و ياؤه وقد ذهب في الترخيم فاحتاجوا الى رد الالف لزوال موجبها فقالوا يا مصطفى وأما غير ابن مالك فذهب الى عدم الرد لان الترخيم على من نوى يصير المحذوف كالموجود (قوله بخلاف نحو سفرجل الخ) محترزات قوله حرف لين ساكنا الخ على الترتيب والهبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء التحتية و بالخاء المعجمة الغلام الممتلئ (قوله وانما أجازه النحويون) أي بعضهم وتقدم انه يحذف من اثني عشر واثنتي عشرة مع العجز الالف (قوله وكأن هذا مستثنى) لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون مصورا بلغة اعرابه اعراب مالا ينصرف (قوله بشرط صلاحيته لان ينادى) احترز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بال ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله *قواطنا مكة من ورق الحمى* وانما هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم (قوله ومجاوزته ثلاثة أحرف الخ) مثال الاول قوله

* لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة الجوع والحصر ومثال الثاني قوله

* ليسلبني حقي أمال بن حنظل * أراد حنظلة

(فصل في الاستغاثة والندبة)

(قوله وتتضمن الخ) أي تستلزم ولا يخفى ان المستغاث الذي تتضمنه المعنى وايقاع الاستغاثة على الاسم اصطلاحي والا فالمستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى وكذا يقال في المستغاث من أجله (قوله الا يا) ذكر بعضهم ان يا للمنادى البعيد او كالبعيد فيلزم ان لا يستغاث بالقريب الا ان كان كالبعيد أو يقال الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها (قوله ان يجر بلام مفتوحة) أي بما كان يجر به قبل النداء واختيرت اللام لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء (قوله الثانية ان يزاد في آخره الخ) صرح الجامي كالرضي بانه حينئذ مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فان الالف لا تقتضي كون الفتح قبلها بناء بل مناسبة وعلى كونه مبنيا على الفتح هو في محل نصب كما هو

تقرر هـذا فعـلى الاول (يقـول المسـتغيث اذا استغاث بالله يالله للمسلمين بفتح لام المستغاث) وجوبا لتنزيله منزلة الضمير وجره بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هي زائدة أو متعلقة بيا أو بالمحـذوف أقوال وانما أعرب المسـتغاث لتركبـه مع اللام فاشـبه المنادى المضاف واذا نعت جاز في نعتـه الجر على اللفظ والنصب على المحـل نحو يالزيد العادل للمظلوم وأما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصـل غالبا متعلقة بمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحـة (الا في المعطوف الذي لم تتـكرر معـه يا) نحو يالـلكهول وللشبان للعجب فانها تكسر لامه لأمن اللبس اذ عطفه على المستغاث الذي قبـله يقتضي أنه مستغاث أيضا لا مستغاث من أجله وكذا تكسر اذا كان ياء المتـكلم نحو يالي للمناسـبة فاذا تكررت معه يا فتحت اللام نحو يالقومي و يالامثال قومي (و) على الحالة الثانيـة تقول (يازيد العـمرو) بالحاق ألف في آخره عوضا من اللام في أوله

ظاهر لانه مفعول به فلا تغفل (قوله لتنزيله منزلة الضمير) أي فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه و يرد عليـه نحو يالـلكهول وللشبان فانه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير فالحق أن الفتح لامرين هـذا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يالـلمظلوم أي ياقوم للمظلوم وجعل الجامي هـذا الاخير علة فتح لام المستغاث والاول علة عدم عكس الامر *(تنبيه)* محل ماذكر في الاسماء الظاهرة لانها الاصـل فاعتبروا الفرق فيها أما مع المضمر فتفتح اللام معهما الامع الياء فتكسر فيهما قال في المغني اذا قيل يالك و يالي احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازهما ابن جني في قوله * فياشوق ما أبقى و يالي من النوى * وأوجب ابن عصفور في يالي أن يكون مستغاثا من أجله لانه لو كان مستغاثا كان التقدير يا أدعولي وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا لازم لابن جني (قوله أقوال) أي فيه أقوال والقول بالزيادة نسب لابن خروف ووجهه ان الفعل في النداء يتعدى بنفسه و بدليل صحة اسقاطها ومعاقبتها للالف ورد بان الزيادة على خلاف الاصل والقول بانها متعلقة بيا ذهب اليه ابن جني جريا على مذهبه ان حرف النـداء اسم فعل وغيره لان في حرف النداء معنى الفعل ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في قوله * كان قلوب الطير رطبا و يابسا * والقول بانها متعلقة بالفـعل المحذوف ذهب اليه سيبويه واختاره ابن عصفور واعترض بان فعل النداء يتعدى بنفسه وأجيب بانه لما التزم اضمـاره ضعف فقوي ورد بان اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة واعترض أيضا بان اللام لا تدخل في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف وأجيب بانه لما ذكر ما هو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك حرف النداء عوض من فعـل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحـذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه وأجاب ابن أبي الربيـع بانه ضمن معـنى الالتجاء في نحو يالزيد لعمرو والتعجب في نحو يالـلدواهي (قوله فاشبه المنادى المضاف) ولان علة بنائه مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت المشابهة فاعرب على الاصـل (قوله واذا نعت جاز في نعته الجر الخ) أي ولا موضع رفع له لينعت بالرفع وقيل ان يا صار حكمها في النداء حكم العامل اذ البناء فيهما يشـبه الاعراب فلما دخـل الحرف لمعناه زال عمل يا لفظا وصار بمنزلة ما زيد بجبار فعلى هـذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر (قوله غالبا) من غير الغـالب فتحها معه اذا كان ضميرا غير ياء المتـكلم وقد يجر المستغاث له بمن لانها تأتي للتعليل كاللام كقوله

* يالرجال ذوي الالباب من نفر * كذا في التسهيل وقيد المسئلة في شرح الـكافية بالتعجب فقال وقد تغني من عن اللام الثانية اذا كان في الاسـتغاثة معنى التعجب وقال المصـنف في الحواشي الحق عنـدي ان ما بعد المستغاث اما أن يراد الخلاص منه أو يراد تخليصه مما نزل به أو مما يتوقع نزوله به فعلى الاول يصح المجيء باللام والمجيء بمن نحو يالزيد للظالم و يالزيد من الظالم وعلى الثاني يتعين اللام ومعنى يالزيد للظالم أدعوك له لتخلصنا منه (قوله متعلقة بمحذوف) أي بفعل محذوف تقديره ادعوك لفلان فالـكلام جملتان وقيل انها تتعلق بفعل النداء وذهب اليه ابن الضائع و رد بان فعل النـداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفا جر وقيل بحال محذوفة فالكلام جملة واحدة (قوله الا في المعطوف) اطلاقه شامل للعطف بغير الواو كالفاء وثم ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الاول في النجدة والاعانة (قوله يالـلكهول) عجز بيت صـدره * يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * والشاهد فيـه ظاهر (قوله لأمن اللبس) يفهـم منه ان الالتباس موجود فيما اذا كررت يا ووجهـه ان المستغاث له قد يلي حرف النـداء اذا حذف المستغاث ثم انه انما يحسن ماذكره هنا لو علل فتح لام المسـتغاث بخوف اللبس كما فعل غـيره (قوله يازيد العمرو) المنادى في هـذه الحالة مبني على الفتح وعبارة الـكافيـة وشرحها للجامي و يفتح أي يبنى المنادى على الفتح لالحاق ألفها أي ألف الاسـتغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها انتهـى وحينئذ فليس في تابـع هـذا

المنادى

ولا يجوز يالزيد العمرو (و) على الحالة الثالثة تقول يازيد لعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله (ألا ياقوم للعجب العجيب)
وللغفلات تعرض للاريب وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يالزيد لزيد أى أدعوك لتنصف من نفسك وأما
الندبة فهي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببا له نحو حملت أمرا عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بأمر الله ياعمرا
وقوله
فوا كبدا من حب من لا يحبني
ومن عبرات مالهن فناء
وهي من كلام النساء في الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف وأما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء الا حرفان وا وهي الغالبة فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم ان كان مفردا نحو وازيدو ينصب ان كان مضافا أو شبيها به نحو واعبد الله واضاربا زيدا ولك زيادة الالف في آخره وهي أكثر احواله واليها أشار بقوله (والنادب) أى يقول (وازيدا) بالف في آخره مفردا كان أو مضافا لظاهر نحو (وأمير المؤمنيا) أو لمضمر نحو (وارأساه) أو
شبيها بالمضاف نحو واطالعا جبلا أو مركبا نحو وامعدى كرباو يحذف لهذه الالف ماقبلها من ألف نحو واموسا أو تنوين في صلة أو غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو وا أبابكراه أو ضمة اعرابية أو بنائية نحو وامنذاه فيمن اسمه منذ أو كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه واحذاما فان أوقع حذف الضمة

المنادى الا النصب وبذلك صرح الجامى (قوله ولا يجوز يالزيد العمرو) لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين أثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما (قوله وقد يكون المستغاث الخ) أى تقريعا وتهديدا (قوله فهي نداء الخ) أى اصطلاحا وأما لغة فالتفجع على الميت وذكر خلاله الجميلة في زعم النادب ثم المراد انها نداء صورة لا حقيقة لما سيجيء (قوله أو حكما) كقول عمر رضي الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب واعمراه (قوله وقمت الخ) مثال المتفجع عليه (قوله وقوله فوا كبدا) مثال للمتوجع منه لكونه محل ألم ومثال المتوجع منه لكونه سبب ألم قوله

تبكيهم دهماء معولة * وتقول سلمى وارزيته

والرزية سبب التفجع (قوله ومن ثم لا يندب الا المعروف) فلا يندب النكرة فلا يقال وارجلاه خلافا لمن أجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمر واعمراه وأجيب بان النكرة هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال واعمراه ومقتضى كلامه في الاوضح ان العلم يندب وان لم يكن معروفا ثم هذا في المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة (قوله وحكمه حكم المنادى) فيه اشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك اذ لم يطلب اقباله بحرف مخصوص نائب مناب أدعو ومن ثم منعوا في النداء ياغلامك لان خطاب أحد الاسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك وتقدم سبب آخر لمنع ياغلامك (قوله وحكمه حكم المنادى الخ) يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء حكم ذلك القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى لما تقدم أنه لا يقع نكرة كما تقدم وللاشارة الى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ماقبله وأفهم كلامه انه اذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه وفتحه كقوله * وافقعسا وأين بني فقعس * (قوله واضاربا زيداه) مثله واثلاثا وثلاثيناه (قوله ولك زيادة ألف في آخره) أى مع آخره أى بعد آخره أو آخر ما اتصل به على ماسيأتي وظاهره سواء كان واوا أو ياء لكن أوجب بعضهم لحاق الالف مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير الحاق الالف في المستغاث وقد صرحوا هناك بانه حينئذ مبني على الفتح وقياسه أن يكون هذا أيضا مبنيا على الفتح وعلى هذا ليس في نعته الا النصب لكن الشاطبي جوز تقدير الضم مع ألف الندبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذ فليحرر المقام (قوله أو لمضمر نحو وارأساه) هذا على لغة من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالضم أو ياعبد بالفتح أو ياعبدا بالالف أما على لغة من قال ياعبدي بفتح الياء أو ياعبدي باسكانها فيقال في الندبة يارأسي بابقاء الفتح على الاول واجتلابه على الثاني (قوله من ألف) أى مقصورة غير منونة كما مثل فان كانت منونة كما في عصا فانك تحذف التنوين فتعود الالف المقصورة فتلتقي مع ألف الندبة فتحذف وتبقى ألف الندبة خلافا للكوفيين فانهم قالوا تبقى ألف المقصور ويستغنى بها عن ألف الندبة ويرده ان الطارئ يزيل حكم الثابت وان ألف المقصور جزء كلمة والف الندبة كلمة وان ألف الندبة اجتلبت لمعنى فحذفها لا يليق أما الممدودة فانها لا تحذف سواء كانت للتأنيث كحمراء أو لغيره كزكرياء (قوله نحو واموساه) لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة كذا في حواشي الاشموني للشهاب القاسمي وفيه ان المندوب المختوم بالالف مبني على الفتح كما هو التحقيق وينبغي ان يكون الفتح مقدرا على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الاواخر (قوله اعرابية) فتقول واقام زيداه (قوله كذلك) أى اعرابية أو بنائية (قوله واعبد الملكاه واحذاماه) الاول لما كسرته اعرابية والثاني لما كسرته بنائية وينبغي أن يكون المضاف اليه هنا أعني الملك معربا مقدر الجر ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وازيدا لانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو

أو الكسرة فى ابس ابقيا
وقلبت الالف ياء بعد
الكسرة نحو واغلامكى
وواوا بعد الضمة نحو
واغلامهوه واغلامكموه
لانك لو أبقيت الالف لاوهم
الاضافة الى كاف المخاطب
وهاء الغائبة والمثنى
(وذلك زيادة الهاء) بعد
ألف الندبة أو بدلها
(وقفا) نحو وازيداه
واغلامكيه واغلامكموه
لان الغرض مد الصوت
والتطويل وأفهم كلامه
أنها لا تزاد وصلا لانها تزاد
فيه ضرورة مضمومة
ومكسورة ومن ذلك قوله
ألا يا عمرو عمراه
وعمرو بن الزبيراه
وأجاز الفراء اثباتها فى
الوصل بالوجهين * ولما
فرغ من المفعول به شرع
يتكلم على المفعول الثانى
(و) هو (المفعول المطلق)
أى الذى يصدق عليه اسم
مفعول من غير قيد ومن ثم
قدمه الزمخشرى وابن
الحاجب على المفعول به
بخلاف بقية المفاعيل اذ
صدق المفعولية عليها مقيد
بالاداة (وهو المصدر

معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر والمنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره وألف الندبة لا تقتضى البناء على الفتح الا اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف اليه أو شبهه وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف قال الشهاب القاسمى عند قول الالفية وقائل واعبديا واعبدا ما نصه الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا هو مبنى لانه مضاف والمضاف لا يبنى فى النداء فليتأمل (قوله نحو واغلامكى) قياس ما ذكر فى عبد الملكا أن يكون غلام فى هذه الامثلة منصوبا وان الضمائر المضاف اليها فى محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديرى (قوله والمثنى) فان قيل لا ضمة هنا قيل هى مقدرة لان الواو مرادة ولذلك توجب الضم فى قولك غلامكم اليوم ردا للميم الى أصلها (قوله أو بدلها) أى الواو والياء (قوله الا يا عمرو الخ) هذا البيت من مجزو المضارع وتمامه مفاعيلن مفاعيلن فاعلاتن مرتين والجزء واسقاط جزأيه لا فرق بين كونهما العروض والضرب أو حشوين أو مختلفين كما هنا فانه حذف من الاول العروض ومن الثانى الحشو وتقطيعه ألا يا عم مفاعيلن روا عمرا مفاعيلن واعمر ب مفاعيلن ن الزبيراه فاعلاتن وبهذا ظهر ان الهاء التى لحقت المندوب الاول وقعت فى الوصل متحركة (قوله وأجاز الفراء الخ) قال المرادى هو عند الجمهور من اجراء الوصل مجرى الوقف قال الدمامينى وقد يقال أما ثبوتها فى الوصل فمناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف وأما كسرها أو ضمها فليس كذلك

(المفعول المطلق)

(قوله أى الذى يصدق عليه) أى لغة وأما اصطلاحا فيصح اطلاقه على كل من المفاعيل الخمسة وخصص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كفعلت وعملت وليس ما تخيله بالذى يوجب مخالفة الجماعة وبما تقرر من أن المراد صحة الصدق لغة اندفع ما فى المغنى من قوله وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى لان ذاك بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة وأيضا فما هنا باعتبار ما ينبغى وما هناك لا بهذا الاعتبار (قوله اسم مفعول) أى اسم هو لفظ مفعول فالاضافة بيانية والمراد هذه المادة التى هى ميم الخ وليس المراد باسم المفعول الذى يشتق من مصدر فعله للدلالة على من وقع عليه الحدث فان ذلك مقابل لاسم الفاعل وان لم يكن بلفظ مفعول وهو المراد بقولهم فى الفعل المتعدى ما يبنى منه اسم مفعول تام (قوله من غير تقييد) أى بجار حرف أو اسم لانه المفعول الحقيقى الذى أوجده فاعل الفعل المذكور وقد صرح السيد بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تأثيرا كان أو أثرا ولا يعنى بكونه مفعولا الا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور هذا وقيل انما سمى المفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف اليه أو لانه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الا وله مفعول مطلق بخلاف باقى المفاعيل وفيه نظر اذ الافعال الجامدة كنعم وعسى لا مصدر لها (قوله ومن ثم قدمه الزمخشرى الخ) يعنى انما قدماه لاجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك لكونه المفعول حقيقة كما مر آنفا فاسقط ما قيل ان فى كلام الشارح نظرا لانهما لم يقدماه لذلك بل لانه المفعول حقيقة (قوله اذ صدق الخ) لانها ليست مفعولا حقيقة وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان قلت من ضرورة صدق المقيد صدق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد مغير لمعنى لا بقيد فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس فى هذا المقيد معنى المطلق (قوله وهو المصدر) أى الصريح فلا يجوز أن يقع أن والفعل فى موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن اضربه لان أن تخلص الفعل الى الاستقبال

الفضلة) أي المستغنى عنه (المسلط عليه عامل) ينصبه (من) مادة (لفظه) وذلك (كضربت ضربا أو) عامل (من معناه) بان وافقه في المعنى ولم يكن من مادته وذلك (كقعدت جلوسا) ألا ترى أنهما متحدان في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده و بما بعدها نحو سمعت حديثك وقمت اجلالا لك وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا والا فللمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا والصافات صفا وأنت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم فعل محتمل للقليل والكثير ومبين لنوع عامله بان دل على هيئة صدور الفعل اما باسم خاص نحو رجع القهقرى أو باضافة كضربت ضرب الامير أو بوصف كضربت ضربا أليما أو بلام العهد كضربت الضرب أي الذي عهد ويسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتاء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين ومبين لعدد عامله بان دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا جاز تثنيته وجمعه باتفاق وأدرجه ابن مالك في التسهيل في المختص وجعل المفعول

والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم ولان أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر وأورد على الحد نحو كرهت كراهتي فان المنصوب مفعول به وأجيب بان الكراهة لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول نحو كرهت كراهة فهي مفعول مطلق أو بالاعتبار الثاني نحو كرهت كراهتي فمفعول به (قوله الفضلة) أي ليس جزأ من الكلام بان لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (قوله خرج بالفضلة) لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو الجملة فلا تقع مفعولا مطلقا وما قاله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رده في المغني وحديث الاخراج بالجنس في شهرته ما يغني عن التنبيه عليه (قوله نحو قيامك الخ) أي نحو قيام من ذلك وقس عليه ما بعده لانه خبر فليس فضلة وان حصل به بيان النوع ومثله ضربك ضربتان وان حصل به بيان العدد (قوله وجد جده) لانه فاعل فليس فضلة والاصل جد زيد جدا ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد فاسند الى الجد مجازا للملابسة بينهما وهو صدوره منه (قوله مؤكد لعامله) أي مقرر لمعناه وفائدته دفع توهم السهو أو التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما أي كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم لموسى فهو من قبيل التأكيد اللفظي كما صرح به ابن جني خلافا للابذي حيث قال انه ليس من التأكيد اللفظي بل مما يعني به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا يأتي التأكيد في المجاز وقوله

بكى الخز من روح وأنكر جلده * وعجت عجيجا من جذام المطارف

نادر لا يقاس عليه واجراء للمجاز مجرى الحقيقة مبالغة ويرده ان السعد صرح بان التأكيد اللفظي يرفع المجاز نحو قطع اللص الامير الامير وأقره السيد ومراده بقوله مؤكدا انه يجيء لمجرد التأكيد والا فالنوعي والعددي يفيدان التأكيد أيضا ولعله انما اقتصر فيهما على غير التأكيد لان الغالب عند افادة النوع والعدد أن يكون المقصود بالذات مجرد بيانهما (قوله ان كان) أي العامل (قوله والا فللمصدر) أي وان لم يكن العامل مصدرا بل فعلا أو وصفا فالمفعول المطلق مؤكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل و بعضهم أطلق ان المصدر مؤكد لعامله توسعا ومن العجب شرح كلام الشارح بكلام من أطلق والاعتذار عنه والتحقيق ما ذكره الشارح لانك اذا قلت ضربت ضربا فالتأكيد انما هو للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل قيل ويلزم أن يكون مثل ضربت ضربا في الزمن الماضي للتأكيد حقيقة (قوله نحو ضربت الخ) تمثيل لما قبله على غير الترتيب (قوله لانه بمثابة تكرير الفعل) أي والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابته وفيه اشكال لانه انما هو تأكيد للمصدر والمصدر يثنى ويجمع وقيل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مفهومه فان قلت فيجب ان لا يصح الاسناد اليه كما لا يصح الاسناد الى الفعل وأيضا مفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فاني يكون مفهومه مفهوم الفعل وأجيب بان المصدر يغاير مفهوم الفعل حقيقة ويتحد مع مفهومه اعتبارا من جهة أن الحدث هو الاصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد في اعتبار الحقيقة فلذا يصح الاسناد اليه و باعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا يجمع عملا بالاعتبارين (قوله محتمل للقليل والكثير) لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد وفيه بحث لان المصدر كسائر أسماء الاجناس في الدلالة على الماهية والفرد جميعا ألا ترى انه لو قال لا آكل أكلا كان عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر دالا على نفس الماهية المعراة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل التخصيص كما لا يقبله المصدر المفهوم من الفعل وانه لو قال ان أكلت ونوى أكلا دون أكل لا يعمل بنيته (قوله ومبين لنوع عامله) أراد به ما يدل على نوعه فقط أو في ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو ضربته جميع أنواع الضرب (قوله لعدد عامله) أي وحدته أو كثرته (قوله بان دل على مرات صدور الفعل) اضافة

مرات للجنس الصادق بالمرة والاكثر (قوله أمافعله) لايمتنع عمل الفعل فى مصدرين ولاثلاثة اذا اختلف معناها وفاقا للسيرافى وابن طاهر وان منع ذلك الاخفش والمبرد وابن السراج والاكثرون وفى البديع اذا قلت ضربت ضربا شديدا ضربتين كان ضربتين بدلا من الاول ولايكونان مصدرين لان الفعل الواحد لاينصب مصدرين فاما قوله

ووطئتنا وطأ على حنق * وطأ المقيد ثابت القدم

فلايكون الثانى فيه بدلا لانه غيره ولكنه بمعنى مثل وطئ المقيد أو على اضمار فعل (قوله أومصدر مثله) ينبغى أن يحمل المثل على المماثل ولو فى المعنى ليشمل نحو ايمانك تصديقا (قوله كعجبت من ضربك الخ) لم يمثل بقوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا لان جزاء وان كان بلفظ المصدر لكن معناه المجزى به لحمله على جهنم فالمعنى أن جهنم هى الشئ الذى تجزون به ولذا قال الكشاف وانتصب جزاء بما فى فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو باضمار تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور ولايخفى أن ذلك غير متعين لان المصدر قد يخبر به عن اسم العين من غير تأويل لقصد المبالغة على حد فانما هى اقبال وادبار (قوله وشرط الفعل التصرف) خرج به أفعل التعجب وليس وعسى وتبارك وقد يقال قوله وفعله بالاضافة أى فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعل له المصدر وذلك مفقود فى الجامد (قوله والتمام) خرج به كان وأخواتها فان الفارسى نص على أنها لاتنصب المصدر وان الخبر قام لها مقامه (قوله الدالة على الحدوث) خرج به أفعل التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر لقصور عملهما عن عمل الافعال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السببى وأفعل التفضيل انما يعمل فى الضمير الرفع وفى الظاهر فى موضع واحد وأما قوله * أما الملوك فانت اليوم ألأمهم * لؤما فلؤما منصوب بمحذوف (قوله وقد يحذف ناصب غير المؤكد) هو المبين للنوع أو العدد لانه يدل على معنى زائد على معنى فعله فاشبه المفعول به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله أنه لايجوز حذف عامله وبحث معه ولده وتحرير ذلك يطلب من شروح الالفية ويشهد للحذف قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق أى يمسح مسحا (قوله جوازا) أى حذفا جائزا أو ذا جواز (قوله لقرينة حالية أومقالية) أى وقت حصول قرينة فاللام للتوقيت كقوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل والقرينة الحالية ويقال لها المعنوية ما مرجعها الى المعنى من مشاهدة أو غيرها واللفظية ما مرجعها الى اللفظ (قوله كقولك للقادم) أى فالقرينة حالية وقوله أو لمن قال أى فالقرينة مقالية (قوله خير مقدم) أى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما أضيف اليه (قوله ووجوبا سماعيا) أى حذفا واجبا أو ذا وجوب سماعيا موقوفا على السماع لاقاعدة له (قوله وحمدا وشكرا) اعترض بانهم قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وأجيب بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبان وجوب الحذف عند البعض وبانه عند ذكر الفعل يكون خبر الانشاء والكلام عند قصد الانشاء وعنده يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث ذكر أحدهما ترك الآخر (قوله وقياسا فى مواضع) أى حذفا قياسا أو ذا قياس يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل (قوله نحو فاما منا) أى من كل ما يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله فى طلب أو خبر والمراد بعاقبة الطلب والخبر الفوائد التى تترتب عليهما وتأتى على أثرهما فالطلب كالآية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر من المصادر والخبر كقول الشاعر

لأجهدن فاما درء واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

واحتمال كون منا وفداء مفعولا له للشد لايطوى هذا القسم لعدم الاحتمال فى وهبتك الفا فاما اعانة واما اكراما اذ لايصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل واحترزوا بقيد القبلية عن نحو اما يتأدبن زيد بالضرب تأديبا أو يهلك هلاكا كاما ضربه فلايجب الحذف فيه وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلا لعاقبة مفرد نحو لزيد سفر فاما صحة أو بغتم اغتناما وجعل المصنف فى الاوضح كابن الناظم هذه الامثلة من الآتى بدلا من اللفظ بفعله فهل اعتبار البدلية واجب فيها يتوقف عليه

المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى المختص قسمان معدود وغير معدود وناصبه اما فعله أو وصفه كامر أو مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة على الحدث وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازا لقرينة حالية أو مقالية كقولك للقادم أو لمن قال سأقدم عليك خير مقدم أى قدمت ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا فى مواضع نحو فاما منا بعد واما فداء

وجوب حذف العامل فيه نظر ومقتضى ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفى جعل المفعول المطلق تفصيلا مسامحة بمعنى ان له دخلا فى التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض المفصل (قوله وأنت سيرا سيرا الخ) أى من كل مصدر مستمر للحال لا منقطعا ولا مستقبلا كما نص عليه سيبويه ولم يشترطه المصنف كابن مالك مكررا أى ذكر مرتين فاكثر أو محصورا بالا أو بانما وعامله خبر عن اسم عين وان دخلت عليه النواسخ نحو ان زيدا سيرا سيرا قال الرضى ويجوز أن يكون ما كان زيد الا سيرا من هذا ومقتضى كلام ابن مالك فى شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب وحينئذ ففى مفهوم اسم العين تفصيل فليتأمل (قوله وهذا ابنى حقا الخ) أى من كل مصدر مؤكد لنفسه أى لمثله لان الشئ لا يؤكد نفسه وهو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه كالمثال الثانى فان الجملة نص فى الاعتراف لا يحتمل لها غيره أى مما يضاده ويقابله أو لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره مما يضاده كالمثال الاول فان الجملة تحتمل عقلا الباطل والكذب وبهذا التقرير اندفع ما قيل ان أريد أن الجملة فى المؤكد لنفسه لا تحتمل غير معناه مطلقا فممنوع اذ تحتمل المجاز أو لا تحتمل غير معناه حقيقة فالمؤكد لغيره كذلك اذ احتمال هذا ابنى لغير معناه عقلى ليس مدلولا للفظ هذا وفى وقوع المصدر فى هذا المحل لغير التأكيد كالنوع نحو أن يقال له على ألف درهم اعتراف زيد فيجوز تثنيته وجمعه حينئذ نظر ولا يبعد صحة وقوعه كذلك فليحرر النقل واعلم أنه لا يجوز فى هذين المصدرين التقدم خلافا لمن أجازه واستدل بقولهم أحقا زيد منطلق وأول على أن حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أى أفى حق نص عليه سيبويه ولا التوسط كما يفهم من التسهيل وأجازه الزجاج نحو زيد حقا أخوك وان التقدير فى هذا ابنى حقا أحق حقا أو حق حقا من حق اذا ثبت ووجب ويجوز أن يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها الا انها تحتمل البنوة والتبنى ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أى قولا حقا لما قاله الرضى من أن جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول أو ما فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ثم قال فتقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر مفعولا مطلقا القلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقوله (قوله وهو اسم الحدث الجارى الخ) أى اللفظ الدال على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمنا كالجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرها والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره كما قال العصام والاوردان اللون قائم بغيره وليس حدثا سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر كالطول والقصر وبالجريان على الفعل اشتماله على حروفه لفظا أو تقديرا فما ليس له فعل كالعالمية و يلا لا يسمى مصدرا بهذا المعنى وان سمى مصدرا بمعنى آخر وخرج بهذا القيد اسم المصدر فعلى هذا هو اسم للمعنى لا للفظ المصدر والا خرج بقوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس علما اسم الحدث اذا كان علما مثل فجار وحماد وأما المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فالحق انه مصدر وتسميته فى بعض الاحيان اسم مصدر بطريق المجاز (قوله عن المصدرية الخ) لو قال عن المصدر الى ما هو جار مجراه كان أولى (قوله على المصدر) أى معناه الذى هو الحدث وفى قوله وقد ينوب عنه الخ اجمال تفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه ومشاركه فى المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقى (قوله اسم الآلة) أى اللفظ الدال على آلة الفعل ويشترط أن يكون آلة للفعل عادة فلا يجوز ضربته عمودا لانه لا يعهد كون العمود آلة للضرب وقضية ذلك جواز ضربته حجرا لان الحجر عهد الرمى به ولا رميته آجرة لان آجرة لم تعهد للرمى (قوله وأقيم ما بعده مقامه) أى فاعطى ماله من اعراب وافراد أو تثنية أو جمع تقول ضربته سوطا وسوطين واسواطا (قوله واسم العدد) أى واللفظ الدال على عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له وذلك اما عدد صريح مميز بالمصدر كما مثل أو غير مميز نحو ضربته ألفا (قوله ما دل على كلية أو بعضية) اشارة الى أنه لا يختص بكلمتى كل وبعض كما يوهمه كلام

وأنت سيرا سيرا وما أنت الا سيرا وهذا ابنى حقا وله على ألف عرفا وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل وليس علما وقد ينفك عن المصدرية الى ما هو جار مجراها كما أن المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر (غيره) فينصب على أنه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر فما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة (كضربته سوطا) أى ضربته بسوط فحذف الجار والمصدر وأقيم ما بعده مقامه أو اسم العدد نحو (فاجلدوهم ثمانين جلدة) أى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين للنوع ما دل على كلية أو بعضية مضافا للمصدر نحو (فلا تميلوا كل الميل) أى ميلا كل الميل (و) لو تقول علينا بعض (الاقاويل) ومما ناب عن المؤكد ما شاركه فى مادته وهو ثلاثة

اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله أنبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل فى الاوضح مما ناب عنه مارادفه نحو أحببته مقة وفرحت جذلا (وليس منه) أى من النائب عنه صفته كرغدا فى قوله تعالى (فكلا منهما رغدا) وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور دون المصدر فى قولهم سير عليه طويلا فدل ذلك على أنه حال لامصدر والا جاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه فى الاوضح تبعا لابن مالك (و) الثالث من المفاعيل

الاوضح فدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو لا تظلمون نقيرا ولا تضرونه شيأ وضربته يسير الضرب فلا حاجة الى زيادة بعضهم كمتى ما الشرطية والاستفهامية نحو ماشئت فقم أى أى قيام شئت فقم ومثله فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ونحو ما تضرب زيدا أى أى ضرب تضرب ومثله ما أغنى عنى ماليه (قوله اسم مصدر) قيده فى التسهيل بغير العلم احترازا من نحو حماد علما للحمد فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل وأورد على ذلك سبحان فانه اسم مصدر علم على التسبيح وقد استعمل مؤكدا لعامله المحذوف وقد يجاب بمنع علميته وهو رأى ابن مالك (قوله والله أنبتكم من الارض نباتا) تبع فى جعله مثالا لما ذكر الاوضح وجعله النحاة مثالا لاسم العين وقد يجمع بينهما بان النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسما للشئ النابت ويجوز أن يكون مثالا لما ناب فيه مصدر فعل آخر كالمثال الذى بعده خلافا للناصر اللقانى فقد صرح السفاقسى فى قوله تعالى فاخرجنا به أزواجا من نبات شتى بان النبات مصدر سمى به النابت كما سمى بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال نبت البقل نباتا قال الشاطبى وعن سيبويه أن نباتا فى الآية مصدر جار على غير الفعل فكان نائبا عن انباتا (قوله ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا) وذلك لان تبتيلا مصدر لبتل لا لتبتل ومصدر تبتل تبتل فناب تبتيلا عن تبتلا لان معنى تبتل بتل نفسه فجىء به على معناه مراعاة لحق الفواصل وظاهر كلامه ان النائب فى جميع الاقسام المذكورة منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقى ان لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ماليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ماليس جاريا على فعل أصلا فنحو الغسل والوضوء والعطاء ليس كذلك لجريانها على غسل ووضوء وعطى أى أخذ الا أن يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص لبعض الحروف التى فى فعله (قوله وجعل فى الاوضح الخ) هو مذهب المازنى والمبرد والسيرافى واختاره ابن مالك قال الرضى وهو أولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه ومذهب سيبويه ان المصدر منصوب بفعله المقدر وهو منقول عن الجمهور والتقدير أحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا والمقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة والجذل بذال معجمة وبفتحتين مصدر جذل بكسر الذال * (تتمة) * مما ينوب عن المصدر أيضا ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا وهل هو نائب عن مصدر مؤكد أو نوعى انظر التصريح واسم الاشارة يشار به الى المصدر كضربته ذلك الضرب ولا يشترط جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدر خلافا لابن مالك فى اشتراطه ذلك وتخطئته من جعل قول المتنبى * هذى برزت لنا فهجت رسيسا * على انه أراد هذه البروزة وعلله بان مثل ذلك لا تستعمله العرب لان من كلام العرب ظننت ذلك يشيرون للظن ولذلك اقتصروا عليه والوقت كقوله * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * بنصب ليلة نيابة عن المصدر والتقدير اغتماضا مثل اغتماض ليلة الارمد فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلاة العصر واسماء اعيان على خلاف فى ذلك يقال تربا وجندلا فى معنى تربت يداه اى لا اصابت خيرا والترب التراب والجندل الحجارة قال سيبويه جعله بدلا من قولك تربت يداك فانتصاب تربا وجندلا عند الشلوبين وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول تربا لك كما تقول سقيا لك والاصح وهو ظاهر كلام سيبويه انهما منصوبان على المفعول به والتقدير الزمك الله تربا وجندلا والهيئة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية (قوله وانما هو حال من المصدر الخ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه أى فكلا الاكل (قوله بدليل اقامتهم الخ) زاد فى المغنى وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وقال وعندى فيما احتجوا به نظر أما الاول فلجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف فى توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعانى مجاز واسقاط الخافض مجاز ويوضحه انهم يقولون ذلك فى صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا

الزمان قالوا طو يلا بالنصب لماذكرنا وأما الثانى فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وألناله الحديد أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات ومما يقدح فى قولهم مجىء نحو قولهم اشتمل الصماء أى الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه انتهى ومراده بقوله انهم لا يجمعون بين مجازين أنهم لا يجمعون بينهما فى كلمة واحدة مع استقلال كل منهما بارادة كالفضلة قليلا فيما مثل به ولتقدمها وحذف موصوفها في ينقض كلامه بنحو أحيا الارض شباب الزمان قال الدمامينى ولا حاجة لما أجاب به الشمنى مما هو فى محل المنع كما حررنا ذلك فى رسالة بديعة سميناها احكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز بينا فيها ما وقع لفضلاء العصر من الوهم فى هذا المقام وحررنا فيها ان اقسام تعدد المجاز أربعة * الاول ان يجتمعا فى كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منعه فالعجب للدمامينى من ايراده * الثانى أن يجتمعا فى كلمة من جهتين مختلفتين وفى الحقيقة انما اجتمع فيه جهتا المجاز وأمثلته كثيرة * الثالث أن يجتمعا فى كلمة ويكون أحدهما مبنيا على الآخر ويعبر عنه بالمجاز فى المرتبتين قال الفنرى وهو غير عزيز وقد أوردنا منه فى رسالتنا أمثلة وذكر منه أمثلة فى الاساس عنون عليها بقوله ومن مجاز المجاز * الرابع أن يجتمعا فى كلمة وتكون ارادة كل مستقلة وهذا ادعى السعد الاتفاق على بطلانه وفى جمع الجوامع تصحيح وقوعه وهو الذى أراده ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله ويوقع لاجله) أى بأن يكون هو المقصود من الفعل وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون الفعل كما فى قعدت عن الحرب جبنا أو تأخر كما فى جئتك اصلاحا لحالك فان قلت من أمثلة المفعول له ضربته تأديبا مع ان الضرب سبب التأديب وعلته فكيف يكون التأديب سببا وعلة للضرب قلت الضرب علة فى ايجاد التأديب وتصور التأديب وتعقله سبب فى الاقدام على الفعل الذى هو الضرب فالوجه الذى كان به سببا غير الوجه الذى كان مسببا فالجهتان مختلفتان قال الرضى واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تأديبا وأعطيته مكافأة فليس هنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركان فى زمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى أدبته بالضرب وكافأته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة فالعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هى أثره أى ضربته لتأدبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل والزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان قومته من زيغه * لم يقم التثقيف منه ما التوى

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث فى الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى وفيما ذكره نظر لانا نمنع ان التأديب عين الضرب لان التاديب يحصل الادب وما يليق بالشخص أو احداث التأديب والضرب سبب ذلك ووسيلته كالشتم وأيضا فلم منع تاهبت السفر (قوله وهو المصدر) لا يرد عليه أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد لانه مؤول فانظر المغنى والاوضح (قوله الفضلة) أى ليس جزأ من الكلام بان لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (قوله قد شاركه الخ) حال من المعلل فمحله النصب والرابط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود الى المعلل وضميره المنصوب يعود على الحدث كما أشار اليه الشارح ويجوز أن يكون نعتا للحدث والرابط فاعل شارك اذ هو على هذا ضمير يعود الى الحدث وضميره المنصوب يعود على المعلل والظاهر ان معنى تشاركهما فى الزمان كون أول زمان المصدر يعقب آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث فى بعض زمان الحرب بدليل جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة وأول زمان الاصلاح

(المفعول له) أى الذى يفعل له فعل ويوقع لاجله (وهو المصدر) القلبى الفضلة (المعلل) بكسر اللام أى الواقع علة (لحدث) قد (شاركه) المعلل (وقتا وفاعلا) أى فى الزمان

والفاعل سواء كان باعثا وغاية (كقمت اجلالا لك) أم باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا فاجلالا مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية له وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترط فيه أن يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وخرج به غيره كما سيأتي وبالقلبي نحو جئتك قراءة العلم كما اعتمده في الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره وخالف في هذا الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد أي لتضربه ويؤخذ منه أنه لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا وبالفضلة نحو حصل لي رغبة في الخير وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتي (فان فقد المعلل) لحدث عامله (شرطا) مما اشترط له التعريف (جر) وجوبا (بحرف التعليل) وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفي والكاف والظاهر أنهم أرادوا بالشرط ما لا بد منه والا ففيه نظر ففاقد المصدرية (نحو خلق لكم) فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة أي لاجل هرة وفاقد الاتحاد في الفاعل (نحو) (واني لتعروني لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر

وايقاع الهدنة لا يلزم أن يكون هو آخر زمن المجيء والشهود بل الغالب انه يعقبه ان لم يلزم ولا يبعد أخذا من النظائر الاكتفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس بالتنزيل مبالغة ولا يشكل على هذا ما صرحوا به في * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * من اختلاف زمن النوم وزمن نضو الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لانا لا نسلم الاتصال المذكور بل نفس النوم منفصل قطعا عن نزع الثياب كما هو معلوم ثم لا فرق في المشاركة في الفاعل بين اللفظية كضربته تأديبا والتقديرية كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعل الزمخشري نصب ذلك على الحال (قوله سواء كان باعثا وغاية) أي سواء كان باعثا من حيث الوجود الذهني وغاية من حيث الوجود الخارجي فالجهتان مختلفتان (قوله وانما اشترط فيه أن يكون مصدرا الخ) قال الجامي وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها انتهى (قوله والعلل انما تكون بالمصادر الخ) أي غالبا فلا يرد والارض وضعها للانام ونحوه (قوله وبالقلبي نحو جئتك قراءة للعلم الخ) قال الرضي وشرط بعضهم كونه من أفعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان أراد وجوب تقديم الحامل وجودا فممنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف أي ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا أيضا فجواز جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا وعسلا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر فنقول المفعول له على ضربين اما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما أن يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا (قوله ويؤخذ منه) أي من اجازته هذا المثال لا من عدم اشتراط كون المصدر قلبيا اذ لا يلزم من كونه غير قلبي اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئتك قراءة العلم وما مثل به الرضي وبهذا ظهر ان ما نقله في التصريح عن الشاطبي من ان اشتراط اتحاد الفاعل يغني عن اشتراط كونه قلبيا ليس ظاهرا فتدبر (قوله ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما) استثنى أبو حيان تبعا لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل أن وأن اذا نابتا عن المصدر تقول جئتك أن زيدا يكرمني وجئتك أن يكرمني زيد وجئتك الساعة ان وعدتك أمس ويحذف معهما حرف الجر أيضا قال المرادي في شرح التسهيل يجوز في كي اذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له لانها اذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أن وأن وهل تجري ما المصدرية مجرى أن وأن في جواز حذف الحرف نحو أزورك لما تحسن الي أي لاحسانك قال الشيخ أثير الدين لا أعرف في ذلك نصا عن أحد (قوله جر وجوبا بحرف التعليل) أي عند من اعتبر ذلك الشرط (قوله وهو من الخ) قال المصنف في شرح اللمحة حروف السبب سبعة اللام نحو هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا والباء نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفي نحو لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم أي بسببه ومن نحو الذي أحلنا دار المقامة من فضله أي بسبب فضله لا باعمالنا وهذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة والكاف نحو واذكروه كما هداكم أي لهدايته اياكم وكي نحو جئتك كي تكرمني وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري انتهى وهذا قد ينافي ما سبق في أن وأن وصلتهما وكي وما سيأتي من التمثيل باذكروه كما هداكم الا أن يقال المراد انها لا تدخل على ما استوفى الشروط وما ذكر لم يستوفها فلا يكن من المفعول فليتامل ومما يفهم التعليل عن نحو بتاركي آلهتنا عن قولك (قوله فالمخاطبون علة للخلق) في هذه العبارة حزازة قال الجلال الدواني اعلم أنه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع ولكن لا شيء فيها باعث له على الفعل وان كانت معلومة له تعالى كما أن من يغرس غرسا لاجل الثمرة يعلم ترتب

فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف وفاعل العرو الهزة والذكرى هو المتكلم لان المعنى

لذكرى اياك فلذلك جر
باللام والهزة هي النشاط
والارتياح ومثله نحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا
عليهم طيبات أحلت لهم
واذكروه كما هداكم وفاقد
الاتحاد في الوقت نحو
(فجئت وقد نضت لنوم
ثيابها) * لدى الستر
الالابسة المتفضل
فالنوم علة لخلع الثياب
ولكن وقتهما مختلف
فوقت الخلع سابق على
وقت النوم فلذلك جر
باللام ونضت بتخفيف الضاد
المعجمة من النضو وهو
الخلع ولبسة بكسر اللام
هيئة من اللبس والمتفضل
هو الذي يبقى في ثوب واحد
ومثله نحو كلما أرادوا أن
يخرجوا منها من غم أي
لاجل الغم واعلم أن هذه
الشروط معتبرة لجواز
النصب لا لوجوبه وتعينه
حتى ان المستوفي لجميعها
يجوز فيه أن يجر بحرف
التعليل كما قال في الالفية
وليس يمتنع * مع الشروط
سواء كان مجردا من أل
والاضافة أم مضافا أم محلى
بال لكن الارجح في الاول
النصب وفي الثالث الجر
ويستويان في الثاني (و)
الرابع من المفاعيل
(المفعول فيه) وهو المسمى
ظرفا (وهو ماسلط عليه
(عامل) بنصبه من فعل
أو شبهه وان لم يكن واقعا فيه
(على معنى في) الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في

المنافع الاخر على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع باغصانه وغيرهما والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ماسوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والآيات والاحاديث الموهمة بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح اذا تيقنت ذلك كله علمت ان ماقاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك وأما تعميمه بانه لايخلو فعل من أفعاله عن غرض فمحل بحث وكلام غير منخول فانه ان أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شئ من أفعاله وأحكامه كذلك غاية الامر أن بعضها مما يظهر علينا وبعضها مما يخفى الا على الراسخين المؤيدين بنور من الله (قوله ونضت بتخفيف الضاد) قال الجوهري نضا ثوبه أي خلعه وأنشد البيت ثم قال ويجوز عندي تشديده للتكثير (قوله لا لوجوبه وتعينه) لو اقتصر على أحدهما كفى وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب لانه أوضح فيفسر ماقبله (قوله يجوز فيه أن يجر بحرف التعليل) قال في الارتشاف ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان الا على جهة البدل أو العطف سواء جرا بحرف السبب أو أحدهما أم نصبا فاما قوله تعالى الا تذكرة لمن يخشى فمنصوب بفعل مضمر انتهى ولعدم جواز تعدد المفعول له منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني ان عصريا له قال في تفسير قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت من متعلقة بحذر أو بالموت لا بيجعلون لئلا يتعدد المفعول له من غير عطف واعترض عليه في اعرابه ثم قال وقد أجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني مقيد بالاول والمطلق والمقيد غيران فالعامل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ انتهى أقول هذا يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ماذكر من تسمية المجرور بالحرف مفعولا له هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب ومذهب الجمهور ان المجرور بالحرف مفعول به بواسطة الحرف صرح به عقيل هنا والجامي في المفعول فيه بقي ان بعضهم قال ان من تعدده على وجه العطف قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وان فقد الشرط في الاول لان قوله لتركبوها بتقدير ان تركبوها وهو علة لخلق المذكورات وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم وأما الثاني فلم يفقد فيه الشرط لان فاعل الخلق والتزيين هو الله جل جلاله ولا يخفى أن ماذكر من فقد الشرط في الاول انما يأتي على ماتقدم عن أبي حيان تبعا لابن مالك فتفطن *(خاتمة)* يجوز تقديم المفعول له كما في قوله

فما جزعا ورب الناس أبكي * ولا حرصا على الدنيا اعتراني

وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطي من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك كازهدا ذا قنع لانه مع الجر ليس مفعولا له كما مر نعم يدل له نحو برهم في قول الناظم ترحما أن يكون مفعولا له ومنع ثعلب تقدمه مردود بالبيت المتقدم وبقوله * وما شوقا الى البيض أطرب * ومحل التقديم مالم يكن العامل معنويا راجع شرح الشواهد للمصنف

(المفعول فيه)

(قوله ماسلط عليه الخ) أي باطراد بان لا يختص التسلط بعامل فخرج نحو دخلت الدار اذ لا يقال صليت الدار ويستثنى من الاطراد ماصيغ من مصدر عامله وينبغي أن يستثنى أيضا المقادير اذ لا يعمل فيها الا ما دل على حركة لا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا ولذا ذهب السهيلي الى ان نصبها على المصدرية وأسقط بعضهم قيد الاطراد لان نحو دخلت الدار منصوب على التوسع ولم يتضمن معنى في فهو خارج بقوله على معنى في فتدبر (قوله بنصبه) بين به ان معنى سلط عليه عامل نصبه عامل وبذلك اندفع ما يقال لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه وقد يستفاد ذلك من قوله على معنى في لان غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وان كان قابلا لذلك (قوله من فعل أو شبهه) بيان لعامل اذ كان مبهما شاملا لكل عامل وان لم يكن

واقعا فيه نحو ما صمت يوم الخميس (قوله لما تقدم) من أن تسلطه على المفعول به لوقوعه عليه وعلى المفعول
لاجله لوقوعه لاجله وعلى المفعول المطلق لانه نفسه (قوله كما في نحو يخافون يوما) من نحوه ارجعوا وراءكم
فوراءكم اسم فعل معناه ارجعوا وانما جمع بينهما تأكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد
عامله وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع فى الوراء والرجوع لا يكون
الا فى الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك قاله جماعة ورده السمين بجواز كونه
ظرفا اذ المعنى ارجعوا الى الموقف الذى أعطينا فيه نورا والتمسوا فيه نورا مع من يقتبس أو الى الدنيا
فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى ويرد أيضا بان
الظرف قد يكون للتأكيد (قوله بل مفعولا) كذا فى النسخ بنصب مفعولا والصواب بل مفعول برفعه
الا أن يتكلف ويقدر بل يكون مفعولا به (قوله لوقوع الفعل عليه لا فيه) لانه ليس المراد أن الخوف
واقع فى ذلك اليوم والعلم واقع فى ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس
ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولانه تعالى لا يكون فى مكان أعلم منه فى مكان لكن هذا مبنى على
تصرف حيث وهو كما فى التسهيل نادر فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه ولهذا قال الدمامينى فى حواشى المغنى ولو
قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى
ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتى رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل والصلاحية
للارسال ولستم كذلك انتهى واعترض بانه بعيد لانه يقتضى حذف المفعول والموصول الذى هو صفته
وبعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما مر انه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شىء فيه وفى البحر ما أجازوه
هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو لان النحاة نصوا على أن حيث
من الظروف التى لا تتصرف ونصوا على أن الظرف الذى يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك
امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذى يظهر لى اقرار حيث على الظرفية
المجازية على تضمن اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته أى هو
نافذ العلم فى الموضع الذى يجعل فيه رسالته فالظرفية مجازية قال السفاقسى تعقبه حسن بحسب ما نص عليه
حذاق هذه الصناعة من أن حيث لا تتصرف وأما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر أنفذ
لانه يقتضى انه أنفذ فى هذا المكان دون غيره قال الشمنى وأقول فى كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله أى
هو نافذ العلم فانه ظاهر فى أن مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقسى ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع
لعمل أعلم فى الظرف والذى يظهر لى أنه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم
الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام فى هذا الموضع الدليل القاطع (قوله وناصب
حيث الخ) سكت عن ناصب يوما والظهور أنه يخافون (قوله لا ينصب المفعول به اجماعا) كذا فى الاوضح وفيه
نظر فانظر التصريح (قوله بيان لما) أى هذا وما بعده بيان لجنس الحد الذى هو ما اذ كان مبهما الصلاحيته
لكل ما لا يعقل والظاهر انه أراد باسم الزمان والمكان ما دل على الزمان أو المكان بالوضع أو بغيره حقيقة
أو حكما فان أرباب هذه الفنون يتسامحون فى التعاريف فلا يرد عليه ما زاده فى الاوضح من قوله أو اسم
عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه أو يقال انه تعريف بالأخص أو ان المقصود تعريف المفعول فيه
اصالة وما زاده فى الاوضح من قبيل النائب ويوافق ذلك ما صنعه فى المفعول المطلق واليه يرشد قول الالفية
وقد ينوب عن مكان مصدر فتدبر الا انه يبعده ان المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما صنع فى
المفعول المطلق ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا فى كلام الاوضح حيث لم يعرف المفعول
المطلق بما يشمل النائب عنه أو يجعل ما أدخله فى تعريف المفعول فيه من أسماء العدد ونحوها نائبا (قوله
والمختص بخلافه) أى ملتبس بمخالفته للمبهم فى معناه ولو أسقط الباء لكان أوضح وأخصر (قوله كأسماء
الايام) كالسبت والاحد وكأسماء الشهور والصيف والشتاء وما اختص من الازمنة بصفة أو اضافة

لما تقدم كما فى نحو يخافون يوما الله أعلم حيث يجعل رسالته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه وناصب حيث يعلم محذوفا دل عليه أعلم لا هو لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله (من اسم زمان) بيان لما ثم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله (كصمت يوم الخميس أو حينا أو أسبوعا) فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التأكيد المعنوى لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كأسماء الايام قال المرادى وأما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى وعبارة المصنف فى الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين فمعدود أو لهما فمختص معدود كأسماء الشهور وغير

أودخول أل عليه (قوله وهو الربيعان ورمضان) أي فلا يضاف اليها الشهر وفي المطلب ان رجبا مثلها وليس كذلك ونظم ذلك فقال ولا تضف شهرا الى اسم شهر * الالما أوله الرا فادر

واستثنى منها رجبا فيمتنع * لانهم فيما رووه ما سمع

وكأن وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تقتضي خلافه لانهم يفرون من اجتماع المثلين كما يشهد به الادغام الكبير لابي عمرو وأن لفظ ربيع مشترك بين اسم الشهر بن واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الاربع وانه وردان رمضان من أسماء الله تعالى فاضيف شهر اليهما للفرق ودفع اللبس وأما قوله عليه الصلاة والسلام من صام رمضان فشاذ أواعتمد على القرينة وهي صام كما هو أحد الاقوال الثلاثة التي ذكرها النووي (قوله بالجر) أي عطفا على اسم زمان (قوله مطلقا) أي مبهما كان أو مختصا (قوله الاما كان مبهما) لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى الى المبهم من أسمائه والمختص ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد الى كل أسمائه بل الى المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة والى المختص الذي اشتق من اسمها اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ (قوله وهو ما يختص بمكان بعينه) دخل في عمومه داخل وخارج وجوف وباطن وظاهر ونحوهن اذا أريد بشيء من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز انتصابه على الظرفية بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن (قوله الجهات الست) أي أسماؤها ففي الكلام حذف مضاف أو المراد بالجهات أسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه ان الجهات صارت حقيقة في أسمائها (قوله وعكسهن) بالجر (قوله وسميت الجهات الخ) وأسماؤها أكثر من ست اذ منها قدام وخلف وذات اليمين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطفا على الجهات أي ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على أمام أي ونحو أمام (قوله كعند) هي اسم لمكان حاضر أو قريب فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني نحو ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا وقد تفتح فاؤه وقد تضم ولا تقع الا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن وعنها الغز الحريري بقوله

وما منصوب أبدا على الظرف * ولا يخفضه سوى حرف

وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى (قوله ولدى) هي لغة في لدن والصحيح انها مرادفة لعند فتكون للقرب الحسي نحو اذا القلوب لدى الحناجر والمعنوي نحو قولك لديه علم وتقلب ألفها ياء مع الضمير في لغة الجمهور وهي معربة والظاهر ان اعرابها مقدر على الياء نصبا أيضا وتفارق لدى عند من أوجه ذكرها في المغني والاوضح (قوله وثانيها المقادير الخ) زعم السهيلي ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لانه لا يقدر بفي ولا يعمل فيه الا ما كان في معنى الحركة فلا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكأن سرت خطوة مصدر فكذلك ميلا ونحوه (قوله من مصدر عامله) قدر لفظ مصدر ليوافق ما هو المختار من أصالة المصدر لكنه لا يتناول ما اذا كان العامل مصدرا فادراج الشارح له في الامثلة محل نظر (قوله فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي) صرح في المغني في النوع الرابع من الجهة السادسة بانهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر قال والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وبذلك جواب أبي حيان عن رد أبي علي قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد أن كل ظرف بانه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما حيث قال اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد وظاهر كلام الرضي عدم اشتراط ذلك أنظر حاشية الاوضح للعفيفي ومثل في مافي معناها وهو باء

ما أضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين (أو اسم مكان مبهم) بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا القيد يشعر بان اسم الزمان ينصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما (وهو) ثلاثة أقسام أحدها (الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن) أي وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات (ونحوهن) في الابهام (كعند ولدى) وناحية ومكان (و) ثانيها (المقادير) أي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل (و) ثالثها (ما صيغ) أي اشتق (من مصدر عامله) المسلط عليه (كقعدت مقعد زيد) ورميت مرمى عمرو ووقفت مقام خالد وأنا قائم مقامك وسرني جلوسي مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة

من أسماء المكان كصليت فى المسجد وأقمت فى الدار وأما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا وشذ قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ان قدر عامله مستقرا أو نحوه فان قدر قعد فى المقعد وزجر فى المزجر فلا شذوذ وما أفهمه كلامه من أن المقيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور نظرا الى أنه لا يختص ببقعة معينة وبعضهم جعله قسيما له نظرا الى أنه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور وما أفهمه أيضا من أن ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالف لما فى الاوضح والجامع والشذور من أنه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية وصححه أبو حيان وعكس جاله فى الالفية عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازا الدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا كما اذا وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا

(و) الخامس من المفاعيل (المفعول معه) أى الذى يفعل معه فعل وأخره للخلاف فى كونه قياسا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع فى القرآن بيقين (وهو اسم فضلة) واقع بعد واو أريد بها التنصيص على المعية) حالة كونها (مسبوقة بفعل) ولو تقديرا (أو) اسم (مشتمل على ما فيه حروفه) أى الفعل (ومعناه) فالاول (كسرت والنيل و) الثانى (أنا سائر والنيل) والناقة متروكة وفصيلها الاسم فخرج بالاسم غيره نحو لا تنه عن خلق وتأتى مثله بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد

الظرفية نحو صليت بالمسجد (قوله من أسماء المكان) أى المختصة وهى ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد وكذا يتعين الجر بفى مع ضمير الظرف مكانيا أو زمانيا مبهما أو غير مبهم وأما قوله فيوما شهدناه فشاذ (قوله توسعا) أى باسقاط الجار واجراء القاصر مجرى المتعدى وهذا مذهب الفارسى واختاره جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره فنصب على الظرفية قيل وهو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب وقيل انه مفعول به صريحا الا على اسقاط الخافض ودخل يتعدى بنفسه وبحرف الجر وأكثرية الامرين فيه تقتضى انهما أصلان وهو مذهب الاخفش (قوله وشذ قولهم هو منى مقعد القابلة الخ) أى فلا يرد نقضا على اشتراط أن يصاغ من مصدر عامله (قوله وهو ظاهر عبارة الشذور) قال فى شرحه وحقيقة القول فيه ان فيه ابهاما من جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصا من جهة دلالته على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية) عبارته فيه وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيا الا ما كان مبهما أو مشتقا من اسم الحدث الذى اشتق منه عامله الخ ولا يخفى ان مجلس زيد مثلا وان تعين باضافته اليه لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبرا وصغرا وعدم كونه محدودا فى الواقع فيصح فيه الاعتبارات (قوله جوازا) أى جائزا أو ذا جواز وقس عليه ما بعده (قوله كما اذا وقع صفة الخ) انما يجب الحذف فى هذه المواضع الا ربعة ان قدر العامل المحذوف كونا عاما كما علم من باب المبتدأ والخبر وأمثلتها ظاهرة واعلم انه ليس فى كلامه الا أن الواقع فى هذه المواضع يجب حذف ناصبه لا أن كل ظرف يقع فيها فلا يرد ان ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم لا يقع فيها ولهذا رد فى المغنى قول من جعل من قبل فى قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم فى يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء لكنه استشكل ذلك بقوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل قال الدمامينى وهذا الاشكال مبنى على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى أكثرهم مشركين انتهى وأجاب الاستاذ انى سمعت بان الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع فى الآية خبرا أو صلة انما هو المجموع من الجار والمجرور وفيه ان أبا حيان نص على انه لا فرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أولا فالحق فى الجواب ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه معلوما لعدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم بقى ان مما يحذف فيه ناصب المفعول فيه وجوبا ما اذا وقع الظرف مشتغلا عنه نحو يوم الخميس صمت فيه أو يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن

(المفعول معه)

مر فى المفعول به ما يتعلق به فلا تغفل (قوله للخلاف فى كونه قياسيا) الاصح انه مقيس (قوله ولم يقع فى القرآن بيقين) قال فى المغنى فى حرف الواو فاما قوله تعالى فاجمعوا أمركم وشركاءكم فى قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير فى الوجهين ان أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك أجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذى جمع مالا وعدده ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول وهو أمركم (قوله بعد واو الخ) لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه قاله فى الجهة الثالثة من الباب الخامس من المغنى ورد بذلك قول بعضهم فى وما لنا أن لا نقاتل فى سبيل الله أن الاصل وما لنا وان لا نقاتل أى وما لنا وترك القتال كما تقول ما لك وزيدا انتهى وقال فى الحواشى واختار بعضهم حذفها مستدلا بالقياس لان أصلها واو العطف وهى قد تحذف وفيه نظر اذ لا يلزم من التوسع فى الاصل التوسع فى الفرع (قوله ولو تقديرا) نحو ما لك وزيدا (قوله بناء على ان المؤول الخ) هو ما قاله المصنف قال حفيده هو بمنزلة

وعمرو و بالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة نحو جئت مع زيد و بعتك العبد بثيابه وان أفاد المعية نحو نزجت عسلا وماء اذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد و بما بعدها كل رجل وضيعته لعدم سبق شئ من ذلك ونحو هذا لك وأبالك فلا يتكلم به خلافا لابي على لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى أنبه وأشير واستقر قال بعض العلماء وانما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه في مالك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعى الى تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التى هي بالافعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك

وأبالك فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا اه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات واليها أشار بقوله (وقد يجب) أى النصب على المفعول معه لمانع عنع من العطف معنويا كان (كقوله) لمن ينهى عن القبيح ويأتيه (لاتنه عن القبيح واتيانه) فلو عطف لكان المعنى لاتنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتقرير القبيح واتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة أوصناعيا (ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا) فلو عطف للزم في الاول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل أو فاصل ما وفي الثانى العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وذلك لايجوز (على الاصح) من القولين (فيهما) و يترجح النصب على القول الآخر (و يترجح في نحو

 كن أنت وزيدا كالاخ) من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الامر متوجها اليه أيضا وأنت لاتريد أن تأمره وانما تريد أن تأمر مخاطبك بان يكون معه كالاخ كذا في الشرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لارجحانه و بتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره للزم أن يكون فعل الامر رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة فعلا محذوفا أى وليسكن وأقره عليه في المغنى بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين

الاسم فينبغي أن يعطى حكمه وقد صرح بعضهم انه مفعول معه وهو الحق انتهى وعليه فتخرج الواو عن العطف (قوله ومعناها مشاركة ما بعدها الخ) أى معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة ففي قولك سرت وزيدا زيد مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذى هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه في السير في وقت واحد أى وقع سيرهما جميعا في وقت واحد وفي قولك سار زيد وعمرو تشارك زيد وعمرو في السير أيضا لكن لا يلزم أن يكون ذلك في وقت واحد (قوله و بما بعدها الخ) أى وخرج بما بعد البعدية وهو قوله مسبوقة بفعل الخ (قوله نحو كل رجل وضيعته) أى فلا يستقيم فيه النصب على المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالف الصيمرى فاجاز النصب على المفعول معه عند تمام الاسم كالتمييز بلا تأويل وقال الهدى انما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو مقرونان أو مقارنان أما لو قدر مفردا و يعطف وضيعته على الضمير المتصل أى كل رجل مقرون هو وضيعته فلا لانه على هذا يكون من قبيل جئت أنا وزيد (قوله وأبالك) بالموحدة (قوله خلافا لابي على) فانه أجازه مستدلا بقوله هذا ردائى مطويا وسربالا وأجيب بان العامل في سربالا مطويا (قوله وان كان فيه معنى أنبه الخ) معنى أنبه معنى حرف التنبيه وأشير معنى ذا واستقر معنى لك (قوله قال بعض العلماء) هو العلامة خالد الازهرى (قوله بسبب تقدم ما الاستفهامية الخ) يشكل عليه نحو ما أنت وزيدا لفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في حواشى الحفيد فان قلت لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في ما أنت وزيدا ولم يكتفوا به في هذا لك وأبالك مع ان الفعل فيه مقدر لان معنى هذا لك هذا استقر لك قلت قيل بين التقديرين فرق فان تقديره في هذا لك وأبالك على جهة امتناع ذكره بخلافه في ما أنت وزيدا فانه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب في هذا وامتنع في هذا لك وأبالك (قوله لما فيه من الامر الخ) وذلك لان النهى عن الشئ أمر بضده وقال الدمامينى الامتناع هنا بعدم الفائدة لان لاتنه عن القبيح معناه لاتنه عن اتيان القبيح لان النهى انما يكون عن الافعال فيكون قولك بعد ذلك واتيانه مستغنى عنه وهو من عطف الشئ على نفسه ثم قال وهذا لا ينهض مانعا لبيد لبيسل فاوهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا (قوله واستوى الماء والخشبة) لان استوى ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع جاز العطف والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء (قوله وذلك لايجوز) أى عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبنى على مذهبهم وان اختار المصنف كابن مالك في باب العطف خلافه (قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ) أخذه من كلام الدمامينى في شرح التسهيل (قوله أو ما في معناه نحو قام زيد وأنا) اذ لا يصح قام أنا لكن يصح قمت والتاء بمعنى أنا (قوله ما بعد واو المفعول معه) أى من خبر كالمثال أو حال نحو جاء البرد والطيالسة شديدا ولا يجوز شديدين (قوله فلا يجوز كالاخوين) هو مذهب ابن كيسان واختاره أبو حيان لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه وقال الجمهور قد يعطى حكم ما بعد المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا

كالاخوين قال الدماميني وينبغي أن يتعين ماقاله ابن كيسان عند الجميع في نحو كان زيد ومؤدبه كالعبد (قوله وليست ناقصة) قال في التصريح واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال والصحيح انها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال يكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي الباب السابع من المغنى قد يكون للشئ اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شئ آخر تغير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وما شأنك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع أو ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على انه اسم لكان وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيدا الا انك اذا قدمت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به (قوله ما سبقه من فعل أو ما في معناه) أى من فعل لازم أو متعد خلافا لمن زعم أنه لا يكون الا مع اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه أو اسم دال على معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو ويستثنى مما في معناه اسم التفضيل فلا تقول أنا أسير الناس والنيل وشمل كلامه الفعل الناقص وهو كذلك خلافا لمن قال انه لا ينصبه لانه ليس فيه معنى حدث يعدى بالواو وهو مردود لان الصحيح ان الافعال الناقصة مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر

* تكونوا ياها بها مثلا بعدى * وقال فكونوا أنتم وبنى أبيكم وأفهم قوله ما سبقه انه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لان أصل واوه العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه اجماعا وقال الرضى وانا لا أرى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت وذهب عبد القاهر الى أن عامله الواو وقيل غير ذلك مما لا نطيل به (قوله وانه مقيس) أى والاصح انه مقيس واختلف القائلون به فقوم قاسوه في كل شئ وقوم خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لان واو مع عطف في الاصل ولا حيث تمحض معنى العطف لان دخول معنى مع هو الذى سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التى تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وقال المبرد والسيرافي فيما كان الثاني مؤثرا للاول وكان الاول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة وبعض النحاة يقتصر في مسائله على السماع قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما ورد به هنالك وقال الاستاذ أبو على اذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حقيقة في المعنى ضعف النصب كقولك ما قام زيد وعمرو فهذا لا يقال بالنصب الا ان سمع ومنه * تبكى عليك نجوم الليل والقمرا * أى مع القمر فاذا كان العطف ليس بنص في المعنى نحو استوى الماء والخشبة أو كان مجازا نحو مشيت والنيل فينبغي أن يكون الخلاف في هذا أقياس هو أم لا (قوله وانه لا يتقدم على المصاحب) أى والاصح انه لا يجوز تقدمه على المصاحب خلافا لابن جنى تمسكا بانه قد جاء ذلك في العاطفة كقوله * عليك ورحمة الله السلام * وبانه قد سمع من كلامهم كقوله * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ورد بان وقوع مثله في العاطفة شاذ أو مخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه وقد يقال المفعول معه في التقدم أوسع مجالا من باب التابعية وانما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز في الاصل بقلة واضطرار جاز هنا بكثرة وسعة وبان قوله جمعت البيت من العطف لا من المفعول معه * (تتمة) * لا يجوز أيضا الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاء الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لكن الواو هنا نزلت منزلة الجار والمجرور وفي النهاية استوى والخشبة وشفير الوادى سألت شيخنا فقال الواو الاولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز اظهار واو بعدها فلم يجب بنعم ولا بلا وقد قيل ان واو المعية أصلها واو العطف فاذا كان أصلها واو العطف لم يجز الجمع بينها وبين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان لمعنى (قوله ولما انهى الكلام على المفاعيل الخ)

ظاهر

(ويضعف في نحو قام زيد وعمرو) لان العطف هو الاصل وقد أمكن بلا ضعف ومثله ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد والنصب فيهما بيكون مضمرة وليست ناقصة والاصح أن عامله ما سبقه من فعل أو ما في معناه وانه مقيس وأنه يتقدم على المصاحب ولما أنهى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئا بالحال فقال (والحال)

ظاهر هذا الصنيع تغيير اعراب المتن لان المتبادر منه أن لفظ الحال مبتدأ الخبر محذوف أو بالعكس أى الحال من المنصوبات أو هذا الحال وظاهر قوله يذكر ويؤنث أنه هو الخبر المحذوف وهو خلاف مقتضى التوطئة الا أن يقال التقدير وهو يذكر ويؤنث وصنيع المتن حيث قال والحال بواو العطف كما فى جميع نسخ المتن يقتضى أن قوله والحال عطف على المفعول به على الاصح فى المعطوفات اذا تكررت أو على المفعول معه على مقابله أى والحال منصوب ولعل الواو التى قبل قول الشارح لما أنهى من المتن فانه المناسب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب

(الحال)

(قوله يذكر ويؤنث لفظا) فيقال حال وحالة ومن التأنيث لفظا قوله

على حالة لو أن فى القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

وحاتم بالبيت مخفوض بدل من الهاء فى جوده (قوله ومعنى) أى باعتبار تذكير الفعل المسند اليها وتأنيثه وتذكير الوصف وتأنيثه ونحو ذلك فيقال أعجبك حال فلان وأعجبتك قال

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليا ليا

ويقال حال حسن وحال حسنة وقوله وهو أفصح أى التأنيث معنى أفصح فى اللغة (قوله وهى نوعان) أى باعتبار التبيين والتأكيد (قوله وسيأتى) أى فى التمييز (قوله وهو وصف) هو مادل على حدث معين وذات مبهمة وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل (قوله ولو تقديرا) مثل الجملة وشبهها فانها فى تأويل الوصف ومثل ثبات فى قوله تعالى انفروا ثبات فانه بمعنى متفرقين (قوله أى ليست أحد جزأى الكلام) أى وليس المراد بالفضلة ما يستغنى الكلام عنها والا لم تدخل فى التعريف نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (قوله تقع فى جواب كيف) أى يصح أن تقع فى جوابها وذلك بان يكون مذكورا لبيان الهيئة أى الدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه أولهما (قوله نخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ) أى المبتدأ المشتق والمؤول به والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أو المؤول به بقى انه يخرج بذكر الوصف نحو القهقرى فى رجعت القهقرى كما فى الاوضح وكان الشارح تركه لان فيه الاحتراز بالجنس (قوله والتمييز) الاولى أن يقول وبعض أمثلة التمييز أو يقول التمييز المشتق وكانه اعتمد على المثال ثم ماذكر مبنى على الصحيح ان فارسا ونحوه فى المثال تمييز وقيل انه حال والمعنى أتعجب منه فى حال كونه فارسا ورد بانه لا يستقيم كونه حالا مقيدة لانك لم ترد به المدح فى حال الفروسية بل المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب ولا مؤكدة لان شرطها أن يكون الحال مفهوما من الجملة التى قبلها ولله دره محتمل للفروسية وغيرها وقال الرضى وأنا لا أرى بينهما فرقا لان معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه فى حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه فى حال فروسيته (قوله لعدم صلاحيتهما لذلك) أى للوقوع فى جواب كيف لانهما لم يذكرا لبيان الهيئة قصدا بل لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسيه ولتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا (قوله أن تكون منتقلة) أى غير لازمة لصاحبها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل فلا تكون أمرا خلقيا فلا يجوز جاء زيد أحمر او طويلا ومن غير الغالب أن تقع وصفا ثابتا وذلك فى ثلاث مسائل ذكرها فى المغنى والاوضح (قوله مشتقة من المصدر الخ) كذا قاله غير واحد ولا يتقيد بكونه من المصدر كما فى مستحجر من الحجر ومستنسر من النسر ولك أن تجعل اشتقاق هذه من المصدر كالاستحجار والاستنسار وانما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة لانها فى المعنى صفة والصفة مشتقة ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالمشتق وذلك فى ثلاث مسائل وجامدة غير مؤولة بالمشتق وذلك فى سبع مسائل فانظر الاوضح وشرحه (قوله كجاء زيد راكبا) أى كراكبا من هذا المثال وقس ما بعده (قوله ومن المفعول) منه المنادى وفى جواز مجىء الحال منه مذاهب أصحها كما فى الجامع الجواز (قوله نحو لقيته راكبين)

يذكر ويؤنث لفظا ومعنى وهو الافصح وهى نوعان مؤكدة وستأتى ومؤسسة وهى ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها واليها أشار بقوله (وهو وصف) ولو تقديرا (فضلة) أى ليست احدى جزأى الكلام (يقع فى جواب كيف) نخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم وبما بعدها نعتها نحو رأيت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحيتهما لذلك والغالب فى الحال أن تكون منتقلة أى غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها وتأتى من الفاعل كجاء زيد راكبا ومن المفعول (كضربت اللص مكتوفا) ومنهما معا نحو لقيته راكبين

فرا كبين حال من الفاعل وهو التاء ومن المفعول وهو الهاء لانه ذكر لبيان هيئتهما أى صدور اللقى من المتكلم حال كونه راكبا ووقع اللقى فى المفعول حال كونه راكبا (قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ) فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو ضربت غلام هند جالسة لم يجز مجىء الحال منه وادعى ابن مالك فى شرح التسهيل الاتفاق على ذلك وتبعه ولده وفيه نظر فان الفارسى ذهب الى الجواز وممن نقله عنه ابن الشجرى فى الامالى قال فى التصريح وانما اشترطوا أحد هذه الشروط لئلا تنخرم قاعدتهم وهى أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل فى الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشئ واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل فى الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال انتهى وأفاد كلام الشارح أن الحال لا تكون مبينة لهيئة مبتدأ ولا خبر وظاهر كلام سيبويه مجيئها من المبتدأ وحكى السعد الخلاف فى الخبر وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول فجالسا فى نحو زيد فى الدار جالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى أو حال من زيد وهو وان كان مبتدأ صورة الا أن معنى الكلام استقر وحصل زيد فى الدار وفاعل معنى والفعل العامل فى زيد وان لم يكن مقدرا فى الكلام لانه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة وشيخا فى هذا بعلى شيخا حال من بعلى وهو مفعول معنى لان التقدير أنبه على بعلى أو أشير الى بعلى وجرى على هذا ابن الحاجب فقال فى كافيته الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه مجيئها من المضاف اليه فلعله لا يثبته ولهذا لم يذكره وأما مجيئها من المجرور بالحرف فراجع للمفعول معنى وبقى الكلام فى اسم كان قال السعد فى قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن فى لكم لكن اللائق بالنظر النحوى انه فاعل قد أسند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قائما ولهذا لم يعدوه فى الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها أفعال عندهم ولا شئ من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوى لان أهل المعانى قالوا ان منطلقا فى كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد لمنطلقا (قوله اليه مرجعكم جميعا) أى رجوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمى قياس عينه الفتح مطلقا كاعجبنى مضربك زيدا (قوله من حيث هى) أى من غير نظر الى كونها مؤكدة أو مؤسسة منتقلة أو لازمة من الفاعل أو غيره فالحيثية لبيان الاطلاق لا للتقييد أو التعليل (قوله التنكير) أى ولو صورة فلا يرد ما قيل ان كلا قد ينصب على الحال نحو اخذت المال كلا مع انه معرفة لكونه مضافا فى التقدير لانه نكرة صورة (قوله مطلقا) أى سواء تضمن معنى الشرط كما يأتى أولا نحو جاء زيد الراكب وحجتهم فى ذلك القياس على الخبر وعلى ما سمع من ذلك (قوله فيما تضمن معنى الشرط) نحو زيد الراكب أحسن منه الماشى فان الراكب والماشى حالان وصح تعريفهما لتأويلهما بالشرط اذ التقدير زيد اذا ركب أحسن منه اذا مشى وأنت زيدا أشهر منك عمرا أى اذا سميت وذو الرمة أشهر منه غيلان والجمهور قالوا المنصوب فى الاول بتقدير اذا كان وفى الاخيرين بفعل التسمية (قوله أى كيفية وقوع الفعل منه) أى ان كان صاحبها فاعلا ولو تأويلا وقوله أو عليه أى ان كان مفعولا كذلك (قوله وذلك حاصل بلفظ التنكير الخ) اعترض عليه بانه ينبغى أن يصح تعريفها ان كان التبيين مقصودا والمنع مطلقا وعلل بعضهم وجوب تنكيرها بانها خبر فى المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تنكيره فالدليل لا يوافق المدعى اذ المدعى أن التنكير شرط واجب والدليل يقتضى أن يكون جائزا لا واجبا وعلله بعضهم بعدم توهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها وفيه ان التوهم حاصل اذا كان ذو الحال نكرة

ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا أو كان كبعضه فى صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف اليه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا أو كان عاملا فى الحال عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا (و) الحال (شرطها) من حيث هى (التنكير) خلافا ليونس والبغداديين مطلقا وللكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها أى كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة الى تعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر

منفية

لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك أى منفردا وادخلوا الاول فالاول أى مرتبين (و) شرط (٩٣) (صاحبها) وهو من الحال وصف له فى المعنى (التعريف) لانه مخبر عنه بها فى المعنى والاصل فيه التعريف (أو) ما يقوم مقامه من المسوغات فى ايضاح المعنى وهو اما (التخصيص) بوصف أو اضافة أو بمعمول غير مضاف اليه (أو التعميم) بان يتلو نفيا أو شبهه من نهى أو استفهام (أو التأخير) بان يتاخر عن الحال فالاول نحو خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من ضمير الفاعل فى يخرجون وهو أعرف المعارف والثانى نحو (فى أربعة أيام سواء للسائلين) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله

نجيت يارب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا

* وقولك عجبت من ضرب أخوك شديدا والثالث نحو (وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون) فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها فى سياق النفى ونحو لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا * ونحو قوله *ياصاح هل حم عيش باقيا *(و) الرابع نحو (لمية موحشا طلل) يلوح كانه خلل فموحشا حال من طلل الذى هو صاحبها وسوغ مجىء الحال منه تاخره عنها أو الوصف أو هما وقيل حال من الضمير فى لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تاخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها وصححه فى الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قيا مافلا
وش

منفية مثلا منصوبة (قوله نحو اجتهد وحدك) أى من كل ماعرف بالاضافة وقوله وادخلوا الاول فالاول أى من كل ماعرف بأل وقد يجىء المؤول بنكرة علما كقولهم جاءت الخيل بدادا فبدادا علم جنس وقع حالا لتأوله بنكرة كأنهم قالوا جاءت الخيل متبددة (قوله لانه مخبر عنه بها فى المعنى الخ) أولى منه أن يقول لانه مبتدأ فى المعنى وهو لا يكون فى الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله حال من ضمير الفاعل فى يخرجون) يجوز أيضا كونه صفة مفعول محذوف أى يوم يدع الداع الى شئ نكر قوما خاشعا أبصارهم (قوله وهو) أى الضمير مطلقا لا ضمير الفاعل (قوله ومنه) أى الثانى لكنه من المختص بالوصف وانما قال ومنه لاحتمال كون مشحونا حالا من الضمير المستتر فى ماخر ثم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المتن أو يقول فيما سلف باضافة أو وصف والفلك فى البيت بضم اللام وماخر بكسر المعجمة صفة وهو الذى يشق الماء واليم البحر والشاهد فى مشحونا أى مملوا حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة لتخصصه بالوصف (قوله وقولك عجبت الخ) أى ونحو قولك فهو بالجر عطفا على فى أربعة أيام والشاهد فى شديدا حيث وقع حالا من ضرب مع انه نكرة لتخصصه بمعمول غير مضاف اليه وهو الفاعل (قوله والثالث) أى التعميم (قوله ياصاح الخ) قطعة صدر بيت بقيته *فترى * لنفسك العذر فى ابعادها الاملا * هل للاستفهام الانكارى وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والشاهد فى باقيا حيث وقع حالا من عيش مع انه نكرة لتقدم الاستفهام (قوله كانه خلل) بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسرها أيضا وهى بطانة كانوا يغشون بها اجفان السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره وهى أيضا سيور تلبس ظهور سيتى القوس وقال الدمامينى والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثانى انتهى واعترض بانه لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بأن يقال يلوح كانه حقير مع ان الذى يطلق على العظيم والحقير انما هو الجلل بالجيم المفتوحة (قوله وسوغ مجىء الحال منه تاخره عنها) فى المغنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفى الرضى ما يوافقه (قوله أو الوصف) أى بجملة يلوح (قوله وقيل حال من الضمير فى لمية) زعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر واستدل بانه لو تحمل ضميرا عند التقدم لجاز أن يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه قال فى المغنى وهو مخالف لاطلاقهم ولقول أبى الفتح فى * عليك ورحمة الله السلام * ان الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة بأخرى وهى العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل لوروده فى النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس (قوله وحينئذ لا يكون من قبيل الخ) كذا فى النسخ والصواب اسقاط لا كما لا يخفى وقيل فى الكلام قلب اذ الكلام فى تاخر صاحب الحال لا فى تاخر الحال (قوله والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها) أى وعامل صاحبها وفى كلامه حذف معطوف مع عاطفه والتقدير وعدم جواز ذلك أى الاختلاف فكونه حالا من طلل مبنى على جواز الاختلاف لان طلل حينئذ مبتدأ الا فاعل بالظرف قبله لعدم اعتماده الا على مذهب الاخفش والعامل فى المبتدأ الابتداء والعامل فى الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ولم يجز أن يعمل معنى الابتداء فى الحال لانه ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل فى الحال ما ليس مقيدا به وكونه حالا من الضمير مبنى على عدم جواز الاختلاف بين العامل فى الحال وصاحبها اذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار (قوله وصححه فى الجامع) استشهد له فى المغنى فى الباب السادس بامور ثم ردها ولهذا قال الدمامينى فى شرح التسهيل فظهر بالآخرة ان الصواب عنده مذهب الجمهور القائلين بان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع انه ساق مذهب سيبويه فى هذه المسئلة فى معرض الرد به على المعربين فى أمور اشتهرت بينهم والصواب خلافها وبان لك ان آخر كلامه يناقض أوله (قوله عند

الخليل و يونس) وأما سيبويه فذهب الى جواز كون ذى الحال نكرة قياسا مطردا و وجهه ان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله و يجوز تقديمها على صاحبها) أشعر كلامه بان الاصل فيها التأخير وهو كذلك كالخبر (قوله الالمانع) كان تكون نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين أو مجرورة بحرف جر غير زائد أو باضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك فى شرح التسهيل قال لانها فى نية الانفصال قال فى شرح العمدة ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أو ليت أو فعل تعجب أو اتصل بصلة أل نحو القاصد لك سائلا زيد أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو اعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله أو صفة تشبهه) أى الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة والحصر فى المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا فان الظاهر انه كالمتصرف واعلم أن ماذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو الاصح و بقى أقوال لا نطيل بها (قوله الالمانع) نحو لاصبرن محتسبا ولاعتكفن صائما فان ما فى حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما (قوله وقد يجب ذلك) راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الا زيد و يجب تقديمها على عاملها اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد أو كانت فاصلة و كان العامل افعل تفضيل عامل فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر و بسط هذا الكلام يطلب من المطولات (قوله نائبة عن خبر) عبارة التسهيل و يجوز حذف العامل مالم تنب عن غيرها انتهى سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل وعدل الشارح عنها الا ان الثانى لم يتضح له مثال لان الاظهر فى نحو أتميميا مرة وقيسا أخرى انتصابه على المصدر ونحو أقائما وقد قعد الناس صاحب الحال ضمير قائما والعامل قائما (قوله أو منهيا عنها) أى لتوقف المراد على ذكرها فتلها ما شاركها فى ذلك وأكثر ما يقع ذلك فى النفى وشبهه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وما أرسلناك الا مبشرا ونذيرا و يأتى فى غيره كقوله تعالى وهذا بعلى شيخا وقول الشاعر * انما الميت من يعيش كئيبا * (قوله كضربى زيدا قائما) تقدم الكلام عليه فى باب المبتدأ والخبر (قوله و زيد أبوك عطوفا) سيأتى الكلام عليه فى باب التمييز

(التمييز)

(قوله ومن المنصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ لخبر محذوف والظاهر أنه عطف على المفعول به أو على الحال على ما مرت الاشارة اليه فى باب الحال (قوله أى المميز بكسر الياء الخ) فهو مجاز من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل وقوله لكن اشتهر الخ أى فيكون اطلاق المصدر على الاسم المذكور حقيقة عرفية فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله ألفاظ مترادفة) أى لغة واصطلاحا وهو فى اللغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أى ينفصل بعضها من بعض (قوله وهو اسم) أى صريح لان التمييز لا يكون جملة (قوله غالبا) ومن غير الغالب أن يكون مشتقا كما يأتى (قوله أو النسب) الذى دل عليه كلام ابن الحاجب ان التمييز دائما انما يفسر الذوات غايته ان الذات اما مذكورة واما مقدرة غايته انه عبر عن الثانى بانه يرفع الابهام عن النسبة نظرا للظاهر وفى المنهل الصافى للدمامينى النسبة على الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما الابهام فى المتعلق الذى نسب اليه الطيب فى الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل ان يكون دارا وعلما وأبوة وغير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هى النسبة فى المعنى فكيف يرفع بها الابهام عنها وقال الاستاذ الصفوى عند قول ابن الحاجب والثانى عن نسبة فى جملة أو ما ضاهاها مثل طاب زيد نفسا الخ وقد عرفت ان التمييز فى هذه المواضع المذكورة فى الحقيقة انما هو عن أمر مقدر اذ التقدير طاب شئ من زيد والتمييز بين ذلك الشئ (قوله خرج بالفضلة) أى وأما قوله اسم فجنس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم

يقاس عليه عند الخليل و يونس و يجوز تقدمها على صاحبها الالمانع وكذا على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبهه الالمانع أيضا وقد يجب ذلك و يجوز حذفها الالمانع ككونها نائبة عن خبر كضربى زيدا قائما أو جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى و يحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا أى اذهب ووجوبا كضربى زيدا قائما وزيد أبوك عطوفا (و) من المنصوبات (التمييز) أى المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة (وهو اسم فضلة نكرة جامد) غالبا (يفسر ما انبهم من الذوات) أو النسب خرج بالفضلة غيرها نحو زيد قائم و بالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد يأتى بلفظ المعرفة فيؤول

وكان الشارح راعى ان الجنس من شأنه الادخال وان جاز الاخراج به اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص وجهى كما هنا كما لا يخفى (قوله وطبت النفس الخ) قطعة من عجز بيت بقيته * وأ بنك لما أن عرفت وجوهنا * صددت * قائله رشيد اليشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكرى وأراد بالوجوه أعيان القوم ومثله فى مجىء التمييز بلفظ المعرفة والتاويل بالنكرة الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جاراة وناصاة قال فى المغنى وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية أى لان الغرض انما يحصل حينئذ وأما فى تهريق فلا حاجة لقلب الياء ألفا لانها ساكنة فاندفع قول الشمنى ان ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لاما كرضى لان اشتراط ذلك ظاهر لا يسع أحدا مخالفته فتدبر وأما قولهم فى العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفى العقود عشرون من الدراهم ونحو ذلك فليس المجرور بمن تمييزا اصطلاحا بدليل عدم افراده وأما بطرت معيشتها فقيل ظرف بتقدير المدة وان المعيشة مصدر مثل وأدبار النجوم أى مدة عيشها ومدة ادبار النجوم وأما سفه نفسه فقيل تأكيد وقيل غير ذلك فيهما قاله المصنف فى الحواشى ونقل بعض الافاضل ان ابن مالك فى شرح التسهيل أعرب نفسه من قوله تعالى الا من سفه نفسه توكيد المن ومن منصوبة على الاستثناء وفى يرغب ضمير هو فاعله واعترض بان المعنى على الرفع والتفريغ اذ المعنى ما يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ويؤيد ذلك ومن يغفر الذنوب الا الله الا أن النصب يجوز فى هذا على ضعف وفى الباب الخامس من مغنى اللبيب بعد ان اعترض على الزمخشرى فى الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات الآية ونظير هذا على العكس قول الكرمانى فى ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على النصب فى مثل ما قام أحد الا زيد الى آخر ما حرره (قوله من جهة كونه منصوبا الخ) ومن جهة كونه اسما نكرة ولذا قال فى المغنى انهما يشتركان فى خمسة أوجه بقى انهما يشتركان فى انهما يحذفان (قوله من ثلاثة أوجه) ذكر فى المغنى انها سبعة وزاد على ما هنا ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا بخلاف التمييز قال الشمنى ولقائل أن يقول ان التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا وان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله

ردت بمثل السيد نهد مقلص * كميش اذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله * اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * فسهو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف وأما قوله

* وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا * وقوله * أنفسا تطيب بنيل المنى *

فضرورتان وانما لم يقدر للمرفوع فيهما فعل لانه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق لان عدم التقدير يؤدى الى دخول اذا على الجمل الاسمية وأما هنا فلا محذور فسقط ما للدمامينى فى المقام وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهو لانه لا يصح استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا لانهما ليسا نصا فى ذلك فسقط ما للشمنى فتدبر وان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك وهو بخلاف ما مشى عليه فى هذا الكتاب حيث قال وقد يؤكدان وأن الحال تتعدد كقوله

على اذا ما زرت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا

بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم فى * تبارك رحمانا رحيما وموئلا * انهما تمييزان والصواب ان رحمانا منصوب باضمار أخص أو أمدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال واعلم أنه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العقيلى العجانى فى هذه المسئلة رسالة ذكر ان سبب تصنيفها

بنكرة معنى كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو أى نفسا وبما بعدها سائر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام ذات ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص أو مقيد ورفع الابهام انما حصل ضمنا لا قصدا ورب شىء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر واعلم أن التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسرا للابهام الا أن الحال تخالفه من ثلاثة أوجه أحدها انها فى الغالب تكون مشتقة ومؤولة به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا قليل

وقوع الكلام فيما بين جمع من أهل الادب من أهل مصر وأهل حلب وان سبب ذلك ما وقع فى توقيع بعض الكتبة وهو ما نصه عند فلان عشرون قنطارا عسلا قصبا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد لعدم اتحاد المميز بل كل واحد تمييز لما قبله وهذا يقتضى ان التمييز يميز وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب فى شرح المفصل فى الكلام على قوله تعالى ولبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين فانه لما نقل فى المفصل ان الزجاج قال لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة قال هذا الذى ذكره يرده قراءة الاخوين اذ لا وجه لها الا التمييز وهو ليس بلازم لانه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمعا فانه مثله فى ثلاثة أبواب على أن الاصل فى التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل الجمع استعمل على الاصل لا على الوجه الذى ألزمه ولعل الشارح انما اقتصر على ما ذكره من الفروق لان ما عداه اما محل نزاع أو فيه خلاف وبعضه اعتمد المصنف فى غير المغنى خلافه كقوله هنا ان التمييز يؤكد (قوله نحو لله دره فارسا) قال قوم ان انتصاب نحو فارسا فى مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب فى امالى المفصل بانه لا يخلو اما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح فى حال الفروسية وانما تريد به المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وأما المؤكدة فلان شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التى قبلها وأنت لو قلت لله دره كان محتملا للفروسية وغيرها وقال الرضى وأنا لا أدرى بينهما فرقا لان معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه فى حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه فى حال فروسيته (قوله انها لبيان الهيئة) قال المصنف فى حواشى التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم لكن يخرج منه جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس قال الدمامينى هما فى معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التأويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة انتهى وقال السيد ركن الدين اذا قلت آتيك وزيد قائم فان الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هى بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول وقد اشتهر التعبير عن اللازم بالملزوم فكانه بين ذاتيهما انتهى وقد تكلم فى المغنى على تأويل الجملة الواقعة حالا فى الترجمة التى نصها أقسام الحال (قوله بعد ما يفيد المقادير) حمل المقادير فى عبارة المتن على انه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج الى تقدير قوله ما يفيد لان التمييز فى الامثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشئ كالجريب ولو جعل المقادير جمع مقدار بمعنى ما يعرف به قدر الشئ لم يحتج الى حذف وهو أظهر مع انه يلزم على صنيعه حذف الموصول وبعض الصلة ان جعلت ما موصولة وقال فى الفواكه الجنية بعد ان فسر المقدار بما يعرف به قدر الشئ والمراد بالمقدار فى هذه الامثلة هو المقدر لا الآلة التى يقع بها التقدير والا لوجبت الاضافة نحو اشتريت قفيز بر تريد المكيال الذى يكال به البر انتهى فتامله فان كلامه أولا يقتضى ان المقدار اسم للآلة وثانيا انه مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر لان الذى بينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر لا نفس المقدار (قوله تثنية منا بالتخفيف والقصر) هو لغة فى المن بالتشديد (قوله فشبه المساحة الخ) انما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدة لذلك وانما تشبهه ومثل فى التوضيح لشبه المساحة بلو جئنا بمثله مددا وقال وحمل على هذا ان لنا غيرها ابلا (قوله نحو نحى سمنا) النحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن (قوله وقد يقع بعد ما هو فرع له الخ) هذا مقابل الاكثر واعلم أنه يجوز فى مثل هذا خاتم حديدا ثلاثة أوجه النصب اما على التمييز كما ذكر أو على الحال وينبنى عليهما الخلاف فى الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والاتباع والاضافة وهى أرجحها لما فيها من التخفيف بحذف التنوين (قوله الصريح) انما قيد به مع أن المصنف ذكر العدد الكناية وهو كم لانه فصله عنه فعلم أنه لم يرد التعميم كما يشير الشارح اليه فتدبر

نحو لله دره فارسا ثانيها أنها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات وأخرى لبيان جهة النسبة ثالثها أنها تقع جملة أو ظرفا بخلافه وقد علم مما مر أن التمييز نوعان تمييز نسبة وسيأتى وتمييز مفرد وهو المراد بقوله (وأكثر وقوعه بعد ما يفيد (المقادير) من مساحة (كجريب نخلا) أو كيل كقفيز برا (وصاع تمرا) أو وزن كرطل زيتا (ومنوين عسلا) والجريب مقدار معلوم من الارض ومنوين تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصى وهو آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات وقد يقع بعد ما يشبه المقادير كشبه المساحة نحو ما فى السماء موضع راحة سحابا وشبه الكيل نحو نحى سمنا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم على التمرة مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد (و) أكثر وقوعه أيضا بعد (العدد) الصريح (وهو) من أحد عشر فما فوقها الى تسعة وتسعين بادخال الغاية (نحو انى رأيت (أحد عشر كوكبا) وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة الآية وهكذا (الى) آخر ذلك نحو ان هذا أخى له تسع

(وتسعون نعجة ومنه) أي تمييز العدد (تمييز كم الاستفهامية) بان تكون بمعنى أي عدد و يتعين افراده وكذا نصبه (نحو كم عبدا ملكت) مالم تجر كم بحرف كما سيأتي فعبدا منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم (١٧) الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبله (فاما تمييز كم الخبرية) بان تكون بمعنى عدد كثير (فمجرور) أبدا باضافتها اليه حملا لها على ماهي مشابهة له من العدد وهو حينئذ اما (مفرد) وهو أكثر وأبلغ (كتمييز المائة فما فوقها) من المئين والالوف فانه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة عبد أو ألف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما وقد تضاف الى جمع نحو ثلاثمائة سنين على قراءة الاضافة (أو مجموع كتمييز العشرة) مفردة (فما دونها) من التسعة الى الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة أو ثلاثمائة رجل فمجرور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال أو ثلاثة رجال جاؤك وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس أو اسم جمع فيجر بمن في الغالب نحو عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة

وعبارته توهم أن الواحد والاثنين مميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييز الاحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا فالتمييز محذوف أي فرقة وأسباطا بدل من اثنتى عشرة (ولك في تمييز كم الاستفهامية) اذا كان متصلا بها (المجرورة بالحرف) وجهان (جر) بمن مضمرة على

(قوله و يتعين افراده) وكذا نصبه لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد ولما كان الوسط عدلا بين الطرفين ذا حظ من كل منهما مالم يلزم التحكم في الحمل عليه فسقط اعتراض الحديثي (قوله مبهم الجنس) أي الحقيقة بان لا يدرى أنه من الآحاد أو غيرها وقوله والمقدار أي الكمية بان لا يدرى انه خمسة أو غيرها (قوله ولهذا فصل تمييزها الخ) أي لكونها كناية عن العدد لا عدد صريح (قوله فاما تمييز الخبرية) فان قلت ما معنى تسمية كم هذه خبرية قلت من معنى الخبر الذي هو قسيم الطلب وهو الذي يحتمل الصدق والكذب لا من معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدا ألا ترى أن قول القائل كم عبيد ملكت يحتمل توجيه التصديق والتكذيب الى قائله فيما تكثر به وافتخر (قوله فمجرور أبدا) أي مالم يفصل قال في الهمع فان فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وربما نصب غير مفصول روى كم عمة لك البيت بالنصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة انتهى وفي المختصر للسعد قالوا واذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول (قوله حملا لها على ماهي مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لانها مشابهة للعشرة في جمع المميز وللمائة في افراده (قوله كقوله اذا عاش الفتى الخ) صدر بيت للربيع بن ضبيع الفزاري عجزه * فقد ذهب المسرة والفتاء * (قوله على قراءة الاضافة) وهي قراءة الاخوين حمزة والكسائي قيل ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشيرا للعشرات والعشرة تعشيرا للآحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبة لالازمة فلا يرد أنه على البدل يصير المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ولا يكون سنين تمييزا لما أسلفناه في بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فما دونها) فيه تخصيص لعموم قوله فما دونها الصادق بالواحد والاثنين لانهما لا مميزان فاخرجهما من عموم الكلام وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف يوهم انهما مميزان (قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أي حيث قال والعدد وهو من أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الافراد محل نظر ثم ان غرض الشارح من هذا التوطئة لقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب عن سؤال حاصله أنه قد علم ان تمييز أحد عشر و بابه واجب الافراد والتمييز في الآية وهو أسباط جمع وتقرير الجواب ان أسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف ولو كان تمييزا لذكر العدد لان السبط مذكر (قوله وأسباطا بدل من اثنتى عشرة) أي بدل كل من كل قال في التصريح والقول بالبدلية مشكل على قولهم ان المبدل منه على نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفات فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه انتهى أقول قد خرج عليه قراءة الاخوين في ثلثمائة سنين مع قرب المحلين (قوله اذا كان متصلا) افهم انه يجوز فصله منها وهو كذلك قال في الهمع ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار وان لم يجز في عشرين وأخواته الا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها او بالخبر نحو كم ضربت رجلا وكم أتاك رجلا ولكن اتصاله هو الاصل والاقوى ومما وجه به جواز الفصل فيها انها لما لزمت الصدر ونظيرها من الاعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف عوضا عن ذلك التصرف الذي سلبته انتهى وتقييد جواز جر تمييزها المجرورة بالحرف بمن بالاتصال لم يذكره في الاوضح والجامع ولم يذكره السيوطي في جمع الجوامع وظاهر كلام الهمع أنه اذا فصل بين كم الاستفهامية ومميزها بفعل متعد لا تجب من وفي المطول في باب الانشاء انهم قالوا بوجوب زيادة من

الاصح ويجوز اظهارها لا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته (ونصب) على التمييز فتقول بكم درهما أو بكم درهم اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي كلامه دليل على أن كم اسم سواء كانت استفهامية أم خبرية ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الانباري في شرحه على الالفية وأشار الى النوع الثاني بقوله (وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة) في الجمل كما سيأتي وفي الوصف الى مرفوعه كزيد متصبب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة كأعجبني طيب زيد علما وقرب محمد دارا أي طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو قسمان لانه اما أن يكون (محولا) وهو ثلاثة أقسام محول عن مضاف فاعل (كاشتعل الرأس شيبا) أصله اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبالغة وتأكيدا اذ ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا أوقع في النفس من ذكره مفسرا أولا ومحول عن مضاف مفعول نحو (وفجرنا الارض عيونا)

في التمييز لئلا يلتبس بالمفعول كم في الخبرية (قوله ويجوز اظهارها) كذا في التصريح لكن في المغني ان الاضمار واجب (قوله لانها بمنزلة عدد مركب) مر حكمة ذلك فلا تغفل (قوله كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها) هذا مفهوم تقييده السابق لكلام المتن بالاتصال ومر ما فيه (قوله وفي كلامه دليل على ان كم اسم الخ) لانه ذكر ان الخبرية تضاف والاستفهامية تجر بالحرف والمضاف والمجرور لا يكون الا اسما لكن لا يخفى انه لم ينص على ان جر تمييز الخبرية باضافتها اليها وعلل بعضهم اسميتهما بانهما يجران بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت (قوله والبناء على السكون) انما بنيا لتضمنهما معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتكثير لا لشبه الحرف وضعا خلافا لمن زعمه لان شرطه كون الثاني حرف لين وقد مر ما يتعلق بذلك في باب المعرب والمبني (قوله ولزوم التصدير) أي على غير الجار حرفا كان أو اسما وذلك في الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية لانها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب (قوله والاحتياج الى التمييز) وذلك لابهامهما لانهما موضوعان للعدد المبهم ولذا زاد في المغني وغيره من وجوه الاشتراك الابهام وعدها خمسة (قوله ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الانباري الخ) الاول ان تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر الثاني أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وان كان الافراد أكثر وأبلغ الثالث أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في الضرورة الرابع أن الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية تدل عليه خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف الخامس أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا والخبرية يعطف عليها بها تقول كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلان السادس أن الاستفهامية تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية والاجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ويجوز رفعه مطلقا السابع ان الخبرية تختص بالماضي كرب بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبدا ستملكه الثامن ان الخبرية يتوجه اليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التاسع ان المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام العاشر ان الاستفهامية اذا فصل مميزها في السعة بالظرف والمجرور كان واجب النصب ومميز الخبرية اذا فصل في الضرورة فنصبه مختار حملا على الاستفهامية ويجوز جره بالاضافة وبالحرف وقد نظم المهلبي هذه الفروق العشرة فقال

الفرق في كم في الاستفهام والخبر * في عشر استوضحت كالانجم الزهر
نصب المفسر مع افراده ابدا * وحذفه تارة والفصل في نظر
ويقتضيك جوابا في السؤال بها * ومبدلا يقتضيك الحرف في الاثر
وليس من ضمنها التكثير ثمة لا * عطف عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها شبها * وقد ترى بعدها الا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه * وضده في كم الاخرى على الخبر

وقد اقتصر في المغني والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه الاول والثاني والسادس والسابع والثامن مما أسلفناه (قوله ومحول عن مضاف مفعول الخ) أنكر هذا القسم الشلوبين وتبعه تلميذاه الابذي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونا في الآية على انه حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا باسقاط الجار ورد بانه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وأيضا فليس العيون مفجرا بها بل هي نفس الشيء المفجر وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسند اليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره فانه لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسا والثاني نحو وفجرنا الارض عيونا لان مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلأ الاناء ماء لان مطاوعه ملأ الماء

الاناء وقداستعملت والرابع نحوماأحسن زيدارجلالان أصله يجوزأن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيدبدلا والخامس كفى بالله شهيدا لان المعنى كفت شهادة الله بدليل أولم يكف بربك أنه على كل شئ شهيد (قوله الصالح للاخبار به عنه) أى عن التمييز خرج به نحومال زيدا كثرمال فيجب الخفض فان قلت يرد على هذا قوله تعالى أحصى لما لبثوا أمدا فان أمدا تمييز مع انه لايصلح أن يقال الامد أحصى لانه ليس محصيا بل محصى قلت أحصى فعل ماض لاأفعل تفضيل فليس مما نحن فيه وأمدا مفعول ولما لبثوا حال من أمدا وما مصدرية لان صفة النكرة اذا تقدمت أعربت حالا وقيل أحصى أفعل تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد لان أفعل التفضيل لايؤخذ من المزيد وأمدا منصوب بفعل دال عليه التفضيل كقوله
* واضرب منا بالسيوف القوانسا * فان قلت يرد قوله تعالى أو أشد خشية أو أشد ذكرا قلت الاول حال بتقدير كذوى خشية الله والثانى اما عطف على آباءكم أو خبر لكونوا مقدرا مدلولا عليه بالمعنى أو حال من ذكرا لانه نعت له فى الاصل تقدم عليه وساغ مجيء الحال منه مع تنكيره لتقدمه عليه أو ذكرا مصدر لاذكروا واختار هذا أبو حيان وانتقده المصنف بانه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وان قدر نعتا لمصدر فمن باب شعر شاعر فيصح جعلهما حينئذ تمييزين لكونهما فاعلين فى المعنى مجازا فان قلت يرد قولهم زيد أفضل الناس رجلا قلت انما نصب هذا لتعذر اضافة افعل مرتين (قوله نحو امتلأ الاناء ماء) كون هذا غير محول مبنى على انه لابد فى التمييز المحول أن يكون فاعلا للفعل المذكور والتحقيق ان ذلك ليس بلازم بل يكفى الاسناد للازمه أو لمتعديه فالمثال من المحول عن الفاعل والاصل ملأ الماء الاناء وقدم عن المصنف فى الحواشى ما يؤيده (قوله ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو يا له رجلا ويا لها امرأة وكون ماذكر من تمييز النسبة ظاهر ان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا وجاءنى زيد فيا له رجلا ونحو ذلك أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله درك رجلا ولله در زيد رجلا فان كان الضمير مبهما لايعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لاعن النسبة لان الضمير حينئذ يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا أو عبدا واعلم أن اللام فى يا له رجلا ويا لها قصة لام المستغاث له نحو يا للماء (قوله فالحال المؤكدة الخ) قد تكون الحال محتملة للتأكيد والتأسيس نحو هنيأ لك بحسب ما تقدره وقولهم أما علما فعالم لان العامل ان قدر هنالك الخبر وما بعد الفاء أى فالمذكور عالم وذو الحال ضمير الخبر فهى مؤكدة وان قدر ثبت لك الخبر ومهما يذكر انسان فى حال علم فهى مبينة ويتعين هذا بعد أما فى نحو أما علما فهو ذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له (قوله نحو وأرسلناك للناس رسولا) أى فرسولا حال من الكاف وهى مؤكدة لعاملها وهو أرسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى (قوله واما المضمون جملة) مضمون الجملة هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص الحامد بالله تعالى من الحمد لله واصعاد المهوى من
* هواى مع الركب اليمانين مصعد * انتهى وهذا أولى من قول الجامى فى باب المفعول المطلق انه مصدرها المضاف الى الفاعل أو المفعول لانه يحتاج الى أن يراد الفاعل ولو معنى ليشمل المبتدأ ثم انه يرد عليه انه لاحاجة الى قوله أو المفعول لان المضمون مثلا فى ضرب زيد عمرا اضرب زيد عمرا وفى شدوا الوثاق شدكم الوثاق فتامل (قوله ومثله ولى مدبرا الخ) لان الادبار نوع من التولى والتبسم نوع من الضحك (قوله مركبة من اسمين الخ) فلو كانت الجملة فعلية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ونحو قوله تعالى انا أنزلناه قرآنا عربيا فان المنزل لايحتمل الا كونه قرآنا عربيا وذهب ابن الحاجب الى انه لايجوز كون الحال مؤكدة وجعل قرآنا بدلا من الضمير وكذا لو كانت مركبة غير معرفتين أو غير جامدين نحو الله شاهد قائما بالقسط لان العامل حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا واشترط ابن مالك أن يكون الجمود محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين فى حكم المشتق فان الحال لاتكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير العامل ولذلك جعل زيد أبوك عطوفا من المؤكدة

أصله وفجرنا عيون الارض فحوّل المفعول وجعل تمييزا انتهى وأوقع الفعل على الارض ومحول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدا (و) ذلك بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو (أنا أكثر منك مالا) أصله مالى أكثر من مالك فحذف المضاف وأقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار أنا أكثر منك ثم جىء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها (أو غير محول) عن شئ أصلا وهذا هو القسم الثانى (نحو امتلأ الاناء ماء) ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وهو قليل فى الكلام (و) الحال والتمييز (قد يؤكدان) فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التأكيد فالحال المؤكدة وهى ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة أقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا أو معنى فقط (نحو ولا تعثوا فى الارض مفسدين) لان العثو هو الفساد معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا وجاء الناس قاطبة اما المضمون جملة قبلها ومركبة من اسمين معرفتين

لعاملها على تاويل الاب بمشتق والعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق (قوله فعطوفا حال لمضمون زيد أبوك) مضمون هذه الجلة العطوفية وهى تقرر الابوة ولا تقيدها فان الاب لا يكون الا عطوفا ولو فى الجلة (قوله تقديره أحقه) أى بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين أو من أحققت الامر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبته أى تحققت أبوته لك وصرت منها على يقين أو أثبتها لك عطوفا ومحل تقديره ماذكر ان كان المبتدأ غير انا فان كان انا فالتقدير أحقنى أو أعرفنى وأشار المصنف فى الجامع الى انه يقدر بعد غير انا أحق مبنيا للفاعل وبعده مبنيا للمفعول فان قلت مقتضى هذا التقدير ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجلة قلت لاشك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف كما أسلفنا فكون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا (قوله ومثله قوله انا ابن دارة الخ) هو صدر بيت لسالم بن دارة اليربوعى يهجو فزارة عجزه * وهل بدارة ياللناس من عار * والشاهد فى معروفا فانه حال مؤكدة لمضمون الجلة الاسمية أعنى أنا ابن دارة وبها انا نسب عن الفاعل ويروى لها ونسبى فاعل معروفا وهل استفهام على وجه الانكار ومن زائدة والتقدير هل عار بدارة ويا للناس معترض بين المبتدأ والخبر ويا لمجرد التنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أى ياقوم قاله العينى ويرد على الاول وان اشتهر أنه كما لا ينادى الا الاسماء لا ينبه الا هى وعلى الثانى أن المنادى لا يحذف بعد حرف النداء الا اذا وليه أمر كقراءة الكسائى ألا يا اسجدوا أو دعاء كقوله ألا يا اسلمى نص عليه ابن مالك فى التوضيح واللام فى قوله ياللناس مفتوحة للتعجب (قوله ووافقهم فى المغنى) حيث قال ولا يقع التمييز كذلك أى مؤكدا فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأما ما أجازه المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود وأما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان أريد به التزود أو مفعول به ان أريد به الشئ الذى يتزوده من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بايماء

ففتاة حال مؤكدة أقول التأويل فى مثل من خير أديان البرية دينا بعيد ولذا لم يتعرض له فى المغنى واقتصر هنا على الاستدلال به (قوله والتغلبيون الخ) أى قول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون جمع تغلبى بالغين المعجمة وكسر اللام نسبة الى بنى تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل والزلاء بفتح الزاى وبتشديد اللام ممدودة وهى اللاصقة العجز خفيفة الالية ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيه المذكر والمؤنث وهو البليغ والمراد به هنا المرأة تتأزر بحشية تعظم بها عجزها والتغلبيون مبتدأ وجملة بئس الفحل فحلهم فحلا خبره وفحلهم من هذا الجلة مخصوص بالذم مبتدأ خبره جملة بئس الفحل على أحد أعاريب والشاهد فى فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد (قوله مفسرة ان كان مفردا) اختلف فى صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له فى المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضارب زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون ولذلك قالوا يجب فى الاسم المفرد أن يكون تاما بان يكون منونا أو مع نون التثنية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافا قال الرضى قد يكون الاسم تاما فى نفسه لا بشئ وذلك فى شيئين الضمير واسم الاشارة فاحفظه وقيل شبهه بافعل وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل فى السببى والاجنبى وهى لا تعمل الا فى السببى وهى أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا فى مسئلة الكحل وهو أصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله (قوله مطلقا) أى متصرفا كان أو جامدا (قوله

جامدين كزيد أبوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون زيد أبوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره أحقه أو أعرفه ومثله قوله أنا ابن دارة معروفا بها نسبى (و) التمييز المؤكد نحو (قوله) هو أبو طالب بن عبد المطلب ولقد علمت بان دين محمد (من خير اديان البرية دينا) فدينا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا واولوا ما ورد ووافقهم فى المغنى (ومنه) على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزهما قوله والتغلبيون (بئس الفحل فحلهم * فحلا) وامهم زلاء منطيق * وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق (خلافا لسيبويه) وموافقيه فى منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له ففحلا عنده حال مؤكدة واعلم أن ناصب التمييز مفسره ان كان مفردا والفعل أو شبهه ان كان نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائى

ووافقهم فى التسهيل الخ) تمسك بما أسلفناه مع رده فيما افترق فيه الحال والتمييز (قوله وذلك فى تمييز المفرد جره الخ) أى اذا حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (قوله الا اذا كان المفرد عددا) أى فان نصبه واجب ويمتنع جره لانه يضاف الى غير المميز نحو عشرى رجل فلو أضيف الى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز فى المعنى كذا فى المتوسط ويرد عليه أنه يقتضى امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزه مع ان تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما والمائة والالف واجب الجر بالاضافة (قوله أو مضافا) لامتناع اضافة الشئ مرتين (قوله وجره بمن الخ) أى وذلك جره بمن واختلف فى معناها فقيل التبعيض ولذلك لم تدخل فى طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المبهم الذى انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال فى الارتشاف ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة

طافت امامة بالركبان آونة * ياحسنها من قوام ما ومنتقبا

وبحث الموضح فى الحواشى أنها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب النحويين ما عدا الاخفش أن من لاتزاد فى الايجاب (قوله الا اذا كان المفرد عددا) أى فلا يجوز جره بمن لعدم صحة حل ما بعدها على ما قبلها لكون العدد لا على متعدد والتمييز مفرد ومن المبينة وضعها كما يأتى أن يحمل ما بعدها على ما قبلها (قوله فلا يجر بالاضافة) لان المضاف لا يكون الا اسما (قوله ويجر بمن اذا كان غير محول الخ) انما امتنع دخول من على المحول دون غيره لان وضع من المبينة أن يفسر بها وبمجرورها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو من أساور من ذهب والحمل ممتنع فى المحول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز فى غيره لان التمييز نفس المميز فى المعنى

(المستثنى)

(قوله ومنه المستثنى) جعل المستثنى مبتدأ الخبر محذوف وفيه ما مر (قوله وهو كما قال الرضى المذكور الخ) قال ابن الحاجب لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو قوله الذى يتميز به عن المنقطع والآخر غير مخرج واذا اختلفا فى الحقيقة تعذر جمعهما بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذكور بعد الا أو احدى أخواتها كذا فى شرح الكافية فقوله المذكور جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما مما يذكر فى الكلام ولم يقل المخرج لئلا يخرج المنقطع وفيه أن فى المنقطع اخراجا من حكم مفهوم الكلام وان لم يكن من مفهوم اللفظ فانه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجىء ما يتعلق بهم أيضا فقولهم الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك البدر ابن مالك ولذلك أخذ والده فى التسهيل المخرج جنسا وجعله فى المتصل تحقيقا وفى المنقطع تقديرا فقال هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما فى معناها بشرط الفائدة فان قلت هل هذا يرد على ابن الحاجب فى دعواه أنه لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد قلت لا لان هذا فى قوة حدين لا حد واحد اذ أو فى قوله أو تقديرا للتقسيم نعم يرد أن صحة تعريف المطلق لا تفتقر الى جمع أنواعه فى التعريف الا أن يقال مراده أنه لا يمكن ذلك بحيث تتميز أنواعه فى التعريف واعلم أن المراد باخراج المستثنى ان ذكره بعد الا مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه مراد للمتكلم ثم أخرجه فلا يلزم التناقض كذا قرره الشاطبى وأورد عليه أنه يلزم أن لا يكون الاستثناء من النفى اثباتا وبالعكس لان بيان أنه لم يرد دخوله لا بعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمة تعبير ابن الحاجب والرضى بالمذكور دون المخرج فتدبر وقوله بعد الا أو احدى أخواتها فصل مخرج لما عدا المستثنى وقوله مخالفا لما قبلها الخ حكم وليس من الحد ولذا أسقطه ابن الحاجب وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذى احترز به عما كان المستثنى منه نكرة فى ايجاب ولم تخصص نحو جاءنى ناس الا زيدا ومعرفة المستثنى نكرة لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فلو كان المستثنى منه نكرة فى نفى

والمازنى والمبرد فى الفعل المتصرف ووافقهم فى التسهيل والعمدة ونص فى الالفية على قلته وذلك فى تمييز المفرد جره باضافة المفرد اليه الا اذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا أو مضافا كملء الارض ذهبا وجره أيضا بمن الا اذا كان المفرد عددا وأما تمييز النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول نحو ما أحسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما أحسنه أدبا وطاب محمد نفسا وزيد أكثر مالا (و) منها (المستثنى) وهو كما قال الرضى المذكور بعد الا أو احدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا

نحو ماجاءني أحد الارجل أو الازيد أو خصصت نحو قام رجال كانوا في دارك الارجلا أو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو جاء القوم الارجلا منهم جاز كما في الهمع واعلم أن كون الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس مبني على أن الالفاظ موضوعة بازاء المعاني الخارجية مثلا مدلول جاءني القوم الازيدا وقوع النسبة الخارجية بين القوم الخارجي والمجيء الخارجي وقد أخرج زيد عن هذا الحكم الذي هو الثبوت الخارجي فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد وعدمه في الخارج أما ان قلنا انها موضوعة بازاء المعاني الذهنية فلا فان مدلوله هو الصورة الذهنية وهي ايقاع النسبة الذهنية بين القوم الذهني والمجيء الذهني وقد أخرج زيد عن هذا الحكم الذهني فلا دلالة في اللفظ على أن للمستثنى حكما مخالفا لحكم الصدر فانه يجوز أن يرتفع الايقاع رأسا بل عدم مجيء زيد انما يكون بحكم البراءة الاصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت وفي مثل ليس علي الا سبعة لا يثبت شيء بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وطريق الاشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من المشرك بحسب عرف الشرع (قوله وهو) أي المستثنى وقوله من حيث هو أي سواء كان بالا أو غيرها وسواء كان المستثنى بالا متصلا أو منقطعا تاما أو مفرغا فالحيثية حيثية اطلاق (قوله على سبيل الاستطراد) هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس محله لان الكلام في المنصوبات لكن ذكر لاستيفاء أقسام المستثنى (قوله وافادة الخ) عطف علة على معلول (قوله وأما الاستثناء) أي الذي هو مصدر المستثنى وفيه اشارة الى أن تعبير المصنف المستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لان الذي من المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من عبر بالاستثناء لانه مصدر بمعنى اسم المفعول لكن قال السعد ينبغي أن يعلم أنا اذا قلنا جاء القوم الازيدا فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع لفظ الا وزيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسب من المعاني (قوله حقيقة أو حكما) تعميم في الاخراج ونصب حقيقة وما عطف عليه على الخبرية لكان المحذوفة جوازا وان لم يتقدمها ان ولو أي حقيقة كان الاخراج كما في المتصل أو حكما كما في المنقطع ويحتمل انهما منصوبان على الحالية من الاخراج بناء على جواز مجيء الحال من الخبر والاقرب انهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير اخراجا حقيقة أو حكما فهو مما ناب فيه الصفة (قوله من متعدد) متعلق بالاخراج ولا فرق في المتعدد بين أن يكون مذكورا كما في الاستثناء التام أو مقدرا كما في المفرغ والظاهر ان هذا حكم من أحكام الاستثناء وليس من الحد فكان ينبغي أن يقول وشرطه أنه يكون من متعدد والا لم يتصور الاخراج (قوله وهو حقيقة في المتصل الخ) قال في التلويح قد اشتهر فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع ثم أنكر على صدر الشريعة ان لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام العضد (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) أي على الاصح فلا يرد عليه بله ولاسيما لكن يرد عليه لما قال المصنف في الحواشي من حروف الاستثناء لما كقراءة بعضهم ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع وقرأ ابن مسعود وان منا الا له مقام وقال الشاعر قالت له بالله البيت وليس منها بله خلافا للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ولا لاسيما خلافا للكوفيين وبعض البصريين لان ما بعدها داخل فيما قبلها ووجه ابن هشام قولهم بانه لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان خارجا عنه بوجه لم يكن له فسمي استثناء وأقرب ما يشبه به قول النابغة

فتى كملت خيراته غير انه * جواد فما يبقي من المال باقيا

لان كونه جوادا خير لكن زاد في هذا الخير على غيره مما هو خير (قوله وهو ليس) أي عند الجمهور وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا كما مر أول الكتاب وبعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (قوله ولا يكون) اعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا وأجيب بانهما

وهو من حيث هو منصوب وغيره وذكر غير المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة لتمام القسمة وان كان مما ليس الكلام فيه وأما الاستثناء فهو اخراج بالا أو احدى أخواتها حقيقة أو حكما من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وأدوات الاستثناء ثمانية وهي أربعة أقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك

بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها وبدأ بالكلام على المستثنى (بالا) لانها أصل أدوات
الاستثناء وغيرها يقدر
بها وان كان الاولى البداءة
بما هو متعين نصبه على كل حال
كالمستثنى بليس ولا يكون
كما فعل فى الشذور ثم
المستثنى بالا له أحوال لانه
ان كان (من كلام تام)
بان كان المستثنى منه
مذكورا (موجب) بفتح
الجيم بان لم يسبق بنفى
أوشبهه وجب نصبه بها على
الاصح سواء كان الاستثناء
متصلا (نحو فشربوا منه
الا قليلا) أو منقطعا نحو قام
القوم الا حمارا تأخر المستثنى
عن المستثنى منه كما مر أم
تقدم نحو قام الا زيدا القوم
(فان) كان الكلام تاما
ولكن (فقد) منه (الايجاب)
بان اشتمل على نفى أوشبهه
(ترجح) عند البصريين
(البدل) أى اتباع المستثنى
للمستثنى منه فى اعرابه بدل
بعض من كل والنسق عند
الكوفيين على النصب (فى)
الاستثناء (المتصل) بان
كان المستثنى من جنس
المستثنى منه (نحو ما فعلوه
الا قليل) برفع قليل على انه
بدل من الواو فى فعلوه وقرأ
ابن عامر بالنصب على
الاستثناء والدليل على ان
الاتباع ارجح اجماع السبعة
على الرفع فى قوله تعالى ولم
يكن لهم شهداء الا أنفسهم
وقوله تعالى ومن يقنط من
رحمة ربه الا الضالون ولا
يمتنع ترجح البدل تأخر صفة
المستثنى منه عن المستثنى خلافا للمازنى كما سيأتى واذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاءنى من أحد الا زيد ولا أحد

لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله وهو خلا) عند الجميع (قوله وعدا) عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (قوله وحاشا) أى عند الجرمى والمازنى وجماعة وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى حرفيتها دائما وجمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (قوله وان كان الاولى البداءة بما هو متعين نصبه الخ) أى لانه المناسب للمقام لان الكلام فى المنصوبات (قوله أوشبهه) هو النهى والاستفهام الانكارى (قوله وجب نصبه) لانه شبيه بالمفعول والمراد وجوب نصبه فى لغة الاكثر فلا ينافى انه يجوز اتباع المؤخر فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل والكلام فيما اذا كان الا للاستثناء كما هو صريح قوله والمستثنى بالا فلا يرد ان غير النصب جائز فى نحو قام القوم الا زيدا اذا جرت الا صفة على الاول ومن كلامهم لو كان معنا أحد الا زيد لغلبنا وفى القرآن لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا (قوله بها على الاصح) هو مذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد ووجهه ماقاله الرضى ان الا مقوية لمعنى الاستثناء ومحصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وان الا نائبة عن أستثنى كما ان حروف النداء نائبة عن أنادى ومقابل الاصح سبعة أقوال ذكرها فى التصريح (قوله فشربوا منه الا قليلا) فان قلت يشكل على التمثيل لوجوب النصب بذلك قراءة بعضهم الا قليل بالرفع قلت لا اشكال لانها محمولة على أن شربوا فى معنى لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس منى فهو من الاستثناء المفرغ واما لانه على لغة كما مر عن أبى حيان وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف فى هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا كذا فى القاعدة الاولى من الباب الثامن من مغنى اللبيب وعلى الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه جملة وان كان الاكثر مجيئه مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله ترجح البدل) للمشاكلة فى الاعراب (قوله بدل بعض) هو ما قال الابدى يجوز فيه مخالفة الثانى للاول فاندفع رد ثعلب بانه كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى (قوله والنسق عند الكوفى) لان الا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة وهى بمنزلة لا العاطفة فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها واعترض مذهبهم ثعلب بانها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل فى نحو ما قام الا زيد لان ذلك ليس شأن حروف العطف وأجاب فى المغنى بانها لم تباشر العامل فى التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد (قوله بان كان المستثنى من جنس المستثنى منه) يرد عليه ان قول القائل جاء بنوك الا بنى زيد منقطع مع انه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل بالذى يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده هذا وترجيح الاتباع فى المتصل مشروط بكونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء والا تعين النصب قصدا للتطابق بين الكلامين كان يقول لك قائل قاموا الا زيدا وأنت تعلم خلافه فتقول ما قاموا الا زيدا وبكونه غير متراخ عن المستثنى منه كما فى التسهيل فان كان متراخيا عنه ترجح النصب لان الاثبات انما كان مختارا للتشاكل وهو بالتشاغل بطول الفصل يضعف وذلك نحو ما العبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشرى ما يخالف هذا وذلك أنه قال ان من فى قوله تعالى الا من خطف الخطفة بدل من الواو فى لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذى خطف ولم يذكر النصب فليحرر (قوله خلافا للمازنى كما سيأتى) يأتى ان شاء الله تعالى ما يتعلق به (قوله واذا تعذر البدل على اللفظ الخ) انما تعذر لان لا الجنسية فى المثال الثانى لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب وما ذكر من الابدال على المحل فى ذلك المثل مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما فى محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على أحد وحينئذ يفوت النفى والاثبات وبيان عدم توجه لا للدخول على أحد ان أحدا على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتداء الذى هو العامل فى

محل لا مع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل والمختار ان أحدا بدل من الضمير المستتر في الخبر العائد لاسم لا ومن والباء الزائدتان في المثال الاول والثالث لا يعملان في موجب واحد وزيد فيهما مرجبان بدخول الا عليهما فزيد في المثال الاول مرفوع على البدلية من أحد لانه في موضع رفع بالفاعلية وشيأ في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شئ لانه في موضع نصب على الخبرية لليس (قوله على البدلية) أي بدل الغلط كما صرح به الرضي فقال أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب انتهى وفيه ان مثل ما رأيت القوم الا ثيابهم لو جعل الثياب بدلا كان بدل اشتمال الا أن يمنع كونه اشتمالا لانه لا يكون الا في موضع يكون المخاطب منتظرا البدل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيأ (قوله في المنقطع) يقدر البصريون الا في المنقطع بلكن وغيرهم بسوى ويرجح الاول أمور أحدها انه تاويل حرف بحرف الثاني انه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له الثالث انه تفسير ناصب بناصب وذاك تفسير ناصب بخافض الرابع ان فيه بيانا للمعنى وان المنقطع بمنزلة الاستدراك في انه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس باخراج حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوى (قوله بان كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه) تقدم ما يرد عليه في تعريف المتصل وبقي انه قال الشارح في شرح الحدود وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه ما نصه سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر أم من جنسه كجاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة ليس زيد منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال فتعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه جرى على الغالب (قوله ان صح حذف المبدل منه الخ) بان يصح تسلط العامل على البدل لخرج نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فيجب نصبه اذ لا يقال زاد النقص ومثله قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم وذلك اذا جعل عاصما على حقيقته ومن رحم هو المعصوم وفي رحم ضمير مرفوع يعود على الله تعالى ومفعوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير لا عاصم اليوم البتة من أمر الله لكن من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع ولا يصح هنا تسلط العامل على المستثنى لانه لا يقال لا اليوم من أمر الله الا من رحم ولو رد المحذوف منه أعني الخبر لم يجز ذلك لانه لا يقال لا الهم اليوم الا من رحم لانه لا معنى له وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه قالوا في قولنا لا اله الا الله ان اسم الله بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الابدال كما ترى وأيضا ما نصه قيل في لا عاصم الآية لم يصح الابدال لعدم صحة الاحلال محل الاول فقلت لم لا يصح فقيل لان لا لا تعمل في المعارف فقلت مشكل من وجهين أحدهما انهم أنشدوا

الا لا مجير اليوم مما قضت به * صوارمنا الا امرأ دان معلنا

وقالوا ان الاتباع هنا ممتنع وهذا نكرة وقيل العلة ان اسم لا يحذف فقلت والفاعل لا يحذف فقيل يصح فيه التفريغ نحو ما قام الا زيد ولا كذلك هنا لو قلت لا في الدار الا رجل لم يجز لانك فصلت بين لا وما تركبت معه وقدمت الخبر على الاسم فقلت لو كان المعتبر ذلك لم يجز الابدال في لا اله الا الله وأيضا فالابدال هنا باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ لان لا لا تعمل في الموجب فقيل انما يشترط لصحة الابدال كون الثاني صالحا للحلول محل الاول في الاستثناء المنقطع لا في المتصل البحث كله انا قائله سؤالا وجوابا ولم يتحرر بعد انتهى وقيل في الآية ان الاستثناء متصل وان المراد بمن رحم البارى وكانه قيل لا عاصم اليوم الا الراحم أو ان عاصما بمعنى معصوم وفاعل قد يجئ بمعنى مفعول نحو ماء دافق أي مدفوق ومن مرادبها المعصوم والتقدير لا معصوم اليوم من أمر الله الا من رحمه الله فانه معصوم أو ان في الكلام مضافا محذوفا والتقدير لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمه الله تعالى ونجاه يعني في السفينة وعلى هذا اقتصر الزمخشري (قوله استدلالا بقوله) أي استدل بنو تميم على جواز الرفع استدلالا بقول عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس الخ فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها

فيها الاعمرو وما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به بالرفع في الثلاثة على البدلية حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء (و) ترجح (النصب) على البدل (في المنقطع) بان كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه (عند) بني (تميم) نحو ما قام أحد الا حمارا بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع أيضا على البدلية ان صح حذف المبدل منه واقامة البدل مقامه استدلالا بقوله

وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس

(ووجب عند الحجازيين) وبلغتهم جاء التنزيل (نحو ما لهم به من علم الا اتباع

الظن) بالنصب في قراءة السبعة ونحو من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب وأجيب عن البيت بان المراد بالانيس ما يؤانس فهو أعم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله (مالم يتقدم) المستثنى على المستثنى منه (فيهما) أى في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم (فالنصب) حينئذ واجب كقول الكميت

ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مذهب الحق مذهب

وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه ومثله في وجوب النصب عند المازنى تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما أتى أحد الا أبالك خير من زيد والراجح ما تقدم واما تقدم المستثنى على جزأى الكلام نحو الا زيدا ما جاء أحد فغير جائز (أو فقد التمام) من الكلام المنفى بان لم يصرح فيه بالمستثنى منه (فعلى حسب العوامل) الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل للا فيه بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما بعدها (نحو وما أمرنا الا واحدة) أو النصب نصب نحو ولا تقولوا على الله الا الحق أو الجر جر نحو ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن (ويسمى) هذا الاستثناء (مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق لجواز ما قام الا هند وامتناع قام هند وشرط صحة التفريغ تقدم نفى أو شبهه فلو قال أو فقد أى التمام والايجاب لكان أولى (ويستثنى بغير

شئ من الشقرة (قوله بالنصب في قراءة السبعة) أى ما لهم به من اتباع علم بل الذى لهم به اتباع ظن فان قيل الاستثناء من العلم المنفى ونفى العلم شامل للظن فالاستثناء متصل أجيب بأن الاستثناء انما يعتبر مع المستثنى منه فقط ولا عبرة بالحكم قال البيضاوى ويجوز أن يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذى تسكن اليه النفس جزما كان أو غيره فيتصل الاستثناء انتهى وتميم يقرؤن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع كما في شرح المصنف والتصريح ولينظر المسوغ لقراءتهم بذلك فان القراءة بالرواية لا بالرأى وكلام التصريح يوهم خلافه (قوله ومالى الا آل أحمد الخ) الاصل ومالى شيعة الا آل أحمد ومالى مشعب الا مشعب الحق والمشعب الطريق والشيعة الاعوان قال ابن عمرون وهذا البيت مشكل لان العامل فى شيعة الابتداء وهو لا يعمل فى المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى فى الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما تكلفته لهم فى لمية موحشا طلل اذ قالوا ان الحال من النكرة قال المصنف فى الحواشى جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الارجح انه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شئ فى موضعه (قوله ومثله فى وجوب النصب عند المازنى الخ) أى كما نقله ابن الخباز فى النهاية والصواب ما نقله عنه فى التوضيح انه فى هذه الحالة يختار النصب فقد نسب أبو حيان صاحب النهاية للغلط وانما أوجب المازنى أو رجح النصب والحالة هذه لانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه يلغى فى بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا كذا فى التصريح فليتأمل (قوله والراجح ما تقدم) هو الابدال (قوله يكون المستثنى) بيان لمتعلق الجار والمجرور والمراد بكون اعرابه (قوله أو النصب نصب) اما على المفعول به كما مثل أو المفعول لاجله نحو ما ضربوه لك الا جدلا أى لاجل الجدال والغلبة لا لالتمييز بين الحق والباطل أو المفعول فيه نحو ان لبثتم الا يوما ولا يجوز التفريغ فى المفعول المطلق المبهم ونحو ان نظن الا ظنا مبين بتقدير الصفة نحو لا تأتيكم الا بغتة ويجوز كون هذا حالا أو مفعولا مطلقا مؤكدا حذف هو وعامله أى لا تبغتكم الا بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية فيكون من التفريغ للحال نحو ما كان لهم أن يدخلوها الا خائفين ونحو الا متحرفا لقتال ولا فى المفعول معه لا يقال ما سرت الا والنيل وأما التوابع فلا يجوز التفريغ فيها الا فى البدل وأجازه الزمخشرى وأبو البقاء والرضى فى الصفات وكلام النحويين كما فى المغنى يخالف ذلك (قوله أو الجر جر) عبارة التصريح وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا بمحل جر بجار يتعلق به (قوله من مقدر) شرط هذا المقدر كونه عاما مناسبا للمستثنى فى جنسه وفى صفته وفى الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر فى ما قام الا زيد ما قام انسان وفى ما لبست الا قميصا ما لبست ملبوسا وفى ما جاء الا ضاحكا ما جاء على حالة من الاحوال (قوله لجواز ما قام الا هند) أى بتجريد الفعل من علامة التانيث مع كون الفعل فى الظاهر حقيقى التانيث (قوله تقدم نفى) نحو ما مر من قوله تعالى وما أمرنا الا واحدة (قوله أو شبهه وهو النهى) نحو ما تقدم من قوله تعالى ولا تقولوا على الله الا الحق والاستفهام الانكارى نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريغ فى الايجاب لانه يؤدى الى الاستبعاد لا تقول رأيت الا زيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة نظرا للظاهر فاندفع ان ذلك غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك وجوز ابن الحاجب التفريغ فى الموجب اذا استقام المعنى نحو قرأت القرآن الا يوم كذا فاما قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فحمل يأبى على لا يريد لانهما بمعنى (قوله فلو قال أو فقد الخ) يمكن أن يقال الضمير فى فقد رجع لما ذكر الشامل للايجاب والتمام (قوله ويستثنى بغير) أى لتضمنها معنى الا بحسب الاصل بل أصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الذى خرجت به والاصل هو الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى يتبين فيه أثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات كما ان الا قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن

وسوى خافضتين) للمستثنى دائما باضافتهما اليه (معربين) أى غير لفظا وسوى تقديرا (باعراب الاسم الذى) يقع (بعد الا) وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب النصب فى نحو قام القوم غير أو سوى زيد ويترجح عند تميم فى نحو ماقام أحد غير أو سوى زيد والبدل فى نحو ماجاء أحد غير أو سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل أو مفعول أو غير ذلك فى نحو ماقام غير أو سوى زيد وما رأيت غيرا وسوى زيد وما مررت بغير او بسوى زيد وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاجى واختاره ابن مالك لورودها فاعلا فى حكاية الفراء أتانى

معنى غير فيوصف بها جمع منكر وتفارق غير الا فى ثلاث مسائل احداها ان لا يقع بعدها الجمل الاسمية أو الفعلية ان سبقت بنفى وكان الفعل اما مضارعا نحو ما زيد الا يفعل الخير واما ماضيا مسبوق بمثله نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن أو مقرونا بقد نحو ما زيد الا قد ضرب وأما الا اذا نعنى ألق فليس من المقام لانه فيما اذا ولى الا لفظ الفعل فلا حاجة لما تكلفه أبو حيان من أن اذا خرجت عن الشرطية مع انه لا معنى له بخلاف غير لانها المختصة بالاضافة الى المفرد الثانية أن غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف الا فلذا يجوز عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع الا جيد الثالثة ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه بخلاف غير نحو أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة مراعاة المحل مع غير بخلاف الا فلذا جاز ماقام القوم غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ماقام الا زيد وعمرو فان قلت قال فى التسهيل واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بهما بمعنى غير والا جائز قلت قال شراحه هذا مذهب بعض والصحيح المنع فى المعطوف على المستثنى بالا الخامسة اذا فرغت العامل لما بعد الا فى نحو قولك ماجئتك الا ابتغاء معروف فلك على أن يكون مفعولا له دعم نصبه وفى غير لابد من جره باللام ولا يحذف لان من شرط المفعول له أن يكون مصدرا وغير ليس مصدرا (قوله وسوى) لا بمعنى عدل كالتى فى قوله مكانا سوى فان هذه لا تقع استثناء ولا بمعنى قصد قال أبو عبيدة البكرى وأنشد على ذلك اللغويون

فلاصرفن سوى حذيفة مدحتى * لفتى العشى وفارس الاحزاب

قال أبو عبيدة وأنا أشهد أن الشاعر انما قال فلاصرفن الى حذيفة مدحتى وسوى موضوع وهذه الشهادة فيها نظر فان الفراء وغيره أنشدوا البيت سوى وأنشد الفراء

لو تمنت حبيبتى ماعدتنى * أو تمنيت ماعدت سواها

أى قصدها والا فسد المعنى (قوله معربين باعراب الاسم الذى بعد الا) قال المصنف فى حواشى الالفية فان قلت يفترق غير والا فى أحكام أحدها ان نحو ماجاءنى أحد غير زيد الارجح اذا أتبعت أن يكون على الوصف لا البدل وفى الا بالعكس والثانى أن نصب تالى الا بها لا بالعامل قبلها ونصب غير على العكس والثالث أن مستثنى غير يجوز فى تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام فى غير والا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفى الاحكام اللفظية لا فى التوجيه والتسوية بين كلمة الا وكلمة غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى غير وليس مستثنى الا كذلك (قوله والبدل فى نحو ماجاءنى أحد غير أو سوى زيد) ترجيح البدل على النصب لا ينافى ان الذى يترجح فى غير الصفة لا البدل كما صرح به المصنف فى حواشى الالفية (قوله حسب ما تقتضيه العوامل) أى اذا لم يعرض ما يجوز البناء قال فى التسهيل وقد تفتح فى الرفع والجر لاضافتها الى مبنى أى كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة فى غصون ذات أرقال

قال الدمامينى وكان بعض الناس سال فقال كيف ان غيرا فى البيت اضيفت لمبنى مع ان هذا المضاف اليه فى تقدير معرب وهو النطق فلم تضف فى الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذى تؤول به وأما الحرف المصدرى وصلته فمبنى ألا تراهم يقولون الاسم فى موضع كذا ومما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع أن نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخل أن يكون اعرابه لفظيا أو تقديريا وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان تقدير الاعراب انما يكون فى آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا وهذا كله انما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه الجملة وفيه أمران الاول انما يرد بناء على أن الجملة توصف بالبناء والذى صرح به الرضى ان البناء كالاعراب من عوارض الكلمة الثانى فى الرضى ما نصه قال الفراء يجوز أن تبنى غير فى الاستثناء مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الا ومنعه البصريون لانه فى ذلك غير لازم ولا اعتبار به وأما اذا أضيف الى أن فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله لم يمنع الشرب منها

غير أن نطقت اه وهذا هو الذى يستفاد من كلام المغنى فى الباب الرابع من الترجمة التى نصها الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة لكن قال المصنف فى الحواشى فى أثناء كلام ذكره ووجه ماذكر انهم جعلوا ما يلاقى المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه ونظير هذا تعليل بعضهم أظنه الزمخشرى البناء فى يوم لا تملك نفس بان لاحرف والحروف مبنية مع علمنا بان أحدا لا يتخيل الاضافة للحرف انتهى (قوله فى قوله فسوالك بائعها الخ) عجز بيت صدره * واذا تباع كريمة أو تشترى * الواو للاستفتاح واذا شرط وخبره فسوالك وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية وأراد بكريمة فعلة كريمة أى حسنة وأو بمعنى الواو وقاله العينى وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم أره لغيره وانما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك الكوفيون قال فى المغنى والزيادة ظاهرة فى قوله

فما بال من أسعى لأجبر عظمه * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

انتهى وبعضهم يجعل الواو فى مثل ذلك للاستئناف وفيه ان واو الاستئناف الواقع بعدها مضارع مرفوع على انه خبر لمبتدا محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام ما نشاء أو مجزوم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما يشعر به كلامهم فتدبر وجعل أو فى قوله أو تشترى بمعنى الواو لا يكاد يصح فى البيت كما لا يخفى بل المراد أنه اذا وجد أحد هذين الامرين من شخصين فسوالك بائع وأنت مشترى (قوله أأترك ليلى الخ) الاستفهام للانكار وبينى وبينها متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد والتقدير ليس سوى ليلى ليلة كائنة بينى وبينها وجملة ليس ومعموليها حال ولا يحتاج لقدكما يأتى قريبا محتملة لان تكون من فاعل أترك المستتر أو مفعوله وهو ليلى والرابط على كل ضمير صاحب الحال من بينى أو بينها واذا فى قوله انى اذن ظرفية حذفت الجملة التى أضيفت اليها وعوض عنها التنوين والتقدير اذا تركتها فى هذه الحالة وليست اذا الناصبة كما يتوهم (قوله الا ظرفا) أى ظرف مكان بمعنى وسط غير متصرف (قوله واختاره فى الاوضح والجامع) لان ما استدل به ابن مالك لا ينهض حجة لا كثر من ذلك اذ بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل (قوله وفتحها ممدودة) لا بمعنى وسط كالتى فى قوله تعالى فألقوه فى سواء الجحيم ولا بمعنى تام كقوله هذا درهم سواء ولا بمعنى مستو كالتى فى قوله تعالى فهم فيه سواء أى مستوون تعالوا الى كلمة سواء بيننا أى مستوية بيننا (قوله ولا تصحب ما) أى خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده فى المغنى بان ما نافية لا مصدرية وحاشا فعل متصرف بمعنى أستثنى لا الاستثنائية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وبان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى بدليل ان فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

فنادر أو حاشا فعل متعد متصرف من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كأن المراد انه أخرجه منه وعزله عنه (قوله جامدة) لوقوعها موقع الا والفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا (قوله متعدية اليه) قال المصنف فى شرح اللمحة فان قلت هذا ان صح فى عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أى تجاوزه لم يصح فى خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها فى الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك ان كل من خلا من شئ فقد جاوزه (قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) فاذا قلت قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيدا فالتقدير عدا هو أى القائم زيدا وقس عليه وأورد انه غير مطرد لتخلفه فيما اذا لم يكن فى الكلام فعل ولا شبهه نحو القوم اخوتك ما عدا زيدا وقول المصنف فى الحواشى وقد يقال فاعله ضمير الاخوة وكذا القوم بنولك ما عدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة لكن يرد هؤلاء المحمدون ما عدا هذا فانه ليس من المحمدين انتهى لا يدفع الايراد بعدم الاطراد وانما فيه تبيين مرجع الضمير غير اسم الفاعل وأجاب الدمامينى فى شرح

سوالك ومبتدأ فى قوله فسوالك بائعها وأنت المشترى واسما لليس فى قوله أأترك ليلى ليس بينى وبينها سوى ليلة انى اذا لصبور ومجرورة فى قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربى ان لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسهم ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه الا فى الضرورة وقال الرمانى انها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره فى الاوضح والجامع وفيها أربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة وضمها مقصورة وفتحها ممدودة (و) يستثنى (بخلا وعدا) مجردين عن ما و(حاشا) ولا تصحب ما (نواصب) للمستثنى على تقدير كونها أفعالا جامدة متعدية اليه استترفاعلها فيها وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق

التسهيل بما يدفع الايراد حيث قال اذا لم يوجد الفعل يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه فالمعنى فى المثال خلاهو أى منتسب الاخوة الى زيداً وخلا المنتسب اليك بالاخوة زيدا وهذا كله جار فى القول بان الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف مضاف والتقدير خلاهو أى قيامهم قيام زيد لكن أورد عليه ان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط (قوله أو على البعض المفهوم من الكل) أورد عليه أن المقصود من قولك قام القوم خلا زيدا مثلا ان زيدا لم يكن معهم ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة البعض اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل وأجيب بان المراد بالبعض ما عدا المستثنى وفيه ان اطلاق البعض على الاكثر قليل والاظهر الجواب بان البعض الذى هو الفاعل مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض منه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه أو ان البعض فى سياق النفى يعم كل بعض (قوله هل هى حال) أى على التأويل باسم الفاعل ومعنى قاموا عدا زيدا قاموا مجاوزين زيدا (قوله أو مستأنفة الخ) المراد بكونها مستأنفة عدم تعلقها بما قبلها فى المعنى بل فى الاعراب فقط لان الجملة واقعة موقع الا زيدا وهى لا موضع لها من الاعراب مع تعلقها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت بما فانهم قالوا انها منصوبة اما على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف والتقدير فى قاموا ما عدا زيدا وقت مجاوزتهم زيدا وهذا القول ينبغى أن يجرى هنا وان يعتمد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله واختار فى المغنى انها غير متعلقة بشئ) عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندى الاول لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثانى ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بها لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله فى نحو قام القوم حاشاك) أى مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب وهذا الكلام مذكور فى المغنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على أن حاشا فعل (قوله فاذا قلت حاشاى) أى بجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجر أى لتعين حاشا حينئذ للحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشانى تعين النصب) لتعين حاشا للفعلية بدليل نون الوقاية لانها لا تكون الا مع أحرف ليست هذه منها (قوله والصحيح انها حينئذ اسم الخ) مقابله ما ذهب اليه المبرد وابن جنى والكوفيون من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف لان هذين الدليلين انما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب والقول بانه محذوف والتقدير جانب يوسف المعصية لاجل الله لا يتأتى فى كل موضع يقال لك أتفعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية هى الزائدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره أو بكونه فرعا فى العمل ومنه ما هنا (قوله ويؤيد هذا) أى القول بالاسمية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على الغاء هذا الشبه كما ان بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعيا لك) لا يخفى ان اللام فى رعيا لك للتبيين لا للتقوية فهذا يخالف ما قبله قال فى المغنى بعد ان قسم لام التبيين الى ثلاثة أقسام مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هى مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدر انه المصدر أو بالتزام الحذف ان قدر انه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ولا هى ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه وانما هى لام مبينة للمدعو له أو عليه ان

أو على البعض المفهوم من الكل السابق وجملة الاستثناء هل هى حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور منهما الثانى (أو خوافض) له على تقدير كونها حروف جر واختار فى المغنى أنها غير متعلقة بشئ وفيه يجوز فى نحو قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فاذا قلت حاشاى تعين الجر أو حاشانى تعين النصب وكذا القول فى خلا وعدا انتهى واذا ولى حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح أنها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه فمن قال حاشا الله كانه قال تنزيها لله واللام حينئذ مقوية للعامل كما فى نحو فعال لما يريد قال فى المغنى ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا الله بالتنوين فهذا كقولهم رعيا لك (و) يستثنى (بما خلا وما عدا وليس

لم يكن معلوما من سياق أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس التقدير أعني كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتي لزيد انتهى واعلم أنه ليس في المغني أن اللام في حاشا لله للتقوية ولا للتعليل بل للتبيين وعبارته في بحث حاشا والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله من كذا (قوله ولا يكون) هي حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضمنها معنى الحرف (قوله التي لا يليها الحرف) أي فتعينت فعليتها (قوله فدخولها على هذا مشكل) أخذ ذلك من التصريح وقد أجيب بان محل امتناع وصلها بالجامد الجامد اصالة وهذان متصرفان في الاصل (قوله وجوز بعضهم الجر بهما الخ) هو الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني (قوله ورده في المغني) قال فيه فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (قوله على الحال) أي على التأويل باسم الفاعل (قوله أو على الظرفية) أي الزمانية وهذا القول ينبغي أن يعتمد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان و ينوب عنه المصدر (قوله فيه قولان) بقي قول ثالث ذكره في المغني والتصريح فقال أو على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف (قوله وفي محل الجملة) فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثا وانظر ما الداعي لذلك وهلا قيل بتقدير قد (قوله ولا يستثنى بخلا وما بعدها الخ) ظاهره أنه لا فرق بين كون خلا وعدا فعلين أو حرفين والذي في الارتشاف والحرف والاسم الذي يستثنى به يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع وأما الفعل الذي يستثنى به فلا يقع في الاستثناء المنقطع لو قلت ما في الدار أحد خلا حمارا لم يجز (قوله وأفهم كلامه أن جواز الوجهين الخ) أي النصب والخفض لانه لما ذكرهما بدون ما قال نواصب أو خوافض ولما ذكرهما معها اقتصر على قوله نواصب (قوله وان حاشا لا تقترن بما) لانه انما ذكرها مع غير المقترن بما الا مع ما يقترن بها (قوله وهو كذلك) أي في الحكمين وأما تجويز بعضهم اقتران حاشا بما والاستدلال له فقدم رده فلا تغفل

(باب في ذكر المخفوضات)

(قوله ويرجع اليهما المخفوض من التوابع) جواب عما يرد على الحصر في الثلاثة وذلك لانه بقي رابع وهو المخفوض بالتبعية وحاصله انه لا يرد لان الصحيح ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع لا التبعية والعامل في المتبوع اما الحرف أو المضاف وكان عليه أن يقول والمخفوض بالتوهم كقول الشاعر

بدا لي اني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان آتيا

بجر سابق على توهم دخول الباء في خبر ليس فكانه قال بمدرك لانه وارد أيضا على الحصر والجواب انه يرجع الى المخفوض بالحرف المتوهم (قوله ومخفوض بالمجاورة) كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض خرب لمجاورته لضب وحقه الرفع لانه صفة لجحر وقول امرئ القيس

كأن أبانا في عرانين وبله * كبير أناس في بجاد مزمل

وذلك لان مزملا صفة كبير فكان حقه الرفع ولكن خفض لمجاورته المخفوض وهو بجاد كما صرح به المصنف في بعض تعاليقه لكن في الرضى آخر باب النعت ما نصه وانجر مزمل لمجاورته لأناس لا لبجاد لان الجار والمجرور يتعلق بمزمل والتقدير كبير أناس مزمل في بجاد انتهى فليتأمل قوله لان الجار والمجرور الخ فقد يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض لمجاورة بجاد المتقدم لفظا وأما قراءة وأرجلكم بالخفض مع انه معطوف على أيديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة فليس من هذا الباب لان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله

ياصاح بلغ ذوي الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع انه توكيد لذوي ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور بل لان

ولا يكون نواصب) للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف لكن نص في التسهيل أنها لا توصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بهما بتقدير ما زائدة ورده في المغني وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا أو على الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطع وأفهم كلامه أن جواز الوجهين في خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لا تقترن بما وهو كذلك

(باب)
في ذكر المخفوضات
وهي ثلاثة أقسام * مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع ومخفوض بالمجاورة

الارجل لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ولهذا جيء بالغاية وهو قوله تعالى الى الكعبين اماطة لظن من يظن أنها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية فى الشريعة (قوله وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها) فيه أن الخفض بالمجاورة فى النعت قليل لا شاذ كما فى المغنى ومسئلة الرفع بالمجاورة عزيزة ذكرها فى جمع الجوامع ولم يمثلها فى الشرح وقد رأيت رسالة للشيخ أبى حيان رحمه الله فى العطف على الجوار ذكر أولها ان قاضى القضاة تقى الدين بن دقيق العيد سأله عنه ما نصه وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقده مخصوصا بالجر ورقال وقد جاء فى المرفوع وأنشد

السالك الثغرة اليقظان كالئها * مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل

فانه رفع الفضل اتباعا لما قبله لقربه قلت وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيعل بل رفعه على أنه نعت للهلوك على الموضع لان معناه كما تمشى الهلوك الفضل وعليها الخيعل انتهى (قوله وقدم الاول لانه الاصل) لان الحرف يقدر به المضاف لا العكس ودليل التقدير اقحامهم اللام ولان عمل الاسم دون عمل الحرف فى القياس ولان المضاف كثيرا ما يحمل فى أحكامه على الجار ألا ترى ان أبا الفتح ذكر فى باب تدريج اللغة انه انما جاز غلام من تضرب اضرب حملا على بمن تمرر أمرر وذلك لان الاصل أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما كانوا لم يجدوا لحرف الجر سبيلا أن يعلقوه استجازوا فيه ذلك فلما ساغ لهم اعماله فيه تدرجوا منه الى أن اضافوا اليه الاسم (قوله وهو سبعة) أى بالنظر للمذكور فى هذا الباب فلا ينافى ان خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى كذلك قال المصنف فى حواشى الالفية عند قولها بالظاهر اخصص الخ مفهومه ان ما عدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجر وكذا أنت قام القوم حاشاك وخلاك وعداك أما فى التكلم فانك تقول قاموا عدانى وخلانى وحاشانى ان قدرته فعلا وبغير نون ان قدرت الحرفية واذا قلت لعله يفعل أو لعلى أفعل أو لعلك تفعل احتمل الوجهين وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجر والا فهو على النصب هذا اذا كان عقيل يوجبون الجر بها والا فهو على الاحتمال واذا قلت زيدا أخذت الثوب مناه بمعنى منه جاز أيضا عند الهزلى انتهى (قوله وهى لبيان الجنس) هذا المعنى اثبته جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة كالآية التى مثل بها أى الذى هو الاوثان فان بينت نكرة فهى ومجرورها فى موضع جملة نحو يحلون فيها من أساور من ذهب أى هى ذهب (قوله والتبعيض) هذا المعنى أثبته الفارسى والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعيضية ان ما قبل الاولى أكثر مما بعدها لان الرجس مثلا أكثر من الاوثان وما قبل الثانية أقل لان من يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تقديرا واعلم أن البعضية المعتبرة فى من التبعيضية هى البعضية فى الاجزاء لا البعضية فى الافراد على خلاف التنكير الذى يكون للتبعيض على رأى السيد فان المعتبر فيه البعضية فى الافراد لا البعضية فى الاجزاء وبه تفارق من التبعيضية من البيانية على ما صرح به الرضى حيث قال وتعريف من البيانية أن يكون قبلها أو بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويقع ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان والعشرون انها الدراهم وللضمير فى قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها أو بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان أشرت بالدراهم الى دراهم معينة أكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان اردت بالدراهم جنس الدراهم فهى بيانية لصحة اطلاق المجرور على العشرين انتهى وبنى السيد فى حواشى المطول على ما رآه الرد على السعد فى قوله وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى أسرى بعبده ليلا مع أن الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه أسرى به فى بعض الليل حيث قال الدلالة على البعضية مذكور

وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الاول لانه الاصل ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط وأشار الى الاول مبتدئا به لعمومه بقوله (يخفض الاسم اما بحرف مشترك) بين الظاهر والمضمر (وهو سبعة (من) نحو منك ومن نوح وهى لبيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان والتبعيض نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله

ولابتداء الغاية مكاناً أو زماناً

فى الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هى البعضية فى الافراد لا البعضية فى الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كان فى بعض من اجزاء ليلة فالصواب ان تنكيره لدفع توهم الاسراء فى ليال أو لافادة تعظيمه واعترضه ابن كمال باشا بان ماقاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر فانه قال فى دلائل الاعجاز ان التنكير فى حياة فى قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة للدلالة على ان تلك الحياة قليلة واعلم أيضا ان البعضية التى تدل عليها من هى البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التى هى أعم من أن تكون فى ضمن الكل أو بدونه والدليل عليه كما قاله السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة على ذلك حيث احتاجوا الى التوفيق بين يغفر لكم من ذنوبكم وان الله يغفر الذنوب جميعا الى ان قالوا الا يبعد أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق آية سورة ابراهيم فتخصيص النحاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب أحد الى ان التبعيض لا ينافى الكلية وأما بحث السيد فيه بان الرضى صرح بعدم المنافاة بينهما حيث قال ولو كان أيضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافى غفران كلها بل عدم غفران بعضها فغير متجه لان كلام الرضى غير مرضى لما عرفت ويرشد لان مدلول من التبعيضية المجردة قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون وأدخل من التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الاسراف والتبذير المنهى عنه ولم ينكر عليه أحد وأيضا زيادة من التبعيضية فى قوله تعالى وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم فانه لو كانت دلالتها على مطلق البعضية الشاملة لما فى ضمن الكلية لضاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على ان المغفور بالايمان بعض الذنوب لا كلها قال البيضاوى وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فان المظالم لا تغفر بالايمان والعجب له انه مع تصريحه بهذا قال فى تفسير سورة نوح بعض ذنوبكم هو ما سبق فان الاسلام يجبه فلا يؤاخذكم به فى الآخرة حيث أخذ جب الاسلام عاما لنوعى الذنوب *(فائدة)* قيل جىء بمن فى خطاب الكفرة دون المؤمنين فى جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال البيضاوى فى تفسير سورة ابراهيم ولعل المعنى فيه ان المغفرة حيث جاءت فى خطاب الكفار مرتبة على الايمان وحيث جاءت فى خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصى ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال باشا وهذا انما يتم لو لم يجئ الخطاب للكفرة على العموم وقد جاء كذلك فى قوله تعالى فى سورة الانفال قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف *(فائدة أخرى)* قضية كلام الزمخشرى فى قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم انه اذا كانت من للتبعيض فهى فى موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا لانه حينئذ مصدر قال الطيبى واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن فى قوله من عن يمينى مرة وأمامى انتهى ولهذا قال بعضهم الذى يقتضيه جزالة نظم التنزيل فى مثل ومن الناس من يقول كون من التبعيضية اسما مبتدأ ومن يقول خبرا اذ لم يستفد على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل لكن قال السيد من الثمرات على تقدير التبعيض مفعول به لا على ان من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره شيأ من الثمرات وما يقال من ان معناه فاخرج بعض الثمرات فهو حاصل المعنى وقال السعد فى ومن الناس من يقول بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ (قوله ولابتداء الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه فكان ينبغى تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية قاله فى التلويح واعترض عليه بان نهاية الشئ ما ينتهى به ذلك الشئ والشئ انما ينتهى بضده فكيف يكون جزأ منه بل انما يطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية قال الفنارى ولك أن تقول غاية ما فى الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز قال الرضى وتعرف من الابتدائية بان يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ به التجئ اليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (قوله مكانا) باتفاق من البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) عند

الكوفيين والاخفش وابن درستويه ومنع ذلك أكثر البصريين وأولوا مايدل له (قوله أوغيرهما) قال الشاطبي معتذرا عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الاصل وماسواه راجع اليه بالمجاز فكأنه جعل الاشخاص اماكن بالتأويل للازمة الاماكن لها اذلا يقال من فلان الى فلان الا ولهما مكانان بينهما مسافة ويصل الكتاب من أحد المكانين الى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تأسيس أول يوم ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان وقوله انه من سليمان مثال لابتداء غيرهما (قوله وللبدل الخ) أنكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء (قوله وللتعليل) أي عند جماعة (قوله مما خطاياهم أغرقوا) أي اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (قوله وللتأكيد) هذه هي الزائدة وهي الدالة على التنصيص على العموم اذا دخلت على نكرة لاتختص بالنفي نحو ماجاءني من رجل أو تأكيد التنصيص عليه وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ماجاءني من أحد والمراد من كونها زائدة كونها في موضع تطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها مخل بالمعنى (قوله بعد نفي الخ) لابد أيضا أن يكون مجرورها نكرة وان يكون اما فاعلا نحو مايأتيهم من ذكر أو مفعولا به نحو هل تحس منهم من أحد أو مبتدأ كما مثل والمراد بشبه النفي النهي بلا والاستفهام بهل وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأول هذا على التبعيض أو التبيين أي قد كان شيء هو بعض المطر أو المطر فحذف شيء وأقيمت الصفة مقامه والاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك قال المصنف في الحواشي وقد تزاد في معمول فعل نسبته لمعمولاته على سبيل الايجاب في اللفظ اذا كان المعنى على ان النسبة على سبيل النفي نحو مايود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم لان المعنى يودون أن لا ينزل عليكم من خير فان العرب قد تدخل النفي على شيء ومرادها نفي غيره اذا صح استلزامه له بوجه ومن هذا ما علمنا أحدا يقول ذلك الا زيدا لان معناه ما يقول احد ذلك في علمي ولهذا تأولوا * وما الحال الدنيا منك تنويل * على معنى الحال ان لا تنولينا وقد أشار الى هذا أبو العباس ثعلب في أماليه (قوله نحو هل من خالق غير الله) قال في التصريح خالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الاصح انتهى وقوله على المحل مبني على أن المجرور بحرف زائد اعرابه محلي وان الاعراب المحلي لايختص بالمبنيات بدليل فاعل المصدر المخفوض باضافته اليه ونحو ذلك فقد صرحوا بان اعرابه محلي وقد أسلفنا في باب المبتدأ ان القياس أن يكون جميع ذلك من الاعراب التقديري لقولهم ان الاعراب المحلي ان تكون الكلمة في محل لو كان فيه اسم معرب لكان اعرابه كذا وهذا لا يصح في الكلمة المعربة وقولهم المانع في الاعراب المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير وأي فرق بين المتبع والمحكي والمدغم فان اعرابها تقديري وبين المجرور بحرف زائد أو باضافة المصدر ونحوه الا أن يقال لما كانت حركة المجرور باضافة المصدر والحرف الزائد وشبهه اعرابية استبعدوا أن يعربوه تقديرا لئلا يصير الاسم معربا باعرابين في محل واحد وان كان أحدهما لفظيا والآخر تقديريا لانظير له بخلاف غيره مما جعلوا اعرابه محليا فان حركته اما بنائية أو لا اعرابية ولا بنائية (قوله وللاستعلاء) عند الاخفش والكوفيين وعبر في المغني عن هذا والذي بعده بقوله مرادفة على مرادفة في وكذا ما أشبهه مما استعملت فيه من بمعنى هو المعنى الاصلي لحرف غيرها وكذا صنع في بعض الحروف كفي وفي بعضها كالباء جعل نفس تلك المعاني معاني ذلك الحرف وجمع ابن مالك في الالفية بين الطريقين ولعل التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من ايهام ان الحرف مشترك بين تلك المعاني وانه حقيقة فيها وليس كذلك بل هو مجاز اما في

أوغيرهما نحو من المسجد الحرام من أول يوم انه من سليمان وللبدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وللتعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا وللتأكيد بعد نفي أو شبهه نحو ما لباغ من مفرد وهل من خالق غير الله وللاستعلاء

الفعل

نحـو ونصرناه من القوم
والظرفية نحو ماذا خلقوا
من الارض (والى) نحو
الى الله مرجعكم جميعا واليه
ترجعون

الفعل أو الحرف على ماستعرفه (قوله نحو ونصرناه من القوم) أى عليهم وخرجها المانعون على التضمين
أى منعناه بالنصر من القوم كذا فى المغنى وهو مبنى على ان التضمين اشراب لفظ معنى لفظ آخر وهو ماذكره
فى القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال خمسة فى التضمين والمختار منها عند المحققين ان اللفظ
مستعمل فى معناه الحقيقى مع حـذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب
كفيه على كذا أى نادما على كذا وقد يعكس كما فى يؤمنون بالغيب أى يعترفون به مؤمنين وبهذا يندفع
ان اللفظ المذكور ان كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الآخر وان كان فى معنى الآخر فلا دلالة عـلى
المعنى الحقيقى وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وتحقيق الكلام فى التضمين يطلب من رسالتنا
المعمولة فيه فانها جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد (قوله والظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية
فالاولى كالآية التى مثل بها أى ماذا خلقوا فى الارض والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها فى ما ننسخ من آية
والثانية نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة أى فى يوم الجمعة وأوصـل فى المغنى معانى من الى خمسة عشر واعلم
أنه قال فى المغنى فى حرف الباء مذهب البصريين أن أحرف الجـر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن
أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عنـدهم اما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيـل فى
ولأصلبنـكم فى جذوع النخل ان فى ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ
واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن فى قوله شربن بماء البحر معنى
روين وأحسن فى وقد أحسن بى معنى لطف بى واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى وهـذا الاخير هو محمل
الباب عنـد أكثر الكوفيين و بعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا انتهى وقال فى
الباب السابع الثالث عشر أى من الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم ينوب بعض
حروف الجر عن بعض وهـذا أيضا مما يتداولونه و يستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهـم ينوب
وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة
ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت فى زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم
يرون فى الاماكن التى ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامـل يتعدى
بذلك الحرف لان التجوز فى الفـعل أسهل منه فى الحرف انتهـى وفيه أمور الاول ان كلامه فى حرف الباء
يقتضى أن الذى يقول بالتضمين انما هو البصريون وان الكوفيين و بعض المتأخرين لا يثبتونه ولم ينبه
أحـد ممن تكلم على التضمين على الخلاف فيـه بين البصريين والكوفيين الثانى ان كلامه يقتضى ان
البصريين يجيزون فيما أوهـم انابة حرف عن حرف مما سمع تخريجه على الاوجه الثلاثة وكان ينبغى أن
لا يصار الى الثالث الا حيث تعذر الاولان وكذا لا يصار الى التضمين الا حيث تعذر التأويل الذى يقبله اللفظ
لانه صرح فى المغنى فى الجملة الثالثة مما له محـل من الباب الثانى بان التضمين لا ينقاس وبه صرح ابن جنى
لكن فى التصريح آخر باب المفعول معه ان الاكثرين على انه قياسى وظاهر كلام الجماعة حيث يتكلمون
على معانى الحروف ان انابة حرف عن حرف لا تثبت الا أن يقدر التضمين فانهم كثيرا ما يردوا شاهـد الانابة
باحتمال التضمين وهـذا اما بناء على أن التضمين قياسى أو على أن التجوز فى الفـعل أسهل كما أشار اليه فى
المغنى فى الباب السابع وبه يندفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمين على تلك الانابة مع ان كلا لا ينقاس فليحرر
الثالث يرد على ماقاله فى الباب السابع أنه يجوز كون المعربين تبعوا الكوفيين و بعض المتأخرين فان
مذهبهم أقل تعسفا كما اعترف به فى حرف الباء الرابع صريح قوله ولا يجعلون ذلك شاذا ان القاعدة عندهم
مطردة فلا يحتاج بل لا يصح ما ادعاه فى تصحيحها من ادخال قد وقوله ولو صح ذلك لجاز أن يقال الخ يرد عليـه
انه ان كان مذهبهم ان الانابة لا تتوقف على سماع جاز ما ذكر ولا مانع منه وان كان مذهبهم انها تنوب سماعا
وان تلك الانابة المسموعة ليست بشاذة فيحمل عليها ما سمع من غير احتياج الى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه
فى حرف الباء فلا يلزم جواز أن يقال ذلك لعـدم سماعه فتأمل وقوله لان التجوز فى الفـعل اسـهل منه

فى الحرف لانه قيل لامجاز فى الحرف واليه ذهب الفخر الرازى واتباعه استنادا الى ان مفهومه غير مستقل بنفسه فان ضم الى ما ينبغى ضمه كان حقيقة والافهو مجاز فى التركيب لافى المفرد وكلامنا فى المفرد ورد هذا النقشوانى بان الحرف له مدلول فى الجملة بطريق الوضع سواء استقل بنفسه أو قام بغيره فان استعمل فيما وضع له كان حقيقة وان استعمل فى غيره لعلاقة كان مجازا وهذا هو المختار عند أهل المعانى (قوله وهى لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يمثل له وذلك نحو الى هرقل ملك الروم (قوله فلا تتركنى بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلى المدهون وفى الصحاح القار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار قال فى المغنى وتأول بعضهم البيت على تعلق الى بمحذوف أى مطلى بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام أى لانه حذف الحال أعنى مضافا وأدخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه لانه ادخلها على الضمير الذى كان مستترا فى مطلى ورفع القار بمطلى وكان حقها ان تدخل على القار ورفع الضمير بمطلى وهذا على رواية رفع القار وأما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلى معنى مبغض قال ولو صح مجىء الى بمعنى فى لجاز زيد الى الكوفة وفى قوله لو صح الخ بحث يعلم مما أسلفناه (قوله وغير ذلك) أوصلها فى المغنى الى ثمانية معان (قوله وهى للمجاوزة) لم يذكر البصريون لها سوى هذا المعنى (قوله وللبعدية) بالباء الموحدة (قوله لتركبن طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا فى الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله قاله الدمامينى (قوله فانما يبخل عن نفسه) أى عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدمامينى وفيه مامر وعلى طريق المحققين فتقدير التضمين فانما يبخل مبعدا بالبخل الخير عن نفسه (قوله وغير ذلك) أوصلها فى المغنى لعشرة معان (قوله وعليها وعلى الفلك تحملون) قال الزمخشرى معناه وعلى الانعام وحدها لاتحملون ولكن عليها وعلى الفلك فى البر والبحر قال شيخ الاسلام قاضى القضاة أبو الحسن على السبكى رحمه الله تعالى توقفت فى هذا الكلام ونظرى فى شيئين أحدهما مدلول وحده والثانى ما كتبته فى مسئلة كل أما الاول فقال النحاة فى وحده مذهب الخليل وسيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحادا واتحادا موضع موحدا ومع الفعل المتعدى نحو ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل أى ضربته فى حال اتحادى له بالضرب ومذهب المبرد انه حال من المفعول أى ضربته فى حال انه مفرد بالضرب وذهب أبو بكر بن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا أرادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى كما قال والذئب أخشاه ان مررت به وحدى *وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال مصدر على حذف حروف الزيادة أى اتحاده ومنهم من قال مصدر لم يوضع له فعل وذهب يونس وهشام فى أحد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف والمختار ما قاله ابن طلحة وقول سيبويه فى حال اتحادى له بالضرب محمول عليه لانه انما توحده بالضرب اذا لم يكن غيره مضروبا معه وقد يشارك الضارب غيره فى ضرب ذلك المضروب ألا ترى انك تقول ضربنا زيدا وحده وضربت وحدى زيدا أو عمرا فعلم أن معناها افرادها تضاف اليه اما المتكلم واما المخاطب كوحدك واما الغائب فى معنى ذلك الفعل واذا جعلتها خبرا فى قولك زيد وحده فمعناه زيد استقر وحده فمعنى الحصر والانفراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير نحوى والمعنى لا يختلف وانما النظر فى ان وحد المضاف الى الضمير أى ضمير كان هل هو المحصور فى الفعل أو الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت زيدا وحده وأردت لا مضروب لك سواه هل حصرته فى ضربك أو حصرت ضربك فيه قد تبين ان المراد الثانى فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلا مضروب لك غيره وقد يكون له هو ضارب آخر فهذا معنى الافراد الذى قدمناه والتقييد انما هو للفعل فى المفعول ومما يبين هذا ان الحال تقييد الفعل لا للمفعول وهو فى قوة خبرين فاذا قلت رأيت زيدا راكبا فكأنك أخبرت برؤيته وكونه فى حال الرؤية بخلاف قولك رأيت زيدا الراكب لم تخبر بركوبه بل قيدته بالركوب وصفا له فوحده اذا أعربته حالا ظهر فيه هذا

وهى لانتهاء الغاية مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم أتموا الصيام الى الليل وللمصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم وللظرفية نحو
فلا تتركنى بالوعيد كأننى* الى الناس مطلى به القار أجرب
وغير ذلك (وعن) نحو يوسف أعرض عن هذا عفا الله عنك وهى للمجاوزة كسرت عن البلد وللبعدية نحو طبقا عن طبق وللبدل نحو يوما لا تجزى نفس عن نفس شيا وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وللتعليل نحو الا عن موعدة وعدها اياه وغير ذلك (وعلى) نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وهى للاستعلاء

أى العلو وهو حسى كما مر
ومعنوى نحو على العرش
استوى وللمصاحبة نحو
وان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم
وللظرفية نحو على ملك
سليمان وللمجاوزة نحو
اذا رضيت على بنو قشير*
لعمر الله أعجبنى رضاها
وللتعليل نحو ولتكبروا
الله على ماهداكم

وان اعربته ظرفا وهو بعيد فكذلك لان العامل فى الظرف هو الفعل وليس فيه تخصيص المفعول أصلا ولا تقييد بخلاف الصفة و بذلك تبين لك معنى وحده فاذا قلت أكلت من الانعام وحدها فقد أفردت أكلك وحصرته فيها فليس لك مأكول غير الانعام فكانك قلت أكلت بعض الانعام ولم آكل شيأ غير ذلك فهى فى قوة قضيتين نفى واثبات ولهذا لم يصح أن تقع فى صغرى الضرب الاول من الشكل الاول لاشتراط أن تكون موجبة هذا اذا قلت أكلت من الانعام وحدها فلو ادخلت حرف النفى فقلت ما أكلت من الانعام وحدها احتمل النفى أن يكون لكل من القضيتين فلا تكون أكلت شيأ من الانعام بل أكلت من غيرها و يكون التقييد لنفى الاكل لا للاكل المنفى واحتمل أن يكون النفى للقضية النافية فقط فتكون قد نفيت عدم اكلك من غيرها فتكون قد أكلت من غيرها و يحتمل أن تكون أكلت منها وأن لا تكون فصارت هذه القضية بدخول حرف النفى تحتمل ثلاثة معان أن لا تكون أكلت شيأ لا منها ولا من غيرها أو أنك أكلت منها دون غيرها أو انك أكلت من غيرها ولم تأكل منها وانما احتمل هذه المعانى الثلاثة لانك سلبت المجموع من الاثنين وسلب المركب من اثنين بثلاث طرق هذا اذا قدمت السلب على الفعل كما مثلناه فلو أخرته فقلت الانعام وحدها لم آكل منها هل نقول انه كذلك كما لو قدم النفى أو نقول يختلف المعنى كما فى تقديم النفى على كل وتأخيره عنها والذى اذوقه من قولك الانعام وحدها لم آكل منها انك لم تأكل من الانعام شيأ وانك قد تكون أكلت من غيرها ولا يحتمل انك أكلت منها ومن غيرها لان التقييد لنفى الاكل فنفى الاكل مقيد بالانعام وليس المراد نفى الاكل المقيد وانما جاء ذلك من جهة ان المحكوم به فى هذه القضية هو المنفى فهى فى حكم المعدولة وأما ما سبق ففى حكم السالبة البسيطة اذا عرفت هذا ففى قولنا على الانعام وحدها لا تحملون معناه تقييد نفى الحمل بالانعام لا نفى الحمل المقيد بالانعام كما فهمه الزمخشرى ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا تقدم النفى فهو سلب الحكم فان كان المحكوم به واحدا انتفى وان كان مركبا انتفى المركب والمركب ينتفى بانتفاء أحد افراده واذا تأخر النفى فلا يخلو اما أن يصح تسليطه على ما قبله واعماله فيه أو لا فان صح واقتضت العربية اعماله فيه فكما لو تقدم كقولك من الانعام وحدها لم آكل فيحتمل المعانى الثلاثة كما لو تقدم كما قال الشاعر كله لم أصنع بنصب كله وان لم يعمل فيه كان النفى هو المحكوم به فيتعين ما قلناه سواء اشتغل بضميره بحيث لو لم يشتغل به اعمل فيه أولا وقولك على الانعام وحدها لا تحملون من هذا لان تحملون والحالة هذه لا يصح اعماله فى على الانعام واذا تقرر ذلك فلا يصح أن تقول على الانعام وحدها لا تحملون لكن عليها وعلى الفلك فلذلك لم يتجرع لى ما قاله الزمخشرى أول ما رأيته ونفر طبعى منه ثم عرضته على الميزان فظهر لى ما قلته لك وأما ما كتبته فى مسئلة كل فلا حاجة الى ذكره هنا فانه قد ظهر ما حاولت بيانه والله أعلم انتهى ما حرره الامام السبكى ومن خطه نقلت وانما نقلته لعزته وكثرة فوائده واختصرت منه شيأ قليلا فى حكاية الاقوال فى وحده (قوله أى العلو) يعنى ان السين فى الاستعلاء ليست للطلب ثم ان العلو اما على المجرور وهو الغالب كما مثل أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (قوله على ملك سليمان) أى فى زمن ملكه ويحتمل أن تتلوا تضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا (قوله اذا رضيت الخ) صدر بيت لنحيف العامرى عجزه * لعمر الله أعجبنى رضاها * و بنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله فى المغنى وقال الكسائى حمل على نقيضه وهو سخط قال فى التصريح بعد نقل ما ذكر وقال أبو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت على انتهى والظاهر ان هذا راجع لطريق التضمين غايته انه ضمن رضى معنى اقبل والفعل الذى يدعى تضمين الفعل المذكور له لا يدعى تعينه بل الشرط صحة تسليطه على الحرف المذكور تدبر (قوله ولتكبروا الله على ما هداكم) فى الكشاف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير

ولغير ذلك (وفى) نحو فى جنات النعيم (١١٦) وفيها ما تشتهى الانفس وهى للظرفية أى حلول الشئ فى غيره حقيقة أو مجازا قال الجرجانى فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو الدرهم فى الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء نحو زيد فى البرية أو التحيز نحو فى صدر فلان علم أو فقدا معا نحو فى نفسه علم وللمصاحبة نحو ادخلوا فى أمم وللسببية نحو لمسكم فيما أفضتم فيه وللاستعلاء نحو ولاصلبنكم فى جذوع النخل ولغير ذلك (واللام) نحو لله ما فى السموات له ما فيها وهى للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين أى عذابها والتعليل نحو وانى لتعرونى لذكراك هزة والتعجب نحو * لله درك فارسا وللاستعلاء نحو يخرون للاذقان وللقسم نحو لله لا يؤخر الاجل والعاقبة نحو لدوا للموت وابنوا للخراب * فكلكم يصير الى التراب ولغير ذلك (والباء) ولا فرق بين أن تكون (للقسم) نحو بالله لافعلن وبه لتفعلن. (أو غيره) من تبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم بسحر ومصاحبة نحو ادخلوا بالصدق وسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم وتعويض نحو بعت هذا بهذا أو توكيد نحو فكفى بالله شهيدا أو كفى بجسمى نحولا أننى رجل *

بعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فيأتى بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى قال الدمامينى وفيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى ثم قال المصنف وأيضا على الثانية ظاهرة فى التعليل فكذا نظيرتها الاولى قال الدمامينى قد يمنع ظهور شئ منهما فى التعليل (قوله ولغير ذلك) أوصل فى المغنى معانيها الى تسعة (قوله والظرفية) أى مكانية أو زمانية (قوله ولاصلبنكم فى جذوع النخل) فى هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ كالقبر للمقبور (قوله ولغير ذلك) أوصل معانيها فى المغنى الى عشرة (قوله وللاستحقاق) فسرها فى المغنى بانها الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والملك لله والامر لله قال ومنه وللكافرين النار أى عذابها فنبه على ان اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هى مقامه فى اعرابه وانما قدر ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها أى فلم تجعل اللام فيه للاختصاص كما فى الجنة للمؤمنين لان النار ليست مختصة بالكافرين بل تكون أيضا لمن شاء الله من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون الا للمؤمنين وتبعه الشارح فى ذلك (قوله وانى لتعرونى) صدر بيت لابى صخر الهذلى عجزه * كما انتفض العصفور بلله القطر * ومر الكلام عليه فى باب المفعول له (قوله لله درك) أى ما أكثر درك بالدال المهملة (قوله وللاستعلاء) حقيقة كما مثل ومجازا نحو وان أسأتم فلها أى عليها (قوله وللقسم) وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة (قوله وللعاقبة) وتسمى لام الصيرورة والمآل (قوله لدوا للموت وابنوا للخراب) تمامه * فكلكم يصير الى ذهاب * فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومنع بعضهم الصيرورة فى اللام وردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه وأهل البيان يجعلون ذلك من قبيل الاستعارة فى الحرف وتقريره يطلب من موضعه (قوله ولغير ذلك) أوصل معانيها فى المغنى لاثنين وعشرين (قوله من تبعيض) أثبته الاصمعى والفارسى وابن مالك (قوله عينا يشرب بها عباد الله) قيل ضمن يشرب معنى يروى وقال الزمخشرى المعنى يشرب بها الخمر فقلب كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدراهم أى من الدراهم اه وقد قدمنا ما يعلم منه الجواب وقال الشهاب القاسمى هذا كله غير ما قاله الشافعية نقلا عن اللغة من أن الفعل المتعدى اذا عدى بالباء كان المقصود التبعيض لان هذا يختص بالمتعدى انتهى وفيه ان قبضت متعد (قوله واستعانة) هى الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما مثل أو مجازا نحو بسم الله لان الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الاكمل الا بها على أحد القولين فيها (قوله وظرفية) زمانية كما مثل أو مكانية نحو وما كنت بجانب الغربى (قوله أو مصاحبة) ومنه باء البسملة على القول الاظهر عند الزمخشرى (قوله وسببية) قال الرضى السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها فى الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس فى التسهيل قال أبو حيان وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هى التى تدخل على سبب الفعل وباء الاستعانة هى التى تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذى هو آلة (قوله وتعويض) وتسمى باء المقابلة وهى الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كما مثل أو معنى نحو كافأت احسانه بضعف قال فى المغنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع فى لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محمل البائين جمعا بين الادلة (قوله وتوكيد) وهى الزائدة وزيادتها فى ستة مواضع الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وجائزة وضرورة والمفعول والمبتدأ والخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس وموجب فيتوقف على السماع والحال المنفى عاملها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتفصيل ذلك يطلب من المغنى (قوله نحو كفى بالله شهيدا) هذا من الزيادة الغالبة قال فى المغنى والغالبة فى فاعل كفى (قوله وكفى بجسمى الخ) صدر بيت للمتنبى * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى * قال فى المغنى فى أوائل الباب السابع

وان كان الخبر غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمى نحولا اننى رجل * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم و رجل الى ما قبلهما لا اليهما انتهى و به يعلم أنه لا تغليب فى الخطاب فى تجهلون خلافا لما فى التلخيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ خلافا لما فى عروس الافراح ولما فى المغنى فى القاعدة الرابعة من الباب الثامن لانه مبنى على أن ضمير تجهلون لقوم لا لانتم و به يعلم أيضا رد قول الدمامينى فى الشرح المزج فى الكلام على بيت المتنبى فى حرف الباء وأتى بضمير الحضور فى صفة رجل مع أن طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله اننى ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى الخبر تقول أنا رجل قمت وأنا رجل قام **(قوله وبدل)** قال الشهاب القاسمى كأنها تفارق باء التعويض بان المراد بتلك ما وقع فيه مقابلة شئ بشئ بان يدفع شئ من أحد الجانبين و يدفع من الجانب الآخر شئ فى مقابلته والمراد بهذه أن يختار أحد الشيئين على الآخر بحيث لا يسد الآخر عنده مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطى الظاهر أن باء العوض داخلة فى باء البدل انتهى وفى قوله بان يدفع الخ نظر لانه لا يظهر فى العوض المعنوى الا بتكلف **(قوله وتعدية)** قال حفيد الموضح فى حواشيه فان قلت أليست الباء للتعدية فى بقية المواضع قلت بلى ولكنها تمحضت للتعدية ولم تفد غيرها بخلاف بقية المواضع فانها أفادتها مع شئ آخر فلذلك أفرد معنى التعدية وجعل قسما على حدة انتهى وهذا يقتضى أن المراد بالتعدية المفردة مطلق ايصال الفعل الذى لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم وفيه أن التعدية بهذا المعنى ليست من المعانى التى وضعت الحروف لها وانما ذلك أمر لفظى يشترك فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسماء وكان يلزمهم أن يعدوا التعدية معنى لكل حرف جار اذا لم يظهر له معنى غيرها ولم يفعلوا ذلك نعم عد ابن مالك التعدية من معانى اللام واعترضه الشاطبى بانه لم يذكر أحد من النحويين هذا المعنى فى اللام فيما أعلم و بما ذكرناه و تبع المصنف ابن مالك فى التوضيح قال شارحه والاولى اسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على أن التعدية المعدودة من معانى الباء تعدية خاصة وهو الحق لان المراد بها التعدية المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا قال الجامى عند قول الكافية والتعدية أى جعل الفعل اللازم متعديا لتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف **(قوله نحو ذهب الله بنورهم)** فيه اشارة الى رد قول المبرد والسهيلى ان بين التعدية بالباء والهمزة فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب كما فى المغنى ونوزع فى ذلك بانه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجئ فى قوله وجاء ربك وهذا ظاهر قال فى المغنى وأما لو شاء الله لذهب بسمعهم فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق ولكون المراد بالتعدية المذكورة فى معانى الباء ما ذكر اعترض على من مثل لها بمررت بالوادى اذ لا يصح أن يقال المعنى صيرت الوادى مارا **(قوله ومجاوزة)** قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل لا تختص بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام **(قوله والصاق)** قال فى المغنى قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغى للشارح تقديمه على غيره والبداءة به كما صنع فى المغنى **(قوله حقيقة)** وهو نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل اليه بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانه يفيد منعه التصرف بوجه ما **(قوله نحو مررت بزيد)** عن الاخفش ان الباء فيه بمعنى على بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين ورده فى المغنى بما حاصله ان كلا من الالصاق والاستعلاء لما لم يكن حقيقيا فيه واستعمال حرف الالصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء كان الاولى جعل الباء للالصاق المجازى دون الاستعلاء

و بدل نحو ما يسرنى أنى شهدت بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسأل به خبيرا والصاق حقيقة نحو بقلبى غرام أى ألصق به بمعنى قام به أو مجازا نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب منه

ثم أشار الى الثاني بقوله (أو مختص بالظاهر) أو بخفضه

المجازى وبه يندفع ما للدماميني واعلم أنه ذكر في المغني للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح أن يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك وانه لم يذكر في المغني من معانيها التعليل وقد ذكره في التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن في موضعها اللام غالبا نحو فبظلم من الذين ثم قال واحترزت بغالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكأن التعليل والسبب عندهم شئ واحد قال السيوطي هذا هو الحق انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال المحلي ما يصرح بذلك لانه قال المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في الاشباه والنظائر لصاحب جمع الجوامع مولانا التاج السبكي قدس الله سره أن الفرق بينهما ثابت لغة ونحوا وشرعا قال اللغويون السبب كل شئ يتوصل به الى غيره ومن ثم سموا الحبل سببا وذكروا أن العلة المرض وكلمات يدور معناها على أن العلة أمر يكون عنه أمر آخر وذكر النحاة أن اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل وذكر ابن مالك السببية والتعليل وهذا صريح بانهما متغايران وذكروا أيضا ان الباء للاستعانة وهي غيرهما والحاصل أن الباء الداخلة على الاسم الذى لوجوده أثر في وجود متعلقها ان صح نسبة العامل الى مصحوبها مجازا فباء الاستعانة نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على أسماء الآلات والا فان كان المتعلق انما وجد لاجل وجود مجرورها فباء العلة نحو فبظلم ألا ترى أن وجود التحريم ليس الا لوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها وان لم يكن المتعلق كذلك فباء السببية نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ألا ترى ان اخراج الثمرات مسبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وبهذا التقسيم علمت أن باء الاستعانة لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله تعالى وقال أهل الشرع السبب ما يحصل الشئ عنده لا به والعلة ما يحصل به وأنشد ابن السمعاني على ذلك

ألم تران الشئ للشئ علة * تكون به كالنار تقدح بالزند

والمعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده والسبب انما يفضى الى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط وتنتفي الموانع وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها اذ لا شرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفاق حكاه امام الحرمين والآمدي وغيرهما ووجهوه بدلائل كثيرة وهو وان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الايجاب بنفسها ومعنى ايجاب العلة عندنا مع انه لا ايجاب للفعل تلازم العلة والمعلول واستحالة ثبوت أحدهما دون الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد أشار الى الفرق بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالي الفعل الذى له مدخل في الزهوق ان لم يؤثر في الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط وان أثر فيه وحصله كالقد والحز وان لم يؤثر في الزهوق ولكنه أثر في حصوله فهو السبب انتهى ملخصا وانما سقناه لنفاسته (قوله ثم أشار الى الثاني) أى ثم أشار الى النوع الثاني وهو ما يجر الظاهر فقط (قوله أو مختص بالظاهر) أى مقصور عليه لا يتجاوزه الى الضمير فالباء داخلة على المقصور عليه قال السيد في حواشي الكشاف الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضى بحسب مفهومه الاصلي أن تدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أى صار مقصورا عليه لا يتجاوزه الى غيره وهذا عربي جيد الا أن الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور بناء على أن تخصيص شئ بآخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه مجازا مشهورا وزاد في حواشي المطول حتى صار كأنه حقيقة فيه وأما أن يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة المضمن ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال في نخصك بالعبادة نميزك بها نخصصها اياك انتهى وقد عرفت منه أن دخولها على المقصور عليه نظرا للمفهوم الاختصاص الاصلي وان دخولها على المقصور هو الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الالفية عند قوله والاسم قد خصص بالجر وان السيد موافق للسعد في أن دخولها على المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر ان السيد

والسعد اتفقا على جواز الامرين واختلفا فى الغالب فالسعد قال الغالب دخولها على المقصور والسيد قال على المقصور عليه (قوله رب) انما اختصت بالظاهر لاختصاصها بالمنكر وستعرف وجهه واعلم ان رب حرف زائد فى الاعراب أى غير متعلقة بشئ دون المعنى لدلالتها على التكثير أو التقليل ولا تختص من بين حروف الجر بذلك خلافا لما فى المغنى لمشاركة لولا ولعل فى لغة من جر بهما لها فى هذا الحكم كما نص على ذلك فى بحث لعل والباب الثالث وقول الشمنى المراد اختصاصها بذلك عن الحروف المشهورة دون الشاذة كلعل والغير المشهورة كلولا يوهم أن الشاذة كلها لا تتعلق وفيه ان متى فى لغة هذيل وكى من الحروف الشاذة وظاهر كلامهم انهما يتعلقان كتعلق ما استعملا بمعناه فان متى بمعنى من وكى بمعنى اللام واذا علمت ان رب حرف زائد فى الاعراب فمحل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ولا يجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرابط محذوف أى لقيته لان فى ذلك تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب ويقدر النصب بعد المجرور لاقبل الجار لان لها الصدر ويجوز مراعاة محله كثيرا نحو رب امرأة صالحة لقيت ورجلا صالحا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا نبه عليه فى المغنى لكنه قال فى الكلام على أقسام العطف وله أى العطف على المحل شروط ثلاثة عند المحققين أحدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح وهذا الشرط مفقود هنا فلعلها مستثناة فليحرر (قوله وهى موضوعة للتكثير والتقليل) أى لانشائهما (قوله لكن استعمالها الخ) أى وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فى الكشاف ما يقتضى أن هذه الآية من الثانى فانه قال فان قلت متى يكون ودادتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذا رأوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب فى قولك لعلك ستندم فى فعلك وربما ندم الانسان على فعل ولا يشكون فى تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق عليك أن لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرون من الغم المظنون كما يتحرون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير وكذلك المعنى فى الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة فبالحرى أن يسارعوا اليه فكيف وهم يودونه كل ساعة وقيل تدهشهم أحوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم افاقة فى بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله لا فعلن ولو قيل ولو كنا مسلمين لكان حسنا (قوله ولها صدر الكلام) لانها وضعت للانشاء وكل ما هو كذلك موضعه الصدر ولان التقليل جار مجرى النفى والمراد تصدرها فى كلام هى فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره ألا ترى ان ما حرف نفى له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام فاندفع ايرادانها وقعت خبرا لان المشددة فى قوله

أماوى انى رب واحد أمه * قتلت فلا قتل لدى ولا أسر

وان المخففة فى قوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

على أنه قد يدعى ان ذلك ضرورة (قوله ولا يجر بها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة) علله الرضى بان رب علم القلة وانما يحتاج للعلامة فى المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا فى أحد المحتملين والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد المعرفة أو الكثرة فقط كالمجموع وأما النكرة فللقلة والكثرة معا نحو جاءنى رجل أى واحد وبجاءنى رجل أى هذا الجنس انتهى ملخصا ويمكن ان يلخص منه التوجيه وان قلنا انها للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ثم المراد لا يجر بها الا ذلك باعتبار الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد تجر رب ضمير الغيبة (قوله نحو رب رجل وأخيه) فرجل نكرة لفظا ومعنى وأخيه نكرة معنى فقط لتأويله بالنكرة قال المصنف فى حواشى التسهيل وجواز رب رجل وأخيه شبيه بقول الهذلى

* واذا المنية أنشبت أظفارها * قال الدمامينى ووجه الجمع انه أضمر فى نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل

(وهو) سبعة أيضا (رب) وهى موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها فى الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض ولا يجر بها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو رب رجل وأخيه

على ذلك بذكر شئ من لوازم السبب وهو الاظهار وكذا المتكلم بالمثال المذكور نوى بالمضاف التنكير ودل على ذلك باستعماله فى سياق ما يستلزم التنكير انتهى ولا يجوز جرها الثانى الا بطريق التبعية للاول فلو قيل رب أخيه لم يجز كما فى القاعدة الثانية من الباب الثامن من المغنى (قوله والغالب فى هذا الظاهر وصفه) هذا واضح اذا جعلت للتقليل الذى هو مدلولها لانه اذا وصف الشئ صار أخص وأقل مما لم يوصف قال فى التسهيل خلافا للمبرد ومن وافقه قال المرادى وقد اعتل ما التزمه بعلل لا تقوى واستدل من لم يلتزمه بالسماع قال المصنف وهو ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح وأنشد على ذلك أبياتا منها قول أم معاوية

يارب قائلة غدا * يالهف أم معاويه

وللاول ان يقول الموصوف محذوف أى يارب امرأة قائلة ألا ترى ان جميع ما فى الابيات التى استشهد بها صفات (قوله كما أن الغالب حذف متعلقها) هذا ذكره فى المغنى فى بحث رب حيث قال فى عد ما تفرد به وغلبة حذف معداها ومراده بمعداها متعلقها وقال فى الباب الثالث الرابع أى مما استثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق رب فى رب رجل صالح لقيته أو لقيت لان مجرورها مفعول فى الثانى ومبتدأ فى الاول أو المفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور ولا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا لتعديه عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه لا يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله فى المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت انتهى ففى بحث رب مشى على كلام الجمهور لكن دعوى ان الغالب حذف المتعلق لم يذكره عن الجمهور لكن قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا فى الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا يناسب دعواه هنالك ان رب حرف جر زائد فى الاعراب وانما يناسب كلام الرمانى وابن طاهر ومن ثم اعترضه الدمامينى هنالك بما حاصله ان كلامه متدافع وقول الشمنى فى الجواب مراده بالمعدى الفعل الذى مجرورها مفعوله لا يعدى نفعا هذا وقوله لان مجرورها مفعول فى الثانى فيه أمران الاول ان كونه مفعولا لا ينافى التعلق والثانى ان التعلق معناه ان المتعلق معمول بحسب المحل الا أن يراد أنه مفعول لفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته للفعل بدليل مقابلته هذا الكلام بقوله وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معد ثم انه يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الاول وتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدى هنا بنفسه فات معنى التقليل أو التكثير ونظيره صحة قولك أخذت من البر فعديت الفعل بمن لافادة معنى التبعيض وان كان يتعدى بنفسه وأخذ معموله فى المثال الثانى لا يمنع جعله معه ولا له كما فى زيدا ضربته واعترض الدمامينى على الجمهور بانه لو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح وقد جاز تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد فى الاعراب وان لم تكن زائدة فى المعنى ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت ويجاب بانه انما صح العطف على محل مجرورها لانها كالزائد بخلاف ما نظر به فليتأمل (قوله ومضيه) أى والغالب مضى متعلقها ومن غير الغالب وقوعه مستقبلا كما فى قول جحدر

فان أهلك فرب فتى سيبكى * على مهذب رخص البنان

ووقوعه حالا كقوله * رب امرئ فى وقتنا مستريح * وهذا ما مشى عليه فى المغنى ومذهب المبرد والفارسى وأكثر النحويين انه يجب مضيه وبيت جحدر مؤول على حكاية حال ماضية هذا ان جعل سيبكى جواب ان وأما ان جعل صفة مجرورها وحذف الجواب أى لم أقض حقه فلا يبقى فى البيت حجة وذهب ابن السراج الى أنه يجوز أن يكون حالا ومنع أن يكون مستقبلا قال فلا يجوز رب رجل سيقوم الا أن يريد برب رجل موصوف بهذا الوصف (قوله وليل كموج البحر الخ) صدر بيت لامرئ القيس عجزه * على بانواع الهموم ليبتلى *

والغالب فى هذا الظاهر وصفه كما أن الغالب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله
وليل كموج البحر أرخى سدوله *
وبعد الفاء قليل كقوله

والشاهد فى وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى رب ليل كموج البحر فى كثافة ظلمته وأرخى سدوله صفة لليل اى ستوره وقوله ليبتلى اى لينظر ماعندى من الصبر والجزع أو ليعذبنى وأصله ليبتلينى فحذف المفعول (قوله فمثلك حبلى الخ) صدر بيت لامرئ القيس عجزه * فالهيتها عن ذى تمائم مغيل * والشاهد فى قوله فمثلك حيث حذف رب فيه بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا ومعنى ألهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدتها تميمة والمغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذى يرضع وأمه تجامع وأما المغيلة بكسر الغين فهى التى تؤتى وهى ترضع أو حامل و يروى محول على الاصل والقياس محيل (قوله بل بلد الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه * لايشترى كتانه و جهرمه * والشاهد فى قوله بل بلد حيث حذف رب بعد بل أى بل رب بلد والفجاج الطرق والقتم الغبار وقوله جهرمه أصله جهرميه بياء النسب وهى بسط شعر تنسب الى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم أو جعل الجهرم اسما باخراج ياء النسبة عنه وبقى ان رب تحذف من غير أن يتقدمها حرف وهو قليل كقوله * رسم دار وقفت فى طلله * أى رب رسم دار وقد جعل فى التوضيح الحذف بعد الفاء كثيرا و بعد الواو أكثر و بعد بل قليلا و بدونهن أقل (قوله وقد تجر رب ضميرا الغيبة) اختلف فى هذا الضمير فقيل معرفة واليه ذهب الفارسى و كثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشرى وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير (قوله فيلزم افراده الخ) استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربه امرأة و ربهما رجلين و ربهم رجالا و ربهن نساء (قوله ومذ ومنذ) لانهما لما اختصا بالوقت اختصا بالظاهر الاظهر فى الدلالة على الوقت لظهور الاختصاص (قوله ولا يجر بهما الانوع خاص الخ) قد يوجه بان معناهما اذا كانا اسمين لوقت تخصا بجر الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين وأما قولهم مارأيته مذ أن الله خلقه فتقديره مذ زمن ان الله خلقه (قوله المعين) خرج المبهم فلا يقال مذ او منذ يوم أو غد لانهما انما يدخلان على الوقت الذى يجاب به متى و كم وهذا اذا لم يكن معدودا نحو مارأيته منذ يومين ولهذا قال المصنف فى الحواشى شرط الوقت أن يكون معدودا أو معرفا وقال و كالزمان ما يسئل به عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا يقال مارأيته منذ ثلاثة أيام فتقول منذ كم و يقال مارأيته منذ يوم الجمعة فتقول منذ متى ومذ اى وقت ولا يجوز مذ ما الان ما لا تكون ظرفا وأجازه بعضهم لان ما قد تشبه بالظرف ألا تراها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو سبحان ما سخر كن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال وشرط الوقت أيضا التصرف فلا يجوز مذ سحر تريد به سحرا بعينه لانه لا يتصرف فلا يجر ولا يرفع (قوله ماضيا كان الخ) هذا مع المعرفة كما مثل فان كان المجرور بهما نكرة معدودة كانا بمعنى من والى بقى هنا شئ وهو أن عاملهما اذا كانا بمعنى الماضى أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلا ماضيا كما فى أمثلتهم أو يجوز أن يكون فعلا مضارعا منفيا بلم أو غير منفى بمعنى الحال وأما اذا كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لانهما لا يدخلان على المستقبل وأما فعل الامر فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظرا الى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك فليحرر أمرها كذا بخط شيخنا الغنيمى بهامش الاشمونى (قوله والثرفع تاليهما خبراعنهما) سوغ الابتداء بهما انهما معرفتان بمعنى الامد او المدة وهذا المذهب هو الذى اختاره ابن الحاجب وصرح بانه مذهب المحققين قال الدمامينى وهو مشكل بعده مذ ومنذ فى الظروف لان كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفين و يمكن الجواب بانه لا يلزم التنافى الا لو صرح بانهما ظرفان لا يتصرفان ومجرد عدهما فى الظروف لا ينافى تصرفهما وخروجهما عن الظرفية فليتامل نعم قال المرادى لا تكون مذ ومنذ عند الاخفش الا مبتدأين فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما اذا وليهما اسم مفرد وقال الاخفش وجماعة ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين و بين مضافين فمعنى مالقيته مذ يومان بينى و بين لقائه يومان وقيل هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان وعليه يكون الكلام كلاما واحدا مشتملا على جملتين وعلى القولين قبله يكون كلامين وتكون جملة مذ لا محل لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * و بعد بل أقل كقوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه
وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا أو امرأة أو رجلين أو رجالا أو نساء (ومذ ومنذ) ولا يجر بهما الا نوع خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل مضيا كان وهما فيه لابتداء الغاية نحو مارأيته مذ يوم الجمعة أو حاضرا وهما فيه للظرفية نحو مارأيته منذ يومنا قال فى الجامع والثرفع تاليهما خبرا عنهما

على الاول ما أمد ذلك وعلى الثانى ما بينك وبين لقائه وقال السيرافى فى موضع الحال والرابط موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا لان المعنى بينى وبين لقائه يومان قال ابن الصائغ فى رسالته فى بيان منذ ومذ واعلم ان من أعرب منذ ومذ مبتدأ ينبغى أن نعدهما فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ومن أعربهما خبرا ينبغى أن نعدهما فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شئ خطر لى ولكن يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن تعليله بقلة تمكنهما وبان الكلام معهما جرى مجرى المثل وأحسن من ذلك انهما اذا كانا حرفى جر يلزم تقدمهما على المجرور فيلزم تقدمهما اذا كانا اسمين (قوله فمعناهما الابتداء) ان كان الزمن ماضيا وقوله أو الامد ان كان الزمان حاضرا أو معدودا *(تنبيه)* قال المصنف فى التذكرة كان يخطر لى ان قائلا قد يقول لا دليل على حرفية مذ ومنذ بل قد تثبت اسميتهما اذا ارتفع ما بعدهما أو كان جملة فعلية فليحكم عليهما حالة الجر بانهما اسمان أضيفا الى ما بعدهما وهو مفرد كما يضافان الى الجملة حتى رأيته منقولا انتهى ومن خطه نقلت (قوله والكاف) لان دخولها على الضمير يؤدى الى اجتماع الكافين نحو كك فطرد المنع قاله الرضى وعلله الجامى بالاستغناء عنها بمثل ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ يرد عليه أنه هلا استغنى بمثل ونحوه فى المظهر أيضا ويجاب بالفرق باحتياج الضمير لضعفه بخفاء معناه وقلة حروفه غالبا الى لفظ قوى يتصل به وفيه ان الضمير حرو بغير الكاف الا أن يقال المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله للتشبيه) أى لبيان ان شيأ له مشاركة ما مع مدخوله فى شئ (قوله والتعليل) أثبته قوم ومثلوه بالآية التى مثل بها الشارح ونفاه الاكثرون وأجابوا بان فى الآية وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان فى أمر وهو الاحسان فهذا فى الاصل بمنزلة وأحسن كما أحسن الله اليك (قوله والتوكيد) هى الزائدة واشترط فى التسهيل لزيادتها أمن اللبس (قوله نحو ليس كمثله شئ) أى ليس شئ مثله اذ لو لم يكن المعنى كذلك بل ليس شئ مثل مثله لزم المحال واثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا وقيل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما زيدت فى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال فى المغنى والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل غير ذلك قال الشهاب القاسمى وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتمثيل بالآية مع هذه الاحتمالات فيها الا أن يقال مآل الاحتمالات واحد أو يقال اذا صح ارادة كل لم يضر الاحتمال (قوله ولغير ذلك) أوصل معانيها فى المغنى الى خمسة (قوله وجرها للضمير شاذ) كقوله * وأم أوعال كها أو أقربا * وجعل ذلك فى التوضيح ضرورة والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة وعليه يتخرج ما يقع فى عبارات المصنفين ثم ان الشارح قصد بذلك الجواب عما يرد على جعل الكاف مما يختص بجر الظاهر (قوله وكذلك حتى) لا يخفى ان حتى من السبعة التى تختص بالظاهر فهى معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين فى المعطوفات اذا تكررت والشارح لم يقدر فى كلام المصنف لفظ كذلك الا فيها ولعل حكمة ذلك ليفيد أيضا ان جرها للضمير كقوله أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لا تخيب
شاذ فجعل قوله وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبله فى الكاف وجرها للضمير شاذ وعلل اختصاصها بالظاهر باشياء اعترضت كما بين ذلك فى المغنى وعلله ابن الحاجب بما معناه انها لو دخلت على المضمر لم يخل من أن تبقى ألفها أو تقلب ياء وكلاهما لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر اما الاول وهو بقاء ألفها فلا سبيل اليه لان القاعدة فى كل ألف لا أصل لها وهى آخر حرف أو اسم متمكن تقلب ياء اذا اتصل بها مضمر نحو اليه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثانى وهو قلب ألفها ياء لان القاعدة أن المضمر لا يغير الكلمة الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى انتهى وعليه سؤال وجواب فى الدمامينى قال الشهاب القاسمى ولى فى دعوى عدم الحاجة نظر لان التوسعة فى طرق التعبير المؤدية الى التسهيل ودفع المشقة ولهذا نظروا الى ذلك فى مواضع المترادفات حاجة أى حاجة وعلله الجامى بانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز

فمعناهما الابتداء أو الامد وبردان ظرفين مضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلة (والكاف) وهى للتشبيه نحو زيد كالاسد والتعليل نحو واذكروه كما هداكم والتوكيد نحو ليس كمثله شئ ولغير ذلك وجرها للضمير شاذ (و) كذلك (حتى) وهى

لانتهاء الغاية مطلقا ولا تكون جارة الا آخرا أو متصلا بآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما
قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جزأ كيوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم
العيد فالجر بها متعين وان
كان جزأ تماقبلها ولم يتعذر
دخوله نحو صمت الايام حتى
يوم الثلاثاء فالجر بها جائز
و يجوز العطف (فائدة)
متى دلت قرينة على دخول
الغاية في حكم ماقبلها أو على
عدمه فواضح أنه يعمل به
والا فاقوال أصحها الدخول
مع حتى دون الى حملا على
الغالب لان الاكثر مع
القرينة عدم الدخول
في الى والدخول في حتى فان
كانت حتى عاطفة دخلت
اتفاقا لانها بمنزلة الواو
(والواو) أى واو القسم
نحو والله والنبي والكعبة
وهي مع ماقبلها لا تختص
بظاهر معين (والتاء) أى
تاؤه ولا يجر بها الا لفظ
الجلالة ورب مضافا للكعبة
أو لياء المتكلم نحو تالله وترب
الكعبة وتربي لافعلن
وقولهم تالرحمن وتحياتك
نادر ومن حروف الخفض
خلا وعدا وحاشا وقدم
الكلام عليها ومنها أيضا
لعل ومتى وكى ولولا وانما
أسقطها لان الجر بها شاذ
(تنبيه) قال ابن عصفور في
شرح الجمل حروف الجر
على أربعة أقسام قسم
لا يستعمل الا حرفا وقسم
يستعمل حرفا واسما وهو
مذ ومنذ وعن وكاف
التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى و كخلا عدا كما مر وفي الخبيصي أن اللام
جاءت فعلا في قولك لزيدا ومن كذلك اذا كان أمرا من مان يمين والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل أمر لمؤنث من وفى يفي واسما من الاسماء

وقوعهما بعدها (قوله لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانية أو مكانية وبقي من معانيها أنها تكون للتعليل و بمعنى الا الاستثنائية وكانه لم يتعرض لذلك لتقدمه في باب النواصب (قوله ولا تكون جارة الا آخرا الخ) اعتمد في التسهيل خلافه وفي المغني والشرط الثاني أى من شرطي حتى خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجرور آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيا لآخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله

عينت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (قوله فالجر بها متعين) أى و يمتنع العطف أما في الاول فلان حتى انما يعطف بها بعضا على كل وأما في الثاني فلان العطف بها يراد به ادخال ما بعدها في حكم ماقبلها وهو هنا متعذر (قوله أصحها الدخول مع حتى) زعم الشهاب القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور (قوله والواو) انما اختصت بالظاهر لحطها عن رتبة أصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته (قوله ولا يجر بها الا لفظ الله الخ) أى فهي مختصة بظاهر معين وذلك لحط مرتبتها عن مرتبة أصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المضمر وخص منه ما هو أصل بيان القسم وهو اسم الله وما الحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم (قوله وقدم الكلام عليها) أى في باب الاستثناء (قوله لعل) أى في لغة عقيل كقوله * لعل الله فضلكم علينا * ومجرورها في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد بجامع عدم التعلق بعامل (قوله ومتى) أى في لغة هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى كمه أى من كمه (قوله وكى) انما يجر بها ثلاثة أشياء ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشئ كيمه وما المصدرية وصلتها كقوله * فانما * يراد الفتى كيما يضر و ينفع * أى للضر والنفع وأن المصدرية وصلتها نحو جئت كى تكرمني اذا قدرت ان بعدها (قوله ولولا) أى اذا وليها ضمير غير مرفوع نحو لولاى ولولاك ولولاه عند سيبويه والجمهور فانهم قالوا انها جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق بشئ وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا في ما أنا كانت ورد بأن النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة وكأنه في التوضيح جنح لكلام الاخفش فلم يعدها في حروف الجر (قوله وهو مذ ومنذ) تقدم الكلام عليهما (قوله وعن) وذلك اذا دخلت عليها من كقوله * من عن يميني مرة وأمامي * فعن اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء (قوله وكاف التشبيه) الصحيح ان اسميتها خاصة بالشعر كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * *(فرع)* ما زيد كعمرو ولا شبيها به ان نصبت شبيها فاما عطف على الكاف على أنها اسم أو على محل الجار والمجرور ان جعلتها حرفا فان خفض المعطوف فقد نفى أن يكون كشبيه عمرو فاثبت له شبيها وان زيد الا يشبهه ولا يشبه من يشبهه كذا قاله سيبويه والاخفش وأجاز الفارسي أن لا يكون اثبت له شبيها وذلك على زيادة الكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت له شبيها وهذا الذى قاله نص عليه سيبويه قال المصنف في هامش الالفية لينظر في فائدة النصب فان قولك ما زيد كعمرو ينفي المشابهة فكيف جاز ولا شبيها وهو بتقدير ولا هو شبيها انتهى وفيه دلالة على أن اسمية الكاف لا تختص بالشعر (قوله وهو على) أما حرفيتها فتقدمت وأما اسميتها فاذا دخلت عليها من كقوله

* غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعليتها فنحو ان فرعون علا في الارض فعلا فعل ماض من العلو (قوله ومن كذلك اذا كانت أمرا الخ) قدمر أن الطيبي جعل من التبعيضية

اسمافالادوات التى ترد اسما وفعلا وحرفا ثلاثة على ومن وفى

(الاضافة)

(قوله اذا العامل فى المضاف اليه هو المضاف الخ) علة لجعل الباء فى قول المصنف أو باضافة للسببية لاللاستعانة التى يعبر عنها بباء الآلة وهذا انما يأتى على الفرق بينهما وقدم ما يتعلق به (قوله كما هو ظاهر عبارته) لانه المناسب لقوله أولا بحرف (قوله ولا بالحرف المقدر) أى الذى ناب عنه المضاف كما فى التصريح وفيه انه لامعنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه وقوله خلافا لبعضهم هو ابن الباذش ورد هذا القول بأن الجار لا يحذف ويبقى عمله الا فى ضرورة أو نادر كلام وبقى قول رابع ذهب اليه الزجاج ان العامل معنى اللام (قوله والاضافة اسناد الخ) أى اصطلاحا وأما لغة فهى الالصاق والامالة قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل حارى جديد مشطب

ومراده بالاسناد ضم كلمة الى أخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذى سبق أول الكتاب والا لم يصح الحد لانه حينئذ مباين للمحدود ولا فرق فى الاسم المسند بين أن يكون جامدا أو مشتقا وقال الى غيره ولم يقل الى اسم غيره لان الثانى من جزأى الاضافة قد يكون جملة نحو قمت حين قمت وقد يكون موصولا حرفيا وصلته نحو من بعد ما عقلوه من قبل أن يأتى يوم لكنه قدر فى شرح الحدود لفظ اسم فقال الى اسم غيره ثم قال ولو تأويلا ثم ان قوله اسناد اسم الى غيره جنس شامل للمحدود ولما ضم فيه كلمة الى أخرى على وجه جعل احداهما حديثا عن الاخرى أو وصفا لها أو غير ذلك وقوله بتنزيله أى الغير من الاول أى الاسم الاول منزلة تنوينه أى الاول أو ما يقوم مقام تنوين الاول وهو النون التى تلى الاعراب وتلك نون المثنى وما الحق به ونون الجمع وما الحق به فصل مخرج لما عدا المحدود ووجه التنزيل اجراء الاعراب على الجزء الاول من جزأى الاضافة كما جرى على الحرف الذى قبل التنوين وجعل الجزء الثانى ملازما لحالة واحدة كما ان التنوين كذلك (قوله ولهذا وجب تجريد المضاف) أى لما ذكر من تنزيل المضاف اليه من المضاف منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه فقوله ولهذا علة قدمت على معلولها وكان مراده ان المضاف اليه انما نزل منزلتهما لم يجمع معهما لان الجمع بينه وبينهما كالجمع بين العوض والمعوض وعلل غيره ذلك بأن التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وسيأتى التعليل بذلك أيضا فى كلامه عند قول المصنف ولا تجامع تنوينا والنون المذكورة تشبه التنوين فى انها تلى علامة الاعراب ولهذا لاتحذف النون التى تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد ولا فرق فى التنوين بين أن يكون ظاهرا أو مقدرا كدراهم زيد أصله دراهم بغير تنوين لانه غير منصرف فلما أريدت الاضافة نوى صرفه وقدر فيه التنوين ثم حذف حين أضيف (قوله لقيام المضاف اليه مقامه) أى النون وقوله فى نحو ضاربا زيد أى والاصل ضاربان ومراده بقيام المضاف اليه مقام النون وقوعها فى محلها ولا يخفى عدم انسجام هذا مع ما قبله وكان الظاهر أن يقول كما فى شرح الحدود لقيامها فى ذلك مقام تنوين المفرد ليكون ذلك بيانا لقيام النون مقام التنوين الذى جعل علة لحذفها وظاهر صنيعه انه جعله علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها تقدمت فى قوله ولهذا فان أراد انه علة ثانية لخصوص حذف النون فكان يجب العطف مع ان الخصوص غير ظاهر فان المضاف اليه يقوم مقام التنوين فى هذا ضارب زيد فتدبر (قوله وتصح بادنى ملابسة) فتحصل بالاضافة خصوصية ما نحو كوكب الخرقاء لانها لابست فعلا هو الغزل فى زمن ملابس للكوكب ونحو الا عشية أو ضحاها أضيف الضحى الى العشية لما بينهما من الملابسة باعتبار كونهما طرفى النهار ونحو ولا نكتم شهادة الله أضيفت الشهادة الى الله لانه حكم الله قال السيد فى شرح المفتاح الهيئة التركيبية فى الاضافات اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بأنه المضاف اليه فاذا استعملت فى أدنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز فى الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلى الى محل آخر لاجل ملابسة بين المحلين فظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شئ الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما

الستة ولما فرغ من القسم الاول أخذ يتكلم على الثانى فقال (أو باضافة اسم) أى بخفض الاسم بجار أو بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل فى المضاف اليه هو المضاف كما فى الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون لقيام المضاف اليه مقامه فى نحو ضاربا زيد وتصح بأدنى ملابسة

بل



بل ينسب الكوكب اليها لظهور جسدها فى شهيئة ملابس الشتاء فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص
الكامل وفيه لطف وأراد به الرد على السعد حيث قال فى شرح المفتاح فالاضافة بادنى ملابسة تكون مجازا
حكميا مشعرا بجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة الاضافة ورده مردود أما أولا فلان أدنى مرتبة المجاز
اللغوى أن يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك وأما ثانيا فلان لزوم صرف النسبة عن محلها
الاصلى الى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ والحق مذهبه كما اعترف به السيد فى موضعه (قوله ومراده
بالاسم ما يقابل الوصف الخ) أى لا ما قابل الفعل والحرف الشامل للمعطوف والمناسب لقول المصنف
الآتى أو باضافة الوصف الى معموله أن يقول ما قابل الوصف المضاف لمعموله ثم يذكر فيما دخل خالق
السماء لان المراد بمعمول الوصف ما يصح أن ترفعه الصفة أو تنصبه بكونه مفعولا به قال الرضى أو فيه فغير
الوصف المضاف لمعموله يشمل الوصف المضاف لغير الفاعل والمفعول كمثاله والمضاف الى أحدهما لكن
لم يتحقق فيه شرط العمل اما لكونه بمعنى الماضى كمثلنا أو بمعنى الزمن المستمر وهذا ما جزم به فى المغنى
وكذا الزمخشرى عند الكلام على مالك يوم الدين لكنه خالف ذلك عند الكلام على قوله تعالى وجاعل
الليل سكنا والشمس والقمر فانه جوز أن يكون الشمس والقمر فى قراءة النصب عطفا على محل الليل ذاهبا
الى أن المراد بالجعل جعل مستمر فى الازمنة المختلفة لا يوجد فى الزمن الماضى بخصوصه فتكون اضافته
محضة فلا تعمل فيظهر أن بين كلاميه تعارضا وأجاب الدماميني تبعا لحواشى الكشاف بان اسم الفاعل
اذا كان بمعنى الاستمرار ففى اضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضى فيه وبهذا الاعتبار
يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع
صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه بقى ان من الاضافة المعنوية اضافة أفعل التفضيل وهى بمعنى اللام
على ما حققه الرضى وقال ابن عصفور انها لفظية بدليل مررت برجل أفضل القوم ولو كانت معنوية لزم
وصف النكرة بالمعرفة وتخريجه على البدل فيه ان البدل بالمشتق يقل والعرب تقول مررت برجل أفضل
القوم كثيرا وهو خارج من الاضافة اللفظية لان الوصف لم يضف لمعموله فى أفضل القوم وداخل فى
المعنوية على ما قلنا دون كلام الشارح لان أفعل التفضيل وصف يعمل عمل الفعل فتدبر (قوله وهذه
الاضافة ثلاثة أقسام) سيأتى ان الاكثر جعلها قسمين وزاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقود
الحلب وأجيب بانه يمكن جعل رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بانه رقود لما كان الرقاد عنده
فجعل رقودا مبالغة (قوله التى للملك أو لشبهه) الملك اما حقيقى نحو غلام زيد ومال عمرو أو مجازى نحو يد
زيد ورجل خالد وأما شبه الملك فهو الاستحقاق حقيقة بان يكون الثانى مستحقا الاول نحو حصير المسجد
وسرج الدابة ورب الناس لان الناس يستحقون ربا يعبدونه أو مجازا نحو * اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة
(قوله تحقيقا حيث يمكن الخ) هذا ما أشار اليه فى التسهيل وقال حفيد الموضح ليس المراد من قولنا ان
الاضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام أو من مقدرة وانما المراد من ذلك القصد الى أن المضاف انما عمل
الجر لما فيه من معنى الحرف لان الاسماء المحضة لاحظ لها فى الاعراب انتهى قال الجامى أخذا من الرضى
واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد (قوله
اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف الخ) ٧فان انتفى الشرط الاول نحو يد زيد فان زيدا وان كان كلا لليد لكن
لا يصح أن يخبر بزيد عنها فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله وهى على معنى اللام أو الشرط
الثانى نحو يوم الخميس فانه وان صح الاخبار بالخميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس لكن الخميس ليس
كلا لليوم فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم وهى على معنى اللام أيضا أو الشرطان معا نحو ثوب زيد
وغلامه وحصير المسجد وقنديله فان المضاف اليه ليس كلا للمضاف ولا صالحا للاخبار به عنه فالاضافة على

ومراده بالاسم ما يقابل
الوصف العامل عمل الفعل
بدليل العطف الآتى الدال
على المغايرة فدخل نحو
كاتب القاضى وأعجبنى
ضرب زيد عمرا اذ المضاف
فى الاول وان كان وصفا
ليس بعامل وفى الثانى
وان كان عاملا ليس بوصف
وهذه الاضافة ثلاثة
أقسام لانها اما (على معنى
اللام) التى للملك أو
لشبهه تحقيقا حيث يمكن
النطق بها (كغلام زيد)
وتقديرا حيث لا يمكن ذلك
كذى مال وعند زيد ومع
بكر وامتحان هذا بان يؤتى
مكان المضاف بما يرادفه أو
يقاربه نحو صاحب ومكان
ومصاحب (أو) على معنى
(من) البيانية وذلك اذا
كان المضاف اليه كلا
للمضاف وصالحا للاخبار
به عنه
(٧) قوله فان انتفى الشرط
الاول صوابه الثانى وقوله
أو الشرط الثانى صوابه
الاول اه مصححه

معنى لام الملك كما فى الاولين أو الاختصاص كما فى الاخيرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب الشرط الثانى
واشترط الجامى أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واشترط أيضا أن يكون المضاف اليه أصلا للمضاف والا فهى بمعنى اللام قال فاضافة خاتم الى فضة بيانية
واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام وردهذا الشرط الشهاب القاسمى تبعا الاستاذه الصفوى بانه لا يوافق
تصريحهم بان اضافة المقادير أو الاعداد كشبر أرض ومائة رطل بمعنى اللام واعلم أن الاضافة التى على معنى
من هى المسماة بالاضافة البيانية لان المراد بمن من البيانية وقد أشار لذلك الجامى بقوله فاضافة خاتم الى فضة
بيانية وقد علمت اختلافهم فى شروط الاضافة التى على معنى من فلذا اختلف اطلاقاتهم فى الاضافة البيانية
فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغى أن يعترض عليه ومن العجب قول شيخنا العلامة الغنيمى الاضافة
البيانية لها معنيان لغوى وهو ما يكون المضاف اليه كاشفا للمضاف و بيانا له سواء كان بينهما عموم
وخصوص من وجه أولا ومن ثم قيل ان اضافة شجر أراك بيانية واصطلاحى وهو أن يكون بينهما عموم
وخصوص من وجه فان هذا يوهم اتفاق الاصطلاح على ذلك وليس كذلك واضافة شجر أراك على مقتضى
كلام ابن مالك والمصنف وأتباعهما بيانية وأعجب منه قول السيوطى فى الفتاوى ان الاضافة البيانية
هى اضافة الشئ الى مرادفه وأنها ليست على تقدير حرف (قوله كخاتم حديد) هذا المثال مستوف
للشرطين ألا ترى أن جنس الحديد كل الخاتم و يخبر بالحديد عن الخاتم فيقال هذا الخاتم حديد فان الاخبار
عن الموصوف اخبار عن صفته وقس عليه قوله وثوب خز وما أشبهه (قوله اذا كان الثانى ظرفا للاول)
سواء كان ظرف زمان كالمثال الاول أو مكان كالثانى والمراد من حيث انه ظرف أى اذا قصد بيان الظرفية
فان أضيف الى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة كما فى مصارع مصر و بيع الدار فهو بمعنى اللام لا فى كما
صرح به ابن الحاجب فى الامالى ثم الظروف انما تنسب الى المصدر وما تضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى فى
(قوله واختاره ابن مالك) خالفه ولده محتجا بأمور أحدها انه يلزم كثرة الاشتراك فى معناها وانه خلاف
لاصل الثانى ان حمل ما احتج به على مجيئها بمعنى فى على معنى لام الاختصاص المجازية ممكن فوجب المصير
اليه من وجهين أحدهما أن المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك والثانى ان الاضافة لمجاز الملك
والاختصاص ثابتة باتفاق والاضافة بمعنى فى مختلف فيها والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف
فيه والثالث ان الاضافة فى نحو مكر الليل اما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة واما بمعنى فى
على بقاء الظرفية ولكن الاول حمل على المتفق عليه كما فى صيد عليه يومان وولد له ستون غلاما والثانى حمل
على المختلف فيه وأجاب الشاطبى عن الامر الاول بان الدليل هو المتبع وقد دل على وجود اضافة فى فلابد
من اتباعه وعن الوجه الاول من وجهى الامر الثانى بانه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى
والمسئلة خلافية كما قرر فى الاصول وعن ثانيهما بان الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به
اهمال للدليل من غير موجب وعن الامر الثالث باتفاقهم على ان الاصل فى الظرف الذى وقع فيه الفعل ان
يبقى على ظرفيته كما اذا سبك من المضاف فعل نحو بل مكرتم الليل والنهار وكلام الرضى يوافق ما ذهب اليه
ابن الناظم فانه لما قرر انه يكفى فى الاضافة التى بمعنى اللام الاختصاص الذى هو مدلول اللام قال فالاولى اذن
أن تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام ولا تقول اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان
أدنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام نحو كوكب الخرقاء وهى الاضافة التى يقال انها لادنى
ملابسة وتبعه الجامى وقال فان قلت فعلى هذا امكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها أن تجعل قسما على حدة اهـ وذهب
ابن الصائغ الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم وذهب أبو حيان تبعا
لابن درستويه الى أن الاضافة ليست على معنى حرف والا لزم تساوى العبارتين فى المعنى وليس كذلك

(بخاتم حديد) وثوب خز
ولك فى هذا نصب الثانى
على التمييز أو الحال
واتباعه للاول بدلا أو
عطف بيان أو نعتا بتأويله
بالمشتق أى مصوغ من
حديد (أو) على معنى (فى)
الظرفية عند بعضهم
وذلك اذا كان الثانى
ظرفا للاول (كمكر الليل)
وشهيد الدار واختاره ابن
مالك لكثرة وقوعه
فى الكلام الفصيح بالنقل
الصحيح وأكثرهم نفى هذا
القسم وما أوهم معنى فى
فهو على معنى اللام مجازا
(وتسمى) هذه الاضافة
المنقسمة لما ذكره محضة
لانها خالصة من تقدير
الانفصال و (معنوية)
لافادتها أمرا معنويا
(لانها) مفيدة

وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيرا مطابقا من كل وجه اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك أو الاختصاص لا من جهة أخرى (قوله أى لتعريف المضاف بالمضاف اليه) لان الاضافة المعنوية وضعت لتفيد ان لواحد مما دل على المضاف مع المضاف اليه مزيد خصوصية فاذا قلت غلام زيد دراكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد أن تشير الى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما لعظمه أو شهرته أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب قال الرضى وتبعه الجامى وقد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين لكنه على خلاف أصل الوضع قال الاستاذ الصفوى وأقول لا يصير بذلك نكرة فان التحقيق أن التعريف الاضافى يقصد به أحد المعانى الاربعة المعلومة للمعرف باللام (قوله والمراد بالتخصيص الخ) كانه جواب عن قول أبى حيان تقسيم النحاة الاضافة الى انها تخصص وتعرف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك أن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص لا قسيم له فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف وهل اضافة الجمل تفيد التعريف كما مال اليه أبو حيان لانها فى تاويل المصدر المضاف الى فاعله أو التخصيص كما استظهره المرادى لان الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير معنى فلا يلتفت اليه كما لا يتعرف غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا لا يلزم فى المصدر ان يقدر مضافا بل يقدر منونا عاما الاوجه الاول لان المختار ان المضاف اليه لا يكون الا اسما فلابد من تاويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافا اليه فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذى هو المصدر مضافا لفاعله ووقوعها صفة للنكرة لا يتوقف على تاويل فصح نظرا لظاهرها وهذا واضح اذا كان الفاعل معرفة وهل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم أن يكون نكرة عن تقدير المصدر (قوله ما كان متوغلا فى الابهام) أى شديد الدخول يقال وغل فى الشئ اذا دخل فيه دخولا بينا (قوله اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة) أى لا كمالهما وبيان الابهام انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا فى وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وما ذكره من ان المانع من التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوبين ورد بان كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك وجعل بعضهم المقتضى لتعريف غير انما هو وقوعها بين ضدين كقولهم الحركة غير السكون وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلا ومرجعه الى السماع ومنه شبهك وحسبك وألفاظ سمعت قال الدمامينى فى شرح التسهيل ولم يتعرض الشارحون الى تحقيق شدة الابهام فى حسبك (قوله أو واقع موقع نكرة) عطف على قوله متوغلا أى أو كان واقعا موقع نكرة وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة (قوله كجاء زيد وحده) لان الحال لا تكون معرفة (قوله ولا أباله) لان لا لا تعمل فى المعارف (قوله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها) لان رب وكم لا يجران المعارف واعلم ان قضية كلام المصنف ان الاضافة التى على معنى الحرف انما هى المعنوية كما لا يخفى وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف وقضية كلام ابن مالك فى التسهيل والألفية ان الاضافة اللفظية على معنى اللام لانه بعد ان بين ضابط التى على معنى فى ومن قال واللام لما سوى ذينك ولا شك فى دخول اللفظية فى سوى ذينك وقضية كلام ابن الحاجب فى الكافية انها على معنى حرف لكن لم يبينه قال الاستاذ الصفوى ونقل أبو حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه وسكت عن الاضافة الى الفاعل فقيل فيها أيضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير من اه وما اقتضاه كلام ابن مالك صرح به ابن جنى والشلوبين وبه يتضح انه لا اشكال فى قول بعضهم ان ممطرنا من قوله تعالى هذا عارض ممطرنا بمعنى ممطر لنا لان جعله الاضافة على معنى اللام لا ينافى انها لفظية فصح جعل ممطرنا نعتا لعارض ولم يلزم نعت النكرة بالمعرفة وكون الاضافة فى ممطرنا لفظية صرح به المولى أبو السعود وهو الموافق

(التعريف) أى لتعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب زيد أمس (أو التخصيص) أى لتخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل أمس قال فى المغنى والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا فى الابهام كغير ومثل اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة أو واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا أباله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها (أو باضافة الوصف) عطفا على قوله أو باضافة اسم فتكون قسيما له أى يخفض الاسم باضافة الاسم كما مر أو باضافة الوصف العامل

تمل الفعل (الى معموله) بان كان بمعنى الحال (١٢٨) أو الاستقبال سواء كان اسم فاعل (كبالغ الكعبة) وضارب زيدا الآن أو غدا أم اسم مفعول كمروع القلب (ومعمور الدار) الآن أو غدا أم صفة مشبهة كعظيم الامل (وحسن الوجه وتسمى) هذه الاضافة غير محضة لانها في تقدير الانفصال (ولفظية) لافادتها أمرا لفظيا (لانها) جيء بها (لمجرد التخفيف) في اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح كما في نحو حسن الوجه فان في جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى المتعدى فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به في نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا لان أصل ضارب زيد ضارب زيدا لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة (ولا تجامع الاضافة) وجوبا (تنوينا) ولو مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (ولا نونا تالية للاعراب) وهي نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو (مطلقا) عن التقييد بما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها أو عليها (ولا) ما فيه (أل) لان المقصود منها اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها

للقواعد لانه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم الآية كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشتق على قلة أو خبرا ثانيا أو نعتا مقطوعا واستدل الشاطبي على كون الاضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في قوله تعالى مصدقا لما معهم وقوله فعال لما يريد وقد يتوقف في ذلك بان هذه اللام اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها ويدل على ذلك كلام المصنف في المغني فانه قال في الكلام على أنواع اللام الزائدة ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس للحرب وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق ثم قال ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي الزائدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره أو بكونه مرفوعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد هذا وفي جعل الاضافة اللفظية على معنى اللام نظر ظاهر في مثل زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو وكما قاله الدماميني في شرح التسهيل وبه أيضا يسقط قول بعضهم ان الاضافة في حسن الوجه بمعنى من لانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان أي شيء منه حسن فتبين بالاضافة انه من حيث الوجه (قوله الى معموله) أي ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولا به كما قيده به كثير من المحققين بل ادعى التفتازاني الاتفاق عليه وعمم الرضي المعمول الا انه قال لا يضاف الوصف الا الى الفاعل أو المفعول به أو فيه فلم يبق الخلاف الا في المفعول فيه فاحفظه والحاصل انه منصوب معنى وهو اسم الفاعل أو مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة (قوله سواء كان اسم فاعل) ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله كمروع القلب) بفتح الواو المشددة من الروع وهو الخوف (قوله لانها في تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا (قوله فان في جره تخلصا الخ) قال في التوضيح ومن ثم امتنع الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع ونحو الحسن وجه لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (قوله لخلو الصفة لفظا من ضمير) قيد بذلك كما في المغني في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لانه مقدر كما في الاشياء التي تحتاج الى رابط قال وقيل أل نابت عنه (قوله ولا تخصيصا) عطف على تعريفا أي ولا تفيد تخصيصا (قوله ضارب زيدا) فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الاضافة (قوله كما توهم) المتوهم ابن مالك فانه رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب واعلم ان ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة في هذين النوعين وزاد في التسهيل قسما ثالثا وهو الشبيه بالمحضة وحصر ذلك في سبع اضافات اضافة الاسم الى الصفة واضافة المسمى الى الاسم واضافة الصفة الى الموصوف واضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة واضافة المؤكد الى المؤكد واضافة المعتبر الى الملغى واضافة الملغى الى المعتبر ونوزع في بعضها فليراجع شروحه ومما ينبغي أن ينبه عليه ان الاضافة في جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الشهاب القاسمي وفي حواشي المطول للفناري عند قوله في الديباجة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية (قوله ولو مقدرا) كما اذا كان المضاف غير منصرف كاحمر (قوله والمجموع على حده) وأما قوله * لا يزالون ضاربين القباب * فمؤول باوجه في المغني والتصريح في باب اعراب جمع المذكر السالم منها ان الجمع معرب حينئذ بالفتحة على النون كمساكين لا بالنون (قوله بما يأتي) في الصور المستثناة من عدم مجامعة أل (قوله بل هو تال لها أو عليها) أي على الخلاف في أن الاعراب واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له وبقي قول ثالث انه قبله لكنه لا يوافق فرض المسئلة فلذا أسقطه وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب في بحث الاعراب وقد أشار الجعبري في نونيته الى الاقوال الثلاثة فقال

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان.

(قوله ولا ما فيه أل) وأما الثلاثة الاثواب فأل فيه زائدة أو الاثواب بدل (قوله لان المقصود منها) أي الاضافة وقوله أصالة التعريف أي او التخصيص وان قصد منها فليس بطريق الاصالة وقوله وهو أي التعريف حاصل

لما فيه أل بغيرها أى غير الاضافة وهو أل فلو أضيف ما فيه أل لزم تحصيل الحاصل وعلى كلامه فمنع اضافة المعرفة الى النكرة يكون بطريق التبع وعلله بعضهم بان فيه طلب الادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأورد على منعهم اضافة المعرفة جعلها علما فى نحو أبو النجم وابن عباس مع انه لا فرق بينهما فى لزوم تعريف المعرف وأجيب بانه ليس فى جعلها علما تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف فانه حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فتأمل (قوله ولهذا لا تجامع العلم الخ) أى لكون المقصود من الاضافة اصالة التعريف فلا يضاف العلم باقيا على علميته لحصول المقصود من الاضافة بتعريف العلمية (قوله ويقدر فى زيد الشبوع) فلا يبقى على علميته ومن ذلك قوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * بابيض ماض الشفرتين يمانى

وقوله فان قريش الحق لن تتبع الهوى * ولن يقلبوا فى الله لومة لائم

والاضافة فى ذلك لادنى ملابسة وجعل ابن مالك فى التسهيل ذلك من اضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم وان قريشا أصحاب الحق * (تتمة) لا تجامع الاضافة أيضا تاء التأنيث ان أمن اللبس قال الله تعالى واقام الصلاة وقال الشاعر * وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا * أى عدة الامر فان حصل لبس لم يجز حذفها نحو شجرة زيد وثمرة عمرو (قوله فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة) لان المقصود من الاضافة اللفظية التى هذه الخمس منها التخفيف أو رفع القبح وذلك خاص فى الصفة المشبهة التى هى الاصل فى ذلك فكان ينبغى للمصنف أن يمثل بها كالجعد الشعر بحذف الضمير أو الجار والمجرور ولان الاصل الجعد شعره أو شعر منه فلما أضيف حذف الضمير المجرور بالاضافة أو بالحرف لحصل التخفيف بذلك وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير أو التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل المشابهته لها من حيث ان المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واذا كانت أل فى المضاف اليه الثانى كانت كأنها فى الاول لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد والضمير العائد الى ما فيه أل منزل منزلة الاسم المقرون بال ولما طال الوصف المثنى والمجموع واحتاج لمزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط أل فى المضاف اليه (قوله وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح) فيمتنع الضارب زيد وأجازه الفراء والضمير فى الضاربك والضاربى ونحوهما منصوب المحل على المفعولية لا مجروره بالاضافة والتنوين سقط لاتصال الضمير لا للاضافة وتفصيل ذلك يطلب من المطولات (قوله والامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة) ذكر فى المغنى انها أحد عشر أربعة منها علمت من هنا التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح والخامس المصدرية نحو كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسادس الظرفية نحو تؤتى أكلها كل حين والسابع تذكير المؤنث كقوله * انارة العقل مكسوف بطوع هوى * والثامن تأنيث المذكر كقولهم قطعت بعض أصابعه وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والا كثر البناء والعاشر البناء وذلك فى ثلاثة أبواب أحدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون الثانى أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ الثالث أن يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبنى بناء أصليا والحادى عشر وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا فى غلام من عندك وذكر الرضى ان المضاف يكتسب من المضاف اليه التثنية نحو ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان والجمع كقوله * فما حب الديار شغفن قلبى * وزاد فى الاشباه والنظائر انه يكتسب التنكير وهو سلب تعريف العلمية

(باب فى ذكر الاسماء العاملة عمل أفعالها)

(قوله المعتمدين) أى على نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه فحينئذ يترجح فى المرفوع بعدهما كونه فاعلا مع جواز كونه مبتدأ مخبرا عنه باحدهما وهذا اختيار ابن مالك وظاهر كلامه فى

ولهذا لا تجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلامى ولا زيدكم بل يجب حذف أل من الغلام ويقدر فى زيد الشيوع (الا فى نحو الضارب زيد) مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معموله (و) نحو (الضاربو زيد) مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معموله (و) نحو (الضارب الرجل) مما المضاف اليه الوصف بال أيضا (و) نحو (الضارب رأس الرجل) مما المضاف اليه مضاف لما هى فيه (و) نحو مررت (بالرجل الضارب غلامه) مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هى فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح والامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها فى المغنى

(باب)
فى ذكر الاسماء العاملة عمل أفعالها

(يعمل عمل فعله) من الاسماء (سبعة) وزاد فى الشذور اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة أحدها

(اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل وأنه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة أنواع ما هو بمعنى الماضي (كهيهات) بتثليث التاء

الشذور يقتضيه وقيل يترجح كونه مبتدأ مخبرا عنه باحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الاكثرين وحيث أعرب فاعلا اما وجوبا أو جوازا راجحا أو مرجوحا فهل عامله الفعل المحذوف أو أحدهما لنيابته عن استقر وقربه من الفعل باعتماده فيه خلاف والمختار الثاني بدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال في زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وثانيهما قوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * حيث رفع أجمع الذي هو توكيد الضمير المستتر في الظرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوف مع استقر لان التوكيد والحذف متنافيان ولا توكيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال بوجود الناسخ هذا كله في حالة الاعتماد فان لم يعتمد نحو في الدار أو عندك زيد تعين عند الجمهور كون زيد مبتدأ وما قبله خبره وجوز الاخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله قال في المغني لان الاعتماد عندهم ليس شرطا قال ابن جماعة هذا مصادرة واثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ما ناب عن الفعل) المتبادر من نيابته عنه أنه يفيد ما يفيده من الحدث والزمان وهذا صادق بالقول بان مدلوله لفظ الفعل والقول بان مدلوله معناه وافادته ما يفيده على الاول بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة والمراد الاول لموافقته الاصح الآتي لكن لا يحتاج على هذا لقوله وليس فضلة المقصود به اخراج الحرف في نحو يا زيد وان زيدا قائم لان الحرف لا دلالة له على زمان أصلا فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج لقيد يخرجه ويحتمل انه أراد بنيابته عنه انه يفيد ما يفيده من الحدث فقط وعلى هذا فيصدق أيضا بالقول بان مدلوله المصدر النائب عن الفعل (قوله ولا متأثرا بعامل) فصل خرج به المصدر في نحو ضربا زيدا والصفات في نحو أقائم زيد فانها وان نابت عن الفعل الا انها تتأثر بالعوامل (قوله والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل) فصه مثلا اسم للفظ اسكت قال الرضي وهذا ليس بشئ اذ العربي القح الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلا وقيل مدلوله المصدر ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بني اسم الفعل وأعرب المصدر وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان الا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة واسم الفعل بالوضع وقيل انه فعل حقيقة (قوله وانه لا موضع له من الاعراب) أي والصحيح انه لا موضع الخ وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله أو على القول بان اسم الفعل فعل حقيقة أما على القول بانه اسم لمعنى الفعل فموضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر وعلى القول بان مدلوله المصدر فموضعه نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له بان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من موضع وقد يجاب بالمنع والسند ضمير الفصل وكون اسم الفعل لا موضع له يقتضي انه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو ما دل عليه كلامهم في هذا الباب في حكاية الاقوال انه الاصح وصرح به في التصريح في باب الاضافة لكن كلامه في هذا الباب في شرح تعريفه يدل على انه على الاصح يتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية وهو الذي يقتضيه انابته عن الفعل في الاستعمال لان الفعل لا يكون فاعلا ولا مفعولا وقد يتأثر بالعوامل اللفظية كالنواصب والجوازم وقدم ماله تعلق بهذا في بحث الكلام عند تمثيل الشارح بزيد هيهات (قوله بتثليث التاء) ذكر في التصريح ان فيها احدى وأربعين لغة في شرح التسهيل للمصنف والحجازي بفتح تاءها والاسدي والتميمي يكسرانها وبعضهم يضمها والفتح قراءة الجمهور والكسر قراءة يزيد بن القعقاع والكسر والتنوين قراءة عيسى وقراءة ابن أبي حيوة بالضم والتنوين ثم قال فاما من قرأ هيهات هيهات فالمجرور خبر عند الفارسي وفي أحد وجهي ابن جني ويكون هيهات اذ ذاك مصدرا بني في قول أبي علي لقلة تمكنه وانه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فعل لان اسم الفعل لا موضع له وقيل التقدير هيهات هو أي التصديق وقيل في كل منهما ضمير الاخراج لانه قد يضمر في هيهات كقوله
* هيهات قد سفهت أمية رأيها * أي هيهات هو أي فلاح أمية وقيل اللام زائدة وما فاعل وعند ثعلب انها اذا كررت كانت كبيت بيت ورده الفارسي بان التركيب غير معهود في اسم الفعل ويرد عليه بحيل

والف

وألف هيهات عن ياء كالف حاحيت فيكون من الهيه وهو زجر وابعاد كقوله * هيهات من منخرق هياؤه *
أى بعد بعده كقولهم حن حنونه فبنى منه مصدر على فعلال كالزلزال وأيضا فباب سلس قليل وباب حاحيت
أكثر منه (قوله وشتان) بفتح النون وفى فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها (قوله وأف) ذكر فيها
فى أول التصريح أربعين لغة ومحل كونها اسم فعل مالم تؤنث بالتاء فتنصب مصدرا وذلك قولهم فى الدعاء
أفة وتفة فهذا بدل من اللفظ بالفعل كجزعا وقد ترتفع فيكون أيضا دعاء وهو مبتدأ حذف خبره وقد يجيء
للعين نحو كان الامر على أفه أى حينه وأوانه (قوله وهو دون الاول) بل لم يثبته ابن الحاجب قال الجامى
فما قيل ان أف بمعنى أتضجر وأوه بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالماضى الحالى
(قوله كقوله فهيهات الخ) قاله جرير من قصيدة من الطويل الفاء للعطف والعقيق موضع بالحجاز فاعل
بهيهات الاول والثانى تأكيد لم يؤت به للاسناد فلا تنازع فى العاملين خلافا لابى على لكن مال ابن عصفور
فى شرح الابيات لكلام أبى على ومنع التوكيد لان وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره للتأكيد مناقض
لذلك قال فان أكدت الجملة كلها جاز كنزال نزال ومن فى محل رفع عطف على العقيق وروى وأهله وخل
بكسر الخاء أى صديق وبالعقيق فى موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى فى ويجوز أن يكون حالا من الهاء فى
نحاوله وجملة نحاوله فى موضع رفع على أنها صفة لخل من حاولت الشئ اذا أردته (قوله بمعنى افترق) كذا
أطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا
يستعمل فى غير ذلك لا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم (قوله شتان هذا والعناق الخ) أى افترق
هذا الحال الذى هو فيها والحال الاخرى التى كانت وهى الموصوفة بقوله العناق الخ والدوم شجر المقل.
(قوله وقد تزاد ما الخ) عبارة المصنف فى شرح الشذور ولك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما نومى على كورها * ونوم حيان أخى جابر

ولا يجوز عند الاصمعى شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره محتجا بقوله لشتان ما بين اليزيدين فى الندى

وأما قول بعض المحدثين
جاز يموني بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين وذلك على قول الكوفيين ان ما الموصولة يجوز
حذفها انتهت واذا تأملتها علمت ما فى عبارة الشارح وان الصواب الاستشهاد على زيادة ما قبل فاعل شتان
بقوله شتان ما نومى لان نومى فاعل شتان والمعنى افترق نومى على كور الابل ونوم الشخص المذكور واما ما فى
قوله لشتان ما بين فليست زائدة لان بين ليس فاعل شتان لان فاعل شتان لابد أن يتعدد وبين لا تقع على
المتعدد بل ما موصولة وهى الفاعل وبين صلتها فتأمل واللام فى قوله لشتان موطئة للقسم وتتمة البيت
* يزيد سليم والاغر بن حاتم * يصف أحدهما بالكرم الزائد دون الآخر واعلم أن شبهة الاصمعى ان شتان سمع
فيه الكسر فهو تثنية شت لا اسم فعل بمعنى افترق ولانه لو كان بمعناه لجاز أن يجيء الفاعل أكثر من اثنين
بعطف أو دونه ولم يجز وحينئذ لو جاز شتان ما بين زيد وعمرو لزم الاخبار بالمثنى عن المفرد لان ما زائدة وبين
مبتدأ وشتان خبر ورد شبهته ان اللغة العليا فتح النون قال الرضى ينبغى أن لا يجوز الا ما قاله الاصمعى
لا لما قاله بل لان ما اما زائدة فبين هى الفاعل وفاعل شتان لابد أن يكون متعددا وبين ليست كذلك واما
أن تكون موصولة وهى الفاعل فليس هناك ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم أن يقال
افترق اللذان بين كذا وكذا ولا يستقيم لان من شرط بين أن تقع بين متساويين فى النسبة كأن يقال
بينى وبين زيد قرابة والغرض فى قوله لشتان ما بين اليزيدين فى الندى ان اليزيدين افترقا فى صفتين
أحدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الا أن يكون شتان بمعنى بعد ولك أن تقول
ليس المعنى ذلك بل أحدهما فى غاية الكرم والآخر فى أقل الدرجات فقد اشتركا فى صفة الكرم فتأمل
(قوله وابأبى الخ) صدر بيت لراجز من وجاز تيم عجزه * كأنما ذر عليه الزرنب * فوا اسم فعل بمعنى
أعجب وبأبى جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشنب

وشتان وهو قليل (و) ماهو بمعنى الامر نحو (صه) ودونكه وعليكه وهو الغالب (و) ماهو بمعنى المضارع نحو (وا) وأوه وأف وهو دون الاول فهيهات (بمعنى) بعد كقوله فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله وشتان بمعنى افترق كقوله وشتان هذا والعناق والنوم * والمشرب البارد فى ظل الدوم وقد تزاد ما قبل فاعل شتان كقوله * لشتان ما بين اليزيدين فى الندى (و) صه (بمعنى) اسكت ودونكه بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه نحو عليكم أنفسكم (و) وا بمعنى (أعجب) كقوله وابأبى أنت وفوك الاشنب * كأنما ذر عليه الزرنب * أو زنجبيل وهو عندى أطيب

ومثله وي وواها وأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وهذه الانواع كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل ماصيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كنزال وشذ صوغه من الرباعي كقرقار بمعنى قرقر وقد يؤخذ مما مثلنا أن اسم الفعل ضربان مرتجل وهو ماوضع من أول الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ماوضع لغيره ثم نقل اليه كعليك واليك ثم انه يعمل عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقا والتجرد من العوامل وأن منه ماينون لزوما نحو واها وويها وجوازا كصه ومه وذلك للتنكير وانه لايؤكد بالنون ولايحذف

صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة الاسنان وخبره كأنما ذر من ذرت الحب والزرنب ضرب من النبت طيب الرائحة (قوله ومثله وي) كقوله تعالى وي كأنه لايفلح الكافرون فوي اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية أي أعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقيل كأن للتشبيه بمعنى الظن (قوله وواها) كقوله * واها لسلمى ثم واها واها (قوله وأف بمعنى أتضجر) أي بالشرط المتقدم (قوله ماصيغ من فعل الخ) أي متصرف تصرفا كاملا فخرج بالثاني نحو دحرج لانه رباعي وخرج نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبئس لانهما جامدان ونحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف (قوله ومنقول) هو اما منقول من ظرف للمكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت أو من جار ومجرور وكما مثل والغالب في المجرور في القسمين أن يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم على بمعنى أولني وقد يكون ضمير غائب نحو عليه رجلا ليسني فعليه بالصوم وقد يكون ظاهرا كحكى الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا والاول في الشذوذ نظير اياي وان يحذف أحدكم الارنب والثاني نظير * فلا تصحب أخا الجهل واياك واياه * والثالث نظير فاياه وايا الشواب كذا في حواشي الخلاصة للمصنف واستفيد منه ان على فيما حكاه الاخفش مخففة لامشددة خلافا للدماميني حيث فهم ان على بتشديد الياء على انها جارة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ لابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة والاقرب انه عطف بيان واعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل لمرتجل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالفه ويقتضي ان اسم الفعل انما هو الجار فقط وذلك لانهم اختلفوا في الكاف المتصلة بعليك واخوته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر لان التقدير الزم أنت نفسك وانظر ما الناصب حينئذ لما بعدها اذا وجد نحو عليكم أنفسكم وقد يقال ان على تتعدى لاثنين وفي حواشي الاشموني للشهاب القاسمي أو نصب عند الكسائي على المفعولية ويرده قولك عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد وقال الفراء رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر فاندفع قول الشهاب في حواشي الاشموني ويرده ان الكاف ليس من ضمير الرفع نعم في المغني ان نيابة ضمير عن ضمير انما جاءت في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله * أن لايجاورنا الاك ديار * الا أن يقال الفراء لايشترط الاخير ثم انه يلزم الفراء أن ضمائر الرفع لاتستتر فيها فليحرر وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر والمعنى الزامك واختاره المصنف في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فللكاف موضع خفض ورفع وانظر هذا مع ماصرحوا به وسيأتي في كلام الشارح ان أسماء الافعال لاتعمل الجر بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا كان لغير الماضي يستتر فيه الضمير وجوبا (قوله ثم انه يعمل عمل مسماه) أي غالبا كما قيد بذلك في التسهيل اذ قد يكون مسماه متعديا ويكون هو لازما نحو آمين فانه لازم ومسماه استجب وهو متعد وهذا انما صار اليه اذا تعذر الجريان على الاصل ولهذا اعترض في شرح الشذور على من فسر مه باكفف بان اكفف متعد ومه لازم فالاولى أن يفسر بانكف ولم يجعله من غير الغالب لامكان الجرى على الغالب هنا بخلاف آمين (قوله فيرفع الفاعل) أي مطلقا (قوله ويتعدى الى المفعول بواسطة) ان كان مسماه يتعدى بها وغيرها ان كان مسماه يتعدى بغيرها (قوله بلزوم البناء مطلقا) أي سواء كان بمعنى الامر أو الماضي أو المضارع والفعل منه مبني وهو الامر والماضي ومنه معرب وهو المضارع بشرطه (قوله والتجرد من العوامل) أي اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية كما أشرنا اليه أول الباب (قوله ولايحذف) ولهذا رد على ابن مالك حيث جوز في قوله * أيها المائح دلوي دونكا * أن يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها

بدونك

ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع فى جواب الطلب منه كما سيأتى (ولا يتأخر عن معموله) لقصور درجته عن مسماه بسبب كونه فرعه فى العمل خلافا للكسائى (و) تمسكه بقوله تعالى (كتاب الله عليكم) وما أشبه ذلك لا حجة فيه لانه (متأول) على انه مصدر منصوب باضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم فكأنه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر أو بالعامل المحذوف (ويجزم) الفعل (المضارع فى جواب الطلب منه) أى من اسم الفعل كما يجزم فى جواب الطلب من الفعل نحو قوله (مكانك تحمدى أو تستريحى)* فكانك بمعنى اثبتى وتحمدى مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فان تثبتى تحمدى (و) لكنه (لا ينصب) فى جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك النصب على الارجح *(و) الثانى منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله الذى اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فاكثر وقدمر أنه يجوز حذف فاعله وانه لا يغير عند اسناده الى نائب الفاعل وفى تمثيله المصدر بقوله (كضرب واكرام) اشارة الى ان المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين أحدهما وجودى واليه أشار بقوله (ان حل محله فعل مع أن) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل كعجبت من ضربك زيدا أمس أوغدا أى من أن ضربته أمس ومن أن تضربه غدا (أو) مع (ما) أختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الآن أى مما تضربه الآن فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما فى نحو ضربا زيدا وضربت ضربا زيدا فلا يصح نصبك زيدا بضربا خلافا لابن مالك فى الاول ولهذا جعل الثانى فى نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر الامر الثانى عدمى وهو المشار اليه

بدونك الملفوظة (قوله ولا يبرز ضميره) يشكل على بعض الاقوال السالفة فى الكاف المتصلة بنحو عليك (قوله ولا يضاف) قضية كلامه أن هذا من جملة الامور التى يخالف فيها اسم الفعل مسماه وفيه نظر قال فى شرح المتممة عند قولها ولا يضاف ما نصه كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا فى بله زيد ورويد زيد بالجر انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب انتهى لكن مقتضى ذلك أنه على القول بان مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق فى الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحتمل التزام أنه لا يضاف وحينئذ يصح جعل هذا مما خالف فيه مسماه فليتأمل (قوله نحو قوله مكانك الخ) عجز بيت لعمرو بن الاطنابة صدره * وقولى كلما جشأت وجاشت * والضميران فى جشأت وجاشت لنفسه ومعنى جشأت نهضت وجاشت غثت (قوله ولكنه لا ينصب الخ) تقدم ما يتعلق بذلك فى الكلام على النواصب

(الكلام على اعمال المصدر)

(قوله اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث فالاضافة من اضافة الدال الى المدلول ثم الحدث اما قائم بفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا كمرض مرضا أو واقع على مفعول كمصدر ما لم يسم فاعله كزهو وجنون وقوله الجارى على الفعل مخرج لاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له و بيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية مثل ويلاه وويحاله مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا كذا فى الجامى ويحتمل ان المراد بالجريان على الفعل الاشتمال على جميع حروفه والاحتياج فى اخراج اسم المصدر الى زيادة الجارى الخ مبنى على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على ان المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر و بواسطة ذلك يدل على الحدث و يتعدى الى مفعولين كعجبت من ظنك زيدا قائما وقوله فاكثر كعجبت من اعلامك زيدا عمرا فاضلا (قوله فقط) قيد لحلول الفعل وما لا لمحل المصدر والمقصود بالتقييد ما والغرض انه اذا كان الزمان حالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض ان ما لا تحل مع الفعل الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل معه مطلقا غاية الامر أن ان أم الحروف المصدرية فحيث أمكن حلولها لا يعدل الى غيرها وهى اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لمنافاتها له فعدل الى ما لانها لا تنافيه ولا غيره ومسئلة التأويل بما عزيزة قل من ذكرها من النحاة (قوله كما فى نحو ضربا زيدا) أى من المصدر النائب عن فعله وقوله وضربت ضربا زيدا أى من المصدر المؤكد لعامله (قوله خلافا لابن مالك فى الاول) فانه ذهب الى جواز اعماله وصحح المصنف فى شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما فزيدا فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك و بالفعل المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف وأما الثانى فلا يصح نصبه زيدا اتفاقا قال فى الحواشى بل لو قلت ضربت ضربا فى الدار أو عندك لم يجز أن يتعلقا به وهما ماهما فى التعلق بكل غادور ائح الا أن هذا المصدر لم يذكر كذلك كما أن الفعل الثانى فى قام قام لم يأت للاسناد انتهى لكنه فى شرح بانت سعاد قال ان المصدر انما يقدر بأن أو ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدوث بخلاف نحو لزيد معرفة بالنحو وذكاء فى الطب قال ولا يقدح فى ذلك عمله فى الظرف وان قدح فى عمله فى الفاعل والمفعول الصريح قال لان الظرف يكفيه رائحة الفعل انتهى وهذا لا ينافى ما فى حواشى ابن الناظم لانه محمول على مصدر غير مؤكد كما فى الامثلة التى ذكرها واذا كان المصدر فى معنى الثبوت وعمل فى ظرف جاز تقديم الظرف لانتفاء المانع من تقديمه وهو تقديم ما فى حيز الحرف المصدرى عليه لان ذلك

بقوله (ولم يكن) المصدر (مصغرا) فلا يقال أعجبني ضريبك زيدا لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء (ولا مضمرا) فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سيأتي (ولا محدودا) بالتاء فلا يقال أعجبتني ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه (ولا منعوتا قبل) تمام (عمله) فلا يقال عرفت سوقك العنيف الابل لانه مع معموله (١٣٤) كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعد جاز نحو ان هجرك اياى المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا لكان أولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت (ولا محذوفا) لعدم وجود حروف الفعل (ولا مفصولا من المعمول) أى من معموله باجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما (ولا متأخرا عنه) أى عن معموله ولو ظرفا فلا يقال أعجبني زيدا ضربك لما مر من أن معموله بمنزلة الصلة وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر أنه لا يشترط في اعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك وأنه لا يشترط فيه أيضا أن يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المثنى والمجموع وجزم به ابن مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل فان ظفرنا في كلام العرب باعمال شيء من ذلك قبل ولم يقس عليه ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بال (و) لكن (اعماله) حالة كونه (مضافا) للفاعل مع ذكر المفعول وتركه (أكثر) استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبال لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه أهم ولان نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة (نحو ولولا دفع الله الناس) ربنا وتقبل دعائي أى دعائي اياك وأما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت

انما يكون عند التأويل وهذا لا يؤول فظهر صحة قول المصنف في المغني انه يجوز في قوله وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم تعلق في السموات وفي الارض بسركم وجهركم لان المصدر ليس مما ينحل لان والفعل وغفل الدماميني عن مراده فقال المصدر اذا لم ينحل لان والفعل ينحل لما والفعل فالمحذوف باق فظن أن المراد نفي التأويل بخصوص ان والفعل والمنفي التأويل مطلقا فتأمل (قوله لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الخ) هذا لا يناسب ما سيأتي من أن المصدر انما عمل لانه أصل الفعل لا لمشابهته له فالمناسب أن يعلله بان صيغة المصغر ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل (قوله ولا مضمرا) أى خلافا للكوفيين ويشهد لهم قوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم

فان قوله عنها متعلق بهو العائد الى الحديث لكن انما في هذا عمله في الجار والمجرور (قوله ولا مفصولا من معموله الخ) لهذا رد على الزمخشري ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر وهو لقادر قاله في المغني ويؤخذ من ذلك انه لا يعمل مفصولا ولو كان المعمول ظرفا ويؤخذ من اعتراضه على الزمخشري اذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أياما بان فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب انه لا يعمل مفصولا ولو الفاصل جارا ومجرورا فان قيل لعل الزمخشري يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله (قوله لان معموله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بان المعمول ليس صلة حقيقة وفيه نظر لانه عند العمل مؤول بان والفعل أو ما والفعل فهو صلة لموصول حرفي (قوله قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر الخ) حاصل ما أشار اليه التفتازاني أن المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج الى تأويله بان أو ما والفعل لان الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه وقال الرضي بجواز تقديم المعمول اذا كان ظرفا واختار أنه لا بد من التأويل وقال المؤول بالشيء لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقا فلا يلزم منع تقديم ما في حيز الحرف المصدري عليه اذا كان ملفوظا به أن يمنع ذلك اذا كان مقدرا ويؤيده أن لا مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخلو من الدلالة على الزمان الى غير ذلك مما افترق فيه المصدر المؤول والصريح وعبارة الشارح توهم ان التفتازاني يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفي مع كونه مؤولا بالحرف المصدري والفعل ولا يمنع في هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول فتأمل وفي حواشي ابن جماعة في مباحث حذف المسند اليه لك أن تقول هذا الكلام أى قوله رائحة الفعل بحسب ظاهره لا يتحقق لانه لا رائحة للفعل لان العرض لا يقوم بالعرض فلا بد من وجه من التأويل والكلام فيه انتهى (قوله بخلاف اسم الفاعل) فانه انما عمل لمشابهته الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال (قوله فمنع اعمال المثنى والجمع) هو قياس اشتراط أن لا يكون محدودا ولا مصغرا وان علل التصغير بما مر في كلام الشارح لان التثنية والجمع من خواص الاسماء (قوله فان ظفرنا بشيء من ذلك الخ) قد جاء اعمال المجموع في قوله

فجربوه فما زادت تجاريبهم * أبا قدامة الا الحزم والفنعا

الفنع الفضل الكبير (قوله نحو ولولا دفع الله الناس) مثال لما أضيف للفاعل مع ذكر المفعول (قوله ربنا وتقبل دعائي) مثال لما أضيف للفاعل مع حذف المفعول (قوله بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت

من استطاع اليه سبيلا) قال في التصريح وللمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه انتهى وهو ميل لكلام أبي حيان حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النحوية باحتمالها الرواية بالمعنى وقد رد عليه بان الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي الى ذلك بقوله قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب يتطرق منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث على الاحكام الشرعية وهذا مخالف للاجماع والمسئلة مبسوطة في شروح المغني وانما استدل بالحديث لا بالآية لان من في الآية ليست فاعل المصدر بل اما بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط محذوف أي منهم واما شرطية والجواب محذوف أي فليحج وذلك لئلا يلزم أن يجب على الناس أن يحج المستطيع منهم كما قاله في المغني وغيره قال التاج السبكي في بعض مجاميعه وهو ممنوع وأي مانع من ذلك ويكون في الحج شيآن فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فان لم يحج المستطيع أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا أحسن ويشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة وللرافعي بحث ان الحج لا يتعين وانه يغني عنه العمرة وفي هذا التقرير رد عليه وقد رد عليه بوجه آخر غير ان هنا مباحثة وهي انه اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر أن فرض الكفاية يسقط بان يقوم به المستطيع وغير المستطيع فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج أسقط فرض الكفاية ولا نقول انه حج عن الغير لان الحج لا نيابة فيه عن مستطيع وبقي على المستطيعين فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما في ذمته من فرض العين فاذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر ان جعل من شرطية أرجح لان حاصله ان لله على الناس أن يكون البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لكن ينبغي أن يقدر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر (قوله وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الخ) أي فتكون حينئذ كالمنون في انه يرفع وينصب وبهذا يتم للمصدر المضاف خمسة أحوال وهذا كله في مصدر الفعل المتعدي لواحد فان كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافته الى فاعله واضافته الى ظرف متسع فيه كأعجبني قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد أو متعد لاثنين أو ثلاثة جاز فيه وجوه كثيرة لا تخفى على المتأمل (قوله لانه يشبه الفعل الخ) فيه أن عمله مطلقا للشبه الفعل فالاظهر أن يقال لان التنكير أنسب بمعنى الفعل الذي عمل باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراءة في الحمام القرآن أي من أن قرئ قال ابن مالك في شرح العمدة وهذا غريب أعني الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثير النصب به والقياس يقتضي وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على أحدهما فالرفع أحق والاكثر الواقع ما ذكرت انتهى وقال المصنف في حواشي الالفية اعمال المضاف في الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون وأما ذو أل فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول وتلخص ان عمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا (قوله عجبت من الرزق الخ) صدر بيت عجزه

* وللترك بعض الصالحين فقيرا *

(قوله في توابع الفاعل) ظاهر هذا جواز الرفع على المحل في جميع التوابع وفصل أبو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت (قوله الجر حملا على اللفظ) هو أحسن من الاتباع على المحل وقيده في التسهيل بما اذا لم يمنع مانع قال الدماميني كما في أعجبني اكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجر يؤدي الى العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض وهو ممنوع كما ستعرفه في باب النسق (قوله والرفع حملا على المحل) على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون وحمل عليه بعضهم قوله في الحديث أمر بقتل الابتر وذو الطفيتين وأنشد سيبويه

يا لعنة الله والاقوام كلهم * والصالحون على سمعان من جار

من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (و) اعماله حال كونه (منونا) أي مجردا من أل والاضافة (أقيس) من اعماله مضافا وبال لانه يشبه الفعل لكونه نكرة (نحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) أي أن يطعم يتيما (و) اعماله مقرونا (بال شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال (نحو قوله

(عجبت من الرزق المسيء الهه)

بنصب المسيء ورفع الهه بالرزق الذي هو مصدر وعورض بان الاضافة كالتعريف بال فهلا بعد معها المصدر عن الفعل وأجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال (تتمة) يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفي تابع المفعول كأعجبني أكل اللحم والخبز الجر أيضا على اللفظ

(قوله والنصب على المحل) أى وان لم يذكر الفاعل خلافا لبعضهم (قوله ان قدر بان وفعل الفاعل) أى والرفع ان قدر بان وفعل مالم يسم فاعله بناء على أن المصدر يرفع نائب الفاعل ويقدر بالحرف المصدرى وفعل مالم يسم فاعله وهو ماذهب اليه جمهور البصريين ومشى عليه فى التسهيل ومنعه بعضهم لما فيه من الالباس لانه يتبادر من صيغة المصدر انه من المبنى للفاعل ومنه يؤخذ انه لامنع فيما كان فعله ملازما للبناء للمفعول كزكم فيجوز أعجبنى زكام زيد ولامن الاتيان بحرف مصدرى موصول بفعل مبنى للمفعول نحو يعجبنى أن ضرب زيد فظهر صحة جعل ما فى قوله تعالى فاصدع بما تؤمر مصدرية وسقط كلام أبى حيان واعلم ان الشارح لم يحك فى جواز الاتباع على المحل هنا خلافا وحكاه فى اسم الفاعل فاوهم الاتفاق عليه هنا وليس كذلك فانما يجوزه من لا يشترط وجود المحرز ومن اشترطه أضمر عاملا كما فى الباب الرابع من مغنى اللبيب

(اعمال اسم الفاعل)

(قوله ولو مثنى أو مجموعا) كقول عنترة * والناذرين اذا لم القهما دمى * فدمى منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا فان قلت لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالاسماء قلت أما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق الخلل الى صيغة مفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل تلحقه صورة علامة التثنية والجمع فى الافعال الخمسة بخلاف الوصف فليتأمل (قوله لمن قام به) أى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان أولى لان ما جهل أمره يذكر بلفظ ما ولعله قصد تغليب العاقل على غيره فان من لمن يعقل (قوله على معنى الحدوث) أى الوجود بعد ان لم يكن يعنى انه وضع لذات حصل لها الحدث مع افادة أن حصوله لها كان بعد ان لم يكن فالضارب معناه شئ ثبت له الضرب بعد ان لم يكن وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث كما فى الله عالم وامرأة حائض وغير ذلك قال الاستاذ الصفوى وهذا يخالف ماذكره الشيخ عبد القاهر من انه لادلالة فى زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعانى فتأمل ويمكن الجمع بحمل أحد الامرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر على الوضع فليتأمل وقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل للمعدود وغيره وقوله من قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لان المتبادر من قولنا ما اشتق لمن قام أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة وقوله على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة وبعضهم أخرج به اسم التفضيل وقد عرفت انه خرج بما قبله (قوله ويعمل عمل فعله) الا أن اسم الفاعل تجوز اضافته لمعموله ولا يجوز ذلك فى الفعل وان الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر وهذا يجوز فيه ذلك نحو وما ربك بظلام للعبيد وأن اسم الفاعل اذا كان خبرا عن مثنى لا يعمل فى متقدم تقول هذا ضارب زيدا وتاركه ولا يجوز هذان زيدا ضارب وتاركه لان الفعل لا يصلح هنا وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضارب عمرا وتاركه وجاءنى رجلان ضارب عمرا وتاركه (قوله ثم ان صغر أو وصف لم يعمل) قال المصنف فى حواشى الالفية فان قلت فما بالكم تمنعون اعمال المصغر وقد حكى أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا قلت ما أحسن قول أبى الطيب

وشر ما قنصته راحتى قنص * شهب البزاة سواء فيه والرخم

يعنى أن الظرف وعديله يستوى العامل القوى والضعيف فى العمل فيهما فالمنفى عمل المصغر فى غيرهما فان قلت فكيف أيضا منعوا اعمال الموصوف وقد أجاز الكسائى أنا زيدا ضارب أى ضارب وقال الشاعر

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

قلت الاول من كلامه مبنى على مذهبه فلا يحتج به وتأوله ابن مالك على ان أنا خبر ثان وليس بشئ لان أبا لا يحذف موصوفها الا شاذا مسموعا لانها لم تتمكن تمكن الصفات والثانى قالوا يتعلق برجعت فقد فقدت فرخين وقالوا أيضا لاجل

والنصب على المحل ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل (و) الثالث منها (اسم الفاعل) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبنى للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهته المضارع فى الزنة والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفى تمثيله لاسم الفاعل بقوله (كضارب ومكرم) اشارة الى أنه يصاغ من الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل آخره ثم انه ان صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف (فان كان) مقرونا (بال) كالضارب (عمل) عمل فعله (مطلقا) أى ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا أو غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة أن تكون فعلا كجاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا (أو) كان (مجردا) منها (فبشرطين)

مخالفتهم الاخفش اذا رجعت فيبقى التقدير اذا رجعت فاقد خطباء فقدت فرخين رجعت فيفصل فى التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامرين ارتكاب الابتداء فى فاقد أما اعماله فلا لانه ليس اهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع انه لمؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبينة للمفقود ما هو على طريق الاستئناف وفى التصريح ان الكسائى خالف فى الشرطين وظاهر كلامه ان اسم الفاعل لا يعمل اذا وصف ولو بعد العمل وان الكسائى يجيز اعماله مطلقا وكلام بعضهم يقتضى خلافه لانه قال أجاز الكسائى أنا زيدا ضارب أى ضارب بدون أنا ضارب أى ضارب زيدا فقوله دون كذا يقتضى انه لا يجيز اعماله الا اذا وصف بعد العمل وفى شرح التسهيل لمصنفه ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى الموصوف قبل العمل لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها (قوله لابد منهما لصحة عمله فى المنصوب) أى بخلاف عمله فى المرفوع وظاهره ان عمله فى المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والاول صرح به غيره وانه يرفع الفاعل اذا كان بمعنى الماضى مضمرا بلا خلاف كما قال ابن عصفور لكن رد بان ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعا عمله فى المضمر وظاهرا على ظاهر كلام سيبويه ومذهب ابن جنى والشلوبين وأكثر المتأخرين انه لا يرفعه وأما الثانى ففى المغنى ان الاظهر ان الجمهور منعوا اقائم الزيدان لفوات شرط الاكتفاء بالمرفوع عن المبتدأ وهو تقدم النفى والاستفهام لا لفوات شرط وهو الاعتماد وعلل ذلك بامرين ثانيهما ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قائم أبوه أمس وانهم لم يشترطوا لصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال لكن يرد عليه التمثيل فيما يأتى بقوله تعالى مختلف ألوانه وانما عمل الرفع فتدبر (قوله ومختلف ألوانه أى صنف) أشار الى أن الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به لكنه جعل الاعتماد فى الآية على المخبر عنه المقدر وفى التصريح انها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر وكلاهما صحيح والنظر فى الارجح منهما لان الموصوف المحذوف فى الاصل مخبر عنه وبحسب الظاهر المخبر عنه انما هو الوصف بحسب الاصل (قوله ومنه نحو ياطالعا جبلا) أشار بقوله ومنه الى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما يوهمه كلام الالفية لان حرف النداء يبعده من الفعل لكن ليس فى الالفية ادعاء ان النداء مسوغ بل ان الوصف اذا ولى حرف النداء عمل وذلك صادق بأن المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز اضافته الى مفعوله) أى بما أشبهه كالخبر حكى أنا كائن أخيك ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتمييز ونحوهما وأما الوصف الذى لم يوجد فيه الشرطان فيخفض ما يليه لا غيره وما عداه أمره مشكل اذ لا يضاف اليه مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك وأجاز السيرافى نصبه لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام من حيث التعريف لان الاضافة محضة وبالمنون من حيث انه لا يضاف وقال ابن الناظم المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى المضى لغير المفعول الاول هو اقتضاء اسم الفاعل اياه فلابد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر فوجب النصب لمكان الضرورة انتهى ونقض بقولك هذا ضارب اليوم زيدا أمس فانهم لا يجيزونه وقيل العامل فى غير الاول محذوف واعترض بانه غير ماش فى هذا ظان زيد امنطلقا الا انا ان لم نقدر المفعول الاول فلا يجوز الحذف اقتصارا وان قدرناه فانا ناصبه وأجيب باوجه أحسنها انما يمتنع حذف الاقتصار اذا لم يكن المفعولان مذكورين (قوله ولك فى تابع المجرور الخ) بخلاف تابع المنصوب لا يجوز جره لان شرط الاتباع على الموضع أن يكون بحق الاصالة والاصل فى الوصف المستوفى اشروط العمل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل وأجازه البغداديون تمسكا بقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل

وأجيب بأن الاصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه (قوله الجر على اللفظ) وهو الوجه الاان منع مانع نحو الضارب الرجل وزيد كما علم من باب الاضافة وأجاز سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن

لابد منهما لصحة عمله فى المنصوب (كونه حالا أو استقبالا) لتحقق مشابهته للمضارع (واعتماده) ولو تقديرا (على نفى) نحو ما ضارب زيد عمرا الآن أو غدا (أو) على (استفهام) نحو أضارب زيد بكرا الآن أو غدا ومهين خالد بشرا أم مكرمه أى أمهين (أو) على (مخبر عنه) نحو زيد ضارب خالدا الآن أو غدا ومختلف ألوانه أى صنف (أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن أو غدا ومنه ياطالعا جبلا أى يا رجلا أو على ذى حال كجاء زيد راكبا فرسا الآن أو غدا ثم ان وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل تجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاسى خالد ثوبا الآن أو غدا ولك فى تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمبتغى جاه ومالا من نهض * الجر على اللفظ

والنصب على المحل عند بعضهم أو باضمار عامل من وصف أو فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أولم يعتمد لم يعمل وقد خالف في الاول الكسائي (١٣٨) فاجاز عمله محتجا بقوله تعالى وكلبهم (باسط ذراعيه) فباسط بمعنى الماضي وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه (على) ارادة (حكاية الحال) الماضية بان يفرض ماوقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع بدليل أن الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وخالف في الثاني الاخفش فاجاز عمله (و) احتج بقوله (خبير بنو لهب) فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت ولا حجة له فيه لجواز حمله (على التقديم والتأخير) بجعل الوصف خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع قال (وتقدير خبير كظهير) في والملائكة بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فاعطى حكم ما هو على زنته (و) الرابع منها (المثال) ولو مثنى أو مجموعا (وهو ما) أي اسم (حول للمبالغة) والتكثير في الفعل (من) صيغة اسم (فاعل) الثلاثي (الى) صيغة (فعال) بتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب والتحويل الى هذه الثلاثة (بكثرة) ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها (أو فعيل) بكسر العين وبعدها ياء كسميع (أو فعل) بكسر العين من غير ياء كحذر والتحويل في اليهما (بقلة) ولهذا منع بعضهم اعمالهما واما الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى أنها لا تجارى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه وقدروا المنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا على أصلها

السراج واحتج له بأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل نحو رب رجل وأخيه وأي فتى هيجاء أنت وجارها واحتج لهما بان العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه وانما جاز ما أورده المحتج لان اضافته في تقدير الانفصال اذ التقدير رب رجل وأخ له ولا سبيل الى ذلك في مثل العاطف والمعطوف (قوله عند بعضهم) هو من لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل (قوله من وصف) أي منون وقوله أو فعل اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفرد أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب باضمار ماذكر جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المجرور اذا لم يكن عاملا وان كان كلام الشارح انما هو في العامل (قوله بان يفرض ماوقع واقعا الآن) قيل وانما يفعل ذلك في الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه وقيل معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت تتلفظ به اذ ذاك كما في قولهم دعنا من تمرتان ورد بان المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ (قوله واحتج بقوله خبير بنو لهب الخ) لا يخفى ان الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر ان الشرطين انما هما لعمله في المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد ولعل المصنف في هذا الكتاب يرى ان الاعتماد شرط لعمله مطلقا وان حقق في المغني خلافه فكان ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ماقاله في المغني واعلم أن حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لان المرفوع انما يسد مسد الخبر اذا اعتمد على ما في المغني فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل (قوله ولو مثنى أو مجموعا) سواء كان جمع تصحيح أو تكسير وهو في التثنية وجمع التصحيح أقل لسلامة نظم الواحد فالمجاراة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله للمبالغة والتكثير) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية قال الشاطبي في شرح الالفية هذه الامثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام أحدها هذا الذي ذكروا الثاني أن تأتي للمبالغة في الصفة لا في كثرة الفعل كحسان وكذا اذا دخلها معنى النسب نحو مقوال فان معناه المبالغة في القول وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذي كذا كانه يقول ذو قول أو على الياء كانه يقول قولي في قول فهذا ليس على معنى الفعل العلاجي كحائض وطامث ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلا لما دخلها من معنى النسب كما لا يعمل نحو تمار والثالث أن تأتي لغير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف وصدئ فهو صدئ وما أشبه ذلك مما هو جار على فعله قياسا في البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل اذ ليس هذا بدلا عن فاعل (قوله الثلاثي) قيد بذلك لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل والعمل في فعال أكثر من الاثنين بعده وعملها حينئذ قياس على الاصح (قوله على جواز اعمالها) أي بالشروط المذكورة فلا تعمل بمعنى الماضي بدون أل وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك وجرى على ذلك الرضي وهو مردود لان دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل وما أوهمه السماع محمول على حكاية الحال (قوله حملا على أصلها) فيجب أن تعمل عمل أصلها الذي حولت عنه ومن ثم رد قول كثير من الفقهاء في الطهور انه الطاهر في نفسه المطهر لغيره فان الطهور صفة بدليل ماء طهورا وهو محول عن طاهر وطاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما أن صبورا كذلك لانه عن صابر بخلاف قطوع فانه عن قاطع وقاطع يتعدى وأجيب أما أولا فذكر ابن فارس انه سمع محمد بن هارون يقول سمعت ثعلبا يقول الطهور الطاهر في نفسه المطهر لغيره انتهى وفي الحديث هو الطهور ماؤه بعد قولهم أنتوضأ بماء البحر وفيه وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وعن الثاني بأنه انما يتحد فاعل وفعول

وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا ولو ورد السماع به (نحو) ما حكاه سيبويه (أما العسل فانا شراب) بنصب العسل وانه لمنحار بوائكها وقولهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقوله أتانى أنهم مزقون عرضى والمشهور أن هذه الامثلة لا تتفاوت فى المبالغة (و) الخامس منها (اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له بقوله (كمضروب ومكرم) اشارة الى انه يصاغ من الثلاثى على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة فى أوله وفتح ما قبل آخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد أن يعدى بحرف الجر اذ ليس له مفعول كممرور به أو بهما أو بهم أو بهن ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدى (ويعمل عمل فعله) المبنى للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب عبده وما سواه مما يتعلق بالرافع ان كان منصوبا لفظا أو محلا (وهما) أى المثال واسم المفعول (كاسم الفاعل) فى جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى فى عدم التصغير والوصف

فى التعبير اذا أمكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى أى من جهة التكرار كصبور وصابر ولا يمكن الفرق فى طهور وطاهر من غير جهة التعدى وكان الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لافادتها ما يفيده مكررا) هذا مبنى على أن الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريرى وذكر ان من الوهم قولهم لمن يكثر السؤال سائل وسائلة وان الصواب سآل وسآلة وقد رده ابن برى وقال فعال خاص بالكثير وفاعل عام فى القليل والكثير انتهى وحينئذ فهى بدل عن فاعل فى التنصيص على الكثرة قال الشاطبى فى شرح الالفية اسم الفاعل دال على الفعل كثيرا كان أو قليلا فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثر ولمن وقع منه فعل ما لكنه من جهة وضعه لا اشعار له بخصوص فعل فاذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالا عليها فعول فى الحقيقة انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثل فتبين ان كل واحد منها بدل من فاعل فى المعنى (قوله أما العسل فانا شراب) فيه دليل على جواز تقديم معمولها (قوله انه لمنحار بوائكها) منحار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحر والبوائك جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق (قوله وقوله أتانى انهم الخ) صدر بيت لزيد الخيل عجزه

* جحاش الكرملين لهم فديد * والشاهد فى نصب عرضى بمزقون جمع مزق بالزاى مبالغة فى مازق وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه وقوله جحاش جمع جحش وهو الحمار الصغير خبر مبتدأ محذوف أى هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والفديد التصويت وفى الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالجحاش الكائنين فى هذا الموضع أو استعارة على الخلاف فى نحوه (قوله والمشهور ان هذه الامثلة الخ) ذكر الحريرى ان العرب بنوا لمن فعل مرة فاعلا كقاتل وضارب ولمن كرر الفعل فعالا كقتال وقتال ولمن بالغ فى الفعل وكان قويا عليه فعولا نحو صبور ولمن اعتاد الفعل مفعالا كامرأة مذكار أو مئناث أو معقاب اذا كان عادتها أن تلد الذكور أو الاناث أو نوبة كذا ولمن كان آلة للفعل وعدة له مفعلا وكتب عليه ابن برى هذا الذى ذكره سيبويه فعول وفعل لا تعرفه النحويون وكذلك مفعالا كلها بمعنى واحد نحو ضروب وضراب ومضراب

(اسم المفعول)

(قوله لمن وقع عليه) أى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب وفى التعبير بمن ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه مخرج لما عدا المحدود (قوله فى جميع ما اشترط فيه لصحة عمله) أى النصب على ما مر وكان الاظهر أن يقول فى أنهما اذا كانا بال عملا مطلقا والا فبالشروط المتقدمة (قوله ولك فى اسم المفعول خاصة) يريد ان هذا مستثنى من تشبيهه باسم الفاعل فانه خالفه فى هذا الحكم وذلك ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضارب أبيه زيدا لانه اضافة الشئ الى نفسه اذ كان مدلول ضارب هو الاب وكان الاصل فى اسم المفعول أن يجرى مجراه فى انه لا يضاف الى مرفوعه لكن لما كان اذا تعدى الى واحد كما هو شرط المسئلة وان أطلق الشارح اذ لا يتصور فى غير المتعدى الاضافة والمتعدى لا كثر طالب بمعناه المنصوب فيكون معنى العلاج باقيا فيه وشرط اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف ويتناسى فيه العلاج وان لم يذكره الشارح أيضا نعم يجوز فيما تعدى لا كثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره يكون سببيا فلا يظهر له عمل فى شئ الا فى السببى أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه ما جاز فيها والمراد انه انفرد بجواز الاضافة الى المرفوع من غير قبح والا فاسم الفاعل يضاف الى مرفوعه نحو زيد كاتب الاب فيمن نسب أبوه بقبح واعلم أن ابن مالك صرح بان اسم الفاعل اذا قصد به معنى الثبوت جازت اضافته لمرفوعه ان كان من قاصر اتفاقا أو من متعد لواحد على خلاف أما اذا كان متعديا لا كثر من واحد فاطلقوا انه لا يجوز والقياس على ما مر فى اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على الواحد والظاهر انه يصير حينئذ صفة مشبهة كما يدل عليه قول المصنف فى التوضيح فى باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ان فاعل اذا

ولك فى اسم المفعول خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذا حول الاسناد الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد

والاصل مضروب عبده نحوات الاسناد ثم أضفت وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (و) السادس منها (الصفة المشبهة اسم الفاعل المتعدى لواحد) فى أمور ستأتى ولهذا عملت عمل النصب وان كان الاصل أن لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من القاصر (وهى الصفة المصوغة) من فعل قاصر (لغير تفضيل لافادة) نسبة الحدث الى موصوفها على جهة (الثبوت) فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له واستمراره فى سائر أوقات وجوده لانه متجدد حادث ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال فى حسن حاسن وفى ضيق ضائق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وصاحبه وفى التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمت وتتميز عنه بامور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدى وهو يصاغ منهما ومنها أنها للزمن الحاضر الدائم أى الماضى المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع فى تحريكه وسكونه وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى (كحسن وظريف و) مجارية له نحو (طاهر وضامر) واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا (و) منها أنها (لا يتقدم معمولها) المنصوب عليها

أريد به الثبوت وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالته على الحدوث وأما صيغة مفعول فلا تكون صفة مشبهة ولم يعتبر وا فى تعريفه الدلالة على الحدوث وان وقع للعقيد فى ذلك ما فيه خفاء فهو وان دل على الثبوت لا يصير صفة ووقع فى التصريح فى هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولنا رسالة حسنة فى ذلك نظمت فرائد المقال بمراجعتها يظهر الحال (قوله والاصل مضروب عبده الخ) مثله فى شرح الالفية لابن الناظم ونقله المصنف فى الحواشى وقال وعندى انه ينبغى التوقف فى هذا فان ذلك يؤل الى الاخبار عن زيد بانه مضروب وذلك خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه بمحمود المقاصد فان من حمدت مقاصده لا يمتنع أن يقال فيه محمود المقاصد

(الصفة المشبهة)

(قوله فى أمور ستأتى) هى الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث وغير ذلك بخلاف الجوامد واسم التفضيل ومن ثم لم يجز فى مشبوخاء ومهلوجاء من الشيخ والعلج أن يعملا الرفع خلافا للفارسى لانهما لا يفارقان التأنيث وليسا جاريين وأجاب الفارسى عن الثانى بانهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا هذا مشبه للجارى لانه يثنى ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبيه بجار انتهى وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق الاصالة لا المشابهة كما سيأتى (قوله ولهذا عملت عمل النصب) أى لاجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به أما غير ذلك فيعمله بطريق الاصالة (قوله ولكونها مأخوذة من القاصر) أى اصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم واسم الفاعل المتعدى لواحد اذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على ما مر فانها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بضم العين (قوله واستمراره) استشكل بما صرح به أئمة المعانى من انه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت وجمع بان للاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنفى فى كلام أهل المعانى الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل فى كل ثابت استمراره (قوله ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الخ) ظاهره ان الصفة لا تدل على الحدوث وفى التصريح ما يقتضى انها تدل عليه لانه لما قال فى التوضيح فى باب ابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها جميع الصفات صفات مشبهة قال الا اذا قصد بها الحدوث انتهى وهو يدل على ان التحويل الى فاعل عند قصد الحدوث ليس بواجب نعم اذا قصد النص على ذلك وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضى استدلالا لشئ ذكره ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل عند قصد النص على الحدوث (قوله والاعتماد على واحد مما مر) أى فى عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك كما ان اسم الفاعل كذلك قال فى النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه انتهى وذكر المصنف فى الحواشى انها لا تنصب المفعول المطلق فيعارض قول النهاية انها تنصب المصدر واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال لانه من ضروريات وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لانه كتحصيل الحاصل ثم الاعتماد شرط فيها مطلقا على الاصح من أن أل الداخلة عليها معرفة وما لم تكن صلة لأل ان كانت موصولة (قوله من اللازم) أى ولو بطريق العروض كما مر (قوله ومجارية) هذا بناء على ما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه وذهب الزمخشرى وابن الحاجب الى انها لا تكون مجارية وهو ظاهر كلام أبى على فى الايضاح ورده ابن مالك بطاهر القلب ونحوه قال المرادى ولقائل أن يقول ان ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجرى على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى وفيه ما علمت من باب اسم الفاعل (قوله لا يتقدم معمولها) أى دائما فقوله بخلاف منصوبه أى اسم الفاعل فانه قد يتقدم منصوبه قال فى الارتشاف ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه فتقول هذا زيدا ضارب الا اذا كانت فيه أل وقد جاء ما ظاهره التقديم على ما فيه أل فاجازه بعضهم وتاوله بعضهم وذلك فى الظرف والجرور فان كان اسم الفاعل مجرورا باضافة أو بحرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد

نحو ليس زيد بضارب عمرا فيجوز عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد هذا وقيد المعمول بالمنصوب لانه محل التمييز اذ المرفوع والمجرور لا يتقدم فيهما الان الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف (قوله نحو زيدا أناضار به) أى لان مالا يعمل فى المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا ثم انه كان الصواب أناضارب بغير ضمير لانه مع الضمير لا يكون من مسئلة تقديم منصوب اسم الفاعل بل من عمله محذوفا وهى ستأتى فى كلامه وهذه العبارة وقعت فى الاوضح هكذا فنقلها غافلا عن كونه لم يذكر فى الفروق مسئلة الحذف وانه أراد التنبيه عليها بقوله ولهذا الخ لان مالا يعمل لا يفسر عاملا (قوله فى نحو زيدا أبوه حسن وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم ومالا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه (قوله أى اسما ظاهرا) فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا مرفوعا كما فى قوله حسن الوجه طلقه أنت وفى الحرب كالح مكفهر قال المصنف فى الحواشى عند قول الالفية وكونه ذا سببية وجب فيه نظر فان معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا والضمير يذكره النحاة فى مقابلة السببى قال الصيمرى الصفة المشبهة تعمل فى شيئين ضمير الموصوف وما كان من سببه ويحتمل أن يقال احترز بالسببى عن الاجنبى فقط فيدخل الضمير لانه ليس باجنبى وقد أشار الى هذا من قال يعمل فى السببى دون الاجنبى انتهى فكان ينبغى للشارح أن يعمم فى السببى ويدخل فيه الضمير لا يقال هذا لا يرد على الشارح لقوله الآتى والمراد بمعمولها الخ وعملها فى المرفوع ليس بحق الشبه لانا نقول ذاك بالنسبة لتقديمه عليها وعدم اشتراط الاعتماد وأما بالنسبة لاشتراط كونه سببيا فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به اذا كان العمل حسنا ثم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا يؤخذ من كلامهم على تقسيم عملها الى ممتنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث تتمة تأتى ثم يرد انها تعمل فى الضمير النصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتى (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) وهو النصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر وقضية ذلك ان مرفوعها لا يشترط أن يكون سببيا وهو ما صرح به الشاطبى فى شرح الالفية والرضى وعبارة الرضى تعمل فى غير السببى اذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو برجل طيب فى داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران فانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل فى سببه انتهى وهذا لا يرد على ما يؤخذ من كلامهم الذى أسلفناه لان ذلك يفرض فى غير هذه الامثلة تدبر (قوله ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به) هذا قدمر حيث قال لكن النصب هنا الخ (قوله ولا يراعى له محل بالعطف وغيره) فلا يقال بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل صرح سيبويه بأن ذلك ممتنع وانه لم يسمع وأجازه الفراء هذا فى موضع الرفع وأما فى موضع النصب نحو هو حسن الوجه والبدن فنصوا كلهم على انه لا يجوز وأما فى اسم الفاعل فيجوز وان اختلفوا فى تأويله فقيل على الموضع وقيل باضمار عامل وهو الصحيح وأما هنا فلا يجوز بوجه لانك ان أضمرت فعلا فالفعل لا يشبه أو وصفا فالصفة المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف اسم الفاعل وشمل قوله وغيره الصفة وقضيته ان معمولها يجوز ان يوصف ونص الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وان استشكله فى المغنى بالحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى لانه يمكن أن يكون شاذا ومن هذا يظهر انه كان ينبغى للشارح ان يذكر أولا فيما امتازت به ان معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بانه يتبع بغيرها ثم يذكر ان التابع لا يراعى فيه الاتباع على المحل (قوله ولو ظرفا) قال أبو حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا نحو مفضضة لهم الابواب انتهى وكأنه أراد ان اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة (قوله وانها لا تعمل محذوفة) تقدم ما يعلم منه شرح هذا (قوله ولا تنصب الضمير) قال فى الارتشاف ثم المعمول اما ان يكون مضمرا أو ظاهرا ان كان مضمرا مرفوعا استتر فى الصفة أو غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من أل غير متصل بها ضمير غيره فالضمير مجرور نحو حسن الوجه جميله

لانها فرع اسم الفاعل فى العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب فى نحو زيدا أناضاربه وامتنع فى نحو زيدا أبوه حسن وجهه (و) منها أن معمولها (لا يكون أجنبيا) بل سببيا أى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما فى نحو زيد حسن وجها أى منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لانها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا تقتضى حينئذ الا ضميره أو سببيه كما فى اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها فى الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل ومنها أن معمولها مشبه بالمفعول به ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا وأنها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير

ولاتتعرف بالاضافة دائما وأنها تؤنث بالالف وتخالف فعلها فتنصب مع قصوره وتجوز اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولاقلة فى الكلام وأن أل الداخلة عليها حرف تعريف (١٤٢) واسم الفاعل على الخلاف منها فى ذلك كله (و) لمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احداها أن (يرفع على الفاعلية) باتفاق بعد اخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه (أو) على (الابدال) عند بعضهم من الضمير فيها (و) ثانيها أن (ينصب على التمييز أو) على (التشبيه بالمفعول به ان كان نكرة كزيد حسن وجها أو عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا قال (والثانى متعين فى المعرفة و) ثالثها أن (يخفض بالاضافة) أى بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بال وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجه أو مضاف للمجرد منها كالحسن وجه أب أو مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه أو لمضاف لضميره كالحسن وجه أبيه لامتناع اضافة ما فيه أل لشئ من ذلك واذا خفض المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه اذ الصفة عين مرفوعها فى المعنى وغير منصوبها واعلم أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادهما ست وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة أو معرفة وهى اما رافعة أو ناصبة أو جارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين فى ثلاثة ومعمولها له أيضا ست حالات لانه اما بال كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الاب أو للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه مع

وأجاز الفراء التنوين والنصب فتقول جميل اياه أو يتصل بها ضمير غيره فالنصب على التشبيه نحو ما روى الكسائى هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها والاختلاف فى نصب هذا الضمير العائد على وجوه أو مقرونة بال وهى متصرفة فى الاصل نحو الحسن الوجه الجميله ففى هذا الضمير خلاف قيل فى موضع نصب وقيل فى موضع جر وقيل بالتفصيل على حسب اعراب الصفة ففى نحو الحسن وجها الجميله الهاء فى موضع نصب وفى مثل الحسن الوجه الجميله الضمير يجوز فيه النصب والجر أو غير متصرفة فى الاصل وقرنت بال نحو الحسن الوجه الأحمره فالضمير فى موضع نصب عند سيبويه ويظهر من كلام الفراء ترجيح النصب على الجر وعن المبرد الجر وان لم تقترن بال نحو رأيت رجلا حسن الوجه أحمره تعين الجر وأجاز الكسائى فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ولم يجز فيه أحد من القدماء النصب الا الكسائى ويظهر الفرق بين النصب والجر أنك اذا قصدت الاضافة قلت مررت برجل أحمر الوجه الاصفره وان لم تقصد الاضافة قلت لا أصفره (قوله ولا تتعرف بالاضافة دائما) أى واسم الفاعل قد يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضى أو أريد به الاستمرار على ماقاله الزمخشرى قال الشهاب القاسمى فى حواشى الجامى وانظر هذا مع قولهم ان اضافة الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح الرضى وغيره كشروح التسهيل بدلالتها على الاستمرار بل ومع قول التوضيح ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى لانه أقرب الى مشابهة الفعل التى هى سبب فى كون الاضافة لفظية لان دلالته على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة فدلالتها على ذلك أصلية كما استفاد ذلك من الرضى فى باب الصفة المشبهة (قوله وانها تؤنث بالالف) أى كما تؤنث بالتاء وأما اسم الفاعل فلا يؤنث الا بالتاء (قوله من غير ضعف ولاقلة) أى بخلاف اسم الفاعل فانه انما يضاف الى مرفوعه على ضعف وقلة نحو زيد كاتب الاب وهذا انما يظهر اذا لم يكن فى هذه الحالة صفة مشبهة (قوله حرف تعريف) أى على الاصح وبقى عليه مما تمتاز به ماذكره المصنف فى الحواشى وهو مبنى على هذا الاخير وهو انه لا يجوز الحسنا وجها ولا الحسنو وجها بحذف النون مع النصب للتقصير وذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال ومن أجاز ذلك فهو مخطئ لانه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوغ لذلك فى اسم الفاعل انما هو الطول بالموصول والصلة وأل هنا ليست موصولة لان الموصول هنا لا يكون فى تأويل الفعل لان الفعل لا يشبه وظاهر كلام سيبويه جواز ذلك (قوله أو على الابدال) أى بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (قوله عند بعضهم) هو أبو على الفارسى (قوله أى تشبيها) فلا ينافى ان الصحيح ان العامل للخفض المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر (قوله اذا كانت الصفة بأل وهو مجرد الخ) محله اذا كانت الصفة مفردة اذ المثناة والمجموعة تجوز اضافتها الى ماذكر لحصول الفائدة من التخفيف بحذف النون وفى الرضى بعد ان وجه الامتناع فى الصور الاربع مانصه وأما فى المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل فى الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما فى حسن وجهه على مايجئ من الخلاف (قوله كالحسن وجهه) أطلقوا امتناع هذا التركيب ولم ينظروا الى امكان أن الاصل بالرجل الحسن وجهه أو وجه أبيه فيكون المضاف فيهما مضافا الى ضمير أل أو لمضاف لضمير أل اذ لا يتعين أن يكون الاصل بزيد الحسن وجهه وقد نص فى التسهيل على جواز مررت بالرجل الحسن وجهه لكن قال الدمامينى هذا التركيب مما يتوقف فى صحته فان الذى منع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف وهذا المعنى موجود فى قولك مررت بالرجل الحسن وجهه اذ العود الى ما فيه أل لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها وأضدادهما) أى وأما

مع النظر الى ذلك فتزيد صورها وقد أنهى صورها بعضهم بالنظر الى ذلك والى تنويع آخر الى أربعة عشر ألفا ومائتين وستة وخمسين صورة فانظر التصريح (قوله فالقبيح أربع صور) ضابطها ان ترفع الصفة مطلقا النكرة وتحت هذا أربع صور حسن وجه ووجه الاب الحسن كذلك وهى مع قبحها جائزة فى الاستعمال لقيام السببية فى المعنى مقام وجودها فى اللفظ لان المراد من حسن وجه الحسن وجهه وأورد أنهم عدوا فى أمثلة الحسن الحسن الوجه مع انتفاء السببية فى اللفظ فيها ويمكن أن يجاب بمنع انتفاء السببية فى اللفظ لان أل قائمة مقام الضمير عند الكوفيين وعد ذلك من الحسن بناء على رأيهم وان مشى ابن الناظم والمصنف فى باب الاضافة على أن كلا من الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه قبيح وان فى الجر تخلصا من ذلك فانه مبنى على رأى البصريين كما أن عد هذه الصور قبيحا مبنى على أن معمولها مطلقا لا يكون أجنبيا ولو مرفوعا وقد مر ما يتعلق بذلك (قوله والضعيف ست) ضابطها أن تنصب الصفة المنكرة المعرفة مطلقا أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبه فالاولى نحو حسن الوجه والثانية حسن وجه الاب والثالثة حسن وجهه والرابع حسن وجه أبيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجه أبيه ووجه الضعف أن فى النصب اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وبهذا عبر عنه المصنف فى باب الاضافة بالقبح وقد يقال هذا الاجراء لازم عرفت الصفة أو نكرت فلم خصوا الضعف بكونها نكرة وأجاب الشهاب فى حواشى الاشمونى بان فى الصفة المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بانها موصولة فروعى ذلك القول لكنه مناف لما صرح به المصنف أول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه وان فى الاضافة تخلصا منهما انتهى وأقول الاعتماد على أل لا دخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى وانما يظهر ذلك فى عمل الرفع ان قيل ان أل موصولة لانها حينئذ لا تحتاج فى عمل الرفع الى اعتماد على غيرها وفى الجر شبه اضافة الشئ الى نفسه وأورد على ذلك أنهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه بالجر وفى ذلك شبه اضافة الشئ الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن فى الصورتين هنا العدول الى الرفع ولا محذور بخلافه فى تلك الصور لكن يرد أنه يمكن فى الصورة الاخيرة العدول الى النصب بل وفى الاوليين العدول الى الرفع بناء على ان أل قائمة مقام الاضافة الى الضمير وبالجملة فالمقام لا يخلو عن الاشكال (قوله وبيان ذلك يطلب من المبسوطات) قد عرفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع غاية التحرير والاتقان

(اسم التفضيل)

قال المصنف فى حواشى التسهيل الاحسن الترجمة بافعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل ويمكن ان يجاب بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة (قوله لكثرة الاستعمال) وقال الاخفش لانهما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما (قوله وربما جاآ على القياس) كقوله *بلال خير الناس وابن الاخير (قوله ولو تقديرا) أى العلم بها كفى وأعز نفرا (قوله ارتفاعا) فى نحو أفضل منه (قوله وانحطاطا) فى نحو شر منه وهذا قول سيبويه والمبرد الا أن سيبويه أشار الى انها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وابطل ابن مالك افادتها التبعيض بعدم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم والابتداء بانه لا يقع بعدها الى وسبقه الى ذلك ابن ولاد قال المرادى وليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ فى التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء (قوله أو المجاوزة) هو ما ذهب اليه ابن مالك فى شرح التسهيل فان القائل زيد أفضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا فى الفضل (قوله كممن أنت أفضل) كذا مثل ابن مالك فى الالفية ومثل المصنف فى التوضيح بقوله أنت ممن أفضل قال شارحه وتمثيل الموضح أحسن لما فى تمثيل الناظم من الفصل بين العامل ومعموله باجنبى لان المبتدأ أجنبى من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على

أبيه أو مجرد من أل والاضافة كوجه أو مضاف لمجرد منهما كوجه أب فالـ ورست وثلاثون صورة من ضرب ست فى مثلها الممتنع منها الاربع التى استثنيت والبقية جائزة الا أن فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح أربع صور والضعيف ست والباقى حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات (و) السابع منها (اسم التفضيل) وأخره لان عمله فى المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه (وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة) لصاحبها على غيره فى أصل الفعل وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل سواء صيغ من فعل لازم (كاكرم) أم من متعد كاضرب واعلم ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل الا أن أصلهما أخير وأشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاآ على القياس واما قوله *وحب شئ الى الانسان ما منعا* فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتى فى بابه (ويستعمل بمن) ولو تقديرا جارة للمفضل عليه اذا جرد من أل والاضافة نحو أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا وهى لابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا أو للمجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها باجنبى ولا يجوز تقدمهما معها على اسم التفضيل الا أن يكون اسم استفهام أو مضافا الى استفهام فيجب حينئذ كممن أنت أفضل ومن غلام من أنت أجل

الصحيح وسيأتى انه لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لانهما بمنزلة المضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فقط اهـ وفى قوله انما يمتنع الخ نظر من وجهين الاول أن المضاف يتقدم على ذى الصدر مع عمله لفظا فيه نحو ضيحة أى يوم سفرك ونحو ذلك الا أن يقال الصدارة فى صورة الاضافة صارت للمضاف لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد والموجب لذلك أن المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف الثانى أنهم صرحوا فى صور بمنع تقديم معمول ذى الصدر لئلا يخرجه عن صدارته من ذلك خبر ما النافية لا يصح تقديمه عليها وقد حررنا فى بعض الرسائل أن الذى يحصل من كلامهم أنه يمتنع أن يتقدم على ماله الصدر ما يعمل فى لفظه الا المضاف لما مر أو ما هو أحد أركان جملته واعلم أنه تعارض فى هذه المسئلة أمران تاخير ماله الصدران أخر معمول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله ان قدم ورجح ابن مالك التقديم محافظة على منصب ماله الصدر لان تقديم معمول أفعل عهد كما أشار له بقوله * ولدى * اخبار التقديم نزرا وردا * وفيما سلكه المصنف فى التوضيح بقاء المحذورين كما لا يخفى لكن فيه السلامة من الفصل بين أفعل ومعموله بالاجنبي وقد يقال ان أفعل ومعموله كالمضاف والمضاف اليه فهلا قدما على المبتدأ وتكون الصدارة سرت لأفعل من معموله الا أن يقال تلك السراية خاصة بالاضافة وقد يدفع هذا بتقديم معموله عليه فكان يقال ممن أفضل أنت ولا يلزم على ذلك شئ وهو المناسب لتقديم الخبر اذا استحق الصدارة ولا شك ان أفعل مع معموله مفرد لا جملة ليقال يكفى تصدره فى جملته نحو زيد أين داره بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة نحو أمن زيد أنت أفضل فهل يجب التقديم أيضا ويتجه ان يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فقد تقرر فى المعانى ان المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه هو الذى وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التاخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة (قوله ومضافا لنكرة مطابقة الخ) لا تكون النكرة المضاف اليها أفعل الا من جنس ما أسند اليه أفعل فلا يقال زيد أفضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله وكذا التى قبلها) لا يظهر للفصل بكذا حكمة بل الاظهر أن يقول فى هاتين الحالتين (قوله فاما لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى وكان يجب أن يقول كأن أصغر وأكبر بالتذكير أو كان يأتى بال أو الاضافة ولا يأتى بمن (قوله أو لم يقصد حقيقة المفاضلة) فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق * وأنتم ما أقام ألائم * أى لئام وهذا يدل على أن المجرد كالمضاف لمعرفة يؤول بما لا تفضيل فيه فيطابق وقد نص على ذلك فى التسهيل قال فى المغنى وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد * بين ذراعى وجبهة الاسد * يرده ان الصحيح ان من لا تقحم فى الايجاب ولا مع تعريف المجرور انتهى وفيه انه لا يلزم المخرج التخريج على ما هو متفق عليه ويكفى فى دفع اللحن أن يكون الكلام جائزا على قول بعض الائمة وقد أجاز الاخفش والكسائى وهشام زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به) جواب عما ورد على قوله بعد قول المصنف ومضافا لنكرة مطابقة للمفضل عليه فان النكرة فى الآية مفردة والمفضل عليه ضميرا لجمع وأجاز ابن مالك فى النكرة المشتقة الافراد مع جمعية ما قبل المضاف فلا ترد الآية حينئذ قال وقد تضمن المطابقة والافراد قوله

واذاهم طعموا فالأم طاعم * واذاهم جاعوا فشر جياع

قال وانما جاز الوجهان مع المشتق لانه وأفعل مقدران بمن والمعنى أول من كفر به والفعل ومن اذا أريد بها جمع يجوز فى ضميرها الافراد والجمع باعتبار المغنى قال أبو حيان ومقتضى كلامه جواز الافراد والتثنية اذا كان قبل أفعل تثنية نحو الزيدان أفضل مؤمن وافضل مؤمنين * (فائدة) * قال القرطبي الضمير فى به قيل له عليه الصلاة والسلام وقيل للقرآن وهو ما أنزلت وقيل التوراة وهو لما معكم انتهى فان قلت قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء قيل المعنى أول من كفر به من أهل الكتاب قال المصنف فى حواشى الالفية قد ترجح بهذا ان الضمير لما معكم هذا وأورد أيضا على وجوب المطابقة فى المضاف لنكرة قوله تعالى ثم رددناه

(ومضافا لنكرة) مطابقة للمفضل وجوبا (فيفرد ويذكر) فى هذه الحالة وكذا فى التى قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف ذلك فتقول فى الحالة الاولى زيدا وهندا والزيدان والهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو أما قوله

كأن صغرى وكبرى من فواقعها

(فاما لحن أو لم يقصد به حقيقة المفاضلة وفى الثانية زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير أول فريق كافر أو ولا يكن كل منكم أول كافر (و) يستعمل مقرونا (بال فيطابق) وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون أو الافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل

(ومضافا المعرفة فوجهان) أي المطابقة اجراؤه مجرى المعرف بأل نحو أكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراؤه مجرى المجرد نحو ولتجدنهم أحرص الناس نعم ان استعمل أفعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان أي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد وفي هذه الحالة والتي قبلها لا يستعمل بمن واعلم أنه ينصب التمييز والحال والظرف (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا (المفعول به) على الأصح (مطلقا) أي سواء كان ظاهرا أم غيره بل يصل اليه باللام كزيد أدعى للعلم وأبذل للمعروف أو بالباء كخالد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر كزيد أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب وأجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم ان أول بما لا تفضيل فيه قال الدماميني وهذا الرأي حسن فينصب حين التأويل كأنه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة كأنه اذا حل الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح من حكاية الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر في كل لغة (ولا يرفع في الغالب) اسما (ظاهرا) ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه (الا في مسألة الكحل) لانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها

أسفل سافلين وأجيب بان الانسان هنا عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير في رددناه الى لفظه وجمع سافلين حملا على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله ومضافا المعرفة فوجهان) لا تكون المعرفة الا بعض ما يضاف اليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف أحسن اخوته على هذا القصد بل يقال أحسن ابناء يعقوب وخالف في ذلك ابن عصفور وقال الصحيح انه ليس بعض ما يضاف والا لزم تفضيل الشيء على نفسه قال ولكن العرب لا تضيفه الا لما يصلح أن يكون بعضا عند المفاضلة (قوله وهو الغالب) أوجب ذلك ابن السراج وأكابر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرميها مفعول أول منصوب لا مجرور وانما لم يلزم الافراد والتذكير في أكابر لانه لغير تفضيل فهو مثل وأنتم ما أقام ألائم وله يحسن وهو شبهه بالمضاف في اللفظ وقال الجواليقي الاجود المطابقة ورد على صاحب الفصيح وقال كان الاولى آن يقال فصحاهن لانه الافصح كما اشترط في الكتاب (قوله الناقص والاشج) الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشج لقب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لشجة كانت بجبينه (قوله لا يستعمل بمن) وأما قوله

نحن بغرس الودي أعلمنا * منا بركض الجياد في السدف

فاستعمل بمن مع الاضافة وقوله

ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر

فاستعمل بمن مع أل فشاذان أو مؤولان فانظر المغني في الباب الثالث فانه تكلم على البيت الاول في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر وفي الجملة السادسة من الباب الخامس على الثاني (قوله والتمييز) ان كان فاعلا معنى ولم يضف لغيره (قوله على الاصح) لانه التحق بالافعال الغريزية (قوله الى ما ليس بعضه) أي مع كون المضاف معرفة (قوله أي ما في الشرح الخ) عبارة الشرح واجمعوا على انه لا ينصب المفعول به ولهذا قالوا في قوله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ان من ليست منصوبة بأعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضافا اليه لان افعل بعض ما يضاف اليه فيكون التقدير أعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أي يعلم من يضل انتهت (قوله ولا ضميرا منفصلا) يمكن ادخاله في كلام المصنف بان يريد بالظاهر المصرح به (قوله لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه) قال البدر ابن مالك فصح رفعه الظاهر كما صح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في صلة الالف واللام واعترض بان أل الموصولة تطلب الفعل وليس هنا ما تطلبه هذا والتعليل لرفعه الظاهر بمعاقبته للفعل ذكره ابن مالك وناقش في ذلك أبو حيان لان النفي في صورة اسم التفضيل منصب على الزيادة في عين الرجل ونفي الزيادة فيها يصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد بالاستعمال في الصورة الاولى النقصان وفي الثانية اثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه فان قلت حيث كانت علة العمل وقوعه موقع الفعل فكان ينبغي جواز رفع افعل التفضيل السببي نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وفي الاثبات نحو رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل لانه يصح في ذلك وقوع الفعل موقع أفعل قلت أجاب البدر ابن مالك بان المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذي يبنى منه مفيدا فائدته وما أورد ليس كذلك ألا ترى انك لو قلت ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه فاتت موضع أحسن بمضارع حسن فاتت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فاتيت بمضارع حسنه اذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذي بني منه أحسن وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع وكذا القول في نحو رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانك لو جعلت فيه يحسن مكان أحسن فقلت رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد أو يحسن في عينه الكحل كلا في عين زيد فاتت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى الغريزة في الثاني انتهى والحاصل ان قوله في صدر الجواب

الذي بني منه شرط وقوله مفيدا فائدته شرط آخر نخرج بالاول أن يقيم مقام أحسن في المثال يحسنه أي يغلبه في الحسن وفي الثاني أن يأتي بحسن قال المصنف في الحواشي قال لي طالب بعدما قررت له هذا الموضع أفليس اذا قيل زيد ما رأيت رجلا يزيد حسنه أبيه على حسنه حصلت الزيادة التي أريد افهامها قلت هذا فعل مخالف لمادة ذلك الفعل البتة فلا يعتد به وقال أيضا ان قلت هلا قال في الثاني والاتيان بالفعل الذي بني منه فانه يفوت كما فات في المثال السابق اذ هو المناسب لما صدر به كلامه أو لم يذكر الغرزة ثم قلت المعنى واحد فان حسنه فاقه في الحسن وحسن هو غرزة كظرف فكأنه قال وفات معنى الفعل الذي اشتق منه أفعل وهو معنى الغرزة الذي وضع له فعل كظرف وشرف انتهى وعند التأمل الصادق لا يظهر من جوابه فرق بين صورة الجواز وما أورده في السؤال وما وجه به المنع جار في تلك الصورة كما قاله الشهاب القاسمي والحق ان اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببيا لما تعرفه في الضابط فتدبر (قوله أن يكون صفة لاسم جنس) قضيته اعتبار موصوف له وهو قضية قول ابن الحاجب ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء أي صفة لشيء وهو ظاهر عبارة التسهيل ووجه ذلك قيل ليتأتى التفضيل واعترض بانه مجرد دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفي فيه النفي فتقول ما أحسن في عين زيد الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قائم الزيدان فرفع الوصف مكتفى به وأجيب بان افعل لم يقو قوة اسم الفاعل ألا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت شروط رفعه الظاهر بخلاف اسم الفاعل وقال الجامي وانما اشترط أن يكون في اللفظ ثابتا لشيء وهو في المعنى لسببيه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف أو لم يكن (قوله مسبوقا بنفي أو شبهه) يعني النهي والاستفهام وهذا بناء على ما في التسهيل واعترض بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس وأجيب بانه قد استقرأن النهي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى النفي في أخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح واقتصر ابن الحاجب على النفي قال الجامي وانما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه بمعنى حسن وهذه العبارة تحتمل معنيين أحدهما أن يكون أحسن بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه أو يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى أنه حسن في عين كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون أحسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما أن يجعل أحسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فنفي أصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة أو بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضا لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح أن يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد أيضا فتحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة اللفظية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد فان

أن يكون صفة لاسم جنس
مسبوقا بنفي أو شبهه

المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى وله قوة أن يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر انتهى سقناه برمته لان به يتضح الحال ويزول الاشكال (قوله ومرفوعه أجنبيا) صرح بذلك البدر ابن مالك قال الشمس ابن الصائغ وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية والامام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك فان أراد بدر الدين بالاجنبى نفى السببى الذى اتصل بضمير الموصوف كما مثل به فى اثناء كلامه من ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا شك ان أفعل فيه لا يرفع الظاهر فى اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان أراد به نفى السببى الذى للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لابد أن يكون أجنبيا بهذا المعنى وهو الذى يحمل كلام الشيخ أبى عمرو عليه وان يكون أجنبيا بالمعنى الاول ليخرج رجلا أحسن منه أبوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من قيد آخر (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) قال الجامى وانما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا أحسن بكحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه على التفضيل بالنفى كما ستتضح فائدته انتهى وأشار بقوله كما ستتضح فائدته الى ما قدمناه عنه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصائغ واعلم أن رفع أفعل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الافعل من أولا فعل فى جميع استعمالاته لم أجد شفاء الغليل فى هذه المسئلة والذى ينبغى أن يقال هذا مبنى على اختلاف فى تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهو الصفة المشبهة فى لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله أبو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغى اذا استعمل بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل أبوه لانه يثنى ويجمع اذ ذاك وكذا اذا اضيف الى معرفة نحو زيد أفضل الناس أبوه لانه يجوز تثنيته وجمعه حينئذ وان قلنا بالثانى فلا ينبغى أن يعمل الا بالشروط انتهى وقد يقال معنى التعليل بالاول ان اسم التفضيل لما لم يقبل العلامات فى بعض الاحوال انحط عن غيره مطلقا (قوله وأفردت بالتأليف) أفردها بذلك الشيخ شمس الدين ابن الصائغ من اجلاء تلامذة أبى حيان وسمى مؤلفه الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره والامام الكافيجى رحمه الله أفردها بمؤلف صغير نحو ورقتين سماه نزهة الاصحاب وذيل عليه بآخر نحو ربع الاول سماه رمز الاسرار ولم يتقيد بكلام القوم وحاصل ما أشار اليه ان عمل افعل فى الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل لأن العامل اللفظى انما يعمل فى معموله باعتبار اقتضاء معناه اياه من جهة احتياج تعقله اليه فان معناه فى التحقيق هو معنى مضاف الى أمر ما فيضاف العمل الى لفظه لكونه محتاجا اليه فى تفهيم معناه للسامع قال وأما الاستدلال عليه بما ذكر فى كتب النحو فاستدلال بالخفى على الجلى وهو باطل وبالعقول على النقول فلا يتم التقريب ولان معنى الفعل ليس مناط الاعراب وانما مناطه فى أفعل التفضيل وفى معموله هو المعنى النحوى لان محل الاعراب انما هو المعانى النحوية لا المعانى اللازمة لمعانى التركيب ولا اللغوية وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منفيا (قوله باجنبى) وهو المبتدأ قال الرضى ونعنى به هنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذى لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وأحسن خبره فله به تعلق من هذا الوجه قال البدر ابن مالك فان قلت وأى حاجة الى ذلك ولم لم يجعل مبتدأ مؤخرا عن من فيقال ما رأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل أو مقدما فيقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد قلت لم يؤخر تجنبا عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر فى ضميرين لمسمى واحد وليس هو من أفعال القلوب ولم يقدم كراهة ان يقدموا لغير ضرورة ما ليس باهم فان الامتناع من رفع افعل التفضيل الظاهر ليس لعلة موجبة

ومرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وأفردت بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما فى المثال وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد أو محله نحو من عين زيد أو ذى المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب فى القرآن ولا يجوز أن يعرب المرفوع فيه مبتدأ وأفعل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبى وقد يرفع الظاهر مطلقا فى لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وعنها احترز بقوله فى الغالب

انما هو لامر استحسانى فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه ما رعايته أولى وهو تقديم ما هو أهم وايراده فى الذكر أتم وبين لك مما تنبغى مراجعته وكتب المصنف بهامشه عند قوله تجنبا عن قبح الخ قيل لاقبح فى ذلك اذ هو مؤخر فى النية فهذا مثل فاوجس فى نفسه خيفة موسى ومثل فى داره زيد وأما اعمال أفعل فى ضميرين فنظيره لازم على رفع الكحل بأفعل اذ لا يتعدى فعل الظاهر الى ضميره ثم ان ابن عصفور زعم ان الضمير العائد على الكحل انما عاد باعتبار لفظه لا باعتبار لفظه ومعناه فهو كحل آخر لا نفس ذلك الكحل الاول انتهى ومن خطه نقلت وقال الشهاب أورد على قوله لئلا يلزم الفصل انه لو رفع بالابتداء لم يلزم المحذور فى نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع فى أصلها ولان المحذور واقع فى التقدير لان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه فى غيرها

(باب التوابع)

(قوله فى اعرابه الحاصل) خرج بهذا حال المرفوع وتمييزه ونحو ذلك وخرج بقوله والمتجدد حال المنصوب وتمييزه والمفعول الثانى من باب أعطى وجواب الشرط المجزوم فانه يتجدد له الرفع اذا قرن بالفاء وقد يخبر مبتدأ فلا يشارك الاول وخرج بقوله غير خبر الثانى فى نحو الرمان حلو حامض فانه وان شارك ما قبله فى ذلك لكنه ليس تابعا لانه خبر واعترض بعضهم هذا بان حامضا جزء خبر لا خبر فزاد وليس خبرا ولا جزء خبر واعلم أن المشاركة فى ما يشبه الاعراب كالمشاركة فيه فحينئذ يشمل التعريف نحو يازيد الفاضل ويا سعيد كرز ويا تميم أجمعون مما تبع فيه المنادى على لفظه ولا يكون التعريف غير جامع (قوله واطلاق التابع على الحرف) أى فى قولهم ان التوكيد يكون فى الحروف وقوله والفعل أى فى قولهم يؤكد الفعل الماضى والامر بمثلهما وأما قولهم يبدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على الفعل وعلى اسم يشبهه فذلك فيما فيه الفعل معرب كما لا يخفى ومثل ذلك اطلاق التبعية على الجمل التى لا محل لها من الاعراب (قوله الغير المعرب) فيه ادخال أل على غير قال فى درة الغواص والمحققون من النحويين يمنعون ذلك وعلله بان غير لا تتعرف بالاضافة وفيه انه قال غير واحد بانها تتعرف بها وبان المقصود من دخول أل تشخص مدخولها واذا قيل الغير لا تتشخص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد الذهنى الذى هو فى المعنى كالنكرات (قوله مجازا اذ الاعراب الخ) هذا بيان لقرينة المجاز ولم يبين علاقته وذلك أهم فانها غير ظاهرة وأجاب بعضهم بان المراد أعرب باعراب سابقه ان كان له اعراب وبعضهم بان المراد أعرب باعراب سابقه وجودا وعدما (قوله والعامل فى التابع الخ) أى على الاصح (قوله بدليل ظهوره فى بعض المواضع) نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الاولى أن يقول بدل أجنبى مباين فانه قد يكون أجنبيا وليس مباينا ولذا قال بعضهم يجوز الفصل بغير مباين بالكلية كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والعامل فيه نحو أزيدا ضربت العالم والمفسر نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والمبتدأ الذى خبره متعلق الموصوف نحو أفى الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاءنى أحد الا زيد خير منه ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن وبين المتعاطفين وامسحوا برؤسكم بين الايدى والارجل فى قراءة نصب الارجل وحسن ذلك ان المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البدل والمبدل منه نحو قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف المباين بالكلية فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل اذا كان المنعوت مبهما ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال فى ضرب هذا الرجل زيدا وطلعت الشعرى العبور ضرب هذا زيدا الرجل والشعرى طلعت العبور أو كان النعت ملازما للتبعية كابيض يقق ولا بين جزأى صفة لا يستغنى باحدهما عن الآخر ولا بين كل وتوابعها ولا بين التأكيد والمؤكد باما خلافا للكسائى والفراء فى هذا (قوله ولا تقدمه عليه) وأما قوله * عليك ورحمة الله السلام * فضرورة وخرجه ابن جنى على

(باب التوابع)
وهى جمع تابع وهو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر واطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجازا اذ الاعراب فيهما تقع فيه التبعية والعامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا فى البدل فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره فى بعض المواضع ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبى ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله (يتبع ما قبله فى اعرابه خمسة) بالاستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل فى التوكيد جعلها ستا ومن أطلق العطف وجعله شاملا

العطف على المستتر فى الظرف لانه يتحمل ضمير المبتدا وان تأخر على الاصح وناقشه المصنف فى المغنى بانه
تخلص من ضرورة بضرورة لان العطف على الضمير المستتر من غير فاصل ضرورة وقد يقال هذا أسهل
وبعض الشر أهون من بعض وقد ذكروا مسئلة مضمونها ان النعت اذا صلح لمباشرة العامل جاز أن يتقدم
بشرط جعله مستقلا والثانى بدلا منه كمررت بالكريم زيد فلا يقال ان الكريم نعت مقدم بل مستقل
بنفسه وزيد بدل منه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين أو لجاعة بشرط
أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة ومنه * أبى ذاك عمى الاكرمان وخاليا * وأجاز الكوفيون تقديم
معمول التابع على المتبوع كهذا طعامك رجل يأكل وتبعهم الزمخشرى فى قوله تعالى وقل لهم فى أنفسهم
قولا بليغا فعلق فى أنفسهم ببليغا (قوله والاولى أن يبتدأ منها) أى فى الترتيب بدليل ما بعده (قوله ويرادفه
الوصف والصفة) قال ابن اياز فى شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضده
والنعت لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته انتهى ووقع فى عباراتهم ما يخالفه
وقال المصنف فى شرح اللمحة الصفة والنعت واحد وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة
بالفعل كضارب وخارج فعلى هذا يقال للبارى سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت وعلى الاول يقال
موصوف ومنعوت وقيل غير ذلك (قوله منها) أى الخمسة (قوله ما دل على حدث الخ) بهذا فسره ابن مالك
فى شرح الكافية وادعى بعضهم انه اصطلاح نحوى لان المشتق عند الصرفيين ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة
على معنى منسوب الى المصدر فشمل اسم الزمان والمكان والآلة وهى لا ينعت بها فلذا فسره فى شرح
الكافية بما ذكره الشارح والاقرب انه تفسير مراد وانه مجاز من اطلاق العام على الخاص على ما فيه مما
هو مقرر فى محله لانه لا يعرف اصطلاح للنحاة فى المشتق (قوله والتفضيل) سواء كان فى الفاعل كجاء رجل
أفضل من عمرو أو فى المفعول كأشجن من زيد (قوله كاسم الاشارة) أى غير المكانية كهنا فان قلت ما وجه
اخراجها مع انه ينعت بها نحو مررت برجل هنا قلت الكلام فيما يكون نعتا بنفسه حقيقة والا لم يصح
التقييد بالمشتق وشبهه والنعت حقيقة فى المكان هو المتعلق وهو اما مفرد فيدخل فى المشتق أو فعل فيدخل
فى الجملة ومن ثم لم يذكروا الظرف والمجرور (قوله وذى بمعنى صاحب) ومثلها فروعها وأولى وأولات وكذا
ذو الطائية وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة وصل كما فى التسهيل فخرج ما ليس مبدوأ بهمزة كمن وما
وما هو مبدوء بهمزة قطع كأى ولم أقف على علة عدم النعت بها قال ابن هشام ينبغي أن يقيد ذلك أى
النعت بذى بمعنى صاحب بالنعت الذى هو شبه المنعوت فلا يجوز برجل ذى مال أبوه نص عليه ابن الخباز
وعلته ان فيه جمعا بين مجازين وان الوصف بالجامد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى ولينظر وجه
الجمع بين مجازين ثم هو ليس بممتنع مطلقا كما حررنا فى رسالة سميناها احكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز نعم
نقل ابن جنى عن الاكثرين منع النعت بذى الصاحبية فى غير ما ذكروا ثم عللوه بثلاثة أوجه الاول انه
غير مشتق بل فى معناه فضعف عن العمل فى الظاهر الثانى انه يلزم الاضافة وذلك يبعده من الفعل الثالث
انه على حرفين وذلك أيضا يبعده انتهى قال الحفيد وقوله انه على حرفين ان أراد باعتبار الوضع فليس
كذلك وان أراد باعتبار الصورة فمسلم ولكن ليس هذا مبعدا من شبه الفعل (قوله والمنسوب) أى
المقصود انتسابه سواء كان بالياء كما فى مثل أولا نحو تامر وخرج بالمقصود نحو قمرى مما هو منسوب فى
الاصل لكن غلب على جنس لا تعرض فيه للانتساب (قوله أى الحاضر) أو المشار اليه (قوله ومن المؤول
به الجملة) أى فيصح النعت بها لانها تدل على معنى فى المتبوع وكل ما كان كذلك صح النعت به الا لمانع (قوله
الخبرية) بخلاف الانشائية ومنها الطلبية فلا يصح النعت بها وما أوهم ذلك مؤول وان صح الاخبار بها لان
النعت يعين المنعوت ويخصصه فلا بد أن تكون الجملة الواقعة نعتا معلومة للسامع من قبل ليمكن التعيين
والتخصيص ولا يكون كذلك الا الخبرية لان لها خارجا يمكن أن يكون معلوما بخلاف الانشائية اذ لا خارج
لها (قوله نحو واتقوا يوما الخ) مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط والمنعوت منكرا لفظا ومعنى

البيان جعلها أربعا والاولى
أن يبتدأ منها بالنعت ثم
بالبيان ثم بالتوكيد ثم
بالبدل ثم بالنسق بل قيل
هو الصواب لانها اذا
اجتمعت فى التبعية رتبت
كذلك كما فى التسهيل
أحدها (النعت) ويرادفه
الوصف والصفة (وهو
التابع) هذا كالجنس
(المشتق أو المؤول به)
أخرج به غيره منها ما عدا
التوكيد اللفظى المشتق
فبقوله (المباين لفظ
متبوعه) والمشتق ما دل
على حدث وصاحبه كاسماء
الفاعل والمفعول
والتفضيل والصفة المشبهة
والمؤول به ما أقيم مقامه
من الاسماء العارية عن
الاشتقاق كاسم الاشارة
وذى بمعنى صاحب
والمنسوب كجاءنى زيد هذا
أى الحاضر ورجل ذو مال
أى صاحبه ورجل دمشقى
أى منسوب الى دمشق ومن
المؤول به الجملة الخبرية فى
نحو واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله

وقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني * وكذا (١٥٠) المصدر الملتزم افراده وتذكيره فى نحو مررت برجل عدل أى عادل عند الكوفيين
وذى عدل عند البصريين (وفائدته) حقيقيا كان أوغيره (تخصيص) لمتبوعه ان كان نكرة كجاءنى رجل تاجر أو تاجر أبوه والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات (أو توضيح له) ان كان معرفة كجاءنى زيد الفاضل أو الفاضل أبوه والتوضيح رفع الاشتراك فى المعارف (أو) مجرد (مدح) له نحو الحمد لله رب العالمين (أو ذم) نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (أو ترحم) عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفاء (أو توكيد) لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة أنها ضربة واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى أمس الدابر له وقال بعضهم أو تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاولين والآخرين أو تفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى أو ابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة قال البدر الدماميني عن بعضهم أو اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر يقال لك أرأيت قاضى بلدنا فتقول رأيت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا التوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالغرض فى مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد

كالآية أو معنى لا لفظا كالشاهد ٧ (قوله ولابد فى الرابط هنا أن يكون ضميرا) قال الحفيد لك أن تقول ما الحكمة فى انهم جعلوا فى باب المبتدأ والخبر اذا كان جملة الرابط أعم من أن يكون ضميرا وقصروه هنا على كونه ضميرا مع ان المقصود فى كل منهما ربط الجملة بما قبلها انتهى قال الشهاب القاسمى قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم الخبر قوى طلبه له فاكتفى باى رابط بخلاف النعت لما كان لا يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فاختص باقوى الروابط وهو الضمير ويشكل على ذلك ان حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر قليل ومقتضى هذا الفرق العكس الا أن يقال شدة الاحتياج الى الخبر اقتضت مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للاخبار انتهى وأقول قد تقرر ان الاشياء التى تحتاج الى رابط أحد عشر والرابط فيها مختلف كما هو مبسوط فى المغنى وظاهر ان المرجع السماع فلا حاجة الى هذا النزاع هذا وقال المصنف فى حواشى الالفية ان الرابط هنا يكون باعادة الظاهر واستشهد عليه بقول كثير

هل وصل عزة الا وصل غانية * فى وصل غانية من وصلها خلف

(قوله وقوله) هو رجل من بنى سلول وعجز البيت * فاعف ثم أقول لا يعنينى * فجملة يسبنى فى موضع جر نعت للئيم وهو الدنىء الاصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قيل والاظهر كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر فى توصيف المفرد بالجملة ورد بانه ليس المعنى على انه يسبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دأبه نعم ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لئيما يلائم ذلك لان الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور وقيل الحالية أولى لانها أدل على المقصود لان الوصفية تحتمل أمرين أحدهما مقصود وهو ان هذا الوصف دأبه وديدنه مر أو لم يمر وثانيهما وهو غير مقصود أن هذا الوصف ثابت له فى الجملة ولا دوام له بل ينقطع حال مروره واما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لان معناها انه يمر حال السب وهو يعرض عنه تكرما (قوله وكذا المصدر) أى بشرط أن يكون مصدر ثلاثى أو مزيد بمصدر ثلاثى وأن لا يؤنث وأن لا يكون ميميا وقد يشير الى ذلك قوله فى نحو الخ فان قلت الوصف بالمصدر مقصور على السماع وحينئذ فما انتفت فيه الشروط غير مسموع فما فائدة هذه الشروط قلت فائدتها ضبط ما سمع وأفهم كلامه انه من المؤول بالمشتق على القولين وهو كذلك اما عند الكوفيين فواضح وأما عند البصريين فلانه على حذف ذى الصاحبية فالنعت بها فى الحقيقة وهى من المؤول بالمشتق وانه ملتزم الافراد والتذكير على القولين وهو كذلك اذ المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فاجروه على أصله وعبارة التوضيح توهم خلاف ذلك فى الامرين هذا وقد خالف كل من الفريقين ما قرره فى باب الحال فى أتيته ركضا فقد قال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على حذف مضاف وقد يقال ان كلا ذكر فى كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله اى عادل الخ) وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا أو ادعاء وهو مختار الامام عبد القاهر قال فى قول الخنساء * فانما هى اقبال وادبار * لم يرد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة وانما المجاز فى ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الاقبال والادبار وليس أيضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا أريد انما هى ذات اقبال وادبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا الى شىء مفعول وكلام عامى مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعانى (قوله تقليل الاشتراك فى النكرات) قال السيد فى حواشى المطول الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم ونظائره فلا تكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوى واللفظى وتجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظى وعينت معنى واحدا فلم يبق فى عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى اه وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحويين عن التخصيص والتوضيح (قوله نحو أعوذ بالله الخ) بجعل الوصف فى ذلك مخصصا يندفع

(٧) قول المحشى قوله ولابد الخ ليس فى نسخة الشرح هنا بيد اه مصححه

الثناء عليه (و) النعت من حيث هو (يتبع منعوته فى) اثنين من خمسة (واحد من أوجه الاعراب) الثلاثة الرفع والنصب والجر (و) واحد (من التعريف والتنكير) سواء رفع ضميره أم اسما ظاهرا فلا تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرف بلام الجنس يجوز أن ينبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغى للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا ويجب فى النعت (151) أن يكون مساو يا لمتبوعه فى التعريف أو دونه فنحو بالرجل أخيك بدل (ثم ان رفع) النعت ضميرا مستترا عائدا على المنعوت (تبع منعوته) ولو كان معناه لما بعده كما فى نحو جانى رجل حسن وجها (فى) اثنين أيضا من خمسة (واحد من التذكير والتأنيث و) واحد (من الافراد وفرعيه) من تثنية وجمع فيصير بهذا مع ما مر مطابقا له فى أربعة من عشرة ما لم يمنع مانع من التبعية كما فى الملتزم افراده وتذكيره كافعل من أو تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح أو تأنيثه كرجل ربعة وهمزة أو امرأة ربعة وهمزة (والا) أى وان لم يرفع ذلك بان رفع ظاهرا أو ضميرا بارزا (فهو) بالنسبة الى الخمسة الباقية (كالفعل) الحال محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق فى التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة أمهما وبرجال قائم آباؤهم كما فى الفعل الحال محله ويسمى حينئذ سببيا نعم ان رفع جمعا جاز أن يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال والاحسن نحو جاءنى رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير (ثم قاعد) غلمانه بالافراد الذى هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه فى اللغة الفصحى وقيل افراده أرجح مطلقا لجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع مفردا أو مثنى (ثم) افراده باتفاق (قاعدون) غلمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة أكلونى البراغيث (ويجوز قطع الصفة) ولو تعددت

سؤال مشهور قال ابن عرفة رحمه الله يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان الاستعاذة استجارة والاستجارة ابعاد وهو من باب النفى وقد تعلقت بالاخص لان الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ونفى الاخص لا يستلزم نفى الاعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان وأجاب بان النعت قسمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم وقال أيضا كون الوصف للذم بناء على ان رجيم بمعنى مرجوم والمراد مرجوم بالشهب أما اذا أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتأكيد لان كل شيطان كذلك انتهى وعلى هذا أيضا يندفع السؤال وفى شرح التوضيح ان كون النعت لغير التخصيص والايضاح انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشئ فى غير ما وضع له (قوله من حيث هو) أى سواء رفع ضميرا مستترا أو ضميرا بارزا أو اسما ظاهرا بدليل ما بعده (قوله واحد من أوجه الاعراب) ولو اختلفا لفظا وتقديرا ومحلا كما علم مما مر ومن الاختلاف هذا جحر ضب خرب بجر خرب فانه تابع بجر ورفعه مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة المجاورة وبهذا يندفع أن التابع والمتبوع فى المثال اختلفا فى الاعراب (قوله فلا تتبع معرفة الخ) لا يرد قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع لانه وصف النكرة وهى كل همزة بالمعرفة وهو الذى وذلك لان الذى بدل لا وصف أو وصف مقطوع وهو تجوز مخالفته للموصول تعريفا وتنكيرا ولا قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع مالك صفة للمعرفة وهو نكرة لان اضافة الوصف لمعموله لفظية لان محل ذلك كما سلف ما لم يرد به الاستمرار فى جميع الازمنة والا فالاضافة معنوية (قوله يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة) لانه قريب المسافة من النكرة من حيث انه لا يعين شيأ من الافراد (قوله كقولهم ما ينبغى الخ) ذهب الاخفش الى تنكير الرجل فى المثال على زيادة أل والخليل الى تعريف خير على تقدير أل وما ذكره الشارح فيه سلامة من تكلف الزيادة والتقدير والتخصيص فى مثلك بالاضافة وخير منك بالعمل (قوله ويجب فى النعت أن يكون مساويا الخ) هذا ما ذهب اليه الجمهور قال المرادى وقيل سبب ذلك ان الاختصار يؤثر أى على التطويل فوجب لذلك أن يبدأ بالاخص ليقع الاكتفاء به فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه الا المساوى انتهى وفى قوله لم يوجد نظر لانه يقتضى وجوب النعت بالمساوى وكان ينبغى ان يقول أو الدون لانه قد يحصل به رفع الاشتراك وصحح ابن مالك جواز النعت بالاخص ويؤيده قول ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (قوله بدل) أى لان المضاف للضمير فى رتبته أو فى رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام (قوله كما فى نحو جاءنى رجل الخ) أى لان معنى حسن للوجه لا للرجل (قوله ربعة) أى ليس بطويل ولا قصير (قوله كالفعل) ظاهره انه فى القسم الاول ليس كالفعل وأنت اذا تأملت وجدته كالفعل أيضا لان فاعله الضمير الراجع الى موصوفه والفعل اذا أسند الى الضمير تلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى الجمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث لكن المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه فى الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه التبعية اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية (قوله نعم ان رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فانه يقتضى انه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لان مسئلة التعدد

عن التبعية (المعلوم موصوفها) بدونها (حقيقة أو ادعاء) بأن ينزل منزلة المعلوم لامر ما (رفعا بتقدير هو) في حالة النصب والجر (نصبا بتقدير) فعل في حال الرفع والجر تقديره (أعني) في نعت التوضيح (أو أمدح) في المدح (أو أذم) في الذم (أو أرحم) في الترحم أو غير ذلك مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح والتخصيص واذا جرت الصفة على مشار به أو كانت للتوكيد أو ملتزمة الذكر كالجم الغفير امتناع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق حينئذ بين تعددها واتحادها فلو احتاج في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفي قوله رفعا الى آخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبي وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذ القطع مقتض للاستئناف (فائدة) اعلم أن الاسماء في نعتها والنعت بها على أربعة أقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت وما أحسن قول القائل

* أضمرت في القلب هوى شادن * مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما أضمرت يوما له * فقال لي المضمر لا يوصف وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة وقسم

(التوكيد)

لا خلاف فيها بخلاف مسئلة الانفراد قال السيوطي في النكت حكم المفردة في ذلك حكم المتعددة خلافا لما ذهب الى أنه لا يجوز القطع الا مع تعدد المنعوت (قوله عن التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله الا في نعت التوضيح) ومنه قول الالفية قال محمد هو ابن مالك (قوله على مشار به) نحو هذا الرجل (قوله أو كانت للتوكيد) نحو نفخة واحدة وبقي صورتان ذكرهما في النكت اذا كان النعت خاصا بمن جرى عليه واذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة (قوله اذا لم يعلم موصوفها الا بها) منه يعلم أن الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة لا تعلم بدونه ولهذا اشرط في قطع نعتها تقدم نعت آخر فان لم يتقدم لم يجز القطع الا في الشعر ويحتمل أن يكون منه * وقبر حرب بمكان قفر * أي هو قفر كما في الاطول وان أمكن أن يقال انه مجرور وتقدير الاشتغال الآخر بحركة الروي (قوله حينئذ) أي حين اذ لم يعلم موصوفها الا بها (قوله فلو احتاج) أي الموصوف (قوله تعددها) أي الصفات (قوله تقدم المتبع) أي على المقطوع وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض لفظي فلا حكم له وقد قال تعالى والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وقالت الخرنق

لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر

والنازلين بكل معترك * والطيبون معاقد الازر

روي برفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثاني وعكسه وأجيب بان الرفع فيه على رواية نصب الاول وفي الآية على الابتداء ثم انهم عللوا ما هو الاصح من وجوب الاتباع بثلاثة أوجه لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجملة أجنبية وان طباع العرب تأبى الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه ولزوم التسفل بعد التصعد والقصور بعد الكمال لان القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وعلى الاخيرين لا يرد أن يقال منع الفصل لا يجيء على مذهب من يجوز الفصل بالاجنبي اما مطلقا أو اذا لم تتمحض أجنبيته وسقط التوقف في عدم تجويز الوجهين في بسم الله الرحمن الرحيم وهما جر الرحيم بعد رفع الرحمن أو نصبه (قوله وكالمضمر) أي مطلقا خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا لوضوحه في غير الغائب وحلاله على اخوانه وعللوا عدم نعت الضمير بانه أعرف المعارف ولا حاجة الى وصف يزيل ابهامه وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم فلم لا يجوز أن يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة أو غيرها مما ذكر ويمكن أن يجاب بان الصفة الموضحة هي الاصل وغيرها محمول عليها ولو أجاز الكسائي أن ينعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم قال البدر الدماميني في المنهل الصافي فاذا وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه قلت وقع في عبارة بعضهم ما يقتضيه وذلك لانه سأل عن الحكمة في افتراق آيتي السجدة وسبأ حيث قيل في الاولى ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون وفي الثانية ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون وأجاب بان النار في آية السجدة وضعت موضع المضمر لتقدم ذكرها في قوله تعالى وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها فكان مقتضى الظاهر ان يقال ذوقوا عذابها ولكن لما وضعت موضع المضمر امتنع وصفها لان المضمر لا يوصف فكذا ما حل محله وأما آية سبأ وهي قوله تعالى ونقول ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون فلم يتقدم للنار ذكر ينزلها منزلة المضمر فصح وصفها انتهى وهو منه كشيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن فانه نقل هذا الكلام وأقره وهو عجيب منه لتصريح أئمة المعاني بانه يعدل عن المضمر الى الظاهر لاغراض منها التمكن من الوصف كما في قوله * الهي عبدك العاصي أتاكا * وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل بالله وبي بل عدل عن المضمر الى الاسم الظاهر لتجرى عليه الصفات ولما في الالتفات من مزيد البلاغة وكالمضمر أسماء الشرط والاستفهام وكل متوغل في الابهام وكم الخبرية لكن صرح الرضي بجوازه في كم من قرية هلكت أن قرية صفة لكم (قوله هوى شادن) يقال ظبي قد شدن أي ترعرع

(التوكيد)

(قوله من اطلاق المصدر مرادا الخ) أى فهو مجاز مرسل والداعى الى ذلك ان الكلام فى التوابع والذى منها انما هو المؤكد لا المعنى المصدرى (قوله ويقال فيه التأكيد والاول أفصح) عبارة القاموس والتوكيد أفصح من التأكيد وتوكد وتأكد وأصله للصحاح وفى الكشاف فى قوله تعالى ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وكد وأكد لغتان فصيحتان والاصل الواو والهمزة بدل وفى شرح التوضيح وكد وأكد لغتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالا فى كلام العرب انتهى فان أراد بكثرة الاستعمال الافصحية فهو مخالف لما نقلناه وان أراد مجرد وجود كثرة الاستعمال فيفيد أن تكون الافصحية مع عدم كثرة الاستعمال هذا وقال السعد فى بحث التوكيد للانكار من شرح المفتاح قال فى الديوان التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة قال الفنارى اعترض عليه بان عبارة الديوان هكذا وكده وأكده بمعنى ويقال هذه عربية مولدة والظاهر ان قوله عربية مولدة ابتداء كلام فى بيان لغة وكذا لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد فى غير هذا الموضع وأقول ذكر فى المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيد ليس بثبت وهذا قرينة على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى واعلم ان محصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخالف لما فيه لان الذى فيه امران أن وكد وأكد بمعنى وليس فى هذا اشعار بان أحدهما أصل للآخر ولعل مزية تقديم وكد وقوعه فى القرآن وليس فيه الجزم بانها مولدة وكلام الشارح يوهم ذلك لاسقاطه ويقال مع ان كلامه ربما أوهم عود اسم الاشارة الى أكد لقربه وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة وجواب الفنارى غير سديد ثم نفى صاحب المغرب كون الوكادة من أكد لا اشعار له بان أكد اصل لوكد وانما مراده ان الوكادة تكون من التوكيد لا من التأكيد (قوله بانه تابع الخ) تابع جنس وقوله يقصد به بمعنى انه يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول يخرج ما عدا التوكيد (قوله أو موافقه) كما فى سبلا فجاجا وكما فى أجل جير الآتى (قوله نحو قوله أخاك أخاك) قاله مسكين الدارمى والشاهد فى أخاك أخاك ونصبهما على الاغراء والهيجاء الحرب تمد وتقصر (قوله ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل) ان كان المنفصل ضمير رفع أكد به المتصل مطلقا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا نحو قمت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت وان كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقا عند البصريين ويؤكد ما كان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ويؤكد ما كان منصوبا عندهم نحو رأيتك اياك ويؤكد مثله نحو فاياك اياك المراء عند الجميع ثم كلام الالفية والتوضيح يقتضى ان المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله ولا ضميرا منصوبا حيث سكتا عن ذلك وينبغى أن لا يتوقف فى جواز الاول ومقتضى منع الثانى انه لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت (قوله فى قوله فاين الى أين الخ) الفاء لا عاطفة وأين للاستفهام تتعلق بمحذوف أى الى أين تذهب والنجاء بالمد الاسراع مبتدأ خبره الى أين مقدما وفى قوله أتاك أتاك توكيد الفعل بالفعل لان الفعل الاول رفع الظاهر وهو اللاحقون ولا ضمير فيه والثانى جىء به لمحض التأكيد فلا يطلب عاملا ولذا لم يجعل تنازع بين العاملين والاتقال أتوك أتاك أو أتاك أتوك ويروى اللاحقوك بالاضافة الى كاف الخطاب وسقوط النون واحبس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا ومفعوله محذوف تقديره نفسك وجملة احبس الثانى لانه فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا توكيد للاولى فقد اجتمع فى البيت الامران (قوله لا لا أبوح الخ) قائله جميل بن عبد الله والشاهد فى تكرار لا التى لنفى الجنس للتوكيد وباح بسره اذا أظهره وأفشاه وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وفى آخره هاء اسم محبوبته والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة وفى غالب نسخ شرح التوضيح سقط لانه فيهما صورته ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه للضرورة انتهى وفيه انه اذا كان جمع موثق فحذف الياء هو القياس كمسجد ومساجد وعهودا عطف تفسير جمع عهد (قوله أجل جير الخ) عجز بيت صدره

ينعت به ولا ينعت وهو أى كمررت برجل أى رجل (و) الثانى من التوابع (التوكيد) أى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والاول أفصح وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (و) هو قسمان لانه (اما لفظى) وهو اعادة اللفظ الاول أو موافقه ويجرى فى جميع الالفاظ فيكون الاسم (نحو) قوله

(أخاك أخاك ان من لا أخاله)* كساع الى الهيجا بغير سلاح * ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل (و) فى الفعل وحده وفيه مع فاعله وقد اجتمعا فى (نحو) قوله

فأين الى أين النجاء ببغلتى
(أتاك أتاك اللاحقون) احبس احبس *(و) فى الحرف (نحو) قوله

(لا لا أبوح بحب بثنة انها) أخذت على مواثقا وعهودا ومنه قوله

أجل جير ان كانت أبيحت دعائره *

ويشترط في الحرف غير الجوابي أن (١٥٤) لايعاد الامع ما اتصل به كعجبت منك منك وان زيدا ان زيدا أو انه قائم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ولك أن تقول من أين لهم أن التأكيد في مثل هذا الحرف وحده ولم لايجوز أن يكون لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لالبس وقيده في الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو أولى لك فأولى الآية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذلو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الامرة واحدة (وليس منه) ما كرر في قوله تعالى (دكا دكا) لانه لم يؤت به للتأكيد اذ مؤداه غير مؤدى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري (و) في قوله (صفا صفا) انه حال أيضا أي مصطفين أو ذوي صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة وجرى عليه في الشذور في دكا دكا والمختار في نحو علمته الحساب بابا بابا أن المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض (أو معنوي) قسيم قوله لفظي (وهو) قسمان ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بأن يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرر أمره في الشمول

* وقلن على الفردوس أول مشرب * والدعائر جمع دعثور وهو الحوض والضمير في دعائره للفردوس (قوله غير الجوابي) وأما الجوابي فلا يشترط في توكيده شئ ومنه ما تقدم من لالا أبوح (قوله وما ورد بخلاف ذلك شاذ) كقوله ان ان الكريم يحلم مالم * يرين من أجاره قد أضيما
(قوله ولك أن تقول الخ) يمكن أن يجاب بان العرب لما لم تلتزم اعادة ما اتصل بالحرف بل اعادوه تارة وأعادوا ضميره اخرى علم النحاة انه ليس توكيدا الان الضمير لا يؤكد الظاهر (قوله فالاكثر اقترانها بالعاطف) ويأتي بدونه نحو قوله عليه السلام والله لأغزون قريشا ثلاث مرات كذا في التوضيح قال بعض الفضلاء تخصيص العاطف بثم والحكم على الواو هنا بانها غير عاطفة محل نظر واعلم انهم أطلقوا في علم المعاني في بحث الفصل والوصل ترك العاطف في الجملة المنزلة منزلة التأكيد اللفظي لما قبلها لما بينهما من كمال الاتصال لكنهم قالوا التوضيح في الاطناب ان منه التكرار لنكتة كتأكيد الانذار نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون قالوا وفي الاتيان بثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ فبين الكلامين تناف والاول مخالف لكلام النحاة ويجاب بان كلام أهل المعاني في الفصل والوصل محمول على غير ثم أو غيرها وغير الفاء فلا ينافي ما في الاطناب ولا ما قاله النحاة ولا يصح أن يجاب بان كلام النحويين محمول على ماله محل وكلام أهل المعاني فيما لا محل له لان النحاة مثلوا بما لا محل له والجواب بان ما في الفصل والوصل مفروض بما اذا لم ينزل الثاني منزلة غيره لنكتة يقتضيها المقام فيجعل كالمغاير له وفي باب الاطناب لما قصد الترقي كان أبلغ فنزل منزلة المغاير فانما يرفع التخالف بين المقامين في المعاني فتدبر (قوله وقيده في الارتشاف والجامع) لانهما اقتصرا لم يذكرا غيرها وعبارة الجامع فالاجود الفصل بثم وليس ذلك نصا في التخصيص بها فقول شارح التوضيح وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف انتهى موضع نظر اذ الاقتصار لا يقتضي الاختصاص وابن مالك في التسهيل اقتصر على ثم فلا حاجة لنقل ذلك على زعمه عن الارتشاف (قوله الآية) ارشاد الى أن المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بابن الناظم حيث مثل باولى لك فاولى ولم يزد الآية فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء لكن أجيب عنه بان الرضي صرح بان الفاء كثم وفيه انما يظهر اذا كان أولى أفعل وهو مبتدأ ولك خبر وقدر لاولى الثاني خبر حتى تكون جملة وأما اذا كان اسما للفعل ومعناه الشر وذلك مبين فلا يظهر ذلك لانه حينئذ ليس جملة فتدبر (قوله لانه لما لم يعرف به الخ) قال الدماميني في باب الحال في ادخلوا رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا قال الزجاج انتصب الثاني على انه تاكيد والحال هو الاول فكانه رأى بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تأكيدا ولا يرد ان الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لان له أن يقول انما التزم ذكره وان كان تأكيدا الان ذكره أمارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب شئ لا يلتزم ابتداء ثم يلزم لعارض انتهى ومنه يؤخذ الجواب عمن قال ان الثاني هنا من التوكيد اللفظي بان يقال دكا الاول بمعنى دكا متكررا وصفا الاول بمعنى صفوفا كثيرة والثاني منهما تاكيد جعل أمارة على المقصود بالاول فلذا ألزم (قوله أي مصطفين) أي على التاويل باسم الفاعل (أو ذوي صفوف) أي على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه في الشذور في دكا دكا) أي بخلاف صفا صفا وعلى ذلك جرى الرضي في بحث عدم تاكيد الاسم النكرة (قوله لان مجموعها هو الحال) أي فالمستحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يمكن اعرابه من حيث هو مجموع واعراب أحدهما دون الآخر تحكم اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كما في حلو حامض (في النسبة) هي عبارة ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز في هذا القسم عقلي لكون التجوز في الاسناد وقول الشارح بان يرفع الخ مطابق له لكن هذا ظاهر اذا كان المسند فعلا أو في معناه الا أن يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العقلي ذلك وقول المصنف في التوضيح يؤكد بالنفس والعين لرفع المجاز عن الذات يقتضي ان المجاز لغوي وانه اذا قيل جاء الخليفة نفسه فحتمل أنه أريد بالخليفة أتباعه واستعمل لفظ الخليفة فيهم وهذا ظاهر اذا لم يكن المسند اليه علما كجاء زيد لانه لا يتجوز في الاعلام كما نص عليه في جمع الجوامع وقول شارح التوضيح في تقريره فيحتمل انه على حذف مضاف فيه

بان يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول يكون **(بالنفس والعين)** كجاء زيد نفسه أو عينه فلو اقتصرت على المؤكد بفتح الكاف لاحتمل أن الجائى خبره أو متاعه بارتكاب المجاز فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال مما ظاهره الحقيقة وتكون العين **(مؤخرة عنها)** أى عن النفس وجوبا **(ان اجتمعا)** فى اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشئ والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة **(ويجمعان)** جمع قلة **(على أفعل)** بضم العين **(مع غير المفرد)** من اثنين أو جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين أرجح ويليه الافراد تقول جاء الزيدان أو زيد وعمرو أنفسهما أو أعينهما وجاء الزيدون أو زيد وعمرو وبكر أنفسهم أو أعينهم وجاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الابعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاآ هما أنفسهما وعلم مما مر أنه لا يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشئ الواحد وعدل الى الجمع لان التثنية جمع فى المعنى **(و)** القسم الثانى يكون **(بكل)** وكذا بجميع وعامة وأسقطهما لغرابة التوكيد بهما **(لغير المثنى)** من مفرد أو جمع ولكن انما يؤكد بها **(ان تجزأ)** الغير أى كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه اما **(بنفسه)** كجاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم (أو

نظر لان صاحب التوضيح قال ان كل وأخواتها يؤكد بها الرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان هذا ليس على تقديره ولانه اذا كان على حذف مضاف لا يجوز فى اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل فى معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف اليه حذف توسعا نعم قال جماعة منهم البدر ابن مالك ان التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف والذى يتحرر ان نحو جاء الخليفة نفسه يحتمل الاسناد المجازى والتعبير بتقريرا للنسبة ناظر اليه والمجاز اللغوى وتعبير التوضيح ناظر اليه وتقدير المضاف وليس فى الكلام مجاز بالمعنى المشهور وان أطلق عليه المجاز لغير اعرابه توسعا كما هو مقرر فى محله **(قوله بان يرفع توهم ارادة الخصوص الخ)** ظاهره ان التأكيد فى هذا القسم يرفع توهم المجاز اللغوى ويمكن توهم المجاز العقلى بان يظن فى جاء القوم ان المجئ انما وقع من بعضهم واسند الى الجميع مجاز العلاقة ويمكن توهم تقدير مضاف فان قدر لفظ بعض اندفع بالتأكيد بكل وأخواتها وان قدر لفظ غلمان أو أثقال أو نحو ذلك فانما يؤكد بانفسهم أو أعينهم اما لانه يرفعه أو لانه يضعفه على ما يأتى وتقدم ان المصنف فى التوضيح قال ان كل وأخواتها يؤكد بها الرفع احتمال تقدير مضاف ومن ذلك يعلم وجه توهم ان الفاظ التوكيد تجتمع ويبدأ بالنفس والعين وأن الاقتصار فيما اذا كان المؤكد متعددا على التأكيد بكل ليس لتعينه وانه على بعض هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم فى تقرير النسبة هذا وأورد على قوله الشمول انه يشمل البدل فى نحو مررت بقومك أولهم وآخرهم صغيرهم وكبيرهم قال البهاء السبكى فى عروس الافراح فى كون التأكيد ينفى ارادة التخصيص بالبعض نظر ألا ترى الى قوله فاحرموا كلهم الا أبا قتادة لم يحرم كيف دخله التخصيص مع تأكيده ونحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس ان كان الاستثناء متصلا وان تخيل فى جوابه ان التأكيد مقدر حصوله بعد الاخراج فالمؤكد انما هو غير المخرج ورد قوله تعالى ولقد أريناه اياتنا كلها والاستغراق فيه متعذر لان ايات الله تعالى لا تتناهى انتهى وفى الكشاف فى تفسير هذه الآية ما يفيد عدم الاستدلال بها **(قوله ارتفع ذلك الاحتمال)** الحق كما قاله المصنف انه يضعف ولا يرتفع قال ولهذا يتأتى الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يزد عليه وأورد عليه أن الجمهور قالوا ان العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا باجمع وأكتع بعد كل ولا احتمال يرفع به ... لرفعه بكل والاظهر فى تعليل عدم رفع الاحتمال انه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على السهو أو الغلط ولهذا صرح السيد كالسعد بان النسيان والغلط انما يرتفعان بالتأكيد اللفظى **(قوله لان النفس الخ)** به يعلم ان التأكيد بهما انما هو عند استعمالهما بمعنى ذات الشئ فان استعملا بمعنى آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم نحو أرقت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت زيدا عينه لم يكن تأكيدا بل بدلا **(قوله بجواز جرهما الخ)** أما جاؤا باجمعهم بضم الميم فليس من التوكيد لان الباء ملازمة له والاتيان بالضمير لو كان تأكيدا لكان وروده بدون ٢ غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو جمع لقولك جمع كافلس جمع فلس **(قوله غالبا)** كذا فى التسهيل واحترز به عما حكاه الاخفش من أنه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم **(قوله الا بعد توكيده بمنفصل)** أو فاصل نحو ٣ هل لكم لكم أنفسكم فانه جائز بلا خلاف كما فى الارتشاف للفصل بلكم وخرج بالنفس والعين توكيد الضمير المذكور بغيرهما وبالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك ففى نحو قام الزيدون أنفسهم يمتنع التأكيد بالضمير لانه لا يؤكد الظاهر وفى نحو ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم التأكيد بالضمير جائز **(قوله وعلم مما مر انه لا يؤكد الخ)** لانه قال جمع قلة على أفعل فخرج جمع الكثرة وجمع القلة اذا لم يكن على أفعل وقضيته انه لا يؤكد باعيان لكن نقل الدمامينى عن شرح العمدة والمفصل وكفاية ابن الخباز جوازه فى هذا الباب **(قوله وانه يجوز على مرجوح الخ)** عبارة التوضيح ويترجح افرادهما على تثنيتهما

بعامله) كجعت العبد كله أو جميعه أو عامته ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ماذكر ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد (و) يكون (بكلا وكلتا) أى للمثنى (ان صح وقوع المفرد موقعه) ليمكن توهم ارادة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل أنه أطلق المثنى وأريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ماذهب اليه جمع والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بان التوكيد قد يأتى للتقوية لا لرفع الاحتمال (واتحد معنى المسند) الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما مافى معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمرو كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما (و) جميع هذه الالفاظ المتقدمة (يضفن) وجوبا (لضمير) مطابق (للمؤكد) افرادا وتثنية

عند الناظم وغيره بعكس ذلك انتهت وهى صريحة فى جواز التثنية وان بعضهم رجحها على الافراد وذلك يبطل رد أبى حيان على ابن الناظم جوازها وانه لم يقل به أحد من النحويين ورد بعضهم عليه بان الرضى نقله عن ابن كيسان وأجاب المرادى بان ابن اياز أجاز التثنية لكن تعقب بان أبا حيان لا بعد من النحويين على انه متأخر عن ابن الناظم هذا وجواز التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل مثنى فى المعنى أضيف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وان اختلفت بالارجحية والرجحان والضعف (قوله كبعت العبد كله) قال الرضى وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبد واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما احتمال المفرد أعنى اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثانى أظهر لكون افتراق الثانى أشهر بسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع الاحتمال الثانى قلت اشتريت جميع أجزاء العبدين وجميع أجزاء العبيد انتهى وقد يفهم جواز التاكيد اذا أريد رفع الاحتمال الثانى ومنعه اذا أريد الاول لكن قوله فاذا أردت يفهم المنع فى الثانى فتامل (قوله ويحتمل انه المثنى وأريد به واحد) فى المطول وأما نحو جاء فى الرجلان كلاهما ففى كونه لرفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لرفع توهم ان الجائى واحد منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وأما انه اذا توهم السامع ان الجائى رسولاهما أو نفس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه جاء الزيدان كلاهما بل أنفسهما أو أعينهما وكذا اذا توهم ان الجائى أحدهما والآخر محرض بعث ونحو ذلك فانما يدفع بتاكيد المسند لان توهم المجاز انما وقع فيه انتهى ونوزع بانهم قالوا ان العرب تخاطب الواحد بصيغة المثنى كما قرره محشوه (قوله لعدم صحة ذلك) وأما احتماله لكون الاصل عبد الزيدين ثم لما حذف المضاف ارتفع المضاف اليه فانما يؤكد لرفعه بالنفس والعين فقول المصنف فى التوضيح ان التاكيد بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وان اختصم الزيدان لا يحتمل ذلك صحيح لان مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكد له بالفاظ الشمول (قوله واتحد معنى المسند) أى وان اختلف لفظه فيجوز انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما وهو ما جزم به ابن مالك تبعا للاخفش قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قانونا والذى تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه (قوله وجميع هذه الالفاظ المتقدمة) وهى النفس والعين وكل وكلتا وكلا (قوله يضفن وجوبا لضمير) أى لفظا ولا يكتفى بنيته كما دل عليه قول الالفية بالضمير موصلا والاتصال من عوارض الالفاظ وأقره الشراح وليس من التوكيد قوله تعالى خلق لكم مافى الارض جميعا ووهم ابن عقيل والسفاقسى فقالا جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقال جميعه ثم التاكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله فى المغنى ولا قراءة بعضهم أنا كلا فيها خلافا للفراء والزمخشرى بل جميعا فى الآية الأولى حال مؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان فان قيل الحالية تقتضى ان الخلق وقع على مافى الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر وفى القراءة بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع فى فيها لكن ضعفه فى المغنى بتقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير وقال فى الحواشى وقول أبى حيان بدل كل من كل لكونه مفيدا للاحاطة لم أتخيل صحته لانى لم أجد البدل الذى من هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تاكيدا على ذلك انتهى وقد يتوقف فيه بانه لا بد من الاضافة هنا لفظا ولا يكفى التقدير كما مر بخلاف البدل وحال الروابط يختلف والمرجع السماع فان قلت سيأتى انهم اكتفوا فى أجمع وأخواته بنية الاضافة على قوله وتركوا الاضافة رأسا على القول بان تعريفها بالعلمية قلت لما كانت فى الاغلب تابعة توسعوا فى أمرها (قوله مطابق للمؤكد افرادا الخ) قال المرادى فى الكلام على التاكيد بكل فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم

وجعاوتذكيرا وتانيثا ليرتبط به وليدل على من هوله كما مثلنا وأما قوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * فكل فيه نعت أى الكاملين فى الحسن كما فى مررت بالرجل كل الرجل (و) يكون (باجمع) للمفرد المذكر (وجمعاء) للمؤنثة (وجمعهما) فجمع أجمع أجمعون وجمع جمعاء جمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ فى الاكثر الابعد كل فلهذا كانت (غير مضافة) لضمير المؤكد كجاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر أن التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم أن كلا ترفع احتمال التخصيص وأجمع ترفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم أجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه أن أجمع وجمعاء لا يثنيان وان ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة وأما أجمع فصرح فى الشارح بانه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعاء (تتمة) أكدوا بعد أجمع با كتع فابصع فابتع وبعد جمعا بكتعا فبصعا فبتعا وشذ مجىء ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع أجمع تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ولا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها النكرة بخلاف النعت كما قال (و) هى (بخلاف النعوت) المتعددة لواحد نحو جاء زيد

أوكلها أوكله على قياس هو أحسن الفتيان وأجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كلهن أوكلها وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب انتهى ووجه كلها فى الرجال انه على معنى الجماعة ولا يجوز مثله فى جمع التصحيح لان له حكم مفرده لسلامته فيه ووجه كله انه فى معنى الجمع (قوله وأما نحو قوله يا أشبه) أى مما أضيف فيه كل الى ظاهر مثل المؤكد وهذا عجز بيت لكثير عزة صدره * كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم * وكم خبرية مبتدأ وقد ذكرتك خبر واستشهد ابن مالك فى شرح التسهيل بهذا على قوله فى التسهيل انه قد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الاضافة الى ضميره ونازعه أبو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكل الخ لكن قال المصنف فى المغنى ان قول أبى حيان ليس بشئ لان التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد والعجب من الشارح كيف لم يستحضره مع شغفه بكلام المصنف ومن الشهاب القاسمى حيث أجاب بان الاحتمال الذى قاله أبو حيان خلاف المتبادر فلا يقدح فى الاستدلال على هذا الامر الظنى انتهى ولو استحضر كلام المغنى أغناه عن هذا التكلف (قوله جمع) بضم الجيم وفتح الميم (قوله ولا يؤكد بهذه الالفاظ فى الاكثر الابعد كل) أفهم أن المؤكد بها متبوع كل لا كل ومراده بما أفهمه كلامه من قلة التأكيد بها بدون كل انه قليل بالنسبة لمجيئها بعدها فلا ينافى انه كثير فى نفسه فصيح الكثرة وروده كقوله تعالى لاغوينهم أجمعين (قوله فلهذا كانت غير مضافة) أى لفظا وهى مضافة نية على ما سيأتى وعلى القول بانها معارف بالعلمية الجنسية على الاحاطة والشمول فلا اضافة لا لفظا ولا نية (قوله وزعم بعضهم) هو الفراء (قوله وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم أجمعين) يمكن أن يكون مراد الفراء انها ترفع ما ذكر اذا وقعت بعد كل لا مطلقا فلا رد بالآية (قوله وفهم من كلامه) حيث اقتصر على جمعهما ولم يذكر تثنيتهما فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان خلافا للكوفيين والاخفش أجاز واذلك قياسا مع اعترافهم بعدم السماع (قوله وان ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة) لانه ذكر انه مضاف لضمير المؤكد فلزم انه معرفة بالاضافة (قوله فانه معرفة بنية الاضافة) نسب هذا القول لسيبويه وقيل بالعلمية لانها أعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما تتبعه كاسامة ونحوه من أعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال ويؤيده انه لم يصرف وليس بصفة ولا شبهها وما منعه وليس كذلك وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية ولانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم وفيه كلام يأتى ان شاء الله تعالى فى باب موانع الصرف (قوله ومثله جمعاء) وكذا توابعه الآتية (قوله با كتع الخ) قيل لا معنى لهذه الكلمات حال الافراد مثل حسن بسن وقيل أكتع مشتق من حول كتيع أى تام وأبصع بالمهملة من بصع العرق أى سال وبالمعجمة من بضع أى روى وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وعلى هذا فليست من التوكيد بالمرادف وبه صرح الهندى وكلام الرضى يفهم خلافه لانه قال ان التأكيد اللفظى اما اعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة أضرب لانه اما يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا أو لا يكون له معنى أصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو حسن بسن أو يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشئ أى استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الاول أى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا (قوله وشذ مجىء الخ) كقول بعضهم أجمعه أبصعه وقول آخر جمع بتع وقوله * تحملنى الزلفاء حولا أجمعا * ونقل المصنف فى التذكرة عن ابن الخباز انه لا ترتيب بين أبصع وأبتع وقال ابن مالك فى نكت الحاجبية لك ان تبدأ بعد أجمع بايها شئت (قوله ولا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع) أى لانه يشبه قطع الشئ عن نفسه لاتحاد المؤكد مع المؤكد معنى ويفارق النعت بان المقصود منه المعنى لا الذات والمعنى مغاير ومن ثم لم يجز فى نعت التوكيد القطع (قوله ولا عطف بعضها) أجاز ابن الطراوة تعاطفها وينبغى أن يكون مبنيا فى كل وأجمعين على اختلاف معناهما (قوله ولا اتباعها النكرة) لانها

الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الأعلى الآية و (لا يجوز ان تتعاطف المؤكدات) بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد معناها فنزلت منزلة الشئ الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال فى الجامع فالارجح أن يبدأ بالمفرد فالظرف (ولا أن يتبعن نكرة) مطلقا عند البصريين لما تقدم من أنها معارف بالاضافة (وندر قوله

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * (ياليت عدة (١٥٨) حول كله رجب) وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا و بعضهم ان أفادت النكرة وصححه فى الاوضح وقال ابن مالك هو أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من قال صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد أكثره ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد واستند فى السماع الى شواهد من كلام العرب أوردها ومن الوارد قول عائشة رضى الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان تحصل الفائدة بان تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كما فى البيت ومن أنشد شهر امكان حول فقد حرفه قاله فى الاوضح (و) الثالث منها (عطف البيان) أى معطوف البيان سمى بذلك لانه تكرر لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول (وهو تابع موضح) لمتبوعه ان كان معرفة (أو مخصص) له ان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له فى انه (جامد غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح أو مخصص بقية التوابع غير النعت و بما بعده النعت (فيوافق متبوعه) فى أربعة من عشرة تقدمت فى النعت (كاقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان لابى حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه فى الرفع والافراد والتذكير والتعريف (وهذا خاتم حديد) فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه فى الثلاثة الاول والتنكير وأفهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وأنه يكون فى النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف وأوجب البدلية

معارف اما بالاضافة لفظا أو نية أو بالعلمية الجنسية على ما مر *(تنبيه)* لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح وأجاز الفراء مررت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم ولا يجوز أن يكون تابع المحذوف عند المتأخرين وأجازه الخليل وسيبويه كما بينه فى مباحث الحذف من مغنى اللبيب (قوله لاتحاد معناها) لانها وان تعددت عين المؤكد (قوله فالارجح أن يبدأ الخ) من ذلك قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وحينئذ فلا حاجة لقول صاحب تلخيص المفتاح انما قدم من آل فرعون على ما بعده لانه لو أخر لتوهم أنه صلة يكتم ولم يفد انه من آل فرعون لان الشئ اذا جاء على الاصل لا يسئل عنه مع ان ما ذكره معترض كما بيناه فى حواشى شرحه الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة وجعله بدلا ضعيف لانه مشتق وهذه الآية حجة على ابن عصفور فى قوله ان ذلك الترتيب واجب وأما وهذا كتاب أنزلناه مبارك فيحتمل أن يكون مبارك خبر محذوف ولا أدرى وجه ذكر هذه المسئلة وحقها أن تذكر فى باب النعت (قوله لانها معارف بالاضافة) أو بالعلمية (قوله لكنه شاقه الخ) الشوق نزاع النفس الى الشئ وان بالفتح فى محل رفع على انه فاعل شاقه و بالجر دالتنبيه (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أى أفادت أم لم تفد وقول الاوضح واذا لم تفد النكرة لم يجز باتفاق مشكل (قوله بان تكون النكرة محدودة) اقتضى كلام الرضى والشاطبى ان مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار وان لم يكن زمنا محدودا لانهما مثلا بدينار ودرهم

(عطف البيان)

(قوله أى معطوف) أشار الى أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال انه صار حقيقة عرفية فى التابع المخصوص فلا تأويل (قوله يوضح الخ) هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح ففى الكشاف ان البيت الحرام فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة الى أنه يكون للتوكيد فى قوله يا نصر نصر نصرا وتبعه المصنف فى الشذور وحقق ما يتعلق بذلك فى المغنى فى الباب السابع (قوله فى انه جامد) قال فى التسهيل أو بمنزلته أى بان كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق والرحمن والرحيم (قوله غير مؤول بمشتق) أى فيكفى جموده ظاهرا وان كان مما يمكن تأويله بمشتق (قوله بقية التوابع) لا يردان البدل والتوكيد قد يوضحان لانه غير مقصود بهما بالذات فان قيل يشكل على خروج البدل ان كل ما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل الا ما استثنى وذلك يدل على ان المقصود فيهما واحد وأجيب بان جواز الامرين على مقصدين (قوله فيوافق متبوعه الخ) تفريع على كونه كالنعت بناء على أن المتبادر النعت الحقيقى وتوافقه فيها لازم الا لعارض لكونه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله كاقسم بالله الخ) صدر بيت قاله اعرابى لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش لانه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت وعجزه * ما مسها من نقب ولا دبر * وأصل قوله ذلك انه استحمل الامام عمر وقال ان ناقتى قد نقبت فقال له كذبت ولم يحمله (قوله انه لا يخالف متبوعه) تعريفا وتنكيرا الاشتراط موافقته له فى ذلك قال فى التوضيح وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات مخالف لاجماعهم وحكم عليه بالسهو فى الباب الرابع من المغنى واعتذر عنه فى الجهة السادسة من الباب الخامس بانه عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما وهذا الاعتذار لا يصح لان البدل والمبدل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعية فى بدل كل من كل كما هو المتبادر هنا ولهذ

فيما استند اليه المجيز محتجا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يعين غيره (ويعرب بدل كل من كل) لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد (ان لم يمتنع) الاستغناء عنه أو (احلاله محل الاول) فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد أخوها فاخوها عطف بيان على زيد لا بدل لان البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدا و(كقوله) أي الشاعر (انا ابن التارك البكري بشر)* عليه الطير ترقبه وقوعا * فبشر عطف بيان على البكري لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف المفرد المقرون بال الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير جائز كما تقدم (و) قوله (أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) أعيذكما بالله أن تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا عطفا بيان على أخوينا لا بدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث ويا أيها الرجل زيد وخالد أفضل الناس الرجال النساء (تنبيه) تعين عطف البيان فيما ذكر مبني على ان البدل لابد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المصنف في حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم

نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وحينئذ فمقام ابراهيم مبتدأ حذف خبره أي منها والحاصل ان في الآية مانعين من البيان التخالف تعريفا وتنكيرا والتخالف افرادا وجمعية لان التوافق فيهما شرط في البيان كما عرفت وما نعا من البدل والمصنف لم يعرج في المانع من البيان الا على التخالف في الاول الخاص بالبيان فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم وذلك اما غفلة عن التخالف بالافراد والجمعية أولان وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة فان كل واحد من أثر قدمه في صخرة صماء وغوصه فيها الى الكعبين والانة بعض الصخور دون بعض وبقائه دون سائر آيات الانبياء وحفظه من كثرة الاعداء آية مستقلة ويؤيده القراءة على التوحيد أو أراد أنه بدل مقطوع فسماه بدلا باعتبار أصله وان خرج بالقطع عن البدلية هذا وقال الدماميني حيث أراد الزمخشري البدل فلا يتعين القطع الا اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور المطابقة للمبدل منه أما اذا نوى فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ويجوز أن ينوى معطوف في الآية أي مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما انتهى مع تغيير وهذا ذكره في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط عند قول المصنف ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير فقال الدماميني لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف واستطرد الى الكلام على ما قاله الزمخشري في الآية واقتضى كلام المصنف والدماميني انه لا يجوز أن يكون ما تبع المتعدد مما ليس وافيا بالعدة بدل بعض بتقدير الضمير وقد يتوقف فيه بان الضمير في بدل البعض والاشتمال يقدر وقد قيل في مقام ابراهيم انه بدل بعض فتأمل وبقي عليه أن يقول ان كلامه أفهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لانه اكتفى فيه بالموافقة في مطلق التعريف قال في التوضيح وقول الزمخشري والجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف الى ذي الاداة انتهى وهذا القول اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الاشارة اذا كان جامدا بيانا لا نعتا ورد على من جعله نعتا وقال أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك ابن جني انتهى وفي التاييد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال أن سيبويه بنى ذلك على ان أل في الجمة لتعريف الحضور وهو اعرف من اسم الاشارة على ما نقله المصنف في المغني عن ابن عصفور في بحث أل والجهة السادسة وأقره وان كان مخالفا لاطلاقهم ان اسم الاشارة أعرف من المعرف بال كما أسلفنا التنبيه عليه في بحث المعرفة والنكرة (قوله فيما استند اليه المجيز) من نحو قوله تعالى من ماء صديد ومن شجرة مباركة زيتونة (قوله لما فيه) أي البدل (قوله عليه الطير الخ) عليه متعلق بوقوعا والطير مبتدأ وجملة ترقبه خبر والجملة حال من بشر ووقوعا مفعول له أي ترقبه لاجل الوقوع عليه (قوله ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث) لان ما فيه أل لا ينادى الا مع أي أو كان لفظ الجلالة أو علما محكيا من جملة (قوله ويا أيها الرجل زيد) لان صفة أي يجب أن تكون مقرونة بال ولتنوين زيد (قوله وخالد أفضل الرجال والنساء) مما أضيف فيه أفعل الى عام اتبع بقسميه لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون خالد بعض النساء ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد هذا مما اتبع فيه المنادى باسم اشارة لانه لا يحذف حرف النداء من اسم الاشارة وأحسن من ذلك أن يقال لانه يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف (قوله لابد أن يكون صالحا) هذا لا يظهر في نحو هند قام زيد اخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما مر (قوله لانهم يغتفرون الخ) قضيته جواز نصب البدل المفرد اذا تبع منادى منصوبا لان أصل البدل من الثواني وهذا يرد قولهم ان البدل في النداء كالمستقل فان خص الجواز

بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذى نظر اليه فيهما الا أن يفرق بينهما بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع (قوله وقد جوزوا الخ) قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوز وه بان ما بمعنى أنت مع اعرابه يجوز أن يلى ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه وكذا يقال فى الفرق بين ما هنا ونحو رب شاة وسخلتها مع ان رب مختصة بالنكرة لان ما بمعنى سخلتها فى الجملة كقولك وسخلة لها بلا رب ولا يرد نحو اضرب أنت فانت توكيد لفظى مع ان الامر لا يعمل فى البارز فقد اغتفروا فى الثانى ما لم يغتفروا فى الاول وذلك للتسامح فى التاكيد اللفظى لانه غير مقصود بالحكم فليتأمل (قوله وقال الامام الرازى وهذا الاستثناء الخ) كلامه ظاهر فى جميع الصور (قوله يطلب من المطولات) ذكر منها فى الباب الرابع جملة وكذا فى شرح التوضيح وزاد عليه فمن الفروق انه لا يتبع ضميرا لانه فى البيان بمنزلة النعت فى المشتقات قال فى المغنى فى بحث ان وذهل عن هذه النكتة الزمخشرى فاجاز أن يكون ان اعبدوا بيانا للهاء فى الا ما أمرتنى به قال الدمامينى وليست هذه النكتة بالتى تصل فى القوة الى حيث يوصف الزمخشرى بالذهول عنها واعتبارها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشئ لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور انتهى وقال فى الباب الرابع ان الكسائى أجاز أن ينعت الضمير بنعت مدح أوذم أو ترحم وأجاز الزمخشرى مجئ عطف البيان للمدح فعلى ذلك لا يمتنع مثل ما ذكر فى عطف البيان انتهى ملخصا ومنها ان عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف البدل ويشكل عليه ما ذكره أهل المعانى فى بحث الفصل والوصل وجعلوا جملة فقال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان واعلم انه لم يحك فى المغنى فيما افترق فيه البيان والبدل خلافا فى جوازوقوع البدل الجملة ولا فى بحث الجمل التى لها محل لكنه فى بحث الجمل التى لا محل لها فى الكلام على الجملة المفسرة قال ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة انتهى وفى المرادى فى باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة الى أن قال وفى الارتشاف ان ما استدلوا به لا تقوم به حجة فليحرر ذلك ومما يمكن أن يجعل من الفروق ولم يذكره فى المغنى فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه واختلف فى المبدل منه كما ذكره فى بحث الجملة المفسرة ثم ذكر عن أبى على فى البغداديات انه لم يثبت ولم يذكر فى مباحث الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ونقله غيره عن ابن مالك والاخفش وانهما خرجا عليه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وان الاصل لما تصفه والكذب بدل من الهاء ومن الفروق التى لم يذكرها فى المغنى ان البدل يقطع كما سيأتى فى بابه بخلاف عطف البيان .

(عطف النسق)

(قوله بمعنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الاضافى اسما اصطلاحيا للتابع المخصوص فلا حاجة لتاويل العطف بالمعطوف والنسق بالمنسوق (قوله وهو تابع الخ) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لانه تابع بادوات محصورة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ولانه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر لان تلك العبارة ان كانت نحو تابع بادوات محصورة أو بالواو والخ أو هو الواقع بعد الواو والخ فلا يخفى ان هذه حدود ولانه لا معنى للحد فى هذه الفنون الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد انه يكفى أن يقال يجوز العطف بالواو والخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه (قوله تابع) أى من حيث الرتبة لا الذكر جنس (قوله يتوسط) أى لفظا أو تقديرا لان الحرف قد يحذف (قوله أحد الحروف) فصل أخرج ما عدا النسق ونحو جاء زيد بنفسه ومررت بغضنفر أى أسد وقوله الآتية فصل أخرج هذين لان الباء وأى ليسا من الحروف الآتية اذ الباء ليست من حروف

يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد أجازوا فى انك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على بن مسعود فى كتابه المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد أن زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وقال الامام الرازى وهذا الاستثناء مبنى على ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو أسقطته لم يصح الكلام وعليه السعد وقد ذكروا فرقا آخر بين البيان والبدل يطلب من المطولات (و) الرابع منها

(عطف النسق)

بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه فى الاتباع أحد الحروف الآتية ثم العطف اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه

العطف مطلقا وأى ليست منها على الصحيح وشمل التعريف النعوت المعطوفة وهو صحيح لان اعرابها بالعطفية لا بالتبعية لان المعطوف منها لا يسمى نعتا فى الاصطلاح وقد مر ما يتعلق بذلك فى تعدد الخبر وكلام ابن الحاجب يقتضى خلافه فانظر شراح الكافية (قوله امكان توجه العامل الى المعطوف) فلا يجوز فى نحو ماجاءنى من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف (قوله وله شروط) أى عند المحققين (قوله امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح) نحو ليس زيد بقائم فيجوز ان تسقط الباء فينصب ولا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز مررت زيدا وأما * تمرون الديار ولم تعوجوا * فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بان يكون العامل فى اللفظ زائدا بدليل

فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلترعك العواذل

وقوله تعالى ومن آناء الليل فسبح وأطراف النهار فاطراف منصوب عطفا على محل آناء وليست من زائدة (قوله وكون الموضع بحق الاصالة) فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل وأجاز ذلك البغداديون تمسكا بقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل

بعطف قدير بالجر على محل صفيف المنصوب والقدير المطبوخ فى القدر وأجيب بان الاصل طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه أو انه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف مجرور بالاضافة (قوله ووجود الطالب الخ) بهذا امتنع مسائل منها ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان وخالف فى هذا الشرط بعض البصريين وم فى باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق بذلك (قوله صحة دخول العامل المتوهم) كقوله

وما كنت ذا نيرب فيهم * ولا منمش فيهم منمل

النيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين فقوله ولا منمش بجر منمش عطفا على ذا على توهم انه مجرور بالباء لصحة دخول الباء على خبر كان وان كان قليلا (قوله كثرة دخوله هناك) كقوله

بدا لى أنى لست مدرك مامضى * ولا سابق شيأ اذا كان آتيا

بجر سابق على مدرك لتوهم أنه مجرور بالباء ودخول الباء فى خبر ليس كثير واعلم أنه كما وقع العطف فى الجر وروقع فى الجزم ووقع أيضا فى المرفوع اسما وفى المنصوب اسما وفعلا وفى المركبات فانظر الباب الرابع من المغنى (قوله لمطلق الجمع) قال فى المغنى وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا قيد انتهى واعترض بان معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق اطلاق فى المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء والماء المطلق لان الماء المطلق غلب فى عرف الشرع على شئ خاص اشتهر (قوله استعمال حقيقى) لانه استعمال الكلمة فيما وضعت له وقيد بقوله من حيث انه جمع لانه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة كان مجازا وهذا جار فى كل عام استعمل فى فرد من أفراده (قوله فعليك بالمطولات) قد ذكرها فى شرح التوضيح واقتصر فى المغنى على خمسة عشر ولا حاجة لنقلها لشهرة شرح التوضيح نعم ينبغى التنبيه على انهم جعلوا مما انفردت به عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه وقد يقال هلا اكتفوا بالربط بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط فى الجمل وعللوه بانها تجعل الجملتين واحدة ويتبادر انها اذا كفت فى ربط الجمل يكون ربطها فى الجملة الواحدة أولى وان شارح التوضيح عد مما تنفرد به امتناع الحكاية معها قال فلا يقال ومن زيدا بالنصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نظر لانهم أطلقوا العاطف الذى يمنع اقترانه من الحكاية وبعضهم خصه بالواو والفاء ولم أر من خصه بالواو فقط وكان ينبغى أن يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيدا وعمرا الا انهم اشترطوا الحكاية العلم بعدمن أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو

امكان توجه العامل الى المعطوف أو على المحل وله شروط ثلاثة امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المجوز أى الطالب لذلك المحل أو على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهى قسمان مايقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم ومايقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون (بالواو لمطلق الجمع) بين المتعاطفين فى الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية فتعطف الشئ صاحبه فى الحكم نحو فانجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك توحى اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعانى الثلاثة المذكورة وهى مختلفة فى الكثرة والقلة فمعيتها للمعية أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك أن استعمالها فى كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقى وقد ذكروا لها أحدا وعشرين حكما تختص بها من بين أخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات

بقي هنا مسئلة لابأس بذكرها وهي ان الرضى قال *(فائدة)* في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم ان المتبوع وقع عن سهو وغلط والثانى تداركه أو ان المتكلم قصد أحدهما ثم قال اعلم انك اذا نفيت نحو جاءنى زيد وعمرو مثلا وقلت ماجاءنى زيد وعمرو فهى لنفى المركب أعنى المجيئين والمركب كما ينتفى بانتفاء جزأيه معا ينتفى أيضا بانتفاء أحد جزأيه دون الآخر فيحتمل أن يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وأن يكون المعنى انتفى أحد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ماجاء زيد ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا يمكن أحد الفعلين كما فى قوله تعالى ولا تستوى الحسنة ولا السيئة وما يستوى الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوى فاذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلابد من انتفائها من الآخر وما قيل من أن زيادة لا لدفع وهم ان المنفى هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع فى وقت ليس بشئ لان نفى الشئ مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ماجاءنى رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ماجاءنى زيد وماجاءنى عمرو فهو عند سيبويه نفى المجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر كأن المخاطب توهم انه حصل مجئ كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجئ الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازنى هو لنفى مطلق المجيئين معا كما كان من دون تكرير العامل وهذا أقرب ويكون فائدة تكرار النفى كفائدة زيادة لا بعد الواو ونحو تكرر الفعل المنفى فى ذلك الغرض أصرح (قوله مع الترتيب المعنوى والذكرى) المعنوى هو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك والذكرى هو أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا أن معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وخصه الرضى بعطف الجمل هذا والترتيب بمعنى الترتب لانه على حقيقته غير حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل (قوله وأكثر ما يكون هذا) أى ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام المغنى فراجعه لانه قال وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ومن غير الاكثر ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذم الشئ أو مدحه يصح بعد جرى ذكره (قوله الآية) انما احتاج لذلك لان تمام التفصيل فى بقيتها (قوله لكنه فى كل شئ بحسبه) كذا فى المغنى قال الدمامينى يشير الى ماقاله ابن الحاجب من أن المعتبر ما يعد فى العادة مترتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى فى مثله بعدم المهلة وقد يقصر والعادة تقضى بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول أمر يقضى العرف بحصوله فى زمن أقل منه قلت والذى يظهر من كلام الجماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه من الاول سواء قصر فى العرف أولا انما هو بطريق المجاز وكلام المصنف أن استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقى فتأمله انتهى واعلم ان الترتيب بين ماقبلها ومابعدها اذا عطفت مفردا على مفرد اما فى ملابستهما لمعنى العامل بان يلابسه ماقبلها قبل ملابسة مابعدها أو فى تعلق مدلول العامل لموصوفهما نحو تقدم الافقه فالاقرأ فمعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر الحكم باستحقاق الاقرأ التقدم بعد الحكم باستحقاق الافقه أو فى تحقق الاتصاف بهما جاءنى زيد الآكل فالنائم أى الذى اتصف بالنوم عقب اتصافه بالاكل فالترتيب فى مصادر تلك الصفات وان عطفت جملة على جملة أفادت ان ابتداء حصول مضمون الجملة التى بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الاولى بلا مهلة سواء كان حصولها بتمامها فى زمن طويل أم لا (قوله وأما قوله أهلكناها الخ) جواب عن ايراد الآية على الترتيب لان مجئ البأس قبل الاهلاك وقد يقال لا وجه للايراد بعد حمل الترتيب على ما يشمل الذكرى وانما يتجه اذا خص بالمعنوى ويدل لذلك انه لما قال فى المغنى ان الفراء احتج بها على عدم افادة الفاء الترتيب قال وأجيب بان المعنى أردنا اهلاكها أو بانها للترتيب الذكرى فتأمل (قوله وقوله فجعله غثاء الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه وقد يقال هذا الايراد بعد قوله ان التعقيب فى كل شئ بحسبه وانما يظهر اذا حمل على

(والفاء) للجمع فى الحكم مع (الترتيب) المعنوى والذكرى وأكثر ما يكون هذا فى عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلى الآية (والتعقيب) وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه فى كل شئ بحسبه تقول قام زيد فعمرو واذا أعقب قيام عمر وقيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم فى البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الامدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وأما قوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فمعناه أردنا اهلاكها فجاءها وقوله فجعله غثاء أحوى فمعناه فمضت مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم وقد تأتى للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء

المتبادر منه وهو الذى يقتضيه كلام المصنف فى التوضيح لانه لم يفسره وأورد ما ذكر ولم يتنبه شارحه لذلك وهو الذى أوقع الشارح و بيان ذلك ان الفاء فى الآية مثلها فى تزوج زيد فولد له ويدل على ذلك ان المصنف فى المغنى مثل للتعقيب بعد تفسيره بما ذكر بقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم قال وقيل الفاء فى هذه الآية للسببية وهى لا تستلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والتى فى الشرح فتدبر هذا وأورد أن تقدير فمضت مدة لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب ماقبله و يجاب بانه يكفى ان أول أجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل كما أشرنا اليه آنفا وقد ذكره الرضى والسعد فى المطول وجعلوا منه فتصبح الارض مخضرة واعلم انه ان فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس فاحوى صفة لغثاء وان فسر بالاسود من شدة الخضرة بكثرة الرى كما فسر مدهامتان فهو حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل وجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا قاله المصنف فى الباب الخامس من المغنى (قوله بين الجمل) او الصفات نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (قوله وقد تاتى الفاء لمجرد السببية الخ) قال الرضى بعد ان تكلم على الفاء العاطفة والتى لغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ماهو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه و بدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا لان المعنى فى مثالنا ان كان كذا فاكرمه وهو كثير فى القرآن المجيد وغيره قال تعالى أنا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها أى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرنى أى اذا كنت لعنتنى فانظرنى وقال فانك من المنظرين أى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وتقول أكرم زيدا فانه فاضل فهذه دخلت على ماهو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على ماهو الجزاء فى المعنى ولا تنافى بين السببية والعاطفة فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو لكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه وقد يؤتى فى الكلام بفاء تقع موقع الفاء السببية وهى زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما فى اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح انتهى وتضمن كلامه ان اذا الشرطية تحذف مع فعل الشرط وعليه يتخرج ما يقع للمصنفين كثيرا من تقدير اذا وفعل الشرط لكن المشهور تقدير ان وفعل الشرط (قوله وقد تاتى بمعنى الواو نحو خلقكم الخ) بدليل هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها بالواو فى الاعراف والقصة واحدة واعلم ان قوما زعموا انها لا تفيد الترتيب وتمسكوا بالآية التى ذكرها الشارح وأجاب المصنف فى المغنى عنها بخمسة أجوبة ولم يذكر الجواب بانها بمعنى الواو أحدها ان العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها الثانى ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل أى من نفس توحدت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيراه الرابع ان خلق حواء من آدم لما لم تجر عادة بمثله أتى بثم ايذانا بترتيبه وتراخيه فى الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار انتهى وزعم الاخفش انها تتخلف عن المهلة والتراخى بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم فى ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخى بين الاخبارين لف المغنى وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقدم البحث فى ذلك يعنى ان ثم فيها الترتيب الاخبار ومن العجب قول شرح التوضيح انه فى المغنى قال فى هذه الآية والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر انها واقعة موقع الفاء فى قوله جرى فى الانابيب ثم اضطرب ووقوعها فى الآية بمعنى الفاء لا يخلص من الاشكال * (تنبيه) * قال الرضى وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج فى الارتقاء وان لم يكن الثانى مرتبا فى الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله و والله ثم والله وقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سيعلمون

المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب

* بانت سعاد فقلبي اليوم متبول *

وقد تاتى الفاء لمجرد السببية والربط لاغير نحو ان جئتنى فانا اكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن الحاجب فى أماليه ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب (وثم) للجمع مع (الترتيب) كما تقدم (و) المهلة أى (التراخى) فى الزمان نحو ثم اذا شاء أنشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى وقد تاتى بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله

* كهز الردينى تحت العجاج *
جرى فى الانابيب ثم اضطرب

(وحتى) للجمع مع (الغاية) بان تكون ما بعدها غاية لما

ثم كلا سيعلمون وأما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون أى ثم نجازيهم بما عملوا لانه كان
شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى
أى بقى على الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح فاستعمل ثم نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة
البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها أفضل انتهى وقد تجئ ثم فصيحة كما قيل فى قول المفتاح
ثم يتفرع لانفصاحها عن محذوف أى فيحصل الايماء ثم يتفرع وفى شرح المشارق انها تجئ لمجرد استفتاح
الكلام وزعم الاخفش والكوفيون ان ثم تقع زائدة وحملوا على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم جعلوا تاب
هو الجواب وثم زائدة ورد بالمنع وأن الجواب محذوف تقديره لجأوا الى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم وفى
البحر تقديره تاب عليهم وكرر للتوكيد أو أريد بالاول انشاء التوبة وبالثانى استدامتها وقيل ان اذا بعد
حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذى قبلها وهو
خلقوا وأما قول زهير

أرانى اذا أصبحت أصبحت ذا هوى * فثم اذا أمسيت أمسيت غاديا

فالفاء فيه زائدة لا ثم (قوله فى زيادة أو نقص) اجتمعا فى قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

(قوله ينقطع الحكم عنده) أى ما ذكر من الزيادة والنقص ولو قال عندهما كان أولى لان أو هنا تنويعية
وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الابدى قال المصنف فى بحث الجملة المعترضة من المغنى وهو
الحق (قوله ولهذا اشترط الخ) لان الغاية والتدريج انما يوجدا اذا كان كذلك (قوله كما فى قوله ألقى الخ)
قاله ابن مروان فى قصة المتلمس وهى مشهورة والصحيفة الكتاب الذى ألقاه فى النهر وبالغ بالقاء الزاد
والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه ويخفف منصوب بان مضمرة بعد كى والزاد بالنصب عطف على
رحله والشاهد فى حتى نعله لان النعل ليس بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذى ذكره الشارح هذا
ومقتضى كلامهم فى باب الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة وان نعله منصوب بفعل محذوف يفسره
المذكور وتقدم ذلك مع جوابه ومافيه فى بابه (قوله وشرط المعطوف بها أن يكون اسما ظاهرا) فلا
تعطف الفعل ولا الجملة لانها منقولة من الجارة وهى مختصة بالاسماء ولو تأويلا وبهذا تعلم أن قوله اسما
أولى من قول غيره مفردا لانه لا يخرج الفعل لانه مفرد وعلل فى المغنى عدم عطفها الجمل بان شرط معطوفها
أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات وأورد عليه الدمامينى انه لو قيل فعلت مع زيد
ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وقد صرح النحاة وأهل المعانى بان الجملة
تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين والفعل يبدل من الفعل كذلك
فما فى المغنى وان تبعه عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم يعلل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل فيما
قبله ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسما أو وكونه اسما عطفا على مدخول اشترط ويذكر اشتراط الظاهر
مستقلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واعلم انه وقع فى المطول فى أول باب الفصل والوصل ما يقتضى ان حتى تعطف
الجمل لانه لما ذكر صاحب التلخيص ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه
أن يكون بينهما جهة جامعة قال الظاهر انه أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء
وثم وحتى لكن صرح بعد ذلك بانها لا تعطف الجمل قال السيد وظاهر المفتاح يشعر بوقوعها بين الجمل حيث
قال فى بحث العطف ولا بد فى حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله

وكنت فتى من جند ابليس فارتقى * بى الحال حتى صار ابليس من جندى

اذ المتبادر انه مثال لحتى العاطفة وحينئذ يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة المفردات ويمكن أن
يقال حتى فى البيت استئنافية فانها والعاطفة يرجعان الى أصل واحد هى الجارة فاعتبار التدريج فى أحدهما
يغنى عن اعتباره فى الاخرى رعاية لجانب الاصل بقدر الامكان ويمكن أن تجعل جارة بتقدير حرف المصدر بتاولا

قبلها فى زيادة أونقص
ينقطع الحكم عنده
(والتدريج) بان ينقضى
ماقبلها شيأ فشيأ الى أن
يبلغ الغاية ولهذا اشترط
فى المعطوف بها أن يكون
بعضا مما قبلها ولو تقديرا
كما فى قوله
ألقى الصحيفة كى يخفف
رحله
والزاد حتى نعله ألقاها
اذ المراد ألقى ما يثقله حتى
نعله أو شبيها بالبعض نحو
أعجبتنى الجارية حتى كلامها
ويمتنع حتى ولدها وشرط
المعطوف بها أيضا أن
يكون اسما ظاهرا

تعطف الضمير فلا يقال قام القوم حتى أنا وهذا الشرط نقله المصنف عن ابن هشام الخضراوى وقال انه لم يقف عليه لغيره أقول وهو ظاهر على ما تقدم من أن العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا للكوفيين والمازنى ثم عال اشتراط ذلك فيها بامور منها ما يقتضى اعتبار هذا الشرط ومنها الفرق بينها وبين العاطفة ورده ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط وزاد المصنف فى الحواشى شرطا آخر وهو أن يكون شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر انتهى أى لانه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل صومه وظن شيخنا العلامة الغنيمى أن العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال المانع فى هذا المثال شرعى والكلام فى حتى على طريق اللغة كما قالوا فى الاباحة التى من معانى الواو وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجب الذنب فلعله أوضح من مثاله وان كان لا يخلو عن شئ ثم اشتراط الغاية يغنى عن هذا الشرط (قوله قال المصنف والضابط) ينبغى تقديمه على قوله وشرط المعطوف لانه متعلق بما قبله كما لا يخفى (قوله والتفتازانى فى المطول) عبارته والتحقيق أن المعتبر فى حتى ترتب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب لى حتى آدم أو فى أثنائه نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك جميعهم ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم (قوله ورده أبو حيان) الاولى أن يقول وان رده أبو حيان قال فى المغنى ورده أبو حيان وقال هى فى المثال جارة اذ لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بخلاف العاطفة ولهذا امتنعوا أعجبتنى الجارية حتى ولدها وفى البيت يعنى الذى مثل به ابن مالك وهو قوله

جود يمناك فاض فى الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا

محتملة) وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك فى باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من امتناع أعجبتنى الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لى ان الذى لحظه ابن مالك ان الموضع الذى يصح أن تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة فحينئذ يحتاج الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى آخره بخلاف المثال والبيت السابقين انتهى وقال الدمامينى لابى حيان أن يقول انما يشمل اسم القوم ابناءهم اذا لم تقم قرينة على خلافه وهنا قامت قرينة وهى اضافة الابناء الى ضمير القوم وأجاب الشمنى بان المراد شمول اسم القوم للابناء فى الجملة وفى تركيب من التراكيب لا فى هذا الخاص ولو سلم فاضافة البعض الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير فى قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وغيرهن ولا امتناع فى ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص وقال الدمامينى ان قوله ان الى لا تحل فى المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن الدليل وأى مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود فى الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لالى وأجاب الشمنى بانه ليس المانع من ذلك معنويا بل صناعى أما فى المثال فلان حتى الجارة لا تقابل بمن وأما فى البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا أو كبعض والبائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض أخير قال وفى هذا نظر يعرف من كلام المطول وذكر التحقيق الذى قدمناه (قوله بعد الطلب) أى بعد صيغة الطلب وان لم يكن هنالك طلب نفس اذ لا طلب فى الاباحة والتخيير ثم الحمل على الاباحة بعد صيغة الامر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام كما بينه الرضى حيث قال واذا كان فى الامر فله معنيان التخيير والاباحة ثم قال وأما باقى أقسام الطلب فالاستفهام نحو أزيد عندك أم عمرو ولا تعرض فيه لشئ من المعانى المذكورة وأما التمنى نحو ليت لى فرسا أو حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ فى الاغلب من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معا وأما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه أو النحو وهلا تضرب زيدا أو عمرا فكالامر فى احتمال

قال المصنف والضابط أن ما صح استثناؤه صح دخولها عليه وما لا فلا (لا للترتيب) فلا تفيده بل هى كالواو للجمع لا كالفاء خلافا للزمخشرى لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت أول ما حفظت ومات كل أب لى حتى آدم ومن ادعى أنها للترتيب فمراده الترتيب الذهنى على سبيل التدريج كما أفصح به ابن الحاجب والتفتازانى فى المطول والكافيجى فى شرح القواعد واذا عطفت على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة وقال فى التسهيل يجب ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه المصنف والدمامينى وجزم به فى الجامع ورده أبو حيان والعطف بها قليل ولذا أنكره الكوفيون (وأو لاحد الشيئين) نحو لبثنا يوما أو بعض يوم (أو الاشياء) نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية (مفيدة بعد الطلب) اما (التخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج هندا أو أختها (أو الاباحة)

الاباحة والتخيير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهما جواز الجمع فى الاباحة الخ) قال المصنف فى الحواشى يقولون أو التى للتخيير تنافى الجمع وأو التى للاباحة لا تأباه يعنون أنها لا تنافيه ويقولون ان التخيير فيما أصله الحظر والاباحة فيما أصله الجواز ويرد على الاول تزوج هندا أو أختها وتزوج هندا أو بنت عمها فان قالوا الاصل الاباحة فى الابضاع فسد بالمثال الاول وان قالوا المنع فسد بالثانى لانها فى الاول للتخيير وفى الثانى للاباحة والحق أن أو مشتركة وانما يتبين أحد معانيها بالقرينة كسائر المشتركات انتهى وفى المطول والفرق بينهما أن التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع أيضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر اما الشك الخ) ظاهره أن ماعدا التخيير والاباحة انما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح وبذلك صرح الاشمونى فقال وماسواهما فبعد الخبر وصرح الشاطبى بان الشك والابهام يختصان بالخبر والباقى يستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به (قوله نحو انا أو اياكم) قال فى المغنى الشاهد فى الاولى وقال الدمامينى فيهما والاقرب أن الشاهد فى الثانية فقط لان الشرط تقدم كلام خبرى وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى لان ماقبله ليس كلاما والى هذا أشار فى شرح التوضيح فقال فانا أو اياكم لعلى هدى كلام خبرى وأو فى ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد فى الثانية انتهى لكن قد يقال ان لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو بالعكس أو لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور بقى أنه قال فى المثل السائر انما خولف بين الحرفين فى الدخول على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس فى ظلام منخفض فيه لا يدرى أين يتوجه (قوله ومنه قوله وقالوا الخ) أشرعت صوبت تقول أشرعت الرمح نحو العدو اذا صوبته الى جهته وقصدت طعنه به أراد أنه لابد من القتل أو الاسر فاشار باشراع صدور الرماح الى الحالة الاولى وبالسلاسل الى الحالة الثانية وانما قال ومنه لاحتمال أن يكون المعنى لابد من أحدهما لحذف المضاف كما قيل فى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان * (تنبيه) * من مجىء أو للتقسيم قوله تعالى ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وقد يتوهم أنها بمعنى الواو وان الواو والفاء أليق منها لان القلب عبارة عن محل الادراك والقاء السمع عن الجد والاجتهاد وتحصيل تلك الادراكات والمعارف ومعلوم انه لابد من الامرين جميعا فالمقام مقام الواو والجامعة وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان منها ما يكون فى غاية الكمال والاشراق ويكون مخالفا لسائر القوى العقلية بالكم والكيف أما الكم فلان حصول المقدمات البديهية والحسية والتجريبية بها أكثر وأما الكيف فبتركيب المقدمات على وجه ينساق الى النتائج الحقة باسهل وجه وأسرع وأمثل وهذه النفس القدسية تستغنى فى معرفة حقائق الاشياء عن الغير الا أن ذلك فى غاية الندور واليه الاشارة بقوله ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب وذكره بلفظ التنكير ليدل على الكمال التام أى لمن كان له قلب عظيم الاستعداد للوقوف على عالم القدس فان التنكير يأتى للتعظيم وقوله أو ألقى السمع وهو شهيد اشارة الى الثانى ولكثرة هذا القسم أمر فى أكثر الآيات بالطلب والكسب نحو أفلم يسيروا فى الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فتأمل (قوله قال بعضهم أو الاضراب) قال ذلك سيبويه بشرط تقدم نفى أو نهى واعادة العامل وقاله الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان مطلقا والآية انما يظهر القول بالاضراب فيها على هذا وقد أولها فى المغنى بامور فراجعه وظاهر هذا أن أو التى للاضراب عاطفة وان كان لا يقع بعدها الا الجمل لان العطف لا يختص بالمفردات وكلام الرضى يقتضى انها غير عاطفة بل استئنافية (قوله بمعنى الواو) فتكون لمطلق الجمع واعلم أن ابن جنى اثبت مجىء أو بمعنى الواو وجعله من تدريج اللغة وعقد له بابا فى الخصائص قال وذلك أن يشبه شئ شيأ فى موضع فيمضى حكمه على حكم الاول ثم يترقى منه الى غيره فمن ذلك قولهم جالس الحسن أو ابن سيرين ولو جالسهما جميعا كان مطيعا لا مخالفا وان كانت أو انما هى فى أصل وضعها لاحد الشيئين وانما جاز ذلك فى هذا الموضع لا لشئ رجع الى نفس أو

بل

نحو تعلم فقها أو نحوا والفرق بينهما جواز الجمع فى الاباحة دونه قال الشمنى وليس المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا ومفيدة (بعد الخبر) اما (الشك) من المتكلم كجاء زيد أو بكر (أو التشكيك) للسامع أى ايقاعه فى الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو التقسيم نحو الاسم نكرة أو معرفة ومنه قوله

* لنا ثنتان لابد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قال بعضهم أو الاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون وقد تأتى بمعنى الواو كقوله

بل لقرينة من جهة المعنى انضمت الى أو وذلك لانه انما رغب فى مجالسة الحسن لما فى مجالسته من الحظ وذلك موجود فى مجالسة ابن سيرين ثم لما جرت أو فى هذا الموضع مجرى الواو تدرج من ذلك الى موضع عار من هذه القرينة كقوله

فكان سيان أن لا يسرحوا غنما * أو يسرحوه بها واغبرت السوح

وسواء وسيان لا تستعمل الا بالواو (قوله جاء الخلافة الخ) البيت لجرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدرا قال فى المغنى والذى رأيته فى ديوانه اذ كانت قال الدماميني هو لا يقدح فى رواية الجماعة ويحتمل أن أو فيه للشك وكانه قال نال الخلافة لما أرادها لانه أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله به وكانه شك أى ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التى من أجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث انه من الذين يعتنى الله بهم فيبلغهم أعلى المراتب (قوله والتسوية تقتضى نفس أحدهما) الظاهر أن يقول والتسوية تقتضى متعددا والحاصل ان التسوية من الامور النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا والعطف فيهما مما اختصت به الواو وفى المغنى ان أم المتصلة تشاركها فى ذلك لعطفها فى نحو سواء على أقمت أم قعدت مما لا يستغنى لكنه قال فى الحواشى ان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية والاصل سواء قيامك وقعودك فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو فثبت ان الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها (قوله فقد ناقشه فيها الدماميني) سنده فى المناقشة عبارة السيرافى قال اعلم أن السيرافى قال ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت انتهى قال وهو نص صريح يقضى بصحة قول الفقهاء الى أن قال فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تاباه لانها تقتضى شيئين فصاعدا وأو لاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافى بان الكلام محمول على معنى المجازاة فاذا قلت سواء قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء وسواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك وحكى ان أبا على الفارسى قال لا يجوز أو بعد سواء ورده ولعله مستند المصنف والعجب انه أورد كلام الفقهاء فى المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما فى الصحاح والغرض انه لا همزة فى شئ من ذلك وكانه توهم انها لازمة بعد كلمة سواء فى أول جملتها فقدر الهمزة اذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهو مندفع بما مر انتهى ملخصا وأقول ليس فى العبارة التى نقلها عن السيرافى ما هو ظاهر فى كلام الفقهاء فضلا عن كونه نصا لانه لم يتعرض للعطف بأو بعد سواء اذا لم توجد الهمزة وانما نص على لزوم أم بعد سواء اذا دخلت ألف الاستفهام واحترز بذلك عما اذا كان ألف الاستفهام بدون سواء فانه يعطف بأو ولا تتعين أم والاعتراض على الفقهاء لم ينشأ من الهمزة وانما نشأ من التسوية لما علمت من ان معناها مناف لمعنى أو وما وجه به العطف محتاج اليه مطلقا وجدت الهمزة أو لا عطف بأو أو بأم كما تقدم غاية الامر ان هذا الموضع سمع فيه العطف بأم والقياس العطف بالواو فاول ما سمع ولا تتجاوز مورد السماع وان أمكن فيه ذلك واما تقدير الهمزة فلانهم نصوا على تقديرها اذا حذفت مع أم فأو أولى بذلك هذا وقد يقال قد تقرر ان أو تأتى بمعنى الواو وحملوا على ذلك مواضع لا يغنى فيها المعطوف عليه نحو ما بين سافع مهره أو ملجم فهلا قيل بمثله فى كلام الفقهاء وقراءة ابن محيصن فليحرر المقام (قوله اذا نهى عن المباح) ليس المراد المباح الشرعى كما تقدم فصح تمثيل المصنف لذلك فى المغنى بقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا واندفع توقف الدماميني بان طاعة الآثم أو الكفور فى الاثم أو الكفر لا تباح أصلا بل تحرم لكنه قال بعد ذلك ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها (قوله وهذان القولان جاريان فى نحو ما جاءنى زيد أو عمرو) أى مما وقع فيه العطف بأو بعد النفى فعلى القول الاول يكون المنفى الجميع وعلى الثانى يجوز كون المنفى واحدا وكونه الجميع وعلى القول الاول جرى ابن الحاجب فى قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة

جاء الخلافة أو كانت له قدرا (فائدتان) الاولى لا يعطف بأو بعد همز التسوية للتنافى بينهما لان أو تقتضى أحد الشيئين أو الاشياء والتسوية تقتضى الشيئين نحو سواء على أقمت أو قعدت فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافى فى شرح الكتاب نحو سواء على قمت أو قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وقراءة ابن محيصن أو لم تنذرهم وأما تخطئة المصنف لهم فى ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني الثانية اذا نهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافى ووافقه فى المغنى وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا أو ثوبا جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الامر لان الامر كان بأخذ أحدهما وهذان القولان جاريان فى نحو ما جاءنى زيد أو عمرو (وأم لطلب التعيين) ان وقعت (بعد

وقال ليس المعنى مدة انتفاء أحدهما و يدل انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفى الجناح عند انتفاء أحد الامرين بل المعنى مدة لم يكن واحد منهما وذلك صادق بنفيهما جميعا لانه نكرة فى سياق النفى الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفى الا أحدهما ولا حاجة لجعل أو بمعنى الا فى الاستثناء والمضارع بعدها منصوب بان ومثله قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر فاحفظه بقى هنا فائدة وهى ان الدماميني قال فى حاشية البخارى عند قوله فنزلت هذه الآية واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها حضرت بالقاهرة فى سنة تسع وثمانين وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشيخونية عند بعض حذاق المالكية فافضى الكلام الى انه اذا ذكر متعاطفان باو فانه يعاد الضمير الى أحدهما فقال ذلك المدرس و زعم بعض أصحابنا ان منه هذه الآية وهو خطأ لانه لم يعد الى أحدهما لا بعينه بل الى أحدهما معينا وهو التجارة وليس البحث فيه فقلت له يلزم اما الحذف أو الاتيان بما لا فائدة فيه والاول خلاف الاصل والثانى باطل لانك اما أن تقدر اليه فيلزم الاول أو لا تقدر شيأ البتة فيلزم الثانى لان ذكر اللهو يكون ضائعا فقال لا يقدر اليه لا دلالة عليه فقلت له هذا ممكن غير ان لنا عنه مندوحة فاستبعد ذلك وكاد يقطع باستحالته فقلت له يمكن أن يعود الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية كأنه قيل واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا الى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو فاستحسنه ثم رأيته بعد ذلك بنحو عشر ين سنة فى شرح الحاجبية للرضى وفى غيره انتهى أقول وقوله انه يعاد الضمير الى أحدهما محمول على ما اذا كانت أو للشك ونحوه مما تكون فيه لاحد الامرين لا التى للتنويع لانها بمنزلة الواو كما نبه عليه الابدى وأقره فى المغنى فى بحث الجملة المعترضة كما مر قريبا وكثير من الناس يبقى الكلام على عمومه وليس كذلك ومما يدل على ان التنويعية يطابق الضمير معها المائذ كر قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما والتأويل الذى قاله الرضى فى الآية المتقدمة متعين لانه لم يقل اليهما واعلم أن الرضى قال ولنذكر بقية أحكام العطف الى ان قال ومنها أن كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يجب تطابقهما مطلقا نحو زيد وعمر جاآنى ومات الناس حتى الانبياء فنواوا الضمير المعطوف والمعطوف عليه ثم أشار الى دفع ما يتوهم انه من افراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو فى الواقع ليس من أفرادها بقوله وأما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها الى أن قال وقوله تعالى واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها أى الى الرؤية انتهى وانما ذكرها هنا استطرادا لاسهو الان حرف العطف فيها أو وقد تكلم عليها حين تكلم على أو وقد يقال لما كانت أو فيها تنويعية وهى بمنزلة الواو ذكرها هنا وذكرها فى الكلام على أو نظرا للفظها هذا وأورد انه كيف يصح أن تكون الرؤية منفضا اليها مع انها متقدمة على الانفضاض وسببه له هذا بعيد سيما اذا كانت الرؤية الثانية هى الاولى المستفادة من قوله واذا رأوا ويمكن توجيه كلامه بحمل الاولى على غير البصرية والثانية على البصرية لكن يلزم اختلاف الضمير ومرجعه الا أن يقال لما كانت غير البصرية معناها الادراك وهو من حيث هو يصدق بالمعنى الحاصل بالبصرية كان هذا القدر من العموم كافيا فى مرجع الضمير أو أن الرؤية فى الاصل تصدق بالبصرية و بغيرها فحملت الرؤية على غير البصرية وعاد الضمير اليها على الماصدق الثانى على طريق الاستخدام وقال الناصر اللقانى وقد سئل عن ذلك هناك رؤيتان جزئيتان احداهما من بعيد هو مكان الصلاة سابقة على الانفضاض حاملة عليه والاخرى من مكان قريب لاحقة للانفضاض لكن بينهما أحد مشترك حاصل فى ضمن كل منهما وهو مطلق الرؤية أعنى جنسهما المعول عليهما فهما أعنى الرؤيتين الجزئيتين متغايرتان بحسب الشخص ومتحدتان بحسب الجنس ولا استحالة فى تصادق المتضادين على شئ باعتبارين *(تتمة)* اذا كان العطف بالفاء أو بثم جاز الافراد والمطابقة والافراد مع ثم أحسن وان كان العطف بلا فقال فى الارتشاف الذى يقتضيه النظر ان الحكم فى ذلك للاول وقال ابن عصفور الضمير على حسب المتأخر وان كان العطف ببل أو بلكن قال فى الارتشاف الذى يقتضيه النظر ان

همزة داخلة على أحد المستويين) فى الحكم فى ظن المتكلم نحو أزيد عندك أم عمرو اذا كان عالما بان أحدهما عند المخاطب لا بعينه ولهذا يجاب بتعين أحدهما لا بعندى أحدهما لانه معلوم للسائل وعلامتها

صحة الاستغناء عنها بأى وتسمى حينئذ متصلة لانه قبلها وما بعدها لا يغنى أحدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لامر خارج عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة فى افادة الاستفهام وتسمى أيضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر نحو "ما أدرى أقمت أم قعدت سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فان وقعت أم بعد غير (١٦٩) همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبأم التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو أم هل تستوى الظلمات أى بل هل وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقى نحو انها الابل أم شاء أى بل أهى شاء أو الانكارى نحو أم له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو أم تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها (وللرد) أى رد السامع (عن الخطأ فى الحكم) الى الصواب فيه (لا) فهى لنفى الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصر افراد أو قلب ولهذا لا يعطف بها الا (بعد ايجاب) أو أمر أو نداء كزيد كاتب لا شاعر ردا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة أو اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلى والآبدى أن من شرط العطف بها أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد بخلاف لا امرأة قال فى الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجى العطف بها على معمول الفعل الماضى ويرده قولهم نفعك جدك لا كذلك (و) للردع عن الخطأ فى الحكم (لكن وبل) واقعين (بعد نفى) أو نهى فهما لتقرير حكم متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا أو بل عمرا ردا على من اعتقد أن الجائى أو المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع فى نحو ما زيد قائما لكن أو بل

الحكم للثانى وقال ابن عصفور على حسب المتأخر منهما وثمرة القولين تظهر اذا كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا (قوله صحة الاستغناء عنها بأى) أى مضافة لضمير المتعاطفين فيقال فى المثال أيهما عندك (قوله فتسميتها بذلك الخ) أى لان الاتصال على هذا بين السابق واللاحق فاطلق عليها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وقيل سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى أنهما جميعا بمعنى أى واعتبار هذا المعنى فى تسميتها أولى من الاول لانه راجع الى نفسها لكنه انما يأتى فى المسبوقة بهمزة الاستفهام فيترجح الاول لشموله النوعين (قوله نحو ما أدرى الخ) اشارة الى انه لا يختص الحكم بسواء كما أفاده قوله وهى الداخلة الخ وان أوهم قولهم بعد همزة التسوية الاختصاص (قوله مختصة بالجمل) أى خلافا لابن مالك كما يأتى (قوله وقد يتضمن مع ذلك الاستفهام الخ) فتكون بمعنى بل والهمزة (قوله أى بل أهى شاء) قال فى التوضيح وانما قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على مفرد وقال ابن مالك انها قد تدخل على المفرد ولم يقدر مبتدأ واستدل بانه قد سمع ان هناك لابلا أم شاء بالنصب وأجيب بامكان حمل أم على انها متصلة وحذفت الهمزة قبل ان والتقدير أان أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أى أم أرى شاء والتوكيد بان اما لان المخاطب شاك فى أن هناك ابلا أو منكر وعلى الاول فالتأكيد مستحسن وعلى الثانى واجب كما لا يخفى على معانى المعانى فمن العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الدنوشرى بهامش شرح التوضيح من قوله انظر ما فائدة التوكيد بان وادعى فى المغنى ان ابن مالك خرق اجماع النحويين وهو تابع فى ذلك لابى حيان وناقش الدمامينى ابن هشام فراجعه (قوله نحو أم تقولون على الله ما لا تعلمون) قال الزمخشرى يجوز فى أم أن تكون معادلة بمعنى أى الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما ويجوز ان تكون منقطعة (قوله اما قصر افراد) ان كان المخاطب يعتقد الشركة (قوله أو قلب) ان كان المخاطب يعتقد العكس كما يعلم مما بعد (قوله أو أمر) فى معنى الامر الدعاء نحو رحم الله زيدا لا عمرا والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا بكرا قاله أبو حيان وفى الرضى خلافه (قوله قال فى الاوضح وهو الحق) للامام أبى الحسن على السبكى رسالة سماها نيل العلى فى العطف بلا حقق فيها الكلام على هذا الشرط وبين انه لا ينافى أمثلة أهل المعانى فى القصر بنحو زيد كاتب لا شاعر لحصنا المقصود منه فى حاشية المختصر (قوله نفعك جدك لا كدك) اعلم أن أصل المثل هكذا جدك لا كدك وقالوا فى تفسيره ما فى الشرح فالرد بقولهم لا به فاندفع ما قيل لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جدك أو ينفعك هذا وفى هذا المثل على تقدير كون جدك فاعلا بفعل محذوف حذف الفعل وبقاء الفاعل فى غير المواضع الاربعة المذكورة فى باب الفاعل (قوله ردا على من اعتقد ان الخ) هذا فى بل ظاهر وأما فى لكن فنقله السعد عن المفتاح والايضاح ثم قال والمذكور فى كلام النحاة ان لكن فى ما جاءنى زيد لكن عمرو لدفع زعم المخاطب ان عمرا أيضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انما يقال ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجىء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع فى المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاآك معا على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد (قوله ومن ثم) أى من أجل انهما لتقرير حكم متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما (قوله وجب الرفع فى نحو الخ) أى لان متلوهما منفى فنقيضه مثبت وما لا تعمل فى مثبت فلا يجوز النصب على اعمال ما بل يجب

الرفع على ان الواقع بعدهما خبر مبتدأ محذوف ولا تكون لكن و بل من حروف العطف لما يأتى من أن شرط معطوفهما الافراد (قوله وشرط العطف بلكن افراد معطوفها) سكت عن اشتراط ذلك فى بل فاوهم انها تكون عاطفة فى الجمل وجرى على ذلك ابن الناظم فقال فان كان المعطوف بها جملة والصحيح خلافه قال الزركشى وكان بعض الاكابر يقول لم تكن عاطفة اذا وقع بعدها الجمل وما الفرق بينها وبين الواو والذى يظهر فى الفرق ان بل لما كان أصلها الاضراب صار ماقبلها كانه لم يذكر فكانه لا شئ يعطف عليه وكان مقتضى هذا ان لا تعطف المفردات لكن لما حصل التشريك فى الاعراب وكان ما بعدها معمولا لما قبلها أمكن الغاؤه من هذا الوجه فلما بقى تعلق ماقبلها بما بعدها لم يحصل الاضراب الا فى نسبة الحكم لما قبلها فقط لكن مقتضى هذا أن تكون حتى عاطفة اذا وقع بعدها الجملة الا انه لم يكن أصلها العطف بل أصلها الغاية كالى فلما وقع بعدها الجملة لم يتعذر بقاؤها على أصلها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتها الغاية جعلت حرف عطف ولهذا يدعى فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية انتهى ولا يخفى ما فيه أما أولا فلا خصوصية لبل فى كونها غير عاطفة للجمل على ما عرفت فيما مر من ان لكن ولا كذلك فما وجه تخصيص السؤال بها او غاية ما دل كلامه على ان حتى تشاركها فى ذلك لما قاله وأما ثانيا فلان كلامه يوهم ان معنى الغاية لا يظهر فى حتى اذا وقع بعدها مفرد مع ان شرط عطفها المفرد أن يكون غاية لما قبلها (قوله و وقوعها بعد نفى) هذا الاحاجة لذكره للعلم به من كلام المصنف وكان ينبغى أن يقول وعلم من كلامه أن شرط العطف بلكن وقوعها بعد نفى أونهى و بقى من شروطه افرادالخ (قوله أو أمر أونهى) أفاد انها فى هذه الحالة لا تكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه فى التسهيل فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمر لم يقم (قوله ولصرف الحكم الخ) الحاصل انها تفيد مع النفى والنهى أمرين تاكيدى وهو تقرير ماقبلها او تاسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها و بعد غيرهما أمرين تاسيسيين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها (قوله وجوزه المبرد وعبد الوارث) قال فى شرح التوضيح و يلزمهما أن لا تعمل ما فى قائما شيأ لان شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه انتهى وقد يقال انتقاله بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية بعد النفى المنتقض بعدهما نحو

وما أصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم

فيجوز فى أذكرهم النصب مع انتقاض النفى بعد وقد مرت هذه المسئلة فى باب النواصب (قوله ان اتحدا فى الزمان) أى المضى والاستقبال (قوله ولا يضر اختلافهما فى اللفظ) مثال اتحادهما فى نوع الفعلية لنحيى به بلدة ميتا و نسقيه ومثال اختلافهما فيه يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار ونحو تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا قال المصنف قال بعض الطلبة لا يتصور لهذا أى عطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا الفعل وكذا قام وقعد زيد لان فى أحد الفعلين ضميرا فقلت له فاذا قلت يعجبنى ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج فيا لها جملة وقع فيها انتهى ووجه ما ذكره فى تصور ذلك أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا ان العطف للفعل لم يتأت نصبه أو جزمه وقد ظهر النصب فى ونسقيه والجزم فى يجعل وهذا أولى من قول المرادى فان قلت ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل وانما هى من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منها انما هو عطف الفعل لان فاعل الفعل الثانى هو فاعل الفعل الاول صح أن يقال انها من عطف الفعل على الفعل انتهى لانه يقتضى انها فى الحقيقة من عطف الجملة على الجملة وهذا لا يظهر فيما اذا نصب الفعل أو جزم لان ذلك يقتضى انه من عطف المفردات واعلم انه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده فى مثل ويجعل ان الواقع جوابا جملة وان كان المجزوم محلا للفعل وحده كما دل كلام المغنى فى بحث الجمل التى لها محل حيث عد منها الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم يقترن بالفاء ومثلها بنحو ان تقم أقم وان قمت قمت واذا كان المعطوف يجعل وحده لظهور الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جوابا لانه مفرد و جملتها بتمامها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا

قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها و وقوعها بعد نفى أونهى وعدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة أو تلت واوا أو وقعت بعد اثبات أو أمر فهى حرف ابتداء للاستدراك (ولصرف الحكم) عن المتلو بان ينقل (الى ما بعدها) و يصير المتلو كانه مسكوت عنه (بل) واقعة (بعد ايجاب) أو أمر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فافادها نقل الحكم بالمجىء والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو وأفهم كلامه أن لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا على بل وان بل فى غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد كابه د الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ذلك * (تنبيه) يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحدا فى الزمان ولا يضر اختلافهما فى اللفظ

لعدم التبعية لانه يكفى فى كونها جوابا تبعية فعلها (قوله وعلى اسم يشبهه) نحو فالمغيرات صبحا فأثرن
ونحو وما يكفر بها الا الفاسقون أوكلما عاهدوا اقرأها ابن السماك بسكون الواو قال الزمخشرى على أن
الفاسقين بمعنى الذين فسقوا فكأنه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا ونقضوا عهد الله مرارا كثيرة وأما
وأقرضوا الله قرضا فليس أقرضوا معطوفا على مصدقين للفصل بالمعطوف الذى هو المصدقات بين الموصول
والصلة على هذا التقدير ولكنه معطوف على مجموع المصدقين والمصدقات كأنه قيل ان الذين تصدقوا
وأقرضوا على أن يكون الذين تصدقوا شاملا للمذكرين والمؤنثات أو اعتراض بين ان وخبرها أو
مستأنف (قوله وبالعكس) جعل منه ابن مالك فى شرح الكافية قوله تعالى يخرج الحى من الميت ومخرج
الميت من الحى وليس ما ذهب اليه بمتعين بل هو مرجوح قال الزمخشرى مخرج عطف على فالق ويخرج الحى
من الميت جملة مبينة لفالق الحب والنوى لان فلقهما من جنس اخراج الحى من الميت لان النامى كالحيوان
انتهى وعند هذا يترجح بل يتعين بمقتضى علم المعانى عطف مخرج على فالق الحب والنوى لا على يخرج
لعدم صلاحيته لتبيين فالق الحب والنوى بقى أنه على تقدير كون ومخرج عطفا على يخرج يكون من عطف
المفرد الذى هو الاسم على الجملة لان جملة يخرج خبر ثان لان الله ويحتاج لاعتذار المرادى السابق لكن كان
ينبغى أن ينص على ذلك وقد صرح فى الارتشاف بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله تعالى بياتا
أوهم قائلون وقال السيوطى فى الهمع تعطف المفرد على الجملة وبالعكس ومثل الاول فى شرحه بقوله تعالى
دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما قال فقاعدا عطف على لجنبه لانه حال انتهى وفيه نظر لا يخفى وعد فى المغنى من
الجمل التى لها محل الجملة التابعة لمفرد وقال انها ثلاثة أنواع أحدها المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه
ذاهب ان قدرت الواو عاطفة (قوله وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) ذكر فى المغنى ثلاثة أقوال
الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل قام زيد وعمرو أكرمته ان نصب عمرو
أرجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما والمنع مطلقا والثالث لابى على انه يجوز فى الواو
فقط قال وأضعف الثلاثة القول الثانى وقد لهج به الرازى فى تفسيره (قوله والعطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير فاصل ضعيف) كمررت برجل سواء والعدم أى مستو هو والعدم فان فصل جاز من غير ضعف
وأحسن الفصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم وأقله الفصل بلا بين العاطف
والمعطوف نحو ما أشركنا ولا آباؤنا خلافا لمكى حيث جعل الآية من العطف من غير فصل وكأنه يظن أنه
يشترط تقديم الفاصل على حرف العطف ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا
شرط كقام زيد وعمرو واياك والاسد وجمعناكم والاولين وانما اشترط فى العطف على المرفوع المتصل
الفاصل لانه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة
وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره بطول الكلام وبطوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر
القاضى امرأة والحافظ عورة العشيرة بالنصب ومنه يعلم ان الاصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل (قوله
كما قال ابن مالك وجماعة اختاره أبو حيان وقال ينبغى أن يقيد بان يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير
احترازا من الضمير المجرور بلولا فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر (قوله خلافا للجمهور) أى جمهور
البصريين واحتجوا بان ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف كالتنوين وبان حق المتعاطفين
أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف عليه وأجاب ابن مالك بان
شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه كالتنوين ولا يمنع منهما باجماع وان
الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل وأخيه وكل شاة وسخلتها بدرهم وأجاب ابنه عن الاول بان البدل فى نية
تكرار العامل فاتباعه الضمير المجرور فى الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل فى قوة المصرح معه بالعامل
وأجاب بعضهم بان البدل هو المبدل منه فى المعنى وكذا التوكيد الا التوكيد بالنفس والعين لما تقرر فيهما
فى بابه وفرق الحريرى بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بلا تكرير بانهما لما جاز

وعلى اسم يشبهه وبالعكس
وعطف الاسمية على
الفعلية وبالعكس
والعطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير
فاصل ضعيف ولا تجب
اعادة الخافض اذا أريد
العطف على الضمير المجرور
كما قاله ابن مالك وجماعة خلافا
للجمهور قال جدى رحمه
الله والشواهد لما قاله كثيرة
والاحتمالات لا تنفى الظهور
فلا يقدح اذ المسئلة ليست
قطعية فلينبغى المصير اليه
ورفض القياس اذ المبحث
لغوى (و) الخامس

عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما او كان مراده عطف المنصوب بعد فصله الجائز والجر ورلا يفصل

(البدل)

(قوله وهو تابع الخ) هذا معناه الاصطلاحي وأما في اللغة فمعناه العوض وفي التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها (قوله ومعطوف بلا) أي بعد الايجاب ولذا أعاد الباء في قوله وببل لئلا يتوهم رجوع قوله بعد نفي للا لكن اعادتها مع لكن تقتضي أن لكن يعطف بها بعد الاثبات ولا تعطف المفردات في الاثبات الا على قول الكوفيين والحاصل أن قوله مقصود يخرج المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي أما الأول فلان الحكم السابق منفي عن التابع وأما الآخران فلان الحكم السابق منفي والمقصود به انما هو الاول (قوله بقية أحرف العطف) ومنها المعطوف ببل بعد الايجاب (قوله ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل) اعلم أن هذه المسئلة مسئلة ذات خلاف وان أوهم كلامه الاتفاق عليها وخلاصة القول فيها أنه على نية تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين وحجتهم أن العرب قد تذكر العامل في بعض المواضع واختلف هؤلاء هل تصرح به العرب مطلقا أو بشرط كونه جارا على مذهبين أحدهما أنهم يصرحون به مطلقا ولكن ذلك كثير حين يكون جارا نحو قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون وقليل اذا كان غير جار وأمن الالباس نحو قوله ياقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا والثاني انه انما يذكر اذا كان جارا ونحو اتبعوا من لا يسألكم أجرا من باب التوكيد لا من باب البدل واذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح التوضيح في باب الاشتغال ان عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره ولهذا امتنع زيدا اضربت عمرا أخاه بالرفع والنصب وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد وما في قوله هنا لما مثل لبدل الظاهر من الضمير المفرد للاحاطة بقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا أولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذا أعيد اللام مع البدل لان كلامه أولا يقتضي انه لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو يخالف لكلامه ثانيا وقوله والا لم يكن من بدل المفرد لا يخلو عن نظر فقد صرحوا في التوكيد اللفظي بان نحو قت قت من توكيد الضمير فقط كما مر وكلامه ثانيا يقتضي انه يلفظ به بالفعل وهو الحق لكن تخصيصه بعامل الجر قول وتخصيص الجار باللام لم يذهب اليه أحد هذا وقال أيضا وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود اليه انتهى وفي المفصل قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تتميمين لما يتبعانه لا انهم يعنون اهدار الاول واطراحه فلا يمتنع ابدال غير المغضوب من المجرور في عليهم لوجود العائد حسنا وانما يلزم الخلو منه لو كان المبدل منه مهدرا بالكلية لكن خالف هذا في الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فقال يمتنع أن تكون ما موصولة بالفعل وأن اعبدوا الله بدلا من الهاء في به لانك لو أقمت أن اعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت الا ما أمرتني بان اعبدوا الله بقي الموصول بلا عائد عليه من صلته انتهى وقال في التسهيل والكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى انتهى وقال المصنف في الجامع بعد قوله وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فمن ثم كان هو المعتمد كهند حسنها فاتن ونحو

* كأنه * ما حاجبيه معين بسواد * مؤول انتهى وقال في التذكرة سلكت العرب في المبدل منه مسلكين أحدهما انه ليس في تقدير الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو

ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الأعضب

غدوها بدل اشتمال وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره * كأنه * ما حاجبيه معين بسواد * وتقول الذي مررت به أبي عبد الله ولو فرضت اطراح الاول لخلت الصلة من عائد وأما سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم

منها (البدل وهو تابع مقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (بلا واسطة) فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وببل بعد نفي وبلكن وبنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية أحرف العطف والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل

فى الغلط مررت برجل حمار لأنه لم يقصد بالخبر انتهى ومن خطه نقلت وفيه تصريح بأن ماعدا بدل الغلط ليس
فى تقدير الطرح وقوله ماحاجبيه الخ من أبيات الكتاب وصدره * وكأنه لهق السراة كأنه * يصف ثور
وحش أبيض السراة وهى أعلى الظهر أسفع ماحول عينيه وما فى قوله ماحاجبيه زائدة وقوله معين خبر عن
حاجبيه وهو بدل من الهاء المنصوبة فى كأنه وفى ذلك مراعاة المبدل منه والالقال معينان وأراد بنحو ماروعى
فيه ذلك كقوله ان السيوف الخ وتأويله أما فكأنه ماحاجبيه الخ فلأن ماهو مثنى فى البدن يجوز افراد خبره
وصفته على المعنى وتثنيته على اللفظ ومن الافراد قوله بها العينان تنهل * أولان معين مصدر كممزق فى قوله
تعالى ومزقناهم كل ممزق واذا أخبر بالمصدر كان موحدا وأما ان السيوف الخ فلأن نصب غدوها ورواحها
على الظرف كخفوق النجم وكأنه قال ان السيوف وقت غدوها ورواحها وهذا الذى مشى عليه فى الجامع
هو رأى ابن عصفور وادعى انه لم يجئ ماظاهره الاعتماد على المبدل منه الاهذان البيتان والحق ان
المسلكين فيما عدا بدل الغلط ومثال ماسلكت به مسلك الطرح قولهم ان زيدا عينه حسنة وان هندا جفنها
فاتر بنصب العين والجفن فانث الخبر فى الاول وذكر فى الثانى لان المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه فى
تقدير الطرح وبذلك يجمع بين كلامى الكشاف والوقوف عند أحدهما قصور كما وقع للسعد وأبى حيان
ففى المطول فى آخر بحث بيان المسند اليه لانسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه ألا ترى الى
ماذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من
شركاء ومعلوم انه لامعنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى وقال أبو حيان ما أجازه لايجوز وعلل ذلك بان شرط
البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولا للعامل فى المبدل منه على قول وذلك
لايصلح هنا اذلا يصح ان يحل الجن محل شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشاف فى هذه القاعدة
مضطرب لبنائه القول فى بعض المواضع على أحد المسلكين السابقين وفى بعض آخر على المسلك الثانى
هكذا ينبغى أن يحرر المقام (قوله وهو ستة أقسام) قال أبو حيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو
لقيته غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لايكون ظرفا ثانيا لان العامل لايعمل فى نوع من المعمولات الافى واحد
منه الاعلى طريق الاتساع ولا يكون غلطا لان الغلط لايكون فى كل اليوم بل فى بعضه وقال السيوطى قد
وجدت له شاهدا فى التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن (قوله وهو
ما كان مدلوله مدلول الاول) فيه نظر والظاهر وهو ما كان ماصدقه ماصدق الاول اذ المدلول مختلف الا أن
يقال أراد بالمدلول الماصدق قال الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع فى مسئلة حدوث الموضوعات اللغوية
واطلاق المدلول على الماصدق شائع والاصل اطلاقه على المفهوم وهو ماوضع له اللفظ انتهى ويوافق
الاصل ماقيل ان الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى اعتبارى باعتبار دلالة اللفظ على ماوضع له وفهمه منه
وعنايته أى قصده منه واعترض أيضا القول باتحاد الماصدق فى هذا البدل بمثل جاء زيد أخوك قال لانهما
ليسا متحدين فيما صدقا عليه اذ ليس لزيد ماصدق عليه وقال الاولى أن يقال ان بدل الكل من الكل ما اتحد
فيه البدل والمبدل منه فى الوجود فان زيدا وأخاك موجودان بوجود واحد انتهى وفيه نظر لان المراد من
الماصدق الذات ولا يختص بما يكون كليا ولاشك ان زيدا وأخاك يتحدان فى الذات الجامعة لهما ويؤيده
قولهم لابد فى المبتدا والخبر ان يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهوما وهو شامل لمثل زيد أخوك وقد عبر فى المطول
بالاتحاد فى الذات فقال فى تعريف بدل الكل من الكل وهو الذى تكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان
مفهوماهما متغايرين انتهى ثم قال ان بدل البعض هو الذى تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم
يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدلا للكل دون البعض لان
ماصدق عليه اثنين عين ماصدق عليه الهين انتهى وهو صريح فى أن الماصدق بمعنى الذات وبالجملة
المبدل منه والبدل فى هذا القسم كالمبتدا والخبر (قوله فيما لا يطلق عليه كل) وهو اسم الله
تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال بدل كل من كل

(وهو ستة أقسام) أحدها
(بدل كل) من كل وهو ما
كان مدلوله مدلول الاول
(نحو مفازا حدائق)
وجاءنى زيد أخوك وسماه
ابن مالك البدل المطابق
لوجوده فيما لا يطلق عليه
كل ولا يحتاج الى ضمير
يعود الى المبدل منه كالجملة
التى هى عين المبتدا
(و) ثانيها بدل (بعض)
من كل وهو ما كان
مدلوله بعض مدلول الاول
سواء كان ذلك البعض
نصفا أو أقل أم أكثر

اذ كل انما يقال فيما ينقسم و يتجزأ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله على الصحيح) ومذهب الكسائى وهشام انه لا يقع الا على مادون النصف ولهذا منعا أن يقال بعض الرجلين لك أى أحدهما قال المصنف فى الحواشى لما لم يقع البعض فى عرف الناس مطلقا الا على الاقل من النصف خصه الكسائى وهشام به ورد بقوله

داينت أروى والديون تقضى * فطلت بعضا وأدت بعضا

ووجدت انا ذلك فى التنزيل قال الله سبحانه أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض وعكس هذه المسئلة انه لما وقع سائر فى حديث وفارق سائرهن مطلقا على الباقى الا كثر قال بعض العلماء باختصاصه بذلك وهو مردود لانه من السؤر وهو البقية وفى الحديث واذا شربتم فاسئروا فلو تمسك بظاهر الاشتقاق وبهذا الحديث على عكس هذا المذهب لمشى فى الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا وقال الآخر

اذا احتملت رأسى وفى الرأس أكثرى * وغودر عند الملتقى ثم سائرى

واعلم انه اختلف فى موضع هل هو من بدل الكل أو البعض أو الاضراب أو ليس من باب البدل البتة وهو قوله عز وجل قم الليل الا قليلا نصفه فقال ابن خروف نصفه بدل من قليلا بدل كل من كل وكانه قيل قم الليل الا نصفه وذلك لانه سمى النصف قليلا والقليل مبهم فبينه بالنصف فضمير نصفه لليل قال المصنف لان بدل الكل لا يحتاج الى ضمير انتهى والضميران بعده للنصف واستدل بالآية على استثناء النصف قال ولو أعيد الضميران الآخران لليل لزم أن يقوم أكثر الليل ورد ابن عصفور عليه فقال ضمير نصفه للقليل وهو بدل بعض من كل وان كان القليل مبهما لان القليل قد تعين بالعادة أى قم ما يسمى فى العرف قليلا قال والاخفن قام نصف الليل لا يقال قام القليل ورد ابن الصائغ على ابن عصفور فقال ان أراد ان العادة عينت القليل مقدارا محدودا كالثلث فقط أو الربع فقط فباطل وان أراد ما يقع عليه القليل فلا وجه لبيانه بالنصف لانه لو قيل أكلت قليلا من الرغيف نصفه أى نصف القليل لم يكن له معنى لان ذلك النصف قليل أيضا قال بل النصف بدل من الليل بدل اضراب وابن خروف يجيزه وقال الابدى الواجب عندى لكون النصف لا يطلق عليه انه قليل أن يكون نصفه مفعولا بتقدير قم نصفه قال أبو حيان وفيه نظر لانه يكون أمر أولا بقيام الكثير ثم قيل قم النصف أو انقص منه أو زد عليه وذلك مخالف للامر الاول فيكون ناسخا له والناسخ لابد من تراخيه عن المنسوخ كما ثبت فى أصول الفقه واعرب السمين نصفه بدل بعض من الليل وبه قال الزجاج (قوله ولابد من اتصاله الخ) هذا ما ذهب اليه أكثر النحويين ومشى عليه المصنف فى المغنى والتوضيح وقال ابن مالك فى الكافية الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل انه لابد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالالف واللام لكن مثل لما يقوم مقامه ببدل الاشتمال وسيأتى فى كلام الشارح (قوله نحو ولله على الناس الخ) مر الكلام على هذه الآية فى باب اعمال المصدر فلا تغفل عنه (قوله فهو عام أريد به خاص) فهو لفظ مستعمل فى بعض مدلوله فعمومه ليس مرادا لا تناولا ولا حكما ولهذا كان مجازا بخلاف العام المخصوص فهو لفظ أريد به معناه مخرجا منه بعضه فعمومه مراد تناولا لا حكما ولهذا كان حقيقة وتحقيق ذلك يطلب من جمع الجوامع الاصولى وشروحه ولكون الاول مجازا احتاج الى قرينة ولهذا بينها ابن برهان بقوله لان الله الخ فتدبر (قوله لالزومهما للاضافة) اما لفظا أو نية ولهذا حكى سيبويه مررت بكل قائما فلولا أنه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل وفيه ان صاحب الحال قد يكون نكرة من غير مسوغ نحو عليه مائة بيضا وصلى وراءه رجال قياما (قوله وأجازه الاخفش والفارسى) حكى الاخفش مررت بهم كلا بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره (قوله أى تعلق بغير الكلية والجزئية) أى اما باشتمال الاول على الثانى نحو أعجبنى زيد علمه أو باشتمال الثانى على الاول نحو سلب زيد ثوبه أو باشتمال العامل على الثانى بمعنى تعلقه به وان تعلق فى اللفظ بغيره فما قاله أعم من الاقتصار فى بيان الاشتمال على بعض الاوجه المذكورة وخرج بقوله بغير الكلية بدل كل من كل وبقوله

والجزئية

على الصحيح ولابد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كأكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو مقدر (نحو) ولله على الناس حج البيت (من استطاع اليه سبيلا) أى منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن الدهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع ومنع ادخال أل على كل وبعض هو مذهب الجمهور لالزومهما الاضافة وهى لا تجامع أل كما مر وأجازه الاخفش والفارسى (و) ثالثها (بدل اشتمال) وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة أى تعلق بغير الكلية والجزئية وأمره فى الضمير كأمر بدل بعض من كل (نحو) يسئلونك عن الشهر الحرام (قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه

فيه ونحو قتل أصحاب الأخدود النار أى فيه أو الاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقديره حذفه ولهذا جعل نحو اعجبنى زيد أخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو أسرجت زيدا دابته لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل و بتقديره ورود مثله يحمل على الغلط أو نحوه (و) رابعها بدل (اضراب) وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما و يسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدو له (١٧٥) أن يخبر بآخر من غير ابطال للاول ونفاه بعضهم وادعى أن ما استدلوا به على ثبوته محمول على اضمار بل (و) خامسها بدل (غلط) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن ترو وفكر ونفاه بعضهم مطلقا وادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا (و) سادسها بدل (نسيان) وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده (نحو تصدقت بدرهم دينار) هذا يصلح مثالا الثلاثة الاخيرة اذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول فى حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله (بحسب قصد الاول والثانى) وأن يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط أى بدلا عن اللفظ الذى ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى قوله (أو الثانى وسبق اللسان) الى الاول وأن يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطا فى القصد الاول فيكون بدل نسيان أى بدل شئ ذكر نسيانا وهذا معنى قوله (أو الاول وتبين الخطا) فى قصده والاحسن أن يعطف التابع فى هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق (تتمة) اعلم أن البدل يوافق متبوعه فى واحد من أوجه الاعراب مطلقا وكذا فى واحد من التذكير والافراد وضربهما ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفصيل و يخالف فى التعريف والاظهار وضديهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن ان

والجزئية بدل بعض من كل واعلم ان الدمامينى بعد ان نقل الخلاف فى المشتمل فى بدل الاشتمال هل هو الاول أو الثانى أو العامل قال قال المصنف الاول هو الصحيح لان الثانى والثالث لا يطردان لان من بدل الاشتمال أعجبنى زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيدا ضجره وساءنى خالد فقره وعرجه والثانى فى هذه وامثالها غير مشتمل على الاول فلم يطرد كون الثانى مشتملا وأما عدم اطراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتمال يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال ثم قال فى آخر كلام عن الرضى بخلاف نحو ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضربت زيدا مفيد غير محتاج الى شئ آخر ولا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه و بنى الامير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد من المبدل معينا بل تبقى النفس متشوقة الى البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الاميران القاتل سيافه وكذا فى امثاله ولا يجوز مثل هذه الابدال أصلا انتهى و يرد عليه ان الاول لم يشتمل على الثانى فى سلب زيد ثوبه بل الثانى اشتمل على الاول لان الثوب اشتمل على لابسه الا أن يقال ان الاول اشتمل على الثانى بطريق التمليك وقوله أما عدم اطراد الثالث فظاهر لان الخ فيه نظر لما تقدم من أن معنى اشتماله عليه تعلقه به وان تعلق فى اللفظ بغيره (قوله ونحو قتل أصحاب الاخدود) ذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة الى أن النار بدل كل من كل عبر بالاخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم عفيف الازار وقال ابن هشام الاولى أن يكون على حذف مضاف أى اخدود النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب قاله المرادى (قوله ونفاه بعضهم مطلقا وادعى الخ) هو خطاب وادعى أبو محمد بن السيد انه وجده فى قول ذى الرمة

لمياء فى شفتيها حوة لعس * وفى اللثات وفى أنيابها شنب

قال فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بانه من باب التقديم والتاخير التقدير فى شفتيها حوة وفى اللثات لعس وفى انيابها شنب (قوله جوازه مطلقا) أى نثرا ونظما (قوله فى واحد من أوجه الاعراب مطلقا) أى سواء كان بدل كل من كل أم غيره (بان يكون أحدهما مصدرا) نحو مفازا حدائق وأعنابا قاله أبو حيان قال الدمامينى وفيه نظر لان المراد المطابقة فى المعنى والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة فلذلك أبدل الجمعان منه (قوله أو قصد به التفصيل) كقوله فى الحديث أذن لها بنفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف قال الدمامينى وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضا فان البدل ليس واحدا من شقى التفصيل وانما هو مجموعهما وهو مطابق ألا ترى ان قوله نفس فى الشتاء ليس على انفراده بدلا من نفسين وانما البدل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهما متطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك غير ان هنا بحثا وهو انه اذا كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل فى كل منهما مع انه بمفرده غير بدل وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض انتهى أقول قدم فى باب الخبر الجواب وحاصله ان المعمول فى الحقيقة مجموعهما لكنه من حيث هو معمول لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وظهوره فى أحدهما دون الآخر تحكم فظهر فى كل منهما دفعا للتحكم (قوله فتبدل المعرفة من مثلها) نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة من جر (قوله ومن النكرة) نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله (قوله والنكرة من مثلها) نحو مفازا حدائق وأعنابا (قوله ومن المعرفة) نحو لنسفعا بالناصية ناصية قال ابن

الحاجب ان قيل لم حسن الجمع بين الناصية وناصية قلت ذكرت الاولى للتنصيص على ناصية المذكور وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها (قوله اشترط أن يكون مع الثانية زيادة بيان) كقراءة يعقوب كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها قال أبو الفتح ابدل الثانية من الاولى لان فى الثانية ذكر سبب الجثو واقتضى كلامه انه لا يشترط فى ابدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا فى ابدال النكرة من المعرفة ذلك واتحاد اللفظ وهو كذلك خلافا للكوفيين ولمن تبعهم فى ابدال النكرة من المعرفة فى اشتراط وصفها كالبغداديين والزمخشرى والجرجانى قالوا لان البدل للايضاح والشئ لا يوضح بما هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة (قوله كما فى ابدال الفعل من مثله) أى فى أنه يشترط فيه أن يكون مع الثانى زيادة بيان وهذا القيد ذكره فى التسهيل فقال و يبدل فعل من فعل موافق فى المعنى مع زيادة بيان انتهى ولم يعتبره فى غيره ولا تعرض له أبو حيان فى الارتشاف بنفى ولا اثبات والحق عدم اعتباره وأما اعتبار الموافقة فى المعنى فاعتبره غيره كابن معطى فقال وابدلوا الفعل من الفعل اذا كان بمعناه قال ابن الخباز انما يكون ذلك اذا ترادف اللفظان كقولك من يأتنى يمش الى أكرمه لان يمشى فى معنى يأتينى فان قلت من يأتنى يضحك أكرمه رفعت يضحك وجعلته حالا لانه ليس فى معنى يأتى انتهى والظاهر ان ذلك مبنى على أن بدل الفعل من الفعل بدل كل فقط والحق كما قال الشاطبى مجئ الاقسام كلها فيه حتى البعض ولا ينافيه اشتراط الضمير فى بدل الاشتمال والبعض لظهور ان ذلك خاص بالاسماء لتعذر عود الضمير على الافعال كما سيأتى عن شرح التوضيح وادعاء السيوطى نفى الخلاف على عدمه وتعليله بقوله لان الفعل لا يتبعض فيه نظر لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم كذلك وان أراد معناه فهو متصور فى معنى الفعل أى الحدث بلا شبهة بقى ان المصنف قال فى حواشى الالفية ينبغى أن يشترط لابدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد فى الزمان فقط دون الاتحاد فى النوع حتى يجوز ان جئتنى تمش الى أكرمك ومما يدل على أن البدل فى نحو يلق أثاما يضاعف للفعل من الفعل لا الجملة من الجملة ظهور الجزم فى لفظه فاندفع قول الحفيد فى حواشى التوضيح انه من بدل الجملة من الجملة واعلم أن الاستاذ السيد الصفوى التزم انه لا يكون مضارع مرفوعا بتبعية على البدلية أو العطف أو غيرهما المضارع مرفوع لانه أجاب عما أورد على البيضاوى فى قوله ان يتزكى بدل من يؤتى فى قوله تعالى الذى يؤتى ماله يتزكى من أن البدل تابع والتابع كل ثان اعرب باعراب سابقه و يتزكى هنا ليس معربا باعراب يؤتى لان سبب الاعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو التجرد فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا بان المراد كل ثان اعرب باعراب سابقه ولم يكن معربا بمقتضى الاعراب غير التبعية انتهى ويمكن أن يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد وفيه نظر (قوله و يبدل الظاهر من مثله) كما تقدم فى الامثلة (قوله ومن المضمر) نحو

على حالة لو أن فى القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

فحاتم بالجر بدل من الهاء من جوده وهذا البيت دخله الخبن (قوله والمضمر من مثله) نحو رأيتك اياك وقال الكوفيون وابن مالك توكيد لا بدل قال ابن مالك لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل وأجاب الشاطبى بما نقله فى شرح التوضيح ولا يخلو عن نظر لمن تدبر وقال أبو حيان وقوم يبدل المضمر من مثله بدل كل كما تقدم بخلاف بدل بعض أو اشتمال فلا يجوز ثلث التفاحة أكلتها اياه وحسن الجارية أعجبنى هو وأجازه قوم قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الاول يمتنع لئلا تبقى بلا رابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثانى يجوز الا أنه يحتاج الى سماع انتهى وقوله لئلا تبقى بلا رابط فيه ما تعرفه عن قريب (قوله وكذا من الظاهر

اتحاد اللفظ فى ابدال النكرة من مثلها اشترط أن يكون مع الثانى زيادة بيان كما فى ابدال الفعل من مثله و يبدل الظاهر من مثله ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا من الظاهر

عنـدالجهورووافقهم فى شرح الشـذور لـكنه خالفهـم فى الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمـير حاضر بدل كل الا اذا أفاد الاحاطة وتبدل الجلة من مثلها ومن المفرد قال فى الجامع ويجوز قطع البدل

عنـدالجهور) نحو رأيت زيدا اياه (قوله لـكن خالفهـم فى الاوضح تبعا لابن مالك) قال فى الاوضح ولا يبـدل مضمر من ظاهر ونحو رأيت زيدا اياه من وضـع النحويين وليس بمسموع انتهـى ومقتضاه الاطلاق فى كل بدل وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قال ولا يبدل مضمر من مضمر لـكن فى جمع الجوامع وشرحه ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع لا نظما ولا نثرا ولو سمع لـكان توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب نحو رأيت زيدا اياه وفى جواز بدل البعض والاشتمـال خلف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسـن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف فى ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع انتهـى وفى شرح الالفيـة لابن الصائغ ومنعهـما أى بدل الضمير من مثله ومن ظاهر ابن عصفور فى البعض والاشتمـال لخلو الجلة عن رابط نحو ثلث التفاحة أكلتها اياه وثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبها اياه وحسن الجارية اعجب الجارية اياه قال ابن الصائغ ولك ان تمثـل بمستغن عن رابط نحو كسرت ثلث الخبزة فاكلتها اياه فاما ان لا يعلل المنع أو يعلل بعلة عامة وتعليله انما يأتى على ان البـدل على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذاهب فيـه ثلاثة فلو قيل بان عامله العامل فى المبدل أو غيره وقد ناب عامل المبتدا منابه حصل الربط على انه لو قيل بالاول أمكن أن يقال الربط حصل بان البعض والاشتمال داخـلان فى الاول على حذ يدنم الرجل (قوله بدل كل) الا اذا أفاد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فان لم تفدها نحو رأيتك زيدا امتنع خلافا للاخفش لانه انما يجيء للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه فى غاية الوضوح وأما قوله تعالى ليجمعنـكم الى يوم القيامة لا ريب فيـه الذين خسروا أنفسـهم فالذين خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب وخرج ببدل كل بدل البعض والاشتمال فيبدل من الظاهر من غير شرط نحو

* أوعدنى بالسجن والاداهم * رجلى * وقوله تعالى لقد كان لـكم فى رسول الله أسوة حسـنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر (قوله وتبدل الجلة من مثلها) أى بدل بعض من كل كقوله تعـالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين واشتمال كقوله * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * وغلط نحو قم أقعـد قال فى شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الافعال والجل لتعذر عود الضمير عليها وتقدم آخر عطف البيان ما فى جواز كون البدل جلة من الخلاف (قوله ومن المفرد) قيده فى شرح التوضيح ببدل كل من كل كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

وفى شرح الالفيـة للفارضى انه بدل اشتمال (تتمة) بقى ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال المفرد من الجلة وابدال الحرف من مثله اما الاول فقد رأيته فى كلام المصنف فى الحواشى قال وينبغى ان يجوز ابدال الاسم من الفـعل وبالعكس كما جاز العطف نحو زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق انتهـى وكون هذا من ابدال الفـعل لا الجلة يعلم مما مر فى العطف وأما الثانى فقال أبو حيان فى البحر أن قيما بدل من جلة لم يجعـل له عوجا لانها فى معنى المفرد أى جعله مستقيما قيما وأما الثالث فقـد قال الشهاب القاسمى انهم سكتوا عنه وأقول قد ذكره سيبويه وجعـل منه أيعـدكم أنـكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنـكم مخرجون فجعـل ان الثانية بدلا من الأولى لا توكيدا كما قال غـيره وقال فى كتابه فى القرآن فى انه من عمـل منكم سوأ الآية يشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة ما وان بعدها بدل من التى قبلها واختار الكسر وجعل الفاء جزاء (قوله قال فى الجامع ويجوز قطع البدل) أى سواء فصل به جمع نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة أو عدد نحو بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله الحديث أو لم يفصل به شئ نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والاخفش ومنه بشر من ذلـكم النار واقتصر فى التسهيل على القطع فى المفصـل فقال وما فصل به مذكور وكان وافيا ففيه البدل والقطع وان كان غـير واف تعين قطعه ان لم ينو محذوف انتهـى ومسئلة جواز قطع البدل عزيزة حتى ان بعضهم فى باب العلم أنكر انه يقطع وقال فى المعروف انما هو

قطع النعوت وتقدم ذلك فى بابه (قوله ويحسن مع الفصل) قضية كلام الارتشاف وستأتى عبارته ان هذا فى غير البدل الذى فصل به ماقبله أما هو فيحسن مطلقا وتبعه السيوطى فى جمع الجوامع فقال ويجوز القطع فيما فصل به جمع أو عدد وكذا غيره وقيل يقبح مالم يطل الكلام (قوله مع الفصل) أى بين البدل والمبدل كما فى المثال فانه فصل بينهما بقوله من ذلكم (قوله ويجب ان تتبع الخ) لم يذكر هذا السيوطى فى جمع الجوامع وهو عجيب فانه ملخص من التسهيل والارتشاف وقد أحطت بعبارة التسهيل وقال فى الارتشاف ويجوز فيما فصل به جمع أو عدد الاتباع والقطع ان توافيا بالمفصل وان لم يف بأن لا ينطبق عليه اسم المفصل قطعت فتقول مررت برجال زيد وعمرو وبثلاثة بكر وخالد أى منهم وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز فى مررت بزيد أخيك أن تقطع فتقول أخوك نص عليه سيبويه والاخفش وهو قبيح عند بعضهم الا ان طال نحو بشر من ذلكم النار فان جاء جمع وتبعه ماليس وافيا فيؤول الجمع على انه متجوز فيه وأتبع على الاثنين أو اعتقد محذوف يعنى به وبالمذكور الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله

توهمت آيات لها فعرفتها * لستة أعوام وذا العام سابع

رمادا ككحل العين لأ ابينه * ونؤيا كجذم الحوض أثلم خاشع

روى برفع رماد ونؤى على القطع من آيات أى منها رماد ونؤى وبنصبهما على تأويل آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق أو على اقرار آيات على الجمعية وتقدير محذوف يصح به الاتباع أى رمادا ونؤيا وأثفية انتهى تلخيص بشير فى أوله بحذف الامثلة وفيه شرح لكلام التسهيل فى مسئلة وجوب القطع واذا علمت ذلك علمت أن وجوب القطع فى اتقوا الموبقات ونحوه انما هو حيث لم ينو معطوف يحصل بانضمامه للمذكور الوفاء بمطابقة المبدل منه وان نوى جاز البدل كانه قيل وأخواتهما لان الموبقات سبع كما جاء فى حديث آخر واقتصر على هاتين تنبيها على أنهما أحق بالاجتناب وجاء فى حديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر وروى بالرفع على القطع وبالنصب على البدل ونية معطوف محذوف ((تنبيهان)) الاول الاحسن أن لا يفصل بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو أكلت الرغيف فى اليوم ثلثه وقام زيد الظريف أخوك وقال تعالى قم الليل الا قليلا نصفه * الثانى يجوز البدل من البدل قال شيخنا العلامة الغنيمى واستشكله شيخنا العلامة محمد النحريرى بان مقتضى كونه بدلا أن يكون هو المقصود بالحكم ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود مما لا يصح وأجاب عن ذلك بعض طلبته ارتجالا بانه لا مانع من كون الشئ الواحد مقصودا غير مقصود باعتبارين فباعتبار كونه بدلا مقصود وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز تعدد الابدال على ما قاله الزمخشرى فى تفسير سورة غافر فى الكلام على قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الآية واعترضه أبو حيان فقال وقوله انها كلها ابدال فيه تكرار الابدال أما بدل البداء فقد تكررت فيه الابدال وأما غيره فلا نص عن أحد من النحويين اعرفه فى جواز التكرار فيها ومنعه وفى المغنى فى بحث اذ ولا نعرف ان البدل يتكرر الا فى بدل الاضراب وناقش أبا حيان الدمامينى فى شرح الخزرجية بما من جملته ان ابن الحاجب قال فى الامالى والاحسن فى ذى الطول انه بدل ثان من البدل انتهى وفيه ان هذا انما يدل على جواز البدل من البدل لا على تكرر البدل لانه لم يقل بدل ثان من المبدل منه فتأمل

((باب العدد))

(قوله فالواحد عنده عدد) أى بخلاف من قال كالحساب الواحد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين فان الواحد عندهم ليس بعدد بل مبدأ للعدد اذ ليس له حاشية سفلى (قوله لانه يؤنث مع المذكر الخ) قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم لان الثلاثة وأخواتها اسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع

ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تتبع متعددا ولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك

(باب) فى ذكر حكم ألفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا وهو ما وضع لكمية آحاد الاشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجرين على القياس (العدد من ثلاثة الى تسعة) جار على خلاف القياس لانه (يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث)

ولومجازيا مفردا كان العدد (نحو) ثلاثة رجال وتسع نسوة و(سبع ليال وثمانية أيام) أومركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة (وكذا العشرة) تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (ان لم يركب) بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس وأما نحو من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده فى التذكير والتأنيث كما فى الالفية والتسهيل ومحل ماذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو أربعة أشهر وعشرا وفى الحديث وأتبعه بست من شوال (ومادون الثلاثة) من واحد واثنين (و) ماوازنة (فاعل) من ألفاظ العدد (كثالث ورابع الى عاشر يجريان (على القياس) فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث (دائما) مفردا كان العدد أومركبا تقول فى المذكر واحد واثنان والجزء الثالث أو الخامس عشر أو السادس والعشرون وفى المؤنث واحدة واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة أو الخامسة عشر أو السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة أربعة أحوال (فيفرد فاعل) عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة

المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته (قوله ولومجازيا) كليال وأيام (قوله ولولاذلك لقيل عشرة) كذا فى التوضيح وفى الملازمة نظر لان بعضهم أجاب عن تذكير عشر بان الامثال حسنات و بعضهم بأن المضاف اكتسب من المضاف اليه التأنيث (قوله حال مفرده) فان كان مفرده مذكرا أنث عدده وان كان مؤنثا ذكر فتقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولاتقل ثلاث اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لاحال لفظه ولاحال معناه وبسط ذلك فى التوضيح (قوله ومحل ماذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء) ظاهره أن اثباتها هو الارجح وبه صرح فى شرح التوضيح وفيه ما تعرفه قريبا وانه لافرق بين أن يكون المعدود الايام أو غيرها وكذا أطلق غير واحد منهم المصنف فى الجامع وجعلوا من ذلك بنى الاسلام على خمس أى أصول أو أركان وقيد الشيخ الامام تقى الدين السبكى رحمه الله فى كتابه المسمى ابراز الحكم من حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعدود الايام خاصة دون ماسواها من المذكر وبنى على ذلك ان ماجاء فى بعض كتب الفقهاء من لفظ رفع القلم عن ثلاث بغير هاء لاأصل له وأنه يلزم من ظن تخرجه على حذف المعدود أن يكون حذف الهاء هو الافصح مع أن الذى ثبت فى جميع طرقه ثلاثة بالهاء وأطال فى تقرير ذلك والحاصل أنه اذا كان المعدود من الليالى والايام وحذف نحو سرت خمسا وأنت تريدهما أو من الايام فقط نحو صمت خمسا لان الصوم لايكون الافى الايام حذفت التاء فى العدد أما فى الاول فلتغليب الليالى على الايام على عكس قاعدة التغليب من تغليب المذكر على المؤنث اذا عبر عنهما بلفظ واحد ومراعاة السابق منهما اذا كان فى شئ يتعلق بهما كفعل يسند اليهما وعدد يميز بهما نحو عندى ست بين جوار وعبيد وستة بين عبيد وجوار وتفصيل المقام يطلب من التسهيل وشروحه وفى المغنى ان المؤنث غلب على المذكر فى هذه المسئلة وفى قولهم ضبعان فى تثنية ضبع وضبعان للمذكر اذلم يقولوا ضبعانان فلما غلبت الليالى على الايام وجعلت الايام تابعة لها أجرى على الايام حكم الليالى وأما فى الثانى فلانه صار اليوم كانه مندرج تحت الليلة وجزء منها فيدل عليه باسمها واذا كان الحكم لليالى فحذف التاء هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عنه ولذا قال سيبويه ان اثباتها قد يجوز فى القياس ولم نجده فى كلام العرب وكلام الزمخشرى موافق له وماذكره النووى من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف واذا كان المعدود من غيرهما وجب مطابقة القاعدة من التذكير مع المعدود المؤنث والتأنيث مع المذكر ولاوجه لمخالفة ذلك لان وجه المخالفة مع الليالى والايام تغليب الليالى ومع الايام الاندراج الحكمى كما عرفت وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولايتصور الاندراج فى غير الايام فتدبر هذا ونقل الاستاذ الصفوى فى شرح كافية ابن الحاجب عن النووى انه نقل عن العلماء ان محل ذلك أيضا اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا قدم فيجوز حينئذ فى اسم العدد الحاق التاء وحذفها مع كل من المذكر والمؤنث وقال الصفوى فاحفظها فانها عزيزة وخرج عليه المحشى فى حواشى شرح الآجرومية قولها والمضارع ما كان فى أوله احدى الزوائد الاربع والزوائد جمع زائدة فكان القياس أحد الزوائد وشيخنا العلامة الغنيمى قول الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال فلامحل لقول الاكمل القياس أن يقول ست لان الفرائض جمع فريضة لكن قاله على تأويله بالفروض الذى هو جمع فرض ولالقول ابن الهمام هذا التأويل انما يكون حيث ورد عن العرب مايخالف القياس فى باب العدد وليس لنا ارتكابه فى عبارة المصنفين التى لم ترد عن العرب وأقول يكفى فى منازعة الصفوى فى هذا القيد الذى لم يذكره ابن مالك فى التسهيل ولاأبوحيان فى الارتشاف ولاالمصنف فى شئ من كتبه انى راجعت شرحه على مسلم فلم أرفيه غير القيد الذى ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع المذكر محله اذا ذكر المعدود وقال قد بسطت المسئلة فى تهذيب الاسماء واللغات وشرح المهذب فراجعتهما فلم أرفيهما زيادة على مافى شرح مسلم الا عز والتقييد المذكور فى الشرح لطائفة من الائمة (قوله بمعناه مجردا) أى عن الاتصال بالعشرة (قوله

* توهمت آيات لها فعرفتها * لستة أعوام وذا العام سابع (أو يضاف لما اشتق منه) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض ثلاث العدة المعينة لا غير كرابع أربعة أى بعض جماعة منحصرة فى أربعة وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كله (أو) يضاف (ما دونه) أى تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة أى جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى الماضى والا جاز تنوينه والنصب به كما قال (أو ينصب ما دونه) لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر فى اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من طلاقة ثان فلا تجوز اضافته لما دونه (١٨٠) ولا اعماله نص عليه سيبويه وأجازه الكسائى وحكاه عن العرب * (باب) * فى ذكر موانع الصرف اعلم ان الاسم ان أشبه الحرف بنى وسمى غير متمكن والا أعرب وسمى متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمى أمكن والا منع الصرف وسمى غير منصرف وغير أمكن والمعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف كون الاسم فيه فرعيتان احداهما لفظية والاخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامهما لان فى الفعل فرعيتين عن الاسم احداهما لفظية وهى اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهى افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان أو ما قام مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين (موانع صرف الاسم) وتسمى عللا (تسعة) عند الجمهور وهى وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد فى الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهى فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم ومساجد بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون وهى فرع المزيد عليه والتأنيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحد منها مانعا وعلة مجازا اذ كل منهما جزء مانع وجزء علة والمانع التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين منها أو واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها * جمع ووزن وعدل وصف معرفة * تركيب عجمة تانيث زيادتها وهو أحسن مما فى الشرح ومن قوله * (وزن المركب عجمة تعريفها * عدل ووصف الجمع زد تأنيثا) لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق واشار الى أمثلتها على الترتيب (كاحمد) فيه الوزن والعلمية (وأحمر) فيه الوزن

توهمت آيات الخ) معناه وقع فى وهمى أى ذهنى علامات الدار فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه سابع (قوله وهذه الاضافة) أى اضافته لاصله ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ومن هنا غلط الصفدى أبا تمام فى قوله

ولقد شفيت النفس من برحائها * أن صار بابك جار مازيار
ثانيه فى كبد السماء ولم يكن * كاثنين ثان اذ هما فى الغار

وأجاب الجلال البلقينى بان فى الكلام تقديما وتأخيرا وتغليبا للتركيب وتغييرا والتقدير ولم يكن كاثنين اذ هما فى الغار ثان والمراد أنه لم يكن لهذه القضية قضية أخرى وأجاب بعضهم بقوله أما الصفدى المغلط فغالط فى واضح واعتراضه لنفسه فاضح وقد صفد ناقص ذهنه عن الكلام فى حل تركيب استاذ الادباء أبى تمام حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كثانى اثنين والفرق ظاهر عند سمع عار عن الآفة اذ الاول تركيب جملة والثانى تركيب اضافة وظهور النون جعلهما كالضب والنون * (باب موانع الصرف) * (قوله وسمى أمكن) اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية فى التمكن لا من تمكن خلافا لابى حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (قوله كون الاسم فيه علتان الخ) أى من العلل التسع الآتية وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان الى اللفظ كاذربيجان فلا يمنع من الصرف وأما قول بعضهم انه احتراز عن أجمال اذ فيه التصغير وهو فرع التكبير والجمع وهو فرع الافراد وجهتهما اللفظ وعن حائض وطامث لان فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن الموصوف ففيه نظر لان التصغير ليس من العلل المعتبرة والتأنيث راجع مطلقا الى اللفظ وليس من العلل ما يرجع للمعنى الا العلمية والوصفية (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) هذا على قول البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وأما على قول الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل فالفرعية اللفظية التركيب لان الاسم كالفرد لبساطة مدلوله والفعل كالمركب لان مدلوله الحدث والزمان (قوله فلا يدخله جر ولا تنوين) هل عدم دخولهما بطريق الاصالة أو عدم دخول التنوين بطريق الاصالة وعدم دخول الجر بطريق التبع فيه خلاف والتحقيق الثانى كما مر صدر الكتاب (قوله عند الجمهور) وقيل عشرة والعاشر الالف الزائدة فى آخر العلم سواء كانت للالحاق كارطى أو التكثير كقبعثرى وقيل أحد عشر هذه العشرة والحادى عشر مراعاة الاصل نحو أجمر بعد التنكير وقيل العلل اثنان الحكاية والتركيب فالحكاية فى وزن مع الوصف كاحمر أو مع العلمية كيزيد لانه كما لم يدخلهما كسر وتنوين قبل نقلهما من الفعلية لم يدخلهما بعد النقل وأما التركيب ففى البواقى كتركيب التأنيث مع العلمية وهكذا (قوله مجازا) لان لكل واحد مدخلا فى العلية (قوله انما هو مجموع اثنين الخ) اذ بذلك يحصل الحكم وهو منع الصرف (قوله

والوصف (وتغلب) فيه التركيب والعلمية (وابراهيم) فيه العجمة والعلمية (وعمر) فيه العدل والعلمية (وأخر) بضم أوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف (ومساجد ودنانير) فيهما الجمع أى صيغة منتهى الجموع (وسلمان) فيه العلمية وزيادة الالف والنون (وسكران) فيه الوصف والزيادة (وفاطمة) فيه التأنيث بالتاء والعلمية (و) مثله (طلحة)

وفائدة ذكره التنبيه على ان مسمى التانيث تكون مذكرا ايضا (وزينب) فيه العلمية والتانيث المعنوى (وسلمى) فيه التانيث بالالف المقصورة (وصحراء) فيه التانيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر وما لا بد فيه من مجامعة مانع آخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والأخرى التركيب أو التانيث أو العجمة أو الزيادة أو وزن الفعل أو العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل أو معدولا أو في آخره ألف ونون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال (فألف التانيث) مطلقا كحبلى وأصدقاء (والجمع الذى لا نظير له في الآحاد) العربية أى لا مفرد على وزنه وهو ما أوله مفتوح وثالثه ألف غير عوض بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن وما يلى الالف مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب (كل) واحد (منهما) على انفراده (يستاثر) أى يستقل (بالمنع) من الصرف من غير مجامعة مانع آخر لقيامه مقام علتين أما الالف فلانها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه دالة على تانيثه بخلاف غيرها ففي المؤنث بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتى كأنها أصلية وفرعية معنوية وهي دلالته على التانيث وأما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع واذا سمي به كحضاجر منع الصرف نظرا الى أصله وكذا الوطر أى تنكيره بعد التسمية لذلك وأما منع سراويل فاما

ومساجد ودنانير) أشار الى انه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصابيح (قوله والتأنيث المعنوى) أى الذى ليس علامته لفظية اذ التأنيث راجع الى اللفظ مطلقا والأشكل على ما تقرر من ان ما فيه علتان لا بد أن تكون احداهما راجعة الى اللفظ والأخرى الى المعنى وان ما يرجع الى المعنى العلمية والوصفية فقط (قوله مطلقا) أى مقصورة كانت أو ممدودة (قوله وهو ما أوله مفتوح الخ) لان الجمع متى كان بهذه الصفة كان خارجا عن صيغ الآحاد العربية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد والالف عوضا عن احدى ياءى النسب تحقيقا كيمان وشآم واصلهما يمني وشامي أو تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكأنه نسب الى فعل كشام بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال ألقى عليه عبالته أى ثقله أو مفتوح كبرا كابفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك تداركا أو عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر كتوان وتدان أصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة وأعل اعلال قاض أو ثاني الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بالالف كظفاري وبارى نسبة الى ظفار وبار قبيلتين أو غير منفكين عن الالف كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى وكراسي فان الياء من فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياآن عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح (قوله وما يلي الالف مكسور الخ) أى لفظا كمساجد ومصابيح أو تقديرا كدواب ومدارى أصلهما دوابب ومدارى بالكسر فيهما وهذا حكمة تكرير الشارح المثال وقوله لا لعارض احتراز عن العارض وقد عرفت مثاله (قوله كل منهما يستاثر بالمنع) لهذا قالوا وهم من قال في حواء امتنع للتانيث والعلمية واستغرب قول أبي على في الايضاح حراء لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها) لان التاء ليست لازمة لما هي فيه بل مقدرة الانفصال غالبا فلا يراد أن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لم يوجد له نظير كهمزة لان همزة كحطمة ومنه ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة اذ ليس في كلامهم فعلى ولا فعلو ولان ذلك من غير الغالب (قوله ففي المؤنث بها الخ) كذا وقع في كلام غيره ولا يخفى ما فيه أما أولا فلانه لا يناسب ما تقرر أولا من أن هذه الالف قائمة مقام علتين وهذا التقرير يقتضي ان في المؤنث بها علتين لا واحدة تقوم مقامهما والمناسب له أن يقول ففي المؤنث بها فرعية ذات جهتين جهة راجعة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى وأما ثانيا فالمناسب أن تجعل الدلالة على التأنيث راجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لانه يشبه لزوم العلم لمدلوله لما عرفت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وان الراجع للمعنى العلمية والوصفية فتدبر ولا تدخل عنقك في ربقة التقليد فانه آفة الطالب وحرمان المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ما قبله والاظهر أن يقال فلان فيه فرعية لها جهتان جهة راجعة للفظ وهي الجمع وجهة راجعة للمعنى وهي عدم النظير لانه تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظير (قوله نظرا الى أصله) لانه منقول عن الجمع فانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وان كان في الحال ليس جمعا (قوله لذلك) أى نظرا الى أصله (قوله وأما منع سراويل) وهو اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه

لانی الحال ولانی الاصل (قوله حمل علی موازنه فی العربیة) لانه فی حکمهما من حیث الوزن فهو وان لم یکن
من قبیل الجمع حقیقة لکنه من قبیله حکما فالجمعیة علی هذا التقدیر أعم من أن تکون حقیقة أو حکما
فبناء هذا الجواب علی تعمیم الجمعیة لا علی زیادة سبب وهو الحمل علی الموازن (قوله جمع سروالة تقدیرا)
أی کانه سمی کل قطعة من السراویل سروالة ثم جمعت سروالة علی سراویل وقیل انه جمع سروالة تحقیقا
لقوله علیه من اللؤم سروالة ورد بأنه مصنوع قال العصام فی شرح الکافیة وقد سألنی الولد الاعز اسمعیل
فی صباه حین قرأ علی هذا الدرس فی بلد هراة بجمع الفضلاء الهداة انه لم یحمل علی موازنه علی تقدیر کونه
عربیا حتی احتیج الی تقدیر الجمعیة فاستحسنه کل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجبته بأن العجمی غریب فی
کلام العرب والغریب یتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر فانه اذا عرضه
حاله بسبب یخلو عنه لا یقبلها ویقول لیس معی موجب هذا العارض فاستحسن کما استحسن سؤاله (قوله
المناسب مانع) لقوله أولا کل منهما یستاثر بالمنع وقد یقال ان المصنف أشار الی ترادف العلة والمانع (قوله
ماوضع) أی اسم وضع أو الذی وضع فما نکرة موصوفة أو معرفة موصولة والجملة بعدها صفة أو صلة
(قوله باعتبار معنی معین) فیصح اطلاق ذلك الاسم علی کل من اتصف بذلك المعنی کأحمر یطلق علی کل
من له حمرة (قوله مقصودا بالوضع) فیه قصور لانه لا یشمل أربع فی نحو مررت بنسوة أربع فانه موضوع
لمرتبة معینة من مراتب العدد ولا وصفیة فیه بحسب الوضع وانما عرضت له فی الاستعمال فلا بد من زیادة
أو الاستعمال (قوله وهی المراد بالمعرفة) أی فی البیت الذی جمعت فیه العلل ولما قال ابن الحاجب المعرفة
شرطها أن تکون علمیة قال الجامی وانما جعلت مشروطة بالعلمیة لان تعریف المضمرات والمبهمات
لا یوجد الا فی المبنیات ومنع الصرف من احکام المعربات والتعریف باللام أو الاضافة یجعل غیر المنصرف
منصرفا کما سیجیء فلا یتصور کونه سببا لمنع الصرف فلم یبق الا التعریف العلمی وانما جعل المعرفة سببا
والعلمیة شرطها ولم یجعل العلمیة سببا کما جعل البعض لان فرعیة التعریف للتنکیر أظهر من فرعیة العلمیة
له (قوله لما مر من انه الخ) هذا لا یفید اعتبار خصوص هاتین العلتین المعنویتین فیما یرجع للمعنی
اذ العلل الراجعة للمعنی کثیرة والمفید لذلك الاستقراء کاعتبار خصوص الستة اللفظیة مع کثرة ما یرجع
للفظ (قوله وافهم کلامه ان الصفة والعلمیة لا یجتمعان) لان الظاهر ان أو فی قوله أو العلمیة منفصلة
حقیقیة (قوله وتتعین العلمیة مع الترکیب) الحاصل انها تتعین مع الترکیب والتأنیث والعجمة وانما
تعینت مع الترکیب لیامن من الزوال فیحصل له قوة فیؤثر بها فی منع الصرف ومع التأنیث لیصیر التانیث
لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامکان ولان العلمیة وضع ثان وکل حرف وضعت الکلمة
علیه لا ینفك عن الکلمة ومع العجمة لئلا یتصرف فیها مثل تصرفاتهم فی کلامهم فتضعف فیه العجمة فلا
تصلح سببا لمنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلمیة فی هذه الثلاثة لتکون لازمة ولا یتطرق لها التغییر
(قوله اذ هو المانع من الصرف) أی المزجی المختوم بغیر ویه (قوله بخلاف ما ختم بویه) کسیبویه
ونفطویه (قوله وما رکب من الاعداد) کاحد عشر (قوله والظروف) زمانیة نحو فلان یأتینا صباح
مساء أی کل صباح ومساء فحذف العاطف ورکب الظرفان قصدا للتخفیف ولو أضفت فقلت صباح مساء
لجاز أی صباحا مقترنا بمساء قاله المصنف فی شرح الشذور وظاهره ان العاطف الذی تضمنه الترکیب
الواو وفی الرضی انه الفاء حیث قال وانما لم یتعین بناء الجزأین فی هذه الظروف والاحوال کما تعین فی
خمسة عشر لظهور تضمن الحرف فی خمسة عشر دون هذه المرکبات اذ یحتمل أن یکون بتقدیر الحرف
وأن لا یکون فاذا قدرناها قلنا ان معنی لقیته یوم یوم وصباح مساء وحین حین أی یوما فیوما وصباحا فمساء
وحینا فحینا أی کل یوم وکل صباح ومساء وکل حین والفاء تؤدی هذا العموم کما فی قولك انتظرته ساعة
فساعة أی کل ساعة اذ فائدة الفاء التعقیب فیکون المعنی یوما فیوما عقبه بلا فصل الی ما لا یتناهی انتهى
ویعلم من قول المصنف أی صباحا مقترنا بمساء رد ما قاله الحریری فی درة الغواص من ان الخواص

لانه أعجمی حمل علی موازنه فی العربیة اعتدادا بشبه الجمع أو لانه عربی جمع سروالة تقدیرا (والبواقی) من الموانع (لا) یستاثر کل منهن بالمنع بل لا (بد) فی تحققه (من مجامعة کل علة) المناسب مانع (منهن) أحد أمرین اما (الصفة) وهی ماوضع لذات مبهمة باعتبار معنی معین مقصود بالوضع (أو العلمیة) وهی المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من أنه یعتبر فی المنع أن یکون احدی العلتین لفظیة والاخری معنویة والصفة والعلمیة معنویتان والست البواقی کلها لفظیة وأفهم کلامه أن الصفة والعلمیة لا یجتمعان وهو کذلك (وتتعین العلمیة مع الترکیب) أی المزجی المختوم بغیر ویه کمعدی کرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بویه وما رکب من الاعداد والظروف

يوهمون ولا يفرقون بين التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان المراد به مع الاضافة أنه يأتينا في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح مساء والمراد به عند التركيب انه يأتينا في الصباح والمساء لان الاصل صباحا ومساء ورده ابن برى وقال هذا الفرق لم يقله أحد وصرح السيرافى بخلافه وعلله بانك اذا لم تردان السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ومثال الظروف المركبة المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى و بين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان (قوله والاحوال) نحو هو جارى بيت بيت قال المصنف في شرح الشذور وأصله بيتا لبيت أى ملاصقا فحذف له الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فانه فى معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف (قوله فبنى) أما المختوم بويه فعلى الكسر أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ولا يجوز فيه عند سيبويه الا الكسر وزعم الجرمى انه يجوز أن يعرب اعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا وأما المركب من الاعداد وما بعدها فعلى الفتح لما مر أول الكتاب وسبق هنا اشارة اليه وليس البناء فيهن واجبا أما ما عدا العددى فلا نزاع فيه وأما العددى فر عن الرضى ما يقتضى وجوب بنائه وقول المصنف فى أول الكتاب فى لزوم الفتح يوهمه ومر الجواب عنه اذ هو اذا أضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك يجوز فيه اعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا واعراب الصدر مع جر العجز بالاضافة هذا وظاهر كلام الشارح ان المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجى وفى كلام بعضهم ما يوهمه وقد صرح جمع بانها من أقسامه ولذا أوردوه على قول ابن مالك * وما بمزج ركبا * ذا ان بغير ويه تم اعربا * وكلام المصنف فى الحواشى مصرح به كما يعلم مما مر أول الكتاب وتعريف المركب المزجى بانه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع ان الجزء الاول ملازم للفتح ان لم يكن ياء والثانى معربا باعتبار أكثر أنواعه بدليل ان المختوم بويه مزجى اتفاقا وهو مبنى فلا يلزم أن لا تكون المركبات المذكورة منه أو يقال يكفى فى كونها منه صدق تعريفه عليها باعتبار بعض أحوالها ومثل ذلك يقال فيما اذا أضيف أول جزأى المزجى الى ثانيهما أو بنيا على الفتح فان ذلك جائز فيه كما فى التوضيح وغيره أو يقال مرادهم ما يسمى مزجيا فى اشهر أحواله يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك فى كونه مزجيا لظهور أنه اذا أضيف أول جزأيه الى الثانى يكون من المركب الاضافى (قوله والاضافى فمصروف) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف أو الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ما يضاده (قوله فمحكى) لان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة لكن فيه انها مع الحكاية معربة تقديرا وذلك لا ينافى منع الصرف الاعلى قول ابن فلاح ان المقصور الذى فيه علتان كموسى تقدر فيه الكسرة جرا لان المانع منها فى غيره الثقل ولا ثقل مع التقدير وكون العلم الاسنادى محكيا هو ما صرح به صاحب اللباب والسيد فى حواشى المتوسط وذهب ابن الحاجب الى أنه مبنى وحينئذ نظر وجه ظاهر لان منع الصرف من أحكام المعربات (قوله والافصح فيه) أى فى المركب غير ما تقدم ومقابل الافصح ما أشرنا اليه آنفا من بناء الجزأين على الفتح واعراب الاول واضافته للثانى ثم ان كان فى الثانى ما يقتضى منع الصرف منع كرام هرمز واذا كان آخر الاول ياء قدرت الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبيها بالالف فلزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الافراد وقيل بفتح فى النصب ما لم يكن آخره ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدى كرب وقالى قلا وزاد بعضهم ما لم يكن نونا نحو باذنجانه فيسكن ايضا ويدل على تركيب باذنجانه قول بعض العرب فى تصغيرها تصغير ترخيم بذينجانه بفتح النون قبل الجيم ولكن القياس فى التصغير بويذنجانه (قوله لكن شرط تحتم التأنيث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية والا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم (قوله أو العجمة كبلخ) انما لم تعتبر العجمة مانعة والتأنيث شرط التحتم منعها مع سكون

والاحوال فبنى والاضافى فمصروف والاسنادى فمحكى والافصح فيه أن يعرب ثانى جزأيه اعراب مالا ينصرف ويبنى الاول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن (و) مع (التأنيث) أى بغير الالف لاستقلالها بالمنع كما مر سواء أكان علما لمؤنث أم لمذكر زائدا على ثلاثة أحرف أم لا محرك الوسط أم لا أعجميا أم لا منقولا من مذكر الى مؤنث أم لا لكن شرط تحتم التانيث المعنوى فى منع الصرف أحد أمور أربعة اما زيادة على ثلاثة أحرف كزينب لتنزيل الزائد منزلة التاء أو تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد أو العجمة كبلخ

الوسط لقوة التأنيث بظهور علامته المقدرة في بعض التصرفات (**قوله** لتنزيلها منزلة الحركة) لا يخفى ما في دعوى ذلك من الخفاء وعلل في التصريح بقوله لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتمه (**قوله** ولو تقديرا) قيده المرادي في شرح الالفية بقوله كاللفظ قال ابن هانئ يعني بقوله تقديرا كاللفظ ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحترز به عمن هو على غير قياس كايم في أيم من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به فان قيل لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التانيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرا فاحتاجوا الى تقويته معنى التأنيث باقوى الامور القائمة مقام التأنيث وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط بدليل انه يمنع من ردها في التصغير كما في عقيرب بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك كما في قديمة ولهذا لم يكتفوا بالعجمة (**قوله** أبا أو حيا) أي في أسماء القبائل فارادة الاب كمعد وتميم والحي كقريش وثقيف وقوله أو مكانا أي في اسماء الارضين وقوله أو لفظا أو حرفا أي في أسماء الكلم وقوله أو أما أو بقعة الخ على هذا الترتيب وكما كرر المعنى في الاول والاخير في ارادة معنى المذكر كررهما في ارادة معنى المؤنث وارادة الام في القبيلة كباهلة والقبيلة كيهود واعلم انه قال في التسهيل وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحي أو المكان قال الدماميني في شرحه قبل ذلك وهنا أمور ينبه عليها أحدها ان اطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك الثاني تجويز الامرين بحسب الاستعمالين انما هو موكول الى استعمال النافي الالفاظ نحو كتبت زيدا فاجدته وكتبت زينب فاجدتها وأما ما عدا ذلك فمنوط باستعمال العرب في ذلك الخاص فما اعتبروه فيه من صرف ومنع اعتبرناه وليس لنا أن نقترح ذلك من أنفسنا الثالث ان المصنف سوى بين الجميع في الذكر فيقتضي أن الحكم في الانواع كلها واحد ويقوي ارادته ذلك قوله باثر هذا الكلام وقد الخ انتهى ومثلوا لما يتعين فيه اعتبار القبيلة بيهود ومجوس والبقعة بدمشق والحي بكلاب والمكان ببدر (**قوله** بان تنقل الكلمة) هذا خلاف المشهور قال في الهمع وهل يشترط أن يكون علما في لسان العجم قولان المشهور لا وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان والثاني نعم وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه وينبني على ذلك صرف نحو قالون وبندار فينصرف على الثاني لانه لم يكن علما في لغة العجم دون الاول لانه لم يتمكن في لسان العرب قبل أن يسمى به انتهى وقوله ان ابن الحاجب على الثاني أي لقوله في الكافية ان شرط العجمة أن تكون علمية في العجمة لكن في الجامي ان معنى كون العلمية في العجمة أن تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم أو حكما بان تنقله العرب من لغة العجم الى العربية من غير أن تتصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في لغة العجم اسم جنس للجيد سمي به أحد رواة القراء لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فكانه كان علما في الاعجمية انتهى فقول الشارح بخلاف ما نقل من لسانهم الخ مبني على تفسيره المخالف للجمهور والبنادرة تجار يلزمون المعادل وفي بعض النسخ تاخير قوله بخلاف ما نقل الخ بعد قوله بخلاف الثلاثي الى قوله ونوح وحينئذ فيكون في كلام الشارح لف ونشر مشوش ويحتاج لزيادة واو قبل لفظة بخلاف الثانية اذ لا ارتباط لها بدون العاطف ومعه لا حاجة اليها (**قوله** كشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة فيه اشارة الى أن حركة الوسط لا أثر لها مع العجمة بخلافها مع التانيث وذلك لانها معه تقوم مقام علامته والعجمة لا علامة لها وبمجرد كون العجمي ثلاثيا يشابه كلام العرب لكن يبقى ان شترا اذا كان اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى تانيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتبار التانيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان (**قوله** نحو اسماعيل) فان مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الاسماء

في

اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة أو النقل من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجيء واذا سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة أحرف ولو تقديرا (فائدة) أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على المعنى الذي يقصده المتكلم فان أراد أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف ذلك أو أما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك (و) مع (العجمة) وهي كون الكلمة من أوضاع غير العرب (وشرط العجمة) في المنع (علميته في) اللغة (العجمية) بان تنقل الكلمة وهي علم في العجم الى لسان العرب بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في أول أحواله علما كبندار فيصرف أيضا لانتفاء علميته في لغة العجم (و زيادة على الثلاث) كابراهيم بخلاف الثلاثي فيصرف وان كان علما في العجمية كشتر وتعرف عجمة الاسم بامور منها خروجه عن أبنية العرب كاسماعيل ومنها نقل الائمة

فى اللسان العربى ومنها أن يكون فى أوله نون بعدها راء نحو نرجس أو آخره زاى قبلها دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون فى كلمة عربية وأبدلوا الزاى سينا فقالوا مهندس ومنها أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل قال صاحب العين لست واجدا فى كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك الا كلمة واحدة وهى عسجد لخفة السين وهشاشتها (قوله وهودا) فى الجامى وقيل هود كنوح يعنى عجمى صرف لكونه ثلاثيا وأيد بان العرب من ولد اسماعيل انتهى وفيه نظر قال ابن كثير الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل ويقال لهم العرب العاربة أى الخلص منهم من قبيل ليل أليل وظل ظليل فانهم اذا أرادوا المبالغة فى شئ يأخذون من لفظه صفة ويؤكدونه بها وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم ولد اسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم (قوله وألحق بها فى الصرف نوح الخ) أى مع كونها أعجمية لسكون وسطها ومنه يعلم ان ما شاع من أن أسماء الانبياء ممنوعة من الصرف الا ستة ولم يعدوا شيأ ليس بظاهر وبقى أيضا عزير قال البيضاوى فى تفسير سورة براءة تنوين عزير بناء على انه عربى منصرف وترك تنوينه بناء على انه أعجمى أو لغير ذلك انتهى قال الشهاب القاسمى فليتأمل فانه اذا ثبت كل منهما فى القرآن كما هو قضية القراءتين ما وجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على انه عربى والآخر على انه عجمى مع انه فى الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط وأيضا شرط العجمى زيادته على الثلاثة بغير ياء التصغير انتهى وقد يقال يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى كما لا يخفى وقد قرئ تترا بالتنوين على ان الالف للالحاق وتركه على انها للتأنيث ولا يمكن أن يكون فى الواقع بهما وليس المراد من كون الاسم أعجميا ان مدلوله أعجمى بل ان لفظه ليس من الاوزان العربية لان النحوى انما يبحث عن الالفاظ غاية الامر انه يلزم مع منعه الصرف أن يقول انه ليس من الاوزان العربية ومن صرفه أن يقول انه منها وذلك لا يقتضى كونه عربيا وعجميا بل ان فى وزنه خلافا كما لا يخفى ومثل ذلك كثير فتدبر واعلم انى رأيت بخط الامام تقى الدين السبكى رحمه الله ما نصه وقالت اليهود عزير ابن الله القراءة المشهورة بغير تنوين فقيل لانه لا ينصرف وقيل لان ابن صفة لا خبر وأورد أنه لو كان صفة لكان الخبر مقدرا تقديره معبودهم وحينئذ يكون المنكر ذلك لا وصفهم اياه بالبنوة وأقول بل المنكر وصفهم والتقدير فى كلامهم المحكى بعضه لا فى الحكاية لان المخبر اذا وصف المخبر عنه بصفة له وأراد السامع انكار ذلك من غير تعرض للحكم فطريقه انكار الوصف فقط فكذلك هنا كأنك قلت قالوا هذه اللفظة المنكرة ولم يتعرض لما قالوه خبرا عنها والله أعلم انتهى واعلم ان الايراد للشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز كما نقله الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب السبكى والعجب للسبكى كيف لم يستحضر ذلك وبنى الايراد على أن الانكار لكونه تكذيبا انما يتوجه للخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس بلازم وان كان أكثر كما ذكره ولده البهاء فى العروس والتاج فى جمع الجوامع فى بحث الاخبار من الكتاب الثانى وعبارته ومورد الصدق والكذب النسبة التى تضمنها ليس غير كقائم فى زيد بن عمرو قائم لا بنوة زيد ومن ثم قال مالك وبعض أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان بن فلان شهادة بالوكالة مطابقة وبالنسبة ضمنا والوكالة أصلا انتهى ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون فى غير الخبر وكون التقدير فى المحكى لا دخل له فى الجواب وانما هو لان المبتدأ لا بد له من خبر وكان الظاهر أن يقدر بلفظ التكلم فيقال معبودنا وأما على تقدير انه من الحكاية فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتدأ اسما ظاهرا وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى والده البهاء فى العروس واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الاضافية بما جاء فى البخارى مرفوعا يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال انما كانت صفة المسند فيه مقصودة بالحكم نحو الكريم ابن الكريم الحديث ينبغى عدم النزاع فى رجوع التصديق والتكذيب اليها وفى المطول قبيل الباب الاول ما فيه تحرير

ومنها أن يجتمع فيه ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمنجنيق أو والكاف كسكرجة وجميع أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية الا أربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا وألحق بها فى الصرف نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرفة ويجمعها

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شيء منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك فتصرف صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة و يصرف أذربيجان اذا نكر وان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك أيضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم بعدل ما جاء على فعل علما سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى فان فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة تحقيقا وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية أحمد ومع الصفة أحمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين أو كونه بالفعل أولى كاصبع وأحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف الا في وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية وأما حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط منعا أو من الحسن والشطن صرفا (و) شرط (الصفة) أي تأثيرها (التي على وزن (أفعل أو) على وزن (فعلان) أمران (أصالتها) بان تكون الكلمة في الأصل صفة (وعدم قبولها) (التاء) اما لانه لا مؤنث لها كاكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية أو لها مؤنث على فعلى بالضم كافضل أو فعلى بالفتح كسكران وغضبان وجميع أبنية فعلان مؤنثها على فعلى الا أربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف ويجمعها

أجز فعلا لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا * وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا * وأتبعهن نصرانا
وردفهن خمصانا * على لغة وأليانا

لئيم

وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة التاء لا أثر لها في المنع.

المقام وقيل ان التنوين حذف لا لالتقاء الساكنين لانه يحذف لذلك قليلا كما في المغني ومنه قراءة قل هو الله أحد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين أحد وسابق و بنصب النهار (قوله وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة الخ) الاولى أن يحمل الكلام على أنه أفهم انها لا تؤثر مع الوصفية لانه المقصود للمصنف من هذا الكلام وأما ما ذكره فانه وان أفهمه هذا الكلام لكنه ليس بمراد منه لانه علم مما مر من أن ما امتنع صرفه لعلتين لا بد أن تكون احداهما معنوية والاخرى لفظية وما ذكره انما اجتمع فيه علتان لفظيتان فتدبر (قوله وطريق العلم بعدل ما جاء الخ) قيل فيه دور ولا يخفى على من تأمل دفعه لان سماع عدم صرفه لا يتوقف على معرفة انه معدول لانه أمر محسوس و بعد ادراكه يبحث عن سببه (قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ) أي وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ولهذا قال في المغني في بحث أم ان المتنبي لحن في قوله

أحاد أم سداس في أحاد * لييلتنا المنوطة بالتناد

حيث استعمل أحاد وسداس بمعنى واحدة وست ونقل مثله في الباب السادس عن أبي طاهر حمزة بن الحسين الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب وأطال فيه فراجعه وبه تعرف سقوط السؤال المشهور ان الوصف في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف بأربع في قولك مررت بنسوة أربع فكيف أثر الوصف فيها ولم يؤثر في أربع وأجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو أربع فانه لم يوضع وصفا في الاصل وانما تحصل له الوصفية بطريق العروض لان ذلك مبني على أصل اثنين وثلاثة وهكذا (قوله وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر) على قوله يتخرج كلام المتنبي في البيت السابق ولا يكون قوله سداس لحنا فقول المغني انه لحن ثلاث لحنات ما تقدم وهذه وتصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لويلية بزيادة الياء على غير قياس تحامل (قوله اختصاصه بالفعل) المراد باختصاصه به أن لا يوجد في غيره الا في علم أو أعجمي أو نادر (قوله كشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس (قوله وضرب) أي على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير (قوله أو كونه أولى) اما لكونه غالبا فيه أو لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم ولا بد من كون الوزن لازما باقيا غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام في شروح الالفية (قوله الا في وزن فعلان) أي بفتح الفاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلمية) لانها تكون مع فعلان المفتوح الفاء وغيره نحو غطفان وعثمان وعمران (قوله منعا) لزيادة الالف والنون (قوله صرفا) لان النون حينئذ أصلية واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (قوله أجز فعلى الخ) هذه الابيات ما عدا الاخير لابن مالك والاخير للمرادي وتفسير هذه الالفاظ الحبلان الممتلئ غيظا و يوم دخنان فيه كدرة وسواد و يوم سخنان حار ورجل سيفان طويل ممشوق ضامر البطن و يوم صحيان لا غيم فيه و بعير صوجان ناشر الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان دقيق الساقين ورجل مصان

ولهذا قال (فعريان وأرمل وصفوان وأرنب) اذا كان صفوان (بمعنى قاس و) أرنب بمعنى (ذليل) أى ضعيف ا(منصرفة) لقبول الاولين التاء تقول عريانة وأرملة ولعروض وصفية الاخيرين اذ صفوان فى الاصل وضع اسما للحجر الاملس وأرنب وضع اسما للدابة معروفة فلا أثر لطرو الوصفية كما لا أثر لطرو الاسمية كابطح وأدهم وأرقم (ويجوز فى) نحو (هند) مما هو ساكن الوسط (وجهان) الصرف لانتفاء شرط وجوب تاثير التأنيث المعنوى وعدمه وهو أولى نظرا الى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه وأوجب السيرافى الصرف نظرا الى أن سكون الوسط قابل احدى العلتين فتساقطا فبقى بلا سبب وأجرى المبرد والجرمى الوجهين فى نحو زيد اسم امرأة (بخلاف زينب وسقر و بلخ) وزيد اسم امرأة فانها ممنوعة الصرف حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم (وكعمر) فى منع الصرف للعلمية والعدل (عند) جهور بنى (تميم باب حذام) وهو ما كان على (١٨٧) وزن فعال علما المؤنث وهو معدول عن فاعلة (ان لم يختم براء) فان ختم بها (كسفار) بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وأمس لمعين) بان يراد به اليوم الذى قبل يومك وهو معدول عما فيه أل وهو الامس (ان كان مرفوعا) نحو مضى أمس بالرفع من غير تنوين فان كان منصوبا أو مجرورا بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وبعضهم) أى تميم (لم يشترط) ما اشترطه الجهور منهم (فيهما) أى فى باب حذام وفى أمس بل ذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقدم الكلام عليهما فى صدر المقدمة (و) كعمر (سحر عند الجميع) من العرب (ان كان) ظرفا (معينا) بان يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول عما فيه أل وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر فان كان مبهما أى نكرة صرف نحو نجيناهم بسحر أو مستعملا غير ظرف وجب تعريفه بال أو بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بال أو مضافا صرف أيضا كجئتك يوم الجمعة السحر أو سحره *(باب)* فى ذكر صيغتى التعجب وما بنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بامر خفى سببه وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى أنه متعجب لانه لا يخفى عليه شئ وما ورد منه فى كلامه العزيز كقوله فما أصبرهم على النار مصروف الى المخاطب أى يجب أن يتعجب العباد منه وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون بالله وسبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال (التعجب له صيغتان) وضعا لانشائه أحدهما (ما أفعل زيدا) نحو ما أحسن زيدا (و) هذا اللفظ (اعرابه ما مبتدأ) لانها مجردة عن عامل لفظى للاسناد اليها وحكى عن الكسائى انها لا موضع لها من الاعراب وهى عند سيبويه نكرة تامة (بمعنى شئ) وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب (وأفعل فعل ماض) غير متصرف

لئيم وموتان الفؤاد أى غير حديده وندمان من المنادمة لا من الندم ونصران واحد النصارى لكن لم يستعمل الابناء النسب والاليان كبير الالية والخمصان الضامر البطن (قوله ولهذا قال فعريان الخ) أنت خبير بان الكلام فى صفة على وزن فعلان المفتوح الفاء لانها التى لها حالتان قبول التاء وعدمه وأما فعلان المضموم الفاء فمؤنثه بالتاء ليس غير وفعلان المكسور الفاء لم يسمع فى الصفات وحينئذ فكان المناسب للمصنف أن يأتى بدل عريان بلفظ من الاربعة عشر المتقدمة فى النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء وأما عريان فخارج عن الاعتبار من المقسم المشروط له قبول التاء وهو فعلان المفتوح الفاء لأنه المقصود فى قوله أو فعلان فاية أمل (قوله وقدم الكلام عليهما الخ) مر لنا هنالك ما يتعلق بذلك (قوله عند الجميع) أى من التميميين والحجازيين (قوله معدول عما فيه أل) لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه أن يذكر معرفا بال

(باب صيغتى التعجب واسم التفضيل)

(قوله انفعال يحدث فى النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثر الشئ عن غيره ما دام متأثرا كالمنقطع ما دام ينقطع والمتسخن ما دام يتسخن فهو هنا عبارة عن تأثر النفس عن الشعور بالامر المذكور ما دامت متأثرة (قوله وخرج عن نظائره) أو قات نظائره (قوله ولهذا) أى لكونه عند الشعور بامر خفى سببه (قوله منها ما هو بالقرينة) فتكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازا (قوله نحو كيف تكفرون بالله) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام واستعملت فى التعجب مجازا ولما قال فى التلخيص ان كلمات الاستفهام كثيرا ما تستعمل فى غيره قال السعد وتحقيق كيفية هذا المجاز و بيان انه من أى نوع من أنواعه مما لم يحم حوله أحد وقد بين ذلك السيد ونوقش فيه وتفصيل المقام يطلب من حواشى المطول وقد ذكرنا فى حاشية المختصر ما فيه لقطة العجلان (قوله وسبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله وسبحان علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوبا ثم استعمل فى التعجب وأصل ذلك بان يسبح الله تعالى عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه (قوله ولله دره فارسا) أصل هذا الاخبار بان اللبن الحدث عنه لله ثم استعمل فى التعجب كما مر فى التمييز (قوله اقتصر منها هنا على صيغتين) أما فى الجامع والشذور فذكر الثالثة وهى فعل نحو حسن وشرف وهى مذكورة فى باب نعم و بئس من التوضيح تبعا للالفية (قوله وضعا لانشائه) وأما نحو عجبت من زيد وتعجبت فللاخبار بالتعجب وضعا لا لانشائه (قوله تضمنها معنى التعجب) كما قالوا فى قوله

عجب لتلك قضية واقامتى * فيكم على تلك القضية أعجب

للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني الى عفو الله وأما قوله ياما أميلح غزلانا شدن لنا * فشاذ (وفاعله ضمير) مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على (ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) منصوب بافعل على انه (مفعول به) لتعدى أفعل بهمزة النقل (والجملة) الفعلية في محل (١٨٨) رفع (خبرها) وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذى والجملة صلة لها أو نكرة ناقصة بمعنى شئ والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا أى شئ عظيم وعند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير أى شئ أحسن زيدا أى جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لا أنها الآن بهذا المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل نعنى في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا (و) الثانية (أفعل به) كاحسن بزيد (وهو بمعنى ما أفعله) فمدلولهما من حيث التعجب واحد وأفعل فعل تعجب لازم لصيغة الامر وليس بامر حقيقة اذ لا معنى له (وأصله) عند سيبويه (أفعل) بصيغة الماضى وهمزته للصيرورة (أى صار ذا كذا كأغد البعير أى صار ذا غدة) وأبقلت الارض أى صارت ذات بقل وأثمرت الشجرة أى صارت ذات ثمرة (فغير اللفظ) من صيغة الماضى الى صيغة الامر (وزيدت الباء في الفاعل) قصدا (لاصلاحه) لأن أفعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ من الاستقباح (فمن ثم) أى من أ ل ذلك (لزمت) الباء هنا بانه فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل أن وصلتها (بخلافها في فاعل كفى) فيجوز تركها كقوله * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * وذهب جماعة الى أن المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا يكون أفعل أمرا حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر

عجب مبتدأ وسوغ الابتداء به دلالته على التعجب ولتلك خبره وقضية تمييز أو حال وقيل التقدير امرى عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هى قضية وزعم الاعلم ان عجب لتلك مرفوع على الاهمال كذا في الارتشاف في باب المفعول المطلق (قوله للزومه مع ياء المتكلم) كذا في التوضيح قال اللقانى قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفى في ما أحسنى أى بدون نون فبنى على ان أحسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول البناء لا اللزوم الذى هو الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية (قوله ياما أميلح الخ) صدر بيت للعرجى عجزه * من هؤليائكن الضال والسمر * مصغر أملح من ملح الشئ ملاحة وشدن بمعنى قوين يقال شدن الظبى اذا قوى وطلع قرناه وقوله من هؤليائكن متعلق بشدن وأشار الشارح الى سؤال وجوابه تقرير السؤال ان هذا البيت يدل على ان افعل اسم لا فعل لان الشاعر صغره وشرط المصغر أن يكون اسما وتقرير الجواب ان هذا التصغير شاذ فلا تثبت به الاسمية (قوله فالخبر محذوف أى شئ عظيم) ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثانى التزام حذف الخبر بدون شئ يسد مسده (قوله وعند بعضهم ما استفهامية) هو الفراء وابن درستويه ونقل هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء (قوله وليس بامر) أحسن من قول التوضيح لفظه الامر ومعناه الخبر لان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم عليه بانه خبر (قوله فغير اللفظ الخ) وعلى هذا فالظاهر انه مبنى على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر ونقل شيخنا الغنيمى عن مشايخه انه ينبغى أن يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتله نظرا لصورته الآن (قوله الا اذا كان الفاعل ان وصلتها) كقول الامام أبى الحسن على بن أبى طالب رضى الله عنه

وقال أمير المسلمين تقدموا * وأحبب الينا أن تكون المقدما

وفي شعر الشريف الرضى حذفها لكن الفاعل أن المشددة حيث قال

أهون على اذا امتلأت من الكرى * أنى أبيت بليلة الملسوع

وفي النهاية لا يجوز حذفها معهما واعلم أن ابن مالك قال في شرح التسهيل ولو اضطر شاعر الى حذف الباء المصاحبة غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب أى لان مذهبه ان فاعل أفعل ضمير المخاطب ولا حجة في قول الشاعر

لقد طرقت رحال القوم ليلى * فابعد دار مرتحل مزارا

لامكان جعل أبعد دعاء على معنى أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته كأنه يحرض نفسه على الاقامة في منزل طروق ليلى لانه صار بطروقها مزارا ولا حجة له في قول الآخر * وأجدر مثل ذلك أن يكونا * لاحتمال أن يكون أجدر فعل أمر عاريا من التعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا بان يكون أى حقيقا بالكون يقال جدر بكذا جدارة وأجدرته به أى جعلته جديرا به أى حقيقا ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب ثم حذفت الباء اضطرارا واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لكنه بنى لاضافته الى مبنى (قوله كقوله كفى الخ) عجز بيت لسحيم صدره * عميرة ودع ان تجهزت غاديا * عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو وهو الذهاب والشاهد في قوله كفى الشيب حيث ترك الباء في فاعل كفى (قوله فعلى هذا يكون أمرا حقيقة) رد

هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر وعند بعضهم كأنه قيل احسن أحسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب أمر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا أى بان يصفه بالحسن ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا هند ويا رجلان ويا رجال أحسن بزيد ولما شارك افعل التفضيل فعلى التعجب فيما يبنيان منه ضمه اليهما حفظا على الاختصار (١٨٩) فقال (وانما يبنى) قياسا (فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل) متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس (ثلاثى) مجرد فلا يبنى من رباعى مطلقا ولا من ثلاثى مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج (مثبت) فلا يبنى من منفى وان لم يكن ملازما للنفى نحو ما ضرب زيد وما عاج بالدواء أى ما انتفع به (متفاوت) فى المعنى أى قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفنى لان حقيقتهما لا تفاوت فيها (تام) فلا يبنى من ناقص ككان وكاد (مبنى للفاعل) فلا يبنى من مبنى للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان أمن اللبس بان كان ملازما للبناء للمفعول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بحاجتك من شغل وأعجب وعنى بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعل على) وزن (أفعل) ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون أو عيب فلا يبنى مما هو كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد فى أمور كثيرة قاله ابن مالك *(تنبيه)* اذا أردت التعجب أو التفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليه باشد أو أشدد أو شبههما واجعل مصدر العادم منصوبا بعد أشد ونحوه فيهما ومجرورا غالبا بعد أشدد ونحوه تقول زيد أشد بياضا وما أشد بياضه وأشدد ببياضه وما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب

بانه محتمل للصدق والكذب والظاهر ان هذا يرد على الاول لان المقصود بالصيغة انشاء التعجب وبانه لا يجاب بالفاء وبانه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك فى الامر لما فيه من اعمال فعل واحد فى ضميرى فاعل ومفعول لمسمى واحد وبانه لو كان الناطق به آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف حالفا (قوله أحسن بزيد) أى دم به (قوله ثم أجرى مجرى الامثال) جواب عما يقال اذا كان الضمير للمخاطب يلزم أن يطابقه تأنيثا وتثنية وجمعا والصيغة ملازمة للتذكير والافراد (قوله قياسا) احترز به عما ورد من بناء فعلى التعجب وأفعل التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط كقولهم ما أقمنه بكذا وما أجدره وهو أقمن به ونحو ذلك مما هو مبسوط فى التوضيح وغيره (قوله مطلقا) أى مجردا أو مزيدا لان البناء منه يفوت الدلالة على المعنى المقصود أما أصوله أربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء فى اخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثى مزيد) لما مر من أن حذف الزيادة يخل بالمقصود وفى أفعل خلاف فقيل يجوز البناء منه مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت همزته لغير النقل نحو ما أظلم الليل (قوله فلا يبنى من منفى) لئلا يلتبس المنفى بالمثبت لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فيها نفى وليست الصيغة صالحة للنفى (قوله وان لم يكن ملازما للنفى) أى سواء كان ملازما له أولا والمثال الاول لغير الملازم وهو ما بعد الغاية والثانى للملازم وهو ما قبلها ففى التمثيل لف ونشر مشوش وكون عاج بمعنى انتفع ملازم للنفى قاله ابن مالك فى شرح العمدة وعبارته عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا ونوزع فى اختصاص الاول بالنفى فانه ورد

ولم أر شيأ بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

(قوله لئلا يلتبس الخ) وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل فى عدم التعجب منها ورده ابن الحاجب بانه يقال ما أشد سواده وأكثر حمرته قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا القصد فى التعجب ليس الا السواد وتعليلات انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله فيتوصل اليه باشد أو أشدد الخ) المتبادر منه ان أشد وأشدد وشبههما أفعال يبنى منها ما ذكر وفيه نظر من وجهين الاول ان الكلام فيما يحصل بالبناء منه الخلاص من البناء من فاقد الشروط وأشد وما معه من جملة فاقد الشروط اذ ليس ثلاثيا الثانى ان ذلك يتوقف على ورود أشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم الا ما قال فى الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة والبناء من هذا فى نحو أشد استخراجا بعيد فليتدبر (قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ) أشار الى أن المصدر الواقع بعد أشد ونحوه اما صريح وذلك فيما عدا المنفى والمبنى للمفعول واما مؤول وذلك فيهما قال فى التوضيح وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الاول أى الذى يؤتى له بمصدر صريح والا فمن الثانى أى الذى يؤتى له بمصدر مؤول ووجه الاتيان بالمؤول فى النفى التمكن من أن يستعمل معه النفى ويعمل فيه الفعل الذى يتعجب بسببه كما فى التصريح وفيه بحث اذ استعمال النفى يتصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد هذا وكأن وجه التعبير مع النفى بأكثر دون أشد ان النفى لا تفاوت فيه بالشدة وفى المبنى للمفعول أن يبقى لفظ الفعل المبنى للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل قال البدر ابن مالك فلو أمن اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قال الشهاب القاسمى قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبنى للفاعل الا ان تصور هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقى ان بعضهم نقل البناء للفاعل فى نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس الا أن يوجه جواز التعجب بان مآل المبنى

واما الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه البتة قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم وقول علي رضي الله تعالى عنه جزى الله عني والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أي ما أعفها وما أكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان المجرور بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور متعلقين بالفعل *(باب)* في الوقف وبعض مسائل الخط (الوقف) قطع النطق عند اخراج آخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي أحد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تاء التأنيث الاسمية هاء (١٩٠) زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء أو حذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف (في الافصح) من اللغتين (على نحو رحمة) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان أصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه (بالهاء) أي بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس بالضمير المفعول فان كان ماقبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف في الافصح (على نحو مسلمات) مما هو جمع مؤنث سالم وان سمي به (بالتاء) من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث المحض وكمسلمات هيهات وأولات (وعلى) نحو (قاض) مما هو منقوص منون غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أي بحذف الياء لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه أنه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتي ومثله في الحذف عند سيبويه المنادي المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط التنوين وهو منتف في المنادى المقصود (وعلى) نحو (القاضي) مما هو منقوص مقرون بأل (فيهما) أي في الرفع والجر (بالاثبات) للياء اذ لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها وأما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة فكلامهم قد يشعر بان الحذف فيه أرجح من الاثبات (وقد يعكس) الامر (فيهن) فيوقف في غير الافصح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت

للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتأمل (قوله وأما الجامد الخ) لان الجامد لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر ليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما أشار اليه البدر ابن مالك (قوله متعلقين بالفعل) خص الكلام بذلك لانه محل الخلاف وصحح في التوضيح تبعا لابن مالك جواز الفصل حينئذ نحو ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب أما اذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقا كما في التسهيل نحو ما أحسن معتكفا في المسجد وأحسن بجالس عندك

*(باب الوقف)

(قوله وهو قطع الخ) المراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الاستثنائي كقولك أبون لمن قال جاء قوم ولا التذكيري كقولك قال زيد اذا قطعت لتتذكر المقول ولا الترنمي كقوله * أقلي اللوم عاذل والعتابن * (قوله الروم) هو اخفاء الصوت بالحركة (قوله الاشمام) وهو خاص بالمضموم وحقيقته الاشارة بالشفة الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت (قوله في الافصح) سيأتي مقابله (قوله لالتبس بالضمير المفعول) أي وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس (قوله كأخت وبنت) قضيته ان التاء فيهما للتأنيث وهو ما ذكره في الاوضح في هذا الباب لكنه في باب النسب سلم قول يونس ان التاء فيهما ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه وسيأتي في كلام الشارح في بحث الخط الجزم بان تاءهما للتأنيث (قوله وكمسلمات هيهات) في التوضيح ان هيهات مما سمي به من الجمع تقديرا فانها في التقدير جمع هيهية والاصل هيهيات حذفت اللام وهي الياء وحينئذ فقول الشارح فيما سبق وان سمي به أي بالجمع تحقيقا والا لم يحتج لما ذكره هنا من تشبيه هيهات بمسلمات أو يكون مشى على القول بان هيهات مفرد وأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لكن يرد على هذا القول ان الهاء الأخيرة كان ينبغي ان تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وأولات) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات كما تقدم صدر الكتاب (قوله غير محذوف العين) فان كان محذوف العين نحو مر اسم فاعل من أرى يرى أصله مرئي فأعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد حذف حركتها وجب اذا وقف عليه رد الياء لانها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد وذلك اجحاف بالكلمة قال المرادي فان قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضا قلت لا يمكن اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع ان في بقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة (قوله فكلامهم يشعر بان الحذف الخ) لانهم قالوا لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون ومعلوم أن الارجح في الوقف على المنون الحذف قال المرادي وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ما سقط نونه للاضافة اذا وقفت عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فاذا وقفت قلت قاضون لزوال سبب حذفها

قال الراجز الله أنجاك بكفى مسلمت * من بعدما وبعدما وبعدمت كادت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة ان تدعى أمت قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب فى المصحف ألفاظ بالتاء نحو ان شجرت الزقوم أهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناه من المكرماه وحكى عن طئ كيف البنون والبناه وكيف الاخوه والاخواه وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالياء نظرا الى زوال موجب حذفها فى الوقف وقد روى عن ابن كثير وورش فى أحرف من القرآن وعلى نحو القاضى فيهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق (وليس لك فى نصب) نحو (قاض) (١٩١) منونا (و) نحو (القاضى) غير منون (الا اثبات (الياء) لكن المنون يبدل تنوينه ألفا فيقال رأيت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضى وأما ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جوارى فكالمنصوب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات أجود (ويوقف على اذن) الجوابية بالالف أى بابدال نونها ألفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته لفظا (و) على (نحو لنسفعا) مما آخره نون توكيد خفيفة بالالف ايضا لذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية (و) على (نحو رأيت زيدا) مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء (بالالف) أى بابدال تنوينه ألفا لان التنوين حرف جئ به للدلالة على الامكنية وليس فى ابداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين فى الاول واوا ولا فى الثانى ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل حرف مد فى الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدى لانه يجرى مجرى حركة الاعراب لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف من غير ابدال فى الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الاعراب وكما فى غير المنون وقوله بالالف متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهن بالالف (كما يكتبن) بها اذ الاصل فى كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن بد منها وكتب أنا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمه بالهاء لان الوقف عليها كذلك ونحو أخت ومسلمات وقامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضى فيهما بالياء لان الوقف عليهما كذلك ومن النحاة من يكتب اذا بالنون لانها من نفس

فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلى الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفى هذا نظر انتهى بقى أن قضية عود التنوين اليه أنه فى النصب يبدل تنوينه ألفا قال الشهاب القاسمى والسابق الى الفهم أنه غير مراد فليحرر (قوله فى قول الراجز والله أنجاك الخ) هو أبو النجم والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل فى التقدير من الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافى أو أبدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ فى الحلقوم (قوله نظرا الى زوال موجب حذفها) وهو التنوين وأجيب بان ذلك عارض فلا يعتد به واختار بعضهم أن الوقف على نحو يفى بالياء أحسن لئلا تنقص عدته عن أقل الاصول وعلى نحو قاض بالوجهين من غير ترجيح وعلى نحو مستقص بالحذف على الاحسن لطوله (قوله فكالمنصوب المنون) أى فليس فيه الا اثبات الياء ونص أبو حيان كما قال الدمامينى فى شرح التسهيل على وجوب الوقف بالياء فيه وتعقب بذلك ما اقتضته عبارة التسهيل وسكت الشارح عما سقط تنوينه لمنع الصرف اذا لم يكن منصوبا لانه انما فرض الكلام فى المنصوب كما هو قضية تشبيهه بالمنصوب المنون ولما قال فى جمع الجوامع وان كان غير منون اثبات يائه أى الافصح اثبات يائه قال فى شرحه وتحت ذلك صورتان الى أن قال أو غير منصرف نحو هؤلاء جوارى انتهى وهو مصرح بجواز الاثبات والحذف فى نحو جوار رفعا وجرا قال الشهاب وانظر هل يحذف التنوين حينئذ ويوقف على الراء ساكنة اهو الظاهر نعم (قوله لان صورتها صورته لفظا) أى لان صورة اذن فى اللفظ صورة المنصوب المنون كما هو ظاهر قول الالفية وأشبهت اذن منونا نصب * لانها ثلاثية فتشبه الاسماء المنونة بخلاف لن اذ ليس فى الاسماء ثنائى وضعا منون وظاهر كلامه الآتى فى تعليل لنسفعا ان مراده لان صورة نون اذن صورة التنوين فى اللفظ ويرد عليه ان هذا مطرد فى لن ونحوها (قوله لذلك) أى لان صورة نون التوكيد الخفيفة فى اللفظ صورة التنوين (قوله والاصل فى كتابة كل كلمة) مدار الرسم على معرفة هذه القاعدة وما خرج عنها ومدار ما خرج منها على خمسة أشياء كما قال ابن الحاجب والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيما خولف بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل الاول المهموز وهو أول ووسط وآخر الاول يكتب الفا مطلقا والوسط اما ساكن فبحرف حركة ما قبله واما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته واما متحرك وقبله متحرك فيكتب على ما يسهل والطرف الذى لا يوقف عليه لاتصال غيره كالوسط وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية نحو انما الهكم الله وأينما تكن أكن وكلما أتيتنى أكرمك بخلاف ان ما عندى حسن وأين ما وعدتنى وكل ما عندى حسن وأما الزيادة فسيأتى مثالها فى كلام المصنف وأما النقص فحذف ألف ابن بشر وطه والف الجلالة فى بسم الله الرحمن الرحيم وأما البدل فسيأتى فى كلام المصنف وتفصيل المقام يطلب من الشافية وقد أفرد هذا الفن بالتصنيف (قوله ومن النحاة من يكتب اذن بالنون) قال أبو العباس محمد بن يزيد أشتهى ان أكوى من يكتب اذن بالالف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين فى

الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينهما وبين اذا التي هي ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة بالالف عند عدم اللبس أما ان حصل لبس
نحو لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس أمر الواحد أونهيه بأمر الاثنين أونهيهما في الخط (وتكتب ألف)
زائدة في الخط (بعد واو الجماعة) المتطرفة المتصلة بفعل ماض (كقالوا) أو امر كقولوا أو مضارع كلن يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف قال
الجاربردي فانه وان لم يحصل التباس في نحو كلوا واشربوا لان واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجيء عن الافعال مالا تتصل به
الواو صورة نحو جادوا وسادوا فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طرداله (دون) الواو (الاصلية) في أبنية الكلمة فلا يكتب بعدها
ألف (كزيد يدعو) ويغزو لعدم الالتباس وان قدر الانفصال لان المفرد ليس بدع ويغز ودون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوكم وضربوهم
لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة وان أعربتهم توكيدا لواو الجمع زدت ألفا لان الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس
كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل وأما الواو المتصلة بالاسم كضاربو زيد فمنهم من يكتب بعدها ألفا كما في الفعل والاكثر يحذفونها لقلة اتصال
واو الجمع للاسم فلم يبال فيه بالالتباس (١٦٢) ان وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم التباس لندوره وزواله بالقرائن

(وترسم الالف) المتطرفة في الخط (ياء) عند الجمهور (ان تجاوزت) الالف (الثلاثة) الاحرف بان كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء سواء أكانت زائدة لالحاق أم لتأنيث أم لغير ذلك وسواء كان ماهي فيه فعلا (كاستدعى) واستقصى أو اسما كالمستقصى (والمصطفى) فان كان قبلها ياء رسمت ألفا كدنيا ومحيا واحيا كراهة اجتماع ياءين في الخط الا يحيي وربي علمين فيرسمان ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة وكون الالف أخف من الياء (أو) لم تجاوز الثلاثة ولكن (كان أصلها الياء) بان كانت منقلبة عنها سواء أكان ذلك في فعل (كرمى)

وهذي أم اسم كالرحى (والفتى) فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار رسمها ألفا كرماه واستدعاه ومصطفاه (و) ترسم الالف اما
(ألفا) على حالها (في غيره) أي غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة عن واو وسواء اتصل بها ضمير متصل أم لا وسواء أكان ماهي فيه فعلا (كعفا)
ودعا أم اسما كالقفا (والعصا) ثم أشار الى ما يتعرف به الواوي من اليائي بقوله (وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء) أي باتصال تاء الفاعل
به فمهما ظهر فهو أصله (كرميت وعفوت) فعلم بالاول ان ألف رمى منقلبة عن ياء وبالثاني ان ألف عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع
المتحرك لكان أعم لشموله نحو رمين وعفون وينكشف أيضا بالمضارع كيرمي ويعفو لان الناقص اليائي مكسور العين والواوي مضمومها
وبكون الفاء واوا كالوعى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو وبكون العين واوا كسوى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ
ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو (و) أمر ألف (الاسم بالتثنية) فمهما ظهر فيها فهو أصله (كعصوين وفتيين) فعلم أن ألف عصا عن واو
وألف فتى عن ياء وينكشف أيضا بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والقنوات وبكون الفاء أو العين واوا كما مر وشذ نحو القوى والصوى فان
جهل حال الالف أمنقلبة عن واو أو ياء بان لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة فان أميلت كتبت بالياء كمتى والا بالالف وانما كتبوا لدى

الحرف (قوله أو مضارع) على ما اختاره الكسائي من أن الالف تكتب بعد الواو المتصلة به رفعا نحو يغزو ويدعو ونصبا نحو لن يغزو ووافقه الفراء في حالة الرفع والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في سبب زيادتها والعلة التي ذكرها الشارح نسبها في الهمع للاخفش وابن دقيق العيد ونقل عن الخليل أنه علل ذلك بانه لما كان وضع الواو على المد وعلى أن لا تحرك أصلا زادوا بعدها الالف لان صوت المد ينتهي الى مخرج الالف وأنه على مذهب الكسائي بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل والفراء بانها زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك يعرف ما في كلام الشارح (قوله عند الجمهور) مقابله ما حكاه ابن عصفور عن الفارسي أنه زعم أن جميع ما يأتي يكتب بالالف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء تكتب على صورتها لا على أصلها ورده بان الالف المنقلبة ترجع الى أصلها في بعض الاحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود الى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي وانما مراده أنه القياس وله أن يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء فلتكتب المنقلبة عن الواو واوا وان كانت العلة التفرقة لزم الاعتراض بالهمزة بل الاولى أن يقال الفارسي فرقت العرب بين هذين الالفين بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله الا يحيي وربي) الحق المبرد بيحيي كل علم منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروابي علما فيكتبه بالياء فرقا بينه وبين روابي الجمع (قوله وكون الالف أخف من الياء) قد يقال الخفة أمر يرجع للفظ لا للرسم (قوله وبكون الفاء واوا) وبكون الفاء ياء لان اللام حينئذ واو لا ياء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه ياء الا يديت بمعنى انعمت يقال يديت بيدي (قوله اذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو) قال السعد الا لفظ واو ولا حاجة اذ ذلك لان النفي بالنسبة للافعال وكأنه قصد بيان ان الحكم عام لم يستثن منه الا هذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الافعال (قوله وبكون العين واوا) الظاهر أن يقول وبكون العين ياء لان اللام حينئذ واو لا ياء اذ ليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو قال السعد عند قول الفراء الرابع المعتل العين واللام ويقال له اللفيف المقرون ما نصه والقسمة تقضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يجئ ما عينه ياء ولامه واو انتهى

بالياء لانقلاب ألفه ياء مع الضمير في لديك وكلا يكتب بالألف اذا لم يضف الى مضمر لان ألفه منقلبة عن واو عند البصريين وأما الحروف فلم تكتب منها بالياء غير بلى لامالة ألفه والى وعلى لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير في اليك وعليك وحتى حملا على الى لانها بمعناها

(فصل) في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج سميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن (١٩٣) ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور أنها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل لانا نحتاج الى تحريك السكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني وقد تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيجيء بل تكون في مواضع أشار اليها والى بيان حركة الهمزة بقوله (همزة اسم) مبتدأ خبره سيأتي وأصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره على اسماء وتصغيره على سمي حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتي بالهمزة في أوله (بكسر) لها (وضم) وهو قليل والمجرور في محل نصب على الحال (و) همزة (٢٥ - يس - ثاني) (است) وهو الذي أصله ستة بفتح أوله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على ستيه (وابن) أصله بنو بفتح أوله وثانيه أيضا لتكسيره على ابناء بوزن أفعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم أتي بها للتوصل الى النطق بالساكن (وابنم) هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة سمع خففا ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه في الاعراب كما في امرئ وليست الميم بدلا من اللام كما هي بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لانها عوض (وابنة) أصله بنوة كشجرة لانها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيث

اما عينه ولامه واو فوجود في كلامهم نحو قوي فان أصله قوو بقوة فأعل اعلال رضي يرضى ولولا قول الشارح فيما سيأتي في الاسم وتكون الفاء والعين واوا المامر وشذ نحو القوي والصوي لجزمت بان في عبارة الشارح تحريفا فلعل مراده انه ليس في كلامهم ما ذكر على سبيل القياس ولا نقض بما خرج عنه والمراد القياس الاستعمالي ولا شك في ان اجتماع واوين مستثقل وكأنه لم يقل هنا قياسا على ما يأتي وشذ نحو قوي وصوي لانه غير محتاج اليه لانكشاف أمره لانه ياء في اللفظ فليتأمل (قوله وكلا يكتب بالالف) وكذا كلتا حملا عليها وكان القياس أن تكتب بالياء لان ألفها رابعة (قوله لان ألفه منقلبة عن واو عند البصريين) اما من زعم أن ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدي فانه يكتبها بالياء (قوله وحتى حملا على الى) قال ابن الانباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزمت الالف مع المضمر حين قالوا حتاي وحتاك وحتاه وانصرفت الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد ومحل كتابة الى وعلى وحتى بالياء ما لم تتصل بما الاستفهامية والا كتبن بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتام واعلم ان رسم المصحف متبع لما صدر من السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه أشياء على خلاف ما تقرر وكذا رسم العروض مخالف لما تقرر لان أهله يكتبون ما سمع خاصة لان المعتد به في صنعتهم أنهم يراعون الحروف التي يقوم بها الوزن فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفه في الوقف والمدغم حرفين واعلم أيضا ان النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والتاء وصلا لا فصلا واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والاكثر على نقطها بثلاث واختار الريحاني وجماعة نقط ها التأنيث في نحو رحمة فرقا بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت والادباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ولهذا أتوا بها في الابيات والرسائل التي التزموا عروها عن حرف منقوط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الايضاح الا الحاء اذ لو نقطت لالتبست بالجيم والله أعلم

(فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل) (قوله وسميت بذلك) أي مع انها تسقط في الوصل (قوله لان المتكلم يتوصل به الخ) قد يقال هذا يظهر لو سميت همزة التوصل (قوله وقيل لسقوطها الخ) أي فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل ان تسميتها بذلك اتساع (قوله ولا يكون في مضارع مطلقا) لهذا قالوا لا يجوز الادغام في مثل تتذكر لانه يحوج الى اجتلاب همزة الوصل (قوله وأصله عند البصريين سمو كقنو) وقال الكوفيون أصله وسم بفتح الواو (قوله لتكسيره على اسماء الخ) ولو كان أصله وسم لكان جمعه أوساما وتصغيره وسيم واعتبار القلب بعيد (قوله للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها) أورد عليه دلو وظبي فان الحركات الاعرابية متعاقبة على لامها ولم يحذف وانما يحصل الثقل اذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا ما قبله كيدعو ويرمي (قوله أصله ستة) حذفت لامه وهي الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن أوله وجيء بالهمزة وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام وهي الهاء فوزنه فع (قوله لتكسيره على أبناء) هذا دليل على تحريك عينه وأما دليل كون الحركة فتحة فالخفة ودليل حركة فائه وانها فتحة قولهم بنون (قوله سمع) أي في قوله

وهل لي أم غيرها ان ذكرتها * أبى الله الا أن أكون لها ابنما

بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ما قبلها ولأنه لو سمي بهما رجلان (٢) وانما استفيد التأنيث من صيغتهما (وامرء وامرأة) أصلهما مرء ومرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة أحرف لان لامهما همزة و يلحقهما التخفيف فيقال مر ومره فجريا مجرى ابن وابنة (وتثنيتهن) أي السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فان همزاته همزات قطع (واثنين واثنتين) اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان لانهما من ثنيت فحذفت اللام واسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل (وأل الغلام) ونحوه مما دخلت فيه لام التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة طيء وحمير واللام الموصولة والزائدة وقدمر أن الخليل يقول ان الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال (وايمن الله) بناء على أنه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتي وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا (في القسم) فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكأنه قال بركة الله قسمي لافعلن والضمير في قوله (بفتحهما) عائد الى الغلام وايمن وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال جائز في ايمن الله برجحان كما افهمه قوله (أو بكسر في ايمن) وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله

همز أيم وأيمن فافتح واكسر أو أم قل * أو قل م أو من بالتثليث قد شكلا * (١٩٤)
وأيمن اختم به والله كلا أضف * اليه في قسم تستوف ما نقلا

(همزة وصل) خبر المبتدأ ودخولها في هذه الاسماء سماعي ويطرد قياسا في لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله (وكذا همزة) الفعل (الماضي المتجاوز أربعة احرف) من الخماسي والسداسي همزة وصل (كاستخرج) وانطلق (و) كذا همزة (أمره) كاستخرج وانطلق (و) همزة (مصدره) تبعا لفعله وهو منحصر في احد عشر بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعلال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيعال كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواذ والافعنلال كالاقعنساس والافعنلاء كالاسلنقاء من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي (و) همزة (أمر) الفعل (الثلاثي) اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا عند حذف أوله والا فلا يحتاج الى الهمزة كما في هب وعد وقل ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر اذ يصدق عليها أن ثاني مضارعها ساكن لفظا مع انه لا يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة (كاقتل واغزوا غزي بضمهن) أي بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت الضمة في الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع أن بعضهم جوز فيه كسر الهمزة وأصله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (واضرب وامشوا واذهب بكسر) أي بكسر همزاتهن وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول وكذا في الثاني اذ ضمة شينه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وأما الثالث فانما تركوا فيه المراعاة فاوجبوا الكسرة لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف وفهم من المثل أن الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء أكان عين مضارعه مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر أو الضم (كالباقي) أي كما يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف ومصدره واسمي اثنين وما بينهما من الاسماء المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ما لم تكن

(قوله بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل الخ) هذا خلاف ما أسلفه في أول باب الوقف كما نبهنا على ذلك هنالك (قوله بخلاف جمعهن) ظاهره ان السبعة تجمع وفي الصحاح المرء الرجل يقال هذا امرء وهما مرآن ولا يجمع على لفظه وفي فصيح ثعلب يقال امرؤ وامرآن وامرأة وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة (قوله بناء على انه مفرد) أي كما ذهب اليه البصريون (قوله لا جمع يمين) كما ذهب اليه الكوفيون وقالوا ان همزته همزة قطع (قوله وفيه اثنا عشر لغة) ذكر في فتح الباري انها ثمان وعشرون ذكر ذلك في باب التيمم وفي الايمان وعبارة القاموس تفيد ذلك ونصها وأيمن الله وأيم الله و بكسر أولهما وأيمن الله بفتح الميم والهمزة وتكسر وايم الله بكسر الهمزة والميم وهيم الله بفتح الهاء وضم الميم وأم الله مثلثة الميم وام الله بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ومن الله مثلثة الميم والنون وم الله مثلثة وليم الله وليمن الله اسم وضع للقسم والتقدير أيمن الله قسمي (قوله فافتح واكسر) أي وميم أيمن على الوجهين مضمومة (قوله بالتثليث) راجع لم ومن (قوله وايمن اختم به) أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل ان همزة أيمن ان فتحت تعين في الميم الضم وان كسرت جاز ضم الميم وفتحها وما شرحنا به هذين البيتين هو ما دل عليه كلام ولد ناظمها في شرح الخلاصة (قوله وكذا همزة أمره كاستخرج) لم يقيده بان يكون ثاني مضارعه ساكنا لفظا كما قيد بذلك أمر الثلاثي فيما سيأتي لانه بالاستقراء لا يكون ثاني المضارع متحركا فيه بل هو أبدا ساكن فاحتيج الى همزة الوصل أبدا (قوله ويستثنى من ذلك خذ الخ) هذه الافعال الثلاثة كان القياس أن يكون الامر منها أوخذ واوكل واومر كاومل من تامل لكنهم لما اشتقوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهو حذف غير قياسي واجب في خذ وكل بخلاف مر فانه أكثر استعمالا كما قاله السعد (قوله وأصله اغزوي الخ) فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ويرجع الوجهان الى الاعتداد بالعارض وعدمه قال في التصريح ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا (قوله حذفت همزة الوصل) أي

سواء كانت مكسورة كما فى قراءة غير أبى عمرو والاخوين اتخذناهم سخريا وقراءة الجميع استغفرت لهم الاصل أاتخذناهم بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام أو مضمومة نحو اضطر الرجل والاصل أاضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت (قوله فتبدل ألفا) أى على الاوجه قال الخضراوى لم يذكر أبو على وجماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء فى كلامهم ولا يجوز أن تحقق لان همزة الوصل لا تثبت فى الدرج الا ضرورة كقوله

ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة * على حدثان الدهر منى ومن جمل

وقد تسهل بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شأن الساكنة وقد قرئ فى السبع بالمد والتسهيل نحو آلذكرين (قوله لئلا يلتبس الخ) علة الترك مقتضى القياس مع المفتوحة (قال المؤلف رحمه الله) وليكن هذا آخر ما أوردنا جمعه فى هذه الحواشى جعله الله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم انه الوهاب الكريم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

(يقول راجى غفران المساوى مصححه محمد الزهرى الغمراوى)

الحمد لله على نعمه العظيمة الكافيه والشكر له على منحه الجليلة الوافية الشافيه والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصدر الكمالات مميز أهل الهدى بالارشاد لأشرف الحالات وعلى آله الموصولين منه بأتم العوائد والصلات وأصحابه كواكب التوضيح لتسهيل الفوائد والهبات وعظم وشرف وكرم آمين (أما بعد) فقد تم بحمد الله تعالى طبع الحاشية الرقيقة اللطيفة ذات المعانى الدقيقة المنيفة تأليف السابق فى ميدان العلوم الرافع فيه لواء المنطوق والمفهوم البديع فى بيان المعانى مع التدقيق والخبير بصرف النحو والمشكلات الى التحقيق الفاضل اللوذعى والكامل الالمعى الامام العلامة الشيخ

يس العليمى الحمصى ابن زين الدين التى قد وضعها على شرح الفاكهى على قطر الندى للعلامة
ابن هشام تغمد الله الجميع برحمته وأكرمنا معهم بفضله بحلول دار كرامته وناهيك بهذا
الشرح المحلى بهذه الحاشيه فلعمرى لقد أسفر عن الدرر الثمينة الغاليه ووشح
قطر الندى بنطاق اللطائف وأدنى جنى ثماره لكل متناول وقاطف
فدونك مطبوعا ترق له الطباع وتحلى بفرائده الصدور وتتشنف
الاسماع هذا وكان ختام طبعها وتمام شكلها ووضعها
بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار
سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر
المنير فى شهر صفر سنة ١٣٢٣
هجرية على صاحبها
أفضل الصلاة
وأتم التحية
آمين

مفتوحة فتبدل ألفا على الافصح نحو الحسن عندك وأيمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام * وليكن هذا آخر ما أردنا ايراده على هذه المقدمة والمسؤل من فضل من اطلع فيه على خلل أن يبادر الى اصلاحه ان لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتى هى أحسن لكن بعد مطالعته فى ذلك ما يتحقق به الخلل بعد مشاورته فيه أهل فنه فان واضعه معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمعه فى أن يكون من الثلاثة التى اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا منها ما كشف فضائحه ولا عرض نفسه لتكليم الالسنة الجارحة والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله رب أوزعنى أى أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والدى وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين

(فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ يس على شرح الفاكهى على قطر الندى)

(فهرست الجزء الثانى من حاشية يس على شرح الفاكهى على القطر)

(تم فهرست الجزء الثانى من يس على الفاكهى)


Bibliotheca Alexandrina
0496500